

٢١٧٣
ف . ج
فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب للأنصاري،
تأليف الجمل، سليمان بن عمر - ١٢٠٤ هـ. كتبه اسماعيل
ابن يوسف الخطيب سنة ١٢٠٨ هـ.

ج ١ (٧٧٩ ق) ٢٣ س ١٨ × ٢١ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع

٦٣٧٢

معجم المؤلفين ٢٧١: ٤ هدية العارفين ٤٠٦: ١

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية

الجمل على فتح الوهاب، شرح منهج الطلاب ه- حاشية

الجمل على شرح منهج الطلاب و- حاشية على شرح منهج

الطلاب للأنصاري
Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University

هذه حاشية شيخنا واستاذنا الامام العالم العلامة
 المحبر البحر الفهامة الورع الزاهد المحقق المدقق
 الشيخ سليمان الجمل المصري الا زهري على شرح
 الامام شيخ الاسلام زكريا الانصاري
 المشهور بـ شرح المنهج نفعا الله به وبمقلو
 في الدنيا والاخرة امين
 وصلواته على سيدنا

محمد وعلى

الرحمة

اجمعين

م

محمد الهيراني

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات

الرقم: ٦٢٧٢ - ١١٣٠٣ / ١
 العناوين: فتوحات الوهاب على منهج الطلاب
 المؤلف: محمد طه محمد عمر - ١٤٠٤ هـ
 تاريخ النسخ: ١٤٠٨ هـ
 اسم الناسخ: محمد علي بن يوسف الخطيب
 عدد الأوراق: (١٤) - ٧٧٩
 ملاحظات: - - - - -

بسم الله الرحمن الرحيم ^{و به يستعين}
الحمد لله الذي شيد بمنهج دينه اركان الشريعة الغراء ^{الحقبة} وسدد بالحكمة
السمي احمد سبحانه على ما علم واستلهم على ما هدي وقوموا استهدا لا اله
الا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده
ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله خلفا الذين وخلفاء
اليقين مصابيح الهموم ومفاتيح الكرم وكنوز العلم ورموز الحكم صلاة وسلاما
دايمين متلازمين بروام النعم والكرم وبعد فان العلم وان كانت تتعاقب
شرفا وتطلع في سما العلا كواكبها شرفا فلا مرتبة في ان الفقه واسطة عقدها
ورابطة حلها وعقد حابه يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص العام ومن
احسن ما صنف فيه شرح المنهج لشيخ الاسلام الذي لم ينتج مثله القراب ولم
نظم للنسج على منوال المطامير بقراب الالباب واقي فيه بالعجب العجيب وادع
المعاني العزيزة بالألفاظ الوجيزة وقرب المقاصد البعيدة بالاقران السديدة
فهو ساجل المطولات على صغر حجمه وبياهل المختصرات بقرارة علمه جزاه الله
على صنعه جزا موفورا وجعل علمه متقبلا وسعيه مشكورا وقدم من الله تعالى على
يتلقيه عن مشايخ عظام ومطالعة مع اخوان كرام ورأيت كل كلمة من حواشيه
لا تبقى على حذرها بالكلام عليه ورأيت المرید لفهمه لا يستغني عن مطالعة شرح
الرملي وحواشيه وفي استيفاء هذه المواد عند مطالعة مشقة كبيرة وخصوصا
مع عدم مساعدة الزمما فاجبت ان اجمع من تلك المواد حاشية يستغني بها
عن مراجعتها كل مرة وقد التزمت فيها نقل ما زاد به الشمس الرملي في شرحه
على شرح المنهج ونقل ما في حاشية الشبرا لمسي والرشيدي والترتمت فيها
ايضا لتخصيص ما في حاشية الحادي وحاشية الرملي وحاشية الرملي وحاشية
الشوئري وحاشية الشبرا لمسي على التارخ ولكن لما نقل فيها من حاشية الزيادة

ومن

ومن شرح ابن حجر وحاشيته ومن شرح الروض وشرح البهجة وشرح الجلال المحلي
والقليوبي عليه ومن اللغة ومن التفسير بحسب ما يقتضيه المقام ومن حاشية
التحرير والخطيب الترتمت فيها ايضا تقرير شيخنا الشيخ عطية الاجهوري
وكثيرا من تقرير استاذنا الحفناوي هذا وما رأيت من معز والواحد من اصحاب
التأليف المذكور فامرهم ظاهر وما قلت فيه انتهى شيخنا فالمراد به الشيخ عطية
الاجهوري واما ما كان لاستاذنا الحفني فاقيدته بذكر اسمه وما رأيت من غير
معز وفهوم من فني الضعيف ولا يكون الا في امر يتعلق بفهم العبارة دون
حكم شرعي لان هذا لا يؤخذ من النقل واذا نقلت العبارة بالحرز قلت
اخزها انتهى كذا واذا انقرضت في لفظها بعض تصرف قلت في اخرها انتهى
من كذا وسميتها فتوحا لوحا بتوضيح شرح منهج الطلاب وهذا وان
الشرع في المقصود فاقول ببسم الله المستغنى وعليه التكلان وهو حسي والموكيل
قوله بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا الخ اصل قال قول بفتح القاف والواو
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاعل القاعدة ولا يفتح ان يقال اصله
قول سكون الواو لان فعل يكون العين ليس من وزن الفعل ولا ان يقال
اصله قول بكسر الواو لان لو كان كذلك كان المضارع يقال كحاف يخاف مع انه
ليس كذلك ولا ان يقال اصله قول بضم الواو لان فعل المضموم العين لا يكون
الا لازما وهذا الفعل منعزل لا ينصب للمجد والمفرد الذي يور بها كما هو معلق
واذا بطلت هذه الاحتمالات ثلاثة بقين الرابع وهو قول المفتوح الواو كما
سبق وهذه الخطبة من وضع بعض التلامذة قصد بها مدح الشيخ وبين
نسبه وقيل انها من وضع ولد له يسمى محمد الدين مات غريبا وحزن عليه
الشيخ حزنا شديدا حتى عجز في اخر عمره بسبب ذلك وهذا الولد اكبر اولاده وهو

الذي وضع سائر تراجم مولانا الشيخ ولم يعقبه وكان له ولدان سمي أحدهما بالشيخ
وهو أصغر ولده وقد أعقب فرقة كثيرة وافترقا بسببها لانهم من الأمور ذات
البال لانها من ادحق الشيخ وبره لا نهج على انباء التعليم براياهم بل برهم اولى
من برايا النسب ابا النسب بهم تسمية الاجسام و ابا التعليم بهم تسمية الارواح
التي ينزف على تسميتها السعادة في الدارين ولم يات فيها بالمحددة لهله
اكتفا برواية كل كلام لا يبد فيه بذكر الله وقد اشتملت هذه الخطبة على احاديث
سبعة شتان على ايامهم واربعة على النون وخمسة على الهاء والجمع توافق الفاعلين
من التثنية على حرف واحد وللقوم الفاظ اربعة فقرة وقرينة وسبعة وفاصلة
فالقرة والقرينة مترادفان على شئ واحد هو طائفة من الكلام مقابلة باخري
والسبعة والفاصلة مترادفان على شئ واحد وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة
او القرينة ثم ان الجمع ثلاثة اقسام مطرف ومرصع ومتوازي ونفر في كل
يعلم من محله انتهى شيخنا **قوله** سيدنا اي معاشر العلماء يطلق السيد اللغة
على معان يطلق علون ساد في قوم اي شرف عليهم من السؤدد وهو الشرف
وعلي من تفرع الناس اليه في الشدايد وعلون من كثر سواده اي جيشه وعلي
الحليم الذي لا يستغره الضعيف وعلي المالك ولا مانع من ان تكون هذه الاوصاف
مجمعة في الشيخ انتهى حقيقي وفي المصباح واختلف فيه فقيل اصله سويديزان
كريم فاستثقلت الكثرة على الواو وحذفت فاجتمع الواو وهي ساكنة والياء
فقلبت الواو يا وادغمت الياء في الياء وقيل اصله سيود يسكون الياء وكسر الواو
وهو من ذهب البصريين وقيل اصله سيود يسكون الياء وفتح الواو وهو من ذهب
الكوفيين لانه لا يوجد في عمل بكسر العين في الفصح الا صيقل اسم امرأة
فتعين الفتح قيا ساعلي عيطل ونحوه انتهى وعلى كلا المذهبين يقال اجتمعت
الياء

الياء والواو وسبقت احداها بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت فيها الياء
انتهى ثم قال في محل اخر والجمع سادة وسادات انتهى واختلف في جواز اطلاق
على الله تعالى وحكي الجواز عن الامام مالك فنقل النووي في الاذكار عن النحاس
انه يجوز اطلاقه على الله تعالى ان يعرف بالتم قال ولا يخرج جوزه بالالف
واللام لغير الله تعالى انتهى غنيبي **قوله** ومولا نا اي ناصرنا ففي المختار المولي
المعتق والعقيق وابن العم والناصر والحار والحليف والوكلاء والعقود والوكلاء
حند المصاد قال ابن السكيت الولاية بالكسر السلطنة والولاية بالفتح والفتح
النصرة انتهى وفي القسطلاني على البخاري ما نصه والمولي يطلق على المعتق
من اعلا والعقيق ايضا لكن من اسفل وهذا كحقيقة قهرها او في كاعلى
او في الاسفل فنوال مشهورة وذكر ابن الاثير في النهاية ان اسم المولي يقع على
معان كثيرة وذكر منها ستة عشر معنى وهي المرب والمالك والسيد والمنعم
والمعتق والناصر والمحب والتامع والحار وابن العم والحليف والعقيد والناصر
والعبد والمنعم عليه والمعتق قال والكرها فذجا في الحديث فيضاف لكل
واحد اليها ما يقتضيه الحديث الوارد فيه وكل من ولي امر اقام به فهو مولا وولي
وتختلف مصادر هذه الاسماء والولاية بالفتح في النسب والمفردة والعقود والولاية
بالكسر في الامارة والعقود والمولات من والي القوم انتهى **قوله** شيخ الاسلام
قيل لقبه به القطر وقيل الخضر عليه السلام والشيخ في اللغة من جاوز الكبر
وفي الاصطلاح من بلغ رتبة اهل الفضل ولو صبيا سمي بذلك لكثرة المعاني
المرضية فيه وذكر في القاموس في جمعة احاديث عشرة لغة خمسة مبدوءة
بالشين شيوخ بضم الشين وكسر هاء وشيخ بكسر الشين مع فتح الياء واسكانها
وشيخا كلفان وخمسة مبدوءة بالميم مشايخ وشيخة بفتح الميم وكسر هاء مع

فتح اليافهم واشيخاها و او بعد الياء وحذفها و واحدة مبدوءة بالهمزة وهي
اشيخا واما تصغيره فشيخ بضم الشين وكسرها وقيل شيخ بقلبة والجمع المذكور
الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزة لان الياء اصلية في المفرد وهي اذا كانت كذلك
لا تقلب في الجمع همزة كما يشاهد من قليل محترز قوله في الخلاصة والمزيد
ثالثا في الواحدة ههنا يري في مثله كالعاقلة انتهى شيخنا فانه
انما سبق للوضع اجنة جمع جنين وبعده صفار واطفال وصبيات وذراير الى
البلوغ وشباب وشبان وفتيان الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعده
الاربعين الرجل شيخ والمرأة شجيرة واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العزيز
قال تعالى واتيناهم الحكم صبيا قالوا سمعنا في ذلك هم ان له با شيخي اكبر انتهى
عني في فائدة كل مولود من ذكر وانثى يزيد كل عام اربعة اصابع باصبع
نفسه وهي مضمومة والعيان يشهد لذلك فكذلك انسان طوله اربعة اذرع يزداد
نفسه وقيل القوة تزيد الى اربعين وتقف الى الستين وتنقص كل يوم بعد
ذلك انتهى عبد البر الا جهوري على التحرير **قوله** ملك العلماء الاعلام كتب عن
عليه راطلك من الملك بالضم وهو المنفرد بالامر والنهي والملك من الملك
بالكسر وهو التعلق بالاعيان المملوكة انتهى قال السيوطي في الفرق بين الخليفة
والملك والسلطان ان الخليفة لا يخذل احقا ولا يفرقه الا في حق والملك
من يجبي من ارض المسلمين مالا ويضعه في غير حق والسلطان من كان عسكره
عشر الاف فارس فاكثر ويكون في ولايته ملوك انتهى **قوله** فريد عصر ووحيد
دهر الفريد والوحيد بمعنى ففي المختار الوحدة لا نفرد ورجل واحد و
بفتح الحاء وكسرها ووحيد اي منفرد وتوحد بربايه تفريده وفلان واحد وهري
لانغير له وفلان لا واحد له واوحده الله جعله واحدا زمانه وفلان واحد هل
زمانه

زمانه انتهى وفيه ايضا العصر الدهر والزهو الزمان وجمعه دهور وقيل الدهر
الابد والذهري بالضم المسنن وبالفتح المجد قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر
وهو ربها غير وافي النسب كما قالوا سقيا المنسوب للارض السهلة انتهى وقيل بعضهم
دهر الانسان من حين ولادته الى ان يقضى اجله وعمره من حين اشتهاه وفاته
لان يشار اليه في الموت والعصر بتثنية العين مع سكون الصاد وبضم العين والصاد
ففيه اربع لغات انتهى شيخنا وفي المصباح والجمع اعصر وعصور مثل فلس واطلس
وقلوس انتهى **قوله** حجة المناظرين اي برهانهم والمناظرين جمع مناظر من المناظر
وهي لغة مقابلة الحجة بالحجة فان كانت لاحقاق الحق وابطال الباطل فمحمودة
والا فمذمومة مني عنها واصطلاح النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين
شيئين اظهار الصواب انتهى حفي يعني ان كلامه حجة للمناظرين كالدلة التي
تثبت بها الاحكام لعلمهم بان ما يقول هو المنقول انتهى ع شرو في المصباح وناظر
مناظر بمعنى جادله ونظرت في الكتاب وفي الامر اي تفكرت فيه وعليه يحمل قوله
وفيه نظراي تدبر وتفكر في طريقة لعدم وضوحه انتهى **قوله** لسان المتكلمين اي الذي
هو لسان المتكلم الذي ينطقون به مباغتة في انهم لا يستطيعون التكلم بدون النظر
في كلامه والاخذ منه انتهى ع شرو والمراد كل متكلم فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو عم
من المناظرين انتهى حفي **قوله** يحيي السنة في العالمين الاحياء اعطاء الحياة وهو
ادخال الروح في البدن والمراد هنا انزله وهو لاظهار وفي بعض اللام انتهى شيخنا
قوله زين املة والمدين اي منزهها وفي المختار الزينة ما يتزين به والزين ضد الشين
انتهى ع شرو وفي المصباح الملة بالكسر الدين والجمع ملل مثل سدره وسدره واملت
الكتاب علي الكاتب املا الا القينة عليه واملت عليه املا والاولي لغة الحج او بني اسد
والثانية لغة بني عيم وقيس وجا بها القرآن وليل الذي عليه الحق في علي عليه

بكرة واصيلا انتهى **قوله** ذكر يا بالمد والقدر بهما قرأ في السبع انتهى مدني على التحريم
قوله الانصاري نسبة للانصار وهم الاوس والخرج وينسب الشيخ الى الخرج منهم
وهو جمع نامر كاصحاب جمع صا اوجع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قلة على وزن
افعال واشكل بان جمع القلة لا يكون ما فوق العشرة والانصار الوف والجيبان
القلة والكثرة انما يقبران في نكرات الجمع اما في المعارف فلا فرق بينهما فان قلت
النسبة للجمع انما تكون مفردة وقد نسب هذا النفس للجمع قلت محله ما لم يجر الجمع مجري
المفرد كالانصار فانه صار علما عليهم بتسمية النبي صلى الله عليه وسلم بهم بذلك انتهى
حقي وبلد الشيخ سنين كجوهينة قرية بالشرقية قرب بليس وكان الشيخ بكرة النسبة
اليها انتهى شيخنا **قوله** تقدمه الله برحمته اي جعل الرحمة له كالغمد للسيف المقصود
المبالغة فلا يرد ان الغد اي القرب لا يعلم السيف كله انتهى شيخنا **قوله** في جنة اي
واسع جنته فهو من اضافة الصفة للموصوف والصفة كاشفة لان الجنة لا تكون الا
واسعة انتهى شيخنا **قوله** ببركته اي بعلومه ومعارفه انتهى شيخنا وفي المختار البركة
النما والزيادة والتبريك الدعاء بالبركة ويقال ببارك الله لك وفيك وعليك
وباركك ومنه قوله تعالى ان يورك من في النار وتبارك الله اي ببارك مثل قاتل
وتقاتل الا ان فاعل يتعدي وتفاعل لا يتعدي وتبرك به تيمن انتهى **قوله** بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله على فضاله الى اخر الشرح هذا مقول القول فحمله الشرح في
محل نفسه يقال انتهى شيخنا **قوله** قال بعضهم يجري من جهة الصناعة
على كل شارع في تصنيف اربعة امور البسطة والجدلة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم والتشهد ويبين له ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية كتابه والانيان
بما يدل على المقصود وهو المعروف ببراعة الاستهلال انتهى عبد البر على التحريم
وفي ملا على قاري على التمايل ما نفسه ورد في الحديث المشهور كل خطبة ليس فيها
تشهد

تشهد في كالبيد الجزما واخرجه ابوداود في سننه والموافق في جامعة فقيل
له تشهد نطقا ولم يكن له اختصارا وقيل له تشهد كرايما الى عدم صحة
الحديث عنده او محمول عنده على خطبة النكاح والصحيح ما قاله التورسبني
وغيره من ان المراد بالشهد في هذا الحديث الحمد والتثنا واما قول الجزري والصواب
انه عبارة عن الشهادتين لما في الرواية الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادة فهي
كالبيد الجزما وكذا تفرح القسطلاني بان المراد به الشهادتان فلا يبالغ في التاويل
المذكور اذ مراده ان التشهد هو الاقناب بكلمتي الشهادة وسمي تشهد الصلاة
تشهدا التقمينة ايها الكون توسع فيه فاستعمل في التثنا على الله تعالى والحمدلة
واما اعتراض شارح بانهما نكاح المجاز بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي
غير مقبول فهو صحيح منقول لكنه لما ترك اكثر العلماء المصنفين العمل بظاهر
هذا الحديث دل على ان ظاهره غير مراد فيؤول باحد التاويل المتقدمة
والاظهر عندي ان نحل الخطبة في الحديث على الخطب المتعارفة في زمنه صلى
الله عليه وسلم من ايام الجمعة والاعياد وغيرها فان التصنيف حوث بعد
ذلك انتهى **قوله** الحمد لله على فضاله يتبع في ذلك الجلال المحلي في شرح
الاصلي وان كان غير مدله في شرحه الفرعي بقوله على انعامه والسرفية
ان مادة الافضال كما نبه عليه بعض المحققين انما يستعمل غالبا في الشيء
النفيس في جوداته مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قوله سليمان عليه السلام
والسلام في قصة عرش بلقيس هذا من فضل ربي بخلاف مادة الافعام
وحمله الحمد ان كانت خبرية فالظرف اعني على فضاله متعلق بما بالمتبادر
وهو الحمد والمعنى كل حمد او جنة على افضال الله به وهو صحيح الا انه
لا فائدة في الاخبار به الا ان يلاحظ المضاف فقط واما بالحمد الا ان

لهذا الخبر وكان قال حمدي اللازم ما ذكر لاجل افضاله ولا يصح لعلقة خبر
المبني مع حمل ال على الاستفراق اذ لا تنحصر على مملوكة الحمد مثلاً في الافعال
بل تكون في نحو الذات والصفات وان جعلت انشائية فينعلق بمضمون الجملة
اي اصفه بما لكية كل وصف جميل افضاله او بالمبني اي اصفه بما لكية
كل وصف لاجل افضاله انتهى شيخنا مفتي الانام انتهى شوبري في **قوله**
الاصح ان البسمة بهذه الالفاظ العربية على هذا الترتيب من خصائص
المصطفى وائمة المحمدية وما في سورة النزل على جهة الترجمة عما في ذلك
الكتاب فانه لم يكن عربياً كما اتقنه بعض المحققين انتهى من شرح الموهب
للزرقاني انتهى من ابي على التخيير **قوله** على افضاله خير فان فيكون في الكلام
بجملتان فيكون قد حمل على الذات ولا على الفعل ثانياً وهذا اظهر من اعرابه
ظرفاً لفظاً متعلقاً بالحمد لانه لا يكون على هذا في الكلام الا حمداً واحداً انتهى شيخنا
قوله والصلاة والسلام جمع بينهما امثلاً للامرب والمخرج من كراهة ايراد
احدهما عن الآخر ولو خطا على القول به فذكرهما بالجملة الاسمية للاشارة
الى الدوام والنبأ ولو جوهرة ان الاصل في كل ثابت واثمة كما في جملة الحمد
الجليل في كونها اسميتين مثلاً من محسن الوصل كما بين في علم المعاني
والصلاة اسم مصدر اذ مصدر صلي التصلية لكنه لم يسمع واما مصدر سلم
فالتسليم كما في الآية وانما لم يأت به بدل السلام فظراً للمناسبة بين لفظي الصلاة
والسلام في كونهما من اسما المصدر انتهى شوبري وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد
لم يسمع بمعنى الصلاة اي لا عاجز فلا ينافي انه سمع في الغالب قال تعالى
وتصلية حجيم انتهى من ابي على التخيير **قوله** علي سيدنا متعلق بالسلام علي
اختيار البصريين ومتعلق بالصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان ينطلق
المذكور

المذكور بالصلاة لانه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام علي كاصح انتهى شوبري
وهذا مبني على ان ما هنا من باب التنازع وهو مردود لفقد الاشتقاق الذي
هو شرط العاملين المتنازعين وعبارة شرح قوله علي سيدنا جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره كائناً فليس من باب التنازع وان جري عليه بعضهم انتقض
قوله وصحبه واله قدم الصحب على الال مع ان الصلاة على الال ثبتت بخبر
قولوا اللهم صلي على محمد الخ والصلاة على الصحب اغاها بالقياس عليهم لان
جملة الصحب افضل من جملة الال اذ فيهم ابو بكر وعمر ويقال قدم رعاية للسمع
انتهى عن شرح **قوله** في الفقه في هذه الظرفية اشكال حاصل ان المنهاج كغيره من
اسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار ذلك انتهى على المعاني والفقه كغيره
من اسما العلوية اسم للملكة او الادراك والمسائل علي ما هو مقرر في محله ولا
معني لظرفية نحو المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجوده منها ان في بعض علي
فخو من ظرفية المدلول للال والمعني اختصت منهاج الطالبين للال على المسائل
المخصوصة او المحصل للادراك المخصوصة او الملكة وهذا القيد ليس بالواقع
لا للاختلاف اذ لم يسم بهذا الاسم غيره وان كان لفظ المنهاج متعدداً الا انه
ليس مضافاً للطالبين انتهى عن شوبري **قوله** محيي الدين نقل عن الامام النووي انه
قال ليس في محل مني من قال عني محيي الدين وهذا من ورعه وتواضعه فلا يقال
مقتضى ذلك حرمة اطلاق هذا اللفظ عليه انتهى جلي **قوله** النووي نسبة الي
نوي قرية من قرى الشام انتهى شيخنا **قوله** في كتاب من ظرفية الاخر في الكل ومن
باب التخيير او اراد بالاختصار المعنى وبالكتاب الملفظ انتهى شوبري **قوله** عنهم
الطلاب بقسم الطأ وتشديد اللام جمع طاب ككتاب جمع كتاب انتهى تقريره وقرر
شيخنا الحفني مانعه الطلاب جمع طلاب بفتح الطاء بالفتحة طاب فيفيد ان

طلب الناس المنهج أكثر من طلبهم للمنهج انتهى **قوله** وقد سألوا جملة ستانقة
انتهى شيخنا **قوله** بعض الأعراس على في المختار عزز في عليه بالفتح كرمث عليه جمع
العزيز عزز مثل كرم وكرام وقوم أعراس انتهى وبين علي والي الجناس
المضارع وهو اختلاف الكلمتين بحرفين متقاربين في المخرج وبين مراد ومقاد الجناس
اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباينين في المخرج وبين محل الجناس المصحف
انتهى شيخنا **قوله** ان اشترجه اوضح عليه شرح اصطلاحيا واما قلنا ذلك لاجل
الصفات المذكورة انتهى شيخنا **قوله** محل اللفظة اي تركيبه بيان فاعله ومفعوله
ونحو ذلك كالمضامير وشبه فك التركيب محل الشيء المفعول ثم اطلق المحل على
الفك ثم اشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل
تبعية انتهى شوبري وعبارة الحلقي قول محل اللفظة اي يبين معانيها ومنه بيان
الفاعل والمفعول وفيه ان في هذا اضافة الشيء الى نفسه لان المنهج اسم للالفاظ
علم ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية اي اللفظة هي حولا فانقول نقل الناصر
اللافا في ان الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة الى الضمير فبقوله هو
اضافة كل من الاجز الى كلمة لان المعنى محل كل تركيب من تركيب تلك الالفاظ
علي حد قولهم اركان الصلاة اركان البيع انتهى **قوله** ومحل حفاظة اي يصيرهم
اجلا لفهم معانيه وزاد هذا على المحل ليطابق السبعة قبله مع التجنيس لتمام
انتهى شوبري **قوله** وبين مراده اي استفاد من تركيبه وما كان النظر الى
المفردات سابقا على النظر الى المركبات اشار الى ما يتعلق بالاول بقوله محل
اللفظة ثم الى ما يتعلق بالتالي بقوله وبين مراده ثم يحتمل انه من عطف
العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عمومها وخصوصها من وجه لان حل الالفاظ
فذلكا يبين مجرده المراد وبيان المعنى المراد قد يكون برون حل التركيب
يقصر

يقصر على نحو والمراد كذا انتهى شوبري **قوله** ويتم مفاده بضم الميم وفتحها وكتب
ايضا قوله مفاده بضم الميم من افاد من يد التلاوي وهو اسم مفعول على المتبادر
ويصح ان يكون مصدرا ميميا وهو المبدؤ بميم زائدة لغير المفاعلة فيخرج
بالقيده الاول نحو الميم الكذب فان ميمه اصلية وبالثاني نحو المفاعلة فان ميمه
زائدة لكن للمفاعلة والمعنى كل هذا الشرح ما يستفاد من المنهج على الاول ويكمل
قائمه على الثاني كما قالوا في مقام بضم الميم انه بمعنى القائمة ثم لا يخفى عليك
حسن ذكر التبيين في جانب المراد والتبيين في جانب مفاد الاحتياج المراد الي
كشف وايضا لحقائه والمفاد الي تكميل وتتميم لنقصه والظاهر ان هذه
الالفاظ من كلام السائل انتهى شوبري **قوله** فاجبته الى ذلك اي بادرت الي
اجابته الى ذلك اخذ من الفاء اي بالوعده والعزم عليه وبالشرع فيه اوبه
نفسه انتهى شيخنا **قوله** بعون القادر اي مستعينا بعون القادر انتهى شيخنا **قوله**
بفتح الواو متعلق بسميته وهذه الباء ليست من العلم بخلاف الثانية فانها
منه متعلقة بالوفا بالنظر لحاله قبل العلميه واما بالنظر لحاله بعد العلميه
فليست متعلقة بشيء وهذا العلم مركب من سنتكلمات والظاهر انه اسنادي
بان يجعل فتح الواو متبدا وقوله بشرح منهج الطلاب بخبر او بعد كونه اضائيا
او من جيا انتهى شيخنا **قوله** ان ينفع به في موضع المفعول الثاني اي في ان ينفع به
اي في المنفع فحذف الجار لا من البس وهو مقيس في مثله ومفعول ينفع محذوف
لعموم العلم به وللاختصاص اي طلب من الله وحده ان ينفع به مولفه وغيره في
الدنيا بخوفزاته وفي الاخرة باثابته انتهى شوبري **قوله** وهو حسي اي محسني وكافي
وقوله ونعم الوكيل اي هو الموكول والمفوض اليه الامر والجملة والجملة معطوفة
على ما قبلها من عطف الانشاء على الاخبار وعند بعضهم او على الانشاء لارادته هنا
يقصر

بان يراد بقوله وهو حسي طلب الكفاية منه تقا او من عطف الاخبار على اخبار
بتقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل او الجملة معطوفة على الخبر الذي هو قوله
حسي ويكون هذا من عطف الجملة الانشائية على المفرد ولا خلاف في جواز
ويكون الخبر الاول مفرد والثاني جملة فتأمل وكتب ايضا قوله ونعم الوكيل
معطوف على حسي بنا على ما عليه جمع من جواز عطف الانشاء على الخبر
لكن المشهور امتناعه فعليه بقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف
عليه ويجعل خبرا عنه بالتاويل المشهور في وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ
اي وهو مقول فيه نعم الوكيل وح في جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها
فلا محذور او جملة نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مفرد غير مضمّن معنى
الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية
بل على المفرد ولا محذور في عطف الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن ذلك
اذا روي فيه نكتة علوان بعض المحققين جواز عطف الانشائية على الاخبارية
في الجملة التي لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفردات ولا عبرة بنسبتها الى خبر
قوله امنت بسم الله الرحمن الرحيم الباقية قيل انها زائدة فلا تحتاج الى
ما يتعلق بها والاستعانة او المصاحبة متعلقة بحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ
محذوف او فعلا اي الف او ابتدئ او حال من فاعل الفعل المحذوف اي ابدأ
متبركا او استعينا بالله والتبرك بالافاظ اجراؤها على اللسان واحضار
معانيها بالبال وبالمعاني بالعكس ومصدر مبتدأ خبره محذوف اي ابتدأ
بسم الله ثابت ولا يفر على هذا حذف المصدر وابقا محموله لانه يتوسع
في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرها وتقديم المفعول هاهنا اوقع كما في
قوله تقاسم الله مجراها وسراها وقوله اياك نعبد لانه اهم وادل على

الاختصاص

الاختصاص وادخل في التقظيم ووافق للوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه
قديم واجب الوجود لذاته وانما كسرت الباء من حق الحروف المفردة ان تفتح
لاختصاصها بلزوم الحرفية والجزم كما كسرت لام الامر ولام الجرازا دخلت على
المظهر للفرق بينهما وبين لام التوكيد اه شرح م ر واما غير الباء من الحروف
فمنه ما ينفك عن الحرفية كالكا ف وما ينفك عن الجزم كالواو وانما كان لزومها
لهذين مقتضيا لكسرها قال الشيخ سعد الدين التفتازاني اما الحرفية
فلا انها تقتضي البناء على السكون الذي هو عدم الحركة والكسرة يناسب عدم
لقلته اذ لا يوجد في الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف
الا نادرا واما الجرف فلتناسب حركتها التي هي الكسرة عملها الذي لا تنفك
عنه وهو الجزم الذي هو الكسرة اصالته انتهى عبد الحق في شرح البسطة
انتهى ع ش على م ر والاسم لفظة ما ابان عن مسمى اي ظاهر وكشف واصطلاحا
ما دل على معني في نفسه غير متعرفين ببنيتهم لزمان ولا دلحز و من اجزائه
على جز في معناه والشمسية جعل ذلك اللفظ والاعلى خبر ذلك المعنى
واقسام الاسم تسعة اولها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كساير
الاعلام ثانياها الواقع على الشيء بحسب جزء من اجزائه ذاته كالجوهر
للجدار والجسم له ثالثها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية قائمة
بذاته كالاسود والابيض والحار والبارد رابعها الواقع على الشيء
بحسب صفة اضافية فقط كالمعلوم والمفهوم والمذكور والمالك والمملوك
ويمينا وشمالا خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعشى وقثير
وسليم عن الافات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية
مع صفة اضافية كعالمه وقادر بنا على ان العلم والفكر صفة حقيقية

لها اضافة الى المعلومات والمقدورات سابعها الواقع على الشيء بحسب حقيقة
مع صفة سلبية كقادر لا يحجر وعالم لا يحبل قامها الواقع على الشيء بحسب
صفة اضافة مع صفة سلبية كلفظة اول فانه عبارة عن كونه سابقا لغيره
وهو صفة سلبية كالتيور فان معناه كونه قائما بنفسه اي لا يحتاج الى غيره
وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة تاسمها الواقع على الشيء بحسب
مجموع صفة حقيقية واذ اضافة وسلبية كاله فانه يدل على كونه موجورا
ازليا واجبا للوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى
الصفات الاضافية الدالة على الاجاد والتكوين والاسم عند البهيين من
الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال وبقيت اوايلها على السكون
اي وضعت ساكنة وادخل عليها مبتدأ بها هرة الوصل وهو مشتق من
السمو وهو القلوا ومن السمة غلدا الكوفيين وهي العلامة لانه علامة
على سماء وهذا وان كان صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التقريف
واصله وسم حذفت الواو وعوض عنها هرة الوصل ليقول الله وروبان
هرة الوصل لم تعهد داخل على ما حذف صدره في كلامهم والاسم ان اريد
به اللفظ فقير المسمى لانه يتألف من اصول مقطعة غير قارة وتختلف
باختلاف الامر والاعضاء ويتعدد قارة ويتعدد اخرى المسمى لا يكون كذلك
وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى واما قوله تعالى
تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقص
يجب تنزيه الالفاظ الموصوفة لها عن الرقت وسوء الادب او لفظ الاسم
مفهم للتعظيم والاجلال وان اريد به الصفة كما هو لا يري في الحسن الاشرقي
انقسام انقسام الصفة عنده الي ما هو نفس المسمى كالواحد والقديم والي ما هو
غيره

غيره كالحال والرازق والي ما ليس هو ولا غيره كالحي والعليم والقادر
والمريد والملك والبصير والسميع لا يقال مقتضى حديث البعثة الا ان
ان يكون الابتداء بلفظة الجلالة ولم يكن بها بل بلفظ اسم لاننا نقول كل
حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة على مدلوله لا بقرينة كضرب فقل فقلوه
بسم الله ابتدي معناه ابتدي مدلول اسم وهو لفظ الجلالة فكانه قال بسم
ابتدي واعلم يقبل بسمه لان التبرك والاستعانة تذكر اسم ايضا واللفظ
بين اليقين واليقين والاختصاص بكنية الاجمال والتفصيل واسم علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد واكثر اهل العلم على انه اسم الله الاعظم
وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واقله الذي حذفت
هزته وعوض عنها الالف واللام لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له
من اسم يخبر عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولانه لو كان
وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الله فانه لا يمنع الشركة
فهو من اجل الاشتقاق له ونقل عن الشافعي وامام الحرمين وقلميد الغرالي
والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب
وهو عرف المصروف فحكي ان سيبويه روي في الامكان فقل ما فعل الله
بك فقال خير كثيرا لجعل اسم عرف المصروف والاكثر من على انه مشتق
ونقل عن الخليل وسيبويه ايضا واشتقاقه من اله بمعنى عبد وقيل من
اله اذا تخير لان العقول تخير في معرفته او من الهت الي فلان اي سكت
اليه لان القلوب مطمئن بذكره والارواح تسكن الي معرفته او من اله اذا فرغ
من امر نزل عليه واله غير احباره او اله التفصيل اذا ولع بامه او من
وله اذا تخير وتخطط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو هرة لاشتغال

الكثرة عليها وقيل اصله لا يليه كنهها ولاها اذا احتجب ارتفع قال بعض
المحققين والحق انه وصف في اصله كنهه بما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره
وصار كما علم اجري مجراه في احكام الاوصاف عليه واستناع الوصف به وعدم تفرق
احكام الشبهة اليه لان ذاته من حيث هي بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير
مفعولة للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا انه لودل على مجرد ذاته المخصوصة
لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معني معجبا ولا في معنى الاشتقاق
وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركييب حاصل بينهما وبين الاصول
المذكورة انتهى وهو عربي خلافا للبلخي حين زعم انه مغرب والرحمن الرحيم
اسماء نبيا للمبالغة من رحم يتنزل به منزلة اللازم او بطلان لازم ونقل الى
فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان
غايتها واسما الله تعالى الملقب من نحو ذلك انما قد خندا اعتبار الغاية التي
هي افعال دون المباركي التي تكون انفعالا فالرحمة في حقته تعالى مضافا ارادة
الاحسان فتكون صفة ذات والاحسان فتكون صفة فعل فمضافا ما يجازي الاحسان
او في ارادته واما استعارة تشبيهية بان مثلت حاله تعالى حال ملك عطف
على رعيته ورقاهم فمفهوم معروف واطلق عليه الاسم وارى غايته التي هي
ارادة او فعل لا مبداء الذي هو انفعال وقدم الله عليها لانه اسم ذات
وهما اسما صفتا وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص لا يضافا للمفرد به
خلافا للرحيم والخاص مقدم على العام وانما قدم والقياس يقتضي الترتيب
الاولى الى الاخر كقولهم عالمه بخير وجوده فيا فلا يشاركه العلم من حيث انه
لا يوصف به غيره لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك
لا يصدق على غيره بل يرجح بعضهم كونه علما ولا انه ما دل على جلال النعم واصلها

ذكر

ذكر الرحيم ليتناول ما قد منها ولطف ليكون كالنقطة له والرد يفتقر للمحافظة
على روس الاي والابلية فتؤخذ تارة باعتبار المكية ولهذا قيل يا رحمن
الدنيا لانه يعلم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخلص المؤمن وتارة باعتبار
الكيفية ولهذا قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لانه النعم الاخرية
كلها جسام واما النعم الدنيوية فخليلة وحقيقة وقيل هما معني واحد كندما
وتدبر وجمع بينهما توكيدا وقيل الرحيم ابلغ وقد ورد ان الله تعالى انزل
مائة كتاب واربعة كتب على سبعة من الانبياء وانه اودع ما فيها في القرآن
والنوراة والاعجيل والزبور وادع ما فيها في القرآن وادع ما في القرآن
في الفاتحة وادع ما في الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم بل قيل انه اودع
ما فيها في الباء اي لانه اشارة الى بي كان وبي يكون وهذا المعنى يرجع
اليه جميع ما يؤخذ من القرآن وادع ما في الباء في النقطة لانه اشارة الى
الركن الحقيقي الذي عليه مدار الاشياء وهو وحدته تعالى انتهى من شرح
مع زيادة لعش عليه وقوله وقيل للرحيم ابلغ في القسطاني على التجاري
ما نصه والرحمن مختص به تعالى لفظا من حيث انه لا يجوز ان يسمى به غيره تعالى
وعام له ولغيره معني من حيث انه يشمل جميع الموجودات والرحيم عام من حيث
الاشتمال في المسمى به خاص من طريق المعنى لانه يرجع الى اللطف والتوفيق
انتهى فاي في التجاري عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما فقوا الله الخلق كتب في كتابه وهو اللوح المحفوظ
ان رحمتي غلبت غضبي ام وفي القسطاني ما نصه ان يكسر الهمزة حكاية
لمفرد الكتاب وتفتح بدلا من كتب غلبت والمراد من الغلبة كونه
وهو ارادة ايضا للعذاب الحي من يقع عليه العصف لان السبق والقلبية

باعتبار التعلق اي بتعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب لان الرحمة مقتضى
ذاته المقدسة واما الغضب فانه متوقف على سابقه عمل من العبد لحادث وقال
التورثي في سبق الرحمة ببيان ان قسط الخلق منها اكثر من قسطهم من الغضب
وانما اتاهم من غير استحقاق وان الغضب لا ينافيهم الا بالاستحقاق لا ان يري
ان الرحمة تشمل الانسان جنتيا ورضيها وفضيها وذا شيئا من قبل ان يصدر منه
شيء من الطاعة ولا يلحقه الغضب كما بعد ان يصدر عنه من الخلق ما يستحق
ذلك هو على وزن قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ايا وجبه ووعده ان
يرحمهم قطعا بخلاف ما يترتب عليه مقتضى الغضب من العقاب فان الله تعالى
كريم يتجاوز عنه بفضلها واشهدوا في وان اوعده او وعدته بخلاف
مبياري ومجنز موعدي وقال في المصباح الغضب اعادة العقاب والرحمة اعادة
الثواب والصفاء لا توصف بالغبية ولا يسبق بعضها بعضا كذا جاء هذا على
الاستغناء ولا يمتنع ان يجعل الرحمة والغضب من صفات الفعل لا الذات الرحمة
هي الثواب الاحسان والغضب هو الانتقام والعقاب تكون الغلبة على بارها
اي ان رحمتي اكثر من غضبي فتأمل اه تنبيه الكلام على البسملة منحصرا
في اربعة اقسام الاول في الباء وفيه اربع مباحث الاول في متعلقها الثاني في
معناها الثالث في حكمه كسرهما الرابع في سبب تطويلها المقصد الثاني
في اسم وفيه خمس مباحث الاولى في معناه وما يتعلق به الثاني في بيان
ان الابتداء بالبسملة مع اشتغالها على لفظ اسم ابتداء بذكر الله تعالى الثالث
في اشتقاقه الرابع في لغاته الخامس في موجد حذف الف حرف المقصد الثالث
في الله وفيه اربع مباحث الاول في علميته ومسماه الثاني في اصله الثالث
في انه هل هو عربي ومعرب الرابع في الخلاف في ان الاسم الاعظم هو او غيره

المقصد

المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وتعلقهما بمبحثان الاول في لفظهما نوعا
واشتقاقا الثاني في علة تقديم اسم عليهما وتقديم الرحمن منهما على الرحيم
المتضمنه لبيان معناه او غيره انتهى من مقدمه شيخ الاسلام على البسملة
انتهى مدبغني على التحرير واعلم انه قد استشكلت جملة البسملة بارها ان كانت
خبرية ورد ان من شأن الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله في الواقع بدو
ويكون الخبر حكايته عنه وما هنا بخلاف ذلك لان مصاحبة الاسم والاستغناء
به وهما من قبة الخبر لا يتحققان الا بهذا اللفظ وان كانت نشائية ورد
ان من شأن الانشاء ان يتحقق مدلوله به واصل جملة البسملة بخلاف ذلك
غالبا اذ كل ما ليس بقول كالاكل والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف صح تقدير
اكل واسافر باسمه بقصد الانشاء وان كانت نشا المصاحبة والاستغناء ورد
انه يلزم ان تكون الجملة لانها متعلقها ويكون الاصل غير مقصود وذلك
في غاية الندور انتهى شنوا في على الفكري على قطر الندي قال سمعنا واجبات
بارها خبرية الصدر انشائية العجز انتهى **قوله** اي اول بيان لما هو الاول في
متعلق الجار والمجرور من كونه فعلا مؤخر اخصا وفي تقدير المتعلق تنبيه
على ان الباء غير زائدة وهو الاصح انتهى مع **قوله** والاسم مشتق من السمو
اي مأخوذ منه وليس المراد الاشتقاق الحقيقي لان لفظ الاسم جامد فالمراد
بالاشتقاق اخذه انتهى شيخنا وقوله وهو الملقب بالاسم من الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم نبينا واليهما على السكون وادخلت عليها حركة الوصل
لتعذر الابتداء بالسكون انتهى زيادي **قوله** من السمو وقيل من الوسم قال بن حجر
زيادة على هذين القولين وقيل من السيمافوزنه على الاول ارفع وعلى الثاني
اعل على الثالث اقل اه مع **قوله** والله علم اي بالغلبة التقديرية عند جمع

صاحب الكشاف والقاضي والفلبية الحقيقية عند جمع منهم ابن مالك انني جلي
وقوله وبالفلبية الحقيقية الى اخره يؤخذ من بعض حواشي شرح الجمع بين
القولين ونص عبارته والله علم اي بالفلبية التقديرية ان جعل علما على ذاته
تقوله وبالفلبية الحقيقية ان روي اصله وهو انه لم يجعل ذاته تقا مقصود
بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لان الفلبية الحقيقية هي
غلبة اللفظ في غير ما اختص به بان سبق استعماله في غير المعنى العلمية
واما الفلبية التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعني مع امكان استعماله
في غير محب الوضع لكنه لم يستعمل فيه فلا يطلق القول بانها غلبة تقديرية
او حقيقية لانها بالنظر لما قبل العلمية الحقيقية وما بعدها تقديرية اه
قوله من رحم اي من مصدره لانه الاصل في الاشتقاق اي بعد تنزيهه منزلة
اللازم او جعله لازما ونقله الى فعل بالضم اه زيارتي فان قلت اذا جعل المنفعة
لازما في الحاجة الى نقله الى فعل قلت لا فائدة بالمبالغة لانه لا يحصل من جعل
بمنزلة الغرائز او ما في حكمها والغرائز الامور الطبيعية اللازمة كالخس
والقبيح وما في حكمها هو ما صار ملكية وهما مبنيا من فعل بضم العين قال
اهل الصرف هذا الباب موضوع للصفا اللازمة مما جعل الانسان عليه اوصاف
ملكية بالتكرار اه تقرير بعضهم **قوله** اشتقاق رحم من رحم
بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة
قياسا الا على فعل بكسر العين وفعل بكثرة واقل وفعل بفتح العين
كما قال الناطم وفعل اولي وفعل بفعل كالضخم والجمل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل والصحيح ان اقتضائية فعلان المبالغة خاص
مما اذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غضبان
فليس

فليس بالمبالغة لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان اه من حاشية
الملوي على المكدوي شارح الفية بن مالك في علم النحو **قوله** ايضا من رحم
اي من مصدره وانما عبروا بالفعل تقريبا ولضيق العبارة اذ ليس مصدره
واحد احق بعموم عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق
من الفعل ثم رايته الشهاب بن عبد الحق في شرح البسملة سبق اليه ما ذكرته
مع زيادة لكنه جعل النكتة في الصدور الى لفظ الفعل غير ما ذكرته فليراجع
والنكات لا تنجح بل ما ذكره عند التحقيق يرجع الي ما ذكرته هذا كله ان
كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور الثاني فان جعل مضموم الاول ساكن
الثاني مصدر فلا اشكال كما اشار اليه الشهاب المذكور فانفع ملي حاشية
الشيخ اهر شيدي في المصباح ورحمت زيدا بالكسر وحما بالضم المراء ورحمة
ومرحمة اه **قوله** تند على زيادة المعنى اي غالبا فلا نقض بجذر الابلغ من
حاذر اه زيارتي وعبارة المد ابني على الخطيب وقوله لان زيادة البناء تدل
على زيادة المعنى هذه القاعدة مشروطة بشروط ثلاثة الاولى ان يكون
ذلك في غير الصفا الجبلية فخرج نحو شره ونظم لان الصفا الجبلية لا تتفاوت
والثاني ان يتحد اللفظ في النوع فخرج حذر وحاذر والثالث ان يتحد
في الاشتقاق فخرج نرمز وزمان انتهت **قوله** ولقوله لم يقل ولقوله عليه
الصلاة والسلام لان كلاما ذكره غير حديث لان حاصل الصيغ التي وردت
هنا ستة صيغ منها حديثا وهما الحمد رحم الدنيا والرحيم رحيم الآخرة
والصيغة الثامنة يا رحم الدنيا والآخرة ورحيمها او ما بقية الصيغ التي
من جملة ما ذكره الشارح فهي غير احاديث وهي اربع صيغ يا رحم الدنيا
والآخرة ورحيم الآخرة يا رحم الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا يا رحم الدنيا

ورحيم الآخرة يا رحمن الآخرة ورحيم الدنيا اه حفي وقوله التي من جعلها
ما ذكره الشارح غير ظاهر لان الصيغتين اللتين في الشارح ليس فيهما
حرف النداء مرجح وان كان مقدر بخلاف الاربعة التي ذكرها وهذا الاعتبار
تكون الصيغ ثمانية صيغتها حديثا وستة غير احاديث اه شريفا وعبارة
الحلي قوله ولقولهم اي السلف فهذا نصريح منه بان ذلك ليس من الحديث
وانما هو من كلام الناس قلو قال ومن ثم قيل الخ لكان اسبب الابلغية
من حيث شمول الرحمن للدنيا والآخرة واختصاص الرحيم بالآخرة او بالدنيا
فالرحمة بحسب اقدار المحرمين وقلتها فهي منظور فيها للكم واما ما جاء في
الحديث يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما فلا يعارض ما ذكرناه بحوزان
تكون الرحمة بالنظر للكيف انتهت بنوع تصرف قال الشيخ حمدان الابلغية
تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثير
الكمية باعتبار كثرة من يصل اليه من مؤمن وكافر وجوان قليل الكيفية
باعتبار قلة الدنيا وسرعة انصرافها وكثرة شوائبها والواصل في الآخرة
قليل الكمية بالاضافة اليه من يصل اليه وهم المؤمنون كثير الكيفية لوجود
الملك المؤبد والنعيم المخلد انتهى انتهى حفي **قوله** الحمد لله الذي هدانا لهذا
هذا اعتراف منه واقرار بان لم يصل اليه من هذا التاليف العظيم
في النفع العظيم الموصول ان شاء الله تعالى الفوز بجنان النعيم بجهد واستحقاق
بفعله فافتدي باهل الجنة بحيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجموع لخواصه
امرهم قال القشيري هذا اعتراف منهم واقرار بانهم لم يصلوا اليه ما وصلوا
اليه من حسن تلك العطية وعظيم تلك المراتب العليا بجهدهم واستحقاقها
فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه ولطف انتهى تقرير بعضهم **قوله** الذي
هدانا

هدانا لهذا الهداية دلالة بلطف ولذلك تستعمل في الخير وهداية الله تعالى
انواع لا يحصى ما عدل كتبنا فتخصر احبنا مرتبة الاولى اخاتة القوي ليقربها
ليكن المرء من الاهل الى مصالحه كالقوة العقلية اي العاقلة والحواس
الباطنة والمشيئة لظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق
والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال
الكتب والرابع ان يكشف لقلوبهم السرائر ويؤتيهم الاشياء كما هي بالوحي
او الالهام والمنام الصادقة وهذا القسم يختص بنبي الله والاوليا
انتهى من البيضاوي **قوله** اي دلنا اي دلالة موصلة لما وجد منه وهو السمة
والحدثة ومطلق دلالة لما سيجد وامتهور ان دل يتعدي بعلي وهدى
يتعدي بالي فكيف يفسر به واجب بان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر لا يلزم
ان يعدي بما يعدي به ذلك الفصل انتهى حلي مع زيادة **قوله** ايضا اي
دلنا هذا بحسب ما شاع لغة والا فالمعنى الاصلي للهداية جعله مهتديا
والاضلال جعله ضالا ومن ثم استعملهما اصحابنا بمعنى خلق الاهتدي
والضلال والمعترة لما زعموا ان الاهتداء والضلال من افعال العباد
اولوا الاهتداء بمعنى يتأطرق الحق بنصب الدلالة والضلال بمعنى وجوب
العبد ضالا او سميت ضالا وهو مردود ولا يرد على اصحابنا هداية
فلم يهتد لانه مجاز بالنسبة الى اصل وضعه يحمل عليه بمعنى مقام
وان صار حقيقة عرفية بحسب شيوع الاستعمال كالحقيقة الامام المستعلي
اه شوبري **قوله** لهذا التاليف ان قيل لما ذكرنا في هداية المصدر الذي
هو التاليف وفيما ياتي بالمصقول الذي هو المؤلف عند قوله وبعد
فهذا الخ قلنا اثر التفسير ثم ما ذكرناه وصفه باوصاف تعين ذلك

وهنا وان جاز الامر بهذا اولى من القول على الفعل بلا واسطة بخلافه
على الاثر فانه بواسطة الفعل وقد اشار الى خوف ذلك للجلال بقوله في
خطبة الاصل النعمة بمعنى الاقامة اه شوبري هذا وفيه ان الحمد انما هو
عليه هداية الله للشيخ وهي فعل الله تعالى سوا جعل منطلقها فعل الشيخ
او مفعوله فلم يظهر لهذا التقدير الذي اشار اليه المحققين كبر فائدة اه
شيخنا واعلم ان الاشارة في الآية مفسرة بالعمل المذكور في قوله والذين
امنوا وعملوا الصالحات فالشارح سلك صفة الاقتباس الصحيح جواز
وان حصل في لفظ القرآن تغييرا ونقل من معناه القراني الى معنى اخر
كاهنا وقد فسحت هذه المسئلة في التلخيص وشرح **قوله** وما كنا لنهتدي
لوال والحال والاستئناس وكان فعل ما منتهدي للام زائدة لتوكيد
النفي والفعل منصوب بان مضرة وجوبا بعد لام الحمد والمعنى لنهتدي
لما نحن عليه من الخير الذي من جملة هذا التاثير ولنهتدي بهذا التاثير
ولولا حرف امتناع لوجود وان هذان الله في تاويل مبتدأ خبر محذوف
وجوبا اي لولا هداية الله لنا موجودة وجواب لولا محذوف دل عليه ما
اي ما كنا مهتدين والمعنى امتنع عدم اعتدائنا لوجود هداية الله لنا
اه شيخنا **قوله** على الجميل الاختيار الجميل صفة كمال يدرك بحسبها العقل
السليم الخالي عن موانع ادراك الحقايق انتهى وجهوري وعلى تقليدية في
على جهة التجميل على بمعنى مع والاضافة بيانية والتجليل المقتضى وقوله
سوا تطلق اي صدر لاجل من ايا اي لصفة القاصرة على الحمد او المستقيمة
لغيره واستقيده من هذا التعميم الذي هو زائد على التبريق ان الحمد لله
لا يلزم ان يكون واقفا في مقابلة نعمة واصلة للحمد او غيره اذ الفضائل
هي النعم

هي النعم القاصرة على الحمد كصلاته وصومها وشيخنا **قوله** قال بعضهم
الفضائل سبعة الصدق والحيا والمواضع والسفا والوفاء والعلم واداء الامانة
انتهى وجهوري **قوله** على جهة التجليل بان يكون الثناء باطنا بان يعتقد ان
الحمد بما اثنى عليه وظاهر بان لا يخالف افعال الجوارح اه حلي **قوله** سواء
تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء خير مقدم وتعلق وما بعده في موضع رفع
على انه مبتدأ والمعنى تعلق بالفضائل والفواضل مستوف في ان الثناء على كل
منها واحد ويجوز ان يكون سواء مبتدأ وما بعده مرفوع به مبتدأ على علمه اشترط
الاعتماد في اعمال الوصف ويجوز ان يكون سواء مبتدأ محذوف وان اداة
الشرط مقدرة والجملة اسمية دليل الجواب في نفسه على الاول في مثله والمعنى
ان تعلق الثناء بالفضائل ام بالفواضل فالامر ان سواء والفضائل جمع فضيلة
وهي النعم اللازمة كالعلم والشفاعة والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المنقضية
كالايمان ومحل كون العلم والشفاعة من النعم اللازمة ان اريد به المصلحة
عند الشخص اما التعليم فنعمة منقضية وكذا دفع العدو المرتب على الشجاعة
اه شوبري **قوله** وعرفا قيل العرف والاصطلاح مستوي وقيل الاصطلاح
هو العرف الخاص وقيل ما تعين ناقله والعرف اذا اطلق يرد به العام وهو
ما لم يتعين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى
غير لغوي ولم يكن ذلك مستقادا من كلام الشارع بان اخذ من القرآن
او السنة وقد يطلق الشرع مجازا على ما كان من كلام الفقهاء وليس مستقادا
من الشارع اه شوبري **قوله** فقل ينبغي ان لا يفصل باللسان او بالجوارح او بالقلب
والفعل القلب هو اعتقاد انما هو الحمد بصفة الكمال فظهر مغايرة للتعظيم
الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول ينبغي ان الثاني اه شيخنا **قوله** من

حيث انه منع على الحمد فيه ووركان الحمد مشتق من الحمد فيبقى توقف كل
منها على الآخر وجيب بان هذا توقف لفظي لا يفرض فيه ذلك او سبيلك فيه التجريد
بان يراد بالحمد الذات المجردة عن وصفها بكونها حمدا او يقال قوله على الحمد
او غيره تقييد خارج عن التعريف **قوله** على الحمد او غيره سواء كان للغير
خصوصية بالحمد كونه وصديقه او لا ولو كان افع ش على **قوله** وابتدا
بالسمة والحكمة اي عسمى هذين اللفظين او عاها منى فان منه اه قلبه
على التجريد وهذا العلم اي علم الخت سماي يتوقف فيه على السماع من العرب
ورد عنهم سمة وحكمة وحقيقة وحيلة من حسب الله ^{الوكيل} ولم
ومنه ما نقل عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه حيث قال والله ما شئت منكم
قط اي ما اكلت السمك يوم السبت ولا تتجلبنت قط اي ما شئت منكم يوم
الاربعاء ولا تقعدت قط اي ما تهمت وانا قاعد ولا تسر لقمته قط
اي ما لبست السر ويل اي اللباس وانا قائم اي شئت منكم رايته في الزرقاني على
المواهب ما نفسه ونقل المازري عن المطرزي كتاب البواقيت وغيره ان الكمال
التي اخذت من اسمها سبعة بسمل اذا قال بسم الله وسجل اذا قال سبح
الله وحول اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وصيقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله
حي على الفلاح وحمل اذا قال الحمد لله وصيقل اذا قال لا اله الا الله وجعل
اذا قال جعلت فداك زاد التعلي طلبت اذا قال اطال الله بقال ودعز اذا
قال ادام الله عزك اه وهذا الباسم مع لا يقاس عليه **قوله** ايضا وابتدا
بالسمة والحكمة اي لا يغيرهما كسما الله ولا اله الا الله هذه صورة السؤال
الاول وقوله وجمعت بين الابتداين اي لم اقتصر على احدهما هذه صورة الثاني
وقوله وقدمت الخ هذه صورة الثالث وتقدير ظاهر وهذا الفهم اسهل
واوفق

واوفق بكلام الشارح فلا يرد ما في الحاشية في تقرير هذا المقام كالحاشية ^{ثانيا}
وعبارته قوله وابتدات بالسمة والحكمة اي يقطع النظر عن الوجه الذي جاء
عليه وهو جمعها من غير فاصل بينهما لان جمعها كذلك سيا في قوله وجمعت
بين الابتداين الخ ويقطع النظر عن الوجه الذي جاء عليه مجموعين وهو
تقديم السمة وتأخير الحكمة لانه سيذكر ذلك في قوله وقدمت بالسمة الخ انتهى
قوله اقتدا بالكتاب العزيز وعلا الخ عبر في جانب الكتاب بالاقتداء في الحديث
بالعمل لان الكتاب ليس فيه تفرع بطلب السمة والحكمة وانما كان في اوله فتا
التعبير في جانبه بالاقتداء بخلاف الحديث لما كان فيه طلب السمة والحكمة تأ
التعبير في جانبه بالعمل اه ع ش وقوله لما كان فيه طلب السمة والحكمة اي ضمنا
ولزوما وذلك لانه لما اخبر بدم الامر مبتدأ بدورها استلزم ذلك النهي
عن تركها في الابتدا والنهي عن الشيء يستلزم الامر بغيره فلزم من الحديث
الامر بالبداة بها هذا مراد المحشي كما لا يخفى **قوله** وعلا خبر الخبر بلا تنوين
لاضافة الي ما بعده اضافة بيانية او من اضافة الاسم للاختصاص بالتنوين
على ابدال ما بعده منها وعلى انه خبر عن مبتدأ محذوف تقديره هو كل امر
ذي بال اه شوبري **قوله** كل امر لفظ مفرد ومعناها حسب ما تضاف اليه فان
اضيفت الي مذكر رجع الضمير اليها مذكر كما هنا ومنه قول بعضهم شعر
اذا المر لم يدنس من اللوم عرضة فكل رداء يرتديه جميل ومن الثانية
كل نفس عاكسة بهيئة وهي مبتدأ مضافة الي امر الامر عني الحال يقال
امر سليم اي حاله شوبري وقوله عني الحال ليس بظاهر كما لا يخفى فالاولي
ان يقول عني الشيء واطافة كل الي امر على معنى اللام كما يؤخذ من عبارة
الحلي ونصها ولا يلزم صحة التفرع بها اي باللام بل يكفي افادة الاختصاص

الذي هو ملول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الادراك بمعنى
اللام وان لم يصح اظهارها فيه فهذا الاصل ينفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد انتهى وقال الحفيد ليس المراد من قولنا الاضافة بمعنى اللام او بمعنى
من ان اللام ومن مقدرة وانما المراد ان الاضافة انما عمل ما فيه من معنى
الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في العمل **قوله** ذي بال اي جاليتها
به شرعا وخطيب معنى اتمام الشارع به طلبه اياه وجوبا او ندبا او تحييره
فيه فهذا معنى قول بعضهم وليس محرما ولا مكروها وقوله لا يبدأ فيه نايب
فاعمل ببدأ ضمير مستتر فيه يعود على الامر نفسه وقوله فيه في تقليدية اي
لا يبدأ هو لاجل نفسه وبسبب نفسه فينبذ بدخوله في الحديث ما اذا اقترن
الشرع في الاكل والسفر وسئل قاصدا الاكل فقط فالسفر في هذه الصورة
يقال انه خال عن هذه الجملة لانه وان بدري بها لكن البداية بها ليست لاجل
بل لاجل الاكل فالسفر في هذه الصورة داخل في الحديث فهو قليل البركة ونقص
على هذه الصورة غيرها **قوله** ايضا ذي بال مطلق البال على القلب
ويطلق على الحال الذي يهتم به شرعا لكنه عام في الاقوال والافعال بالنسبة
للبسطة واما بالنسبة للجملة فهو خاص بالاقوال لانه لو كان عاما لاقتضي
طلب الجملة عند ابتداء الاكل مثلا مع ان المطلوب الاثبات بها عند الاختتام
او حذف لكن قوله خاص بالاقوال يرجع عليه الوضوء كما سيأتي انه يستحب ابتداءه
بالبسطة والجملة تأمل **قوله** وفي رواية بالحمد لله هو بالرفع اي بهذا اللفظ
لانه الذي يظهر عليه التفاضل والوقر بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ
فيه بحمد الله ولا تفاضل عليه لان معناها بالتثنية على الله ارفع شرعا على
وعبارة

وعبارة المد ابني على الخطيب قوله بالحمد لله هو بالرفع فان التقادير لا يحصل
الاشروط خمسة رخص الحمد وتساوي الروايتين ويكون رواية البسطة بيانية
وكون البسطة يبدأ وان يراد بالابتداء فيها شيء واحد انتهى **قوله** فهو
اجزء جملة صفري مركبة من مبتدأ وخبر كما هو ظاهر الجملة خبر المبتدأ
الذي هو كل والهايد هو من قوله فهو جملة كحديث من اوله الجاية جملة
اسمية كبرى لوقوع الخبر فيها جملة فلا محل لها من الاعراب ستينا فها هو خبر
قوله ايضا فهو اجزء علة القائمة بالاجزاء المقطوع البداء والذهب لانه نازل
والجذام كغراب علة تحدث من انتشار الشؤرا في البدن كله وهذا
التركيب نحو يجوز ان يكون من التشبيه البليغ بحذف الاداة والاصل هو
كالاجزاء في عدم حصول المقصود منه وان يكون من الاستفارة ولا يفر الجمع
فيه بين المشبه والمشبّه به لان ذلك انما يمنع اذا كان على وجه ينهي عن
التشبيه مطلقا المقترح يكون استفارة في نحو قد زار زاره على القمر
علوان المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالاجزاء فحذف
المشبّه وهو الناقص عبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزاء
الناقصة عليه فلا جمع بين الطرفين بل المذكور اسم المشبه به فخطأه عن شرع على
وقوله انما يمنع الخ لا يخفى ان ما هنا من قبيل الجمع الذي ينهي عن التشبيه
لان ضابطه ان يكون المشبه به خبرا عن المشبه او صفة له او حالاً منه وهذا
من قبيل الاول فكل ما غير ظاهر **قوله** اي مقطوع البركة اشارة الى استعمال
الجذام في القطع مجاز ثم ان كانت علاقته مشابهة بان شبه نقص البركة
بقطع العضو فاستفارة تصريحية تحقيقية اصلية وان كانت العلاقة
استعمالا للزوم في اللازم وهو مطلق القطع ثم انتقل منه الى قطع البركة

فما جاز مرسله من **قول** اي مقطوع البركة يقتضي انه لا بركة فيه أصلا
وليس كذلك لان فيه بركة قطعا لانها نافضة ويمكن ان يقال ان مقتضى
البركة النافذة اي مقطوع البركة النافذة اهحف وعبارة شرح ٢ رفا
قيل نرى كثيرا من الامور مبتدأ فيها بسم الله ولا تتم وكثيرا يعكس ذلك
قلنا ليس المراد التمام الحسي ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصا ان
لا يكون معتبرا في الشرع الا ترى ان الامر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله
غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا انتهت **قوله** عملا بالروايتين اي اقتداء
بالكتاب العزيز هو **قوله** واسارة التي انه لا تقارض في هذا السؤال لا يرد الا
ان قلنا ان الباء في قوله بسم الله وقوله بالحمد لله ونحوهما صلة لبيد وهو
المبتدأ وروى عن جعلها للاستعانة والاستغاثة بشيء لا نتا في الاستعانة
بآخر والملازمة وهي تصدق بمقتضى الابتداء بشيء على وجه الجزئية
وبذكره قبل الشروع في الشيء فلا فصل فيجوز ان يجعل احدهما حيزا من
الشيء ويذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون ان الابتداء بالتبسم على
وجه التبرك في الفعل المبدؤ بكالم لا في ابتداءه فقط انه انما يشرى
في حاشية العقائد هو شوبري **قوله** اذا ابتداء حقيقي في القائل ان يقول
حاصل هذا الجواب دفع التقارض كجمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي
وفي خبر الحمدلة على الاضافي فيرد عليه ان التعارض كما يندفع بهذا يندفع
بعكسه فالدليل على اتيار هذا وجاب بان الدليل عليه موافقة الكتاب
العزيز اذ لا يشير قوله وقدمت البسملة الخ اه سم على الوجه اه سم على
قوله والاضافه بالحمدلة المراد ان الاضافه الذي ليس بحقيقي حصل بالحمدلة
فلا ينافي ان الابتداء بالبسملة حقيقي واصليه لان الحقيقي هو الذي لا يتقدم
عليه

١٧
عليه شيء والاضافه هو الذي تقدم على غيره سواء تقدم عليه غيره ام لا
فالاضافه اعم من الحقيقي اه سم **قوله** عملا بالكتاب والاجماع عبر في جانب
الكتاب او لا بالاعتداء وثانيا بالعمل لعله للتفتن والمراد بالاجماع الاجماع
الفعل اه سم **قوله** مختص بالله اي مقصور عليه وقوله كما افادته الجملة
اي للقاعدة المشهورة ان المبتدأ اذا كان مرفعا بال يكون مقصورا على
الخبر كما ذكر العلامة لاجهوري ما لكي بقوله مبتدأ بلام حنبس عرفا
منحصر في خبره وفاء وان عرى منها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالاكتفاء استقر
وقد نقب في قوله بلام حنبس بان التقييد بها لا يصح بل المدار على تعريف
المبتدأ باللام مطلقا فلذلك قال الشارح سواء جعلت الحية للاستغفار
الخ وفي قوله كما افادته الجملة شيء ان يلزم عليه اتخاذ المشبه والمثبه به لان
المعني بالاختصاص الذي افادته الجملة الا ان يقال المراد بقوله مختص بالله
اي في الواقع ونفس الامر فيكون الاختصاص في نفس الامر مشبها بالاختصاص
الذي افادته الجملة اي بالاختصاص من حيث فهم منها وان كان المفهوم
منها هو ما في نفس الامر فالمقابر انما هو باعتبار **قوله** والصلاة
والسلام قرآن بينهما ما خرجا من كراهة افراد احدهما عن الآخر فان قلت
قد جاءت الصلاة عليه غير مقرونة بالنسليم في اخر تشهد في الصلاة فالجواب
ان السلام تقدم في قوله السلام عليك ايها النبي اه سم ر وقوله
من كراهة افراد احدهما عن الآخر قال حج والافراد انما يتحقق ان يختلف
المجلس او الكتاب او الجوف او غيره اه سم **قوله** ايضا والصلاة الخ آخر الفصل
بين جملة البسملة والحمدلة تنبيه على استقلال كل بالتأدية واتش
الوصل في جملة الصلاة تنبيه على ما يتعلق به تعالى بالتنويه اه سم شوبري

وكما ان الله علينا ان لا نحصى كذلك لنبييننا بهداية لنا من الله لا
نحن ثم قرن الصلاة والسلام عليه بحمد الله قضا لبعض حقه من احوالنا
على التحرير وعبارة شرح مراد الفضل بذلك الدعاء لان الكمال يقبل
زيادة الترقية فاندفع ما زعم جمع من امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم
عقب ختم القرآن اللهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه
وسلم علوان جميع اعماله بفضله نظيرها لانه السبب فيها انصافا
مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم وان لم يسئل
ذلك فسواء تقترح بالمعلوم وقد وضحت ذلك وبينت دليله من
السنة فيما علقته من الفتاوى انتهت **قوله** وهي من الله رحمة هذا المعنى
للصلاة لقوي وشرعي كما نقله في دقايق المنهاج وكما سيأتي للتأخر في
اول كتاب الصلاة حيث قال هناك وهي لغة ما مر اول الكتاب والذي
مر هو هذا انتهى شيخنا **قوله** ومن الملائكة استغفار اي بلفظه او بمراده
وليس المراد الاستغفار بخصوص صيغة الحديث اذ اصل الحديث لم يترك
الملائكة بقولي عليه اللهم صل عليه اللهم رحمه اهد برماوي وعبارة الرشيد
قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما مضى استغفارهم له صلى الله عليه
وسلم الذي الكلام فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت
المراد الاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب الاستغفار وقصد الخلوقة
بينه وبين النبي فيرجع الى العصمة قلت بعد تسليم انما يظهر في
استغفارهم له في حياته اما بعد وفاته فلا وان كان حيا لانه ليس في
دار تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلقا الدعاء والنصر
قلت فما حكمة المخاطبة في التعبير بين دعائهم وحمائمهم انتهت

قوله

قوله ومن الاديين نقرع ودعا قال شيخنا كان الاول ان يقول ومن غيرها
نقرع ودعا ليشمل الجهاد وبقية الحيوانات او ومثله العلامة الشنوازي في
شرح البهجة للمولف ونقل عن شرح المشكاة اننا من بقية الحيوان كما لا يري
وان لم يرد شيء في الجهاد ايضا كما صرح به العلامة الخليلي في سيرته في باب
ابتداء النبوة حيث قال كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يقضي حاجة
الانسان بعد عن الناس حتى لا يري شيئا فلا يمر بحجر ولا شجرة ولا مدر الا يقول
الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اهد برماوي **قوله** ايضا ومن الاديين
نقرع ودعا اي بلفظ الصلاة ولا يجوز لهم الدعاء صلى الله عليه وسلم بلفظ
الرحمة في غير الوارد بل يجوز كما قاله الزركشي والمعتزلة الكراهة وذلك لما في
لفظ الرحمة من الاستغفار باستحقاق العذاب دون لفظ الصلاة اهد بر
بنوع نقر **قوله** بمعنى التسليم كعب نخطة على هامش نسخة انما قلت بمعنى
التسليم لان السلام من اسماء الله تعالى فربما يتوهم انه المراد فزفت ذلك
عباد كراهه زياي اهد بر من اذ للسلام سبع معان التحيمة والسلامة من
النقاير والاستسلام واسم الله واسم شجر والبراة من الصوب والمراد
هنا هو الاول اهد بر كذا في خطه سبع والمعدود ست فقط اهد بر
قوله على مجرد كلمة على هنا مجردة عن المضرة كما في قوله فتوكل على الله فلا يرده
ان الصلاة بمعنى الدعاء واذا استعمل الدعاء مع كلمة على يكون المضرة
مع انه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا عليه اهد بر من خط شيخنا الشنوازي
اهد بر **قوله** هم مؤمنوا بي هاشم اي عناية ففقيه تغليب كذا يقال مثله
في بني مطلب ولا شك با ولا ديانة حيث لم يكونوا من الال لانهم ليسوا
لا يابهم اهد بر هذا والاولي ان يراهم في مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن والد

ذكره الشارح انما يناسب تحريم الزكاة شيئا **قوله** عند سيبويه اي وعند
الاختصاص جمع له وبه جزم الجوهري فقال وجمع صلح به كركب
وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الاختصاص على كماله على ما فوق الواحد
من جمع صلح بحسب المعنى لاجمع صناعي فلا مخالفة ام ثوري **قوله** ايضا عند
سبويه معنى بذلك انه كان في وجهه بياض مشوب بحمر وهو رجل من كبار
النخاة وسبب معناه التفاح ووجهه بمعنى مثل ذلك قد خدوده كالنفاح
وهو على اسلوب الجمع في تقديم المشبه به على اداة التشبيه او اجزاء **قوله** بعض
الصحابي اي ان صاحب ليس المراد منه معناه الاصل من انه من طال اجتماع
ومعاشرة وانما المراد بالصحابي من اجتمع الخ وفي تفسيره بالجمع اشعار
بأشراط اضافه بالقياس حين اللقاء والتفسير بلقي اقلها ما لذلك
والحقيقة انه لا يشترط التقيين وان المراد بالاجتماع المتعارف ان يكونا
بالابدان في عالم الدنيا **قوله** عني قوله من اجتمع شملت من الاسر والجن
والملائكة وعيسى عليه السلام لانه اجتمع به مرات في الارض وليلة الاسل
وهو حي واما بقية الانبياء فلم يحققوا به الا بارواحهم فقط **قوله** اجتمع
قوله مونا بنينا اي بعد نبوته حال حياته ولو اعمى وغير مميز ومن ثم
عدوا محمد بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما صحابيا مع ولادته قبل وفاته صلى
الله عليه وسلم بثلاثة اشهر ايام وشملت من الاسر كذا واهل بيته
بنوا علوانه من رسل اليهم وهو الامم وعد بعض المحدثين من رآه قبل النبوة
وما علو بين الخيفية كزيد بن عمرو بن نفيل وحابيا **قوله** وعطف
الصعب لعل المراد بالعطف العطف اللغوي وهو ذكر الشيء بعد شيء اخي
والا فالعطف عما هو على الاول اذا تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف
على

19
على محال على الال او انه مبني على القول المرحوح اه ع ش وهو بضم العين
كما ضبطه المصنف هو ثوري **قوله** لتشمل الصلاة باقية اي الصلوات الذين
ليسا بالخيرين الصلوات الال عموم وخصوص من وجه وهذا على تفسير الال
بما ذكره الغير مناسبا حنا اما لو فسر الال بالناسب لما هنا وهو كل مؤمن
كان عطف الصلوات عليه من عطف الخاص على العام عموما مطلقا وفككت زيادة
فضلهم على غيرهم حقان الصلوات لو كانتا غير الال افضل من الال الذين
ليسا بصلوات لان فضيلتهم بالصلوة التي هي من قبيل العمل وفضيلة الال
الذين ليسوا بصلوات بما هي بالغير وفضيلة الذات بوصفها افضل من
فضيلتها بوصف ذات اخرى من هذه الحبيثة قالوا ولذا كان العالم الذي
ليس بشريف افضل من الشريف الذي ليس بعالم لكت تقين البحث بان
في الال كثيرا من الصلوات في الصلوات كثيرا من الال فكان مقتضى ما ذكرتم
ان يقدم الصلوات الجوابية قدم الال لان الصلاة عليهم وردت بالنسب
واما الصلاة على الصلوات فبما لقياس هو ملوك **قوله** وجلت الحمد والصلاة
والسلام فالقصد من جملة السلام انشاء التحية من مسلم على مسلم عليه
يطلب ان تستقر عليه السلامة كالبناء المحيط به من جميع جهات بحيث لا يكون
شيء من ضده سبيل اليه مع اظهار الكرامة والتعظيم بذلك فكان المسلم
جعل سلامه كالبناء المحيط الثابت على المسلم عليه بحيث لا يكون شيء من
ضده سبيل اليه فالتعديت يعلى تفيد شمول تلك التحية وعمومها مع شمولها
ولحاطها بجميع جهات حتى جهة على اه تقرير لبعضهم **قوله** ايضا وجملة
الحمد والصلاة والسلام الخ سكت عن جملة البسملة وقال ابن الصايغ في
تذكرة منع الناس من المواويل في بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

الأول خبرية والثانية طلبية واجاز ابن الطراوة لأنها مشتركة في التبرك
أه فهذا صريح في أن جملة البسمة خبرية لكن لجاب بعضهم عن هذا القطع
بأنه فسد بجملة المسئلة الطلب فري من وضع الخبر موضع الطلب مثل اتقى
الله امر وفعل خبرا يثبت عليه أي ليتق الله امر ليفعل خيرا يثبت عليه هذا
صريح في أنه فسد بها لأنشأ في مثل ذلك التركيب أنها خبرية وضعا بقي
الكلام في بسم الله الرحمن الرحيم التي في أوائل السور الشريفة هل هي خبرية
أو طلبية أما على تقدير أن فعل امر كما قدر الزمخشري في طلبية وأما على
تقدير أن فعل مضارع كما قدر غيره فري خبرية وضعا انشائية معني
فري على الأول ليست قطعا وعلى الثاني يمكن أن يقال إنها قضية باعتبار
الوضع مع عدم النظر للعارض لكن فيه تجوز مثل قولهم في الظرفية أنها مركبة
من قضيتين وأما باعتبار ما هو المقصود منها فليست بقضية لأنها انشائية
معني فتأمل اه شوبري **قوله** خبرية لفظا انشائية معني إذ لو كانت خبرية
لفظا ومعني لكان المقصود منها إذ غرض قائمها الأيجاد والأحداث دون
الأخبار وكذا يقال في صيغ العقود اه تقرير لبعضهم وعبارة عن قول خبرية
لفظا لم ويجوز في جملة الحدان تكون خبرية لفظا ومعني لأن الجملة
الثنائية والثبوتية والأخبار بانه مالك أو مستحق لجميع المبادئ تنال عليه جلا وعلا
أما جملة الصلاة فلا يجوز فيها ذلك لأن الصلاة لغة الدعاء والأخبار
بها ليسوعا وجوز بعضهم فيها أيضا بناء على أن الصلاة الغرض منها تعظيم
عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل حال كل من التقديرين انتهت **قوله**
للدلالة على الثبات والدوام فإن قلت كيف ذلك وقد صرح الشيخ عبد
القاهر بانه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الإطلاق لزيد قلت

اجيب

اجيب عن ذلك بأن الشيخ إنما نفى دلالة الاسمية فلا ينافي استفادة الدوام
منها بواسطة العدول من الضميمة المرفوعة أو ان الاسمية تدل دلالتين لفظية
على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي في الصفة
المشبهة والشيخ إنما نفى اللفظية أو ان الدلالة على ذلك من معرفة المقام
فإن قلت كيف دلالة الاسمية على دوام الثبوت مع أن خبرها ظرف وهو مانع
من ذلك سوف قدر الظرف بالفعل وهو ظاهر لتقريرهم بأن خبره قيد لا استمرار
التجدي كما في الله بينه برأيهم أو قدر باسم الفاعل لأنه بمعنى الحدوث
بقضية عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل قلت اجيب بأن الاسمية التي
خبرها فعل إنما تقيد التجدد إذا لم يوجد ما يدعو إلى الدوام والثبوت
كالعدول هنا وبانه يجوز أن يمتنع كون الاسم الفاعل للحدوث ولا ينافي فيه
عمله في الظرف لأن راجحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو معني
الثبوت فقد صرح في المطول آخر الباب الثالث بأن زيدا في الدوام يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصله وحصل ويبقى وجه إيراد البسمة محتملة
للاسمية والفعلية قال الشيخ ويحتمل أنه حصول المقصود بكلاهما
أو قصدا الاختصار وكذا المتعلق أو مجرد الثبوت اه شوبري **قوله** الفاترين
الفوز هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة وقوله بعلاء أي
بأعلاء ورفقته فهو اسم مصدر لأعلا وقال بعضهم إن علاج علمية
أي موضع عال فهو كعرفة وعرف أي الغايبين من الله بالربانية العلمية
فتأمل ثم رأيت في المختار ما يشهد للأول حيث قال العلل والعلائي
بالرفعة والشرف وكذا العلل والجمع المعالي ثم قال والعلمية العرفية
والجمع العلائي اه ولم أر فيه علمية بوزن عرفة حتى يكون عللا جمعا

فخر ويشهد للثاني اوليك لهم الدرجات العلى اذ حذف لكن رايت في
المصباح ما نضه والعليا خلافا للسلي بضم العين فتقصروا بفتحها فقد
قال ابن الانباري والضم مع الفقر اكثر استعمالا واصل العلياء كل مكان
مشرف وجمع العلياء على مثل كبري وكبراه وقوله صفة من ذكر ابي محمد
واله وصحبه اه شيئا **قوله** وبعد اعلم ان بعضهم يقول الواو عاطفة واما
محذوفة والفادالة عليها ولا نيابة وبعضهم يقول الواو نائية عن اما
والفادالة عليها لانها لازمة لها فحذف اما وبقيت الفادالة عليها
اقامة لللازم مقام الملزوم وابقا لآثاره في الجملة واراد عليه انه يلزم
تح الجمع بين الموضوح والمفوض لانه حيث كانت الفادالة عليها كانت كالمفوض
بها والواو نائية عنها فلم يلزم الجمع واحباب الغزي بان ذلك انما يمنع لفظا
حقيقة لا تقدير كما هنا وعبر السكاكي في المفتاح بقوله واما بعد فجمع
بين اما والواو وكانه يجعل الواو عاطفة كما تقدم عن بعضهم والتقدير
واقول اما بعد ان اهرع ش وبعد ظرف زمان بالنظر للتكلم ومكان بالنظر
للمرسم اي بعد ما تقدم فحذف المضاق اليه ونوي بثوب معناه فثبتت
على الضم اه شوبري **قوله** يؤتي بها اي موضوعها اذا جئ بها ان يؤتي بها
للانتقال لانه متى اريدا الانتقال يؤتي بها لان الانتقال كما يحصل
بها يحصل بغيرها كقوله اهرع ش ويستحب الاتيان بها في الخطب
وامر اسلات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم اه خطيب علمي شجاع
قوله للانتقال الي عند الانتقال والارادة الانتقال وليس الانتقال معناها
بل معناها الزمان او المكان وقوله من اسلوب اي فن اذ في المختار
ان الاسلوب هو الفن والمراد بالفن النوع من الكلام اه شيئا **قوله**
قوله

واصلها اي اصلها الثاني اي اصله وبعدي اصل الواو واما فالواو نائية
عن اما واختصت الواو من بين ساير حروف العطف بالنيابة عن اما
لانها ام الباب ولانها قد تستعمل للاستيناف كما ما هو ملوي وقوله بدليل
لزوم الفأ اي وجودها وذكرها لا عدم انفكاكها لئلا ينافي قوله غالبا
وقوله في جزئها اي جزئ وبعدي في قرب جزئها والاف جزئها مكانها
المستغول بها وقوله غالبا يقتضي انه يجوز تركها من جزئ وبعد وهو
كذلك كقول ابن الجزري وبعد ان هذه مقدمة ولم تكن هي اي
وبعد اصلها براسها لانها ليس فيها التعليل والفا لا تناسب الا ما فيه
التعليل اه شيئا **قوله** ايضا واصلها اما بعد المراد بالاصل ما حق
التركيب ان يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيئا
حذف من التركيب ولتخصر فيه اه شيئا **قوله** بدليل لزوم الفاء في جزئها
اي جزئ وبعد ووجه الدلالة من هذا الدليل ان لزوم الفاء لم يعمد
لشي من ادوات الشرط الا ما قلنا وجدنا ذلك للزوم مع وبعد علمنا
ان اصلها اما بعد فاما بعد تلزمها الفاء وانما تلزمها لتضمن اما معنى
الشرط الخ فلا بد من هذه الملاحظة لئلا يستدل وينظر التعليل في
قوله لتضمن الخ والاف الكلام فيه تفكيك بدون هذه الملاحظة اه شيئا
قوله لتضمن اما الخ تعليل محذوف علم ما قبله اي ولزمته الفاء اما لتضمن
الخ اي مع ضعفها في الشرطية فثبت بلزوم الفاء والاف لئلا تلزم شيئا
من ادوات الشرط بل اما ان تمتنع فيما اذ اصل الجواب للشرطية او تجب فيما
اذا لم يصلح فلضعف اما جبرت بلزوم الفاء مطلقا اه شيئا وبه يسقط
ما كتبه ش علي مرهنا ونص عبارة قوله غالبا قد يقال حيث قرأ الآية

من الحاجة ان الفا اما متنتعة في الجواب واجبة فيه فان اراد الشرط المطلق
فمن منقسم الى ما يلزم واليها يمتنع وان اراد احد قسميه وهو ما يصلح
لمباشرة الاداة فذاك لا يلزمه الفا بل هي متنتعة فيه وان اراد القسم
الاخر وهو ما يصلح فذاك يجزئ فيه دائما غالبا ومن ثم عد واحدتها
في حق قوله من يفعل الحسن الله يشكرها ضرورة فاما معنى الغلبة حينئذ
الا ان يقال لما كانت الصور التي لا تجزئ فيها اكثر من التي لا تجزئ فيها
صلح الملاقاة الغلبة عليها باعتبار مواقعها فان اكثر يقال له غالب
اه قوله والاصل منهما يكن من شئ ايا اصل ما بعد وانما كان اصلها
خصوصا في غيرها من ادوات الشرط لما في معهما من الاتهام لانها تقع
على كل شئ عاقلا او غيره زما نا او غيره مكانا او غيره وهذا الاتهام ينافي
هنا لان الغرض التعليق على وجود شئ ما بخلاف غير معهما من الادوات
فانه خاص ببعض الاشياء وقوله منهما يكن معهما مبتدأ خبرها يكن ولا يعبأ
على المبتدأ هو الضمير في يكن ومن شئ بيا لهما فهو في محل نصب على
الحال **اه شيخنا قل** ايضا والاصل منهما يكن من شئ فوقفت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط
لزمها الفا اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الضم
الاسم اللازمة للمبتدأ اقامة للانه مقام الملزوم وابقا لاثرة في الجملة
شرح **مر قوله** لهذا المؤلف الحاضر ذهنا الاشارة للالفاظ الذهنية من
حيث دلالتها على المعاني علمها هو المختار والارجح من احكام السبعة في
مسمى الكتب والتراجم بيان السبعة ان يقال ان مسمى الكتب الالفاظ
او النقوش او المعاني او الالفاظ والنقوش او الالفاظ والمعاني والنقوش

والمعاني

والمعاني او الثلاثة وانما كان هذا مختارا دون غيره من السبعة لان النقوش
لعدم تيسر حالها احد وفي كل وقت لا يصلح ان تكون مدلول ولا جزئ مدلول
فبطل اربع احتمالات ولاذ المعاني لكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ
لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزئ مدلول ايضا فبطل احتمالان فتعين ان
يكون المراد الالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني واما من حيث
ذاتها فليست مقصودة اه شيخنا ووجد بخط بعض الفضلاء نقلا عن
الديلمي ما نصه قوله فهذا الاشارة راجعة للمؤلف الحاضر في الذهن والتقدير
فهذا المؤلف الذي هو الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة من
حيث دلالتها على تلك المعاني على ما اختاره السيد من احتمالات سبعة
ابداها في مسمى الكتب والتراجم وعليه فالاشارة لما هو في الذهن من
تلك الالفاظ وان تقرر وضع الاشارة عن فراغ المؤلف لانه لا يتصور ان
تكون الاشارة لما يوجد من الالفاظ في الخارج لانعدامها لكونها اعراضا
فيما اشتر من ان الاشارة الواقعة في او ايل الكتب ان كانت بعد التأليف
فهي لما في الخارج غير مستقيم على هذا الاحتمال المذكور المختار لان الالفاظ
تتقدم بعد وجودها فان قيل كيف صحت الاشارة لما في الذهن مع ان ذا
لا يشار بها الا الى موجود محسوس قلنا المراد المحسوس ولو تنزلا وهذا
منه كانه لشدة استحضار له كانه صار محسوسا فان قيل هذا جائز ان
تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وانعدمت كانها موجودة محسوسة
فتكون الاشارة المتأخرة لما في الخارج فيصح ما اشتر قلنا ذاك فيه تنزيل
المعدوم منزلة الموجود فارتكبوا ذاك دون هذا فان قيل لما في الذهن
من تلك الالفاظ لا يكون غالبا الامور مجملة وليست هي مسمى الكتاب

وانما سماه الالفاظ المفصلة واجيب بان في الكلام مضافا محذوف تقديره
مفصلة هذه الالفاظ ككتاب في الاشارة لتلك الالفاظ التي وقعت للمجمل
والاخبار عن ذلك المضاف المحذوف فان قيل الالفاظ التي وقعت الاشارة
اليها واخبر عنها بكتاب ليست الا الموجودة في ذهن المؤلف حين ذلك
فيلزم ان لا يقال كتاب لغير ذلك قلنا لا يلزم ذلك الانباء على ان يسمي
الكتب من حيث علم الشخص وح يقرر مضافا في نوعه والمفصل
هذا والمختار المشهور انه من حيث علم الجنس فلا حاجة لتقدير هذا
المضاف اذ لا يخص ^{في} في ذهن المؤلف هكذا قال العلامة الحلبي وقوله
من حيث علم الجنس اي بخلاف مسمى العلوم فانه من حيث علم الشخص
كنا في التخصه وعبارته تنبيه التحقيق ان اسمي الكتب من حيث علم الجنس
لا اسمه وان صح اعتبار ذلك علم الشخص فلا مانع من زعمه وان الفقيه بما
يحتاج رده الى بسط ليس هنا محله وان اسما العلوم من حيث علم الشخص
اخرجوه وذا زعم العلامة ابن قاسم نقلا عن الشيخ عميرة فجعل الجميع من
حيث علم الشخص اخرجوا في **قوله** مختص في الفقه اي لفاظا مخصوصة قليلة
والتي على جنس الفقه بمعنى المسائل المختصة بدلائلها على بعض تلك
المسائل وقوله على مذهب الامام الشافعي اي كائنا ذلك الفقه على
مذهب الامام الشافعي كنبوت العام على الخاص وفي مستفادته للدلالة
لتشبيه علاقة الدال والمدلول بعلاقة الظرف والمظروف وقد جعل على
متعلقة بالدلالة او بمعنى في مستفادته لئلا يكون الجار والمجرور بدلا من
الجار والمجرور قبله فان قلت كان يكفي ان يقول مختص علم مذهب الشافعي
فلم زاد قوله في الفقه قلت اشارة لمدح مختصه من جهتين عموم كونه

في الفقه

في الفقه وخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي ومدح عموم الفقه
وخصوص مذهب الشافعي علوان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه
اه شوبري **قوله** من الاختصار الخ اشارة الى انه ما حوذا من المصدر المزيد
فيه فالأخذ منه ليس من الاشتقاق المصطلح عليه المراد عند الاطلاق
اه ش **قوله** في الفقه في هذه الظرفية اشكال حاصلة ان المنهج كغيره من
اسماء الكتب اسم للالفاظا لخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
والفقه كغيره من اسما العلوم اسم للملكة او الادراك او المسائل على ما هو
مقرر في محله ولا معنى لظرفية نحو المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجودها
ان في معنى على فهو من ظرفية المدلول للدال اه ش **قوله** ايضا في الفقه
صفة اولي المختص وقوله على مذهب الامام صفة ثانية له وقوله اختصرت
فيه صفة ثالثة وقوله وضعت اليه صفة رابعة وقوله وحلفت منه خلاف
صفة خامسة وقوله وسميته صفة سابعة فقد وصفنا شي مختصه بست
صفاءه شيخنا **قوله** هو لغة الفهم وهو ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن
وقيل المراد به ادراك الشيء وقيل هيئة النفس تتحقق بها معاني ما يحس
اه من حاشية المعنى للجلال السيوطي اه ش **قوله** ايضا هو لغة الفهم قال
النووي يقال فقه بفتح فاء فقه فقه كفتح فرج وقيل فقه بكون اتفاق
وقضية ان ذلك مع فتح الفاء لا مانع منه وقال ابن القطاع وغيره فقه
بالكسر افرم وفتح بالضم اذا صار الفقه له سجيحة وفتح بالفتح اذا سبق
غيره الفهم اه ملوي **قوله** واصطلاح العلم بالاحكام الخ ذكر المصنف
من مبادي هذا العلم خمسة حده وموضوعه واستقاده وفائده واسمه
وقد اوصلها السيوطي في بعض مؤلفاته الى احدى عشر فقال السادس واضعه

وهو النبي صلى الله عليه وسلم واول من صنف فيه ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه
السابع حكمه وهو الوجوب العملي على كل مكلف بقدر ما يعرفه تفصيلا
عبادته فان زاد عن ذلك صار واجبا كفايا الى بلوغ درجة الاجتهاد
فان زاد عن ذلك الى ان يبلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا والثامن ما يله
وهي قضاياه التي تطلب شبه محو لاها الى موضوعاتها كقولنا فرض
الوضوء عند الامام الشافعي ستة اشياء التاسع فضله على غيره من
العلوم من فضلها لانه يعرف الحلال والحرام والصحيح والفاسد وغيرها
من بقية الاحكام العاشر نسبتها الى غيره لانه من العلوم الشرعية وانه يعلم
المكلف عن الخطأ في فعله الحادي عشر غاية وهي الفوز بسعادة الدارين
اخرى وهذا الاخير اشار له الشارح بقوله المحصلان للفوائد الدينية
والاخرى فعلي هذا يكون في الشارح ستة من الاحكام **قوله** العلم بالاحكام
المراد بالعلم هنا الظن والى الاحكام للاستغرات والمراد بالظن ملكة
اي الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الاحكام فمن مجاز مبني على مجاز
وامراد بالاحكام النسب الثامنة اي الفقه العلم بجميع النسب الثامنة وخرج
بالاحكام العلم بغيرها من الذوات والصفات كظهور الانسان والبياض وقوله
الشرعية اي اماخوذة من الشرح المبسوط به النبي الكريم وخرج بها العلم
بالاحكام العقلية والنسبية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار
محرقة وقوله العملية اي المتعلقة بكيفية عمل قلبي وغيره كالعلم بان
النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فقولنا النية واجبة مسئلة
مركبة من موضوع ومحمول ونسبة والفقه اسم للعلم بالنسبة وهذه
النسبة علمية اي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفته هي الوجوب

وهذه

وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة للنية التي هي العمل وخرج
بالعملية العلم بالاحكام العملية اي الاعتقادية كالعلم بان الله تعالى واحد
وانه يري في الآخرة وقوله المكتسبة اي ذلك العلم من ادلتها اي اولئك
الاحكام التفصيلية اي المعنية اي المتعلقة بحكم مخصوص والكتاب
منها ليس بالاستقلال بل بواسطة ضم الاجمالية اليها وخرج بالكتاب
علم الله والنبي وجبريل عما ذكر وخرج بغير التفصيلية العلم بذلك
اي بالاحكام الشرعية الخ المكتسبة للخلافي اي الشخص الذي نصب نفسه
للتخلاف ولجبرال لينب عن مذهب عامر من المقتضي والنية المثبت
بهما ما اخذه من الفقيه كشافه ليحفظه عن ابطال خصمه كالحنفية
فعلمه اي الخلافي مثلا بوجوب النية في الوضوء لوجوب مقتضى بعده
وجوب الوتر لوجوب النية ليس من الفقه مثاله ان يقول المرقى للحنفى
النية في الوضوء واجبة لوجوب المقتضى والوتر ليس بواجب لوجوب
النية اي الدليل الذي دل على وجوبه ولم يعينه هو من شرح المحلى
وحواشيه **قوله** وسائر الادلة المعروفة كاستقرار الشافعي الناطق في
اقل الجاهل والمقاسر غالبهما والشرع والاستحسان كاستحسان
الشافعي التخليف على المصحف **قوله** ايضا وسائر الادلة الخ اي
باقيها وهو الاستصحاب الجلي اي والاستقرار والاستحسان والاقتراح
اكتيافا واجتناب نواهي اي متعلق نواهي وهو المنهي اذ هي المجتنبه
ولو قال امتثال او امر الله ونواهيها احتيج للتكليف ويكون المعنى
وامتثال نواهيه بترك المنهي **قوله** محمد بن ادریس ولد رضي
الله عنه علوا الاصح بغرة التي تروى بها ثم جبر النبي صلى الله عليه وسلم

وقيل بصقلا وقيل يعني سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن
 سنتين ونشأ بها وحفظ المواعيد وهو ابن عشرة وتقعر على مسلم بن خالد
 مقيي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقرة من باب سما الاضداد واذن له في
 الافتاد وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ فيها في حجره في قلة من
 العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيدة في
 العقائد ونحوها حتى ملأها احبايا ثم رحل الى مكة بالمدينة ولازمه
 مدة ثم قدم بغداد سنة خمس مئتين ومائة فقام بها سنتين فاجتمع عليه
 علماءها ورجع كثير منهم عن مذهب كانوا عليها الى مذهبهم وصنف بها كتابه
 المذموم ثم عاد الى مكة فقام بها مدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين
 ومائة فقام بها شرا ثم خرج الى مصر ولم يزل بها ناشر للعالم ملازما
 للاشتغال بحكامها الصديق الى ان اصابته سديدة فمضى سبيلها اياها على
 ما قيل ثم انتقل الى حجة الله تعالى وهو قطب الجود بوجه الحق سأل في رجب
 سنة اربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه وانتشر علمه في
 جميع الافاق وتقدمه على الامنة في الخلاف والوفاق وعليه حمل الحديث
 المشهور عالم قر يشعل اطباق الارض علما وقد افرده بعض اصحابه في فضله
 وكرمه ونسبه واشعاره كتب مشهورة وفيما ذكرته تذكره لادبي الابن ذكرته
 في شرح الامنهاج وغيره ما فيه الكفاية اه خطيب على غاية الاختصار وقد نظم
 بعضهم تاريخ ميلاد كل من الائمة الاربعة ووفاته ومقدار عمره في ابيات فقال
 تاريخ نعمان يكن سيف سقا • وما لك في قطع جوف ضبطا •
 والشافعي ميم بين سيد • واحمد يسبق امر جعد •
 فاحسب على ترتيب نظم الشعير • ميلادهم فموتهم فالقسمير •

قوله

قوله ايضا محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
 ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف جد النبي
 صلو الله عليه وسلم لانه صلو الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 ابن هاشم بن عبد مناف وهذا نسب عظيم كما قيل نسب عليه من شمس الضحى
 نورا • ومن فلق الصبح عمودا • ما فيه الاسيد من سيد • حاز المكارم
 والتقوى الجودا • اه خطيب علوي شجاع وهذا ايضا نسب من جهة الاجا
 واما من جهة الامهات فهو رضي الله عنه محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسين
 ابن علي بن ابي طالب فيبين الصعابة من جهة الامهات واسطفا من جهة
 الابا ثلاثة وقوله ابن هاشم بن عبد مناف هاشم هذا غير هاشم الذي في
 نسب الامام وبيان ذلك ان عبد مناف كان له ولدان شقيقا احدهما هاشم
 والاخر المطلب فهاشم اعقب عبد المطلب عبد المطلب اعقب عبد الله ابا
 النبي صلو الله عليه وسلم والمطلب اعقب هاشما وهاشم اعقب عبد يزيد ابا
 اخر نسب الامام فالمطلب عمر عبد المطلب وهاشم عم هاشم واما ابو طالب
 فعم النبي صلو الله عليه وسلم له شجنا لكن قد رايت عن الخطيب علوي التنبيه
 ان امر الشافعي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن علي فعليه يكون بيته
 وبين الصعابي من جهة امه ثلاثة كما هو كذلك من جهة ابيه ورايت في
 تاليف الفخر الرازي في مناقب الامام رضي الله عنه مانصه واما المقام
 الثالث وهو بيان نسب الشافعي من جهة الام ففيه قولان الاول وهو
 قول شاذ رواه الحاكم ابو عبد الله الكافظ وهو ان امر الشافعي رضي الله عنه
 هي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسين بن علي بن ابي طالب لانه
 وجهه والثاني وهو المشهور انها كانت امرأة من الازد انتهى وقال في موضع

آخر واعلم ان الشافعي رضي الله عنه كان مطلبيا من جهة الاب وهاشميا
من جهة امها الاجداد وازديا من جهة امه خاصة الى اخر ما اطال به في ذلك
اه وقال في موضع اخر فائدة زوجة الشافعي رضي الله عنه هي حميدة بنت
نافع بن عتبة بن عمر بن عثمان بن عفا ومن اولاده منها ابو عثمان بن محمد
ابن ادريس وهو الاكبر من اولاده وكان قاضيا بمدينة حلب والابن اخي
يقال له الحسن بن محمد بن ادريس مات وهو طفل وهو بن سريته وللشافعي
من امراته العثمانية ابنتان فاطمة وزينب ^{والتي تزوجت} وعبد مناف الذي نقل الشافعي
مع النبي فيه ابن قتي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن
نزار بن معد بن عدنان والاجماع منعقد على هذا النسب الى عدنان وليس
فيما بعده الى ادم طريق صحيح فيما ينقل وعز بن عباس رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انتهى في النسب الى عدنان امسك ثم
يقول كذب النسبون اي بعده اه خطيب علوي شيخنا وعبد مناف عاشر
جد للامام ورابع جد للنبي صلى الله عليه وسلم واما عدنان فهو ثامن عشر
جد للنبي صلى الله عليه وسلم رابع وعشرين جد للامام **قوله** الشافعي
نسبة الى مشافع رابع اباية وانما نسب اليه لانه اكثرهم واشهرهم ولا نه صهاوي
ابن صهاوي بن صهاوي فهو اشرف من غيره اه حنف **قوله** رضي الله عنه اي لم
يؤاخذه وقوله وارضاها اي كرم برفع الدرجا مثلا اه **قوله** من الاحكام
المرد بها هذا النسبة الثامنة وقوله في المسائل نفت للاحكام اي الاحكام
الكائنة في المسائل فهذه الظرفية من ظرفية الجزئية الكل اذا المسئلة مركبة
من موضوع ومحمول ونسبة التي هي الحكم فالمسئلة كقولك الوتر مندوب
والحكم

والحكم الكاين فيها يتوق النذب للوتر **قوله** مجازا عن مكان الذهب
حال من ما في قوله علوما ذهب اليه هكذا قال بعضهم وفيه انه فسر ما بالاحكام
والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له فالاولى ان يكون حالا من لفظ
منهبا لمذكور في المتن اي حال كون هذا اللفظ مجازا اي منحورا به
ومنقول عن مكان الذهب الى الاحكام التي ذهب اليها الامام الشافعي
فقوله عن مكان الذهب متعلق بخذوف نفت منهبا اي مجازا منقول
عن مكان الذهب الذي هو معناه الاصلي الحقيقي وهذا المنحور بالنظر الى اصل
والا فقد صار لفظ المنهبة حقيقة عرفية في الاحكام اه حنف **قوله** اختصرت
اي جمعت فيه اي في هذا المختصر الذي هو عبارة عن الالفاظ من حيث
دلائلها على المعاني وقوله مختصر الامام على حذف مضاف اي معاني مختصر
الامام اي المقصود من معانيه والافق جعلتها احكامية لخلاف والشيخ لم
يتعرض له الا بالاشارة بالغاية في بعض الاجيا فتحصل ان الظرفية هنا من
ظرفية المعاني في الالفاظ اشار له ع شر وعبارة الملوي اختصرت فيه اي
في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به ما اخذه من المنهاج وما فقه
اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الي ان يقال ان كل مسئلة
من مسائل المنهاج مظهرة في مجموع مسائل المنهاج انترت **قوله** مختصر الامام
الجم وهو مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من الوسيط وهو من
البيسط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين علي مختصر المزني ومختصر المزني
من الام للامام الشافعي اه بابي وكل من الوجيز والوسيط والبيسط
للامام **قوله** في قلمي اهام للحرمين **قوله** النووي نسبة الى ذوي قال ابي
القطار تلميذ النووي والنسبة اليها جند الالف على الاصل ويجوز كتبها

بالا لفظ العادة قال بعض المتأخرين وبإثباتها وحذفها قرأته بخط الشيخ
يعني النووي لكن قال ابن الهائم انه بإثباتها خلافا للقياس قال واما
الالف التي هي بدل من لام الكلمة فلا يجوز حذفها بل يجب قلبها في النسبة
واذا يقال النووي كما يقال في النسبة الى فيقي فتوي اه شوبري وهو
رحمه الله تعالى اسمه يحيى بن شرف بن مدي بكر ففتح المهمل المضممة
وبالفقر بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام بكر المهمل
وفتح الزاي وليس الصحابي كما نقل عنه بدار رحمه الله في الاشتغال وعمر
سنة عشرة سنة وحفظ التنبيه في اربعة اشهر ونصف وربع المذهب
بقية السنة وكان يقرأ في اليوم والليلة اثنا عشر درسا ويكتب ما يتعلق
برأيه من القواعد ولهذه الهممة الباهقة تفقه وظهرت عنه مصنفات التي
هي شهر من ان تذكره اكثر من ان تحصى في نحو سبع وعشرين سنة اذ جملة
عمره نحو ست واربعين سنة ومن اجل ما تراه ما حكي انه تقطعت قبل موته
وكوشف بذلك فاستلهم وقد افرغ غير واحد من رحمة بالتأليف رحمه الله
رحمة واسعة وبليبه في تحرير المذهب الامام الجليل عبد الكريم محمد بن محمد
ابن محمد بن عبد الكريم ابن الفضل الرافي نسبة لرافع بن خريج الصحابي
كما وجد بخطه القرية تسمى رافعا خلافا لما وقع للنووي وغيره القروي
توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن ست وستين سنة ادام
الله عليه سبحانه الرضوان ورفع درجته في اعلى الجنات اتم من شرح الصبا
لابن حجر فاي باب العباب تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام الشهاب
المنجد الزبيدي رحمه الله برحمته قال فيه واودعته فوايد عديدة انتزعتنا
من كتب الأصحاب انتهى من الشرح المذكور وعبارة الروض شرح اما بعد

فهذا

فهذا كتاب اختصت فيه ما في الروضة الامام النووي المختصرة من العزيز
شرح الامام الرافي على الوجيز للقراني انتهت وقد علمت ان الوجيز من
الوسيط وهو من السبيل وهو من النهاية شرح لامام الحرمين علي مختصر
المزني ومختصر المزني من الامر للامام الشافعي رضي الله عنهم **قوله** وضمت
اليه هذه الجملة رابعة الصفا الفصيح في اليه راجع لمختصر شيخ الاسلام
وهو المنهج وهو وان كان عبارة عن مجموع معاني المنهاج وزيادة شيخ
الاسلام فهو من ضم الجزء اليه وقصد به التنبيه على اثر هذا الجزء
ومدحه بكونه سيرا اه شيئا وعبارة الملوي وضمت اليه اي الى ما اخذ من
المنهاج ففيه شبه استندام عند البيهقيين ونجريد عند الخويعيين لانه جرد
اللفظ عن بعض مدلوله انتهت **قوله** مع ابدال غير المقدمه فيه اذ حال
البأ في حين ابدال على الماخوذ واذا حالها في حين ابدال على الماخوذ وفي
حين بدل وتبدل واستبدل علوا لمتروك هو الفصيح وقد خفي هذا التفصيل
على من اعترض المتن واصله بآية وبدلناهم بختيهم ختتين ومن يتبدل
الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل في حين بدل ونحوه على الماخوذ كما في
قوله وتبدل طالعي سعدي بن يحيى اه زيادي وقد تدخل بعد ابدال على
المتروك نحو ابدال الجيد بالردي اي اخذت الجيد بدله اه شوبري
قوله غير المقدمه اي في الحكم او ما يعقده الخذاق في التبيين فيشمل ما هو
اعم وما هو اولى وما جمع الصفتين اه جلي والصفي في راجع للمضام
اليه وهو فصيح **قوله** بلفظ مبين اي موضع المراد بلا قصور ولا ايهام
ولا خفاء ولفظ تنازع ضمت وابدال والبالا للملازمة اه ملوي
قوله ايضا بلفظ مبين اسم فاعل من بان وضح ومن بان بمعنى اوضح

نحو سبعين

واظهر في المصباح بان الامر بين ولا يكون الا كما وان ابانة بعض
الوصف ويستعمل لازما ومتعديا اهرع **قول** وسابنه على ذلك اي
المذكور من الضم والابدال **أهشينا** واعلم اولان الشيخ تارة يعبر بادي
وتارة باعم وتارة بهما فالاول اذا اوههم كلام الاصل حكما غير مراد كما يصرح
به كلامه في مواضع منها موضع قبل القضاء والثاني اذا قصر عن شمول
بعض الاحكام وكان في مقام الاحمال فيه للايراد والثالث عند اجتماع
كلا المعنيين وبل اجتماعهما لم يقو على السداد وتارة يقول وكذا من
زيادتي او النقيض به من زيادتي فالاول لما لا يمكن علمه من كلام الاصل
والثاني لما يمكن علمه ولو بقياس هذا الفرع المزيدي على مجرد هذا الاصل
وتارة يعبر بغير ذلك كما يعلم من سبتر كلامه وخاض بمحمل تفصيله
كما سيأتي منها عليه في محاله مع الاعتذار عن الاصل في خلاله كقول
في كتاب الجنائز مع ان عبارتي اوضح من عبارته في افادة الفرض كما لا يخفى
وفي كتاب الخلع اعم من قول الروضة وفيه وقولي وقتلت بغير تعقيب
القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بآث وفي كتاب اللعان وفي كلامي
زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الاصل وفيه ايضا وتفسير يحج
تأو عمق اعم من تعبير بالزيارة وفيه ايضا وفي تفسير الاصل بكذا
تسمح وفيه ايضا وما اقتضاه كلام الاصل من كذا ولم ينبذ على اولوية
وان اوههم كلام الاصل خلافا وفي الايمان وكلام الاصل يفهم وفيه وما
اقتضاه كلام الاصل الضعيف وفي الحقيقة ولا يخفى على الواقف على
غير ذلك ما فيه من الايضاح وغيره بخلاف كلام الاصل وفي الشهادات
ولا يخفى عليك حسن ما سلكته في بيان ثبوتها على ما سلكته
ما وجدة

ما وجدة بخطه **أهشوري** **قول** وحذفت اي تركت اه حلي وهذا بنا على ان الضمير
في منه عايد على مختصره واما ان كان عايدا على مختصر الامام فاحذف باق على
حاله اي انه حذف حين اختصره لكن يلزم عليه تشييت الضمير لان الضمير
المسابقة عائدة على مختصره **أهشوري** ايضا وحذف منه الخلاف اي اسقطت
حكايته اي لمات به لانه ذكر ثم حذفه ولما كان لا يلزم من ابدال غير المعقوب
حذف الخلاف قال وحذفت منه الخلاف وقدم الابدال على الحذف لان الاعتناء
ببيان المعقوب وذكره اقوي منه بالحذف فتأمل **أهشوري** على الترميز **قول** علي
الراغبين اي المنهمكين على اخير طلبا لمجازة معاليه **أهشوري** لان الرغبة
الانهاك على الخير لا جل طلب المعالي وتيقدي المحبوب ففي تقول فلان
يرغب في كذا اي يحبه وللمكروه بعن تقول فلان يرغب عن كذا اي يكرهه
من الشيخ عبد البر **أهشوري** **قول** بمنهج الطلاب فاختصر الاسم كما اختصر المسمى
ثم اشتمر لان بالمنهج اقتضاه على الجزء الاول من العلم مع ادخال عليه
أهشوري **قول** راجيا من الرجاء بالمدح وهو الاصل يقال رجوت فلانا رجلا
ورجاء ورجوة وترجيت وارجيته ورجيته كله بمعنى رجوة قال الجوهر
اي او مل **أهشوري** **قول** **أهشوري** راجيا اي مؤملا مع الاختصاف لا سبنا
والا فلو طمع **أهشوري** **قول** ايضا راجيا حال من فاعلا اختصرت وما بعده اي اختصرت
راجيا وضمت اليه راجيا وحذفت راجيا وسميت راجيا **أهشوري** عناية اي تحذف
من الاول لانه الثاني وبالعكس وليس من باب المتنازع لان المتنازع لا يكون
في الحال لا حيلة الى اضماره والحال لا تكون الا تارة **أهشوري** وهو العقل
هذا موافق لما في القاموس من مرادفة اللب للعقل وفي كلام بعضهم ان
اللب احضار العقل الكامل وكذا جعل نكتة ختم الأدلة الثمانية في اية ان

في خلق السموات والارض في سورة البقرة يعقلون ان كثرة الأدلة
لا تحتاج كمال العقل ولكن ختم الأدلة الثلاثة في آية العمران بأولي
الالباب ان الأدلة القليلة تحتاج لعقل كامل لحق أدلتها على المدلول
أهشوبري بتصرف **قوله** وأسأله التوفيق لم يقل سابقه ان يوفق لينايب
مابعد وهو الفوز أهشوبري **قوله** وتسهيل سبيل الخير زاده دفعا لما
أورد علي من اقتصر في تقريبه علي قوله خلق قدرة الطاعة في العبد
انه يقتضي ان الكافر موفق لقدرة على الطاعة لكن اجيب عنه بانه انما
ينم ان اريد بالقدرة سلامة الأعضاء والصحيح كما قاله الأشعري ان القدرة
هي الصفة المقارنة للفعل وعليه فلا حاجة الي قوله وتسهيل الخ نعم
لخفية يطلقون القدرة على سلامة الأعضاء ويسمونها القدرة الممكنة
ويسمون الصفة المقارنة بالقدرة المتيسرة أهع ش وعبارة الشوبري
قوله وتسهيل الخ **أشار** الي تفسير آخر ان كان في كلامه ايها الممتد
قوله للصواب فيه ان التوفيق لا يكون الا في خير فافائدة قوله للصواب
واجب بانه ذكر بعض متعلقاته او انه سلك التجريد بان جرد التوفيق
عن كونه في خير أهشوبري **قوله** والفعل كالصلاة ومعني كونها توافق الواقع
ان تكون علي طبق الصلاة التي طلبها منه الشارع أهشوبري **قوله** اي الرجوع
اي فالما ب مصدر ميمي وفي المصباح آت من سفره يؤب أو ب أو ما يرجع
والايب اسم منه فهو آيب الي الله اي راجع عز ذنبه وقاب فهو واب
مبالغة أهع ش **كتاب الطهارة** الظاهر ان الاضافة هنا علي معني
اللام من اضافة الدال المدلول بنا علي مختار السيد وغيره في مسمي الكتب
انه اللفاظ المخصوصة او من اضافة الهام الي الخاص كشجر اراك وعلم فقه

بناء

بناء علي انه المسائل وانه بمعني اسم المفصول وجعلها بمعني في فيه تكلف
كما ان جعلها بمعني من بعيد بل منعه بعضهم أهشوبري وقد افتتح
الائمة كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الصلاة الصلاة الظهور مع
افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرايع الاسلام بعد الشها وتبين المبحث
عنه في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي ولكونها اعظم شروط الصلاة
التي قد موهها علي غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان والشرط
مقدم علي المشروط طبعا فقدم عليه وضعا ولا شك ان احكام الشرع
اما ان تتعلق بعبادة او بمعاملة او مناحية او جنائية لان الغرض من
البعثة نظم احوال العباد في المعاد والمآثر وانتظامها انما يحصل بكمال
قواهم الادراكية والشهوية والغضبية فما يبحث عنه في الفقه ان يتعلق
بكمال النطقية اي الادراكية فالعبادة اذ يكملها او بكمال الشهوية فان
تعلق بالاكل ونحوه فالمعاملة او بالوطني ونحوه فالمناحية او بكمال
الغضبية فالجنائية واهمها العبادة لتعلقها بالاشرف ثم المعاملة لشدة
الحاجة اليها ثم المناحية لانها دونهما في الحاجة ثم الجنائية لقلة وقوعها
بالنسبة لما قبلها فرتبها علي هذا الترتيب ورتب العبادة بعد الشهادتين
علي ترتيب خبر الصحيحين في الاسلام علي خمسة شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة وصوم رمضان وحج
البيت واختار هذه الرواية علي رواية تقديم الحج علي الصوم لان الصوم
اعم وجوبا ولوجوبه علي الفور ولتكرره كل عام أهشوبري ولم يتصرفوا
في هذه الحكمة المفرايق لعلها لكونها علما مستقلا او يجعلها من المعاملة
حكما اذ مرجعها قسم التزكا وهي شبيهة بالمعاملة واخر القضاء والشهادات

والدعوى والبيدات لتعلقها بالمعاملة والمناجاة والنجاة اهـ ش عليه واما
كانت الطهارة اعظم شروط الصلاة لان لها منية عند الفقيه علوية
الشروط من حيث ان فاقد الطهورين تجب عليه الاعادة عند القدرة
على احدهما بخلاف فاقد السترة فان صلواته تغني عن القضا ومن صلى طائفا
دخل الوقت وان لم يمتنع الاعادة لا يحكم على صلواته بالبطان بل يقع له
نفلا مطلقا بخلاف من صلى طائفا الطهارة فبان خلافا في تبين بطلانها
ومن صلى في نفل السفر لا يعتبر في حقه القبلة فهذه ما يدل على اعطية
الطهارة اهـ مذهبنا في التحريم **قوله** هو لغة الضم والجمع اي مطلقا سواء كان
لاشياء متناسبة او لا وقوله واجمع من عطف اعم على الاخص لان كل ضم فيه
جمع ولا عكس اهـ ش عليه **قوله** ايضا هو لغة الضم اي من جهة اللغة او حالة
كونه لغة او اعني لغة او في اللغة فالنصب على التبيين او الحال او بتقدير
فعل او بنزع الخافض على ما فيه لكن الأرجح انه سماعي وليس هذا منه تأمل
شعري وعلى القول بانه حال فهو حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ
والخبر او من الضمير المحذوف مع فاعله اي اعني لغة اهـ شيخنا **قوله** ايضا
هو لغة الضم والجمع الخ والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا
اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول غالبها والعصاة لغة الحاجز
بين الشيئين واصطلاحا اسم لجملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل
غالبها اهـ جمهوري والفرع لغة ما بني على غيره واصطلاحا اسم لجملة
مختصة من العلم مشتملة على مسائل غالبها واما المسئلة فمعناها لغة
مطلقا السؤال وشرعا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم اهـ شيخنا وعبارة
الشراح في شرح التنقيح والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا اسم
لجملة

قوله ايضا هو لغة الضم اي من جهة اللغة او حالة كونه لغة او اعني لغة او في اللغة فالنصب على التبيين او الحال او بتقدير فعل او بنزع الخافض على ما فيه لكن الأرجح انه سماعي وليس هذا منه تأمل شعري وعلى القول بانه حال فهو حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر او من الضمير المحذوف مع فاعله اي اعني لغة اهـ شيخنا قوله ايضا هو لغة الضم والجمع الخ والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل غالبها واما المسئلة فمعناها لغة مطلقا السؤال وشرعا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم اهـ شيخنا وعبارة الشراح في شرح التنقيح والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا اسم لجملة

لجملة مختصة من العلم وقد يعبر عنها بالكتاب والفصل فان جمعت الثلاثة
قلت الكتاب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على ابواب فصول
والباب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول والفصل اسم
لجملة مختصة من ابواب العلم مشتملة على مسائل والكتاب كالجنس الجامع
لابواب جامعة لفصول جامعة لمسائل فالابواب انواع والفصول اصناف
والمسائل اشخاص انتهت فعلم من كلامه ان الثلاثة كالفقير المسكين
اذا اجتمعت افرقت واذا افرقت اجتمعت اهـ شيخنا وقال بعضهم قاعدة
اذا كان بين الكلام السابق واللاحق مخالفة بالحوادث يوتي بالفصل واذا
كانت المخالفة بالنوع يوتي بالباب واذا كانت المخالفة بالجنس يوتي بالكتاب
اهـ تقرير في الدرر اهـ من هاهنا شرح مر بخط بعض الفضلاء **قوله** يقال
كتب كذا اي يقال قوله جاريا على طريقة اللغة اي فليكتب مصورا ثلاثة
الاول مجرد والاخيران مزيدان اهـ ش عليه مر والاول منها من يد بحرفين
والثاني بحرف وقدم المزيد بحرفين لشهرته اهـ شعري وقوله وكتابه
يكسر الكاف قبل وبفتحها اهـ من الشراح من باب الكتابة **قوله** وكتابه وكتب
قوله هم تكتب بنو فلان اذا اجتمعوا وكتبوا بالخط بالقلم ما فيه من اجتماع
الكلمات والحروف قال ابو حيان ولا يصح ان يكون مشتقا من الكتب
لان المصدر لا يشتق من المصدر وجيب ان المزيد يشتق من المجرى والكتاب
هنا خبر مبتدأ محذوف على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب بيان
احكام الطهارة لان المتن لم يتكلم على الحقيقة اهـ جمهوري **قوله** واصطلاحا
اسم لجملة الخ هذا يقتضي ان الترجمة هي لفظ الكتاب فقط ومعلوم
ان التراجم من قبيل علم الجنس والشخص على الخلاف فيلزم اضافة العلم

ولو جعلت الترجمة بجميع التركيب الإضافي كان أحسن **أهـ** نحننا وقوله كان
أحسن وهو كذلك غير أن الشارح عرف كلام الجزئين على حدة ليبين
حالهما قبل العلمية وإن كان الآن لا معنى لكل جزء على حدة لأنه جزء علم
قوله أيضا وأصلا أي في اصطلاح الفقهاء أي في عرفهم والاصطلاح
اتفاق طائفة على أمر معروف بينهم متى أطلق انصرف إليه أهـ فليكن على الغرض
وعبر الشارح في الكتاب عن المعنى المقابل للمعنى بقوله وأصلا أي في
الطهارة بقوله وشرعا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي
ما يتلقى معناها من الشارع وإن ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا
وإن كان في عبارات الفقهاء أن اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم
ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية
كما قاله سمر في حاشيته على البهجة في باب لزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء
مطلقا **أهـ** شق **قوله** مختصة بمعنى اختصاصها كونها متعلقة بمحلة من محل
الأحكام **أهـ** شقنا **قوله** والطهارة لغة العبارة شرح م رد الطهارة مصدر
طهر بفتح الهاء وصفها والفتح أضع يطهر بضمها فيها وهي لغة الخ ملأنا
انتهت وقوله بضمها فيها ويقال أيضا طهر يطهر بكسر هاء في الماضي
وفتحها في المضارع إذا اغتسل مطلقا **أهـ** لعدم عمومها بهذا الاستعمال
لم يذكرها الشرح **أهـ** ش عليه وتنقسم الطهارة إلى عينية وحكيمة والعينية
ما لا تجاوز محل حلول موجبها غسل الخبث والحكيمة ما تجاوز ذلك كالوضوء
أهـ شرح م **قوله** أيضا والطهارة لغة بفتح الطاء أما بضمها فهي ما يطهر
به كالماء وبكسرهما ما يضاف إلى الماء كالأشنان ونحوه **أهـ** **قوله** وأخلص من
الأدناس عطف عام على خاص لأن الأخلص من الأدناس يشمل الحسية كالأنجاس

والمعنوية

والمعنوية كالعيوب والنقافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على سبب
أو عطف لازم على ملزوم أو عطف تفسير لأن النقافة أيضا تشمل الحسية
والمعنوية بدليل الحديث إن الله نظيف أي **قوله** من النقا بهر يجب
النقافة **أهـ** شقنا **قوله** وشرعا رفع حدث الخ اعترضه الاعتراض الثلاث
اعتراضا الأول أن الطهارة ليست من قسم الأفعال والرفع من قسمها
فلا تعرف به فكان من حقه أن يقول ارتفاع حدث الثاني أن هذا التعريف
لا يشمل الطهارة بمعنى الزوال كالتحلاب الخ خلا وانقلاب في م الظلية
مسكا الثالث أن قوله أوها في معناها وعلى صورتها كالتيتم والأغسال
المسونة كيف يحصل ما لا يرفع ولا يزيل في معنى ما يرفع ولا يزيل **أهـ**
عن الأول بأن الطهارة لها إطلاقان تطلق على زوال المنع المترتب
على الحدث والخبث والنودي لم يعرفها بهذا الاعتبار وتطلق على
الفعل الموضوع لأفادة زوال المنع أو زوال بعض آثاره والنودي
انما عرفها بهذا الاعتبار واجب عن الثاني بأن انقلاب الخ خلا
الخ من قسم الطهارة بمعنى الزوال والتعريف باعتبار وضع لا يعترض
عليه بعدم تناول أفراد وضع آخر واجب عن الثالث بأن النودي
قال أردنا بملء المعهود على الصورة التيمم الخ فلا اعتراض إلا أن
يقال المراد لا يدفع الأيدي **أهـ** وقال حج الطهارة لغة النقافة والخلوص
من الدنس ولو معنويا وشرعا فعل ما يترتب عليه اباحة وله من
بعض الوجوه أو ثواب مجزئ انتهى وهذا الاعتراض عليه **أهـ** **قوله** وهو مجازي
من إطلاق المسبب على السبب في الإطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع

المرتبة على الحدث والحيث **اه** عناني والحاصل ان للطهارة اطلاقين
مشروعين حقيقيين وهما الارتفاع والزوال للذات هما اثر الرفع
والازالة ومجازيين وهما الرفع والازالة للذات هما سبب الارتفاع
والزوال فالطلاق الطهارة عليهما من اطلاق اسم المسبب على السبب
ثم من العلماء من عرفها بالاطلاق الحقيقي فقال ارتفاع المنع او زوال
المنع المرتبة على الحدث والحيث او الموت وزيادة الموت ليتناول
التعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت بغسله فانه ليس منعاً
مرتبة على حدث ولا نجس وقد صرحوا بغيره من انواع الطهارة
ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازي لذي هو الفصل فقال فعل ما يترتب
عليه اباحة ولو من بعض الوجوه كالتيهم او ثواب مجرد وقال النووي
رفع حدث الخ ومنهم من عرفها بالاطلاقين فقال ارتفاع المنع المرتبة
على الحدث او الحيث او الموت او الفعل المحصل لذلك او الملك كالتثليث
والوضوء المجرد او القائم مقامه كالتيهم **اه** مدابغي على التعريف **قوله** رفع
حدث اي ذات رفع كالوضوء او يقول رفع برفع والاف الطهارة ليست
نفس الرفع وانما هو ناشئ عنها لان رفع الحدث ناشئ عن الوضوء
وكذا يقال في قوله او ازالة نجس بان يقال ذات ازالة نحو الفصل
او تقول ازالة بمنزلة ولا شك ان الفصل بمنزلة وان الطهارة ليست
نفس الازالة وانما الازالة ناشئة عنها لانها ناشئة عن الفصل
اه شيخنا **قوله** او ازالة نجس يخل فيه الاستحباب بالحج لانه ينزل
بمعنى الوضوء القائم بالحمل ولا ينافي ذلك قول بعضهم الحج مخفف
لانه اراد بالنجس العين لا المعنى المذكور **قوله** وعلى صورتهما
عطف

عطف تفسير **اه** سم على حج وعلى البهجة **اه** ش على مر وعلى الش **قوله**
كالتيهم هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى ازالة النجس حج الاستحباب وقوله
والاعمال المستنونة وتجديد الوضوء مثلاً لان لما على صورة رفع الحدث
الاول على صورة الاكبر والثاني على صورة الاصغر وقوله والفصلة الثا
مئة والثالثة مثال لما على صورة ازالة النجاسة وعلى صورة رفع الحدث
ايضا **اه** شيخنا **قوله** فهي الطهارة التي الترجمة شاملة الخ وهذا تفرع
على التعريف المذكور وقوله لانواع الطهارة هي كما في التقرير اربعة
الوضوء واليتم والفصل وازالة النجاسة وانما افردها في الترجمة
لانها في الاصل مصدر وهو يتناول القليل والكثير من جمعها قصد التفر
يح به اي بذلك التناول **اه** منا وي على التعريف **قوله** لانه الاصل المراد بالاصل
الكثير والغالب قوله في التها وهي كما في التقرير اربعة الماء والتراب والتخلل
والدباغ قائل **قوله** في التها ويعبر عنها بالوسيلة فلا فرق بين التقييد
بقوله وسائر الطهارة اربع وقوله اربعة الا انها اربع واما الاواني والا
جتهاد فوسيلة للوسيلة وعلى عد النجاسة وسيلة للطهارة كما ذكره سم
تكون الوسيلة اعم من الالة فيشتركان في الاربعة المذكورة وتنفرد
الوسيلة في النجاسة ولم يعدوا حدث وسيلة كالنجاسة لان الطهارة
قد تجب من غير سبق حدث كما اذا ولد ولم يحصل منه حدث فانه
يجب على الولي تطهيره عند ارادة الطواف به **اه** حنف وعبرة
الاجهوري على الخطيب وما كانت المياه وسيلة من الوسائل اربع
قد مر اذ هي كالشرط وهو مقدم على شرط فكذا الوسيلة تقدم على
المقصد والحاصل ان الوسائل اربع والمقاصد اربع فالوسائل المياه

والاواني والاجتهاد والنجاسة اه سم على حجر فان قيل لم يعد التراب
 كالماء والحدث كالنجاسة قلت لما لم يكن التراب افعاء والوضوء قد لا
 يتوقف على وجود حدث بالفعل كما لو لو اذا لم يخرج منه حدث
 واراد عليه الطواف به فانه ليس محدثا بالفعل وانما هو في حكمه ولا
 بد من وضوئه لم يذكرها اه وقال بعضهم وفي تخصيص الطهارة بالماء
 والتراب اظهارا لكرامة الادمي حيث خلق منها فاكروم جعل اصلية مطهرين
 اه حذف **قوله** انما يطهر اي يحصل الطهارة المتقدمة في الترجمة الشاملة
 لساير انواع الطهارات بدليل قوله الا في وتعبيري بما ذكر شامل الخاه
 حلي وفيه ان الطهارة في الترجمة شاملة للتيمم والاستنجاء بالحجر
 للتخلل وهذا لا ينافي دخوله في قوله من مائع ما مطلق كما لا يخفى اه
قوله ايضا انما يطهر من مائع والا فالحجر والتراب والبيع كل حصل
 اه حلي **قوله** وهو ما يسمي اي يسميه بذلك من يعلم حاله كذا قال حج وهو
 المعتمد ويوافق ما سياتي في المتغير بما لا يستغني عنه المأمن انه مطلق
 اذ لا يسميه بذلك الا العالم بحاله دون غيره لكن ينافيه ما سياتي عن
 الراعي في الماء المستعمل انه مطلق عند اكثر من اذ لا ينافي لا غير
 العالم بحال الماء اه حلي **قوله** بلا قيد اي لانهم وقال الولي العراقي لا يحتاج
 اليه الا في جانب المفهوم اه شوبري اي لان ذا القيد المنفك يصح ان
 يطلق عليه اسم ما بلا قيد اما اذا قيل اما ما يسمي ما بقيد فغير مطهر
 فانه يقيد بالانهم حقيقة ما يسمي ما بقيد لانهم غير مطهر وهذا هو المراد
 بالمفهوم في كلامه وبالاثرية كلام غير اه مدافع على التعرير **قوله** وان
 رشح الخ تفريح بان هذا الرشح يسمي ما وهو كذلك على المعتمد لانه ماء

حقيقة

حقيقة وينقص الماء بقدره كما صحح النووي في مجموعه وغيره قال في الهام
 ولا يجوز رفع حدث ولا ازالة نجاسة الا بالماء المطلق او بخار الماء وان قال
 الراعي نازع فيه عامتنا اصحاب وقال يسمونه بخارا او رشحا لا ماء على الاطلاق
 اه خطيب على المساج مع زيادة اه خفر وفي كلام المصنف خزانة على جعله
 الرشح من البخار مع انه من الماء فلو قال وان رشح من الماء بسبب البخار الذي
 هو حرارة النار لكان اولي قنامل اه مدافع على التعرير **قوله** من بخار الماء
 المغلي ما قيد الرشح بكونه من بخار الماء المغلي لانه محل الخلاف بين الراعي
 والنووي اه اجهوري والا فالرشح من غير البخار كالشع مطلق ايضا
 اه لكاتبه **قوله** اعني بضم الميم وفتح اللام بسببه للمجهول من اعلاه فهو
 اسم مفعول من الرباعي ويجوز فتح الميم وكسر اللام على انه من الثلاثي
 اي من اعلاه واصله مغلوي اجتمعت الواو والياء سبقت احدهما بالسكون
 فقلت الواو ياء وادغمت الياء في الواو وكسرت اللام للمناسبة فقول
 الهامة جبن مغلي بضم الميم مع كسر اللام لحن لانه ح اسم فاعلاه رحاني
 وانما يكون لحن اذا كان مركبا فتوصيفا فان كان مركبا اضافنا لم يكن
 لحن فتأمل اه مدافع على التعرير **قوله** او قيد عطف على رشح فهو من مدحول
 الغاية اه شوبري لكنها في الاول للرد وفي الثانية للتعظيم اه لكاتبه وعبد
 الحلي قوله او قيد عطف على قوله بلا قيد اه فعليه يكون قوله او قيد
 اسما بوزن فلس **قوله** بخلاف الخلو ونحوه محترز قوله ما يسمي ماء وقوله
 وما لا يذكر الا مقيدا محترز قوله بلا قيد اه هو في النفي ينفرد للامر اه
قوله لقوله تعالى استدل على منطوق الحق وهو قوله انما يطهر الخ وعلي
 مفهومه وهو قول المشرح بخلاف الخ لحن الدلالة على المنطوق ظاهرة

لاننا غلطوق الادلة الثلاثة واما الدلالة على المظهر ففيها خفا فلذلك
 بينها بقوله فلو ظهر غير من المايع الخ اه كاتبة **قوله** وانزلنا من السماء
 ما طهورا الآية تشمل ما نبع من الارض ايضا لان نزل في الاصل من السماء
 قال تعالى وانزلنا من السماء ما بقدر فاسكنناه في الارض وعدل عن آية نزل
 عليكم من السماء ما ليظهر كبره مع انها اصرح في المراد لافادة ان الطهوية
 غير الطاهرية وليس قوله طهورا تأكيدا لهما لان التأسيس اكثر منه فائدة
 لافادة معنى زائد على ما قبله فالطاهرية استنفيدت من المايع
 الامتنان بغيره اي بغير الطاهر والطهوية استنفيدت من طهور افعلهم مما
 تقر انه لا تلازم بين الطاهر والطهور فقد يكون الشيء طاهرا لا مطهرا
 كما يستعمل وقد يكون مطهرا لا طاهرا كذرق الحمار في الدرع فتامل اه مداني
 على التحرير واختلفوا في المياه التي في الارض هل هي اصلها من السماء
 خلقها الله تعالى في الارض على قولين احدهما ان الجميع من السماء لقوله تعالى
 الم نزل ان الله انزل من السماء ما فسلكه ينابيع في الارض والثاني ان الله
 تعالى خلق ما في الارض كما خلق ما السماء فيها قال تعالى والارض بعد ذلك
 وحاشاها واذا كانت الارض مخلوقة قبل السماء وقد اخبر الله تعالى انه اخراج
 منها ما لها وما لها تعين ان يكون الما مخلوقا فيها وما يدل على ان
 الارض مخلوقة قبل السماء قوله تعالى قل انكم لتكفرون بالذي خلق الارض
 في يومين وتجعلون له اندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي
 فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين
 ثم استوي الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض اني اطلقا او كرها فالتا
 اثنا طابعين فقضاهن سبع سموات في يومين وثم للترتيب قال بعضهم
 خلق

قوله وانزلنا من السماء ما طهورا
 قوله وانزلنا من السماء ما بقدر
 قوله وانزلنا من السماء ما ليظهر كبره

خلق الله الارض ولا ثم خلق السماء ثم دحي الارض بعد ان خلق السماء
 وقيل خلق الله زمرة خضر كغلاظ السموات والارض ثم نظر اليها
 نظرة العظمة فامتعت فصارت ماء ومن ثم ترى الماء دائما يتحرك من
 تلك الهيئة ثم ان الله تعالى رفع من البحر بخارا وهو الدخان الذي ذكره
 في قوله ثم استوي الى السماء وهي دخان فخلق السماء من الدخان وخلق
 الارض من الماء وخلق الحيوان من موج الماء وما البحر الملح بحور الطهارة
 منه بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه احل ميتته هذا من جهنا
 ونقل البغوي في سورة التكوين عن عبدالله بن عمر وعبد الله بن عمر انهما
 قالوا بحور الطهارة بما البحر لانه عطا جهنم ونقل ذلك ايضا الدارمي في الاستدراك
 عنه ما عن سعيد بن المسيب انه لا بحور الوضوء بما البحر قالوا عن قوم انهم
 قدموا التيمم عليه وخبروا بينهما وعن قوله انه يتوضأ به عند عدم غيره ومما
 يدل على ان البحر عطا جهنم قوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا فادخلوا نارنا
 فاقضي ذلك ان دخول النار استغقب الفرق وقوله صلى الله عليه وسلم
 ان تحت البحر نار وان تحت النار لبحر الحديث والله اعلم اه ملخصا
 من كتاب القول المفيد في النيل السعيد للعلامة احمد بن الحارث **قوله** حين
 بال الاعرابي هو الاقرب من حابس اود والخويصرة قاله المناوي في شمع التحرير
 واقصرح في التحفة على الثاني لكنه قبحه بالتميم وهو مخالف لما في
 الاصابة وما في القاموس فانه قال ذوالخويصرة اثنا احدهما تميم والثاني
 عياض فالاول خارجي ليس بصحابي والثاني هو الصحابي البائلي في المسجد
 اه بالمعنى طبراج وعبارته ذوالخويصرة البائلي صحابي وهو البائلي في
 المسجد والتميمي فر قوص بن زهير ضيف في الخواارج اي اصلهم اهع ش علي

قوله ذنوباً من ما على حذف مضاف اي مظهر في ذنوب حال كونه بعض
الماضي تبعية فيية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال ومجي الحال من
الذكرة قليل اهد مراد في على الخطيب وعبارته الرشيد قوله الدلو الممتلئة
ما وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم ما تأكيد لدفع توهم التجوز بالذنوب
عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل عن بعضهم عن اللغة ان
مطلق الدلو من جملة اطلاق الذنوب عليه فمن ما تاسيس من غير تكلف
ومن ثم اقتصر على هذا الاطلاق الجلال المحلي انتهى وعبارته مع ش على ر
قوله صواب عليه ذنوباً من ما على حذف مضاف اي مظهر في ذنوب ومن
تبعية فيية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال اهد عيرون اهد زيادي لا يقال
لا يحتاج اليه مع قوله والذنوب اسم للدوايح لان نقول لما كان الذنوب
له اطلاقاً منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا يفيد كونه مقنياً ما
وعليه بقيد شد الجبل عليه فلهذا قيد في الحديث بقوله من ما انتمت
وعبارته الثوري قوله الدلو الممتلئة ما اذ كان هذا معني الذنوب في
فائدة قوله بعده في الحديث من ما وتقيد به تامر بحجاب بان الذنوب
يطلق حقيقة على الدلو وعبارته القاموس الذنوب الدلو او وفيها ما او الممتلئة
او القريبة من الامتلاء انتهى اي فيجعل الذنوب في الحديث على الدلو فقط
قوله الممتلئة ما هذا يفيد ان الدلو ممتلئة وفي المختار انها توثق
وتذكر اهد ش على ر **قوله** والامر للوجوب اي في الآية التامة والحديث وكذا
قوله والما ينصرف اليه اه كانه وقرر بعضهم ان قوله والما ينصرف اليه راجع
للآيتين والحديث **قوله** لتبادره الي الفهم ما لم تقم قرينة تفرقه الى غير
كافية الآية التي هي واترنا من السماء ما ظهور الانزيم الغاط هو اي
المحصل

اي المحصل للمطهرة لا الطاهر لقوله في الآية الاخرى ما ليظهركم به والانه التا
اهد حلي **قوله** لغات الامتنان اي كماله ولا امتناً نقداً النعم وهو من اهد محمود
ومن غيره معلوم اهد **قوله** ولا غسل البول به فيه انه قد يقال اغا من
بفضل البول به لانه المتيقن في ذلك غالباً فالاولى ان يقال في مقام الاستدلال
على اختصاص الطهارة بالما ثبتت الطهارة بالما ولم تثبت بغيره ولا مدخل
للقياس لظهور الاتفاق وقد يتوقف فيه بانه ثبتت الطهارة بالسبب اهد حلي
وقوله لظهور الفارق في عبارة الخطيب على اي شجاع ولا يقاس به غيره
لان الطهر عند الامام تقديري وعند غيره معقول المعني ما فيه من الرقة
واللطافة التي لا توجد في غيره انتهى **قوله** فتغير بمخالط تنوع عاي مفهوم
قوله وهو ما يسمى الخ وانما قال غير مطهر لانه المقصود وان كان
الظاهر انه يقول غير مطلق والمراد المتغير اهد وصافه الثلاثة وهي
الطعم واللون والريح فلا يضر التغير بغيرها كالحراة والبرودة كما سينبه
عليه بقوله والتغير الموثق اهد **قوله** مستغف عنه مراده بالمستغف عنه
ما يمكن صون المانع فلا يضر التغير باوراق الاشجار المتناثرة ولو بربيعة
وان تغت وتختلط ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما اخل منها
سواء وقع بنفسه ام بايقاع وسواء كان على صورة الورق كالورد ام لا اهد
شرح مراري لان شان الثمار سهولة التمزع عنها بخلاف الاوراق اهد كانه
قوله ما يوافق في صفاته اي ما يعي يوافق كما في شرح مر فلا يضر التغير التقديري
الا باخيلط المايح وقوله في صفاته اي كلها او بعضها وقوله مخالفه اي
بالمخالف الوسط وهي لون العصير وطعم الرما وريح اللان وقوله في احد
اي الصفات والمراد الاحد الذي فيصدق بأكملها وبعضها والحاصل ان الواقع

ان كان مفقود الصفا كلها كما مستعمل لا بد من عرض الصفا المذكورة علي
الماء وان كان مفقود البعض كما ورد له راحة فيقدر فيه اللون والطعم
ولا يقدر الريح لانه اذا لم يغير بريحه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا
كله اذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كما ورد
منقطع الريح فغيره خلاف بين ابن ابي عمرو والروائي فالروائي
يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ما الورد فيقدر الصفا
المفقود فيه لا ربح الاذن وابن ابي عمرو يقول يقدر فيه طعم الرمان
ولون العصير وريح الاذن ولا يقدر ربح ما الورد لفقد بالفعل
فيكون ما الورد سح كما المستعمل احذف **قوله** كما مستعمل عبارة ثم مرد الماء
المستعمل كما يجفت ففرضه مخالف الماء وسطا في صفة لانه تكثير الماء فلو ضم
الي ما قليل فبلغ به قلتيين صاد ظهورا وان اثر في الماء بفرضه مخالف
انتهت وقوله في تكثير الماء اي لا في حالة تكثير الماء اي فلا يكون كما يجع
ولا يقول على فرضه مخالف اذ هذا هو المراد من عبارة وقد اشار
الشارح له بقوله في غير الماء المستعمل تامل **قوله** فيقدر مخالفه في
احدها المراد بالاحد الاحد الذي يشمل كل احدي فيقدر مخالفه في
كل صفة لانه صفة واحدة فقط احذف وصرح به مرد وعبارته عن ش
قوله في احدها اي فان غير اكتفي به والاعراض الباقية من الصفا كيوافق
كلامه وانتهت وعبارته الخبي بعبارة انما عرض عليه مغير اللون ومغير
الطعم ومغير الريح فبايها حصل التغير تقدير الكيفية في سلب الطرية
وخرج بقوله ما يوافق في صفاته ما الورد فاقه في صفة واحدة منها وبقي
فيه الصفا مثلا كما ورد منقطع الريح له لون وطعم مخالف لكون الماء
وطعمه

وطعمه فكل فرض جميع الصفا الثلاثة او يكتفي بفرض مغير الريح الذي
هو الاشبه بالخليط ذهب الي الاول شيخنا والي الثاني الروائي وهو واضح
لان الصفتين الموجودتين لما لم يغيرا بانفسهما لا معنى لفرضهما
وعبارته ثم مرد فلو وقع في الماء ما يغير طاهري وافقه في صفة فرضه
الخليط المفقود مخالف في اوسط الصفا كليون العصير وطعم الرمان
وربح الاذن كما قاله ابن ابي عمرو مع انه لا يمكن في المستعمل واعتبر
الروائي الاشبه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض جميع الاوصاف
على الماء انتهت وكتب عليه عن قوله وصف الخليط المفقود قضيت
انه لو لم يخالف الماء في الاصل الا في صفة واحدة فرضت دون غيرها
كما لو كان له ربح فقد فلا يقدر غيره وقضيت قوله ومعلوم انه لا بد
من خلافه ثم قضيت تاخير قوله ومعلوم عن كلام الروائي وابن ابي
عمرو قريبه عليهما ويبقى تخصيصه بكلام ابن ابي عمرو اهـ
ايضا قوله واعتبر الروائي الاشبه الخ والفرق بين القولين انه علي
كلام ابن ابي عمرو يعتبر قريبه عليهما ويبقى تخصيصه بكلام ابن ابي
عمرو اهـ وكتب ايضا قوله واعتبر الروائي الاشبه الخ والفرق بين
القولين انه علي كلام ابن ابي عمرو يعتبر اوسط الصفات وان لم
يشبه صفة الواقع فما الورد المنقطع الريح يعتبر علي كلامه بربح الاذن
وعلى الروائي يعتبر بما ورد له راحة لانه اشبه بالمخاط وقوله ومعلوم
انه لا بد من عرض الخ قد يخالف ما اقتضاه قوله فرضه وصف الخليط
المفقود الا ان يخص ما هنا بما لو كان الواقع في الاصل الصفات
الثلاثة وفقدت اوليها صفة كما مستعمل فتأمل فانه بعيدا عن عبارة

الرشيدي قوله فرض وصف الخليط المفقود أي بفرض جميع الأوصاف كما
سيأتي في قوله ومعلوم الخ والحاصل أنه إذا وقع في الماء ما يع من شأنه
أن يكون له وصف مثلاً ففقدانه يفرض عليه جميع الصفات لكن ذلك
العرض إنما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كما لم يجر في
ما الورد المنقطع الرابعية وكما لم يجر في الملح الجبلي أن كل وصف يدل عن
نظيره من المايه وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثالين
الذكرين لأن ذلك الوصف لم يكن فيه وفقد حتى يقدر في جملة عبارته
القول العباب ولو خالط الماء القليل والكثير ما يع طاهر بواقف وصادف
أو خالط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ قلتين فرض وصف الخليط المفقود
مخالفاً وسطاً في جميع الأوصاف فجعل الفرض للأوصاف الثلاثة بدلاً عن
خصوص الوصف المفقود وان لم يتأت في الماء المستعمل مع أن فرض المسئلة
في كلامه كالشأن المايه موافق في جميع الأوصاف وجهه ما اشترنا إليه فيما
مرد وجه تقدير الأوصاف الثلاثة أن المراد أن كل ما في التقدير يسلك
فيه الاحتياط الاتري أن وصف النجاسة المفقود بتقدير بالاشد وان كان
تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود وح فليس في الشك كالعباب وغيره
فرض لما إذا وقع في الماء ما يوافق في بعض أوصافه ويخالف في بعضها
بل كلامه ما كغيرهما يفهم أنه لا يتدبرج وهو ظاهر إذ من البعيد أنه إذا
وقع في الماء ملح جبلي مثلاً باقى الطعم ولم يغيره بطعمه الذي ليس له
الاهو في الواقع أنا نفرض له لو أنما يحالفاً وكلامهم وأمثلةهم كما لم يجر
في خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى نقدر ببدله
وليس الخالط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشرائع من حجر من أنما إذا
وافقت

وافقت في بعض الأوصاف وخالفت في بعضها أنا فقد الأوصاف الموافقة
إذا لم تغير بالمخالفة للفرق الظاهر وهو غلط أمر النجاسة ومن ثم لم
يذكر هو نظيره هنا فتأمل ذلك فإنه مهم فيه ينرفع ما عترض به
علو الشئ من دعوى التناقض في كلامه نعم تلخيص قوله ومعلوم الخ عن
ما نقله الروياني يوجه جريانه فيه وهو غير مراد **قوله** أيضاً فيقدر
مخالفاً يعنى أن أريد التقدير الأول وهو شخص من ضابده صح وضوؤه
لأن غايته أنه شاك ونحو لا تثر بالمثل استقصاها بالاصل المتيقن
كما لو شك في مغيره هل هو خالط أو مجاور أو في كثرة أو ندر ذلك كقوله
قوله غير مطهر محل أعني كونه غير مطهر بالنسبة لغیر الخالط أما بالنسبة
له فهو مطهر له كما لو أريد نظيره سدر أو عجين أو طين فصب عليه الماء
فتغير به تغيراً كثيراً قبل وصوله لجميع أجزائه فإنه يطهر جميع أجزائه
بعد تقيمه كذلك هكذا حفظته من تقرير شيخنا الطيلاوي رحمه الله
واعتقاده وهو ظاهر بخلاف ما لو أريد غسل الميت فتغير الماء المصبوب
على بطنه بما عليه من نحو سدر تغيراً كثيراً فإنه يفرض على المتغير الذي
يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت فاقبال جماعة فتأمل اهـ سمعنا
قوله في غير الماء المستعمل أي في غير الماء الذي خلطه ما مستعمل وهذا
راجع للشق الأول من التقييم وقوله بقريته ما ياتي هو قوله والمستعمل
في فرض غير مطهر أن قل المفيد مفهوماً أن المستعمل إذا كان يكون مطهر
مع أن جميعه مستعمل **قوله** فبالأولي ما إذا كان الماء المستعمل إذا كان يكون
مطهر مع أن جميعه مستعمل **قوله** فبالأولي ما إذا كان الماء المستعمل خالطاً
لما أخر مطلق وصار المجموع قلتين فأكثروا عبارة الإجماع في قوله بقريته

ما ياتي الذي ياتي هو قول الله اما اذا اكثر ابتداء وانتهى بان جمع الخ انتهت
قوله لانه لا يسمى ماء اي لان المتغير المذكور لو تقديره لا يسمى ماء اي بلا
قيد لازم بل بتقييد لازم كما هو في ما التزم به في الورد انني جلي بزيادة في
لكاتبه **قوله** ولهذا لو حلف في ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله او بالطلا
وهو ظاهر وخرج بقوله ما ما لو قال هذا الماء فانه انما يحث به اذا
شرب على حاله بخلاف ما لو خرج بسكر او نحو بحيث تغير كثيرا وهذا
التفصيل يؤخذ مما لو حلف بشرب الماء في حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو
قال لا اكل من هذه فيحث بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت
دقيقا او خبزا وما لو قال لا اكل من هذه لحنطة فانه لا يحث باكلها
اذا صارت دقيقا او خبزا اذ هو شرع على **قوله** لم يحث بفيدعه
لحنت بشرب المتغير تقديره وهو ظاهر وافي به شيخنا الطبراني
سم على المخرج اذ هو شرع على رد عبارة الشوبري قوله لم يحث بظاهره ولو
كان المتغير تقديره او وافق عليه شيخنا الزبيدي ان علم بذلك انتهت
قوله لا تباي ولو استعمال كما اعتده مرارتي سم وقوله ولو استعمالا
واما الملح المائي اذا كان مستحلا قبل صيرورته ملحا ولم يبلغ به الماء
قلتين ولو فرض مخالفا لغيره فانه يفرض جدته بهامشه **قوله** وملح ماء
اي لم ينعقد من ما استعمال الا فهو كاصل فيقدره هو شوبري وعبارة ع ش
عليه رد ويؤخذ منه انه لو انعقد الملح من المستعمل وغيره تغير كثيرا
وعليه فحل العبرة بالتغير بصفة كونه ملحا نظر الصورة الآن حتى لو
عقبها ولم يغير لو فرض عصير مثلا لا يسلب الطهورة او يفرض مخالفا
وسطا نظر لاصله فلا يسلب فيه نظرا الاقرب الاول فتامله فانه دقيق

جدا

جدا **قوله** وان طرحا فيه هذه الغاية للرد بالنسبة للتراب فانه لم يحث
في المنهاج بخلاف لافيه واما الملح فذكره مرر لم يحث فيه خلافا في التقييد
بالنسبة للملح وللرد بالنسبة للتراب كما كتبه **قوله** تسهلا على العباد الخ
فضية كل من هذه العلة والعللة التي بعدها انه لا فرق بين التراب
الطهور والمستعمل وهو متجه ينبغي الاخذ به ولا ينافي ذلك ما عدلوا به
ايضا من ان التراب احدا الطهورين المقتضي لخروج المستعمل لانه علة
قاهرة لا تقتضي عدم الاخذ بمقتضى المطردة فاعتقاد الاذرعى اخراج
المستعمل احدا من هذا فيه نظر مع ان الاخذ من هذا ليس باولي من الاخذ
مما قبله علما به يحتمل ان مرادهم ان جسم احدا الطهورين فلا ينافي خروج
بعض الافراد وما اعتداه الاذرعى اعتداه الطبراني هو سم **قوله** التغير
الكثير عما مر اي بالخالط الطاهر المستغنى عنه اشجنا **قوله** فمن علل
بالاول هو قوله تسهلا على العباد وقوله ومن علل بالثاني هو قوله
او لان تقيده بالتراب الخ ارجهوي **قوله** والاول قعداي ووفق بالقواعد
اي داخل فيها من حيث ان تعريف غير المطلق منطبق عليه هو كاتبه
قوله التغير بمجاورة وتكره الطهارة بالمتغير بالمجاورة لا تكلم بالمتغير
بالمكثاه ع ش **قوله** كدهن وعود والكافور نوعان صلب وغيره فالاول
مجاورة والثاني مخالطة ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا
يمتزوج باما فيكون مجاورا ونوعا لا دهنية فيه فيكون مخالطا وكحل
كلام من اطلق على ذلك ويعلم مما تقر بان الماء المتغير كثيرا بالقطران
الذي تدهن به القربان تحققنا تغيره به وانه مخالط فغير طهور
وان شككتا او كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الريح وغيره خلافا

لذلك شيئا هاشم مرثم رايته حج قال بعد قول المص ومما في مقرة مانصة
ومنه كما هو ظاهر القرب التي يريها بالقطران وهي جديدة لاصلاح
ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط اه انتهى عن شرحه
قوله ايضا كدهن وعود وكذا ما فيه ذهنية كاحد نوعي القطران ومن المتغير
بالمجاور المتغير بالخور طعم اولونا اورجيا اه حلي **قوله** ولوصطيين هو
بضم الميم وفتح الطاء وكسر المثناة التحتية المشددة وفتح الباء الموحدة في
سكون المثناة الثانية المخففة اي مطيبين لغريها ويجوز مطيبين
بفتح المثناة المشددة اي مطيبين بغيرها **قوله** وبمكث بتثليث
ميمه مع اسكان كافه هاشم مر **قوله** ايضا وبمكث من جملة محترز مخالط
لان المتغير بغير المخالط يصدق بالمتغير بالمجاور والمتغير لا بمجاور ولا
مخالط اه حلي هذا ومقتضى قول الش وما المتغير بالبقية الخ ان المتغير
بالمكث من جملة محترز **قوله** مستغني عنه والامر في ذلك سهل اه ككاتبه
قوله وبما عقر الماء الخ ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج من الجير
ونحوه ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في جرة وضع فيها اول الخولبن
او عسل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه اولونه اورجيا اه ع شرع لم يقل سم
وينبغي ان يكون من التغير بطون الساقية للحاجة منه في معي
المقرا وعبارته مر ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقرا الممر مكان
خلقيا في الارض ومصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع
فيها لا بتلك الحيشية فان الماء يستغني عنه انتهى وقوله لان خلقيا في
الارض ومصنوعا فيها يخرج مكان مصنوعا في غير الارض وما كان خلقيا
فيه فعلم انه ليس مما في المقرا والمر تغير الماء الذي يوضع في الجرار التي
كان

كان فيها عن عد اولين وان ما ذكره هنا لا يناقض ما تقدم لم في
التغير بالقطران التي تدعى به القرب بل هو جارية على قاعدة خلافا
لما وقع في حاشية شيخنا اه شيري وقوله لا بتلك الحيشية ليس من هذا
الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من اجل الناس من غسلها في الفساق
خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغني الماء عنه
غير الحصرية والمقربة كما افتي به والد الشخ في نظيره من الاوساخ التي
تفصل من ابدان المنفسين في المغاطس انتهى **قوله** وعبارته شخ على ش
مر قوله لا بتلك الحيشية وينبغي ان من ذلك ما يحصل في الفساق المعروفة
مما يتخلل من الاوساخ التي على ارجل الناس فان المتغير بها غير ظهور
وان كان لان في مقرا ما لانه ليس خلقيا ولا كالمخلوق فتنبه له فانه واقع
عبر كثيرا وقد يقال ان هذا مما تم به البلوي وفيه شيء بل الظاهر الاول
انتهى **قوله** لوصف المتغير بالمخالط الذي لا يضر على ما لا تغير
فيه بالكلية فتغير به ضرر كما صرح به ابن ابي الصيف لانه تغير بما يستغني
اماعنه ويلغز فيقال لنا ما ان كل منهما مطهر على انقراؤه واذا اجتمعا
لا يضران اه جهوز ومثله مر وعبارته سم وفيه شيء شيخنا حج الارشاد ما
ولو وقع ذباب في مایع ولم يغيره فصحت مایع اخر لم يوش فيه كما هو
ظاهر لطهارة المسببة عن مشقة الاحتراز اه اخبرنا ظاهره وان كان
الصبي قبل نزاع الذباب من المصوب ليس بعيد وان قلنا انه يضر
القاء الذباب ميتا لان الالتقاء هنا تابع لالقاء المایع لا مقصود ويؤخذ
من ذلك بالاولي انه لو وقع ذباب في قندیل فيه ما وريت ومات فيه
ثم لما فرغ الزيت وضع على القندیل زيت اخر قبل نزاع الذباب لم يضر ذلك

على ان عدم الضرر هنا منتهى وان قلنا بالضرر هناك محل الحاجة الي
 وضع الزيت للانتفاع بالسراج في القنديل ومثقة اخراج النياب كلما
 وقع قبل يمنع الزيت ما اذا قلنا بظاهر كلام الشيخين انه لا يضر القاء
 النياب ميتا فلا توقع في الطهارة فيما اذا القى المايع الذي فيه النياب
 على مايع اخر فتأمل **قوله** والتغير بما لا يمنع الاسم اي ولو احتمل بان
 شك اهو قليل او كثير ما لم يتحقق الكثرة وشك في زوالها انتهى جرح
 وخالفه في مسألة ما لو تحققت الكثرة وشك في زوالها حيث قال
 في شرحه وكذا لا يضر مشكوك في كثرته فلو زال بعض التغير القلبي
 بنفسه او بما مطلق وشك في قلته الباقية من التغير فطهر بخلافه للاذري
 ان الذي سم ولو وقع في الماء مجاور ومخالطه شك هل التغير بهذا او بهذا
 لم يضر اهو جرح **قوله** ايضا والتغير بما لا يمنع الاسم والدليل على ان التغير
 القليل لا يضر انه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمنة من انا واحد فيه
 اثر عجين اهو جرح **قوله** لكونه نذوحا قضينته انه لو غير طعمه اولونه انه
 يضر وجري عليه بعضه هو والاصح انه لا يضر التغير به مطلقا الا اذا تحققنا
 انفصال شيء منه خالط الماء وغيره ويؤخذ منه ان ان تخلل منه شيء
 كالكتان والشمس والعرقسوس ونحوها انه يضر لانه تغير بمخالطه جرحي
 وعبارة الرشيدك قضينته ان التغير بالمجاور لا يكون الا تروحا وهو قول
 مرجوح مع انه يناقض ما سياتي له قريبا في مسألة الجور فالوجه انه جري
 في هذا التعليل على الغالب اهو الذي سياتي له هو قوله اي مرر ونظير
 في الماء المنبر الذي غير الجور طعمه اولونه او ربحه عدم سلب الطهورة
 لاننا لم نتحقق خلال الاجزاء والمخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين

في دخان الخلصة اهو وقوله على الوجهين في دخان الخلصة اي فان
 قلنا ان دخان الخلصة ينجس الماء قلنا هنا سلب الطهورة وان قلنا
 بعدم التنجس ثم قلنا بعدم سلبها هنا كذا للمعتمد عدم سلب الطهورة
 مطلقا والفرق ان الدخان اجزا تفصلها النار وقد انقلبت بالماء كنجسه
 ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثيره للاقا النفس بين المجاور والمخالط خلا
 الجور فانه طاهر وهو لا سلب الطهورة الا اذا كان مخالطا ولم يتحقق
 المخالطة اهو شر عليه **قوله** كالنغير بحيفة قد يمنع القياس لوضوح الفرق
 لان المجاور ملاق الماء جلي **قوله** واما التغير بالبقية اي بالملك وبما في
 مقرا عما ومعه وقوله لا يمنع تغيره اي تغيره الكثير وقوله وان وجد
 الشبه المذكور اي وان شابه التغير به في الصورة التغير لما منع لا طلاق
 اسم الماء اهو جلي **قوله** والنفرح بالماء المائي من زيادتي وجه وحوله في كلام
 الاصل ان الاصل ذكر التراب وهو ليس من جنس الماء مع انه يعرض عنه من
 باب ولي ما كان من جنس الماء اهو جرحي **قوله** وكره شديد حر وبرد اي طبا
 وشرعا والكرهية تنزيهية كما في شمر وكذا يقال في قوله ومن شمس اهو جرحي
 وعبارة الشوري قوله وكره من شمس اي شرعا وطبا ومثله الشربا مائا
 وسهر الليل في العبادة بكم طبا لا شرعا والنوم قبل العشاء بكم شرعا
 لا طبا ومما سب طبا وشرعا الفطر على القرو وغير ذلك اخرت **قوله** ايضا
 وكره شديد حر وبرد والمياه الملوثة ثمانية المتشتمس شديد الحرارة
 وشديد البرودة وما ابار ثمود الا بئر الناقة وما ابار قوم لوط
 وما بئر برهوت وما ارض بابل وما بئر خروان اهو شمر وروحي التي
 وضع فيها السم للنبي صلى الله عليه وسلم اهو شري وفيه شر عليه قوله

قوله كالنغير بحيفة قد يمنع القياس
 قرر شيخنا ان قولنا قاله لوقال
 لم يضر لان النغير بحيفة الخ في
 لا محل لمخالطة

وما ارضى بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السم والحر قال الاخفش
لا ينصرف لتأنيته وتعريفه وكونه اكثر من ثلاثة احرف مختار وفي القاموس
ما نصه: اسماً الامكنة والبقاع بني ذروان بالمدينة وهو ذروان سيكون
الراويل يتجرى به **قوله** من زياد في اي هذه الجملة تمامها من زيادته فليس
في الاصل الا الكلام على الشمس اه كذا **قوله** لمنعه الاسباع اي لا مقام ظهر
هذه العلة لاختصاص الكراهة بالطهارة ويؤخذ من تقليل الكراهة في
شرح المذهب بالضرر كراهة استعمال ذلك في البدن مطلقا اه جلي وهذا
التقليل ولي اه حذف **قوله** لمنعه الاسباع اي كمال اتمام الموضوع والافلح منع
اتمام الموضوع من اصله لم يصح الموضوع ويجرم اه سم وفي القسطاني
على البخاري قال في المصباح والمعروف في اللغة ان اسباع الوضوء كماله
واقامه والمباغة فيه وفي المختار واسباع الوضوء اه انتهى فعلي هذا
لا يحتاج لتقدير مضاف في كلام الشايج اي كماله اه كذا **قوله** وضاق لي
اي عن جميع الصلاة وقوله وجب لي ولا كراهة في استعماله وقوله **قوله**
منه ضرر اي مستند التجربة او الاخبار ثقة بذلك اه جلي والمعتد ان
تجربة نفسه لا يعمل عليها في الاحكام اه حذف وعبارة شمر دغم لو غلب
عليه ظنه ان هذا الشمس يفرضه بقول طبيب عدل الرواية او بمعرفة نفسه
فقياس ما ذكره في التيمم لخوف مرض او برد ان يجرم استعماله ويجوز له
التيمم انتهت وقوله او بمعرفة نفسه اي طبلا التجربة اه شري وشلع ش
قوله او خاف منه ضررا حرمله الاشتغال بتسخين البارد اذا خاف منه
الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشى الضرر من شدة السخونة لا يصح
لتبريده بل اذا خشى خروج الوقت وجب استعماله وبقرق بان التسخين
مقدور

مقدور بخلاف التبريد تأمل اه ع ش وقوله بخلاف التبريد اي فانه
ليس من شأنه انه مقدور فلا يرد انه قد يكون مقدور بان يصح عليه
ما يارد اه حذف **قوله** ولو سخنا اي بنجس عبارة شمر وعلم من ذلك علم
كراهة ما سخى بالنار ولو بنجاسته مغلفة وان قال بعضهم فيه وقفة
لعدم ثبوت نهج عنه ولهذا الزهومة اه وقوله وان قال بعضهم مراده
شيخ الاسلام في شرح الروض وقوله فيه وقفة اي لفحش امر النجاسة
المغلظة اه ع ش عليه **قوله** وكراهة متشمس اي ولو في بدن ابرص حفا من
كثرة او استعماله اه حذف وضابط المتشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث
تفصل من الانا زهومة اجزا سميكة تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من
حالة لاخري بسببها وان نقل في البحر عن الاحتكاك لاكتفائه ذلك اه شمر
قوله في انا منطبع اي مطروق بالمطارق اي من شأنه ذلك وان لم يطرق
بالفعل اه ع ش **قوله** بقطر جار اي في زمن الحر ثم ان العبرة بالبلدان
خالقت وضع قطرها والتغير بالقطر جري على الغالب فلا يكرم الشمس
في الطائف اه جلي واقوه حذف **قوله** في بدن ومن الاستعمال في البدن غسل
الثوب به وللبه حال رطوبته وسخونته اه جلي **قوله** ولم يرد بضم الراء
لا غير واما ماضيه ففيه الضم والفتح اه شيخنا وعبارة ع ش ولم يرد بضم
الراء اما في المضارع لانه من باب سهل يسهل كما في المختار واما من باب
قتل كما في المصباح اه ثم وجد في بعض الروايات معزيا لع ش ما نصه برد
من باب سهل اه مختار واما برد برد من باب قتل فيتعلم انهما ومنتقيا
بقال برد الماء وبردة فهو بارد ومبرد ثم قال وبردة بالتفصيل مبا لفة
اه **قوله** خوف البرص اي جدوته او زيادته واستحكامه اه شوبري

قوله تفصل من الأناز هومة نفلو الما قضية ذلك انه لو حرق الانا من
اسفله انه لا يكبر والا وجه خلافه لان الزهومة مترجمة بجميع اجزائها
فالمراد بقوله نفلو الما نفلو برجلوه فلا ينافي انها منبثقة في جميع اجزائها
اهم مدبغ على الخطيب الزهومة اجزا تظهر على وجه الما كالمزقة وفي المختار
الزهومة الروح المنتنة والزهوم يفتحتين مصدر زهمت يره من الزهومة فهي
زهومة اي وسع وبابه طرب **قوله** فيحصل البرص فلو غلب على ظنه حصول ذلك
بسبب معرفته او يقول طبيب عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التمييز ان
فقد غيره اي ولا يكلف ان يصبر الى ان يبرء وظاهره وان اتسع الوقت
وكان قياس ما سياتي انه لو لم يجد ما يستغن به الا بعد الوقت انه يصبر
ولا ينبغي ان يكلف هذا الصبر الى ان يبرء ولو خرج الوقت اه جلي **قوله**
فلا يكبر المسخن بالنار اي ابتدا او بعد تبريده وقد شمس اه جلي وعبارة
النار اي قوله فلا يكبر المسخن بالنار اي ابتدا بخلاف المشمس اذا سخن
بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية اخذ من مسئلة الطعام وهي
ما لو طبخ به طعام مايع فانه يكبر تناوله فانها تدل على عدم زوال
الكراهة بالنسخين بعد تشخيصه وقبل تبريده اما اذا برء ثم سخن
فانها اي الكراهة تنزل ولا تقود بعد ذلك اه فسرع اذا برء الماء
المشمس في الا نال المذكور ثم شمس ثانيا في ان من خرف مثلا عاقبة الكراهة
على المعتمد بخلاف تشخيصه بالنار بعد تبريده لان غاية الامران الزهومة
كافئة فيه فاذا شمس ثانيا ظهرت اه جلي **قوله** لصفاء جوهره جند
منه ان محل ذلك اذا لم يكن مغشوشا بنحاس كثير بخلاف اليسير اه جند
وعبارة ثم مرر الا ان يكون المنطبع من ذهب وفضة لصفاء جوهرها

فلا

فلا يفصل منهما شي ولا فرق فيما ولا في المنطبع من غيرهما بين ان يصعد
اولا واما المصوم باحدهما فلا وجه فيه ان يقال ان كثر التوبة بحيث
يجمع انفصال شي من الا فانه يكبر والا كره حيث انفصل منه شي يوجب
ويجزي ذلك في الا ان المغشوش انتنت **قوله** ولا استعماله في غير برص ولا
يكبر استعماله في ارض او اينة او ثوب او طعام جامد كخبز عجن به لان
الاجز السمية تستهلك في اجماد فلا يجزي منها ضرر بخلافها في المايح
وان طبخ في النار فانه يكبر اه ثم مرر وقوله او ثوب وهذا ظاهر ان
ليس به يابس فان لبسه وطبا فالذي ينبغي الكراهة وبه قال الشهاب بن حجر
اه جلي **قوله** من جهة الدليل اي الدال على الكراهة من جهة ضعفه فدليل
الكراهة قد ضعف عنده فنظر لي ضعفه فقال بعدم الكراهة من هذه
الحسنة وان كان معتقده الكراهة من حيث المذهب اه جلي ودليل الكراهة
قد ذكره مرر بقوله لما روي عن عائشة سخن ما في الشمس للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال لا تقعلي باحمر فانه يورث البرص وهذا وان كان
ضعيفا لكنه يتايد بما روي عن عمر انه كان يكبر الاغتسال به وقال
انه يورث البرص اه **قوله** من طهارة احدث اي الطهارة المتعلقة بالحدث
اعم من ان تكون على وجه الرفع او على وجه الاباحة فشملت العبارة
قوله ولو من طهر صاحب ضرورة لكنها لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال
فيه طهارة حدث لانه يجب ان مات الشخص على طهارة فتح يزاد في
عبارة فيقال من طهارة احدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله
كالغسل الاول الكافي مستقصا لانه اذا لا يستعمل الا الاولى اه لكانته
ثم رايته في التثوير الكافي اما استقصائية واما تمثيلية فدخل المسحة

لان معناها قصد اخراج الماء ليرفع به الحدث خارجا ويؤخذ من
 قوله ولا يشترط الا انه لو نوي الاعتراف ورفع لحدث ضرره صرح
 على شرح البهجة انه ما كتبت ش عليه **قوله** لم يحموا المستعمل فيه انه يحتمل
 انهم لم يحموا لكونه قليلا بعد جمعه ويجاب بانهم كانوا يبارون مع
 كثرة ومع كونهم كانوا يغتسلون فهو مع كثرة لم يحموا فان قيل لم
 يحموا ما المرة الثانية والثالثة اجيب بانها تختلف غالبا عما المرة الاولى
 والثالثة فيصير الجميع مستعملا فام يحموا لذلك وبانه يحتمل انهم كانوا
 يقتضون في اسفارهم القليلة الماء عاى مرة واحدة فتره **قوله** لا يشترط
 ولانه ازال المانع اي مع ضعفه بالقله اه حلي فلا يرد المستعمل الكثير
قوله فان قلت طهور الم وارد على القلتين قبله بقية قوله فالمراد جمعا
 بين الادلة اي العلتين والاية **قوله** ويجوز ان يكون وارد على قول المتن
 غير مطهر **قوله** فيقتضي تكرار الطهارة بالما اي حتى القليل مع انه يصير
 من اول طهارة مستعملا ولا يجوز التطهير ثانيا **قوله** قلت يقول
 اسم للالة كسمو فيه تسليم ان طهور يقتضي تكرار الطهارة بالما وهو
 انما يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع انه صيغة مبالغة من
 طاهر لان مطهر فعناه تكرار الطهارة لكن لما لم يكن لتكررها معي
 حمل على معنى المبالغة بانه يطهر غيره اه شري **قوله** جمعا بين الادلة
 اي جنس الادلة الصادق بالواحد فما فوقه هي قوله فيما سبق لان الصيغة
 لم يحموا المستعمل في وقوله ثانيا وان لنا من السماء ما طهروا اه فالاول
 لا يقتضي التكرر والثاني يقتضيه او يقال الجمع باق على حقيقته
 والثالث قوله ولانه ازال المانع لان التقليل دليل وهذا ايضا لا يقتضي
 التكرار

التكرار اه **قوله** فانه يطهر كل جزى منه اي حيث صور مع السيلان من
 غير ان يخرقه الهواء وكذا ان خرقة الهواء انتقل من الكف الى السعد
 وبه الغرض فقل ما انتقل من بعض اعضاء الوضوء الى بعض بحيث خرقة
 الهواء ولم يحكم عليه بالاستعمال وصورة ذلك اه حلي **قوله** ليس يطلق
 على ما صحبه النووي اي لانه لا يسمى ما لا يقيد لازمه بل به فكونه غير
 مطلق واضح اه حلي **قوله** ما لا بد منه اي في صحة العبادة او في حل الوطئ
 فوضوء الصبي لا بد منه في صحة عبادة وغسل الذميمة لا بد منه في
 حل الوطئ **قوله** فيشمل ما توفى به الصبي ويشمل ايضا وضوء الحنفى الذي
 لا يعتقد وجوب المني لانه اعتقاده رفع الاعتراض عليه من اختلف
 وانما لم يصح اقتداء به اذا مس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لا شرطا
 الزابطة في الاقتداء دون الطهارة واحتياط في البابين اه شري
قوله ما توفى به الصبي اي ولو غير مميز لمطوف به وليه وهذا دخل
 بقوله امر الاولي وقوله وما اغتسلت به الذميمة اي من نحو خيض
 او نفاس وهذا دخل بقوله امر الثانية لان غسلها ليس عبادة ونيتها
 للتمييز فلو اسلمت او احدا اصولها وزوجها كفرد هي محبوبة بطل غسلها
 وح يلغز ويقال لنا غسل صحيح بيطر بكلام المغتسل وكلام غيره اه حلي
 لتدخل حليلها المسلم اي الذي يعتقد توقف حل وطهارة على غسلها خلا
 غسلها لمن لا يعتقد ذلك كحنفي فانه يرى حل الوطئ بالانقطاع فانه
 ليس مما لا بد منه فلا يكون مستعملا وفيه انه وان كان كذلك بالنسبة
 اليه فهو مما لا بد منه بالنسبة للذميمة اه حلي **قوله** اغتسلت
 لتحل لزوجه الحنفى فاعلمها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه عندها

قوله وهو في اي الاربع
 عنده روي عن

قوله وانما لم يصح اقتداء
 الى اخره لوضو في الوطئ
 تحقق انه ترك النية في الوطئ
 كان اليق بالمقام لان
 الحكم في ذلك اه شري

فلو كان زوجها شافها واغتسلت لتخلله ينبغي ان يكون ماؤها مستعلا
 لانه مما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها ليس مما لا بد منه
 او كانت مشافعية وزوجها حنفيا واغتسلت ليجل لها التمكن كان ماؤها
 مستعلا ولتخلله كان غير مستعمل حرره اهـ **قول** الحليها المسلم
 اقتضى صنيعة انه لا فرق بين ان يكون مكفرا او غيره وهو كذلك لان
 وطئ الصبي قبل الفسل ممنوع شرعا ودليه مخاطب بمنعه منه وبالفضل
 يزول هذا المنع كنه يخلف **قوله** اما اذا كثر ابتداء اي بان توفضا شخص
 في ما قلتيه فاكتر فان هذا يقال له ما مستعمل لكنه كثيرا ابتداء ولا يلزم
 من كونه مستعلا انه لا يصح منه الوضوء الا ترى ان فسقية الانهر مثلا
 يقال لها مستعملة لانها استعملت في فروض كثيرة ويصح الوضوء منها
 قطعا فاعلم ان المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول المتن والمستعمل
 في فرض مطهر ان كثر كنه **قوله** او انها بان جمع حتى كثر اي وصار
 قلتيه او بلغها بما يع استهلك فيه اي ولم يغيره احي لا حسا ولا
 تقدير اذ انه طهور استعماله يعين انه يرفع الحدث وينزل النجس اذ كان
 واردا ويلغز هنا بنظر ما ياتي في البول فيقال جماعة يجب عليهم
 تحصيل ما يع يستعملونه في وضوئهم وعندهم وازالة نجاستهم اهـ
 وهذا يخالف ما في شمر ونسبه ولا بد في انتقاء الاستعمال عنه يلوغ
 قلتيه ان يكونا من محض الماء كما قدمناه اهـ **قوله** كما يعلم مما ياتي في
 قوله فان زال تغيره بنفسه او بما انضم اليه طهر اهـ ع ش والاولي
 ان يراد بما ياتي قول المتن فان بلغها بما ولا تغيره فطهور كان
 كلامه هنا مفروض في عود الطاهرة بالكثرة وكلام المحشي المذكور

في عودها

قوله فان قال له ما مستعمل قال لا يخفى
 لوقال انه لا يمتنع له طهارة

في عودها بزوال التغير **قوله** فالطهورية اولى لان الطاهرة
 استند واعظم من الطهورية لدفعها العظم والاعظ وهو النجاسة
 بخلاف الطهورية فانها انما ترفع عدمها وهو اخف من النجاسة فاذا
 افادتنا الكثرة الطاهرة وهي اعظم من الطهورية فتفيد الطهورية
 بالاولي ويقال وجه الاولوية ان الكثرة في باب النجاسة قد حصلت
 شيئين وهما الطاهرة والطهورية والكثرة هنا قد حصلت شيئا
 واحدا فقط وهو الطهورية كنه **قوله** وخرج بالفرض المستعمل في
 غيره الخ اي على الجديد والقديرة لا يطهر كما ذكره في الاصل كما كتبه
قوله والوضوء المجرد اي ولو نذر له لانه ليس له بد منه في شيء يترتب عليه
 اي لا يتوقف عليه غيره وان اثم بتركه **قوله** لانتقاء العلة هي قوله
 ولانه انزال المانع اهـ ع ش **قوله** وسياتي المستعمل في النجاسة في بابها
 وهو ان ما انزل به نجس ولو معفو عنه غير طهور ان قل لانه انزل
 به نجس وهو وارد على اطلاق من قال المستعمل في نقل الطهارة طهور
 وعليه الغرض فيل لنا ما مستعمل في نقل الطهارة ولا يجوز استعماله
 اهـ طي وعبارة المتن في باب النجاسة وغسالة قليلة منفصلة بلا
 تغير وزيادة وقد طهر المحل طاهرة انتهت **قوله** ولا تنجس قلتما اي
 ولو احتمالا فلو شك في انه قلتيه او اقل لم يضر وعبارة شمر وشمل
 ما لو شك في كثرته عملا باصل الطهارة ولا ناشكلنا في نجاسة نجسة
 ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس سواء كان ذلك ابتداء ام جمع
 شيئا فشيئا وشك في وصوله لهما كما لو شك انما هو هل تقدم علي
 امامه او لا فانه لا تبطل صلاته ولو جاء من قدامه عملا بالاصل ايضا

ويعتبر في القلتين قوة التزاد فلو كان الماء حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما
 انصال من نهر صغير غير عميق فوقع في احدي الحفرتين نجاسة قال
 الامام فليست اري ان ما في الحفرة الاخرى دافع للنجاسة واقتضي اطلاق
 المصنف النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك
 ولا يجب التباعد عنها حال الاغتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح
 بل انه ان يغترف من حيث شاخني من اقرب موضع الى النجاسة فلو
 بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغوة في ظاهرة كما اقي به الواو الدرة
 انه تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافاً لما في العباب يمكن حمل كلام
 القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وان طرحت في البحر مرة
 مثلاً فوقع منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه انتهت وقوله
 وبينهما انصال من نهر صغير غير عميق وضابط غير العميق ان يكون
 بحيث لو حرك ما في احدي الحفرتين لا يتحرك ما في الاخرى ومنه يعلم
 حكم حياض الخلية اذا وقع في واحد منها نجاسة فانه ان كان لو حرك
 واحد منها تحرك واحد منها وهكذا الى اخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقع
 فيه النجاسة ولا على غيره والاحكم بنجاسة الجميع ويصح بذلك قول
 سم علي حج الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحرك كل ما لاصق بتحرك ملاصقه
 وان لم يتحرك يتحرك غيره اذا بلغ الجميع قلتين اه اقول وينبغي
 الاكتفاء بالتحرك ولو كان غير عفيف وان خالف عميقة في خواشي شرح
 البهية فراجعته وعبارته قوله بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الاخر
 تحركاً عفيفاً الخ هل يتعلق قوله عفيفاً بقوله بحيث يتحرك او بقوله
 يتحرك الاخر وينتج اعتبارهما فيها انتهت وقوله دافع للنجاسة اي
 للنجاسة

للنجاسة التي وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضي بقا الحفرة الثانية على
 طهارتها وقد يشك بان ما في النهر الذي بينهما متصل بحفرة النهر فينجس
 لقلته وعما في الحفرة الاخرى فينجس لقلته فراجعته ثم رايت حج صريح بنجاسة
 كل منهما اهع شر عليه **قوله** قلنا ما ايصرف واما لو بلغ الماء قلتين بشكليه
 بظاهر ولم يغير حسا ولا تقديرا فانه ينجس باللاقا ويستعمل بالقاس
 الحديث فيه فيحتاج في استعماله بدون صب اليه في الغتراف فحكم حكم
 القليل في هذه الامور الثلاثة اه شيخنا ومثله ع شر عليه **قوله** وهما خمسمائة
 رطل اي في الاصح ومقابلتهما الف رطل وقيل ستمائة رطل وقوله تقريبا
 اي في الاصح ايضا ومقابلته ان الخمسمائة تحديد فلا يغتفر نقص شيء اه ثم مر
قوله ايضا وهما خمسمائة رطل اي بالوزن اخذاً من قوله بعد والقلتان
 بالمساحة الخ اه شيخنا **قوله** بغدادية نسبة الى بغداد بدالين مهمليتين وباعجام
 الثانية وبنون بدلها ويهيم اوله بدل الباء مدينة مشهورة اه ثم مر
 وقوله ويهيم اوله اي مع النون فقط كما في القاموس وضر عبارة بغداد
 بمهمليتين ومجتمعتين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان مدينة
 السلام وتبغدان اذا انقلب اليها او تشبه باهلها اهع شر عليه **قوله** ايضا بغداد
 اما بالدمشقي على ما صححه الرافعي في رطل بغداد فانه مائة وثمانية اوتال
 وثلاث رطل واما على ما صححه النووي فيه فانه مائة وسبعة اوتال وسبع
 رطل واما بالمصري على ما صححه الرافعي فيه فانه مائة اربعة اوتال واحد وخمسون
 رطلا وثلاث رطل وثلاث اوقية وعلى ما صححه النووي فيه اربعة اوتال وستة
 واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل اه زياوي واما بالمقدسي فهما
 ثمانون رطلا وثلاث رطل وربع اوقية ودرهمان وثلاث درهم وثلاث

درهم وبلايمان مايتان وخمسون من الان الميرطلان اهو شعلي مر
قوله تقريبا هو تميز محول عن الخبر اي والقلتان تقريبا خمسائة رطل
اي مقربهما اهو بركي اي مقرب منها اي قريب منها اهو كانه فائدة
المقدرات اربعة اقسام احدها ما هو تقريبا بلا خلاف كس الرقيق المسلم
فيه الموكل في شرايه الثاني تحديد بلا خلاف كتحديد مدة مسخ الخنزير واحجار
الاستنجاء وغسل الولوغ والعدو في الجمعة ونصب الزكوات والاستنا المأخوذة
فيها وسن الاضحية والوسق في العرايا والحول في الزكاة والخزيرة وروية الخطا
وتقريب الزاني وانظار المولي والعين ومدة الرضاع ومقادير الحدود والثالث
تحديد على الاصح فنقد تقدير الخمسة اوسق بالف وسقاية رطل الاصح انه تحديد
ووقع في شرح المذهب هنا وفي رؤس المسائل صحيح عكسه واعلمه سهو الرابع
تقريب على الاصح كس الحبيض ومقدار القلتين والمسافة بين الصفيين
واميال مسافة القصر نقله استاذنا الحفي عن العلامة الخطيب على المنهاج
قوله بملاقات نجس بفتح النون مع كسر الجيم وفتحها وبكسر النون وفتحها
مع سكون الجيم وفتح النون مع ضم الجيم كعضداه شهر روع شعليه من
اول كتاب الطهارة ففيه خمس لغات فتح النون مع تنوين الجيم وفتح النون
او كسرهما مع سكون الجيم وفي المصباح نجس من باب نجس فهو نجس اذا
كان قدر غير نظيف ونجس بنجس من باب قتل وثوب نجس بالكسر اسم
فاعل وبالفتح وصف بالمصدر اه **قوله** الخبر اذا بلغ الما قلتي استدلال علي
الدعوى الاولى وهي قوله ولا تجس قلنا ما وقوله وفي رواية فانه لا تجس
الخ تفسير الاولى واما الرواية الثالثة وهي قوله اذا بلغ الما قلتي من
قلل هجر مع ما بعدها من الضميمة فاستدلال على الدعوى الثانية وهي
قوله

قوله وهما خمسة رطل وقوله والواحدة منها الخ من تمام الاستدلال علي
الدعوى الثانية لكن فيه ان هذا لا يفيد كونهما تقريبا بالمعنى المراد وهو
انه لا يفرق رطلين فاقل اذ غاية ما قال والواحدة منها الاثر يدغالبها
فنفي الزيادة هذا لا يفيد اعتقاد النقص اه **قوله** ايضا الخبر اذا بلغ
الما قلتي لم يحمل خبرنا وروي ايضا خلق الله الما ظهور لا ينبغي شي لا
ما غلب علي طعم اولونه او رجي فبين الحديثين عموم وخصوص فعموم الاول
سواء تقير او لا وخصوصه كونه قلتي وعموم الثاني سواء كان قلتي او اقل
وخصوصه كونه متغيرا فتاخذ خصوص الاول وهو كونه قلتي فتقيد
به عموم الثاني وهو كونه قلتي او اقل فتقول خلق الله الما ظهور
لا ينبغي شي الخ اي اذا كان قلتي وتاخذ خصوص الثاني فتقيد به عموم
الاول فتقول اذا بلغ الما قلتي لم يحمل خبرنا اي اذا لم يتغير وهذه
طريقة الاصوليين لان المضموم عندهم ما يفهم من اللفظ اه اجهور
قوله اي يرفع النجس ولا يقبله علي حد قوله فلا لا يحمل الضيم لا علي
حد قوله فلا لا يحمل الحجر لنقله والا لم يكن المتقيد بالقلتين
فائدة اه جلي وهو من باب حمل المعاني لا حمل الاجرام وقوله والا لم يكن
للتقيد فائدة اي لان الما مطلقا لا يحمل الاجرام بهذا المعنى يعني
انها لا تستقر فوقه اه **قوله** وفي رواية اذا بلغ الما قلتي الخ بقية
هذه الرواية لم نجس شي اه **قوله** اخذنا من ابن جريح بفتح نون
من على الاصح لان القاعدة انها ان دخلت علي الوجب فتح نونها
كقولك من الذين وان دخلت علي غير جازية نونها الوجهان والفتح
افصح اه **قوله** فقد روي المشافعي عن ابن جريح انه قال رايت قللا حجر

فاذا القلة منها تسع قريبين وشيئا من قرب الجواز اه خطيب على الغاية
 فاحناط الشافعي فحسب الشئ نصفاً اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث
 قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والجميع خمسة
 رطل اه ثم مر وكان ابن جرير شيخ الشافعي رحمه الله واسمه عبد الملك
 ابن يوسف اه ثم مر **قوله** بقرب المدينة اي وليس هجر البحرين ذكر في
 الجميع والبحرين موضع بين البصرة وعمان اه من تقرير بعضهم **قوله**
 والمعنى بالتقريب بفتح النون والالف مقصود وبكسر النون والياء التحتية
 المشددة كذا ضبطه بالقلم اه شورى **قوله** انه لا يفر نقص رطلين وكان
 اعتقاد الرطلين فقط لانها امر وسط بين ادنى مراتب القلة وهو
 الواحد واول مراتب الكثرة وهو الثلاثة اه شورى **قوله** ايضا انه لا يفر
 نقص رطلين لا يقال هذا يرجع الى التحديد لا ناقول هو تحديد غير
 التحديد المختلف فيه اه سم على المنهج اه ثم علي مر **قوله** انه لا يفر نقص
 قدر لا يظهر الخ كان تاخذ اناثين في واحد قلتان وفي الاخر دونهما ثم
 تضع في احدهما قدر من المعير وتضع في الاخر قدر فان لم يظهر بينهما
 تفاوت في التغير لم يفر ذلك والاخر وهذا اولي من الاول والضبط
 اه خطيب على القائل بعضهم ولا تخالف بين القولين في المعنى اذ ما زاد
 على الرطلين يظهر به التفاوت ودونها لا اه جمهوري عليه **قوله** فان
 غير فحسب اي ولو حصل التغير بما ياتي من نحو الميتة التي لا دم لها
 سائل لا يقال لا حاجة الي هذا لانه سياقي لا ناقول قوله الا في فان
 غيرته الميتة لكثر ما الخ مفروض فيما دون القلتين تأمل اه حلي **قوله**
 ايضا فان غير اي حالاً فلو لم يغير حالاً بل بعد مدة فالوجه الرجوع
 الي

تبيين

واما ما في المتن من نقص رطلين على رطلين
 فيكون نقصاً في رطلين على رطلين
 فيكون نقصاً في رطلين على رطلين
 فيكون نقصاً في رطلين على رطلين

الي اهل الخبرة ان علموا والا فالاصل الطهارة اه ثم الارشاد وقوله
 الي اهل الخبرة اي ولو واحداً كما ذكر في شرح المنهاج ويحكم بالنجاسة
 منح لا من حين وقوع النجاسة قاله بعضهم فتأمل اه شورى **قوله**
 ايضا فان غير اي يقينا اه ع ش وهذا مقابل لمحذوف تقديره لما
 سبق تقديره هذا ان لم يغير وفي الفعل ضمير يعود على النجس المقيد
 بالملاقاة فيخرج بالتقيد بالملاقات الذي في ضمن التغير بحقيقة علي
 ماسياقي اه شينا وعبارة الشورى قوله فان غير فحسب فيه ضمير يعود
 بازرو مستتر فالبارز للمأ والمستتر النجس والتقدير فان غير النجس
 اما انتهت **قوله** او تغير تقديره اي وكان تغير تقديره بيان كان النجس
 الملاقي للمأوافق قاله في صفاته فيفرض مخالفاً للمأ في لونه وطعمه وريحه
 فان وجد التغير ولو في صفة الكفي بذلك والاعرضت الصفا الثلاث
 ان وافق فيها والاعرضت الموافق فقط على ما تقدم في الطاهر وذلك
 المخالف هو لون الحبر وريح المسك وطعم الخل وهذا هو المخالف لا شد
 الذي سيذكره الابان لم يتغير فهو باق على طهوريته اه حلي **قوله**
 والخبر الترمذي اي والمخصص خبر الترمذي الخ فالاجماع قد خصص
 منطوق الخبرين وبقي الخبر الثاني تخصيصاً من جهة صدقه بالقليل
 والكثير سينبه عليه بقوله فلمفهوم خبر القلتين السابق المخصص
 لمنطوق خبر ما لا ينبغي شئ السابق اه شينا **قوله** فلو تغير بحقيقة علي
 الشط مفهوما الضمير المستتر في غير لانه عائد على النجس الملاقي
 وقوله اما اذا غير بعضه الخ مفهوما الضمير البارز لان المتبادر
 منه اما كله اه شينا **قوله** اما اذا غير بعضه هذا واضح في الراكد

دون الجاري فان اجريته الثانية التامة تلاق النجاسة له الحكم الغسالة
 اه حلي **قوله** فان زال تغيره بنفسه دخل فيه الرج والشص وبه صرح
 السبكي اه سم اه شوري وقوله او بما انقم اليه ولو نجسا فتكفي
 الماء ليشمل هذا ولا ينافيه عدم المطلق بانه ما يسمي ما بلا قيد
 لان هذا حمله بالنظر للعرف الشرعي وهذا لو حلف لا يشرب ماء اختص
 بالمطلق وما في المتن بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغير
 اه ح **قوله** ايضا فان زال تغيره اي لما الكثير ما القليل فلا يظهر
 بزوال تغيره اه حلي اي بل يظهر بالكثرة **قوله** او التقديري بان يفي
 عليه مدة لو كان ذلك في الحسي لزال او ان يصب عليه من الماء قدر
 لو صب علي ما متغير حسا لزال تغيره اه وشدي قال بعضهم يعرف
 زوال تغيره التقديري بان يفي عليه زمن لو كان تغيره حسيا لزال
 عاقل او يفهم اليه ما لو ضم الي المتغير حسا لزال تغيره وذلك بان يكون
 نجسه غدير فيه ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة او بما أصيب عليه
 فيعلم ان هذا ايضا زال تغيره اه شرح الروض اه زيادي **قوله** اولخذ
 منه والباقي قلطان بان كان الماء مختفاه فزال اختفاؤه ودخل الرج
 وقصر اه ح **قوله** ولا يفرغ الطهورية عود تغيره اي التغير بتلك
 الصفة التي كان عليها وبالأولي ما لو حصل به وصف آخر وقوله
 اذا خلا عن نجس جامد اي فان كان به ذلك النجس جامد ضمن
 التغير احالة له على ذلك النجس جامد وهو واضع ان ما كان حالته
 عليه بان كان التغير الذي زال منسوباً اليه فالمراد خلا عن نجس
 جامد كان موجوداً به قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب
 اليه

اليه اه حلي وعبارة شمر ولوزال ذلك التغير شرعا وفان
 كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت ما يمتزج او جامدة
 وقد ازيلت قبل التغير الثاني لم ينجس انتهت وقوله فان كانت النجاسة
 جامدة وهي فيه فنجس اي من الان وعليه فلوزال تغيره فتطهر منه
 جمع ثم عاد تغيره لم نجس عليها إعادة الصلاة التي فعلوها ولم
 يحكم بنجاسته ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال تغيره حكم بطهوريته
 والتغير الثاني يجوز انه بنجاسته تحللت منه بعد وهي لا تضر فيما
 مضى اه ح ش عليه **قوله** اذا خلا عن نجس جامد الظاهر ان مراده
 بالجامد المجاور ولو ما يباع كالدهن وبالمابع المستهلك اه ش **قوله**
 اما اذا زال حسا اي ظاهرا بغيرهما اي بغير نفسه وبغير ما انضم
 اليه وقوله كمسك فانه يزيل الرج وذلك فيما اذا كان متغيرا
 بالطمع بالرج وقوله وقرب فانه يزيل اللون وذلك فيما اذا كان
 متغيرا باللون وخل يزيل الطعم وذلك فيما اذا كان متغيرا بالطعم
 اي لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولا لونها بالتراب ولا طعمها بالخل
 ولا بدان تظهر رائحة المسك ولون التراب وطعم الخل اخذ من
 تغليلها التراب بانه يكدر الماء والكدورة من اسباب الستراذ هو صريح
 في انه لا بد في الحكم بعدم الطهورية من ظهور كدورة الماء وعلى قياسه
 لا بد من ظهور ريج المسك وطعم الخل فان لم يظهر ذلك وزال التغير
 حكما بالطهارة وفي كلام شيخنا الوظري رائحة المسك ثم زالت
 حكما بالطهارة اه واخذ بعضهم من تمثيلها بالمخالط انه لو
 زال التغير بواسطة مجاور له ريج كعود مطيب ظهر ريج طيبه

الماسال خلاف وقفه سكن والمصدر الجري بفتح الجيم فاذا دخلت الها كرت
 الجيم وقلت جري المجرية والماء الجاري هو المنذفع بزيادة متواصلة اه
قوله نعم ان ورد على النجاسة الخ هذا تقييد للملاقات بما اذا لم يكن الماء
 واردا على النجاسة اه عطبي وعبارته شمره والمراد بالملاقاة ورود النجاسة
 على الماء اما وروده عليها فبما في باب النجاسة انتهت ومن الوارد ما لو
 فاد القدر فاصاب فوارحه اعلاه المتنجس اما لو وضع ان فيه ماء على محل
 نجس وهو يرشح عليه فلا يتنجس ما فيه الا ان فرض عود الرشع اليه
 اه ج بنوع تقرق وكتب عليه سم قوله الا ان فرض عود الرشع اليه ينبغي
 او وقف عن الرشع وانقل الخارج بما فيه لانه ما قليل منقل بنجاسة
 اه اقول واعلوجه عدم تنجس ما في الباطن مادام يرشح ان الرشع
 صير كالماء الجاري وهو لا يتنجس منه الا ملاقة النجاسة دون غيره
 ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشع الماء بصير متصل كما مراد القليل
 وعبارته شمره الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من اسفله
 لم يتنجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالوسد بنجس اه بحروفه
 اه ع ش علي **قوله** واما غير الماء من الرطب فبالاوي اي قليله وكثيره
 اوي بالتنجيس لعدم خاصية الماء فيه وهي الرقة والسلاسة فليس
 فيه قوة دفع النجاسة وان كثرت اشياء **قوله** لا يصيل دمها اي ولو احتملا
 ودخل ماله دم لكنه لا يصيل كالوزغ اه شوري **قوله** ايضا لا يصيل
 دمها اي عن موضع جرحها اما بان لا يكون لها دم اصلا او لها دم
 لا يجري كالوزغ وكالزبور والخنفسا والذباب اه شمر **قوله** عند
 شق عضونها ويكتفي في ذلك جرح واحدة فقط وفيه ان جرح بعض
 الافراد

الافراد لا يفيد جواز مخالفة جنسه لعارض وجرح الكل لا يمكن الا ان
 يقال جرح البعض اذا اكثر حصل به الظن وفيه انه يلزم التخييل بالشك
 الا ان يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد ان الجنس كذلك مخالفة
 الافراد للجنس خلافا للظاهر والغالب يتبع ان الاعراض عن ذلك والعمل
 بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يصيل دمه لان الطهارة هي الاصل ولا نجس
 بالشك اه سم علي ثم البهية الكبير اه ع ش علي **قوله** كتابا وخنفسا
 وكالبقا المعروف بمصر والقمل والبراغيث والسحالي وهي نوع من الوزغ
 ذكره ابن العماد واقرب المص ومنه سام ابرص وهو كبد الوزغ يقع على
 الذكر والانثى وهما اسمان جعلتا اسما واحدا اه ع ش علي مررو في المصباح
 الخنفسا فتعلا معروفة وضم الفاء اكثر من فتحها وهي ممدودة فيها وقع
 علوا الذكر والانثى وبعض العرب يقول في الذكر خنفسا بالفتح يوزن
 جنذب ولا يمتنع الضم فانه القياس وبنوا اسد يقولون خنفسا في الخنفسا
 كأنهم جعلوا الها عوضا من الالف واجمع خنافس **قوله** ولم تخرج ولو
 طرحها طارح حية فانت قبل وصولها المايح او ميتة فحييت قبل وصولها
 لم تقر في الحالين افاده شيخنا الطبرلاوي واعتمده قاله سم وحاصل
 المعتقد من ذلك كما اقتضاه كلام البهية منطوقا ومفهوما واعتقده
 الواقدي رحمه الله تعالى وافتي به انها ان طرحت حية لم يفسد سواها ان نشووها
 منه ام لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك ام لا ان لم تغير وان طرحت
 ميتة ففسد سواها ان نشووها منه ام لا وان وقعها بنفسها لا يفسد مطلقا
 فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالريح وان كان ميتا ولم يكن نشوء منه
 ان لم يغير ايضا وليس الصبي ولو غير مزين والبهية كالريح كما افتي

به الوالد رحمه الله تعالى لان لها اختيارا في الجملة ولو تعدد الواقع من
ذلك فخرج احدها على راس عود مثلا ففقط منه بغير اختياره
لم ينجس وهل له اخراج الباقي به الاوجه كما افقي به رحمه الله نعم
لان ما على العود يحكم بظهارته لانه جزء من المايح انفصل منه ثم
عاد اليه ولو وضع خرقة على انا وصفي بها هذا المايح الذي وقعت
فيه الميتة بان صبه عليها لم ينجس لانه صبا المايح وفيه الميتة متصلة
به ثم يتصفى منها المايح وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المايح
كما افقي بذلك شيخ الاسلام صاحب البلقيني وهاهنا انتبيه
لا بأس بالاعتناء بعرفته وهو ان ما لا نفس له سائلة اذا اغتذي
بالدم كالحكم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه عجز
الواقع فان مكث في الماء حتى اشتق جوفه وخرج منه الدم احتمل
ان ينجسه لانه اغتافى عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعفى عنه
مطلقا وهو الوجه كما يعفى عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط
بالماء ولم يغير وكذلك ما على منقذه من النجاسة وافاد في الخادم
ان غير الذباب لا يلحق به في ندي الغسل انتقا المعنى الذي لاجله
طلب غسل الذباب وهو مقاومة الداء الذي يلحقه غمس الخل ومحل
جواز الغسل الاستحباب اذا لم يغلب على الظن التغيير والاحتمال
لما فيه من اضاعة المال اه ثم مر **قوله** ولا عبالا نجس الخ اي ولو
مغلظا ما لم يكن بفعله اه **قوله** ونجس لا يدركه طرف اي ما لم
يطرح فهو كالسنة في القيد ويدل على ذلك التعليل بمسئلة الاختلاف
فلو اخر القيد عند كان اولى ههنا ومقتضى هذا ان البصية لو

نشت

نشت ذيلها او حركت صورتها فتناثر منه نجس لا يدركه طرف انه لا يعفى
عنه لانها يضر طرحها للميتة والظاهر انه ليس كذلك وان المراد
بالطرح بالنسبة لما لا يدركه الطرف الطرح من خصوص المكلف وعبارة
ثم مر ولو راي ذبابة على نجاسة فامسكها حتى الصقها ببدنه او طرحتها
في نحو ما قليل الحجة التجسس قياسا على ما لو افقي ما لا نفس له سائلة
ميتا في ذلك ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب
الحجة العفوجز ما لا فانا اذا قلنا به في الدم امشاهد فلانا نقول به
فيما لم يشاهد منه بطريق الاولي انتهت **قوله** ايضا ونجس لا يدركه طرف
اي ويعتبر واقعا على غير الملح حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف ولا
والافاعتبار كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كثراه وعبارة
حج لا يدركه طرف اي مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له انتهت فان
فيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء
قلت يمكن تصويره بما اذا عفى الذباب على نجس طبع لم يشاهد ما علق
به من النجاسة فاذا وقع في ما قليل او مايح لم ينجسه طسقة الاحتراز
عنه فتأمل وافهم وصورة لك بعضهم بان يراه قويا البصر دون
معتدله بعد فرضه مخالفا للون ما وقع عليه من الماء او المايح وكذا
غيرهما كالثوب اه بر ماوي على شرح **قوله** طرف اي بصير معتدل مع
عدم مانع فلوراي قوي النظر ما لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر
العفو كما في سماع نداء الجماعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في
الظل ويدركه بواسطة الشخص انه لا اثر لا يدركه له بواسطة الكون
تزيد في التجلي فاشبهت رؤيته حديد البصر وما تقر علم

ان يسير الدم ونحوه مما لا يعفي عن قليله اذا وقع على ثوب احمر وكان
بحيث لو قدر انه ابيض دوي لم يعف عنه وان لم ير على الاحمر لان المانع
من رؤيته اعتاد لونهما اهش **قوله** لقلته علة لعدم ادراك الطرف
لا لعدم التنجيس لان علة سنائي فهو قيد في الحقيقة لاخراج ما لو كان
عدم الادراك لغو مماثلته للون المحل اهش **قوله** كنقطة بول اي انقطة
متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدرا يسير لا يدركه الطرف لمعتد **قوله**
والظاهر ان محل العفو اي عدم التنجيس بما ذكر مما لا يدركه الطرف وما
بعده اذا لم يغير قياسا على ما قبله اهش **قوله** عبارة شمر لا يدركه طرف
اي بصر لقلته كنقطة بول وما يتعلق برجل الذباب فيعفي عن ذلك
في الماء وغيره لمثقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر
لكل فرد فرد منه ومقتضي كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل وقوعه
في محال وهو قوي لكن قال الجليلي صورة ان يقع في محل واحد والا
فله حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة
اليه كذا نقله الزركشي واقرب وهو غريب قال الشيخ والوجه تصوير
باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد وكلام الاصحاب جار على الغالبية
تعليلها السابق انتهت وقوله وما يتعلق برجل الذباب قضية ما ذكر
تخصيص العفو عما يتعلق برجل الذباب اذا لم يدركه الطرف وهو
ما نقله سم في حاشية المنهج عن الشيخ ونقل عن حج العفو مطلقا
وصرح به حج في شرحه اهش عليه **قوله** كقليل من شعر نجس اي من غير
مغلظ وهذا بالنسبة لغیر القصاص والركب ما هما فيعفي عنه بالنسبة
اليهما مطلقا اي قليلا كان او كثيرا لتعذر الاحتراز عنه في حفظهما
قرره

قرره شيئا الزبدي اهش **قوله** عن سم ونقل عن مرانه يشترط في العفو
عن الدم القليل ودخان النجاسة الا في كونه من غير مغلظ ايضا اهش
قوله ومن دخان نجس وامادخان المتنجس فانه طاهر لكن سياقي في باب
النجاسة ان مثل نجس العين المتنجس حر اهش **قوله** وهذا يقتضي ان الشئ يقرأ
بالاضافة ولو قرئ بالتثنية لشم هذه الصورة وهي دخان الشئ المتنجس
فان دخان نجس عبارة عن شئ قوله ومن دخان نجس عبارة الامر شاد وشرحه
لا يجمع ما مضى وعني ايضا عن قليل دخان من نجس العين دون المتنجس فان
دخان طاهر مطلقا كما صرح به في الاطعمه لكن ظاهر كلامه في باب الاثر بخلافه
ومشبه عليه في التحقيق اهش **قوله** واعلم شيئا الزبدي ما مشي عليه في التحقيق
انتهت **قوله** ايضا ومن دخان نجس اي في الماء وغيره اهش **قوله** مراري حيث لم يكن
وصوله للماء ونحوه بفعله ولا نجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس كما
يأتي فلا يعفي عنه وان قل لانه بفعله احدا مما مر وفيما لو راى ذبابة على نجاسة
فامسكها حتى الصقها بيده او ثوبه الا ان يفرق بان البخور مما غس
الحاجة اليه فيغتفر القليل منه وكذلك الذبابة ومن البخور ايضا ما جرت
به العادة من تنجيسهما ما اهش عليه **قوله** وكعبان سرجين كان لا ولي اسقاط
الكاف لايها من زيادتها العفو عن كثيره وليس كذلك فلا يعفي الا عن قليله
اهش **قوله** عبارة شمر قوله وكعبان سرجين قضية إعادة الكاف العفو عن
العبار مطلقا قال سم وليس كذلك بل يشترط قلته انتهت **قوله** وحيوان
متنجس المنقذ غير ادعي عبارة شمر بلحق بما تقدم ما في معناه مما عيل
منقذ حيوان طاهر غير ادعي كطير وهرقة وما تلقية الفيران في بيوت الاطعمة
من النجاسة كما افي به الولد رحمه الله تعالى وما يقع من دبر الشاة في اللبن

في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كان نقله ابن العماد فلو شك اوقع في حال
الحلب ولا فالاوجه انه يجس اذا شرط العفو لم يتحققه وكون الاصل طهارة
ما وقع فيه يعارضه كون الاصل في الواقع انه يجس فساقتا بقي العمل باصل
عدم العفو ويعفي عما يماسه العسل من الكوارث التي تجعل من روث نحو
البقر وعن روث نحو سمك لم يبيعه في الماء عتدا ولم يغيره وعليه يحمل
كلام الشيخ ابي حامد انه لا فرق بين وقوعه في الماء بنفسه وبين جعله فيه
والحق الاذري به ما نشوه من الماء والزركشي ما لو نزل طائر وان لم يكن
من طيور الماء ما وذر فيه او شرب منه وعليه نجاسة ولم تتحل عنه
للتعذر الاحتراز عن ذلك انتهت وقوله ولم تتحل عنه مفروضا انها اذا
تحلت ضرر قياس ما تقدم في ما تلقىه الفيران وفيما لو وقعت بقر في
الدين العفو للمشقة اهع ش عليه ثم قال مرر ويعفي عن جرة البعير وكذا
غيره من كل ما يجتره فلا يجس ما شرب منه ويعفي عما طير من ريقه المتجس
وبالحق به في ما يجتر اذا التزم غير ثدييه وفم صبي تجس مشقة الاحتراز
عنه لاسيما في حق الخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع
انه يعفي عما تحقق اصابته بول نوز البياضة له بل ما نحن فيه اولى بالحق
بعضهم بذلك افواه المجانين وجزم به الزركشي وافتى جمع من اهل اليمن
بالعفو عما يبقى في نحو الكرش مما سبق غسله وتنقيته منه والضابط
في جميع ذلك ان العفو منوط بما يثبت الاحتراز منه غالبا اه وقوله
وفم الصبي اي بالنسبة لثدييه وغيره كقبيله في فمه على وجه المشقة
مع الرطوبة فلا يلزم نظهير الفم كذا فزه مرراه سم على حج وقوله مما
الاحتراز منه غالبا ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من
الفيران

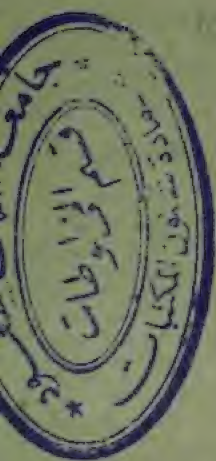
الفيران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق
ونحوها الا ان يفرق بان الجرار ونحوها يمكن حفظ ما فيها بتغطيتها
ولا كذلك حياض الاخيلة ومع ذلك فلا قرب عدم الفرق للمشقة ومنه
ايضا ما يقع لاخواننا المجاورين من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتحذ
له ابريقا يستقي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء زبل فيران للمشقة
ايضا فائدتان الاولى لا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج
وظاهران محله اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه روض وشرحه الثانية
لو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وبين ما له نفس سائلة فالقياس
الحاقة بما له نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس
اهع ش علي مرر **قوله** فان في احد جناحيه واري وهو اليسار اه خطيب وعليه
فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها لا تنقأ العلة بل قياس ما هو المعتد
من حرمة غمس غير الذبا بحرمة غمس هذه لان لفوات العلة المقتضية
للغس اهع ش **قوله** وانه يبقى جناحه بكسر الهاء اه شوربي اي يجعله وقاية
اي يعتقد عليه في الوقوع اه شحنا **قوله** وقيس بالذبا اي في عدم تجس لا في
غمسه اه شوربي **قوله** فان غيرته المبيته الي قوله يجس اي وان زال التغيير
بعد ذلك اهع ش مرر وهذا مفهوم قيد ملحوظ فيما سبق اي هذا ان لم
تغيره فان غيرته الخ اه شحنا **قوله** ويعتبر القلة اي المذكورة في قوله كقليل
من شعر نجس ومن دخان نجس ولو ذكره بجنبه كان اسهل في الفهم وبعبارة
سم قوله ويعتبر القلة بالعرف لعله عايد لقليل الشعر وما بعده دون
دون ما قبله اذا مراد فيه على التغيير وعدمه من غير نظر للعرف الا ان
يلتزم انه اذا اكثر ما لا يسيل دمه عرفا نجس ان لم يغير قليلا انتهت

قوله فان بلغها بما أي ولو متنجسا او متغيرا او مستعلا او ملحا ما يبا ان ثلجا
او برذاذا او تنكيرا لما ليشمل الانواع الثلاثة الاول لا ينافيه حصره المطلق
بانه ما يسميها لان هذا حد بالنظر للعرف الشرعي ولهذا لو حلف لا يشرب
ما اختصر بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف وهو شامل
للمطلق وغيره ومن بلغها به ما لو كان الخس والظاهر بحفرة او حوض
اخر وفتح يجرها حيزا واتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الاخر يتحرك
عنيفا وان لم تنزل كدورة احداهما ومضي زمن يزول فيه تغير لو كان
او بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكر مستلني غمر بما وقدمت
فيه بحيث لو كان ما فيه متغيرا زال التغير لتقوية به ح مجالا فالوفقد
شرط من ذلك وينبغي في احواض تلاصقت لاكتفا بتحرك الملاصق الذي
يبلغ به القلتين دون غير اهـ **قوله** لما مر اي وهو الدليل النقلي والدليل
العقلي وهو انتفاء علة التجسس التي هي التغير **قوله** لبقاعلة التجسس
اي وهي القلة او التغير **قوله** خرج بالموثر الخ لا يخفى ان هذا الاستقراء من
عبارة المذكورة ادغاية ما تنقده ان التغير بغير الطعم واللون والريح
غير موثر فليصر ولو قال خرج بالموثر التغير بالحرارة والبرودة كان
اولي اهـ حلي وعبارته ش قوله التغير بالموثر الخ تقييد بالموثر يقتضي
ان غير الموثر يكون بغير الطعم واللون والريح انتهت **قوله** وقد مر اي
ان التغير ليسير لا يضر والتغير بحقيقة قرب الماء لا يضر اهـ حلي **قوله** المخالف
الوسط اي فيقدر لون عصير العنب وطعم عصير الرمان ويرج الاذن اهـ
حلي وقوله فيقدر لون عصير العنب اي الاسود والاحمر مثالا كالابيض
اهـ رشدي وقوله المخالف لا شد وهو الحبر للون والمسك للريح
واخذ

٥٦
^{المخالفة}
وللطم قال حـ ولو وافقه في الصفا كلها قدرناه مخالفا لشد فيها وفي صفة
قدرناه فيها فقط اهـ حلي ونقل الزيادة في عبارة حـ واقرها وفي القاموس
اللاذن رطوبة تعلق بشعر المعز او لحاها اذا رعت نباتا يعرف بفلسوس
او فسستوس وما علق بشعره لجيد مسخن ملين مفتح للسدد واقواه
العروق مدر نافع للزلات والسعال ووجع الاذن وما علق باظفارها
روي اهـ **قوله** ولو اشتبه الخ عبارة شـ مر وما كان قد يعرض اشتباه بين
الما الطهور وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ انتهت
قوله علي حدي اهل الاجتهاد ولو صبيا ميزا اهـ شـ مر **قوله** من ماء
او غيره راجع للثلاثة لكن فيه صورة مكررة وهي اشتباه الطاهر بالطهور
فينبغي حمل قوله او طهور بغيره على ما اذا كان الغير نجسا والتخصيص
في هذا احسن من التخصيص فيما قبله اهـ حنا وعبارة الشوبري **قوله**
ولو اشتبه طاهراي من ماء او ثياب او غيرها بغيره اي بنجس لان مقابل
الطاهر النجس فقط ثم ذكر الطهور لان له مقابلين النجس والطاهر غير
الطهور وغرضه بذلك دفع ما اورد على اصله انتهت **قوله** كما افاده كلامه
الخ سند لهذا التقييم لكنه في الحقيقة سند لمجموعه لا لمجموعه والافكار
في شروط الصلاة لا يفيد اشتباه الطهور من الماء والتراب بالمستعمل ولا
اشتباه الطهر من التراب بالنجس كما سينبه عليه بعد بقوله من زيادة
اي على الاصل هنا وفي شروط الصلاة ادغاية هذا ولو اشتبه ماء
طاهر بنجس وفي شروط الصلاة ولو اشتبه طاهر بنجس وهذه الصور
الثلاث المزيدة لا تدخل في كلامه هنا ولا هناك فهي مزيدة لا تدخل
على مجموع عبارته اهـ حنا **قوله** اجتهد اي يبذل جهده في ذلك وان

قل عدد الطاهر كائناً من مائة لان التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن
 التفصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالقبلة لكل صلاة ارادها
 بعد حدثه اهـ ثم مرر ثم قال في موضع اخر والاجتهاد والتحري والتأني بدل
 المجهود في طلب المقصود اهـ **قول** ايضاً اجتهاد عبارة ثم مرر فيما سيأتي وعلم
 مما تقدم وجوب عادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا
 لدليله الاول لم يعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه
 بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهر اصيلي به ما شأ حيث لم يتغير ظنه سواء
 كان يستتر بجميعه ام يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة
 واستتر بها وصلو ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى
 اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام الجميع وهو المعتمد خلاف البعض المتأخرين
 انتمت وكتب عليه ش قوله بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فلو
 اجتهد في ثوبين طاهرين ونجس ولم يظهر له الطاهر فهل يصلي عارياً وعليه
 الاعادة لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدوم او يصلي في كل
 مرة كما دام الورد كل محقل والا قرب الاول ويفرق بانه يلزم على الثاني
 الصلاة بعينين النجاسة فيكون مرتكباً لعبادة فاسدة دون الماء
 وما الورد فتأمل ثم رابت في باب شروط الصلاة بعد قول المص ولو
 اشتبه طاهر ونجس اجتهاداً نفسه ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم
 يظهر له شيء صلى عارياً وفي احد البيتين حرمة الوقت ولزم منه الاعادة
 لكونه مقصراً بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوباً او مكاناً طاهرين
 اهـ بخرجه فقوله لكونه مقصراً يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح
 الشافعي الصوم وحج فيما لو لم يروا الهلال فافطروا ثم تبين ان من
 رمضان

رمضان وعلوه بتقصيرهم بعدم الرؤية اهـ بخرجه **قول** ان قدر علي طاهر
 او طهره ويقتن كان كمن علي شرطه سرا وبلغ اماناً المشتبهات فلتين
 بخلطها بلا تغير اهـ ثم مرر **قول** وخاف ضيق الوقت بان لم يبق منه ما يسعها
 كاملة والتقييد بالخوف ليس بقيد بل وجوباً موسعاً ان اتسع الوقت وجوباً
 مضيقاً ان ضاق اهـ ثم تبين في وروضه مرر اصح ش **قول** هذا ان بقي اي
 كلا او بعضاً وقوله خلافاً لما صحح الراجحي فيما اذا تلف احدهما اي لا بعد الاجتهاد
 وكان التالف هو الذي ظن طهارته واما اذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه
 فلا فائدة فيه فالعقد عند الراجحي شرط ان يكون في الابد الا في الدوام
 وعليه ان تلف احدهما بعد استعماله كان الاجتهاد في الثاني جائزاً او واجباً
 على ما تقدم اهـ حلبي **قول** ايضاً هذا ان بقي اي الي تمام الاجتهاد
 وهذا اشارة الى شروط الاجتهاد استار الى اولها وهو التقدير بهذا والى
 الثاني وهو ان يكون لكل من المشتبهين اصل في التطهير بقوله
 لا مأ وبول ولا مأ وما ورد واستار الى الثالث وهو السلامة من النجاسة
 بقوله فان تركه وتغير ظنه الخ وبقي شروط اخر بعضها لا يليق بالمقام
 اهـ زهاري وعبارة ثم مرر للاجتهاد شروطاً اخرها بقا المشتبهين
 الي تمام الاجتهاد فلو انصف احدهما او اتلف امتنع الاجتهاد وقيمته يصلي
 من غير اعادة وان لم يرق ما بقي تأنيهاً ان يتأيد الاجتهاد باصل
 المحل فلا يجتهد في مأ اشتبه ببول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذ
 لا اصل للبول في حد المطلوب وهو التطهير هنا ثالثها ان يكون للعلامة
 فيها مجال اي مدخل كالاوي والثياب بخلاف اختلاط المحرم بنسوة
 كما سيذكر المص في النكاح وزاد بعضهم سعة الوقت فلو ضاق



عن الاجتهاد تيمم وصلي والا وجه خلافه واشترط بعضهم ايضا ان يكون
الاناء لو احدث فان كان الاثنان لكل واحد نوضا كل با نائية كما اوعلق كل
من اثنين طلاق زوجته يكون ذا الطائري غرابا او غير غراب فانه لا حث
على واحد منهما والا وجه كما في الاحياء خلافه عملا باطلا فهو كما اوضحته في
شرح العباد شرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فان لم يظهر شيء اراق
الماكين او احدثها ولو بصيب شيء منه في الاخر ثم تيمم انتهت **قوله** وشمل
ما ذكر اي لفظ احدى الاعمي وهو واضح لانه يدرك الامارة بالمحسوس غير
كالذوق لان محل حمة ذوق النجاسة اذا كانت محققة ومن ثم لو ذاق
احدهما امتنع ذوق الاخر عند شيقنا لا تخمار النجاسة فيه اه حلي
قوله ايضا وشمل ما ذكر الاعمي بخلافه قال لا يجتهد هنا كما لا يجتهد
في القبلة وقوله ومن قدر على طاهر الخ اي وشمل ايضا من قدر على
طاهر الخ اي خلافا لمن قال لا يجتهد لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك
اي ما لا يريبك اه من ثم **قوله** ومن قدر على طاهر وطهور يتيقن
اي بخلاف القادر على اليقين في القبلة اي بشرطه الا ان لا يجوز له الاجتهاد
لان القبلة في جهنة واحدة فان قدر عليها كان طلبه لها في غيرها عبثا
بخلاف الماء الطهور جهاته كثيرة اه حلي **قوله** كما مر اي في قوله جواز اي
قدر على طاهر وطهور يتيقن وانما اعاده توطئة للتعليل المذكور اه
قوله واستعمل ما ظنه طاهرا او طهورا اي استعمله هو لا غيره ولو في
خوضه مولى الطفل والمجنون للطواف به وكذا غسل زوجته الممتنعة
منه او المجنونة بعد انقطاع حيفهما كما هو ظاهر وانظر لوقوع اجتهاده
مع الممتنعة بان ظهر له طهارة انا وهي طهارة اخرى فتستعمل ما ظن طهارة

وان خالف اعتقادها والا واذ انقضت بما ظننه هل يباح له وطؤها نقل
لحقيدتها ولا نظر لاعتقاده فليجربا شوبري **قوله** مع ظهور الامارة
فقد في العمل بالاجتهاد لا في حقيقة اذ حقيقة البحث والتفتيش روح
نارة تظهر له الامارة فيعمل بالاجتهاد وتارة لا فلا يعمل اه شين وبعبارة
اخرى له فان قلت الاجتهاد هو البحث عنها وظهورها امر زائد على البحث
لانه لا يلزم من البحث عن الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة
بعد البحث عنها اه **قوله** وتعبيري بطاهر اي في قوله ولو اشتبه طاهر الخ
اه شين وبعبارة اصله ولو اشتبه ما طاهر بنجس اجتهدا انتهت قاله
في شرحها ولو اشتبه على شخص اهل للاجتهاد ولو صبيا من اقبيا يظهر
ما طاهر اي ظهور بنجس اي عابث بنجس او تراب طاهر بصدده او ماء او تراب
مستعمل بظهور او شاة بشاة غيره او طعامه بطعام غيره واقترع على
الما لان الكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها اكتفا بما سبذكره في
شرط الصلاة اه **قوله** لا ما وبول هذا تقييد للغير في قوله السابق
بغير فلا بد ان يكون ذلك الغير غير نجس العين اه حلي **قوله** ايضا
لا ما وبول فلا يجتهد اي لا للطهارة ولا لغيرها كالشرب وقوله ولا ما
وما ورد فلا يجتهد اي للطهارة بخلاف الشرب اه زياد وبعبارة شمر
ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ما الورود محله بالنسبة للتطهر ما
بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله اما وردي وله النظر في الاخر للحكم عليه
بانه ما والفرق بينه وبين الطهارة يستدعي الطهارة دوما مختلفا
والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران وافساد الشاي بان الشرب
لا يحتاج للتخري برب بانه وان لم يجز اليه فيه لكن شرب ما الوردي

ظنه يحتاج اليه وح فاستنتج الماوردي صحيح لان استعمال الاخر في الطهر
وقع تبعا وقد عهدها امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا ويستفاده بتعاقبا
في امتناع الاجتهاد للوطي وعملكه فيما لو اشتبهت منه بامة غيره واجتهاد
فيهما للملك فانه يطأها بعده لحل يقره فيها ولكونه يغتفر في التتابع مالا
يغتفر في المتنوع وما بحثه الاذري من محي كلام الماوردي في الماوردي
بعيدا لكلامه يشير الي انه انما ابيح له الاجتهاد لشرب ماء لو ردت ثم يتطهر
بالاخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من المائتين له اصل في محل المطالب
وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماوردي فالاوجه انه الاجتهاد
في ذلك دخول كميته ومذكاة مطلقا بل ان وجد اضطراب جاز تناول
هجماء والامتنع ولو باجتهاد وبذلك يدفع ملة التوسط وغيره انزلت
ف في اتحادهم لو نظائر من احد الاثني المستبتهين رشاشا على ثوب
لم يحكم بنجاسته في الحال كما لو خفي موضع النجاسة من الثوب فوطئ عليها
ورجله مبتلة لا تنجس بخلاف ما لو صلى على مكان منها فانها تنظر صلاته
فلو اجتهد واداه اجتهاده الي نجاسة ما اصابه الرشاش منه لم يجب عليه
غسل الثوب ايضا للشك اذا النجاسة لا تثبت بغلبة الظن والاصل بقا
طهارة الثوب وانما امتنع عليه استعمال ما غلبت عليه نجاسته لعدم الجزم
بما فيه لكن قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما اذا تغير اجتهاده انه يومر
موارد الاول يقتضي الحكم بتنجسه وعلى هذا تستثنى هذه المسئلة من
قاعدة عدم الحكم بالنجاسة عند الظن ومثله ما لو دج اعجمي شاة بشيء
ولم يبرانه عظم احديد هل يتلح المذكاة والقياس يمنع لان الاصل
عدم احلاله وعدم وجوب الفصل معقد روي فرق بانه فيما نقلوه

عن ابن سريج اصابة الماء واقول قياس ذلك ان تقع هنا صلاته قبل
غسل ما اصابه من الرشاش نعم ان يظهر من الاخر الذي طهر طهارة قبل
غسل الرشاش لم تقع لتحقيق النجاسة ح وكان الفرق بين عدم صحة الصلاة
ما ذكره فيما تقدم شدة احتمال النجاسة لا بقضائه بحملها والتردد في النية
ايضا تا مل ا ه سم **قوله** اذا لا اصل للبول في التطهير ظاهر هذه العلة انه
انما يمتنع الاجتهاد في ذلك لاجل الطهارة وانه لو احتاج الي البول لاطفا
نار مثلا جاز له الاجتهاد الا ان يقال الطهارة هي الاصل فاذا امتنع
الاجتهاد لاجلها فغيرها بطريق الاولي لكن يرد هذا ما سياتي في الماء
وما اورد حيث يكتفى للشرب يستعمل للطهارة ما ظنه ما اهل حلي **قوله**
ايضا اذا لا اصل للبول في التطهير الخ عبارة شمر رد المراد بقوله لم
اصل في التطهير عدم استحالة عن خلقه الاصلية كما لم تنجس المستعمل
فانما لم يستحى لا عن اصل حقيقة ما الي حقيقة اخرى بخلاف نحو البول
وما اورد فان كلامه قد استحال الي حقيقة اخرى انزلت **قوله** ليرد
بالاجتهاد اليه اي لو فرض ان الاجتهاد ادي الي طهارة فهو يكتفون
بالطهارة اي ظاهر بحسب الاصل والنجاسة طارئة عليه وليس المراد بالطهارة
التطهير والا اختصر ذلك بالما والترا ب تا مل ا ه سم **قوله** ايضا ليرد
بالاجتهاد اليه فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب
البحث عن النجس حتى يشترط ان يكون له اصل في التطهير يرد بالاجتهاد
اليه وانما المقصود طلب الطاهر قلت لعل المراد الإشارة الي ان الاجتهاد
قد يؤدي الي النجس في نفس الامر فيظنه الطاهر فاشترطنا ما ذكر
لنكتفي بالطهارة الاصلية لكان الاجتهاد والمعذر فليتا مل ا ه سم **قوله**

قوله لا لا ابطال لانها لو كانت لا ابطال لا بطلت احكام الاول وهو عدم الاجتهاد
 فيقتضي انه يجتهد لانه اذا ابطال عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد اهـ شيخنا وعيا
 بعضهم اذا لو كانت لا ابطال كان ما قبلها غير مقصود والفرض خلافه
 هو مقصود بالذكر غير معرض عنه اهـ وقال لدواي بل حرف اضرب له
 حالان الاول ان يقع بعده جملة والثاني ان يقع بعده مفرد فان وقع
 بعده جملة كان اخرها باعما قبله اما على جهة ابطال نحو قوله تعالى
 يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترتيب للانتقال من غير
 ابطال نحو قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوا
 في غمق وان وقع بعده مفرد كان حرف عطف اهـ بر ماوي **قوله** بعد
 تلف شامل لاربع صور ما لو ارفها او احدها او خلط واحد على واحد
 او خلط بعض احدها على الاخر اهـ حرف **قوله** ولو بصيب شيء منه في الاخر
 فان قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس احد الاحتمالين اولى من
 الاخر فليس معه ما ظاهر يبين اهـ حرف وعبارة سم قوله ولو بصيب
 شيء منه في الاخر لا يخفى ان صيب شيء في الاخر لا يوجب نجاسة ما قطعها
 لجواز ان يكون الصب من الطاهر في الجنس لكنه يوجب ان لا يبقى
 هناك طاهر يبين فقد اکتفوا بذلك انتهت **قوله** ايضا ولو بصيب
 شيء منه في الاخر اي ولو كان المصبوب لا يدركه طرف معتدل ولا يقال
 نحن لا نجس بذلك لان عدم التجسس به اذا كان بغير فعله بان
 نظاير او ترشش بخلاف ما اذا كان بفعله اهـ جهوز فان تيمم قبله
 اعاد ما صلاه وتحرر عليه القراءة ان كان جنباً وكذا من المصحف وحمله
 اهـ ع شرع عليه وقد شيخنا مانعه فقال قوله اعاد ما صلاه اي في الحال
 انه نشي

قوله

انه نشي ان عنده ما مشتبه ببول والا فلو تيمم مع العلم بذلك لم
 نفع صلاته فلا يحسن قوله اعاد ما صلاه لانه يقتضي ان ما صلاه صحيح
 مع انه ح باطل اهـ شيخنا **قوله** مع تقصير تقصير اعلانه اي فلا يرد التيمم بحرفة
 ما منيقن الطهارة وقد منع منه نحو سبع اهـ حلي **قوله** وكذا الحكم اي وهو
 انه يتيمم بعد التلف فان تيمم قبله اعاد وقوله ولا اعني في هذه اي فيما
 اذا خير التقليد اي بصير او اعني عرف منه بالامارة اهـ شيخنا وعبارة البراءة
 قوله ولا اعني في هذه اي في مسئلة التخيير قوله التقليد اي ولو لا اعني اقوي
 ادراكه ولو باجرة لا تزيد على ما الطهارة وقد رعلها ويجب على
 من قصده الاجتهاد له ولو باجرة وتجب له الاجرة ان لم ير ضحاً بان قال
 شيخنا وانظر هل له اخذ الاجرة وان خير راجعة قهرت **قوله** فان لم يجد
 من يقلده اي في محل يجب عليه تحصيل المأمنه بضابطه في التيمم قال
 شيخنا وهذا اشبه بالباب من جعل في ذلك مقبلاً على المحل الذي يجب
 السعي منه الى الجمعة قال شيخنا ونقل في شرح هذا الكتاب عن شيخنا
 العلقمي فرقا واضحا فليراجع وهو ان العبرة بفقدانه في القبلة اهـ
 وعبارة ع شرع عليه ر قوله فان لم يجد من يقلده اي في موضع يجب
 عليه السعي منه للجمعة لو اقيمت فيه وعبارة حج ويطر ضبط فقد المقلد
 بان يجد مشقة في الذهاب الى المشقة الذهاب الى الجمعة فان كان محل
 يلزم قصده انها لو اقيمت فيه لزمه قصده لسوالة هذا والا فلا هو حرره
 انتهت **قوله** او وجده فتخير تيمم اي بعد التلف المذكور اي ما لم يجد غير
 الذي تخير الاقلده وهكذا الى ان يضيق الوقت اهـ حلي **قوله** ايضا فتخير
 تيمم طاهره وان لم يضيق الوقت وهو الطاهر وفي شرح شيخنا للارشاد
 قال ابن الرفعة وانما يقلد فيما اذا تخير اذا ضاق الوقت الا صبر
 واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قوله الاتي في التيمم

لو يتيقن لما آخر الوقت فانتظاره افضل بوجه لا يتم نظروا الى الحالة المرافقة
دون ما ياتي وان يتيقنه فليتنظر هنا الى ذلك بالاولى لانه وان صبر
واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة اذ اهرع **قول** ولا ما وما ورد
هذا ايضا تقييد للغير اي فلا بد ان يكون ذلك الغير غير رد لما مر
وقوله فلا يجتهد اي للتطهير واما نحو الشرب فيجوز واذا ظن احدهما
ما جاز له ان يتطهر به لان الشيء قد يجوز تنبعا ويمتنع استقلاله وقوله
لما مر اي من انه لا اصل للبول في التطهير ليرد بالاجتهاد اليه اه حلي فالمراد
لنظير ما مر بان يقال اذ لا اصل لما ورد في التطهير ليرد بالاجتهاد اليه
قول بل يتوضأ بكل مرة اي جواز ان قدّر على ظاهره يقين ووجوب ان
لم يقدر عليه موسعا سعة الوقت ومضيقا بضيقه اه حلي **ف**
اذا اشتهى استعمال الطهور ويجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب ويجوز
ان يتوضأ بكل مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة على ان تدعى
اولوية هذا وارحجية على الوضوء بالما وما ورد كما لا يخفى اذ استعماله
اصل في التطهير وفيه قابلية ظاهرة لرفع النجاسة وفيما اذا كثر فيه ماء
طهور واستعمل حتى بلغ قلتي ولا كذلك ما ورد اذ اكل به الماء بشرطه
فانه ليس فيه قوة دفع وان كان له قوة رفع فاستفده اه فقد انكشف
لك انه ليس معنى الضرورة تقدر الاجتهاد اه قال الشيخ عميره قال شيخنا
المراد بالضرورة في هذا الباب مجرد الحاجة فقط معللا بانه لا ضرورة للتردد
في النية اه شوبري **قول** للضرورة مقتضى هذه العلة انه يمتنع ذلك
عند القدرة على ما ظاهره يقين لفقد الضرورة وليس كذلك لانهم كالم
يوجبون عليه سلوك الطريق المحصلة للجزم فذلك لا يجب عليه استعمال
الطهور بيقين اذا قدر عليه وان كان محصلا للجزم على انه يمكن الجزم
بالنية كاذبا خذ بكفه من احدهما وبالاخرى من الاخر ويغسل به اخديه
معا

معانا وياثم يعكس ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر ويلزمه حيث لم
يقدر على ظهوره بيقين التظاهر بكل منهما ولو زادت قيمة ما ورد على قيمة
الما الطاهر خلافا لابي المقر في روضه ويفرق بينه وبين لزوم التكيل
النافع به ان لم تزد قيمته على ثمن ما الطاهرة بان الخلط اثم يذهب
ماله بالكلية لا مكان تحصيل غسالته وهذا اولى المروق كما اوضحته
في ثم الصياحه **قول** واذا ظن طهارة احدهما الخ رجوع اصل المسئلة
وقوله سئل اراقته الاخر فالمراد بركة وتغير اجتهاده والحال انه قيل
الاستعمال فالظاهر انه يعمل بالثاني اذ ليس فيه محذور وما ذكره فيما بعد
اه شيخنا **قول** لنحو عطش المراد عطش دابة وكذا ادمي خاف من العطش
تلف نفسه او عضوه او منفعة والامر بخبره شربه لان له حكم العسل اه سم
اهرع ش **قول** ليلا يغلط من باب فرج وطرب اهبر ما وفي المختار غلط
في الامر من باب طرب اه **قول** فيشتبه عليه الامر اي فقد يشتبه عليه الامر
اي يتخير والا فليس بالامر انه يشتبه الامر اه شيخنا **قول** وذكر سنن الارقاة
من زيادتي كانه من حق ان يقول والقرنح لانه يفهم من كلامه الاصل حيث
قال اراق الاخر لان عبارته تحتمل الوجوب عاده ان ما كان يفهم من كلامه
الاصل يقول فيه والنقرح به وما لم يفهم يقول فيه وهو من زيادتي اه
وعبارة ش قوله وذكر سنن الارقاة الخ اعلم ان يقرأ والنقرح لان عبارة
المنهاج محتملة له وللوجوب وهو ما يقول والنقرح اذا كانت العبارة
شاملة له ولغيره انتهت **قول** فان تركه اي فان خالف السنة فلم يرق
الاخر حتى استعمل بعض مغلون الطهور وقوله لم يعمل بالثاني اي ولا
بالاول لبطلانه بالثاني اه شوبري **قول** ليلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد
جواب عما يقال ما الفرق بين ما هنا وما تغير اجتهاده في القبلة
وهو يصلي حيث يعمل بالثاني فاجاب بانه لو عمل بالثاني لم يضر عليه الفساد

أه عزيري وهذا لتقليل التفرقة قوله لم يعمل بالثاني ولا نافية وقوله ويصلي
مطوف علي ما قبله فكل من أن المصدرية ولا النافية مسلط علي كل من الفقهاء
والعقلاء انتفا العمل بالثاني لأجل انتفا نقض الاجتهاد بالاجتهاد وانتفا
الصلاة بالنجاسة فكانه قال إنما حكمنا بالنفي الأول لأجل أن يتحقق الثاني
أذ لو لم يحكم بالأول لبطل الثاني فيلزم النقض المذكور والصلاة المذكورة
وكل منهما باطل لئلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وبمنع ابن الصباغ ذلك بانه
أما يؤدي الي نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو بطلنا ما مفي من طهره وصلاته
ولم يطله بل امرناه بغسل ما ظن نجاسته كما امرناه بالجنب ببقية الماء
الأول وجاب بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما اصابه الأول واجتناب
البقية أهـ ثم الروض **قوله** أن غسل ما اصابه الأول أي غسل ما اصابه الأول
بما الثاني وأخذ البلقيني من هذا أنه لو غسل ما اصابه الأول بما ظهر متيقن
الطهارة أو باجتهاد آخر غير هذا جاز لم العمل بالثاني لانتفا المعنى المذكور
وبه افق والشيخنا وكذا لو كان الاستنباه بين طهور ومستعمل ولا نفل
لكونه قادرا علي الاجتهاد لانه لا يتقاعد عن قدرته علي طهر بيقين وأخذ
بعضهم من هذا الالتزام أنه لو تغير اجتهاده وهو غير محدث بل كان علي
طهارة لم يعمل بالاجتهاد الثاني ويصلي بطهارته ولا نفل لكونه إلا يعتقد
نجاسته اعضائه لان هذا الظن الغي هذا الالتزام لكن اعتد شيخنا تبعا
لابن العمد عدم صحة الصلاة به أهـ حلي **قوله** ويصلي بنجاسته ان لم
يفسله قضيته أنه لو غسل اعضائه بين الاجتهادين بما متيقن الطهارة
أنه يعمل بالثاني وبه قال السراج البلقيني وهو كذلك ولا يعيد ما صلاه
بالأول علي الأرجح ولا يقال يلزم علي الثاني الصلاة بنجاسته قطعا أما
في الأول أمّا في الأول وأما في الثاني فتلزمه الاعادة ح لانا نقول النجاسة
غير متعينة فلا يعتد بها كما لو قالوا فيها الوصلي أربع ركعات أربع جهات
فانه

فانه لا يعيد مع أنه يصلي بغير القبلة قطعا في ثلاث ركعات لأن المبتل غير متعين
وقضيته ايضا أنه لو اشتبه طهور مستعمل أنه يعمل بالثاني ايضا وهو كذلك كما
بحته شيخنا الشرنبلسي أهـ زيادي مع زيادة للحفي **قوله** بل يتم بعد التلغ
أي لهما أو لاحدهما فاللعبد المذكور لكن فيه ان قوله ولا يعيد أن كان مع
صورته أنه أرق لما أتى قبل الصلاة كان المراد ولا يعيد بالتفاق وان كان المراد
أنه بقي منهما شيء كان المراد ان قوله ولا يعيد أي علي ضعيف اذ الرجح في هذه
وجوب الاعادة كما في شرح المحايه كما نبه **قوله** ولا يعيد أي جز ما ان كانا تالفين
معاً والثاني فقط مع بقاء بقية الأول ولا يعيد علي الأصح ان كان التالف
هو بقية الأول فقط وأما كان لا يعيد في هذه الأصح لانه ليس عنده ما طاهر
يبقى ومقابل الأصح يقول أنه يعيد لان عنده ما طاهر بالظن وقول الشيخ فلا
اعادة أي علي الأصح ومقابل الأصح يقول يعيد لان عنده ما طاهر بالظن وقوله
وقلنا يجوز الاجتهاد الخ أي وأما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله
فلا اعادة أي جز ما أهـ كما نبه **قوله** ولا يعيد ما صلاه بالتميم أي ان كان يعمل
يغلب فيه فقد أتم واستوي الأمران والإعادة ما صلاه بالتميم أهـ بر ماوي
قوله فان لم يبق من الأول شيء هذا محترز قوله وبقي بعض الأول أهـ حلي
وقوله وقلنا يجوز الاجتهاد الخ إنما قيد بذلك ليتأتى الخلاف في الاعادة
الذي أشار له الأصل بقوله ولا يعيد في الأصح اذ القول الضعيف المشار
اليه هو القول بوجوب الاعادة ويعمل بان معه ما طاهر بالظن وهذا
لا يكون الا علي طريقة الرافي القائل بان الأول اجتهاده حتى يظن طهارته
الثاني بالاجتهاد بخلافه علي طريقة النووي لا يتأتى هذا القول اذ ليس
معه ما طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا ظن أهـ كما نبه **قوله** علي ما اقتضاه
كلام الرافي لان الاجتهاد في هذه الحالة ممتنع عاوي راى الرافي ايضا أنه
فايده وأما محل الخلاف بينهما أهـ ان نصب أحدهما قبل الاجتهاد وقال الشيخ

الرافعي في حواشي الرضا هشوري **قوله** وهذه مسئلة المنهاج الاشارة الى قوله
 فان لم يبق من الاول شيء ومعنى كونها مسئلة المنهاج انها هي المرادة من عبارة
 وان عبارة محمولة عليها في قوله لذكره الخلاف فيها فهذا لم يذكره في المنهاج
 وان اراد الخلاف في العمل بالثاني وفي الاعادة فكلا المسائلين فيهما الخلاف في
 ذلك كما صرح به المحلي فانه صرح بحكاية خلافه في العمل بالثاني وخلافه في الاعادة
 فيما اذا بقي من الاول شيء ايضا وان كان الاصح من خلاف الاعادة فيما اذا
 بقي من الاول شيء وجوبه عكس الاصح فيما اذا لم يبق شيء كما بين ذلك ايضا
 وتبين ان محل خلاف الاعادة فيها اذا لم يبق الا حرفا اذا لم يبق شيء ولم
 يبق ما فيها اذا بقي شيء قبل الصلاة فان اراق ما ذكر قبلها فلا اعادة جزما
 ولو ابدل قوله لذكره الخلاف بقوله لتفسيح الخلاف فيها لكان واضحا فليتأمل
 اهيم ونص عبارة الجلال واذا استعمل ما ظنه الطاهر من المأين بالاجتهاد
 اراق الاخر ندب بالذلة يتشوش بتغير ظنه فيه فان تركه بلا ارقه وتغير ظنه
 فيه من النجاسة الى الطهارة بما مرة ظهرت له واحتاج للطهارة لم يعمل بالثاني
 من ظنه فيه على النص لئلا ينقص ظن بظن بل يتيمم ويصلي بلا اعادة في
 الاصح اذ ليس معه ما طاهر بيقين والثاني بعيد لان معه طاهر بالظن فان
 اراقه قبل الصلاة لم يعد جزما ولو بقي من الاول شيء وتغير ظنه ففيه النص
 والترجيح لكن بعيد على النص ما صلاه بالتيمم لان معه ما طاهر بيقين
 وقيل لا تغدر استعماله كان اراقها او خلطها قبل الصلاة لم يعد جزما
 ولو كان المستعمل ما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارة بما
 ظنه بما ذكره في شرح المذهب ومحدثا وقد بقي ما ظن من شيء لزمه اعادة
 الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يبق شيء ذكره في الروضة كاصلها اهجره في شرحها
 ومثناه وقوله ولو كان المستعمل ما ظنه انما بقوله قبله واحتاج الى الطهارة
قوله لذكره الخلاف فيها وهو عدم العمل بالثاني على النص اذا تيمم لا يجب
 الاعادة

الامادة في الاصح فهذا هو الخلاف اه حلي **قوله** وهي اماناتي على طريقة الرافعي
 لكنه يخالف تغير الرافعي في المحرر ونصه فاذا استعمل ما ظن طهارته فينبغي
 ان يريق الاخر فاذا لم يفعل وتغير اجتهاده لم يعمل بالاجتهاد الثاني على
 النص وكان الشا حاول بعدوله عن تغيير اصله بالاجتهاد الى تغييره بالظن
 للاشارة الى ان الاجتهاد اعم اياي على طريقة الرافعي لا على طريقته هو
 من اشترط التقود دوما ايضا وان تغييره بذلك يخرج المسئلة عن
 كونها مفرقة على كلام الرافعي وليس كذلك اذ لا عبرة بالظن الذي لا يستند
 الى اجتهاد علي ان ارادة ذلك نصير هذه مسئلة مستقلة قلت وفيها
 الخلاف الذي ذكره في المحرر في غير هذا اه حلي **قوله** ايضا وهي اماناتي على
 طريقة الرافعي مراده الاعتراض على اصل حيث كان كلامه انما يستقيم
 على طريقة غيره ووجه الحصر في قوله وهي اماناتي على طريقة الرافعي ان
 هذه المسئلة على طريقة النووي لا يتاتي فيها القول الضعيف بوجوب
 الاعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه ما طاهر بالظن اه كما تبه
قوله والاولي حمل كلام المنهاج الخ لا يخفى ان هذا الحمل خلاف ظاهر قوله
 اي المنهاج واذا استعمل ما ظنه اراق الاخر اذ ظاهر استعمال الكل لا البعض
 ولا يصح حمل استعماله في كلامه على ارادة اذ لا يتاتي معه قوله بل يتيمم بلا اعادة
 اه حلي **قوله** لياتي على طريقته ايضا اي كما ياتي على طريقة الرافعي وقوله ثم
 تلف الباقي اعاقيد يكون التالف هو الباقى ليكون معه ما طاهر بالظن
 حتى ياتي القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الاخر وبقي بعض الاول ثم تغير
 اجتهاده فليس معه ما طاهر بالظن لانه بتغير اجتهاده ظن نجاسته ذلك
 البعض وقوله اذ قضيت كلام المجموع الى ظاهره مع كون المأ الاخر بقى الى
 وقت الصلاة وح يصح حكاية الخلاف في الاعادة بخلاف ما اذا تلف الاخر
 قبل الصلاة فانه لا يعيد جزما كما في المحلي وقوله في ذلك ايضا اي كما لانه

مرجح فيما اذا لم يبق من الاول شيء اه كانه **قوله** ثم تغير اجتهاد ثم تلف الكتاب
انما يريد بذلك كبر وقت تغير الاجتهاد هناك تعدد حتى يصح الاجتهاد
على مذهب النجاشي بخلاف ما اذا كان التلف قبل التغير فتكون المسئلة من
قبيل قوله فان لم يبق من الاول شيء اه كانه **قوله** ثم جرح عدم الاعادة في
ذلك ايضا الذي في مثله الجلال الحلي عدم وجوب الاعادة في ذلك جرحا و
لا يصح حمل كلامه عليها وكتب ايضا ان كان ذكر في الجمع ان الرجح هو الاصح
من وجهين فواجب اتخاذها مع الاولى في حكاية الخلاف والترجيح المتبادر
من قوله الخلاف وهو النص على عدم العمل بالثاني والاصح عدم الاعادة
روح لا يحسن قوله لذكره الخلاف فيها والترجيح بعينه في هذه الثانية
ايضا فكان الاولى ان يعلل بان ذلك هو الظاهر من قوله واذا استعمل
ما ظنه ارفقا الا اذا المتبادر منه استعمال ذلك كله فخره على الثانية
خلاف المتبادر من كلامه اه حلي **قوله** ولو اخبره بتنجسه اعي وباستعماله ولو
على الابهام او بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك او بعده اه ثم مر
واشار الماتر بهذا الى ان النجاسة يكفي فيها الظن المستند الى خبر المرد
اه بر ما **قوله** ايضا ولو اخبره بتنجسه عدل روايته الخ ولو اختلف عليه
خبر عدلين فصاعدا كان قال لحدوا ولغ الكلب في هذا الانادون ذاك
وعكسه الآخر وامكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة المائتين لاحتمال اللوغ
في وقتين فلو تعارضوا في الوقت ايضا بان عتية عمل بقول او ثقهما
فان استويا فالكل عدل فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم
بطهارة الاناثين كالوعيين لحدوا كلبا كان قال ولغ هذا الكلب وقتكنا
في هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت يبدا اخر مثلا ولو رفع نحو
كلب راسه من انفيه ما يع او ما قليل وفيه رطب لم يتنجس ان احتفل
نرطبه من غير عملا بالاصل والانتجس ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل

فيه طاهر ككتاب مدني الخى والمندنيين بالنجاسة ومجانين وصبيان
وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما اطرقت العادة بخلافه
كاستعمال السرجين في اواني الفخار خلافا لما ورد في حكم ايضا بطهارة
ما عنت به البلوي كصرف الدواب ولعابها ولعاب الصغار والجوخ وقد
استشهد استعماله بشتم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل
توب جديد وقمحه وضم من الحنظل والخوخ والبقلة النابتة في نجاسة متنجس
نعم ما ارتفع عن منبته طاهر اه ثم مر وكتب عليه ع شر قوله حكم
بالطهارة عملا بالاصل ومن ذلك الحنظل المخبوز بعصر ونحوها فان الغالب
فيها النجاسة لكونه يختر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال
السرجين في اواني الفخار وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة متخذ
الطائر البهية فلو طس صغير في حجر مصلي مثلا او وقع طائر عليه
فحكهم بصفة صلاته استنفا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكره
وان اطرقت النجاسة وقوله من البدع المذمومة غسل توب جديد اي
ما لم يغلب على ظنه نجاسته وما يغلب لك ما اعتيد من التساهل في
عدم التمسك عن النجاسة ممن يتعامل حيالته وحياطته او نحوهما اه
قوله عدل روايته كي ولو عن عدل اخر لو كان اعني سوا اخبره بتنجس
احدهما مبهما او معينا ثم التمسك به بر ما **قوله** لا فاسق وصحوا الى
اي عدالة واسلاما اه ع شر عبارة ثم مر ومحل ما تقر من عدم قبوله من
تقديم بالنسبة لخبارهم عن فعل غيرهم في خبر منهم عن فعل نفسه
في غير المحبوس كقوله بكت في هذا الاناء قبل ك قاله جمع قيا ساع على ما لو
قال انا منتظر او محدث وكما يقبل خبر المذموم عن شاته بانه ذكاه انت
قوله مبينا للسبب فالخادم واعلم ان قضية كلامه انه اذا لم
يبين السبب يكون الاخبار لا اثر له وينبغي ان يكون له فائدة وهي

التوقف عن استعماله كما قالوا في الجرح اذا لم يُفسد شرطنا التفسير انه
 بهوجب التوقف عن العذر اية الجرح اه سم **قوله** مبينا للسبب في
 تنجسه اي واستعماله او طهره اهر **قوله** اعتقده اي وجوبه اهر شهر
قوله او المجهول مذهب اي والاجتهاد لان اجتهاده يتغير اهر حلي وعبار
 شهر مرد ويظهر ان محله ما تقر بالنسبة للمقلد اذ هو الذي بهلم اعتقاده
 فينظر هل المخبر يوافق او لا اما الاجتهاد فيبين له السبب مطلقا وان عرف
 اعتقاده في المياه لاحتمال تغير اجتهاده انتهت **قوله** لاحتمال ان يجنب نجس
 ما لم يجنب الخ يؤخذ من ذلك ان الكلام في فقيه يغلب على الظن انه يعرف
 ترجيح المذهب اهر لجهور **قوله** ويجل استعمال الخ هذا شروع في وسيلة
 التي هي ظروف المياه لاحتمالها اليها اهر بما في وعبار شهر مرد لو ذكر
 الاجتهاد في نحو الماء هو مفرق ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يدل
 من الفروق فقال ويجل استعمال الخ انتهت **قوله** كل انا ظاهر مقتضي صديقه
 ان التقييد بالطهارة اغما هو بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان
 المحترز بقوله **قوله** بالظاهر النجس الخ ولم يذكر له محترز بالنسبة
 للاتخاذ ومثله في هذا الصنيع شهر مرد مقتضاه انه يجوز اتخاذ النجس وهو
 كذلك كما مضى عليه في اقتنا الاختصاص كما لفظ الخ وجعل الميتة
 اهر مكانه **قوله** كل انا اي ما سمي انا عرفا وان لم يكن ظرفا وهو بكسر الخ
 والمد مفرد وجمعه انية وجمع الانية اوافي وهي ظروف المياه اهر بما في
قوله من حيث انه طاهر حيثية تعليل او تقييد وهي مستفادة من المتن
 لتعليقه الحكم بالطهارة اهر **قوله** ايضا من حيث انه طاهر اي وان
 حرر من جهة اخرى وعلى هذا التاويل اي قوله من حيث الخ يكون الاستثناء
 الاق منقطع لان انا الذهب والفضة يحل استعماله من حيث انه طاهر
 وان لم تقول عبادة التلذذ المص كان الاستثناء متصلا لكن فيه قصور
 لانه

75
 لانه منه باستثناء البعض على استثنائية المستثنيات لان البعض استثنائي
 لمعني اهر لجهور **قوله** في الطهارة وفيها متعلق بكل من امصدرين
 لكنها بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام اهر **قوله** بالاجماع اي حتى
 في النفي من الحيثية المذكورة فلا ينافي ان فيه خلافا اذ ذاك من حيث
 نفاسنه اهر لانه وعبار اهر ما في قوله بالاجماع فيه نظر لان الاق النفي
 فيه قولان الا ان يقال الاجماع بالنسبة للمحقق او من حيث الطهارة انتهت
 وقدم الاجماع لانه عام ولانه اقوي **قوله** من شئ من جلد في المختار الشن
 والشن القربة الحقيقية وجمع الشن شنان اهر مختار فقوله من جلد صفة
 كاشفة **قوله** ومن مخضب بكسر الهمزة وسكون ثانيه وفتح ثالثه ثم بأموحدة
 اي انا صغير من حجر وفي القاموس مخضب كشيء المكن وهو الحجر المخضب
 وقال في المختار المخضب لاجانة من الحجر برما في فقهه ان قوله من حجر
 صفة كاشفة كما في التقييد بالجلد في الشن واما الفتح فلم نرى في اللغة
 تقييده بكونه من خشب غاية ما قال في المصباح والمختار الفتح هو الذي
 يشرب فيه والجمع اقذاح اهر **قوله** فلم يرد المصوب صورة الايراد ان الكلمة
 في المتن تناول ما هو حرام ففي عبارة حكم على المحرم بالجلد وحاصل
 دفعه ان المحرم كالمصوب حرمة من حيث كونه ملك الغير مثلا وشمول المتن
 له من حيث طهارته وهو من هذه الحيثية ليس بجرام اهر لكانه **قوله** ايضا
 فلا يرد المصوب وجلد الاذي اي لان حرمة الا من هذه الحيثية بل من
 حيث حرمة الاذي والاستئثار على حق الغير ولا فرق في الاذي بين الحربي
 والمتردد وغيرهما فها محترم مان من حيث كونها ادميين وان جاز قتلها
 خلافا لبعض المتأخرين اهر بما في كونه قوله ان يجوز اغراء الكلاب
 على جيفة الحربي والمتردد ياتي ذلك اهر وعبارة المكي قوله وجلد الاذي
 اي ولو حربيا ومتردد لان حرمة ذلك لا من الحيثية المذكورة ايضا بل

من حيث احترامه انتهت **قوله** ونحوها كالموقوف والمسروق اهـ شيخنا **قوله** وخرج
بالظاهر الجبري والمتنفس اهـ ش على **قوله** كالمقتض من ميتة اي غير
ميتة كلب وخنزير او فرعها اما هي فتحرر مطلقا اهـ ش رأي في جاف او مابع
قوله فيجوز استعماله في ما قليل ولا ينافي الحرمة هنا ما ياتي من كراهة البول
في اما القليل لانه لا يقتضي نجاسة اصله والكلام هنا في استعمال متضمن
للتنجيح بالنجاسة اهـ ج ومثله امر وقوله متضمن للتنجيح بالنجاسة يؤخذ
منه انه اذا لم يكن تنجيح كان كان فيعرف منه بشي في شي انه لا يجزئ
الحكم كذلك او الحرمة مطلقا نظرا لما من شأنه يراجع ثم رليت حجر صرح بالاول
اهـ شيري وعبارة ع شر قوله متضمن للتنجيح بالنجاسة وهو محرم في بدن
ولنا ثوب بنا على حرمة التنجيح بها فيه وهو ما يحجج المص في بعض كتبه اهـ ج
وهو المعقد انتهت **قوله** في ما قليل اي ان لم يرد عليه التنجيح والا فلا يجزئ وقوله
وما يع اي ولو من غير تنجيح لما فيه من اتلافه مع عدم امكان التدارك
لانه يتعذر تطهيره وقوله لا في جاف الخ اي وهو من غير المغطا وحله
ايضا في غير اللبس اما هو فيجوز مطلقا قاله في المجموع اهـ شوري
قوله وما يع اي لا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في انا من عظم الفيل
علي قصده الاستصباح به فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده
شيخنا الطبراني وقال لا يشترط في الجواز فقد انا ظاهر لان نفس ارادة
الاستصباح حاجة تجوز ذلك والفردية ليست بشرط اهـ سم **قوله** او في
ما كثيرا اي غير مسبل اهـ شيخنا **قوله** ودخل فيه النفيس منه عليه الخلاف
فيه والمراد النفيس لذاته لا لصنعة اذ محل الخلاف انما هو الاول اهـ شيخنا
قوله النفيس وهو لغة ما يتنازع به ويرغب فيه ونفيس كل شيء جيد
اهـ برماوي **قوله** كياقوت اي ومرجان وعقيق وبلور والمراد نفيس
الذات دون الصفة فلو اخذه من زجاج او خشب حكم الحوط او من
طبيب

طبيب غير مرتفع حل بلا خلاف اهـ برماوي قال الزبيري ومن النفيس
طبيب رفيع كسك وعبر وكافور لا من نحو صندل كنفس بصنعة اهـ اه
ع ش على **قوله** ايضا كياقوت ومن خواصه ان التخم به ينفي الفقر ومثله
مرجان يفتح ائيم اهـ برماوي وفي المصباح والمرجان قال الانزهري وجماعة
هو صفار اللؤلؤ وقال الطرطوشي هو عروق حمر تطلع من البحر كاصابع الكف
قال وهذا شاهدناه بغيره كدثر كثيرا واما النوت فقليل زائدة لانه
ليس في الكلام فعلا بالفتح الا المضاعف نحو الغلمان وقال الانزهري
لا ادري الا في امر باعي اهـ **قوله** لان ما فيه من الخيلا الخ رد للقول بعدم
الحل لما فيه من الخيلا وكسر قلوب الفقرا اهـ شيخنا وعبارة اصله مع شرح
مر ويحل الا بالنفيس في ذاته من غير النقيدين كياقوت اي استعماله
واخذه في الاظهر لعدم وروده في فيه لا تنقأ ظهور معنى الشرف فيه
والخيلا نعم يكره ومقابلته انه يحرم الخيلا وكسر قلوب الفقرا ورد بان
لا يعرفه الا خواصه ومحل الخلاف في غير فض الخاتم اما هو فيجوز قطعاً انتهت
قوله الا انا كله او بعضه الخ هذا لا يشمله ما تقدم لان حرمة استعماله ليست
من حيث انه طاهر وهذا الاستثنا منقطع حيث نظر للمحيثية المذكورة في
كلامه اهـ حلي وخرج بالا ما حلقتة وسلسلته وغطا القل بالم يكن مجوفا
اهـ تقرير لبعضهم **قوله** كله او بعضه مبتدا وقوله ذهب وفضة خبر
والجملة صفة للنكرة اهـ شيخنا **قوله** فيجوز استعماله اي اذا وجد غير اي
ولو بالجرة فاضلة عما يعبر في الفطر كما في الاعياب بخلاف ما اذا لم يجد
غيرها فانه يجوز لكن حيث بعضهم تقديم الفضة لانها اخف لجوازها
في سائر دون الذهب تنبيه **قوله** تقع الطهارة من انا النقد قطعاً
قاله الزركشي ويحتاج للفرق بينه وبين الصلاة في المصوب حيث
جزي في صحتها خلاف وفرق في الاعياب بان الوضوء وسيلة ويقتصر

فيها ما لا يغتفر في المقاصد وبيان الحرمة هذا الحق الله تعالى فتدبر فيه
 ما لا يتسامح في ذلك لانه حق الله تعالى قال بعضهم وحيث زالت الحجة وجب
 الكسر وان احتمل الاحتياج لها ثانياه ويؤخذ منه انه لو ورثه وجب
 عليه بيعه فور حيث لم يحتج له حالا لان تركه اتخاذ له فتأمل اه فيض
 اه شوكر **قوله** ايضا فيجوز استعماله واتخاذ اه اي ولا اجرة لصنعة ولا
 ان شركه اذ كسر انسان لانه ازال المنكر اه حلي وعبارة الاجروري
 قوله فيجوز استعماله الخ فظهر من حرمة الاستعمال حرمة الاستعمال علي
 الفعل والخذلا جرة على الصنعة وعدم الغرم على كسر كالة الله هو
 انتهت **قوله** لو اخذ قطعة ذهب ووزن بها هل يكون من استعمال
 الذهب المحرم الوجه لا كما وافق عليه جمع منهم مر وفيما بلغني من الثقة اذ
 ليس انا ولا في معناه وقد يقال استعمال المنقذ حرام وان لم يكن انا
 وهذا استعمال ادهم **قوله** ايضا فيجوز استعماله واتخاذ اه اي من غير
 ضرورة فان دعت ضرورة الى استعماله مكرود منها جلا عينه جاز
 وسواء كان الانا صغيرا ام كبيرا نعم الطهارة صحيحة واما اكل ونحو
 حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر ويجوز التطيب منه
 بنحو ما ورد والاحتواء على منجزة منه او جلوس بقربها بحيث يعد تطيبا
 بها عرفا احتوا على البيت بها او وضع ثيابه عليها كان مستعملا لها
 ويجوز تخبير نحو البيت بها ايضا والحيلة كما في المجموع في الاستعمال اذا
 كان في ناد ما ذكر ان يخرج منه الى شيء اخر ولو في احد كفيه التي
 لا يستعمل بها فيصيبه اولا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله وتحرم
 المكحلة والسرود والخلال والابرة والمجمر والملعقة والمشط ونحوها
 من ذهب وفضة والكراسي التي تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصنعة
 وفيما يظهر كما قاله البدر بن شهاب والشراريب الفضة غير محرمة عليهن
 فيما

قوله لا يستعمل
 به في ناد ما ذكر
 ان يخرج منه الى
 شيء اخر ولو في
 احد كفيه التي
 لا يستعمل بها
 فيصيبه اولا في
 يده اليسرى ثم
 في اليمنى ثم
 يستعمله وتحرم

فيما يظهر لعدم تسميتها اينة وعلة التحريم في التقدير مركبة من العين
 والخيلاء كما يدل عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها
 اذ الخيلاء موجودة على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند
 الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر ومحل حرمة استعمال الذهب
 ما لم يصدا فان صدا اي بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه بحيث
 لا يبين جوارحه يجري فيه التفصيل الا في الموضع بنحو نحاس ويجوز
 تزيين الحوائط والبيوت بالية الذهب والفضة ويجوز تحلية الكعبة
 وسائر المساجد بالذهب والفضة اه ثم مر وكتب عليه ع شر قوله والحيلة
 كما في المجموع الخ قال في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه الحيلة اذا تمتع حرمة
 الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل
 له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد ينوهم من عبارة اختصاص
 الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلي بشيء من استعمال
 اينة النقد صب ما فيها في انا غير ما يقصد التفرغ واستعمله وان لم يجد
 فليجعل الطعام على رعيه ويصب الدهن وما المورد في يده اليسرى ثم
 ياخذ منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده الى
 محل الوضوء وكذا المشرابي باليمين في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا
 لو مد يديه ثم كتب بيمينه اه ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في سيره
 بانه بعد في الصرف مستعملا ويرد عن ما ذكره قال وقضية ذلك ان غير
 لوصب عليه من انا الذهب في الوضوء او غير لم يكن مستعملا لانه ما باشر
 فان كان اذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال وافاد قولنا لهم مثلا
 ان الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد
 قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في انا النقدان يخرج منه الى شيء
 بين يديه ثم ياكله او يصب ما في يده ثم يشربه او يتطهر به او ما المورد

في يساره ثم ينقل اليمين ثم يستعمله اه وكان الفرق بين الماء والورد
فيما ذكر ان الماء يباشر استعماله من فاية من غير توسط اليد عادة فلم يعد
صبه فيها ثم تناوله منها استعماله الا فاية بخلاف الطيب فانه لم يعتد فيه
ذلك الا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله
والا كان مستملا لافاية فيما اعتد فيه اه اسم علي حج وقوله فيصبه
اولا في يده اليسرى الى هذا في غير الماء اما هو فلا يشترط فيه ذلك بل
يكفي صبه في يده ثم يشربه منها من غير نقل الى الاخرى كما يفيد ما تقدم
عن ثم الارشاد وقوله نعم يجري فيه التفصيل الاتي في الموه بنحو
نحاس اي فان كان الصدا لو فرض نحاسا يحصل منه شيء بالعرض
على النار لم يحرم والا حرم وقوله وتحرر تخلية الكعبة هل من التخلية
ما يجعل من الذهب الفضة في ستر الكعبة امر مختص بما يجعل في بابها
وجدرانها فيه نظروا الذي يظهر ان الاول اه ما كتبه عن ش **قوله** لعين
الذهب الفضة فيه ان العلة لایدان تكون وصفا مناسبا للحكم
وعين الذهب اعيذاته ليست وصفا اه لكانه وقوله مع الخلاء
ومن ثم قالوا الوصدي نأ الذهب بحيث ستر الصدي جميع ظاهره
وباطنه حل استعماله لغوات الخلاء اه زيادي وفي المصباح وصديك
الحديد مهموز من باب تعبد اذا علاه الحرب **قوله** مع الخلاء اي
التفاحز والتفاخر فالنهي معقول لمعني ويجوز ان يكون تعبديا
اه حلق والخلاء بضم الخاء والمد من الاختيال وهو التفاحز والتفاخر
وقال الواحدي لا خيال لما جاوز من التخيل وهو التشبه بالشيء فالتخال
بتخيل في صورة من هو اعظم منه تكبرا اه بر ماوي **قوله** ولا تاكلوا
في صحافها الصحيفة ما دون القصعة فهي من عطف الخاص على العام
لان الانية تشمل الصحيفة وغيرها وخصها بالاكل لان الغالب في
العادة

71
العادة الاكل في الصحاف دون الشرب وقدم الشرب في الحديث
لكثرة بالنسبة للاكل اه ع شر على مر وقال بعض شراح البخاري
الانية اسم لما يؤكل ويشرب فيه فتكون اعم والصحاف اسم لما يؤكل
فيه فقط اه اجبر وعبارة البر ماوي قوله ولا تاكلوا في صحافها من
اضافة الاخر الى الاعم فهي على معني من وبقية الحديث فان الذي
ياكل ويشرب فاغنا يجز في بطنه فوجههم ف **قوله** الصحيفة
كالقصعة والجمع صحاف قال الكسائي واعظم الاواني الجفنة بفتح
الجيم ثم القصعة تليها تشبع العشرة ثم الصحيفة تشبع الخمسة ثم
الميكلة تشبع الرجلين او الثلاثة ثم الصحيفة تشبع الرجل الواحد
انتهت **قوله** ولان اتخاذه محرما استعماله غرضه بهذا التقليل الرد
على الضعيف القائل بجواز اتخاذه وعبارة اصله مع ثم مر وكذا
يحرم اتخاذه في الاصح لان اتخاذه محرما استعماله والثاني لا يحرم
اقتضار اعلي مورد النهي في الاستعمال انتهت واعلم جاز اتخاذ نحو
نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما افتي به ابن عبد السلام
الذي استوجهه بعضهم لان للنفس ميلا ذاتيا لذلك اكثر فكان
في اتخاذه مظنة استعماله بخلاف غيره اه ع شر على مر **قوله**
مكضب باحد هاتين في الحكم لا قياسا لانه لا يفتح القياس مع وجود
النسبة وكان الاظهر في التعبير عطفه على المستثنى فيقول او مضببا
باحد هاتين من المعلوم ان قوله وضبة الفضة الخ لا يرجع الى هذا اه
شيخنا **قوله** وضبة الفضة كبيرة الخ الخوا والحوال واقسام الضبة
سنة كبيرة لزينة كبيرة بعضها الزينة وبعضها الحاجة وهي في هاتين
حرام صغيرة لزينة صغيرة بعضها الزينة وبعضها الحاجة كبيرة كلها
الحاجة وهي مكروهة في هذه الثلاثة صغيرة كلها الحاجة لاحرمتها فيها

ولا كراهة بل هي مباينة اهـ بر ماوي وقوله بعد فان شك في الكبر فالاصل
الاباحة تحت صور لانه اذا شك في الكبر والصغر تارة يعلم كونها
لزنية او بعضها لزنية وبعضها الحاجة فيحكم بالكراهة فيها لان الشك
انما يسقط الحرمه واما اذا علم كونها الحاجة فلا حرمه ولا كراهة وكذلك
اذا شك هل هي للزنية او للحاجة فتارة يعلم الكبر والصغر فتتضمن هذه
الصور لبقيّة صور الضبّة اهـ وحف وقال البرماوي وقد وصل بعضهم
مسائل الضبّة الى اثني عشر الف مسألة واربعماية وعشرين مسألة خارجا
عن مراعاة الخلاف ولو فرض له لزاد على ذلك زيادة كثيرة اهـ **قوله**
ايضا وضبّة الفضة كبيرة الخ وكالضبّة فيما ذكر سمر الدراهم في الاناء
لا طرحها فيه فيجلب لكراهة الشرب منه ويجل فتح الفم للماء النازل
من سائر الكعبة وان فضده الا ان قريب منه بحيث يعد مستعملا له
وتخلط لانه انا وراسه وسلسلته لانفسا لها عنه ومحملة اذا لم يسيم
الراس انا كما هو ظاهر اي ان كان ذلك من فضة لا من ذهب ولو تعدت
ضبات صفار للزنية فمقتضى كلامهم حلها ويتعين حملة علي ما اذا لم
يحصل من مجموعها قدر ضبّة كبيرة والا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيلاء
وبه فارق ما ياتي فيما اذا تعدد الدم المفقود عنه ولو اجتمع لكثير علي
احد وجهين فيه **قوله** ان اصل المشقة المقتضية للعفو هناك
موجودة وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهذا مقتضى
لحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع
اهـ **قوله** وعبارة سمر الدراهم في الاناء لا طرحها فيه كالضبيب
ولا يجبر شربه وفيه نحو فضة ولو جعل للانا راسا من فضة
كصغيرة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه جاز ما لم يضع عليه شيئا فيم
كما هو ظاهر لانه استعماله فري انا بالنسبة اليه وان لم يسيم انا علي
الاطلاق

79
علي الاطلاق تغير الخلال والمروء والادح كما قال بعضهم ان المروء
علي الانتفاع به وحده وعدمه لا يسميه فيه وعدمه او جعله سلسلة
منها فذلك فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفا كالضبّة فيما
يظهر ولا يلحق بقطر الاناء عظم العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها
من حرير خلا فاللاسوي اذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما
كيس الدراهم فلا حاجة الي اتخاذ منه والحق صلاحها كما في طبق الكيزان
بقطر الكوز والمراد منها صفيحة فيها ثقب الكيزان وفيه اباحة
بعد فان فرض عدم تسمية انا وكانت الحرمه منوطة بها فلا بعد فيه
بح بالنسبة لاتخاذها واقتنائها واما وضع الكيزان عليه فاستعماله والمصلحة
الحرمه نظير ما من وضع الشيء على راس الاناء ولو تعددت ضبات
صغيرات للزنية فمقتضى كلامهم حلها ويتعين حملة علي ما اذا لم يحصل
من مجموعها قدر ضبّة كبيرة والا فلا وجه تحريمها لما فيها من الخيلاء
وبه فارق ما ياتي فيما لو تعدد الدم المفقود عنه ولو اجتمع لكثير علي احد
وجهين فيه **قوله** او بعضها للزنية الخ اي وانهم ذلك البعض
وكان وجهه انه لما انهم ولم يميز عما الحاجة غلب وصار المجموع
كانه للزنية وعليه لوميز الزايد علي الحاجة كان له حكم ما للزنية
وهو ظاهر اهـ **قوله** واما حرمت ضبّة الذهب مطلقا اي كما هو
مقتضى اطلاق المتن فيها وتفصيله في اية الفضة اهـ **قوله** وعبارة سمر
قوله واما حرمت ضبّة الذهب مطلقا اي كما افادته تقييد ضبّة الفضة
وعدم تقييد ضبّة الذهب **قوله** فسوي بينهما في التفصيل هو ضعيف
اهـ بر ماوي وع ش **قوله** ولا يشك حرمه الخ كان الا حسن تقديم هذا علي
قوله لمضبب هذا والجواب الاول بالتدريج اي بتسليم قول المستشكل
بجل الاستنجا بها واما الثاني فبالمع اي منع قوله بجل الاستنجا

فيقول هذا المجيب لا نسلم انه حلال بل هو حرام وانما عبروا هناك بالاجزاء
وهو جامع الحرمه وقوله الا ان يحمل كلام المجيب الخ تقييد لقوله ينافية
ظاهر الخ اي فان حمل علي ما ذكر انتفت المنافاة لكنه بعد الحمل يرجع
للجواب الاول فيكون بالتسليم ايضا بل هو عينه في المعنى وان خالف
في التفسير اه لكاتبه **قوله** لان الكلام يثر في قطعة ذهب وفضة اي لم
يطبع دراهم او دنانير ولم ينهي للاستنجاء بها وقوله لا فيما طبع اي
لا في قطعة طبعت دراهم او دنانير لكن هذا لا يدل على الجواب لا دخله
فيه وقوله او هي لذلك اي للاستنجاء به وهذا محط الجواب وقوله
كالاناء المهيأ الخ تنظير في الحكم وهو الحرمه اه لكاتبه **قوله** والجواب
بان كلامهم ثم انما هو في الاجزاء الخ لا في الجوارز اذ ليس من لازم الاجزاء
الجوارز فيجزم ويجزيه حللي **قوله** الا ان يحمل كلام المجيب اي المصريح
بعدم الجوارز وقوله وكلام غيره اي المستشكل المصريح بالجوارز وانما
قال ينافية ظاهر تقييد الخ لانه يجوز ان يرد بعدم الجوارز عدم الاجزاء
اه حللي وحاصل كلام المجيب انه لا اشكال بل ما هنا وما في الاستنجاء
عليه سواء في حرمة الاستعمال فيجزم ويجزيه **قوله** علي ما طبع
او هي لذلك اي فالجواب بان الكلام انما هو في الاجزاء وان كان حراما
محمول على ما طبع وهي لان يستنجي به وهو حرام لكن يجزيه الاستنجاء
به وكلام غير المجيب في تعبيرهم بالجوارز محمول على ما لم يطبع ولم
يهيأ من ذلك فالاستنجاء به جائز ويجزيه فلم يتلاق المجيب وغيره
علي محل واحد فليتأمل اه بر ما **قوله** فان كانت صغيرة لغير حاجة
الحاجة المنفية المراد بها كلها والتقييد بهذا ليس كونه مفهوما
ما سبق قاصر عليه بل لاجل الحكم بالكراهة اه لكاتبه **قوله** للزينة
في الاولى اي بقسميها وهما بان كانت زينة او بغيرها الزينة وبعضها

لحاجة

لحاجة وقوله وللغير في الثانية هي قوله او كبيرة لها اه تقر بين بعض
قوله وحاز للصغر في الاولى الخ جواب عما يرد على التقليل فنبه بان
يقال لم لم يقتصر هذا التقليل الحرمه وما قيل غير ذلك فغير ظاهر
اه **قوله** والاصل في الجوارز الخ قال بعضهم المراد الجوارز المطلق
لا بتقييد الكراهة وهذا مشكل من وجهين الاول ان الجوارز المطلق
يبيع في صورة مما سبق حتي يستدل عليه والثاني ان الشارح اقام
هذا الدليل بعينه فيما بعد على الاباحة بمعنى استوى الطرفين فهذا
الصنيع من الشارح غير جيد اه لكاتبه **قوله** كان مسلسلا بفضة
اي وصل بفضة ببعض قتل سلسله انس وفيه انه عنه ولم ينكر
عليه فصار اجماعا وروي عنه انه قال لقد سقيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم في هذا كذامرة والظاهر ان الاشارة عائدة الي
الاناء بصفته التي هي عليها واحتمال عودها اليه مع قطع النظر
عن ذلك بصفته خلافا للظاهر فلا يعول عليه ونقل ابن سبير
انه كان فيه حلقة من حديد فاراد ان يشرب يجعل مكانها حلقة
من ذهب وفضة فقال ابو جانة لا تغيرت شيئا وضعه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فتزكروا واشتري هذا القحح من ميراث المنقر
ابن انس ثم انما في الف درهم وعن البخاري انه رآه بالبصرة وشرب
منه قال وهو قحح جيد عريض بضار يضم النون كقارب وهو
الخالص من العود ويقال اصله من شجر النع وقيل من الاقل
ولونه يميل الي الصفرة وهو اجدو الغضب للانية وكان متطاولا
طوله اقصر من عمقه اه بر ما **قوله** اي مشعبا اي مصليا من
التشعيب وهو الاصلاح اه حنف وعبارة ع ش قال في العباب
يقال قصعة مشعبة اي شعبت في مواضع منها والتشديد للتكثير

مبالغة انتزعت وفي المصباح وشعبت القوم شعباً من باب نفع جمعهم
وفرقتهم فهو من الاضداد وكذلك في كل شيء قال الخليل واستعمال
الشيء في الضدين من عجائب الكلام وقال ابن دريد ليس هذا من
الاضداد وانما هما لغتان لقومين وشعبت الشيء شعباً من
باب نفع صدعته واصلحته والفاعل شعاب انتهى **قوله** ايضاً مشعباً
بالتشديد والنسكين وهو بيان المراد من السلسلة الحقيقية اه
برما وفي **قوله** ايضاً مشعباً بخيط فضة المتبادر من هذه العبارة
ان الضمة كانت صغيرة ومعلوم انها كلها للحاجة فهذه صورة الاباحة
اه لكاتبه **قوله** ما يصلح به خلله اي وان عم جميع الانا على المعتمد وما
قيل من ان ذلك لا يسمى ضمة ممنوع اه برما وفي **قوله** ومرجع الكبرة
والصغيرة العرف هو المعتمد والمراد به ما استقر في العقول وتلقته
الطبائع السليمة بالقبول اه برما وفي **قوله** فان شك في الكبر فالاصل
الاباحة اي الاصل اباحة الانا قبل تنصيبه بخلاف الحرير اذا ركب
مع غيره فانه يحرم حيث يشك في كثرته لان الاصل تحريم استعمال
الحرير وينبغي ان يكون هذا في غير الحرير اطرف به فانه شبيه
بالضمة اه حلي وعبارة الجمهوري قوله فالاصل الاباحة ولا يشك
بحرمة استعمال ثوب شك ان الحرير فيه اكثر ولا بحرمة مسن تفسير
شك في ان القران فيه اكثر لان الضمة تابعة لانها جاز استعماله
فالاصل الجواز حتى يتحقق المانع بخلاف الحرير والقران انتزعت وعبارة
ثم مر فان شك في الكبر فالاصل الاباحة ولا يشك ذلك بما سياتي
في اللباس من انه لو شك في ثوب فيه حرير وغيره ايها اكثر انه
يحرم استعماله او شك في التفسير هل هو اكثر من القران او لا فانه
يحرم على المحدث مسه لاننا نقول ملازمة الثوب للبدن اشتد من

ملازمة

ملازمة الضمة له فاحتيط له هنا واما التفسير فاعلم مع
الشك تغليباً للجانب التقويم انتهى **قوله** ايضاً فان شك في الكبر
الح هنا راجع لجميع الصور اي صور الحرمة والكراهة والاباحة كما
تقدم بسطه عند قوله وضمة الفضة كبيرة الخ اه **قوله** لان العجز عن
غيرها الخ يؤخذ مما تقدم في تحريم ضمة الذهب من ان لخيلافه
الكثر انه يقدم الخ انا الفضة ويؤيده انه لو وجد ميتة نحو كلب
وحوان اخر قدم الثاني على المعتمد اه وفي **قوله** فضلاً عن المضيب
به مصدر منصوب ما بفعل محذوف هو حال من استعمال اي حاله كونه
الاستعمال يفضل فضلاً اي يزيد عن حل المضيب واما على حال من
استعمال هذا وفي استعماله في الاثبات كما هنا نظر لقول ابن هشام
انه لا يستعمل الا في النقي بخلاف ان لا عليك درهما فضلاً عن دينار
فاستعماله هنا مخالف للقياس الا ان يؤول ببيع بلم يحرم فيكون
في حيز النقي قا وبلا اه شيخنا **قوله** وقولي كالمحرر لغير حاجة اي في كل
من الكبرة والصغيرة وعبارة اصله وما مضى بذهب او فضة ضمة
كبيرة لزينة حرم او صغيرة لزينة او كبيرة لحاجة جاز في الاصح انتزعت
وقوله لما راي من صدق قوله في الموضوعين لغير حاجة على ما بعضها
لزينة وبعضها الحاجة اي وقول المنهاج لا يجوز يصدق بذلك الا
اذا اريد به كلا او بعضها اه حلي وعبارة ع ش وقد يعتذر عن المنهاج
بان قوله او كانت صغيرة لزينة يعني كلا او بعضها انتهى **قوله** وحيل
نحو خاس الخ واما القوي الذي هو الفعل فحرام فان قيل هذا جعل
الفعل تابعاً للاستعمال كما تقدم في الضمة وحرم الفعل مطلقاً دون
الاستعمال اجيب بان الفعل قد يحل في الكثرة المصوه به فمنع منه
حسماً للباب وفيه ان هذا موجود في التنصيب اه حلي الا ان يفرق

بان القوي فيه اضاءة مال بخلاف التضييب اه شوبري **قوله** موه
ينقد ويحرم غوي سقف البيت وجدرانه وان لم يحصل منه شيء
بالعرض على النار وتحرم استدامته ان حصل منه شيء بالعرض عليها
والافلا هبرما و وحاصل مسئلة القوي كاهمة من متفرقات
كلامهم ثم رايته مصرحاً به فيما نقله الشهاب ابن قاسم عن شرح العباد
للشهاب بن حجر ان فعله حرام مطلقاً حتى في حلي النساء واما استعمال
الموه فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقاً وان
كان يتحصل حل النساء في حليهن خاصة وحرم في غير ذلك اه شوبري
وعبارته ثم روي محل ما ذكر بالنسبة لاستدامته اما الفعل فحرام مطلقاً
ولو على سقف او جدار او على الكعبة وليس من القوي لصق قطع
نقد في جوانب الانا المعبر عنه في الزكاة بالتولية لا مكان فصلها من
غير نقص بل هي بالضبة للزينة اشبه فيها في تفصيلها فيما يظهر وقد
عرف بعضهم الضبة في عرف الفقهاء بانها ما يلصق بالاناء وان لم ينكسر
وهو من ربح فيما ذكر وبهذا يعرف جواز تخلية الزمخرية ان كثرت
كالضبة للحاجة وان تعددت وان اطلاق تحريم تخلية غيرها محمول
على قطع يتحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزيينة انزلت **فروع**
اذا احرمنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على
النار فحل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل
انه يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسئلة الحجرة اه ابن
قاسم على حج اه شوبري **فروع** اخر وقع السؤال عن ذوق
الذهب والفضة وكلهما منفردين او مع انضمامهما لغيرهما من الادوية
هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية او لا يجوز لما فيه من اضاءة
المال فاجبت عنه بقوي ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا شك
فيه

فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك لتفريقهم
في الاطعمة بان الحجارة ونحوها لا يحرم منها الا ما اضر بالبدن والعقل
واما تعليل الحرمة باضاءة المال فمنهوع لان الاضاءة تحرم حيث لم
تكن لغرض وما هنا القصد للتداوي ومردوا بجواز التداوي باللولؤ
في الاكل وغيره وربما زادت قيمته على الذهب اه شوبري
قوله ان لم يحصل من ذلك شيء اي مقول واما الخاتم فقال شيخنا
انه كالموه فان كان من ذهب وموه بفضة فان حصل من ذلك
شيء بالعرض على النار جاز ولا فلا وان كان فضة وموه بذهب
فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حرم ولا فلا قرر
شوبري اه شوبري **قوله** ايضا ان لم يحصل من ذلك شيء الخ لو شك
هل يحصل منه شيء او لا فالذي يتجه الحرمة ولا يشك بالضبة عند
المشك لان هذا اضيق ببديل حرمة الفعل مطلقاً ويحتمل الحل ومحل
هذا في الاولى اما الثانية فينبغي الجزم فيها بالحرمة نظر الاصل وهو
الحرمة اه شوبري تفصيله ذكر بعض الخبر المسمى في
ذلك ان لهم ما يسمى بالحاد وانه يخرج الطلا ويحصله وان قل
بخلاف النار من غير ما فان القليل لا ينافيها فيضمحل بخلاف الكثير
والظاهر ان مراد الامية هذا دون الاول لندرة كالعارفين به
نعم ذكر بعضهم ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بها وان
كثر وبسليمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق اه ابن حجر **قوله** وابن
الرفعة هو ابو العباس احمد بن محمد بن علي الشهير بابن الرفعة
الاصاري المصري ولد بمصر سنة خمس واربعمين وسقاية واخذ
الفقه عن ابن رزين وغيره وعنه السبكي وجماعة توفي في رجب سنة
عشر وسبعماية ودفن بالقرافة وقبره مشهور اه برماوي

باب الاحداث اي باب حقيقتها واحكامها التي تنبئ عليها
هو كغيره من التلخيص كالكتاب والفصل وخوها واصله بوب بوزن
فعل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار باب وهو داخل
تحت الكتاب كما سبق في اول كتاب الطهارة وهو خبر طيب لمحمد بن
تقديم هذا باب وجوز بعضهم فيه النصب بتقديم اقر او افهم
او خذ باب وجوز فيه جردنا الشمر البرماق الكسري ايضا وتقديم اقر
في باب وانظر في باب لكن الاول ارجح لبقا احذر كني الاستناد فيه وهو
الخبر وهو لغة ما يتوصل منه الى غيره ويعبر عن ذلك بفرجة في سائر
يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية
عن المدخل للشيء او المخرج منه وهذا اخضر احسن وهو حقيقة في
الاجرام كباب الدار مجاز في المعاني كهذا الباب مثلا واصطلاح اسم
لجملة مختصة من العام مشتملة على فصول و فروع ومسائل غالباً قال
الزمخشري واغابوبت الكتب لان القاري اذا قرأ بابا وشعر في اخر
كان انشط له وابعث كالمسافر اذا قطع مسافة وشعر في آخر ~~مسافة~~
ولذلك جعل القرآن سوراً وقال السيد الصفدي لانه اسهل في وجرا
المسائل والرجوع اليها وادعى حسن الترتيب والنظم والاربعيات ذكر
المسائل منتشرة فتعسر مراجعتها اقول ولا مانع من ارادة كل منها وقدم
المص كاصلة هذا الباب على باب الموضوع لان الانساب يولد محدثا اي له
حكم المحدث كان الاصل فيه ذلك ولا يولد جدينا سبب تاخير الفصل
مطلقا عن موجباته وتأخير في الروضة كاصلة عن الموضوع بوجه
بان الرفع للطهارة فرع وجودها والتعبير بالاحداث اولى من التعبير
بنواقض الموضوع لان الناقض ينقض الشيء اي ينزله من اصله نحو
نقضت الجدار اي زالت من اصله فيلزم علي من عبر بها ان الموضوع
انتفق

انتقض من اصله فتبطل الصلاة التي فعلت به وليس كذلك ومن
عبر كاصلة باسباب الحدث يلزم عليه ان الاستبنا غير الحدث لان
تجعل الاضافة بيانية اي اسباب هي لحدث كما ياتي ومن عبر بباطل
الطهارة يلزم عليه تقديم صحة الطهارة وليس شرطاً مع ان كل شخص
يولد محدثا ولم يسبق له طهر يبطله اهر بياق وعبارة بن حجر ولتقدم
السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضعاً كان تقديمها هنا على الموضوع
اظهر من عكسه الذي في المروضة وان وجه بانه لما ولد محدثا اي له حكم
المحدث احتاج الى ان يعرف ولا الموضوع ثم نواقضه ولذا الماه يولد
جنبنا انتفقوا على تقديم موجب الفصل عليه انتهت **قوله** والمراد به عند
الاطلاق اي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوي اهي هنا وعبارة القليوبي
قوله غالباً اي فلا يرد انه ينصرف الى الاكبر في نية الجنب بقريته حاله
انتهت والاولى ان يرد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من
قوله رفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل الاصغر والاكبر اه كذا
وعبارة الحلبي قوله والمراد به الخ اي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوي
لان الحديث في عبارة الناوي محمول على الحقيقة المطلقة ورفع
المطلق يستلزم رفع المقيد وهو الاصغر والاكبر وهذا ما انتفقوا
فيه بقريته احوال فليتأمل وكنت ايضا على قوله الاصغر غالباً اي فاطلاقه
على الاكبر مجاز لان التبادر علامة للحقيقة وهذا في عبارة الفقهاء
لا في عبارة الناوي للموضوع او الفصل انتهت **قوله** وشرعاً يطلق الخ
ظاهر في الامر الاعتباري والمنع لانه حقيقة فيهما واما اطلاقه على
الاسباب فقال العلامة ابن قاسم ظاهر انه حقيقي ويحتل انه مجازي
قال شيخنا الشيرازي انصار في اسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا
انه حقيقة في الثلاث اهر ماوي وفي المصباح ما يقتضي ان هذا المعنى

الشرعي لغوي بهذا ونفس عبارة واحدة الانسان احداثا واسم الحدث
وهي الحالة المتناقضة للطهارة اذا حدث ان صادف طهارة نقضها وفسد
وان لم يصادفها فن شأنه ان يكون كذلك حتي يحضر ان يجمع علي
الشخص احداثه بمجروفة **قوله** علي امر اعتباري اي اعتبار الشارع
وجوده لا انه من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج لان
الحدث موجود لما قيل ان اهل البصائر تشاهده ظلمة علي الاعضاء
اهل شينا **قوله** يقوم بالاعضاء اي اعضا الوضوء لاجمع البدن علي الرجوع
بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره اذ هو ش على مر وعبارة
البر ماوي قوله يقوم بالاعضاء المراد بها ما يغسل وجوبا من اعضا
الوضوء وهو في الراس جزر مبهم ويتعين بوقوع المسح عليه ودخول
المندوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء وقيل بجميعها فيدخل المندوب
منها وقيل بجميع البدن ويرتفع بغسل الواجب منها ومنع من المصحف
بغيرها او ببعضها ولو بعد غسله لفوات شرطه الذي هو غسل كلها
انتهت **قوله** حيث لا مخصص وهو التراب فانه مخصص بالنسبة للامر
الاعتباري لانه لا يرفع الماء اه حلي ويصح ان يراد بالمرخص فقد
الطهورين اه لكاتبه **قوله** وعلى اسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل
به الي غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم
لذاته ويقال انه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم اي نقض الوضوء
اه بر ماوي **قوله** التي ينتهي بها الطهاري لو كان ولا فري اسبابا مطلقا
ولذلك صححت النية المضافة الي غير الاول منها مثلا اه بر ماوي
قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اي لاسباب واسطة الامر الاعتباري
او الامر الاعتباري وقد يتوقف في جعله مترتبا عليه مع جعله جزا
في تعريفه تامل اه شوبن اي حيث قال يمنع صحة الصلاة الخ وقد
يقال

المراد

يقال ان هذا ليس جزا من التعريف بل هو حكم من احكامه تامل اه شينا
وعبارة القليوبي قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اما ترتيب المنع
على الاحداث اي الاسباب فواضح واما ترتيبه على الامر الاعتباري ففيه
نظرا لانهما متقاربان الا ان يراد بالترتيب توقفه عليه انتهت وفيه ان
المتوقف متأخر عن ما يتوقف عليه كالمترتب واهل المراد بالترتيب والتوقف
عدم الانفرد لوجود التلازم بين الامر الاعتباري والمنع اه حلي
قوله ايضا وعلى المنع المترتب على ذلك لم يقلوا حيث لا مخصص لان
التراتب بالنسبة اليه كما هو غير مخصص بل رافع له فالتميم اما
هو رخصة بالنسبة للامر الاعتباري واما لو اريد بالمرخص فقد
الطهورين فهذا ياتي في الامر الاعتباري والمنع اه حلي
والمراد هنا الثاني ها هنا بحث وهو ان ارادة الثاني بالاحداث
يحتاج لمعونة وقربة والكلام يحتمل غير الثاني بخلاف تغيير الاصل
باسباب الحدث فانه لا يحتمل غير الثاني بحسب التبادر فتغير الاصل والي
الا ان يقال القرينة هنا هي قوله هي خروج الخ اه شوبن **قوله** وتغيير
الاصل الخ لا ينبغي ان يكون مقصوده بهذا الكلام الاعتراض على الاصل
الاتحاد مضمون ما عبر به الاصل وما عبر به هو فان مضمون كل منهما
التبويب للاحداث يعني الاسباب سواء جعلت الاضافة في عبارة الاصل
بيانية او حقيقية لان المترجم له عليها هو المضاف الذي هو نفس
الاسباب بلا شبهة كما لا يخفي فلا يتوجه على الاصل الاعتراض من هذه
الجهة فان اراد الاعتراض بانه سمي تلك الامور اسبابا مع انها احداث
فهو مدفوع بانها سمي اسبابا ايضا ولا حجر عليه في ارتكاب احدي
التسميتين تامل قاله الشيخ بقي ان استفادة اطلاق الحدث علي
السبب لا تستفاد من الاصل علي جعل الاضافة حقيقية لانهما تقتضي

الغير وهذا ما نظر اليه الشارح **قوله** الا ان تجعل الاضافة
بيانية اي بان يقال بان اسباب هي الحدث بناء على ان المراد بالبيانية
كون الثاني مبينا للامراد من الاول والاكثر شتمية هذه باضافة
الاعم الى الاخص اهـ **قوله** هي اربعة اي لا غير ولخص فيها تعدي
وان كان منها معقولا المعنى ومن ثمة لم يقس عليها نوع اخر وان
قيس على جزئياتها اهـ **قوله** خروج غير منية اي يتقن خروج
الخ ويقدر في الجميع كما يعلم ذلك من اخر كلامه حيث قال ولا يرتفع
يقين طهر او حدث بظن ضده فان شك في شيء مما ياتي منها
لم يضر وعبر المص كاصله بالخروج وفي الروضة بالخارج وهما متلازمان
فتساها لافيهما اقوال **قوله** لا يمكن ان صار حقيقة عرفية وهو من المشترك
والخروج هو الموجب للانقطاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها
شرط لتضييق الوجوب علم انه لا نقض بالدخول ان لم يعد من الداخل
شيء كما ياتي اهـ **قوله** الشبهة قوله هي خروج الخ اخرج الدخول
فلا نقض به وعبر في الروضة بالخارج وهو الذي اي ولو من الباسور
اي النابت داخل الدبر اما ما بينت خارجه فلا يتعلق به حكم انتهت
قوله غير منية اي الموجب للغسل بدليل ما ياتي في كلامه اهـ **قوله**
اي المتوضي لو قال الشخص كان اولي ليشمل الحدث الذي لا يكون
عقب وضوء كما لو ولد لانه يولد محدثا مع انه لم يسبقه طهر ولعله
اداد النقض بالفعل اهـ **قوله** مع زيادة وعبارته شق قوله اي المتوضي
مفهومه انه لو وجد منه احداث متتالية كان له ستم مس ثم بال
لم يسم غير الاول حدثا وسياتي فيما لو توي بعض احداثه الصادقة
منه انه يصح سوا او حدث منه معا او مرتبا وسوا توي الاول
او ما بعده وهو مناف لما هنا وقد يقال ان الكلام هنا في الاحداث
النافضة

النافضة وما ياتي في مطلق الاحداث انتهت **قوله** ايضا اي المتوضي
المعلوم من المقام والا فالمتوضي لم يتقدم له ذكر فهو كقوله تعاقبي
توارت بالحجاء اهـ **قوله** الخ لم يقل الواضح لئلا يتوهم انه قيد في
الدبر ايضا اهـ **قوله** معتادا كقول ومن المعتاد المذني والودي
والمني كما قاله الدميري وغيره وما ذكره الشتم تبعا لبعض كتب النووي
انها من النادر مراده بالنسبة لما يكبر وجوده كالقول اهـ **قوله** على الخ
قوله كدم ولو من الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور
او زيادة خروجه وكذا مقعدة المزحور ولا يضر دخولها بعد الوضوء
ولو بقطنة ولا يضر فصل مثنى على القطنة لانه من المتفصل قبل الدخول
اهـ **قوله** على الخ **قوله** انفصل او لا اي في غير كونه لم ينفصل فلا
نقض به لاحتمال انفصال جميعه فواجبها الغسل لا الوضوء وح
فلو كانت متطرفة فلها ان تقضي اذا لم تتحقق اتصاله بالنجاسة
والمعتمد ان الولادة بلا بلل والقائخو العلقه لخروج المني لا ينقض
بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال
شيخنا وظاهره انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه
منفصل لانا لا ننقض بالسك فان تم خروجه منفصلا حكمنا بالنقض
والا فلا قال الشيخ واذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد
مع استتار باقيه فهل نقض الصلاة لاننا لم نعلم اتصال
المستتر منه بنجاسة او لا كما في مسئلة الخيط فيه نظر اهـ وما
شيخنا الاول وهو المنجى فان قلت يشك عليه قول التحقيق لو
ادخل في قبل او دبر طرف عود لم ينقض وضوءه حتى يخرج وله
في الحال مس المصروف الصلاة وطوا في لانه حامل متنجسا قلت
لا اشكال اما في الدبر فظاهر لا اتصاله بالنجاسة فيه واما في القبل

فهو محمول على ما اذا انفصل بالمعدة او مشي على نجاسة باطنه ^{سباني}
بيانها فيه اه فيض اه شوربي **قوله** من فرج شامل بالنسبة للآتي
لمدخل الذكر يخرج البول اه سم **قوله** او من ثقب او ما يقع جمع لا
ما يقع غلط وقوله تحت معدة قال شيخنا في شرح العباد وقضية
اطلاقه انه لا فرق بين وجوده من ناحية القبل او الدبر خلافا
لتوسط الزكشي كابن النقيب اه شوربي **قوله** تحت معدة اي وكان
قريبا منها والمراد بالقرب ان يكون الثقب في العورة لا خارج ماله
انفتح في الركبة او الساق اه شيخنا وعبارة ش علي مر قوله تحت
معدة اي مما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم
وان كان اطلاق الميم يشمل ذلك فليراجع ان ثبت **قوله** علي الافح
مقابل ثلاث لغات معدة بفتح الميم وكسر هاء مع سكون العين فيهما
ومعدة بكسر هاء شيخنا لكن الذي في المصباح ومثله المختار
المعدة من الانسان مقر الطعام والشراب وتخفف بكسر الميم
وسكون العين وتجمع على معد كسدة وسدر اه **قوله** والفرج
منسداي اسدادا عارضا وح يعطي الثقب ثلاثة احكام النقض
بالخروج منه وجواز وطئ الزوجة فيه وعدم النقض بنومه مكانا
له اه ح **قوله** والفرج منسداي لم يخرج منه شيء وان لم يلتم
اه زباد يدل على هذا قوله بعد ولا يلاج فيه لانه لو كان المراد
بالاسداد الالتئام لم تيات الالاج فيه تامل اه شيخنا **قوله** ايضا
والفرج منسداي لحد الفرجين منسدا لكن بشرط ان يكون
اخراج من الثقب مناسبا للمسد او مناسبا لهما معا اه ح **قوله**
قوله لقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط الآية اعتراض بان نظم
الآية يقتضي ان كلاما من المرض والسفر حدث ولا قائل به واجاب
الانزهري

الانزهري بان اوفي قوله او جاء احد منكم بمعنى الواو وهي الحال
والتقدير يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة محدثين فاغسلوا
وجوهكم الخ وان كنتم مرضي او على سفر والحال ان جاء احد منكم
من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ونقل القامني
ابو الطيب عن امامنا الشافعي انه نقل عن زيد بن اسلم وكانت
من العالمين بالقرآن ان في الآية تقدما وتأخيرا اي وحذف
التقدير يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة من النوم او جاء
احد منكم من الغائط او لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم
جنبافا لم يروا وان كنتم مرضي او على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا
اه ح **قوله** المكان المطمئن بفتح الميم وحكي كسر هاء شوربي اي
المطمئن فيه على الفتح والمنخفض على الكسر اه شيخنا **قوله** تقضي فيه
الحاجة من تيمم معنى الغائط المراد من الآية عند الفقر لا اللغوي
الذي هو المنخفض والذي في كتب اللغة ان الغائط اسم للمكان
المتسع ولهذا سمي به الغيط وكان القياس غائط لكنهم فرقوا
بينهما ولعله نقل في اللغة الى خصوص المكان المطمئن ثم استعمل
شرعا فيما ذكره فله استعمالات متعددة وتقضي اي تخرج وتفرغ
والمراد بالحاجة ما يحتاج الى خروجه المتفرغ ببقائه وقضية التعبير
بالمضارع في تقضي انه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم ان تقضي
فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفي صلاحية لقضاياها او لابد من
اعداده له فيه نظر اه برهان **قوله** سمي باسمه الخارج اي من الدبر
او القبل الا انه غير مشهور بنقله السيوطي وحكمة اشتراك في
الخارج من الدبر دون القبل انه جرت عادة العرب ان الشخص
اذا اراد البول يبول في اي مكان واذا اراد الفضلة المخصوصة

يذهب الى محل يتواري فيه عن الناس تامل اهل عس وعبارة الشوق
 قوله سمي باسمه الخارج اي بالمعنى الاخص الذي هو البول والغايط
 لا بالمعنى الاعم ليشمل الريج لانه لا يقصد اخراجه المكان المذكور
 تامل انزلت **قوله** وخرج بالفرج والتقبيل الخ اي بالخروج من الفرج
 ليناسب قوله خروج شيء الخ **استحينا قوله** ولو مع انسداد الفرج
 هذه الغاية للرد او الواو للحال **استحينا** وكنى قول لاحاجة لهذه
 الغاية وهي راحة الثلاثة قبلها وقد يقال ذكرها توطئة لما
 بعدها **اولا** والاولى انما للرد على الضعيف القائل بان الخارج ينقض
 في الصور الثلاثة كما اشار له في المنهاج بتعبير بالظاهر وقال
 والثاني ينقض لانه ضروري لخروج **تحوّل** الى ما ذكره **قوله** وهذا
 في انسداد العارض اي هذا التفصيل في التقبيل بين ان يكون تحت
 المعدة او لا في انسداد العارض اهل حلق مع زيادة **قوله** فينقض
 منه الخارج من التقبيل مطلقا اي في اي محل كان **استحينا قوله**
 الاصيلي فيستقل اليه جميع احكام الاصيلي ومنها الاكتفائية بالحجر
 ومنها ستره عن الاجانب وفي الصلاة ولو حال السجود لو كان في
 الجهة مثلا على المعقد لانه عورة وكشفها يبطل اخلافا للخطيب وانظر
 قدر ما يجب ستره ويبطل كشفه في الجهة وغيرها وبذلك علم ان قول
 شيخ الاسلام وحيث اقيم الخ هو في انسداد العارض خلافا لما
 تقتضيه عبارة اهق ل علي الجلال **قوله** قاله الماوردي هو المعقد
 وهو ابو الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري ثقة على ابي القاسم
 الصمري والاسفراني المتوفى ببغداد يوم الثلاثاء سلخ ربيع
 الاول سنة خمسين واربعمائة وله من العمر ست وثمانون سنة
 ودفن يوم الاربعاء بباب حرب اه بربما **قوله** وحيث اقيم التقبيل الخ
 ظاهر

لا

ظاهر رجوعه للانسداد العارض والخلق والمعتد خلافا في الخلق
 فيثبت للمنفتح جميع الاحكام على المعقد وتغييرهم بالمنفتح يخرج المناقذ
 فالخارج منها ليس بناقض خلافا لبعض المتأخرين ورجع في المجموع
 عدم انتفاض الوضوء اذا نام ممكن الى اي للتقية المنقحة من
 الاضطرار زيادي وحمل بعض الحواشي كلامه على انسداد العارض
استحينا قوله لو انفتح الاصيلي هل ترجع له الاحكام وتلقوا
 احكام المنفتح انظر ملاحظته ثم قد يستحينا الزيادة ان الاحكام
 ترجع للاصيلي من الان وتلقوا احكام المنفتح ولربما نزع فيه احد
 من اهل الدرر من اه بربما **قوله** فوق العورة راجع لايجاب الستر
 وتخريم النظر والصواب إسقاطه لان اصل المسئلة ان التقبيل قيم
 مقام المنسد ولا يكون الا اذا كان في العورة كما سبق وهذه العبارة
 سرية للمشايخ من شيخ المحلى لان عادة التفرغ على الاقوال الضعيفة
 ولنا قول ضعيف قائل بان التقبيل اذا كان فوق المعدة وكان
 الانسداد عارضا ينقض فلا تثبت له بقية الاحكام الثابتة
 للاصيلي **استحينا** وعبارة اصله مع المحلى ولو انسدت مخبره وانفتح تحت
 معدته فخرج منه المعتد ينقض وكذا نادر كدود في الاظهر لقيامه
 مقام المنسد في المعتد ضرورة وانفتح فوقها اي فوق المعدة
 بان انفتح في السرة فافوقها كما قاله في الدقايق وهو اي الاصيلي
 منسد او تحتها وهو منفتح فلا ينقض الخارج منه في الاظهر
 لانه فوقها بالقياس شبه اذ ما تخيله الطبيعة تدفعه الى اسفل
 ومن تحتها لا ضرورة الى منجبه مع انفتاح الاصيلي والثاني ينقض
 لانه ضروري لخروج **تحوّل** الى ما ذكره وحيث قيل بالنقض
 في المنفتح فقيل له حكم الاصيلي من اجز الاستحائية بالحجر واجاب

٧٧٧

الوضوء بحسب الغسل باليلاج فيه وتحتزم النظر اليه فوق العورة والا
 المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس
 فلا يتعدى الاصل ما الاصل فاحكامه باقية ولو خلق الانسان
 مسدود الاصل فمفتحه كالاصلي في انتقاء الوضوء بالخارج منه سواء
 كان تحت المعدة او فوقها او المشد كعضو زائد من الخلق لا يجب بحسب
 وضوء ولا بيلاجه او اليلاج فيه غسل قاله اما وردي قال في شرح
 المذهب ولما اربعه نظريا بموافقة او مخالفة انتهت **قوله** عن
 القياس اي علوية اقسام انزاله النجاسة فانها لا تنال بالحجر
قوله والمعدة مستقر الطعام الخ اي عند الاطباء وقوله والمراد بها
 هنا السرة اي عند الفقهاء مع شاي فهو محل لعلاقتها المجاورة
اهـ **قوله** ايضا والمراد بها هنا السرة اي وما حاذها من خلفه
 وجوانبه ابرماوي وعبارة قل علي المحلي قوله من المكان المنخفض
 الخ هذه حقيقة عند الفقهاء والاصوليين واللعنوين وغيرهم
 والمراد بها هنا من حيث الاحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه
 وجوانبه كما اشار اليه بما في الدقايق انتهت **قوله** اما منية اي الموجب
 للفعل الخ ومثله الولادة بلا بل بخلاف القابض الولد ينقص
 ولا يوجب الفسل **اهـ** زيادي **قوله** فلا ينقص الوضوء من فوائده
 النقص بالمعنى صحة صلاة المفضل بدون وضوء قطعا كما اقتضاه
 كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالنقص كما في فيها بدون وضوء خلاف
 ونية السنية بوضوء قبل الغسل ولو نقص لنوي به رفع الحدث
 وقول بعضهم ان من فوائده ايضا انه لو نيم للجنابة كعبه عن
 اما صلى ما شام من الفرائض ما لم يحدث او يجد ما لانه يصلي بالوضوء
 ونيمه اما هو الجنابة رد بانه غلط اذ الجنابة مانعة من صحة
 الفرض

قول الشارع فلا ينقص قال ابن النجاد
 في الزينة هذا في الرجل اما المرأة
 فليس بها نية لا غسل ولا وضوء
 فزجها لكونها لا تغتسل بالماء
 الا طهارة لا تقصا ثم وفرقوا
 بين وضوء فرجها حيث ينقص
 وبين وضوء الذكر حيث لا ينقص
 بانها زوجة لا تكاد تشغله
 بخلاف وضوء فرج المرأة
 انتهى

الفرض الثاني بدون نيم بينه ما لان النيم لا يبيح للجنب ولا للمحدث
 اكثر من فرض اهدى **قوله** لانه واجب اعظم الامرين الخ هذه القاعدة
 تقتضي انه لا وضوء بالقول الولد الجاني لانه وان انقضى من منيها ومنه
 استحالة الي الحيوانية **اهـ** **قوله** بخصوصه اي بخصوص كونه منيا
 وقوله بعمومه اي بعمومه كونه خارجا وقوله كثرنا المحصن اي فانه
 اوجب اعظم الامرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن ولم يوجب
 ادونها وهو الجلد والتقريب بعمومه كونه زنا اهل بي **قوله** كثرنا المحصن
 اورد عليه ان الشيء الواحد قد يوجب الامرين بل اكثر كالجاء في
 رمضان يوجب اعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا
 وادونها وهو القضاء بعمومه كونه فطر وادون منها معا وهو التعزير
 بعمومه كونه معصية وقد يجاب بان المراد ما كان من جنس واحد
 كالطهارة او الحد وهذا ليس كذلك ولا يرد ان الكفارة تكون بالصوم
 لان الواجب فيها اصالة العتق فتأمل **اهـ** **قوله** وعبارة قل علي
 المحلي ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان بخصوص كونه جماعا
 مع وجوب القضاء بعمومه كونه مفطر ولا وجوب الكفارة في اليومين القوس
 بخصوص كونه غموسا مع التعزير بعمومه كونه بمعصية لعدم المجانسة
 بين الامرين كما اشار اليه الشيخ بقوله الا عم المفيدان الادون بعض
 الاعم ولا يرد ما لو كفر في رمضان بالصوم لانه بدل ثقت **قوله** وانما اوق
 اي الادون الذي هو الوضوء واجابه فرع ابطاله اهل بي **قوله** لانها
 يمنعان صحة الوضوء اي الرفع او المبيح لنحو الصلاة فلا يرد الوضوء
 منها عند الاحرام **اهـ** **قوله** وكنت ايضا بقوله لا يمنعان صحة الوضوء
 الخ قال في الايعاب قد ينظر فيه بانها قد يجامعان الوضوء كما يعلم من
 قولهم في الحج بين الحائض والنفساء الفصل لنحو الاحرام ثم قال فان

لم نرده او كان معها ما لا يكفيه سن لها الوضوء وهذا يشتملها كما هو
ظاهر فيتصور انها بما معانها ولا ينعان صحتها في صورة اهل كلام
الايهاب وقد اشار شيخنا في شرح العباب لرده حيث قال ولا يرد
على ذلك ما سياتي في الحج من سنية الغسل لغير الاحرام معها لان
المراد هنا بعدم مجامعتها له بالنسبة لاستبلاحة صلاة ونحوها
اذ المقصود في باب الحج النظافة مع غلبة التعبد فيها **اهم قول**
ايضا لانها ينعان صحة الوضوء اي ولانه لا فائدة لبقا الوضوء معها
بخلافه مع المني فان من فوائده انه لو اغتسل ولم يتوضأ مع غسله
اتقا لان وضوءه باق ولو قلنا بعدم بقاءه وترك الوضوء كان في
صحة غسله خلاف وايضا اذا قلنا ببقاءه نوي بالوضوء مع الغسل
سنة الغسل وان لم نقل ببقاءه نوي دفع الحدث فظهرت الفائدة
في كيفية النية اهم مراد اقول يتصور مثلك في الحايض فيقال
فائدة الحكم ببقاء الوضوء انها اذا اغتسلت مع الحكم ببقاء الوضوء فوثق
بالوضوء مع الغسل سنة الغسل والاثوت رفع الحدث لا يقال الفائدة
تتصور ان في الغسل قبل الشفا من المني بخلاف الحيض لا يتصور ان
الابعد انقطاع الحيض لا نأقول هذا لا يمنع الفائدة فليتنا ملها
قول مطلقا اي في الابتداء بان طرأ عليها وفي الدوام بان طرأ عليه
وقوله فلا يجمعا معانها اي في الدوام بان طرأ عليه وحاصل صنيعه
انه قاس الدوام على الابتداء في المبدأ وفيه ان الدوام اقوي وفيه
ايضا ان الاسباب المذكورة تنافي الوضوء ابتداء ودوام ومنها الحيض
والنفاس فكيف تجعل منافاتها للوضوء ابتداء أصلا ويقاس عليه
منافاتها في الدوام اهل كتابه وعبارة ابن حجر وانما نقض الحيض
والمقاس لان حكمها اعلا منتهى **قول** في صورة سلس المني ليس بقيد
بل

بل يصح الوضوء مع خروجه وان لم يكن به سلس استنجنا وضعفه ش
وعبارة قوله في صورة سلس المني فظهر ان السليم لا يصح وضوءه حال
خروج المني وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي لا تستباح مع
الجنابة من غير ضرورة انتهت ومثله الاطفيضي وقرر شيخنا حفا ان
قوله في صورة سلس المني ليس بقيد **اهم قول** وزوال عقل اي يتيقن
زواله وهو لغة المنع سمي بذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفعل حاش
ولهذا يقال ان من تكلم الفواحش لا عقله وشرعا يطلق على القبيح
وهو المراد هنا ويصرف بانه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وهذا
يزيله الاغما ويطلق على الغريزي ويصرف بانه صفة غريزية يتبعها
العلم بالضرر واليمن سلامة الآلات اي الحواس الخمس وهذا لا يزيله
الا الحنوت وقيل غير ذلك وعرفه احكاما بانه جوهر مجرد متعلق
بالبدن متعلق بتكبير وتقرق وهو قسمان وهي وكسبي فالوهي
ما عليه ضابط التكليف والكسبي ما يكتسب من تجارب الدهر ومحل
القلب له شعاع متصل بالدماغ وهو افضل من العلم لانه منبعه
واسعه ولان العلم يجري مجرى النور من الشمس الرؤية من العين
ومن عكس اراد من حيث استلزامه له وانه تعالى بوصف به دون العقل
فيزيد وينقص وهو في الانسان والجن والملك لكنه في النوع الانساني
احمد وروي ابن عبد البر ان الله تعالى لما اهبط ادم الى الارض اياه
جبريل فقال ان الله تعالى احضرك ثلاث خصال تختار واحدة
منهن وتختار عن اثنين فقال وما هن قال الحيا والدين والعقل
فقال اخترت العقل فقال جبريل للحيا والدين ارتفعوا فقد اختار
غيركما فقال لا ترتفع قال العصية ما قال لا ولكن امرنا ان لا نفارق
العقل اه برما وي وعبارة الشوبري وهل العقل من قبيل الاعراض

او من قبيل الجواهر اولا ولا وعلى كل حال هو مخصوص بالنوع الانساني
امر هو كلي مشترك بينه وبين كل حي مخلوق وعلى ذلك هل هو من
الكلي ام مشترك او المتواطىء الجواب هو عند علماء السنة عرض قائم
بالقلب متصل بالدماغ ويزيد وينقص عند الحكماء جوهر مجرد عن
المادة مقارن لها في الفعل انتهت **قوله** اي تميز وعلى هذا يكون
الاستثناء الا في متصلا كهنا **قوله** بجنون او اغما والجنون مرض
يزيل الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء والاغما هو
نزول الشعور مع فتور الاعضاء واما السكر فهو خلل في العقل مع
طرب واختلاط نطقه وميري واما النوم فهو ربح لطيفة تأتي
من الدماغ الى القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فهو النعاس
ولا ينقص به اهق لعل **قوله** اي ايضا بجنون اي ولو مع القلق على
المعقد اهق برب وقوله او اغما اي ولو مع القلق ايضا اهق برب وهذا
التفيم يشير صنيع المتن حيث قرر الاستثناء على زواله بنوم الممكن
فيخرج منه زواله بجنون او اغما الممكن فينقص اهق كاتبه ثم رابت في
الحلي مانصه قوله لا زواله بنوم ممكن مقعده خرج الاغما والسكر فلا
يفيد القلق معهما قال ابن حجر لهما اهق **قوله** او اغما او نوم اي في حق
غير الانبياء فيهما اما في الانبياء فلا ينقص بهما اهق **قوله** او غيرها
اشار به الى ادخال المنحول والمعتوه والمبرسم والمطوب اي المسحور
اهق لعل **قوله** العينا وكما السه في الحديث استغارة بالكناية
دل عليها باتيان الوكا الذي هو من ملائم المشبه به المشبه وتشبيه
العينين المراد من الميقظة بالوكا تشبيه بليغ بحذف الاداة اهق **قوله** اي
اهق برب وتقرير الاستغارة بالكناية انه شبه السه بقربة ممتلئة
وحذف المشبه به وذكر لازمه وهو الوكا وتقرير التشبيه البليغ انه شبهت
العينا

العينا بالوكا ثم حذف الاداة هذا ايضا عبارة **قوله** ابلغ منه
في النحول وجه الابلغية انه اقوي في زوال الشعور من القلب
وانه ينقص مع القلق والمظنة بمعنى الظن المنزلة منزلة اليقين
فلذلك ابطال استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم الى النوم
فصار ناقضا وان كان مسدودا المخرج او يتيقن عدم خروج شيء
كاحبار معصوم له بعدمه نعم لو قال له المعصوم توفنا او لا تتوفنا
وجب امتثال امره فيها سواء اذام ام لا اهق برب **قوله** الذي هو
مظنة لخروج شيء الى عبارة عبارة النهاية المظان جمع مظنة بكسر
الظا وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم
وكان القياس فتح الظا واما كسرت لاجل انها انتهت عن شر علي مر
قوله اذ السه بضم الها اذ اصله سنة حذفت عينه ويجمع على
استاه وفي رواية وكما الست بخلاف لاه صحل اهق برب ماوي
وفي المصباح مانصه الاستعجز ويراد به حلقة الدبر والاصل
سنة بالتحريك ولهذا يجمع على استاه مثل سبب اسباب ويصغر
على سنيه وجمع التكثير والتصغير يريد ان الاشياء الى اصولها
وقد يقال سه بالها وست بالتا فيصير عرابيد ودم وفي الحديث
العينا وكما السه بالها ويروي بالتا وبعضهم يقول في الوصل
بالتا وفي الوقف بالها على قياسها الثاني ولا وجه له والاصل
سنة سنهما من باب ثقب اذ كبرت عجيزته ثم سمي بالمصدر وحله
النقص بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام تارة
وقالوا ست ثم اجتلبا همة الوصل عوضا عن اللام واسكتوا
العين تخفيفا كما فعلوا في ابن واسم اهق **قوله** كناية عن اليقظة
والمعنى ان اليقظة للدبر كالوكا يحفظ ما فيه اهق **قوله** نشوة

السكر بفتح الواو على الاصح مقدما السكر واما بالهمزة فالقوم
قولهم نشأ الصبي غاوريا واهربما **قوله** ومن علامات النعاس
الخ ومن علامات النوم الرؤيا فلوراي رؤيا وشك هل نام او نفس
انتقض وضوءه اهشمر رد لوزالت احدي اليه عن مقرها قبل ان تنبأ
ولو كان مستقرا انتقض وان لم تقع يده على الارض لمضي لحظة وهو
نايم غير ممكن او زالت مع انتباهه او بعده المفهوم بالاولي وشك
فيه اي في ان نزلها قبل انتباهه او لا وفي انه ممكن مقعده او لا
وفي انه نام او نفس فلا انتقض لان الاصل الطهارة لنوم لوراي رؤيا
وشك ان نام او لا فعليه السمع لان الرؤيا لا تكون الا بالنوم اه
من الرؤيا وشرحه **قوله** نام ممكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان
طال في ركن طويل فان طال في قصير بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل
مع انه غير عامد لان قول لما كانت مقدما النوم تقع بالاختيار
نزلت منزلة المقاصد اسم اهع ش **قوله** اي اليه مفردة اليه وثبت
عن العرب حذف التائي تشبيها اهشينا وفي الشوب في كتاب الديار
ما نصه فاعادة كل مؤنث بالتعظيم ان لا تحذف التائمه اذا ثني
كثرتان وضاربتان لانها لو حذفت التيسر بتشبيته المذكور ويستثنى
من ذلك لفظان اليه وخصية فان اوضح المعنيين واشهرهما ان تحذف
منهما التائي التشبيهي فيقال لبيان وخصيان وعلل ذلك بانهم لم
يقولوا في المفرد الي وحضي فامس اللبس المذكور اه **قوله** ولا عبرة باحتمال
خروج ريح الخ يوجده منه لو خلق منسد الدبر لم يفتح له ثقب قلنا
ان المنفتح اصالة لا يفهم مقام الاصل لا ينقض بنومه غير ممكن لان
النوم مظنة لخروج شيء من دبره وهذا لا يخرج منه شيء وقوله لنذرته
محتمل لنذرته في نفسه حتى لو ابتلي به شخص لا نظر اليه وهو المقعد
ويحتمل

ويحتمل اذا نذر خروجه بخلاف ما اذا لم يندر ذلك بان كثر خروجه
فينصرف عنه غير ممكن قبله ان تصور له تمكن اه حلي وعبارة قل
علو المحلي قوله لنذرته فلو اعتاده ولو مرة لغير عذر انتقض
وضوءه بنومه الا ان مكنته وامكن انتنت **قوله** ايضا ولا عبرة باحتمال
خروج ريح الخ ولا عبرة ايضا باحتمال خروج بول من قبله كذا قالوا
مع انه غير نادر اه كذا **قوله** ما لو نام محتبيا اي وعلى دابة او مادا
رجليه اه قل على المحلي بين بعض مقعده ومقره تخاف اي يتاعد
وانظر لو سد التجاع شي ونام هل ينقض ام لا مال شيخنا الزبيري
للتائي اه وبن وقوله واختاره في المجموع انه لا ينقض هو محمول على هزيل
ليس بين بعض مقعده ومقره تخاف اه مروح فلخلف لفظي اه شينا
والسمع المفرد كالهزال اه قل على المحلي **قوله** عن الروياني هو ابى
محمد عبد الواحد بن اسماعيل الروياني سكن الوار القابل لواخرت
كتب المشافعي لمليتها من حفظ ولدي ذي الحجة سنة خمس عشرة واربعمائة
واخذ العلم عن والده وتفقه على جده وغيره واخذ عنه ولده محمد سكن
الميم وغيره المتوفي شهيدا بقتل بعض الملحدين له تجميع امل بعد
الهمزة وكسر الميم عند ارتفاع النهار بعد فراغه من الاملا يوم الجمعة
حادي عشر المحرم سنة احدى واثنين وخمسماية اه برما **قوله** وتلاقي
بشرقي ذكره وانثي اي ولو من الجن اذا تحققنا الذكورة والانوثة
علي المقعد ولو على غير صورة الرجل حتى لو تصورت على صورة كلب
مثلا نقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدل بعسها له او بنحو
خروج ريح منه في حال نومه مقلنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال
الاصل بقا الطهارة فلا ترتفع بالظن اذ خبر العدل انما يفيد فقط
لانا نقول هذا ظن قاصد الشارع مقام العلم في تنحس المياه وغيرها

كما يأتي اخرج العبد الابن حجر والمعتمد خلافة فلا ينقص باخبار العدل بشي
مما ذكر ويرده ايضا ما سياتي في قوله ومن يتيقن حدثا وظن ضده اذ
الظن شامل لاخبار العدل اخرج شروعية قوله على المحلي قوله بشي
ذكر وانتي اي يقينا لا مع الشك ولو من اثن فيهما اذ في احدهما ولو
غير صورة الا دمي حيث علمنا المخالفة كذا قاله شيخنا هنا وفي حاشيته
وسياق عنه في النكاح انه لو تزوج بجنينة جازله وطوها وهي على غير
صورة الادمية ولا ينقص بسواها وضوءه وسياق في باب الامامة عنه ايضا
ان شرط صحة الاقتداء بالجنيني ان يكون على صورة الادمي وكذا في صحة
للمعة به حيث كان من الاربعين فالذي يتجه عدم النقص به هنا اجراء
للأبواب على سق ولحد انتهت **قوله** لاجامعة قال الكمال بن ابي شريف
والمعتمد ان الملامسة حقيقة في تماس البدنين بشي من اجزاها من غير
تقييد باليد وعلي هذا فالجماع من افراد مسمى الحقيقة فينشاؤه اللفظ
حقيقة اهله **قوله** المتبر للشرقة فيه ان غاية الاثارة خروج المني
وقد علمت انه غير ناقض الا ان يقال في العلة نقص وعامها ان يقال
وثوان الشهوة لا يليق بحال المتعبد الذي من افزاده المتوصي لانه في
عبادة اهله كالبته **قوله** كالمشركين في لذة الجماع قبل الذات اربع لذة ساعة
وهي الجماع ولذة يوم وهي الحمام ولذة جمعة وهي النورة ولذة حول
وهي تزوج البكر والذاحواله جماع المرأة يوم انتافها والرجل بعد
ثلاثة ايام من الاستعداد اهله **قوله** كلم الاسنان اي واللسان
وسقف الحلق وداخل العين والاذن وكذا العظم اذا وقع خلافا للعلامة
ابن حجر اهله **قوله** وخرج بها الحاييل من الحاييل بالوحد من غبار
ممكن فصله من غير خشية مبيح تيمم لوجوب الزالة لا من نحو عرف حتى
صار كالجذ من لجلداه **قوله** ولورقيقا ومنه الرجاء وان لم يمنع

اللون والقشف الميت على الجلد بخلاف العرق ونحوه ولا ينقص لس نحو
اصبع من نحو نقد وان وجب غسله عن الحدث اهله **قوله** والظفر
في المصباح الظفر للانسان يذكر وفيه لغات فصمها بضمين وبها قرا
السبعة والثانية الاسكان للتخفيف وقرا بها الحسن البصري لجمع
اطفار وجمع على اظفر كركن واركن والثالثة بكسر الظا وزان
حمل والرابعة بكسر تين للاتباع وقري بهما في المشا ذوالخامسة اظفور
ولجمع اظافير مثلا سبوع واسابيع وقول الصحاح فيجمع الظفر
على اظفور سبق فلم وكأنه اراد ويجمع على اظفر فظفا القام الى
زيادة واواه **قوله** الاظافير حلة من نور كانت تحت جلل ادم الحبر
في الجنة فلما اكل من الشجرة تطاير عنه لباس الجنة وبقيت حلة
النور فانقصت من وسطها وتقلصت وانقصت على رؤس اصابعه
وصارت ظفرا فكان اذا نظر الى اظافير بكى وصار عادة في اولاده
اذا هم الضحك على احد هم ينظر الى اظافير يديه او رجليه سيكت
عنه اهله **قوله** والخنثي اللفظ فيه للتأنيث فيكون غير
مصرف والضمائر العائدة اليه يؤنثيها مذكورة وان انقصت
اثنتان لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا اهله اسنوي **قوله** قال
في التمه في كتاب الزكاة يقال ليس في شي من الحيوان خنثي
الا في الادمي والابل قال النووي في تهذيبه ويكون في البقر جاني
جماعة اتق بهم يوم عرفة سنة اربع وسبعين وستماية وقالوا
ان عندهم بقرة خنثي ليس لها فرج انثى ولا ذكر النور وانما له
خرق عند ضرعه يخرج منه البول وسالوا عن جوار النضحية به
فقلت لهم انه ذكر وانثى وكلاهما يجري وليس فيه ما ينقص اللحم
واستنبهتم فيه اهله **قوله** ولو انقص الخنثي بما يقتضي النقص عمل به

ووجبت الاعادة عليه وعلى من لامسه اهق لعل الجلال **قوله** والعضو
المباني المعتقدان العضو المباني من النقص وحلته الحياة ينقض
والافلا خلافا للمحلي حيث لم يشترط حلول الحياة واكتفى بالاتصال
بجارية الدم والاول موافق لابن قاسم وابن حجر والشيخ سلطان **قوله**
قوله والعضو المباني محله في غير الفرج اخذ من قوله وسر فرج
ادمي **قوله** مع الصغير بان لم يبلغ الصغير جدا يشترى ادمي محلي
وقوله يشترى اي للطباع السليمة ولم يفيد شيئا الرمي بسبع
سنين وعليه فهل بلوغ حد الشهوة يجوز وجود فيمادونها او لا
يوجد الا فيما فوقها راجعه وعلى ذلك فاما مقدارها فيهما حررها
ق لعل **قوله** لا محرم اي ولو احتمل اقلو شك في المحرمية لم ينقض
ذكره الدارمي عملا باصل بقا الطهارة ويخذه انه لو تزوج
من شك هل بينه وبينها حر رضاع محرم ام لا او اختلطت محرمه
بالجنميات فتزوج واحدة منهن بشرطه وطهرها لم ينقض طهره
ولا طهرها اذا اصل بقا الطهر وقد اقي به الوالد رحمه الله تعالى
ولا بعد في تبعض الاحكام كما لو تزوج بجهولة النسب ثم استلحقها
ابوه وثبت نسبها منه ولم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع
ثبوت اخوئها منه ويلغى بذلك فيقال زوجان لا ينقض بينهما ولو
من العلة ان محل عدم النقص ما لم يلحق في مسئلة الاختلاط عددا
اكثر من عدة محارمه والا انتقض اهش مر وقوله ما لم يلحق
في طهارة واحدة اهق لعل المحلي **قوله** ورابعها مس فرج ادمي ومثل
المس الامساس كان وضع شخص ذكره في كف شخص آخر ومثل ادمي
الحق لان عليه التبعد اه حلي وعبارة ق لعل المحلي والحلي
كالادمي على ما مر في المسانته **قوله** فرج ادمي اي ولو مبنا كاله
او بعضه

او بعضه بحيث يسمى فرجا فلو لم يكن له فرج بان كان محله امس
كال كف فهل ذلك المحركم الفرج ام لا الاقرب الثاني ادمي
ثم قال قوله او منفصلا اي اذا سمي فرجا فتتقض القلفة منفصلة
لا منفصلة اه **قوله** ولو صغير اي لشمول الاسم له وهتك الحرمه
بخلاف طس الصغيره وانظر هل يشمل ذلك نحو السقط اذا نزل من
بطن امه فينقض مس فرجه ام لا سيئل عن ذلك العلامة الرمي فاجاب
بانه كذلك اخذ بعموم قوله ولو صغير قال شيخنا البايعي لقائل
ان يقول ان هذا لا يسمى فرج ادمي وانما هو اصل ادمي وفرق ما بينهما
فدعوى انه داخل في كلامهم فيه نظر فليتأمل ادمي وعبارة ش
علوم وقوله من قبل ادمي يشمل اطلاقه السقط وظاهره وان لم
ينفخ فيه الروح وفي فتاوي الشارح انه سيئل عن ذلك هل ينقض
ام لا لانه جواد فلجاب بانه ينقض ولم يعمله وعمله بعضهم بشمول
الاسم له وتوقف شيخنا وما لى عدم النقص لتقليدهم النقص
عبر فرج ادمي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال له اصل
ادمي وانتهت **قوله** بطن كفاي ولو تعدد الزايد ايقينا ليس
على سمت الاصل كما تقدم سوا كان الجميع على معصم اي ساعد واحد
او اكثر خلافا للخطيب وشملت الاصابع الاصل منها والزايد والمسما
وغيره وما في داخل الكف او ظهره وهو كذلك عند شيخنا وقيل ينقض
ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالسقطه فيها
ورد بالفرق الواضح بينهما اه قد عي المحلي ولو اشتبه الاصل بالزايد
في الفرج واليد ينقض كل منهما اه شرح الروض **قوله** ولو شلا اي ولو
قطعت وصارت معلقة بجذرة اه حلي **قوله** خبر من مس فرجه فليتوضا
كتب شيخنا بها مش المحلي ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده

ان الذي بعده انقص في المقصود من حيث ان الافضا هو الجس باليد
بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخرجه وايضا فقد قال البخاري انه
اصح شي في الباب اقول وايضا فللترجي وايضا فلان الذي بعده
كالنقص له حيث عبر فيه بالافضا وهو المراد بالمس والتفسير يكون
متاخرا فلينما مل اهرم **قوله** وليس بينهما ستر بفتح السين ان اريد
المصدر وبكسر ها ان اريد الساتر اقول علي الحلبي وفيه ان الفعل
لا يقال فيه بينهما اهنجنا **قوله** ولا حجاب عطف علي خاص لشمول الحجاب
نحو الزجاج فانه جازع ليس سياتر اهنجنا وي **قوله** لهنك حرمة
غير اي غالبا اذ نحو يد المكرم والناسي كغيرهما بل رواية من مس
ذكر انتم له لعموم النكح الواقعة في حين الشرط اهل بن حجر **قوله**
ايضا لهنك حرمة غير اي لهنك اكله لانه متعبد بستره وصونه عن
الناس اهل الحلبي فيشمل ما لو وضع ذكره في يد غير اهنجنا وفي
المصباح هنك زيد الستر حرمة من باب ضرب وهنك الله ستر
الفاجر فضحه اهر **قوله** ولانه اشبه به اي عند اختلاف الجنس وافعل
التفضيل ليس علي باب لان الشخص لا يشتهي فرج نفسه اهنجنا
قوله ايضا ولانه اشبه به اي لانه سياتي ان العلة في النقص بذلك
وجود اللذة وكتب ايضا هذه هي العلة الصحيحة لانه سياتي ان
العلة في النقص لتلذذ فكان الاقتصار عليها اولى اهل الحلبي وانما
كانت اولى لان القياس يحكي فيه ان تكون العلة موجودة في المقيس
والمقيس عليه اهل كتابه **قوله** اذ لا حرمة لها المراد بالحرمة الاحترام
وقوله في وجوب ستره اي بسبب وجوب ستره الخ ففي سبب متعلقة
بالمقضي بمعنى ان وجوب الستر وتحرير النظر ينشأ عنهما الاحترام
كما في الاودي بخلاف البهية اهنجنا **قوله** وما بينهما اي الاصابع
وهو

وهو ما يستتر عند انقضاء بعضها الي بعض لا حضور من النقرة وقوله
وحرفها اي حرف الاصابع وهو حرف المختصر وحرف السبابة وحرف الابهام
وقوله وحرف الراحة وهو من اصل المختصر الي راس الزند ثم منه الي اصل
الابهام ومن اصل الابهام الي اصل السبابة اهل الحلبي **قوله** لان التلذذ انما
يكون به اي والعلة في النقص بالمس لتلذذ فكان الاودي فيما سبق الاقتصار
عليها اهل الحلبي **قوله** اذ الافضا بالغة الخ اعني بقوله بها ولم يسقط
كما يوجد في بعض العبارات لان الافضا المطلق ليس معناه في اللغة
مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده بيهن الكف بل هذا انما هو معنى
الافضا باليد وعبارته المطالع اصل الافضا مباشرة الشيء وملاقاة
من غير حائل وفي المصباح افضي بيده الي الارض مسها بيهن راحته قال
في التهذيب حقيقة الافضا الانتها وافضي الي امراته باشرها وجامعها
وافضيت الي الشيء وصلت اليه اهل جوفه اهر **قوله** فيتقيد به اطلاق
المس اعترض بان هذا ليس من باب المطلق المقيد بل من باب العام
والخاص لان المس هنا وقع صلة للموصول الذي هو من وهي من صيغ
الهموز والافضا فر من افراد ذلك العام وذكر فر من افراد العام
بحكم العام لا يخصصه على الصحيح والا ولي ان يدعي تخصيصه بعموم
المس بمفهوم حديث الافضا اذ مفهومه ان غير الافضا لا ينقص
فقوله من مس اي افضي اهل الحلبي **قوله** ملنقي شقريها الملنقي المتحد
ومثله المنظم بعضه الي بعض وهو ما يظهر عند الاستنباط اهنجنا وقوله
على المنقذ بفتح الفاء وهو ما ينضم كفه الكبير لما فوقه وملنقته فالنظر
لان ينقص متصلا ولا منفصلا وما نقل عن العلامة الرمي من ان النظر
قبل قطعه ومحل بعد قطعه فاقول لم يثبت عنه وان وجهه في بعض نسخ
شرحه اهر بما و وعبارته الحلبي قوله ملنقي شقريها اي وما تحتها من

الجمية كما هو ظاهر ومثل ملتقى الشرفين ما يقطع في الختان منها ولو
بارز حال اتصاله كما ينقض ما يقطع في الختان منها من الذكر عند الختان
وقوله علي المنفذ أي المحيطين به لحالة الشفتين بالضم دون ما عدا
ذلك وعبارة الجلال في شرح الأصل ملتقى شرفيها الترتيب ولم يقيد
بكونها على المنفذ فإد الفقد يعني المحاذي المنفذ من الشرفين والمراد
ظاهرها أي ما يظهر منها عند جلوسها على قدميها والظاهران منه
ما يظهر عند الاسترخاء المطلوب في الاسترخاء وعبارة ثم الموضع المراد
بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولها إلى آخرها ما هو على المنفذ
منها كما وهم فيه جماعة من المتأخرين الترتيب اهـ شـ علي **مرقوله** وبالدير
ملتقى منفذة أي وأما ما وراء ذلك من باطن لايتين وبإية باطن
المنفذ وهو المنطبق بعينه علي بعض قول ينقض أو لا قال لهم علي
البهجة فيه نظر قلت ومقتضى تقييد الشارح بالملتقى عدم النقض
لأن هذا ليس من الملتقى بل زائد عليه لأنه ليس محل الالتقاء قياس
ما تقدم عن شرح العباب من الالتقاء بمس أحد الشرفين من ظاهرهم
وباطن النقض هنا بباطن المنفذ اهـ شـ علي **مرقوله** مع تحامل ليس
قيد به ليقول غير الناقض من رؤس الأصابع وليدخل في الناقض المنخرف
الذي يلي الكف اهـ برماو **مرقوله** وحرم بها صلاة تعهد نحو الصلاة
مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهر أن نحو من المصنف معه ليس كذلك
وسياقي في الرد أن استقلال الصلاة معه كراهه شرح الإرشاد شيخنا
اهـ سم والمراد من الحرمة في الصلاة والطواف عدم الصحة ولو سهوا
في غيرهما ما ياتي أنه ان كان عامدا عالما اهـ برماوي والمراد أنها
تخرم ابتداء بحيث يشرع فيها وهو محدث ودواما بمعنى أنه ان طرأ عليه
الحدث وهو في الصلاة يجرم عليه استمراره فيها بأن يلاحظ وينوي

أنه يصلي أي يدوم في الصلاة أو لم ينو شيئا أصلا فلا يخلصه من الحرمة
الأن نوي قطعها والخروج منها فالحرمة في صورتين والجواز في صورة
هكذا حققه شـ علي ابن قاسم **مرقوله** أي بالاحداث أي التي هي الأسباب
ويصح إرادة المنع لكن بتكلف إذ يدخل المعنى أنه يجرم بسبب المنع من
نحو الصلاة صلاة الخ وذلك المنع هو التبرير فيكون الشيء سببا لنفسه
أو بعينه اهـ ابن حجر ويصح إرادة الأمر الاعتباري اهـ وهذا يقتضي فساد
إرادة المنع لأصحتها بتكلف اهـ **مرقوله** حيث لا عذر أي كدوام الحدث
وفقد الطهورين وأما فقد المانع وجود التيمم فلا يقال أنه من الأعذار
المجوزة للصلاة مع وجود أحد الاستانغم ان نظر للأمر الاعتباري الذي
يفتاعن ذلك السبب فوافقه اهـ علي **مرقوله** صلاة أي ولو نفلا ولو صلاة
حنابلة خلافا للشعبي القائل أن صلاة الحنابلة تصح مع الحدث وكان
وجهه في ذلك أن المقصود منها الدعاء وهو لا يتوقف على طهارة اهـ برماو
مرقوله أجماعا قدمه علي الحديث لأنه أنصر في المقصود إذ قوله في الحديث
لا يقبل الله الخ يحتمل أن يراد به أنه لا يثبت عليها مع صحتها كما ورد في
القبول بهذا المعنى في أحاديث كثيرة ويحتمل أن يراد به أنه لا يقبلها
لفسادها اهـ شيخنا والمراد الأجماع المذهبي وهو محمول على حديث متفق
عليه فلا يرد المسد والمسد اهـ شـ فقوله أجماعا أي في الجملة فلا يرد
أن بعض تلك الاستانغمات فيه اهـ شـ بري وحق فالدليل أحسن من المدعي
أذ هو خبر الصلاة بكل منها كما قاله الشارح والدليل أنما أثبت التحريم
بالبعض المتفق عليه اهـ شيخنا وعبارة البرماو قوله أجماعا قدمه علي
الحديث لأنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة وإن كان هو الأصل انتهت
مرقوله لتأخذوا عني مناسككم أي عباداتكم ومنها الوضوء للطواف
اهـ شيخنا **مرقوله** بمنزلة الصلاة أي من حيث توقفه على الطهارة اهـ برماو

قوله قد اخل فيه للنطق قد يقال قد اخل فيه غيره كالاكل ونحوه فلم
يخصر النطق بالذكر اهـ ثوري ولجيب بان خصه للرد على المشركين الذين
كانوا يعتقدون حرمة ذلك اهـ طوحي والنطق مصدر ميمي معناه النطق
بدليل قوله بعد فمن نطق الى المصدر الميمي هو المبدؤ ميم زائدة نحو
مقاتلة اهـ بر **قوله** فلا ينطق الا بخير هو بالرفع لان لانا في لانا هي
فهو خير بمعنى النهي اهـ بر وعبارته ش على مر قوله فلا ينطق الا
بخير هل الرواية فيه بالخبر او الرفع وروي فلا يتكلمن مؤكدا بان
وهي تشربان الرواية هنا بالخبر لان التاكيد في الخبر الذي كثير الاصل
توافق الروايتين على معنى واحد انتهت **قوله** ومس مصحف اي يسائر
احدا البدن ولو جائل كما يشير له الشارح بقوله بخلاف ما لو قلبه بيده
ولو مع لفظة غرة عليها اهـ شيئا وعبارته البر ما في قوله ومس مصحف
اي يهين كف او غيره ودخل في المس ما لو كان بجائل ولو جئنا حيث
بعد ما سأل عفا لانه يحل بالتعظيم بخلاف من المرأة الاجنبية بجائل
اذ المدار فيه على ثوران الشهوة وهي منتقية مع الجائل ونقل ابن
الصلاح وجهها غريبا بعد حرمة مس المصنف مطلقا وقال في التتمة لا يحرم
الامس المكتوب وحده لا الها مش ولا ما بين السطور وشمل المسلم والكافر
واما جازن فليمنه عن ظهر قلب لانه لا اهانة فيه مع احتمال رجاء الاسلام
انتهت وعبارته الشوري قوله ومس مصحف اي ولو بصدور ويطنه ولسان
وشعره وسنه وظفره كما هو مقتضى كلامهم وكتب ايضا قوله ومس مصحف
اي ولو من وراء حائل وباطن الكف وغيره بخلاف مس الذكر مع ورود
المس فيها وفرق بان المقصود هنا تعظيم المصنف بابعاد الحديث
عنه وبيان حديثه لا فضا فند ما اطلق من مس الذكر انقضى **قوله**
ايضا ومس مصحف لا يخفى ان المصنف اسم للورق المكتوب فيه القرآن
ولا خفا

ولا خفا انه يتناول الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من المباح ونحو
فما قلدة عطف الاوراق وقد يقال ان عطف الاوراق الاستشارة اي
انه لا فرق بين ان عيسى الجلة او بعض الاجزا المنقلة او المنفصلة اهـ
حلي فهو من عطف الخبر على كل اهـ شيئا **قوله** تتلث ميم اي والضم
افصح ثم الكسر وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين
كافة الحديث والمراد به ما يسمى مصحفا عفا ولو قليلا كخرب مثلاً
ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة وهل يحرم تصغيره فان يقال فيه
مصحف فيه نظراً الاقرب عدم الحرمة لان التصغير انما هو من حيث
الخط لا من حيث كونه كلام الله تعالى اهـ بر ما في **قوله** اي المظهرون اي
فليس المراد بالمظهرين في الآية المظهرون من المخالفة وهم المالكية
كما قيل اهـ شيئا وعبارته البر ما في ويصح ان يراد بالكتاب اللوح المحفوظ
وبالمظهرين المالكية ويريد ان الخطاب انما هو لنا وبذلك قوله تعالى
تنزيل من رب العالمين انتهت **قوله** وهو خبر اي والا لزم وقوع الجملة
الطلبية تعناد لا تقع كذلك الا بتاويل والاصل عدمه اهـ حلي وقوله
بمعنى النهي اي والا لزم وقوع الكذب في خبره تعالى مستاهدة ان ناسا
كثيرين عيسون المصحف من غير ظهوره تقرير دلجوي ويحوز ان يكون
باقيا على اصله ولا يلزم الخلف لان المراد نفي المس المشروع اهـ ع ش
على مر **قوله** والحمل ابلغ من المس ليس في المتن المنقوض الحمل حتى يتعرض
له في الدليل بقياسه على المس قائل اهـ شيئا الا ان يقال انه يقدر عند
قول المتن ومس مصحف اي وحمله اهـ كما به وفيه على المحلي وخرج
بحمله ومس حمل عامله ومس فلا يحرم مطلقا عند شيئا الرمي وفي
ابن حجر ان في حمله التفصيل في حمل المتاع الا في وكلام الخطيب يوافق عند
شيئا الطباوي ان محل الحمل ان كان المحمول من ينسب اليه الحمل لا نحو طفل اهـ

قوله نعم ان خاف عليه اي وعجز عن الطهارة وعن ابداعه ^{مسماة} نقية
اھتم **مرقا** بان حمله اي فيما اذا خاف عليه ضياعا ولو حال تقوطه
ويجب التيمم له ان امكن اھتم **مرقا** بل قد يحجب اي فيما اذا خاف عليه
غرقا او حرقا او كافرا او تنجسا وفيه اشارة الى ان بل للانتقال الى الابطال
فلا يعترض بذلك اي انتقل من بعض صور الجواز الى بعض صور
الوجوب لانه في الغرق والحرق فيه اتلاف له بالكلية بخلافه في
الضياع فان عينه باقية اھتم ماوي وفيه لعل المحل ونقصه
كحمله ان تعين طريقا لا يخفى الضياع ويجوز ان قد كتب العلم لحرف
الضياع اھتم **قوله** فلا يجرم ذلك اي بل يكره اھتم ماوي **قوله** ومسجله
اي المصحف ولو مع غيره فالاضافة لادني ملازمة فاذا وضع مصحف
وكتاب في جلد واحد حرمت الدقة التي تجنب المصحف دون غيرها واما
الكعب فيجرم منه ملحاذاي المصحف دون ملحاذاي الكتاب واما اللسان
فان كان في جهة المصحف حرم منه مطلقا وان كان في جهة الغير
فان كان منطبقا حرم منه ملحاذاي المصحف دون غيره وان كان
مفتوحا قال بعضهم لاحرمته اصلا وقال بعضهم يجرم منه ما يحاذي
المصحف اذا طبق لانه محاذي بالقوة اھتم حفتي وانظر لجعل المصحف
بين كتابين وجعل للثلاثة جلد واحد والظاهر انه ياتي فيه التفصيل
الذي في الامتناع الا في اي بالنسبة للحمل واما المس فيجرم منه ما حاذاه
ولو جعل بين المصحف كتاب بان جعل بعض المصحف من جهة
والبعض الاخر من جهة اخرى فينبغي الحرمة مطلقا ولا يتوقف علي
قصد اھتم ماوي **قوله** فان انفصل عنه الخ قضية تفصيله في الجلد بين
الا انفصال وعدمه وسكوته عن الورق لانه يجرم منه مطلقا متصلا
او منفصلا ولو هو مشة المقصورة لكن في سم علي ح انه استقر

جريان

جريان تفصيل الجلد في الورق اھتم ش وفي القليوباني على المحل ولو
قطعت الهوامش لم يجرم مسها مطلقا وقال بعضهم يجري فيها تفصيل
الجلد الا في اھتم **قوله** فقضية كلام البيان الخ حمل كلام البيان في جلد
المصحف على ما اذا انقطعت نسبتة عن المصحف وكلام العصاة
عليها اذا لم تنقطع النسبة اھتم ش **قوله** عن عصاة المختص هو
متن الوجيز للغزالي واهل تميمية بالعصاة لكونه مختصا بالمختص
اي مختصا بالنبي اي اخرجها منه اھتم وعبارة البرماوي مختصا بالنبي
انتهت **قوله** للغزالي هو ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي
ولد بطلوس سنة خمسين واربعماية واخذ عن امام الحرمين وغيره المتوفي
بطوس صبيحة يوم الاثنين رابع عشر جمادى الاخرة سنة خمسة وخمسمائة
وله من العمر خمس وخمسون سنة اھتم ماوي **قوله** وقال ابن العماد انه الاصح
اي لم يبق احرمته قبل انفصاله ولو انعدمت تلك الاوراق التي كان جلد
لها وهذا واضح ان لم يجعل جلد الكتاب ومحفظة والا لم يجرم قطعا
كما في شرح الروض لا تنقطع النسبة ولو كان مكتوبا عليه لا عيسة الا
المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف كما افاده شيخنا العلقمي اھتم
عليه وهل هذا التفصيل الذي في الجلد يجري في الاوراق المفصلة
عن المصحف لا يبعد الجريان اھتم **قوله** وظرفه ولا يجرم مس الخراين
الموضوعة فيها المصاحف وان اعدت لذلك اھتم عني وقرر شيخنا
ان المراد بالظرف ما عدله وان زاد علي حرمه بخلاف غير المعد فلا يجرم
الا مس المحاذي منه فقط اھتم وعبارة ش علي مر وشط الطرفان
بعد ظرفا له عادة فلا يجرم مس الخراين وفيها المصاحف وان اتحت
لوضع المصاحف فيها اھتم ماوي سم علي عليه البهجة انتهت وعبارة ش مر
وخريطة وصندوق فيهما مصحف وقد اعد له اي وعده وان لم يتخذ له

كما هو ظاهر لشيء ما بجلده فان لم يكن فيها او انتفى اعدادها الحل
حملها ومسمها وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما اعد له بين كونه على حجة
اولا وان لم يعد مثله له عادة وهو قريب من **قوله** كصندوق اي لا نحو
خلوة وغرارة وان اعتداله ولا نحو صندوق امتعة هوفيه وهو يفتح
الصاد وضعا ويقال بالسين والراي قال ابن العربي يقال لما جعل
فيه الثياب صوان فان كان مجلدا وفيه مسامير فهو الصندوق فان
كان صغيرا يجعل فيه الطيب فهو الرقعة ومن الصندوق بيت الرقعة
المعروف فيجرم مسه اذا كانت اجزاء الرقعة او بعضها فيه واما الخشب
الحائل بينها فلا يجرم مسه وكذا الخزان التي فيها المصاحف وان
اتخذت لوضعها اهر برماق وفي المصباح والصندوق فنقول والجمع
صناديق مثل عصفور وعصافير وفتح الصاد في المفرد عامي
وعبارة عن ش علي من رومن الصندوق كما هو ظاهر بيت الرقعة المعروف
فيجرم مسه ان كانت اجزاء الرقعة او بعضها فيه واما الخشب الحائل بينها
فلا يجرم مسه وكذا لا يجرم مس ما يسمى في العرف كرسيا مما يجعل في
راسه صندوق المصحف مسئلة وقع السؤال عن خزانتي من خشب
احدهما فوق الاخرى كما في خزانين مجاورين الجامع الازهر وضع المصحف
في السفلي فجعل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فلجاب من الجواز
لان ذلك لا يعد خلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزنة الواحدة
اي وضع المصحف في الرف الاسفل ونحو النعال في رف اخرفوقه اه سم
علي حج قلته وينبغي ان مثل ذلك في اجواز ما لو وضع النعال في الخزنة
وفوقه حائل كفروة ثم وضع المصحف فوق الحائل كما لو صلي على ثوب
مفروش على نجاسة اما لو وضع المصحف على خشب الخزنة ثم وضع
عليه حائل لا ثم وضع النعال فوقه فجعل نظرا ولا يتعد الحرمة لان ذلك
بعد

بعدها هاته للمصحف فاي **سؤال** وقع السؤال في الدرس عما جعل
المصحف في خراج او غير وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان
الظاهر ان يقال في ذلك ان كان على وجه يعد ان يذبه كان وضعه
تحتة بينه وبين الرقعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل
بين المصحف وبين الخرج حرمة والا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ان
قوله وعلاقته كطرفه مقتضاه حرمة مسه لك ولو بجائل وفيه نظر
حرره حلي **قوله** ايضا وعلاقته كطرفه اي فيجرم مسها في نحو كسبه
وكذا ما زاد منها عنه او من الخريطة ان كان مسامتا ولا يجرم مس
الزائد ان كان منها مفردا في الطول واما مس ما يسمى في العرف كرسيا
مما يجعل في راسه صندوق الرقعة فلا يجرم مسه لانه منفصل عنه ومثله
كرسي من خشب او جريد وضع عليه مصحف وقال العلامة بن حجر يجرم
مسه سواء المحاذي له وغيره وقال بعض مشايخنا يجرم مس ما حاذي
المصحف لا ما زاد عليه من اعلاه واسفله واما كرسى القاري كالكرسي
الكبار المشتملة على الخزائن فلا يجرم مس شيء منها نعم الدفتان المظبطتان
علي المصحف يجرم مسهما لانهما من الصندوق المتقدم اه برماق **قوله**
ومس ما كتب عليه قران اي ولو بعضا في قال ابن حجر وظاهر قوله
ولو بعضا في ان نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغي في ذلك البعض
كونه كلمة مفيدة والعبرة بقصد الكاتب وقت الكتابة لنفسه ولغيره
متبرعا او امره والظاهر ان كتفا بقصد الصبي المميز اه حلي وقوله
لدرسه اي وحده فخرج به ما قصد للقيمة ولو مع القران كما مر فلا يجرم
مسها ولا حملها اه **قوله** وما كتب عليه قران الخ ظاهر عطف هذا على
المصحف ان ما سمي مصحفا عرفا لاعتباره فيه بقصد دراسة ولا يترك
وان هذا انما يعتبر فيما لا سمي اه ابن حجر اه شوبري **قوله** يطلق القران

علي أربعة أمور يطلق على النقوش وهو المراد في هذا البناء يطلق على
اللفظ وهو المراد بقولهم في باب الغسل وتخل اذكاره لا يقصد قرآن
ويطلق على المعنى القائم بالصدر وهو المراد بقولهم في باب الجماعة
وتقديم الحقيقة على الاقراء ويطلق على المعنى القائم بذات الله تعالى
وكل الاطلاقات صحيحة **قوله** كلج فيه إشارة الى اعتبار ما بعد
للكتابه عرفا لا نحو عمود مثلا فانه لا يحرم المسك الحرف وحرعها ولو
محيت احرف القرآن من اللوح او الورق بحيث لا تقرأ لم يحرم مسهما ولا
جلهما لان شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق الجمل ادهر ماوي
سئل الشهاب الرمي هل تحرم كتابة القرآن العزيز بالقلم الهندي
او غيره فاجاب بانه لا يحرم لانها دالة على لفظه العزيز وليس فيها تغيير
له بخلاف ترجمته بغير العربية لان فيها تغييرا وعبارة الاتقان للسيوطي
هل تحرم كتابته بقلم غير العربي قال الزركشي لم ارفيه كلاما لاحد من
العلماء ويحتمل الجواز لانه قد يحسنه من يقرأه والا فربما منع اهو والمعتقد
الاول ادهر وعبارة قل علي المحلي وتجاوز كتابته لا قرأته بغير العربية
والمكتوب حكم المصحف في الحمل والمس انتهت **قوله** كالتمايم جمع غنية وهي
ورقة يكتب عليها شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثلا للترك
وبكره كتابتها وتعليقها الا اذا جعل عليها شيء او نحو فلا يحرم مسها
ولا حملها ما لم يطلق عليها مصحف عرفا عند العلامة الرمي وعند العلامة
الخطيب وان اطلق عليها مصحف عرفا قال شيخنا ودخل في النسخة ما لو
كتب لكافرو وهو ظاهر ومنعها بعضهم له والعبرة بقصد الكاتب لنفسه
او لغيره بلا اجرة ولا امر ولا يقصد المكتوب له ويتغير الحكم بتغير
القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه ادهر ماوي وفي الحديث من
علق غنية فلا تقرأه له وعبارة الشوري والعبرة في قصد
الدراسة

الدراسة والترك بحال الكتابة دون ما بعدهما وبالكاتب لنفسه او لغيره
منبرعا ولا فامره او مستاجر ولو لم يقصد به شيء نظر للمقربنة كما
بحث ابن حجر ولو شك هل يقصد به الدراسة او التبرك فكما لو شك في
التفسير الا في ولو نوي بالمعظم غيره كان باعه فنوي به المشتري غيره
الجنة كونه غير معظم كما اشار اليه في شرح العياض شيخنا انتهت
قوله وحل حمل اي ما ذكر من المصحف وظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه
وقوله في متاع اي اي متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجره
او صغر لكن لا بد ان يصلح للاستتباع عرفا بحيث لا يعد ماساله لان
مسه بجائل حرام قال ابن حجر ومثل الحمل المس فاذ اوضع يده فاصاب
بعضها المصحف وبعضها غيره فانه ياتي فيها التفصيل المذكور ادهر
حلي هذا وفيه ش علي مرانه لا يشترط ان يكون المتاع صالحا
للاستتباع وارتقاء بعض مشايخنا ادهر وعبارة البرماوي في متاع
اي اي متاع وان صغر جدا كخط الابرة لان المدار على القصد وعدمه
ولا نظر للحمل وقال العلامة الخطيب لا بد ان يصلح للاستتباع انتهت
قوله في متاع صورته ان يحمله معلقا فيه لئلا يكون ماسا او يقال
لاحرمة من حيث الحمل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما ادهر
قل علي المحلي **قوله** ايضا في متاع في هنا بمعنى مع ادهر ثم روي لا يخفى
ان هذا وان حصل به ما قصده هنا لكنه يقتضي فيما ياتي في التفسير
والدلائل انه يجوز حمل القرآن اذا كان مصلحيا لهما وان لم يكن في
ضمن الاول ولا مكتوبا علي الثانية فان جعلت هنا بمعنى مع وفيها
يأتي باقية على الظرفية كما يفيد صنيعة توقف ذلك على كون حرف
واحد مستقلا في مكانين في احدهما بمعنى وفي الاخر بمعنى اخر في ارجع
ادهر **قوله** ان لم يقصد كان عليه ابراز الضمير لانه محل لبس كونه

قوله واقتفي كلام الراغب في هذا إذا قصد كلاهما كلام الراغب هو
المعتمد لأنه تابع بخلاف الجواب إذا قصد القرآن وغيره فإنه يحرم لعدم
النتيجة لأنه عرض لا يصلح للاستنباط **ههنا** **قوله** وفي تفسير أي وصل
جملة أيضا في تفسير فهو معطوف على متاع والضمير في جملة يرجع للقرآن
لما رجع إليه ضمير جملة في متاع لما علمت أنه راجع للمصنف وظرفه وما
كتب عليه قرآن لدرسه تأمل قال ابن حجر وأما الوضع يده على الآيات
القرآنية فقط حرم والعبرة بكثرة الحروف المرسومة لكن في القرآن
يعتبر رسم المصحف وفي التفسير يعتبر قاعدة الخط قال شيخنا
والعبرة في الكثرة وعدمها في المسح بحالة موضعه وفي الحمل للجميع
كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى **ههنا** **قوله** أيضا وفي تفسير أكثر هذا وإن
قصد القرآن وحده طاهر لا يفرق نعم **ههنا** **قوله** أيضا وفي تفسير
قال شيخنا ابن حجر قال شيخنا في شرح الإرشاد والمراد في هذا التفسير
وما تبعه مما يذكر معه ولو استطرادا وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة
من حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتخصر إحدى الحرفين
من أحدهما لأعبر به **ههنا** **قوله** أيضا وفي تفسير قد روي
ليفيد أنه عطف على متاع فهو على الطريقة الجارية في العربية **ههنا** **قوله**
قوله لأنه المقصود دون القرآن أن كان المراد أن القرآن لا يقصد للدراسة
مع التفسير فكان ينبغي أن لا يفصل في التفسير بين الكثير والقليل لأن
الظاهر من حال المفسر أن لا يثبت القرآن فيه للدراسة أصلا فإن قيل
نظروا ما هو الغالب أن التفسير إذا كان أكثر من القرآن لا ينظر إلى
القرآن حقا لو فرض أن مثبتة قصد به الدراسة لأعبر بقصده وإذا
كان التفسير أقل أو مساويا فنظر للقرآن وإن قصد به عدم الدراسة لأن
الغالب أن ذلك يقصد للدراسة وح يعلم من هذا أن ما أفاده والد
شيخنا

90
شيخنا من أن العبرة في المسح بما وضع يده عليه من القرآن والتفسير
مفروض ذلك التفصيل فيما إذا كانت جملة التفسير أكثر من القرآن
والأبأن كان أقل أو مساويا فينبغي أن يحرم مطلقا أي وإن كان
تفسير ذلك المحل أكثر من قرآن حرره **ههنا** **قوله** ومحل إذا كان
أكثر والأوجه أن العبرة بالقلية والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات
وإن العبرة في الكثرة وعدمها في المسح بحالة وضعه وفي الحمل للجميع
وسئل العلامة الرضائي عما لو كتب تفسير على هوامش مصحف مثلا
هل يفتي له حكم المصحف أم يصير كالنفسر فأجاب بأنه يصير كالنفسر
أقول وفيه نظر لأن الهوامش قبل كتابة التفسير عليها تحرم تبعاً للقرآن
فإن حمل كلامه على ما إذا كان يكتب الآية على حدة ثم يكتب التفسير
على الهامش فوافق **ههنا** **قوله** حرم ذلك وفارق حال الاستوا
هنا حاله في الثوب المركب من حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فإنه
لا يسمى ثوب حرير عرفا وكذا لو شكلنا في الكثرة لأن الأصل الحرمة تعظيما
للقرآن وفارق لشك في الضمة بأن الأصل في القرآن الحرمة وفي الأنا
الحل فعلم أن محل الحل إذا كان التفسير أكثر يقينا **ههنا** **قوله**
وحيث يحرم أي في صورتي المتاع والتفسير **ههنا** **قوله** وما تقر
الحل الذي تقر هو قوله في متاع وذلك لأن الذي كتب عليه القرآن
لغير الدراسة من جملة متاع **ههنا** وقال بعضهم الذي تقر هو
التعليل المذكور بقوله لأنه المقصود دون القرآن وقال بعضهم المراد
بقوله وما كتب عليه قرآن لدرسه ويمكن أن يراد مجموع الأمور الثلاثة
وقوله كاللنانير الأحذية أي المكتوب عليها قل هو الله أحد وليس
هذا تكرار مع قوله السابق وما على النقر لأن كلامه هنا في الحل
وتم في المسح **قوله** أيضا كاللنانير الأحذية وكذا جدران وسقف دثياب

وجعل النوم فيها ولو جنب وكذا نوم عليها كسباط مثلاً لا الوطي اي
المشي عليها وقيل يجوز الوطي عليها لا بقصد أهانة ولا وجه خلافه
اهرم ما **قوله** وحل قلب رقة يعود ومنه ما لو غفكم من غير يد ولا مشكل
عدم تأثير المس بالعود هنا بخلاف مسه لئلا يمس وهو بيد المصلي قاله
في الأيعاذ بحبابان المدار هنا على ما يجلب بالتعظيم ولا اخلال مع عدم
المس باليد وثمة على التتر عن الخجاسة ومما استرها لا زها الفخشا صار
المتصل بها متصلاً بالمصلي ههنا هو شوب **قوله** ايضاً وحل قلب رقة
يعود اي ان كان على هيئة لا يعود فيها حاملاً للورقة ولا حرماً كشيخنا
قوله ولا يجب منع صبي ميمزاي لا يجب على الولي والمعلم اه حلي ونفي
الوجوب غير صحيح في المراد الذي هو نهي المنع ففي العبارة ان ليس منعه
اه ع ش وعبارة البر ما **قوله** ولا يجب منع صبي بل ينديب منعه مع
الحديث منع لخبانة اولى حيث لا مشقة ولا يخالف هذا ما في باب الغسل
من انه يمنع من ذلك لان ذلك في غير المتعلم وهذا في المتعلم ودخل
في الصبي الصبية لانه من اسرار اللغة وخرج بالصبي البالغ وان شق
عليه دوام الطهارة كدوب الاطفال لكن ادني الحافظ بن حجر بان مؤدب
الاطفال الذي لا يستطيع ان يقيم بلا حدث اكثر من اذ فرضة سباح
له في مس الواح الصبية لما فيه من المشقة عليه لكنه يتيم لانه اسرل من
زمن الوضوء فان استمرت المشقة فلا حرج انتهت **قوله** الحاجة تعلم اي اوها
هو وسيلة لذلك كحمله للمكتب والابتيان به للمعلم ليفهم منه قاله شيخنا
كابن حج اي ولو كان حافظاً عن ظهر قلب وفرغت مدة الحفظ اذا افادت
القرأة فيه فائدة ما ولو استغفلها راعى حفظه والظاهر المتبادر ان
المراد القيين الشرعي اه حلي وعبارة البر ما وي قوله الحاجة تعلم ومنها
حمله من البيت الى المكتبة وعكسه ان احتيج لنقله ولو لحفظه وصيانته
وهل

91
وهل حاجة تعلم كذلك ينبغي منع وخرج بها تعليم غيره ومنه عمل
خادمه الصغير له معه الى المكتبة لانه ليس بتعلم ويحرم على البالغ
وعلى وليه تعليمه منه انتهت **قوله** فلا يمكن من ذلك اي ما لم يكن معه
من يمنعه من انتهاك حرمة المصحف اه ع ش وعبارة البر ما وي
قوله فلا يمكن من ذلك لئلا ينتهكه قاله شيخنا الشيرازي وقد
يؤخذ منه انه لو كان عنده المعلم له لا يحرم حرره ثم رايت العلامة
سم صرح بانه لو تعلم غير المميز منه لم يعود تعليمه منه اذا راقبه
الولي ونائبه بحيث يمنعه من انتهاك انتهت **قوله** بنجس اي ولو معفو
عنه وقال العلامة م ر غير معفو عنه لا قرأة بفم نجس وقيل يحرم
اهرم ما **قوله** ومنه بعض نجس اي لا بعض طاهر من بدن نجس
ولو معفو عنه حيث كان عيناً لا اثر او يحتمل الاخذ بالاطلاق ثم رايت
ابن حجر قال في شرح الارشاد الصغير ومنه بعض نجس من طبع مطلقاً
ويجاف غير معفو عنه ويحرم كتب شي من القرآن والحديث وكل
اسم معظم وفي الكبير وكل علم شرعي وما هو آلة له بمنجس اه حلي
قوله والسفر به الى بلاد الكفر اي اذ خيف وقوعه في ايديهم ويحرم
توسده ولصق اوراقه بنحو نشا وجعلها وقاية ولو لعلم ووضع
ما كور عليها وقت الحمله وبلغها بلا مضغ ووضع نحو دراع فيها ووضعها
على نجس لا حرقها بالية بل هو اولى من غسلها ويجب غسل المصحف بنجس
وان ادري الى تلغه وكان للنجس نعم لا تحرم الوقاية بورقة مكتوب
عليها نحو البسطة لعدم الامتنان ولو اخذ فالا من المصحف جاز مع
الكراهة تنبيه **قوله** يحري في كتب العلم الشرعي والتمه ما في المصحف
غير تحريم المس والحمل لانه يشهر بالاهانة اهرم ما وي وعبارة ثم مر
ويحوز نحو ما كتب عليه قرآن وشربه بخلاف ما لو ابتلع قرطاساً

فيه اسم الله تعالى لانه يتنجس بما في الباطن وانما جوزنا الكلمة لانه لا يصل
الي الجوف الا وقد نزلت صورة الكفاية ولا يجوز جعل نحو ذهب
في كاعنك عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حرق خشبة نقش عليها
شيء من ذلك نعم يظهر انه لو قصد بحرقها احراقه لم يكره والقول
بحرمة الاحراق محمول على فعله عبثا ولو جعل نحو كراس في وقاية من
ورق كتب عليها نحو البسلة لم يجر كرافقه الوالد رحمه الله تعالى عنه
الامتنان ولو اخذ فالأمن المصنف جاز من الكراهة انزلت **قوله** ولا
يرتفع يقين طهر الخ ليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد
لا يقين المصمم الا ان يقال انه يقين باعتبار ما كان اه تقرير عثمان
او يقدر مضافا اي ولا يرتفع استصحاب يقين اي حكمه وعبارة الشوب
قال في الامداد وليس المراد باليقين في كلامهم هنا اليقين لجازم
لاستحالة مع الظن بل مع الشك والوهم في متعلقة بل المراد ان مكاف
يقينا لا يترك حكمه بالشك بعده استصحابا لانه الاصل فيما ثبت
الدوام والاستمرار فهو في الحقيقة عمل بالظن اه انزلت **قوله** يقين
طهر شامل للوضوء والغسل والتيمم كما ان قوله او حدث شامل للأكبر
اه عمير **قوله** اذا وجد حدثك في بطنه شيئا اي رجحان حول في بطنه
يطلب الخروج وقوله فلا يخرج من المسجد اي لا يبطل صلاة نفسه
بما وجد منه وانما يخرج من المسجد للوضوء او المراد لا يخرج من صلاة
وسماها مسجدا مجازا من باب تسمية الحال باسم الحال وقوله حتى
يسمع صوتا المراد منه حتى يتيقن بطلان الطهارة بسماع او غيره اه
برما وي وقوله فاشكل عليه فاعل اشكل الخروج وعدمه اه **قوله**
فن ظن الضد الخ هذا من كلام الشارح اعلمه مع انه تقدم توطئة
لفعله وقال الرافعي الخ وليس من الحديث والمراد بالظن مطلق التردد
لاجل

لاجل قوله لان ظن استصحاب اليقين اقوي منه اي لان ظن الضد وظن
استصحاب اليقين لا يجمعان ويكون التقدير من شك في الضد لا يجعل
بشكه لان ظن الخ او يقال الاضافة بيانية في قوله لان ظن استصحاب
اليقين الخ او يقال العظة ظن زائدة فالاولى اسقاطها او تبقى الظن الاول
على حقيقة وتقول الظن الثاني بالادراك الشامل للتوهم اه تقرير عثمان
وعبارة البرماق قوله لان استصحاب اليقين اقوي هذا يقتضي مكان
اجتماع ظن استصحاب اليقين مع ظن الضد وفيه نظر لانه يلزم من رجحان
ادراك احد الضدين عدم رجحان ادراك الاخر لما تقرره في محله فيجب
تاويله قال شيخنا الشيرازي ويؤيد بان يرد بالظن الادراك اه انزلت
قوله وقال الرافعي يعمل بظن الطهر الخ ان كان مراده انه قد يعمل بظن
الطهر فقد سلم وذلك فيما سياتي انه اذا لم يعتد التجديد ياخذ
بالطهر حيث لم يتذكر ما قبل حدثه وطهره الواقعي منه وان كان
مراده انه يعمل بظن الطهر دائما كما هو الظاهر من سوق كلامه فمنع
تأمل اه حلي واجيب عن الرافعي بان معني كلامه ان المأخذ من طهارته
بالاجتهاد يرفع به يقين الحدث واحسن منه ان يقال كلامه محمول على
ما اذا نظر بعد يقين الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من
اعضاء الطهارة فانه لا يقدح فيها وقد رفعنا هنا يقين الحدث بظن
الصراحة اه شمر **قوله** واسقط من الروضة اي واسقاطه دليل على
عدم صحتها اه برماق **قوله** فلو تيقن ما وجهل السابق الخ جعلها
ابن القاسم مستثناة من القاعدة التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع
بالشك ومرده الروياني في الجريان الاخذ بما ذكره ياتي على اليقين
لا على الشك اه حلي **قوله** لانه تيقن الطهر وشك في ما رفعه عبارة
ابن المقرئ في شرح الاشارة يعني ان من علم انه صدر منه طهر وحديث

ولكنه جهل السابق منها فانه ينظر فيما قبلها فان علم ان حدثا
منه كان بعد طلوع الشمس مثلا نظر الى حاله قبل الطلوع فان كان
محدثا قلنا له انت الآن متطهر لانك تيقنت طهارته ورضعت حديثك
الاول وحدث الثاني يحتمل ان يكون بعدها فيبطلها وان يكون
قبلها وحدثان متواليان فتبقى الاصل بقاؤها وان كان قبل
طلوع الشمس متطهرا قلنا له انت الآن محدث لانك تيقنت حدثا
رفع طهارتك الاولي ثم الطهارة الثانية يحتمل ان تكون بعده فترفعه
وان تكون قبله والطهارتان متواليات فتكون محدثا والاصل بقاؤه
ولكن بشرط ان يكون من عادة التجديد اما من لا يعتاد التجديد
فيبعد منه تقدير توالي الطهارتين وتأخر حدث بعدها بل الظاهر
ان طهارته وقعت بعد حدث فيكون متطهرا انتت وهي في غاية
الوضوح فان علم قبلها طهرا وحدثا وجهل اسبقها نظر فيما قبلها
ولخذ بمثله فان تيقنها قبلها وجهل السابق اخذ بصدقه وهكذا يلخذ
في الوتر بصدقه وفي الشفع بمثله مع اعتبار رعاية التجديد اذ عباب
اه زباد وتوضيح ذلك ان يقال تيقن طهرا وحدثا بعد الشمس
مثلا وجهل اسبقها وتيقنها قبل الفجر كذلك وتيقنها قبل العشاء
كذلك فهذه ثلاثة مراتب ولاها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك
وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو الثالثة فينظر
الي قبل ما قبل العشاء لقبل المغرب فان علم انه كان اذ كان محدثا
فهو قبل العشاء متطهر او متطهرا فهو الان محدث ان اعتاد التجديد
والا فنظر ثم ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر
فان كان حكم عليه قبل العشاء بالحدث فهو الان متطهر الى اخر ما سبق
ثم ينقل الكلام الي ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشي يلخذ

في الوتر بالصدوق في الشفع بالمثله مراده الصدق والمثله بالنسبة لاول
المراتب اذ حذف ثم رايت في بعض الروايات ما نصه وبقي ما لو علم قبلها
حدثا وطهرا وجهل اسبقها فينظر فيما قبلها فان تذكر طهرا فقط او حدثا
كذلك لخذ بمثله او صدقه على ما مر بيانه فان تيقنها فيه ايضا وجهل
اسبقها اخذ بصدقه ما قبلها من ذكر احدهما وهكذا يلخذ في الوتر
الذي يقع فيه الاشتباه بصدقه اذ ذكر في الوتر وياخذ في الشفع
الذي يقع فيه الاشتباه بمثل الفجر الذي قبله مع اعتبار عادة التجديد
وعدمها فاذا تيقنها بعد الفجر وقبله وقبل العشاء وعلم انه قبل
المغرب محدث اخذ في الوتر وهو ما قبل العشاء اذ هو اول اوقات
الاشتباه بصدقه حدث فيكون فيه متطهرا وفي الشفع وهو ما قبل الفجر
لانه يليها بمثله فيكون فيه محدثا ان اعتاد التجديد وح يكون
فيما بعد الفجر متطهرا فان لم يعتد به كان متطهرا فيما قبل الفجر
وفيما بعده وان علم انه قبل المغرب متطهرا اخذ في الوتر وهو قبل
العشاء بصدقه فيكون محدثا ان اعتاد التجديد وح يكون فيما
قبل الفجر متطهرا وفيما بعده محدثا فان لم يعتد به كان قبل العشاء
متطهرا وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذ الظاهر تأخر طهره عن حدثه
في الجميع وعلم مما قرر ان الاخذ بالصدوق وبالمثله اخري
انما هو فيما اذا علم الحدث دون ما اذا علم الطهر وهو لا يعتاد
التجديد فانه يلخذ بالمثله في المراتب كلها اشم العباب **قوله** لانه
تيقن الطهر اي تيقن كونه رافعا للحدث وقوله لانه تيقن الحدث
اي تيقن كونه مبطلا للطهر **قوله** ايضا لانه تيقن الطهر
في رافعه وهو وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه اي عدم
الرافع اي عدم تأخر الحدث عن الطهر وهذا يعارض بالمثله فيقال

لانه يتيقن الحدث وشك في رافعه اي وهو تاخر الطهر والاصل عدم
فما المرجح واجيب بان الطهر الذي يتيقنه تحقق دفعه للحدث قطعا
اما لما قبل الفجر او لما بعده ولا كذلك لحدث فقوي جانبه وايضا
ان لحدثه رفع يقينا والاخر يحتمل وقوعه قبل الطهارة فيكون
مرفوعا ايضا وبعبارة فيكون ناقضا لها في متيقنه وشك
في ناقضا والاصل عدمه وقوله لانه يتيقن الحدث وشك في رافعه
اي وهو تاخر الطهر عنه وقوله والاصل عدمه اي عدم الرفع اي عدم
تاخر الطهر عن الحدث وبعبارة اخرى بالمثل ايضا فيقال لانه يتيقن
الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه فاما المرجح واجيب بان المرجح
اعتناء بالتجديد المقتضي لكون الطهارة بعد الطهارة اه حلي **قوله**
فان لم يتذكر ما قبلها الى محترق فغير ملحوظ فيما سبق تقدير
فضد ما قبلها باخذيه اي ان تذكر اه ككاتبه وقوله فان اعتاد
التجديد وتثبت العادة ولو مرة في عمره لماضي اه قل على المحلي
وقوله والنووي في الاصل عبارة الاصل مع شرح المحلي فلو تيقنها
وجعل السابق فضد ما قبلها في الاصح والثاني لا ينظر الى ما قبلها
فيلزمه الوضوء بكل حال احتياطا انتهت **قوله** وقال في الروضة انه
الصحيح مرجوح قال القاضي ولا يرفع اليقين بالشك الا في
اربع مسائل احدها الشك في خروج وقت الجمعة فيصلون طهرا
ثانيها الشك في قيامت المسح فيفضل ثلثها الشك في وصول
مقصده فيتم رابعها الشك في نية الاقامة فيتم ايضا لان هذه
مخصص ولا بد فيها من اليقين وح فكل رخصة كذلك ولا يختص
بالمذكورات بل غير الرخص يقع فيها ذلك اه برماوي **فصل**
في اداب اخلاء اي في بيان ادايه والمناسبات لانه في المتن ان يقول
في اداب

٩٢
في اداب قاضي الحاجة بدل اخلاء اه حلي **قوله** في اداب اخلاء الادب جمع
ادب وهو الامر المطلوب سواء كان مندوبا او واجبا وجميع ما في
هذا الباب مندوب الا ترك الاستقبال وترك الاستدبار والاستنجاء
فواجبا واخلاء بالمد والقصر وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه
يسبق تقديم الاستنجاء عليه في حق السليم واخره عنه في الروضة
اشارة الى انه يجوز تاخيره عنه في حق من ذكره ثم **قوله**
وفي الاستنجاء انما اعاد العمل وهو في ليلا يتوهم ان اداب مسطرة
على الاستنجاء اه عناني وعبارة عبد الجبار عاود الجار اشارة
الى التقاير وقال بعضهم المراد بالادب ما يشتمل الواجب المندوب
وحقيقة الاستنجاء ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بما او حجر
بشرطه فشرط الماء ان يستعمل مقدار منه بحيث يغلب على الفرج زوال
الخجاسة وشرط الحجر ان يكون جامدا طاهرا الى فلو خرج من الفرج
واصاب غيره سمي ازالة الخجاسة انتهت **قوله** لقاضي الحاجة اي
بالفعل وهذا بالنسبة للادب التي تطلب حال قضائها كقوله وان
يعتمد يسار ولا يستقبل القبلة ويستنزى بالنسبة للادب التي
تطلب قبل الشروع في القضاء بقدر ما ذكره الشافعي بقوله اي لم يرد
قضائها فتاويله انما يحتاج اليه بالنظر الى بعض الادب كقوله ان
يقدم يسار وينجي ما عليه معظم وبالنسبة للادب التي تطلب
بعد قضائها يكون المراد بالقاضي من فرغ من قضائها كقوله ولا
يستنجي عما في مكانه ويستنبر من بوله وقوله وعند انفراده الى قائل
قوله ان يقدم يسار مكان قضائها اي ولو في صحر او وجهه انه
يقصد قضائها فيه صا ومستقدرا واما كونه يصير معدا فلا يصير
الا بامارة العود اليه واما كونه يصير ماوي للشياطين فلا بد من

قضاها فيه بالفعل ما لم يكن مهيا لذلك فانه بمجرد تهيئته لقضاها
تسكنه الجن ويدل له ما ذكره في المكروهات من ان الصلاة في الحمام
الجديد لا تكرم لانه لا يصير ماوي لهم الا باستعماله بخلاف الحش
فانه يصير ماوي لهم بمجرد تهيئته وعلى قياسه تقديم اليمين
لمكان ارادة الصلاة لانه صار شريفا بقصد الصلاة فيه وانظر
قولهم يصير مستقذرا بالقصد هل يصير مستقذرا لمن قصد فقط
اوله ولغيره وكذا اذا تكرر فيه هل يصير معدا للذي قصد فقط
اوله ولغيره قال شيخنا يصير مستقذرا للذي قصد فقط قال شيخنا
عش يصير مستقذرا له ولغيره واعتد العلامة مران هذه الآداب
المذكورة مستحبة لدخول مكان قضا الحاجة ولو اغير قضاها كاحذ
شيء او وضعه حتى التكلم نعم ما لا يناسب الا قضاها بخواتم
الذي ذهب عنى الا اذا وحق الاعتد على اليسار فمختص بقاضيها
وح فيكون الفقير في قوله ويعتد يساره راجعا لبعض افراد
المتقدم فهو شبه استخدام اهر برماق وفي القليوني على المحلي وهو
حقو الكمال التي جرت عادة الناس بقضا الحاجة عليها من المعدل
شيخنا الى انها ليست منه فراجع اه **قوله** لمناسبة اليسار للمستقذر
اي كل يسار لكل مستقذر مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج
ولا يلزم تعليل الشيء بنفسه وح فقولنا لترك شي ان ملا تكمته فيه
ولا اهانة يكون باليمين اعلم من الدخول والخروج ايضا كما هو
ظاهر فيحمل نحو نقل امتعة من محل الى اخر فيكون باليمين على
ما قاله فلا يرد ان المسئلة ليس لها صورة في الخارج اذا داخل
الى المحل المذكور ان كان من شريف فظاهر انه يقدم اليسار وان
كان من مساو له فظاهر انه يتخير فانه مبني على ان المسئلة في
خصوص

90
خصوص الدخول والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك اه شري **قوله**
واليمن لغيره واخذ الزركشي من ذلك ان ملا تكمته فيه ولاها
يكون باليمين لكن قضية قول الجميع ما كان من باب التكرير يرد
فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضي ان يكون فيه باليسار ولو
خرج من مستقذر مستقذرا من مسجد يسجد فالعبارة بما دابه
في الاوجه ولا نظرا في تفاوت البقاع شرفا وخسة نعم في المسجد
الحرام والبيت يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند
خروجها منها لشرفها وقياس ما تقدم انه يقدم اليمين في الموضع
الذي يختاره للصلاة من الصغر وهو كذلك وكالحل فيما تقدم
الحمام والمستحم والسوق ومكان المعصية ومنه الصاغة اه ثم مر
وعبارته في علي المحلي قوله واليمين لغيره اي غير المستقذر شمل
ملا شرف فيه ولاخسة فيقدم عبيد كالشريف وهو المنقول بالمعتمد
عن شيخنا الرمي وان كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر
لان الاقسام ثلاثة اما من شريف لمادونه فيقدم اليسار وما
هو اعلى فيقدم اليمين او ما يساويه فيتخير كاجزا المسجد ومنه
صعود الخطيب على المنبر ونحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم
يقدم عبيد في خروجه من الكعبة الى المسجد كعكسه قاله شيخنا مر
قوله يحرم دخول الصاغة ونحوها من امكنة المعاصي
الحاجة بقدرها اهت **قوله** ونعبري بما ذكرنا من اي لان قولهم
لمكان قضاها شامل لما اذا كان خلا او غير خلا لان المراد بالخلا
المعد لذلك وان كانت عبارة الاصل عامة من جهة اخرى لانها
شاملة لما اذا دخل خلا لا لقضا الحاجة ففي كل عموم الكفر لان
يقال الشارح لم ينظر لهذا العموم لان الآداب لائنة اما تخص قاضي

الحاجة فالكلام فيه تامل اه شوري وفي قول علي المجلي قوله دخل
 الخلاي ولو صغيرا يامر وليه او حاملا لغيره او لغيره فضا الحاجة
 المخصوصة كوضع ما وانزلة فذر مقوا ولي من تغيير المنهج غير
 بقاضي الحاجة والجواب بان هذا امر لشمولة العصر قد يترتب بان
 يراه بالخلا ما يشمله وسياتي ما يشير اليه مع ان تعميم الحكم دون
 المحكوم عليه اولى من عكسه فتأمل اه **قوله** ودخل الخلا الخلاية الاصل
 المكان الخالي بنقل الى البناء المعد لفضا الحاجة عرفاه حلي وقوله
 الي لينا المعد الخ لو قال الي المكان المعد لكان اعم كما في القليوبي
 علي المجلي **قوله** وان ينبغي ما عليه معظم يدخل فيه ما علم عدم تبدله
 من نحو التولية والاعجيل الا ما علم عدم تبدله منها فيما يظهر لانه
 كلام الله وان كان منسوخا اه سم وهو ظاهر لا ينبغي خلافه اه
 ع ش وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا وضع خاتمه
 وكان نقشه محمد رسول الله اي محمد سطر رسول سطر الله سطر
 قال العلامة ابن حجر ولم يصرح في كيفية وضع ذلك شيئا كما في تخرج
 احاديث العزيز للحافظ ابن حجر لكن قال الاسنوي في المهمات
 في حفظي قديما انها كانت تقرأ من اسفل ليكون اسم الله تعالى فوق
 الجميع زاد في نور النباسة والذي يظهر ان هذه الكتابة كانت
 مقلوبة حتى اذا ختم بها كان على الاستواء كما في خواتيم الاحكام اليوم
 والكبار والتجار والاولو كانت مستوية وختم بها كان مقلوبا
 فلا يتفقد المكتوب اليه يكون اعجيبا والختم مقلوبا بعينه عليه
 قرانه ولم اره لاحد قال بعضهم وكان نقش خاتم ابي بكر نعم
 القادر هو الله ونقش خاتم عمر كفي بالموت واعيا با عمر ونقش
 خاتم عثمان لتصيرت اولئك من ونقش خاتم علي الملك لله

وهو
 لا يشك في ذلك
 التولية
 في قوله
 وان ينبغي
 ما عليه
 معظم
 يدخل فيه
 ما علم
 عدم تبدله
 منها فيما
 يظهر لانه
 كلام الله
 وان كان
 منسوخا
 اه سم
 وهو ظاهر
 لا ينبغي
 خلافه اه

اه برما و

اه برما و **قوله** وان ينبغي ما عليه معظم ليس المراد مطلق التعظيم بل ما
 العصمة اه شوري وفي قول علي المجلي ومن المعظم اسم الله الخاصة
 به او المشتركة بقصده واسما الانبياء والملائكة ولوعوامهم قال شيخنا
 وكذا صلحا المؤمنين كالصلحا والاولياء فان دخل شيئا من ذلك
 غيبه في حق عمامته ويحرم تنجيسه ولو في غير الاستنجاء فراجع اه
قوله من قرأ وغيره سواء كان القرآن مكتوبا بالخط العربي او بغيره
 كالهندي لان ذوات الحروف ليست قرانا وانما هي دالة عليه اه ع ش
 وبحت الاذرعى تحريم دخول المصحف الخلا بلا ضرورة اجلاله وتكريرا
 والمنقول الكراهة وهو العقد عند مذكر كل ما عليه معظم والمشارك
 كعزيز وكريم ومحمد واحمد وما يوجد نظم من القرآن في غير علي
 ما بحت الاذرعى كالمختصران قصد به المظهر او دلت على ذلك قرينة
 اه ش الارشاد لشيخنا **ف** لو كان بيده خاتم عليه لفظ
 الجلالة واستنجى بها بحيث يصبى النجاسة اسم الله حرم هذا ان
 قصد بنقش الجلالة التبرك فان قصد به مجرد تمييز الخاتم فهو
 نظير ما لو رسم نعم الصدقة بلفظ الجلالة وقدر كلامهم على جواز
 وان كانت تترغ في النجاسة وعلوه بانه انما قصد به التمييز فلو
 ذكر مع لفظ الجلالة ما يقرؤها الى التبرك كان نقش عبد الله فينبغي
 الامتناع هكذا قرره مروية الناس في بعضه وقد يتجه التعرير هنا
 مطلقا ويفرق بان الوسم مطلوب وبان التنجيس غير محقق وقد لا يوجد
 وبانه يفرق بين التنجيس والتعريض للتنجيس ثم رايت في شرح الارشاد
 لشيخنا ما نصه ولو ختم في يساره بما عليه معظم وجب نزع عند
 الاستنجاء حرمة تنجيسه كما قاله الاسنوي وغيره اه ثم اطلق مر والحرمة
 اخرا اه سم **قوله** كما سم بني اي وان لم يكن رسولا وكذا الملائكة سواء

يقتضي
 ٩٦

عامتهم وخاصتهم وكل اسم معظم مختص ومشارك وقد به المعظم
او قامت قربية قوية علي انه المراد به والا وجه ان العبرة بقصد كاتبه
لنفسه والا فامكتوب له ولو تختم في بسماعه عليه معظم وجب ندبه
عند الاستنجاء حرمة تنجيسه كما قاله الاسنوي وغيره اه ثم **مر قوله**
ايضا كما سمعني اي او ملك وفي شرح الارشاد لشينابن حج وظاهر
كلامهم انه لا فرق بين عوام الملايكة وخواصهم وبه صرح الاسنوي
حيث عبر بجميع الملايكة وهل يليق بعوامهم عوام المؤمنين اي
صلحاءهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يعرف بان اولئك
معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اه
سم علي حج اهع ش **قوله** وحمله مكروه صرح به للرد علي من قال
بالتحريم والا فعد حرمة معلوم من قوله سن الخ وان لم يعلم
منه خصوص الكراهة لاحتمال خلاف الاول اهع ش وفي قول علي
المحلي قوله وحمله مكروه اي ولو مصحفا وان حرم من حيث الاحت
وعليه يحمل قول الاذري بالحرمة اه **قوله** وتعييري بذلك اعم
اي لشموله غير ذلك كالملة كالنبي والملك وقوله اولي اي لا سنده
الحمل الي محل الذكر لا الي الذكر نفسه كما فعل الاصل فانه لا يصح
الا علي التجوز اه سم **قوله** لان ذلك اسهل الخ علة لقوله وان
يعتمد بسماعه وقوله ولانه المناسبات الخ علة لقوله ناصبا عيناه
اه **قوله** وبمعظمهم اخذ بمقتضاه الخ ظاهر صنيع الشراح
ان هذا الخلاف في البول والغائط وليس كذلك بل ذلك
البعض قبيح بالبول فقط وعبارته ولو بال قايم فرج بينهما
فيعقدان اه انتهت هذا واما حكم الغائط فان خاف منه التنجيس
اعتمدها

اعقداهما معا والا اعتمد اليسار فقط اهع ش علي مر رفعهم من هذا
ان قول الشارح وبعضهم الخ مراده الجلال المحلي وانه نقل عبارة
بالمعنى لا باللفظ وفي قول علي المحلي قوله فلو بال قايم الخ اعتمده
شينا مر مخالف الشيخ الاسلام والمراد بالبعض في عبارة الجلال
المحلي وخرج بالبول الغايط قايم فهو كالجاس في اعتماد مسلم
وان كان القيام مكروها في كل منهما نعم ان خشي التنجيس في حالة
نقيين خلافا اه **قوله** ولا يستقبل القبلة الخ تنبيه لا يخفى
ان المراد باستدبارها كشف دبره الي جهتها حال خروج الخارج
منه بان يجعل ظهره اليها كاشفا لدبره حال خروج الخارج وانه
اذا استقبل او استدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستتار
ايضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوف الي تلك
الجهة حال الخروج لان كشف الفرج الي تلك الجهة ليس من استقبال
القبلة ولا من استدبارها خلافا لما يتوجه كثير من الطلبة
لعدم معرفتهم معني استقبالها واستدبارها فعلم ان من
قضي الحجتين معا لم يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة
ان استقبلها او استدبرها فقفظن لذلك اه سم اه ثوري
وعبارة الفقيه علي المحلي في الحديث قوله ببول ولا غايط لف
ونشر مرتب اي لا تستقبلوها ببول ولا استدبروها بغايط لان
الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار جعل الشيء
جهة دبره فلو استقبل وتغوط او استدبر وبال لم يحرم وكذا
لو استقبل ولوي ذكره يمينا او يسارا بخلاف عكسه لوجود
الاستقبال بالصورة والخارج معا في العكس دون ما قبله وبما
ذكر علم سقوط ما يشنع به بعض اكابر الفضلاء والعلماء علي

بعض الطلبة حين توقف في حكم تعارضها لانه لا يتصور وجودها
معا فضلا عن تعارضها فذكر شيخنا له في شرحه وغير غفلة عن
الحكم المذكور اما لو نزلنا معا فليس من التعارض بل يقال ايها
استدبرته فيجب ان اذا انقضى اجتنابها معا فراجع وحرروا فهم
اختفت وقد علمت رده من كلام سم وعبارة شمر ويكره ان اي
الاستقبال والاستدبار في الصراحين الفرج ولومع عدمه بالصد
لعين القبلة لاجهتها فيما يظهر فتت وكتب عليها الرشيد
قوله بعين الفرج اي الخارج منه كما قاله الشهاب بن حجر ولا يخفى ان
معنى الاستقبال بالفرج المذكور جعله جهة القبلة فيلزم ان
يكون الاستدبار به جعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا
تغوط وهو مستقبل القبلة بصدور فهو مستدبر القبلة وعكسه
بعكسه في اذا كان صدره او ظهره للقبلة وبال او تغوط بلا ستر
حرم عليه مطلقا لانه اما مستقبل او مستدبر اي مالم يلفت ذكره
في مسألة البول الى العين او الشمال ووجه الشهاب بن قاسم في
شرح العبا عما حاصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين
القبلة ساترا لا انشياء وذكره او انشياء فقط وذلك غير كاف في
الستر لكنه بناء على ما مشي عليه كغيره من ان المراد في الاستقبال
والاستدبار بالصدر لا بالفرج ولا يخفى ان المرجع واحد غالبا
والخلاف انما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة وتغوط
فالشارح كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلا واذا جعل صدره للقبلة
وتغوط يسميانه مستدبرا او الشهاب بن قاسم كغيره يعكسون
ذلك واذا جعل صدره او ظهره للقبلة وبال فالاول مستقبل اتفاقا
والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل صدره
او ظهره

او ظهره للقبلة والفت ذكره يميننا او شمالا وبال فهو غير مستقبل
ولا مستدبر عند الشارح كالشهاب بن حجر بخلافه عن الشهاب بن قاسم
وغيره اه وفيه سم مانصه قال في الحاشية من المصنف ان المراد بالقبلة
هنا هل هو العين او الجهة ويحتمل العين لانه المراد حيث اطلق
في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله في الحديث ولكن شرفوا او غربوا
اه ولعل المنجى الثاني ثم رايت شيخنا مر رقاله وكذا رايت مر
اعقد ثم اعقد الاول **قوله** اشكل على بعض ضعفة الطلبة قولهم لو
هبت الريح عن يمين القبلة وشمالها جاز لا استقبال والاستدبار
فلو تعارض الاستقبال والاستدبار التحيير بينهما مع امكانهما
وان المراد بتعارضهما انه لم يمكن الا احدهما فلا معنى لتقديم الاستدبار
وهو خطأ واضح بل معنى قولهم جاز لا استقبال والاستدبار انه
يجوز الممكن منهما فان امكنا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن
الزمان احوج الى التعارض لذلك اه **قوله** بساير اي ولو من زجاج
اه مرر وانظر هل يحصل الستر هنا بيده او لا يتجه الاول فليجرب
اه شوبري **قوله** اي مع مرتفع ثلاثي ذراع اي ولو كان في بناء مسقف
او يمكن تسقيفه وعلله الامم بان ذلك يستمر من سترته الى موضع
قدميه واخذ منه والشيخنا انه لو بقي حاجته قائما على خلاف
العادة لا بد ان يستمر من عورته الى موضع قدميه صيانة للقبلة
وان كانت العورة تنتهي الى الركبة قيل مقتضاه انه لو بان على
مرتفع وجب الستر الى الارض صيانة للقبلة ورد بان القبلة
انما نقصان عن الخارج مع العورة او ما هو حرير لها وهو من
الركبة الى اسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك وهذا يقتضي
انه لو افترض طوله بان كان الساتر المذكور لا يستمر عورة الى قدميه

لو كان جالسا لا بد من الزيادة عليه واما لو كان قفيا جالسا بحيث
يستتر ما بين سرته ومركبته بدون الستار المذكور فالظاهر
انه لا بد منه اي الستار المذكور ولا يكتفي بدونه حرر قال شيخنا
ولا بد ان يكون الستار عرض يستتر جميع ما توجه به وفي كلام ابن
حجر وان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم القبلة لا السترة قال
لا يقال تعظيمها انما يحصل بحجب عورة عنها لا مانع ذلك بكل الاستتار
والجماع اليها اهـ حلي وقوله قال شيخنا اي في شتره وفيه عبارة
واما عرضا فالمعترف فيه ان يستتر جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم
والجالس فستره القائم فيه كستره الجالس اهـ **قوله** ثلثي ذراع اي
وان حصل الستر باقل من ذلك وفي حق القائم لا بد ان يكون
من الارض الى السترة اهـ **قوله** ولو بارخا ذيله عبارة شمر
ويحصل بالوحدة والرابية والدابة وكثيرا من غيرها وكذا انما
الذي لفلو استقبلها بصدور وحول قبله عنها وباللمحيم بخلاف
عكسه ولو استقبلت عليه القبلة وجب الاجتهاد حيث لا ستر ولا
استتار يا قبحنا جميع ما سياتي فينبيل صفة الصلاة ومنه حرمة
التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك ومحل ذلك
ما لم يغلبه الخارج او يضره كفه والا فلا يخرج انتهى **قوله** في تنبيهه
بالذال المججمة اسم كتاب صغير جعله للشرح الكبير كالذي في الخارج
اهـ برهان **قوله** اذا اتيت الغايط هو مستعمل هنا في حقيقته التي
هي المكان المطمئن من الارض وانما سمي الخارج به من مجاز المجاز
اهـ رشتين وعبارة ش وقوله اذا اتيت الغايط اي المكان المهيأ
ويجوز حمل التيمم على اردق الغايط على فعله وهو خارج الفضلة
المخصوصة انتهى وقوله اي المكان المعد لغرض الحاجة وهذا يخالف
ما سياتي

٩٩
ما سياتي للشئ في الجميع بين الادلة حيث قال علي ما لم يستتر
فيه بما ذكره في الحواشي ما لم يستتر فيه بالفضة فهذا يقتضي
ان المراد بالغايط في الحديث معناه اللغوي وهو الفضة
غير المعد وفي المصباح الغايط المكان المطمئن الواسع من
الارض والجمع غيطان واغواط ثم اطلق الغايط على المكان
المستقدر من الانسان كراهة تسميته باسمه الخاص لانهم كانوا
يقضون حوائجهم في المواضع المطمئنة فهو من مجاز المجاز
اهـ ثم قال ع ش علي مر وقضية قولهم يجب علي الوضوء المميز
نهي عن المحرمات انه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار حيث
امتنع على المكلف بل ينبغي وجوب ذلك علي غير الوضوء ايضا
لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يات الفاعل اهـ سم
علي اي شجاع وانظر الولد الصغير ونحوه لو جلس علي فصرية
للبول او الغايط هل يكون كالبناء فلا يطلب منه ستر ولا بد من
الستر لانه غير معد لذلك فيه نظر والا قرب انه كالمعد واما الشمس
والقمر فيكون استقبالهما دون استدبارهما ومحل الكراهة حيث
لا ستر كالقبلة بل والي منه ومنه السجدة كما هو ظاهر اهـ بن حجر
انتهى **قوله** ببول ولا غايط اي وما في معناها كدم او ودي
او مذي او دود او ملي في معناه لا ريج وجماع وفيه دليل لحرمة
ما ذكر بدون ساتر في غير معد بنا علي ما هو الظاهر في ذلك اهـ
حلي وفيه قال علي المحلي تنبيه خرج بالبول والغايط استقبال
القبلة واستدبارها يجمع او بدم فصد وجامة واخراج قيح
او ريج او مني او القاحاسة فلا حرمة ولا كراهة وان كان الاولي
تركه تغليظا لها اهـ **قوله** ولكن شرفوا او غربوا فان قلت ان

شرقنا استقبلنا وان غربنا استدبرنا قلنا هذا الحديث محمول
على اهل المدينة ومن دانا هم فانهم اذا شرعوا لم يستقبلوا
واذا غربوا لم يستدبروا اهـ قوله ورويا ايضا الخ ليس
غرضه من هذا والذي بعده الاستدلال بل غرضه الجمع بينهما
وبين الاول اهـ شيخنا وفيه نظر لان ما قاله يلزم عليه اجمال
المتن بلا دليل وليست عادته فلا ولي ان يقال غرضه بالدليل
الاول الاستدلال على قوله ويجزى ان الخ وبالثاني الاستدلال على
قوله ولا يستقبل القبلة الخ اذ مقتضاه ان هذا ليس بحرام
وبالثالث الاستدلال على حكم المعد الذي هو مفهوم التفصيل
في غير المعد واما قدمه عليه لاجل ان يضمه للدليل الثاني فيشير
الي معارضتهما للاول فاشارة الى الجمع تبعا لغرض الاستدلال
اهـ لكانته قوله قضى حاجته في بيت حفصة اي في غير معد مع
وجود السائر المتقدم وقوله استدبر الكعبة اي مع وجود
السائر فهو دليل جواز الاستقبال للقبلة بالستر في غير المعد
وفيه ايضا دليل جواز الاستدبار للقبلة مع وجود السائر
في غير المعد بنا على حمل هذا الحديث على ذلك وقوله يكن هو
استقبال القبلة بفر وجهه اي في المعد فقال او قد فعلوها
اي الكراهة اي قالوا بها حولوا بمقعدي الى القبلة فيه دليل
جواز الاستقبال في المعد بغير سائر وقوله المفيد للمتميز اي
على ما هو الظاهر منه وهو عدم وجود السائر وان المحل
غير معد اهـ حلبي قوله في بيت حفصة يعني امر المؤمنين بذات
عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ولدت وقريش تنفي البيت قبل
المبعث بخمس سنين وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان
سنة

سنة اثنين او ثلاث من الهجرة وتوفيت في شعبان سنة احدى
او خمس او سبع واربعين وقيل سنة سبع او ثمان وعشرين وهي
ابنة ستين سنة اهـ برماوي قوله مستقبل الشام بالهمز وتذكر اهـ
برماوي قوله وروي ابن ماجه هو ابو عبد الله محمد بن يزيد الرقي
مولاهم القزويني روي عن ابي الطيب البغدادي وغيره المتوفى سنة
ثلاث وثمانين ومائتين اهـ برماوي قوله فقال او قد فعلوها بفتح
الواو اي الخصلة او الفعلة الدال عليها الكلام السابق فالمعنى
او قد فعلوا كراهة ذلك اي قالوا بكراهته حولوا اهـ برماوي واما
قال ذلك مبا لفة في الرد عليهم اهـ لكانته قوله او قد فعلوها
اي الخصلة التي هي الكراهة اي اعتقدوها اهـ وقال شيخنا حنف
هذا معطوف على مقدر اي اعتقدوها وقد فعلوها او كرهوها
وقد فعلوها اي فعلوا بمقتضاها وهو الاجتناب قوله حولوا
بمقعدي اي جعلوا مقعدي اي المحل الذي اقضي فيه الحاجة
الى القبلة فالبا في قوله بمقعدي صلة حولوا وهي زاوية اهـ
تقريب عشاوي وكانت مقعده صلى الله عليه وسلم لبنتين كانت
يحلس عليهما حال قضا الحاجة اهـ تقرير بعضهم وفيه قول على المحل
قوله فعلوها اي الكراهة بمعنى اعتقدوها او بمعنى فعلوا ما يدل
عليها او بمعنى وقعت منهم فهو توبيخ لهم واشارة بقوله حولوا
بمقعدي الى القبلة الى انما كرهوا ما نقل عنهم اعتمادا على فعله
صلى الله عليه وسلم من جعله مقعده لغير القبلة فهو تأكيد في رد
ما فهموه والمقعدة اسم اخو حجر بن عيسى قاضي الحاجة عليهما وبينهما
منخفض اهـ قوله فجمع ائمتنا الخ هذا الجمع يدل على التقارض بين هذه
الاخبار الثلاثة اعني قوله اذا ائتم الغايط الخ وقوله ورويا ايضا الخ

وقوله وروى ابن ماجه في وجه التقاض ان الاول يدل على حرمة
الاستقبال والاستدبار مطلقا اي مع السائر وبدونه والاخيرين
يدلان على جوازها لدلالة الاول منها على جواز الاستدبار والثاني
منها على جواز الاستقبال ووجه الجمع ان الاول من الثلاثة يدل
على حرمة الاستقبال والاستدبار بدون السائر والاخيرين يدلان
على الجواز مع السائر وهذا مراد الشارح في الحمل الدافع للتعارض
لان قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للاخيرين وان كان الثالث
في المعد الا ان الشارح لم ينظر للمعد وغيره اهـ عثمان وري **قوله** ايضا
فجمع اليمينا في عبارة المحلي فجمع الشافعي في قال القليوبي عليه فسيمة
الجمع للاصحاب كما في عبارة بعضهم كالمسح على ضرب من التجوز **قوله**
علي ما لم يستتر فيه بما ذكر اي على فضا لم يستتر فيه بما ذكر لانه
اي الفضا المذكور في خلاف ما استتر فيه بذلك اي بخلاف بناء استتر
فيه بذلك في كافي فعله النبي صلى الله عليه وسلم اي في بيت حفصة
وقوله وان كان الاول لنا تركه هذا يوافق ما قدمه عن المجموع من
ان فعله ذلك خلاف الاول اي كما يفهم ذلك من انكاره صلى الله
عليه وسلم علي وليك الاناس وامر بتحويل مقعده الى القبلة
اهـ حلي **قوله** كافي فعله النبي صلى الله عليه وسلم اي في المكان الغير
المعد مع السائر لبيان الجواز اي من صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف
الاولي بل والمكروه للتشريع وثبات عليه ثواب الواجب هو تقرير
بعضهم **قوله** وان كان الاول لنا تركه اي في غير المعد اهـ عثمان
قوله اما اذا كان في المعد في لا يبعد ان يصير معدا بقضا الحاجة
فيصير مع قصد العود اليه لذلك اهـ عثمان وري وعبارة الرشدي
قوله في غير معد قيد في الحرمة فهو صحيح في انه اذا اتخذ له محلا

101
في الصبر بغير سائر واعده لقضا الحاجة لا يحرم قضا الحاجة فيه
لجهة القبلة وسيا في التصريح به ايضا ومنه ما يقع للمسافرين
اذا نزلوا ببعض المنازل انتهت **قوله** في الشق الاول هو قوله ولا
يستقبل القبلة في وقوله وبعده في الثاني هو قوله ويحرم ان
بدونه في اهـ عثمان وري **قوله** وان يبعد عبارة المختار البعد عند
القرب وقد بعد بالضم بعدا من بعيد اي متباعد وبعده غير
وباعده وبعده تبعية اهـ بمرور وهو يفيدان بعد بالضم لا
وان البعد متعدد وعليه فلا يقال بعد في المكان وانما يقال بعد
اهـ وفي المصباح ان البعد يستعمل لازما ومتعديا فاللزام بعد
زيد عن امير عن امير متباعد والمتعدي البعد اهـ وعليه
تجوز قرأته بلهم الياء وكسر العين ايضا وعليه هذا فيبعد ويبعد
اللازم مستويا في اهـ عثمان **قوله** ايضا وان يبعد عن الناس اي
ولو في البول وسين ان يغيب شخصه حيث أمكن اهـ شرح مر
والاوجه انه لا فرق بين البائل القايم والقاعد خلافا للزركشي
ولا بينه وبين المتغوط قاله شيخنا في شرح العبا اهـ عثمان وري **قوله**
وان يستتر عن اعينهم اي عن من يحقل مروه ممن يحرم نظره لعورة
ولا يفيض بصره بالفعل عنها وحيث يدفع ما يقال ما فائدة السترة عن
اعينهم مع البعد عنهم الى احد المذكور وقوله في ذلك اي في حال
قضا الحاجة اهـ حلي **قوله** ايضا وان يستتر عن اعينهم اي بغير نحو
نحاج اهـ عثمان وري اي وبغير ما صنف في خلاف سائر القبلة
كما مر اهـ لعل المحلي **قوله** تلقي ذراع فاكش اي في الغلب فان حصل
الستر باقل من ذلك كفي وهذا في حق الجالس اما القايم فلا بد
فيه من ستر ما بين سرة وركبته اهـ لكانته وعبارة الحلي قوله تلقي

ذراع ظاهره وان حصل ستر العورة بدون ذلك لضعف بدن قاضي
الحكمة وقد يوجب بان مادون ذلك لا يعد ستره شرعا وفيه نظر
والذي ينبغي اعتباره ما يحصل به ستر العورة مراد ونقص وما ذكره
جوابه على الغالبه وفيه قلة على المحايي والتقيد بثلاثي ذراع
بثلاثة اذرع غير معتبر لانه ناشئ عن توهم اتخاذ سائر القبلة والاعين
وليس كذلك لانه لا تلازم بينهما **قوله** مسقف بضم الميم وسكون
السين المهمله وقع القاف افتح من فتح السين وتشديد القاف
اهرم ما **قوله** او يمكن تسقيفه اي عادة وليس دله من ينظر اليه
من يجر نظره والاحرم كما سياتي اهسم على المنهج اهع شر على مر
قوله حصل الستر بذلك عبارة مر كفاه الستر بنحو جدار وان تبا
منه اكثر من ثلاثة اذرع انتهت **قوله** ايضا حصل الستر بذلك اي
عن الاعين ولا حاجة للمرتفع بخلاف ما تقدم في استقبال القبلة لانه
لا بد من المرتفع المذكور ولو في البناء المذكور ولانه لا يمكن النظر اليه
الا بالنظر فيحصل الستر بذلك وان بعد عن الجدار اكثر من المسافة
المذكورة وانما لم يكن هذا في الستر عن القبلة كما تقدم لان الفضد
كما مر تعظيمها ولا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته لمن يحتمل مرده
من يجر عليه نظرها وهو حاصل مع ما ذكره حلي في قوله اذا لم يكن
شر الخ هذا النفى صادق بصور ثلاثة اذا لم يكن احدا صلا او كان
ويغض نظره او لا يغض ولكن يجوز له النظر فالستر في الاحوال
الثلاثة مندوب **قوله** والاجب الاستتار اي لان وجوب غرض البصر
لا يمنع الحرمة عليه ولا يشك عليه جواز خروج المرأة مسافرة وعلى
الرجال الغض لان العورة هنا اقبح قاله ابن حجر اه حلي وفيه قلة على
الحلي وجوب غرض البصر لا يسقط وجوب الستر نعم ان علم غرض البصر
بالفعل

بالفعل لم يجب المستراه **قوله** وعليه يحمل اي على هذا التقيد فقوله
يجوز كشف العورة الخ اي اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره الخ وقوله اما
بحضرة الناس الخ اي اذا كانوا يحرم نظرهم ولا يغضون فالحلي في
الشفقين ويمكن ان يكون ايضا في تغييره بالجواز بان يحمل على
خلاف الاول المفهوم من كون الاستتار في هذه الحالة مستحبا اه كما به
قوله في الخلوة بدل مما قبله والمراد بها البناء المسقف والذي يمكن
تسقيفه اه تخيلا والاولى ان يقال المراد بها ما ليس بحضرة الناس ولو
صح دليل مقابلة بقوله اما بحضرة الناس الخ **قوله** اما بحضرة الناس
فيجزم كشفها وعبارة شمر ومحل عد ذلك اي الاستتار من الاداب
اذا لم يكن ثم بحضرة من يري عورته من لا يحل له نظرها اما بحضرة فليكن
واجبا اذا كشفها بحضرة حرام كما صرح به في شرح مسلم واعتمده المتأخرون
وهو ظاهر وجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو
اخذه البول وهو مجوس بين جماعة جائز له التكشف وعليهم الغض فان
احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت لم يحل الا ما بحضرة الناس جائز له
كشفها ايضا كما بحثه بعضهم وظاهر التغيير بالجواز في الثانية انه لا يجب
فيها والاوجه الوجوب فارق ما افتي به الوالد رحمه الله تعالى في نظيرها
من الجمعة حيث خاف فواتها الا بالاكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا
قال لان كشفها يسوق صلاحها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت انتهت
وكتب عليه ش قوله ولو اخذه البول اي بان احتاج اليه وشق عليه
تركه وينبغي انه لا يشترط وصوله اليه حتى يمتنع من عدم البول
محذور يتم تغيره بالجواز يقتضي اباحته مطلقا وينبغي في
اذا تحقق الضرر بتركه وقوله جائز له كشفها افهم حرمة الاستنجاء
بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محل الحرمة حيث غلب

ظنه امكان الاستغناء في محل لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره والاجاز
له الكشف في اول الوقت كاقبل عثله في فاقد الظهورين واليتم
في محل يغلب فيه وجود الماء اه **قوله** حال قضاء حاجته المعتمد الكراهة
مطلقا حال قضاء حاجته وقبلة وبعدة لان الادب للمحل وان كان قضية
كلام الشيخين مامشي عليه الشاهد **قوله** فالكلام عنده مكروهي
ولو بالقران خلافا للاذرع حيث قال بتجريمه اه حلي ومثله شمر
وهل من الكلام ما ياتي به قاضي الحاجة من التخنن عند طرق باب الخلاء
من الغير ليعلم هل فيه اعدام لافيه نظر الاقرب ان مثل هذا لا يسمي
كلما وبتقديره من الحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه
خلو الخلاء اهع ش علي **قوله** فلو عطس بفتح الطاء في المافى وبكرها
وبعضها في المضارع من باب ضرب وباب نصر اه **قوله** محمد الله بقلبه
ولا يطلب تسمية لعدم طلب الحمد منه لفظا اه تقرير بعضهم وهل يثاب على
ذلك ام لافيه نظر والاقرب الاول ولا ينافيه ما في الاذكار للنووي من
ان الذكر القلي عجزه لا يثاب عليه لان محله فيما لم يطلب وهذا مطلوب
فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشرح ولا يحرك لسانه انه لو حرك لسانه وان
لم يسمع نفسه كان منهيا عند قال ابن عبد الحق وليس كذلك اه قلت
ويمكن الجواب بان تحريك اللسان اذا اطلق انصرف الي ما يسمع به نفسه
لان التحريك الذي يسمع به نفسه لا اثر له حتى لا يحدث به من حلق لا يتكلم
ولا يجزيه في الصلاة لكونه لا يسمي قراءة ولا ذكر الي غير ذلك من الاحكام
اهع ش علي **قوله** وقد روي ابن حبان في الموطأ حديث ابن حبان
ان كما هو عانة لان هذا الحديث فيه دلالة على بعض المدعي لان
المدعي كراهة التحدث على البول والغايط فلو قال الحديث ان لا تعرض
بانه ليس فيه دلالة على جميع المدعي بخلاف ما فعله اه **قوله** في ماء

راكذ

راكذ اي ملوك له او مباح بخلاف المملوك لغيره والمسبل فيجرم قطعها
لكن في كلام الاستاذ الي الحسن البكري انه اذا كان مستنجيا لا يجزى اه
ومحل التفصيل بالنهاية اما بالليل فيكره مطلقا ولو مستنجيا اه حنا وعبارة
شمر ولا يبول في ماء راكذ اي ملوك له او مباح قليلا كان او كثيرا لما
فيه من تنجيس القليل واستفزاز الكثير ما لم يكن مستنجيا بحيث لا تنقا فيه
الانفس حال فيما يظهر لا يقال له لم يحرم في الماء مطلقا اذا كان عذبا
لانه ربوي فيكون كالطعام لانا نقول الطعام ينحس ولا يمكن تطهيره بغيره
والما له قوة دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعمات وانما
لم يحرم في القليل لامكان طهره بلمكانة اما الجاري فيكره البول في
القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره ايضا لما قيل من ان
الماء بالليل ما ويحجز وحيث حر البول او كره والتقوط او لي قال
في المهمات والذي يتجه ويتعين الفتوي به انه ان كان في الوقت
ولم يكن هناك غيره ولم يكن منظره يجرم قضاؤها فيه لانه بمنزلة
الصبي لو انقلس مستنجي ما قليل حره وان قلنا بالكراهة في البول
فيه لما فيه هنا من تنجيسه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول ونحوه
بقرب القبر المحترم ويحرم عليه والحق الاذرع بجثا البول الي جداره
بالبول عليه وعليه نحو عظمها عتق الاستنجاء لحرمة ويحرم في
المسجد ولو باننا بخلاف الفصد فيه خفة الاستفزاز في الدم ولذا
عفي عن قليله وكثيره بشرطه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت قال
الاذرع والظاهر تحريمه بين القبور المتكررة بشرا الاختلاط ترتبها
باجزاء الميت اه سم علي البهجة اهع ش علي **قوله** ايضا في ماء راكذ
اي غير مسبل ولا موقوف وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف
انسان ضيعة مثلا عيلا من غلها نحو صرح او فسقية او ان يقف

ميرا فبدخل فيه ماؤه الموجود والمتجدد وتبعه والافالم لا يقبل الوقف
 فصدرا اه شيري **قوله** والنهي عن ذلك للكرهه حاصل كراهة البول
 في الماء انه يكره في الدليل مطلقا لانه ما ويالجح واما كراهة كراهة
 العظم لانه قد لا يتنجس هنا او لما فيه من تنجيس ما يتناولوه بخلاف
 الماء وكذا يكره في النمار الاله الزاكر المستنير والحاري الكثير ويكره قضا
 الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاؤها فيه لعموم النهي في الموارد
 وحسب البول في الماء كالبول فيه اه برما **قوله** لا مكان طهره الخ غير
 به لياتي على القول في الماء المتنجس اذا كثر فصار كثير بانه يستحيل
 من حالة الى اخرى والطهر بجامع الاستحالة بخلاف التطهير فصح قولهم
 لا يقع بيع الماء النجس لانه لا يمكن تطهيره الذي هو فعل الفاعل لا الطهر
 الذي هو اثر ذلك اه برما **قوله** في القليل مطلقا اي سواء كان جاريا
 او راكدا وقوله لان فيه اتلا فاعليه وعليه غير يؤخذ منه ان محله
 اذا كان مباحا او مملوكا كما في ع شاه **قوله** ولا في جحرى في غير
 معد بالفعل ولا يخرج عن الكراهة بقصد اعداده لذلك اه حلي
قوله والحقبة السرب الخ في المصباح السرب يفتح بين بيتي الارض
 لا منفذ له وهو الوكر والسرب بالوحش في سربه والجمع اسراب مثل
 سببه اسباب فان كان له منفذ في اخر فهو النفق اه وفي قول
 علي المحلي الجحر والتقب مترادفا على معنى واحد وهو ما فيه استدارة
 والسرب في الشق على ما فيه استطالة وفي المصباح شققته شققا من
 باب قتل والشق بالفتح انفراج في الشيء وهو مصدر في الاصل والجمع
 شقوق مثل فلس في فلوس وانشق الشيء اذا انفرج والشق بالكسر
 نصف الشيء والجانباها اه **قوله** والمعنى في النهي ما قيل الخ اشار
 بهذا الى انه غير مرضي بل غير الجح كذلك كما مر اه برما وقال شيخنا
 ويظهر

ويظهر تحريمه فيما اذا غلبت علي ظنه ان به حيوانا محترقا يتاذي به
 او يهلك اه حلي **قوله** ومذهب ربح اي موضع هبورها وقت هبورها
 ففي المجموع يكره استقبال الريح بالبول وفي كلام ابن نجح اي جهة هبورها
 الغالب في ذلك الزمن فيكره ذلك وان لم تكن هاية بالفعل اه حلي
 والذي مشي عليه مر ان المراد ما تهافت به بالفعل اه سم وعبا **قوله**
 مر ومذهب ربح اي محل هبورها وقت هبورها كما اقتضاه كلام المجموع
 وهذه المراد هي المشتركة بل يستند بهاية البول ويستقبلها في الغايط
 اما يع ليللا ينشئ شئ من ذلك انتهى **قوله** ومذهب ربح هاية البول
 ظاهر ومثله الغايط اذا كان ما يعا اخذ من العلة اه حفي وعبا
 شرح مر ولا يكره استدبار الريح عند التفوط بغير ما يع خلافا لمن
 قال بها لما فيه من عود الراجحة الكريهة عليه اذ ذاك لا يقتضي الكراهة
 انتهت **قوله** لئلا يصيبه رشاش الخارج اي بولا او غايطا رقيقا
 هذا اولي من اقتضاه لجلال المحلي علي الاول والخاص لانه ان كان
 يبولا ويتفوط ما يعا فقط كره له استدبارها كما فهم ذلك كله
 من التعليل بخوف عود الرشاش قاله شيخنا في شرح العباب **قوله**
قوله ومتحدث اي مباح او مملوك يتحدثون فيه مباح فان كان
 غير مملوك له وغير مباح حرم وان كان لكن يتحدثون فيه بحرم
 فلا كراهة بل لا يبعد ندبه وربما وجبان تعين طريقا منهم من
 ذلك اه **قوله** ومتحدث للناس اي مملوك له او مباح اما اذا
 كان ملكا لغيره فيجوز حيث علم انه يتاذي بان لم يرض بذلك اوله
 ياذن له اه **قوله** وطريقا يسلوك وهو مفرد وجمعه طرق والمراد
 به محل مرور الناس ولو بالصبر اما الطريق المجهور فلا كراهة
 فيه نعم لا كراهة في مملوك له اه برما **قوله** واذا قضا حلقته في الطريق

وتلف بها شيء لم ينفى ويفرق بينه وبين التلف بالقضاء حيث ينفى
واضعا بان الغالب في الحجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب
بالغالب كما يؤخذ من ع ش ا ه ح ف وعبارته علي مر ولوزلق احد
فيه فلا ضمان علي الفاعل وان غطاه بتراب ونحوه لانه لم يحدث في
التلف فعلا وما فعله جائز له اه وسئل العلانة الزبدي عما لو
تغوط في الطريق فهل يجب عليه ان يغطيه بتراب مثلا ام لا فاجاب
بانه لا يغطيه بل يبقيه بحاله ليجنب اه برما **قوله** اتقوا اللعانين
المنايين يقول ملعونين لانها ملعونان لا لعنان واجيب بانها
لما تشبها في لعن الناس لهما نسب اللعن اليهما فيكون مجازا مرسلا
ففي الحديث مجازان اه شجنا وهذا يقتضي ان التجوز في الاسناد
فيكون مجازا عقليلا من اسناد الوصف الذي حققه ان يسند الفاعل
في نفس الامر الي المفعول وذلك لان هذين الشخصين في نفس
ملعونان والعلاقة تشبيهية لعن الناس لهما هذا ويصح ان يكون
مجازا في الطرف حيث شبه اللعن الواقع عليها بالواقع منها بجامع
تعلقه بكل منهما واستعير اللعن الواقع منها للواقع عليها واشتق
منه اللعنان بمعنى ملعونين وحينئذ فالاسناد حقيقي لا تجوز
فيه فالتجوز اما في الطرف واما في الاسناد لانيهما معا كما توجه
المعنى اه لكانت **قوله** اتقوا اللعانين المناسب لقوله اتقوا ان
يجل علي الفعلين فيكون قوله فقال الذي علي حذف مضارفي
تخلي الذي وتكفي المطابقة بحسب المعنى فلا يضر الافراد ويجوز ان
يجل علي الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعانين وهو ظاهر قوله
تسببا الخ فلا حذف في الذي يتخلى ومطابقة بحسب المعنى وقال
العلامة انا وبي لعان اما اخذ من لا عن اسم فاعل بمعنى ملعون
كقولهم

كقولهم سر كما تم يعني مكتوما ه برما **قوله** الذي يتخلى الخ انما
عدل عن الاخبار بالمتنبي الي المفرد اشارة الي انهما الحسنات كما لشي
الواحد او يقال المطابقة موجودة لان الذي يطلق علي المتنبي الجمع
كقوله تقا وخضتم كالذي خاضوا اه مر حومي ويقال او بمعنى الواو
كانه قيل الذي يتخلى في طريق الناس الذي يتخلى في ظلم اه ع ش
قوله مواضع احقاعهم اي لم يخ حديث مباح اما الحرم فلا يكره
بل لو قيل بنديه تنفيل لهم لم يعد وقد يجب اذا لم عليه دفع
معصية ولا يكره في الاجتماع المكروه ان يتقرر ذلك او ظنه
وينبغي في الشك الكراهة نظر الي ان الاصل في الاجتماع الاباحة
اه برما وبي **قوله** وظاهر كلامهم ان التغوط في الطريق مكروه اي
كراهة تنزيه وهو المعقد وقوله لما فيه من ايذا المسلمين دفع
بانه غير محقق وقوله ونقل في الروضة الخ مرجوح قال العلامة
ابن حجر وهو وجه وان سكتنا عليه في الشهادات للعلم به مما
ذكرناه هنا اه برما وبي **قوله** عن صاحب العدة بضم العين المهملة
وهو ابو عبد الله الحسين بن علي الطبري اه برما **قوله** وتحت
ما يثري ما من شأنه ذلك وان لم يبلغ او ان الآثار عادة كالوري
الصغير والمراد بتحت ما يصل اليه الثمر الساقط غالبا عادة وبا لقر
ما يقصده الانتفاع اكلا كالنفاح او شما كالياسمين او تدويا
كورق الورود او دبا كالقرظ او استعمالا كالسدر وغير ذلك
مما تنافى النفس الانتفاع به بعد تلويثه اه برما **قوله** تنبيه
قال العبادي وسقي الشجر بالما الخس كالبول اخذ من العلة فراجع
اهق علي الخ **قوله** ايضا وتحت ما يثري ينبغي اذا كانت الثمرة له
والارض له او كانا مباحين واما اذا كانت الثمرة له دون الارض

فان جائز له فضا الحاجة بان كان المالك يرضى بذلك فالكرامة من
جهة الثمرة وان لم يخرج جأت الحرمة ايضا وان كانت الارض له دون
الثمره فالكرامة للثمره والا فالحرمة ايضا وينبغي ان يكون المراد بالثمره
هنا ما يشمل ما لا يוכל ما ينتفع به في نخود او دباغ وما يشمل
الاوراق المنتفع بها كذلك فليتامل اسم **قوله** فتعافها الانفس في
المختار عاف الرجل الطعام والشراب يعافه عيافا كرهه فلم يشربه
فهو عايف هو والظاهر ان هذا الفعل منصوب عطا على المصدر
قبله وان على اسم خالص فعل عطف **قوله** فنصبه ان ثابتا او منخرف
قوله ولا فرق بين وقت الثمره وغيره يدخل في ذلك ما من شأنه
نوعه ان يثمر لكنه لم يبلغ او ان الآثار عادة كالودي الصغير وهو
ظاهر اسم على المنهج اي فيكم البول تحت ما لم يغلب على الظن
حصول ما يظهر قبل وان الآثار اهرع على **قوله** بخلاف المعد
لذلك نعم لو كان في المعد هو معكوس كره ذلك فيه كما يكره في
مهب الريح كما هو قضية تعليلهم اهرع **قوله** وان يستنبري من
بوله في البخاري عن ابن عباس قال من النبي صلى الله عليه وسلم
جايط من حيطان المدينة فسمع صوت انسانين يعذبان في قنورها
فقال صلى الله عليه وسلم يعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بلي انه كبير
اما احدهما فكان لا يستنبري من بوله واما الاخر فكان يعيش بين الناس
بالنخمة اهرع **قوله** جايط اي يستأمن التخل عليه جدار وما يعذبان
في كبير اي كبير تركه عليهما **قوله** بلي انه كبير من جهة المعصية اي
ليس بكبير في مشقته الاحتراز عنه اي كان لا يشق عليه الاحتراز
عن ذلك وقد ذكر بعضهم السر في تخصيص البول بالنخمة
لعذاب القبر وهو ان القبر اول منازل الآخرة وفيه اغتوج ما يقع

في الفقه من العذاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيمة
نوعا حقوقه وحقوق العباد واول ما يقضى فيه من حقوق الله عز وجل
الصلاة ومن حقوق العباد الدماء والبرزخ فيقضى فيه مقدما هذين
الحقين ووسائلهما مقدمة الصلاة الظاهرة عن الحث والحث ومقد
الدماء النخمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليه ما هو من القسط **قوله**
بتنخيم ونتر ذكر عبارة شهر رينجو مشي ووضع المرأة يسرها على عاتقها
او نتر ذكر ثلاثا بان يمسح باهام يسراه ومسحها من مجامع الفروق الى
لا سذكره وينتر بلطف ولا يجذب خلافا للبعوي لان ادما ذلك يفهم
وقول في ذرعة يضع اصبعه الوسط تحت ذكره والسبابة فوقه مردود
بانه من تفرقة وقضية كلهم استجاب الاستنبري من الغايط ايضا ولا
بعد فيه انتهت **قوله** ولا بعد فيه وانظر بما اذا حصل فاني لم ارفه شيئا
وقياس ما في المرة انه يضع اليسرى على مخرج الغايط وينحامل عليه لخرج
ما فيه من الفضلات ان كان اهرع شي عليه **قوله** ونتر ذكر هو بالمشاة فوق
كما ضبطه شارح التحرير في اللغة وهو الجذب بخلافه بالمشاة فانه ضد النظم
اهو ثوب وفي المختار في بحث التامشاة من فوق الترحيب بشدة وباب
نصر في الحديث فليتر ذكر ثلاث مرات يعني بعد البول اهرع عبارة بهما
قوله ونتر ذكر اي ثلاث مرات وهو بالمشاة الفوقية بعد النون لجذب
واما بالمشاة فهو الرمي بالتفريق ويسن ان يكون بلطف ولا يجذب لان
ادما ذلك يفهم انتهت **قوله** وغير ذلك منه المشي واقله كما قيل سبعون
خطوة وعبارة الخطيب ابن عبد الحق اكثر ما قيل فيه سبعون خطوة اهرع وفيه
نظر ويظهر انه لا يتقيد بعدد بل بما يغلب على الظن انقطاعه به اهرع
على المحلي **قوله** عدم عوده مراد في الكفاية ولان الماء البارد يقطع البول
على ما قيل اهرع **قوله** وقال القاضي بوجوبه ما ذكره القاضي من وجوبه

الجنة يطلق علي معان اخر وقد ذكره النووي في تهذيبه لاسماء النقا
كما قيل وفيه نظر لان الذي يطلق على المعاني هو البحث باسكان الباء
والشارح ضبط بعضها انتهت **قوله** ذكر ان الشياطين المذكورين لا يتقوا
ذكور وذكوران وذكارة كحجرة حجارة اه مختار اهوع شرح **قوله** وسبب
سؤاله في حكم المؤلف هذا في شرح البهجة بصيغة التقرير ولعل وجه
التقرير ما ذكره شيخنا الزيات عن شيخه الطندائي من انه كيف يتدارك ما امر
الشارع بتركه واثابه عليه ويجاب بانه لا مانع من ذلك فقد اوجب التدارك
على من اوجب عليه الترك واثابه عليه كما يحضر في ترك الصوم لان لمحض
التدارك كثرة التراب والانسان مطلوب منه ذلك اه **قوله** في تلك
الحالة اي ان طلب تركه خصوصا ان صحبه ترك قلبي **قوله** ثم سئل خروجه
اي فلما راي شكره قاصر عن بلوغ هذه النعم قد امره بالاستغفار اه بر ما
قوله وبقيت اداب الخ منها ان لا ياكل ولا يشرب ولا يستاك لانه يورث
النسيان وان يضع رداءه وان يجلس على نشر وان لا يبصق في بوله فانه
يخاف منه وان لا يقول اه رقت البول بل بليت اه شم العبا لمخصصا منها
ان لا يبول قاعا ومنها ان لا يستقبل الشمس والقمر منها ان لا يدخل الخلا مشوا
الراس ولا حافيا ولا يعبت وان لا ينظر الى الخارج الا مصلحة كروية الحجر
في الاستنجاء هل قلع شيئا ولا اه شورى فعرها ان لا يكتشف ثوبه شيئا فثيا
اي قليلا قليلا الا عذر ومنها ان يسدل ثوبه كذلك عند انتصابه فائدة
من اكثر من الكلام خشي عليه من الجان ومن ادام نظره الي ما يخرج منه
ابتلي بصفرة الوجه ومن قفل على ما يخرج منه ابتلي بصفرة الاسنان ومن
انتخط عند قضاء الحاجة ابتلي بالصمم ومن اكل عند قضائها ابتلي بالفق
ومن اكثر من التلفت ابتلي بالوسوسة اه بر ماوي **قوله** ويجب استنجاء
اي على سبيل الشرطية وعبر بالوجوب مراعاة لرد قول الامام اي خيفة
في

رضي الله عنه والمزني من ائمتنا بعدد وجوبه قيا ساعلي الاثر الباقية بعد
استعمال الحجر وذهب بعض المالكية الى ان الحجر لا يجزي مع وجود الماء
وذهب بعض العلماء الى تعين الحجر وهو بالماء يقال له استطابة من الطيب
لان المستنجي يطلب طيب نفسه وبالحجر يقال له استنجاء من الجمار وهي
الحصى الصغار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو استفعال وظاهر كلا
الاصطلاح ان رخصة وهو من خصايص هذه الامة كما نقل عن ابن سراقه
وغيره وقال الجلال السيوطي ان الذي من خصايصنا الاستنجاء بالحجر
واستقر به شيخنا الشيرازي ويبدله ما قاله الامام ابو الليث السميرقي
في بستان العارفين ان اول من استنجى بالماء ابراهيم عليه الصلاة والسلام
وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل في اول البعثة حين علمه خير يدل
الوضوء والصلاة واركان **ما رتبة مستنجي ومستنجي منه ومستنجي**
به ومستنجي فيه فالمستنجي هو الشخص والمستنجي منه البول والغائط
والمستنجي به الماء والحجر والمستنجي فيه القبل او الدبر وتعتبر به الاحكام
الخمس فيكون واجبا من الخارج الملووث ومستنجيا من خروج دود وور
بلالوث ومكرها من خروج رزح وحراما بالمطهر المحترم ومباحا هو
الاصلا ولا يستغافيه باثتان ونحوه لانه خفف فيه ولا يشتم يده بعد
فان شتمها فوجده رزح الغاسية لم يفران كان من بين الاصابع ويفران
كان من الملاية للحمل لدلالة علي بقائها فتجبر اعادة اه بر ماوي وذكر
المصنفون في قوله تعالى واذا ابتلي ابراهيم ربه بكلمات فامتن فقالوا هذه
الكلمات عشرة خمسة في الوجه وخمسة في البدن والخمسة الاولى هي المضمضة
والاستنشاق وقيل الشارب والسواك والاكحال والخمسة التي في البدن
الحتان وحلق العانة وتنف الابط وقيل الاظفار والاستنجاء بالماء وما
الاستنجاء بالحجر من خصوصيات هذه الامة اه **قوله ايضا ويجب استنجاء**

اي لا على الفور بل عند ارادة نحو الصلاة او خوفي انتشار النجاسة
 او حلي وعبارته شعليه قوله عند القيام الى الصلاة اي حقيقة
 او حكما بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في اول وقتها والحاصل
 انه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوبا موسعا بسعة الوقت مضيقا
 بضيقه كبقية الشرط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء فحفظ بوجه في
 يده حتى لا يصيبه جازاهم راهم على المنهج وظاهر انه لا فرق بين ان
 يجد ما يحفظه المحل او لا لكن عبارة ابن حجر يظهر انه لو احتاج في نحو المني
 لمسك الذكر المتنجس يده جازان عسر عليه تحصيل حائل يغيبه النجاسة
 انتهت وكتب عليه سم ما حاصله وقد يقال كذلك ان لم يعسر وهو موافق
 لظاهر اطلاق مراد ينبغي ان محل وجوب الاستنجاء حق غير نبيلا لان
 فضلاته ظاهرة وانما كان يفعل للتميزه وبيان المشروعية انتهت
قوله وهو من نجوت الشيء من مصدر وهو النجوى لان المصدر
 المنزى مشتق من المصدر المجرد استنجاء وفي المختار النجوى ما يخرج من
 البطن واستنجى مع موضع النجوى وغسله والنجوى المكان المرتفع
 والنجوى ايضا التبرين اثنين اهروية المصباح ونجا الفايط نجوا من
 باب قتل خرج ويسند الفعل الى الانسان ايضا فيقال نجى الرجل اذا تقوط
 ويتعدي بالتضعيف وتستر النجوى نجوة وهي المرتفع من الارض
 واستنجيت غسلت موضع النجوى ومسحتة حجر ومدد الاول ما خوذ
 من استنجيت الشجر اذا قطعت من اصله لان الغسل ينزل الاثر والثاني
 من استنجيت الغلة اذا التقت رطبها لان المسح لا يقطع النجاسة
 بل يبقى اثرها **قوله** اي قطعت او من نجوت الشجرة اذا قطعتا فرب
 لغة القطع وطلب النجاة وشرعا ازالة الخارج الملوث من الفرج عن الفرج
 بما او حجر بشرطه كما ياتي اهريما **قوله** فكان المستنجى الى ما كان القطع
 حقيقة

حقيقة في متصل الاجزاء اتصالا قويا عبر كان وقوله يقطع به اي قطعا
 حقيقيا استنجيا **قوله** لا مني بفتح الميم وتخفيف النون المكسورة و
 تشديد المشاة النخية اهريما **قوله** ولو نادى راى المرء من حيث الاستنجاء
 بالحد والتعظيم من حيث الاستنجاء بالماء وقوله كدم اي دم حيض
 او نفاس واستحاضة او غيرها استنجاء وعبارة الحلي قوله ولو نادى
 اي ولو كان الخارج الملوث نادى وهذا ربما يفيد ان الخلاف في وجوب
 الاستنجاء من النادر وليس كذلك بل الخلاف في اجزاء الحجر وعلمه وقوله
 كدم اي حيضا او نفاسا او استحاضة وقول ابن الرفعة ان الحجر لا يصل
 الى مدخل الذكر ممنوع لانه على فرض تسليم عدم وصول الحجر الى الخزانة
 تقوم مقام الحجر كما سيعلم من كلام المؤلف وتعين المأني بول التيب
 الذي وصل الى مدخل الذكر ليس لاجل عدم وصول الحجر لمدخل الذكر بل
 لانتشار البول ونجاسته ومجاورة محل المقداد انتهت **قوله** ازالة
 للنجاسة فيه انه قام على الاستنجاء بالماء لا يشمل الاستنجاء بالحجر لانه يخفف
 كما ياتي فلعلم فيه حذف والمقدير ازالة للنجاسة او تخفيفها بها اخذها
 بعده استنجاء وعبارة الحلي قوله ازالة للنجاسة اي احين الوصف القا
 بالحل عند ملاقة عين نجسة مع رطوبة لان الحجر من يلها بهذا المعنى
 لكن كلامه الا في تعلييل عدم وجوب الاستنجاء من غير الملوث من شد
 الى ان المراد بالنجاسة هنا عينها لا الوصف انتهت **قوله** ايضا ازالة
 للنجاسة وقيل انه مفعول لاجل واعتراض بان الفاعل لم يتجدد لان فاعل
 ازالة الشخص وفاعل الوجوب الاستنجاء الا ان يقال اتخذ في المعنى
 والتاويل والتقدير يستنجي الشخص وجوبا ازالة فالتحذير عند ايقال
 انه على قول من لم يشترط الاتحاد في الفاعل الا ان فيه تعلييل الشيء
 بنفسه لان الاستنجاء ازالة ايضا فانه قال يجب ازالة لاجل الازالة

ويمكن ان يكون مفعولا مطلقا او عاملا فيه استيعابا لانه من معناه
او منصوبا على الحال اي حالته كونه من بلا الى اللهم الا ان يقال فقليل
المخاص بالعام جازي لان الاستيعاب انما له خاصة وقوله انزاله للمجاسة
عام لكل نجاسة اهيجنا ولجانب شينا الحفا فاجز الاستيعاب عن معني
انزاله النجاسة اي انه بمعنى استعمال الماء والحجر في محل الخارج **اه قوله**
علي الاصل اي حالته كونه جاريا على الكثير الغالب وكان مراده بهذا
انه اذا كان كذلك يستغني عن الدليل وفيه نظر اهيجنا وشمل ما رزق
وهو مكره عند الخطيب بن حجر وقال شيخنا خلاف الاول لما قيل انه
يورث الباسور ويلحق به في خلاف الاول والكراهة مانع من بين
اصابعه صلواته عليه وسلم وما الكثرة والما المفضول على هذه اقل
علي الحل **قوله** او بجامد طاهر الخ هذا اشارة الى شروط الحجر من حيث
ذاته وهو اربعة وقوله بشرط ان يخرج الخ اشارة الى شروط من حيث
الخارج وهي ستة وقوله وان يمسح ثلاثا الخ اشارة الى شروط من حيث
استعماله وهي ثلاثة اهيجنا **قوله** ايضا او بجامد ولا بد ان يكون جافا
لا رطوبة فيه ولا في المحل بغير عرق وهل مثل العرق ما لو استغني بالماء ثم
قضي حاجته ايضا قبل جفاف المحل ثم اراد الاستنجاح بالحجر الطاهر لا
وقوله لم يضر الاختلاط بما الطهارة محلة في نجاسة عفي عنها فلم تجب
انزالها والنجاسة التي في هذا المحل تجب انزالها ولا يعفي عنها فيض
اختلاطها بتلك الرطوبة اه حلبي ومثله ع ش علي **قوله** قال ع اي
ولو حرير للرجال كما قال ابن العماد بالاحتياط لم يمسح كاحصية الجائزة وليس
من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات
بين النكور وغيرهم مردود بان الاستنجاح لا يعيد استعماله في العرف
والا لما جاز بالذهب الفضة وما ذهب به بعضهم من التفصيل المتقدم
وفرق

وفرق بينه وبين الضمة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم الحق بها الصغير
الى الزينة لاستفاد الخيل فيها وليس من شأن الحريز احتياج اليه في
الاستنجاح واللسا فقط فان فرض حاجة اليه لفقد غير حاز للرجال ايضا
غير صحيح اه ش **قوله** كجلد دبع مثال لما وجدت فيه الشروط وهذا
علي المعقد ومقابلته يقول المذبوع لا يجري كانه من جنس ما يوكل وسياتي
مروه بقوله انتقل بالذبح الخ وكذلك في غير المذبوع خلاف الاصح منه عدم
الاخرى وعبارة اصله مع شرح الحلبي وفي معنى الحجر جلد دبع دون غيره
في الاظهر فيهما وجه الاخر في المذبوع انه انتقل بالذبح عن طبع اللحم
الي طبع الثياب بمقابلته يقول هو من جنس ما يوكل ووجه عدم الاخر
في غير المذبوع انه مطعوم ومقابلته يقول هو يقد فيلحق بالثياب انتهت
وقوله ولو من غير منك هذه الغاية للتعميم لا للرد كما يعلم من شرح المنهاج
ونبه بها على دفع ما ينقحهم من ان غير المنك اصله قبل دبع نجس فيما
يستصحب فيه عدم الاجز **قوله** ايضا كجلد دبع قال في عقود المختصر الاجل
المصنف اي المنفصل الذي تقطعت نسبه او لم تقطع لغلظ الاستنجاح
به واغفل مس في الاول مع الحديث لحفته قال بعضهم وعلي قياسه
كسوق الكعبة الا ان يفرق بان المصنف اشد حرمة اه حلبي **قوله** وفرق
وهو ما شوي من الطيز حتى صار خارا وعبارة المصباح الخرف الطين
المعقول انية قبل ان يطبخ وهو الصلصال واذا شوي فهو الفخار اه
ع ش لكن مراد الشارح الاعم من المشوي وغيره **قوله** حيث فعله كما
رواه البخاري الخ جمع بين هذه الاحاديث الثلاثة خلاف الاول كجمل انية
خصوصية له لان المعني انه فعله دل علي جوارحه كانه جوز به بالقول
وقوله وامر به الخ اتي به لانه عام لناوله الا انه لا يفهم منه عدم الاجز
باقول من ثلاثة احوال لان العدد لا مفرور له اي لا يدل بمفهومه علي عدم

قوله الشارح ولو من غير منك
فيل صوابه ولو من منك في قليل
انتهى شوي

الاكتفاء باقل من ثلاثة احوار فلذلك اتى بالثالث وهو قوله وان يصرح
انه عليه السلام الخ لانه نص في عدم الاكتفاء باقل من ثلاثة احوار فترى عا
لكن في بيان العدد غير مدعي هنا حتى يستدل عليه بل ادعاه في قياسه
بقوله ويمسح ثلاثا واستدل عليه بهذا الدليل نفسه **قوله** ايضا وقيل
فيما رواه الباب المعنى في وهو متعلق بما مر فلا يقاس بل من متعلق حرفي
حرفي يعني واحد بعام واحد لا يمتثلان كذا في شرح السعد علي
البردة تخصيف هذه القاعدة بما اذا لم يقع ابدال الثاني من الاول فان
صح فلا امتناع كما هنا فيصح التركيب لو يقطع النظر عن كون الثانية
معني في كالاخي في **قوله** بثلاثة احوار وقد يجب الاستنجاء بالحجر كما لو
كان بمكان لا ما فيه وعلم انه لا يجد ما في الوقت فينبغي ان يجب الاستنجاء
بالحجر فورا لئلا ينجس الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون استنجائه
مرورا لولا ان كان بحيث لو استنجى بالحجر ادرك الوقت ولو استنجى بالماخرج
الوقت اهرع ش **قوله** وقيل بالحجر غيره اي بناء على جواز القياس في
الرجوع وهو ما ذهب اليه امامنا خلافا لابي حنيفة اه حلي وعلم ان ابن
السبكي في شرحه للحاي ومنعه ابو حنيفة في الرجوع قال لانه لا يدرك
المعنى فيها واجيب بانه يدرك في بعضها فيجوز فيه القياس كقياس غير
الحجر عليه في جواز الاستنجاء الذي هو رخصة يجامع احوال الطاهر
القانع واخرج ابو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في معنى الحجر وسماه دلالة
النص انتهت وكتب عليها شيخ الاسلام وهي المسماة عندنا بفهمه وموافقة
بقسميه الاولى والمساوي اهرع في قول المشي مما في معناه نظر لان
هذه عبارة المانع للقياس كما علمت لان من جعله في معناه يقول كقياس
وبعد ذلك في كون هذا من الرجوع نظر اذ يعتبر فيها تغيير الحكم الي
سهولة لاجل عند وهذا لا عذر في الاستنجاء بالحجر اذ يجوز ولو على شرط
النهر

النهر ولا سهولة لان التغيير من وجوب الي وجوب فان قلت الوجوب
في الاستنجاء بالحجر سهل من حيث موافقة لغرض النفس قلنا النفس الي
الاستنجاء بالما اميل الا ان يكون مراده بالرجوع في باب القياس غير معناه
المعروف فليبين ذلك الغير اه لكاتبه **قوله** ايضا وقيل بالحجر اي
الواردة في الحديث وهو الحجر المعروف لما خرج من الجبل ومثله الحجر الاحمر
المعروف في زماننا وهو اللبن المحروق بالمد بعلم لاختلافه بالنجاسة
اهع ش عان **قوله** والمدبوع انتقل بالدفع الخ اي فلا يجد مطعوما
وان جاز كلمة في المذكاة اتفاقا وعلى الجديد المنجوع في الميتة اي ميتة
المذكاة والمعنى به حرمة كل المدبوع من جلود الميتة ولو ميتة للمأكول
عند شيخنا كما بن حجر في باب النجاسة للتعليل المذكور اه حلي وفيه في ابي حلي
ما نصه قوله لانه انتقل الخ اي فجاز الاستنجاء به وان كان يوكى على المعقد
والاقوال في جلد المذكاة اما جلد ميتتها اذا دبغ فالقديم منع اهله وهو
المعقد واما جلد ما لا يزكي كالحمار فلا يجوز اكله بعد دبغه وقطاعه
قوله لكن يسن خروجا من الخلاف عبارة اصله مع شرح مرر ولا استنجاء
واجب لدود وبعير بلا لوث في الاطراف اذ لا معنى له كالشرح والثاني نعم اذ
لا يخلو عن الرطوبة وعلى الاول يستخرج روجا من الخلاف وجمع بين الدود
والبعير لعلم انه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتوفي وغيره اجماع
عليه انه لا يجب الاستنجاء من النور والريح قال ابن الرفعة ولم يفرق الاصحاح
بين ان يكون المحل رطبا او يابس او قتل بوجوبه عند طيب المحل بعد
كما قيل به في دخان النجاسة وهو مردود فقد قال الجرجاني انه مكروه
وصرح الشيخ لفرقتنا في فعله والمعتمد الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاء
منه ايضا وان كان المحل رطبا كما اوضحته في شرح العصاب انتهت **قوله**
فذلك اي لا يجب الاستنجاء منه وقوله لذلك اي لفوات المقصود هكذا

صنع كواشيوك الحلي والشرا ليس و لم ير جمعا في قوله فذلك الى الاستدلال
 ايضا حتى يفيد رجوعها اليه ان هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من المني
 فقتضاه انه ليس هناك قول بذلك وان كان ليس عنه خروجاً من خلاف
 من قال بوجوبه كما قال الكلبي فقتضاه ان ذلك الفصل عند المخالف ليس
 قبيل الاستنجاء بل ان يوجبه مولا كان المني على الفرج او على الثوب وكن
 نقول ليس لنا غسل عنها من عادته اهـ كما كتبه **قوله** وبالقالع غيره عبارة
 ثم ربح خلاف ما لم يقطع ملاسته او لزوم حية او رغاوة او تناثر اجزاء كالفتح
 الجوز والتراب المتناثر انتهت **قوله** كالقصب الاملس وهو اسم لكل ذي ثايب
 اي عقد في شمل البوص والذرة والخيزران وكحو ذلك اهـ وما و محل
 عدم اجزاء القصب الاملس في غير جذوره وفيما لم يشق اهـ ش علي مر
قوله كالمطعم وهو ما ثبت فيه الربا وهو انواع ذكر المص منها مطعم
 الجوز والادمي واما مطعم البهائم كالحشيش ونحوه فيجوز الاستنجاء به
 والمطعم لها والادمي يعتبر فيه الاغلب فان استويا غلب الادمي كان من الربا
 واما الثمار والفواكه فمنها ما يوكل رطباً لا يابساً كالقطين ولا يجوز الاستنجاء
 به رطباً ويجوز يابساً اذا كان منيلاً ومنها ما يوكل رطباً ويابساً وهو
 انواع ما كوال المظاهر والباطن كالتين والتفاح والسفرجل فلا يجوز الاستنجاء
 برطبه ولا يابسه وما كوال المظاهر دون الباطن كالخوخ والشمس وكل ذي
 نوي فلا يجوز الاستنجاء بظاهره ويجوز بنواه المنفصل عنه وما له قشر
 وما كوله في جوفه فلا يجوز الاستنجاء به واما قشره فان كان لا يوكل
 رطباً ولا يابساً كما لم يمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه لكنه يكره
 وان اكل رطباً ويابساً كما لم يمان جاز الاستنجاء به في الحالين وان اكل رطباً
 فقط كاللوز الاخضر والباقل جاز الاستنجاء به يابساً رطباً وانما جاز
 الاستنجاء بالماء انه مطعم لانه يرفع النجس عن نفسه بخلاف غيره اهـ

برماوي

برماوي ومثله ش علي مر **قوله** ايضاً كالمطعم اي ولو قشر بطبخ
 و اشار بالكاف الى عدم انحصار المحترمة في المطعم فمنه حجارة الحرم
 المسجد الاحجار والحجر غير المسجد ومنه جلد المصنف ولو انقطعت
 نسبتهم عنه كالتجنا وعبارة ثم مر والمحرمة انواع منها ما كتب عليه شيء من
 العلم كالحديث والفقه وما كان التلذذ اما غير المحترمة كفضلة وتوارة
 واجيل علم تبدل ما دخلوها عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به ومنها المطعم
 غير لما ولو عظمها وان حرق لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم
 وقال انه طعام اخوانكم يعني من لجن مطعم لا بشر او لي سوا المختصين
 الادمي واغلب استعماله او كان مستعملاً للادمي والبهائم على السواجداً
 ما اختص به البهائم او كان استعماله الاغلب ومنها جز حيوان متصل
 به ولو فارة او جز ادمي منفصل ولو جرباً او من تداخلاً لبعض المتأخرين
 لان كان منفصلاً عن حيوان غير ادمي فيجوز الاستنجاء به حيث حكم بطهارة
 وكان قالوا كشر ما كول وصوفه ووبره وريشه ويجوز بنحو قشر الجوز
 اليابس لكن مع الكراهة ان كان له فيه انتهت ومنها حجارة المسجد
 المنقلة به فان كانت منفصلة عنه فان بيعت ببيعاً صحيحاً وانقطعت
 نسبتها عنه صح الاستنجاء بها وجاز ولا فلا يبيع ولا يجوز اهـ من شرح الصبا
 عن الشامل واقدم اهـ ش علي **قوله** ايضاً كالمطعم اخذ بعضهم من
 هذا الكلام انه يحرم القائل للكلاب لانه نجس ويرد اولاً بان الراي
 للنجس لم يقصد تنجيسه ولو حصل بفعله وان لم يرد من القاية للكلاب
 تنجيسه ولا يلزم من لزوم الشيء كونه بقصد وثانياً بتقدير ان فيه تنجيساً
 مقصوداً للراي لا يضر لان كل جريمة التنجيس ان لم يكن الحاجة ولهذا
 الحاجة اي حاجة وهي زالة ضرورة الكلاب لا يبقا امر واحداً فيستنبه له فانه
 دقيق ومثله ذلك في اجواز القائل نحو قشور البطيخ للدواب وان ادري

الى تجسدها اذع ش علي **قوله** ويعني به في المختار اي مطلقا اي سوا
قصد الاستنجاء الشرعي ولا وكذا غيرهما لا يجزي ان قصد الاستنجاء الشرعي
والا فلا **قوله** ايضا ويعني به في المختار وحرمة المظوم خاصة
بالاستنجاء بخلاف ان الاستنجاء به او غسل اليد فانه جائز حيث احتج
اليه بقدر الحاجة اه برماوي وعبارة ش علي مر و اعلم ان الركن
بحت تخصيص حرمة استعمال المظوم بالاستنجاء حتى يجوز إزالة الدم بآل
وقضية جواز إزالة النجاسة بل يجوز واستبعد في شرح الروض وقال
ينبغي الجواز حيث احتج اليه فليتامل اه سم علي المنهج وقوله حيث احتج
اليه بان لم يجد غيره او كان هو اقوى واسرع تاثيرا في إزالة من غير
وقال ابن حجر بعد كلام والذي ينبغي ان النجس ان توقفه الى علي نحو
ملح مما اعتيد استعماله جاز للحاجة والا فلا انتهت **قوله** اي مسلم
شروع في الاستكسال على عدم الاجزاء في الكل والعصية في المختار فقول
نهي عن الاستنجاء بالعظم اي والنهي يقيد الفساد وهو عدم الاجزاء وقوله
ولان القصب ليس ونحوه دخل في النجاسات غير الماء والنجس وقوله
وغير المدبوغ نجس اي فدخل في قوله ولان القصب ليس ونحوه لا يعلق
وقوله او مختار لانه مطعوم اي فدخل في قوله فمظوم لانه نجس كالتجزاوي
اه **قوله** شينا **قوله** نهى عن الاستنجاء بالعظم اي وان حرق فحرمة باقية فان
قلت ما الفرق بين الجذر اذا دبر فانه يجزي والعظم اذا حرق فانه لا يجزي
قلت الفرق ان الجذر انتقل من حالة النقصان الى حالة الكمال فلذلك
اجزاء في الاستنجاء بخلاف العظم فان الذي يكسبه قبل حرقه قادم على
ذلك بعده اه برماوي **قوله** فانه طعام لخوانكم هكذا الرواية ووقع
الجلال المحاي فانها ولعله رواه بالمعني اه برماوي **قوله** يعني من اجن
هذا مدرج من الراوي او من نقلة المذهب اه ولفظ الحديث في مسلم
من رواية

من رواية ابن مسعود في ليلة لحن وفي اخره وسالوا الزاد فقال كل عظم
ذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم او في مكان الحما وكل جرة علف فلا
تستنجوا بها فانها طعام لخوانكم اجن واخرجه ابو داود كذلك لكن
وقع في روايته كل عظم لم يذكر اسم الله عليه وحكي السهيلي عن بعضهم
انه جمع بين الروايتين بان الاول في حق مؤمنين اجن والثانية في حق
كافرينهم قال شيخنا وهل ياكلون عظام الميتة او لا مراجعه قال بعضهم
وفي الحديث تفريح بان اجن ياكلون وبه يرد علي من زعم انهم يتفردون
بالشم وعن وهاب بن منبه ان خواص اجن لا ياكلون ولا يشربون ولا
يتناكحون اه برماوي **قوله** كالتجزاوي ما لم يحرق والاجزاء خروجه
عن المظوم وبذلك فارق العظم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوما
للجن ويحرق حرقا قويا فيلحق بحرق العظم وهل نفس العظم هو
المطعوم لهم او يعود لهم كما كان عليه وهذا يكون عظام الميتة
ايضا راجعة فاني لم ارفيه نقلا اه قل علي المحاي **قوله** وغير المدبوغ
نجس اي ان كان جلد ميتة وقوله او مختار اي ان كان من مذكي وعبارة
شمر بخلاف غير المدبوغ لانه اما مطعوم بحاله او نجس والاوجه
جلد ميت كبير خاف انه ان قويت صلاته بحيث لو بل لم يلبس حاز الا
به والا فلا انتهت **قوله** من فرج اي فرج واضع بدليل ما بعده اه
قوله كتنقب منفق اي ما لم يكن انسداد الفرج خلقيا والا اجن الحجر
فيه علي اوضح لانه ثبت له جميع الاحكام اه مر بالمعني اهع ش
وان لا يحف من باب ضرب يضرب او تعجب يتعجب اه مختار فربو كسر
لحم وفقرها اه شينا **قوله** ايضا وان لا يحف اي كله او بعضه وانقل
فان جف كله او بعضه وانقل تعين الماء وان فرض ان الحامد يقلعه
ما لم يخرج ما يجانس هذا الحاف ويصل الي جميع ما وصل اليه والا اجن

الحجر وان لم يجاوزه وفي الكثر الاستاذ اني احسن المبكر اعتبار زيادة
الثاني على الاول بخلاف ما لو كان من غير جنس كما كان بالتمه جف
بوجه تمام مدي فلا يجري الحجر اه حلي ومثله الزيادة والمعقد انه بشرط
ان يكون الثاني من جنس الاول والظاهر ان المذي والودي من جنس
البول كما في ع ش علي مر اه حفي وعبارة البرماق بعد كلام نقله ثم
ما يتبع في بعض الهوامش بخط بعض الفضلاء ان المراد بالجنس هنا ان
يكون الطاري لثاني بحيث لو خرج ابتدا الكفي فيه الحجر وخ يكتفي طرو
مخز مني وودي وقبح خرج من مثانة البول اي بعده بعد جفاف
البول في اجز الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب
وقول بعضهم يتعين الملية في خروج القبح والدم محمول علي ما اذا كان
من نحو بشرق في راس الذكر واما المني فليس من الجنس فلا بد عند خروجه
من الما هكذا تحري في الدرس انتهت **قوله** وهي ما فوق الختان في
المصباح ختن الختان الصبي ختنا من باب ضرب والاسم لختان بالكسر
ويطلق لختان علي موضع القطع من الفرج اه لكن ينظر ما معني
الفوقية فان الظاهر المتبادر ان يقال انها ما تحت الختان الا ان
يكون مرادهم اعتبار قامة الذكر عند انتصابه جدا تامل **قوله** الكوا
التم بالمشاة الفوقية اه برماق وقوله فرقت بطونهم اي ومن رقب
بطنه انتشر ما يخرج منه اه شم الروض **قوله** فان جاوزها لم يجري
الحامد ولو ابتلي شخص بجائزة الصفحة والحشفة واما اجزاء الحجر
للضرورة اه بن حجر قال مر وظاهر كلامه يخالفه الا ان يجعل علي من
فقد الما اه حلي **قوله** لم يخرج الحامد اي لا في الجاوز ولا في الداخل اه
قوله وفي معناه وصول بول التيب الى اي لان يخرج البول فوق مدخل
الذكر والغالب ان التيب اذا بالت نزل البول اليه فاذا تحققت ذلك

وجب

195
وجب تطهيره بالما وان لم يتحققه لم يجب لكن يستحب اه زيا دي وفي
ع ش علي مر ويتعين اي الماية ببول تيب وبكر وصل لمدخل الذكر يقينا
ويوجه ما ذكره بانه يلزم من انتقاله لمدخل الذكر انتشاره عن محله
الي ما لا يجري فيه الحجر فليس السبب في وصول الحجر لمدخل الذكر خلافا
لمن وهم فيه لان نحو الحرقلة فصل اليه اه **قوله** وان لا يتقطع القطع
الانفصال ابتداء والانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو
السيلان متصلا في المبتدأ اه حنا **قوله** فان تقطع الى اي الفرض
داخل الصفحة والحشفة اذا ما جاوزها تقدم في قوله فان جاوزها الى
اه حنا وعبارة حلي قوله وان لا يتقطع اي ولو في بعض الصفحة
والحشفة وقوله وان لا يجاوزها اي الصفحة والحشفة اي سوا جاوزها
وقد تقدم اولا انتهت **قوله** وان لا ينتقل اي ما لم يحصل بواسطة
ادارة الحجر لانه ضروري حلي وعبارة ثم لا يضر النقل الحاصل
من الادارة الذي لا بد منه كاية المجموع واما ما في الروضة من كونه
مضرا محمول علي نقل من غير ضرورة انتهت وينبغي لكل من المرأة
والرجل الاسترخاء لئلا يبقى اثر الخجاسة في تضاعيف شرج المقعدة
وكذا اثر البول في تضاعيف باطن الشفرين اه حلي **قوله** واستقر فيه
واما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال الا اذا جاوز الصفحة والحشفة اه
قوله وان لا يطر اجنبي الطر وليس يقيد بل لو كان الاجنبي موجودا
قبل كان الحكم كذلك اه بن ما **قوله** فان انتقل الملوث اي مع الاتصال
اذا المنفصل تقدم في قوله فان تقطع الى اي يجمع الاتصال كونه داخل
الصفحة والحشفة اذا ما جاوزها تقدم في قوله فان جاوزها الى اه كما به
قوله وان لا يجمع ثلاثا لو شك في العدد بعد الاستنجاء من رخصة
لا يصار اليها الا ييقن كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر فليمر ونظير

الشك في التيمم في مسح عضو والشك في مسح احد الخفين اهـ
وعبارة عن شئ ولو شك في الثلاثة فان كان بعد الفراغ لم يضربا
على الشك في غسل بعض الاعضاء بعد الفراغ اهـ ابن حجر الترتت ولو غسل
الحجر وجف جاز استعماله ثانيا كدوا يد به وتراب استعمل في غسل الخاسية
الكعب وفارق لما بان له من حكم الخاسية بل خففها وفارق تراب
التيمم لانه بدل عنه اهـ ثم الروض **قوله** ولو باطراف حجر فان لم يتلوث
في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف الخاسية
فلا يوثق به الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله اعطي حكمه
اهـ بن جراهع شـ على رر **قوله** قال بها نارسول الله الخ وصيغة النهي
لا يستتبع احدهما باقل من ثلاثة احجار كما بينه صاحب الواهب اهـ شـ
قوله لان المقصود ثم الخ اي ويكون دلالة الحجر على الطهارة غير ظاهرة
لعدم انزاله الاثر اخرج الى الاستظهار بالعدد كالأعدة والاقراء وان
حصلت البراءة بقدر بخلاف الماء كانت دلالة على الطهارة قطعية
لان الزلة العين والاشتر لم يجز الى قدر معين ولا عدد من المرة كالأعدة
من الحبل ولو لم يتلوث الحبل في غير ذلك ولا جاز استعماله في الثلاثة
وفارق الماء بانه لم ينزل حكم الخاسية بل خففها بدليل انها تنجس ملاقاتها
مع رطوبة ومع جواز استعمال الحجر في الثالثة حيث لم يتلوث في الثانية
لا كراهة كما لا تكرر الصلاة في الثوب مرات قاله شيخنا اهـ حلي **قوله**
ليصدق بتثليث المسح اي الواقع في كلامهم ولو عبر به المصا ولا الاستغنى
عن هذا اي قوله ويعم الحبل كل مرة لان قوله ويعم ثلاثا يصدق بتثليث
المسح وبغيره وهو المسح مطلقا في الحبل اهـ حلي **قوله** وان ينبغي فهم
المشاة التختية وكسر القاف والحبل مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف
والحبل بالياء فاعل اهـ برهان وفي المصباح نقى الشئ ينقي من باب تعب
نقاء

نقاء بالفتح والمد ونقاوة بالفتح نظف فهو نقى علي وزن فاعل وبعد
بالهمزة والتضعيف اهـ **قوله** ايضا وان ينبغي الحبل لوعرق الحبل بعد
الاستنجاء بالحجر عني عنه ما لم يجاوز الصفحتين اهـ م راهع شـ وعبارة
ثم رر لو استنجي بالحجر فغرق محله فان سال منه وجاوز له لزمه
غسل ما سال اليه والا فلا لعموم البلوي به الترتت وقوله لزمه غسل
ما سال الخ شامل لما لو سال ملاية الثوب من الحبل فيجب غسله وفيه
مشقة وقد يقال يعفي عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبارة الشئ في
شروط الصلاة بعد قول المص ويعفي عن كل استنجاء ونصها وان
غرق محل الاثر وتلوث بالاشتر غير لغس تجنبه كما في الروضه والمجمع
هنا اهـ شـ عليه **قوله** الخ ان لا يبقى الاثر الخ اي لان ذلك معفو عنه
وهذا صريح منهم بانه لا يجب انزاله هذا الاثر بصغار الخرف وعبارة
ابن حجر ويقال ان يله الاصغار الخرف معفو عنه ولو خرج هذا القدر
ابتداء وجب الاستنجاء من فرق ما بين الابتداء والانتها ولا يتعين الاستنجاء
بصغار الخرف المريلة له بل يكفي امر او الحجر وان لم يتلوث كما انفي
به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية اهـ حلي **قوله**
وسن يتاراي لا تثليث بخلاف الاستنجاء بما فانه يسبق فيه التثليث
قياسا على سائر الخاسيات كما افي به الوالد رحمه الله تعالى ولم ينزلوا
منزل العين هنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف الامر
هنا داير على حصول الايتار فقط رعاية للامر به فالقول بانه ان
حصل الاتقايوتر من ثنتان ليحصل فضل التثليث لنصهم عليه
في انزاله الخاسية لزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة او بشفع سن ثلاث
ثنتان للتثليث ووحدة الايتار مردود على اطلاقهم اهـ ثم رر
قوله ويسن ان يبدأ بالاول الخ هذا بيان لكيفية الاستنجاء في الدرب

وكيفيته في الذكر قال الشيخان ان يمسح على ثلاثة مواضع من الحجر ولو
امر على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد والاولى للمتبعي
اهل حجر **قوله** وان يبدأ بالاول الخ ويندب وضع الحجر على محل ظاهر يقرب
النجاسة ويديره قليلا قليلا اهش **مر قوله** على الجميع اي في الاعتقاد
والا فلا بد من التعميم في كل مرة اهش **قوله** وعبارته شمر وروى حجر من الحجارة
الواجبة لكل المحل اي مسح بكل حجر كل المحل فيضع واحدا على مقدم صفحة
اليمنى ويمر على الصفحتين والمسرة حتى يصل الى ما بدا منه ويضع
الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثله ذلك وغير الثالث على الصفحتين
والمسرة وقيل يوزع عن جانبيه والوسط فيمسح بحجر الصفحة اليمنى
وبالثاني اليسرى وبالثالث الوسط بخلاف الاستنجاء كايه الوجوب
ولا بد من كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتداه الوالد رحمه الله تعالى
انتهت **قوله** والمسرة بضم الراء فتح او بضم الميم بحري الغايط اه
ثم الروض اهش **مر قوله** واستنجأ بيسار ويسار ان يدلك يده بنحو
الارض ثم يغسلها وينضح فرجه ولا يتعرض للباطن فانه منبع الوسوس
اهش **مر قوله** وليس ان يدلك يده الخ اي ولو عمل الاستنجاء حيث
لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير
ان يشتم في يده رايحة النجاسة بعد فيجملها على انهما ذلك به الامن
محل الاستنجاء وقوله وينضح فرجه اي بان يصب عليه شيئا من الماء لانه
اقرب لدفع الوسواس قال سم على البهجة ولو كان به دم موقوف عنه
فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذا لم يأت الاحتراز عن الاختلاط
فيه نظرا **قوله** **والا** اقرب الاعتقاد لان المختلط بالنجس اختلط بما
الطهارة وهو ضروري لحصول بل لغتفا هذا اولى من اعتقاد
البلل الحاصل من ان يغسل التبر فاذا انتظف الذي قال الشمس بغتفا

اهش **مر قوله** ولو شمر رج نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة
المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لانا لم نتحقق ان محل الرج باطن
الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا تحسب بالشك
ولان هذا المحل قد خفف فيه بالاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا والتقي
بغلبة ظن زوال النجاسة اهش **مر قوله** وان حكمنا على يده بالنجاسة
اي فلا نضح صلاته قبل غسلها ويتنجس باصابها مع الرطوبة
ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة
لموضع النجاسة او غيره لانا لا نجس بالشك وقوله لانا لم نتحقق
ان محل الرج الخ مقتضاه انه لو تحقق الرج في باطنه حكم بنجاسة
المحل فيجب اعادة الاستنجاء وبه جزم ابن حجر ومقتضى قوله وان
هذا المحل قد خفف فيه الخ عدم ذلك وعبارته الزاوي ولو شمر
رج النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع
خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجمع مع القعدة على الما قال
بعض المتأخرين الا اذا شتم الرايحة من محل لاي المحل فيجب غسل
المحل واطلاقهم مخالف لانتهاه وقوله قد خفف فيه الخ يوضح منه
انه لو توقفت الرايحة على اثنان او غيره لم يجب وهو
ظاهر للعللة المذكورة اهش **مر قوله** واستنجأ بيسار وهو
بالماء واضح وبالجملة المدبر ما تقدم واما بالحجة القبل فلم يذكر
وهو في المرأة كالذكر وفي الذكر ان يمسك الحجر بعقبه ان امكن
ولا بيسار ويمسك ذكره بيمينه ولا يحركها ويضع الحجر على راسه
مرة بعد اخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار
وله المسح عليه الاعلى والاسفل ويمينا وشمالا حيث لم يكرر
المسح على محل واحد كما مر اهش **مر قوله** **قوله** وهو يمسح

الخ ذكره بعد الاستماع ليفيد ان الاستنجاء باليدين مكره لا خلاف
 الاولي اهو ش **قوله** وجمع ما وجد في **قوله** هل يسن في
 منعه تتوقف سنة غسل النجاسة في غير الاستنجاء سيما ولا يجامد قبل غسلها بالما
 الجمع بين الين والي **قوله** كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقا لمربا لفهم عدم الاستنجاء بالان
 على كون الاجز **قوله** انما ذكرنا ذلك في الاستنجاء اهو سم وقد يقال ان ادت ان التزالي
 كحديث لواقض **قوله** نجاسة النجاسة باليد استنجاء التزالي بالجمادى ولا فيا ساعلي الاستنجاء
 عليها اجزاء **قوله** لوجود العلة فيه ونقل قل ذلك عن حجر مائة ومن ثم
 الحاق بعضهم ساير النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع
 لما ذكره بل قد يجب استنجاء النجس حيثما يكون في الماء ولو لم يزل عيني
 النجاسة عن محل الاستنجاء وغير اهو ش **قوله** الى محاصرة
 الاجز المختار المحاصرة المخالطة اهو **قوله** وهو كذلك
 بالنسبة لمصو لا صل فضيلة الجمع اما كمالها فلا بد فيه من بقية
 شروط الاستنجاء بالحجر وليس ان يقول بعد فراغ الاستنجاء كما
 في الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فريقي من الغواش
 اهو ش **باب الوضوء** اي باب بيان احكامه
 وهو اول مقاصد الطهارة وقدمه لاهويه وهو اسم مصدر يعني
 التوضي مشتق من الوضأة وهي الحسن والنضارة سمي بذلك
 لان الله طاعة الذنوب في هولة النظافة وهي من الجمال والجمال
 من الجمال والكمال من الحسن والحسن من البها والبها من الحيا
 واحياء من الايمان والايان من النور والنور من الجنة والجنة
 من الكون والكون من عالم الله تعالى وشرعا ما ذكره المص وقضى
 مع الصلاة ليلة الاسر قبل الهجرة سنة وقيل بستة عشر
 شهرا وكانوا لا يصلون الا به لكن على سبيل التذلل والنظافة
 لانه

منعه تتوقف سنة
 الجمع بين الين والي
 على كون الاجز
 كحديث لواقض
 عليها اجزاء
 الماء والاعمال
 له سنة تترك
 النجاسة لا سنة
 الجمع انتهى
 ابن قاسم

لانه من الشرايع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي
 من خصايصنا اما الكيفية المخصوصة او الغرة والتجديد واليقظ
 وقوع صلاة لغير عذر بدوئه وموجبه كحدث مع ارادة نحو
 الصلاة ويختص حلوله بالاعضاء الاربعة وحرمة من المصحف بغيرها
 لانها الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى خلافا لالامام
 وانما اكتفى بمسح جزء من الرأس لانه مستقر غالبا فلكاه في طهارة
 وكان واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة فتنح يوم لخنق وصا
 يؤدي به صلوات كثيرة مع بقا طلبة واما التيمم فانه باق لكل فرض
 وكذا الغسل قال بعضهم وفيه نظر قال شيخنا المشير المصلي لان
 يقال معناه ان الغسل كان واجبا لكل حدث فتنح بالوضوء لكل صلاة
 ثم نسخ الوضوء لكل صلاة وصار يؤدي به صلوات متعددة وقد
 صلي صلواته عليه ولم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد له
 شروط مذكورة في المطولات قال اهل المعاني وشرع في الاطراف تخفيفا
 اذ لو وجب على كل جسد كان مشقا ولان بالاطراف يكون الخير
 والشرقا لاي عيب رضي الله عنها شرع الاستنجاء لوطي الحور العين
 وغسل اليدين للوطي هكذا في خطه ولعله للتناول من موايد
 الجنة والمضغنة لكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة
 وغسل الوجه للنظر الى وجه الكريم وغسل اليدين الى المرفقين للسوار
 ومسح الرأس للمحتاج والاكيل ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين
 وغسل الرجلين للمشي في الجنة وقال عيين شرع غسل الكفين فيه
 لتطهيرهما من تناول ما بعده عن الله تعالى ونفضهما لما يشغله عنه
 والمضغنة لتطهيره من تلويث اللسان بالاقتال الجنة
 والاستنشاق لاجزاء استرواح روائح محبوباته وغسل الوجه

لتطهيره من النجاسة التي ابتاع الهوى وطلب لجماء المذموم وخنوعه
لغير الله تعالى وغسل الأنف لتطهيره من الأنفة والكبر وغسل العينين
لتطهيرهما من التطلع للمكرهات والنظر لغيره تعالى بنفع اوضر وتحليل
الشعر لحله من ايدي ما يملكه ويهبط من اهل عليين الي اسفل سافلين
وغسل اليدين الي المرفقين للمس السوار في الجنة والفرقة لزال
التراس والرياسة الموجبة للكبر ومسح الراس للمس المناج والاكليل
ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين الي الكعبين
للمسارعة في ميادين الطاعة الموصلة للقوز سعادة الدارين
والتهجيل المشي في رياض الجنة اه بركا وقوله وهو لغة النظافة
في المصباح وضوء الوجه معوض وضوء وزان ضخم ضخامة فهو
وضي وهو النظافة والحسن والبهجة اه والوضوء يشترط علي
فروض ومكروهات ومستحبات ومحرمات اهع ش وعلي شروط وهي
كشروط الغسل امور منها الماء المطلق ولو مظنونا واسلام وتعيين
وعدم صارف ويعبر عنه بدوام النية حكما وعدم مناف من نحو
حبس في غير غسل الحج ونحوها وانزالة الخباثة علي راي ياتي
وان لا يكون بفضوء ما يغير الماء تغيرا مضر وان لا يعلق نية فلو
قال نويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان قصد التبرك
لا يقال له الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الاطلاق بقصد التبرك
اذ الفرق بينهما ان الجزم بالمعنى في النية ينتفي به لا بفرقة لمدلوله
ما لم يصر فيه عند بنية التبرك واملا في الاطلاق فقد تقارضا مرجحا
لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه
لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتيج
لما يخرج به عن هذا الاستعمال وهو بنية التعليق به قبل فراغ

تلك

تلك الصيغة حتى يقوي علي رفعها عن احوش ورو قوله اذ الفرق بينهما
ان الجزم بالح أي حيث الحق هنا بالتعليق وشر بالتبرك والا فالاطلاق
غير موثر في البابين فهو لعدم تأثيره هنا حمل اللفظ علي التعليق ففسد
وضوءه ولعدم تأثيره شر حمل علي التبرك وقوع الطلاق فالبيان من
حيث نفع الصيغة مع الاطلاق علي حد سوي اهع ش عليه ومنها
أي المشروط ان يعبر في كفيته بان لا يقصد بفضوء معين نفلا وان لا يكون
علي العضو حائل كدهن ووسخ تحت اظفار وغبار علي بدن لا عرق
متجمد عليه وقول القائل تركه الوسخ علي العضو لا يمنع صحة الوضوء
ولا النقص بلمسه يتعين وضوءه فيما اذا صار جزءا من البدن لا يمكن
فصله عنه وان يجري الماء علي العضو ولا يمنع من عد هذا شرط الكونه
معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يعم النضح ودخول الوقت
في حق سلس او ظن دخوله وتقدير استنجائه وتحفظ احتيج اليه
ومولات بينهما وبين الوضوء وبين افعاله وبينه وبين الصلاة وعد
بعضهم منها تحقيق قول شك هل حدث او لا فتوضاؤه بان انه كان محذرا
لم يصح وضوءه وان يفصل مع المفسول ما هو مشتبه به وغسل ما لا يتم
الواجب لانه وما ظهر بالقطع في محل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطا
عند الاطلاق بل عند التبيين وما بعده بالان كان استبهاه شره وقوله
بان الاول اي من الاربعة المذكورة بقوله وعد بعضهم بالح **قوله** وهو
استعمال الماء اي شرعا واما لغة فهو الوضوء اي لتنضارة والحسن
والنظافة اهع ش وعبارة البر ماوي قوله وهو استعمال الماء اي
شرعا واما لغة فقد تقدم وقيل معناه لغة لحسن وقيل الطهارة
وقال في المصباح هو لغة غسل بعض الاعضاء انتهت **قوله** ايضا وهو
استعمال الح هذا بعم الغسل والمسح والنية جزء منه وقد يكون الشيء

مفتحة بحرية والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل قلبي
وعبارة ثم مرر ولو ان غسل بعض اعضاء من نوى المطهر سقطت في ماء
او غسلها له فضولي ونية غائبة فيها لم يخرج من انتفاء فعله مع النية
وقولهم ان فعله غير مشترك محمول على ما اذا كان متذكرا للنية ولو
القاه غيره في نهر مكرها فنوي فيه رفع لحدث صح وضوء انتهت
وكتب عليه شرفه لا انتفاء فعله مع النية قضيت انه لو نوى الوضوء
عند غسل الوجه وغسل اعضاءه غير جلبيه ثم نزل في الماء بعد غافلا
عن النية ارتفع حدثها لكن الترويل من فعله بخلاف ما لو صاب مطر
او صب عليه الماء غير فانه ان كان مستحضر للنية ارتفع حدثها واذا فلا
ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء لغرض كزالة ما على رجله من الوحل او قصد
ان يقطع الجرح ويخرج منه القيح الجاني الاخر ارتفع حدثها وينبغي خلافه
لان نزوله لتلك الغرض يوجب صارفا عن الحدث ومحل عدم اشتراط
استحضار النية حيث لا صاروا بان قصد الغسل عن حدث او اطلق فتنبه له فانه
يقع كثيرا **قوله** ايضا وهو استعمال الماء الخ في هذا الحد قصور
اذ لا يشمل الترتيب لحد الجامع لذلك ان يقال فيه على وجه مخصوص
اه شوبه وقد يجاب عنه بان المراد بالاعضاء الخصوصية ذاتها وهي الاربعه
وصفتها من تقديم المقدم وتأخير المؤخر فدخل الترتيب في التعريف
والوضوء اسم مصدر سواء كان فعله توفيا او وضوءا لان الاول مصدر
التوضوء والثاني مصدر الوضوء كما قال في الخلاصة فعولة فعالة لفعل
اه حقه **قوله** في اعضاء مخصوصة اغاخصت هذه الاعضاء لانها محل اكث
الخطايا التي يكفرها الوضوء وقال بعض الصوفية لانه ليس في البدن
ما يتحرك للمخالفة اسرع منها فامروا بغسلها تنبيهها على طهارتها الباطنية
ثم رتب غسلها على ترتيب سرعة الحركة في المخالفة فكان منها الا المتحرك
اسرع

119
اسرع امر بغسله فامروا بالوجه وفيه الفم والانف والعين فانبتا
بالمضمضة في فيه على وجه السنية لان اللسان اكبر اعضاءا واشهرها
حركة فيما ذكر وغيره من الاعضاء قد يسلم وهو كثير الخطيئ قليل السلامة
غالبا ثم بالانف ليتوب بها بشم به ثم يغسل جميع الوجه ليتوب مما ينظر
اليه ثم يغسل اليدين ليتوب من البطش ثم خصت الرس بالمسح لانه
مجاور لما تقع منه المخالفة وهو اللسان والعين ولم يكن مخالفا بنفسه
ثم بالاذنين لاجل السماع ثم بالرجلين لاجل المسعى ثم ارشده بعد
ذلك الى تجديد الشهادتين في اخره اه برماوي وقال ابن العماد في
كشف الاسرار وخصت الاعضاء الاربعه بالغسل لان ادم عليه السلام
توجه الى الشجرة بالوجه وتناول منها باليد ومشي اليها بالرجل
ووضع يده على راسه فامر بغسلها تكفيرا للخطايا اه حقه
قوله مفتحة بنية بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كونه بكسرهما
حالا من فاعلا المصدر المحذوف والتقدير استعمال المتوضي حاله كونه
مفتحا الخ اه شيئا **قوله** ما يتوضا به اي بالفعل لا ما يصبغ منه الوضوء
كالجمر وهذا هو الاثر اه برماوي **قوله** وقيل بضمها كذلك اي وهو
اضعفا وتجري هذه الاقوال في كل صيغة على وزن فصول اظهر
وسمحور وكذا ذلك اه برماوي **قوله** لا يقبل الله الخ المراد بعدم القبول
عدم الصحة ولا فقد تكون صحيحة وهي غير مقبولة اه اجهور على التخيير
قوله بغير ظهور بضم الطاء المهملة كما هو الرواية اي يظهر معنياته
لا يشبها عليها ولا يسقط عنه الطلب فان قلت حلا استدراك حديث
الصحيحين المذكور في باب الاحداث وهو قوله صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضا قلت حديث الصحيحين
خاص بالماخذ من قوله حتى يتوضا والوضوء خاص بالماء واما قوله

هنا غير ظهور فهو شامل للماء والتراب فهو واضح في الاستدلال اه برهان
قوله فروضه ستة جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير يقال فرض
الحياطة الثوب اي قطعه وقدره وشرعا ما يثاب الشخص على فعله ^{باعتبار}
علي تركه ولما كانت هذه الامور مقدرة في الوضوء سميت فروضا والقى
والواجب مترادفا عندنا الا في الحج والمراد به هنا الركن لا المحدود في
اصول الفقه فانه الذي نأثم تاركه شرعا على بعض الوجوه اذ حكم
الصبي فيه كالبالغ اه برهان وي فرضه مبتدأ وستة خبره وفروضه
جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة العام كلية اي
محكوم فيها على كل فرد فرد فينحل المعنى الى ان كل فرض من فروضه
ستة فتقتضي العبارة ان فروض الوضوء ستة وثلاثون وهو قائل
ويجاب بان القاعدة اطلاقية لا كلية او ان محل ذلك اذا لم تقم قرينة
على رادة المجموع كما في قوله رجال البلد يحلون الصخرة العظيمة اي
لمجموعهم لا كل فرد فرد والكلام هنا من هذا القبيل والحاصل انه
قد تقوم قرينة على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث
هو مجموع من غير نظر الى كون افراد الجمع او نحو احاد او مجموعا
فيكون الحكم عليه كلاً لا كلية ولا كلياً وهو المحكوم فيه على ما هيته من
حيث هي من غير نظر الى افراد او ان ما لا يصح شرعا ولا عقلا يكون
من دلالته الاقتضا فلا يعتز به اه شمر بنوع لفظ ودلالة
الاقتضاهي التي يتوقف الصدق او الصحة فيها على اضرار والمضمر
هنا لفظ جملة او مجموع او نحو ذلك اشارة **قوله** ستة اي عندنا
خلاف للسادة الحنفية والماكية اه برهان ولم يعدا لما ركنها هنا
مع عد التراب ركناً في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب
فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المعلقة لانه غير مطهر فيها

وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب علان بعضهم قال انه لا يحسن عد
التراب ركناً لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون لجسم جزء من العرض
اه شمر **قوله** نية رفع حدث بشئيد الي اعلى الاصح وحكي تحفيظها
ويتعلق بها الحكم جمعها الحافظين حجة وقيل التناهي في قول
سبع سوالات انت في نية . **تاتي** لمي فان بها بلا وسن
حقيقة حكم محل وزمن . **كيفية** شرط ومقصود وحسن
تحقيقتها لغة القصد وعزم الفعل وشرعا ما سياتي وحكمها الوجوب
ولو في النفل للاعتداد به ومحلها القلب كما ياتي ايضا وزمنها اول
العبادة و**كيفية** تختلف بحسب الابواب بشرطها اسلام النواوي
وتميزه والمقصود منها تمييز العبادات عن بعضها او عن العادات
واشترط بعضهم قصد افعال الوضوء كالصلاة واستظهر العلامة
سم اه برهان وجميع نيات الوضوء معتبرة تنسحب على سننه اه شيخنا
وقوله تنسحب على سننه اي المتأخرة عن الوجه اما المتقدمة عليه
فلا تنسحب عليها بل اذا اراد حصول ثوابها نوي عند هانية مستقلة
بان ينوي سنة الوضوء او ينوي نية معتبرة من نيات الوضوء لكن
يحتمل في عدم غسل جزء من الوجه كحمة الشفتين كان يدخل الماء الى فيه
في انبوبة وعبارته شمر واما اقتراحها قبل الوجه من سننه الداخلة
فيه ففيه خلافة ذكره بقوله وقيل يكفي قرنها بسنة قبله لكونها من
جملة الوضوء والاصح المنع لان القصد من العبادة ابركانها والسنن
تتابع وموضع الخلاف عند عزها قبل الوجه فان بقيت الى غسله
فهو افضل لثباتها على سننه السابقة لانها عند خلوها عن النية غير
متابعة عليها بخلاف من نوي صور نفل قبل الزوال حيث يثاب من
اوله لان الصور خصلة واحدة لا يتبعف واما الوضوء فافعال متفصلة

سبع سوالات انت في نية
تلقى لمن حاولها بطلان
حقيقة حكم محل وزمن
كيفية شرط ومقصود وحسن

والانقطاع فيها بعد وايضا فلا يرتبط بالصحة الوضوء بسننه لصحته
بدونها بخلاف بقية النهار التي كانت سبيل المشاهدة الرهلي
عالمونك في نية الوضوء بعد الفراغ منه هل يضربا ساعلي الصوم
فلجاب بان يضرب الشك في النية قياسا على الصلاة والفرق بين نية الوضوء
ونية الصوم واضح اهر ما **قوله** رفع حدث المراد بحدث هنا السبب
ببديل تقدير مضاف في قوله اي رفع حكمه ولو اريد المعنيين الأخيرين
لم يحق الي تقدير مضاف وايضا قوله سواء انوي رفع جميع احداثه الخ
يدل على ان المراد بحدث هنا السبب فاذا قال نويت رفع لحدث فالمراد
رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فلواراد بحدث نفس السبب
حيث انه لم يرجع وضوءه اهل حلي بالمعنى وعبارة عن شيء على رفع قوله اي
رفع حكمه هذا انما يحتاج اليه حيث اريد بالحدث اسببا اما لو اريد
به المنع او الامر اعتبراري فلا حاجة اليه بل لا يصح ولعله انما حمل لحدث
على اسببا ولحاجتنا لتقدير ما ذكر لقولهم فان نوي غير ما عليه او بعض
احداثه وغير ذلك مما يدل على ارادة الاسبب اختتمت **قوله** علي
الناوي اي الكائن عليه ولم يقلوا علي قياسا على نية الصلاة من
ان ينوي فعل الصلاة حتى لا يكفي احضارها في الزمن مع الغفلة
عن افعالها ان ينوي فعل الوضوء مع قصد رفع لحدث حتى لا يكفي احضار
الوضوء في الزمن مع الغفلة عن فعله اهل حلي وعبارة عن شيء وذكر
الرافعي في نية الصلاة انه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكفي
احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل الذي ذكره نتيجة مثله هنا
عند نية الوضوء والطهارة ونحوها اهر وفه قاله الاستوي انتهت
قوله ايضا على الناوي لو قال المتوضوء لكان اولي ليشمل ما لو وضأ
الولي الصبي والغاسل الميت الا ان يقال هو قائم مقامه فكانه عليه
قوله

151 **قوله** اي رفع حكمه اي فالمراد بالحدث اسببا وانما حمل عليه لانها
التي تتاتي فيها جميع الاحكام الاليتية التي من حملتها ما لو نوي غير ما عليه
اهر **قوله** لان القصد من الوضوء الخ لما كان الظاهر ان الذي
ينوي هو صاحب الامر وهو هذا الوضوء فينويهم ان نية الرفع لا تكفي
دفع ذلك به هذا التقليل ومحصلة ان نية الرفع تشمل على المقصود
من الوضوء فاذا نوي الرفع فقد نوي الوضوء من حيث المقصود منه اهر
قوله فاذا نواه اي نوي رفع مانع الصلاة وهو لحدث لانه المانع
وان صح رجوعه الي الوضوء بتكليف فلا ولي رجوعه الي ما ذكرنا ببديل
قوله سواء انوي رفع جميع احداثه الخ اهر بلسي **قوله** سواء انوي اي
تصديق قوله نويت رفع لحدث رفع جميع احداثه التي وجدت منه
بان تكون جميعا صدرت منه او بعضها اي بعض تلك الاحداث التي
وجدت منه او اطلق بان لم يلاحظ شيئا من تلك الاسببا امر نفي
بعضها الاخر الذي عليه بان قال نويت رفع حدث المسنون حدث
المسنون مثلا وقد وجد منه وقولهم في تقليل ذلك لان لحدث اي حكم
لحدث لا يتجزى فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله اي اذا ارتفع مضافا
لبعض اسبابه فقد ارتفع مطلقا يعارض بالمثل وهو انه اذا بقي
بعضه بقي كله ورجح الاول بالاسبب اي التي هي الاحداث لا ترتفع
وانما يرتفع حكمها اي الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد
تعدت اسبابه ولا يجب اي على المتوضوء المقر له ان ينوي اي لشيئ منها
فيلغوا ذكرها فذكر شيء منها لعدم ذكره فذكرها وعدمه شيئا ما علم
ان المراد رفع الحكم لانفس لحدث ولو نوي رفع بعض حدثه لم يصح
بان قال نويت رفع بعض لحدث لانه كما علمت محمول على رفع الحكم
فكانه نوي رفع بعض الحكم وهو لا يتبعص وكذا لو نوي رفع حدثه

بالنسبة لصلاة دون غيرها بان قال نويت رفع الحث لصلاة الظهر
دون غيرها من الصلوات واراد دون رفعه لذلك لم يصح قوله
ولما قاله البقوي في فتاويه اهله **قوله** ايضا سوا نوي رفع جميع
احداثه ام بعضها ظاهر سوا كان متقدما او متاخرا فان قلت
المتاخر لا يسمى حدثا لان الحدث هو السبب الذي يوجد من المتقضي
وعليه وعليه فلو مس ثم بال لا يطلق على المبدأ حدث قلت اجاب
بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجد منه دفعة كان منس
ولمس وبال في وقت واحد فيقيد قولهم اذا نوي بعض احداثه بذلك
حتى لو وجد مترتبة فنوي المتاخر لم يصح مطلقا وفي المصباح
ما يقتضي انه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معا
او مترتبة وعبارته لحدثا حالة المناقضة للطهارة شرعا والجمع
ليان قال ومعني قولهم المناقضة للطهارة ان الحدثان صلا وطهارة
نقضها ورفعها وان لم يصادف طهارة في شأنه ان يكون كذلك حتى
يجوز ان يجمع على الشخص حدث متعددة اه بها **قوله** فلو نوي
غير ما عليه اي وان لم ينقض ومنه كما لو نوي الرجل رفع حدث الحيض
او النفاس فانه يصح ان كان غائطا بخلاف ما اذا كان متوقفا كما صرح
به في المجموع اه برسي ومثله في الشوبر والمارد بالغلط في هذا المقام
ان يعتقد ان الذي نواه هو الذي عليه فينسي ما عليه ويعتقد ان
عليه ما نواه اه **قوله** او غائطا مع اي على القاعدة وهي ان ملا يجب
التقضية لاجلته ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه **قوله** لا يجب التقضية له
جملة وتفصيلا كالصلاة والصوم او جملة لا تفصيلا كالامام في الاقتدا
فيض الغلط فيه اه شيخنا وعبارته الخطيب وضابط ما يضر الغلط فيه
وما لا يضر كما ذكره القاضي وغيره ان ما يجب التقضية له جملة وتفصيلا
او جملة

او جملة لا تفصيلا يضر الخطا فيه الاول كالغلط من الصوم في الصلاة
وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الامام وما يجب التقضية له لاجلته ولا
تفصيلا لا يضر الخطا فيه كالخطا هنا في تعيين الامام من حيث لا يجب
التقضية للامام ما اذا وجب التقضية لها كما مائة لجمعة فانه يضر انتهت
قوله اما دايمة فلا يكفي في الوضوء حيث كانت نية رفع الحدث المراد
منها رفع حكمه لا فرق بين دايمة الحدث وغيره الا ان يقال المراد الحكم
العام وهذا لا يوجد له ايم الحدث وقد يقال بحمل في حقه على الخاص بقربنية
الحال الا ان يقال قرين الاحوال لا تخصص النيات غالباً ومن النية المعتبرة
الطهارة الواجبة او اداء الطهارة او فرض الطهارة كما تقدم وافق به والد
شيخنا واعتقد ان الوضوء المجرد لا يكفي فيه نية الرفع او الاستبحة
خلافا لابن حجر اكتفي بذلك بتعالين التماس وقد تقدم ايضا عن الاستبحة
قال ومثل ما ذكر وضوء الجنب اذا تجردت عنه نية ما يستحب له الوضوء من
نوم او اكل او نحوه كما افق به الوالد اي فلا يكفي فيه نية رفع الحدث او الاستبحة
وظاهره انه يكفي في فرض الوضوء بوجه بانه فرض في الجملة اه حلي
قوله فلا يكفي فيه نية الرفع يتأمل وجهه مع ان المراد رفع حكمه وهو
يرتفع بالنسبة له وان كان رفعه خاصا واجيب بان المنبأ من رفع
حكم الحدث الرفع المطلق تامل شيخنا وعبارته الزبدي قوله فلا يكفي
نية الرفع اي اذا اراد بالرفع الامر الاعتباري والمنع العام او اطلق الرفع
اما اراد رفع المنع بالنسبة لفرضه ونوافل فيصح كما سيأتي في التيمم
انتهت اي لانه لا يستتبع بوضوءه الا فرضا ونوافل اه **قوله** ايضا
فلا يكفي فيه الرفع اي حال كونه مقتصر عليها اما اذا نوي معها استباحة
الصلاة فيكفي بل يسن الجمع بينهما من وجها من خلاف من اوجب
لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستبحة للحدث اللاحق اه بها

قوله ولو بدوا اذا اوفوا في كفي واحد منها ومثله نية الطهارة
عن الحدث اوله اولا جمله او الطهارة الواجبة او للصلاة او للطهارة فقط
لانها صادقة باللغوية والشرعية ولا مبرر قال العلامة الخطيب وكذا نية
فرض الطهارة وتبعه ابن عبد الحق وقال العلامة بن حجر ترفع ويوجه
بان الطهارة عن النجاسة لا يجب فيها نية بخلافه عن الحدث وسكت عنها
العلامة الرمي فخره اه بربما **قوله** في اعم من قول الاملا او افاض
الوضوء لعل العون فيها من حيث انه يعلم منها صحة الوضوء بنيتها او اياه
او فرضه بطريق الاولي فتأمل اه بربما وانما صح الوضوء بنية فرضه قبل
الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث
المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا وايضا فهو باعتبار ما يطل
الاثر في الناري لرفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكفي منه
بذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك الوقت اه بربما والمراد بالاداء
هنا الاثبات بالطهارة لا مضافا كحقيق في اذ ليس للطهارة وقت محدود
الطرفين اه بربما **قوله** او افاض من الوضوء وتدخل المسنونا كالذلك
ومسح الاذنين في هذه النية ونحوها تبعا لتفصيله في نية فرض الطهر
مثلا لان السنن تدخل تبعا اه بربما بياض وتقدم تقييده بالسنن
التي جعل الوجه **قوله** او استباحة مفتقر اليه هل المراد ولو في الجملة
او لتلك الشخص بخصوصه فعلى الثاني لا يصح من الصبي المتعلم من
المصحف نية استباحة من المصحف ولا من المرأة نية استباحة خطبة
الجمعة لا يقال الثانية نظير استباحة الصلاة في المحل المتنجس لا يجوز
لاحد ان يجوز عن لم يجد محلا طاهرا ومن المصحف من الصبي قد يمنع
فيما اذا لمس لغير المتعلم اه بربما وذكره شمس على مردان المرأة اذا كانت
عامدة لم يصح نيتها لعدم تأييد ذلك منها وان كانت عالمة بصحة
وقال

١٢٢
وقال في محل اخر قوله لانه يستبيح بوجده انه لو نوى الصبي استباحة مس
المصحف لحاجة التعليم لم يصح وضوءه لان المس مباح له بغير وضوء وان
لونه لا يخصوص ذلك بان نوى الاستباحة مطلقا صح لانه كان يمنع
من المس لغير حاجة التعليم فاشبهه ما لو نوى استباحة الصلاة او الطل في
اه من خطبنا الحنفية **قوله** ايضا او استباحة مفتقر اليه بان ينوي استباحة
الصلاة مثلا بخصوصها او استباحة ما يقتضي وضوء من غير فرض شيء
من افراد اه بربما بل وان لم يخطر بباله فرد من افراد اه بربما وعبارة
بهم روظاهر انه لو قال نويت استباحة مفتقر اليه وضوء اخره وان لم
يخطر بباله شيء من مفرداته وكون نيتهم تصديق بنية واحد منهم ما
يقتضيه لا يضر لانهم مع ذلك متضمنين لنية رفع الحدث انتهت **قوله** كصلاة
اي وان تغذر فعلها بذلك الوضوء لا كان نوى وهو عصر استباحة
الصلاة في المسجد الحرام او نوى في شهر من جبال استباحة صلاة العيد
ومثلها الطواف ان تغذر فعله بذلك الوضوء كان كان عصر ونوى استباحة
ما يقصده بان يقول في هذا الوقت وكذا ما قبله اه بربما **قوله**
كقراءة قرآن اي فلا تجزي نية استباحة بان قال نويت استباحة قراءة القرآن
واخذ بعض المتأخرين من ذلك انه لو نوى غير الاستباحة بنية رفع الحدث
او الوضوء لقراءة القرآن صح ومروه الشيخ ابو الحسن البكري في رسالة الفها
في ذلك ان خط كلامه فيها على عدم الصحة مطلقا فاذا قال نويت رفع الحدث
لقراءة القرآن والوضوء لقراءة القرآن لم يصح ومقتضى كلام المصنف ان
المستنع انما هو نية الاستباحة واما نية الوضوء لقراءة القرآن متلا فلا
يضر وهو واضح واما قول والشيخنا انه لا تصح النية ففيه نظر واضح اذ
صحة النية لا كلام فيها واما صحة الصلاة بها فقد يقال بعدم صحتها
لان هذه النية لا تتضمن رفع الحدث وقد يقال صحة الوضوء بهذه النية

ح لا فائدة فيها قال شيخنا واذا اراد الوضوء لذلك اي لما يندب له الوضوء
التي بنيت معتبرة كما اقي به والد رحمه الله تعالى ومنها اي لنية المعتبر
رفع الحث او الاستباحة وهو واضح ان كان محدثا فان كان متطهرا
واراد ان يتوضا لما يندب له الوضوء فلا ياتي برفع الحث ولا بالاستباحة
كما تقدم عنه في الوضوء المجدد ووضوء الجنب الذي كثرت جنباته عن
الحث الاصغر واراد ان يتوضا لما ييسر له الوضوء فان قلت كيف يطلب
من المتنوي غير الجنب ان يتوضا كما يطلب له الوضوء لم يشترط
في حقه ان ياتي بنية معتبرة اي كافية في صحة الوضوء للصلاة غير
رفع الحث والاستباحة وما المستند في ذلك قلت قد تكلمت مع شيخنا
الزيراري في ذلك قال لا تكرر طلب الوضوء من المتنوي لما يندب له الوضوء
فكثرت سؤالا ورفعت شيخنا الذي فاجاب بما نصه حاصل ذلك
انه متى كان عليه حث فلا بد من نية معتبرة كالوضوء ونحوه فان لم
يكن عليه حث واراد الوضوء لما ييسر له كفاه نية الوضوء لذلك لا رفع
الحث او استباحة الصلاة اه **قوله** كقراءة قرآن او حديث اي وسماعها
او قراءة او كتابة علم شرعي او الله وحمل كنيته ولا فان او جلق في مسجد
او دخول له ولو خوف بخرقة وللسعي والزيايرة غيره صلى الله عليه وسلم
او غيره ولو نوم ويحفظه وعند خطبة غير الجمعة وغضب وكلام قبيح وحمل
ومس ميت ولمن قص شاربه او حلق راسه ومن لمس الرجل او المرأة
بدن الخنثى او احد قبليه ونحو قصد في وكل ما قيل انه ناقض
وانشاد شعر واستغراق فمك وخرن وح فلا بد في حصول الوضوء
فيما ذكر من نية معتبرة فيه فان كان محدثا لجنب يتوضا عند ارادة
الاكل او شربه او جماعه او نومه والحائض والنفساء تتوضا بعد انقطاع
دمها لنومها او اكلها او شربها ونوي برفع الحث او الوضوء ونحوها
يرفع

يرفع به الحث بدليل قولهم ان الحكمة في الوضوء المذكور تخفيف الحث
فاقتضى انه رفع الحث عن اعضائه وان لم يكن محدثا كالوضوء بعد
الفصد او الجماع او القي او حمل الميت ومسه او اكل لحم الجنب وركعتي نية
الوضوء ونحوه او سنة الوضوء لذلك اذا خرج من الخلاف يحصل بكل
منها هذا ما اقي به مر قال وما نسى كفتاي من غير ذلك لم اره فيما
علقته اه شيخنا اه شوبري **قوله** او حديث هو وان كان الوضوء لسنة
كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع بل لا بد في حصول ذلك من
قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وانضال السند على ما نقله ابن العارفي كتابا لما جدد عن الشيخ ابي اسحق
في شرح الجمع ورد به علي من قال بحصول الثواب مطلقا بان لم يطعم علي
كلام الشيخ ابي اسحق وفي فتاوى بن حجر خلافة ونصها نقل بعد كلام ابن
العماد واستظهر كلام الشيخ ابي اسحق ونقل فتا بعضه بالثواب
مطلقا وهو لا وجه عندي لان سماعها لا يخلو عن فائدة لولم تكن الاعود
بركته صلى الله عليه وسلم علي القاري والمستمع فلا ينافي ذلك قول بعضهم
ان سماع الاذكار مباح لا سنة اه وما استوجهه ابن حجر بواقفة ظاهر
اطلاق الشموله وجه وجهه اهع ش علي مر **قوله** مقترنا اي المقصد
بفعله اي الشيء فان تراخي اي الفعل عنه اي عن المقصد وعبارة اكلبي
فان تراخي اي المقصد عنه اي عن الفعل انتهت والاول اولى اه شيخنا
واعتبار ذلك قرآن في مفهوم النية بشكل يتحققه بدونية الصوم
ولا معني للاستثنائية اجزا المفهوم اه شوبري **قوله** ومحلها القلب
قوله في الزرقاني علي المواهب ما نصه وذكر ابن العماد في كشف
الاسرار ان للقلب ذنوبين سيمع بهما كما ان في الراس ذنوبين وللقلب
عين كما ان للبدن عينا قاله الراغب اه **قوله** مقرونة بالنصب والرفع

اه شوبه اي على الحال من النية او صفته لها **قوله** باول غسل الوجه
اي باول الغسل ولو شتم خارجا عن حده لدخوله في حد الوجه بخلاف
جوابه المراس فلا يكفي قرن النية به وان وجب غسله تبعاً له بمرأى
تنبيهه لو سقط غسله لعله قائم به وجب قرنها باول ما يجب
غسله او مسحه بعده فلو سقط عنه غسل جميع اعضائه الا رجليه
وجب قرنها باول غسلها اه **قوله** ايضا باول غسل الوجه ينبغي
او مسحه فيما لو كان بوجهه جيرة فيكفي قرن النية باول مسحه باقتل
غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جري على الغالب هو **قوله**
نعم ان الغسل معه اي مع ما قبله من السنن كالمضمضة والاستنشاق
بعض الوجه كطرفي الشفتين كفي قرن النية بذلك لبعض وجوب
اعادة غسله ام لا اشار الى ذلك بقوله لكن ان لم يقصد به اي
بغسل ذلك البعض الوجه اي غسل الوجه فقط وجب اعادته اي لعادة
غسل ذلك البعض اي فلا منافاة بين اخرا النية وعدم الاعتداد
بالمغسول عن الوجه لاختلاف مظهرها اه **قوله** والحاصل ان للمسئلة
ثلاثة احوال الحالة الاولى الاعتداد بالنية الحالة الثانية وجوب اعادة
البعض المغسول من الوجه مع المضمضة او الاستنشاق الحالة الثالثة
حسب المضمضة والاستنشاق اما الحالة الاولى فحاصلها انه متى غسل
مع المضمضة او الاستنشاق بعض الوجه كطرفي الشفتين اعتد بالنية سواء
انوي الوجه فقط او المضمضة فقط او نواها او اطلق وحاصل
الثانية انه متى قصد الوجه فقط لا تجب اعادته والا بان قصد المضمضة
فقط او قصد بها مع الوجه او اطلق وجبت اعادته لوجود الصارف
وحاصل الثالثة انه لا يعتد بالمضمضة ولا الاستنشاق في احوال
الاربعة اي سواء نوى المضمضة فقط او الوجه فقط او نواها او اطلق
كما سيأتي

١٢٥
كما سيأتي من راه تقرير شيخنا ثم رايت في بعض حواشي العلامة القليوب نقله
عن الخطيب ان نية الوجه فقط تقوت المضمضة والاستنشاق وكذا نية
اه ومقتضاه انه لو نوى المضمضة مثلاً فقط او اطلق لا تقوت المضمضة
ولا الاستنشاق ولو انفصل بعض وجهه اه ومثله في حاشية الجوهري
على الخطيب نقله عن المشوك وذلك مخالف لما قاله الشرح المسمى في شتم المنهك
حيث قال ولو اقترنت النية بالمضمضة او الاستنشاق وانفصل مع جزو
من الوجه اجزاء وان غربت نية بعده سواء كان نية الوجه وهو
واضح ام لا لوجود غسل جزء من الوجه مقترباً بالنية تغيراً به يجب عليه
اعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه كما في الروضة لوجود المصارف ولا
تحسبه المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الاولى لعدم تقدمه على غسل الوجه
كما قاله مجلي في المضمضة وجزءه في العباد والحالة الثانية كالاو في كراهي ظاهر
اه بالحرر واقترع شروافقه على ذلك سيم في حاشيته على حجر الزيادة في حاشيته
نقله عن حجج في شرح الارشاد اه من خط شيخنا الحفي ومقتضى هذا الذي
تقدم عن مر وغيره انه لا فرق في فوات سنة المضمضة والاستنشاق وعدم
حسابها بين غرق النية قبل الشروع في غسل الوجه وعدم غرقه **قوله**
ايضا نعم ان انفصل مع بعض الوجه المالح اي فالمعتبر ان تقارن جزا
من مفروض لا غسل مفروض اه **قوله** لكن ان لم يقصد به الوجه
اي وحده بان قصد به المضمضة او الاستنشاق فقط فان قصد به الوجه
والمضمضة فقال العلامة الرمي تجب اعادته لانه وجد مانع ومقتضى تغليب
المانع على مقتضى وقال العلامة الخطيب لا تجب اعادته واما اذا اطلق
فحكمه حكم ما اذا قصد بها معاً عند العلامة الرمي كالحطيط به بمرأى
قوله ايضا لكن ان لم يقصد به الوجه المالح فيه اشكال ظاهر من جهة
الاعتداد بنية لم تقارن غسل مفروض لان وجوب اعادته يخرج به

عن كونه مفروضا اهل البيت اشراف في شرح الارشاد ثم رأت الاستق نافع في
وجوب اعادة غسل ذلك الجزء مع الاعتداد بالنية فانها توجه الى اعتداد
بالمغسول قال لانها متلازمة وهو الموجود في المذهب قد صرح بصحة ^{النية}
واجزا للمغسول المتولي والروائي في البحر صرح ابو علي الطبري في الايضاح
والماوردي في الحاوي بصحة الوضوء بهذه النية ولم يوجب اعادة شيء
وعلي هذا فلا اشكال كما ان خط الشيخ خضر المشهور في تنبيه علماء علمها
تقرر ان من غفل عن الاستنشاق على الكيفية المألوفة مستحضر للنية
فانته سنتها وارجح فلا يحصل ان الا ان غفل عن النية عندها وخرج
النية بان نوي لمضغطة مثلا وحدها او ادخل الماء الى محلهما من انية
حقيقية لا يغسل معها شي من الوجه اهدى الارشاد لحي اهدى وكافرق
في احتياجه اليها ذكر بين عزوب النية قبل غسل الوجه وعدم عزوبها
كما علم مما سبق **قوله** ليعتد به اي لا يصح النية اهدى **قوله** وله تفريقا
اي النية بساير صورها المتقدمة اخذ من اطلاق اهدى في علمه كان
يقول نوي غسل الوجه مثلا عن الوضوء وعن استبلعة الصلاة او رفع
الحديث عنه كما لا يخفى ^{الوجه} وعبارته لرفع تفريق النية لا يختص
برفع الحديث ولا بالطهارة عنه بل ياتي في جميع النيات المعتبرة وذكر بعض
المؤلفين ان التفريق ياتي في السنن وقد علمت انه لا يكون الا في نية
معتبرة من نيات الوضوء وفيه نظر بالنسبة لرفع الحديث ونحوه ولكونه
ينوي الوضوء لغسل الكفين مثلا الا ان يقال التفريق في النية المعتبرة
خاص باعضاء الوضوء واما غيرها فيقول فيها سنة الوضوء لغسل
الكفين مثلا انتهت وفائدة تفريق النية عدم استعمال الماء بارخال
اليدين غير نية الاعتراف قبل نية رفع حديثها اهدى ^{فسمع}
اذا فرق النية بان نوي عند كل عضو رفع الحديث عنه سواء اقتصر على
ذلك

127
ذلك ام زاد فقط او دون غيره فما كيفية النية عند المسنون مسح الاذنين
ولعل من صور نوي مسح الاذنين عن سنة الوضوء اهدى **قوله**
ايضا وله تفريقا على اعضائه ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم
اليها نية تبرد او لا كما افهمه كلام الحاوي في اكثر فروعها ولا بين
ان ينفي غير ذلك العضو كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحديث
عنه لا عن غيره ام لا والوجه انه لو نوي عند غسل وجهه رفع الحديث
عنه وعند غسل اليدين رفع الحديث ولم يقل عنها كفاه ذلك ولم يوجب
للنية عند مسح راسه وغسل جليبه اذ نيت عند يديه لان كنيته عند
وجهه اهدى **قوله** رفع الحديث عنه ومثلا غيرها من نيات الوضوء
وليس من التفريق ما اذا نوي رفع الحديث مطلقا عند غسل الوجه ثم نوي
ذلك ايضا عند غسل اليدين وهكذا بل ما بعد النية الاولي تأكيدها
برمق **قوله** كما له تفريقا فعال الوضوء هذا خاص بالسليم ما السلس
فليس له ذلك لوجوب المولاة في حقه واما تفريق النية فلا فرق بين
السليم والسلس اهدى **قوله** ونية تبرد معها بان يكون مستحضر
لها فان غفل عنها ونوي للتبرد وجب اعادة ما فعله من حين نية
التبرد اهدى وعبارته ثم رباب يكون مستحضر نية الوضوء عند
نية التبرد ولو فقدت النية المعتبرة كان نوي شيئا من ذلك مع غفله
عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك الحالة وعليه اعادة دون
استيناف طهارة وهل نية الاعتراف كنية التبرد في كونها تقطع حكم
ما قبلها او لا والمعتقد كما رجح البلقيني عدم قطعها لكونها مصلحة
الطهارة اذ نيتون ما حكموا الاستعمال كاسيا ونية الاعتراف مستلزمة
تذكر نية رفع الحديث عند وجودها بخلاف نية نحو التنظف وحيث
وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالذي رجح ابن عبد السلام

انه لا ثواب مطلقا والمعتقد كما قاله الغزالي اعتبارا للبائع فان كان غلب
 باعث الاخر اتيب والا فلا ولو نوي قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيد
 للبقاء وحيث بطل وضوءه في انتايه يحدث وغيره اتيب على ما مضى ان
 بطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والصوم انتهت
 وقوله انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث ولم يجد
 منه فيه نظرو قيايس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على ان
 ياتي بمطل كالعمل الكثير لم ينطل الا بالشرع فيه ايها لا تنقطع هنا
 بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج كاعادة ما غسله بعد العزم ارفع ش
 وقد رايته في القسطلاني على الجارية في تفسير قوله تعالى وما امروا
 الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ما نضلوا ولا يشركون به فاما اراد
 به وجه الله فقط اخلاص ما لم يشبهه يكون او حفظ كطهره الله مع
 نيته تبرؤ وصوم لله بنية لحيية ونحوها ويعتلف الله بمسجد ويرفع
 مونة المسكن وهذه النية لا تحبط العمل لصحة حجه الله تعالى مع التجارة
 اجماعا فالاخلاص ما صفا عن الكدر وخلص من الشوائب والريافة
 عظيمة تغلب الطاعة معصية فالاخلاص ما من جميع العباد اهو رايته
 بها مشتمل على الشئخ اي العزم الفخمي مانصه قوله لا تحبط العمل اي
 لا تبطل العمل بحيث يحتاج الى اعادته قانيا بل يسقط به الطلب عن المكلف
 وان انضم اليه الريا او حفظ ونوي اما الثواب فالرياء يمنع من حصوله
 مطلقا واما غير الرياء ففيه خلاف قال ابن حجر في باب الوضوء من الخفة
 والاوجه ان قصد العبادة يتأعلى به بقدره وان انضم اليه غيره مما
 عدا الريا ونحوه مساويا او راجحا وخالفه الشمر في قول وجب وق
 تشريك بين عبادة وغيرها فالذي رجحه ابن عبد السلام انه لا ثواب
 له مطلقا والمعتقد كما قاله الغزالي اعتبارا للبايع فان كان الغلب باعث
 الاخر

الاخر اتيب والا فلا هو وقال القسطلاني في محل اخر مانصه وعليه هذا
 فالمرأى بعمله الواجب غير متاوان سقط عقابه بفعله كذا قاله الرباوي
 كالكراماني وتعقبه العيني بان سقوط العقاب مطلقا غير صحيح بل الصحيح
 التفصيل فيه وهو ان الحقا الذي يترتب على ترك الواجب يسقط
 لانه انما يترتب الواجب وكذلك كانت ما موران ياتي بما عليه بالا خلاص
 وترك الرياء فينبغي ان يعاقب على ترك الاخلاص لانه ما مورب
 وتارك ما موربه يعاقب وقال النووي ما يريد به وجه الله تعالى
 يثبت فيه الاجر وان حصل لفاعله في ضمنه حظ شربة من لذة
 او غيرها كوضع اللقمة في فم الزوجة وهو غالب الحظ النفس
 والشربة واذ اثبت الاجر في هذا فقيما يراد به وجه الله فقط
 احري تأمل اهو **قوله** غسل وجهه اي المتوفى ذكر اكان او اني
 وفي هدية الناصح ان غسل الوجه يشمل على ثلاثين فرضا وعرضا
 فلتراجع اهو برما **قوله** ما بين منابت شعر راسه المنابت جمع منبت
 بكسر الموحدة وفتحها اهو مصباح وعبارة القاموس والمنبت مجلس
 موضعه اي المنابت مشاذا لقياس كقعد اهو اي لان من ينبت
 بالضم وما كان كذلك فمصدرة على وزن مفعول بالفتح اهو شعري
قوله لان المواجهة الم تقبل لتخريد الوجه بما ذكر اهو شيخنا قوله
 تقع بذلك اعترض على هذه العبارة الواقعة في السنة الفقهاء
 بانهم اذا ارادوا الاشتقاق فليس بجيد بل العكس ولي وهو ان
 تكون المواجهة مشتقة من الوجه لانها المقابلة ولذا قال بعضهم
 الظم ان المواجهة مشتقة من الوجه لان العرب قد تشقق افعل
 من اسم غير مصادره نحو قولهم استخرج الطين قال شيخنا وقد يقال
 ان المواجهة سبب في تسمية الوجه بذلك الاسم وليس المراد الاشتقا

منه لا ثواب مطلقا والمعتقد كما قاله الغزالي اعتبارا للبائع فان كان غلب
 باعث الاخر اتيب والا فلا ولو نوي قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيد
 للبقاء وحيث بطل وضوءه في انتايه يحدث وغيره اتيب على ما مضى ان
 بطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والصوم انتهت
 وقوله انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث ولم يجد
 منه فيه نظرو قيايس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على ان
 ياتي بمطل كالعمل الكثير لم ينطل الا بالشرع فيه ايها لا تنقطع هنا
 بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج كاعادة ما غسله بعد العزم ارفع ش
 وقد رايته في القسطلاني على الجارية في تفسير قوله تعالى وما امروا
 الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ما نضلوا ولا يشركون به فاما اراد
 به وجه الله فقط اخلاص ما لم يشبهه يكون او حفظ كطهره الله مع
 نيته تبرؤ وصوم لله بنية لحيية ونحوها ويعتلف الله بمسجد ويرفع
 مونة المسكن وهذه النية لا تحبط العمل لصحة حجه الله تعالى مع التجارة
 اجماعا فالاخلاص ما صفا عن الكدر وخلص من الشوائب والريافة
 عظيمة تغلب الطاعة معصية فالاخلاص ما من جميع العباد اهو رايته
 بها مشتمل على الشئخ اي العزم الفخمي مانصه قوله لا تحبط العمل اي
 لا تبطل العمل بحيث يحتاج الى اعادته قانيا بل يسقط به الطلب عن المكلف
 وان انضم اليه الريا او حفظ ونوي اما الثواب فالرياء يمنع من حصوله
 مطلقا واما غير الرياء ففيه خلاف قال ابن حجر في باب الوضوء من الخفة
 والاوجه ان قصد العبادة يتأعلى به بقدره وان انضم اليه غيره مما
 عدا الريا ونحوه مساويا او راجحا وخالفه الشمر في قول وجب وق
 تشريك بين عبادة وغيرها فالذي رجحه ابن عبد السلام انه لا ثواب
 له مطلقا والمعتقد كما قاله الغزالي اعتبارا للبايع فان كان الغلب باعث
 الاخر

حقيقة فتأمل اهد برما **قوله** اذا لم يجز غسل واغسل العين الى عبارة
شهر رخللاق باطن الانف والفم والعيون فلا يجز غسلها بل ولا يستحب
غسل باطن العين علوان بعضهم صرح بكراهته لضرره نعم ان تجس
باطنها فيجب غسله ويفرق بخلط النجاسة بدليل ان النجاسة عن الشهيد
حيث كانت غير عم الشبهة ويجز غسل موق العين قطعا فان كان
عليه خور من عينه وصولا لما لا المجلد الواجب غسله وحيد الله غسل
ما تحته انتهت وقوله فان كان عليه خور من عينه عبارة المختار الرخص
بفتحين وسبح يحقق في الموقف فان سال فهو عروان جمد فهو رخص
وقد رخصت عينه من باطرها انتهت فقوله الشرح ما صرح بالاعمال لغة
اخرى اهد ش عليه والموقف بالهمز والواو موق العين مما يلي الانف
وما يلي الخدين قاله لحاظ بفتح اللام اهد شنا لكن قال الانه هوي اجمع
اهل اللغة على ان الموقف والمواق لغتان بمعنى الموضع وهو ما يلي
الصدغ اهد جهون **قوله** محل غمر ما خوذ من غم الشيء اذا استتر ومنه
غم الهلال ويقال رجل اغم وامرأة غما والعرب تذر به وتخرج بالترع
اذا الغمر يدك على الجبين والبلادة والنخل والترع بضمة ولذلك قال
الشاعر فلا تنكح ان فرقا لدهن بيننا **هـ** اغم القفا والوجه ليس بانزع
اهد برما **قوله** ما خوذ من غم الشيء الى مقتضاه ان غم كانه وعبار
شهر ما خوذ من غم الشيء اذا استتر انتهت فمقتضاه انه منع
ولعله يستعمل بالوجهين اهد كجانبه وفي القاموس الغمر سيلان
الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا يقال صواغم الوجه والقفا وسحا
اغم لا فجة فيه اهد **قوله** لا تخد يف من الخدف وهو الازالة والعلامة تبدل
الذال بالفاء اهد برما **قوله** والاشراق اي الكابر من الناس اهد ش
وقوله تخية شعر اي ازالته ومن ثم قيل للشعر المذكور تخيدف لخدف

اي ازالته

اي ازالته وحده الامام محل التخديف بانه ما انحط عن خيط يوضع طرفه
على راس الاذن وهو الجزء المنخفض عقب الوتد وليس المراد به اعلاها
اهد ش بالمعني ونص عبارة والمراد بلس الاذن هو الجزء المجازي
لاعلى العذار قريبا من الوتد وليس المراد به اعلى الاذن من جهة الكبر
لانه ليس مجازيا لمبدأ العذار اهد **قوله** وترعنا معطوف على محل المقدر
فلذلك رفعه لان المقصود نفسه ما لا يحكمها اهد شنا **قوله** بفتح الزاي
افصح من اسكانها يقال رجل نزع ولا يقال مرة نزع بل ذعرا اهد برما
قوله بكتنفات الناصية هي مقدم الراس من اعلى الجبين اهد ش مر
قوله ويجز غسل شعره ذكر الامنة في باب الفصل انه يعنى عن باطن عقد
الشعر اذا انعقد بنفسه والحق به من يتلى بخو طبعه لصق باصول
الشعر حتى منع وصول الماء اليها ولم تكن ازالته لكن صرح العلامة
المرابي بخلافه وانه يتيم عنه وحده على ممكن الازالة غير صحيح لانه
لا يصح التيمم عنه والذي يتجه العفو عنه للضرورة فان امكن ازالته
ولو كلف محله وجب الم يكن فيه مثله اهد برما **قوله** كهدب يضم لها
مع سكوت الدال المهملة وبضمها وبفتحها معا جمع ومفرده من كل واحدة
من هذه اللفظ الثلاث على وزن جمعها الا انه بزيادة التاويقال ايضا
بضمها والذال وتشديد الباء جمع الجمع اهدب هو الشعر النابت على
اشفار العينين اهد برما **قوله** والاشفاق جمع شفر بفتح الشين وسكوت
الفاء كلس جفن العين اما بضم الشعر فهو الفرج **قوله** وحاجب جمع
حواجب وحاجب الامر جمع حجاب بضم الحاء وتشديد الجيم سمي بذلك لانه
يوجب شتاع الشمس عن العين او الاذن وهو الشعر النابت على اعلى
العينين اهد برما **قوله** وسبال بكسر السين المهملة وحكي ضمها اهد برما
وعذار بذال معجمة وهو الشعر النابت المجازي للاذن اي لبعضها بين

الصدغ والعارض ول ما ينبت للامرء غالبا هو ثم مر والعارض ما انحط
عن الاذن الى اول المنخسف من عظم اللحية اجهور اي وما نزل عنه
هو اللحية **قوله** بين الصدغ في المصباح الصدغ ما بين لحظ العين
الى اصل الاذن والجمع اصداغ مثل قفل واقفال ويسمي الشعر الذي
ينبت على هذا الموضع صدغا **قوله** لا باطن كثيف خارج عنه اي
لا يجب غسل الباطن سواء كان من الجزء الكاين في حد الوجه او كان من
الجزء الخارج عنه فالجواب مثلا اذا كثف وخرج عن حد الوجه لا يجب
غسل باطنه من اوله الى اخره اهو شع على مرر اذا به على من قومه
خلافه كما بن قاسم والشوري **قوله** كثيف خارج بالاضافة كما ضبطه
الشيخ خضر بالقلم اهو وضابط الخارج هنا هو ما نزل وما لا يغطف
عن الانتضال الاسترسال والنزول وان كان في حد الوجه اهو شقاو عبارة
ع ش على مر قوله ان لم يخرج عن حده اي بان كانت لونه في جهة استرسالها
لا تجاوز ما يجب غسله والخارجة هي ما تجاوز ذلك كذا قيل واستشكل
ذلك بانه يقتضي ان تكون اللحية خارجة عن حد الوجه واما مع انهم
فصلوا فيها بين الخاصة عن حده والدخلة فيها فثمة رايته في سم على
المنهج مانصه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه ان يلتوي عن اعتداله
الى تحت ونحو ذلك واما ما طال الى جهة استقبال الوجه فكله في حد
الوجه فله حكم ما في حد الوجه اهو اللحية وهذا ايضا لا يعلم منه الفرق
بين ما في حد الوجه من اللحية وبين ما خرج عنه وقال ابن حجر الخارج
من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالممد عن جهة نزوله
الى ان قال ويحتمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طال على خلاف
الغالب اهو قلت هذا الاحتمال ضعيف انتهت **قوله** وباطن كثيف
لحية الباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر اهو شع على مر
وعبارة

129
وعبارة الشوري المراد بالظاهر كما في الجواهر وجه الشعر الا على من الطبقة
العلوية وباطن ما عدا ذلك وهو اعم من قول النسي الباطن هو
الوجه المختل في اهر بن حجر في شعبة العباد انتهت **قوله** بكسر اللام اوضح من
فتحها وجمعها الى بالكسر والفم وذكر بعضهم ان فيها اثني عشر خصلة
مكروهة بعضها اشدها من بعض وعددها فلتراجع وافادني بعض
المعاصرين ان عدد شعر لحيته صلى الله عليه وسلم عدد الانبياء وهم
مائة الف واربعة وعشرون الف منهم المرسل ثمانية وثلاثة عشر
وقيل اكثر ومن فضائله صلى الله عليه وسلم ان لحق جل وعلا ذكر
اعضائه عضو عضو في التنزيل وجملة كذلك فذكر وجهه في قوله
قد نرى قلب وجهك في السما وعينه في قوله ولا عدت عينيك ولسانه
في قوله انما يسرناه بلسانك ويده وعنقه في قوله ولا تحفل يدك
مغلولة الى عنقك وصدره وظهرك في المر شرح وقلبه في قوله نزل
به الروح الامين على قلبك وجملة في قوله وانك لعلي خلق عظيم
اهو برماق **قوله** وان لم يخرج عن الوجه المناسبات يقول ان لم يخرج
لانه قد حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما من بقية الشعور
الشامل لذلك اهو حلي فيكون في كلامه تكرار ويجاب بان الواو للحال
اهو شيخنا **قوله** وبعضها الضمير راجع للثلاثة بدون وصفها بالكثافة
ففيه تجريد والداعي اليه تقدير اللفظ كثيف بحسب لفظ البعض
اهو شيخنا **قوله** وقد تميز عن بعضها الاخر المراد بالتميز ان يسهل
افراذه بالفضل والمراد بغيره ما لا يسهل افراذه به اهو شيخنا **قوله** ان
كانت من رجل فتدري في الاربعة قبلة فيفيد بمفهومه ان الكثيف
الخارج عن حد الوجه من غير اللحية والعارض يجب غسل باطنه وظاهره
من المرأة وهذا ظاهر ضيعه وقد اقدمت خلافا فسيح فيه بين المرأة

والرجل حيث قال يجب الا غسل ظاهر منها ويمكن ان يكون قول المتن
من رجل قيدا فيما عدا الاول فيوافق معتد مر ويؤيده صنيعة في
ثم التخيير اهـ بخنا وعبارة الزيادة المعتد ان شعر المرأة والتخني
اذا خرج عن حد الوجه كالقسم الاول الذي يندر كثافته يفصل فيه بين
الكثيف فيجب غسل ظاهره فقط والخفيف فيجب غسل ظاهره وباطنه
انتهت وعبارة ثم مررها غسل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج
عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالهذب والشارب والعنفقة
ولحية المرأة والتخني فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت وكثفت او غير
نادرة الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان تری البشرة
من تحتها في مجلس الخاطبة وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب
غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فلكل حكم ان تميز
فان لم يميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة
وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب
غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم وهو شيخ الاسلام في ثم منحه
في هذا المقام ما يخالف ما تقر فاحذر قال ابن العماد وامر بعدم
التميز عدم امكن افرد به بالفصل الا فهو متميز في نفسه انتهت
قوله فالحق بالغالبة وهي الشعور الخفيفة اهـ ش **قوله** على الذ
بفتح الدال المعجمة والقاف افصح من اسكانها اهـ بركا وفي المصباح
الذوق من الانساب جمع لحية وجمع القلة اذ كان مثل سبب اسباب
وجمع الكثرة ذقون مثلا سد واسود اهـ **قوله** كما علم اولاي
حيث حكم بوجوب غسل شعر الوجه واستثنى منه ما ذكره قيده بقوله
من رجل فيبقى ما عداه على الوجوب اهـ بخنا **قوله** ولانه بين المرأة
الحاي ماله يامر بها الزوج او السيد والاوجب كما يجب عليها ترك اكل
ماله

ماله ربح كربه او استعماله اذا امرها بتركه ومنه اذالة نحو صنان له بركا
قوله لانهما مثله في حضرة في المختار مثل به نكل به اي جعله نكالا وعبر لغيره
وبابه ايضا نصر الاسم المثلثة بالضم ومثل بالقتيل جرده وبابه ايضا
نصراه وفي المصباح ومثل بالقتيل مثلا من باي قتله وضربا جرده
وظهر انما رفعك عليه تنكيلا والتشديد مبالغة والمثلة وزن غرة
والمثلة بفتح الميم وضم التاء العقوبة اهـ **قوله** وجب غسلها اي اذا كانا
اصليين واحدهما اصليا والاخر زيدا واشتبه اما اذا تميز الزايد فيجب
غسل الاصيلي دون الزايد ماله يمكن على ستمته والا وجب غسله ايضا ويجري
هذا التفصيل في الراسين فيقال ان كانا اصليين اكتفى بمسح بعض لحدهما
وان كان احدهما اصليا والاخر زيدا واشتبه تعيين مسح بعض كل منهما وان
تميز الاصيلي من الزايد بتعيين مسح بعض الاصيل وهل يكفي مسح بعض الزايد
فقط محل نظر وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الطنطا في قيا ساعلي
اليدين والرجلين اهـ زيدا **تنبيه** يكفي قرن الميت باحدهما اذا
كانا اصليين فقط وفي حواشي شرح الروض انه لا بد من النية عند كل منهما
وان توقف فيه سم اقول والاقر بما قاله سم فلو كان احدهما زيدا واشتبه
فلا بد من النية عند كل منهما ووقين الزايد وكان على ستمت الاصيل وجب غسلها
بالاصلي دون الزايد وان وجب غسله اهـ ش على مروري ثم مر ما نصه نعم
لو كان له وجه من جهة قبله واخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما
افق به الولد جهاته شخاه وقوله وجب غسل الاول فقط ظاهر وان كان
الاحسا بالذي من جهة الدبر وقيل ما مر في اسباب الحد من ان العاملة
من الكفين هي الاصلية اذ ما به الاحسا منهنها هو الاصيل اهـ ش عليه
من كفيه وذراعيه اتي به لان حقيقة اليد من روي الاصل الى
المنكب فدفعه بقوله من كفيه اهـ لجهوز **قوله** بكل مرفق الباطني مع

اي مع كل مرفق وقدرهما من فافذهما والمراد قدر اليدين مع المرفقين
ان فقد المرفق باعتراف قرانه فلو ثبتا في غير محلها فيجوز اعتبارهما
واليه مال شيخنا الشبل ملسي وصرح به العلامة بن عبد الحق ويحتمل
اعتبار قدرهما واليه مال العلامة الحلبي وسما مرفقين لانه يرتفق بهما
في الكفاية عليها ونحوها **قوله** لقوله تعالى وايديكم الى المرفق اي يعني
مع ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل احد بغسل الكوعين
والمرفقين دون ما بينهما او على حقيقتها واستفيد دخول المرفقين من فعله
صلواته عليه وسلم والاجماع ومن كون الغاية فيها للاستقاط بنا على ما ياتي
ان اليد تصدق على الفضول الكنف لا فادرتها بل حكم اليها اي الى مرفقها
واسقاط ما وراها وضابطه اي فادرتها هذا الحكم تارة واسقاط ما وراها
اخرى ان اللفظان تناول محلها الاول ذكرها اذ في الثاني اي كونها غاية
للاستقاط والا فادتها اي كونها غاية لمدا حكم فالليل في الصور منه اي
الاول بخلاف اليد هنا فانها من الثاني لصدورها على الفضول الى الكنف لئلا
فكان ذكر الغاية اسقاطا لما دراه المرفق فدخل المرفق ويدفع ما نقص به
الضابط من نحو قرأت القرآن الى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المقر
الابقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب والكوع مجازا الى
المرفق مع جعل الغاية للفصل داخل في المعنى بقريتي الاجماع والاحتياط
للعبادة وكذا يقال في وارجلكم الى الكعبين اه شمر وقوله وضابطه
الحاصل هذا الضابط يرجع الى ان الغاية ان كانت من جنس المعنى
دخلت فيه الابقرينة تقتضي خروجها كما ياتي في قرأت القرآن الى سورة كذا
من خروج السورة اذا دخلت لقريته على خروجها والاقتضاء وان لم تكن من
جنسها لا تدخل الابقرينة تترك على الدخول وفيه شبه البهجة الكبير ما يفيد
هذا القول مرجوح وان الرجوع عدم دخوله مطلقا الابقرينة وعلى هذا

الاول

الاول لو نذر ان يقرأ القرآن الى سورة الكهف مثلا او استاجر اخر على
قراءة اليها وجب قرائتها ايضا ما لم نزل قرينة على اخرها وعلى كلام ثم
البهجة وكلام ابن هشام في المعنى لا تدخل السورة اذ هي عليه **قوله** وايديكم
الى المرفق الايدي جمع اليد التي هي الجارحة ولا يادي جمع اليد التي هي
العمة هذا هو الصحيح وقد اخرجها عوام العلماء باللغة عن اصحابها فاستعملوا
الايدي في جمع اليد للجارحة ونجد اكثر الناس يكتب لصاحبه المملوك
يقبل الايدي الكريمة او الكرام وهو من والصق الايدي الكريمة قاله
الصلاح الصفدي اه شمر هذا وفي الفري على المطول ما يخالفه ونصه
ولا يراجع الايدي جمع اليد هي الجارحة الخصوصية تستعمل في النعمة مجازا
من سلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورة على
المعلول كما صرح به الشيخ في الياء وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد هي
الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايدي يريد عليه ان اصل يدي
وما كان على وزن فعل لا يجمع على افعال **قوله** من شعري ظاهرا وباطنا
وان كثف قال الشيخ في ته النقريب بل وان طال وخرج عن الحد المعتاد كما
اقتضاه كلامهم اه شمر وعبارة البرما وقوله من شعري وان طال وكثف
ظاهرا وباطنا وان خرج عن حد الفرض كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به العلامة
لخطيب وعله بنديته وكذا اظفاد وان طال وسعة ثبتت في محل الفرض
وباطن مشق وشق فيه لانه صار ظاهرا نعم ان كان له ما غور في اللحم
يجب له غسل ما ظهر منها وكذا يقال في بقية الاعضاء ويجوز ان لا يغسل
شعير ينع وصول الماء ولا يغسلون صبغ ولا دهني لا جرم له ولا يجب ان لا يغسل
خشف ميت وما تحت ظفر من وسخ ينع لما انتهت **قوله** فخرجت
شوكه اصبعه مثلا وصار راسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قلعت
بقي موضعها محوفا وجب قلمها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وان كانت

بحيث لو قلعت لا يبقى موضعها بجوفها بل يطلع وينطبق لم يجب قلعها وفتح غسل
 اليد مع وجودها لعدم ظهورها اهـ سمع على ابن حجر ومثله على المنهج نقله عن
 وعبارة ابن حجر عطفها على ما يجب غسله ومحل شكوكه لم يخص في الباطن حتى
 استقرت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الوجه اذ لا حكم لها في الباطن انتهت
 وظاهر انه متى كان بعض المشوكه ظاهرا اشترط قلعها مطلقا اهـ ثم علم
قوله فراس عنده العضم ما بين المرفق الى الكف وفيها خمس اعزاز
 رجل وبضمنين في لغة الحجاز وقرباها الحسن في قوله تعام متخذ المصليين
 عضمه وكيد في لغة بني سدد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثل
 قفل قال ابو زيد اهلها متعقون العضم وينوهم يذكرون ولجمع
 اعضم واعضاد مثل فلس واقفال اهـ ثم علم في المحدث والكف
 والكف مثل كيد وكيد وجمع الاكتاف وكف شديديه الى خلف بالكتف
 وهو جمل وبابه ضرباه وفي المصباح المنكب مثل مسجد مجتمع راس العضم
 والكف لانه يعقد عليه اهـ وفيه والكف معروفة وهي تقف في انما وثقت
اهـ قوله اذا المرفق مجموع العظام الثلاثة اي العظام المسماة براس العضم
 والابرة الداخلة بينهما اهـ **قوله** محافظة على التحميل وانما لم يسقط التتابع
 بسقوط المتبوع كرواتب الفريضة لان سقوط المتبوع ثم رخصته
 فالتابع اولي به بخلافه هنا بل مقتدره في حسن الاتيان بالتابع محافظة على
 الفصل بقدر الامكان كما مرار المتوي على راس المجرع عند عدم شعوره وان التتابع
 ثم شرع تكملة لنقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع فلا تكملة بخلافه هنا ليس
 تكملة للمتبوع لانه كامل بالشهادة فتعين ان يكون مطلوبا لنفسه ولو قطع
 من منكب من غسل محل القطع كما يفرضه الشافعي وجري عليه الشيخ ابو حامد
 وغيره اهـ ثم اوضح اهـ **قوله** بعض بشر راسه نظره بل يكفي مسح ما عبط
 مع الوجه من با ما لا يتم الوجه اهـ **قوله** وعبارة شافعي في قوله او يفيض

بشر راسه اي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه بل لا يتم
 الوجه لانه فهو واجب فيكفي مسح كانه من الرأس وان سبق له غسل مع
 الوجه لان غسله او لا كان ليعتقد في غسل الوجه لا كونه فرضا من فروض
 الوضوء انتهت **قوله** بشر راسه الرأس منكر كرا لم يثنى من اعضا الانسان
 نحو لافه القلب بخلاف ما ثني كاليد والرجل والعين والاذن فانه موش
 اكثر **قوله** لم يكف المسح على الخاج اي وان كان في حد الرأس كونه
 معقوصا ومتجحدا اهـ **قوله** وروي مسلم الى ان تعلقها بها واقفة
 حال تطرق اليها احقا لانه المضرورة فيجوز مسح الناصية او قدرها والتكميل
 في حال الضرورة ولا يجوز ذلك في غير هاتين ايتين ثبتت الاكتفا بالبعض
 مطلقا وقد يقال ان الراوي فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله
 عليه وسلم فاطلقة فاحذر عتقي طلاقة وكانه قال كان يتوضا وي مسح على
 العمامة متكررا حتى كانت هذه عاقبة والقرينة على هذا كون الراوي ذكره
 في بيئته وصوته صلواته عليه **قوله** مسح على العمامة او خرقته على راسه
 فوصل البلل للرأس فالوجه ان فيه تفصيل الجرمين بل يتعين وقال العلامة
 ابن حجر يكفي مطلقا فحصل لا بخلاف الجرمين ما ذكره وعبارة شافعي في
قوله لو مسح عرقية فوصل البلل لجلد راسه او شعره فالوجه جريا تفصيل
 الجرمين فيه ولا ينجبه فرق بينهما اهـ **قوله** وقال ابن حجر ولو وضع يده
 المبتلة على خرقته على الرأس فوصل اليه البلل اجزا قيل المتخبة تفصيل الجرمين
 فيها ويرد بما مر ان حيث حصل الغسل بفعله بعد اليقظة لم يشترط تذكرها
 عنده والمسح مثله ويفرق بينه وبين الجرمين بان ثم صار وهو مماثلة
 غير المهمسح عليه فالحق لغرضه مبرز ولا كذلك هنا انتهت **قوله**
 لا فانعاضه الى هذه المعارضة تدل على ان الباحث ما كماله لو كان حنفيا
 فنقول له في المعارضة لو وجب المربع لا اكتفى بالاذنين تكملة له لغير الاذن

من الرأس **أهـ** **قوله** يعين ما قلناه أي من حيث سند الملازمة وهو الحديث
والأصل الدليل يختلف **أهـ** **قوله** قلنا المسح ثم يدل أي فاعطي حكم
مبدله وهذا أصل فعمل فيه بمقتضى اللفظ وقوله ولحترزنا بالضرورة
عن مسح الخطين أي بعد تسليم أنه يدل وقوله فانه يجوز الحاجة واستيعابه
بفسده **أهـ** **قوله** فانه يجوز الحاجة فانه قيل ما الفرق بين ما جوز الحاجة
حيث لم يحل استيعابه وما جوز للضرورة حيث وجب بل كان مقتضى الظاهر
العكس ويجازيان ما جوز الحاجة فيه مانع من الاستيعاد وهو فساده
كما اشار إليه الحلبي وليس المانع من وجوب التعميم مجرد الحاجة **أهـ**
قوله ولغسله أي بلا كراهة **أهـ** **قوله** لأنه مسح وزيادة
ان قلت هو مغاير له قطعاً فكيف يكون نفسه قلت مراده به انه يحصل
لمقصود المسح من وصول البلل للرأس لا انه يقال له مسح وغسل فسقط
ما قيل للمسح ضد الغسل فكيف يحصل مع زيادة **أهـ** **قوله** بالمعنى **قوله** بلامد
فيذهب هذا ليكون بلا كراهة **أهـ** **قوله** فافترى المصباح مسح الشئ بالماء مسحا مرفوعاً
البيعية **أهـ** وفي المختار وبه نداء وبابه رده وحقيقة كل منهما مخالفة
لحقيقة الغسل لانه اسالة الماء على الشئ وليس في المسالة **أهـ** **قوله** مفصل
الساق يفتح الميم وكسر الصاد المهمة ما ذكره المصنف بكسر الميم وفتح الصاد
اللسان والساق بالهمزة وترك ما بين القدم والركبة وهو مونت على الشهور
ويجمع على أسواق وسبقا وسوق سميت بذلك لسوقها **أهـ** **قوله** **أهـ**
قوله واجل كل الكهين لم يقل في الكهوب كما قال في الميراث في المرافق
لان كل رجل فيها كعبا وجمع المرافق لان كل يد فيها مرفق ومقابلته لجمع
بالجمع تقتضي القسمة احاداً فلو جمع الكعب وهم القسمة احداً يقتضي
وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فان قيل فعلى هذا يلزم انه لا يجب الا
غسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدقنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم

واجام

123
واجام الامته **أهـ** **قوله** عطف على الوجه انشائه للرد على الجلال المحلي
في قوله عطف على الايدي فانه لا يأتي على الواجب من ان المعطوفات وان
كثرت تكون على الاول ولا على المرحوح من ان كل واحد معطوف على ما قبله ويمكن
الاجاب بانه على المرحوح فانه معطوف على الذي قبله أي من جنس الغسل
وآخ فلا اشكال **أهـ** **قوله** لفظ في الاول اي ومعني وقوله ومعني في الثاني
اي ولفظا الا ان الحركة مقدرة والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار
ففي كلامه احتياك **أهـ** **قوله** ومعني في الثاني اي لانه ما جاز والمجوز
وهو الرأس جرك في قوله جرحه ضرب خرب كان حقه النصيب كما هو ظاهر القرعة
الاخرى **أهـ** **قوله** جرحه بالجوار نظريه بان شرط الجرح على الجوار ان لا يدخل على
المجوز وحرف عطف كما لو قيل جرحه ضرب خرب **أهـ** **قوله** والجوار بكسر الجيم وفيها
والكسر افصح **أهـ** مختار **أهـ** بخط الشيخ خضر **قوله** والمراد بغسل الاعضاء المذكورة
انفسائها اي ولو غسل غير لها بلا اذنه او بسقوطه في نحو فهران كان
ذاكر النية فيها بخلاف ما وقع بفعله كتعريضه للخطر مشبه لما فلا يشترط
فيه ذلك شاهد بآذ ولحاصل ان الشرط اما فعله سواء تذكر النية او لا وتذكر
النية عند عدم فعله **أهـ** وفي شيخنا بن حجر الارشاد ما نصه ولا يثبت
عموم الماء لجميع العضو بل يكفي غلبة الظن كما مال اليه جمع متأخر واحد من
الام في باب اليتيم على انه يكفي ذلك ويستقر في التصريح بعين المسئلة بان
عبد السلام في فتاويه **أهـ** **قوله** ولا يعلم ذلك الا بانفساء ملاقيها **أهـ**
اي فلا بد من غسل جرح من الرأس ومن تحت الحناك ومن الاذنين وجرح
من فوق البيدين والرجلين اذ ملاييم الوجع به فهو وجرح وسئل العلامة
الرملي عن الجرح الذي لا يتم الوجع به اذا غسل الوجه بدونه هل يكفي او لا
واذا تغذر غسله هل يتييم عنه او لا واذا سقط غسل المستوع لعله وتيمم
هل يجب عليه ان يغسله او لا فاجاب بان ملاييم حصول الوجع لا بد من

غسله حتى يتحقق غسل كله حتى لو تكرر غسله تيمم لاجله ولو سقط
غسل المنيوع لعله فلا بد من غسل الرجلين وغيره وتوقف بعضهم في
عدم سقوط غسله مع سقوط غسل متبوعه واتفق العلامة الزياتي
اه بوما **قوله** وترتيب هكذا اي كنهان الترتيب المذكور في المتن اه بخنا
قوله مع خبر النساء في اي ولانه تعالى ذكر مسوحا بين مغسولا وتطريق
المجانس لترتيبك العرب لا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب كندبه بقرينة
الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاقبا بدلت بالاقرب فالما ذكر
فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دللت على الامر بالترتيب ولا
لقال فغسلوا وجوهكم واسحوا برؤسكم وغسلوا ايديكم واجلحكم ولان
الحديث المستفيض المتابع في وضوءه صلى الله عليه وسلم مخرجه بولا
الاية بيان للوضوء الواجب لو قدم عضو على محله لم يعتد به اه شمر
قوله ابدأ واجبا بانه به اي الشامل للوضوء وان ورد في الحج والعبادة
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب اه بوماق والمراد وتواتر ما تيسر به وهذا
قوله ولو انغمس محذو الخ كانه يشير به الى ان الترتيب قد يكون حقيقيا
وقد يكون تقديره بالهج شاعرا وافهم كاصل ان الانغماس لا بد منه فلا
يكفي الغتسال بدونه لكن لحق به التخييل ما لو وقف تحت مياح وانصب
عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتد وارتضاه في شعبة
اه بخنا وقاله رتبة الام اه بوماق **قوله** مع لو انغمس احد ونوى ثوبا
انه اغسل باحدة من غير ان يغسل الوضوء قال من المعتمد لاجل اههم **قوله** ولو
انغمس تحت اي حدة اصفر فقط ولو في ما قليل ولو كان ثمان كشمع على ماعدا
اعضا الوضوء على ماعدا اقل ما يجزي مسح من الرأس وقد يشكك هذا
بقولهم لو غسل اعضا الوضوء دفعة واحدة اي بالصبي حصل الوجه فقط اذ
لا فرق في المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن اي بالغسل مع المانع كذا قيل
وقد

وقد يقال قد فرقوا بين غسل الاعضاء دفعة بالتصريح وغسلها بالانغماس
وفي كلام بعضهم لو اغتسل منكسا بالهيب اية دفعة واحدة لم يحصل
له سوى الوجه ويكفي انغماسه مطلقا اي سواء كان منكسا او لا وظاهره
وان نوي في صورة التنكيس عند الوجه بظاهر قول بعضهم ولا بد ان
تكون النية عند مماسسة الوجه يعين ذلك في الصورة المذكورة اهج
وعبارة الزياتي ولا بد ان تكون النية عند مماسسة الماء للوجه كما تقدم
ولا فرق بين ان يكون الماء قليلا او كثيرا خلافا لابن المقري في تقديره
بالكثير وان القليل اذا انغمس فيه لا يحصل له الا الوجه انتهت عبارة
والوجه اشتراط مقارنة نية الوضوء لغسل الوجه كما قاله بخنا البرلسي
ووافقهم وقد يقال ان نوي بعد تمام الانغماس لم يظهر لهذا الكلام
اثر اذ لا ترتيب حقيقة بين الاعضاء والابان غسل على التدرج فلا بد من
الترتيب حقيقة وقررت النية بالوجه تأمل وقوله اجزاء عن الوضوء اي
ولو كان ما انغمس فيه ما قليلا وما يظهر ولا نظر لما قد يقال ان هذا الغسل
قائم مقام الوضوء الذي يعتد فيه بالترتيب فيكون انغماس الوجه سابقا على
بقية اعضا فيكون المستعمل وذلك لا نالوا سلمنا ان الترتيب معتب
ها هنا لكنه تقديره كتحقيق الاستعمال عما يتحقق في التحقيق لتأخر
نوي غسل بعض اعضا الوضوء عنه عن زمن بعض خلاف التقدير
فليتأمل ثم رابث بخنا بوجج في شمس الارشاد قال هنا ويقع الترتيب بانغماس
متنوضر ولو في ما قليل كما مر ان نوي نية معتبرة وان لم عليك زمانا على
فيه الترتيب لحصوله تقديره في اوقات لطيفة لا تظهر في الحس اه باختصار
انتهت **قوله** بنية كناية غلطا اي شيئا بان شيئا عليه لا صغر
ويعتقد ان الذي عليه هو الاكبر فالمراد بالغلط الخطا في الاعتقاد لاسبق
الساقط المقرر عند الحاجة تأمل **قوله** بيله متعلق بانغمس الضمير راجع

للوضوء والمراد بالوضوء غسل الأعضاء الأربعة والمعنى ولو اغتسل بدخل
 الأعضاء الأربعة اجزاه آخرها **قوله** اجزاه عن الوضوء ولو منكسدا لما
 المنعس فيه قليلا واخر المنيعة بعد الانقاس في صورة التنكيس الى
 مائة اما الوجه في غير ارجح **قوله** خلا فالرافعي في قوله لا بد من
 المكث من ايسع الترتيب حساه **قوله** ولتقدير الترتيب الى هذا ربما
 يفيد انه لا بد من وجود هذه الخطا لطيفة وليس كذلك وهذا التعليل
 التعليل الثاني هو المعول عليه لان الاول يرد عليه ما لو غسل الجنب ساغله
 قبل اعاليه بالصب دفعه واحدة فان هذا الغسل يكفي للأكبر ولا يكفي
 للاصغر اذا حصل له من ذلك في الاصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا
 وكتب ايضا في التعليل الثاني ان كان المراد مجرد فرضه وتقدير فرضه
 غير مطابق للواقع فهو عتق بانسقاط الترتيب في هذه الحالة فلا
 فائدة في التقدير كذا قيل والحاصل انهم مصرحون بان لا يشترط في
 هذا الترتيب الحقيقي غاية الامر ان الرافعي يشترط زمانا يتصور فيه
 الترتيب الحقيقي لو وجد والنووي كما يشترط ذلك ارجح **قوله** في لحظا
 لطيفة فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع الخاتمة اما الركدة
 حيث لا يقوم في الخاتمة المعلقة الفم في الماء الكثير مقام العدد قلت
 يفرق بينهما بان الترتيب صفة تابعة واما العدد فهو ذات مقصودة
 ويقتضيه الصفة التابعة كما يقتضيه الذوات المقصودة ارجح
قوله ومن استنبأ مصدر استاك واما سواك وسواك فمصدر
 ساك يسوك يسوك وسواك فهما مصدران المجرد ويقال في المنزلة استاك
 استاك لكن سواك هو قياس مصدر المجرد المعدي كما يفيد قول من مالك
 فقد قياس مصدر المعدي الثاني سماعي ويقال ايضا في المنزلة
 استاك سواك فمصدر اربعة ما حو من قولهم سكت الشيء سواك

اذا

اذا دلكته وقيل من القساوك وهو التايل يقال جأ الا بل تستاك اي تقابل
 وتضطرب من الهزال والمسواك بالميم العود والتواك بكسر السين الجملة
 استعماله ويطلق ايضا على العود وهو مذكور على المشهور وغلط ابن خنفر
 في تانيته وذكر في المحكم انه بالتذكير والتايل وجمعه سواك بضم الواو
 واسكانها وقبلها همزة ويقال ساك فاه وسواك تسويكا واذا قلت استاك
 او تسوك لم تذكر الغم وهو لغة لذلك والله وشرا استعمال عود او نحو
 في الاسنان وما حوله بالاذن هذا التغير ونحو اهر بياق وعبارة اهر حج والسواك
 مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الملك والله وشرا استعمال عود
 في الاسنان وما حوله بالانتها وعبارة المختار السواك المسواك قال ابو زيد
 جمعه سواك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسواك فاه تسويكا واذا قلت
 استاك او تسوك لم تذكر الفم وفي المصباح انه يجمع على سواك والاصل
 بضمين اهر اي فلما استثقلت الضمة على الواو حذفت وقضيت ان الاستعمال
 بالسواك لا غير وفيه قال ابن دريد سكت الشيء اسوكه سواك من باب
 قال اذا دلكته فقولا من حجر السواك مصدر ساك فاه لم يرد به ان
 المصدر مقصور عليه بل مراده ان هذا الاسم استعمال مصدر كما استعمال
 لالة اهر شر على مر وهو من الشرايع القديمة لقول صلى الله عليه وسلم
 هذا سواكي وسواك الانبياء من قبلي وله اصل في السنة واثار المصداق استياك
 على قول اصل السواك فرار من كونه مشتركا بين الفعل واسم الالة واستعمال
 ما لا اشتراك فيه او لحو اقله مرة الا اذا كان لتغير ونحو فلا بد من انزاله
 ويحتمل الاكتفاء بها فيه لانها مخففة وتحصل السنة الكاملة بالنية ويحصل
 اصلها بلا نية ما لم يكن في ضمن عبادة اهر بياق وقوله واقله مرة اي
 واكمله ثلاث كما سيأتي في بحث التثنية عنه وعن شمر انه ليس بثلاثة
 اهر **قوله** ايضا ومن استياك وكيفيته ان يبدا بجانب يمينه لا يمين ويذهب

الى الوسط ثم الايسر وينتهي اليه ثم يرد كمن عليه شى قوله بجانبه
 الايمن المتبادر من هذه انه يريد بجانبه الايمن فيستوعب الى الوسط
 باستعمال السواك في الاسنان العليا والسفلى ظهر ويطنا الى الوسط
 ويبقى الكلام حيث لم يعم السواك العليا والسفلى في حالة واحدة هل يبدأ
 بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم السفلى كذلك او بالسفلى ويستوعب
 ظهر الاسنان من العليا والسفلى ثم باطنها ام كيف الحال والا قرب
 يتغير بين تلك الكيفية لعدم المرجح انه وينبغي ان ينوي به السنة كالنسل
 بالجماع ويتأكد التخليل اثر الطعام قيل بل هو افضل للاختلاف في وجوبه
 ويرد بان موجود في السواك ايضا مع كثرة فوائده التي تترى على السبوي
 ولا يبلغ ما اخرج به بل الخلاخل لسانه لان الخارج به اي السواك يغلب فيه
 عدم التغير ارجح وقوله قيل بل هو افضل اي من السواك بدليل ما بعده
 وفيه ثبوت العباقال الزركشي وابن العماد وهو اي التخليل من اثر الطعام
 افضل من السواك ورد بان السواك مختلف في وجوبه وورد فيه لولا
 ان اشتق على مقياسهم بالسواك او لفرقت عليهم السواك ولا كذلك
 الحلال اوسع عليه وقوله ورد بان السواك في هذا الرد لا يلاقي ما قاله
 لانها لم يقول انه افضل من السواك على الاطلاق بل انه افضل منه
 اثر الطعام وكونه افضل منه في هذه الحالة للتوجيه المذكور لا ينافي
 ان السواك افضل في سائر الاموال غير هذه الحالة تامل **قوله** مطلقا
 اي طولا وعرضا بدليل قوله ومن كونه عرضا ويصح ان يرد بقوله مطلقا
 اي في الوضوء وغيره بدليل قوله وتاكر في مواضع كوضوء اهل برماق
قوله مطهرة للفم اي فلا تحصل السنة بالاستيكاك بالمتنجس على المعتمد
 عندهم لقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا للعليا حيث حمل المطهرة على
 الطهارة اللغوية وهي التنظيف قال وهي تحصل بالمتنجس احق في

قوله بفتح

قوله بفتح الميم وكسر هاء ي والفتح اعلو وانظر ما وجهه مع انه اسم آلة
 والقياس لكسر وقد يوجه بانه مصدر ميمي في السواك طهارة للفم ثم رأت
 العلامة بن جرح بانه مصدر ميمي يعني اسم الفاعل من التطهير واسم
 الآلة هو برماق **قوله** لكنه يكره اي لانه قد يرمي المشقة ويفسدها اشد
 ويستحب غير السواك على سقف فمه بلطف وعلي كراسي اخلصه تقيما
 للاسنان ثم بعد الاسنان اللسان وبعد اللسان سقف فمك فائدة
 لوند السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الاسنان وما هو لها
 ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيخرج من عهد التذرية بامر علي اللسان
 او سقف الحلق فيه نظر والا قرب الاول لانه المراد في قوله اذا استكمت فاستن
 عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما
 حولها ارجح شاعرا **قوله** ايضا لكنه يكره اي من حيث الكيفية لانه قد
 يخرج اللثة ويفسدها لكن يحصل به اصل السنة وكذا يقال في الاستيكاك
 بالمبرد كما رآه جرحا من الاسنان وهو كمنبر اسم آلة معروفة وقد يحرم كان
 يفعل بهضار كالنباتات المسمية ويجري لمصوب المفضو من ازالة القلح
 ونحوه ويسن غسله للاستيكاك تانيا ان علق به قد روي ببلع الريق
 اول الاستيكاك ولعل حكمته التبرك بما يحصل في اول العبادة ويفعل ذلك
 وان لم يكن السواك جديدا لكن هل المراد في ابتداء كل استيكاك او المراد
 في ابتداء اليوم مثلا والذي في فتاوى الشارح الربلي ان المراد باوله ما اجتمع
 في فيه من الريق عند ابتداء السواك قال شيخنا الشبل مليح ظاهر ان
 المراد به في ابتداء كل فعل منه وبه صرح ولده اهاه برماق وفيه المصباح
 وورد التحديد بالمبرد بكسر الميم والجمع المبادر وهو وقوله ما اجتمع في فيه
 اي بخلاف ما اجتمع في السواك كما سيأتي انه يسوق عدم امتصاصه **قوله**
 نعم ليس الاستيكاك في هذا الاستدراك بالنظر لظاهر المتن والافكان

المناسب لقوله في عرض الأسنان يقول وأما في اللسان **قوله** قال ابن
 دقيق العيد هو أبو الفتح تقي الدين بن محمد بن محمد بن محمد لدين ولد بظاهر
 البحر المالقي قريبا من ساحل اليمن وأبو متوجه من الحج يوم السبت
 خامس عشر شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة ونشأ بقوس وتفق على
 ابن وهب القشيري في سماع العرب عبد السلام المتوفي يوم الجمعة حادي
 عشر صفر سنة اثنين وستمائة اهـ **قوله** أولي من قوله كنهه السواك
 عرضا أي لأن عبارة الأصل توهم أن الاستياك تكون عرضا سنة واحدة
 بخلاف عبارة المص وأيضاً عبارة توهم أن نفس الاله سنة مع أن السنة
 هي الاستياك بخلاف عبارة المص أهـ **قوله** عشا أو قالا ولوية مزدوجين
قوله بخشن أي ولو مطيبا لغير المحرم والمعدة كما هو ظاهر ما ماله راحة
 طيبة في نفسه لكثير العشا فلا يمنع منه المحرم والمعدة اهـ شرع على
قوله أيضا بخشن في القاسوس والمصباح ما يقتضي فتح خايه وفيه الاستياك
 في باب بنية اسم الفاعلين المصريح بأنه بالكسر **قوله** واشنان
 بضم الهاء وكسر هاء الفاء وهو الفاسول واجب وقيل بنوع آخر يأتي من
 العين اهـ **قوله** لأنه المحصل المقصود ويسمى كونه بالعين وإن
 كان لا يزال قد كان اليد لا تباشر به ويفرق بينه وبين ماسحة نحو الاستنتاب
 بالمشنا أي تارة الذكر وحج المضمضة بنحو ما الفاسول وإن انقضى الاستنا
 وأزال اللقح لأنها لا تسمى سواك بخلافه بالفاسول نفسه اهـ **قوله**
 وأولاه الأرك أي لما فيه من طيب وريح وتشتبه لطيفة تنقي ما بين
 الأسنان من بعده جريد التخل لأنه آخر سواك استناك به النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل آخر سواك استناك به الأرك ولكن الأول أصح ويقال كل
 رأى وقال بحسب علمه ثم الزيتون لقوله صلى الله عليه وسلم الزيتون سواك
 وسواك الأنياب من قبلي وخبر نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة
 يطيب

١٣٧
 يطيب الفم ويذهب الحفر يفتح الحاء المهملة والفاء هو داء في الأسنان
 ثم ذوالريح الطيب ثم ما لا يريح له وريح كل نوع أولي من يابسه ثم
 المندي بالماء ثم بما الوردة ثم غيره كالريق والمندي بالريق من الأرك
 أولي من رطب الجريد وهكذا ويكره السواك بعود المرسي لما قيل
 أنه يورث الجذام ولا يكره بسواك غيره بأذنه لكنه خلاف الأولي لا تبرك
 به فيكون سنة كما فعلت عائشة رضي الله عنها تبركاً به صلى الله عليه وسلم
 ويجرم بدون أذنه أن لم يعلم رضاه به وليس أن يضعه خلف أذنه
 اليسرى بخبر رده فيه واقتدا بالصحة رضي الله عنهم بخلاف فلم الكاتب
 والأفلى الأرض منصوباً بالمرميا وليس عند من قبل وضعه
 كما لو أراد الاستياك به ثانياً وقد حصل به ريح وليس
 عدم امتصاصه وإن لا يستاك بطرفة الأخرى لأن الأذي
 ليستقر فيه وليس أن يضعه فوق إبهامه وخنصره وتحت
 بقية أصابعه وإن لا يزيد على شمس ما وروان الشيطان
 يملك على ما زاد وإن يقول عند استياكه اللهم بيض به
 أسناني وشد به لثاتي وثبت به لهاقي وبارك لي فيه
 يا رب العالمين برحمتك يا أرحم الراحمين وذكر بعضهم له
 فوائد تدبر على السبعين منها أنه يبييض الأسنان وينيل
 قلمها ويثبتها ويطيب النكهة ويشد اللثة ويزيد بلبتها
 ورخاوتها ويجفف الحلق ويقصح اللسان ويزيد العقل وينقي
 الفطنة ويحسن لخلق أي لون اللون ويقوم الصلب ويقطع
 الرطوبة من العين ويحد البصر ويطيب الشيب ويسوي
 الظفر ويذهب الصدور ويصلب اللحم ويضاعف الأجر ويرضي
 الرب ويسخط الشيطان ويزيد ثواب الصلاة وينمي الأموال

ويخفف الصداع ويقوي القلب والمعدة وعصب العين ويذكر
الشهادة عند الموت عكس الحشيشة اهر بركا وفي المصباح
خفرت الاسنان من باب ضرب وفي لغة لبني اسد من باب
تعب اذا فسدت اصولها اهر فائدة لواجتمع في الشخص
خصلتان احدهما تذكر الشهادة عند الموت والاخرى تنسبها
كالسواك واكل الحشيشة مثلا هل تغلب الاولى تحسنا للظن
فليراجع اهرع شرعوا **قوله** لانها لا تسمى سواكا اي شرعا اذ
لو عولنا على العرف لزمنا ان الاستناب والخرق لا يجزي
وليس مراد اهرع ش **قوله** بخلاف المنفصلة واصبع غيره كذا
قال الشارح وتبعه العلامة بن حجر قال العلامة الرملي لا تجزي
اصبعه مطلقا متصلة او منفصلة خشنة او لا وكذا اصبع غيره
المنفصلة واما المتصلة من حي فتجزي اذا كانت خشنة وهذا
هو المعقولة من باب المساعدة والمعاونة والاجزاء المتصلة
بشأها ووضعها عليها والمساعدة بخلاف المنفصلة فانها
تخترع عن ذلك ويمتنع امتثالها وان اذن صاحبها اذا حق
له فيها امتثالها بعد الاتصال وان لم يجز فزها فورا مادام
صاحبها حيا وفهم منه انه يجز فزها بعد سوتة والحالة هذه
لكن ياتي في كتاب الجنائز انه يشتر مواريثه اذا انفصل من حي
ولهذا يجزي تسويك الميت باصبع الغاسل وبهذا ينفع ما قيل
ان اجزاء الادمي تخترع متصلة ومنفصلة قال شيخنا ع ش
وينبغي تقييده بالحي واما الميت فلا تجزي اصبعه المنفصلة
مطلقا اخذ من تقليل المنفصلة بانه يجز اجزائها وكذا اصبع
غيرها كالشعر ويجزي غير الادمي من الحيوان اهر بركا
وقوله

121 وقوله واختار في المجموع تبعا للروايات وغيره ان اصبعه الخشنة
تكفي اي اذا كانت منفصلة وكذا المنفصلة من غيره بخلاف
المنفصلة مطلقا هذا حاصل ما جرت عليه في المجموع وبقي قول
ثالث اختاره في شرحه وهو انه لا تجزي الا اصبع غيره المتصلة
دون اصبعه مطلقا ودون اصبع غيره المنفصلة فتلخص ان في
المسئلة اقوال ثلاثة ما جرت عليه في الاسلام وهو ان الاصبع
تجزي في ثلاث صور ولا تجزي في واحدة وما جرت عليه في المجموع
وهو ان لا تجزي في صورتين ولا تجزي في صورتين وما جرت
عليه من رواها تجزي في صورة ولا تجزي في ثلاثة تامل
قوله وكذا لصايم بعد زوال اي ان لم يفضل بعد الزوال
ما يزيل الخلق كالاكل ناسيا وكذا نوم تغير به فنه بل يساه
شبهتير يا هع ش وعبارة الزيادة قوله وكذا لصايم بعد
زوال اي بغير سبب يقتضيه فلو نام بعد الزوال واكل ناسيا
او جاهلا او مكرها واحتمل حصول التغير منه فلا كراهة في ازالته
انتهت وقوله واحتمل حصول التغير الخ فان لم يحصل منه تغير
كرم الاستيائك وعبارة ش **قوله** ان تغيره بعده بنحو نوم
استناك لا زالت كما افي به الوالد رحمه الله تعالى ولو اكل الصائم
ناسيا بعد الزوال ومكرها ما زال به الخلق او قبله ما منع
ظهوره وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فزله يكرم له السواك
ام لا لزوال المعنى قال الاذرعاني محتمل والاطا قه يفهم التقييم
انتهت وقوله يفهم التقييم اي فيكم ولا ينافيه ما مر من
عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك لا هنا فانه
لا يلزم من زوال الخلق بالاكل حصول تغير بذلك الا كراهة

فان قيل لا يثبت كره الاستيلاء بعد الزوال للصائم ولم تتركه
المختصة مع انها من لينة المخلوف بل اولي كما صرحوا بذلك في
باب الاستنجاء حيث قالوا والماء افضل لانه ينزل لعين والاش
وكذلك الحجر ونحوه فتأمل اهل من بعض الهمم وهو وجوب
قوله ايضا وكره لصائم بعد زوال خرج به ما لو مات فلا يكره
تسويكه لان الصور انقطع بالموت ونقل عن فتاوى المش
ما يوافق اهـ شـ على **قوله** لصاير اي ولو نفلا وهـ في
معناه المسك لترك نية او نحوها قال العلامة بن عبد
الحق كالحطية لا يكره لانه ليس صائما حقيقة وقال العلامة
الرملي يكره ونقله العلامة بن قاسم عن الاسنوي ورده
شيخنا بان سبب الكراهة المخلوف وهو منتف فيه برماوي
واما المواصل فيكره له من الفجر وتناول الكراهة بالغروب
ثم **قوله** اطيب عنده من ريح المسك معني كونه اطيب
عنده تعالى ثناؤه عليه ورضاه به وبذلك فسر الخطابي والنفوي
وغيرهما فلا يختص بيوم القبة وفاقا لابن الصلاح وقال ابن
عبد السلام يختص به لتقييده بذلك في رواية مسلم اهـ
زيادي وعبارة الشوري اي راحة فيه اكثر ثوابا من ثواب
استعمال المسك المأمور به الشخص في يوم الجمعة انتهت وعبارة
البرماوي وهو تفضيل ما يستكره من الصائم على اطيب ما يستلذ
به من جنسه وهو المسك ليقاس عليه ما فوقه من اثار الصور
وتناجحه وقيل انما خصه به لانهم يوترونه على غيره وهو
استعارة لجري العادة بتقريب الروايع الطيبة من الشخص
فاستعير ذلك لتقريبه من الله تعالى وفي تعليق القاضي

ان للاعمال رجحان يفوح بيوم القبة فخرج الصوم بينها كرجح
المسك قال الحافظ بن حجر وانفقوا على ان المراد به من سلم
صيامه من الاثم وعبر الله في جانب الصوم بانه اطيب عند
الله من ريح المسك وفي دم الشهيد بانه كريح المسك لان
الصوم خاص به تعالى حيث قال الصوم لي وانا اجزي به وهو
من صفاته تعالى بخلاف دم الشهيد ومثله مدا العلماء انتهت
قوله والمخلوف بضم الخا قال ابن حجر ونفتح في لغة شاذة
اهـ وقال السيوطي في قوت المغتذي شرح جامع الترمذي
بضم الخا لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم
يجك صاحب المحكم والصحاح غيره قال القاضي وكثير من الشيوخ
يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ اقول ويمكن ان يكون
من حيث الرواية فلا ينافي انها لغة شاذة اهـ شـ على ر
قوله لخبر اعطيت امتي في شهر رمضان خمسا تامة لم يعطهن
بني قبلي اما الاولى فانه اذا كان اول ليلة لئنه نظر الله تعالى
اليهم ومن نظر اليه لا يعذبه ابدا واما الثانية فهي ما ذكره
الشراح واما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم
وليلة واما الرابعة فان الله يامر جنسه فيقول لها استعدي
وتبيني لعبادي وشك ان يستريحوا من تعب الدنيا الي
داوكر امتي واما الخامسة فانه اذا كان اخر ليلة منه غفر
الله لهم جميعا فقال رجل اهي ليلة القدر يا رسول الله فقال
لا اله الا ان العمال يعملون فاذا فرغوا من اعمالهم وقوا اجورهم
رواه الحسن بن سعيد وفي مسنده وغيره اهـ برماوي
قوله فانهم عيسون وخلوقا فلهم الخ فان قلت يعارض

هذا الحديث لدال على كراهة الاستياك بعد الزوال الاحاديث
الدالة على طلب السواك لكل صلاة الشاملة لصلاة الظهر
التي بعد الزوال فلم قدم عليها واجيب بان قدم عليها لان
فيه دبر مفسدة وهي زالة التغير وتلك الاحاديث فيها جلب
منفعة ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح اهـ شيخنا حنف
قوله السمعاني هو ابو بكر محمد بن الاظفر المروزي سمع اياه
وغیره امتوا في سنة خمسمائة وعشرة وله من العمر ثلاثة واربعون
سنة اهـ برهان **قوله** والمسما بعد الزوال قال ابن حجر ويمتد لغة
الي نصف الليل ومنه الي الزوال صباح اهـ **قوله** فتكره
ان الله اي بسواك شرعي لا بغيره كما صيحه او اصبح غيره المنفصلة
وفي هذا الاستنتاج نظر على طريقة المتأخرين من اشتراط
النهي المخصوص في الكراهة وقال سم ولا يشك على الكراهة انتفاء
النهي المخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين مع انه قد
يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع اهـ
عش وانما لم يخرم الازالة كما حرمت ازالة دم الشهيد معارضته
في الصاييم بتأذيه وغيره براجحة فابيح له ازالته حتى ان لنا
قولا اختار النووي في مجموعته بتعالم الجماعة انها لا تكو بخلاف
دم الشهيد فانه لم يعارضه في فضيلته شيء ولان المستاك
متصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير
ولم ياذن فيه اهـ ثم مر **قوله** ولان التغير قبل الزوال لا يعطى
على قوله اعطيت امتي الخ فهو دليل ثاب لقوله والمراد الخلو
بعد الزوال اهـ شيخنا ويؤخذ من هذا التعليل انه لو واصل
واصبح صايما انه يكره له قبل الزوال كما قاله الجيلي وبقه
الاذري

الاذري والذركشي وحزم به الغزي كصاحب الانوار وهو المعتقد
وظاهر كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يشر بالكلية
وهو الوجه ويوجه بان من شأنه التغير قبل الزوال ان
يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فان اطوع بالمظنة
من غير نظر الي الا فاد كما مشقة في السفر اهـ ثم مر **قوله** وتؤكد
في مواضع الخ ويتأكد ايضا للمصايح قبل وقت الخلو كما بين
التعليق للاحرام اهـ فيضرا هـ **قوله** كوضو وهو اي السواك
من سننه الفعلية الداخلة فيه عند ابن حجر اذ محله عنده بين
المضمضة وغسل الكفين فتشمله النية والتسمية ومن سننه
الفعلية الخارجية عنه عند من راد محله عنده قبل غسل الكفين
فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لنية عنده ولم تشمله بركة
الجملة اهـ شيخنا وقوله فيحتاج لنية عنده اي لحصول كمال السنة
اما بالنظر لاصل السنة فلا يتوقف على النية كما تقدم هذا
التفصيل وعبارة ثم مر و بدوه بالسواك يشرح بانه اول
السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل
كفيه والا وجه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة عليه السواك
واول الفعلية التي منه غسل كفيه واول القولية التسمية انتهت
قوله ايضا كوضو اي وله وكذا اثناه على الوجه قياسا على
التسمية اهـ ثم الا وشاد لشيخنا وفي الخادم ما نصه **قوله**
لونسية في ابتداء الوضوء والصلاة فالظاهر انه ياتي به في اثناء
الوضوء كالسنة ولا يتدارك في الصلاة لفوات محله وكان
الوضوء كالعبادات ولهذا يجوز تقريظ النية على اعضائه بخلاف
الصلاة اهـ والذي افتي به شيخنا مرانه يتداركه في اثناء الصلاة

إذا أمكن بفعل خفيف كالوصلي ملفوفاً أو كالم يطلب منه حملها
في أثناء الصلاة إذا أمكن بفعل خفيفاً هو سم **قوله** وصلاة أي
ولو نفل أو لو سلم من كل ركعتين أو كان فاقداً للظهورين أو في ثيما
أو صلوا على جنازة أو سجدة تلاوة وإن استناك للقرأة أو شكراً
أو ثم مر وقوله وسجدة تلاوة وإن استناك محله بعد فراغ
القرأة لآية السجدة وقبل الهوي للسجود في فعله القاري بعد
فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذا لا يدخل وقتها في حقه
الآية فمن يقنعه عليه لتتصل هوي به لعله لرعاية الأفضل أجمع
ولو فرغ من السجود وأراد القرأة بآية ذلك على أنه هل يتعوز
للقرأة بعد السجود أو لا فيه تردد والأصح الثاني وعليه فلا
يستناك للقرأة كذا نقله عن ثم العياض بن حجر غير أن ما أطلقه
من عدم استحباب التقوذ على بلان وجهه عدم طول الفصل
بالسجود وقال سم يؤخذ منه أنه لو طال سجوده استحب التقوذ
وقياسه أنه يكون هنا كذلك ومحله طيب السواك لسجدة التلاوة
إن كانت خارج الصلاة فإن كانت فيها فلا يطلب لها الاستناك
لأنه استحباب السواك الأول على الصلاة وتوابعها وقوله أو شكر وقت
بعد وجود سبب السجود أهـ شـ عليه **قوله** وتغير فمراي طمها أو لونا
أو رجا فلا يرد تغير الأسنان أهـ شـ وبـي وافهم تعبيره بالفم
دون السن نذبه لتغير فم من لا سن له وهو كذلك إذ ليس
له الاستناك مطلقاً ويتأكد له عند ما يتأكد لغيره أهـ ثم مر
قوله وقرأة شاملة للبسملة ومثل القرأة كل ذكر قال ابن حجر
ونذبه للذكر الشامل للشمسية مع نذرها لكل مردي بال الشامل
للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه إلا بجمع نذبه الشمسية له
ويجبه

ويجبه يمنع حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل كمال النطق
بها أهـ بالحرف أي لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك أهـ شـ **قوله**
أيضا وقرأة أي وذكر في غير صلاة فيها ويقدم على التقوذ في
غير الصلاة للقرأة ولتعليم أو تعليم أو سماع حديث أو علم شرعي
وكذا الله ولدخول مسجد أهـ بن مـ **قوله** ودخول منزل ظاهره
ولو خالياً من الناس وفيه ابن حجر بغير الخالي وقرأ بينه
وبين المسجد حيث ليس السواك لدخوله ولو خالياً بان
ملايكة المسجد أشرف أهـ شـ **قوله** أيضا ودخول منزل أي
ولو ملكاً لغيره أو خالياً وكذا خروج منه أهـ بن مـ **قوله** وإرادة
نوم أي ليلة أو نهاراً وقوله وثيقظ منه أي وإن لم يحصل
تغير لأنه مظنة وكذا سكوت وأكل ذي رجب كربه واجتماع
بأخوانه لما قيل أنه ينزل الرأج الكريهة وجوع وعطش لما
قيل أنه يغذي الجايح ويروي العطشان وأكل مطلقاً لما قيل
أنه يهضم الطعام وعند الشمر وبعد الوتر والسفر والقدم
منه وعند الاختصار لما قيل أنه يسهل خروج الروح وعند الجماع
ولو نسيه قبله هل يأتي به حال جماعه أو لا الذي يظهر عدم
طلبه فإن لم يقدر على ذلك كله استناك في اليوم والليلة
مرة أهـ بن مـ **قوله** لولا أن أشق على أي لولا خوف المشقة
موجود الخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا
يقتضي العكس أهـ شـ **قوله** لا مرهم بالسواك عند كل صلاة
أي ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسواك أفضل
من سبعين ركعة بلا سواك واستشكل بان صلاة الجماعة
بخمسة أو سبع وعشرين مع أنها من كفاية وأجيب بجوابها منها

ان السنة قد تفضل الفرض كما في ابتداء السلام وردة ومنها
ان هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها انه محمول
على ما اذا صلى جماعة بسواك وصلو صلاة منفردة بلا سواك
فهذه الصلاة افضل من تلك الخمسة وثلاثين فيكون للسواك
عشرة وللجماعة خمسة وعشرون وعليه لو صلى منفردا بسواك
وصلى جماعة بغير سواك كانت صلاة الجماعة افضل بسبعة
عشر والمعتد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا بسنتها على صلاة
المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها وهي السبع
والعشرون لان الواحدة منها قد تعدل كثيرا من الركعات
بسواك وح فلا تغارض بين الخبر المذكور وخبر صلاة الجماعة
اهربها وي **قوله** اي من اجاب جواب عما يقال ان لو احرقت متناع
لوجود فيقتضي امتناع الامر بحرق المشقة فلا تستفاد السنة
فاجاب بان الامتناع امر الاجاب مع ثبوت امر النيب فيه انه يلزم
من امتناع امر الاجاب ثبوت امر النيب الذي هو المراد الا ان
يقال يستفاد بمعونة السياق والقراين اهتجنا **قوله** اي يدلك
في المصباح ولكت الشيء دل كما من باب قتل مرسته بيدك وولكت
النعل بالارض مسحتها بها وولكت الثمن والنجور ولو كان باب
قد نلت عن الاستواء ويستعمل في الفروب ايضا اه ومثله المحتج
قوله اذا حل البيت اي منزله وهو الظاهر وقيل المراد بالبيت
الكعبة فانه ليس السواك لدخولها ايضا اه برهان **قوله** ويقاس
بما فيها الخ فالقراءة في معنى الصلاة ودخول المنزل وارادة النور
في معنى الوضوء واما تغير الفم بغير يوم ففي معنى تغيره بالنوم
اه حلي وقوله ودخول المنزل الاولي حذفة لانه لو جعل مستانفا
كان

كان المراد انه في معنى الوضوء وهو غير محتاج اليه لانه ذكره في الحديث
الرابع فلاحاجة لقياسه وان كان معطوفا على الصلاة لم يظهر ايضا
اذ لا جامع بين القراءة ودخول المنزل فتأمل اهتجنا **قوله** للامر
بها ولا اتباع وانما لم تجب لاية الوضوء المبينة له ولقوله صلى الله عليه
وسلم لا عري يوضا كما امر الله وليس فيها امر الله تسمية اه برهان
قوله واقلها بسم الله وفي زيادات العباد ان سنة التسمية في الوضوء
والفضل بسم الله الحمد لله على الاسلام ونعمته وفي الاكل بسم الله الذي
لا يضر مع اسمه شيء او بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وفي
التفحيط بسم الله والله اكبر وفي وضع اليد في القبر بسم الله
وعلى ملة رسول الله وفي دخول المسجد بسم الله والصلاة والسلام
على رسول الله وعند قراءة القرآن من موضع لا تسمية فيه بعد النفوذ
بسم الله الرحمن الرحيم اه برهان **قوله** واكملها بسم الله الرحمن الرحيم
اي ثمة الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد الذي جعل لنا طهورا
زاد الغرالي في بداية النهاية رب اعوذ بك من همزات الشياطين
واعوذ بك رب ان يحضرون وليس النفوذ قبلها وتن كل امر
ذي بال عبادة او غيرها كفضل وتيمم وتلاوة ولومن اثنا سورة
وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والاذكار وتكريم المكروه
ويظهر كما قاله الاذرعى تحريمها لغير اهتداه وقوله تحريمها للمحرر
لذاته فلا ينافي ما مر في الوضوء بما مقصوب كذا يقال في المكروه
اي فتكره على المكروه لذاته ككل ذي دبح كربة كجمل ولينظر لو اكل
مقصوبا هل هو مثل الوضوء بما مقصوب والحرمة فيه ذاتية
والظاهر الاول وح فصور المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب
خمر او ياكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين اكل المقصوب

ان الغضب من عارض على حال المأكول الذي هو الاصل بخلاف هذا
 اهـ شريك وبقي المبلغ التي لا شرف فيها كنقل متاع من مكان الى اخر
 وقضية ما ذكرنا انها مباحة لانه ليس محرما ولا مكروها ولا ذابا لله ع ش
 عليه ر وقول مرد ولو من اثنا سورة محله في غير الصلاة لما سياتي
 ان المصلي اذا قرأ بعد الفلحة من اثنا سورة لا تنس له البسلة **قوله**
 في اثنا سورة اي الوضوء بخلاف الجماع اذا تركها من اوله لا ياتي بها
 في اثنا سورة لان الكلام فيه مكروه وقيل ما تقدم في المحل اذا دخله
 ولم يتعوض قبله انه يتعوض بقلبه ولا مانع ان الله يحسنه فذلك
 هنا ومثله دعا التجنب من الشيطان وقال يجتمع شرا ياتي بها لان
 الكلام حال الجماع اشكر كراهة من الكلام في المحل لانه جري فيه خلاف
 هل هو مختص بقضاء الحاجة او الاعم اهـ برما **قوله** ايضا في اثنا
 جمع ثني بكسر المثلثة وسكون النون وهي تضاعيف الشيء وخلال
 ويعبر عنها بما بين اجزاء الشيء اهـ برما في كمال احوال اهـ بخنا **قوله**
 بسم الله اوله واخره اي بعين هذا اللفظ على ما قاله بعضهم ولعل
 المراد باوله ما قابل الاخر حتي يشمل الوسط او باخره ما قابل الاول
 فيشمل ذلك وهذا بالنسبة للاكمل فلو قال بسم الله فقط كفي اهـ برما
قوله ولا ياتي بها بعد فراغ اي بخلاف الاكل فانه ياتي بها بعده اي
 حيث قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفا كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى
 ليتقيا الشيطان ما اكله وهل هو على حقيقته او لا محتمل وعلى كونه
 حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاثنا فيجوز وقوعه خارجا اهـ
قوله بعد فراغ اي الوضوء وانظر ما فرغه هل هو غسل الرجلين
 او الذكر الذي بعده اهـ سم في اثنا كلام قلت الا قرب الثاني لان
 المقصود عود البركة على جميع فعله ومنه الذكر وانظر الوضوء على

قوله

ان ياتي بالشهد وطال الفصل بين الفراغ وبين الشهد فهل يسب
 الاثنان بالبسلة حينئذ فيه نظر والا قرب ايضا لانه لا يسن لانه فرغ
 من افعاله ويحتمل ان ياتي بها ما لم يطل من بعده معضاض الشهد
 اهـ ع ش على مرد **قوله** والمراد باوله ثني قول المتن اوله اهـ بخنا وهذا
 بالنسبة للسنة الفعلية التي ليست منه فاوله السواك واما بالنسبة
 للسنة الفعلية القولية فاوله البسلة واخره الشهد وبهذا يجمع
 بين الاقوال اهـ مرد وعبارة سم بعد كلام ويجمع بين من قال اوله
 السواك ومن قال اوله غسل الكفين بان من قال اوله السواك اراد اوله
 المطلق ومن قال التسمية اراد من سننه القولية التي هي منه بخلاف
 من قال اوله غسل الكفين فانه اراد اوله من السنة الفعلية التي هي منه
 بخلاف السواك فانه سنة فيه لا منه فلا ينافي قرن النية قلبا بالتسمية
 ولا يقدم السواك عليها لانه سنة فعلية للوضوء لا من الوضوء اهـ
 مر انتهت وانما كان السواك ليس من الوضوء لان الوضوء كما تقدم
 استعمال لما بنيت مخصوصته والسواك ليس استعمال ماء اهـ برما
قوله فينوي الوضوء ينبغي ان يراد باي واحدة من كيفية النية
 السابقة حتي نية رفع الحدث ولا يفرج في ذلك ان السنة المتقدمة
 لا ترفع الحدث لان السنة في كل عبادة تتدرج في نيتها على سبيل
 التبعية ثم رايت شيخنا بن حجر في شرحه للارشاد قال بان ياتي بها
 اوله على اي كيفية كانت من كيفية نيتها السابقة خلافا لمن بحث انه
 لا ينوي بها رفع حدث ولا استبلاحة لان ما نوي عنه لا يحصل
 ذلك ويرد بان نية الرفع او الاستبلاحة تشمل السنة ايضا تنعما
 اهـ مع ترك زيادة واعتمد ذلك ايضا مراد قول نية رفع الحدث
 معناها قصد رفعه لمجموع اعمال الوضوء وهو رفع بلا شبهة اهـ سم

قوله بان يقرن النية علي وزن ينصر او علي وزن يكرم من
قرن او من اخرت اهـ **قوله** ايضا بان يقرن النية بالتسمية
اي ثم يتلفظ بالنية سواء عقب التسمية كما يقرنها بتكبير الاحرام
وبذلك يتدفع ما قيل قرنها بها مستحيل لندب التلفظ بها ولا
يعقل معه التلفظ بالتسمية اهـ **قوله** الي كوعيه فاي مرة
قال في الصحاح الكوع والكاع طرف الزند الذي يلي بهام اليد وفي
المختار الزند موصل طرف الذراع من الكف وهما زناد الكوع
والكرسوع اهـ **قوله** فالمراد تقريع على قوله والمراد باوله
اول غسل الكفين وقوله بتقديم التسمية اي الاستفادة من الفا وقوله
والنصرح به اي بما افاده وهو الفا وقوله تقديمها على الفراغ منه
اي لا ما يفهمه الاثنيان بالفا من تقديمها على اول غسل الكفين
اهـ **قوله** فان شك اي شك مستوي الطرفين اهـ شك في قد
علي الجلي ما يقتضي ان المراد به اعم من المستوي فيكون المراد به
مطلق التردد فيخرج به يقين الطرفين ويقين الخجاسة **قوله** في ماء
قليل اي دون القلتين في انا او نحو فان تعذر عليه الصب لكبر الاناء
ولم يجد ما يغرف به منه استعان بغيره او اخذ بطرف ثوب نظيف
او بفيه او نحو ذلك اهـ **قوله** قبل غسلها ثلاثا هذه الغسلات
هي المطلوبة اول الوضوء غير ان امر بفعلها خارج الا عند الشك
كما هو ظاهر كلام المؤلف وقوله اما اذا يتقن طهرها اي مستندا
لغسلها ثلاثا فلو كان غسلها فيما مضى عن نجاسة متيقنة او
مشكوكة مرة او مرتين كره غمسها قبل كمال الثلاث كما بحثه الادريجي
فاذا ضم للمواحدة ثنتين وللتنتين ثالثة كفر ذلك في زوال
الكرهية ولا يحصل به الغسل المطلوب والوضوء فعلم ان الغسل
المخلص

المخلص من الكراهية تارة يحصل به الغسل المطلوب والوضوء وتارة
لا حررا هـ **قوله** ومثله ثم مر وكتب عليه من قوله هي المطلوبة اول
الوضوء قضيتها انه لا يستغنى زيادة علي الثلاث بل هي كافية للنجاسة
المشكوكة وسنة الوضوء وقياس ما ياتي في الغسل عن الراقي من انه
لا يكفي للحديث والغسل غسلة واحدة انه يستغنى عن ست غسلات
وان كفت الثلاث في اصل السنة اللهم الا ان يقال الاكتفاء بالثلاث
هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهية الغسل قبل الطهارة ثلاثا
اهـ **قوله** الي احتمال نجاسة اليد في النوم من هذا يستفاد ان مجرد
احتمال النجاسة يقتضي كراهية او خالها ما قبل غسلها ثلاثا فجرد التوهم
كافي في الكراهية المذكورة اهـ **قوله** في ذلك اي في كراهية الغسل **قوله**
قوله اما اذا يتقن طهرها اي وكان مستندا اليقين الغسل ثلاثا
اما اذا كان مستندا اليقين الغسل مرة فسياتي في كلام الشارح
ان الكراهية باقية اهـ **قوله** ولا يسن غسلها قبله اي فيكون
مباحا وقد يقال بل ينبغي ان يغسلها خارج الاناء ليلا يصير
الاستعمال بغسلها فيه بنا على ان المستعمل في فعل الطهارة غير
مطهر ففعل المراد انه لا يكره غمسها خوف النجاسة وان كره غمسها
لتأديبه لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه اهـ **قوله** **قوله**
لا يغسلها ثلاثا اي لا بانعام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة
خارج الا في هذا الفرع المخصوص وهو حالة الشك والحقوق به
حالة اليقين ولذلك قالوا انه لو سبق غسلها عن النجاسة مرتين
زال الكراهية بوحدة خارج الا ان اومر بركب الكراهية مرتين
خارج الا ان ايضا فليس طلبها الا جل طهارة اليد **قوله** **قوله** **قوله**
اذا غنيها كماله كما قيل ثم هذا الغسل يكفي عن الغسل المطلوب

الوضوءان بقى من الثلاث شئ فله فعله واخل الانا اخرج
ولو كانت النجاسة خارج الانا مغلظة لم تنزل الكراهة الا بغسلها
خارج الانا سبعاً مع الترتيب قال شيخنا مر وهذه السبع مقام واحدة
من الثلاث المطلوبة للوضوء ويندب ثلثان ايضاً خارج الانا وقال
شيخنا الطبرسي لم فعلها داخل الانا هو لعل مرجح **قوله** لان الشارع
اذ اعياها حكم الخ قد يقال هذا واضح حيث لم يعملها وهذا قد عملها
بما يقتضي الاكتفاء مرة واحدة اه شوبن اي وهو قوله فانه لا يدرك
الخ الدال على احتمال نجاسة اليد وهذا الاحتمال يزول مرة وجيب
بان لو علمنا بذلك المقتضي لزوم عليه استنباط معني من النضر
يعود عليه بالابطال لان استنباط الاكتفاء مرة يبطل قوله حتى
يغسلها ثلاثاً اه ع ش وفيه انهم نظروا للتعليل في صورة التشكك
في نجاسة مغلظة حيث حكموا بان الكراهة لا تزول الا بسبع مع
الترتيب قبل احوال الكفين الانا فقد استنبطوا من النضر معني
ابطال تامم اللهم الا ان يقال لما كان في ذلك الاستنباط استيفاء
ما غيبه الشارع مع زيادة فيها احتياط فلم يترتب عليه ابطال
صح هذا الاستنباط وعول عليه وبذلك نفى ترجيح الرش ثلاثاً
في الثلاثة المخففة كما ذكره سم خلافا لما ذكره ع ش في غسلها
ثلاثاً لانه لا يلزم عليه استنباط معني من النضر يبطله بالمره
ولم يوجد احتياط في الفصل ثلاثاً عن الرش ثلاثاً المتساوي
الفصل والرش في انزاله المخففة فحرر لكن رايت في بعض الحواشي
في باب النجاسة من الغسل مرتين بعد الرش في المخففة الا ان
هذا في النجاسة المخففة واما المشكوك فيها فلا يتوقف خروج
من هذه الكراهة منها على الغسل بل يكفي الرش ثلاثاً في

الخروج

الخروج منها كما ذكره سم اه من خط شيخنا **قوله** اذ اعياها
حكماً وهو هنا كراهة الغسل التي دل عليها قوله فلا يغسل
يده الخ والغاية هي قوله حتى يغسلها ثلاثاً اه شيخنا **قوله** فلا يخرج
بالنوا للجهول وفي بعض العبارات فانما يخرج المكلف بالنوا
للفاعل وقوله باستيفائها بالفا وفي بعض الروايات باستيفائها
بالعين والمعني واحداً هو برما **قوله** غير من المايعات وكذا
الحامدات الرطبة اه ع ش **قوله** مع انه غير مراد اي لانه يحرم غسرها
خ لما فيه من التضييق بالنجاسة وملك الغير والمسبل كذلك واما
ملكه والمباح فمكروه اذا كان قلتيها برما وعبارة سم قوله
مع انه غير مراد اي لانه يحرم غسرها خ لما فيه من التضييق بالنجاسة
لكن انظر غسرها خ في ما كثير ويمكن ان يكبره في الما كذا لانه
يقدره دون الحائض وقد يفرق بين الحكمة وغيرها انتهت **قوله**
مضمضة فاستنشاق ويحصل قلها بايصال الماء الى الفم والانف
وان لم يدبره في الفم ولا حبه ولا جذب في الانف ولا تشره وانما
بان يدبره ثم يحبه او يجذبه اه ثم مر والمضمضة من المض وهو
التحريك ومنه مضمض النفا من عينيه اذا تحركت بالنفاس ثم
استنثر استنثرها في وضع الماء في الفم وتحريكه وقدم الفم على
الانف لانه اشرف كونه محل القراءة والذكر والامر بالمعروف واكثر
منفعة وخوذلك ولم يقل احد بوجوبها اي منفردة فلا
ينافي قول الامام احمد رضي الله عنه بوجوبها والاستنشاق
من الشق وهو الريح وهو افضل من المضمضة لان ابانور
من اعتنا قال بوجوبه وسنده في ذلك الامر بغسل شعور
الوجه والانف بخلو غاليا من الشعر ويحصلان بايصال الماء

الي داخل الفم والانف وقع السؤال هل يكفي في حصول اصل
السنة وصول الماء الي احدى طاقتي الانف او لا والذي ينبغي
حصول اصل السنة بالنسبة لما دخل فيه الماء فقط اهـ برماوي
قوله وجمعها الخ الجمع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه ان
يشارك بين المضمضة والاستنشاق في غرفة وضابط الفصل
ان لا يجمع بينهما فيها وافاد كلامه ان الجمع من حيث هو افضل
من الفصل من حيث هو وان افضل كيفيات الوصل ان يكون
بثلاث غرفات اهـ بخنا وقوله لكل منها ثلاث في هذه الصورة
كيفيتان وهي بقسميها اضعف الكيفيات وانظرها الاولى ان
يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق بثلاثة كذلك الثانية
ان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق باخرى وهكذا الى ان تتم
الثلاث ففي الفصل ثلاث كيفيات ما ذكر وما اشار اليه بقوله
او بغرفتين الخ وهذه الكيفية الثالثة افضل كيفيات الفصل
الثلاث اهـ طوي وكيفيات الوصل ثلاث فالجمع ستة وانما
اقتصروا على هذه الستة مع ان هناك كيفيات ممكنة لانها
التي وردت اهـ بخنا **قوله** وبثلاث غرف جمع غرفة بفتح
الغين وضمها لغتان فان جمعت على لغة الفصح تعين فتح الراء
وان جمعت على لغة الضم جاز اسكان الراء وفتحها وضمها
فتلخص ان في المفرد لغتين وفي الجمع اربع لغات اهـ برماوي
وفي المختار غرف الماء بيده من باب ضرب والغرفة بالفتح المرة
الواحدة وبالضم اسم للمفعول منه لانه ما لم يغرف لم يسيم
غرفة والجمع غراف كنطقة وخطاف والغرفة العلية والجمع
غرفات بضم الراء وفتحها وسكونها وغرف اهـ وفي المصباح الغرفة
بالفتح

بالفتح المرة وغرفت الماء غرافا من باب ضرب وغرفته والغرفة العلية
والجمع غرف وغرفات بفتح الراء جمع الجمع عند قوم وهو تخفيف
عند قوم ونظم الراء لا يتباع وشكل جملا على لفظ الواحد
فانت تراها انما ذكر اللغات في الجمع بالنسبة الى غرفة بمعنى
العلية لا بمعنى المعروف من الماء او المرة من الغرف الذي هو
مراد هنا فتأمل **قوله** مستحق اي للاعتداد بهما معا فلو قدم الاستنشاق
على المضمضة حصل هو دون المضمضة وان اتي بها بعده على المعتد
كما لو تقوّد قبل الافتتاح اهـ زياد واما اذا قلنا انه مستحب فانه
اذا اعاده ثانيا حيا معا اهـ بخنا وعبارة ثم رفلو قدم مخر
كان استنشاق قبل المضمضة حسب ما بدا به وفات ما كان محلله قبله
على الاصح في الروضة خلافا للجمهور اذا المعتمد ما فيها كما افاده الوالد
رحمه الله تعالى لقولهم في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الركان فخرج
السنن فيجب منها ما وقع ولا وكان ترك غير فلا يقدر بفعله
بعد ذلك كما لو تقوّد ثم اتي بدعا الافتتاح انتهت **قوله**
كالوجه واليدين تنظير في مطلق الاستحقاق وان كان لا يعتد
بفصل اليدين اذا قدمه او انه راجع للعلة اعني قوله لا اختلاف
العضوين اهـ بخنا **قوله** ايضا كالوجه واليدين مقتضي ذلك انزلوا
قدم الاستنشاق على المضمضة لم يعتد به وياتي بالمضمضة بعد ذلك
ياتي بالاستنشاق وهو ما في الجمع قال اسم وهو الفياك فهو شرط
للاعتداد بالمؤخر وقضية كلام الروضة ان التقديم شرط للاعتداد
بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على محله وفات ما اخره كنظيره من
التقوّد والافتتاح وحري على ذلك ان يذكرهم السجيني رحمه الله
اهـ **قوله** في خبر الدولابي بفتح الدال المهملة نسبة اليه بلدها دولاب
يقال له

بالري وبضمها نسبة الي عمل الدولة المعروف الذي هوالة واما
دولة الحيوان فهو بالفتح وهو ابو بشير محمد بن احمد الرازي
ولد سنة اربع وعشرين ومايتين وروى عنه ابن ابي حازم وغيره
المتوفي بين مكة والمدينة في ذي القعدة سنة احدى وثلاثين
اه برماوي **قوله** ان يبلغ بضم المتناة التحتية وفتح الباء الموحدة
وتشديد اللام المكسورة بالغين اخره من التبليغ اه برماوي
قوله وجهي الاسنان والثلاث ليسا مرار سبابة يسراه علي
وجهي الاسنان والثلاث وادارة الما فيه ثم حجه ولا يصوت
عجه فانه بركة مكروهة اه حل وفي المصباح اللثة بالكسر خفيف
لحم الاسنان والاصل لثي مثل عنب فحذفت اللام وعوض
عنها الها واجمع لثات على لفظ المفرد اه **قوله** ان يصعد بضم
المتناة التحتية وفتح الصاد المهملة وتشديد العين المكسورة
من التصعيد اه برماوي **قوله** الي اخيشوم ويسنله الاستنثار
بالمثلثة وهو ان يخرج بعد الاستنثار ما في انفه من ماء
او اذي ويسن كونه باصبع يده اليسرى ليخضرها اه برماوي
وفي المصباح اخيشوم افضى لانه في انفه من يطلفه علي لانه
وزنه فيقول واجمع خياشيم وخشم الانسان خشما من باب
تعب صابه داء في انفه فافسده فصار لا يشم فهو خشم
والانث خشما وقيل الاخشم الذي انتنت ريح خيشومه اخذا
من خشم اللحم اذا تغيرت ريجه اه **قوله** الصائم اي ولو حكما
ليدخل المحسك فانه صائم حكما اه برماوي **قوله** بل تكرر اي
خوف الا فطر والفرق بينهما وبين القبلة حيث حرمت ان
حركات شهوة انت المضمضة والاستنشاق اصلهما مطلوب
ولا كذلك

ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسته فانه
لا يفطر اه حنف وعبارة ثم مر واما الصائم فلا تشمله المبالغة
بل تكرر كما في المجمع لخوف الا فطر الا ان يغسل فيه من نجاسته
واعماله حرم بخلاف قبلة الصائم المحركة لشهوة لانه هنا يمكنه
اطباق قطعة ومع الماء وهناك لا يمكنه رد المني اذا خرج وكان
القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يفسد الصوم من الانزال بخلاف
المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فريضة غلب
على طهنة سبق الما الي جوفه ان فعلها وهو ظاهر انتهت فسواء
كانت المبالغة مكروهة او محرمة فانه اذا وصل بشئ منها الي
الجوف فانه يفطر كما سيأتي في كتاب الصوم النقيح به في المتن
والشرح اه لكانه **قوله** وتثليث يقينا الاولي تاخير هذه السنة
عن جميع السنن لتعلقها بالجميع اه وعبارة ح ل قوله وتخليل
وذلك وح كان الاولي تاخير ذلك اي قوله وسن تثليث عما ذكر
من التخليل والدلك ولما كان لا يلزم من سن كيفية الشئ
سن ذلك الشئ ذكر سن التخليل والدلك وما بعد ذلك تامل
انتهت **قوله** وسن تثليث اي ولو للسلس علي الا وجه ويحصل
ولو بتجريك خويده في ما قليل خلافا للسبكي وان لم ينبو الاعتراف
ولو رد ما الفسلة الثانية حصل له اصل سنة التثليث كما جئته
ابن حجر وحمل افتا السبكي على نفي كمال لكن المعتمد خلافه لانه
تأفه كذا اعتمد كجنا وهو مشكل اذا ما دام بالعضو لم يحكم
باستعماله بدليل رفعه حدثا اخر طر قبل انفصاله كما هو
ظاهر والتثليث بالحصول به او لي من رفع الحدث فليحرف
شاف فانه قوي وشرط التثليث حصول الواجب لانه تكرير

للاول فتوقف على وجوده وبه فارق حسب الغرة والتجمل قبل
الغرض لانه نظهير مقصود لذاته فلم يتوقف على غيره نعم قال
في شمس العباب لو قيل بحسبانه بالنسبة للمحل المتكرر غسله
فقط لكان له وجه ظاهره واعلم انه لو ثبت مسح بعض الراس
حصل له سنة التثليث ولا ينبغي ان لا يفوت به تدب استيعابها
الا في استحبابه وقوله ولا ينبغي ان بحث انه يعود اليه اي الي
الاستيعاب لو بعد مسح الاذين رعاية لخلاف مالك ووافقه
على ذلك الشيخ صالح وجماعة وهو واضح معنيه شورى ذكره
الزيادة على الثلاث والتقصير عنها بنية الوضوء الاسرف في الماء
ولو على الشط الا في ما موقوف فتعزم الزيادة عليها لكونها غير
ما ذون فيها اه شمر وكتب عليه ش قوله لكونها غير ما ذون
يؤخذ من تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من ان كثيرا
من الناس يدخلون الى محل الطهارة لتفريغ انفسهم ثم يغسلون
وجوههم وايديهم من الفساق المعدة للوضوء لانه الغبار
ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة وينبغي ان محل ذلك ما لم يخس
العادة بفعل مثله في زمن الوقف وديع به قياسا على
ما قالوه في ما الصهاريج المعدة للشرب من ان اذا جرت العادة
في زمن الوقف باستعمال ما فيها في غير الشرب وعلم به لم يحرم استعمالها
فيما جرت العادة به وان لم ينص للوقوف عليه ويؤخذ منه ايضا
حرمة الوضوء من مفاطس المساجد والاستنجاس بها للصلاة المذكورة
لان الوقف انما وقف للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء
والاستنجاس منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته فتنبه له
فانه يقفل عنه كثيرا نعم ان دلت قرينة على ان الوقف لم
يمنع

يمنع من مثله ذلك لحصول التيسير به على الناس جائزاه **قوله** لغسل
اي ولو من ما موقوف للطهارة لانه يتسامح باما لتفاهته وبه
فارق الاكفان لموقفه حيث لم يؤخذ منها المندوب اه شورى
وقوله ومسح يشمل مسح الجبيرة والعمامة لا مسح الخف وهو كذلك
على المعتقد اه قل علي مرج **قوله** وذلك اي وسواك والحاظ وموق
عين كما منع فيها من اتصال الماء الى محله اه برما وفيه شمر
القرنح بسن تثليث السواك **قوله** وتشهد اي ودعا وكذا باقي
السنن الاخف ويفرق بينه وبين المسح على الجبيرة والعمامة بانه
انما كره تثليثه مخافة تعيينه ولا كذلك ها وهل بين تثليث
النية ايضا اولان الثانية تقطع الاولى قال شيخنا بسن تثليثها
والنية الثانية تأكيد للاولى وهو مقتضى قول البهجة وثبت
الكل يقينا الخ وقال العلامة ل معناه ان ياتي بها ثانية وثالثة
لا على قصد ابطال الاولى بل مكررا لها حتى يصير مستحضر لها ذكر
بضم الدال المعجمة وافتي المشايخ بمر بعد سن التثليث ولو نقضا
مرة ثم كذلك ثانيا وثالثا لم تحصل فضيلة التثليث كما قاله الشيخ
ابو محمد الجويني وهو المعتقد خلا قال الروياني وافتي به البارزي والفرغ
يعنه وبين نظيره في المضغنة والاستنشاق ان الوجه واليد متباعدان
فينبغي ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى اخرهما والفرغ والنف
فكضوء واحد فجاز تطهيرهما معا كاليدين وانما لم يحرم فعل ذلك
لانه قيل بحصول التثليث به ولان الصحيح ان التجديد قبل فعل
صلاة مكروه فقط لا حرام اه برما وفيه شمر وكتب
عليه ش قوله فكضوء واحد قضيته انه لو غسل اليد اليمنى مرة
ثم اليسرى كذلك وانما عاود ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب التثليث

لأنهما عضو واحد كالقلم والأتف لكن قال النووي في شتم التماثيل
ما مضى وهل تحصل سنة التين بالكتفالة في التين مرة ثم في
اليسري مرة ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا ولا تحصل إلا
بتقديم المرات الثلاث في الأولى الظاهر الثاني قياسا على
العضوين المتماثلين في الوضوء كاليدين ويحتمل حصولها بالاولى
كالعضمة والاستئناس على بعض الصور المعروفة في الجمع
والتفريق اهـ ثم رآيت في سم علي ح ما مضى وفي قوله يعني
شتم الروض كاليدين اشار بذلك ان تثليث اليدين لا يتوقف
على تثليث احداهما قبل الاخرى بل لو تلتها معا اي او مرتبا
اجز ذلك قلتمله وهذا هو الحق اذ لا يشترط ترتيبه **قوله**
اخذا من اطلاق خبر مسلم قضية اطلاقه كقول جمع كالارشاد
وتثليث كل ان يسن تثليث التلفظ بالنية ايضا ويحتمل خلا
اذ لا فائدة فيه المساعدة القلب قد حصلت ما النية نفسها
فلا كما هو ظاهر بل ينبغي كما قال الشيخ ان يأتي في تكريرها
ما يأتي في تكبير الاحرام لان اعادة النية القلبية قطع لها
اهـ **قوله** وروي البخاري ان لما كان ظاهرا لاحاديث المتقدمة
يفهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروي البخاري ان اجابنا
قوله فاقبل بيديه اي جاء من جهة القبل وذهب بهما الى جهة
الدبر وليس المراد انه رجع بيديه من جهة الدبر الى جهة القبل
اهـ من خطبنا الاشعري **قوله** وقد يطلب ترك التثليث اي وجوبا
كما في المتأخرين المذكورين او ندبا كما لو خاف فوت الجماعة فان
ادركها افضل من التثليث اهـ **قوله** وعبارته لوقوله وقد يطلب
ترك التثليث اي ندبا كما ان خاف فوت جماعة لم يرج غيرها
او وجوبا

او وجوبا كان ضاقت الوقت بحيث لو تلت خرج وقت الصلاة
او قل التماثيل لو تلت لم يكف لعضوا وحري بن جرح وط
على مقتضى كلام الشارح من حرمة التثليث وخالف بعضهم
فقال بعدم الحرمة لان التيمم يقوم مقام الماء وذكر في باب
التيمم ان ادراك الجماعة اولى من تثليث الوضوء وسائر ادائه
فان خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو اكمل الوضوء بادائه فادركها
اولى من ادائه انتهت **قوله** كان ضاقت الوقت اي عن ادراك الفرض
بحيث لو تلت خرج الوقت وقال العلامة بن ح كان ضاقت الوقت
عن ادراك الصلاة كاملة فيفيد انه يتلث ما دام يغلب عليه
ادراك ركعة منها اهـ **قوله** يقينا بان ينبغي ان يعرض
ذلك بانه ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك سنة اسهل من
افتحام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها رابعة
وح تكون مكروهة اهـ **قوله** ومسح كل راسه واذا مسح لجمع
وقع البعض واجبا والبلية مندوب بالنظر من تطويل الركوع ونحو
بخلاف اخراج بغير الزكاة عن دون خمسة عشر في فانه يقع كله
واجبا ويفرق بان ما يمكن تجزئه يقع منه قدر الواجب فرضا
فقط بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما اذا
اشترك اثنان في بغير احداهما يصح والآخر باكلهما من غير
تضيعة او لحداهما يعق عن ولده والآخر بخلافه حيث يصح ذلك
فانه صدق عليه ان البعير تجزأ والحوار المتعين ان يقال انما
وقع بغير الزكاة كله واجبا لانه من جنس الواجب اصاله في
الزكاة وانما عدل عنه تخفيفا على المالك فلما اخرج هو وقع
كله واجبا ومراعاة لمن قال بوجوبه اهـ **قوله** وفيه قد علي ح

ومسح لكل الرأس فضل من مسح الناصية وهو فضل من مسح الربع
وهو فضل من اقل منه خروجا من خلاف من اوجبه وسوا في ذلك
الرجل والاني ولخني **قوله** مسحية اي راسها كما اشار اليه بقوله
والمراد الخ اه زيارتي والمسحة هي التي بين الابهام والوسطى سميت
بذلك لانه يشار بها عند التبرج وتسمى السبابة لانه يشار بها
عند السب والمخامة وتسمى الشاهدة ايضا لانه يشار بها عند الشها
اه برماوي **قوله** ثم يرد بها الى المبدأ اي فيكون ذهابه وعوده مرة
واحدة لعدم تمامها بالذهاب وقوله ولا يفتقر على الذهاب اي
فلا يرد اذ لا فائدة له فان رده لم تحسب ثانية لان الماصار مستعمل
ولا ينافيه ما لو انفس في ما قليل ناويا رفع حذته ثم احدث حال
انغماسه فله ان يرفع الحذث المتجدد به قبل خروجه لان ما لمسح
تافه لا تقو له كقوة هذا ولهذا الواعدا ماء غسل الذراع الثانية
لم يحسب غسلة اخري لكونه تافها بالنسبة لما لا انغماس هو ثم مر
وكتب عليه ش قوله لان الماصار مستعمل قال بن حجر اي لا اختلاط
يبطل به المنفصل عنه حكما بالنسبة للثانية ولضعف البطلان فيه
ادني اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل
بغيره اه وكتب عليه سم لا يخفى شكاه مع قاعدة ان لا ينسب الطهورية
بالشك ومع ان الفرض قل مجزي وماؤه يسير جدا بالنسبة لما
الباقى فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا اه **قوله**
او يتم بالنصب عطف بان مضمرة والمصدر معطوف على مسح اي
او يتم الخ على حد وليس عبادة وتقر عيني الخ وافاد هذا التفسير
انه لا يكفي الاقتصار على العمامة اه بخنا ولا بد ان لا يكون على
العمامة خوصم براغيث وان لا يمسح منه ما حاذي لقدر المسح
من الرأس

من الرأس وان لا يكون عاصيا بلبس العمامة وان يقدم مسح جزء
من راسه كما يفهم من قوله او يتم ربه عليه الزياوي اه والظاهر ان
حكم العمامة كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الاولى فلو مسح
بعض راسه ورفع يده ثم اعادها على العمامة لتكميل المسح صار لما
مستعلا بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثيرا
عند التكميل على العمامة اه ش علي **قوله** على نحو عمامته اي ولو
على طيلسان فوقها وان كان تحتها عرقية ويغارق عدم اجزاء مسح
الخف الاعلى بان خلاف الخفاف الغالبة المنصرف اليها تصور المسح
والغالب في العمامة ان تكون فوق شئ فلما طلب المسح عليها مع ذلك
لم يختلف الحال ويؤخذ من التتميم عليها انه لا يمسح من العمامة المحاذي
لما مسح من الرأس وهو كذلك بالنسبة لاصل السنة ومسح جميع العمامة
أكمل ولو مسح على العمامة قبل المسح لبعض الرأس لم يكف لانه تابع
ويغارق اجزا غسل ما زاد على الواجب اليدين والرجلين والوجه قبل
الواجب بانه من جنسه فصار له نوع استقلال وقال العلامة خ ط
يكفي لمسح على العمامة او لا ومثل العمامة القلنسوة والناج ويسن للمرأة
استيعاب مسح راسها وذوايها المسترسلة تنعاه بحق بعضهم ذوايب
الجلد وذوايبها كمن جزم في المجموع بعدم استحباب مسح الذوايب
ويكفي لمسح على نحو العمامة وان لم يمسح على ظهرها ان يكون
عاصيا بلبسه كان كان محرما فانه لا يكمل بالمسح عليه بخلاف المقصوب
وخوه ويشترط ان لا يكون عليها نجاسة معفو عنها كدم خور اغيث
اه برماوي **قوله** والافضل ان لا يقتصر الخ الاولى تقديم هذه العبارة
في مسح الرأس الذي هو رابع الفروض كما لا يخفى وقوله على قل من
الناصية الاولى من الربع اذ لم يقل احد بوجود خصوص الناصية

حقيقة اخرى خلافه **قوله** فسمع كل اذنيه اي ظاهرها وهو ما يلي الرأس
 وباطنها وهو ما يلي الوجه ولا يشترط ترتيبا هذا لما قبله اصابه مسح
 راسه ببعضها واذا نيه ببعضها كفي واستشكل الزكشي امتناع مسح
 الصماخين ببل مسح الاذنين وبل مسح الرأس في المرة الثانية والثالثة
 مع ان المستعمل في ذلك ظهوره ثم قال والظاهر ان المراد الاكمل
 لاصل السنة فانه يحصل بذلك وبه يزول الاشكال اه شرح مختصر الترمذي
 اه **قوله** كل اذنيه تغييره بكلايهما ان مسح جميع شرط وحيث وقع
 السؤال هل يكفي في حصول اصل السنة مسح بعض الاذنين ام لا بد
 من مسح الجميع واجيب بانه يحصل اصل السنة بذلك ثم ردت العلامة
 ابن قاسم حزم به وبقي ما لو اقتصر على مسح احدي الاذنين هل يحصل
 اصل السنة ام لا اقول ينبغي حصول اصل السنة فيها فقط ولو مسح
 بعض راسه ثم اذنيه فان مسح بقية الرأس على قياس ما لو قدم الاستنسا
 على المضمضة واعلم ان استحياب مسحها غير مفيد باستيعاب مسح
 جميع الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بذكرهم له عقب مسح كلها
 فقد وهم **قوله** لو نسي مسح راسه فاخذ ما اذنيه ومسحهما
 وامسح معهما جزوا من الرأس فهل يجزي مسح ذلك الجزء ويبقى
 به واجب الرأس كالوجس بقصد التشديد لا وان كان الاخير وكان
 جليسا للاسترخاء فكان بين السجدين وكفيل للمعة في المرة الثانية
 والثالثة او لا لوجود الصارف فيه نظرو الذي يظهر الاول ونقل
 عن العلامة مرادنا في الثاني وعمله بما ذكر وفيه نظر لان قصد
 الاذنين ليس صارفا عن العبادة فلا يضر فان قيل يريد عليه ما لو
 تمحضت فانفصل المعة من الشفتين مع المضمضة فانه تجب إعادة تلك
 المعة وعلل بان قصد المضمضة صرف عن غسل الوجه وان صحت النية

مع المفسول قلنا يمكن الفرق بضعف النية ح اذا الفرض انها فانت
 غسل المعة بخلاف ما نحن فيه اه برما **قوله** لا يبطل الرأس اي لانه
 مستعمل وهذا واضح بالنسبة لبطل الاولي دون بلل الثانية والثالثة
 ثم راي شيخنا ذكر ان امتناع ما بلل الثانية والثالثة لكونه خلاف
 الاكمل والا فاصل السنة يحصل بذلك كما جزم به ابن السبكي في فتاويه
 وجرى عليه ابن حجر اه ج ل وعبارة البرما **قوله** بلل اذنيه يحصل الاكمل
 والا فاصل السنة يحصل ببلل الرأس في المرة الثانية والثالثة فقوله
 لا يبطل الرأس اي اول مرة فقط انتهت **قوله** ايضا لا يبطل الرأس اي ولا
 يبطل الصماخين بالنسبة للباطن ولا يبطل الباطن بالنسبة للظاهر **قوله**
 في صماخيه تذيئة صماخ بكسر الصاد المهملة ويقال بالسین وهو خرق
 الاذن الذي ينفذ الى السمع ويستحب ان يكون ما الصماخين غير ما الرأس
 والاذنين اه برما **قوله** استنظرهما اي طلبا لظهور مسح المكل اه
 وبين غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس في كل في طهارتهما اثني عشرة
 مرة لاسمح الرقبة خلافا للرافعي اذ لم يثبت فيه شيء بل قال النووي
 انه بدعة واما خبر مسلم مسح الرقبة امان من الغل فهو موضوع والغل
 يضم الغين الحجة طرق من حديد يجعل في عنق الاسير يضم به يده
 الى عنقه وبكسرهما الحقد ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من
 غل اي حقداه برما **قوله** لاسمح الرقبة مثله في ثم مر وكتب عليه
قوله لاسمح الرقبة وهي كما في المختار موخر اصل العنق وفيه ثم البرجمة والعنق
 هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي القاموس الوصلة بالضم الاتصال
 وكل ما اتصل بشيء فابنهما وصلة والجمع كقوله **قوله** والمراد منها
 اي من هذه الكيفية وقوله ويباطن غلتهما اي المسجدين اه ج ل وهذه
 العبارة بمنزلة قوله ولكما صل كذا فكان الاولي له تقديمها على قوله

ثم يصف كفيه **قوله** أعرجنا **قوله** ومعاطفها من عطف لجزء على الكل لأن
 الباطن شامل لذلك أعرجنا **قوله** كحجية رجل أي غير محرما ما المحرم فلا
 يسوله التحليل ليلا يودي إلى فساق شعرة خلا فإلن قال أنه يحلل
 برفق وفارق سن المضمة والاستشاق للصايح وإن كان قد يودي
 للوصول إلى الجوف بأن التحليل أقرب لانتفاش شعره برما **قوله**
 أيضا كحجية رجل أي وعارضة الكثيف وبقيته شعور وجهه الكثيفة
 الخارجة عنه وشعور وجه المرأة الكثيفة الخارجة عنه عند شجنا خلافا
 للموافق **قوله** لقيط بن صبرة هو أبو عامر لقيط بفتح اللام وكسر
 القاف وسكون المثناة التحتية بعدها طامهلة بن عامر بن صبرة
 بفتح الصاد المهملة وكسر الهمزة الموحدة ويسكون الباء مع فتح الصاد وكسرها
 العقباني الصحابي روي عنه أبو عامر وابن أخيه وكيع وغيرهما
 برما **قوله** أسبع الوضوء بقطع الهمزة أه برما **قوله** وأسباع الوضوء لا يتأ
 به تاما عند رواية أعرجنا **قوله** بأن يدخل أصابعه أي أصابع يده اليمنى
 وبين أن يكون بغرفة مستقلة أه برما **قوله** وفي المصباح للخلعة بفتح
 الفرجة بين الشين والجمع خلال مثل جبل وجبال وظل الرجل حيث
 أوصل لما إلى خلا الراعي البشارة التي هي منابت لشعره وكان ما خوذ
 من تخللت القوم إذا دخلت بين خلهم وخلالهم **قوله** وفي أصابع
 اليدين بالتشبيك أي بأن يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع الأخرى
 سوا في ذلك وضع إحدى الرأيتين على الأخرى وفعل غير ذلك
 ونقل عن شيخنا الثوري أنه يضع بطن يده اليسرى على ظهر اليمنى
 ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى ويفعل كذلك
 أه وقد يقال هذا مجرد تصوير أو فإلن دار على تحقيق وصول لما
 إلى ما بين الأصابع وهو يحصل بغير ذلك أه ش على **قوله** بالتشبيك
 أي

أي لأن محل كراهته فيمن بالمسجد ينتظر الصلاة أو الجائي إليها أي وكما
 تشبيكه عبثا وخرج وضع الأصابع بين بعضها فلا يكره مطلقا
 وكونه بالتشبيك أفضل ويجعل بغيره أه برما **قوله** وقوله فيمن بالمسجد
 الخ مثله في ثم مرر وكتب عليه ش ظاهره أنه لا يكره إذا كان خارج
 المسجد ينتظرها وهو خلاف ما صرح به في صلاة الجمعة حيث قال
 ويكره أيضا تشبيك الأصابع والعبت حال الذهاب للصلاة وإن لم
 تكن جمعة وانتظارها فإن مقتضاها أنه يكره في انتظارها وإن لم
 يكن بمسجد أه **قوله** خاتما بضم الخاء أي لا يكره في ذلك وهو واحد
 أوجه ثلاثة وصحة في الروضة تأنيها بضمير يده اليمنى ثالثها
 أنها سواء قال في التحقيق وهو المختار زاد الشارح في ثم التقيح وجها
 رابعا وهو أن كل أصبعين من الرجلين بأصبع من اليد ولو كانت
 أصابعه ملتفة بحيث لا يصل لما إليها إلا بالتحليل وجب ومصلحة حرر
 فتقراها أنه تعذيب بلا ضرورة أي أن خاف محذور تيمم أه برما **قوله**
 أي في جميع أعضاء وضوئه أي ولو لا بسا للمخف خلا فإلن قال أنه يسعها
 معا قال في محاسن الشريعة والحكمة في تقديمها أن اليمنى من اليمن
 وهو حصول الخير والشمال بفتح الشين المعجمة من الشوم وتسمى الشوما
 وفيها خمس لغات أه برما **قوله** وفيه نظر لأن اللغات الخمس إنما هي في
 الشمال بمعنى الريح وفي المصباح والشمال الريح تقابل الجنوب وفيها
 خمس لغات ألا أكثر بوزن سلام وشمال مهموز وزان جعفر وشامل
 علو القلب وشمال مثل سبب وشمال مثل فلس واليد الشمال بالكسر
 خلاف اليمنى أه ومثله المختار **قوله** في طهوره وترجله فنعله هو بيان
 للشان وتفصيله وليس المذكور كل الشان إلا أن يجب أن الطهور
 إشارة إلى كل الطهارات والترجل إشارة إلى كل الشعور والتغسل إشارة

الي كل ما يتعلق بالأعضاء كالأكثان ونصف الأبط وفقر الشارب
وحلق الرأس وتقليم الظفر والمصافحة وليس نحو ثوب يغسل خلعها
فهو شامل لكل الثان اه برما **قوله** نثيرع الشعري تشرح الشعر
فالمراد بالمصدر اثره لصحة الحمل اه حفا وفي المختار ترجيل الشعر
تجعيده وترجيله ايضا ارساله بمشطا اه فان قدم اليسار كرم وكذا
ان غسلها معا اه ع ش على مرر وعبارة البرماوي قوله كرم اي كراهته
غير شديدة وهي خلاف الاولى ولو غسلها معا فذلك انتهت **قوله**
دفعته بفتح الدال المهملة وحكي ضمها اي مرة اه برماوي فلو تيامن فيها
لم يكن لكنه خلاف الاولى اه شحنا **قوله** البداة باعلي الوجه اي وفي
اليدين والرجلين بالاصابع وفي صبيغ غير عليه بالمرفق والكعب
ومنه الحنفية المعروفة اه برماوي **قوله** واطالة غرته وتخييل قاله الاستوي
كلامه يدل علوانه يشترط اتصالها بالوجه انما ان شاء قدمها وان
شا قدمها هي عيرة وظاهر ان محله فيما لو قدمها على غسل الوجه
حيث سبقت نية معتد بها كان نوي عند المضمضة وانفصل بما
فعله جز من الشقيين فان النية صحيحة والغسل لاغ ان لم يقصد
الوجه وان قصده اعتد به وفي الحالين لو غسل بعد المضمضة
صفحتي العنق ثم الوجه اجزاء ذلك لان الغرة في هذه الحالة متاخرة
عن النية اه ع ش على مرر **قوله** وهي غسل ما فوق الوجه ع عبارة
ابن حجر الغرة والتخييل اسمان للواجب اطالتهما يحصل قلها بادني
زيادة وكما لها باستيعاب ما مر اه حكي والذي مر هو قول المشرح
وغاية الغرة ان يغسل الخ وهذا هو الموافق لكلام المشرح وفيه
مرادها اسمان للواجب المندوب معا وهو لا يوافق صنيع المشرح
فان الضمير في قوله وهي غسل ما فوق الوجه راجع للاطالة ولا
يصح

104
يصح رجوعه للغرة كما لا يخفى اذ لو رجع اليها لم يصح قوله ومن اليدين
والرجلين في الثاني اه لكاتبه وعبارة الشوبري قوله وهي غسل ما فوق
الخ تفسير للاطالة التي هي سنة ولا يصح عوده على الغرة والتخييل اذ
كان يقول وهما بضمير التثنية انتهت **قوله** ان امتي اي امته الاجابة
لا الدعوة والمراد المتوضئون منهم يدعون بضم اوله اي ينادون بوجه
القيمة الي موقف الحساب والميزان او الصراط او الحوض او دخول الجنة
او غير ذلك ع راجع اغراي ذوي غرة واصل الغرة بياض يحبه الفرس
فوق الدرهم شبه به ما يكون لهم من النورية الاخرى محجلين من
التخييل واصله بياض في قوائم الفرس وغرا حال من الواوي يدعون
اه شحنا وعبارة البرماوي قوله يدعون اي يعرفون او يستمعون او
ينادون فيقال لهم يا غرا يا محجلون علو لخلاق انتهت وفي القسطلا
على البخاري وهذه العلامة تحصل لهم في الموقف عند الحوض ثم
تزل عنهم عند دخولهم الجنة اه **قوله** من اتا الوضوء عومه يشمل
الكبير والصغير ولو غير مميز اذا وضاه وليه لغو طواف وينبغي
ان يكون مثله ما لو وضاه المغسل قال بعض شراح البخاري من اما التكية
ويحصل ذلك وان لم يفعلها اصلا ومن نقله عن الحافظ بن حج فقد
وهم وقال المشرح في شرح البخاري لا يحصل الا لمن توضا بالفعل ووقع
السؤال عمالو شرع في الوضوء ثمرات قبل تمامه هل يكفي ذلك ويبيح
يوم القيمة اغر محجلا او لا ومثله ما لو غمر على الفعل لم يشرع فيه
ثمرات والا قربانه يكفي اذا شرع في غسل بعض الاعضاء ثمرات
لانه غامر على فعل جميع افعال الوضوء شرع فيه فهو مقذور ويبعد
ذلك في الغمر من غير شروع وهذا مبني على مشهور من انه لا بد من
الفعل اه برماوي وعبارة ش على مرر وظاهر ان هذه السما اغا

تكون لمن ترضاه الدنيا وفيه رد لما نقله الفاسي المالكي في شتم الرسالة
 ان الغرة والتجليل لهذه الامة من ترضا منهم ومن لا تجل يقال اهل
 القبلة من صلى منهم ومن لا اهو وقال الشيخ الاسلام في شرح البخاري
 ولا تحصل الغرة والتجليل الا لمن ترضا بالفعل اما من لم يتوضا فلا
 يحصل له اهو ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد اخطا لانه قول للزناي
 المالكي لا للشيخ وينبغي على قول الشيخ ان ذلك خاص بمن ترضا حال
 حياته فلا يدخل من وضاه الغاسل وبقي ايضا ما لو تيمم ولم يتوضا
 هل يحصل له ذلك ام لا فيه نظر وينبغي الاول لاقامة الشارع له مقام
 الوضوء فراجع انتهت **قوله** ان يطيل غرته اي وتجليله وحضرها
 لشمولها او لكون محلها اشرف الاعضاء او اول ما يقع عليه النظر منها
 وتسبب طالت في التيمم ايضا كسيا في بابها وعبارته ثم عطفها
 على ما بين والغرة والتجليل فلا ينافيه ما في الحديث من التعليل بقوله
 من اتار الوضوء لانه الغالب ما خرج مخرج الغالب لا مفهوما اهو شرع على
قوله وكلاهما في الواء الاولى وكسر الثانية مع المداي تتابع اهرما
قوله بحيث لا يحف الاول قبل الشروع في الثاني لو مسح الرأس ثم الاذنين
 ثم غسل الرجلين وكان المتخلل بين مسح الرأس وغسل الرجلين لو لم
 يفرض استماله على مسح الاذنين لحق الرأس وبواسطته لم يحصل الخفاف
 للاذنين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين فهل يمنع ذلك من الموالاة
 ام لا فيه نظر ولا يبعد الثاني كالمسح على وجهه ثلاثا وكان بحيث لو
 اقتصر على الاولى حصل الخفاف بينه وبين اليد ولما غسل الثالثة
 لم يحف محلها وقلنا بحصول الموالاة وفي شتم البهجة واذ غسلها
 ثلاثا فالعبرة بالاخيرة قال سم عليه هذا بشرط الواء بينها وبين
 الثانية وبين الثانية والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية
 ووالي

١٥٢
 ووالي بين الثانية والثالثة والعضو الذي بعدها لم تحصل له
 سنة الموالاة فيه نظر واصل الاشتراط اقرب بل لا يتجه غيره اهو شر
 عليه **قوله** لا يحف من باب ضرب وتعبه شيئا **قوله** مع اعتدال الهوا
 بالمدايم للريح التي تهب وتسير بها السفن وقد يطلق على العنصر
 المماو به الجوى والفقر ميل النفس الى ما لا يليق شرعا وقد يطلق
 على ميل النفس المحمود كحبة الاوليا والصلحين وقد اجتمع الهوان في
 قول القائل جمع الهوان مع الهوى في مهجتي فتكاملت في اضلعي نار ان
 فقهرت بالممدود عن نيل امنا **قوله** ومددت بالمقصورية الخاف
 والمراد هنا الاول اهرما **قوله** والمراج في المصباح مزاج الحيد
 بالكسر طبائعه التي تالف منها اهو شرع **قوله** ويقدر الممسوح
 مفسولا اي حقيقة او حكما واذ اثلث فالعبرة بالاخيرة وقال شيخنا العبرة
 في كل واحدة بما قبلها وانما يندب الولاء في غير وضوء صاحب الضرورة
 مع اتساع الوقت والا فالولاء واجب في حق اهرما **قوله** ويسن ايضا
 ذلك اي بان يلخذ لما ويدلك العضو لجلان يعم الما العضو
 وقال بعضهم يعم العضو بما اولا ثم يدلك بعده والا اول اقرب
 لان الما لا يعم العضو غالبا الا بعد ذلك ويبلغ في العقب خصوصا
 في الشتا فقد ورد دليل للاعقاب من النوا اهرما **قوله** وقال ابن حجر
 وهوان يفعل ثلاث مرات بعد تمام غسل العضو اهو سياي
 لذلك مزيدا يوضح في باب الغسل اهو **قوله** وترك استعانة في صب
 ينبغي ان لا يكون من ذلك الوضوء من الخفيفة لانها معدة للاستعمال
 على هذا الوجه بحيث لا يتاقي استعمالها على غير فليس المقصود من
 الوضوء منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف
 من منع الوضوء من الفساق ونظافة ما بها في الغالب عن ما غيرها
 الصغيرة ص

اهع شعليه **قوله** في صيا نظره قيد بذلك وهلا تركه ليشمل ترك
الاستعانة في غسل الاعضاء فانه سنة ايضا كما ياتي واجاب شيخنا حاف
بانه انما قيد بذلك بالنظر المضموم لان الغالب ان ترك السنة يكون
خلاف الاولي ولو اطلق في الاستعانة لتقهم ان الاستعانة في الفصل
خلاف الاولي مع انها مكروهة فرفع ذلك بالتقييد ولو اطلق ايضا
لاقتضيان الاستعانة في احضار الماء خلاف الاولي وتركها سنة مع
انها مباحة كما سيأتي اهـ **قوله** لانها ترفع الح قضية العلة انه لا فرق
بين طلب الاعانة وعدمه مع قدرته علي المنع فتعبر بالاستعانة
جري على الغالب فقد تروى البين لغير الطلب كاستحجر الطين اي صار حرجا
قلوا عانه غير مع قدرته وهو ساكت فمكن من منعه كطلبها اهرماوي
وهل من الترفه الوضوء بالما العذب وترك المالح حيث لا عذر الاض
لا اهرج لوفي المصباح رفة العيش بالضم رفاهة ورفاهية بالتحفيف
استع وكان وهو في رفاهة من العيش ورفهنا رفاها ورفوها اصبتا
نعم وسعة في الرزق ويتعدي بالهمزة والتضعيف فيقال ارفهته
ورفهته فترفه ورجل رافة مترفة مستريح مستمتع بنعمته ورفه
نفسه ترفيها اراحها اهـ **قوله** فهي خلاف الاولي اي وان لم يكن
المعين من اهل العباد كالخا فراهج ل وقوله والاولي مكروهة اي
وان كان المعين كافرا علي الاوجه خلافا للزركشي اهـ **قوله** ولو باجرة
المثل اي فاضلة عن كفاية مومنه يومه وليلته وقال العلامة مر
فاضلة عما يعتبر في الفطرة فان لم يجدها او طلب المعين زيادة تيم
وصلي واعاد ونقل عن العلامة الزيادة انه تروى في الاعادة واذا
استعان بكن يصيب عليه سن له ان يقف علي يساره لانه امكن وا
اديا اهرماوي **قوله** وتنشيف بفتح التا وسكون النون وكسر

الشين

100
الشين المجهة بعدها تحتية ساكنة ثم فاء وهو اخذ الما بحركة او نحوها
وهو المناسب هنا لانه يعق الشرب يقال نشف الثوب العرق ونشف
الحوض الما شربه وبابه فهم فانه لا يظهر هنا الا بنوع تكلف اهرماوي
وعبارة ثم روى التعبير بالتنشيف لا يقتضيان المسنون تركه انما هو
المبالغة فيه خلافا لما تروى انه اذ هو حكام في القامور اخذ الما بحركة
انتهت **قوله** بلا عذرا ما اذا كان لعذر فلا يسقط تركه بل يتأكد سبه
كان خرج عقبه وضوء في هبوب ريح بنحس او امه شدة مخوبر
او كان تجمد وبحث العلامة الزياوي وجوبه في ظن التجاسة واما
الميت فيسقط تنشيفه ليلا يسرع اليه البلا واذا نشف الانسان
فالاولي ان لا يكون بذيله او طرف ثوبه لما قيل انه يورث الفقر والاولي
في حقه ان يبدأ يسار لانه الما الذي علي اعضائه ما عبادة فينبغي
ان يؤخر يمينه عن يساره لانه اثر عبادة وهذه حكمة لطيفة
ابداها الولي العراقي اهرماوي **قوله** بمنديل بكسر الميم وتفتح اهـ ش
قوله وجعل يقول بالما هكذا ينفذه قال شيخنا ولا دليل فيه لابلحة
النقض لا حقا لكونه فعلة بيا فالجواب اهـ **قوله** يقول بالما اي
يفعله وقوله هكذا مفعول به وقوله ينفذه بدل من اسم الاشارة
وهو تفسير له اهـ **قوله** ينفذه يضم الفام باب نصر اهرماوي
قوله والذكر المشهور في عطف علي التسمية اي من الذكر الما حطبي
قوله عقبه اخفهم التعبير به انه لو قدمه على الفراغ واخره عنه بحيث
لا يكون عقبه فلا ثواب له ويستحب ان لا يتكلم بينهما لما ورد ان من
توضا ثم قال قبل ان يتكلم غفر له ما بين الوضوءين اهـ شوبري
وعبارة ع شعليه وقوله عقبه بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما
يظهر ثم رايت بعضهم قال ويقول فور قبل ان يتكلم اهـ ولعله

بيان للاجل اه ابن حجر وهو صريح في انه من طال الفصل عرف الايات
به كما لا ياتي بسنة الوضوء ونقل بالدر من الشمس الى ان ياتي
به ما لم يحدث وان طال الفصل وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال
في صلاة النفل بعد قول المص ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض ما فيه
وهل تقوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما بحثه بعضهم وفرق بينهما
وبين الضحي فانه لا يفوت طلبها وان فعل بعضها في الوقت قاصدا
الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه او يحدث كما جري عليه بعضهم
او بطول الفصل عرفا احتمالات وجهها ثالثها كما يدل عليه قول المص
في روضته ويستحب لمن توفى ان يصلي عقبه انتهى **قوله** اشهدان
لا اله الا الله وبين ان يقول قبله الحمد لله على ختام الوضوء بربما
قوله من التوابين اي من الذنوب الرجوع عن العيوب وليس
فيه وعاصم بها ولا لزوما باكثر وقوع الذنب منه بل بان اذا وقع
منه ذنب اهتم التوبة منه وان كثر وفيه تعليم للائمة كما ورد كلهم
خطاؤن وخير الخطائين التوابون وقال تعالى ان الله يحب التوابين
اي الذين لم يرجعوا عن باب موالاتهم ولم يقنطوا من رحمة واجعلني
من المتطهرين اي بالاخلاص عن تبعات الذنوب السابقة وعن
التلوث بالسيئات اللاحقة او من المتطهرين من الاخلاق الذميمة
فيكون فيه إشارة الى ان طهارة الاعضاء الظاهرة لما كانت بيدنا
طهرناها واما طهارة الاعضاء الباطنة فانها هي بيدك فانت طهرها
بفضلك اه ملا علي قاري على المشكاة **قوله** استغفرك واتوب اليك
تنبيه معني استغفرك اطلب منك المغفرة اي ستر ما صدر مني
من نقص تخوم فهي لا تستدعي سبق ذنب خلا فالمن زعمه وظاهر
كلامهم ندم واتوب اليك ولو اغير متلبس بالتوبة واستشكل بانه
كذب

كذب وحجاب بانه خبر بمعنى الانشا اي سالك ان تتوب علي اوباق
علي خبرية والمعني انه بصورة التائب الخاضع للنيل ويا في وجهه
وجهي وخشع لك سمعي ما يوافق بعض ذلك اه ابن حجر فاني **قوله**
من قرأ اشرو ضوئي انا انزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان
من الصديقين ومن قراها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قراها
ثلاثا حشره الله محشر الانبياء اه من مجموع الفايق من حديث خير الخلايق
للمناوي ثم رايته في حجرها ما مضى ويسر ان يقول عقبه وصلواته
على سيدنا محمد وال محمد ويقرأ ان انزلناه اي ثلاثا كما هو القياس
ثم لا يتبع بعض الايمه صرح بذلك وبين بعد قراءة السورة المذكورة
اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تقفني
بما زوينة عني اه سيوطي في بعض مولفاته اه ع شر علي روي في قل علي
مج قوله استغفرك الغفر المستر فلا يستدعي سبق ذنب فصح وقوعه من
الانبياء عليهم الصلاة والسلام او هو منهم للتعليم اه وفي كلام بعضهم
ان الاستغفار قسم ثلاثة استغفار المنين وهو طلب غفر الذنب
اي ستره او محوم واستغفار الاوليا والصالحين وهو من تقصيرهم في
اداء الشكر واستغفار الانبياء والمرسلين وهو لزيادة اداء الشكر اي
لرويتهم قلد وقوع الشكر منهم فيستغفرون من ذلك اه وفي قس على البخاري
ان المغفرة قسمان الاول ان يحول الله بين العبد والذنب اي بينه
وبين عقابه علي الذنب بمعنى انه يسامحه ولا يعاقبه والثاني ان يحول
الله بين العبد والذنب يعني انه يحفظه من وقوعه فيه والاول هو
اللايق بالامة والثاني هو اللايق بالانبياء اه **قوله** فتحت له ابواب
الجنة الثمانية انظر ما فائدة تخصيص الثمانية مع ان القرطبي عددها
ثمانية عشر وحجاب بان الثمانية هي الابواب الكبار كما بواب السور وداخلها

ثمانية عشر ثم تزيدها برما **قوله** الثمانية وهي باب الصلاة وباب
الصدقة وباب الصوم ويقال له الريان وباب الجهاد وباب التوبة
وباب الكاظمين الغيظ والعاقبين عن الناس وباب الكراضين والثامن
هو الباب الايمن الذي يدخله من لا حساب عليه اه **قوله** من
ايرها شاء لا يفتكل بان الابواب موزعة على الاعمال فكل باب لا عمل
مخصوص لا يفتحها اكرام له لكن يلهم الله تعالى الدخول من الذي
هو اهله اه **قوله** وروي الحاكم الباقي الخ من المعلوم ان
الذي في الباقي اشهد ان لا اله الا انت والذي رواه الحاكم لا اله
الا انت بدون اشهد فرواية الحاكم لم تثبت جميع المدعي ولعل
لفظ اشهد ثبت في رواية اخرى غير رواية الحاكم وكان على الشأن
ياي برواية فيها جميع المدعي ولعله لم يطلع عليها وهو تابع في
الصنيع لشيخه المحلي وقد تنبعه فيه تلميذه ابن حجر والريالي ثم
دايت قد علم مرجحه على ذلك **قوله** كتب برق وينتعد ذلك
بتعدد الوضوء لان الفضل لا حجر عليه اه ع ش وفي المصباح الرق
بالفتح اجلد يكتب فيه والكسر لغة قليلة وقراه بعضهم في قوله
تعا في برق منشورا **قوله** اي لم يتطرق اليه ابطال اي يسان
صاحبه من تقاطع مبطل بان يرتدوا الصيا وبالله تعا والافقد
تقران جميع الاعمال يتطرق اليها الابطال بالردة ويحتمل ان
هذا بخصوصه لا يبطل بها لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل ان
هذا منه صلواته عليه فلم يبالغة في حفظه وتأليده في طلبه ما
فيه من الشهاداتتين وغيرهما مما لا يوجد في غيره فليتامر اه
لكاتبه اه **قوله** وروى محمد بن زائدة وقال للعلاقة الطبراني
في نه الخريزي ومحمد بن ابتدي واختم ومحمد بن سبختك وقد
تخذف



تخذف الواو وتكون بالاسببية او الملايسة اي التبيين مسيب
عن ايجاد ملايسة له او مصاحب وحمل بعضهم كل زائد على التوكيد
وتحاشي الزمخشري عن الواو الزائدة ونحوها وسموها واو اللصوق
بفتح اللام وهو دقيق وان توقف فيه ابو حيان واعرب بعضهم
المجرور حالا اي سمعت حامدا وفيه الاعتراض والجواب في قول ابن
مالك احمد بن يحيى بن خير مالك مصليا الى اه بهاوي وقدم التبيين
عليه لانه الاول تنزيه عن صفات النقص والثاني ثناء
بصفات الكمال والتخلية مقدمة على التخلية قال الكرماني التبيين
اشارة الى الصفات الوجودية اه توشح اه من هاهن القسطاني على النجاشي
قوله اي ويحمدك سمعتك اي بتقديم المفعول لافادة احصاء
برما **قوله** لكن فيه ان صنيع الش لا يفيد بيان معني العطف الذي
هو بصدده بل فيه تضيق له لانه قدم الواو ومتعلقها فكان
عليه ان يقول في بيانه اي سمعتك تسبيحا وحمدتك بحمدك اي
بالحمد لا لايق بك بقدر ما يطيق وفي هاهن القسطاني على النجاشي
ما نصه واختلف في هذا فقيل هو جملة واحدة بناء على ان الواو
زائدة وقيل جملتان بناء على ان الواو عاطفة والجار متعلق بمحذوف
تقديم وجمده سمعته وعليهما فالبا للمصاحبة او للاستغانة قال
الخطابي المعني وبمعونته التي هي نعمة توجب على حده سمعته لا
بحولي وقوي اه يريد انه مما وضع فيه المسبب وهو الحمد موضع
السبب وهو النعمة وعليه فالبا للاستغانة كما ذكره بعضنا في المغني
وقوله لا بحولي وقوي اخذه الخطابي من تقديم المفعول لانه
يؤذن بالاحصاء كما في اياك نعبد اه **قوله** متوجه القبله اي بصدده
رافعا يديه وبصره الى السماء ولو نحو اعني كهيئة الداعي حتى عند
تخذف

الاقدام على الصلاة ونحوها وان كان هذا الحلقه وذلك الضرورة
 واصل مشروعيته اخبار صحيحة كثيرة بل متواترة ومن ثم قال
 بعض الحنفية خشى ان يكون انكاره اي من اصله كفر او افلاحة
 يختلفون في قدر المسح وهو جزء مما من اعلاه كما هو مذهب
 الشافعي او قدر ثلاثة اصابع كما هو مذهب الامام ابو حنيفة او
 جميعه كما هو مذهب الامام مالك او اكثره كما هو مذهب الامام
 احمد واما اصله فتتفق عليه وهو من خصايص هذه الامه قال
 شيخنا البابلي ولم يعلم في اي سنة شرع حتي ان كتب الحديث
 ساكتة عن ذلك لكن قال شيخنا المشايخ يوجب من جعلهم
 قراءة الحجر في قوله تعالى وارجلهم دليلا على المسح ان مشروعيته كانت
 مع الوضوء ثم رايت في بعض شروح المنهاج انه شرع في رجس سنة
 تسع من الهجرة في غزوة تبوك وهي اخر الغزوات وما بعدها
 سرايا ولم يكن منسوخا بآية المائدة لان نزولها قبله بمدة كثيرة
 اه وهو رخصة ويرفع الحديث ويبطل الصلاة من غير حصر
 والكلام عليه منحصر في خمسة اطراف الاولى في احكامه الثاني في
 مدته الثالث في كفيته الرابع في شروطه الخامس فيما يقطع المدة
 والرجس المتعلقة بالسفر ثمانية اربعة خاصة بالطويل وهو
 مسح اخوي ثلاثة ايام والفقر والجمع وفطر رمضان واربعة
 عامة وهي كل الميتة والنافلة على الرحلة وترك الجمعة
 واسقاط الصلاة بالتيمة اه برهان **قوله** هو ولي من قوله
 مسح اخف اي لانه ربما يوجب جواز غسل رجل ومسح الاخرى
 الا ان يقال ان في اخف الجنب تغيير المص لا يشمل اخف الواحد
 فيما لو فقدت احدي رجله الا ان يقال انه نظر للغالب فعلى هذا
 استوت

١٥٦
 استوت العبارتان بل ربما يقال المتوهم في عبارة المص اكثر شيئا
 والا وليه يقال ان اللفظ الشرعي في اخف الشرعي اسم للاتين معا اه
 كما به وفيه قال علي مرح ويطلق اخف على الفردتين وعلى احدهما فيجوز حيث
 لم يبق من الاخرى شي يجب غسله المسح على الاخرى بذلك يفسد القول
 بان التغير بالحقين او لي كما في المنهج اه **قوله** يجوز في الوضوء ان يمسح
 القدمين واليه والافواه اذ وقع لا يكون الا واجبا عينا اذ من الواجب التحريك على
 الخلاف اه شيئا **قوله** مع غسل الاخرى اي فانه لا يجزي وان كان بشرطه
 وفي معنى ذلك ما لو لبسهما واما غسل احدهما في اخف والمسح على الاخرى
 فلو لم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفها واذ قطعت احدي رجله
 فان لم يبق من قدم المقطوعة شيء من محل الفرض جاز له لبس الخف في
 الرجل الباقية والمسح عليها وان بقي منه شيء من محل الفرض وان قل جاز
 له لبس خفي الرجل الباقية وخفي ذلك الشيء الباقي والمسح عليها
 ولو كانت احدي رجله عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف في الصحة
 لم يجز المسح عليه لانه يجب التيمم عن الرجل العليله وفي كالحديث اه برهان
قوله في الوضوء ولو وضو سلس بكسر اللام وهو اسم لدايم الحديث اه برهان
قوله بذكر غسل الرجلين اي فيس لانه يستصحب النية عند المسح ويبقى
 فيه ايضا ما تقدم من وجوب وجود النية عند وجود الصارف اه ع
 وفي قد علم المحلي قوله بذكر غسل الرجلين يعني انه كاف عن الفصل لانه اصل
 كما في خصال الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتوقفة على تعذر الاصل
 في وقوعه كان واجبا كما مر اه **قوله** وتغيرهم يجوز ان مقتضاه خروج
 مسائل الوجوب والندب والكراهة من عباراتهم المذكورة ولعل المراد
 بالجواز عدم الامتناع فيشمل الجميع وقال شيخنا ع ش يمكن الجواب بان
 مرادهم بالجواز مستوي الطرفين لانه الاصل في استعمال الجائز والغالب

فيه وان كان يستعمل ايضا فيما يقابل الحرام الصادق بالواجب غير
الا انه قليل ويحتاج الى قرينة ابرماوي وفي قول علي الحلبي قوله يجوز
بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الفعل اليه لا بمعنى يباح الذي رتب
عليه شيخ الاسلام في المنهج ما فيه تكلف **قوله** فيه تنبيه على انه لا يجب
اي عينا اصالته والا فهو واجب بخير وقد يجب عينا العارض اهروري
وقوله والا فهو واجب بخير قد جري عليه جماعة واختار انه ليس منه لان
شرط الواجب الخيران لا يكون بين شيئين احدهما اصل والاخر بدله
ع شرعي والضم ان هذا اشتباه اذ المسئلة فيها قولان احدهما انه
واجب بدلا والثاني انه واجب اصالته من قبيل الواجب بخير اه كاتبه
قوله لكن الفصل افضل استدراك على ما مثله في الاحكام الاربعه من
الاباحة وخلاف الاولين لا يستدرك انه خلاف الاول كما مباح اهرجينا
حفاي حكمه الاصل من حيث العبدول خلاف الاول وقد يعرف له الوجوب
كما في قوله نعم ان احدث لا يسه الخ او الذنب كما في قوله او ترك المسح
رغبة الخ فتعترية احكام ثلاثة اهرجينا **قوله** نعم ان احدث لا يسه اي
بعد دخول الوقت وهو شامل لما اذا لم يصف الوقت وما اذا يتقن
حصوله اما اخر الوقت شامل وهذا استدراك على عموم قوله انه لا يجب
الخ اي فقد يجب وقد يسر فقوله انه لا يجب اي بحسب الاصل وقد يسر
وقد اشار الى ذلك بقوله نعم الخ وقوله وجب لي المسح بان يستديم
المسح وكان ابن الرقعة لم يطلع عليه حيث بحثه فقال الذي يظهر
وجوب المسح لقدرته على الطهارة الكاملة اه بخلاف ما لو اربعة احدث
وهو متطهر والحالة هذه فلا يجب عليه لمس الخف لمسح عليه بعد احدث
الاعلوجه ذكره الامام عن شيخه ورده ورفق بين الدوام والابتداء
بانه في الاول وجبت عليه الطهارة دون الثاني واشار الى الثاني بقوله
او ترك

او ترك الفصل رغبة عن السنة لا لكونه مفضولا عن الفصل اهرج
ولم يذكر الشارح ما يقتضي تحريمه ولا ما يقتضي كراهته قال ابن حجر
وقد يحرم كان لبسه محرما تعديا اه وفيه ان الكلام في المسح اهرج
بان كان مستوفيا للشروط وهو فيها ذكره ابن حجر باطل ما علم له
من امتناع المسح لانه ولم يذكر المحرمه مثالا ولعله لعدم
وجوده اه ع شرعي **قوله** رغبة عن السنة المراد بالسنة
هنا الطريقة وهي مسح الخفين اي لم تالفه نفسه لعدم التنظيف
فيه بل ايفت الفصل بالنظافة اهرجينا وعبارة البرماوي قوله رغبة
عن السنة اي عما حجت به في الجواز لا يثارم الفصل عليه لا من حيث
كونه افضل منه سوا وجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة
ام لا فعلم ان الرغبة اعم انتهت وعبارة ع شرعي مر قوله رغبة
عن السنة اي بان اعرض عن السنة لمجرد ان في الفصل تنظيفا
لا لملاحظة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى
الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله
عليه وسلم اه وقوله وشكا في جواز اي في دليل جواز اقيام معارض
عنده عارض دليل الجواز وليس المراد انه شك في حكمه والا فلا
يجوز له المسح لعدم جزمه بالنية اهرجينا ومثله في شمر روع شرعية
وفي قول علي مرح قوله رغبة عن السنة بمعنى انه يرجح الفصل عليه
لنظافته مثلا لا بمعنى عدم اعتقاد سنينته لانه كفر وقوله وشكا
في جواز بمعنى عدم طمانينة نفسه اليه او لمعارضة دليل وهو من
اهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا لما مر اه **قوله** او خاف
فوت الجماعة اي وليس هناك الا تلك الجماعة اه زبادي ومحل ايضا
اذا كانت الجماعة غير جماعة الجمعة والواجب لمس اه اهروري

قوله او عرفة او انقاذ اسير الخ المعقد انه ان خاف فوت عرفة
او انقاذ اسيرا وضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل خرج الوقت
او خشي ان يرفع الامام راسه من الركوع الثاني في الجملة او تعينت
عليه الصلاة علي ميت خيف انفجاره لو غسل وجب المسح في الجميع
وان كان المضموم من صنيعة الشك خلافه ولو تقارض عليه فوت
عرفة وانقاذ غريق وجب تقديم الغريق لان فيه انقاذ روح اه
برما و **قوله** ايضا او عرفة فيه ان المحرم لا يجزئ المسح بعصيانه
باللبس الا ان يصور بما اذا لبسه لضرورة اه شيئا او يصور بما
اذا كان وقت المسح حلالا ومراده الاحرام اذا وصل عرفة ووصلها
يفوت لو اشتغل بالغسل اه لكانه **قوله** او انقاذ اسير عطف
على قوله عرفة اه سمع علي البهجة اهعش وقوله او نحوها بالنصب
عطف على فوت الجماعة الخ اي او خاف نحوها كان خاف انفجار
الميت لو اشتغل بالغسل وقد تعينت عليه الصلاة عليه وكان
خاف رفع الامام راسه من ركوع الثانية في الجملة لو اشتغل
بالغسل **قوله** فالمسح افضل لما كان المتبادر من هذه العبارة
ان مقابل المسح وهو الغسل خلاف الاولى اضرب عنه وقال بل يكون
تركه وتركه يتحقق بالغسل اه شيئا **قوله** اخذاهما من عن الروياني
وجه الاخذ انه اذا وجب المسح لخوف فوت الطهر بما مع ان له
بدلا متيسرا فوجوبه لخوف فوت ما لا بد له كانقاذ الاسير
او ماله بدل بمشقة كالوقوف الخي تأمل اه شيئا **قوله** ولو مندوبا
هلا قال ولو مندوبين ليشمل النجاسة المعفو عنها فانه يندب
انزالها قلت لما كانت النجاسة الاصل في انزالها الوجوب واما
عقبي عن بعضها تنهيدا على العباد ولا كذلك الغسل فافترقا
اهعش

١٦١
اهعش وقال بعضهم الضمير في قوله ولو مندوبا راجع للقسمين
بتاويله بكل منهما اه والغاية في كلامه للتنعيم لا للرد تأمل
قوله من مقيم اي ولو عاصيا باقامته كقن امره سيرة بالسفر
فاقام وقد ينزع في ذلك بكونه رخصة الا ان يقال ليست
الاقامة سببا لرخصة اه حلي **قوله** انه صلى الله عليه وسلم بكسر
الهمزة اخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري وقوله ارخص للمسافر
الخ فيه تصريح بان مسح الخف رخصة حتى في خف المقيم وسياتي
التفصيل به في الخارج وقوله ثلاثة ايام الخ لا يصح ان منصوبا
بمسح المذكور بعده لان معمول صلة الحرف المصدر لا يتقدم عليه
ولا يارخص لفناء المعنى فتعين ان يكون منصوبا بمقدروا لا صل
ارخص للمسافر مسح ثلاثة ايام الخ فحذف المضاف وانتصب المضاف
اليه انتصابه على التوسع لضعف عمل المصدر محذوف وقوله ان
يسح بدل من المصدر المقدر بدل كل ويصح ان يكون بدلا لاشتمال
من ثلاثة ايام ويوما وليلة اه ح ل وسم وعش وشوبري
قوله والمراد بلياليهن الخ جواب عن اعتراض وهو ان ليلة اليوم
هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه والمسافر يسح ثلاثة ايام وثلاث
ليال مطلقا كما يسح المقيم يوما وليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من
التعبير بلياليهن الا على تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب
دون ما اذا كان عند الفجر فلا يسح سوى ثلاثة ايام وليلتين
فقط لان الليلة الثالثة اليوم الرابع لسبقها عليه فاجاب بان
المراد ما ذكره وفارق الخيار في ان المتبايعين لا يستفيدان الليلة
المذكورة بان المعنى المقتضي للبس موجود في الليلة الرابعة وهو
التخفيف بخلاف المعنى المقتضي للخيار وهو التروي فانه لا يلزم

استمراره الي تلك الليلة بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الجا دخالها
وظاهره وان نصر عليها فليحذر اه شوبري همداني على التحرير
والمقري في كتابه جميع انه اذا شرط زيادة على الثلاثة بطل العقد
من اصله **قوله** ويقاس بذلك اليوم واللييلة اي في حق المقيم فيقال
فيه سوا سبق اليوم ليلته بان احدث وقت الغروب وسبق اللييلة
يوما بان احدث وقت الفجر ولو احدث اثنا اللييلة او اثنا اليوم
اعتبر قدر الماضي من اللييلة الثانية واليوم الثاني اه حطبي
قوله من اخرج حدث ايا كان بغير اختياره بان كان بولا او غايطا
او ريحا او جنونا ومن اوله ان كان باختياره كالنوم اه مرق جمل
البول وما بعده بغير اختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعله
النوم اختياريا لان من شأنه ذلك اه شيخنا حف وعبارة البرماوي
قوله من اخرج حدث ايا ما لم يكن لوما او مسا او مسا واقره العلامة
حل ولوا جمع ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كان مسوقا بال
فراعي ما هو باختياره ولو سبق عليه ما هو بغير اختياره فرفع
وقع السؤال في الدرس عما لو ابتلي بالنقطة وصار زمن استبرائه
منها باخذ زمننا طويلا فهل تحسب المدة من فراغ البول او من آخر
الاستبراء فيه نظرو الظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع ليامن
عوده بعد انقطاعه فحيث انقطع دخل وقت المسح لانه بتقدير عوده
لو توفضا من انقطاعه صح وضوه نعم لو فرض انصاله حسب من اخره
انتهت ويقال لعل مرق قوله من احدث ايا من اخره كما صرح به
شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحداث
وهو الوجه وفاقا لوالد شيخنا مرق واعقده شيخنا محالفا لما في
حاشيته من التفصيل بين الاحداث الذي عقده شيخنا مرق من انه في
النوم

162
النوم والمسهو والمسح السكتي تحسب المدة من اوله وفي غيره ذلك من
اخره لعدم ما ذكره لان شأنها ان تكون عن اختياره ويحسب من المدة
زمن الاغما والجنون ان وحده في اثنائها ولو اجتمع حدثان باختياره
وغيره حسب المدة من اخر الاول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا مرق تحسب
من اول الذي باختياره وان تقدم على الاخر كمنسج في اثنائجنون ولو
نقطع بوله مع تواصل من اخره والا فمن اخر اوله اه **قوله** بعد لبس فلو
احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحس المسح حتى يستألف لها
على طهارة ولو توفضا بعد حدثه وغسل رجله عنه ثم احدث وتوفضا ثانيا
ومسح كان ابتداء مته من اخر حدثه الاول لانه الواقع بعد لبس اه حل
قوله لان وقت المسح في هذا التعليل يقتضي امتناع التجديد لكن سياقي
في كلامه جواز بل سنة فالمراد من التعليل وقت المسح الرفع للحدث
اه ع ش علي مرق الذي سياقي له اي لم يمسح ما ذكره بقوله ويجوز للابس
الخفان بجود الوضوء قبل حدثه بل سيفتح كغيره كما في المجموع اه **قوله**
فاعتبرت مدته من ايا لانه لا معنى لوقت العبادة الا ما يجوز فعلها
فيه كسوقت الصلاة اه برماوي ومثله مرق **قوله** فيمسح فيها لما يشاء
المراد بهذا الي ان قول المتن لكن دايح حدث الخ استدراك علي محذوف
علم من الكلام السابق اه شيخنا **قوله** مستحاضة اي غير متخيرة اما المتخيرة
فلا تغفل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانهما تغسل كل فرض ويحتمل ان يقال
وهو الاوجه ان اغتسلت وكسبت الخف فهي كغيرها وان كانت لايسة
قبل الغسل لم تمسح اه برماوي ومثله مرق **قوله** ومنهم لا يقدماء
وصورته انه يمسح ثم لبس خفه على هذا الطهر ثم احدث وتكف الوضوء
وان كان حراما عليه لنقضه ومسح الخف في هذا الوضوء فلا يصلي
بهذا الوضوء الا فرضا ونوافلا ونوافل فقط فان اراد فرضا اخر

ولم يحدث وجب عليه نزع الخف وغسل رجله فقط اذا الفرض
انه متوضي ولم يحدث حينئذ قوله وجب نزع الخف والطهر
الكامل فيه نظري المتين واما في الدائم فسلم اذ وضوه لا يرفع
لحدث وان اراد هذا المتين الرجوع لحالته الاصلية من التيمم
لم يجب عليه النزع بل يتيمم عن رجله فقط واما بقية الاعضاء
فحدثها من رفع بالوضوء **هنا قوله** كمرض وجرح اي وبريد بان
تكلف المتيمم غسل اعضائه وهو حرام لان الفرض انه يضره اذ
لو لم يضره لبطل الحصول للشفاء وهذا يصدق عليه انه مسح على
خف ملبوس على تيمم محض لا غير فقد اهل حال اي بصورة المسئلة
ان الطهر الذي ليس عليه الخف هو التيمم لانه هو الذي يستتبع به
فرضا ونوافل ونوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستتبع به فرضا
كثيرة ثم بعد ليس الخف على التيمم تكلف المشقة وتوضا ومسح
على الخف فان وضوه هذا يستتبع به فرضا ونوافل ان لم يكن
صلو بالتيمم الذي ليس عليه الخف فرضا ونوافل فقط ان كان
صلو به فرضا وقد يقال لا فائدة في ليس الخف على التيمم لانه لا يمسح
عليه الا ان يقال لبسه لدفع برد مثلا او يقال لبسه ليمسح عليه
في المستقبل اذا شفي وتوضا واذا تكلف المشقة وتوضا **هنا**
عشما وعبارة ابن السبكي **خاتمة** الحكم في تطلق على الترتيب
فيجمع الجمع او يباح قال المحلي في تمثيل المباح مانعه كالوضوء التيمم
فانها جائزات وجواز التيمم عند العجز عن الوضوء قد يباح
الجمع بينهما كما كان تيمم خوف بطل البرء من الوضوء من عمت
ضرورته محل الوضوء ثم توضا متحلا لمشقة بطل البرء وان بطل
بوضو به تيمم لا تنفقا فائدة انتهت فحمل الوضوء في هذه الحالة
مباحا

١٦٢
مباحا وسلم كواشي له ذلك بل صرح بعضهم باباحته وقال لان
الفرض انه خاف المشقة لا عالم بها في قول بعض كواشي في تصوير
قول المتن ومتينهم لا يفقد ما وان كان الوضوء حراما عليه ليس يلزم
لما علمت من امكان تصويره بصورة يكون الوضوء فيها مباحا وهي
صورة الخوف لا العلم اه كما ثبتت وعبارة ثم رعد قول المتن وشرط
الخف لبسه بعد طهر نضها ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه انه ان
كان لا عوارضا لما لم يكن له المسح بل اذا وجد ما لزمه نزع الوضوء
الكامل وان كان لمرض ونحوه فاحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو
كرايم لحدث انتهت وعبارة المحلي ودخل في قوله بعد كما الطهر وضو
دائم لحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض فيجوز
بنا المسح عليها ويستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لوقي
من فرض ونوافل ونوافل فقط ان كان فعل به فرض ويجب النزع
في الوضوء فرض اخر انتهت وفي ق لعلهم مانعه قوله فيجوز بنا
المسح عليها اي على وضوء ايم لحدث والوضوء المضموم اليه
التيمم لمرض يعني اذا ليس كل منهما الخف بعد تمام وضوئه غسلا وتيمما
ثم احدث فله ان يتوضا كوضوئيه الاول الا غسل رجله فله المسح
على الخف الذي لبسه بعد الوضوء الاول ويصلي بهذا المسح نوافل
فقط ان كان صلى بالاول لفرضا والافصلي به فرضا ونوافل وقوله
ويجب النزع لفرض اخري ان اراد فعله والافتتحة لمدة كما مر
ويجب مع النزع الوضوء كاملا على داي لحدث وان لم يكن محدثا
وقت النزع لان وضوه مبيع لا رافع وكذا الوضوء المضموم اليه
التيمم يجب لانيان به غسلا وتيمما لان انضمام التيمم اليه يجعله
مبيحا لا رافعا وقيل يعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصرح

كلامه خلافه ولو اراد فرضا او اكثر وهو على الوضوء الذي غسل رجله
فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض **قوله** او نوافل فقط
فان اقتصر عليها فله صلاة ثلاثة ايام بلياليها ان كان مسافرا
او يوم وليلة ان كان مقيما اه **قوله** اذ مسحها مرتين يتابع
لظهرها الذي لبس عليه الخفه وهو وضوء ايم لحدث وتيمم التيمم
اخي **قوله** كما مر في فروض الوضوء في النية اخي **قوله** وقد نزل
بنزولها لا يقال وظهر المتوضي قد نزل بالحدث لان نقول في الظاهر
رفع لحدث فاللبس معه على طهارة حقيقية واما هنا فلحدث باق
فلينما مل اه **قوله** ولو احدث خفيه غاية الرد على الخلاف وعبارة
الحاوي لو مسح احد الخفين حضرا ثم الاخر سفر مسح مدة السفر عند
الرافعي تبعا للقاضي حسين والبيهقي وصح المصنف مقالة المتولي
والمناسبات ان مسح مدة الحضرة اقامة فقط انتهت **قوله** ان اقام
قبل مدته عبارة سمع عليها في شجاع وكذا في الثانية ان اقام قبل تمام
فان اقام بعده لم يمسح واجزاه ما مضى وان زاد على مسح المقيم
قال في ثم المذهب بلا خلافه وظاهر هذا الكلام انه لا فرق
في اجزاء ما مضى اذا زاد على مسح المقيم بين ان يبلغ سفره الذي
قصده ثلاثة ايام بلياليها فاكثر فطارت له الاقامة بعد اكثر من
يوم وليلة ودون الثلاث وعلى هذا فقوله السابق والمسافر
ثلاثة ايام بلياليهن محله ان بلغ سفره ولو ذهابا وايابا ذلك
والامسح بقدر سفره وان زاد على يوم وليلة ونقص عن الثلاث
واضمهم كلام المحم كغيره ان العبارة في استيفاء مدة السفر بالمسح
وفي ابتدائها بالحدث فلو احدث في الحضرة لم يمسح فيه فان مضت
مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد اللبس ومضى اقل منها اليوم ثم
سافر

سافر ومسح في السفر ايضا فهل يغلب الحضرة حتى يجب تجديد اللبس
بمضي مدة المقيم او السفر حتى لا يجب التجديد الا بمضي مدة المسافر
فيه نظرا له بمرور وقوله فيه نظر خالفه غالب من تاخر عنه من الذين
سمعناهم انه يستوفي مدة المسافر لانه لم يمسح حضرا ولا مضى عليه
يوم وليلة حضرا فتأمل ذلك اه **قوله** رايت في ق ل علي مر
انه مقي احدث في السفر سو مسح او لا لم يكن مدة السفر فعليه
يكون التقييد بالحدث في صورة العكس لا مفهوما له ولذلك اعترض
على صورة العكس ويشير اليه انه لا مفهوما له صنيع التمه حيث قال
وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا ولا يقبل ولا سفر
ونصر عبارة ق ل قوله فان مسح حضرا الخ **قوله** حاصلا هذه المسئلة
انه اذا لبس الخف حضرا ثم سافر قبل الحدث ثم احدث انتم مدة
سفره وان لم يمسح فيه وان احدث قبله فان مدة الحضرة وجب التزج
وان لم يمسح فيه وان سافر قبل مضيتها فان مسح ولو احدث خفيه
حضرا انتم مدة مقيم والا انتم مدة سفره وان لم يمسح فيه وانه اذا
لبس الخف في السفر ثم اقام فان لم يحدث او لم يمض قدر مدة
الحضراتها وان لم يمسح في السفر وان اقام بعدها اقتصر على ما مضى
في السفر وان لم يمسح في السفر وان اقام بعدها اقتصر على ما مضى
في السفر وان لم يمسح فيه ايضا فعلم ان اللبس ودخول وقت الصلاة
غير معتبرين مطلقا وان اعتبر المدة من الحدث مطلقا وان قصر
المدة مفيد بالمعنى في الحضرة بالفعل او بالاقامة من السفر مطلقا
وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام وبذلك علم ان لفظا وعكس مضى
اولا حاجة اليه **قوله** تنبيه سفر المعصية كالحضرة فلو مسح عاصيا
ثم تاب انتم مدة حضرا ومضت مدة مقيم ثم تاب في جيل التزج

ولو تخللت اقامة بين مسحين في سفر كان مسوح في السفر ثم اقام
ولم يسبح ثم سافر قبل مضي مدة المقيم ثم مسح فيها فهل يقتصر
علو مدة مقيم لان المسح الاول كان في الحضر لوجود الاقامة بعده
او يستوفي مدة المسافر لوقوع المسحين في السفر كل محفل والا قرب
الاول فراجع ان انتهت **قوله** انه لا عبرة بالحدث حضر فلو احدث فيه
واستمر بعد الحدث يوما ثم سافر ثم مدة المسافر وعكسه سكت عنه
المسح وهو ما لو احدث في السفر ولم يسبح وحكمه ما علمته مما سبق
وقوله ولا يمضي وقت الصلاة حضرا هذا الرد على القول الاخر القايل
انه اذا مضى وقت الصلاة حضرا يسبح مسح مقيم لعصيانه او نجسا
وعصيانا انما هو الخ دفع به ما قد يقال للمسح رخصة وهي لا تناط
بالمعاصي ووجه الدفع ان معني قوله الرخصة لا تناط بالمعاصي
انها لا يكون سببا معصية والسفر هو المجوز للمسح ولم يخص به
اه ع ش **قوله** وشرط جواز مسح الخفاء ان اشار به الى ان ذات
الخف لا تتعلق بها شروط وانما هي الاحكام اه ع ش على روي
ق ل على المحلي قوله وشرطه اي الخفاء شرط صحة المسح عليه كما
اشار اليه وتفسير بعضهم بل جواز ليس في محله اه **قوله** ليس بعد
طهراي ولو يتما وتقدم تصوير مسحه على الخف الملبوس على يمين
محضر غير فقد الما اه ح ل **قوله** الا ان يترعها من موضع القدم
في المصباح نزعت من موضع نزعها من باب ضرب قلعة وحولته
وانتزعته مثله ونزع السلطان عاملة عزله اه **قوله** الا ان ينزع
الاولي كذلك فان قلت هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه كالابتداء
كما سيأتي في الايمان قلنا انما يكون كالابتداء اذا كان صحيحا وهذا
ليس كذلك ذكره في ثم المذهب هو زيادة عبارة البراءة ولم يجعلوا

الاستدامة

175
الاستدامة هنا لساكن في الايمان لان مبناها على الفرق كذا قالوا
والذي يتجه ان هذا لا يخالف ما في الايمان وان ذلك لا يسمى لسا
هنا ايضا وانما لم يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداءه
بعد كمال الطهارة انتهت **قوله** لم يجز المسح وفارق عدم بطلان المسح
فيما اذا انزلها من مقرها الى ساق الخف ولم يظهر شيء من محل
الفرض عملا بالاصل فيها وهو ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح
الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استقرار الجواز فلا يبطل الا بالترع
التام نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فاخرج رجله الى
موضع لو كان الخف معناه الظاهر شيء من محل لفرض بطل مسحه
بلا خلاف اه ب ر و **قوله** سائر محل فرض المراد بالسائر كاحيل لا ما يمنع
الرؤية فيكفي الشفاف عكس سائر العورة لان المقصد هنا منع
نفوذ الماء ثم منع الرؤية اه من خطاب شرفه وسياتي ان قوله سائر
محل الخ احوال وهي في الحقيقة شروط للمسح لا لللبس كما قد يتوهم وحاصله
انها احوال مقارنة فيما عدا الثاني واعلم من المقارنة والمنظرة بالنسبة
اليه وينبغي على ذلك انه لو لبسه نجسا او متنجسا ثم طهره قبل الحدث
او بعده جاز او غير مانع النفوذ او غير ممكن فيه النزود ثم صير
صالحا او مانعا او سائر بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز المسح ولا
يصح هذا هو المققد وان وقع في الخواشي ما يخالف بعضه فحكم المحلي
بانه ان لبس المتنجس طهره قبل الحدث يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر
بل الظاهر ان اللبس صحيح ووجه صرح ع ش على ر و اما التنجس كالجسد
قبل وبغ فلبسه غير صحيح وان طهره بالدغ قبل حدثه والفرق بينه
وبين المتنجس ظاهر فاما لكون عبارة روي ش صريحة في ان لبس
المتنجس قاسد فلا يصح ان يسبح عليه ولو طهره قبل الحدث ونفها والمتنجس

كالنجس كما في المجموع خلافاً لابن المقري ومن تبعه في أنه يفتح ويستفيد
به من المصنف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده انتزعت بحرفها فافتر
كيف قاس المنتجس على النجس وصرح بخالفه ابن المقري في قوله أنه
يستفيد به الصلاة بعد غسله فالذي ذكره هو كلام ابن المقري
المروود فتأمل والخاص أن هذه الشروط المذكورة في المتن لا بد
من وجودها حال اللبس فإن فقد شرط منها حال اللبس فسد اللبس
فلا يصح المسح وإن أتى بذلك الشرط قبل الحدث وإن لبس مستكلاً
للشروط ثم فقد شرطاً فإن أتى بذلك الشرط قبل الحدث صح المسح
وإذا كان فقد بعده وجب النزاع وإن أتى به قبل المسح هذا هو المخوف
من كلام المحشي سابقاً ولا يخفى ومن كلام شيخه في شرحه فلا عبرة بما
يخالف ذلك أهـ وهـ زـ الحق أن عدم صحة اللبس إنما هو فيما
إذا كان غير ساتر وغير قوي فخصوا بالقوة والستر بعد اللبس ولو
كان بطر الغسل لا يصح المسح قبل النزاع واللبس بشرطه وأما عدم الطهر
فلا يمنع صحة اللبس وأما يمنع صحة المسح فإذا طهره قبل المسح صح
مسحه عليه سواء طهره وهو بطر الغسل أو المسح أو وهو حدث
ولافرق بين نجس العين أو المنتجس وقوله ربي الشئ فلا يكفي نجس
أي بالنسبة للمسح لا اللبس بدليل قوله التي هي المقصود الأصلي من
المسح وبدليل قوله فكيف يصح على البدل الخ وقوله والمنتجس كالنجس
أي في عدم صحة المسح قبل غسله خلافاً لابن المقري أي فإنه يصح المسح
مع وجود النجاسة فاللبس صحيح باتفاق والنزاع إنما هو في صحة المسح
وعدمه كما هو ظاهر عبارة مراد ولا خلاف بل صريحاً وإن كان جعل طاهراً
في المنهج وأصله حالاً يقتضي عدم صحة اللبس وليس مراداً قال العلامة
الرشيد في حاشيته مراد منه قوله فلا يكفي نجس أي قوله والمنتجس
كالنجس

١٦٦
كالنجس لا يكفي المسح عليها كما هو صريح كلامه فليست الطهارة شرطاً
لللبس وإن اقتضى جعل قول لمص طاهر حالاً من ضمير يلبس خلاف
ذلك أنه من خطبنا الحفني **قوله** وثم من أعلا غالباً كما أنه احتز به عن
السراويل هـ سمأه ع ش **قوله** ولو كان به تحرق الخ لم يفرضه بالقول يشمل
ما لو طر التحرق بعد اللبس وقوله ضاري لا يجوز المسح عليه إذا طر
تحرقه بعد الحدث فإن طر قبله نذر رقعته قبله أيضاً جاز المسح عليه
وعلم مما تقدم أنه لو ظهر شئ من محل الفرض ضر ولو من محل الخرب
وأما عفي عن وصول الماء من محله كما سياتي لعسر الاحتراز عنه بخلاف
هذا وقوله ولو تحرق البطانة الخ يجوز أن يكون معطوفاً على فيكفي
فهو مفرع ويحتمل أن يكون غير مفرع ليدخل ما لو تحرق في الابتدأه حطبي
قوله ضاري سوا قل وأكثر واعتقله لا مام أبو حنيفة رضي الله عنه
تحرقادون ثلاثة أصابع واعتقله لا مام مالك رضي الله عنه التحرق
مطلقاً حيث أمكن المشي فيه أهـ بر ما **قوله** ولا متنجس أي ولو كانت
النجاسة فيما زاد على محل الفرض على المعقدها قد علم **قوله** كاللتابع
لها ومن ثم امتنع عليه من المصنف ونحوه وعلى أيضاً بأن الخف بدل
عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقا النجس عليها أهـ وقضية هذه
العلّة عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو تحت
أظفارها أو نحو يمنع وصول الماء إليها لأنها لا تظهر عن الحدث مع وجود
ما ذكر وفيه أن هذا لا يتقاعده عن اللقافة والمعقدها صحة المسح على الخف
مع وجود الحائل أهـ زيا **قوله** وسم وأجره **قوله** ويغش على مراد منه وقضية
عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من شمع أو دهن جامداً وفيها
شوك ظاهرة أو سواد تحت أظفارها أهـ سم علي حج ثم رأيت في المنهج قال
فيه نظر والقلب لأن أي الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل

ونجاسة الرجل بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصود
بالوضوء وكذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الصحة
من قول الشارح الا في مسألة الجرموق فان مسح الاعلى ون
الاسفل صح المسح عليه والاسفل كلفافة **قوله** نجاسة معفو عنها
اي وان عمت كدم برغيث او سال الماء اليها ومنها محل خرزه بشعر
نجس ولو من مغلف ويطهر ظاهره بالفضل مع الترتيب ويعفى عن
باطنه وان كانت رجله مبتلة ويصلي فيه الفرض لعموم البلوي به
وكذا النفل ان شئت لكن الاحوط تركه اه بوماوي وعبارة شمر
ولو خر خفه بشعر نجس مع رطوبته او رطوبة الخف طهر ظاهره
بفضله دون محل الخرز ويعفى عنه فلا يحكم بتنجيس رجله المبتلة
ويصلي فيه الفرائض والنوافل لعموم البلوي به كما في الروضة في
الاطعمة وترك اي زبد الفرض فيه احتياط انتهى **قوله** مسح منه ما لا
نجاسة عليه فان مسح محل النجاسة لم يعف عنها وقولهم ما الطهارة
اذا اصاب النجاسة المعفو عنها لم يضر محله اذا اصابها الا قصدا
اه حلي **قوله** لو عمت النجاسة المعفو عنها جميع الخف لم يبعد جواز المسح
اه سم عن مر ولا يكلف المسح بخرقة بل له المسح بيده اه شيخنا حف
قوله يمنع ما من غير محل خرز ان قلت ما وجه انبائه بهذه الحال
جملة وهلا التي بمفردة كسابقها قلت لعل وجه ذلك ان اسم
الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل ولو اتي بمفردة كقوله مانع
ما اقتضى تلبسه بالمنع حقيقة وليس مرادوا لهذا قال لوصب
فتأمل وكذا يقال في لاحقة فان قلت ما باله قرن هذه الحال
بالواو قلت الواو فيه للعطف وهو جائز في مثله خلافا لابن هشام
علوان كلامه في ذلك مخالف وليست واو الحال لانها لا تدخل
علي

172
علي المضارع المثبت المجرد من قد كما قال الرضي لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقدير معني فجاءي زيد يركب يعني جاني زيد
راكبا لاسيما وهو يصلح الحال وضعا وبين الحالين تناسبا ان كانا
في الحقيقة مختلفين فاستغني عن الواو سمع قمت واصك عينه وذلك
لانها جملة وان شابهت المفرد واما انما بتقدير واذا اصك فتكون
اسمية تقدير فان قلت ما وجه اختصاص هذه بالعطف دون ما
قبلها قلت لتناسبها في ان كلا جملة بخلاف ما قبلها مع سابقة تأمل
اه بوماوي **قوله** اي نفوذه اي بنفسه فلو منع لغو نشا او شمع لم
يكف كما صرح به الرداد وهو ظاهر اه بوماوي **قوله** من غير محل خرز
اما منه فلا يضر احسن الاختار عنه اه ح ل **قوله** ايضا من غير محل خرز
اي ومن غير خرق البطانة والظهارة الغير المتخاضيين اه بوماوي
قوله ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته المراد انه يتاقي فيه ما ذكره وحده
من غير مداس بكسر الميم اذ لو اعتبر مع المداس كان غالب الخفاف يحصل
به ذلك ويعتبر في الارض كونها متوسطة بين السهولة والصعوبة
اه من شرح مر وفي المختار المدقوس بوزن معقول ما يدراس به اه
وفي القاموس المداس بوزن صحاب الذي يلبس في الرجل اه وهذا
الشرط اي امكان التردد فيه ياتي في حق المقيم ايضا فلا بد من كون
خفه يمكن فيه تردد مسافر يوما وليلة اي خلافا لمن قال يعتبر
فيه تردد مقيم لحاجته اه شيخنا حف وفي قول علي الحلي قوله ويمكن فيه
الح والمعتبر حاجات المسافر الغالبة في الارض الغالبة يوما وليلة للمقيم
وثلاثة ايام بلباسها للمسافر خلافا لابن حجر في اعتباره في المقيم
حاجات الإقامة والاعتبار في القوة باول مدة لا عند كل مسح ولو
قوي على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم او قدرها فله المسح بقدر قوته اه

قوله والتحال العمل المراد به المشي والتمرد في قضاء الحاجة لا المشي
في قطع المسافة **أهـ** **قوله** أو ضعفه قال في المصباح والضعف بفتح الضاء
في لغة بني عيم وبضمها في لغة قرشي خلافا للقوة والصحة وقد بيناه
بها مشي التمرير **أهـ** **قوله** يجوز بضعيف قال في شرح الروض وهو
الذي يلبس مع الكعبين الباجج ومنه خفاف الفقراء والقضاة ذكره
الصيرفي **أهـ** **قوله** وهو المعروف أن بالمر **أهـ** **قوله** في القاموس
الجورب لغافة الرجل والجمع جواربة وجوارب **أهـ** **قوله** وجوربة
اللبنة **أهـ** **قوله** أو فرط سعة بفتح السين والعين المهملتين
ومنه قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته **أهـ** **قوله** إذا الحاجة
لمثل ذلك أي ومسح الخفافا جاوز الحاجة **أهـ** **قوله** نعم لو كان
الضيقات ومثله ما لو كان المتسع يضيق عن قريب كان غلبه في الماء
مثلا **أهـ** **قوله** فان قلت سائر ما بعده أحوال الخ **أهـ** **قوله** على
المتن من حيث أن غرضه أن هذه الأمور الأربعة شروط لا يجزي المسح
الأمري فوجب تخصيصها بقوله وشروط الخفاف بغير شرط **أهـ** **قوله** فان هذا
شروط وأنه يجب تخصيصه لأجز المسح وأما هذه الأحوال فلم تغد شرطها
ولا الأمري **أهـ** **قوله** مفيدة لصاحبها أي لعامل صاحبها إذ
صاحبها الضمير المضاف إليه وعاملها المصدر المضاف **أهـ** **قوله**
قوله قلت محل ذلك إذا لم تكن الحال الخ أقول ويجاب أيضا بأن هذا
ليس من باب الأمر بشئ مقيد إذا أمر هنا وأما هو من باب الأخبار
وبيان شرط الشئ فإذا أخبر بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم
أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتأمل
ابن قاسم **أهـ** **قوله** إلا أن يرد بالأمور به المأذون فيه فيصح كلامه
أهـ **قوله** مرر عبارة الرشيد **قوله** فمن أين يلزم الأمر الخ هذا السؤال
والجواب

والجواب فيه نظر لا يخفى انتهت **قوله** كالمثال المذكور أي وهو قوله اضرب
هذا جالساً واجاب العلامة بن قاسم بأن هذا ليس من باب الأمر بشئ
مقيد إذا أمر هنا وأما هو من باب الأخبار وبيان شرط الشئ فإذا أخبر
بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكفي
فيه وقال **أهـ** **قوله** قلت الخ لا محل له هنا لأنه ليس مما الكلام فيه **أهـ** **قوله**
قوله وما هنا من هذا القبيل أي من نوع المأمورية لأن الخف تحت
أنواع طاهر وجنس لا غير ذلك ومن فعل المأمور لا هنا تحصل بفعله
أو تنشأ عنه كما ذكره بن جرير **أهـ** **قوله** وهذا ليس ظاهرياً قوله يمنع ماء
وما بعده لأن المنع وأمكن التردد ليس من فعله فمأذون بالقبيل نوع
المأمورية فقط **أهـ** **قوله** أيضاً وما هنا من هذا القبيل أي فهي
من الأولى باعتبار أن المأمورية أي المأذون فيه ليس خف والسائر
وما بعده من نوعه أي ماله به تعلق ومن الثانية باعتبار أنها تحصل
بفعل المكلف وتنشأ عنه كذا في التحفة وقوله أي ماله به تعلق لما كانت
نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرحها عن ظاهرها فلهذا لا يخفى أن
جريان القاعدة المذكورة هنا بما ياتي بغاية التكلف كما يظهر من
تقريره مع الاستغناء فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه
القيود فان الحال قيدية عاملة وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط
المقيد اشتراط قيوده قاله الشيخ **أهـ** **قوله** في شرط الخف الخ هذا
نتيجة ما قبله ودخول على المتن **أهـ** **قوله** وكان الأولى بدال هذه العبارة
بأن يقول فجوز المسح عليه ولو مرر بالخ لأن غرض المتن بهذه العبارات
الثلاث الرد على الضعيف وعبارة أصله بالنسبة إلى الأولى مع شمر
قيل وحللاً لا فلا يجزي على مذهب مسروق مطلقاً وعلى علي خف
من ذهب وفطنة أو حريته لأن المسح جواز الحاجة الاستدانة وهذا

مامور بنزعه ولان المسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي والاصح الجواز
 قياسا على الوضوء بمفصوب الصلاة في مكان مفصوب لان الخف
 تستوي به الرخصة لانه المجوز لها بخلاف منع القصرة في سفر المعصية
 اذا المجوز له السفر اهـ وبالنسبة للتثنية نصرها ولا يجري منسوج لا يمنع
 ما في الاصح لعدم صفاقة اذ الغالب من الخفاف المنصرف اليها بغير
 المسح منها بقوته فيبقى الفصل واجبا فيما سواها والثاني يجري
 كما تحرق ظهارة من محل وبطانة من محل آخر من غير تحاذ انتهت و
 بالنسبة للتثنية نصرها ولا يجري مشقوق قدم شد بالعري في الاصح
 لحصوله الترويس سهولة الاتفاقية في الازالة والاعادة والثاني لا يجوز
 فلا يكتفى بالمسح عليه انتهت **قوله** ولو محرم اي ولو من جلد ادمي ولو اتخذ
 خفا من نحو جلد ادمي صح المسح عليه نظير ما من بخلاف ما لو اتخذ المحرم
 خفا واراد المسح عليه فانه لا يصح كما اعتده الوالد رحمه الله تعالى جمع
 والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منه عن اللبس من حيث هو لبس
 فصار كالحف الذي لا يمكن تتابع المشي فيه والذي عن لبس مفصوب
 ونحوه من حيث انه متعدي باستعمال ما لغيره اهـ ثم مر **قوله** وذهب
 وقضه اي لان تحرير لبسها لعارض لا لذات اللبس اهـ يحتاج خف
قوله كلبد بكسر اللام وهو اسم ما تلبس من الصوف اي طبق بعضه على
 بعض بواسطة صابون او نحو ويقال له لباد وجمعه لبايداه برماو
قوله ونزجاج هو معروف وانواع كثيرة وتسمية العامة قزاز بقاف
 وتريش وبينهما الف واول من اصطفاه لجن اهـ برماو **قوله** خلاف ما لا
 يسمى خفا الخ معتز الضمير في قوله لبسه اي الخف والتقدير لبس ما يسمى
 خفا لاذاته اما لا يسمى خفا ولو وجدت فيه الشروط فلا يصح المسح
 عليه لعدم التسمية اهـ يحتاج **قوله** او شد بشرح اي قبل اللبس وقبل الحدث
 وقوله

وقوله فان لم يشد بالعري اي قبل اللبس وبعده وقبل الحدث لكن ظاهر
 كلام الشارح انه لا بد ان يكون مشدوا عند اللبس اهـ ول واعتقد يحتاج
 حفا ان الشرط ان يكون مشدوا قبل الحدث وان لم يكن مشدوا عند
 اللبس اهـ **قوله** بشرح بفتح الشين والرا كما نقله ابن حجر ونقله عن شرح
 الروض اهـ يحتاج وفي المصباح الشرح بفتحين عري الحجة وجمع اشراج مثل
 سيب واشباب واشرجتها بالالف داخلت بين اشراجها اهـ **قوله** اي بعري
 العري هي الميوس التي توضع فيها الامزاد اهـ يحتاج جمع عروة مكدية ومدي
 اهـ مصباح **قوله** لظهور محل الفرض اي اذا مشى قال ابن حجر في مش الارشاد
 ويفرق بين تنزيههم الظهور باليقظة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه
 في ستر العورة فيما لو احرز وعورته تری عند الركوع كما سيأتي بان اخلال
 الشرح هنا يخرج عن اسم الخف لانتفاء صلاحيته للمشي عليه بخلاف روية
 العورة من طوفة عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص ساترا قبله اهـ
قوله ولا يجري جر موق في عبارة شمر وجر موق بضم الجيم فارسي مقرب
 بشي كالحف فيه وسع يلبس فوق الخف واطلق الفقهاء انه خف فوق خف
 وان لم يكن وسعا لتعلق الحكم به انتهت وقوله واطلق الفقهاء انه خف
 فوق خف صريح هذا خصوصا مع النظر لما قبله ان الجر موق اسم للاعلي
 بشرط اسفل وخ فالتثنية في عبارة المص باعتبار تعدده في الرجلين لكن
 صريح كلام غيره خلافه وان كلامنا الاعلى والاسفل يسمى جر موقا وعليه
 فالتثنية في كلام المص منزلة عليها اهـ **قوله** ايضا ولا يجري جر موق
 الخ والخف ذو الطائفتين المتصفتين بالجر موقين قال البغوي عندي
 يجوز المسح على الاعلى فقط لان الجميع خف واحد مسح الاسفل مسح
 باطن الخف والاوجه ان الاسفل ان كان متصلا بالاعلى بخياط او نحوها
 فهو كالبطانة والا فالا على كجر موق اهـ برماو **قوله** لانه قصد اسقاط

الفرض ان يوحده انه لا بد من قصد المسح وهو كذلك اهـ زياد
اهـ زياد واعترض بان نية الوضوء منسوبة عليه فلا حاجة لقصد اهـ شيخنا
قوله لا بقصد الجرموف فقط اي لا بقصد واحد لا بعينه اي فلا يصح
لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجري وما لا يجري
حمل على الثاني احتياطاً اهـ ش **قوله** اي لا بقصد الجرموف في المصطوف
عليه ما قدره بقوله بقصد مسح الاسفل الى اهـ شيخنا **قوله** على جيرة بفتح
الجيم وكسر الباء وهي خشب وقصب يسوى ويشد على محل الكسر والخلع
لينجبر سميت بذلك تفاؤلاً بكسر الكسر كما سميت المفازة مفازة مع انها
مهلكة تفاؤلاً بالفوز منها اهـ برهان **قوله** لانه ملبوس فوق ممسوح يؤخذ
من التعليل ان محل عدم الاجزاء اذا وجب مسح الجيرة بان اخذت من
الصحيح شيان لم يجب بان لم تأخذ اجزاء المسح على الخفح وهو كذلك
اهـ شيخنا خف خلافاً لما اعتمدته ش على مر **قوله** كما مسح على العمامة يؤخذ
منه جوار المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجيرة ثم لبس
الخف لا تنقأ ما ذكره قال العلامة الزبيدي يتبع العلامة بن قاسم كى
افتي الشهاب ربح خلافة واقعة ش اهـ برهان **قوله** ومن مسح اعلاه
وهو ما ستر مشط الرجل بضم الميم مع سكون الشين المعجمة اهـ برهان
وفي المختار المشط سلا مينا ث ظهر القدم ومشط الكتف العظم المربض
اهـ **قوله** خطوطا هو سنة اخري فكان مقتضى عاداته ان يقول خطوطا
بالعطف اهـ شيخنا **قوله** تحت العقب بفتح العين المهملة وكسر القاف ويجوز
اسكانها مع فتح العين وكسرها وهو مونث وجمعها عقاب والمراد موضع
القدم مما وراء الكعب اهـ برهان والاو لي ان يقول فوق العقب ليشمل المسح
جميع العقب اهـ شيخنا عزيز وعبارة ش على مر لا يظهر من هذه
الكيفية شمول المسح للعقب لان يراد باسفله وضع اليد على موضع
العقب

العقب بحيث يستوجب بالمسح ومعنى كون ذلك اسفله انه ليس من
الساق هذا وجعل البكري ذلك مفيد لدخوله حيث قال قوله
تحت العقب ساق الى استحباب مسح العقب لا يشعر به المتن اهـ وفي
جعله مفيداً له فاحمل كما علمته وكذا لا تفيد هذه الكيفية ادخال
الحرف انتهت **قوله** الى اخر ساق وعبارة بن حجر ثم مير اليمن لساقه وفي
هذا اشارة الى انه لا يستحب التحميل في مسح الخف وهذا ما اعقده مر
ويكون المراد بقوله الى اخر ساق ما هو عندك عليه كما نقل ذلك
عن سم ويمكن حمل كلام الشارح عليه لما صرح هو به في ش الجزرية
من ان ما وضعه على الانتصاب اعلاه اوله واسفله اخره ومن
ذلك الساق فاوله ما يلي الركبة واخره ما يلي القدم اهـ ش
قوله فاستيعابه بالمسح الى مفرع على قوله خطوطا وقوله خلاف الاولي
اعترض به عند الامام مالك يجب استيعابه فهلا روي خلافه
ولم يكن خلاف الاولي واجيب بان محل مراعات الخلاف اذا لم يترتب
عليها ترك سنة واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه خطوطا
اهـ شيخنا خف **قوله** وعليه يحل قول الروضة الى انما احتاج الحبل على ما ذكر
لان المتبادر من لا يندب الا باحة فبين ان ظاهرها غير مراد وانما
امكن الحمل على ذلك لان معنى لا يندب لا يطلب وهو وان كان المتبادر
منه الا باحة صادق بخلاف الاولي اهـ ش **قوله** ويكون تكراره وغسل
الخف اي لانه يعيبه ومنه يؤخذ ان الخف لو كان من حديد او نحس
لا يكون تكرار مسحه ولا غسله لانه لا يعيبه وهو كذلك فان قلت
التعيب فيه اتلاف مال فهذا حرر التكرار والفعل قلت ليس التعيب
بحقاً ولو سلم فقد يقال لما كان هذا الفرض اداء العباداة كان
مغتفراً ولم يجزها اهـ برهان وعبارة المحلي يكون تكراره وكذا غسل

الخف وقيل لا يجزي ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يمسحها او فطر
عليه اجزاه وقيل لا انتهت **قوله** وغسل الخف ابرز الضمير لئلا يتوهم
ان الكراهة لتكرير الغسل اه شوبري اي يتوهم ان غسل بالجر معطوف
على الها وفيه ان هذا التوهم موجود مع الاظهار ايضا فالاولى ان
يقال لو اضر للزم عليه تشييت الضمائر ههنا وهذه العبارة اي
قوله ويكره تكراره وغسل الخف من كلام الشك من بقية قول الروضة
كما يعلم من شرح المنهاج تأمل **قوله** ويكفي مسمى مسح اي بخلاف الامام
الاحمدي رضي الله عنه في التقدير بثلاث اصابع ومالك رضي الله عنه
في التعميم الا في مواقع الغضون اي التنيات ولا حذر رضي الله عنه في
التقدير باكثر الخف ودليلنا تعرض النصوص لطلق المسح ويكفي مسح
اعلى المكعب وما يجازيه من محل الفرض غير العقب خلافا لما قيل ان
العبرة بما قدم الساق الى راس الاظفار لا غير ويكفي المسح على الخيط
الذي خيط به الخف سواء كان جلدا او كتانا او غير ذلك لانه صار
من جلته اه برماوي **قوله** مسح الرأس يؤخذ من التشبيه الاكتفاء بمسح
الشعر الذي عليه وجزي عليه ابن حجر وجرى مجرى ما روي عن علي عدم اجزائه
وفرق بينه وبين الرأس ههنا اي فرق بان الرأس اسم لما ليس وعلا
والشعر منه بخلاف الخف شعره ليس منه كما في الزياوي ويكفي المسح
على الخيط الذي خيط به لانه بعد منه وعلى الزرار والهرمي لقيه
اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة اه سم **قوله** بظاهر الخف هل
المراد ما هو ظاهر بالاصالة او ما هو ظاهر لان بان انقلبت حله
فجعل اعلاها ساقا فلها جري اه شوبري **قوله** لا بأسفله وباطنه لمسح
باطنه فنقدنا ما من محل الخف الى ظاهره فلا يبعد ان يجزي ان
فقدنا لظاهره والباطن والاطل بخلاف ما اذا قصد الباطن
فقط

فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذي بظاهره على الخف فاصاب الماء
بقية الخف وقلنا ان مسح الشعر لا يكفي فتأمل اهع شريفي **قوله**
ولا مسح لشك في بقا المدة ظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع
المسح لانه ينقضي الحكم بانقضاء المدة فلوزال الشك وتحقق بقا
المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك
في انه مسح في الحضر والسفر وصلي ثم زال في اليوم الثالث وعلم
ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني لانه
صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم الثالث ثم
ان كان علي مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان
يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم
الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه إعادة مسحه اه شريفي
قوله ايضا ولا مسح لشك في بقا المدة اي لا يصح مسحه ولا صلاة
المرتبة عليه برماوي فائدة وقع السؤال في الدرر عما لو شك
هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة ام لا هل الاحرام بها جائز
ام لا فيه نظروا الظاهر الثاني لتردده في النية حال الاحرام بها على ما اعتده
الشك في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسع الصلاة واحرم
عالمنا بذلك لم تنعقد خلافا لما في شرح الروض ههنا وتبعه الخطيب من
الصحة اهع شريفي **قوله** ولا لمن لزمه غسل اي اصالته فخرج المندور
فله المسح ولا يجب عليه نزعها وله ان يغتسل وهو لا بأس له اهع شريفي
قوله اي لا بأس بالخف بالجر على انه تفسير لمن وبالنص على انه تفسير
لها ههنا وش الاول ادلي لانه يكون المعنى على الثاني ولا مسح لشخص
لزمه اي لا بأس بالخف وفيه نوع ركائز وهو ظاهر ان كانت من واقعة
على الشخص فان كانت واقعة على لا بأس كان ظاهرا ههنا **قوله**

خبر صفوان هو ابو عسال بعين محملة مفتوحة وسين مشددة صفوان
 ابن عسال المرادي الصمعي غزي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي
 عشرة غزوة وروي عنه عبدالله بن مسعود وغيره وهو المراد هنا
 لا صفوان بن امية اهـ برما **قوله** او سفل استك من الراوي والافضاها
 واحدا هـ شرو مسافر بين جمع مسافر وسفرا جمع سافر بعين مسافر كركب
 وراكب اهـ **قوله** الام حنابة استثنى من النفل من يامرنا فكل من
 المستثنى والمستثنى منه مورد ومحل للطلب المدلول عليه بيا مرنا فيكون
 الاثبات الذي له عليه الاستثناء مطلوب او ما موراه ونظير ذلك قوله
 تعامرا ان لا نعبد الاياه اهـ برما **قوله** ما في معناها وهو اخضر
 النفاس والولادة اهـ ثم **قوله** لان ذلك اي المذكور من اجنابة وما
 في معناها وهذا معطوف على قوله خبر صفوان الخ وفي هذا التعليل
 شيء لان المدعي ان من لم يغسل لا يمسح الحدث الاصغر حتى لو غسل
 رجله عن اجنابة في الخف وحدث بعد ذلك حدثا اصغرا لا يصح ان يمسح
 عنه وليس المدعي ان من لم يغسل لا يمسح على الخف بدلا عن غسلها
 عن الحدث الاكبر كما يقتضيه هذا التعليل وقوله وفارق الجيرة الضمير
 في فارق يعود على المسح بدلا عن اجنابة اي فارق المسح على الخف بدلا
 عن غسلها عن اجنابة حيث لا يجوز ولا يصح الجيرة اي مسحها عن
 اجنابة حيث يجوز ويصح مع ان اجنابة لا تتكرر وتكرر الحدث الاصغر
 وقد جاز فيها المسح على الجيرة دون المسح على الخفين مع ان كلا
 منهما مسح على سائرته كما روي في احكامي ما نصه قوله وفارق الجيرة
 اي حيث لم يوتر نحو اجنابة في منع مسحها اياي وان في منع مسح
 اخفاه لكانته **قوله** ومن فسد خفه اي خرج عن صلاحية المسح بان
 صار لا يمنع نفوذ الماء من غير محل الخنز ولا يمكن تتابع التردد فيه
 لبقية

لبقية المدة اهـ **قوله** او بداشي ما ستر به هذه الجملة معطوفة على
 صلة من في صلة وكذا ما بعدها واعتراض بان الجملة المعطوفة
 ليس فيها ضمير يعود على من مع انه يجب في المعطوف على الصلة تلبس به ضمير
 الموصول لا نصلة ولا يسوغ تركه الا اذا كان العطف بالفا كما في الاستقوي
 الا ان يقال الربط في كلاهما الهاء به من حيث عودها على الخف المقيد
 بالها العائدة على من وهذا كاف في الربط وفي الثاني مقدر اي مدته
 او المدة له وان العوض عن الضمير يمكن ان يجعل الربط في الجملة
 الضمير في قوله وهو يظهر المسح لانه عائد على من ويكفي الربط ولو
 كان قيد في الصلة والضمير هنا واقع في الجملة الحالية التي هي قيد
 في الصلة الثلاث اهـ **قوله** او بداشي ما ستر به اي ولم يستره
 حالا ولا عفي عنه نظير ما ياتي في نحو الركوع بسائر العورة والذي يتجه
 الفرق بينهما لان هذا فادر بخلافه ثم لانهم اختلفوا هنا بتزويل الظهور
 بالقوة على خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يجتأطوا بنظر ذلك
 ثم وشرع ان ما هنا رخصته والشك في شرطها يوجب الرجوع للاصل ولا كذلك
 ستر العورة قاله ابن جراح حلي ولو اخرج رجله من قدم الخف الى الساق لم
 يوتر على النقص ويؤخذ ذلك من كلامه نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن
 العادة فالخرج رجله الى موضع لو كان الخف مقادا للظهور شيء من محل
 الفرض بطل مسحه بخلاف اهـ ثم **قوله** لزمه غسل قدميه مثل كلامه
 وضوء ايم حدث وهو الوجه كما اقتضاه كلامهم خلافا للاذنعي حيث
 قال يجب ان يكون محل الاكتفاء غسل القدمين بعد التزنج والخوض في وضوء
 الرفاهية اما ايم حدث فيلزمه الاستيناف لا محالة اما للفريضة فواضح
 واما للنافلة فلان الاستباحة لا تتبع وضوءا ارتفعت بالنسبة للرجلين
 ارتفعت مطلقا كذا ظننته فتأمل ولم ارجع منقول اهـ ثم مروية في قل

علي المحلى وشمل ذلك دايم لحدث وهو كذلك ويستتبع ما كان له لو بقي
لنبيه كما تقدم **قوله** ايضا لزمه غسل قدميه اي وتجب عليه النية لان هذا
حدث جديد حدث عاذاكر من فساد الخف وغيره ولم يندرج تحت نية
الطهارة السابقة وكان سحرها صرف النية عن غسلها اه سم وعبارة المتوكلين
قوله لزمه غسل قدميه اي بنية رفع الحدث عنها علي المعتمد انتهت نعم ليس
له الوضوء تمامه كما في **قوله** وخرج بطهر المسح اي بالنسبة للاولين
واما انقضاء المدة فلا يتصور وهو بطهر الغسل لان ابتدائها من الحدث
كما هو ظاهر **قوله** وقد يتصور بما لو احدث وتوضا وغسل رجليه لغل
الخف ثم انقضت المدة وهو بطهر ذلك الغسل **باب** **قوله**
الغسل هو لغة سيلان الماء علي الشئ مطلقا بذا او غيره وشرعا سيلانه
علي جميع البدن بنية واجبة في غير غسل الميت ومنسوبة في غسل الميت
مرة واحدة من الفاعل او غيره بشرائط مخصوصة وما قيل انه كان يجب
سبع مرات ثم نسخ لم يثبت ما يدل عليه في حديث اشراد ونقل معتبر وهو
ثاني مقاصد الطهارة واخرج عن الوضوء لقلته كما خرجت ازالة النجاسة عنها
لذلك ولصحة ما معها قيل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكتوا عن
كونه من خصائص هذه الامة ويقرب كونه من خصائصها قال السهيلي
وفي الحديث ان الغسل من اجنابة كان معمولا به في الجاهلية بنية من دين
ابراهيم واسمعيلى عليهما الصلاة والسلام كما بقي منه الحج والنكاح والكلام
عليه منحصر في ثلاثة اطراف الاول في موجباته والثاني في واجباته والثالث
في سننه ولا يجب فور اصاله ولو علي الزاني خلافا لابن العباد قال بعضهم
ولم يذكر الشئ معناه لغة وشرعا لطول العبارة فيه والاختلاف في كونه
مصدرا او اسم مصدر او غير ذلك قال شيخنا البالي وهذا لا يصلح ان يكون
علته لاسقاط التعريف فانظر ما حكته اسقاطه هو **قوله** بفتح العين

اي مصدر لغسل واسم مصدره غسل وقوله وبغسلها على انه مشترك
بينهما وبين الماء الذي يغتسل به واما بكسر حاءه واسم لما يغتسل به
من نحو سدر والفتح اشهر من الضم واقص لغة لكن الضم اشهر في
كلام الفقهاء والكاره غلط كما في المجموع وحيث ضم جاز ضم تانيه تنعيا
لاوله اه فيض هو ثوب وفي المصباح غسل غسلا من باب ضرب والاسم
الغسل بالضم وجمعه اغسال مثل قفل واقفال وبعضهم يجعل المضموم
والمفتوح بمعنى وعراه الى سيبويه وقيل الغسل بالضم هو الماء الذي
يتطهر به وهو اسم من الاغتسال وفي التهذيب الغسل بالضم تمام غسل
الجلد كله والمصدر الغسل بالفتح اه قال في النهاية واقضي هذا ان
الامر كذلك **عند الفقهاء** في غسل الثوب ونحوه وهو موقع فيما
يظهر اه والحاصل ان الغسل عند الفقهاء بضم العين في غسل البدن
اشهر من الفتح والفتح في غسل الثوب اشهر من الضم فانهم اهرم
علي التعريف **قوله** موجه اي السبب وجوبه موت اي ولو حكما ليدخل
السطط كما يعلم من عبارة مراد **قوله** ايضا موجه موت موجب
بكسر الجيم المقضي للشئ والطالب له والموجب بفتح الجيم هو المقرب
علي موجب بكسرهما ويعبر عن الاول بالسبب عن الثاني بالمسبب
اه مراد وعبارة سم والمراد بالموجب ما يشمل الايجاب على الغير
لقوله موت ولا خفاء ان هذه الاسباب موجبة لذاتها فلا تروى الحكمة
الجهولة في البدن لان وجوب تعميم البدن لا مرعاض لذات النجاسة
ونسفهم من اسقط الموت نظر الي ان الايجاب علي الشخص نفسه والى ان
وجوبه علي الغير فرض كفاية والكلام في وجوب العين اه والاحسن
ان يقال الواجب مسئلة النجاسة ليس خصوص الغسل بل ازالة النجاسة
حتى لو فرض كسها اجلد كفي بخلافه في اجنابة وغيره لا يكفي كسها اجلد

انتهت وفيه قال على روح قوله موجبه موت بكسر الجيم بمعنى سببه وان
لم يجب ووجب على الغير كما في الكافر والميت والمراد الموجب لذاته فلا
يبره تجس جميع البدن لان الواجب فيه ازالة الخجاسة ولو بكنش الجلد
مثلا فانه التمييز غير مستقيم اه **قوله** موت وهو عدم الحياة ويعبر
عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه ان يكون
وقيل عرض بضاهاها والاول اولى ومثله ما يليه ولذلك قال مردي
حاشي الروح بعد قوله عدم الحياة اي بالفعل قال بعضهم وهو مخلوق
لله تعالى وهذا مبني على انه وجودي اي كيفية بخلافه الله تعالى في الحي
تضاد الحياة والاكثر على انه عديمي عدم الحياة عن من انصفها
وعلى هذا فالمتقابل بين الموت والحياة تقابل بعدم والملكة وعلى الاول
تقابل التضاد اه برماق وقوله وقيل عرض بضاهاها ظاهر انه لا يشترط
على القول الثاني سبق الحياة فيدخل السقط في الميت على الثاني دون
الاول وفي الخفة ما يقتضي خلافا حيث جعل الموت على الاقوال الثلاثة
صادقا على السقط لكن نظرية سم بالنسبة للاول بان المفهوم من المفارقة
سبق الوجود قال الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من
شأنه الخ راجعا اليه ايضا لكن يلزم مخ اتحاد هذا مع الثاني اه هذا
وفي المقاصد انما الاول على ظاهره والثاني اليه وعبارته والموت
نزولها اي الحياة اي عدم الحياة عن يتصف بها بالفعل وهذا مراد
من قال عدم الحياة عما من شأنه اي عما يكون من امره وصفته الحياة
بالفعل فهو عدم ملكة كالحق الطاري بعد البصر لا مطلق العدم هذا
وفي حواشي السيوطي ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا الى ان الموت
جسم والحديث والاثر ومصرحة بذلك قال والتحقيق ان هذا الجسم
الذي هو على صورة كبش لا يمر باحد الامات كما ان الحياة التي هي جسم
علي

على صورة فرس لا تمشي الاحي والمعنى القايم بالبدن عند مفارقة الروح
فانما هو اثره فاما ان تكون تسمية بالموت من باب المجاز لا الحقيقة
او من باب المشترك روح فالامر في النزاع قريب هو رد ابن حجر في عامة
فتاويه فقالوا وانفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يوتي بالموت
في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صرح كونه امرا وجوديا اهع شرعي مر
قوله لما سياتي من الدليل على كون الموت موجبا للفصل ومن كلام
المتن الدال على هذا التقيد فخره الاستدلال على الدعوى والاعتذار
عن عدم تقيد كلامه هنا اه بخنا وعبارته ثم مرر لما سياتي في الجناين
وفيه ايضا ان الشهيد يجرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط الذي
بلغ اربعة اشهر ولم تظهر امارته حياته يجب غسله مع اننا لم نعلم سبق
موت له فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يذكر هنا ان غسل السقط المذكور
انتهت **قوله** اي الحيض اللاتي ان يقول اي زمن الحيض لان المعنى عليه
وببلله انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذي فلو كان
المراد بالحيض الحيض كان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كغيره من
التفسير بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن اه رشيد
وعبارة برماق قوله اي الحيض هذا هو الاثر ويطلق ايضا على زمنه
وعلى مكانه ولا دلالة في الآية على وجوب الفصل وانما دلت على حرمة
الفرمان قبل الفصل فلا بد من ملاحظة شيء اخر وهو ان يقال للمكين
واجب عليها وهو متوقف على الفصل وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
انتهت **قوله** ايضا اي الحيض اي في زمن الحيض لانه لا معنى للاعتزال
في نفس الحيض اي الدم وانما حمله الله على الحيض موافقة للمتن اه اظهي
والاعتزال وان كان شاملا لسائر بدنها الا ان السنة بينت ذلك بما
بين السرة والركبة ولم يحمله على مكان الحيض لان حمله عليه يؤم منع قربانها

في محله ولو في غير زمنه وبوجه ايضا ان الاعتزال خاص بالفرج تامل
اهـ شيخنا **قوله** ويعتبر فيه اي في كونه موجبا للفعل فهو سبب بشرط
هذين الامرين اهـ شيخنا وفيه شرعي رما فيه قال الشيخ عميره
وقيل يجب الخروج فقط ومن فوايد الخلاف ما اذا قلنا بفعل التثريد
اجنب فاستشهدت حايض فانا ففعلها على هذا دون الاخر
قوله والقيام الى الصلاة المراد بالقيام الى الصلاة اما حقيقة بان
اذا صلاة ما قبل دخول الوقت من نافلة او مقضية او حكما بان
دخل وقت الصلاة اذ بدخوله يجب الصلاة ويجب تحصيل شرطها وان
لم يرد الفعل فهو مريد كما يكون الشارع ايجاه الى الفعل المستلزم
للارادة فهو مريد بالقوة فالحاصل ان الموجب للانقطاع مع احد
امرين الارادة الحقيقية قبل الوقت ودخول الوقت اهـ شيخنا
قوله كما صح في التحقيق وغيره اي صح اعتبار الانقطاع والقيام للصلاة
في نحو الحيض فالمصحح في التحقيق وغيره مجموع الثلاثة اعني الخروج والانقطاع
والقيام الى الصلاة وهذا التصحيح لا يقتضيان الثلاثة في كل من
التحقيق وغيره بل هي موزعة فالثلاثة في غير التحقيق واثنان منها
في التحقيق وبهذا صح قوله وان لم يصرح في التحقيق بالانقطاع فلا
تناه في اذ يقال صح في التحقيق تلويحا ولم يات به صريحا فتامل اهـ شيخنا
اي لان الذي في التحقيق انه يجب ارادة القيام الى الصلاة او نحوها
ومعلوم ان من لازم ذلك الانقطاع فهو صححه فعنا اهـ عناني وعبرة
ع شرعي رر قوله وان لم يصرح في التحقيق بالعبارة التحقيق الخروج
وارادة الصلاة ومن لازم ارادة الصلاة الانقطاع فكانه قال
موجب الحيض والانقطاع وارادة نحو الصلاة لكنه لم يذكر الانقطاع
صريحا فلا منافاة بين قوله كما صح في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح
الى انتهت

الى انتهت **قوله** ونفسه هو سبب مستقل حتى لو ولدت ولدا جافا
ثم خرج منها دم قبل خمسة عشر يوما كان عليها غسلة واحدة
لهذا الدم والاخر للولادة اهـ شيخنا وعبرة الشبهة قوله ونفسه
ان قيل لا حاجة اليه مع الولادة لانه يستغني بها عنه لانا نقول
لا نلزم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر
يوما فهذا الدم يجب له الغسل ولا يغني عنه ما تقدم تامل انتهت
قوله لانه دم حيض مجتمع هو ظاهر فيمن لم تحض وهي حامل اما هي
فيحوز ان اخرج منها حال الحمل البعض الكلاهما **قوله** ونحو
والولادة ظاهر ولو من غير محلها المعتاد لانه اطلق فيه وفصل
فيما بعده اهـ عناني وعبرة البرماوي قوله ونحو ولادة اي ولو
لاحد توأمين فيجب بها الغسل ويصح منها قبل ولادة الاخر حيث
تري وما معتبرا وهذا هو الظاهر لانه ولادة وهل يشترط ان تكون
من طريقها المعتاد ام لا فيه نظر والا قرب الثاني ولوم افتتاح الاصل
وقال شيخنا ع ش ينبغي ان ياتي فيها ما تقدم في انسداد الفرع من
التفصيل في خروج المني بين ان يكون عارضا او خلقيا ونقل عن
العلامة الزياتي اهـ برماوي **قوله** من القاعلة او مضغة اي خبر
القوا بل بانها اصل دمى ولو واحدة منهن على المعتقد اهـ شيخنا
فلو الفت قطعة لحم او دما جافا ولم يتخلق ولم تحضر القوا بل بانها
اصل دمى وعلة او مضغة كذلك فهل يجب الغسل او الوضوء فيه نظر
ولا يبعد ان تتغير بين الغسل والوضوء فاسا على ما لو شكك ان
الخارج منه مني او ووي سئل العلامة الريلي على ما لو عثر كلب رجلا
او امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا
فهذه هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطئ كلب حيوان طاهر

حتى يجب شبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فاجاب
بانه غير محسوس لانه لم يتولد من ماء الكلب انه لا غسل بخروجه لان
الولادة المقتضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج
دود من الجوف لم يجب الغسل منه مع انه حيوان تولد في الجوف
وخرج منه اهر برماوي **قوله** ولو بلا بلل هذه الغاية للرد على من
قال انها لا تجب الغسل متسكا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء
من الماء اهر شيخنا حف واكثر ما تكون الولادة بلا بلل في نساء الاكراد
اهر برماوي وعبارة اصله مع شرحها للمصنف وكذا ولادة بلا بلل في الكرم
لان الولد مني منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منيا وعلى الاول
يجب الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجري الخلاف بتصححه في
القاء العلقه والمضغة بلا بلل انتهت **قوله** لان كلاهما اي من الولادة
وخوها وفيه ان الولادة والقائم ذكر ليسا منيا لان الولادة خروج
الولد وكذا العلقه ويجاب بان المعنى لان كلاهما دون دلالة
على المني او دون مني منعقد اهر شيخنا اطفئ **قوله** ايضا لان كلا
منهما مني منعقد ومن ثم صرح الغسل عقبها ولا ينتقض وضوها
بذلك عند من رد نظريه لو كانت صائمة ولا يجزى على زوجها
وطوها قبل الغسل واقر العلامة الطبرلاوي واما القاء بعض الولد
كبدا او رجل وان عاد فلا يجب الغسل عند العلامة مردوينقض الوضو
وعند العلامة الخطيب تخيير بين الغسل والوضو ولا يجب الا بالقاء
اخر جزء منه اتفاقا واحاصلا ان للعلقه والمضغة حكم الولد
في ثلاثة اشياء الفطر بكلاهما وجوب الغسل وان الدم الخارج
بعد كل يسمى نقاسا وتزيد المضغة على العلقه بكونها تنقيض بها
العدة ويجعل بها الاستبراء ويزيد الولد عنهما بانه تثبت به امية
الولد

١٧٦
الولد وجوب الغرة بخلافها اهر برماوي وفي قول علي مرج فائدة
يثبت للعلقه من احكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائمة بها
وتسمية الدم عقبها نقاسا ويثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة و
حصول الاستبراء ان لم يفعلوا فيها صورة اصلا فان قالوا فيها
صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وتثبت مع ذلك بها امية
الولد ويجوز كلها من الحيوان المأكول عند شيخنا **قوله** وجنابة
وهي لغة البعد وشرعا امر معنوي اي اعتباري يقوم بالبدن يمنع
صحة الصلاة حيث لا مخصص واستعملت في المذكور هنا لانه يبعد
الشخص عن المسجد والقراءة وخوها اهر برماوي وقوله امر معنوي
قضية انه لا تطلق الجنابة على ما منع من الصلاة وخوها ولا على
السبيل الذي هو خروج المني ودخول الحشفة اهر شيري وفي قول
علي مرج وشرعا تطلق على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى
امر اعتباري يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة بلا مخصص وعلى ما منع
المترقب على ذلك علوما مر في احداثه **قوله** بدخول الحشفة اي ولو
كان عليها خرقه ولو غليظة او في غاية او خوها ولا بد من دخولها
في محل لا يجب غسله بخلاف ما يجب غسله لان حكمه حكم الظاهر اهر برماوي
قوله او قدرها من فاقدها اي وان جاوز طولها العادة اهر زياتي
وفي قول علي مرج قوله او قدرها من فاقدها كبيرة كانت او صغيرة وهذا
في مقطوعها بخلاف فاقدها خفية فيعتبر قدر حشفة اقارنه **قوله**
فتلا او دبرا قال في الهياض والصبي والمجنون والنائم والمكره كغيره
فاعلا او مفعولا به ويلزمه الغسل اذا بلغ او افاق ويصح من المميز
اهر قال الشارح دون غيره كالوضوء لصحة نيته فيصلي به اذا بلغ على
الصحيح اهر قال الشيخ قوله دون غيره سياقية بابك الحج فيما لو احر

الولي عن غير المميز انه يوضيه الطواف وينوي عنه ويفعل اعضاءه
ويرتفع حدثه بذلك فلو كان جنباً فهل يصح تغسيله وترتفع
جنبته حتى لا يحتاج لغسل اذا ميزا وبلغ فيه نظرو قياس ارتفاع
الحديث الاصغر بوضوئه ارتفاع الجنبية بغسله فليراجع ابن قدام
وقوله ويرتفع حدثه بذلك اي ضرورة الطواف كالمصنعة بغسلها زوجها
كما صرح به ابن حجر ثم في شئ العباب وقضية عدم ارتفاعه مطلقاً حتى
لوميز وهو بذلك الطهر وجعل عليه اعادته لغوصلة وبه يعلم ما في كلام
الشيخ تامله كما كتبه اهـ **قوله** ولو من ميت وجهية تعيم في كل من
الحشفة والفرج اهـ **قوله** نعم لا غسل الخ استدراك على قوله من الحشفة
ولو ميتة كما تقدم اهـ **قوله** ونحوه مني اي ولو على لون الدم لكثرة الجماع
ونحوه فيكون طاهراً موجياً للغسل اهـ **قوله** من مقنن ادي ولو
لعلة او من قبلي المشكل اهـ **قوله** وهو الظهري اخر فقراته الواقع
تحت احرام اهـ **قوله** وفي قول على المجاز والصلب فقرات الظهر تحت عظام
الرقبة معدن المني وكذا ترايب المرأة التي هي عظام صدرها وفي
القسطلا في عل الجاري والفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة و
استعمل الفقار للواحد تجوزاً وفي المطالع ونسب للاصيل كسر الفاء
ايضاً والعقار بتقديم الفاء ما انتقد من عظام الصلب من لدن
الحاصل الى العجب قاله في الحكم وهو ما بين كل مفصلين وقال بعضهم
هي اربعة وعشرون سبع في الصنف وخمس في الصلب اثنا عشر في اطراف
الاضلاع وقال الاصمعي خمس وعشرون اهـ وبها مشه قوله ما انتقد
اي استق قال في التقريب بضده فضا كضرب جعل بعضه على بعض
والضد كركا كالمضنود وطلع منضود منسحق اهـ وفي المصباح فقارة
الظهر

الظهر بالفتح الخزة والجمع فقار كجذف الها مثل سمحاة ونحوه ولا يقال
فقارة بالكسر والفقرة لغة في الفقارة وجمعها فقر وفقرات مثل سدر
وسدر وسدرات اهـ **قوله** في بعض الموايد ما نصه قال ابن
عباس خلق الله في ادم عليه السلام تسعة ابواب سبعة في راسه
وهي عيناه ومنخراه واذناه وفه واثنان في قبله ووبره وخلق الله
في فيه لساناً ينطق به واربع ثنيات واربع رباعيات واربع ثنائيات
وسنة عشر ضرساً وجعل في رقبته ثمان فقرات وفي ظهره اربع
عشرة فقارة وفي جانبه الايمن ثمانية اضلاع وفي الايسر كذلك
سبعة مستوية مسبوطة وواحد اعوج للعلم السابق ان حوا منه
ثم خلق القلب فجعله في الجانب الايسر من الصدر وخلق المعدة امام
القلب وجعل الرئة كالمرحاة للقلب وخلق الكبد فجعلها عن الجانب
الايمن وركب المرارة وخلق الطحال فجعله في الجانب الايسر من الصدر
محاذياً الى الكبد والاخر فوق الطحال وجعلها بين تلك المحجورة والامعاء
وركب شرايين الصدر وخالطها بالاضلاع اهـ **قوله** وترايب هذا فيفيد
ان تحت سلطة علي ترايب فلا يوجب الغسل عند المولغ الا الخارج من
تحت الترايب ومن الخارج منها نفسها كما انه لا يوجب الغسل الا الخارج
من تحت الصلب الا الخارج من نفس الصلب وهذا في المجمع المنقح
بان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اي وعلى قياسه الترايب
وح يكون الصلب الترايب هنا تحت المعدة والفرق بين المنفتح
في نفس الصلب المنفتح في نفس المعدة واضح لما تقدم من ان الخارج
من المعدة او من فوقها بالقياس شبه وقد تقدم ثم ان هذا في
الاشراء العارض وان الخلق ينقض مصره الخارج من اي محل كان
اي من غير المنفتح بطريق الاصاله عند ابن حجر وبوافقه ما في ثم الروض

هنا اه جلي والحكمة في كون مني الرجل في ظهره ومني المرأة في ثرائها
 كونها اكثر شفقة منه على الاولاد اها برهاوي **قوله** واستد المعتاد
 اي استداعها وضاد الا فيوجي الفضل مطلقا كما تقدم اه تينا **قوله** عن ام
 سلمة بنت ابي سفيان المصمدي واللام زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واسمها هند بنت سفيان بن المغيرة وكانت قبله تحت ابي سلمة عبد
 الله بن عبد الأسد فلما مات خطبها ابو بكر فابت ثم عمر كذلك فخطبها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفضت فزوجها له ابنها لكونه ابن ابي عمر
 لليالي بغير من شوال سنة ثلاث او اربع من الهجرة وكانت من اجل
 النسا المتوفاة في ذي القعدة سنة تسع وخمسين او اثنتين وستين
 وصلي عليها ابو هريق وقيل غيره ولها من العمر اربع وثمانون سنة
 ودفت بالبقيع اه برهاوي **قوله** ام سليم بضم السين الموهلة وفتح اللام
 واسمها سهلة وقيل ربيعة بنت ملحان بكسر الميم وفتحها ويقال لها
 الرميصة وهي ام انس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكانت من فاضلات الصحابة وهي واختها ام حرام خالنت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم من جهة الرضاغة وكانت تحت ابي طلحة وروي
 جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رايتني دخلت الجنة فاذا
 برميصة امرأة ابي طلحة وهذه منقبة لها عظيمة اه برهاوي وعبارة
 ع شليم روقال في التقريب ام سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية
 والدة انس بن مالك يقال اسمها سهلة او ربيعة او ربيعة او مكيعة
 او انيسة وهي الغيصة او الرميصة اشتهرت بكينيتها وكانت من
 الصحابات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان اتمت **قوله** ان الله
 لا يستحي قال اهل العربية استحي بيا قبل الالف يستحي بيا فين ويقال
 ايضا يستحي بيا واحدة في المضارع وقوله من الحق اي لا يترك الامور

الحقة بخافة الحياء بياها وقال النووي في شرح مسلم معناه لا يمنع
 من بيان الحق وضربا لمثل بالمعوضة وشبهها كما قال تعالى ان الله
 لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فلذا انا لا امتنع من سوالي
 عما انا محتاجة اليه وقيل معناه ان الله لا يامر بالحياء في الحق ولا
 يبيحه واغاقالت ذلك اعتذارا بين يدي سوالي عما وعدت الحاجة
 اليه مما تستحي النساء في العادة من السؤال عنه وذكر بحضرة الرجال
 ومنه يؤخذ انه ينبغي لمن عرضت له مسألة ان يسأل عنها ولا يمنع
 من السؤال حياء من ذكرها فان ذلك ليس بحياء حقيقي لان الحياء خير كله
 والحياء لا ياتي الا بخير والامساك عن السؤال في هذا الحال ليس بخير
 بل هو شر فكيف يكون حياء اه برهاوي وفي القطلا في يقال استحي
 يستحي بيا فين على وزن يستفعل ويجوز فيه يستحي بيا واحدة من
 استحي يستحي علو وزن يستفع ويجوز يستفع على وزن يستفعا
قوله مني غيره كان وطئت في قبلها وكانت نائمة او صغيرة واغتسلت
 ثم خرج منها المني فلا يوجب الغسل فان وطئت في دبرها واغتسلت
 ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل اه برهاوي **قوله** فالصليب
 والتراب هنا كالمعدة صوابه كتبت المعدة اذا خارج من نفس الصليب
 يوجب الغسل لانه معدن المني اه س **قوله** ويكفي في الثيب في عبارة ش
 مر والمراد بخروج المني في حق الرجل والبكر بوزنه عن الفرج الى الظاهر
 ويكفي في الثيب في اتمت **قوله** ثم الكلام اي قوله او من تحت صلب الخ
 واما الكلام الاول وهو خروجه من الفرج فلا يتقيد بكونه مستحكما بل
 ولو خرج لعله كما تقدم اه تينا وعبارة الرشيري قوله ثم الكلام اي في
 الخارج من الثقب كما هو فرض كلام المجمع اتمت **قوله** مستحكما بكسر الحاء
 اسم فاعل لا يفتحها اسم قاله النووي في تحرير ويوافقه قول المختار

واحكم فاستحكم اي صار محكما حيث صرح بان استحكم لازم فالوصف منه
اسم فاعل على مستفعل بالكسر منه قولهم هذا فساد استحكم اه بربما
قوله بان خرج لموضع هو صورة غير المستحكم فليس المراد بعدم استحكمه
خلوه من الصفات الكائنة وان قيل به اذ ذاك غير مني اصلا اه رشيد
قوله لم يجب الغسل بل لا خلاف محله اذا كان من غير طريقه المعتاد اما
اذا كان من طريقه المعتاد فانه يجب الغسل به مطلقا استحكم او لا كما
اعتاده مر اهو بربما وعبارة البرماق قوله لم يجب الغسل بل لا خلاف اي ان
خرج من غير طريقه المعتاد فان خرج منها فلا فرق ولو خرج الولد
من غير طريقه المعتاد كان حكمه حكم الكلي ففيه التفصيل واذا خرج الكلي
من المنافذ وكان الانسداد خلقيا فلا يوجب الغسل عند مره ويوجب عند
ابن حجر اه **قوله** عن الاصحاب اي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه
اه بربما **قوله** بتدفق وهو الخروج بدفع اه من ثم مر وقوله اولدة هي
ادراك الملايكة للنفس ويقال هي المستطاة من الشيء شيئا **قوله** ايضا
بتدفق له اي وان لم يلبث ولا كان له ربح وقوله اولدة اي وان لم يتدفق
ولا كان له ربح فاي واحدة من هذه الخواص وجدت كتفي بها اذ لا يوجد
شيئ منها في غيره وهل وان وجد ذلك قبل تسبع سنين مثلا او لا بد من التسع
لانها حد الامكان وقوله فان فقدت خواص المذكورة اي بان لم يوجد شي
منها فقد علم ان اعداد على وجود واحدة من هذه الخواص وعلى فقدتها
جميعا ولا عبرة بشي ما ذكر له من الصفات غير هذه لكون مني الرجل ابيض
ثخين ومعني امرأة اصفر رقيقا لان هذه تتجدد في غيره كما سيصرح به اه
حلي **قوله** اودع عجيين اي سوا الخنطة وغيرها وقوله ابيض ابيض اي
سوا الدجاج وغيره فان كلمة جميع البيوض بالاضاد المعجمة الابيض
الخلقانه بالظا امثلة وذكر بعضهم ان لبن الحفاش يشبه الكلي اه بربما

قوله حاله

قوله حاله من الكلي اي لا من عجيين وبياض البيض اه ثم مر **قوله** فلا يجب به وهل
بين او لا اه شوبري ونقل عن الزياوي انه لا ينبغي بل يحرم قلت وهو ظاهر
اذا لم يحصل شك لانه الاكث من تعاط عبادة فاسدة فان حصل شك في
مسئلة التحيير الكائنة خصوصا وقد حكموا عليه في الحالة المذكورة بانه ليس مني
فن اين تاتي المسئلة تامل اه لجمهوري **قوله** ابيض ثخين او انما اقتصر
على البياض والخن دون الريح لانها مناطا الاشتباه وقول بعضهم لبعض بعض
الخواص كاللذة وجد ولم يعلم به للنوم فيه نظرا لما قالوا انه لو وطئ زوجته
نائمة لم يجب عليها خروج الكلي من الغسل لانها لم تقض شهوة بافانه صرح
في عدم اللذة في النوم اهق لعل الكلي **قوله** تحير بين حكميهما اي ولو بالشبهة
ولا يتوقف التحيير على وجود علامة اه شيئا فلو اختار كونه منيا لم يحرم
عليه قبل اغتساله ما يحرم على الحبيب الا الصلاة خلافا للعلامة ابن حجر وله
الرجوع عما اختاره الى غيره واذا اختار غير بعد ذلك لا يلزمه اعادته ما فعله
بالاول واما الرجوع عما اختاره في حال الصلاة كان اختارا ولا كونه منيا
ولم يغسل ما اصابه منه ثم دخل في الصلاة ثم اختار انه مني ففيه خلاف
واختار شيئا الطلوي البطلان للتردد اه بربما وعبارة الشوبري ويظهر
ان له الاختيار ولو في اثنا الصلاة ولا تبطل الا بتحققنا الانعقاد ولا
ينظر بالشك انتهت ولو اختار كونه منيا واغتسل وصالو ثم تبين انه
من حقيقته فهل يجب اعادة الغسل والصلاة كوضو الاحتياط او لا نقل عن
العلامة الزياوي وجوب الاعادة واختار العلامة سم عدم وجوبها و فرق
بينه وبين وضو الاحتياط بان وضو الاحتياط متبرع به ولا كذلك هنا
لاننا الزناه الغسل واقره شيئا واذا اختار كونه منيا واغتسل وكان
عليه حدث اصفر هل يندرج نقل عن الشارح عدم الاندراج وقال شيئا
لا يندرج على القول بوجوب الاعادة ويندرج على كلامه بقاسم وهو الوجه

اه برماوي وعبرة الجلي قوله فيغتسل اي ان اختار كونه منيا وح
 لا يجر عليه قبل الغسل ما يجر على الجنب لعدم تحقق الجنبية وكان
 مقتضى هذا انه لا يجب غسل ما اصابه منه اذا اختار كونه مذيا لا ق
 لا نجس بالمشك ايضا وقد جاب باننا انما اوجبنا ذلك لاجل الصلاة
 لا بنا لا نضع مع وجوده للتردد فيها لانه جنب وحامل نجاسة وهذا
 لا ياتي في غير الصلاة واما قراءة القرآن وامكث بالمسجد فامران
 منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لخرجهما مع المشك فليتا ملانته
قوله ويغسل ما اصابه منه اي من البدن اما الثوب فلا ماله يرد
 الصلاة فيه والا فلا بد من غسله لئلا يدخل الصلاة متدوا
 بخلاف ما لو اصاب غير من خرج منه لا يجب عليه غسله وان اختار
 صاحبه انه مذي لكن لو اراد صاحبه ان يقتدي بمز اصابه منه شيء
 واختار هو كونه مذيا امتنع عليه الاقتداء به اه ع ش **قوله** وقضية
 ما ذكر اي اطلاق ان المني يعرف بشي من تلك الخواص اه حلي وقوله
 وهو قول اكثر هو المعقد اه شيخنا **قوله** وقال السبكي هو ابو الحسن
 نقى لدين علي بن عبد الكافي الانصاري ولد بسبك في صفر سنة
 ثلاث وثمانين وستمائة وتفقه علي بن الرفعة واخذ الحديث عن الشرف
 الديلمي والتفسير عن العراقي والقراءات عن ابن الرفيع والاصول
 والمعقولات عن الباجي والخوع عن ابي حيان والتصوف عن ابن
 عطاء الله المتوفى بحزيرة النيل علي شاطئيه يوم الاثنين رابع جمادى
 الاخر سنة ست وخمسين وسبعمائة اه برماوي **قوله** اي بالجنبية واما
 الولادة فهي في معناها بدليل تعليله السابق فحكمها حكمها واما الموت
 فلا يجر به شيء واما الحيض والنفاس فيسبغ في الكلام على ما يجر بهما
 اه شيخنا **قوله** ومكث مسلم قال ابن حجر وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف
 او يكفي

في
 ان
 ما
 لا
 يجر
 به
 شيء
 في
 الصلاة
 والاعتكاف

او يكفي هنا باذي طمانينة لانه اغلظ كل محتمل والثاني اقرب اه
 ويوجه بانهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان ما دونه لا يسمى
 اعتكافا والمدار هنا على عدم تقطيع المسجد بالملك فيه مع الجنبية
 وهو حاصل باذي مكث اه ع ش علي رر وهو كبير او صغير
 توقف فيه شيخنا الزياوي **قوله** والذي يظهر الثاني كما دخال النجاسة
 المجازين والصبيان مع عدم الامن اه شوبري ويجوز النوم فيه
 لغير الجنب ولو غير غريب لكن مع الكراهة نعم ان ضيق على المصلين
 او شوش عليهم حرر ويجزى ادخال النجاسة فيه الا اذا كانت تنقل
 للمفارقة وكذا البول فيه في انا ونحوه والجمانة والغصن منه خلاف
 الاولي لا تنتهك حرمة ولا يجر اخراج المني فيه لكن الاولي اجتنابه
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملايكة تتأذي مما يتأذي منه نبوا
 اه برماوي **قوله** مسلم اي بالغ غير ذي بما بعد مكثا عرفا ولودون
 قدر الطمانينة على المعقد اما الصبي فيجوز له المكث جنبيا كالقراءة
 لكن يجب عليه وليه منعه من ذلك الا الحاجة تغلبه واما النبي صلى الله
 عليه وسلم فمن حضابه المكث جنبيا كقراءته وكذا بقية الانبياء قال
 بعضهم وكذا علي رضي الله عنه بل قال بعضهم ان الحسن والحسين
 كذلك لكن المراجح خلافه اه برماوي وفي المرحومي علي الخطيب قوله
 مسلم اي بالغ اما الصبي فيجوز لولييه ملكينه من المكث كالقراءة
 اه **قوله** بلا ضرورة اما اذا كان لضرورة كان احتلم في المسجد ليلا
 واغلق بابيه او خاف من الخروج على نفسه او ماله وتقدر غسله
 فيه فلا يجر المكث لكن يجب عليه ان يتيمم بغير تدايه بان كان
 مبلطا او مخما وجلبت المني فيه تزايا اجنبيا واما تزايد الداخل
 في وقفه كان كان تزايا فيجر التيمم به لكن يصح كالتراب المملوك

لغيره وهذا التيمم لا يبطله الاحتجابة اخرى ويجز عليه غسل ما يمكنه
غسله من بدنه مما لا يضره غسله لان الميسور لا يسقط بالمعسور وهو
برما **قوله** ولو مترددا ومنه ان يدخل اخذ خلعته ويخرج من الباب
الذي دخل منه من غير وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من
الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع ولا حرمة عليه ومثله ما لو
كان خارجا ولا يمكنه الفصل الا في الحمام لشدة برده او نحو ذلك ولا يتيسر له
اخذ الاجرة الا من كثر انته او نحوها ولم يجد من يناولها له ممن يثق
به فيتيمم ويدخل ويمكث بقدر قضا حاجته ولا حرمة عليه وهذه
فضحة عظيمة وتنافع بعضهم في ذلك فائدة قال الامام احمد رضي
الله عنه يجوز للجنب ان يتوضا ويتيمم ويمكث ولو لغير حاجة ولا
حرمة عليه وسيأتي في التيمم ان فاقد الماء والعاجز عنه لغرض
لوتيمم جاز له المكث للصلاة وغيرها اه برما **قوله** ومثله ثم مر **قوله**
بمسجد هذا يشعل ما لو كان المسجد شايعا في ارض بعضها مملوك
وان قل غير المملك فينظر في فارق التفصيل السابق في التفسير مع
ان حرمة القرآن اكد من حرمة المسجد بان المسجدية لما انتهت في
كل جزء من اجزاء تلك الارض التي وقع فيها المكث كان يصدق عليه
انه مأكث في مسجد شايع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منبهم
فيه بل متيقن عنه فلم يصدق عليه انه من مصحفا شايعا وايضا فاختلاف
المسجدية بالمملك لا يخرج عن كونه سمي سجدا ولا كذلك المصحف اذا
اختلف بالتفسير فانه يخرج عن كونه سمي مصحفا ان نزاد عليه التفسير
كما مره ثم مر **قوله** ايضا بـمسجد ومثله رحبته وهي ما وقف للصلاة
حالة كونها جزءا منه وهو اية ولو طائر فيه وجناح يجذره وان كان
كله في هو الشاوع وشجرة اصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج
عنه

عنه وكذا لو كان اصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في هوايه
بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة اصلها خارج عن ارض عرفات وفرعها
في هوايها لان هواها لا يسمى عرفات وانظر لو كان الجنب متعلقا او
مضطجعا او منكسا بحيث صار بعضه في المسجد وبعضه خارجه او جعل
احدي رجله فيه والاخرى خارجه واعتقد عليها والني يتجه انه
حيث كفي ذلك في الاعتكاف انه يحرم والا فلا واقره شيخنا اه برما وي
وتثبت المسجدية بالعلم بانه موقوف للصلاة وبلا استفاضة ومعناها
ان تتكرر صلاة الناس فيه من غير تكبير ومجمله اذا لم يعلم اصله والا
كان كان بقرافة مصر فلا يثبت بها اه شيخنا **قوله** لا عبور راي
المرويه بان كان له بابان فدخل من احدها وخرج من الاخر بخلاف
ما اذا كان له باب واحد فيمتنع كما قاله ابن العاداه زياوي ولا يكف
الاسراع بل يمشي على عاداته نعم هو المحايض والنفسا انهما التلويث
مكروه والمحجب خلاف الاول ولو عبر بنية الاقامة فيه لم يحرم المرور
اذ حرمة اغناهي بقصد المعصية لا المرور ولو دخل على عزم انه
متي وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يحركه نه يشبه التردد
ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر حاجته وتيمم لذلك
اه برما **قوله** ومثله ثم مر **قوله** بخلاف الرباط بكسر الهمزة وقوله
ونحوه اي مصلح العيد فلا يحرم المكث فيها للجنب اما ما بعضه
مسجد كان وقف حصه شايعة وان قلت مسجدا فكل مسجد في
حرمة المكث فيه على الجنب ونحوه ويستحب له اخله التحية وتحب
قسمته فهو وكغيره في انه لا يصح فيه الاعتكاف وان لا يزبد ما بين
الامام والمامور وكذا الصفوف بعضها مع بعض على ثلاثية
ذراع وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكفي بالقرب منه

احتمالان والا قري الاول وعليه فالاستفاضة كافية في ذلك ما لم يعلم
اصله كالمسجد المحدثه يعني هو برماق ومثله ثم روى قوله وكثير
في انه لا يصح فيه الاعتكاف قال سم والفرقان الغرض من الخية
ان لا تشتهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحببت في المتابع
لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه مسجدية وترك الصلاة
يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والمتابع بعضه ليس
بمسجد فالما كشيء بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتكف
عليه فان فائدة قال المنان في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على
غوامض احكام الوقوف ثم موضع القول بصحة الوقوف وقفا لجزء
المشاع مسجد من اصله حيث مكنت قطعة الارض اجزاء والا فلا
يصح كما بحثه الا ذرعي غيره وكانهم لم يروا فيه نقلا وهو عجيب
فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن اخيه فقال ومن
الغرائب اذا كان له حصه شائعة في ارض مشاعة وهي لا تنقسم فجعلها
مسجدا لم يصح اها هو شرع علي فائدة قال ابن حجر كل الارض
يصح جعلها مسجدا الا مسجد الضرار ووقع السؤال عن البيت الحرام
والمطاف والاقصى والمسجد النبوي والحجرة الشريفة هل وقفت
بصيغة او هي وقف لا تتوقف على وقفية احد لان الله تعالى امر بنيها
الا بنيا وهل يجوز الملك في حريم من من بالجنابة لتقدمها على المسجد
وحريمها لا يدخل في وقفيته وهذا ما يخرج للعارف من غوترب وخصو
تشرع حرمة من حرمة الاستجمار والاستنجاء والتيمم او يقال فيه
ما قيل في كسوة الكعبة وبابها اذا جدوا وهذا المسجد الثلاثة في
مني ومنزلة وعرة مستثناة مما ائتمن فيه لعموم المسلمين او هي
سابقة عليها استحقاقهم فلا تخرج على منع البناء في حريم النهر ولو
مسجدا

مسجدا فانه يجوز هذه اها رحا في قوله وقراءة لقرآن فسمع سامع
قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب ام لا لا يبعد الثواب لانه استماع للقراءة
ولا ينافي ذلك الحرمة على القاري اها هو قوله الشيخ في باب الاجارة بها مش
ابن حجر اهو شوب قوله بقصده اي ولومع تصغيره اها هو قوله
ايضا بقصده بان يقصد بما يقرأه المعني القايح بذاته سبحانه وتعالى
ومعنى عدم القصد ان يقصد بالقراءة التعبد لا ننا متعبدون بذكر
القرآن جميعه اي سواء كان احكاما او مواظبا او قصدا فاذا كان
هناك عذر كالجنابة حملت القراءة على التقدير فاذا اراد المعني القدي
ح لا بد من قصده فقوله ان لا يكون قرانا الا بالقصد معناه انه
لا يحمل على معناه الحقيقي وهو القايم بذاته تعالى الا بالقصد فاذا
لم يقصد حمل على المعني المجازي وهو الذكر اها هو يحتاج وهل يشترط في
قصد الذكر بالقراءة ملاحظة الذكر في جميع القراءة قياسا على تكبير
الانتقالات ويكفي قصد الذكر في الاول وان غفل عنه في الاثنافيه
نظروا الا قرب الثاني ويفرق بان الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة
الذكر في كل تكبير يبطلها لشبهه بالكلام الاجنبي اها هو قوله
ولو بعضا به صادق بالحرف الواحد وان قصد الاقتصار عليه وهو
كذلك لان نطقه بحرف يقصد لقراءة شروع في المعصية والتعزيم لذلك
لا لكونه يسمى قرانا اها هو برماق ومثله ثم روى في علي المحلي قوله ولو
بعضا به اي ولو حرفا وان قصد الاقتصار عليه وشرط الحرمة لسماع
نفسه ولو تقديره واسا اشارة الاخرى كالنطق وقيدتها شيخنا بلسانه
وهو غير بعيد لكن الاول هو الموافق لقولهم اشارة الاخرى كالنطق
الا في ثلاث مسائل المشادة والحنث وبطلان الصلاة ويظهر هنا
عدم الحرمة مطلقا بدليل عدم ايجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة

القديم هو

فتأمل **قوله** لا يقرأ الحجب هو بكسر الهمزة على النهي لا نه يجوز بل لا وكسر
اخره لئلا يلتقي ساكنان الهمزة واللام وبضمها على الخبر المراد به
النهي هو برماوي وان كان ضعيفا اي لان في اسناده اسماعيل بن
عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا الخبر منقلا هو برماوي
قوله له متابعا اي مقويات اي طرق تقويه بان يرد معناه من
طرق اخر صحيحة او حسنة اهرع شعليه **قوله** بل هي عليه قراءة الفاتحة
اي فقط ومثله ما لو تذر قراءة سورة معينة في وقت معين ثم احجب
وقد اظهره في ذلك الوقت فانه يجب عليه القراءة في هذه الحالة
فالمستنع عليه انما هو التنفل بالقراءة كما في شئ الارشاد وثابت على قراءة
المذكورة ولا يحث لو حلف لا يقرأ لان الحنابلة صار في ولا فرق بين
ما لا يوجد نظمه الا فيه كاية الكري وسورة الاخلاص وبين ما يوجد
فيه وفي غير على المعتمد عنده رتبة الوالد وهو الاقرب ويبرهان
الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القران ولو لم لا يوجد نظمه الا
في القران اهرماوي ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة اهرق اعلم
المحلي من التيمم كما دل عليه كلام الراعي قال الخطيب في شئ الشباب ر
انه لو قرأ القران جميعه بقصد القران جاز وهو المعتمد خلافا للشيخ
الاسلام اهرثوري **قوله** وخرج به الكافر في خروجه بما سبق نظر اذ كلامه
السابق في الحرمة وهو عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بانه اشار بقوله
فلا يمنع الخ الا ان التقييد بالمسلم انما هو للحرمة والمنع معا اي اما
الكافر فيجوز عليه ولا يمنع منه اهرع شعليه **قوله** فلا يمنع من المكث ولا من
القراءة الا خصر فلا يمنع منها وقد يقال احوجه اليه ذلك قوله لكن
شرط الخ اهرثوري **قوله** لانه لا يعتد حرمة ذلك اي ومع ذلك يحترم
قرانه وبذلك فارق حرمة بيع الطعام له في نهاده رمضان لا يعتد

حرمة الفطر في الصور لكنه اخطا في تعيين محله ويمنع من الدخول الا بالاد
مسلم بالغ او لغوا استغنا او مصلحة لنا ولو كان جنبا قال العلامة
ابن عبد الحق واحد الامرين كاف وما وقع في شئ العلامة مر لا يخالف
ذلك لمن تأمله وان دخل بغير ذلك عزرو ودخلنا اما كنهم كنك
اهرماوي وقوله الا باذن مسلم بالغ اي رجلا او امرأة وقوله او مصلحة
لنا كنبا المسجد ولو تيسر غير اي اوله لكن حصولها من جهتنا كما استغنايه
او دعاه عند قاض جلس فيه اي المسجد اما غير ذلك فلا يجوز له
الاذن فيه لاجله كدخوله لا كل في المسجد وتفريق نفسه في سقايتة التي
يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بل لا
اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تجسيم ماها او حذر انما منعوا ولا
يجوز لهم الاذن في الدخول اهرع شعليه **قوله** لكن بشرط حل قرانه
اي تعليمه القراءة ونقله لها واما المعاند فلا يجوز تعليمه ويمنع من
نقله ولو لي الصبي فكيفه من المكث في المسجد جنبا كالقراءة فلا بد
من ان يحتاج للمكث فيه اهرحلي وفيه قال علي المحلي ويجوز تعليمه
لكافر غير معاند ورجي سلامه سواء الذكر والانثى وهذا مراد من عبر
بقرانه لانه يعني قرائه اذ قرانه لا يمنع من اطلاقا وعبروا في الكافر
بعدم المنع من المكث والقراءة ولم يعبروا باجواز لبقاء الحرمة عليه لانه
مكلف بفروع الشريعة اهرثوري **قوله** ان يبرجي سلامه فان لم يبرج اسلامه
منع ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه منعي
منكر وهو لا يختص بالامام اهرع شعليه **قوله** كالقراءة والا يجيل اي
وان علم عدم تبدلها لان الحرمة من خواص القران تعظيما له على بقية
الكتب اهرع شعليه **قوله** واقله اي الفصل اعم من ان يكون واجبا او مندوبا
وامراد باقله القدر الذي لا يصح الفصل بدونه والفصل المندوب كالمواجب

من جهة الاعتقاد به وبما تقر به علم ان في عبارة شبه استخدام لانه
اراد بالفضل في الترجمة الاصح من الواجب والمنذور به بالضمير في موجه
الواجب في اقله واكمل كالمعنى اذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا قل
له ولا اكمل اهـ بن حمر وكتب عليه قوله وبما تقر به علم ان اقول ما ذكره فيه
نظر بل الضمير في موجه للاصح اي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الواجب
لحسن الفصل اي هذا الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل كما معنى لرجوع
الضمير للواجب في بصير المعنى الموجب للفصل الواجب ما ذكره ولا وجه له
فتأمل اهـ اخرج شريفي **قوله** نية رفع حدث اي من المتفصل للمميز
ولوصفها وتنصرف نيته الى ما عليه للقرينة وكذا نائية كزوج المجنونة
او الممتنعة من الفصل بعد حيضها ولو كان قوله وطئها اي اسلامها
ولوتبعها او الحيض اخر وان طال زمنه من غير اعادة للفصل فاذا
اسلمت انقطع الحد حتى تفصل وكذا الممتنعة بكم وطئها اي زوال
الامتناع اهـ بر ما **قوله** ايضا نية رفع حدث اي او الحدث الاكبر او
جميع البدن لتقصه المقصود فيما سوى نية رفع الحدث ولا يستلزم رفع
المطلق رفع المقيد فيها اذ رفع اماهية يستلزم رفع كل جزء من اجزاها
فلا يقال للحدث حيث اطلق ينصرف للاصغر فالبا ولونوي جنابة جماع
وقد احتلم او الجنابة المخالف مفهوم بالمفهوم الحيض وحدثه حيض
او عكسه صح مع الغلط وان كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية
الرجل رفع حدث الحيض غلط كما اعتد به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض
المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في الجميع نعم يرتفع الحيض
بنية النفاس وعكسه مع العمد كما يدل عليه تعليلهم اجابات الفصل في
النفاس بكونه دم حيض مجتمع ونفاسهم بان اسم النفاس من اسماء
الحيض وذلك لان عنوان الاسم مشترك وقد جزم بذلك في البيان
واعتد به

واعتد به الاستنوي الجناب الفصل رفع الحدث الاصغر غلط او محناه
له ترتفع جنابته عن غير اعضا الوضوء لان نيته لم يتناولها ولا عن
راسه اذ واجب راسه الفصل والذي نواه فيها انما هو المسح لانه واجب
الوضوء الفصل الثاني عن المسح لا يقوم مقام الفصل وترتفع عن
باقي اعضا الوضوء لوجوبها في الحدثين وهذا يرتفع الحدث الاصغر عن
راسه لا يتاخره بنية معتبرة في الوضوء فلو اورد رحمه الله تعالى بارتفعه
عنه اخذ من مفهوم قوله ان جنابته لا ترتفع عن راسه ويؤيده قوله
انه ليس له الوضوء الا فضل بقريه على الفصل وينوي به رفع الحدث
الاصغر فيرتفع عن اعضا وضوئه مع بقا جنابته بها ولا يلحق بالراس فيما
تقدم باطن الحية الذكر الكثيفة وعارضيه لانه من مفسوله اصالته و
ترتفع جنابته عنه كما افاده ابن العماد خلافا لما بحثه ابو علي السنجي
وارتضاه في المحمداه ثم مرر واستشكل ذلك بعضهم بان الجناب ان كان
قصده رفع الحدث الاكبر فيقتضي قوله ان النية بالقلب في جنابته
عن كل البدن وان كان قصده رفع الحدث الاصغر فقد وافق اللفظ
القصد فلا غلط ومقتضاه عدم رفع الجنابة عن اعضا الوضوء لعدم
تعرضه في نيته للاكبر واجيب بانه ليس المراد بالغلط هنا ما قرره النجاة
في باب الجدل من سبق السائلين مع قصده غير وانما المراد به الجهل
اي اعتقد ذلك النواوي لجهله ان تطهير الاعضاء الاربعة بنية رفع
الحدث الاصغر يكفي عن الاكبر فلم يقصد ذلك المتطهر الا الاصغر فوافقه
لفظه لقصده مسلمة وقوله في الاشكال فلا غلط ممنوع لما عرفت من
ان المراد بالغلط في هذا المقام الجهل وقوله فيه اي الاشكال مقتضاه
عدم رفع الجنابة الى ممنوع كما في نية رفع الاصغر معتقد كفايته
عن الاكبر تعرضا له مع عذره بالجهل لا بخلاف موجب لحدثين عن الاعضاء

الاربعة المنوي نظرها ما عدا الراس لم يقع عنه الامانواه وهو الاصغر هذا
 مدرك والدمر المذكور وفي تقريرهم لنية غير ما عليه في الحديث الاصغر
 غالطا ما يؤيد ذلك هو استحسانه ومبارقة شعله ر قوله ليعلم مع الغلط
 الى قد يكتل بصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوي
 غير ما عليه لظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور
 ان يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بان لا مانع من تصويره لجواز
 كونه خفي انفع بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فتواه
 وقد اجنب بخرج المني من ذكره فصدق عليه انه نوي غير ما عليه غلطا
 والجواز ان يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله حيضا فينوي رفعه
 مع ان جنابه بغيره **قوله** اي رفع حكم ذلك الظاهر انه لا يحتاج
 لهذا هنا لان الجنابة لا تطلق الا على الامر الاعتبار كما تقدم ولا تطلق
 على السبب كخرج المني وحي فيصير نية رفع الجنابة بمعناها الحقيقي
 لها وهو الامر الاعتباري فتأمل ثم رأت في الحلبي ما نصه قوله اي
 رفع ذلك اي اذا نوي الغسل رفع الحدث او رفع الجنابة بان قال
 نويت رفع الحدث او نويت رفع الجنابة كان المراد من ذلك رفع حكم
 الحدث ورفع حكم الجنابة لا رفع نفس الحدث ولا رفع نفس الجنابة لان
 الحدث هنا والجنابة محمول كل منهما عند الاطلاق على نفس الموجبات
 للفعل وهو لا يرتفع وانما يرتفع حكمه فكان قول الغسل نويت رفع
 الحدث او نويت رفع الجنابة المراد منه رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا
 المعنى حتى لو اراد بالحدث او بالجنابة نفس السبب الموجب للفعل من
 حيث ذاته لم يصح وانما كان رفع الحكم هو المراد لان المقصد من الغسل
 رفع مانع الصلاة ونحوها اي المنع المتربط بوجود ذلك السبب
 الموجب للفعل فاذا نوي رفع الحدث او رفع الجنابة فقد تعرض للمقصد
 اي المقصود

١٨٥
 اي المقصود من الغسل وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم
 الحدث وحكم الجنابة الذي نواه كما تقدم نظير ذلك في الوضوء **قوله**
 كصلاة بان يقول نويت استباحة الصلاة وتقدم في باب الوضوء انه
 لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضوء اجزاء وان لم يخطربا له شي
 من مفرداته وكون نيته ح تصدق بنية واحد منهم مما يفترق للوضوء
 لا يضر لان ذلك متضمن لنية رفع الحدث ولا يخفى ان ياتي بنظر
 ذلك هنا ولا يخفى ان نظير ما تقدم في الوضوء لا يجب ان ينوي
 شيئا من تلك الاسباب الموجبة للغسل وانه لو نوي بعضها اكتفى به
 وان نوي بعضها الاخر وانه لو نوي منها غير ما عليه وان لم يتصور
 وقوعه منه على ما اعتده واكتشنا كان نوي الرجل الحيض وقد اجنب
 فان كان عامدا لم يصح وان كان غالطا صح لان المراد كل علمت رفع حكم
 تلك الاسباب كما انفسها لانها لا ترفع والحكم يضاف لكل منها لانها اسباب به
 وضافته لواحد منها وان لم يوجد منه كضافته لكلها فذكر السبب
 وعدمه سببا وكان مقتضى هذا ان يصح هذا في صورة الهدى الا انهم
 نظروا فيه كونه متلاعبا وذكروا ان الحيض يرتفع بنية التقاس وعكسه
 مع الهدى لتفصيلهم ايجاب الغسل في التقاس بانه دم حيض مجتمع ونصير
 بان اسم التقاس من اسم الحيض وفي كلام ابن حجر ما لم يقصد المعنى
 الشرعي كما هو ظاهر كنيته الا اذا بالقضا وعكسه اهـ **قوله** بخلاف نية
 الغسل فان قلت اي فرق بين اد الغسل والغسل فقط لانه ان اراد
 بالادامته الشري وهو فعل العباداة في وقتها المقدر لها شرعا لا يصح
 لان الغسل لا وقت له مقدر شرعا وان اراد بمضاهي اللغوي وهو الغسل
 تساوي نية الغسل ويجاب بان الادا لا يستعمل الا في العباداة اهـ ش
 وفيه انه يصدق بالمدروب **قوله** ايضا بخلاف نية الغسل

أي فلا تكفي ما لم يصفه إلى مقتضائه أو نحو كونه غسل للصلاة أو القراءة
القرآن أو مسح المصحف أو نحو ذلك ومنه نية الطهارة ونية نية الطهارة
الواجبة ما من في الوضوء من أنها تكفي خلافا للعلامة الخطيب ولا يقع
نية نحو مسح المصحف من الصبي إذا قصد حاجته تعلمه كما في الوضوء قد
يكون مندوبا فلا ينصرف للواجب بالضرر عليه لأنه لما تردد القصد فيه
بين أسباب ثلاثة العادي كالتنظيف والندب كالعبد والوجه كالحاجة
احتاج إلى التقيين بخلاف الوضوء فليس له إلا سبب واحد وهو الحدث فلم
يجب إلى التقيين بخلاف الوضوء لأنه لا يكون معادة أصلا ولا مندوبا لسبب
ولست الصلاة بعد الوضوء إلا لسبب التجديد وانما هي محوثة له فقط
لا حاجة له ولذلك لا نفيضا ضاقتة إليها فافهم ذلك فإنه مما يكتب
بالترفع من أخبارهم **قوله** كنية من به سلس بولاي فينوي
الاستباحة ولا تكفيه نية رفع الحدث أو ما في معناها كالطهارة عنه
أوله أو لاجله وقد تقدم ما يأتي نظيره هنا وهو أنه حيث كانت نية رفع
الحدث المراد منها رفع حكمه لا فرق بين دائم الحدث وغيره إلا أن يقال
المراد بحكم العام وهذا لا يوجد إلا في الحدث وفيه هل حمل في حقه
على الحكم الخاص بقربة الحال ثم رأيت شيخنا نقل في باب التيمم عن الحال
ابن أبي شريف هذا السؤال والجواب عنده حيث قال ما لفظه فإن
قبل الحدث الذي ينوي رفعه هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلنا الحدث
منع متعلق بكل صلاة فريضة كانت أو نافلة وكل طواف أو فضا أو نفلا
وغير ذلك مما ذكره كونه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع
العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص متعلق وهو
المنع من التوافل مطلقا أو من فريضة واحدة وما يستباح معها وما يخص
غير العام ويؤخذ من هذا أنه لو نوي به الخاص صح وهو كذلك كما
أفاده

١٨٦
أفاده الوالداه وقد ذكرنا هذا في الوضوء فلا تغفل **قوله** وقد
مر بها أي وهو أن نية الرفع لا تكفي بخلاف غيرها من النيات تهوع ش
قوله مقرونة بأوله بالرفع في خط المص كما أفاده الشيخ ويصح نصبها عليه
صفة لمصدر محذوف عامله المصدر الملفوظ به أولا وهو نية وتقدير
وأقله أن ينوي كناية مقرونة أه ثم مر ولا يصح النصيب على الحالة لأن
شرط الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى وهي هنا غير إذا اقترا
غير النية أه برهان والظاهر أنه غير صحيح إذا المذكور هنا المشتق وهي
مقرونة لا المصدر وهو لا قرآن فاهنا مثل قولك جائز يدر أكياسوا
سواء فالنصب على الحالة صحيح لا غبار عليه كما كتبه **قوله** أيضا مقرونة
بأوله قال المص وينبغي أن يتفطن من يغتسل من خوايريق لدقيقة
وهي أنه إذا ظهر محل الجوب بالماء غسله نأويا رفع الجنابة لأنه أن يغفل
عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج إلى المص فينتقص وضوءه أو إلى
كفته لفخرقة على يده أه وهنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوي كما
ذكر ومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل يدر حدث
أصغر فقط فلا بد من غسله بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث
الأصغر لتقدير الأندراج أه بن جراهوع ش والمخلص من الاحتياج
لغسل اليد ثانيا أن ينوي عند هذا المحل أي محل الاستنجاء رفع الجنابة
عنه فقط فلا يرتفع حدث اليد في ذلك الوقت أه كما كتبه **قوله** حتى لا يظن
الح أي فالشعر هنا أعم من الناقض في الوضوء برهان **قوله** أيضا يفتحي
الأظفار والشعر على هذا الوضوء أصل الشعر دون أطرافه بقيت
الجنابة فيها ويرتفع عن أصولها فلو حلق شعره لأن أو قص منه
ما يزيد على ما لم يغسله صحة الصلاة ولم يجب عليه غسل ما ظهر بالقطع
بخلاف ما لو لم يغسل لأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما يشترط

المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل ما ظهر بالخلق أو القصر لبقائه بعد
وصول الماء إليه اهـ ش على رستم رأيت في الرشدي ما يخالف ذلك
ونعمه فلو لم يعمه أي الشكر كان غسل بعضه بقية جنابة الباقي فيجب
غسله عن الجنابة حتى لو قطعه ولو من أسفل محل الفضل أو تنفقه وجب
عليه غسل ما ظهر منه بالقطع أو التنفك كما نقله الشهاب بن حجر في شرح
العباسي البيان وأقره ووجهه ظاهر لأنه لما بقي بعض الشعر بلا غسل
كان مخاطبا برفع جنابته بالفضل والقطع ونحو لا يكفي عنه اهـ **قوله**
وما يظهر من صماخي الأذنين بأن يأخذ كفا من ماء ويضعها برفق على
الأذن مميلا لها ليصل الماء لمخاطفها من غير نزول المصباح فيضربه
ويتأكد ذلك في حق الأصابع وقول الزكشي يتعين محمول على ذلك أخذ
بها مرة في المبالغة وأما من تعهد ما ذكره لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء
وابعده عن الإسراف فيه اهـ شمر **قوله** مميلا لها قضيت أنه لا يتعين
عليه فعله فيجوز له الانغماس وصب الماء على رأسه وإن أمكنت الأمالة
وعليه فهذا إذا وصل منه شيء إلى المصالحين بسبب الانغماس مع إمكان الأمالة
بيطل صومه كما فاده قولهم يتأكد من أن ذلك مكروه في حقه أو لأنه
نولد من مادون فيه فيه نظرو قياس الفطر بوصول الماء المفضضة
إذا بالغ الفطر هنا لكن ذكر بعضهم أن محل الفطر إذا كان من عادة
وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس وهو ظاهر الكلام هنا في الأغصان
الواجبة وينبغي أن مثلها المنسوبة لا شراكمها معرا في الطلب إلى
اغسل ما يجزئ التبريد والتنظيف ووصل الماء بسببه إلى باطن الأذن
فيقتل أن يضر لأنه لم يتولد من ما موربه وهو قريب فليراجع ثم رأيت
في كتاب الصور في كلام المشيع قول المص ولوسبق ما المفضضة الخ
ما نصه بخلاف حالة المبالغة بخلاف سبق ما غير مشروعين كان جعل

الماء

الماء في انقذه أو فمه لا لغرض وبخلاف سبق ما غسل التبريد والمرة الثالثة
من المفضضة والاستثناك لأنه غير ما مور بذلك بل منه في عنه
في الرابعة وخرج بما قرره سابق ما الفضل من حيثين ونفاش وجنابة
أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما افتر به الوالد رحمه الله تعالى
يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها ضيق الماء إلى الجوف
منهما لا يفطر ولا نظر إلى مكان الأمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء أصغر
وينبغي كما قاله الأذرعاني أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى الجوف
أو دماغه بالانغماس ولا يمكن التترع عنه أنه يحرم الانغماس ويفطر قطعا
نعم محله إذا تمكن من الفضل على ذلك الحالة وأكفلا يفطر فيما يظهر
وكذا لا يفطر بسبقه من غسل جنابته بغيره وإن بالغ فيها اهـ ش على
قوله من صماخي الأذنين بكسر الصاد فقط كما في القاموس اهـ ش
قوله ومن فرج المرأة عند قصوها والفرج بين هذا وداخل الفم
حيث عندها من الظاهر وذاك من الباطن هو أن باطن الفم ليس
له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر
فيما لو جلست على قدميها ويستتر فيما لو قامت وقعدت على غير
هذه الحالة فكان كما بين الأصابع وهي من الظاهر فعدمه فوجب
غسلها دائما كما بين الأصابع بخلاف داخل الفم اهـ بن حجر اهـ ش على رستم
قوله وما تحت القلفة أي لأنها مستحقة الإزالة ولهذا ألوازلها
إنسان لم يفطنها وهي بضم القاف واسكان اللام ويفتحها ما يقطع
أخا من ذكر الغلام ويقال لها عزلة بمعجمة مضومة ورواها
أهـ بها ووجب غسل ما تحت القلفة أن تيسر ذلك بأن
أمكن فتحها وأوجب إزالة القلفة فان تعذرت حتى كفا قد الطهورين
اهـ ش على رستم **قوله** فعلم أي من بيان الأقل بالنية وتعيم ظاهر البدن

وقوله لا يجب مضمضة واستنشاق اي لان هذا ليس من الظاهري بل من سنة مستقلة وان كانا موجودين في الوضوء لم ينفصلوا ولم يغير الوضوء منهما لان لنا قولا بوجوب كليهما كما في ابن حجر اهنا وعبارة اصله مع شرحها لان حجر لا يجب مضمضة واستنشاق وانما انكشف باطن الفم والاذن بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند انقطاع الجفنين وان انكشف بقطعهما كما في الوضوء كان وجهه نظير هذا هنا دون الوضوء في الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لان لنا قولا بوجوب كليهما كالوضوء من ثم سن رعايته بالاعتناء بهما مستقلين انتهت وغرضنا من بقوله **فعلما** انه لا يجب الاحتياط عن عدم ذكر هذا هنا مع ذكر الاصل له وحاصل الاعتذار ان هذا معلوم وعبارة ثم مر ولوترك المضمضة والاستنشاق كونهما يتقبلان ان يتدارك ذلك ولو توشأ قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتج في تحصيل سنة الوضوء الى عاداته كما افق به الوالد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلا فانه يحتاج في تحصيل السنة الى عاداته عنهما بعد نيته الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث انتهت وقوله لم يحتج في تحصيل سنة الوضوء الى عاداته قد يشكل بان قضيه خلاف التي هي بالحظ السنية ان تسن الاعادة خروجها من خلاف من قال بعدم الاعادة ارجح وبجواب بانه حصلت السنية من حيث كونه من سنن الغسل المأمور بها بالاتباع فان اراد الخروج من الخلاف سن الوضوء لم اعاده فيها الوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور بها بالاتباع وبالوضوء ثانيا حصل الخروج من الخلاف اه ع شر عليه **قوله** ولا يغسل شعر يدي في العين والاذن اي وان طال وخرج عن حد الوجه كما صرح به العلامة بن حجر عبد الحق اهق لعل الحلي **قوله** وكذا باطن

مراعاة

باطن عقده اي عقد شعر ظاهر البدن هذا هو المراد وان اوجبت عبارة رجوع الضمير لشعر داخل العين والاذن كما نفيه **قوله** ايضا وكذا باطن عقده اي ان تعقد بنفسه وان كثر اه بن حجر وظاهره وان قصد صاحبه بان لا يتعبد به بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعبد به اه ع شر علمه راما اذا تعقد بفعل فاعل فانه يعفى عن التقليل منه دون الكثير اه برهان **قوله** فتعبد بذلك اولى من قوله وتقيم شعره وبشره اي لسلامته مما ورد على منطوقه من النظر لانه ليس واحدا منهما وغيرهما ذكره الشيخ مندرج في البشارة اذ هي ظاهر الجدل حسا او شرعا اه شوبير والجملة اي الغسل من حيث هو واجبا كان او مندوبا اه برهان **تبيين** من السنن هنا التسمية قال في الايعاب وظاهر كلام المجمع ان يقتصر هنا على بسم الله لكن في الجواهر والاوليان يضيف اليها الرحمن الرحيم لاعلى قصد القراءة اه وعبارة المجمع فان اراد الرجل الغسل من كفاية سمي به تيمنا وصفة التسمية كما تقدم في الوضوء فان اراد الرجل من الجرم جاز ولا يقصد بها القراءة اه وعبارة في الوضوء فان اراد الرجل من الجرم فلا يقصد بها القراءة انتهت ثم قال واعلم ان اكل التسمية ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله فقط حصل فضيلة التسمية بلا خلاف اه فتأمل اه شوبير **قوله** انزاله قدر المراد انه يغسل القدر قبل غسل محله عن احدث بان يقدم على الغسل اه برهان وينبغي ان لا يغتسل الا بعد ان يبذل اهق لعل الحلي **قوله** استظفارا اي طلبا لظهور وصول الماء الى جميع البدن اه شوبير **قوله** فتكفي غسلة لتجبر وحده محل ذلك اذا كانت الحفاضة حكمة او عينية ورايت اوصافها بتلك المدة هذا محل خلاف الشيعين والافان كانت عينية ولم تزال اوصافها واجب لصحة الغسل تقديم انزاله عليه بانفاقه اه شوبير

قوله صو

ولا فرق بين النجاسة الحكيمة والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض
ذلك في النجاسة الحكيمة مثال لا قيد وقيد السبكي المسئلة بما اذا لم يخل
بين الماء والعضو سوى أكثر الماء أو قل وأزالها بغير ملاقاته لها والالم يكف
قطعا وكابد من تقييد ما بغير الملاحظة أيضا فغسلها بدون ترتيب
قبل استعمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافي ما تقررهنا ما سياتي في
أخبارنا من اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت لأنه ترك الاستدراك
ثم عليه للعلم به ما هنا انتهت وقوله أوبه قبل استعمال السبع وقع
السؤال هل يرفع النية قبل السابعة فأجابنا بعدم صحتها قبلها إذا حدث
أعماير ترفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندنا أنها ترفع قبلها
حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد أقرت النية
بأول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع إذا لولا الغسلات
السابقة عليها ما رفعت فليتأمل اهـ **قوله** لأن موجبها واحد
بفتح الجيم يعني أن الغسل الذي أوجب حدث وكثير واحد اهـ
قوله ثم وضوي ولو كان الغسل سنويا خلافا لمن خصه بالواجب
كالجاني ويندب كونه قبل الغسل ثم في آثائه وينوي به سنة الغسل
أن تجردت جنابته عن الحدث والأنوي به نية معتبرة فلو أحدث بعد
الوضوء قبل الغسل لا تندب أعادته عند ررو قال ابن حجر تندب أعادته
قال شيخنا وهو الوجه الأول وهو باطل وعبارته ش فإن تجردت جنابته
عن الحدث الأصغر نوي به سنة الغسل أن تجردت جنابته عن الحدث
والأنوي به نية معتبرة فلو أحدث بعد الوضوء قبل الغسل لا تندب أعادته
عنده ر وقال ابن حجر تندب أعادته قال شيخنا وهو الوجه الأول والأنوي به
رفع الحدث الأصغر فائدة بقاء الوضوء مع الحدث الأكبر صحة الصلاة بعد
رفع الحدث الأكبر بنية وحده من غير خلاف انتهت وأما قلنا بالأصح

من

من اندراج في الغسل خروج من خلاف من أوجب وهو القائل
بعدم الاندراج فلا يحصل الخروج من الخلاف إلا بنية رفع الحدث
وإن أخر عن الغسل وكلام النووي كالصريح في هذا **قوله**
ثم الغاية والحاصل أن إن أراد الوضوء للغسل فتارة يكون عليه
حدث أصغر وتارة لا فإذا كان عليه حدث أصغر فاما أن يتوضأ قبل
الغسل أو بعده فإن توضأ قبل الغسل فلا بد لصحة الوضوء من نية
من نيته المتقدمة وإن توضأ بعد الغسل فإن أراد الخروج من
خلاف من أوجب فذلك لا بد من نية معتبرة وإن لم يرد الخروج
من الخلاف فيلغيه نية سنة الغسل وأما إذا لم يكن عليه حدث
أصغر فإن توضأ قبل الغسل فعين أن ينوي بالوضوء سنة الغسل
وإن توضأ بعده فيجزي فيه ما تقدم من إرادة الخروج من الخلاف
وعدها بالاحتياط لكن قوله فيجزي فيه ما تقدم الخ غير ظاهر
لأن الخلاف المتقدم فيما إذا كان عليه حدث الأصغر لا يتأق هنا
لأن القائل بوجود الوضوء عليه سنة عنده عدم الاندراج ولا يتأق
هذا في هذا الشق كما لا يخفى تأمل **قوله** أيضا ثم وضوء واحد
بعد فراغه منه أو في آثائه هل يحتاج إلى إعادة الوضوء الأولى
أو غسل ما غسل في الثانية لتحصل له السنة أم لا أجاب شيخنا ر
لا يحتاج في تحصيل سنة الغسل إلى إعادة فيما لو أحدث بعده
ويحتاج إلى استينافه لتخصيلها فيما إذا أحدث في آثائه
اهـ بخروفتناوي وأجاب في محل آخر بذلك وقوله فيما إذا
أحدث بعده أي وإن احتج إلى الإيه للخروج من الخلاف تأمل
ومثل غسل الجنابة في طلب الوضوء وسائر السنن الأعين المسنونة
والغسل الواجب لقليل من الكافرة وغسل الحائض لغو

الأحرام فليبر فروع لو توضع الأكل والشرب مثلاً ثم أراد الغسل
في أحال فهل يسن الوضوء للغسل أو يكفي بوضوئها كالأكل كما لو اغتسل
للأحرام من مكان قريب من مكة فإنه يكفي به عن غسل حولها
لحصول المقصود به فيه نظر ولا يبعد الثاني أهم راعين كالتفافر
هذه يسن الوضوء لكل أكل وشرب مثلاً أو المرة الأولى فقط فيه نظر قال
الشيخ في حواشي شمس البهجة قد تعرض لنقل المسئلة في هامش المعيار فراجع
الحاشية هـ شوبن **قوله** ثم تعهد معاطفة أي بعد الوضوء والأفضل تقديم
أعضاء الوضوء وأعلى بدنه على أسفله والشيء الأيمن من رأسه على الأيسر
أهـ برهان **قوله** كابط بكسر الهمزة والموحدة وبسكونها وهو يذكر ويؤنث
وتأبط المثنى وضع تحت بطة أهـ برهان وفي المصباح الأبط ملحت
الجناح ويذكر ويؤنث فيقال هو الأبط وهي الأبط ومن كلامهم ورفع
السوط حتى برقت بطة والجمع أياط مثل حمل وأحمال ويزعم بعض
المؤخرين أن كسر لباً لغة وهو غير ثابت وتأبط المثنى جعل تحت
أبطه أهـ **قوله** وغضون بطن أي وداخل مرة وبين اليدين وتحت الظفار
وبركبتين وداخل أذنين وموقعين وكذا لمقبل من الألف أهـ برهان
وفي المصباح الغضون كما سرجلد وكما سركل شي غصون أيضاً الواحد
غضن مثلاً سد وأسد وفس وفسوس أهـ **قوله** فيشرب بضم المثناة
التحتية وفتح الشين المعجمة وكسر الهمزة المشددة أهـ برهان **قوله**
ثم أفاضته على شقة الأيمن ويقدم مقدمه على مؤخره وكذا الأيسر
أهـ برهان وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل للمؤخر إلا بعد الفراغ من
المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا خلافة ثم لما يلزم فيه من تكرير
تقليب الميت قبل الشروع في شئ من الأيسر فقول الأسنوي باستقارهما
مردود على الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان آتياً بأصل السنة

فيما

فيما يظهر لكن بالنسبة لمقدم شقه الأيمن دون مؤخره لتأخره
عن مقدم الأيسر وهو مكره وظاهر كلامه أنه لا يسن البداية في
اليمين بالأيمن وبه صرح ابن عبد السلام واعتقده الزركشي وهو
ظاهر أن كان ما يفيضه يكفي كل رأسه والأبدا بالأيمن كما تبدأ به
الاقطع وفاعل التحليل أهـ **قوله** وذلك أي وعك وتمرس قال
في القاموس ذلك مره ودعك وذلك غير إذا مره وتقدم كيفية
ذلك في باب الوضوء برهان **قوله** لما وصلت إليه يده هذه أحدي
طريقتين في منهج المالكية فلا تجب عليه استعانة في غير ما وصلت
إليه يده بخفة وخوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سحنون
وهي المعقدة عندهم فكلام الشارح صحيح ومن اعترض عليه نظر
للطريقة الأخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معقدة عندهم أهـ
شنعنا وعبارة الشوبن قوله وخروجاً من خلاف من أوجبه بخفة
من العلة أن ما لم تصل إليه يده يتوصل إلى ذلك بيد غيره مثلاً
إذا خالف يوجب ذلك أهـ بن حجر انتهت وحاصل تحرير كيفية ذلك
في الغسل والوضوء تحرير الخلاف فيها عند المالكية فيخذ من عبارة
الرسالة مع شرحها للنفاوي الكبير ونصها ويحب عليه بعد أفاضته
أما على جسده أن يدل مع القدرة بيديه أو ببعض أعضائه
سواهما ولو بخفة ويكون ذلك مقارناً للمصباح بأثر صب الماء
على العضو المدلوك وهكذا يفعل حتى يعم جسده بأكمله والدلك
ولو تحقق وصول الماء إلى البشرة لأنه واجب لنفسه لأن صلبه ما بدو
الدلك لا يسمى غسلًا عند مالك مع التمكن منه وإنما يسمى انغماساً
وعلم من كلام المصنف أنه لا يشترط مقارنته للمصباح وإنما يشترط حصوله
مع بقا الماء على العضو لأنه لو انفصل الماء عن العضو انصهر مسحاً

واما العاجز عن ذلك بنفسه فانه يجب عليه استئابة غيره فيما يصح
له مباشرة لانه ذلك ما بين السرة والركبة الا ان يكون زوجة او امته
فانه لم يقدر على الاستئابة سقط وعمر جسده بالما وان استئاب
غيره مع قدرته عليه لم يصح قال ابن رشد والملك لا يصح بالتوكيل
الا لذي افة او عليل وما ذكرناه من وجوب الاستئابة على
العاجز ولا يسقط الا عند التغذر هو من ذهب سحنون ومشي عليه
العلامة خليل واستظهر في توضيحه ومقابله لابن حبيب وصوبه بن
رشد انه لا يجب الاستئابة قال المؤلف قال ابن عرفة ما عجز عنه سقط
قال ابن رشد وقول ابن حبيب شبه بيسر الدين فيولي صبا لما وجزيه
اه **قوله** وولاء وكذا التسمية والذكر عقبه والاستقبال ويأتي هنا
ما تقدم في الوضوء من ترك النفض وترك التنشيف والاستئابة
في صبا لما وترك التكلم لغيره من اهل بيته **قوله** غير محدة بضم الميم
وكسر الحاء المهملة من الاحداد وهو ترك الزينة والامتناع منها بكرة
كانت او ثيابا او خلية او عجزا اهر برماق ومثل المحدة الصاعية
والحمية فلا يستعملان شيئا على المعقده فقوله ويحتمل الحاق المحرمة
الحضيفة اهي تحن حفا **قوله** اثر بكسر الهزة وسكون المثلثة وفتحها
اهي تحن وقوله نحو حيفل شاربه لانه المعتبر وجود الدم ولو دم
فساد خلا فالما وقع في بعض نسخ ثم مر في لادام لها لا تتبع شيئا
اه برماق **قوله** سكا بكسر الميم وسكون السين المهملة على الاشهر
وقيل بفتح الميم الطيب المعروف وهو عرب يشك بالثين المعجمة اه
برماق **قوله** فانه لم تجده سكا اي ووجده ولم تترده اه برماق **قوله**
فالما اي ما الغسل كافي في دفع الكراهة المترتبة عليها اللوم في
ترك هذه السنة او ما اخر في حصول السنة والحد بكفايته الفصل
الشرعي

191
الشرعي لا ادخال الماء في الفرج بدل الطيب لانه تقدم على الماء بعد
الطيب نوي الزبيب ثم نوي التمر ثم مطلق النوي ثم ما له ريح طيب
ثم الملح ثم الماء فان تركت ذلك كله ولا يندب لها تطيب ما اصابه دم
الحيض من بقية بدنها اهر برماق **قوله** من قسط بضم القاف وسكون
السين المهملة وقد تبدل القاف كافا والطاء تاء شي من عقاير البحر
معروف والفسطاط الهندي هو عود البحر المعروف اهر برماق وشوبري
قوله او اظفار بفتح الهزة وسكون الطاء شي من الطيب اسود مطلق
من اصله على شكل ظفر الانسان يحصل في الدغنة ولا واحده من لفظة
اهر برماق **قوله** ويحتمل الحاق المحرمة بها ضعيف قال في ثم التهمة ويحتمل
منعها من انواع الطيب مطلقا لقصر من الاحرام غالبا وهو الاوجه
اهم راعه ش **قوله** وان لا ينقص بفتح اوله وضم ثالثه يستعمل لهما
ومتعديا فتقوله ما فوضو فاعل على الاول وفعل على الثاني اه
شوبري ويجوز ان يفهم اليا مع كسر القاف مشددة وهو متعد لا غير
اهع شرع لم يرو ولا يجوز فيه ضم الياء وكسر القاف مخففة اهي تحن
وظاهر كلامه ان المستحب عدم النقص لا الاقتصار على المدد والصاع
وعبر اخرون بانه يندب المدد والصاع وقضيت انه يندب الاقتصار
عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لان الفرق محبوب هو سلطان
قوله في معتدل الخلقة اما غيره فيعتبر بالنسبة الى جسده صلى الله
عليه وسلم زيادة ونقصا اهر برماق وفي قس على البخاري ثبت انه
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضا بالمدد فالسنة ان
لا ينقص ما الموضوع عن المدد الفصل عن الصاع نعم يختلف باختلاف
الشخص فضيل الخلقة يستحب ان يستعمل من الماء قدر ان يكون
نسبه الى جسده كسنة المدد والصاع الى جسده الرسول صلى الله عليه وسلم

ومتفاحشرا في الطول والمرض وعظم البدن وغيرها يستحب ان لا ينقص
عن مقدار يكون بالنسبة الى بدنه كسنة المد والصاع الجدره صلى
الله عليه وآله وجلي في رواية انه توفى بانافيه قدر ثلثي المد وجا ايضا
انه توفى بانا يسع رطلين وجا ايضا عن عايشة انها كانت تغسل هي
والنبي صلى الله عليه وآله من انا واحد يسع ثلاثة امداد وجا في رواية انه
كان يغسل بخمس مكاييك ويتوضا بلكوك وهو انا يسع المد وفي رواية
كان يغسل من قدح يسع ستة عشر رطلا وهي ثلاثة اصبع واجمع بين
هذه الروايات كما نقله النووي عن الاستاذ الاعظم والعارف الفخيم
الاکرم الشافعي رحمه الله تعالى انها كانت اغتسلات في احوال وجديها
اكثر ما استعمله واقله وهو يدل على انه لا حد في قدرها الطهارة يجب
استيفائه بل القلة والكثرة باعتبار الاشخاص والاحوال كما مر انتهى
قوله رطل وثلاث بغدادي وهو بالمصري رطل تقريبا اهرع شرع في
ولا يسجد تحديده اي بل يكره قياسا على ما لو جدد وضوء قبل ان يصلي
به صلاة ما جامع ان كلا غير مشروع اهرع شرع في رطل وثلاث التيمم وضوء
دائم احدث على ما قال الغزي انه الاشبه هو بربوي ومثله شر **قوله** فيسجد
تجديده اي لانه كان ولجا لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقي اصل طلبه اهرع شرع
قوله ايضا فيسجد تحديده ولو لم يجد الا بعض ما لا يكفيه استعماله كما هو
ظاهر وذكره السنوي في طراز المحافل ويتيمم عند فقد الماء او تعذر استعماله
كما وافق عليه شيخنا اهرع شرع **قوله** صلو به اي ولو سنة الوضوء في كلام الاستاذ
ابي الحسن البكري غير سنة الوضوء في يظهر اي لا يلزم التسلسل اذا
قلنا سنة للوضوء الجدد كما هو ظاهر حديث بلال اهرع شرع **قوله** صلاة ما
اي ولو ركعة ان اقتصر عليها وكذا صلاة خنطرة وختمه مسجد لا نحو سجدة
ثلاثة او شكر اعدم كون كل منهما صلاة ولا طواف وان كان ملحقا بالصلاة

فان جدد

فان جدد قبل ان يصلي به كره تنزيها وصح وقال العلامة الخطيب رحمه
وعند العلامة ابن حجر ان قصد به عبادة مستقلة تحرم والا فلا ونقل
عن العلامة الزيادي ايضا نعم لو عارض وضوء فضيلة اول الوقت قدمت عليه
لانها اولي منه ويستحب تجديد الوضوء لما صح الخفة في الوضوء المكمل بالانتميم
لجرحته ونحوها واما التيمم نفسه فلا يسجد تحديده ولو مكمل للوضوء
اهرع شرع وقوله في الوضوء المكمل بالانتميم الخ اي فيعيد الضل دون التيمم
قال ابن حجر وكون الاثبات ببعض الطهارة غير مشروع انا هو مع امكان
فعل بعضها الاخر اهرع شرع كثير من الطلبة تخيل اشكال لا يتعلق
بالوضوء الجدد لانه حيث صلى بالاول طلبه التجديد فيلزم التسلسل
واقول لزوم التسلسل ممنوع وتخييله غفلة لانه انما يطلب التجديد اذا
صلى بالاول صلاة اخرى مع بقاء الوضوء الاول واردة الصلاة الاخرى
وبقاء الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز ان لا يريد وان لا يبقى وضوء
فان لزوم التسلسل فاعرفه ووقع السؤال في الدرر عما لو صلى و اراد
التجديد فحصل له جنابة فاعتل لها هل يدخل الوضوء الجدد لانه لما
اراده صار مطلوبا ام لا واقول قيا سائر اندراج حدثه الاضغرة الجنابة
حصوله هنا فليتأمل ويندب للجنب جلا كان او امرأة والحائض بعد
انقطاع حيضها الوضوء لنوم او اكل او شرب وجماع او نحو ذلك لتقليل
للحدث وهذا الوضوء لا تنبطله نواقض الوضوء كالبول ونحوه وانما يبطله
جماع اخر لهذا يلغى ويقال لنا وضوء لا تنبطله الاحداث وهو هذا
قال في الاحياء ينبغي للانسان ان لا يزيل شيئا من شعره او يقصر ظفاره
او يحلق راسه او عانته او يخرج دما او يبين جزا من نفسه وهو جنب
لان جميع اجزائه تدر اليه في الآخرة ويبعث عليها فتعذب به صفة الجنابة
ويقال ان كل شعرة تطالب بجنابتها قال شيخنا وفي عود ونحو الدم نقل

واراد مع

وكذا غير لان العايد له يوم القيمة انما هو الاجن التي مات عليها لا تقص
خو عضو مثلا فارجع اهو بها وقوله ويقال ان كل شجرة تطالب بجنابة
وقالته التوحيد واللوم يوم القيمة لفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك
حيث فمركان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كانه فجاه الموت اهو
ع ش على **قوله** ومن اغتسل لفرض وتقل الخ اما اذا اغتسل لتفليد كجمعة
وعيد فان نواها فظاهرا واحدا حصل الاخر قليل من جهة الثواب
سقوط الطلب قليل من جهة السقوط فقط ومحل ذلك ما لم ينفه
فان نفاه لم يحصل اصلا واما اذا اغتسل لفرضين فان كانا واجبين
باصل الشرع كجنابة وحيض حصلوا نواها واحدا وسكت عن الاخر
او نفاه واما اذا كانا واجبين باصل الشرع كندبين او نذر واجب
باصل الشرع كجنابة وغسل جمعة مندور لم يحصل له الا ما نواه اهو نجاف
وعبارة ل قوله ومن اغتسل لفرض وتقل الخ ولو طلب منه اغسال مستحبة
كعيد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى احدها حصل الجميع لمساواتها
لمنويه وقياسا على ما لو اجتمع عليه اسباب اغسال واجبة ونوى احدها
لان مبنى الطهارة على التراخي اهو **قوله** كجنابة وجمعة اي كغسل جنابة وغسل
جمعة والا فنفوس كجنابة ليست فرضا ونفس كجمعة ليست نفلا اهو عثمان
قوله او لاحدها حصل فقط قال ابن حجر وافهم المتزعم صحة الواجب
بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تغدوا لا فينبغي حصول
السنة بذلك اعذر وانه لو اغتسل لاحد واجبين او احدا نفليد فاكث
بنية فقط حصل الاخر وهو كذلك لما من ان الطهارة مبنية على التراخي
وظاهر ان المراد بحصول غير المنوي سقوطا طلبه كما في التحية اهو وقوله
والا فينبغي حصول السنة بذلك فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع
الجنابة غلظا حصل غسل الجمعة اهو بن قاسم وقوله وانه لو اغتسل لاحد
الواجبين

194
الواجبين الخ قال الشيخ هذا ظاهرا واجبين عن حدث اما واجبا احدها
عن حدث كجنابة والاخر عن نذر فالمنتهى عندهم رانه لا يحصل احدهما
بنية الاخر لان بنية احدهما لا تنقضي الاخر اما بنية المندور فليس فيها
تغرض لرفع الحدث مطلقا واما بنية الاخر فلان المندور جنس اخر ليس
من جنس ما عن حدث بل لو كان عن نذرين اخيه عدم حصول احدهما
بنية الاخر ايضا فليتأمل اهو سم **قوله** لو تغدوا عليه غسل مسنون
واراد ان يتيمم عنده وعن حدث تقبلا واحدا هل يجوز التشرية
ويحصلان حرر ذلك ثم رايت المسألة في الروض شرحه في باب الاحرام
في كتاب الحج وهي لحصول بتيمم واحد مع كلام طويل ينبغي الوقوف
عليه اهو **قوله** اشغال البقعة الخ التعبير به لغة قليلة فكان الاولي
ان يقول شغل وفي المختار شغل بسكون الغين وضمها مع ضم الشين
فيها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتحتين فصارت اربع
لغات واجمع اشغال وشغلة من باب قطع فهو شاغل ولا يقال
اشغلة لانها لغة ردية اهو ش على **قوله** ولو مرتب العمل الاول يقول
ولو معالان المعية هي التي اخل بها الاصل فالاولى ان يعبر بها تامل اهو
شيخنا وعبارة اصله مع ثم مررت لول حدث ثم اجنب وعكسه
اي اجنب ثم احدث كفي الغسل على المذهب اهو اعلم نوى الوضوء
معه او لم ينو غسل الاعضاء مرتبة ام لا لانها طهارتان فتدخلتا وقد
بنه المرفعي علوان الغسل انما يقع عن كجنابة وان الاصغر يفضل
معه اي لا يبقى له حكم فلهذا عبر المص بقوله كفي الوجه الثاني لا يكفي
الغسل وان نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء معه والثالث ان
نوى مع الغسل الوضوء كفي والا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع
بلاكتفا تقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر لو وجد احداث

معا فهو كما لو تقدم الاصل فثبت **قوله** كفاه غسل مثل الغسل بدله هو
التيتم اهـ **قوله** لا ندرج الوضوي لا ندرج موجب فيه اي
الغسل اي في موجب اهـ **قوله** خاتمة بياح للرجال دخول الحمام
ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم نظره وصوت عورتهم عن الكشف
بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت الاغتسال ونبيهم
الغير عن كشف عورتهم وان ظنوا انه لا ينهني فقد روي ان الرجل
اذا دخل الحمام عاريا لعنه ملكاه ذكر ذلك القرطبي في تفسير قوله تعالى
كرا ما كانوا يعلمون ما تفعلون وروي النسائي واحاكمه عن جابر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجل دخول
الحمام الا عيزروا اما النساء فيكره لهن ذلك بلا عذر بخبر ما من امرأة
تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله رواه الترمذي
وحسنه واخنا في كمالنا ويجوز ان يزيد في صب الماء على قدر الحاجة
او عارة واداب **قوله** كثيرة منها ان يقصد بدخوله التطهير والتنظيف
لا الترفه والتشم وان يسلم الاجرة قبل دخوله وان يسمى بدخوله
ثم يتعبد كما في دخول الخلا وذلك عند الباب الذي يدخل منه للمسح
لان الكلام في الشياطين وان تقدم رجلاه اليسرى دخولا واليمين
خروجا وان يتذكر بجلارته نار جهنم لشبهه بها وان لا يدخله اذا رأى
فيه عريانا وان لا يجعل بدخوله لبنتا حار حتى يعرق في الاول وان لا يكثر
الكلام فيه لما قيل انه يؤثر الحنوت او الوسوسة وان يدخله وقت
الخلوة او يتكلف اخلاؤه ان قدر عليه وان لم يكن فيه الا اهل الدين
والصلاح لان النظر الى ابدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وان
يستغفر الله تعالى قبل الخروج وصيغة الاستغفار المشهورة استغفر
الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه ومعها غيرها

من كل ما يفيد طلب المغفرة نحو اللهم اغفر لي وقياس ما سري اخلا من انه
يقول عند خروجه غفرانك الحمد لله الخ ان يكون هنا كذلك لانه
كان مشغولا عن الذكر بالتنظيف فيعده به مضرضا كما عده باستغفاله
بتفريع نفسه في اخلا كذلك وبين ان يصلي ركعتين بعد خروجه منه
في غير مسلحة ويتويدها سنة الخروج من الحمام او يطلق ويكره دخوله
قبيل المغرب وبين العتاشين لانه وقت انتشار الشياطين ويكره ايضا
دخوله لصايم **قوله** الماء البارد على الرأس والشرب عند الخروج منه
من حيث الطب ولا بأس بذلك غير له الاعورة او مظنة شهوة ولا
باس بقوله داخله لم في فيه عافاك الله او نعيمها او عيني او حمام العرق
او خوذ لك ولا بأس بالمصافحة لكن باليست مطلوبة فلا امر على تركها
وبين من يخاطب الناس بالتنظيف بالسواك وازالة الشعر والوساخ
والروائح الكريهة وينبغي حسن الادب معهم وملاطفتهم وغير ذلك اراه
برما وقع شغلهم **باب** في النجاسة وازالتها وهي
موجب اي سبب وازالتها مقصد من المقصد الثالث والواجب فيها
في غير نحو الطبر مرة واحدة كما ياتي فما قيل ان غسلها كان سبع مرات
ثم نسخ غير مستقيم وان قال له الامام احمد لعدم ورود ما يدل عليه
من نقل معتبر في حديث واثر فراجع وازالتها واجبة عند اراة استعمال
ما هو فيه وعند التفصح بها عبثا وعند نجيسه ملكا غير وعند ضيق الوقت
وعن الميت اذا خرجت منه ومن المسجد والنجاسة في الاصل مصدر نجس
ينجس كعلم يعلم او حسن وقدمت على التيمم لان ازالتها شرط في صحته
بخلاف الوضوء والغسل ولو اصاب الضرورة فيها وتقدم اشراط تقدم
استنجاها عندئذ تقدم ما فيه وهي كما سأل الكتاب ما حكمه بان
جاوزت محلها كالحبابة واما عينيه بان لم تجاوز هذه وتطلق على

الاعيان نجاسة وعلى الوصف لقيام بحملها واطلاقها على الاعيان محذور
او حقيقة عرفية ويقال لها باعتبارها لغة كل مستقذر شرعا مستقذر عيني
صحة الصلاة حيث لا مخصص واسناد المنع اليها صحيح بدليل ما هو محذور
او باعتبار محلها والمراد الاستقذار الشرعي لا بعينه عدم قبول النفس
ليصح الاستدلال على نجاسة الميتة لعدم استقذارها في التقريف المشهور
وهو كل عين حرم تناولها الخ ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم
بالمحل يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص ويقال لها مع وجود طعم او لون
او ريح نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب المشاكلة وقد تعرف
الاعيان بالعد وهو ولي فيما قلت افرادة ولذلك سلكه المصنف بقوله
هي مسكر مايع وكلها الخ وقد ضبطها البلقيني رحمه الله بقوله الاعيان
جماد وحيوان والمراد بجماد ما ليس بحيوان ولا جز حيوان ولا منفصل
عن حيوان فاجماد كله طاهر الا المسكر وحيوان كله طاهر الا الكلب
والخنزير وفع كل منهما واصل الحيوان كالمني والحلقة تابع لحيوانه طهارة
ونجاسة وجز لحيوان كسنته كذلك والمنفصل عن حيوان اما يشرح
رشدنا كالعرق وله حكم حيوانه واما له استعماله في الباطن كالبول فهو
نجس لا ما استثنى هو حق لعل المحلي قال الرجائي ازالة النجاسة بالما من
خصا يصنأ قال نعم ولا تخجل علينا اصرا اي امر يشغل علينا حمله يا صر
صاحبه اي يحبس في مكانه يريد التكليف المشاقة علي بني اسرائيل من قتل
النفس في التوبة واخراج ربع المالة في الزكاة وقطع موضع النجاسة وخمس
صلاة في اليوم والليلة اه وقوله وقطع موضع النجاسة هل المراد ولو من
البدن او المراد من غير فقط ورايت بخط بعض الفضلاء ان المراد قطع
ذلك من الفرة والحفلا من البدن فليراجع ثم رايت الرجائي اعاد
الكلام على المسئلة فقال وازالتها بالما من خصا يصنأ وغيرنا كان يقطع

محل

محل النجاسة اي من غير الحيوان وما في بعض العبار من قطع جلودهم محل
على جلد الفرة التي على ارجلهم قلت واعلمه خاص بغير محل النجس منهم او ليس
بخاص كما ان قبول ثوبهم يقتلهم وله تعالى تكليف العبد بما لا يطيق اه
بالحرف ثم اعلم ما في فصل الاستنجاء فقال ما نصه قلت وتقدم ان قوله
نعم ولا تخجل علينا اصرا انه كما يجب على من قبلنا قطع محل النجاسة فالض
حمله على البدن والشوب دون الحيوان لانه تعذيب كغير مكلف وعلي غير
الضرورة كالتجسس الخرجين بالخارج منها اه قوله في النجاسة اي بعيني
الاعيان والضعيف في ازالتهما يرجع لها بعين الوصف ففيه استخدام اه حلي
قلت وكان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لاعتبارها او تقديمها
عقب المياه وقد جاب بان لهذا الصنيع وجها ايضا وهو ان ازالتهما لما
كانت ليست شرطاً للوضوء والفعل على ما مر وكان لا بد في بعضها من قراب
التيمم كانت اخذة طرفا ما قبلها وطرفا ما بعدها فتوسطت بينهما
اشارة لذلك اه بن حجر وكتب عليه سم قد يجاب بضم بانها اخذت عن الوضوء
والفعل اشارة الى انه لا يشترط في صحته ما تقدم ازالتهما بل تكفي مقارنة
ازالتها لما وقعت على التيمم اشارة الى انه يشترط في صحته تقديم ازالتهما
فلينأمل فانه في غاية الحسن اه هو شع على مر **قوله** لغة ما يستقذري
ولو طاهر كاللبصا والخط والمني ويقال انها لغة الشئ البعيد وعرفها
ابن عرفة المالكى فانها صفة حكمية توجب طهوها منع استباحة الصلاة
به او فيه او عليه اه برما و **قوله** شرعا بالحد مستقذرا الخ لقايلان
يقول اعتبار الاستقذار فيها ينافي اعتبار عدمه في احد المذكورين
ثم الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها الخ ان قال لا حرمتها ولا
لاستقذارها الخ وفيه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في ثم
الروض كغيره لحرمة تناولها قال انها حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس

ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فليتنامل هو سم على بن جرير ثم
اجاب بان المراد ان النجاسة مستقدرة الا ان حرمتها ليست لاستقدارها
اها اي وترتب منع الصلاة على الاستقدار غير ترتب الحرمة عليه فلا
تنازع بين القضيتين اها رشيد وحاصل هذا الجواب ان الشيء قد
تكون حرمة الاستقدار وقد تكون لغيره وان اشتمل على الاستقدار
فمثل المنيته فيها جهتا الاستقدار ونهي الشارع عن تناولها فترتب حرمت
للضرر الناظر اليه الشارع وان اشتمل على الاستقدار الا انه غير منظور
اليه في التحريم وبه زال الاشكال بين التعريفين اها رشيد وفي الرشيد
مانعه واعلم ان قضية التعريف الاول ان النجاسة كلها مستقدرة
ولك منعه في الكلب الحي ولهذا يافقه من لا يعتقد نجاسته فلا فرق بينه
وبين نحو الذئب لا يقال المراد استقدارها شرعا اذ يلزم عليه الدور
قوله مستقدر يمنع صحة الصلاة الخ وما اعترض به ابن النقيب وغيره احد
بانه حد للجسد للنجاسة خلا لما قاله النووي لان حقيقة التحريم
ملازمة المستقدرة فترتب حكم شرعي فكيف تفسر الاعيان رد بان النجاسة
تطلق على كل من الاعيان وعلى الحكم الشرعي فحدها بالاعيان صريح في ان
النووي لم يريد بها معناها الثاني بل الاول وهي حقيقة فيه او مجاز
مشهور علوان اهل اللغة قالوا ان النجاسة والتنجس معني واحد وعرفنا
المتولي بانها كل عين حرمتنا واما على الاطلاق في حالة الاختيار مع سهولة
القيين لا حرمتها ولا استقدارها ولا ضررها في بدن او عقل فخرج بالاطلاق
ما يباح قليله كبعض النباتات السمية وبجالة الاختيار حالة الضرورة
فيباح فيها تناول المنيته وسهولة القيين بخود ود الفاكهة فيباح تناولها
معها وان سهل تمييزه في بعض الاعيان خلافا لبعض المتأخرين نظر
الى ان شأنه غسل القيين ولا يتنجس فيه ولا يجب عليه غسله وهذا القيد
والذي

197
والذي قبله للاذخار لا للاخراج كما اوضحت ذلك في ثم العباد ولا حاجة
لزيادة اماكن التناول ليخرج به الاشياء الصلبة كالخمر لا ما لا يمكن تناوله
لا يوصف بجلا ولا تحريم ولا يلزم التكليف بالمحال وبلا حرمتها لحم الاومي
فانه وان حرمت تناوله مطلقا في حالة الاختيار الى كونه لا نجاسته بل حرمة
ولا يريد عليه لم يحرم فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه اذ حرمة تشاء
من ملاحظة الاوصاف الدائمة او العرضية ومعلوم ان الاولي لازمة للجنس
من حيث هو لان الاوصاف الدائمة لا تختلف والثانية تختلف باختلاف
تلك الاوصاف المختلفة باختلاف افراد الجنس وح فالادمي تثبت له حرمة
من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخري فاخرمة الثابتة له من حيث
فانه تقتضي الطهارة لانه اوصافه اي ايضا فلا تختلف باختلاف الافراد
والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره بحسب ما يليق بجاله
ولاشك ان احريم تثبت له لحرمة الاولي فكان طاهر احيا وميتا حتى
يمنع استعمال جزء منه في الاستفحال فالبعض المتأخرين ولم تثبت له
الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فلهذا جاز اغراء الكلاب على جيفته
وح ولا اشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على احد لان طهارته لحرمة الذاتية
كغيره وان كان غير محترم باعتبار وصفه وبلا الاستقدارها ما حرمتنا وله
الما تقدم بلا استقدار مخاطومني وغيرهما من المستقدرات ينال على
حرمة اكلها وهو الاصح وبلا ضررها في بدن او عقل باضر العقل كالافينون
والزعفران او البدن كالسمية والتراب وسائر اجزاء الارض اها رشيد
وقوله لمخاطومني الخ اي ولومنه كان مخاطا او بصقا ثم اراد تناوله و
محلله حيث لم تكن في معدنها كالريق في الفم فانه يجوز وكذلك المخاط
ثم ما ذكر شامل لما لو اراد التبرك ببصاق من يعتقد صلاحه فتناوله
لنفسه او لبعض الاطفال كان امر الولي بالبصق فيه او قمر ولده فيجوز على

الولي البصق في فمه ويجرم على الولي القليل من البصق في فم الطفل فيليراج
وظاهره ايضا وان استهلك غيره كان اختلاط بما لم يحصل به تقدير
له وينبغي ان لا يكون مرادها القصد التبرك في الاول ولا استهلاكه
في الثاني وقوله وسائر اجزا الارضاي وان كان قليلا لكن بالنسبة
لمن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ويجرم من الطاهر لا
خو تراب وحجر ومنه مذرو طفل لمن يضره وعلى ذلك يحمل الطلاق جمع
حرمة اهرع شر عليه **قوله** يمنع معصاة الصلاة ان قلت هذا حكم من احكام
النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي الي الدوران تصور النجاسة
متوقف على هذا الحكم اعني كونه يمنع من معصاة الصلاة من حيث انه جنس
من تعريفها وهذا الحكم متوقف عليها لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره
ولا يقال انه رسم لان الرسم قال وبكذلك الا ان يقال المراد بكلمة ما قابل
المعد فيحمل المسمى اه **قوله** سكر اي صراح للاسكار ولو بانفعاله لغيره
فدخلت القطرة من المسكر ويقال مسكرا ولو باعتبار نوعه اه سم على
ابن حجر **قوله** كخمر يفتح كذا وسكون الميم وهي مونة وان لم تلحقها التنا
يقال شربت كخمر بغير تاء وشربت الخمر بالتاء وسميت بذلك لانها تخمر العقل
اي تحالط اولانها تخمر وتستره اولانها تركت حتى ادركت واخترت
والمراد به الحقيقة وهي المخذة من عصير العنب ان كانت بباطن العنقود
كان تخمرت فيه او محترمة بان عصرت لا بقصد الخمرية ولو مثلثة وهي
التي اغليت على النار حتى ذهب ثلثها لان بعض الحنفية يقولون طهرتها
النار واخبر بها غيرهما من سائر المسكرات فيا ساعليها الوجود للاسكار
المسببة ذلك في كل منهما ولا يشك على الاستدلال بالاية عطفة على الخمر
ما ليس بخمسا اتفاقا لانه استعمال النجس في معنيسيه وهو جازع عند الامام
الشافعي رضي الله عنه اذ الثلاثة المقرونة معها معارضة بالاجماع فبقيت

هي

هي والكافي في قوله كخمر للتخيل فيدخل البسبب اه **قوله** كخمر بفتح الباء
الموحدة كما في القاموس واما بالكسر فهو اصل الشيء المتخذ منه ولا يرد
ما يقال ان البسبب واخشيش مسكران اه ثم روع ش عليه فتعلم من هذا انه
كان الاول للشارح ان يقول مسكرين بدل قوله مسكر لان يقال للغير
يرجع لكل منهما اه لكاتبه ومن البسبب الاقيون وجوزة الطيب في كثير المعبر
والزعفران وخوفك من كل ما فيه **قوله** وقطعة للعقل وان حرم
تناوله لذلك قال شيخنا اللاقاني ومنه شرب الدخان المعروف لان
قال شيخنا وهو كذلك ولي به اسوة فقد قيل انه يفتح مجازي البدن
ويهيئها لقبول المواد المضرة ويشأ عنه الترهل والتناقض **قوله** وخو
ذلك وربما ادي الي الحمى كما هو مشاهد واخبرني من اتوبه انه يحصل
منه دوران الرأس وضرب اكثر من ضرر الخمر الذي حرمه الشرع كشي
اكله وقال شيخنا البابلي شربه حلال وحرمة الذنابة بل كما مر طاري
وقال شيخنا سلطانا ليس بجرام ولا مكروه واقرة شيخنا الشيرازي اه **قوله**
وقوله ومن البسبب الاقيون الخ لعل هذا تحريف من قلم الناسخ وحق العباد
وكالبسبب الاقيون الخ وذلك لان البسبب حقيقة مستقلة مغايرة للمذكورات
ففي المصباح البسبب مثال فلس نبات له حب يخلط العقل ويورث الخبال
وربما اسكر اذا شربه الانسان بعد ذوبه ويقال انه يورث النسيان اه
قوله ولا اخشيش مذهب اي ولكن لو صار في مذهب شدة مطربة
وصار مسكرا حرم وصار خمرا حله الطبل اوي اه **قوله** والبوفة بالظا
المشافة والراي المعجمة خمسة خلافا للعلامة الخطيب واما الكشك فظا هي
ما لم يضر فيه شدة مطربة ايضا والا فهو نجس اه **قوله** ونظر الاصل ما
لو صار في اخشيش مذهب شدة مطربة اتجه النجاسة كما مسكر المايح المتخذ
من خبز ونحوه وفاق شيخنا الطبل اوي وخالفه من حرم بالمواصفة اه

وفي الكايعا لو انتفت المشدة المطرية عن الخمر لم يحد في الحثينة
 لذو بها فالذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تطهر الا بالتخلل ولم يوجد
 ونجاسة نحو الحثينة اذ غايتها انها صارت كالخمر الذي وجدت فيه
 المشدة المطرية اهـ شرح علي **قوله** ايضا نظر اصله ما في ما كان مايعا
 حال اسكاره كان نجسا وان جمد وما كان جامدا حال اسكاره يكون طاهرا
 وان اغاغ كل حثيش المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل
 ان ما فيه شدة مطرية نجس سواء كان مايعا او جامدا فالكشك الجامد
 لو صار فيه شدة مطرية كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطرية وهو
 جامد ان كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالحرق المنعقدة والافروطاهر
 كالكشك وما لا شدة فيه غير نجس مايعا او جامدا فاستقاط ما يعشعشع
 ان اريد بالمسكر ما فيه شدة مطرية لا المعطى العقل اهـ جلي **قوله**
 وكلب وخنزير **فروع** قال ابن قاسم على ابن حجر الظاهر ان المالكي
 الذي اصابه مغفل ولم يسيعه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا
 باعتقاده لكن هل المجرم منعه لنظره غير بدخوله حيث يتلوث
 المسجد منه فيه نظرا اهـ **أقول** قلت الاقرب لا عينه لتفكرهم بان
 ما وقع بتقليد صحيح لا يعترض من احكامه على صاحبه وان اوجب الحسنة
 لا تدخل في الامور الاحتشادية وقد يقال جيملا ان محاذ ذلك فيما خرم
 قاصر على المقلد كما لو سافر فرجه ثم صلى فليس للشافعي الاعتراض عليه
 اما ما يتعدى ضرره الى غير المقلد كما هنا فلا مانع من انه يجب على
 الحاكم منعه ونقل عن فتاوى ابن حجر ان له منعه اي حيث خيف التلوث
 ويوجه ما اقول به بان عدم منعه يلزم عليه افساد عبادة غيره
 اهـ وهو يترجح بالاحتمال الثاني وهو ظاهر اهـ شرح علي **قوله**
 ايضا وكلب وخنزير في شرح شيخنا ابن حجر الارشاد ما نصه وتجب اراقة

دعوى
هو

ما وقع

ما وقع فيه فورا ان اريد استعماله والاسنت كسائر النجاسات الا نحو
 الخمر غير المحترمة فيجب اراقتها فورا مطلقا لطلب النفس تناولها والا اذا
 عصى بالتنجيس بان تفضي به اليه بلا حاجة كوطن مستحاضة
 قال ابن العماد ونجس ثوب غيره اي ولم ينقصه الفصل او خرجت
 نجاسة من الميت وضاق الوقت وراى نجاسة في المسجد اهـ وعبارة
 ابن العماد في احكام المسجد ويجب تطهير المسجد من النجاسة علوا وقورا
 انتهت **قوله** ولو علم الغاية للتعقيم لا يلزم لعدم خلاف في خصوص
 المعلم كما يعلم من شئ الاصل **قوله** طهرنا احدكم الخ قال النووي في شئ
 مسلم الا شهر فيه ضم الطاء ويقال بغيرها لغتان هكذا بخط شيخنا
 الزياتي وقول المحامي مطرقة ظاهرة في الفتح لان المطر هو الالة
 ومحتمل للضم بان يراد به الفعل المطر اهـ شرح علي **قوله** لانه اسو
 حالا من الكلب اي نجاسة ثابتة بالقياس الاولوي لم يستدل بقوله
 تنج او لحم خنزير فانه نجس كما استدله بما ورد في حيث جعل ضمير
 فانه راجعا للمضاف اليه وهو الخنزير ان كان الاكثر رجوعه للقضا
 لانه يحتمل رجوع الضمير للجمعة بل هو الظاهر لانه المحدث عنه فيدل على
 نجاسة لحمه بعد موته ولا يدل على نجاسة جملته في حال حياته ومن ثم قال
 النووي ليس لنا دليل واضح على نجاسته اي لان دلالة هذه الآية
 غير واضحة لان الدليل اذا انطبق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال اهـ
قوله لانه لا يجوز اقتناؤه بحال اي مع تاقى الانتفاع به في هذا المانع
 ليس الا لنجاسته فلا ترد الحشرات لان منع اقتنائها بالعدم نظرا كنجاستها
قوله ولانه مندوب الى قتله ظاهر ولو كان عقورا لكان في العباب
 في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره اهـ سم على المنهج اهـ شرح
 علي **قوله** واما الكلب فيجوز قتل غير العقور منه سواء كان فيه نفع ام لا في

ثم الارشاد لا بن حجر **قوله** مع غيره اي مع غير كل واغما فصره على ذلك لا
 فرع كل مع الاخر دخل في الكل والآخر يراد بالاولوية اعماهي لدفع ايمام ان
 فرع كل مع الغير ظاهر مع وقوعه في التكرار اهو حينا وشمل الغير الا وهي
 وهو كذلك ان كان على صورة الادمي اتفاقا فان كان على صورة الادمي
 ولو في نصفه الاعلى فافتي حينا م ركوا لده بطهارته ونشوت سائر احكام
 الا ومبين له ثم قال وعلى حكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهرة في الطهارة
 والعبادات والوكالات لدخول المسجد وعدم النجاسة بحسه مع الرطوبة
 وعدم نجس نحو ما يع بحسه وصحة صلواته وامامته واعتكافه وصحة
 قضائه وتروجه موليته ووصيائه ويعطى حكم النجس في عدم حل
 ذبيحته ومنالحتة ونشربه وارثه ولو من امه واولاده وعدم قتله
 واختلف فيما يجب فيه علوقاته فقيلية كمال وقيل اوسط الديات
 وقيل اخرها وقيل قيمته وقال الخطيب ينفع من الوكالات وقال ابن
 حجر يجوز نشربه اذا خاف العنت وقال شيخنا بل رثه من امه واولاده
 وبما الى وجوب دية كمال فائدة نظم بعضهم احكام الفرع مطلقا
 في جميع ابواب الفقه بقول
 يتبع الفرع في انتساب اباه . والامر في الرق والحريه .
 والزكاة الاخف والدين الاعلى . والذي اشتد في خبره ودية .
 والخص الاصلين رجسا وزجرا . ونكاحا واكل والاضحية .
 وبذلك علم ان الكل بين ادمين طاهر ولا يفرق صورته كما نسخ
 وان الادمي بين كليين نجس قطعا ويظهر انه يجري فيه ما مر عن شيخنا
 من اعطائه حكم الطاهرة في الطهارة الى اخر ما مر عنه فراجع
 وذلك عن بعضهم ان الادمي بين شائتين يصح منه ان يخطب ويؤم الناس
 ويجوز ذبحه واكله اه وقياسه ان الادمي من حيوان البحر كذلك وفي
 كلام

كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وادمي لهما حكم الادمي هو مقتضاه
 حرمة اكله وهو ظاهر ومقتضاه انه مكلف فانظره كالذي قبله اه
 قال علي الحلبي **قوله** وهذا ادلي من قوله وفرعها وجه الاولية ان
 المتبادر من فرعها انه تولد بينهما فلا يشمل المتولد منهما مع حيوان
 اخر اهو حينا **قوله** تبعه الاصله المراد باصله البدن الذي انفصل منه فلا
 يرد انه هو الاصل فكيف يكون فرعها واحدا اصله انه اصل باعتبار
 التعلق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره اهو حينا **قوله** بخلاف ميني
 غيرها اي وقد خرج من الادمي بعد التسع فان خرج قبلها فنفس خلاف
 الدين فانه طاهر اهو حينا خف وعبارع ش **قوله** اذا قلنا بطهارة
 ادمي فخرج من الادمي في نحو سبع سنين وفيه صفات ادمي قبل طهر
 وقد يقال هو نجس لان هذا ليس منيا لانه لا يمكن قبل التسع وتلك
 الصفات ليست صفات ادمي لانه اغانا تكون صفاته اذا وجد في حد الامكان
 والاصل في الخارج من البطن النجاسة انتفت ولو بالاشخص ولم يغسل
 محله نجس منه وان كان مستنجرا بالاجار وعلى هذا لو جامع رجل
 من استنجرت بالاجار نجس منيها ويحرم عليه ذلك لانه نجس في كرم
 اه ثم مر وقوله من استنجرت بالاجار وكذا لو كان هو مستنجرا بالبحر
 فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشئة
 وعليه فلو فقد ما امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذره في جوارحه
 نعم ان خاف الزنا اتجه انه عذر فيجوز الوطئ سوا كان المستنجس
 بالبحر الرجل والمرأة ويحرم عليها في هذه الحالة التمكين فيما اذا كان
 الرجل مستنجرا بالبحر وهو بالما اهرع ش عليه **قوله** لذلك اي تبعه الاصله
 وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط لطهارة ادمي كونه خارجا من محل
 معتاد او ميا قام مقامه مستنجما او لا اهو حلبي **قوله** ثم يصلي فيه

قال بعضهم ولا يمتح الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاته صلى
الله عليه وسلم واوجب صحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بغيره فضلاته
صلواته عليه وسلم لان فيه عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيخالط
مني المرأة فلو كان منها نجسا لم يكن فيه بركة لا خلاصة بمينه فينجسه
وقد اوصفت ذلك في كتاب العباد **قوله** وميتة غير بشر ادمي ومثله
الحزن والملايكة بنا على انها اجسام ولها ميتة وهو الزحج واما القول
بانها اشباح نورانية تنعدم بمجرد موتها كالغفيلة فالمراد انها تنعدم طاهر
اهربما **قوله** وجرد مشتق من الجرد وهو اسم جنس واحد جردة
ينطق على الذكر والأنثى وهو بري في جري وبعضه اصفر وبعضه ابيض
وبعضه احمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها واذا اراد ان يبيض
التمس المواضع الصلبة وضربها بدينه فتنفج فيلقى ببيضه فيها ويكون
حاضا له ومنه يولد له ستة ارجل يدان في صدره وقائمان في وسطه
ورجلان في مؤخره وطرف رجليه صفراوان وفي خلقته عشرة من
جبابرة البوادي وجهه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ابل وصدور
اسد وبطن عقرب وحناء اسر وخذاجمل ورجلان نعام وذنب حية
وليس في الحيوانات اكثر فسادا منه ولعابه سم على الاشجار ولا يقع
عليه شي الا فسد اهربما **قوله** الحرمة تناولها اي من غير استقذارها
ولا يرد نحو البصاق ومن غير ضرر فلا يرد ما فيه ضرر كالسحيا **قوله**
قوله امام ميتة ادمي الخ اي على الاظهر في ميتة ادمي هو محلي ومقابل
ان الميت نجس وبه قال الامام مالك وابو حنيفة وعليه تستثنى الانبياء
قال بعضهم والشهداء وهل يطهر بالفصل على هذا القول قال ابو حنيفة
والبعوي من ائمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب خلافه هو **قوله**
وتاليه وهما السك والجراد وسواهما تا باصطيا د ام يقطع راس ولو
من

من لا يجرد نجس الكفار من حنق انفسه اهش **قوله** ولقد كرمنا بني
ادم قال ابن عباس رضي الله عنهما بان جعلهم ياكلون بالايدي وغيرهم يا كل
بفمه من الارض وقيل بالعقل وقيل بالنطق والقيين والخط والفهم وقيل
باعتدال القامة وامتدادها وقيل بحسن الصورة وقيل الرجال بالرجال
والنساء بالنساء وقيل بتسليمهم على جميع ملأ الارض وتسخيرهم له وقيل
بحسن تدبيرهم امر المعاش والمعاد وادم عبد الهمة ابو البشر ويقال
له ابو محمد يعني النبي صلى الله عليه وسلم خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من
روحه واسجد له ملائكة واسكنه جنته وعلمه من الاسماء ما لم تعلمه الملا
المقربون وجعل الانبياء من نسله وهو اسم عربي مشتق من اديم الارض
اي وجهها او من الادمية وهي السمرة خلق يوم الجمعة ونفخت فيه الروح
يوم الجمعة واسكن الجنة يوم الجمعة وبنى يوم الجمعة واهبط من الجنة
وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع بحواء يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من
العمر الف سنة على ما قيل اهربما **قوله** ولم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده
اربعين الفاد عاشت حواء بعده سنة وقيل ثلاثة ايام ودفنت بحنبه
اهشحي على عبد السلام **قوله** وقضية تكرمهم اي وقضية عموم تكميمهم
في الآية اذ لم يرد تخصيصه فليولى على المحكي **قوله** فالمراد بنجاسة الاعتقاد
اي فسادا فهو نجس فان النجاسة لا تكون الا في الاعيان اهربما **قوله**
النجاسة الابدان قد يقال ان هذه الآية في المشركين الاحياء والكلاب هنا
في الموتي اهش **قوله** الزايلة الحية بغير ذكاة شرعية يرد عليه جنين
المذكاة الذي لم تحل له الحياة لانه لا حياة له زايلة مع انه ظاهر بحيل
كله كالعلقة والمضغة فانه يحل كل ما على المعقدا **قوله** بايعني
واجيب بان المراد بالزايلة الحية المعدومة الحياة فيصدق بعدم
وجود الحياة راسا اهش **قوله** وقول الشوري فانه يحل كل ما على

المعتد ضعيف فالذي في ثم مرة كذا الاطعمة ان المضغعة لا يحل كلها
ومثلها العلقة بالاولى وعبارته هناك ولا بد في الحل اي حل الجنيين ان
تكون الزكاة مؤثرة فيه فلو كان مضغعة لم تقبيل بها صورة لم تحل لثرت
قوله بغير ذكاة شرعية ومن المذكاة ذكاة غير شرعية غير المأكول اذا ذبح
والمأكول اذا ذبح من لا تحل من اكله كجوسي او محرم والمذبح صيد اهل
قوله وان لم يسيل دم اي وان كانت مما لا نفس لها سائلة فهو غاية في
قول المتن وميتة غير بشر وليس غاية في التعريف الغرض الرد على
القول القائل بطهارة هذه الميتة ويمكن جعله غاية في مدحول غير وهو
الذكاة الشرعية فكانه قال اما ما زالت حياته بذكاة شرعية فهو طاهر وان
لم يسيل دم عند الذبح ويكون الغرض ايضا الرد على القول القائل بان
المذكاة التي لم يسيل دمها وقت الذبح ميتة نجسة اهـ نجسا فلا حاجة
الحان يستثنى منها جنيين المذكاة الى اي لان الشارع جعل ذلك ذكاة
له اهل حلي **قوله** بالضغط اي الزحمة والالجا الى حايط يقال ضغطه ضغطا
من باب نفع زحمة الى حايط وعصر ومنه ضغطة القبر اهر برما و
قوله ودم بتخفيف الميم وتشديد ها اي ولو تخلب من سمك وكبد وطحال
لقوله تعالى او دما سفوحا اي سائلا وخرج بالمسفوح الكبد والطحال واما
الدم البلي على اللحم وعظامه من المذكاة فتجس معفوع عنه كما قاله الحلي
ومعلوم ان العفوة لا ينافي النجاسة فراد من عبر بطهارة انه معفوع عنه
اهـ ثم مر وقوله فتجس معفوع عنه صور بعضهم بالدم البلي على اللحم
الذي لم يختلط بشيء كما لو دجت شاة وقطع لحمها وبقي عليه اثر من
الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تخرج في الحقل المعد
لذبحها الآن من صلب ما عليها لا زالت الدم عنها فان البلي من الدم على
اللحم بعد صلبه لا يعفى عنه وان قل لا اختلاطه باجنبي وهو تصوير حسن
فليست به

فليست به له ولا فرق في عدم الصفوة عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم
اهـ ثم عليه **قوله** ايضا ودم يستثنى منه المني اذا خرج على لون الدم اهـ
قوله وكبد اي وان سحق وصار كالدم فيما يظهر اهـ ثم **قوله** لانه دم
مستحيل لك ان تقول كونه كذلك لا يقتضي نجاسته بدليل المني واللبن
الا ان يحارب بان المراد دم مستحيل الى فساد لا الى صلاح تأمل اهـ سم
قوله وفي حاصل ما يقال فيه انه قسمان قسم يدخل من خارج
ثم يخرج بعد ذلك فخرج في دخوله مخرج الحائض خرج فهو نجس
وان لم يصل الى المعدة وقسم يخرج من داخل كما يبلغ فلا يكون نجسا
الا ان يخرج من المعدة واما ان كان من فوقها ولو من الصدر فليس
بنجس اهـ نجسا وعبارته ثم مر والبلغ الصاعد من المعدة نجس بخلاف
النازل من الراس ومن اقضى بحلق او الصدر فانه طاهر والماء السائل من
فم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج منتنابصرة لان كان
من غيرها وشك في انه منها ولا فانه طاهر نعم لو ابتلي به شخص فظهر
كما في الروضة العفوات تهت وقوله فالظاهر كما في الروضة العفوي وان
كش ولا فرق بين ان يسيل على ملبوسه وغيره لمشقة الاحتراز عنه
وينبغي ان لا يعفى بالنسبة لغيره من ابتلي به اذا مسه بلا حاجة اخذ
من قول سم على ابن حجر انه لو مس نجاسة معفوعا عنها على غيره فالظاهر
انه لا يعفى عنها في حقه حيث كان مسه بلا حاجة اهـ بالمعنى وليس
من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ما قليل او اكل من طعام ومن الملعقة
مثلا بغمه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من
الماء ولا من الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس
فلو انصب من ذلك الطعام شيء على غيره لا ينجسه لانه نجس بنجاسة
الطعام بل هو باق على طهارته اهـ ثم عليه **قوله** وان لم يتغير اي وان

لم يخرج متغيرا ولو ما فوق القلتي خلا فاللاسنوي حيث ادعيت الماء
 دون القلتي يكون متحسنا لا يحسنا بطهر بالمكثرة قياسا على حب وفوق
 بان قاترا الباطن في المايع فوق قاتره في غير اهل حلي فالغاية للقيم
 بالنسبة للذي لم يبلغ القلتي وللرد بالنسبة لما يبلغ ما قامل **قوله**
 ايضا وان لم يتغير اي كان شان المعدة الاحالة فلا يجب تسبيح فمن
 تقايا مغلظا قبل استئانته ولا دبره لذلك ونقل عن العلامة در جواب
 تسبيح الفم في غير المستحيل لكن الذي في شرحه خلافه وقال العلامة
 ابن حجر يوجب تسبيح اليد ايضا في غير المستحيل ولو ابتلي شخص بالقي
 عني عنه منه في التوبخ البدن وان كثر كدم البراغيث وكذا من
 ابتلي بسيلان الماء من فيه وهو نائم ان علمت نجاسته بان كان من
 المعدة ويعرف ذلك بتغيره قال في المجموع وسالت لاطبا عنه فانكروا
 كونه من المعدة ومثله بالاولي ما لو ابتلي بدمي لثته والمعاد بالابتلا
 بذلك ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوص منه والبلغ الصاعد من
 المعدة نجس بخلاق النازل من الرأس ومن اقصى خلق او الصدر **يقال**
 له النخامة بالميم او العين وقيل الثاني اسم للنازل من الرأس فايدة
 يستثنى من القي غسل الفم وطاهر لا نجس معفو عنه لما قيل انه
 يخرج من فم النخلة وهو الاصح وقيل من دبرها فهو مستثنى من
 الروث وقيل من تديين صغيرين تحت جناحها فهو مستثنى من لبن
 ما لا يוכל اهر برماو **قوله** كالفايط في هذا الصنيع شي حيث قاس عليه
 وهو مقيس كما ذكر بعد فليراجع القياس على مقيس اهر برماو **قوله**
 ايضا كالفايط اي قياسا على الفايط ولعله لم يجعل القي مقيسا على
 الفايط بل جعله مقيسا على الفايط لانه اشبه به من البول اهر برماو
قوله وروث اي ولو من طير ما كولا ومما لا نفس له سائلة او سمك
 او جراد

او جراد والروث في العذرة مترادفا وقال النووي العذرة مختصة بالادمي والروث
 اعم وقال غيره الروث مختص بغير ادمي وفي المحكم انه مختص بغير ادمي
 والعذرة بكسر اللام المعجمة بوزن كلمة اهر برماو وشمل الروث فضلاته
 صلاية عليه ولم وهو ما صحه وحمل القائل بذلك الاخبار التي يدل ظاهرها
 للطهارة لعدم انكار صلاية عليه ولم شرعا اعم بوجه بوله على التذوق
 لكن جزم البقوي وغيره بطهارتها وصحة القاض وغيره ونقله العراقي
 عن الخراسانيين وصحة السبكي والبارزي والزرکشي وقال ابن الرفعة
 انه الذي اعتقده والقائه به وقال البلقيني ان به الفتوي وصحة
 القاياني وقال انه الحق وقال الكافط ابو جعفر تواترت الادلة على ذلك عند
 الامة في خصايصه فلا يلتفت لغير خلافه وان وقع في كتب كثير من المشافعية
 فقد استقر الامر من اعينهم على القول بطهارتها ووافقي به الوالد رحمه
 الله تعالى وهو المعتقد وحمل ترجمه صلاية عليه ولم منها على الاستنجاب
 ومزيد المطابقة قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضالة سائر الانبياء
 وهو المعتقد سوا قبل النبوة وبعدها وانزعجه الجوزي في ذلك اهر برماو
قوله نعم ما لقاها الخ استدراك علي كل من القي والروث ههنا **قوله**
 من حب متصل يصلاية باقية بحيث لو ذرع لبنت وكذا ما لقاها من
 بيضة ابتلعها بحيث لو حضنت لفرخت وبذر القر وهو البيض الذي يجمع
 منه دو القر طاهر وكذا نسج العنكبوت على مشهور اهر برماو وعبارة
 الثقافة وعن العدة وكما ويحرم نجاسة نسج العنكبوت ويؤيده قول
 الغزالي والقرويني انه من لعابها مع قولهم انها تتغذي بالذباب التي تكون
 المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاذري لان نجاسته تتوقف على
 تحقق كونه من لعابها وانما لا تتغذي بذلك وان ذلك النسخ قبل
 احتمال طهارة فها واني بوحدة من هذه الثلاثة انتهت **قوله** وبول

والحصاة التي تخرج عنقه ان تيقن انعقادها منه فهي نجسة والا فهي نجسة
اه حلي وعبارة سمع **قوله** شيخنا مربي طهارة الحصاة لاحتمال ان
حجر خلقه الله تعالى في هذا الحال وليس منعقد من نفس البول الا ان يشهد
واحد من اهل الخبرة بانعقادها من نفس البول فيحكم بنجاسة عينها
اه انتهت **قوله** بحجة قال الدبري فيه ثلاث لغاة اقصاها السكون المذال
وثانيها كسرهما مع تشديد الياء وثالثها كسرهما مع تخفيف الياء كشي
وعمي هو شدي **قوله** في قصة علي لما قال كنت رجلا مذابذا بين معجنتين
اي كثير المذي وكنت اذا اذيت اغسلت حتى تشق ظري فاستحييت
ان اسال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لقرب بنته مني فامرت
المغيرة وفي رواية المقداد وفي رواية عمار فساله عن ذلك بحضري
فقال يغسل ذكره ويتوضاها بربما وفي قوله يغسل ذكرها اي ما اصابه
من المذي لما في رواية اذا امذي الرجل غسل الخشفة فلا تجب المجاورة
الي غير محله وفي رواية عن مالك واحمد يغسل ذكره كله لظاهر الاطلاق
في الحديث وهل غسل كله على هذا معقول المعنى او للتعبير وابدى الطحاوي
له حكمة وهي انه اذا غسل الذكر كله تقلص فبطل خروج المذي كما في الضرع
اذا غسل بالما البارد يتفرق اللبن الى داخل الضرع فينقطع خروجه وعلى
القول بانه للتعبيد تجب هو قس على البخاري **قوله** وهو ما ابيض رقيق
في تعليق ابن الصباغ انه يكون في الشتاء ابيض خفيفا وفي الصيف اصفر
رقيقا وربما لا يحسن خروجه وهو غليظ النسا منه في الرجال خصوصا
عند هيئتهم اها شمر روي في لعل الحلي نعم يعرض عنه لمن ابتلي به
بالنسبة للجماع له وذكر علماء التفسير ان في الذكر ثلاث مجاري مجري
للعنى ومجري للبول والودي ومجري بينهما المذي اه حلي وفي قول
على الحلي ما نفسه وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا مربي طهارة وغيره ان
هذه

هذه المجاري الثلاثة في فرج الاذي لا في فرج البهية وهو المعروف بالمشا
نظر رايته عن البلقيني انه ليس للبهية الامنفذ واحد للبول والجماع
فراجعه هو **قوله** بهيمة عبارة عن الارشاد للشهاب بن حجر بهيمة ساكنة
ويقال بالمعجمة وبكسر الدال مع تشديد الياء اه هو شدي وقوله كالبول
هنا قاسه على المذي لانه اشبه به ولعله قاسه على البول لوضوح دليله
اعني صوابه عليه زنا من ما وقيل قاسه على البول لان كلاهما يكون
للصغير والكبير والمذي خاص بالكبير **قوله** حيث استسكنت الطبيعة
اي يابس ما فيها فلا يخرج بسهولة اه حيث استسكنت لعل الحلي **قوله** او عند
حمل شيء ثقيل اي فلا يختص بالبالغين واما المذي فيحمل اختصاصه بهم
لان خروجه ناشئ عن الشهوة اه ع شر على **قوله** ولين ما لا يوكلاي
بخلاف بيضه ومنه فانها طاهرة والفرق بين مني وبيض ما لا يوكلاي حيث
حكم بطهارة التامرين لينة حيث حكم بنجاسته ان كلا من المني والبيض اصل
حيوان طاهر بخلاف اللبن فانه من اياه والاصل اقوى من المري اه حلي
قوله سائر البيوض طاهرة ولو من غير ما كول وان استسكنت وما
يجب لو حضنت لفرخت ولكن جبر اكل ما يضر كبيض الحياة وكلها بالاضاد
الا يضر المذجا لظالمسالة اهق لعل الحلي دعبارة ابن العماد
المعقولات مع شرحها لم ينفذ احديا وبيض الصدق حل **قوله** ببيض
الغراب وكل من يبيض بومته . والسلم فاكنا التماسيح مع ورك
حكم ببيض الغراب في جوارز اكله وكل من يبيض لقوته بفتح اللام وكسرهما
العقاب ومثل ما ذكر ببيض كل ما لا يوكلاي كذا النواوي في المجموع ضعفة
حيث قال فيه في باب النجاسة ان قلنا بطهارة مني ما لا يوكلاي فبيضة
طاهر يجوز اكله بالاخلاق لانه غير مستقدر وفي الجواهر للفتوى
لا يقضي بحرمة لانه حرم بجوارز اكله وهو طاهر كلام المصنف في البيع

حيث قال يجوز بيع بيض ما لا يؤكل لحمه من الحيوان لأنه ظاهر منتفع به
وهذا الحيوان لا منفعة فيها غير ذلك فثبت **قوله** لأنه سيقيل في الدنيا
كالدوم الدليل في الحقيقة هو القياس وهذا التقليل بيان للجامع فكانه
قال بجامع الاستحالة في الباطن في كل واحد كان الدم مستحيلا على الماء
واللبن عن الدم **أهـ** **قوله** أما لبن ما يؤكل لحمه أي أن انفصل منه
بعد تذكينه أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور أو من ولد
غير ما كولد الخنزير من شاة فإن انفصل بعد موته من غير ذكاة
فنجس إن كان مما ميئنته نجسة والأكبر إذا ولو كان له لبن فينبغي
طهارته لأنه نقي الخارج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته أهـ قال على
المحلى في اللبن سبع فضائل نظمها **شـ** **قوله** **سـ**
وسبعة في لبن حصلت **سـ** من من الله علينا الأعظام
غذي ويري دسم والدرى **سـ** عذوبة سهل مساع أداه
مدافع **قوله** أما لبن ما يؤكل لحمه أي سواخرج من صغير أو كبير ذكر أو أنثى
وعبارة شـ م ولا فرق بين لبن البقرة والحمل والثور والعجل
خلاف البلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا أن وجدت
فيه خواص اللبن كظفره في المني أما أخذه من ضرع بهيمة ميتة فإنه
نجس اتفاقا كما في المجموع والأنفة ظاهرة وهي لبن في جوف نحو سحلة
في جلدة تسمى أنفة أيضا إن كانت من مذكاة لم تقطع غير اللبن وسواء
في اللبن لبن أمها أم غيرها شربته أم سقى لها طهر كان أم نجسا ولو
من نحو كنية خرج على هيئته أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر
الشروط بين مجاوزتها من حيث هي سحلة أو لا فيما يظهر وقد ذكرت
الفرق بينه وبين الفضل من بول الصبي بعد تحول لبن وإن لم يؤكل
سواء اللبن في شـ العبا نعم بعض عن الجبن المحمول بالأنفة من حيوان
تغذي

حالا
ص

تغذي بغير اللبن لعدم البلوى به في هذا الزمان كما أفق به الوالد رحمه
الله تعالى إذ من القول عدان المشقة تجلب التيسير وإن الأمن إذا ضاق
انتسع وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الأئمة
بالعفو عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها أخف من هذه المشقة
أهـ ثم مروا الأنفة مأكولة وكذا ما فيها إن أخذت من مذبح لم يأكل
غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاه إطلاقهم والفرق بينه وبين
الطفل غير خفي أهـ شـ عليه وكتب عليه أيضا قوله نعم يعفى عن الجبن
المحلول بالأنفة الخ مراده بالعفو الطهارة كما ذكره من روى العبا فنقص
صلاة حامله ولا يجب غسله منه عند رادة الصلاة وغير ذلك
وهل يلحق بالأنفة الخنزير الخبوز بالسرحين أم لا الظاهر المحقق كما
نقل عن الزيادة بالدريس فليراجع **أهـ** **قوله** الصبي يغني الميم وفيها
نسبة إلى صير بقر بالبصرة عليه عدة قري تفقه على ما ورد في جماعة
وأخذ عنه الحديث أهـ **قوله** والأوجه الأول فعلم أن لبن الصغير
طاهر ولا يشك علي مني الصغير حيث حكم بنجاسته لأن الملاحظ في
طهارة اللبن كونه غذا وهو حاصل مع الصغير وتكونه أصلا دمي
ولا يكون كذلك إلا إذا كان في سنة فروع لو شك في اللبن أمن
ماكول أو آدمي ولا فهو طاهر خلافا للأوزان لأن الأصل الطهارة أهـ
تسوية **قوله** لتقليلهم السابق هو قوله فلا يليق بكرامته أن يكون
منشأه نجسا **أهـ** **قوله** من نحو جرة عبارة شـ م وجرة ومرة ومثلا
سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا قال ابن العباد وينبطل
الصلاة بلسة الحية لأن سمها يظهر على محل المسعة لا العقرب لأن
أبرتها تغوص في باطن اللحم وتنجح السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما
تقرر من بطلانها بالحية وكون العقرب هو الوجه الآخر أن علم ملاقاته

السم للظاهر والملاقة الظاهر لسمها وحمل ما تقدم في المارة بالنسبة
لما فيها اما هي فتجبه كالكرش فتظهر بغسلها واما الخزة التي توجد
في المارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم خاستها لانها
تجسدت من النجاسة فاشبهت لما الفضل وانفق لمحا انتت وقوله
ومحل ما تقدم في المارة لم يعبر فيها من المارة بل بالمرة وهي اسم للماء
الذي في الجلد والجلدة تسمى مارة وعليه فلا حاجة للتقييد وعبار
المختار المارة التي فيها المارة مع شعله **قوله** ايضا من خواجكة بكسر
الجيم وهي ما يخرج البعير ونحوه ليخرج عليه اي ليأكله ثانيا واما قلته
البعير وهي ما يخرج من جانب فمه اذا حصل له مرض الهياج فظاهرة
لانها من اللسان اها جهوري وجمع اجرة جر كسرة وسدر اها مصباح
قوله وما المتنفط وكذا الجدي بضم الجيم ورفع الدال المهملة وفتحها
لعتان مشهورتان واما قول العامة جدي بكسر الجيم واسكان الدال
فلحن تنبيه الدالين افضل من عمل الضل كما صرح به السبكي
واما اللين واللين فليهما افضل ففي الشهاب بان اللين افضل من اللحم
لكن نقل الجلال السيوطي في الجمع الصغير حديث سيد ادم الدنيا والاخرة
اللحم قال ولده فلعل الولد لم يستحضر ذلك الحديث ففضل اللين على
اللحم وعبر ايضا افضل طعام الدنيا والاخرة اللحم ابريق **قوله** فهو في
معناها فالجرة في معنى القبي والمتنفط في معنى القبي اهو شينا **قوله**
مع ان بعضه وهو المتنفط وقوله يعلم من شروط الصلاة عبارة
هناك متنا وشرحا وكالدم فيما ذكر قبح وهو ملة لا يجالطها دم
وصديد وهو ما ابصر وقيق خالط دم لانه اصلها وما جروح ومتنفط
له ريج فيا سا على القبي والصديد اما ما لا يرج له فظاهرا كالعرق انتت
وي المصباح نفط يده نفط من باب تعب ونفط اذا صار بين الجلد
واللحم

واللحم ما الواحدة نقطة واجمع نفط مثل كلمة وكلم وهو الجدي واما
جاء على نقطات وقد تخفف الواحدة واجمع بالسكون اهو شينا وقرر شينا
ان المراد به البقايبق التي تخرج في ظاهرا البدن ولا يكون ما وها خسا
الا ان تغير رجيح والا فهو ظاهر **قوله** وجزء ميان من حي الخ ومنه ما يسمي
توب الثقبان عليا لوجه وانظر لوانضل الجرح المذكور باصله وحلته
الحياة هل يظهر ويوكل بعد التذكية او لا ونظيره ما الواحي به الميتة
تم ذكيت ولا يظهر في هذه الا احل فكذا الاول فليتنا مل اهو شينا **قوله**
فجر البشر والسماك الخ ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الاذي
نجسة من غير اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتة بلا نزاع
اه شمر **قوله** الا نحو شعر ما كول اي ما لم ينفصل مع قطعة لحم تقصد
والا فهو نجس تبعالها وان لم تقصد فهو طاهر دونها وتغسل اطرافه
ان كان فيها رطوبة او دم وعلو هذا اجل ما في شرح شينا هق لعل الجلي
قوله ايضا الا نحو شعر ما كول اي ورشته وخرج بالشعر وما ذكر معه
الظلف والقرن والظفر والسن فهي نجسة لفقد المعنى الذي خرج به
عنوا الشعر اهو بن حجر اهو شينا **قوله** ومسه وفارته اي اذا لم يعلم انفصال
كل من ظبية ميتة ومن الممسك نوع من غير ما كول هو اطيبة وهو المسهي
بالتركي فينبغي ان يحتسب نجاسته اهو شينا **قوله** وفارته بالهمز وتركه
خراج بضم الخاء المعجمة وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سرة الظبية كالسلة
تحتك لالقايد وقيل يجوزها تلقينها كالبيضة بخلاف المسك التركي
فانه نجس لانه من دم مضاف اليه وقيل انه يؤخذ من حيوان غير
ما كول وقال شينا يؤخذ من فرج الظبية كالحيض اهو شينا **قوله**
بالهمز وتركه اي بخلاف الحيوان فهو بالهمز فقط وكذلك جمعه وهو فيران
اه شينا وفي المصباح والفارة تهمز ولا تهمز وتقع على الذكر والانثى واجمع

فامثل فلسوف و فرائد فارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها بنقله الى
 فارس **قوله** فطاهري حيث لم يعلم انفصاله من ميتة ومثله العظم
 اهل حلق وعبارة ثم مرر والمسك طاهر وكذا فارة بشعرها ان انفصلت
 في حال حياة الطيبة ولو احتال فيها بغير او بعد ذلك كما تها والافجسان كما
 افادوا اليه في المسك قياسا على الانفحة انتهت **قوله** ايضا فطاهري
 بالاجماع في المجزئ على الصحيح في المنتصف سواء انتقام نفق والشعر
 المحمول لا انفصال هل هو في حال حياة الحيوان المأكول او كونه ما
 كولا او غير طاهر عملا بالاصل وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في
 الجواهر بخلاف ما لو راينا قطعة لحم ملقاة وشكلنا اهل هي من مذكاة
 ام لا لان الاصل عدم التلكنة ومثل العظم اللبن اهش مرر **قوله**
 او كونه مأكولا او غير ومنه ما عتبه البلوي في مصرنا من الفرق التي
 تباع ولا يعرف اصل حيوانها الذي خذت منه هل هو مأكول اللحم او لا
 وهل اخذ بعد تلكنة او موته اهش عليه **قوله** ومن اصوافها المحمول
 على ما اخذ في حال الحياة او بعد التلكنة وهو مخصص بخبر ما قطع من
 حي فهو ميتته اهش **قوله** فتجس ولو شك هل هو شعر مأكول او غير
 او هل بين حال الحياة او الموت حكم بطهارته عملا بالاصل والعظم
 المشكوك في طهارته كذلك وكذا قطع جلد وان لم تكن في نحو خرقه
 او زنبيل وفارق اللحم بان شانه الحفظ بخلاف العظم ولجلدها برماق
 وعبارة ع شر ولو شك في نحو شعر او ريش هو من مأكول او غير
 او انفصل من حي او ميت او في عظم او جلد هل هو من مأكول المأكول
 او من غيره او في لبن اهلين مأكول او لبن غيره فهو طاهر وقياسا ذكر
 طهارة الفارة اي فارة المسك مطلقا اذا شك في انفصالها من حي
 او ميت خلافا لتفصيل فيها للاسوي وفارق الحكم بطهارتها الحكم بنجاسة

قطعة

قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف ويفرق بعدم جريان الهادة برمي
 اللحم الطاهر بخلاف المذكورات انتهت ويعني عن قليل شعر غير مأكول
 او عن قليل شعر مأكول بل شقة الاحترار عنه وعن روث السمك كذلك
 الا ان يغير الماء وما يغلب ثم يجمع كدمع وبصاق ونخاط حكم حيوانه
 طهارة ونجاسة ويعني عن منفذ الحيوان وفيه ورجله المتيقن بنجاستها
 ان وقع في ما يعي ما لم ينفصل فيه شيء من عين النجاسة اهش **قوله**
 كعلقة وهي دم غليظ استقال عن المني سمي بذلك لعلوقه بكل ما لامسه
 والمضغة قطعة لحم بقدر ما يضعف استقال عن العلقه اهش **قوله**
 ورطوبة فرج هي ما ابيض مترد بين المذي والفرج ومحل ذلك اذا
 خرجت من محل يجب غسله فان خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة
 لانها رطوبة جوفية وهي اذا خرجت الى الظاهر حكم بنجاستها واذا اقاها
 شيء من الظاهر تنجس وح يشك قولهم بعدم تنجس ذكر المجمع مع
 انه يجاوز في الدخول ما يجب غسله الا ان يقال عني عن ذلك كما عني
 عن الولد الخارج من الباطن وفيه ثم الروض محل عدم وجوب غسل
 البيضة والولد اذا لم يكن معه رطوبة نجسة اهش بان تحققنا
 ان تلك الرطوبة من الباطن وابن حجر رطوبة الفرج ثلاثة اقسام طاهرة
 قطعا وهي الخارجة مما يجب غسله ونجسة قطعا وهي الخارجة من الباطن
 وطاهرة على الاصح وهي الخارجة من بين الباطن وما يجب غسله اهش
 ووقع السؤال في الدرر عما يلا فيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس
 به ذكر المجمع ام لا لان ما في الباطن لا يتنجس قول الظاهر انه نجس
 كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولكنها لا تنجس ما
 اصابها الا اذا اتصلت بالظاهر وعلى هذا فينبغي ان يوقف عن ذلك
 فلا يتنجس ذكر المجمع لكثرة الابتلاء به وينبغي ان مثل ذلك ايضا

ما لو دخلت اصبعها فضرر لانه وان لم يعم الابتلاء به كالجماح لكنها قد تحتاج
 اليه كان اردت لمبالغة في تنظيف المحل وينبغي ايضا انه لو طال ذكره
 وخرج عن الاعتدال ان لا يتنجس بما اصابه من الرطوبة المتولدة من
 الباطن الذي لا يصله ذكر الجوامع المعتدل لعدم امكان التحفظ منه
 فاشبهه ما لو ابتلي الناي بسيلان الماء من فيه فانه يعرض عنه مشقة
 الاحتراز فكذلك هذا هو شأنه على **قوله** كاصلاها اي وهو احيى لان المني
 بالنسبة للعلاقة والمضفة ولا يقال مقتضاه ان من يقول بنجاسة المني
 من الادبي يقول بنجاسة ما ذكره **قوله** دخان النجاسة الخ هذا
 مكرر مع قوله في الطهارة ومن دخان نجس الا ان يقول ذكره هنا توطئة
 لقوله ونجارتها فكانه زيادة على ما تقدم ومنه دخان الدخان المحجور
 بالنجس ودخان انفصل من لهيب شجرة وقودها نجس ودخان خر اغليت
 على النار ولم يبق فيها شدة مطربة ودخان حطب وقد بعد نتجسه بنجوس
 بول واما النوشادر فسميه العامة النشار وهو ما عمت به البلوى
 فان تحقق انعقاده من دخان النجاسة او قال عدلان خبير ان لا ينقصد
 الا من دخانها من نجس و الا فلا والسم نجس وتبطل الصلاة بما ظهر
 منه لا بما خفي كالذي من العقب كانه في الداخل اه **قوله** ايضا دخان
 النجاسة وكذا دخان المتنجس كحطب تنجس ببول قاله شيخنا وبه يعلم
 ما عمت به البلوى في اشتاها عثمان **قوله** ونجارتها كذلك الخ ومنه ما يقع
 من حرق الجلة حتى تصير حمرا لا دخان فيه لكن يصعد منه بخار فهو
 نجس كانه نجس بواسطة نار ولو اوقد من هذا الجمر شي كيدك ودواة
 دخان فان كان هناك رطوبة من احد الجانبين بحيث يتنجس بها
 الطاهر كان الدخان المتصاعد نجسا و الا فلا اه عزيري **قوله** ونجارتها
 كذلك الخ افهم انه لو شفى شياء رطباً على اللهب المجرد عن الدخان
 لا يتنجس

١٥
 من حرق الجلة حتى تصير حمرا لا دخان فيه لكن يصعد منه بخار فهو
 نجس كانه نجس بواسطة نار ولو اوقد من هذا الجمر شي كيدك ودواة
 دخان فان كان هناك رطوبة من احد الجانبين بحيث يتنجس بها
 الطاهر كان الدخان المتصاعد نجسا و الا فلا اه عزيري **قوله** ونجارتها
 كذلك الخ افهم انه لو شفى شياء رطباً على اللهب المجرد عن الدخان
 لا يتنجس

لا يتنجس وهو ظاهر ثم رايت في ابن العماد من كتاب رفع الالباس عن
 وهم الوسواس ما نصه السابع اذا اوقد بالاعيان النجاسة فصلعت
 النار ونصاعد من النار الدخان وقد سبق حكم الدخان واما النار
 المتصاعدة في حال الوقود وليس من نفس الوقود وانما هي تاكل
 الوقود ويخرج من الدخان اجزء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا
 يجتمع منه الهباب والني يظفر ان النار المتصاعدة من الدخان اذا
 مست ثوباً رطباً لم يحكم بتنجسه الا انما في الغالب تختلط بالدخان بدليل
 ان الدخان يصعد من اعلاها في حال التلهب الدخان يختلط بها ولهذا
 اذا اوقد النار شياء رطباً اسود من الدخان الذي هو مختلط بها فقل
 هذا اذا اقاها شي رطباً تنجس اه ش على **قوله** ولو غير محترمة
 وهي ما مسكت بقصد الخمرية وان عصرت بقصد الخلية كما ان المحترمة
 ما مسكت بقصد الخلية وان عصرت بقصد الخمرية والعرق بقصد من
 يباشر نفسه او بغيره وبقصد المتبرع وقصد المحبون كلاقصد
 بخلاف السكران اه **قوله** وفيه ق لعل المحترمة هي التي عصرت لا بقصد
 الخمرية وغير المحترمة هي التي عصرت بقصدها اه وعبارة سم فسر
 ما عصاره نحو المحبون محترم وكذا ما عصار السكران بلا قصد كغير السكران
 واما اذا قصد السكران فهل يعتبر قصده حتى اذا قصد الخلية كانت
 محترمة او الخمرية كانت غير محترمة فيه تردد والوجه اعتبار قصده
 لانهم الحقوه بالصالح فيما له وعليه اه م ر انتهت **قوله** اي صارت خلا
 اي بنفسها لا بمعنى شات عن غيرها نحو عين تغيرت او انفصل عنها
 نحو هند فكتبت وحيل اتخاذ الخل بالاجماع اه برماوي ويكفي زوال
 النشوة وغلبة الحموضة ولا يشترط نهايتها بحيث لا يزيد اه ثم مر
قوله بلا مصلحة عين اي صلاحيتها من وقت التمر الى وقت الخل كما

انشأ له بعد بقوله وافهم كلامهم الخ **أه شيئا قوله** وان فقلت من
 شمس ليل ظل الخ هذه الغاية للرود على من قال انها لا تظهر بالتخلل
 الناشئ عن النقل على القاعدة ان من استعمل على الشيء قبل اوانه
 عوقب بحرمانه كما في التحفة هو عبارة الشوبن قوله وان نقلت
 من شمس ليل ظل الخ ولا يجوز التخليل بالنقل المذكور بخلافه بمصاحبة
 عين فيحرم وهذا هو المقدم كما صرح به الشيخان في الرحمن وجرى
 بعضهم على حرمة التخليل مطلقا سواء كان بعين او بنحو نقل من شمس
 ليل ظل وهو ظاهر الحديث في ذلك ويرده صريح كلام الشيباني
 في الباب المذكور قاله ابن جرير في ش العبارة وجرى روتبعه مشايخنا
 على الترجيح انتهى وفي قول علي المحلي النقل مكروه على المعتقد كحرام
 خلافا للشر وحديث التخذ الخ خلافا لآل محمول على العين **أه قوله**
 ادعكسه اي وكذا من دون الى اخره وقع راس طرفه للهواء وال
 الشدة المطربة من غير نجاسة تخلفها سواء قصد بكل منها التخلل او لا
 والنقل حرام عند روت قال شيئا انه مكروه وحمل قوله في الحديث
 اتخذ الخ خلافا لآل على التخلل بالعين لانه يستنبط من النص
 معنى يخصه وهذا هو المعتقد اه برهان **قوله** لمفهوم خبر مسلم الخ
 وجه الدلالة منه انها تكون خلافا من غير معالجة ومن المعلوم ان
 الخلط اه وفيه ان هذا استدلال بالمفهوم بشرط العمل بالمفهوم
 ان لا يخرج على سوال فالاولي الاستدلال بالاجماع اه شيئا وعبارة
 الشوبن قوله لمفهوم خبر مسلم الخ سياتي في كلام الشيخ في باب
 اللعان ما فيه بشرط العمل بالمفهوم ان لا يخرج القيد على سبب
 اه انتهى ويجاب بان محل عدم العمل بالمفهوم اذا لم يكن عاما
 وما هنا عام اه عزيزي **قوله** عن اسر هو ابو حمزة اسر بن مالك

بن النضر

ابن النضر الاضاح الصعاي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
 يفتخر بذلك روي عنه ابو هريرة وغير المتوفى بالبصرة سنة ثلاث
 وتسعين عن مائة وستة او اكثر وهو اخر الصحابة موتا بالبصرة ود
 خارج البصرة على نحو فرسخ ونصف موضع هناك يعرف بقصر انس
 اه برهان **قوله** اتخذ الخ خلافا لآل كما نقل من شمس الاعلام اه شوبن
 اي نقال حتى يقصر خلا قال لا اي لا نقال وهذا الجواب شامل للعلاج
 بالعين وبغيرها فقصر بادلة اخرى على العلاج بالعين اذ غيره لا يقصر
 اه شيئا **قوله** بدنها ومثل دنها ما بقي في قعر الدن من دري الخ فيظهر
 يتعال الدن سواء استجر ام لا اه حلي وفي المصباح الدن مثل كبت
 الا انه اطول منه واوسع راسا وجمعه دنان مثل سهم وسهام اه
قوله اي قظهر مع دنها اي وان تشرب بها او علت اه شمس **قوله**
 مع دنها اي وان تجرت فيه كما لو بقي في قعره دري خمر فانه يظهر
 كما طر جوف الدن بل اولي وليس لنا عصير يصير خلا من غير خمر
 الا في ثلاث صور احدها ان يصب في الدن المعتق بالتخلل الثانية
 ان يصب الخ في العصير الثالثة اذا تجردت حبات العنب من
 عناقيده وملي منها الدن وطير راسه ويعفى عما يشق الاحتراز
 عنه او ما يحتاج اليه حبات قليلة ونوى ترك ذلك اذا بقي في الدن
 واما الدود المتولد من الخمر بعد انقلابه خلا فقياس حبات العنب
 العفوة عنه وهو ظاهر لا يخسر اقره شيئا ع شر ولو فارت بالنار
 ثم نقصت فانها لا تظهر بخلاف ما لو فارت بنفسها فانها تظهر لانه
 من ضره رياتها ولو ارتفعت بفعل فاعل ثم وقع فيها اخر اخر حتى
 غمرت ما ارتفع قبل الجفاف ظهرت بالتخلل واختلف فيما قبل هل هو
 شرطا ولا افني الشراب مر بانه شرطا اه برهان **قوله** والا لم يوجد

في القاموس الحجب الجرة
 او الفخمة منها اه

خلط ظاهر من خراعت من غلب الملائمة وما المانع ان يقال ان الدين
مصفى عنه للضرورة ولا يلزم ما ذكر وقد اشار لعل ش على مروج سم
قوله والامر يوجد في الملائمة ممنوعة لان العفوة عن ملاقاته
يكفي في الطهارة **قوله** تاملا هو قوله وهذا اي قوله بلا عين وقوله بد زها من
زبادي **قوله** شجنا **قوله** عصبية عين اي ليست من جنسها اما التي من
جنسها فلا تغفر فلو صب على الخمر خمر او بنيد طهر الجميع على المعقدها زبادي
وليس من العين فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر اخذها
قالوه فيما لو خمر ما في اجواف الحبات ثم تخلل حيث قالوا بطهارته ومما
ينساقط من العنب عند العصر من النوى فان الاحتراز عن ذلك اسهل
من الاحتراز عن الدود وتنبه له اهو ش على مروج ومن العين المخرق
تلوث ما فوقها من الدن بوضع العين فيها او بغيره كالارتفاعها
بنفسها فان وضع عليها في الاول ما يصلح لمحل ارتفاعها ما ياتي
طهرت **قوله** كحصة مثال العين التي لم تؤثر في التخلل ومثال العين
التي تؤثر البصل والخبز احاراه حلي **قوله** ولا ضرورة في به لاخراج
فتات الزر فانه ظاهر مع انه عين للضرورة واحترازه عن الدن
ايضا **قوله** شجنا **قوله** وافهم كلامهم الخ وكذا الفهم كلام المتنب لملاحظة
ما قرره فيه **قوله** شجنا **قوله** فانزعت العين منها قبله اي وهي ظاهرة
ولم يتخلل منها شي **قوله** شجنا **قوله** واخر حقيقة المسكر المتخذ من ماء
العنب وفي تهذيب الاسماء واللقاع الشافعي وما لك واحد انما اسم كل
مسكر **قوله** حلي **قوله** لكن اختار السبكي خلافا معقده فان كل مسكر سواء
كان من الرطب والتمر والعنب والزبيب وغيرها يطهر بالتخلل هو
شجنا وعبارة شمر وما تقر من طهارة النبيذ بالتخلل هو المعقده
كما صحح في باب الربا والسلم لا طهارتهم على صحة السلم في خل التمر والزبيب
المستلزمة

المستلزمة لظاهرهما لان النبي لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا
يصح حمل كلامهم ثم علو خلد النبي لانه نادر وظاهر كلامهم ايضا انه
لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه
عسلا او سكر او اتخذ من نحو عنب ورماد او برورين طهر بانقلابه
خلا وبه جزم ابن العاد وليس فيه تخيل بمصاحبة عين لان الفصل
او البرد نحوها يتخمر كما رواه ابو داود وكذلك السكر فام يصح الخمر
عين اخري **قوله** لان المأمن ضروري اي بالنسبة لاستقصاء ما به
واستخراجها من اصل ضرورة عصير لسرولته بدونه **قوله** شجنا
انقلاب دم الظبية مسكا اي ان اخذ منها حال حيائها او بعد موتها
وقد نهى للوقوع وكذا الدم لبنا او مينا وبيضة استقالت دما ثم
فرخا وما يستعمل بلغ قلنتين **قوله** شجنا **قوله** شجنا
وفي المختار بخس الشئ من باب طرب فهو بخس بكسر الجيم وفتحها هو
وفي المصباح ايضا انه من باب قتل وقوله ولو من غير ما كوال الغاية
للتعظيم لا للرد وقوله بالموت اي ولو عكس ليدخل ما لو قطع عضو شاة
حية وسلي جلد له ودفع فانه يطهر **قوله** شجنا **قوله** شجنا
بالموت قضيته انه لو سلي جلد حيوان وهو حي لم يطهر بالدفع وليس
مراد اد عليه فيمكن ان يجاب بان التعبير يكون بخس بالموت جري على
الغالب وان المراد بالموت حقيقة او حكما وذلك ان اخبر بالمنفصل
من الحي كينته فانفصاله في حال الحياة بمنزلة انفصاله بعد الموت
انتهت **قوله** شجنا **قوله** شجنا **قوله** شجنا **قوله** شجنا
رتج على الدباع او الفت الدباع عليه والظاهر ما ظهر من وجهيه والباطن
ما بطن بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة ظاهره فقط جائز الصلاة
عليه لانه كذا قاله شيخنا تبعا للزركشي وفي كلام ابن حجر الظاهر بلا فاه

الدباغ والباطن ما لم يلاقه من أحد الوجهين أو ما بينهما وهو
واضح لا ما قاله شيخنا بتعالله كثير لياقي القول القليل بعدم طهارة
الباطن اذ على ما قاله شيخنا يكون هذا القول قايلا بطهارة ما لم
يلاقه الدباغ وبعدم طهارة ما بين ملاقاه الدباغ وما لم يلاقه
ولا يكاد يقول بذلك أحد لان طهارة ما لم يلاقه سببها وصول
الدباغ اليه وهو لا يصل اليه الا بعد وصوله لما بينهما قائل ومن
هذا يعلم ان قايلا ما تقدم وهو ان الصلاة تقع عليه لانه لم يرعي
القول الضعيف فليتنا ملأه حلي وقال في الخادم المراد بالباطن
ما بطن وبالظاهر ما ظهر من جهته بدليل قوله ان قلنا بطهارة
ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه فتنبه لذلك فقد رايت
من يغلف فيه اه اه ثم مر اقول لو لم يصيب الدباغ الوجه الثابت
عليه الشعر فينبغي ان يكون من الباطن ايضا حتى يجري القول
القائل بعدم طهارة الباطن اخذ من تعليله بان الدباغ لا يصل
الي الباطن اه وبن وهد يوك اجد بعدا ندباغه اذا كان من مأكول
اللحم او لا والظاهر والصحيح حل كله واما جلد غير مأكول اللحم فلا
يجل اه برما و قوله والصحيح حل كله عبارة الحلبي ويكره اكله ولو
من ميتة مأكولة لا تنقله طبع الثياب نمت وفي الاجهوري على
يختص بن ابي حنيفة ما نصه قال النوري اختلف العلماء في طهارة جلود
الميتة اذا دبغت على سبعة مذاهب اذهب مذهب الشافعي انه يطهر
بالدباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير والمتولد منهما ومن
أحدهما ويطهر بالدباغ ظاهره وجلده وباطنه ويجوز استعماله في المايح
واليابس ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره وروى هذا المذهب عن
علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود والمذهب الثاني لا يطهر شي

من الجلود المذكورة بالدباغ وروى هذا عن عمر بن الخطاب وابنه
عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد وهو أحد الروايتين
عن مالك والمذهب الثالث يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم دون
غيره وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وابي ثور واسحاق
ابن راهوية والمذهب الرابع فطر جلود الميتات الا الخنزير
وهو مذهب الحنيفة والمذهب الخامس يطهر الجميع الا انه
يطهر ظاهره دون باطنه ويستعمل في اليابسات دون المايح
ويصلح عليه وهو مذهب مالك المشهور عنه في حكاية
اصحابه عنه والمذهب السادس يطهر الجميع حتى الكلب والخنزير
ظاهرا وباطنا وهو مذهب أحمد ومن اهل الظاهر وحكي عن ابي
يوسف والمذهب السابع انه ينتفع بجلود الميتة وان لم تدبغ
ويجوز استعمالها في المايح واليابسات وهو مذهب الزهري
وهو وجه شاذ لبعض اصحابنا لا يفرق عليه ولا التفات اليه
واحتج كل طائفة من اصحاب هذه المذاهب باجاديث وغيرها
واجاب بعضهم عن دليل بعض وقد اختلفت ذلك في شرح المذهب
اه من حاشية الجامع وما ذكره في المذهب الخامس واجابنا
عن قول النبي صلى الله عليه وسلم لم اياها اهاب الخ بان المراد طهر
طهارة لغوية اه قوله بما ينزع فضوله ومنه المشب بالموحدة وهو
من جواهر الارض يشبه الزاج وبالمثلثة شجر معروف طيب الرائحة
من الطعم يدبغ به ايضا قاله الديمري هو شرب قال الحلبي في مكانه
تعين التراب بقيد الم يقس عليه غيره بخلاف القرط في دبغ الجلد
لما كان معقول المعنى قيس به ما في معناه اه اي كان الملام على
ما فيه حرقه اه يختلص وفي المصباح فضل فضلا من باب قتل

زاد واجمع فضول مثل فلس وفلوس هو وفيه ايضا انتزعت المني من
موضعه نزعا من باي ضرب قلعتة وحولته **قوله** ولو نجسا
هذه الغاية للتعليم وقوله او عامرا عن الماء هذه الغاية للرد وعبارة
اصله مع شمر ولا يجب على اثنائه اي الدبغ في الاصح بناء على انه
احالة لا انزاله ولهذا جاز بالنجس المحض لذلك واما خبر يطهرها
الماء والقرظ فمحمول على الذب والطهارة المطلقة وقول الاخر
ومن تبعه لا بد في اجاق من الماء ليصل الدواء اليه اي ساير اجزائه
مروود اذا القصد وصوله ولو بما يع غير الماء فلا خصوصية للماء
ولا نظرية ان لطافته توصل الدواء اليه باطنه على وجه لا يوصله
غيره لان القصد الاحالة وهي حاصلة وان لم يصل الدواء الى باطنه
على الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب لما تغليب المعنى الانزاله
انتزعت **قوله** كثر في طير بالذال المعجمة اهـ وبنى وبالنزاي ايضا
شيخنا وفي المختار في فصل الذال المعجمة مانصه وذرق الطير خرقة
وبابه ضرب ونصره وقال في فصل النزاي ونزرق الطائر زرقا
وبابه ضرب ونصره **قوله** او على الطهارة المطلقة اي التي لا يحتاج
معه الى غسل فالمراد من الحديث ان ما غسل بالماء بعد الدبغ طاهر
اهـ **قوله** فقد طهر يقال طهر الشيء بفتح الهاء وضمها لغتان والفتح
افصح اهـ بر ماوي **قوله** وخرج بالجلد الشعري وان بقي في المدبغة
وعنه الدابغ ويعني عن قليله وقال العلامة بن حجر يطهر القليل ينقا
ولو نتف طهر بحله بغسله اهـ بر ماوي وعبارة النزاي في مع قال
النوري يعني عن قليله اي الشعر فيطهر ينقا واستشكله الزركشي
بان ما لا يتاثر بالدبغ كيف يطهر قليله قال ولا يخلص الا ان يقال
لا يطهر انما يعطى حكم الطاهره وقد وجه كلامه بان يطهر ينقا

للمشقة

للمشقة وان لم يتاثر بالدابغ انتزعت **قوله** فيجب غسله اي بما طهر
مع المتري في التسبيع ان اصابه مغلط وان سبع وترب قبل الدبغ
لانح لا يقبل الطهارة اهـ بن حجر وقد يؤخذ من ذلك ما وقع عنه
السؤال وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة فصل سباعا احداها بزل ب
فهل يطهر من حيث النجاسة المغلطة حتى لو اصاب نديا رطبا بعد
ذلك لم يحتاج للتسبيع والجواب انه لا يطهر اخذ من ذلك بل لا بد
من تسبيع ذلك الثوب هو سم اهـ وبنى ونقل عن ش على ر عن فتاوي
شيخ الاسلام انه يطهر من المغلطة بالتسبيع وعبارة لكن في فتاوي
شيخ الاسلام مانصه **قوله** سئل شيخ الاسلام عن الانا المعاج
اذا ولغ فيه الكلب وخوم وغسل سبع مرات احداها بزل ب هل
يكفي بذلك عن تطهيره او لا **قوله** بان الظاهر ان المعاج يطهر
بما ذكر عن النجاسة المغلطة اهـ من باب لا واني وهو الاقرب هو بحر وفه
ثم رايته في حاشيتي سلطان واخبرني مثل ما ذكره الشوري من ان
النجس الذي تنجس مغلط لا يقبل الطهارة الا في اجله المدبوغ به
قال شيخنا حف وهو الذي سمعناه من شيخنا الخليلي اهـ **قوله** وتعبري
بالاندبغ وسمتجس اولي الخ اي لسلامته مما اقتضاه كلام الاصل
من اشتراط الغسل في الدبغ وانه لا يكفي حصوله بغير فعل كوقوع
الجلد في مدبغة او القا للنزح الدابغ عليه وايهام بتغييره بنجس انه
لا يطهر بالغسل كما هو شأن الاعيان النجسة فينا في قوله والذي
يطهر الخ اهـ وبنى ونصر عبارة الاصل فيطهر بدبغه ثم قال والمدبوغ
كتوب نجس انتزعت **قوله** وما نجس الخ لما انزى الكلام على بعض
الاعيان النجسة شرع في بيان ان النجس نجس بغير نجس وكسرها
لكن انضم قليل وضبط الشارح في باب شروط الصلاة بفتح الجيم

وكسرها اهر بقاء وقوله من جامد تخصيص لما التي هي من صيغ العموم
 وقربة التخصيص قوله فيما ياتي ولو تنجس ما يع تغذر قطره وسواء
 كان ذلك لجامد طاهر نجسا لفظم ميتة على القول بانه اذا تنجس
 بشي من نحو الكلب يطهر عن المعلقة بالفضل سبعا والمعتقد انه لا يطهر
 حتي لو لا في شيئا مع الطوبى بعد غسله سبعا بالتراب حيث تسبغ
 ذلك المصاب ههنا وقد تقدم ان القول بعدم طهارته عن المعلقة
 لابن حجر وان شخ الاسلام افي بطارته عنها **قوله** من جامد خرج به
 المايح وسياقي وخرج به الماء ايضا وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس
 بمجرد الملاقاة واذا كثر فبلغ قلتي طردون الا انما الا فلا يطهر
 الا بالنسب مع الترتيب هو زياد **قوله** ولو بعضا بفتح الميم مصدر
 ميمي بمعنى مكان اي مكان عض وذلك المكان من صيد وغيره كجم
 او ادمي والغاية للرد بالنسبة للصيد وللتهيم بالنسبة لغيره اذ
 اخلاف افاضوا في الصيد فالمعتقد فيه ان محل العض منه ما اقتضاه
 كلام المتن وقيل يجب تقويمه ولا يطهر بالفضل اصلا وقيل يعفى عنه
 ولا يجب غسله اصلا وقيل يكفي غسله مرة واحدة وقيل يكفي غسله
 سبعا من غير تراب فهذه خمسة اقوال وقد علمت المعتقد منها بل قال
 بعضهم ان فيه عشرة اقوال ههنا وعبارة الاصل مع شمر في كتاب
 الصيد والذبائح وبعض الكلب من الصيد نجس كغيره مما تنجس منه
 والاصح انه لا يعفى عنه فلو اصاب ثوبا فلا بد من غسله وتغفيره
 والثاني انه يعفى عنه لعسر الاحتراز فاشبه الدم الذي في الفروق
 والاصح انه يكفي غسله بما و تراب سبعا كغيره لعموم الامر بذلك
 ولا يجب ان يقود ويطلح لانه لا يرد والثاني يجب ان الموضع تشرب
 لعابه فلا يتخلله الماء انتهت **قوله** بشي من نحو كلب اي سوا كان نجس
 منه

قوله
 لا يطهر
 بالفضل
 اصلا
 وقيل
 يعفى
 عنه
 ولا
 يجب
 غسله
 اصلا
 وقيل
 يكفي
 غسله
 مرة
 واحدة
 وقيل
 يكفي
 غسله
 سبعا
 من
 غير
 تراب
 فهذه
 خمسة
 اقوال
 وقد
 علمت
 المعتقد
 منها
 بل
 قال
 بعضهم
 ان
 فيه
 عشرة
 اقوال
 ههنا
 وعبارة
 الاصل
 مع
 شمر
 في
 كتاب
 الصيد
 والذبائح
 وبعض
 الكلب
 من
 الصيد
 نجس
 كغيره
 مما
 تنجس
 منه
 والاصح
 انه
 لا
 يعفى
 عنه
 فلو
 اصاب
 ثوبا
 فلا
 بد
 من
 غسله
 وتغفيره
 والثاني
 انه
 يعفى
 عنه
 لعسر
 الاحتراز
 فاشبه
 الدم
 الذي
 في
 الفروق
 والاصح
 انه
 يكفي
 غسله
 بما
 و
 تراب
 سبعا
 كغيره
 لعموم
 الامر
 بذلك
 ولا
 يجب
 ان
 يقود
 ويطلح
 لانه
 لا
 يرد
 والثاني
 يجب
 ان
 الموضع
 تشرب
 لعابه
 فلا
 يتخلله
 الماء
 انتهت
 قوله
 بشي
 من
 نحو
 كلب
 اي
 سوا
 كان
 نجس
 منه

منه لو من فضلاته او بما تنجس بشي منها كان ولغ في قول او في ما كثر
 متغير نجاسة ثم اصاب في ذلك الذي ولغ فيه ثوبا مثلا اهر بر ماوي
 نعم ان مس من الكلب شيئا داخل ما كثر لم يتنجس على كلام الجميع وان
 اقتضى كلام التحقيق خلافه ونتيجة تقييد الاول بما اذا عدا الما حايلا
 بخلاف ما لو قبض بيده على نحو رجل الكلب اخل الما قبضا شديدا بحيث
 لا يبقى بينه وبينه ما فلا يتنجس الا بالتنجيس وقد يتوهم من عدم التنجيس
 بمماسته داخل الماء صحة صلاته وهو خطأ لان ملاقاته النجاسة
 مبطله وان لم تنجس كما لو وقف على نجس جاف قاله الشيخ في ثم المقرب
 اهر بر ثم ذكره ش على ما بعد مثل هذا ما نصه وتوهم بعض
 الطلبة منه انه لو مس فرجه في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو
 خطأ لانه ما سق طعا اهر ولو وصل بشي من مغلظ ورا ما يجب غسله
 من الفرج فكل ينجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا في المجموع او لا لان
 الباطن لا ينجس ملاقاه كل محتفل فعلى الثاني يستثنى هذا من المتن
 اهر بن جرو لو اكل شخص لحم كلب لم يجب تسبغ دبره من خروجه
 وان خرج بعينه قبل استعماله فيما يطهر واقفي به البلقي في لان
 الباطن محيل وقد افق الوالد رحمه الله تعالى في حمام غسله اخله كلب
 ولم يعهد تطهيره واستمر على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة
 وانتشرت الفجاسة الي حصره وفوطه وخوها بان ما يتقن احابة
 شي له من ذلك فنجس الاطاهر لا من النجس بالشك ويطهر
 الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداها بطفل ولو ما يقتل به
 فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحفل فيها انه
 مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعاله اخله لم يحكم بالنجاسة
 لداخله كما في الهرة اذا اكلت نجاسة وغابت غيبة يحفل فيها طهارة

لنجاسة

فما هاهنا من رد كذب عليه ثم قوله ولو اكل لحم كلب الخ خرج باللعن العظيم فيجب التسبيح
بخرجه من الدبر ولو على غير صورته وينبغي ان مثل اللحم العظم الحقيقي الذي
يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به على ما اقتضاه تعليله حتى لو تقاياه بعد
استحالة لم يجب التسبيح الا ان يقال ما تخيله المعدة تلقينه الى اسفل فما
تقاياه ليس من شأنه الاستحالة فيجب التسبيح وان كان مستحيلا وعبار
الزبادي بخلاف ما لو تقاياه اي اللحم فانه يجب عليه تسبيح مع الترتيب
اه فمفهومه انه لا يجب الترتيب مع القي اذا استحال وهو ظاهر وما افاده
كلام الزبادي من وجوب التسبيح اذا خرج من فمه غير مستحيل يفهمه قول
المشرك يجب تسبيح دبر من مخرجه حيث قيد بالخروج من الدبر اه
وكتب عليه ايضا قوله لم يجب بالنجاسة لداخلية اما هو فهو باق على نجاسته
لثبوتها وعدم العلم بما ينزلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم
تصح صلاته اه **قوله** غسل سبعاي سبع مرات ولو سبع جريبات او تحريكه
سبع مرات والذي يظفر به التحريك ان الذها بعد مرة والعود مرة
اخرى والفرق بينه وبين ما ياتي في تحريك اليد بالحك في الصلاة ان
المداومة على الحرك في التحريك وهو بعد الذهاب والعود مرة وهنا
على جري الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب والمراد السبع ولو
احتمل لا يخل مسئلة الحمام والحمام مثال فكل ما كان تنجس واحتمل
تطهيره وبكفي العدد المذكور بشرطه وهو الترتيب ان تعدد الوالغ
او الولوغ وقيل لا بد لكل واحد من الغسل سبعا قتل وان تكرر الولوغ
من واحد بعينه كفي فيه سبع مرات والا فكل سبع وقد فرغ الدارمي
على الخلاف فزعنا حسنا فقال لو غسل بعض الغسلات ثم ولغ فيه كلب
فان قلنا للجميع سبع اتم غسله واعاد ما كان فعله قبل ولوغ الثاني
وان قلنا لكل سبع اتم الجميع وابندوا ولا يسر تثليث المغلظة لان الكثير
لا يكبر

لا يكبر كما ان المصغر لا يصغر والمعنى ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد
عليه كما ان المشي اذا صغر مرة لا يصغر اخرى هو برما وهذا نظير قولهم
المشي اذا انتهى بنهايته في التغليظ لا يقبل التغليظ كما لا يمان في القسامة
وكقتل العدو شبهه لا تغلظ فيه الدية وان غلظت في الخطا وهذا
اقرب الى القواعد ويقر به قولهم في الجزية ان الجبر ان لا يضاعف اه
ثم **قوله** احدها في نسخة احداها وما في الاصل والي كان لا يعقل
ان كان مسماة عشرة فادون فالأكثر المطابقة وان كان فوق ذلك فالأكثر
الأفراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اية
فأرد في قوله منها الرجوعه للثاني عشر وجمع قوله فلا تظلموا فيهن
لرجوعه للاربعة اه ع ثم عليم **قوله** بتراب ي مصحوبة بتراب
والمراد بتراب ولو حكا ليدخل بالو غسل بقطعة طين او طفل فانه
يكفي اه شجنا وعبارة البرما قوله بتراب ي ولو طينا رطبا لانه تراب
بالقوة وكذا الطين الارمني ويجري الرمل الناعم الذي له غبار
يكدر الماء وان كان نديا والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كان
يكدر الماء وكون الغسل سبعا وكونه بالتراب تعدي لا يعقل مفناه
انتهت **قوله** ايضا بتراب طهورا ي على الاظهر وعبارة اصله مع
ثم مرر والاصل تعين التراب ولو غبارا ومل وان عدم اي التراب
او افسد الثوب وازاد في الغسلات فجعلها ثمانية مثلا ولا يقال
ان الثامنة تقوم مقام التراب لان القصد به التطهير وهو
لا يحصل بغير ما تقدم وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره
مقامه كالتيتم ولانه غلظ في ذلك بالجمع بين جنسين فلا يكفي
احدهما كزنا الكبر غلظ فيه بالجمع بين الجلد والتقريب فلم يكتف
باحدهما وخرج المزج بنحو اشنان وصابون وخالة ودقيق وانما

يلحق بالتراب نحو الصابون وان ساواه في كونه جامدا لانه لا يجوز ان
يستنبط من الضر معنى يطله ومقابل الاظهر لا يتعين ويقوم
ما ذكره نحو مقامه والاوجه انه يكفي هذا الرمل الذي له غبار
وان كان نديا والتراب لو اختلط بنحو دقيق بحيث كان لومرج
بالما لاستهلك جزء الدقيق ووصل التراب للمزج بالما لجميع
المجمل وان لم يكن في التيمم لظهور الفارق انتهت وهو ان ندوة
الرمل ونحو الدقيق يمنعان من وصول التراب الى العضو ولا يمنعان
من كدورة الماء بالتراب التي هي المقصودة هنا اهـ **قوله** اذا
ولغ فيه الكلب الخ الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان يقال ولغ بالغث والكسر
يلغ بالغث ولغا ولوغا ويقال ولغ صاحبه والولوغ في الكلب
والسباع ان يدخل لسانه في الماء فيحركه ولا يقال ولغ شيء من جوارحه
غير اللسان ولا يكون الولوغ لشيء من الطير الا للذباب ويقال لحس
الكلب لانا اذا كان فارغا فان كان فيه شيء قيل ولغ والشراب عم
من الولوغ فكل شرب في لوغ ولا عكس ويقال ولغ الكلب شربا بنا وفي
شربا بنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهري وبعضه عن غيره
اهـ ثم مختصر الترمذي للمؤلف اهـ **قوله** وفي المصباح لحست القصعة من
باب تقب لحسا مثل فلان اخذت ما علق بجوابنها بالاصبع او باللسان
ولحس اليد والصوف لحسا ايضا اكله اهـ وعبارة البرماق يقال ولغ
الكلب في الانا يبلغ بفتح اللام فيهما ولو غا اذا شرب بطرف لسانه
وقال ابن دريد يقال ولغ الكلب شربا بنا ومن شربا بنا وفي شربا بنا
ويقال ولغ بكسر اللام ومضارعه يلع ويلع ويولع بوزن وقع يقع
وورث يورث ويولع يولع انتهت **قوله** وعفوه اي لانا والثامنة
منصوب على الظرفية اي وعفوه بالتراب في الثامنة اهـ يحتاج حذف

قوله والمراد

518
والمراد ان التراب الخ اي تسميتها ثامنة تسج فلما اشتملت الثامنة
على ما ورتب صارت كالثانين اهـ **قوله** ع ش على ر قوله
يصحب السابعة اي فنزل التراب لمصاحب السابعة منزلة الثامنة وسماه
باسمها انتهت وعبارة البرماق اي فالتراب هو الثامنة وتصح
ثامنة ايضا بالماخر وجان خلاف الامام احمد رضي الله عنه انتهت
قوله وهي معارضة اي رواية مسلم الثانية معارضة لرواية الاولى
ولا يقال وهي رواية اي داود لانها لا تقارض رواية مسلم لضعفها
بالنسبة اليها لكن عبارة مرصحة في ان المعارضة هي رواية اي
داود وهكذا استند اليها الحلبي وحاصل ما ذكره الشيخ خمس روايات
ثنتان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة للدارقطني وواحدة للترمذي
وقوله على ان الظاهر الخ متعلق بمحذوف اي ويجري على وجه اخر
ونقول انه لا تقارض الخ وقوله بل محمولتان اي روايتا مسلم وفيه
ان الشاك يروي المشكوك فيه في سند واحد وهذا ليس كذلك
بل مسلم يروي كلا منهما بسند مستقر وفيه ايضا انه لا يلزم من
الشك في رواية الترمذي الشك في رواية مسلم وفيه ايضا انه
لا يلزم من الشك بين اولاهن واخرهن الشك بين اولاهن والثاني
بالتراب وقوله وبالجمله اي واقول قوله ملتبسا بالجمله اي سواء
قلنا بالتقارض وبالشك وقوله وجوز حمل الخ مقطوف على قوله
لضعف دلالتها الخ او على قوله على ان الظاهر الخ اهـ **قوله**
فيتسا قطان اي ولا يحمل المطلق على المقيد لان محل حمله عليه اذا لم
يقيد بقيدين متنافيين ولا سقط المقيد وبقي مطلق على اطلاقه
اهـ ابن حجر وفيه ق لعل الخ قوله فيتسا قطان اي بنا على انه من
المطلق والمقيد وهو المقيد وقيل انه من العام والخاص وقد يقال

لا نسايط على كل منهما ويجاز عن الثاني بان كلامهما فرد من افراد العام الذي
هو رواية احدهما بحكمه فلا يخصه **قوله** بالبطحاء والمراد به التراب
واصله مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الابطاح والبطاح بالكسر
والبطيحة والبطحا كالابطح ومنه بطحا مكة اهـ شعلي **قوله** وبالجملة
لا تقيد بهما الى لا تقيد بواحدة منهما والافا التقيد بهما معا غير ممكن
اهـ بخنا وعبارة شق قوله وبالجملة لا تقيد بهما الى دفع به ما يتوهم من
ان هاتين الروايتين يحمل عليهما رواية احدهما بناء على القاعدة
المطلقة ان المطلق يحمل على التقيد وحاصل الجواب ان محل ذلك اي
الحمل اذا امكن اما اذا لم يمكن كما هنا لم يحمل لان الحمل عليه لا يمكن لتنافي
قيديهما وعلى احدهما حكم انتهت **قوله** او بالشك اي من الراوي في امها
الوارد فاندفع قول الاسنوي ان اول التخيير اهـ بربا **قوله** وجواز حمل
رواية احدهما الى اجاب في المصباح المنير في بحث او بجواب نفيس
فليراجع اهـ بربا وعبارة الاول مفتحة العدد وهو الذي له ثاب
ويكون بمعنى الواحد ومنه في صفات الله تعالى هو الاول اي هو الواحد
الذي لا ثاني له وعليه استعمال المصنفين في قوله له وله شرط الاول
كذا لا يراد به السابق الذي يترتب عليه شي بعده بل المراد به الواحد
وقول القايد اول ولد له الامم حرم محمول على الواحد ايضا لحق
يتعلق الحكم بالولد الذي تله اولدت غيره ام لا اذا تقر بان الاول
بمعنى الواحد فالموتة هي الاولى بمعنى الواحدة ايضا ومنه قوله تعالى
الا موتة الاولى اي سوى الميتة الاولى التي ذاقها في الدنيا وليس
بعدها اخري وتقدم في الاخر انه يكون بمعنى الواحد وان الاخرى
بمعنى الواحدة فتقوله عليه السلام في لوغ الكلب يغسل سبعة في رواية
اولاهن وفي رواية اخراهن وفي رواية لاحدهن الكلا لفاظ متردفة
على معنى

210
على معنى واحد ولا حاجة الى التاويل فتنبه لهذه الدقيقة وتخرجها
على كلام العرب واستغن بها عما قيل من اثنا ويلات فانها اذا عرضت
على كلام العرب لا يقبلها الذوق وما قوله وعفوه الثامنة فانما
جعل الترتيب ثامنة باعتبار مغايرته لها انتهت **قوله** على بيان الترتيب
اي لانه اذا ترتب في الاولى واصابه شيء من بقية الفضلات لم يجب
عليه ترتيب المصاب اهـ بخنا **قوله** واخره على بيان الاجزاي لاكتفا
في سقوط الطلب ان كان لا ينافي اجواز فالاجزاي اقل مرتبة من اجواز
في الجملة لانه يصدق مع الحرمة وانما خسر الاجزاي بالاخيرة لانها التي يتوهم
فيها عدم الاجزاي اهـ بربا **قوله** وقيس بالكلب اختيار الخ اي على الاظهر وعبارة
اصل مع شمر وواظروا ان الخنزير كالكلب ان الخنزير سو حلال من الكلب لان
تحريمه منصوص عليه في القرآن ومنفق عليه وتحريم الكلب مجتهد فيه وتختلف
فيه ولانه لا يحمل اقتناؤه بحال بخلاف الكلب لانه يندب قتله لا لضرره
والفرع المتولد منهما او من احدهما يتبع الاخر في النجاسة عملا بالقاعدة
المتقدمة والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير ترتيب كسائر
النجاسات لان الخبر واردي في الكلب وما ذكر لا يسمى كلبا انتهت **قوله** وبو اوغ
غير الخ اي وقيس بولوغه غيره اي قياسا او لولا حيث امر بالفصل
من ولوغه بفمه وهو طيب اجزائه فغيره من بوله وعرقه وروثه
وخوها او ياه شمر وكان الاولى للشئ تقديم هذا القياس على
قوله وقيس بالكلب لاختياره كما فعل غيره لان المناسبات اتمام الدليل على
نجاسة الكلب بانه يقيس عليه الخنزير واورد على الشئ ان الحصر في
السبع واشترط الترتيب تعدي والتعدي لا يدخلها القياس واجب
بان القياس في اصل التحريم اذا ثبت لزوم الفصل سبعا بالترتيب
وعبارة المحلي وقيس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر

في فقه مع انه اطيب ما فيه بل هو اطيب لحيوان نكهة كثيرة ما يلهت فقي
غيره اولي انتبت وفي قوله عليه قوله لانه اذا وجب الخ يشير الى ان القياس
من حيث الحكم بالنجاسة واذا انتبت لزوم الفصل سبعا بالتراب اذ لا فارق
بين فضلاته فسقط ما قيل انه لا قياس في التقديرات **قوله** وعلم بها
ذكر ابي من قوله في المتن احدها من تراب ومما قرره في الروايات ان
ذلك دال على مصاحبة التراب للماء اه حلي وقوله ذكر التراب على المحل
الحاي بان يضعه بعد تمام السابعة ووجه علم ذلك انه نص
في المتن واكثرت على كون التراب مصاحبا لاحدى الفضلات وهو في
ذكر لم يصحبها بل وضع بعد تمام الفضلات اه شيخنا وذرت احب الملح
والدوافرقة من باب رد وقوله من غير ان يتبعه بالماء فان اتبعه
بالماء امتنع معه على المحل كفى اه حلي وقوله ولا مرجح بغير ما عبارة
الاصح **ثم** من حجر ولا تراب مزوج بما يع وهو هنا ما عدا الماء
الظهور في الاصح للنص على غسله بالماء سباع مصاحبة التراب
لاحدها من انتهت قاله ومقابل الاصح انه يكفي التراب المزوج بالماء
لحصول المقصود بذلك اه **قوله** كاشنان بفهم الهمزة والكسرة اه مصباح
اه **ثم** **قوله** وتراب مستعمل وليس منه حجر الاستحباب في هذا لانهم
لم يعيدوا حجر الاستحباب من المطهرات لان المحل باق على نجاسته ومن
ثم لو نزل المستعمل في ما قليل نجسه او حله مصل لم تضع صلاته خلافا
لابن قاسم حيث قال ومن المستعمل حجر الاستحباب اه **ثم** **قوله** وكلامه
يقترض خلافا في حيث اقتصر على ان النجس لا يكفي اه ع ش وعبارته
اي الاصل ولا يكفي تراب نجس في الاصح فيفهم منها ان غيره من المتنجس
والمستعمل يكفي وقد علمت انه ليس بكاف قاله في شرحه ومقابل الاصح
انه اي النجس يكفي كالدماغ فبشي نجس اه **قوله** والواجب من التراب الخ

ويقوم

ويقوم مقام الترتيب لما الكدر كالنيل في ايام زيادته والسيول المترب
اه **ثم** **قوله** وخرج بن ياد في غير تراب لترابي ولو من نحو الروا
او مرور الاقدام وقوله اذ لا معنى لترتيب التراب اي سوا كان اصلها
او طاريا كان كانت الارض مرخمة او مبلطة ولو نظائر من الفضالة شي
فحكم حكم ما بقي من الفضلات فان نظائر من الاولي غسل ستان
وجد تراب فيها اي الاولي فلا حاجة الى تقريبه الا فلا بد منه وهكذا
ولو اجتمع ما الفضلات السبع ثم ترش منه شي فالوجه ان يقال
ان كان الترتيب في اولى السبع لم يحتج الى ترتيب عند الانفراد فكذا عند
الاجتماع والاحتياج اليه لانه مخلوط بما يحتاج اليه وهو ما الاولي
اه **ثم** **قوله** والمراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو اصاب شي منها
ثوبا قبل تمام السبع اشترط في نظيره ترتيبه ولا يكون يتعاملها لا تنفاه
العلة فيها وهي انه لا معنى لترتيب التراب وايضا فلا يستثنى معيار العوم
ولم يستثنوا من ترتيب النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا افق
به العالدرجهم اه **ثم** وهو العوم به الممول عليه وان نسب اليه
انه افق قبله بخلافه نعم لوجع التراب المتطابق و اراد نظيره لم يحتج
الي ترتيبه اخذ من العلة السابقة كما هو ظاهر اه شرم وعبارته
ع شرو اما الفضلات اذا جمعت من غسل النجاسة المغلظة فقد افق بن
ابي شريف بان الاكاف الذي جمعت فيه يغسل سبعا احدها تراب
وخالف العلامة ابن قاسم وقال ان كان الترتيب في اولى السبع لم يحتج
اليه لان ما الاولي وكل ما بعدها لا يحوج للترتيب عند الانفراد فكذا
عند الاجتماع والمعتمد كلام ابن ابي شريف اه شريف اي لانها صارت
نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها سبعا وترتيبها اه **ثم** **قوله** واعتقد شيخنا
حفا ما قاله سم اه **قوله** اذ لا معنى لترتيب التراب قد يقال له معنى وهو

الجمع بين المطهرين اعني الماء والتراب الطهور والظهور بمفقود هنا
 لان التراب الذي في الارض الترابية متنجس قد تقدم انه لا يكفي اه
 عثمان اي فلو تربه لم يصير التراب مستعلا بذلك لانه لم يطهر شيئا
 وانما سقط استعمال التراب فيه للعلة المذكورة اه ع شر على ر **قوله**
 ايضا اذ لا معنى لترتيب التراب قال شيخنا منه يوخذ انه لا فرق بين الطهور
 والمستعمل وعار قياسه يقال ولا بين الطاهر والنفسر واما الواصاب
 ما تطاير منه شيئا قبل تمام السبع فيشرط في نظهيره ترتيبه لا انتفاء
 العلة المذكورة اه حلي وعبارة ع شر على ر **قوله** التراب اي ولو كان
 مستعلا او نجسا حيث قصد نظهيره لما علبه من انه لا معنى لترتيب
 التراب انتهى **قوله** ولو لم تزل عين النجاسة الخ عبارة ثم رد الفسلة
 المزيلة للعين تعد واحدة وان كثرت وانما حسب العدد المأمور به
 في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا
 يقال هذا بذلك انتهى والمراد بالعين ما يشمل الوصف فلا بد من
 ازالة الاوصاف بخلاف العين الحقيقية فلا بد من ازالتها قبل وضع
 التراب اه سم وحاصل ما قرره حقا انه اما ان يضع التراب ولا
 ثم يتبعه بالماء او يعكس او يخرجها خارج المحل ويصب الماء الممزوج هذه
 ثلاث صور ثم ينقل النظر الى النجاسة فان كان جرمها باقيا لم تكف
 واحدة من الثلاثة لحيولة الجرم بين الموضوع والمحل وان لم يكن
 له جرم فان كان هناك رطوبة لم يكف وضع التراب ولا التجسس
 بالرطوبة لانه ضعيف ويكفي الصورتان الاخيرتان وان لم يكن هناك
 رطوبة فان كان هناك بقع الاوصاف او كلها وهي الطعم واللون
 والريح كفي كل من الصور الثلاث ولكن لا تجسس الا ان ازلت
 الاوصاف ولو برأت متفردة فلا تنافي بين الاكتفاء بالترتيب مع وجود
 الاوصاف



الاوصاف وبين عدم حسب العسلة لا بد والراوان لم يكن هناك اوصاف
 اصلا فلا مرطاهر اه وبعبارة اخرى نقلا عن الشيخ عبد ربه نفسها والحاصل
 انه ان وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا وان لم يكن الجرم
 موجودا ولا شي من الاوصاف ووضع التراب كفي مطلقا اي سواء مزجه
 بالماء او لا وسواء كان المحل رطبا او جافا وان بقيت الاوصاف فان
 كان المحل جافا ووضع التراب ممزجا بالماء او وحده كفي الترتيبات ذلك
 الاوصاف مع الماء ام صاحب الترتيب وان كان المحل رطبا ووضع التراب
 ممزجا بالماء وازالت الاوصاف كفي وان وضعه وحده لم يكف لتنجسه اه
قوله ايضا ولو لم تزل عين النجاسة الخ اشارة الى تقييد الميزان ولا
 بحسب السبع الا بعد زوال العين اه شيخنا وعبارة الحلي **قوله** ولو لم تزل عين
 النجاسة اي جرمها او احدا ووصافها لا يستغسلت حسبت واحدة كما
 صحح النووي وهذا هو العقد لان هذا المحل غلط فيه بخلاف الاستنجاء
 بالحجر حيث حسب فيه العدد قبل زوال العين اي بحسب الاولى والثانية
 وان كان المزيل للعين الثالثة لانه محل تخفيف وهذا يفيد ان المراد
 بالعين هنا الجرم لا ما يشمل ذلك وبقيت الاوصاف ونقل عن شيخنا انه
 لا بد من زوال الاوصاف والاعدمرة واحدة وزوال العين بان تنفصل
 الفضلات غير متغيرة وغير زائدة الوزن فلو انفصلت متغيرة او
 زائدة الوزن لم تحسب من السبع وكتب ايضا هل مزيل العين بحسب
 من السبع وان انفصل متغيرا او زيد الوزن او محله اذ لم يكن كذلك
 الظاهر الاول لان ما عدا السابعة محكوم عليه بالنجاسة ولو كان غير متغير
 ولا زائد الوزن وما عدا السابعة لم يزل النجاسة وان انفصل غير متغير
 اه **قوله** لكن صح في الشم الصغير الخ ضعيف اه شيخنا **قوله** او بحسب بول صبي
 عبارة اصله وما بحسب بول صبي الخ اترت وكتب عليها ع شر ما نصه دخل

فيها غير كادمي كانا وارض فيطهر بالنضج كما هو مقتضى إطلاقهم ولا
ينافي فيه قوله الألف وفارقت الذكر الخ لأن الابتلاء المذكور حكمة في
الأصل فلا ينافي بخلافه في غير كادمي وعموم الحكم أنهم على ما في حروف كذا
الحلي لو وقعت قطرة من هذا البول في ما قليل وأصاب شيئا وجب غسله
ولا يكفي نفضه ولو أصاب ذلك البول لأصرف شيئا كفي النضج وإن لم
يكن في أول حروجه بان كان في أن الكافورية مثلا أخذ بعوم قولهم
ما يحس ببول صبي الخ لصدقه بغير أول حروجه ولا تتوقف الرخصة على
ملاقاته من محله ومعدنه اهـ أقول وأما لم يكتف بالنضج في المستحس
من الماء المذكور لأنه لما تنجس بالبول الذي فيه صدق على مصابه أنه
تنجس بغير البول اهـ **قوله** أو ببول صبي أي ولو تخطط بأجنبي أو كان متعللا
من ثوبه وخرج بنية فضالته وقوله لم يطعم بفتح أوله وثالثه
وقوله أي لم يتناول أي لا مأكولا ولا مشروبا اهـ برما وفي المختار الطعم
بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعما بفتح الطاء إذا أكل أو ذاق فهو طاعمه
اهـ ش علوم وفي المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعما ويقع على كل
ما يساغ حقا لما وذوق الشيء والطعم بالضم الطعام اهـ **قوله** قبل مضى حولين
أما بعدهما فهو بمنزلة الطعام ووجهه أنه إذا كبر غلظت معدته وقويت
على الحالة وربما كانت كمثل حالة مكروهة فالحولان أقرب مرد فيه
ولهذا يغسل من بول الأعراب الذين لا يتناولون إلا اللبن اهـ برما وفي
ومثله ثم ر قل شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدها قبل أن يأكل غير
اللبن فهل يكفي فيه النضج أو يجب الغسل لأن تمام الحولين نزل منزلة
أكل اللبن الذي يظهر الثاني كما عقد شيخنا الطنطاوي وكذا لو أكل غير
اللبن للتقدي في بعض الأيام ثم أعرض عن ذلك وصار يقتصر على اللبن
فرد يقال لكل من حكمه أو يقال يغسل مطلقا لأنه بعيد عليه أنه أكل غير
اللبن

٢١٨
اللبن للتقدي الذي يظهر الثاني كما قاله شيخنا الطنطاوي أيضا ولو اختلط
اللبن بغيره فإن كان الغير أكثر غسل وإن كان أقل أو مساويا فلا غسل
والذي أعتمدته شيخنا أنه يغسل مطلقا حيث كان يتناول له علو وجه التقدي
اهـ زياد اهـ ش فسرع لو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل
الحولين أو بعده فهل يكفي بالرش ولا بد من الغسل نقل عن الشيخ سلطان
في درسه أنه لا بد من غسله لأن الرش بخصه والخص لا يصار إليها إلا بيقين
وفي ع ش علوم ما يخالفه وقال لأن الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم
البول بعدهما اهـ وأحوال تحديد كما قال ع ش خلافا لشيخنا حنف ومثل
ما قبل الحولين البول المصاحب لغيرهما كما قاله سم في حاشية ش الهجعة ونقله
عنه ع ش علوم ر و أقره اهـ من مخطا حنف ف قوله قبل مضى حولين متعلق
ببول فيفيد أنه لو بال بعد الحولين قبل أن يطعم ما ذكر فلا بد من الغسل
كما تقدم **قوله** غير لبن من اللبن هنا القسطة والزبد والجبن الخالي عن
الأنفة وسواها من اللبن حليب أو رابيا أو خائرا أو قظا من أمه أو من غيرها
ولو من مغلف فهذا كله لا يمنع النضج اهـ شيخنا وهذا هو المقتدر كما في الحلي
وأقره حنف خلافا لما وقع في ع ش **قوله** نضج بضم نضج معجمة وحأ مهملة وقيل
معجمة وقال الجوهري النضج بالمعجمة مثل النضج بالمهملة وقيل النضج
بالمعجمة لما شرب كالطين وبالمهملة لما رق كما لما اهـ برما وفي المصباح
نضجت الثوب نضجا من بابي ضرب نفع وهو البيل بالماء والرش وينضج
بول الغلام أي يرش ونضج الفرس عرق ونضج العرق خرج اهـ **قوله**
أيضا نضج هذا ظاهرا كانت حكمة فإن كانت عينية فلا بد من إزالة
جرمها أو وصفها فإن لم يزل بالنضج وجب الغسل كما ذكره بقوله مستحسن
بهما فإن كان المصاب بالبول رطبا حيث لو عمر سال منه البول وجب
عصره اهـ شيخنا **قوله** أيضا نضج قضيته أنه لا يندب فيه التثليث ويوجب

بانه رخصة واوجه خلافه كما اقتضاه توجيههم التثنية في غيره وتقرر
بذلك في النجاسة المتوجهة وانه يكفى فيه بالشرع بقا اوصافه و
جري عليه الذكر كشيء في اللون والريح قال لا انا لولم نكتف به لا وجهنا غسله
اه والاوجه خلاف ذلك ويجعل كلامهم على الغالب من سهولة زواله اه
ثم البهجة اه وبرك **قوله** بان يبرش عليه اي بعد ازالة اوصافه ولا تضر
طراوة محله بل لا رطوبة تنفصل منه وتكفي ازالة الاوصاف مع الرش اه برماوي
قوله عن ام قيس واسمها امية وقيل بركة ثبت بحسن الاسدية اسلمت
قدما وهاجرت وبايعت وهي التي جاءت بابن لها صغير حديث روت
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنهما قتيبة وغيره وعمرت كثيرا اه برماوي
قوله بابن لها صغير اي لم يبلغ حولين قال الحافظ بن حجر لم افق على
اسمه في شيء من كتب الحديث ثم رايت بعضهم نقل ان اسمه محمد اه برماوي
قوله في حجر هو بالكسر لا غير اسم لما بين يديك من قومك ويعني المنع
مثلث اه وفي النهاية ان طرفا الثوب بالفتح والكسر في المصباح وحجر
الانسان بالفتح وقد يكسر حوضه وهو ما دون ابطه الي الكسح وهو
في حجره اي في كنفه وحمايته واجمع حجور ثم قال والحوض ما دون الابط
الي الكسح واجمع احضا مثل حمل واحمال اه اهع شر علور وبالكسر العقل
وما حواه الخطم الذائير بالكعبة من جانب الشمال وديار عود والاني من
الحيل والقرابة اه برماوي وفي المصباح الحجر القرابة والحجر بالكسر ايضا
الفرس ايا هذه السبعة اه فله معان سبعة قد نظم بعضهم بقول
دكبت حجرا وطقت البيت خلق الحجر ^{اي فقه} وحزنت حجرا عظيم ما دخلت الحجر ^{اي حجر عود}
له حجر منعنا من دخول الحجر ^{اي حجر عود} ما قلت حجرا ولو اعطيت لي الحجر ^{اي حجر عود}
اه **قوله** فحفظ في بوله اي لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمة فلا
يفر تخلفا في نحو الانا والارض اه حلي **قوله** وبان بوله ارقا لان الذكر
خلق

خلق من ما وطئ باعتبار اصله وهو ادم والاني من لحم ودم باعتبار
اصلها وهو حواء والغالب على النبي محاكاة اصله ومعناه ان الذكر
لو حفظ فيه اصل نوعه وهو ادم والاني لو حفظ فيها اصل نوعها وهو
حواء فالحقنا افراد كل نوعه والا فكل من الذكر والاني مخلوق من
النطفة اه قل على المحلي اه من خط سجين حقد وقيل لما كان بلوغ
الصبي بما يع طاهر وهو المني وبلوغها بما يع كذلك ونحوه وهو الحيض
جاز ان يفتقر في طهارة البول اه برماوي وقرنا ايضا بان بولها بسبب
استيلاء الرطوبة والبرودة على مناجها اغلظ وانت اه قس على الجنان
قوله فلا يلصق بفتح المشاة الخنية وسكون اللام وفتح الصاد
المهملة من لصق يلصق كعلم يعلم اه برماوي **قوله** تخنيكه بفتح المشاة
لا بالمشاة اه برماوي **قوله** تناوله السفوف عبارة المختار وكلما يؤخذ
غير محزون فهو سفوف بفتح السين اه اهع شر علور اما بفهم اهفوف
الفعل وهو التناول اه كاتبه وقوله للاصلاح اي وان حصل به
التنقيز اه قل على المحلي **قوله** او يغيرهما وكان حكما بان لم يدرك
له عين ولا وصف من طعم او لون او ريح سواء كان عدم الاوهك
لحقا اثرها بالحفاف ام لا ولم يذكر هذا التفصيل في الملاحظة والمخففة
مع انقسام كل منهما لذلك لا يقال هنا يستفاد من قوله كتنجس
بهما لانا نقول الذي يستفاد من التشبيه انه يجب العينية فهما
ازالة اوصافه الاما عسر من اللون والريح فافه لا يضر وقد يقال
انما لم يفصل في الملاحظة لانه لا بد من التبيين في كل من العينية والحكية
واما بول الصبي فان كان من الحكية بان جفت ولا صفة له كفي
نضجه وان كان من العينية فلا يكفى بالنضج الا ان زالت تلك
الاوصاف اه حلي وافتى بعضهم في مصحف تنجس بغير مفعول عنه

بوجوب غسله وان ادي الي تلفه ولو كان لبيتم ويتعين فرضه على ما فيه
فيما اذا مست النجاسة شيئا من القران بخلاف ما اذا كانت في نحو اكله
والحوادث وما بين السطور اخرج ومراهم شوقه ولو كان لبيتم اي
والفاسل له الوحي وهل الاجبي فعل ذلك في مصحف البيتم بل وفي
غيره لان ذلك من ازالة المنكرام لا فيه نظر والاقر عدم الجواز لعدم
علمنا بان ازالة النجاسة منه يجمع عليها سيما وقد قال علما ما فيه المستر
بالوقوف في حكمه من اصله اخرج شعله **قوله** كبول جفاي بحيث لو
عصر لم ينفصل منه شيء هو برماوي ولم نذكر له صفة سوى ان كان عدم
الاو ترك الحفا انزها بالجفاف كبول جف فذهبت عينه ولا انزله ولا ربح
فذهبت صفه ام لا لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرة والسيف
اهتمم روقوله لكون المحل صقيلا صريحا ان نجاسة الصقيلا حكمية
ولوقبل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته عينية وانما ينفصل عليه
للاشارة للدور على المخالف القائل بانه يكتفى فيه بالمسح وعبارة الروضة
قلت اذا اصاب النجاسة شيئا صقيلا كسيف وسكين ومرة لم يطهر
بالمسح عندنا بل لا بد من غسلها **قوله** كفي جري ما اي وان
لم يكن بفعل فاعل مطر ومن ذلك السكين اذا حيت ثم سقيت ماء نجسا
واحبذا تقع في بول حتى انتفخ واللحم اذا طبخ ببول فيطهر باطنها
بصيا لما علو ظاهرها والاجر المعجون ينحس سئل عنه المزي في الجواب
بانه اذا اضاف الامرانع ومقتضاه انه يكون معفوا عنه وقد رفع
السؤال للعلامة الزيادي صورة ما قولكم رضي الله عنكم في اجروا الزيار
والاجانات والقلل وغير ذلك كالبراني والصحي مما يعجز من
الطين بالسرجين ونحوه هل يصح بيعها ويحكم بطهارة ما وضع فيها من
مايع او مادون القلتين ويجوز استعماله او لا وفي الجبن المعمول
بالانفحة

220
بالانفحة المنتجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارة ويجوز اكله حتى لو
اصاب شيئا من بدن او ثوب يحكم بطهارة او لا وكذا ما تولد منه
من المش المعمول به الكشك هل يجوز اكله ويحكم بطهارة ولا يجب
المضمضة منه ولا غسل ما اصابه لان هذا مما يقع به البلوي ولا
وهل يجوز بيع الطوب المعجون بالزبد اذا حرق وبناء المساجد به
وفرش ارضها به ويصلى عليه بلا حائل واذا انقل به شيء من بدن
المصلي او ملق به في شيء من صلواته هل يقع صلاته او لا افتونا ما يجوز
اذا بكم الله الجنة فاجاب بما صورته لحدسه نعم الخرف وهو الذي يخذ
من الطين ويضاف اليه السرجين مما عت به البلوي فيحكم بطهارة
وطهارة ما وضع فيه من ما او مايع لان المشقة تجلب التيسير وقد
قال امامنا المشافعي رضي الله عنه اذا اضاف الامر اتسع واجبن المعمول
بالانفحة المنتجسة مما عت به البلوي ايضا فيحكم بطهارة ويصح بيعه
واكله ولا يجب تطهيره منه واذا اصاب شيء منه الاكل او بدنه لم يلزمه
تطهيره للمشقة واما الاجر المعجون بالسرجين ونحوه فيجوز بيعه
وبناء المساجد وفرش ارضها به ونقع الصلاة عليه بلا حائل حتى
قال بعضهم انه يجوز بناء الكعبة به والمشام فصل عن الجبن المعمول
بالانفحة طاهر لعموم البلوي به حتى لو اصاب شيء منه بدنا او ثوبا
لم يجب تطهيره والله اعلم كتبه الزيادي المشافعي رضي الله عنه قال
شيخنا وقد سالت عن ذلك في درسه فقال قلته من عندي وان كان
مخالفا لظاهر المذهب لم ارا حرجا به وانما خرجته على قواعد
امامنا المشافعي رضي الله عنه نعم يتبع عدم صحة صلاة حامل المش
منها اذا ضرورة فيها حاه برماوي وفيه على المحل بعد ان نقل
افتا الزيادي المذكور بالحرف ما مضى ثم رايت ما ذكره الشيخ عن الامام

الشافعي في منظومه ابن العماد وشرحها الشيخ الاسلام **قوله** وجب
ازالة صفاته اي بحيث يغلب على ظنه زوالها ولا يجب عليه اختبارها
بالشم والبصر وخوها ولا على الاعمي او من يعينه رمدان سبال بصير
هذه الزالة واصفا ولا اه حلي ويستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها
غسلتين لتكامل الثلاث ولو تخففة في الوجة اما المغلظة فلا كما قاله
الحليوي في جرائد الفتاوى في نشر الحاي وبه حرم بن قاضي شربة في نكت التنبية
لان المكبر لا يكبر كما ان المصغر لا يصغر ومعني ان المكبر لا يكبر ان الشايع
بالغ في تكبيره فلا يزد عليه كما ان الشيا ذ اصغر مرة لا يصغر مرة اخري
وهذا نظير قولهم الشيا ذ انتى نهايته في التقليل لا يقبل التقليل
كالامانة في القسامة وقتل العمد ومثبه لا تقلظ فيه اليد وان غلظت
في اخطا وهذا اقرب الى لقواعد ويقرب منه قولهم في الجزية ان الجيران
لا يضعف ولا تسترط في ازالة النجاسة نية وجب ازالة النجاسة وان
عصى بها او افلح صلاة نعم من المبادر بانزال النجاسة لم يجب واما
العاصي بخيائنه فلا تجب عليه المبادر بالغسل كما جئت الاسنوي لان
المتنجس متلبس بما عصى به بخلاف الجنب اه ثم **قوله** الا ما عسر واليه
الح اي ولو من مغلظ بان لم ينزل بالمبالغة في الغسل والحت والقرص
وان طال بقا ذلك اللون او الرائحة والابلا استعانة بالاشنان
والصابون حيث توقفت الازالة على ذلك على ما سياتي وذكر ابن حجر
انه بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا فظن ينفي سنده اه حلي وخرج ما سهل
زواله فلا يطهر مع بقائه لدلالة على بقاء العين اه ثم **قوله** وحاصل
صور النجاسة ثمان واربعون صورة في العين منها خمس واربعون
لان احاصل في المحل اما الجرم او اللون او الرائحة او الطعم فهذه اربع
صور واثنان منها وفيه ست صور وثلاث منها وفيه اربع صور
او الجميع

٢٢١
او الجميع وهي صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وكلها في المغلظة والمخففة
والمتوسطة بخمسة واربعين وفي الحكمية ثلاث لانها اما مغلظة او مخففة
او متوسطة فهذه ثمان واربعون اه مدني **قوله** بل يطهر المحل اي حقيقة
لانه نجس معفونه حتى لو اصابه بلل لم يتنجس لانه معفي للفصل الا الظاهر
والاشكال في تشبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق
بين المغلظة وغيرها فلو عسرت ازالة لون خردم مغلظا او رحي طهر
وهو كذلك خلافا للزركشي في خادمه واعلم يعف عن قليل بعد لسرولة
ازالة جرمه اه ثم **قوله** مستحب بها اي فما تقدم في بول الصبي من
الاكتفاء بالنقع محله ان زالت به الاوصاف اه شيئا **قوله** اما اذا احتجنا
اي محلا واحدا من نجاسة واحدة والافلا لغت العلة الا نية وافق والد شيئا
بنجاسة ما يؤخذ من الجرم فيوجد فيه ريج انزل او طعم او لونه اي لكن
بعض عنه المشقة اه حلي وعبارة اصله مع شتم رفات بقيا معالي محلا
واحد وان عسر زوالها ضر على الصحيح لقوة دلالتها على بقاء العين فان
بقيا في محلين لم يضر كما لو تحرق بجانة اخف وظارته في محلين غير متخاضين
لانها العلة التي هي قوة دلالتها على بقاءها انتهد وقوله ضر على الصحيح
اي ان كافا من نجاسة واحدة وذلك لان بقاها من نجاسة واحدة دليل
على قوة النجاسة بخلاف ما لو كانا من شتين فان كل واحدة منهما مستقلة
لا ارتباط لهما بالآخري وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه ع شر عليه **قوله**
فجب زالتها مطلقا اي سواء عسر او لم يعسر ومعني الوجوب فيما اذا عسر
انه اذا تسر له بعد ذلك زالتها واجب عليه العلاج واما المحل في هذه
احالة فيعفى عنه الضرورة ويصلي به ولا تجب عليه اعادة بعد ذلك
ولا قطع المحل اه شيئا جهوري وحف وقوله ويصلي به ظاهره انه لا فرق
بين كون النجاسة في البدن او الثوب وقد ريت شيئا الاشوي تفصيلا

وهو انه اذا كانت النجاسة في البدن فالحكم ما ذكر وان كانت في الثوب
وجب نزعها ولا تقوى الصلاة فيه بل يصلي بدونه ولو عاريا اذا لم
يجد غيره ولا يجب الاعادة **قوله** كما يدل على بقاء الطعم تقدم في
الاواني ان المخرج فيها جوار الذوق وان محل منعه اذا تحقق وجوها
فيما يريد ذوقه او انحصرت فيه اهـ ثم مرر فاندفع ما يقال كيف يعرف
بقا الطعم مع حرمة ذوق النجاسة وعبارة سم يعرف بقا الطعم فيما اذا
دميت لثته او غلب على طمذه زواله فيعوز له ذوق المحل استظهارا
وفي الانوار وبصير وجذر الطعم يدعي الفم او تليطه بالخر او القوي
لا بد ذوق المحل **انتهى قوله** ولا يجب الاستغانة في زوال الاثر من
الطعم او اللون او الرائحة او غير ما من خواصها ان او اشنان الا ان
تعينت اي الاستغانة بان توقفت زالة ذلك على ما ذكر والتوقف
بحسب ظن المظهر ان كان له خبرة والاسال خبير وقوله على كلام فيه
الحكم المعتد منه ما هنا من كونه اذا تعينت وجبت سواء اللون او الرائحة
اوها والطعم واستحبابا حيث لم يتوقف زالة ذلك عليها ولا بد ان
يكون ثمن ذلك فاضلا عما يفضل عنه ثمن الما في التيمم قال ابن حجر
ومن ثم اتجه ان ياتي هنا التفصيل الا في فيما اذا وجد جوار الفوت
او القرب ولا يجب قبول هيبته وان لم يقدر على نحو تحت وجبات
يستاجر عليه بالجر مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو قدر ذلك
حسا او شرعا ففيه للضرورة فلو زال التقدير لزم استعمال ذلك
لزوال العذر وظاهر كلام ابن حجر انه يصير طاهرا لا معفو عنه حيث
قال في بيان العسر بان لم تتوقف زالته على شيء او توقفت على نحو
صا بون ولم يجد فيه فيما يظهر للعشقة ثم رايت شيخنا في شرحه بعد ان ذكر
ما تقدم اضر بعينه او استوجبه ان من فقد نحو كالمثا يصير عتابة
من فقد

من فقد الماء وقد نجس ثوبه اي فلا يصلي فيه وان صلى فيه تلف وق
اعاداه **قوله** وشروط ورود ما ان قل اي على الاصح وقوله فعلم انه لا يشترط
العصر الخ اي على الاصح ايضا وعبارة اصله مع شمر ويشترط ورود الماء
على محلها ان كان قليلا لا العصر في الاصح فيها لكنه يستحب فيما يمكن عصره
خروجها من خلاف من اوجبه ولا فرق بين ماله محل كالبساط او كما
اقتضاه اطلاقهم فقوله الغزي يشترط اي العصر نقا في الاول ضعيف
ومقابل في الاول قول ابن سيرج في الماء القليل اذا اورد عليه المحل
النجس لظهوره كالثوب نجس في اجانة ما لذلك انه يطهره كالمكان
وارد اخلاف ما القته الريح فيه فينجس به واخلاف في الثانية مبني
على اخلاف الا في طهارة الغسالة ان قلنا بغيرها لم يشترط العصر
والا اشترط ويقوم مقامه الحفا في الاصح انتهت وقوله خروجها من
خلاف من اوجبه منه يعلم ان الاستحباب لرعاية الاخلاق لا يتوقف
على كونه بين الاية الاربعة بل ليس الخروج منه وان كان خلافا لاهل
المذهب كما هنا لكن ذكر ابن حجر انه يشترط الاستحباب الخروج منه قوة
اخلاق ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروجها من خلاف اما هو
فنسب مراعاته وان شذق لابي حجر وجوز ان يكون سنهم له لدليل
قام عندهم في ذلك اما بالاعتراض على من حكم عليه بالشدو او بكونه
مع شذوذه عندنا موافقا لبعض المذاهب فيكون خروجها من خلاف ذلك
المذهب اهـ ثم عليه قال في الخلاف لو وضع ثوبا في اجانة وفيه دم
معفو عنه وصبا ما عليه فيجس بالملاقاة لان خروج البرغيث لا يزول
بالصب فلا بد بعد زواله من صب ما طهره وقال وهذا مما يغفل عنه
اكثر الناس وهو يدل على ان الوارد القليل ينجس ان لم يطهر المحل
اهـ **قوله** وسم ويغى ش على مري في شروط الصلاة ما نصه **فصرع**

وهو الاظهر هو

قروم رانه لو غسل ثوب فيه دم بر اغيث لاجل تنظيفه من الكوساخ اي لو
نجسة لم يضر بقا الدم فيه ويعفى عن اصابته هذا لما لم يفلت ما له
سم على المنيح اي ما اذا قصد غسل النجاسة التي هي دم البر اغيث فلا بد من
ازالة هذا الدم ما لم يعسر فيعفى عن اللون على ما مر اه بالحرف **قوله**
ان قل قدر ان الشرطية بعد ان الشرطية بعد ان كانت اجملة صفة كان
مفهوم الشرط اقوي من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه خلاف
بخلاف مفهومها التي نجنا حفت **قوله** على المحل اي محل النجاسة لا على عينها
او على عينها وزالت به ولم يجتمع معها في انا وكتب ايضا اي حيث لم
ينتجس بان يرد على محل النجاسة وان كان المنتجس لم يحل كالسطح كاعلى
عينها كما لو صب ما على بول او خمر او دم بارض قبل جفافه ولا فطر لمن
خالف في ذلك وكذا بعد جفاف الخمر والدم والبول اذا لم ينزل بايراده
وجامعة في الارض او انا اه حلي **قوله** فاعلم انه لا يشترط العصر في علم
من قوله وجب ازالة صفاته ومن قوله وشرط ورود ما قل وجه العلم
اقتضاه على هذين في مقام اليقين فاعلم منه انه لا يشترط غيرهما كما لعصر
ومثل العصر صبا لما من انا الذي يظهر فلا يجب كذا اخذ لما من
فوق الارض التي تظهر فلا يجب ايضا ومعلوم ان هذا كله بعد زوال
الاوصاف المذكورة بخلاف ما اذا كانت باقية فان الماء الذي على المحل
الذي يغسل منه نجس **قوله** وغسله اي ولو لمصبوغ بمتنجس او نجس
وقدر ان عين المصبغ النجس او المتنجس ولا يضر بقا اللون لعسر زواله
ويعرف ذلك بصفاء الغسالة ولا بد ان لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل
علو وزنه قبل المصبغ فاذا زاد فاضح ان الزايد من النجاسة هو من شئ
وهذا يفيد انه لو استعمل المصبوغ ما يمنع من انفصال المصبغ مما
جرت به العادة من استعمال ما يسهونه فطاما للتوب كقشر الكرمات ونحوه
لم يظهر

لم يظهر بالغسل للعالم ببقا النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها
بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس لعين اما حيث لم يشترط زوالها بان
جفت فلا يضر استعمال ذلك اه ع شر عليه **قوله** اذ غسل ثوبا مستنجسا
بالصابون حتى زالت عين النجاسة قاله رجوا بالسؤال علي الفود يصير
لاثر الصابون حكم الصبغ فلا يظهر حتى تطفو الغسالة من لون الصابون
مع عدم الزيادة ثم قال ينبغي ان المقدار الذي يشق استقصاؤه يكون
معفو عنه فليتنا مله **قوله** من الغسالة ما لو نتجس منه بدم
لثته او بما يخرج بسبب النجاسة فتغله ثم غضمض وادار ما في فمه بحيث
عنه ولم يتغير النجاسة فان فمه يظهر ولا ينتجس لما فيجوز ابتلاعه لطهارة
فتنبه له فانه دقيق وبقي ما لو كانت تدمي لثته من بعض المأكول
للتشويشه على لحم الاسنان دون بعض فحل بعض عنه فيما تدمي به
لثته لمثقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول بعض
الذي لا يصلح دمي لثته والظاهر الثاني لانه ليس مما يقع به البلوي ح
وبتقدير وقوعه يمكن تظهير فمه منه وان حصل له مشقة لندرة
ذلك في اجملة اه ع شر على روي في على المحل وكما بد من صفاء غسالة
ثوب صبغ بنجس ويكفي غمر ما صبغ بمتنجس في ما كثير او صبغ ما قليل عليه
كذلك فيظهر هو وصيفه اه **قوله** ايضا وغسالة قليلة الخ المراد بغسالة
النجاسة ما استعمل في واجب لازالة اما المستعمل في مندوبها كالغسالة الثانية
والثالثة فظهور ما غسل به نجاسة معفو عنها كقليل دم غير ظهور
كما قاله ابن النقيب ويتعين في نحو الدم اذا اريد غسله بالصبغ عليه في
خوج حنة واما قليل ازالة عينه والانتجس لما بها بعد استقراره
مها فيها اه ثم روي في السؤال في الدرر عما يقع كثيرا ان اللحم يغسل
مرارا ولا تطفو غسالته ثم يطبخ ويظهر في مرقه لون الدم فهل يعفى

عنه ام لا فقول الظاهر الاول ان هذا ما يشق الاحتراز عنه ويجعل عدم
العفو قياسا على طهيته التي لا دم لها سايل فان محل العفو عنها حيث لم
تغير ما وقعت فيه اهرع شئ على **قوله** بعد اعتبار ما يتشرب به المحل
اي وبلغته من الوسخ الطاهر ويظهر الاكتفاء فيها بالظن وقوله وقد
ظهر المحل اي بان لم يبق به طعم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في
الملاحظة اهل حلي **قوله** طاهرة اي غير طهورة لانها المختل لان ما زال
الخبث غير طهور ولو كان معفو عنه كما قال ابن النقيب اهل حلي **قوله**
وقد فرض طهره اي طهره متصل فكذا المنفصل وقوله فطاهرة ما لم يتغير
اي وان لم يطره المحل وقوله فطاهرة ايضا اي ان طهر المحل وقوله فنجسة
اي والمحل نجس اذا هما متلازمان متى حكم بطهارة المحل حكم بطهارة الغسالة
ومتى حكم بنجاسة الغسالة حكم بنجاسة المحل **قوله** او لم تنفصل
فطاهرة ايضا اي ومطهرة للمحل الذي هو فيه فلو وضع ما في انما تنجس
كله ولم يعم الماء جميع اجزائه فانه يذاريه جواربه كلها حتى يعمها ويظهر
جميعها فان الماء مادام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت
الحاجة الى الاستعمال وهذا كله اذا لم تكن عين النجاسة موجودة
في الكاف ولو ما يعة او معفو عنها فان كانت موجودة فان الماء ينجس
بعمومه صبه عليها ولذلك قال ابن حجر واقفا بعضهم بطهارة ما صب
على بول في اجانة محمول على بول لاجرم له وبذلك علم ان التفصيل
في الغسالة محله فيما لاجرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ما على دم
نحو برغيت فزال عينه طهر المحل والغسالة مشرطة بزيادة في ذلك
فراجع اهرق على المحل **قوله** فطاهرة ايضا على محله مع عدم التغير
ايضا فليتأمل فان المتبادر من العبارة خلافه اهرق **قوله** ولو دهن
هذه الغاية للرد وعبارة اصله مع شمر وقيل يطهر الدهن بفصله
كالثوب

ولو زيادة
الوزن
ص

كالثوب النجس بان يصب الماء عليه ويكثره ثم يحركه بخشبة ونحوها
بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يترك ليعلى ثم يثقب أسفله فاذا خرج
الماء سداً ومحل الخلاف كما قاله في الكفاية اذا تنجس بماء دهنية فيه
كالبول والدم يظهر بخلاف انتهت **قوله** تغذر تطهيره ظاهر وان
صار جامداً وعلى تسليم ذلك فينبغي ان يستثنى صبيغ حمداً ما واجزا
صبغية وبمجموده زالت اجزا الماء ولم يبق الا اجزا الصبغية وهي
جامدة فليخرج **قوله** المسكر المتنجس ان كان تنجسه حال ما بيعته
قبل ان يعقد بان تنجس عسكه ثم طبع سكر لم يظهر وان كان تنجسه
بعد انعقاده طهر بنقعه في الماء وكذلك اللبن الجامد يفتح البان كان
تنجس حال كونه لبناً ما يعلو يظهر وان جمود طهر المتنجس بعد جموده
ينجس او غير طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق اذا عجن بما نجس
سواء انتهر الى حالة الماء يعبه بان صار يتراد موضع ما اخذ منه عن
قرب او لم ينته اليها فانه اذا خفف ثم رفع في الماء فانه يظهر وكذا اذا
لم يخفف حيث كان جامداً وكذلك التراب اذا عجن بما نجس او بول
سواء صار ما يعلو او جامداً فانه اذا خفف ثم رفع في الماء طهر وكذا اذا
لم يخفف حيث كان جامداً والفرق ان كلام من الدقيق والتراب جامداً
والماء يعبه عارضة بخلاف **قوله** القسل واللبن ونحوها هذا حاصل ما قرره
مرروا فاده واعفده **قوله** ومن الغضم المتاني الصبيغ فاذا صبغ ثوب
بصبغ متنجس ثم جف الثوب ثم غمس في ما كثر وصبت عليه ما حرق غمر
فانه يظهر هو وصبغه لان صبغه بمنزلة تراب عجن ببول او ما نجس
او بمنزلة دقيق عجن ببول او ما نجس فقولهم لا يذري طهر المصبوغ بنجس
من ان تصفو غسالته فيجعله على صبغ نجس العين او مخلوط باجزا
نجسة العين وفاقاة ذلك ليتخا الطلاء ورحمة الله تعالى وقديناه في

هامش التبريد قال في العبا اذا تقبضت من بريت متنجس طهر بفعل
بزل التبريد اى كان يغسل بما و ترابا هضم ولعل هذا في المظلة
ومن الجملد التبريد بكثر الزاي وهمة ساكنة وبأفتوحة او مكسوة
فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة ولا فطر بالفصل
مطلقا او مع التبريد في النجاسة الكلية ما لم يتفتت ولا فيقدر تطهيره
فلو ماتت فيه فارة لم تنجس حيث لا رطوبة اى برما **قوله** عن الفارة
بالهمز لا غير اما فارة المسك فبالهمز وتترك اهرع شر وتقدم ما فيه **قوله**
وفي رواية فاروق قال كذا محل وجوب راقته حيث لم يرد استعماله
في خوفه ووعده صابون به واستفاد اية اهلي ومن ذلك الفصل
اذا تنجس فانه يسقى للمخل ولا ينجس سلقا بعده اى برما و فائدة
في البخاري وكانت عايشة تحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه
قال هريقوا علي من سبع قرب الخ وفيه من هراق الماء يهرقه
هراقه وللاصلي اهريقوا بفتح الهمة من اهرق الماء يهرقه اهرقا
اي صبوا اياه وبها مشه بخط الشيخ ابي العز الجعفي ما فيه قوله هريقوا
هو فعل امر من هريق يهرق على وزن فاعل وخرج يخرج واصله
أدقيق يؤدق وفي قول الشافعي من هراق الماء نظر واما رواية هريقوا
فهي بفتح الهمة وسكوت الهمزة بعدها مشبهة تحتية من اهرق الماء اذا
صبه والمضارع منه يهرق الماء بفتح اوله لا نه خماسي منه على ذلك
البرما وفيه في العدة **قوله** ما يملأ محلا على قرب اى عرفا اهل شجنا
باب **التيتم** هذا الباب يشتمل على ثلاثة اقسام
الاول في اسبابه وذكره في هذا الفصل الثاني في كيفية وسيدكره
في قوله فصل في تيمم بتراب طهور الخ والثالث في احكامه وسيدكره
في قوله ومن تيمم لفقد ما الخ وهو رخصة وقيل عزيمية وفي المستصفي
للفرائي

للفرائي ان التيمم لفقد الماء عن عزيمة ولحق المرض رخصة فالاول يصح من
العاصي وغيره مساو كان او مقبلا والثاني لا يصح من العاصي كذلك
وعبارة هذا الشرح في صلاة المسافر نعم له بل عليه اى المسافر سفر مقصية
التيمم مع وجوب إعادة ما صلاه به على الاصح كما في المجموع اى وظاهره
انه لا فرق بين ان يكون تيممه لفقد الماء حسا او شرعا لكن ظاهر
سياقه ان الكلام في الاول وح يكون مبنيا على ما في المستصفي وعلى
اطلاقه بقطع النظر عن سوق الكلام يكون مبنيا على انه عزيمية مطلقا
واما على انه رخصة فلا يصح تيممه وفي القواعد للزركشي ان من الرخصة
التيتم لفقد الماء او الخوف من استعماله والثاني انه عزيمية والثالث
التفصيل بين التيمم لعدم الماء فعزيمة او للمرض او لسبب الماء عنه او بغيره
بالشر من التيمم رخصة وهو ما اوردته الفرائي في المستصفي اهلي
وعبارة ثم روهو رخصة مطلقا انتهت وكتب عليه ع شر قوله وهو
رخصة مطلقا اى سوا كان الفقد حسا او شرعا لان الرخصة هي
الحكم المتغير اليه المرسل لفقد مع قيام السبب للحكم الاصيل وقيل عزيمية
وقيل ان كان للفقد كسبي فعزيمة والاخر رخصة وهذا الثالث هو
الاكثر لما ياتي من صحة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة ان فقد الماء
حسا وبطلان تيممه قبلها ان فقد شرعا كان تيمم لمريضه **قوله**
هو لغة القصد ما خوذ من امته وتامته وتيممته قصده اه قل
قوله ايضا تراب الخ يتضمن الايضال النقل والعقد وقوله بشرط
الخ مراده بها ما يشتمل الاركان فدخل فيها النية والترتيب فاشتمل التعريف
على الاركان السبعة اه شجنا **قوله** وحبر مسام الخ ولذلك كان من خواص
هذه الامة وفرض سنة اربع من الهجرة وقيل سنة ست وقيل سنة
خمس اهلي قال البرما والآخر هو الصحيح اه **قوله** جعلت لنا الصغير

فيه راجع للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مئة وفي رواية جعلت لي اهر بركا
قوله كلها مسجدا قال القاضي عياض معناه ان من كان قبلنا كانوا
لا يصلون الا فيا يتقنوا طهارته من الارض وخصصنا نحن بجوار
الصلاة في جميع الارض الا ما يتقنا نجاسته وقال الكرماني اما كونها
مسجدا فلم يأت في اثرها منعت من غير وفدا كان عيسى عليه الصلاة
والسلام يسبح في الارض ويصلي حيث ادركته الصلاة فكذا قال
جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له
طهورا وقال النووي في ثم مسلم معناه ان من كان قبلنا اغايب لهم
الصلاة في مواضع مخصوصة كالبيع والمكاييس وكذا اذا كانت الامم
السابقة مسافرين وعليهن اجواب بان الكلام اغاها في الامم لا في
انبيائها او الا لغيرهم رايت العلامة لجلي خرج بذلك في حاشية
المعراج فراجع اهر بركا وقوله وترتها طهورا ان قلت المقرر عند
الاصوليين ان مفهوم اللقب لا يخرج به وقد احتجتم به حيث قلتم
لا يكفي التيمم بغير التراب واجاب حجة الاسلام عن ذلك حيث قال
محل كون مفهوم اللقب غير حجة اذا لم يكن هناك قرينة واما اذا كان
هناك قرينة كالامتنان او العدول عن العموم فانه يكون حجة وما نحن
فيه من هذا القبيل لان اخراج التراب من عموم الارض قبله قرينة
على العمل بعمومه والا كان يقول جعلت لنا الارض كلها مسجدا وطهورا
فتخصيص التراب بالذكر من بين اجن الارض قرينة على ذلك اه تقرير
شيخنا الحفني وفي قول علي المحلي وما قيل ان لفظ التربة لقب لا مفهوم
له وانه فرد من افراد العام فكيف فلا يخصه ولذلك جوزوا امام
مالك بما اتفق على الارض كالشجر والزرع وابو حنيفة وصاحبه ابو محمد
بما هو من جنس الارض كالزبدنج والامام احمد وابو يوسف صاحباني
حنيفة

حنيفة بما لا عار فيه كالحجر الصلب اجيب عنه بانه ليس من باب العام بل من
باب مطلق كما في تقييد الرتبة واطلاقها في الكفارة وبان الآية المشرقة
والتي على اعتبار المفهوم بقوله تعالى فاستحووا بحجهم وايديكم منه
اذ لا يفهم من من الا التبعيض نحو مسحت الراس من الارض وهو
القباء والغالب ان لا عار لغير التراب فتعين وجعل من لا ابتداء
خلاف الحق والحق احق من المراد انه يقول الحق وهو بهذا السبيل
واجيب بغير ذلك مما يعرف من محله **اه قوله** وترتها طهورا بفتح
الطا ما ينظر به وبضمها الفعل اي الطهر وقيل بالفتح فيه ما وقيل
بالضم فيها كذا بخط ابن المؤلف بها مشرقة مختصر المزني لوالده
رحمهما الله تعالى **اه قوله** وما مور يغسل كان ينبغي ان يقول
وما مور يغسل ليشمل الغسل والوضوء مستوفين اهر ش والوضوء المستوف
كما تجدد فيتميم عنه اه شيئا وفي سم ما نفسه **فروع** واخوه وعلي
انه اذا نوى وضوءا اراد صلاة قبل الحدث وعدم اما اذا نوى استعماله
انه يبين له ان يتميم عن الوضوء المجرد اهر وعبارة الثوب **قوله**
وما مور يغسل اي او وضوء مستوف كالتمديد فلو قال وما مور يغسل
عن غير حجر كان اعم واولي مما ذكره ومع ذلك يرد عليه نحو ما لميت
والحيونة اذا انقطع حيضها الحيض وطوها وغير المميز بالسنة للطواف
ونحو تامل انتهت **قوله** وهذا اولى من قوله الخ اولوية عموم بالنظر
لقوله وما مور يغسل من اعم من قوله والجنب اولوية ايها بالنظر
لقوله للعجز اذ قول الاصل لا سباب يوم ان السبب الطبعي التيمم متعدد
وليس كذلك بل هو سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء وان كان هذا
العجز له اسباب متعددة ولهذا قال ابن حجر تنبيه جعل هذه اسبابا
بالنظر فيه للظاهر انها المبيحة فلا ينافي ان المبيح في الحقيقة اغاها

سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا او شرعا وتلك اسباب هذا
العجز **قوله** فقد ما أي حسا لئلا يتكلم مع السببين الا يتبين وضابط
الحسين ان يتعد استعماله ومن الحسي بالحوال بينه وبينه عدوا وكان
في سفينة وخاف غرقا واستقا واما وجود ما سبيل فهو من الفقد
الشرعي اهتينا لكن سياقي لقل علي الحاشي في آخر الباب فانه وكالمريض
جبلولة نحو سبع او خوف ركوب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث
غلب خوفه ذلك اه وهو ينبغي على كون الفقد حسا او شرعا التفصيل
بين كون المحل يغلب فيه الفقد ولا في الحسي وعدمه في الشرعي فلا
يعيد في السبب الشرعي مطلقا وينبغي عليه ايضا ان العاصي بسفره لا
يصح تيممه في الفقد الشرعي لان ثابت يصح في الفقد الحسي ويجب
عليه القضا مطلقا اهتينا وعبارة البرماق قوله فقد ما أي حسا
كان غير مطلقا او شرعا كما سبيل للشرب يقينا او ظنا ولو كسب العرف
كالسقايات التي على الطرق والاهراج المسبلة للشرب بخلاف المسبلة
للانتفاع ومنها صهريج بن طومة يصح الجاع الا وهو فانه عموما
وقفه الانتفاع به حتى غرقا كيف بارشاد من العلامة الزيات
ولو توضع من صهريج سبيل للشرب صح وضوء مع الحرمة كما في الماء
المغصوب وقال بعضهم يجوز ان يفرق بين السقاية والاهراج
وهو اقتدي بموضع يجمع فيه ما كثير ولو ترابا راضي موقوفة او مملوكة
حاز التيمم ترابا كل لانه يتباح به عادة انتهى **قوله** فان يتيقن اي
يتيقن الفقد في الحال الذي يجب طلبه منه وهو حد الغوث والقرب
وان علمه في غيره وكان المناسب فان تيقناه اي المحدث والمأمور
بالغسل ويمكن التاويل في مرجع الضمير بان يراد به من ذكر الشامل
للضمين اهتينا **قوله** بلا طلب بفتح اللام ويجوز اسكانها والفتح افع
اه برماق

اه برماق وشبهه ثم رسوا كان مسافرا ام لا وقوله ان امن مع ما يأتي
الح لا يخفى ان صيغة هذا يقتضي ان المقيم اذا جاوز وجود الماء لا يجب عليه
طلبه الا ان امن ما ذكر الذي منه الوقت وفيه بعد فان المقيم يجب عليه
الطلب ح اي حين التجاوز فيما اذا ظن او شك او توهم وان خاف خروج
الوقت وفيه ان هذا واضح عند التيقن دون غيره هذا ويمكن ان يكون
قوله سوا كان مسافرا ام لا خاصا بمتيقن الفقد وح يكون فاعل طلبه
المسافر بقرينة قوله من رحلة ورفقة ويؤيد ذلك ان صاحب الروض
ما ذكر حد الغوث وحد القرب وحد البعد احكاما قال اما المقيم فلا
يتيمم وعليه ان يسعى ان فات به الوقت اي حيث لم يجد مسافرا في طلب
الماء ينبغي ان يكون محذرا لك في الماء المتيقن واما اذا لم يكن متيقنا
وضاق الوقت عن الطلب فينبغي ان لا يخرج الصلاة عن وقتها بمجرد
التوهم او الشك او الظن لكن يبعد جعل الظن كالتيقن في وجوب الطلب
وان خرج الوقت في حق المقيم وسيعلم ان المراد بالمقيم من يجب عليه القضا
وبالمسافر من لا يجب عليه القضا ولو مقيما محلا لا يغلب فيه وجود الماء
اه حاشي **قوله** بان مجوز وجوده التجوز اما بالظن او الشك او التوهم
فعبارة شاملة لذلك والتجوز باليقين هو بئس لكن التجوز باليقين
يجري في حد الغوث والقرب وما عداه خاص بحد الغوث ففي الكلام
توزيع لمصدوق الا كما صنع مرة في شرحه فالمراد بالتجوز بالنسبة لحد الغوث
ما قاله اليقين ليصح التفصيل بقوله ثم نظر حواشي الا ان على الوقت
الذي شرطه قوله ان امن لا يشترط فيما اذا علم الماء في حد الغوث او لا يشترط
الامن عليه الا في حد القرب اهتينا وعبارة البرماق قوله بان جوزه
اي بل جحيت او من جوحية او استق الامرين وانما لم يقل والاباء لم يتيقن
فقطه لانه لو قال ذلك لشغل صورة تيقن الوجود وسياق حكمه في قوله

فلو علم ما الخ انتهى **قوله** ولو عاذونه أي الثقة ولو لحد عن جماعة
وأما وجوب الطلب كنه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان المأهول بما و
قوله لكل يتم في الوقت فانه لم يجد بعد البحث المذكور ما يتم لان التقيد
حاصل وتأخير التيمم عن الطلب في الوقت جائز يحتمل معه وجود الماء ولو
طلب كما مر ويتم ومكث موضعه ولم يتيقن عدمه ولم يوجد ما يحال
عليه وجوده فالأصح وجوب الطلب ثانيا لما يطرأ أي سواء كان طرأ به
للحدث أم للجمع بين الصلاتين وقضا صلوات متوالية أم غير متوالية
وخوذلك لاحتمال اطلاع على بيخفت عليه أو وجود من يدل على الماء
لكن الطلب الثاني أخف من الأول والثاني لا يجب كنه لو كان هناك ماء لظفر
به بالطلب الأول ولو طلب قبل الوقت ودام نظره إلى الموضع التي يجب نظره
إليه حتى دخل الوقت كفي قاله ابن الصباغ وغيره ولا يخبره مع الشك في
دخول الوقت وإن صادفناه ثم **قوله** في الوقت أي أن طلبه لصاحبه
الوقت فلو طلبه قبله لغاية فدخل الوقت كفي بذلك الطلب لأن الطلب
وقع صحيح أي وإحال أنه لم يحتمل تجدد الماء هو ظاهر هو ثوب وفي قول
على المحلي قوله في الوقت أي وقت كل صلاة ما دام التوهم ولا يجب الطلب
قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلا فالما نقل عن مروان
أوضح كلامه في شرحه وفارق السعي إلى الجمعة فانه وسيلة بخلافها وبأنها
مضافة إلى اليوم وإذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلي ثم لو طلب
قبل الوقت لعطش أو فائتة كفي وخرج بالطلب كذا في فيه قبل الوقت فيجوز
ما لم يقيد به ما قبل الوقت وفارق عدم الالتفات بالاذن في القبلة بأن
مبناها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخره **قوله** من رجلي
بأن يفحص فيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز
فيه نظر والمتبادر من كلامه أنه حقيقة وإن الطلب مشترك بين التفتيش

والسؤال

والسؤال ونحوهما ما يسعى به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله
الشيخ في حاشيته البيضاء عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة قد
سألها قوم من قبلكم من أن الطلب والسؤال والاستعانة والاستفهام
والاستعلام الفاظ متقاربة وإنها مترتبة فالطلب عما قال كنه يشمل
الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير إلى آخر ما بين به
ومعلوم أن الطلب من النفس ليس عبارة إلا عن التأمل في الشيء ليظهر
المراد منه فهو كالمبحث والتفتيش في الرجل عن الماء أهو شر والرجل سكن
الشخص وماواه من حجر ومدرا وشعرا وبر ويجمع في الكثرة على رجال
وفي القلة على رجل ويطلق مجازا على ما يصعب من الآثار بالمثلثة وهو
المتعة وأوعية زاده ومركبه ونحو ذلك وألكر الحريري وخطاه بن
بري أهو برما **قوله** ورفقته بضم الراء وحكي فتحها وكسرها فهي مثلثة وهم
الجماعة ينزلون معا ويرتلون معا سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض
ومساعدته وما زاد داخل فيما بعده فيكفي فيه النظر والتردد من غير
سؤال أهو برما **قوله** كأنه ينادي فيهم الخ ولا يجب الطلب من كل بعينه
بل يكفي نداءهم جميعهم بأن يقول من مع ما يجوز به أو يبيعه فيجمع
بينهما لأنه قد يبذل ولا يهب ولا يبيعه فلو اقتصر على من يجوز به سكنت
من لا يبذل مجازا أو على إطلاق النداسكت من يظن انتباهه ولا يسمع إلا
يبيعه أهو ثم **قوله** يجوز به أي أن ظن منهم السماح والافين يدركونه
أن كان قادرا عليه لأن السماع قد يكون مجازا فلا يسمع به إلا بقرنه
وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يطلب من كل واحد على حدة أهو برما **قوله**
ثم إن لم يجد الماء الخ هذا من جملة ما جوزه فيه وأما عطفه بضم
لترأخيه عما قبله أهو حلي وانظر ما المراد بالترأخيه هنا وعبارة البرما
قوله ثم إن لم يجد الماء الخ أشار إلى أنه لا ينتقل إلى النظر إلا بعد ما ذكر

من التفتيش والطلب ذلك لان الاسم لما ذكر وربما توهم عبارة
ان ذلك شرط ولم يقل به احد انتهت فالترتيب الذي في كلام المتن
غير واجب بل يصح ان يقدم النظر والتردد الا في على الطلب من رجله
ورفقته **قوله** حواله جمع حول بمعنى على جهة على غير قياس وقياسه
احوال وهذا الجمع على صورة المثنى **قوله** احتجنا حفي وفي المختار يقال فقد
حوله وحواله وحواليه وحوليده لا يقال حواليه بكسر اللام وقد حياه
وحياهه اي بازيه **قوله** اي احدا الا في اشار به الى ان قول المتن في
حد غوث متعلق بكل من العاملين اي نظر وتردد **قوله** احتجنا **قوله** وخص
مواضع الخضرة الخ اي وجوب ان غلب علو ظنه وجود الماء وتوقف غلبته
ظن الفقد عليه **قوله** اه برهان **قوله** والآن ترد ان امن الخ بان يعيش من
كل جهة من الجهات الاربع الى اخر حد الغوث ان كان لا يحيط الا
بهذا المشي والامشي بقدر ما تحصل به الاحاطة من كل جهة ولو تلاك
خطوات **قوله** احتجنا **قوله** بان كان ثم وهذه في المختار الوهدة كالوردة
المكان المظمين والجمع وهد كوعد وهدا وكهاد **قوله** مع ما ياتي
اي في حد القرب بان يامن نفسا وعصوا وما زيدا على ما يجب
بذلك لما طهارته وانقطاعا عن رفقته وخروج الوقت **قوله** احتجنا **قوله**
الشعب ومن جملة ما ياتي الوقت ومحل اشتراط الامن عليه ان كان
التجويز بغير العلم اما اذا كان بالعلم فلا يشترط الامن عليه انتهت
وهو مستغنى عنه بما تقدم من حمل التجويز بالنسبة لحد الغوث على ما وجد
العلم **قوله** احتجنا **قوله** ايضا مع ما ياتي من جملة ما ياتي من الوقت وكل
اشترطه فحين لا يلزمه القضا اما من يلزمه القضا فلا يشترط فيه من
الوقت وهذا هو المعتمد من نزاع طويل **قوله** احتجنا **قوله** احتجنا
هذا التفصيل انما هو في صورة العلم الاية في حد القرب اما ما هنا

اي في حد الغوث فلا يشترط فيه الامن على الوقت مطلقا اي سوا
كان القضا يلزمه المتيقن **قوله** اي الى ان يلحقه فيه غوث رفقته
اي مع اعتدال اسماعهم ومع اعتدال الصوته وابتداء هذا الحد من
اخر رفقته المنسوبين اليه لامن اخر القافلة **قوله** احتجنا **قوله** احتجنا
واوله من محله وقيل من اخر رجله وقيل من اخر رجله رفقته الذي
يلزمه سوالهم وهم المنسوبون اليه لامن اخر القافلة مطلقا والافقد
تتسع جدا بحيث تاخذ قدر فرسخ او اكثر فلو اعتبر ذلك من اخرها
لزم منه مشقة شديدة وربما تنيد على حد القرب واستقر به
شيئا شئت انتهت وفي المصباح اغاثه اذا اعانه ونفقه فهو مفيت
والغوث اسم منه اه اي اسم مصدر بمعنى الاغاثه فالاضافة في كلام
الشم من اضافة الصفة للموصوف اي يلحقه فيه رفقته المستغاث بهم
قوله وهذا اي الضابط المذكور لحد الغوث يلحقه فيه غوث رفقته
الخ هو المراد بقول الاصل الخ ويقول الشرح الصغير تردد غلوة سهم
فالعبارات عن هذا المعنى ثلاثة عبارة الاصل وعبارة الشرح الصغير
وعبارة المتن وهي قوله الحد غوث **قوله** احتجنا **قوله** ترد وقد نظر
متعلقه محذوف اي في غير المستوي وقوله اي في المستوي متعلق
بنظره فضابط التردد في غير المستوي بقدر النظر في المستوي وح
فمقتضى العبارة انه لا بد ان يعيش الى اخر حد الغوث ويحمل على ما اذا
لم تحصل الاحاطة بجميع اجزاء الغوث الا بهذا المشي فان حصلت
باقل منه لم تجب الزيادة **قوله** احتجنا **قوله** غلوة سهم قال في المصباح
الغلوة الغاية والجمع غلوات مثل شروة وشرويات وقوله اي غاية
رميه اي في ابعده ما يقدر ويقال هي قدر ثلثماية ذراع الى اربعماية
اه برهان **قوله** وقول ان امن من زيادتي كان الاولى ان يقول والمقترح

بفولي الخ لان هذا القيد مرسوم من كلام الاصل بالاولى لانا اذا اشترطنا
الامن في حالة تيقن المأفوق حالة توجب بالطريق الاول ويجاب
بانه انما قال ذلك لان الذي يشترط الامن عليه في حد الغوث اعم
مما يشترط الامن عليه في حد القرب فصدق ان لفظ ان امن من
زيادته وان كان بعض معناها يعلم بالاولى مما بعدها اه برماوي
قوله فان لم يجد ما اي ولو حكما بان ترك التردد لعدم الامن على
ما مر اه برماوي اي ولو كان عدم الوجدان باخبار فاسق ووقع في
قلبه صدقه وكتب ايضا لئلا صور يقبل فيها خبر الفاسق وهي ما اذا
فقد المسافر المأفوق فاسق بانه لا مأفوق فيه اعتمده ذكره الماوردي
في الحاوي بسببه ان عدم المأفوق الاصل ولذلك لو اخبره ان المأفوق
فيه لم يعنده اه حلي ومثله ثم مر **قوله** وهذا فوق حد الغوث اي
باعتبار الغاية والا فاحد والثلاثة مشتركة في المبدأ اه ع **قوله**
ويسمي حد القرب وقدره بنصف فرسخ وقدره نصف الفرسنج يسير
الا فاحد المعتبرة احدي عشرة درجة وربع وذلك لان مسافة
القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج كان ما يخص
كل فرسخ اثنين وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسنج ما ذكر
اه ع ش علوم ر وفيه قال على الحلي ومن ضبطه بنصف فرسخ او دخل
فيه حد الغوث السابق اه **قوله** وجب طلبه اي قصده وتخصيله فالطلب
هنا بمعنى القصد والافرض انه عالم وتم بمعنى التفتيش اذا فرض
انه يجوز اه شيخنا **قوله** ان امن غير اختصاص اي وكان العلم بغير خبر
عدل والافيشترط امن الاختصاص اه شوبر **قوله** وما لزيد علي
ما يجب بذله للمأفوق ولو لغيره ايضا اه برماوي ومثله ع ش علوم ر
قوله وانقطاع عن رفقة اي وان لم يستق حش على الوجه وفارق
الجمعة

الجمعة بانه لا بد لها من زياد وعبارة ش بخلاف الجمعة فان الانقطاع
عن الرفقة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر بل لابد من ضرورة تدعو اليها
السفر لتكرره كل يوم بخلافها انتهت وفيه ق ل على الحلي ولا بد ان
لا يخاف الانقطاع عن رفقة ايضا ولو لمجرد الوحشة وفارقت الوحشة
هنا ما في الجمعة لانها مقصود قال شيخنا والمراد بالوحشة ان يستق حش
اذا ذهب لطلب ما فله ترك الطلب واليتم وليس المراد الوحشة
برحيلهم عنه لانه كما قال شيخنا مر له ان يرحل معهم وان لم يحصل
له وحشة كما لو كان وحده اذ ليس لصلاته محل يلزمه وقوعه فيه
فتأمل ذلك اه **قوله** وخروج وقت اي ان لم تلزمه الاعادة بان كان
فقد المأفوق من وجوده واستوى الامران فان لزمته الاعادة بان
كان وجود المأفوق من فقده لم يشترط الامن على خروج الوقت اه
شيخنا عشتاوي **قوله** والا فلا يجب طلبه اي والا يامن على ما ذكر الذي من
جملة الوقت وخ فقول بخلاف من معه ما الخ مقابل لبعض الصور
الداخلية تحت الاكثينا **قوله** بخلاف من معه الخ مقابل لقوله ان امن
المتعلق بقوله فلو علم ما من حيث شموله للوقت ويمكن ان يكون مقابلا
ايضا لقوله ان امن المتقدم في حد الغوث من حيث شموله للوقت
اكثينا وعبارة التوبر **قوله** بخلاف من معه ما اي يحصل عنده
وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معه ما فلا يصح التبر
بخلاف من يحصله فلا بد ان يامن على الوقت فليمر **قوله** ولم يعقب
بالكنا للجمهور وفي بعض النسخ ولم يعتبروا اي لا يصح اه برماوي
وقوله الامن على الاختصاص اي ان كان غير محتاج اليه فان كان محتاجا
اليه اعتبر الامن عليه ايضا اه ع ش وعبارة شوبر وخروج المال
الاختصاصات واما الذي يجب بذله في تحصيل المأفوق واجرة فلا

اشترط عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر ولا نناقش
من اما اخير منها وان كثرت وما زعم بعضهم من ان هذا لا يتناقض في
الكلب لان حلقه والافلاطون لانه يلزمه سقيته واليتم فليكن يوم
بتحصيل ما ليس حاصل ويضيقه غير صحيح لان الخشية على الاختصاص
هنا اما هي خشية اخذ الغيرة لو قصد الماء وتركه لخشية ذهاب روحه
بالعطش وبذلك الجمع بين كلامي المجموع **قوله** ليتيقن وجود الماء
والعلم ليس مستندا الى الظن بل بخبر واحد والاشترط الامن اخذها
من فرق بعضهم بان ما مر محله في ظن لم يستند الي خبر ما ذكر اما اذا
كان بخبره فبني من افراد ما هنا وجري على ذلك شيخنا الزيادة هو ثوري
قوله فوق ذلك المحل ظاهر ولو كان فوق ذلك بيسير كقدم مثلا وفيه
نظر فليراجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان المسافر
اذا علم بمثل ذلك لا يمنع من الذهاب اليه وانما يمنع اذا بعدت المسافة
عرفا وفي بعض الروايات ان علم بالمال في ذلك الموضع وهي في منزله لا يجب
عليه طلبه واذا اتفق له طلب لما فوصل الى غاية حد القرب ثم علم به فوق
ذلك القدر وجب عليه وهو بعيد من كلامهم لما مر ان ذلك القدر
لا يعد زيادة على حد القرب فليست به له افع ش علوم وروايات البر ما وقوله
فوق ذلك المحل عرفا والمعرفة في هذه الحدود بذاتها لا بنفس الشخص
حتى لو ذهب الى اخر المسافة فلم يجد فيه ما لكن وجد ما خارج الحد قريبا
منه لا يجب عليه ان يذهب بل يعود محله ويقيم ولو كان في سفينة وخاف
غرقا لو غرق من البحر يقيم ولا اعادة عليه مكن حال بينه وبين الماسبح
مثلا والمستوطن محل لا ما فيه لجماع ويقيم ولا اعادة عليه ولا يلزمه النقلة
عند يلزم البدوي النقلة لفقد التراب والحاصل ان التيمم احوال في
حدود ثلاثة احدها الغوث فان تيقن فقد ما تيمم بالطلب وان تيقن
وجوده

وجوده فيه لزمه طلبه ان لم يكن مانع ولا يقيم وان خرج الوقت وان
تردد فيه لزمه طلبه ايضا بشرط الامن على ما مر وعلى الاختصاص الوقت
ثانيتها حد القرب فان علم فقد ما فيه تيمم بالطلب بالاولي مما قبله وان
علم وجوده فيه لزمه طلبه بشرط الامن ايضا ومنه الامن على الوقت لا على
الاختصاص واما الذي يجب بذله لما الطهارة وان تردد فيه لم يجب طلبه
مطلقا ثالثها حد البعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقا
سوا في جميع ذلك المسافر والمقيم وما وقع لسم هذا فيه نظر بل لا يستقيم هو
قوله فلو تيقنه اخر الوقت الخ المراد باليقين هذا الوثوق بحصول الماء
حيث لا يتخلف عادة لا ما ينتفي معه عدم الحصول عقلا وقوله والاقتضيل
تيمم اي في الاظهر وقيل ان التأخير افضل ومحل الخلاف اذا اراد الاقتصار
على صلاة واحدة فان صلاحها بالتيمم والوقت ثم اعادها اخر مع الكمال
فهو الغاية في احرار الفضيلة ويجاب عن اشكال ابن الرفعة انه بان الفرض
الاولي ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية لما كانت عين الاولى كانت
جارية لنقصها الا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادة الوضوء لان نقول محل
فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكرنا ان يكون يصليها في
الحالين منفردا وفي جماعة اما اذا كان لو قدرها صلاحها بالتيمم في جماعة
واذا اخر للوضوء انفراد فالذي يظهر اخذ من كلام الاذري ان التقدم افضل
وادراك الركعة الاخيرة على وجه تحصل معه فضيلة الجماعة اولى من ادراك
الصف الاول وهو اولى من ادراك غير الركعة الاخيرة ومحل ذلك في غير
الجمعة اما فيها عند خوف فوت ركوع الثانية وهو ممن تلزمه الجماعة
فالوجه وجوب الوقوف عليه متاخرا او منفردا ادراكها وان خاف فوت
قيام الثانية وقرانها فالاولي ان يتقدم ويقف في الصف المتأخر لم يمنع
جمعة اجماعا وادراك الجماعة اولى من تثليث الوضوء وسائر ادبه فان خاف

فوات الجماعة بسلام الامام لو اكمل الوضوء باده فادركها او لم يركبها ولو
 ضاق وقتها او المأمن سنن الوضوء وجب ان يقتصر على من يفعله ثم ر
 وقوله فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام ان قضيتها انه لو لم يحفظها
 بذلك بل خاف فوت بعض منها لو كان لو كانت ادركه في التشهد مثلا
 كان تثليث الوضوء او في غير نظر لان الجماعة فرض فتشبه بها بيزيد على ثواب
 السنن فيسفي الحافظة عليها وان فاتت سنة الوضوء وبقي ما لو كان لو
 ذلك فانت الجماعة مع امام عدل وادركها مع غيره وينبغي ان ترك التثليث
 فيه افضل اذ ع ش عليه **قوله** ايضا فلو يتقنه اي يتقن طريانه في محل يجب
 عليه تحصيله منه وهو حد الغوث والقرب ويتقن طريانه بمنزله اي مكانه
 الذي هو منزله فهذا تقييد لقوله في حد الغوث فان لم يجد يتميم
 ولقوله فلو علم ما الى باعتبار مفهومه وهو انه اذا لم يامن على ما ذكر
 يتميم اي فحمل ذلك كله ما لو يتقن طريان الما اخر الوقت ههنا وقوله اخر
 الوقت المراد بالآخر هنا ما زاد على وقت الغضيلة فيشمل الآخر الحقيقي
 والوسطا ههنا خفف وعبارة الزيادة في قوله فلو يتقنه اخر الوقت اي
 بان بقي منه وقت سبع الصلاة كلها وطرحا فيه ولو في منزله الذي
 حوفيه على المعقد خلافا لما ورد في محل فضلية التاخير حيث لم يقرن
 التقديم بنحو جماعة والا كان التقديم افضل بحري هذا التفصيل في يتقن
 المسترة او الجماعة او القيام اخر او ظنها فان يتقن فالتاخير افضل وذن
 فالتقديم افضل وصورة مسئلة الكتاب اي الممن ان يكون في محل يغلب
 فيه فقد لما او يستوي كسره والا وجب التاخير وان خرج الوقت ولو
 علم ذو النوبة من متراحين على خويبر او سرة عورة او محل صلاة
 انها لا تنتهي اليه الا بعد الوقت صلوا فيه بلا اعادة و يتميم ركب سفينة
 خاف غرقا واستقى ولا اعادة عليه مكن حال بينه وبين الما سبع مثلا
 والمستوطن

والمستوطن يحمل ما به الجماع واليتم ولا اعادة عليه ولا يلزمه النقلة عنه
 انتهت ومثله ثم ر و كتب عليه ع ش قوله خاف غرقا واستقى قال في
 ثم العباب بعد ما ذكره فيه ونحوه كالنظام حتى وسقوط ممتول
 او سرقته اه وقضيتها انه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيتها عدم القضاء
 في مقام يتميم الخوف على نفس او مال فليست ومثله ما لو حال بينه وبين
 الما سبع فيتميم ولا اعادة عليه كما سيأتي ورجح بوجه ان يلزم بذلك
 ويقال لنا رجل سليم الاعضاء غير فاقد لما يتميم وصلى ولا قضاء عليه
 وصورة لو كان في سفينة الخ وقوله ولا اعادة عليه اي وان قصر
 السفر قال سم محل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذي فيه بذلك
 التيمم محلا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة اذ لو
 غلبه جود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب للقضاء اه بالمعنى وقوله
 بقطع النظر عما فيه السفينة يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في ذلك
 المكان وجود الماء في جميع السنة وانفق احتياجه الى النزول في السفينة
 في وقت يمتنع فيه من الطهارة بالماء لما سبق فيجب عليه القضاء بخلاف
 ما لو كان المحل يغلب فيه الفقد في غالب السنة لكن انفق وجوده من
 نيل مثلا في بعض ايام السنة فانه في هذه الحالة اذا تقدر عليه
 استعمال الماء لا قضاء عليه اه **قوله** فانظروا افضل هذا ظاهر وصرح
 في ان الما ياتي اليه في منزله ويمكن شموله لذلك ولعكسه وهو المعقد
 اه برماق **قوله** قال الما وري الخ مرجوح اه برماق ويمكن حمل كلامه
 على ما اذا كان يحمل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التاخير كما
 صرح به الزيات ويغنيه ما جمع به بين كلامي الرازي والنوي الما
 اه ع ش عليه **قوله** في غير منزله اي الذي هو به والا اي بان يتقن
 وجوده في المحل الذي نزل فيه بمعنى انه يطرأ وجوده اخر الوقت

في ذلك المحل لا انه موجود فيه قبل ذلك بالفعل اذ لو كان موجودا به
بالفعل لما فيه ما تقدم وهو انه ان كان في حد القرب فما دونه وجب
طلبه وان كان فوق حد القرب لم يجب طلبه اهـ **قوله** ومن وجده
غير كاف وجب استعماله ولو وجد محدث تنجس بدنه بما لا يعطى عنه
ما لا يكفي الا احدها تغير للثوب لانه لا بدل لانه بخلاف الوضوء
والغسل وظاهر ان تنجس الثوب اذا لم يمكن نزع كتنجس البدن فيما
ذكر فيفسله ويتيمم اهـ ثم مر وقوله اذا لم يمكن نزع اي كان خاف
الهلاك لو نزع فان امكن بان لم يخش من نزع محذور تيمم وضوا
ونزع الثوب ووصل عاريا ولا اعادة عليه لان فقد السترة مما يكسر
اهـ ثم عليه **قوله** في بعض اعضايه محدثا كان وجبا ويراعى الترتيب
ان كان محدثا اصغروا انما لم يجب شر بعض الرقبة في الكفارة لانه ليس
رقبة وبعض الماء اهـ **قوله** ولا يجب مسح الرأس الخ ليس على اطلاقه
بل ان كان معه ما يغسل به وجهه ويديه فانه يجب عليه استعمال الثلج
والا بان لم يكن معه ما فانه لا يجب عليه استعماله وهو جمع بين الكلايين
اهـ **قوله** وعبارة من صورة الثمالة وجد الثلج فقط اما اذا وجد
ما يكفي لوجهه ويديه وجد الثلج فانه يجب عليه استعماله حتى انقث
وقوله وقيل يجب عليه فيتيمم عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس بالثلج
ثم يتيمم عن الرجلين اهـ **قوله** شراؤه اي الماء ومثله التراب ان لم يكن
كل منهما او هما معا ولو عجل يلزم فيه القضا وشراؤه كدلو رشاء
كذلك وهو بكسر الهمزة والمدمح بل يتوصل به الى الماء واجمع ارشدية
مثل كساء والسيب والرشا بفتح الراء المهملة ولد الغليظة اذا تحرك وشي
وبعد ريم وبعده ظي وبضمها جمع ريشة بكسر الراء وحيث اوجبا
الشرا فيتم بيعه بعد دخول الوقت ولا يشك عليه صحة بيعه عند الاحتياج
اليه

اليه لكفارة او وفادين لان وقت الصلاة محدود والدين متعلقها
الذم وقدره في بها ربا فلا حرج في الاعيان وهل يجب شراؤه قبل
الوقت اذا لم يبيع الوقت الشرا مع الصلاة على قياس ما سبق في الطلب
فيه نظر قال شيخنا شرا القياس لوجوب وقال شيخنا بين واما الوباة
قبل الوقت ثم دخل الوقت او حينئذ عليه الفسخ في القدر المحتاج اليه
ان كان هناك خيارا فلا وتحرر منه بعد دخول الوقت لكن لو
اتلفه وتيمم صلوة واعادة عليه ولو لم يجد معه الا ثمن الماء والسترة
قدم السترة لدوام نفعها مع عدم البدل ومن ثم لزم شرا ساتر عورة
قنه لا ما طهرته ولو وجبه لفرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت وهو
لزم الاصل الرجوع ولو كان معه صاعا من ماء واحد ما يكفيها وباعها
بعد دخول الوقت فربما يفسخ البيع بينهما او في صاع واحد قال شيخنا
ينبغي لبطالة فيه لان الوجوب يعلق برها ويقتل فسخ احدهما حرم
اهـ **قوله** بتمن مثله قال البلقي في المراء عن مثل الماء الذي يكفي
لواجب الطهارة اما الزايد للسنن فلا يعتبر ويقتل اعتبار اهـ من
حاشيت الروض اهـ **قوله** مكانا او زمانا اي فلا تعتبر حالة الا ضطرار
فقد تساوي الشربة فيها دناير كثيرة اهـ **قوله** فلا يجب شراؤه
بزيادة علو ذلك اي بل يبيى نعم يجب شراؤه الا لزيادة على مثل
بقدر ثمن الماء لو اشتراه فسرع يجب قطع ثوبه ليجعله رشاء ان لم
يزد نضمة على ثمن الماء او اجرة وقوله وان قلت شاملا اذا كانت
الزيادة قدرا يتغايين مثله بخلاف نظيره فيما لو وكله بشرا شيئا وبيعه
فاشترى وبيع بزيادة قدر يتغايين مثله فان كلامهما صحيح والفرق
ان الوضوء هنا له بدل وهو التيمم بخلافه اهـ **قوله** نعم ان يبيع منه الخ
لا حاجة الي هذا الاستدراك لان ما ذكر عن مثل اذا الزايد في مقابلة

الاجل ولهذا لم يورده لجلال المولى فيه وانه شريك وعبارته ثم مر ولو
 زيد في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا يفتقر بالاجل لم يخرج بها عن كونه ثمن
 مثله انتهى **قوله** الا ان يحتاجه لدينه اي ولو موجه نعم بشرط ان يكون
 حله قبل وصوله الي وطن او بعده ولا مال له فيه والاوجب ثراوه فيما
 يظهر اخذ من مسئلة السبيقة والافرق بين ان يكون الدين لله
 تعالى ولا ديني ولا بين ان يتعلق بذمته او بعين من ماله كعين اعارها فزنها
 المستغفر باذنه اه ثم مر وقوله كعين اعارها في الصورة ان الدين الذي
 على المستغفر تقدر واراد المعير فك عينه بماله من عنده وان كان الدين
 ائتمار يتعلق بالعين لان اعاره العين لرهنها فمان الدين فيها ولا يصح
 تصويره باحتياجه لبيع تلك العين المأبى ان لم يكن عنده مستغفر عنه
 غيرها لانه ليس له تصرف فيها لانه من ماله اه ثم مر وعبارته الشريك
 قوله لدينه اي المتعلق بذمته او بعين من اعيان ماله كان اعاره شيئا لرهنه
 اخر يدينه فزنها به انتهى **قوله** او مونة حيوان محترم سواء كان آدميا
 ام غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا او مالا ولا بين نفسه وغيره
 من رقيقه ورفقته وزوجته سوا فيه الكفار والمسلمين ولا بد ان
 يكون فاضلا ايضا عن مسكنه وخادمه اه ثم مر **قوله** ايضا او مونة حيوان
 محترم اي وان لم يكن لا يقابله على المعقد بخلافه في الحج لانه اوسع هنا
 ولوجود البدل ايضا اه برهان **قوله** حضرا وسفرا ولا بد ان يفضل في الحضرة
 عن مونة يومه وليلته اه حلي ولا بد في المسافرين يفضل عن مونة
 مومنه ذهبا واياها اه بخلافه والمراد سفره النجس يريه ولو مالا وسفر
 غيره اذا زهد كسفره ومنه اجنبي خيف انقطاعه عن رفقته ونفقته
 وكسوته عند خوف ضرر كذلك اه برهان **قوله** لم يرتد وحر في اي وكلب
 عقور اما غير العقور محترم لا يجوز قتله على المعقد وان وقع للمم
 في موضع

٢٢٤
 في موضع جوارزه ولو كان معه ما لا يحتاجه للصطر لكنه يحتاج الي ثمنه
 في شي ما سبق جازله النجس كما في شئ المصذب ولو وجد ثوبا وقدر
 علي شدة في الدلو او علوا دلايه في البئر وعصر او علي شقه وايصال
 بعضه ببعض ليصل وجبان لم يزد نقصانه على اكثر الامرين من
 ثمن مثل الماء واجرة مثل الحبل ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج الي
 سقفة للصلاة قد سماه لدوام النفع بها ولو فقد الماء وعلم انه لو حض
 محله وصل اليه فان كان يحصل بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا
 ذكره في المجموع عن الماوردي وهل تدفع الشاة الغير التي لم يحتاج
 اليها لطلب المحترم المحتاج الي طعام وجهان في المجموع احدهما نعم كما
 فيلزم ما كتبنا بذله لاه وعلو نقله عن القاضي اقتصر المص في الروضة
 في الاطعمة وهو المعقد وثانيتها لا تكون الشاة ذات حرمة ايضا اه ثم مر
قوله لان ما فضل عن الدين الى مراد الشئ ان اذا فضل عن دينه بشي
 بان كان ماله اكثر من دينه فحده الصورة هي التي احتز عنها الاصل
 بالتقييد بالمستغرق والشارح يقول التقدير بالاحتياج يخرجها فان
 ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فيه فحده الصورة خارجة بقوله الا
 ان يحتاجه فيلزم من الاحتياج الاستغراق اه بخلافه وعبارته ثم مر
 مستغرق هو مستغفر عنه غير انه اي به لزيادة الايضاح وح فيروفي
 كلامه صفة لازمة اذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه انتهى
قوله اعم من تغييره بالنفقة اي شموله الاثاث الذي لا بد منه واجرة
 التداوي وخوف ذلك اه برهان **قوله** ويجب في الوقت اقتراض الماء المنفهوم
 انه لو وهب او اقترضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم
 يحتاجه وسياتي ان له اعدام الماء قبل الوقت فما هنا اولى وليس هذا
 نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اشعت لقافلة كما لا يخفى خلافا لما

في حاشية الشيخ **قوله** واقتراض المال اظهر في محل الاضمار لانه لو
 اضمر لم يأتهم ان الضمير راجع للمثل المتقدم مع انه لا يكلف اقتراضه
 كما ذكره الله بعد **قوله** واستفارة الله اي وان حاورت قيمتها
 اضعاف ثمن المال ان المظاهر السلامة وفي كلام شيخنا ولا يلزم من
 معه ما يؤوله لمحتاج طهارة به **قوله** فلا يجب فيه ذلك اي ولو كان
 قبولها من اب وابن وان كان قابلا لقرض مؤسرا حال غيبه شيخنا
قوله والمراد بالاقتراض والتاليه الخ عبارة اصله مع شمر رد ولو وهب
 ما او اقترضه في الوقت او غير ذلك او نحوه من آلات الاستقافية وجب
 عليه القبول في الاصح لان المسامحة به غالبية فلا تقضم فيه المنية
 فان لم يقبل ذلك وتيمم بعد فقده او امتنع ما لكان عن هبته الله
 ولا اعادة عليه والافعلية الاعادة انتهت **قوله** ما يعقب القبول والسؤال
 فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه وحاصل
 الخلاف في الماء والمثل والالة ان الماء يجب فيه الجمع من الشر وقبول الهبة
 والقرض والاجارة والعارية والسؤال والالة فيها ثلاثة الاجارة و
 المثل والعارية والمثل لا يجب فيه شيء من ذلك اه **قوله** ولو
 نسيه او اضله في رحله الخ لو ذكر هذا اخر الباب عند ذكر ما يقضى من
 الصلاة وما لا يقضى كان اولى لان البحث هنا في السبب المبيح للتيمم
 واما القضا وعدمه بالتيمم فسياتي في اخر الباب هو زيادة وعبرة شمر
 وختم السبب الاول بهاتين مع انها باخر الباب لمجوز فيه عن القضا
 انصب كما يظهر بباري الرأي تذييل لهذا البحث مناسبتها له ولا فادتها
 مسالمة سنة في الطلب وهو انه يصح وجود التقصير وان النسيان
 ليس عذرا مقتضيا سقوطه وان الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر اخرى
 فاندفع اعتراض الله عليه في ذكر هاتين ووضع انما هنا انسيب انتهت

حب
ضم

ثم قال

ثم قال ولولف الما قبل الوقت فلا قضا عليه مطلقا وان ائلفه بعده لغرض
 كثيره وتنظف ثوب فلا قضا ايضا وكذا لغير غرض في الاظهر لانه فاقد
 للمحال التيمم لكنه باثمه في الاخير ويقاس به ما لو احدث في الوقت
 عبثا ولا ياتر ولو باع الما في الوقت ووهبه فيه بالاجارة له والمشتري
 او المتهب لم يصح بيعه ولا هبته للغير عنه شرعا لتعيينه للطهر ويفرق بينه
 وبين صحة هبة من لزمت كفارة او ديون فوجب ما يملكه بان رب الدين
 رضي بتعلق حقه بالذمة فلا جبر له في العين وان فعل ذلك حيلة من
 تعلق غرمه به عين ماله ويلزمه استرداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه
 لم يصح تيممه لبقائه على ملكه فان عجز عن الاسترداد تيمم وصلى وقضى
 تلك الصلاة التي وقع تفويت الما في وقتها التقصير فيها دون غيرها
 ولولف الما في يد المشتري او المتهب ثم تيمم وصلى لم يجب عليه اعادة
 ويضمن المشتري الما لا المتهب اذا فسد كل عقد كصحة في الضمان
 وعدمه ولو قدر على تحصيل الما الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز
 وهبة لغيره لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارة ولزم البائع
 فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما افقده بالدرجة
 انه تقا **قوله** او اضله في رحله اي تسبب ضياعه فيه وفي المختار
 واضله اضاعه واهلكه قال ابن السكيت يقول اضللت بعيري اذا ذهب
 منه وضللت المسجد والدار اذا لم تعرف موضعها وكذلك شي مقيم لا يهتد
 له اه فعلى هذا قول الله ما لواضل رحله يقرأ فيه رحله بالضم على المفعولية
 اه وفي المصباح ضل الرجل الطريق وضل عنه يضل من باب ضرب ضللا
 وضلالة نزل عنه فلم يهتد اليه واضلته بالالف فقدته قال الزهري
 من اضللت الشيء بالالف اذا ضاع منك فلم تعرف موضعه كالذابة والناقة
 وما اشبههما فاذا اخطأت موضع الشيء الثابت كالدار قلت ضللت ولا

نقل فضيلته اه **قوله** لوجودها حقيقة اي فيما لو وجد به بالفعل وقوله
 او حكما اي فيما لو كان الذي وجدته الحق او الاله اهع **قوله** ونسبته
 في احواله الخ احترز به عما لو ادريج له ما في رجل من غير علمه او ورثه ولم
 يشعر به فانه لا اعادة عليه اذا تيمم بعد الطلب وان كان الماء موجودا
 معه تقدم نسبته الى التقصير اه **قوله** بان تحميم الرفقة اي خيامهم
 وفيه ان الحكم اعم من ان تكون الرحا خياما او لا اه **قوله** وصوبهم الميم
 وفتح لهما الجمع وتشديد الياء المفتوحة لا تحميم بفتح الياء وكسر الخاء واسكان
 الياء خلافا لبعض الفقهاء اه **قوله** وسع من تحميمه يؤخذ من هذه
 العلة انه لو اشبع جدا تحميم امير الحاج لا قضاء عليه اهع ش والمفعول عليه
 في الاشباع وعدمه الاشباع بالفعل لا الشأن كما يؤخذ من شمر اه **قوله** تحميم
 لكن تحميم بمعنى خيام لم يجد في المصباح ولا في المختار ولا في القاموس
 والذي في القاموس الحقة امكة فوق ابانين وكل بيت مستدير وثلاثة
 اعواد او اربعة يلقي عليها الشتام ويستظل بها في الحرا وكل بيت مبني
 من عيدان الشجر وجمع خيمات وخيام وخيم وخيم بالفتح وكعب
 وخيم بالمكان ضرب خيمته به والخيم كليل ان يجمع جذوة الحصيد
 واذا وجبل والخيمات تحل كني سلو بطن بيثة وخيم ووزخيم وذات
 خيم مواضع والخيام با كسر ما لبني اسدا **قوله** وحطته اليه اي الماء وقول
 بعضهم الضمير فيه راجع للماء او ثمنه او الة لا يناسب ما بعده وما فيه من
 التكرار مع ما تقدم وقوله محترم اي وان لم يعلم به صاحب الماء اه **قوله**
 ولا يتيمم لعطش او مرض عاصم بسفره او مرضه حتى يتوب فان شرب
 الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لاحتماله له لعين العطش ما لا كبل لك
 وقيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حاله التيمم من اجله والفرق
 بينهما انه لا غنى عن دفع العطش بوجبه ما واما بل نحو المكوك فيمكن
 الاستغناء

الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالا كما لا بد على هذا يحمل كلام من اطلق
 انه كالعطش وكلام القائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة
 المالكية اه شمر وقوله كبل لك ظاهرا وان لم يسره استقاله الا بالبل
 وصرح ابن حجر بخلافه فقيد به بالمرسول استقاله واخذهم عليه بقتضاه
 فقال لو عسر استقاله بدون البل كان كالعطش اهع ش **قوله** لعطش
 حيوان محترم في شمر الارشاد لئلا وهو ما حرر قتله ومنه الكلب غير
 العقور الذي لا ضرر فيه ولا منفعة على ما عقد بل نقل في الجميع في
 موضع الاتفاق عليه فخرج نحو الكلب العقور وتارك الصلاة بشرطه
 والذاني المحصنة الفواسق الخمس فلا يجوز صرف الماء اليها بل يجب
 عليه الطهر به وان افضى اليه تلفها وظاهر مما ذكر ان من معه الماء لو
 كان غير محترم كمران محصن لم يجز له شربه ويتيمم وهو محتمل ويحمل
 خلافا لانه لا يشرع له قتل نفسه اه **قوله** ويخفق لعل الجلال نعم يقدم
 شرب نفسه على تيممه لانه محترم على نفسه اه **قوله** اي فيه اشار به الى
 ان ما لا منصوب على الظرفية واثار بقوله اي مستقبل الى ان ما لا يعين
 المستقبل اه **قوله** صونا للروح علة لكون الاحتياج سببا للعجز اهع ش
 وقوله او غير ما كسقوط طرفا وغيره مما ياتي في قوله وخوف محذور
 من استعماله الخ فسقط ما للحلي هنا اه **قوله** فينتيمم مع وجوده ويجز
 نظره به وان قل حيث ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان
 كبرت وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فينتوهمون ان النظر بالماء
 قربة تح وهو خطأ قبيح كما نبه عليه المصنف في مناسكه اه شمر **قوله**
 وشربه لعين دابة اما لها فيكف الطهر به ثم جعه لسقيها اه **قوله**
 الدابة غير المميز من صبي ويجهنون اه ابن حجر وبقي ما لو كان المحتاج
 للماء غير حاضر فهل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه لا انتفا العلة

في امور الامام والانتفاع منه

ام لا لان من شأنه انه مستقدر فيه نظر وظاهر اطلاقه الثاني ولو قيل
 الاول لم يكن بعدا فليراجع اهـ ع شرعي **قوله** وخرج بالحجر غيره
 كما مر قال في نه العباد خرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه محوزا بل
 الماله وهل يعتبر الاحتزام في مالك الما ايضا او لا فيكون الحق بما له وان
 كان مذهب الزنا مع احصائه او غيره فيه نظر وهل الثاني اقرب لان
 ذلك لانما به يقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها ويفارق ما ياتي في الثاني
 بسفره بقدره ذاك على التوبة وهي يجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع
 اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد
 ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون الحق بما به الا ان تاب الا ان التوبة
 استشكل عدم حل بذله الما لغير المحترم بان عدم احترامه لا يجوز عدم
 سقيه وان قتل شرعا لانما مورون باحسان القتل بان يهلك اسهل
 حرق القتل وليس العطش وجوب من ذلك وقد يجب بان ذلك انما يجب
 ان لو منعناه الما مع عدم الاحتياج اليه للطير اما مع الاحتياج اليه فلا
 يحذر في منعه اليه اخر ما اطال به في اجواب **قوله** ظاهر قوله انه
 يشترط كون نحو من الما فاضلا عن مونة حيوانه المحترمة لانه لا فرق
 بين كونه محتاجا اليه ذلك الحيوان او لا وقد قيدوا المسكون والحادم
 بالمحتاج اليه فليجربا هـ **قوله** قد يجب بان المانع هنا خوف هلاكه
 وهو موجود اتخذ الحيوان او تقدر والكلام ثم فيما لو احتاج لبيع الحادم
 والمسكين لطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مرادهم انه لو كان معه
 حيوانا زائدا على حاجته وامكن بيعها لمن يبيعها لا يكلف بيعها بل
 يبيعها ما يحتاج اليه لطهارته به ويتيمم فيها في الاشكال وقد يجب بان
 ان فرض ذلك كلفه يبيع ويستعمل الما في الطهارة وحـ تكون هذه من
 افراد ما سبق من انه يشترط كون الما فاضلا عما يحتاج اليه وهذا من

اهـ ع شرعي

اهـ ع شرعي **قوله** معتبرا بالخوف الخ اي معتبرا فيه الخوف اي يعتبر فيه
 الخوف المعتبر في السبب الا في اي ضابط العطش المبيع للتيمم ان يخاف منه
 محذور المرض وبطريق بري الى اخر ما ياتي اوتجنا ومن جملة ما ياتي انه
 لا يشربه الا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه محذور
 تيمم اهـ ع شرعي وفيه ق ل على المحامي ويعتبر في الحاجة للعطش ما ياتي
 في خوف المرض من قول طبيب عدل على ما ياتي ومقتضى ذلك عدم جواز
 ولو مع مشقة لا تحفل عادة خصوصا مع عدم طبيب وفي ذلك من الحجج
 ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تاتي في ذلك صيانة للروح ونحوه لا يضطر
قوله يقدم في الحاجة اليه الما العطش ثم المبيت ثم اسبق الميتين
 ثم المتنجس ثم الحايض والنفساء ثم الحرجت نعم ان كفى الحدث
 دون الجنب قدم واذا استوي ثلثان قدم بالرحم ثم بالافضلية ثم
 بالفرقة نعم ان كفى احدهما دون الآخر قدم الاول على نظير ما قبله اهـ
قوله وللعطش اذا لما من مالكة اي لغير العطش وله مقاتلته ويريد
 المالك اهـ طي ومثلا عطش المالك عطش ادبي معه محترم تلزم موندته
 كما في الامداد اهـ **قوله** ان لم يبدله له بفتح المثناة الفتحية وسكون
 اليا الموحدة وضم الذال المجهمة من بذر كسر من بذر فان ادرك ذلك
 لم يهلكه كان مهذرا لانه ظالم بمنعه او الى اهلاك الظالم كان مضمونا
 لانه مظلوم ولو احتاج مالك الما اليه مالا ونحوه من تجلبه حلالا لزمه
 بذله له لتحقيق حاجته ومن علم او ظن حاجة غيره له مالا لزمه التزود
 له ان قدر وذا تر وول الما لثم فضلت فضلة فان سار على العادة
 ولم يعت منوم احد فالفضا قال العلامة ابن حجر اي لما كانت تكفيه
 تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة وقال العلامة بن عبد الحق يجب
 فضا جميع الصلوات التي تلاها لانا تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر

انظر هل يقد
 ثم المتنجس
 ذوال النجاسة الغلظية
 النجاسة المتوسطة والخفيفة
 وذوال النجاسة المتوسطة على في
 النجاسة الخفيفة او لا الذي في
 الاول قياسا على تقديم الحاجة
 على الجنب جامع الغلظية كل
 وعليه فهل يقدم ذوال النجاسة
 العنيفة على ذوال النجاسة الخفيفة
 لانها اقرب او لا لا خرب الاول

وان توجه بعضهم وجههم ان كل صلاة صلاحها يصدق عليها انها فعلت
ومعهم ما غير محتاج اليه واستقر به العلامة بن قاسم اه برما وكذا استقر
به عن علي **قوله** وخوف محذور في استعماله شمل تعبيره بالخوف مالم
كان ذلك مجرد التوجه او على سبيل النذرة كان قاله العدل قد
يخش منه التلف او عن علي روي في المصباح يقال حذر الشيء اذا
خافه فالتحذير محذور اري مخوف وحذرت الشيء بالتثقل في التعدي
اي خوفته اه **قوله** مطلقا اي قدر على تسخينه او لا وقوله والمعجوز
عن تسخينه فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت
وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به ان علم به في موضع اخر وان خرج الوقت
اهم وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ولعل الفرق
بينهما ان التبريد لا اختيار له فيه بخلاف التسخين اه عن علي قال
يتخلف وهو الذي تلقيناه خلافا له في موضع اخر من التوبة
بينهما اه وفي قول علي المحلي يجري هنا فيما يسخن به ما مر في طلب الماء
من الحدود السابقة واحوالها اه **قوله** وبطلان برأي طول مدته و
المراد به قدر وقت صلاة وقال بعضهم اقله ذلك وقال بعضهم اقله
وقت المغرب هو برما **قوله** بفتح الباء وضمها اي فيها فربما رجع لغات
قال الاسنوي نقول برئ بتثنية البراء بفتح الباء وضمها ومفتوح الباء
افصح وهو مصدر للمفتوح ايضا واما المضموم فهو مصدر للمضموم
والمكسور اه برما وفي المصباح برء من الموضع يبرأ من بآي نفع ونقب
وبرأ من باب قريب لغة اه وفيه ايضا بطلان من باب قرب
اه وقوله المختار اه **قوله** وزيادة المراءى على وجه لا يحتمل عادة بخلاف
المريير فلا اثر له اه بن حجر وظاهره انه لا فرق في كون الامر او زيادته
مبيحة بين ان يكون حصوله حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون

الامر

الامر بشا من الاستعمال ولم يكن حاصله قبل لكن في سم ما فصح قوله
وزيادة الامر كذا في الروض وشرحه كذا قالاه ولا يبيح التامر باستعمال
الامر الجرح او برد لا يخاف من الاستعمال معه محذور في العاقبة اه والتامر
بالاستعمال من غير ان يشا الامر منه لا عبرة به بخلاف التامر الناشئ من
الاستعمال فتدبر وعبارة العبارة وزيادة العلة وهي افراط الامر انتهت
اه عن علي **قوله** للعدرا في انما قدم العذر على الية لان الية خاصة
والعذر عام فلها قدمها اه عن علي **قوله** ودخول واستحسان اي وان قلا
اه عن شرو الخول هو الخلال مع طراوة البدن والاستحسان هو الخلال
مع يوسنة اه يتجنا وفي المصباح خلل الجسم يتخلل نحو لا سقم ومن باب
تعب لغة واحمله الهم بالالفاه وفيه ايضا واستحسنت الاذن يبيت
واستحسنت الان في يبيس غرضه فعدم الحركة الطبيعية اه **قوله**
وثمرة تبقى ولحمة تزيدها ظاهره وان صغر كل من اللحم والثمرة ولا مانع
من تسمية شينا لان مجرد وجودها في المضوي يورث شينا ولكنه
بجوده لا يبيح التيمر بل ان كان فاحشا نعيم او يسيرا فلا والواو في الجمع
معنى او وبرا عبر ابن حجر اه عن علي **قوله** عند المهنة عبارة المختار المهنة
بالفتح الخدمة وحكى ابو زيد والكسائي المهنة بالكسر والفتح الادمعي
وفي القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك كلمة اخذت بالخدمة
والفعل مهنة كمنعه ونفقه مهنا ومهنة ويكسر خدمه وضمه ثم قال
وامتنه استعماله للمهنة فامتنه لازم ومتعده اه عن علي رفقها
اللفظ الاربع في نحو عدة فحاصل **قوله** اربعة مهنة بفتح الميم مع سكون
الها وكسرها ومهنة بكسر الميم مع سكون الها وكسرها تامل **قوله** وذكر اري
الرافعي وكذلك ذكر الشافعي في باب اختلاف مستحق الدم عند قول
المتمن ولوازال طرفا ظاهرا حيث قال الشافعي والمراد بالباطن ما يعتاد

سنة مروة وبالظاهر غير **اه قوله** هتكا المروة بضم الميم بالقاف اهل
والكسر لحن كذا ببعض الروايات وضبطها في المختار بضم الميم بضبط
القلم وقال التلمساني في شمس السنين المروة بفتح الميم وكسر هاء وبالهمز
وتركة مع ابدالها واو ملكة نفسانية وقال المولى شراي في شمس السنين المروة
بفحولة بالضم مهور وقد تبدل همرته واو وتدغم وتسرل بمعنى الملكة
النسائية لانها مأخوذة من المرو وهو ناطل المرو ما يستحسن وتجنبه
ما يستذل كالخرفا الدينية والملابس الخسيسة والجلوس في الاسواق وفي
تقريب التقريب من الرجل بالضم مروة كسرولة وقد تسرل ونشدد واوه
اي وذلك لان الواو والياء اذا زيدا ودفع بعدها همزة ابدلت من جنس
ما قبلها واوا او ياء ثم تدغم فيها الواو والياء وفي المصباح المروة ادا ب
نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف على محاسن الاخلاق وحيل
العادة وهي لان قليلة او معدومة **وانشد بعضهم**
مررت على المروة وهي تنكي **فقلت** عاذر تنكح الفتاة **فقلت**
فقلت كيف لا ابكي واهلي **جميعا** دون مخلق الله ما نزل **قوله**
ويمكن رده الى الاول اي بان يقال الذي لا يعد كشفه هتكا
للمروة هو ما يبدو عند المهنة **اه قوله** فلا انزح في ذلك ولا فطر
لكون المنتظر قد يكون رفيقا ولوامته حسنا فتقص قيمته بذلك بقصا
فاحتشاد يفارق عدم وجوب بذل فلسف زائد على ثمن مثل الما كما
مر بان الحسن ثم محقق بخلافه هناد قضيت جوارز التيمم عند تحقق
النقص ورواه يلزم ذلك في الظاهر ايضا ولم يقولوا به وليس في
محله لان الاستشكال فيه ايضا وفرق بينه ما ايضا بان انما امره
هنا بالاستعمال وان تحقق نقص يتعلق بحقه تعالى بالطهارة بالما فلم
نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فانا نقضه به وان فات حقه
بالكلية

بالكلية بخلاف بذل الزيادة ويمكن توجيه ما اطلقه بان الفاعل تاجر
القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانها
الامر بالغالب فيها ولم يعملوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذل زائد
على الثمن بان هذا يعد غشيا في المعاملة ولا يسمع بها اهل العقل كما
جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان يشح فيها بالتافه ويتصدق
بالكثير فقيل له فقال ذاك عقلي وهذا جودي **اه قوله** ويعتد
في حقوق ما ذكر الخ وكذا يعمل بعرفة نفسه ان كان عارفا بالطب ولو
كان فاسقا بخلاف تجربة نفسه لا يعمل بها كخنا وعبارة الزباني
قوله قول عدل في الرواية اي ان لم يكن عارفا بالطب فان كان عارفا
به فانه يكتفي بعرفة نفسه فان لم يكن عارفا به ولم يجد طبيا عدلا
وخاف محذورا فمن اي على المسعى انه لا يتيمم وخالفه البقوي فافق
بانه يتيمم ويصلي ثم يعيد اذا وجد المخبر واخبره بجوارز التيمم وبعده
اه وفي قول عدل في الرواية وهو البالغ العاقل الذي
لم يركب كبيرة ولم ير على صغير وكالعدل فاسق ولو كان فاسقا او اعتد
شيئا يقال شيئا من عدم الاكتفا بالتجربة واكتفي بها السنوي وابن
حجر وغيرهما واعتمد بعض مشايخنا وهو الوجه كما في جوارز العدل الى
المدينة مع الخوف من استعمال الطاهر في المضطر والحوار بان لزوم الصلاة
بحقق لا يحيد نفعه ولا يكفي مجرد الخوف اتفاقا ولا بد من سوال الطبيب
في كل وقت احقلا فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطبيب وصلى بالتيمم لزمه
اعادة ما صلاه وان وجد بعد ذلك واخبره بجوارز قاله شيخنا فراجع
اه فسر لو امتنع العدل من الاخبار الاباحية وجب دفعها له ان
كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره الى سعي حتى يصل الى الموضع
اول تقشيش كتب ليخبر بما يليق به وان لم يكن في ذلك كلفة كان حصل

اي ان دفع صدقة في قلبه كما في
منع من الافلا بعد خبر
كما قاله ابي جعفر
هنا

منه اجواب بكلمة لا تنقب لم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان
 رفع اليه شيئا بلا عقد تبرع عاجل وقوله في الرواية ظاهره انه
 لو اجزه فاسقا وكافرا لا يأخذ بخبره فان غلب على ظنه صدقه عمليه
 ونفى ما لو تفاوض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق والاكثر
 عددا اخذ ما قاله الشافعي في المياض فلو استنوا واثقا وعدالة
 تناسا قطوا وكان كما لو لم يجد خبرا فنيا في فيه كلام السجعي وغيره ولو
 قيل بتقديم خبر من اخبر بالضرر لم يكن بعيدا لان معز زيادة علم
 ثم ان كان المريض مضبوطا لم يفتح الى مراجعة الطبيب في كل صلاة والا
 وجب عليه ذلك ومن التفاوت ايضا ما لو كان يعرف الطبيب نفسه ثم
 اخبره اخر خلاف ما يعرفه فنيا في فيه ما تقدم اهـ ثم على مر **قوله**
 سبعة ونظما صاحب الطراز المذهب فقال
 يا سائلني اسباب حل نعيم **•** هي سبعة لسماعها من تاج **•**
 فقد خوف حاجة اضلاله **•** مرض يشق جيرة وجراح **•**
 وعدوها ثم في ثم التحريم احدا وعشرين اهـ برما **قوله** وكلها في الحقيقة
 اي سوا قلنا انها ثلاثة او سبعة اهـ ثم **قوله** واذا امتنع استعماله
 اي تنقروا جوب استعماله اي اما او معناه حرره وعبارته ثم مر والمراد
 بالامتناع امتناع وجوب استعماله ويصح ان يريد به تحريمه ايضا عند
 غلبة ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم فامتناع على بابه انتهت
 وقوله عند غلبة ظن ان افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز
 له النعيم وهو موافق لما اقتضاه تغيير المص بالخوف وح فحيث
 اخبر الطبيب بان الفالج حصول المرض من استعمال الماء وان اخبره
 عجمه اخوف لم يجب النعيم بل يجوز اهـ ثم عليه **قوله** في عضو المراد بالعضو
 هنا اجزاء من البدن يشمل حتى الصدر كما يدل له قوله الاتي وان كان
 بغير

بغير اعضاء الوضوء اهـ ثم وفي المصباح والعضو كل عظم واف من
 لجسد قاله في مختصر العين وضم العين اشتر من كسرهما واجمع اعضاء
 وعضويت الذبيحة بالتشديد جعلها اعضاءا **قوله** وجب نعيم كحل الاوي
 ان يقول وجب تقديم غسل الصحيح على النعيم لاجل مفهوم قوله لا ترتيب
 لنحو جنب فان مفهومه ان الحديث يجب عليه الترتيب بان يقدم غسل
 الصحيح تامل اهـ ثم **قوله** ايضا وجب نعيم عبارة اصله وجب النعيم
 قال مر في شرحه وعرف النعيم بالالف واللام اشارة للرد على من ذهب
 الي انه غير التراب على المحل المعجوز عنه اهـ **قوله** لئلا يخلو العضو عن عبارة
 ثم مر لئلا يبق محل العلة بلا طهراته **قوله** ويمر التراب مصطوف
 على نعيم من قوله وجب نعيم على حد قوله وان على اسم خالفه فعل الخ
 في تقديم العبارة وجوب الامرار اهـ ثم **قوله** كلصوق يقع اللام وهو
 ما يحتاج اليه الجراحة من خنقة وقطنة وخوصها اهـ برما **قوله** وله وحله
 حكم الجيرة وهي الواح تهيئ للمكسر والاختلاع تجعل على موضعه اهـ محلي
قوله وتبيلطف بالنبا للفاعل والمفعول وكذا قوله الاتي ويتعامل
 اهـ برما **قوله** بالمتقاطر يقع الطاء اهـ برما **قوله** والظاهر ان المكسر متعين
 لان فعله ملازم اصالة كناية المصباح او مطاوع للمتقدي لو احدى **قوله**
 من غير ان يسيل اليه فان تغذر غسلة الا بالسيل الى العليل امسه ماء
 من غير فاضلة وان لم يسيل ذلك غسلا اهـ جلي فان تغذر الامسلس
 صلى كفا قد الطهورين واعاداهع ش ولا يلزمه ان يضع سائر اعلى
 العليل ليسوع على السائر اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك اهـ ثم
قوله ومسح كل السائر اي خلا فامن قال يكفي مسح بعضه فقوله وانما
 وجب مسح الكل الخ غرضه به الرد على الضعيف وعبارة اصله مع ثم
 ولا يخبر به الاقتضار على مسح بعض السائر لانه ابيح لضروقة الفزع عن

الأصل فيجب فيه التيمم كالمسح في التيمم وقيل يكفي مسح بعضه كالحف
والرأس ورفق الأول بينه وبين الرأس بان في تعميمه مشقة الترع وبين
الحف بان فيضربا فان الاستيعاب عليه انتهت وفي قول علي المحلي قوله
ومسح كل الساتري ان كان كله في محل الفرض **المسح** مسح ما حاذى الخارج
عنه **قوله** ايضا مسح كل الساتري حيث اخذ من الصحيح شيئا ولم يقدر
على غسله اي ذلك الذي ولا على مساسه لما دقوله ان لم يجب نزع اي
بان خاف من نزع المحذور السابق وستر من الصحيح ما لا بد منه للاستسنا
لان المسح بدل عن ذلك حتى لو فرض انه لم يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب
مسحه ولا بد ان يوضع على طهر كامل والاوجب نزع والوضع على الطهر
ان امكن فان تغذر مسح وقضى اه طي وعبارة في قوله ان لم يجب نزع
اي بان شق عليه نزع بخلاف ما لو وجب كان وضع على حدث وتغذر نزع
انتهت وعبارة المحل ويشترط في الجيرة ليكتفى بالامور المذكورة ان لا تأخذ
من الصحيح الا ما لا بد منه للاستسناك وسياتي ان الجيرة اذا وضعت على
طهر لم يجب للقضاء او على حدث وجب انتهت وقوله ويشترط المحل جعل
الاستنوي ذلك شرطا لعدم وجوب القضاء والمسح عليها واقعه عما اخذته
من الصحيح المحتاج اليه وغيره وانما وجب القضاء لفوت شرطه باخذ ما زاد
على الحاجة وبذلك قال شيخنا واتباعه ويمكن تنزيل كلام الله عليه بان
يراد بقوله ليكتفى اي في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وان المسح
لم يقع عن الجزء الزايد على قدر الحاجة بل ان قدر على ترع الساتر عنه
وغسله فذاك والا فهو باق على عدم الطهارة فصلاته معه كصلاة
فاقد الطهورين فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجيرة على طهر
فتلك مسئلة اخرى اشار اليها بقوله وسياتي في تنبيه علم مما
تقدم ان التيمم بدل عن الغسل فقط وان المسح بدل عما تحت الجيرة

من الصحيح

من الصحيح المحتاج اليه وحده او وما زاد عليه على ما مر وانما لم تأخذ
من الصحيح شيئا سقط المسح وان المسح رافع كالفعل وانه لا يجب مسحها
بالتراب وانه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب هو **قوله** عليه
ايضا ومسح كل الساتري وان اصابه دم من الجرح لانه معفو عنه وان
اختلف الدم بالمال كما افق به الوالد رحمه الله تعالى فقد عا مصلحة الواجب
على دفع مفسدة احكام كوجوب تنجس مصلى الفرض عند تغذر القراءة
الواجبة عليه اه ثم مر وقوله وان اصابه الخ عبارة ابن حجر ولو نفذ اليه
بحودم الجرح وعمه عفي عن مخالطة ما مسحه له اخذ ما ياتي في شروط
الصلاة انه يعض عن اختلاط المعفو عنه بل يجني يحتاج اليها منه له
اه ع ش عليه وفي قول علي المحلي وبعض من الدم عليها وان اختلفت بماء
المسح قصد الانه ضروري وتتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فلو جرد الدم
على العلة حتى صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى **قوله** لا يتراب نعم بين
كسقول كجرح لم يمسح عليه خروجا من الخلاف اه ابن حجر اه وبيان وعبارة
الجلال واحتربا ما عمن التراب فلا يجب مسحها به اذا كانت في محل التيمم
انتهت اي بل يندب اذا كانت معه مسح بالمال على ما سياتي اه **قوله** عليه
وانما وجب مسح الكل اي ولم نكتف بالبعض كالحف وتاملا في الجواب حيث
كان محصلا ان الذي يبيع للضرورة يجب فيه التيمم والذي يبيع للحاجة لا يجب
فيه مع انه كان المتبادر للنظر العكس اه شيخنا وتاملا فوجدنا الدليل
في الحقيقة هو القياس والتقليد المذكور بيان للجامع فيه فكانه قال
وانما وجب مسح الكل كالتيمم اي قياسا عليه لانه مسح **قوله** ولا يجب مسح
محل العلة اي اذا لم يكن هناك ساتر وظاهره وان لم يفرضه لان وجبه
الفعل فلا تغذر فلا فائدة في المسح لكنه بين اه برهان ومثله ثم مر
قوله بين الثلاثة اي التيمم وغسل الصحيح والمسح على الساتر والترتيب

بان يقدم الفصل عن التيمم ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة
 لغو وجوب الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى بين التيمم
 ومسح كل السائر وليس كذلك لان الترتيب الواجب على غير الجنب انما
 هو بين الفصل والتيمم فقط واما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب
 اللهم الا ان يقال المراد بقوله بين الثلاثة مجموعها ويكون مفهومه
 ان غير الجنب يجب عليه الترتيب في مجموع الثلاثة اي بعضها وهو
 الفصل والتيمم وحاصله ان مفهوم قوله لغو جنب فيه تفصيل وهو
 ان غير الجنب يجب عليه الترتيب بين الفصل والتيمم فقط ولا يجب عليه
 الترتيب بين التيمم والمسح والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يقتضيه
 به انه يختصف وبذلك لنك قول الثماني بعد فخرج لغو الجنب المحذور
 فيتيمم ويمسح بالمال حيث اتي بالواو الدالة على مطلق الجمع من
 غير ترتيب بينهما يعني بين التيمم والمسح او شئنا عشا **قوله** لغو جنب
 كما يضر نفسا وما مور بفصل مندوب من كثر الجنب تطهير العضو
 الواحد بالنسبة للمحدث حدثا اصغرا اذا كان هذا العضو فيه غسل
 فلا ترتيب بين غسل ما يغسل منه وبين التيمم ومسح سائر اهل من ثم
قوله فلا يجب غرضه به الرد على الضعيف القابل بوجوب الترتيب وقوله
 لان التيمم هنا العلة في غرضه به ابدأ فارق في القياس الذي تمسك
 به الضعيف وعبارته ثم ردد العقل بوجوب تقديم غسل الصحيح
 كوجوب تقديم ما لا يكفيه بان التيمم هنا العلة وهي مستمرة وهناك
 لعدم اتمام ما يستعمله او لا يصير عادما وبجمل الفصل القابل بانه
 يبدأ بالتيمم على الاستصحاب ليزهبا كما اثر التراب انتهت **قوله** بل الاولى
 هنا تقديم الخ نظر الزركشي في مسح السائر هل الاولى تاخير عن التيمم
 كالفصل الذي يتجه ان الاولى في ذلك لكن ان فصل السنة من مسحه
 بالتراب

٩٤٢
 بالتراب ليزيله ما المسح كذا في شئ العباد اهرسم على المنهج اهرع شئ علو
قوله اعم من قوله ولا ترتيب بينهما الجنب اي بين التيمم والفصل
 وعبارته وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما
 الجنب انتهت **قوله** فيتيمم ويمسح الخ لعل الاولى ان يقول فيفصل الصحيح
 ثم يتيمم ويمسح لينبذ على الترتيب المراد وان كان يفهم من قوله
 وقت دخول الخ وقوله وقت دخول تنازع فيه الفعلان اعني
 يتيمم ويمسح وقوله عليه كاليدين مثلا فيجب ان يقدم غسل الوجه
 على التيمم عنهما ولا ترتيب بين غسل الصحيح منهما والتيمم عنهما وكذا
 اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتيب هنا اصلا فحمل كون المحدث
 يجب عليه الترتيب بين التيمم والفصل اذا كانت العلة في الذي بعد
 الوجه اعمشماوي **قوله** او عضوين فتيممان اي حيث لم نعم الحرجة
 العضوين والا فني تيمم واحد وكذا يقال في الثلاثة والحاصل
 ان تعدد التيمم انما هو عند تعدد الفصل بتعدد العضو فان سقط
 الفصل عن العضوين سقط الترتيب فيكفي تيمم واحد او شئنا
قوله وكل من اليدين والرجلين الخ فلو كانت العلة في وجهه ويديه
 تيمم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم تيمم عن يديه قبل
 الانتقال لمسح الراس **قوله** حلي **قوله** ويندب ان يجعل كل واحدة الخ فان
 قيل اذا كانت العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه ولا جاز
 نقالي تيممهما فلم لا يكفيه تيمم واحد من عمت الحرجة اعضاءه
 فاجواب ان التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد
 حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم
 عن الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الفصل اهرزياوي ومثله
 ثم **قوله** فاربعة ولا بد لكل واحد منها من نية مستقلة على المعتمد

لان كل واحد منها طهارة مستقلة لا تتركب من قبله اذ ع ش علورد
قوله ان عمت العلة الراساي وبقي ما يسقط به السائر فان بقي
 ما يزيد على ذلك تعين مسح بعضه ولا يجزئ التيمم ولا مسح السائر
 لان مسح الصحيح يرفع الحدث مطلقا ومسح السائر يرفعه الى البرء
 وايضا كل من مسح السائر والتيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان
 مسح الصحيح اهـ **قوله** ايضاً ان عمت العلة الراساي ولم يكن عليها
 سائر فان كان واخذ قدر الاستمسك كفاه مسح السائر باماً ولا يتيمم
 فان لم يأخذ شيئاً تيمم فقط اهـ بالمعنى وعبارته فرفع عمت الجرحه
 راسه الامتداده ما تسقط به الجيرة ووضعها بحيث استقر جميع الراس
 عليه وكذا صحيحه الذي هو محل اسقطان الجيرة فلا يخفى انه يسح
 جميع الجيرة لاجل طهارة ما تحتها من صحيح الراس والظاهر ان مسح
 جميعها واجب ان كان الصحيح الذي تحتها ازديداً يكفي مسحه عن
 الواجب لا لو فرضنا ان الصحيح الذي تحتها مقدار الواجب فقط وجب
 مسح جميعها لان مسح الجيرة لا يقوم مقام الصحيح الا اذا كان لجميع
 الجيرة لا يقال يلزم عليه زيادة البدل على المبدل لانا نقول باماً ولا
 فلا مانع ولا نسلم ان البدل لا يزيد ابداً بل قد يزيد واما ثانياً فلا
 نسلم الزيادة هنا لان المسح على السائر ضعيف فالمسح على الجيرة الذي
 هو البدل المجزي لان ذلك المقدار اقوى منه فالمسح على الجيرة
 الذي هو البدل ليس زائداً وان كان مقداره اكثر وهل يكفي في هذه
 الصورة الاقتصار على التيمم لانه طهارة للعليل من الراس وهو لو
 اقتصر على مسح العليل باماً لكانت نتيجته الان عدم الكفاية وفاقا لمر
 لان المسح على الجيرة اقوى بدليل انه لو اريد فرضاً اخر لم يحدث
 لم يعد مسح الجيرة ويعيد التيمم وهو من جنس الاصل قائم مقام
 غسل

٢٤٢
 غسل الصحيح فليتأمل وبعبارة اخرى قال وهذا يجب التيمم لما تحتها من
 عليل الراس والحالة هذه او لا يجب الذي يظهر لان سقوط التيمم
 لانه طهارة عن العليل والعليل في هذه الصورة لا يجب تطهيره لان
 الراس يكفي تطهير بعضها وقد حصل تطهير الصحيح بمسح جميع الجيرة
 لان مسحها طهارة للصحيح كما قرره وقد سئل في درسه عن ذلك
 فبادر الى عدم سقوط التيمم فبحث معه بما ذكر فتوقف وقال لا اقول
 الا ان شيئاً قال انه عرض ذلك على شيخنا الطبراني فجزم بسقوط التيمم
 وقال لا يمكن غير ذلك وعرض على شيخنا عبد الحميد فوافقه على عدم
 السقوط انتمت **قوله** فتيمم واحد فان كان على كل عضو منها سائر
 فمسحه وتمكن من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه
 والا لم يجب التيمم ويصلي كفاً قد اظهرين ثم يقضي لكنه ليس
 خروجاً من خلاف من اوجبه اهـ ثم مرر وانظر لو عمت العلة الوجه
 وكان عليه بقائه سائر لا يمكن رفعه فمن المعلوم انه لا يتيمم فيه
 وانظر هل يتيمم في اليدين او لا وانظر ايضاً هل يغسل ماعد الوجه
 او لا وكذا يقال فيما لو عمت السائر اليدين ثم رايت في البرماوي ما نصه
 قوله واذا امتنع استعماله في عضو ومنه الوجه في تيممه على اليدين
 بنيتة عندهما اهـ **قوله** ومن تيمم لفرض آخر الى اي واذا دخل وقت فرض
 اخر وهو تيممه بان لم يحدث وجب عليه اعادة التيمم لذلك الفرض
 ويعيد تيمماً واحداً وان فقد التيمم الاول لان طهره باق وانما
 اعاد هذا التيمم الثاني لضعف الاول عن ان يودي به فرضاً اخر واذا
 كان محدثاً حدثاً اكبر ونوي بالتيمم استباحته الصلاة عن الحدث
 الاصغر هل يفرض ذلك ولا يصلي به الفرض الثاني الا اذا اضافه للأكبر
 او اطلق حرر قلت هذه المسئلة يعلم حكمها من كلامهم على البنية الا في

وانه يضربا لم يصفه للاكبر او يطلق احاي ولو رفع الجيرة عن موضع
الكسر فوجده قد انزل اعادة كل صلاة صلاها بعد الانزال بالمسح عليها
ولو سقطت جيرة في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برئ او لا
كان قطع الخوف بخلاف ما لو رفع السائر لقوم البر فان خلافة فانه
لا يبطل تيمم ولا صورة رفع السائر انه لم يظهر من الصحيح ما يجب
عكس صورة سقوط الجيرة اذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر
وكذا بعده في الحدث الاصغر وما تقر علم ان لم يخط بطلان الصلاة
غير لم يخط بطلان التيمم وان رفع قول بعضهم لا اثر لظهور شي من
الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه ان رفعه انما لم يجعل
هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة ولم يخط ما يختلف
كما تقرروا اذا تحقق البر وهو على طهارة كان كوجودان التيمم في تفصيله
الا في ولو كانت لصوقا تنزع وتغير كل يوم او ايام فحكمها كالجيرة
الواحدة كما افترق به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه ولو كانت
الجيرة على عضوين فرفع احدها لم يلزمه رفع الآخر بخلاف ما سمع
الخف لو تنزع احد خفيه لم تنزع الآخر لان الشرط في الابتداء ان
يلبسهما جميعا وهذا لا يشترط في الابتداء ان يضع الجيرة عليها ولو
اجنب صاحب الجيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخف
ويفرق بينهما بان في اجباب النزاع هنا مشقة اهتم به وقوله في تفصيله
الا في اي فيقال ان تحقق ذلك وهو ليس في صلاة امتنع الا حرام بها
او وهو فيها واجب قضاء لكون السائر اخذ زيادة على قدر الاستسقاء
بطلت صلاته وان لم يجب ككون السائر لم يلزم من الصحيح شيئا منها
اهم شعليه وفيه في المحاي لو رفع السائر فزى العلة قد انزلت
اعاد كل صلاة كانت بالمسح مع الانزال ولو احتمل ولو سقط السائر
او نومه

او نومه البر فرفعه فان ظهر فيها من الصحيح شي بطل تيممه وصلاته والا
بطلت صلاته لزمده في صحتها لا تيممه لبقا موجه **قوله** ولم يحرث اي
ولم يطر على تيممه مبطل كروة اه برماوي **قوله** لم يعد غسلا ولا مسحا محله
ما لم ينزع السائر اما اذا نزع ووضع بدله فوجب اعادتها اه برماوي **قوله**
فان احدث اعادة غسل الى الاخصار يقول فان احدث اعادة جميع ما مر
غيره راه **قوله** وان كانت العلة الى اي هذا كله اذا كانت العلة في اعضا
الوضوء فان كانت بغير اعضا وضوءية تيمم لحدثة الاكبر وتوضا للاصغر
ويعيد التيمم فقط لكل فريضة اه حطبي **قوله** تيمم لحدثة الاكبر ويجب
عليه اعادة هذا التيمم لكل فريضة وان لم يحدث حدثا اكبر ولا اصغر
فان احدث حدثا اصغر توضا فقوله وتوضا للاصغر اي ان احدث واما اذا
اراد النقل فيصلي بهذا التيمم ما شامنه بشرط وضوءه فاذا تيمم للاكبر
ولم يحدث حدثا اصغر وصلوا الغرض فتييممه باق للنوافل واما اذا
احدث حدثا اصغرا فانه يتوضا وتيممه باق ايضا ولا يبطله الا الحدث
الاكبر فاذا توضا واراد فرضا اخر غير الذي صلاه بالتيمم او لا يصح
الا ان تيمم اه شيئا وعبارة البرماوي قوله وتوضا للاصغر فان خرج
في غير اعضا الوضوء فغسل الصحيح وتيمم ثم احدث قبل ان يصلي فرضا
لزمه الوضوء فقط لان تيممه عن غير اعضا الوضوء فلا يؤثر فيه احدث
الاصغر فان احدث بعد ان صلى فرضا فان اراد نقلا كفاه الوضوء من
غير اعادة تيمم او فرضا اخر وجب الوضوء والتيمم انزلت **فصل**
في كيفية التيمم وغيرها المراد بكيفية امر كانه
وسننه لانه تكلم عليها في هذا الفصل وليس المراد بها الا ان يكون التيمم
بتراب طهور وكونه بغير تين اه برماوي وعبارة ثم مرر ثم الكلام
في التيمم بخبر في ثلاثة اطراف الاولى اسبابه وقدر الكلام عليها

الثاني في كيفية الثالث في احكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني
فقال فصل الخ انزلت وقوله وغيره هو الكلام على الطرف الثالث
الا في قوله ومن يقيم لفقدها الخ **قوله** يقيم اي يصح ان يقيم وهذا
اولي من تقدير اجواز وهو ما بعينه الفاعل والمفعول وقوله بتراب
هو اسم جنس وقال المبرد انه جمع واحدة تراب ويقال له الرغام بفتح
الراء قال العلامة الخطيب من فوائد الخلاف ما لو قال لزوجته انت طالق
بعد التراب فعلى الاول تقع طلاقه وعلى الثاني ثلاث كما سيأتي اه برماؤ
قوله بتراب طهوراي ولو غصوب الكنه يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل
في وقفته لا ما حمله بخروج ولو شك فيها وجده فيه خ فالاشبه بكلام
الحاكم وان قال الشيخ ينبغي التحريم لان الظاهر انه تراب اه شوبري
قوله له غبار الغبار والغبرة بغتختين واحد والغبرة لون الغبرة وهي
شبيه بالغبار وقد غبر الشيء غبرا راو الغبر الأرض الغبر ابوزن
الحجير اشرب معروف والغبر ايضا تراب تتخذ من الحشيش من الذرة
يسكر وفي الحديث اياكم والغبر فانها خمر العالم وغبر الشيء بقي وغبر
ايضا مضى فهو من الاضداد وبابه دخل وغبر وغبر تغييرا اثار
الغبار اه مختار **قوله** حتى ما يداوي به كالطين الارمني بكسر الهزة فتحها
مع فتح الميم فيها نسبة الى ارمينية بكسر الهزة وتخفيف الميم من بلاد
الروم وهذا تعميم في ارادة انواع التراب فيشمل الاصغر والاعظم
وهو الابيض ليس بشد يد البياض والاحمر والاسود والابيض وغير
ذلك كالترقيم في ارادة انواع الماء من ملح وعذب وكدر وصاله وسائر
الانواع اه برماؤ **قوله** صعيدا طبيا اسم الطبيب يقع على اربعة اشياء
الظاهر كاحنا والحلال ومنه بياها الرسل كلوا من الطيبات وما لا اذى
فيه كقولهم هذا يوم طيب ليلة طيبة وما تستطيه النفس نحو هذا

طعام

طعام طبيا اه شوبري **قوله** اي ترابا طاهرا الخ وقال الشافعي ترابا غسقا
وقوله حجة في اللغة ويؤيده اي تفسير الصعيد بالتراب قوله تعالى
فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه لان من في مثل ذلك للتبقيض
فلا بد ان يمسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه ودعوى بعضهم
انها في مثل ذلك للابتداء ضعفة المزني بان احدا من العرب لا يفرق
من قول القائل مسح براسه من الدخن ومن الماء والتراب الا معنى
التبقيض والاذعان للحق اخف من المراه حلي وجوزر الامام مالك
بكل ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزر ابو حنيفة وصاحبه
محمد بك ما هو من جنس الأرض كالزبدنج وجوزر الامام احمد وابو
يوسف صاحب في حنيفة بما لا غبار فيه كالبحر المصلى اهق اعلى الجلال
قوله كما فسر ابن عباس هو ابو العباس عبدالله بن عباس الصحابي
حبر الأمة وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وامه لبابة بنت الحارث
الهلالية ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وحمله النبي صلى الله عليه
وسلم بريقة حين ولد وهو احد العبادلة الاربعة واحدا لستة المكثرين
الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي عنه اخلايق كثيرة
وكان فذكف بصره في اخر عمره المتوفى بالطائف سنة ثمان او تسع وستين
وقيل سنة سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال البيهقي مات رثا في
هذه الأمة ولما وضع ليصلى عليه جازا طيرا بيضا من ورج الطائفي يقال
له الغزنوي فدخل في الكفانه فالتبس فلم يوجد فلما سوي عليه التراب
سمع من قائل يسمع صوته ولا يرى شخصه يقرأ يا ايها النفس المطمينة
الخ اخر الصوت ومناقبة كثيرة شهيرة اه برماؤ **قوله** والمراد بالطاهر
الطهور قال الحكيم الترمذي انما جعل التراب طهورا لهذه الأمة لان الأرض
لما احست بمولده صلى الله عليه وسلم انبسطت وتعددت وتناولت

وانه صحت وايضا في السما والارض الخلق بانه في خلقه وعلى
 ظهره ثمانية كرامات الله وعلى بقاعه سبعين بحيرة وفي بطنه مدنه فلما
 أراد ان يخرجها جعل ثراها طهورا لامة فالتي هم هدية من الله لهذه الامة
 خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال والازمان اه بوماق **قوله**
 ولو برمل لا يلبس كان الاولي ان يقول ولو برملا ليكون غاية للتراب
 وكتب ايضا هو غاية للتراب بدليل كلامه الا في اي ولو كان التراب الذي
 له غبار رمل ولا لو قال ولو برملا لكان اولى وقوله لانه اي التراب قوله
 جنس له اي فهو اي الرمل من انواعه حلي وعبارة في شق قوله ولو برمل
 الخ اخذه غاية ليبين ان فيه قيدا مخصوصا وهو عدم لصوقه بالعضو
 ولانه لما وضع له اسم خاص قد يتوهم انه ليس من التراب اه تنبيه
 في فتاوي المص او سحق الرمل الصرف وصار له غبار جزاي باب صا
 كله بالسحق غبارا او بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو
 حتى لا ينافي ذلك ما ياتي قال بخلاف الحجر المسحوق وقد يورده قول
 اما وري الرمل ضربان صاله غبار فيجوز له لانه من جنس التراب
 وما لا غبار له فلا لعدم الغبار الخروجه عن جنس التراب اه اذا ظاهر
 انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار اه شمر **قوله** لا يلبس بفتح
 الصاد المهملة في المضارع وكسر هاء الماضي من باب تعب يتعب
 ويقال بالسين والري اه بوماق وفي المصباح لصق الشيء بغيره من
 باب تعب لصقا ولصوقا كمثل لرق **قوله** لانه من طبقات الارض قال
 النيسابوري في لطايف المعارف انما اختصت الطهارة بالماء والتراب لان
 الله تعالى خلق منهما ادم عليه الصلاة والسلام فامتازا على غيرهما لان
 اسم التراب يقع على جميع انواع الارض وهي ستون نوعا وان الله
 تعالى خلقه من السنين فجات اولاده على اللون وصور مختلفة وهذا
 حكمة

حكمة اطعام السنين في الكفارة كما سياتي يستوفي به جميع الانواع قال
 ابن رسلان والظاهر انه خلق من الارض الاولي وهو خلاف ما ذهب
 اليه وهي من ان راسه من الاولي وعنقه من الثانية وصدرة من
 الثالثة ويديه من الرابعة وبطنه من الخامسة وفخذه ومذاكيره وعجزته
 من السادسة وساقيه وقدميه من السابعة وقال ابن عباس رضي الله
 عنهما خلق ادم من اقاليم الدنيا فراسه من تربة الكعبة وصدرة
 من تربة الدهناء وبطنه وفخذه من تربة الهند ويده من تربة المشرق
 ورجلاه من تربة المغرب في سولات الحجاج للصبي حتى قال له اخبرني
 من اي شيء خلق ادم فقال من سبعة اشياء وهي ان شعر راسه من
 السحاب وعينه من الشمس ونفسه من الريح وريته من الصبا
 ولحمه من التراب وكبدته من الماء وعظمه من الحجر فقال له الحجاج
 وما اخذنا منه فقال الصبي اذا رايت ولده مسافرا ياتي من شرقا وغربا
 فاعلم انه من شعرة خلق وشعره من السحاب وهو متيلا لا شرقا وغربا
 واذا رايت اديبا يعطي السوال لكل احد فاعلم انه من عينه وعينه
 من الشمس وهي تضيئ لكل احد واذا رايت عاجزا فاعلم انه من
 نفسه خلق ونفسه من الريح وهي تهب تارة وتسكن اخرى واذا
 رايت جاهلا يفسد ما لا يصلح فاعلم انه من ريته خلق وريته
 من الصبا وهو يفسد ما لا يصلح واذا رايت عاقلا يحل كل شيء
 فاعلم انه من لحمه خلق ولحمه من التراب وهو من الارض وهي تحمل
 كل شيء واذا رايت كريما فانه من كبدته خلق وكبدته من الماء وهو
 به كل شيء واذا رايت شحيحا بخيلا فاعلم انه من عظمه خلق وعظمه
 من الحجر وهو اقصى كل شيء اه بوماق **قوله** والتراب جنس له وقع
 سوال استظري عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالله او بالطلاق

انه ليس معه تراب هل بحث لانه من جملة التراب لا جزاءه في القيمة ولا
نظرا للعرف لانه لا يسمى ترابا ولا ايمان منها على العرف واجاب
شيخنا عن بيان الظاهر الذي لا يحصر عنه هو الثاني للعللة المذكورة
اهربما **قوله** ودخل في التراب المذكور المحروق من ابي والطفل و
السميح الذي لم يعلل ملح وما اخرجته الارض من مدر ولا نش
لا متراجة بلعابها الطين يتجلى خلقا تغير رجا وطعمه ولونه وجف
وكان له غبار المتبادر من التراب الخالص الذي لم يختلط بغيره
وغیره فيه تفصيل وح كان الاولي في الاخراج ان يقول خرج ما ليس
ترابا كنورة والمختلط بما يعلق بالعضو كدقيق وخرج التراب
المتنجس المستعمل ما لا غبار له اه حلي **قوله** المحروق اي بان كان
فيه قوة الانبات وقوله ما لم يضرها و اي بان خرج عن قوة
الانبات كما ذكرهم في حواشيهم الرضاه عن **قوله** وخرج به اي
بالتراب بغيره وهو طهور فالصريح به راجع للتراب فكان الانسب
للمشأن ان يقول وخرج به التراب المتنجس المستعمل لان قوله طهور
يخرج به شيان المتنجس المستعمل وما لا غبار له مختص بقوله له غبار
فكان الاولي تقديم المستعمل على قوله وما لا غبار له واجاب شيخنا عن
بانه اغاضه ما لا غبار له للمتنجس لانها ليسا آتيتين في عبارة بخلاف
المستعمل واخر قوله وغيرها طول الكلام عليها ثم رايت بها مشجط
بعض الفضلاء مانعه قوله وخرج به اي خرج بالجمع لكن لم يراع
الترتيب في الاخراج اذ لو راعاه لقدم قوله كنورة على قوله التراب
المتنجس المستعمل ولعل حكمة ذلك ان مفهوما التراب لقب وفي الاحتجاج
به خلاف فلذا اخره او اكثره المخرج به وقلة المخرج بغيره ولذلك
حصر المخرج بالظاهر الذي له غبار وعمم في المخرج بذكر بعض افراد حيث
قال

قال كنورة الخ فافهم اهربما **قوله** المتنجس ومنه تراب لمقتضى المنقشة
بقينا لاختلاطه بصديد الموتى المتحد ومن ثم لم يطهر المطر ولا يضر
اخره من علو طهر كلب وخنزير لم يعلم المضادة به مع رطوبة ولا
اختلاطه بنجس كفتات روث اهربما **قوله** كنورة وهي الجرة قبل الطغ
اهلي اه عن علي بن ربيعة المصباح النورة بضم النون حكاية لكس
ثم غلب على اختلاط تضاف اليه الحس من زرنج وغيره ويستعمل كزالة
الشعر اه **قوله** وزرنج بكسر الزاي هو حجر مصروف منه ابيض واحمر
واصفر وقرية بالصعيد اهربما **قوله** وسحابة خرف الخرف
ما اتخذ من الطين وشوي فصارت فخارا واحدة خرفة اه ثم مر
قوله مما يعلق بفتح اللام ما باب طرب يطرب اه عن **قوله** وان
قل الخليط هذه الغاية للرد وعناية اصله مع ثم مر وسوا قل الخليط
ام كثر وقيل ان قل الخليط جاز كما يابغ القليل اذا اختلط بالما فان
القلية تصير المايح القليل عدما واجاب الاول بان المايح لا يمنع من
وصول الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى
المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضبط القليل هنا
باعتبار الاوصاف الثلاثة كما في الما انتهت **قوله** لانها اي النورة وتاليها
ليست في معنى التراب اي فضلا عن كونها منه فهي خارجة بالتراب فكان
الاولي تقديم ذلك على جميع المحتررات وقوله ولان الخليط الخ ان كان
هذا هو السبب في منع التيمم فليس في كلامه ما يخرج به وكتب ايضا اي مع
كونه ليس في معنى التراب ولا في توقفه في اخراج هذا المختلط بالتراب
كما هو المتبادر من منبغها واما اختصار التيمم بالتراب لما تقدم من قوله
جعلنا لنا الارض سجدا وترتها طهورا فقد خصص بعد ان عمم فان
قيل هذا الاحتجاج بمفهوم القلب قلنا نعم هو حجة حيث وجدت القرينة

وهي هنا الامتنان المقتضي لكثير ما يعتز به اه حلي **قوله** لا يستعمل صرح به
ليثبت عليه قوله وهو ما بقي بعبء الخ وبه يندفع ما قيل ان معنى
قوله ظهور المفاهيم ليست من عادة المتقون اه برماق وعبارق ش
قوله لا يستعمل هذا خرج بقوله او لا ظهور وذكره هنا توطئة للتعريف
قال ابن حجر في حديث وكذا بحث فيها يظهر اه وخرج به ما استعمل في غير
ذلك كما لو تميز بدلالة عن الوضوء المجرد او عن غسل الجمعة فانه لا يكون
مستعلا كاملا المستعمل في فعل الطهارة انتهت **قوله** ايضا لا يستعمل اي
على الصحيح وعبارة اصله مع شرم ولا يتراب مستعمل على الصحيح لانه
اوى به فرض وعبادة فكان مستعلا كاملا الذي توفيات به المستغفلة
والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يثاثر بالاستعمال انتهت ورد بان
المنع انتقال الى التراب لانه اباح اه برماق **قوله** كاملا اشار به الى ان
المنع في المستعمل بالقياس على ما المستعمل اه برماق **قوله** وهو ما بقي بعبء
اي الماسح والمسوح في الصورتين اي ولم يكن محتاجا اليه الى علم
المسح لان التراب مادام على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت
الحاجة اليه بخلاف ما اذا انتهت كهيئته وقضية هذا احصاها المستعمل
في نجاسة الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه
المصنف في شرحه الروض والبهجة لكن المعتمد خلافه فهو ظاهر غير ظهور
اه ثوبان ويحاج بان مراده تعريف المستعمل في الحدث اه ثوبان **قوله** او تناثر
منه اي من عضوه الماسح والمسوح جميعا وكذا ما استعمل في الطهارة
المغلظة وان غسل من را وكذا حرج الاستنجاء فلا يخزي هنا اخذ ما تقدم
عن سم في النجاسة الكلية اه ع ك **قوله** ايضا او تناثر منه اي من العضو
اي انفصل عنه ولا بد ان ينفصل عن الماسحة والمسوحة جميعا بعد ما سئله
للعضو بقيينا او احقا لا سوا تناثر في حالة الاستعمال او بقي بعبء
في حالة

٢٤٨
في حالة الاستعمال ثم انفصل كما اشار الى ذلك بقوله وهو ما بقي الخ
واما مادام على العضو اي الماسح والمسوح فلا يحكم عليه بالاستعمال بالنسبة
لذلك العضو في الحدث فلو اغفل لمحة في ذلك القصور كان له ان يرد ذلك
التراب الذي في الماسح او المسوح عليها وخرج يرتفع حدثها كما تقدم نظيره
في المأخذا فالما قد يتوهم من كلامه من ان ما بقي بعبء مستعمل ولو
بالنسبة لتلك المعة وانه لو طرأ عليه حدث اخر ثم اخذه اي التراب رده
على ذلك العضو لا يكتفى به اه حلي وقوله ولا بد ان ينفصل عن الماسحة
والمسوحة جميعا هذا ربما يقتضي ان المتساوق من الكف بعد النقل
لمسح اليدين غير مستعمل لانه انفصل عن الماسحة دون المسوحة
لعدم حصول مسوح وقد يقال ان الكف ماسحة باعتبار اخذها
لمسحها ومسوحة لرفع التراب حدثها والحاصل ان هذا التراب
يجرد ووصوله للكفين قد ادى به ما لا بد منه بالنسبة لهما فاذا انفصل
منه شيء حكم بالاستعمال كما قال الخليل في شئ المزاج ويندب مسوحا
الراحتين بالآخر عند الفراغ من مسح الذراعين وانما لم يجب ان فوضهما
تاوي وحصل بغيرهما بعد مسح الوجه وانما جاز مسح الذراعين
بترابهما لعدم انفصاله والحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع بغيرهما فصار
كنقل الماسح بعض العضو الى بعضه كما قاله في المجموع اه من مؤيد الخ
حرف **قوله** حالة التيمم راجع لكل من قوله وهي ما بقي بعبء وقوله او تناثر
منه قال الزيات اعرض عنه ام لا وكانه احتز به عما قبل التيمم وفيه
ما لا يخفى اه ثوبان **قوله** ولو رفع يده اي وبها تراب قد مس العضو المسوح
اي فالمراد بالعضو الماسحة والمسوحة جميعا لا المسوحة فقط
والاستعمال بالنسبة لغير هذا العضو اولى في حدث اخر ولم يجعله
مستقدا مما ذكر بل جعله تقييدا لقوله او تناثر منه اي فلا بد ان

يكون المتناثر قد انفصل من الماسحة والمسححة جميعا اه حلي ولو عبر
 بالفاكهة او بالي الا ان يقال كون الاصح ما ذكر لم يعلم مما تقدم فلم يحسن
 التفرع لذلك فليتنا مل اه **قولي قول** وخرج يزاد في منه ما تناثر في اي
 لان المتناثر منه ظاهر في المنفصل عنه بعد مسحه له والا فهو صادق بما
 تناثر منه من غير ماسحة لكثافته ومن ثم فصل النووي في المتناثر من
 العضو بين المماس للعضو اي فانه لا يقال تناثر من العضو الا ما فارق
 بعد مسحه واما ما فارق قبل مسحه فلا يقال تناثر منه بل عنه وفيه ما تقدم
 نقله عن ابن شربة اه **قولي** نقل تراب اي كونه بالعضو المسح
 او غير فقوله ولو من وجهه اي اليه او الي غيره وقوله ويده اي اليها
 او الي غيرها فالاعنية ظاهرة اه **قولي** ولو من وجهه ويد الغاية للرد
 وعبارة اصله مع ثم رفلون نقل من وجهه الي يدها وعكس كفي في الاصح لانه
 منقول من عضو غير مسح به فجاز كما منقول من الرأس والظهر وغيرها
 والثاني لا يكفي فيها لانه نقل من محل الفرض كما لنقل من بعض العضو
 الي بعضه مع تروديه عليه من غير نقل عنه ودفع بانه بالانفصال انقطع
 حكم ذلك العضو عنه بخلاف تروديه عليه انزلت ومن هذا نقل عذر
 النووي في الاقتضار على هاتين الصورتين وهو جريان الخلاف فيها
 وغرض التنبيه عليه اه **قولي** ونقل يتفهمن قصده اي يستلزمه وضابط
 النقل هو التحويل وضابط القصد هو قصد نقل التراب المسح او يقال
 هو قصد المسح به وضابط النية ان ينوي الاستبلخة لما سياتي انه لا يكفي
 غيرها هذا حاصل الفرق بين الثلاثة وأشار اليه بهذا الذي دفع سوال
 وهو ان المص لم يعد القصد من الاركان كعمده الاصحاب فيها وحاصل
 الجواب ان النقل متى كان مقترنا بالنية كان مستلزما للقصد والحاجة
 لذكر القصد مع ذكر النقل وانما صرح الاصحاب بالقصد اي ذكره مع ذكر
 النقل

٢٤٩
 النقل مع الاستغناء عنه بالنقل الدلالية وهي قوله فتيمموا صعيدا طيبا
 لان التيمم في اللغة القصد والنقل طريق لذلك القصد اه **قولي** عتقا
 وقد يقال هل يتبعهم المص في ذلك وانما لم يشترط القصد في الوضوء
 لان اسم الفصل لما موربه يطلق مع استغناء القصد بخلاف التيمم اه **قولي**
قولي والنقل طريق اي محقق ومستلزم له اه **قولي** فلو سقت يرج
 الخ في المختار بسفت الترح التراب ذرته فهو سفي كصفي وبابه دمي
 وقال في موضع اخر ذرت الترح التراب غير من باب عدى وري اي سفته
 اه **قولي** فردده اي يغير انفصاله عنه وعوده اليه والا كفي كما ياتي اه
 ق لعل المحلي **قولي** باذنه اي باللفظ او ما قام مقامه كالاشارة ولو من
 ناطق وقوله ونية اي الاذن ويشترط ان ينوي عند نقل الماذون وعند
 مسح الوجه كما لو كان هو التيمم اه **قولي** وخرج ما لو تيمم بغير اذنه
 فانه لا يعم كماله لو سقت يرج اه محلي وهو يفيضان المراد باذنه نيته لا امره لغيره
 فيلحق بغير امره بل ومع نهي اهق لعلية لكن هذا يخالف ما قبله من
 كلام البرماق حيث قال اي باللفظ او ما قام مقامه الخ ومقتضى هذا ان
 الاذن غير النية وهو المتبادر من كلام التمام او المتعين منه اذا العطف
 يقتضي المغايرة خصوصا مع قول المحلي وخرج ما لو تيمم بغير اذنه الخ فعمل
 هذه الحالة مثلا لو سقت الترح عليه وهي لا تكفي قطعا فالظاهر ان
 التيمم بخلاف الوضوء في هذا وهو ان الوضوء اذا غسل اليه الغير مع نيته
 من غير اذنه يكفي بخلاف ما هنا تامل اه **قولي** ولو بلا عذر وهو ج
 مكروه اما مع العذر فلا يكره بل يجب ان توقف عليه ولو باجق قدر
 عليها اه **قولي** اقامة لفعل ما ذونه مقام فعله اخذ منه انه لا بد
 ان يكون اهلا للطهارة والمعتد بخلافه فيكفي كونه كافرا وحائضا
 حيث لا تقصر غير مميز كقرد ولا يقال غير مميز لا يتاقي الاذن له

لان الاذن يشمل الاشارة اهلي ولو احدث احدها بعد اخذ التراب قبل
 المسح لم يضر خلافا لابي حنيفة اما الاذن فلانه غير ناقض واما الماذون
 له فلانه غير متيهم وكذا لا يضر حدثهما في الحالة المذكورة وفي فتاوى
 الشهاب مرسل عما اذا نقل التراب واحدث قبل مسح ثوب من وجهه
 هل له ان ينوي الان ويمسح وهل الحكم كذلك فيما لو نقل من وجهه الى
 يداو عكسه فاجاب بان له ان ينوي ثم يمسح وجهه بالتراب المذكور
 في المسائل الثلاث ويجزيه ذلك قياسا على القفل ونقل التراب من على
 كفه او يده ولان الواجب عليه تجديد النية فان احدثا ابطاها فقطاه
 بوماق **قوله** ونية استباحة مفتقر اليه تقدم في الوضوء والغسل ان له ان
 ينوي هذا الامر العام من غير تفرع جزئية او ينوي الافراد كما ينوي
 استباحة الصلاة فذلك هنا كالحالة الاولى تكون في مرتبة نية الفرض
 العيني كتحسين **قوله** مفتقر اليه اي من ذلك الناق فلا يقع بنية استباحة
 الملك في المسجد في الحديث الاصغر بخلاف الجنب فيمكن منه ذلك ويجل
 على اقل المراتب هيرماق فسر له تفرقة نية التيمم على اعضائه كما في
 الوضوء هل على الحلي **قوله** ومسح مصحفاي وحمله وكذا كل ما تقتصر
 استباحته الى طهارة وفتح فكلامه هنا في صحة التيمم من حيث الجملة ولما
 بايستنباحه به فسياتي ولا فرق بين ان يعين الحدث ام لا حتى لو تيمم
 بنية الاستباحة طانا كون حدثه اصفر فتيين كونه اكبرا وعكسه لم
 يضر لان موجبهما متضاد بخلاف ما اذا كان متعديا فانه يفر لثلاثة
 فلو كان مسافرا واجنب في سفره وسبي وكان يتيمم وقتا ويتوضا وقتا
 اعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر من صحة تيمم الحدث حدثا اصفر بنية
 الاكبر غلطا وعكسه وقد اشار الى ذلك اجمالا السيوطي بقوله
 اليس عجيبا ان شخص مسافرا **قوله** اي غير غصيان تنبأ له الرجوع

اذا ما توضحا

اذا ما توضحا للصلاة اعادها **قوله** وليس معيدا للتي بالتراب خص
 واحاب عن ذلك صاحبنا الشيخ عبد الله الامصاري فقال **قوله**
 لقد كان هذا للجنة فاسيا **قوله** وصلى مرارا بالوضوء اي ينقض
 وصلى مرارا بالتيمم يافتي **قوله** عليك بكتب العلم يا خير من خص
 قضا التي فيها توضحا واجب **قوله** وليس معيدا للتي بالتراب خص
 لان مقام الفسوق اتم تيمم **قوله** خلاف وضوئك فراقه تخص
 وذاظم عبد الله وهو ابن احمد **قوله** فيارب سلم من الضر والقصر
 اه برماق **قوله** وبذلك اي بنية الاستباحة علم انه لا يكفي نية رفع
 حدث وما في معناه لان الحاصل للتيمم انما هو مجرد الاستباحة
 لا رفع الحدث اي حكمه العام وهو المنع من الصلاة ونحوها مطلقا
 كما هو المراد عند اطلاق اه حلي **قوله** انه لا يكفي نية رفع حدث
 مثل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم
 انه يرفع اه ثم **قوله** لان التيمم لا يرفع قال الكمال ابن ابي
 شريف فان قيل الحدث منع فعلقه كل صلاة فرضية كانت او نافلة
 وكل طواف فرضا كان او نفلا وغير ذلك مما ذكر معه لانه الذي
 يترتب على واحد الاسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم
 انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من التوافر فقط او من
 فرضية واحدة وما يستباح معها والخاص غير العام ويؤخذ من
 هذا انه لو نوي رفع الحدث الخاص مع وهو كذلك كما افاده الوالد
 رحمه الله تعالى اه ثم **قوله** ولا نية فرض تيمم الخ لا يقال له لم يصح
 بنية التيمم او فرضه مع انه انما نوي الواقع لا ناقول ممنوع باطلا
 لانه وان نواه من وجه نوي خلافة من وجه اخر لان تركه نية
 الاستباحة وعدوله الى نية التيمم او نية فرضية ظاهر في انه عبادة

مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ
مما تقدم أنه لو نوي في نية الأبدال لا الأصول صح ويوجه بأنه
أن نوي الواقع من كل وجه فلم يكن للأبدال وجه اهـ ثم روي قوله
فريضة الأبدال بان نوي فرض التيمم قاصداً أنه بدل الفسل والوضو
لأنه فرض أصالة اهـ ثم عليه **قوله** ايضاً ولا نية فرض تيمم أي بالمر
يضاف للصلاة ونحوها والافصح اهـ وما **قوله** لا يسجد سجدة أي ولو
مضموماً لمغسول ويندب تجديد المغسول وحده كما تقدم في الوضو
اهـ قل علي المحلي **قوله** بنقل أوله أي بأوله الحاصل بالضرب كما قال
المحلي رحمه الله تعالى فتكون النية قبل رفع اليدين من الأرض
عند أول مماسة الأرض هو ذلك لا يشترط وفاقاً لما فهم ويمكن
تضييق القيد بان المراد به الاحتراز عن النقل الثاني وهو النقل المتبدل
فلا يشترط قرن النية به ولا يكفي إذا لم يقربها بالاول وهو النقل
للوجه اهـ **قوله** ايضاً بنقل اول فلو لم ينو عند ابتداء النقل ثم نوي
قبيل مماسة التراب للوجه كفي وكان نقل من يده إلى وجهه وهو
كاف اهـ ثم **قوله** فلو عزبت الخ قال في المهمات والمنتجدة الاكتفا بما
ستحضرها عندها وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا ي
خلف الطبري وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه
الله تعالى جري على الغالب لأن الزمن يسير لا تقرب فيه النية غالباً
حتى أنه لو لم ينو بعد ذلك لا عند مرادة المسح للوجه اجزاه كما
يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الأصحاب بحديثها بالنقل
على الوجه المعتد به وهو لا يقتدر به إذا المعتد به لأن هو النقل
من اليدين إلى الوجه وقد اقتربت النية به اهـ ثم **قوله** لم يكن
أي مسح أي لعدم النية عنده في الاولى لعدم صحة النقل في الثانية
وكتب

201
وكتب ايضاً قوله لم يكن إلا ان ينوي في مساله أحد قبل مماسة التراب
للوجه وفي مسألة الغروب ولو مع المماساة ومثلها ما الواحد الا ان
بعد النقل فيلغي تجديد نية ولو مع المماساة لأن نقله لم يطل فثبت
لذلك اهـ وما **قوله** فان نوي فرضاً الخ بيان لما يستتبعه بالتيمم بعد
صحته مبني على سؤال كأنه قيل ثم اذا صح التيمم فما يستتبع به فكذا
قيل فيه تفصيل اهـ ثم والمراد بالفرض العيني فقط سواء كان
صلاة أو طوافاً ومثل هذه النية نية استباحة مفتقر إلى تيمم من
غير تفصيل فيستتبع بها كل شيء اهـ بخلافه وظاهر ان الطواف كالصلاة
فقرضه يبيح فرضها ونقله يبيح نقلها اهـ وما **قوله** على علي
قوله فان نوي فرضاً أي عينيها بان نقلها به كالطواف ولا حظه وكذا
ان أطلق كما رجع اليه شيخنا عما كان اعتقده بتعاليفه عميرة قال لأن
الاطلاق منفرد اليه نظر القرينة كونه أصالة بلا صارف عنه وصلاة
أجزاء نادرة وليست عليه فليست صارفة الامع حضورها وملاحظتها
فهي لأن صارفة ويمكن التحليل نادر ايضاً بل لا يتصور من الذكر فلا
تنصرف النية اليه الامع حضورها وملاحظتها تنصبه فرض
الطواف ولولمورد كفرض الصلاة ونقله كغسلها ولو نوي فرضين
فاكثر لم يضر وله استباحة واحد فقط ولوتبين ان الفرض الذي
نواه ليس عليه او اخطأ فيه لم يضر تيممه فيها لعدم تعيين الاستباحة
ولو جوب المقرض للفرض هنا وبذلك فارق الوضوء فثبت وههنا
ثلاث مراتب مرتبة الاولى نية استباحة فرض عين المرتبة الثانية
نية استباحة الصلاة او النقل او صلاة كجزء مثلاً المرتبة الثالثة
نية استباحة مسح المصحف او قراءة القرآن او سجدة التلاوة او الشكر
او الملك بالمسجد او عليين الزوج في حق الحائض فاما المرتبة الاولى

فله معها استباحة جميع افراد المرتبتين الاخريتين وليس له باستباحة
 شيء منهما استباحة شيء من المرتبة الاولى واما المرتبة الثانية فله
 معها استباحة المرتبة الثالثة وله باستباحة الصلاة او النفل استباحة
 صلاة الجنازة وكذا عكسه كما يفيد قول المجلي في نهج المنهاج ولو نوى
 نافلة معينة او صلاة الجنازة جاز له فعل غيرها من النوافل معها
 اهـ واما المرتبة الثالثة فجميع افرادها في مرتبة واحدة فله باستباحة
 شيء من المرتبة الثانية هذا حاصل ما يفهم من كلامه وفاقا لما فهم
 منه وشي عليه شيخنا المشرب البرلسي ثم رايت مراعاته وجزم به واما
 الطواف فيظن ان طواف الوداع منه كفرض العين وفاقا لما ظهر من
 واما غيره فيظن ان فرضه العيني كفرض الصلاة العيني ونفله كفعل
 الصلاة لقوله صلوا عليه ثم الطواف بمنزلة الصلاة واما كان
 تمكين الزوج دون النفل مع انه واجب له ليس موضوعا للتباعد بخلاف
 النفل وجوبه عارض لحق الزوج تامل اهـ سم ولا يشترط تعيينه الفرض
 كما يفيد تنكير المتن له كما لا يشترط في الوضوعيين الحديث الذي ينوي
 دفعه فلو عين فرضا ولو مندورا وصلوه غير فرضا او نفلا في الوقت
 او غير اوصلوه الفرض المنوي في غير وقته جاز ولو عين فرضا وخطا
 في تعيينه كن نوى فائتة ولا شيء عليه او ظهر واما عليه عمر لم يصح
 تيممه اذنية الاستباحة واجبة في التيمم وان لم يكن تعيين فاذا عين
 وخطا لم يصح وكذا من شك او ظن هل عليه فائتة فتييمم لها ثم ذكرها
 لان وقت الفائتة بالتذكر اهـ ثم **قوله** وصلاة جنائز فري في مرتبة
 النفل جزما وان تعينت كما قاله بن حجر وهو شامل لما لو تعينت بانفراد
 او تندر وتعيين لهما بالاولي فيما ياتي ليس قيدا وان كان الوجه
 واما خطبة الجمعة فقال شيخنا انها كالنفل مطلقا وكذا قال شيخنا
 في شرحه

في شرحه الا في جوار جمع خطبتين بتيمم تبعا لابن حجر وقال شيخ الاسلام عتق
 ان يصلي بالتيمم لهما الجمعة مطلقا وان يجمعهما بتيمم وان يجمع بين خطبتين
 كذلك وهو قياس الاحتياط اهـ **قوله** على المجلي **قوله** وخطبة الجمعة المعقد
 انه يمتنع الجمع بين الجمعة وخطبتا التيمم واحدا مطلقا اي سوانيم
 للجمعة ام الخطبة لان الخطبة بدل عن ركعتين على قول والفايل بالصحيح
 لا يقطع النظر عن الضعيف اما جمع بين الخطبتين اللتين يجلس
 بينهما بتيمم واحد مع انها فرضان لكونها في حكم شيء واحد وعلم من
 ذلك ان الخطيب يحتاج الي تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب
 به ولا يصلي به الجمعة وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان يصلي به
 الجمعة وان كانت خطبة دون ما فعله به **فـ** **قوله** تيمم شخص للخطبة
 بمكان وخطب بجاهله ثم جاء الى مكان اخر بحيث يجوز فيه الجمعة فهل
 يجوز له ان يخطب بجاهل تيممه الذي خطب به وقع السؤال عن ذلك
 في الدرر فظهر على نوع عجل لمراته ان كان من الاربعين لم يجز ولا
 جاز ولا ينظر هل صلى الجمعة او لا فان كان صلى فهل تيمم به الجمعة
 الثانية او لا فان صح ان تتم به لكونه جمع شروط الانعقاد انعقاد اخذ
 منه انه لو كان في بلد سبعون رجلا بشرط الانعقاد لا يسعهم مكان واحد
 واما يسع اربعين فقط فصرح اربعون بمكان ثم صلى الثلاثون
 الباقيون مع عشرة من الاولين بمكان اخر بعد صلاتهم ولا جاز وان
 لم يكن صلاحها ولا فقد يقال الخطبة وان كانت فرضا كفاية لكنها نزلت
 منزلة فرض العين وزيادة على الاربعين اي مدخل لها في ذلك وهذا
 يرد وان كان صلاحها ولا ايضا فليجزم اهـ **قوله** وان عين فرضا
 اي ولو مندورا وقوله فله فعل غير اي فرضا او نفلا وان دخل وقته
 بعد التيمم كان نوى فائتة فدخل وقت حاضرة او عكسه اهـ وماوي

قوله تعين فرض عين فلو نوى الفرض ولم يلاحظ العيني امتنع عليه الفرض
 العيني وتوقف فيه شيخنا المشهور اهـ برما **قوله** اصل للنقل اي اصل
 له في التكليف والمشرعية اي لو كان يكلف الشخص بالفرض ما كلف بالنقل
 ومن ثم لم يكلف العيني بالنقل لا تنفاه تكليفه بالفرض كما هو مبين في
 شمع الجوامع اهـ وبرما وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع اولا بالفرض
 ليلة الاسراء اما السنن فسننها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الكلام بالنظر
 لاصل الفرض لا لفاعله فلا يرد الصبي نحوه ولذلك اوجبنا عليه القيام
 ونية الفرضية على ما فيه اهـ برما **قوله** واما في الثانية فلاخذ
 الخ وكون المفرد المحل بالعموم اذ لا يفيد فيما دار على الالفاظ و
 النيات ليس كذلك علوان بناها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل
 ذلك لو فرض ان الالفاظ فيها دخلت فادفع ما للاستنوي وغيره هنا
 اهـ برما **قوله** فيمتنع الجمع الخ كان الاول ان يقول فليس له ان يصلي به
 الجمعة لان الكلام في الاستباحة ومع ذلك هو ضعيف اهـ شيخنا حنف
 وعبارة شاي وليس له اذ لم يخطب ان يصلي به الجمعة لان خطبة
 الجمعة دون صلاحها لكونها فرض كفاية هذا والمعتد انه حيث لم يخطب
 جاز له ان يصلي الجمعة لان الخطبة عتبات ركعتين فاشبهت الفروض
 العينية انتهى **قوله** ذكره في المجموع فالخاص ان نية الفرض تنيج
 الجميع ونية النقل او صلاة الجنازة او خطبة الجمعة تنيج ما عدا الفرض
 العيني ونية شئ ما عدا الصلاة لا يتيمم او تنيج ما عدا الصلاة اهـ
 وقوله ما عدا الفرض العيني لعل المراد به ما هو كذلك بالاحوال فيشمل
 المعادة فلا تستباح بهذا وهو متجه لانها ادر في من النقل اهـ وبرما **قوله**
 حتى مسترسل الحية ولا يشترط تيقن وصول التراب الي جميع ارجاء العضو
 بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب ايضا لعضو معين يمسحه فلو اخذ
 التراب

التراب ليمسح به وجهه فتذكر انه مسحه جاز ان يمسح بذلك التراب
 يديه وعكسه خلافا للنقل اهـ برما **قوله** ثم يديه وهل يجب انزاله ما تحت
 الاظفار مما يمنع الوصول اليه كما في الوضوء لا جزم شيخنا الزياتي بالاول
 وفرق بينه وبين عدم وجوب ايصال التراب الي منابت الشجر الخفيف
 بان الاظفار مطلوبة الانزاله بخلاف الشجر الخفيف وان نذر لا يقال
 قضية الفرق وجوب ايصاله الي منابت حية المرأة فلا تطبق انزالها
 الى العارض تشوع او ترين او نحو ذلك فليتنامل اهـ وبرما وفيه قول على
 الجلال ولا يجب ايصال التراب لما تحت الاظفار كما رجح اليه شيخنا اهـ **قوله**
 فلا يجب لمس اي ولا يندب للمسقة اهـ برما **قوله** ويجب نقلتان اي
 علي الاصح ومقابله انما سنة اهـ برما والمراد بوجوب النقلين عدم
 جواز النقص عنهما وتكون الزيادة عليها بالغير حجة اهـ قول على المحلي
 ولا يكفي النقل بغيره من جنس ان كان بغير معفو عنه اذ لا يصح التيمم معه
 والا فيصح اهـ برما **قوله** قال في الروض لو مسح وجهه بيده المتنجسة لم
 يجزاي لما ياتي من انه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه
 لا لكونه مسح باله نجسة وعليه فلو مسح بتوب نجس مع طهارة بدنه
 صح وهو ظاهر قال في شرحه ويجري ذلك في نجس ساير البدن اهـ وش
 على فرض صحة اي التيمم عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعليه بدنه
 نجاسة لم يصح تيممه لانه لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه
 التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو نجس
 بدنه بعد تيممه لم يبطل او تيمم قبل استنجائه وهو ممكن من ترها
 صح لان منافاة النجاسة للصلاة اشد من منافاة كشف العورة او تيمم قبل
 الاحتفاد في القبلة فالوجه الصحة لقلة منافاة لها بخلاف النجاسة ولهذا
 لو صلى اربع ركعات الي اربع جهات من غير اعادة وخالف في ذلك اخبر اهـ برما

لعله
تيمم

لعله
حصل

قوله وان امكن بنقلة بخفة بان يمسح بها وجهه ويديه معا وفيه
هذه ليست نقلة واحدة جعل بها تعميم الوجه واليدين بل الحاصل
من ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما اي فالبطلان لعدم الترتيب وقوله
او نحوها هل من نحو الخفة ما للوضع وجهه ويديه معا على الترتيب
لأنها نقلة او يقال ان ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني اخذنا
من كلامه الا فيهما الوضرب بيديه معا حيث جعل ذلك تصويرا للنقلتين
اللتين لا ترتيب بينهما اهـ ج ل مع زيادة وقال بعضهم هذه الغاية
لاستقيم والاولى ان يقال انها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو
ضرب بخفة كبيرة ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بياقيها
ومسحها به كفى لان الضرب ليس بشرط وانما المعتبر النقل وهذا نقل
اخر اهـ وهذا خطأ مردود فان النقل الذي تقتضيه به النية وان
كثر بعد نقلة واحدة والنية الثانية لا تلغي النية الاولى فالبعض
الذي قصد به مسح اليدين بقية النقلة الاولى لان نقلة اخرى فهو
نظير ما لو ضرب بيديه معا ومسح باحدها وجهه وبالاخرى يده
فانه لم يقل احدها بان مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصد
كما تقدم بل وجبوا عليه نقلة اخرى وايضا يلزم على قول هذا التقايل
استحالة قول الرافعي بالاكتمال بنقلة واحدة وهذا واضح جلي لا غبار
عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه وبه يفتح كلام المصنف ويندفع ما
اذا لوابه من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولي
النعمة والافضل اهـ فليجلال **قوله** لا ترتيبها اي فلا يجب كونه
يسمى اهـ ثم **قوله** فلو ضرب بيديه معا الخ هذا تصوير للنقلتين
اللتين لا ترتيب بينهما فكلاهما نقلة وفيه ان عدم الترتيب بين
النقلتين وقوله وفارق المسح اي فارق النقل المسح حيث يجري
النقل

جائز
صريح

النقل لشي من اليدين مع النقل للوجه اي وعكسه ولا يجري ان يقع المسح
لشي من اليدين مع المسح للوجه اي وعكسه وقوله بانه وسيلة اي
النقل اي والمسح اصل مقصود ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد
اهـ حلي **قوله** ايضا فلو ضرب بيديه الخ قد يشكل تفرع ذلك على عدم
وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم اليدين باليسار
ترتيب النقل اذ مسح الوجه باليمين نقلها اليه ان رفعها اليه او به
منها ان وضعه عليها وكذا مسح اليدين باليسار وقد وجد احدهما
دون الاخر الا ان يصور بما اذا وضع اليدين على الوجه واليسار على
اليدين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليدين عليه ثم اليدين
بان ردد اليسار عليها ان مسح اجزا ذلك فيرتفع الاشكال وحيث
فيصور بوضع الخفة دفعة على الوجه واليدين ثم يرتب ترتيبها
عليهما فيندفع الاشكال فيهما اهـ **قوله** فيلكن تمعك في المختار
تمعك لاداة اي شرعت ومعلها صلاحها معيكا اهـ **قوله** كما ان قوله
في الخبر الخ اي من حيث توزيع الضربتين لينا سب ما بعده لا من حيث
التعبير بالضرب لانه نية عليه قبل اهـ **قوله** اذ لو مسح ببعض ضربة
الخ هذه الصورة هي عين قوله او فلو ضرب بيديه معا الخ فذكرها
او لا من حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هاهنا من حيث انه لا يشترط
خصوصية للوجه وخصوصية لليدين اهـ **قوله** حتى جنب
نقل عن المجموع ان الجنب فيه يقتصر على قل التسمية والراجح انه ياتي
بالاكمل قاصدا الذكر او يطلق اهـ ثم **قوله** وسواءك ومحل بين التسمية
والنقل كما انه في الوضوء بين غسل اليدين والمضمضة اهـ بن ج وهذا
يفيد ان التسمية لا تستحق مقارنتها بالنقل على خلاف ما مر من استحباب
مقارنتها الغسل الكفين في الوضوء وقياس ما ذكره في التيمم ان يقال

بمثل في الغسل فتسبب التسمية ثم السواك قبل استعمال الماء على قتياس
 الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين فينبغي ان تقارن هنا
 اول النقل فيكون السواك قبل النقل والتسمية اروع شرعا **قوله**
 وعدم تكرير مسح فلو كرره كان مكروها اروع **قوله** وايتان الشهادتين
 بعده عبارة ثم مرر والذكر اخر السابق في الوضوء ذكر الوجه واليدين
 والغرة والتخيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتحليل
 اصابع يديه بعد مسحها بالتشبيك كالوضوء ويجب ان لا يفرقها في
 الضربتين ليصل التراب الى المحل الواجب مسحه او فرق في الاولى
 دون الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول
 المسح فاحتاج الى التحليل ليحصل ترتيب المسحين انزمت وكذا ليس
 صلاة ركعتين بعده ولو كان عن طهارة مندوبة اروع شرعا **قوله**
 ولا فيه وكذا بينه وبين الصلاة ولا يستحب لذلك في التيمم على
 خلافيه اهرما **قوله** بتقدير التراب ما اى في السلام واما صاحب
 الضرورة فتجب المأولة في تيممه كما تجب وضوئه وكذا تجب في حق
 السلام عند ضيق وقت الفريضة اهرما **قوله** وتقدر يمينه على
 يساره وان ياتي به على كيفية المشورة وهي ان يضع بطون اصابع
 اليسرى سوى الابهام على ظهور اصابع اليمين سوى الابهام بحيث
 لا تخرج انا من اليمين عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمين عن انا من
 اليسرى ويمرها على ظهر كف اليمين فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه
 الى حرف الذراع ويمرها الى المرفق ثم يدير بطون كف الى بطون الذراع
 فيمدها عليه رافعا ابهامه فاذا بلغ الكوع اسرها اليسرى على ابهام
 اليمين ثم يفعل باليمين كذلك ثم يمسح احدى الركبتين بالاشرة واعا
 لم يجب ان يفرضها حصل بغيرها بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه
 بنزاهما

بنزاهما لعدم انفصاله مع الحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع بغيرها فصار كمنقل
 الما من بعض العضو الى بعضه قال في المجموع ومروءه كما بحثه الشيخ
 بنقل الما نقاد في الذي يغلب كما عبر به الرافعي اهرما **قوله** كالوضوء
 في الجميع يؤخذ منه انه لو ترك التسمية اوله اى بها في اثنائه اهرما
قوله ينفخه اى بحيث لا يبقى الا قدر الحاجة لانه صلواته عليه وسلم
 نفث يديه ونفخ فيها واما مسح التراب عن اعضا التيمم فالاجب
 ان لا يفعله حتى يفرغ من الصلاة ولا يكف مساهة نفث ما غشيته من
 غبار السفر عند ارادة التيمم الا ان كثف اهرما وفي المصباح نفخ
 في النار نفثا من باب قتل والمنفخ والمنفخ بالكسر ما ينفخ به اهرما وفيه
 ايضا نفثته نفثا من باب قتل ليزول عنه الغبار ونحوه فانتفض
 اى ترك اهرما ونفثت لورق عن السحرة نفثا اسقطته والنفض
 بفتحين ما ساقط فعلا بمعنى مفعول **قوله** وتفرق اصابعه اول كل
 قال في شر الروض لا يقال يلزم على التقريظ في الاولى عدم صحة تيممه
 لمنع الغبار احاصل فيها بين الاصابع وصول الغبار في الثانية لانا
 منع ذلك فانه لو اقتصر على التقريظ في الاولى اجزاه لعدم وجوب
 ترتيب النقل كما مر فصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم
 ينقصه وايضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيته
 غبار السفر لا يكف نفثه للتيمم ذكره الرافعي وقول البغوي يكف
 نفث التراب تحمولا على تراب يمنع وصول التراب الى المحل اهرما
قوله ليصل التراب الى محله يؤخذ منه انه لو كان واسعا او حرره وصل
 التراب الى محله لا يجب نزعه وهو كذلك وقوله ولا يكفى تحريكه اى يحمله
 اهرما وفيه قلة على احوال قوله ويحيى في الثانية اى يجب ان لا تترك
 عن محله بقدر ما يصل التراب ما تحته ولا يكفى تحريكه تحمله بخلافه

حركته ص

لغة سبها به **قوله** ومن يتم لفقد ما الخ شروع في احكام التيمم و
ثلاثة اول بطلانه بغير الحدث الثاني بيان ما يستباح به الثالث
بيان وجوب القضاء لما صلاه به وعدم وجوبه **قوله** لا يخلو فقد
اما اي حسيب او شرعي كان يصوم لرض وقوله فحوزه اي قدر عليه لو
بالشفافا فهم اهوتوب وعبارت في علوم رومنه اي التوهم ما التوهم
زوال المانع الحسيب كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث
عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعي كتوهم الشفاف فلا يبطل
به التيمم كما تقدم للتم قبيل الفصل في قوله بخلاف ما لو رفع السائر
لتوهم البت فان خلافا فانه لا يبطل تيممه ومنه كما قال ابن حجر
في شر العباد ما لو راى رجلا لا يسا اذا احتفل ان تحت ثيابه ما انت
قوله فحوزه مثل تجويز وجود ثمنه مع امكان لشرايه او اقتراضه
ثمنه او اتاه ملكه الغائب اهدم راهع **قوله** ايضا فحوزه الخ اي برأحية
او مرجوحية او مساواة ومثلها ما لو علم بالاول فاحول الى اربعة
وعلى كل ما ان لا يكون مانع اصلا او يكون مانع متاخرا ومقارن
كما اشار له بقوله بلا مانع واربعة في ثلاثة باثني عشر وعلى كل ما ان
يكون محل يخل فيه الوجود او الفقد ويستوي الامر كما اشار له
بقوله ولم تسقط به وثلاثة في اثني عشر سبعة وثلاثين وكلها تأتي
فيما اذا كان في الصلاة وفيما اذا كان خارج الصلاة وان كان الحكم
فيه نوع اختلاف على التفصيل الذي ذكره فجملة صور المقام اثنان
وسبعون فذكر صور خارج الصلاة الستة والثلاثين بقوله فحوزه
لا في صلاة الخ استعمل هذا المنطوق على اربعة عشر من واستعمل مفهوم
قوله بلا مانع على اثني عشر وذكر صور داخل الصلاة بقوله او وجبه
فيها الخ وقد استعمل منطوقه على صورتين بملاحظة قول التمس ولا مانع

يعني

يعني يقارن بان لم يكن او كان متاخرا واستعمل مفهومه على اربعة و
ثلاثين داخل تحت الا فدخل في قوله بان يجوز وجوده سبعة و
عشرون وفي قوله او وجبه ستة الخ وبقي واحدة لم يبينه عليها
وهي تحت قوله ولا مانع وهي ما اذا وجبه فيها ولم تسقط به و
هناك مانع مقارن تامل **قوله** ولو في كربة اي في اثنا تكبيره لا حرم
اه شم رومثله ما لو كان التجويز مقارنا للرأس الكبير لان الدخول
بقامها وقد قارنه المانع اه حلي وع ش فالغاية للتيمم في النقص لا في
المنفي كما لا يخفى وفيه قول على احوال والمراد بكونه فيها ان يتلبس بها
بتمام الرأس من تكبيره الا حرم **قوله** يبطل تيممه محل بطلانه بالتجويز
التامل للتوهم ان بقي من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا مكنه
النظر به والصلاة فيه كاملة اه شم رومثله لا مكنه النظر به الخ
فلوضاق الوقت عن ذلك لم يبطل تيممه ومحل بطلانه بالتوهم اذا
توهمه فيجد الوقت لوجوب طلبة منه الا عند العلم اهع ش عليه
قوله بلا مانع قيد للبطلان ويجوز تعلقه بجوزي جواز بلا مانع
الخ اهع ش ويجوز تعلقه بكل منهما اه كما به وفيه قول على المحلى قوله
بخلاف ما اذا اقترن به بان سبقه واستمر او جدا معا كروية ما وسبع
معا والمراد بالمانع وجود حالة يسقط معها وجوب طلبة ما او وجوب
استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت من علم المانع حد
القريب كما تقدم او لمنازح على يبر وعلم تاخر نوبته عن الوقت كما مر
ومنه ما لو سمع من يقول عندي لغائب ما وقيدة شخنام رومثله اذا
علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندي من شئ خر
ما وخالف شخنام رومثله هذه لوجوب البحث عن صاحبها ومنه كما قال
شخنام رومثله على يبر ولم يعام بها او على ما نأيا مكننا مثلا ولم

بمقتضى ما في هذا المقام فلا
يبطل تيممه الا بعد ما لا
لا يجب طلبة منه هو

منتهى حتى يصدر عنه فانه لا يبطل قيمته ومنه حديث نجاسة في الصلاة كرها
 ثم وجد ما يقدر ما يزيلها **قوله** او وجده فيها الخ وشفا المريض
 من مرضه في الصلاة كوجدها في الماء في التفصيل اه شمر ومحل كون الشفا
 كوجدها في الماء في التفصيل اذا علمه بخلاف ما لو توجده او شك فيه
 او ظنه فلا يبطل به كجاء في الماء ومن شفا المريض فمقطع دم الاستحاضة
 اه ع شرعية **قوله** اي في صلاة اي فريضة او نافلة كصلاة جنازة او عييد
 ومحل ذلك في غير صلاة فاذا الطهريين اما في فيبطل باحتي التوجه
 وقال العلامة ناصر الدين البايي التقييد بالصلاة بشرط معتبر بخلاف
 ما اذا نيمت لم يكن حليلها ثم وجد الماء في اثنا الجماع فانه يبطل
 نيمتها ويجب النزاع اذا علم برقيتها لبطالان نيمتها ومثل ذلك الطواف
 والقرأة ولولقد مرعين والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها
 بخلاف غيرها **قوله** فهذا كله داخل في قول المتن لا في صلاة **قوله**
 كصلاة التيمم محل ينصرف فيه الخ الظاهر ان المكافاة مستقصائية و
 لذلك عبره فقال بان كان مكان ينصرف فيه فقد امّا الخ ومثل ذلك
 يقال فيما ياتي اه **ف** صرح صلى التيمم لفقد الماء ثم شك ان المحل
 تسقط فيه الصلاة بالتيمم او لا هل يجب القضاء بحتمل وفاقا للمرغم
 الوجوب لان القضاء امر جديد والاصل عدمه وبهذا يندفع ما قد
 يقال ان ذمته اشتغلت بالصلاة فلا بد من تعيين البراءة كما يندفع
 بان من شك بعد السلام في ترك فرض لا شيء عليه مع ان ذمته اشتغلت
 ولم تزل الا بيقين لا يقال قد منعوا الملاح المديوم للسفر من القطر
 وهذا يؤيد الوجوب فانقول انما منعوه لانه لو افطر لم يأت بالفرض
 راسا وهذا قد اتي بقدره اه سم **قوله** بطلت اي على المشهور والثاني
 لا يبطل بحافظة على حرمتها ويعيدها اه شمر وروى قال بعضهم الاولى ان
 يقول

يقول بطل اي تيممه لانه هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لانها
 تابعة له وقد يقال الضمير في قوله بطلت راجع للصلاة لبطالان تيممها
 كما علم من السياق المذكور اذ البحث اعلاه في مبطله لا في مبطلها
 فلا اعتراض اه **قوله** فلا يتيها الا يقال كفايدة له لانه علم من قوله
 بطلت لانا نقول وضع التيمم ان يكون لما علم علمونه قد يقال انما
 به الى ان بطلانها بالنسبة لعدم الاتمام لا بالنسبة لما وقع منها فيثاب
 عليه فليتام اه **قوله** لوجوب اعادة تيممها اي لو كانت فريضة في سقط
 ما يقال ان العلة قاصرة فليتام اه **قوله** او وجده وكانت تسقط
 الخ اي او وجده فيها ولم تسقط لكنه كان هناك مانع مقارن فهذه
 صورة ثالثة من مصدوقها اسقطها التم اه **قوله** فلا تبطل اي
 ويبطل تيممه بحمد سلامه وان علم ان الماء تلف وليس له بعد السلام
 ان يبطل نفسه في الصلاة لسبب وسرور بخلافه لتكرار ركن فله ذلك
 لانه منها اه **قوله** وعبارة البرماوي ولا يبقى تيممه بعد الفراغ من
 سلامه لوجود الماء وان تلف قبل تسليمه وله ان يسلم التسليم الثانية
 لانها من تتابع الصلاة وليس له سجود السهو بعد سلامه ولو ناسيا
 وان قصر الفصل لبطالان تيممه بالسلام قاله العلامة ابن حجر كماله
 الحق واقرة شجاعة ش وتقول من رآه يسجد السهو واقرة شجاعة البايي
 انتهت **قوله** وان كانت نافلة اي بالنسبة لحالة التجويز واما في حالة
 الوجود فلا ياتي لان النقل لا يفصل فيه بين ان يسقط بالتيمم او لا
 فكان الاولى ان يقول ومثله الفرض النقل في عدم البطلان في حال
 التجويز لا في حال الوجود اه **قوله** ايضا وان كانت نافلة هذه الخاتمة
 للرد وعبارة اصله مع شرح مردوان اسقطها التيمم فلا يبطل او قيل
 يبطل النقل الذي سقط بالتيمم لقصور حرمة من حرمة الفرض او الفرض

في الصلاة كرها
 ثم وجد ما يقدر ما يزيلها
 او وجده فيها الخ
 وشفا المريض
 من مرضه في الصلاة
 كوجدها في الماء
 في التفصيل اه
 شمر ومحل كون
 الشفا كوجدها في
 الماء في التفصيل
 اذا علمه بخلاف
 ما لو توجده او
 شك فيه او ظنه
 فلا يبطل به
 كجاء في الماء
 ومن شفا المريض
 فمقطع دم
 الاستحاضة اه
 ع شرعية
 قوله اي في صلاة
 اي فريضة او
 نافلة كصلاة
 جنازة او عييد
 ومحل ذلك في
 غير صلاة
 فاذا الطهريين
 اما في فيبطل
 باحتي التوجه
 وقال العلامة
 ناصر الدين
 البايي التقييد
 بالصلاة بشرط
 معتبر بخلاف
 ما اذا نيمت
 لم يكن حليلها
 ثم وجد الماء
 في اثنا الجماع
 فانه يبطل
 نيمتها ويجب
 النزاع اذا علم
 برقيتها لبطالان
 نيمتها ومثل ذلك
 الطواف والقرأة
 ولولقد مرعين
 والفرق ان الصلاة
 لها ارتباط
 ببعضها بخلاف
 غيرها
 قوله فهذا كله
 داخل في قول
 المتن لا في صلاة
 قوله كصلاة
 التيمم محل
 ينصرف فيه الخ
 الظاهر ان
 المكافاة
 مستقصائية و
 لذلك عبره
 فقال بان كان
 مكان ينصرف
 فيه فقد امّا الخ
 ومثل ذلك
 يقال فيما ياتي
 اه ف صرح صلى
 التيمم لفقد
 الماء ثم شك
 ان المحل
 تسقط فيه
 الصلاة بالتيمم
 او لا هل يجب
 القضاء بحتمل
 وفاقا للمرغم
 الوجوب لان
 القضاء امر
 جديد والاصل
 عدمه وبهذا
 يندفع ما قد
 يقال ان ذمته
 اشتغلت بالصلاة
 فلا بد من
 تعيين البراءة
 كما يندفع بان
 من شك بعد
 السلام في ترك
 فرض لا شيء
 عليه مع ان
 ذمته اشتغلت
 ولم تزل الا
 بيقين لا يقال
 قد منعوا
 الملاح المديوم
 للسفر من القطر
 وهذا يؤيد
 الوجوب فانقول
 انما منعوه لانه
 لو افطر لم يأت
 بالفرض راسا
 وهذا قد اتي
 بقدره اه سم
 قوله بطلت اي
 على المشهور
 والثاني لا يبطل
 بحافظة على
 حرمتها ويعيدها
 اه شمر وروى
 قال بعضهم
 الاولى ان يقول

يلزم بالشروع فيه خلاف النقل انتهى **قوله** لتلبسه بالمقصود ان قلت
 هذا التعليل يشمل الصلاة التي لم تسقط بالتيمم وتقدم انها تبطل
 به فاشارة الجواب عن ذلك بقوله ولا مانع من اتمام اي خلاف
 الصورة المتقدمة فهناك مانع من اتمامها وهو وجوب الاعادة كما
 عشاوي وعبارة الاطفيفي قوله لتلبسه بالمقصود يريد عليه المصلي الخ
 اذا حرق فتبطل صلاته مع تلبسه بالمقصود والمعقدة بالاشهر اذا حاصت
 فيها فتنتقل الى حيث يقع التلبس بالمقصود ايضا والاعني اطلاقا بالتقليد
 ثم ابرأ القبله فيها فان صلاته تبطل فرفع الشارع هذا بقوله ولا
 مانع من اتمام خلافه في المذكورات لوجود المانع فيها وهو في الاولى
 عدم جواز افتتاحها بحال مع تحرق الخ وفي الثانية قدرتها على الاصل
 قبل ان يغيرها من البدل وفي الثالثة زوال ما يجوز معه التقليد انتهى
قوله بعد وجود الماء اي ومعه لا قبله على المعتمد فرفع لو تيمم وعيم
 الميت وصلو عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دفعه ثم وحدها
 نوصا وصلو على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير
 فيه نظرا لا لعلامة بل لا يتوقف على نبش وقبره سم وفيه شبه العلة ابن حجر
 ما يقتضي خلافه قال كنجاء ش وهو القبر اه بربما **قوله** وقطعها اي
 الصلاة التي لا تبطل ولو فرضت اي بالتيمم وانما حمله على ذلك نعمه
 في الاول وهو ما تبطل بتجويز الماء ووجوبه الشامل للفريضة والنافلة
 وقد علمت ان النافلة تبطل بوجوبه سواء كان المحل تسقط فيه الفريضة
 بالتيمم او لا وحيث لم تبطل النافلة فقطعها افضل خروجا من خلاف من
 حرم اتمامها لان المحرم لا تمام الفريضة محرم لا تمام النقل بالاولى وقد
 يمنع بانه يجوز تحريم اتمام الفريضة دون النافلة ويفرق وقوله افضل
 اي حيث اشع الوقت للفريضة اي وان اراد اعادة ما بعد ذلك بانما وقلب
 الفريضة

٢٥٨
 الفريضة نفلا ويسلم من ركعتين افضل من قطعها لكن تقليد بقوله
 لينج من خلاف الخ يقتضي ان قطعها افضل من قلبها نفلا وفي كلام
 ابن حجر انه لا يجوز قلبها نفلا لان القلب كافتتاح صلاة اخرى ومنع بانه
 لم يات بزيادة على ما نواه وانما غير صفة البنية واعتدك تحنا ولا يخفى
 ان القول بان قطعها افضل ليس على اطلاق بل محله ما لم يكن ابتداها
 في جماعة ولو قطعها ونواها لا تقدر ولا فاقضي فيها في جماعة اولى اهلي
 وقوله وفي كلام ابن حجر الخ ومثله الزيادة وع ش وسم وقال كنجاء المعتمد
 حوز قلبها نفلا اه **قوله** ايضا وقطعها افضل اي فيها اذا وجد ما بد
 قوله لم يتوضا الخ اما اذا جوزه فيها فلا يقطعها اذا لم يجر عليه بل يجر عليه
 قطعها ح اه مر اه اطففي محل كون القطع افضل ما لم يكن في الاولى
 فضيلة خلت عنها الثانية فان كانت في الاولى فضيلة كذلك بان كانت
 في جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فاعاها بالتيمم افضل وعبارة ش مر
 واعلم ان اطلاق القول بان قطعها افضل يفهم انه لا فرق بين ان يكون
 في جماعة او منفردا ويظهر ان يقال ان ابتداها في جماعة ولو قطعها
 ونواها صلاحا في جماعة او ابتداها منفردا ولو قطعها ونواها صلاحا
 منفردا فقطعها افضل **قوله** ولو فرضت قد توجهم الغاية ان قطع النقل
 افضل مطلقا وليس مراد بل قيل ان الافضل اتمام الصلاة مطلقا وقوله
 لينج الخ وانما قدمت رعاية على من حرم القطع لقوة مدركه قاله في الحقيقة
 اه وبه وهذه الغاية للرد على القول بان اتمام الفريضة افضل كما حكا
 المحلى في شرحه وعلى الوجه الجاري على ان اتمامها واجب كما حكاه مر في شرحه
 واشارة الشئ لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله لينج من خلاف من
 حرم اتمامها فهذه اقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمعتمد ما في المتن وهو ان
 قطعها افضل فتخلص فيها اربعة اقوال هذا ما امكن استنباطه من حشيتهم

هنا واما النفل فلم يوجد له فيه عبارة مركبة في غير الخلاف الذي فيه
اهل كائنه **قوله** ليتوضا ويصلي بدلها ظاهر ولو صلاة جارية وهو قريب
ان لم يخش تغير فان خيف عليه تغيرها فالتمام افضل بل قد يقال جوبه
ويكفل ان يقال ان التمام افضل وان لم يخش تغير اصله سارعة الي
دفعه اذ هو شئ علمي روي في كل على الحلي قوله ليتوضا اي ولو وضوا مكلا
بالتيمة كما نقله اطلاقه **قوله** ان ضاق وقته ما لم ير الى ان يتيقن عن
وقتها اذ اتي لو كان اذا قطعها وتوضا ادرك ركعة في الوقت فالافضل
قطعها واستدل على ذلك بعبارة الشارح في ذلك هو سمع اذ هو شئ وهذا
هو الموافق لتعليق التمهيد لكن المعقدان المراد ضيقه عن ادراك جميعها هو
وقدر التامة الشرط كان ظاهرا متى خصص التحريم بفرض انقضاء بان
وقته ضيق وليس لنا وقت كذلك الا المغرب على قول فاشار بالتقدير الى
ان الجملة ليست صفة وكتبا ايضا قد راداة الشرط هنا وقدم قبيل التيمم
ويا في كيف وفي مجت قضا الصلاة وفي باب الاصول والتمار وفي
بيع القرض وفي باب الفس وفي باب كالمشرك وفي اتلاف الدواب وفي
صلاة المسافر وفي فضل التقويض من كتاب الصداق وفي الجزية وفي
باب الكفار وفي باب القسم والشهود وفي باب الشفعة وفي باب الاعتكاف
وفي باب الحصار والفوات وفي اواخر باب المغان **قوله** ايضا ان
ضاق وقته اي بان لم يسمعها كلها وقال العلامة ناصر الدين الباقين بان
لم يبق منه ما يسمها تامة ان اراد التمام ومقصود ان اراد القصر باقل
يجزي وبه صرح العلامة ابن حجر وكلام العلامة في شرحه يفيد ان محله
اذا اخرها عن الاداء **قوله** لسم تنبيهه او يجر ميت وصلي عليه ثم
وجد المأ كان حكمه كحكم الحي وحكم الصلاة عليه حكم غيره من
الصلوات ويصح تيممه سواء كان حاضرا او مسافرا ولا فرق بين ان يكون
هناك

هناك من يحصل به الفرض ولا فلا وجه جواز صلته عليه مطلقا سواء
كان يحصل بفعله الفرض ولا وقتا كالتنجاع شئ لكن اذا لم يسقط الصلاة
بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على من تسقط بفعله وصحت من
لا تسقط بفعله كنافلة اه برماوي ومثله شمر **قوله** والمتنفل ان نوى
قدرا الى هذا عام يشمل ما اذا كان المحل يغلب فيه الوجود او الفقد وفيه
تفرج بصحة النفل وعدم بطلانه في الحالين اه قلنا وما اقتضاء كلامه
من عدم البطلان مطلقا في النفل بخلافه كلام الاصحاب في اجراء التفصيل
فيه ولا ينافيه قوله تسقط به او لا تسقط به لان مرادهم اسقاط الطلب
وعدمه فليتأمل اه حلي وقوله الولد للمأفهم منه ان يجوز له لا يقتصر على
ركعتين بل يصلي ماشا وهذا يسعد تقييد الحلي كون التيمم يبطل بالسلام
بصورة الوجدان اه شيخنا **قوله** انتم اي جوازوا الافضل فقلعه ليصلية بالوضوء
اهع ش **قوله** لا انعقاد نيته عليه هذا بخلاف القراءة فانه اذا تيمم لقراءة قدر
معين ثم رأى ما اثنى القراءة بطل تيممه لعدم ارتباط بعضها ببعض ولو
يافئها وان كان ما انتهى اليه يحرم الوقف عليه لانه معرض عن القراءة كما
حتى يحرم الوقف من اجنب عند ما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف على
ذلك بل يجب وكذا الطواف لجواز تفرقه قال ابن حجر في تهذيبه وقد
يؤخذ من التعليق انه لو راه اثنا خطية لجمعة اتمها اذا يجوز تفرقها ولو
رات المأ في اثنا جاعها حرر عليها تمكينه لبطلان تيممها ووجب عليه الترع
ان علم ذلك اه حلي **قوله** فلا يجوز ركعتين اي لا يجوز له ذلك لان الاقتضاء
على الركعتين هو الاحب المأفود فلا وجه لجأوزته بلا ضرورة اهع ش
قوله ولا يؤدي بالبنا للفاعل ويجوز بناؤه للمفعول وغير مفعول وانما
فاعل اه برماوي لا يقال هذا مكر مع قوله المتقدم فان نوى فرضا الى لانا
نقول ما ذكره هنا مبين للفرض المتقدم المحلل لجس الفرض الصادق بفرضين

وأكثر وتوطئة لاستثنائهم عن الحليل اذ هو شر وائفاً ما تقدم في بيان كيفية
 النية ومراتبها وما هنا في بيان ما يستتبعه به تأمل فسر لوصوله بتميم
 مكتوبة منفردة او في جماعة ثم اعادها في جماعة به جاز لان جمع بين
 فرض وناقلة او صلاح حيث تلزمه اعادة تأملها ثم اعادها به جاز
 ايضاً لما تقدم بناء على ان فرضه المعادة وهو الاصح لا يقال الا في اتي بها **فرضا**
 والفرضان لا يجتمعان بتميم واحد لاننا نقول هي كالمسئلة من خمس يجوز
 جمعها بتميم وان كانت فروضاً لان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه ان
 مصلي الجماعة بالتيمم ولو لم يزل اعادة الظاهر صلاحها بذلك التيمم كما تقرر
 شره **قوله** اي بتميمه اي عن حدث اصغر انتقص او اكبر فلو بتميمه عن
 حدث اكبر ثم احدث حدثاً اصغر انتقص طهره الا صغراً لا اكبر كما لو احدث
 بعد غسله فيحرم عليه ما يجزى على الحدث ويستمر بتميمه عن الحدث
 الا كبر حتى يجد الماء قال النووي ولا يعرف لنا جنب تباح له القراءة والملك
 في المسجد دون الصلاة ومس المصحف الا هذا هو ما **قوله** لفريضة عينية
 هذا القيد مأخوذ من قوله فيما سبق فان نوى فرضاً او دو نفلاً لم يندفع
 به ما توجه العبارة من انه يودي به الفرض مطلقاً سواء نوى به فرضاً عينياً
 او كفائياً او غيرها اذ هو شر **قوله** من فروض عينية يحتمل ان تكون من
 متعلقة بيودي ويحتمل ان تكون زائدة في المفعول ويحتمل ان تكون
 بيانية والمبين غيرهما **قوله** غير واحد خلافاً للامام اي حنيفة اذا
 كان او قضا **قوله** ولو تدر هذه الغاية للرد وعبارة اصله مع شمر رد النذر
 كفرض عينية في الظاهر على النادر سلوكاً به مسلك واجب للشرع فلا يجمع
 بينه وبين فرض آخر بتميم اذا كان او قضا والثاني لان وجوبه لغرض
 فلا يلحق بالفرض اصاله فله ما ذكر والاصح صحة جناين او جنايتين او جنازة
 واحدة كما فهم بالاولي مع فرض بتميم واحد ولو تعينت عليه بان لم يحضر
 غيره

غيره لعدم كونها من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع
 القدرة لانه معظم امر كانها وتركه يحكي صورتها والثاني لانهم كانوا فرض
 في الجملة والفرض بالفرض شبه والثالث ان تعينت عليه كما لفرض
 والا فكالنفل انتبت **قوله** ايضاً ولو نذر اي سلوكاً به مسلك واجب
 الشرع وهذا يفيد انه لو نذر ان يصلي اربع ركعات كل ركعتين بسلام
 وجب بتمام وكذا لو نذر ان يصلي الوتر كل ركعتين بسلام ولو نذر
 اتمام كل صلاة دخل فيها فله فعلها مع فرض اخر عينية لان ابتدائها
 نفل ومنه يؤخذ انه لو تيمم لتلك الصلاة لا يصلي به الفرض يعني
 ولو تيمم الصبي بالفرض ثم بلغ لم يصلي الفرض لان صلاة قبل بلوغه
 نفل فلا يصح وقوعه عن الفرض وبهذا فرق صحة جمع الاصلية مع
 المعادة اهـ **قوله** ايضاً ولو نذر ان يوتر او يوتر احد
 عشرة او الضحى ثمان ركعات اكتفى لكل منها بتميم واحد كما هنا انتهى
 صلاة واحدة متدورة وان سلم من كل ركعتين ومجمل في الوتر والضحي
 ان لم يندر السلام من كل ركعتين والا لزمه التيمم لكل ركعتين كما
 قاله الشيخ سلطان لان كل ركعتين ح كصلاة مستقلة اهـ واما التراويح
 فلا ينعقد بتر السلام فيها لوجوبه شرعاً والواجب لا ينعقد بغيره
 وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث صلح ان يصليها كلها بتميم
 واحد ولو نذر السلام من كل ركعتين على ما في فتاوى ابن حجر وبين
 الوتر مثلاً حيث وجب بقدر التيمم فيه بان الوتر مثلاً لما نذر السلام
 فيه كان اجعل مقصوداً ناسياً من التزامه فوجب العمل بمقتضاه
 لكونه من فعله والتراويح لما كان السلام فيها معتبر اصاله مع
 صدق اسم الصلاة عليها بقية على اصلها من عدم تقدر التيمم كما
 يصدق عليه اسم الصلاة الواحدة اهـ شر على **قوله** فيتقدي التيمم

بفرضها اي الفروقة اي قدر الفروقة فرض واحد ولا حاجة الى جمع فرضي
 به اهتجنا عثمان **قوله** ولو صبيا اي لان ما يورديه به كالفرض في
 النية وغيرها مع صلاحية للوقوع عن الفرض فابطل فيها ليقار
 المعادة المصحح بجواز جمعها مع الاولى بتيمم واحد في كلام الحنف
 وان ساق صلاة الصبي في النية وغيرها نعم لو بلغ الصبي بعد التيمم
 لفرض لم يصل به الفرض لان صلواته في الحقيقة نقل عملا بالاحتياط
 في الموضوعين اه برماق وعبارة ش على ر قوله ولو صبيا وجه ذلك
 انهم اختلفوا صلواته بالفرض حيث لم يجوزوها من فقود ولا على الدابة
 في السفر لغير القبلة ويوجد من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتهما
 صلوات و اراد الصبي بعد البلوغ والمجنون بعد الافاقة عملا بالسنة
 فيها وجب عليها التيمم لكل فرض مع وقوعه نقلها لهما للعلل السابقة
 انتهت **قوله** وان جمع بينه وبين فرض اخر اي اذا تيممت بنية فرض الصلاة
 اما لو تيممت للممكن فلا تقضي فرضا ولا نفلا اه **قوله** وفرض
 الكفاية اي الخطبة الجمعة فلحقه بفروض الاعيان فاذا تيمم للخطبة
 وخطب ثم انتقل الى مسجد اخر ليس له ان يخطب بذلك التيمم على المقعد
 بخلاف المعادة فانها تقع بتيمم الاولى لانه في الخطبة يعيد لغيره وفي
 الصلاة يعيد لنفسه اه من شمر وحواشية **قوله** كما علم مما مر اي في
 مجت النية حيث قال ونفلا او الصلاة فغير فرض عين اه **قوله**
قوله وتقيدها عند افراد المكلف عارض اي لا يجعل بخلاف المتعين
 بالجعل وهو المندور فانه كالمعين باصل الشرع اه **قوله** ومن ينسئ
 احدي الخمس الخ هذه المسئلة من فروع قوله ولا يورديه من فروع
 عينية غير واحد في نفس الامر وان ادعيه فروع عديدة فاهل
 توصلا لذلك الواحد اه كاتبة **قوله** كفاه لمن تيمم اي على الاصح وقيل

قضا ما فاته
 ص

يجب

يجب خمس تيمما لوجوب الخمس اه شمر ويشترط في النية ان يقول نويت
 استباحة فرض الصلاة او الصلاة التي نسيتم بها من الخمس في يوم كذا
 مثلا فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوي استباحة
 الصبح مثلا لم يكن له ان يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لا
 ان المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحا في نية لفرض اه ش على
قوله لان الفرض واحد فمن من هذه العلة ان المعادة يكفي لها
 تيمم الاولى وان من تيمم للجمعة في مصر يكفي تيممه للظفر فيجمع بينهما
 بتيمم وهو كذلك في المسئلةين اه **قوله** كما رجع في المجموع هو المقعد
 ويفرق بينه وبين من توفى احتياطا وهو شاك في كدث ثم بان
 خلافة بان هنا فعلها بنية الفرض والوضوء متبع به ثم اوانه لم
 يمكنه اليقين بنحو المسئلة بخلافه هنا ولوندر شيئا ان رده الله سائما
 ثم شك ان در صدقة ام عتقا ام صوما قال البغوي يحتمل ان يقال
 يجب عليه الاتيا بجميعها لكن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجتهد
 بخلاف الصلاة لا فائتقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يفيق الا باليقين
 وهنا تيقنا ان الكل لم يجب عليه واذا وجبت واحدة واشتبه الحال
 فيجتهد كالقبلة والاواني والراجح الثاني فان اجتهد ولم يظهر له
 شي وايسر من ذلك فالوجه وجوب الكل اذا ليقم له الخروج من واجبه
 يقينا لا بفعل الكل ولا يثم الواجب له فهو واجب كما صرح به
 مر في باب التذرا اه برماق **قوله** لانه قد يومهم الخ هذا يعيد جدا لان
 لهم متعلق بكفاه اذا اصر في العمل للفعل وبه يندفع هذا التوهم
 وان ابداه السبكي كذا قال مر في شرحه اه **قوله** ولك ان تقول كون
 الاصل في العمل للفعل لا يدفع هذا التوهم لان التوهم يوجد عند
 شخص غير عالم بان الاصل في العمل للفعل اه **قوله** ومثله سم وفي قول

علي المحلي قوله له من هو متعلق بكفاه كما هو الأصل في التعلق بالفعل
فيدخل ما لو يتيم لغيره من أو واحدة منهم **قوله** أو مختلفين
أي في الاسم وأن توافق عدد الظرف وعصره **قوله** وفيه قول على المحل
قوله أو مختلفين أي يقينا سواء علم أنهما من يوم أو من يومين أو لم يعلم
ذلك **قوله** صلى كلاتيم أي فيصلي الخمس خمس تيممات سواء كانا
من يوم أو من يومين أهلي وله أن يصلي الخمس مرتين بتيممين
ويبرأ بيقين كما نقله الأطفحي عن شرح الإرشاد **قوله** صلى كلاتيم
وهذه طريقة ابن القاصر بالتشديد لأنه كان يقصر القصر وهي
أفضل من الطريقة الثانية وهي لأن الحداد وهي المشهورة المستحسنة
عند الأصحاب لقلة التيمم فيها إذا صلوات فيها ثمانية وذكرها لها
صواب منها أن تقرب عدد المني وهو في هذا المثال ثنتان في
المني فيه وهو خمس تبلغ عشرة وتزيد على حاصل عدد المني وهو
اثنتان فالجملة اثنا عشر ثم تقرب المني وهو ثنتان في مثله بأربعة
فتسقط من الجملة يبقى ثمانية فيصلي أربع تيمم ثم أربع المني
التي بدا بها بالتيمم الآخر ومنها أن يزداد على المني فيه عدد لا ينقص
عما بقي من المني فيه بعد إسقاط المني ويقسم الجميع بالجميع صحيحا
على المني ويصلي بكل تيمم ما اقتضته القيمة ويترك في كل مرة
ما ابتدأ به مثاله المني صلاتان والمني فيه خمس فيزداد ثلاث لأنها
لا تنقص عما بقي من المني فيه بعد إسقاط المني بل تساويه بالجميع
ثمانية وإذا قسم على المني خرج أربعة لكل واحد ومنها أن يتيمم
بعد المني ويصلي بكل تيمم بعد غير المني مع زيادة صلاة واحدة
أهنيئا ومثله قول على المحلي **قوله** ليس منها ما بدا بها هذا الشرط لا بد
منه فلو خاف حر عليه ولم تنقصر صلاته ثم رأيت الشيخ عميرة صرح
بالحرمة

بالحرمة أهو ش على **قوله** بأخر متعلق بقوله وأربعها أهنيئا **قوله**
لأن المنيين أي اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله أما الظرف
والصبح أي وقد صلى الظرف بالتيمم الأول والصبح بالثاني هذا احتمال
وقوله أو أحدهما مع أحدهما ثلاث فيه ست احتمالات وقوله أو ثنتان
منها فيه ثلاث احتمالات أهنيئا **قوله** وقضية قول الأصل أربع ليس
منها التي بدا بها انتهت **قوله** أيضا وقضية قول الأصل المحل ذلك
إذا ترك المني لعذر ما إذا كان لغير عذر فينتعين الأول ولا يحتاج
أن يرد بالولا الترتيب منه لا يشترط أيضا ورح فلا اعتراض على العلامة
البركي حيث أراد به الزمن لأنه محل الولا أصالة أهنيئا **قوله** ولا تكون
المتفقتان إلا من يومين منه به على أنه لا يتصور إلا كذلك إذا لم يكن
أن يلزم صحاح في يوم أهنيئا **قوله** ولا ضرورة قبل الوقت أي لأنه
مستغنى عنه كالأستغناء بوجود الما أهنيئا **قوله** ولو قيل لا بيان
بشرطه فلو تيمم ضحوة لغاية فلم يصلها حتى دخل وقت الظرف له
أن يصلها به أهنيئا **قوله** بشرطه أي غير إزالة النجاسة عن بدنه كما
تأتي أهو ش على **قوله** كسري واجتهاد في القبلة أو أمام المذبح في الجمعة
أما الاجتهاد في الوقت فلا بد من تقدمه على التيمم وظرف حوله الذي
هو شرط لصحة التيمم كالعالم به وقوله وخطبة الجمعة فإذا تيمم للجمعة
قبل الخطبة جائز لأن وقتها دخل بالزوال فتقدم الخطبة شرط لصحة
فعلها وقوله وإن أوهم إلى أي والأف المبادر منه وقت تفعل فيه
أي يصح أن تفعل فيه ولو في الجملة وقوله وإنما لم يصح التيمم قبل
زوال النجاسة عن البدن أي مع أن زوالها من شروط الصلاة للتطهر
أي التلوث بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة أي فلا يجامعها وقوله
والأي لو كان زوالها بشرط وهذا هو المعتمد خلافا لما افق به ابن حجر

منه ان من على بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيله التيمم والصلاة لحرقه الوقت
وقوله لا يتيمم من عليه نجاسة قبل زوالها فرضوه فيمن عنده ما ي
تناقض كلامه في الفتاوى في الميت الذي عليه نجاسة ولم يجد ما فقال
في جواب سائل يجب ان ييمم ويصل عليه وقال في محل اخر لا يتيمم
الميت لان ازالة النجاسة عنه شرط لصحة الصلاة عليه فلم يكن به
حاجة الي التيمم بخلاف الحي لما صح اليه اهطى وبصر عبارة بن حجر
في الثقافة وانما لم يصح التيمم اي عند وجود الماء لا مطلقا خلافا لمن
وهم فيه ففي المجموع اذا قلنا لا يجزي الحي في نادر كما لم يذروا ان رطوبة
الفرج لا يعفى عنها يتيمم ويقضي بالتي في الميت ان من يجرحه دم لا يعفى
عنه يتيمم ويقضي قبل طهر جميع البدن مما لا يعفى عنه للتفخي به
مع ضعف التيمم لا يكون زواله شرط لصحة الصلاة والا لما صح قبل
زواله عن التوب المكان **قوله** خلاف ذلك اي لانه يوم انه لا يتيمم
للجمعة قبل خطبتها وليس كذلك كما علمت **قوله** وانما لم يصح التيمم
قبل زوال النجاسة اي سوا قدر على ازالة النجاسة لا على ما اعتدوه من خلافها
لان حرجا هو شي وهل يشترط في صحة طهارة المستحاضة ونحوها ازالة
النجاسة التي على البدن كما يشترط ذلك لصحة التيمم لا بعد الاشراف
اخذا من تقليد ذلك بان التيمم للاباحة ولا اباحة مع النجاسة فليجوز
ثم رأت السيد السمهودي في شروط الوضوء نقل عن السنوي ان ذلك
هو القياس واقروا فانظره اه سم على المنهج اه سم على المنهج وخالفا للعلامة
الحلي واعتد عدم الاشراف لقوله اما هو **قوله** للتفخي خرج به
مالوازالها ولو حكما كما في الاستبجاء بالحج كما هو جوابه في المستحاضة
وعبارة مر بعد قول المصنف تفصل المستحاضة فرجها اي ان ادوته
والاستسملت الاحجار بنا على جوارها في النادر وهو الاصح ثم قال

وبعد

وبعد ذلك اي الفصل واستعمال الاحجار تتوخا وتيمم اه سم **قوله**
ووقت العذراي ليدخل ما لوجع العصر مع الظرف فيعبر التيمم للثانية
ح فان بدل الجمع بدخول وقتها قبل فعلها او بغيره بطل التيمم لزوال
التبعية بخلاف رابطة الجماعة وبه فارق استباحة الظفر مثلا بالتيمم
لغايته قبل دخول وقتها ثم لما استباحها استباح غير ما بدلا وهذا لم
يستج ما نوي على الصفة المنوية فلم يستج غير ولو اراد الجمع تاخيرا
صح التيمم للاولي وقتها نظر الاصل الثاني لانه ليس وقتا لها
ولا لمستوعها لانها الان غير تابعة للظفر قال العلامة ابن عبد الحق
اه برما **قوله** بانقضاء الغسل اي الواجب هو الغسل الاولي اه سم
وبه يلزم فيقال لنا شخص يتوقف طهره على طهر غيره اه سم **قوله**
او بدله وهو التيمم اي وان لم يكن وتكره الصلاة عليه قبل تكفينه
ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع معظم الناس لها في الصلح
ان اراد فعلها جماعة فان اراد فعلها فرادى فبارادة فعلها ووقت
صلاة الكسوف بالتغير سواء اراد فعلها جماعة او فرادى اه برما **قوله**
في شهر ران صلاة الكسوف كصلاة الاستسقاء في التفصيل المذكور فيدخل
وقتها بمجرد التغير في حق من اراد فعلها جماعة اه **قوله** في كل وقت اراده
قال القرافي وقت ارادة وقت له فصدق انه لم يتيمم له الا في وقته اه
عميرة اه سم **قوله** الا وقت الكراهة اي حيث قصد ان يصلي فيه وكذا ايضا
ظاهر وان قصد ان يصلي في غيره او مطلقا وفي كلام الزركشي انه لا
ينبغي منعه وافر سمحنا ولو تيمم في غير الكراهة ليصلي فيه لم يصح اه
حلي ومثله شهر وفي ق ل على المحلي قوله الا وقت الكراهة اي ان اراد
فعله في وقتها فلا يصح التيمم ولو قبله فان لم يرد فعله فيه صح التيمم
له ولو فيه لانه وقت صحته في الجملة اه **قوله** وعلى فاقد الطهورين

الخ هذا في المعنى راجع لقوله في اول الباب يتيمم محدث وما مور بفصل العجز
 كانه يقول هذا اذا وجد التراب فان فقدته كما قاله يصبى لحمة الوقت
 ويعيد وعبارة اصله مع شمر رومن لم يجد ماء ولا ترابا لكونه في موضع
 ليس فيه او وجد ماء ومنع من استعمالها مانع من تحن حاجة عطش
 في الماء او ندوة في التراب مانعة من وصول الغبار للوضوء ولم يمكنه تخفيفه
 بنحوها ولزمه في الجديد ان يصبى الفرض الا اذا واجهته لكنه لا يجيب من الاربعين
 لنقصه لحمة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم باسم فاتمونه
 بما استطعتم فان كان جنبا وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة و
 صلاته متصفة بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها من بقية الصلوات
 ولو سبق أحدث كما هو قضية كلامهم خلافا لبعض المتأخرين ولا يشترط
 لصحة صلاة ضيق الوقت بل انما تمتنع عليه الصلاة مادام يرجو أحد
 الطهورين كما قاله الأذري وهو ظاهر وافق به الوالد رحمه الله تعالى
 والثاني تجب الصلاة بلا إعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمهم
 بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة ادبت في الوقت مع خلل
 وهو مذهب المزي وأختاره في شرا المذهب لانه ادى وظيفة الوقت
 وانما يجب القضا بما مر جديروا لم يثبت فيه شيء ولو كان حدثه كبر امتنع
 عليه مسر المصحف وحمله والجلوس في المسجد وقراءة شيء من القرآن سوى
 الفاتحة في الصلاة كما مر وتقدم ان صلاة الجنازة كالنفل في انها
 تؤدي مع مكتوبة يتيمم واحد وقياسه ان هؤلاء لا يصلونها وهو كذلك
 اذ حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ ما ذكر ان من صلى هذه الصلاة قتم
 لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى
 اما فاقد السترة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة له كذا مر أحدث بخوم
 ممن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي وان وقع في كلام المصنف
 ما يخالفه

ما يخالفه ومراده بالاعادة هنا القضا كما في المحرر انتهت وعبارة المحلي
 وفي القديم اقول احدها يندب له الفعل والثاني يحرم ويعيد عليهما
 الثالث يجب ولا يعيد حكاية في اصل الرخصة واختاره في شرا المذهب
 في عموم قول كل صلاة وحيث فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها
 في قول قال به المزي واختاره لانه ادى وظيفة الوقت وانما يجب القضا
 بما مر جديروا لم يثبت فيه شيء انتهت قال الشهاب بن حجر بل مراده ما يشمل
 الامرين فيلزمه فعلها في الوقتان وحدها من فيه والافخارجة
 رشدي وقوله سوى الفاتحة في الصلاة قال بعضهم وهل يلحق بها اية
 خطبة الجمعة والسورة المعينة المندورة كايوم لفاقد الطهورين بها
 بكلامه او لا امر فيه نقلا لكن قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في
 اية الخطبة وفيه في السورة المندورة تردد اذا المترسبك به مسلك
 واجب الشرع والامور المحققا بما قبلها اذ ما ذكر في التردد خلاف الاصل
 وحق لوقر مع امكان الطهر فهل تجزئه هذه القراءة او لا كما لو استوجب
 للقراءة فقر وهو جيب فيه نظر والا قرب عدم الاجزاء هو بما وقع
 يجب طلب التراب على التفصيل في طلب ما في حيث وجب طلب التراب وحيث لا
 فلا وما يشترط لوجوب الطلب هناك يشترط له هنا اهدر فرغ في
 تجريد المترجدا من نفسه قال الروياني عن والده من لزمه قضا الصلاة
 فورا فقدم الطهورين لم يلزمه القضا عندي وهو له ذلك وجهان
 قال النووي الصواب المنع اه وحزم بذلك في العبارة فقال ومن فوت
 صلاة عمدا وفقد الطهورين حرم عليه قضاؤها والتسلسل اه اقول
 يتأمل قوله للتسلسل من اين يلزمه انظر التقييد بعدوا لعله محل الخلاف
 فغيرها يمتنع قطعا فليراجع ثم رايت شيخنا البرلسي قال ومنه يعني من تقليل
 وجوب الصلاة على فاقد الطهورين بحمة الوقت يستفاد ان الفاتحة ولو

الماء وجب طلبه

بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز له فعلها **قوله** أن يصلي
الفرض أي إذا انقطع رجاؤه وأن انتفع الوقت أه زياوي أما ما دام
يجوز أحد الظهورين فلا يصلي لأن ضاق الوقت **قوله** أيضا أن يصلي
الفرض أي المكتوب من الخمس إذا ولو جمعة وإن لم ينعادها ظهر المكن
لا يحسب من الأربعين لنقصه بربما **قوله** ولا يخفى أن هذه صلاة موصوفة
بالهتة يبطلها ما يبطل الصحيحة ويبطلها وجود أحد الظهورين
ولو في موضع يغلب فيه وجود الماء أو يجوز أه حلي وفي ق ل على الحلي
قوله أن يصلي الفرض أي الصلاة المفروضة الموجبة ولو بالندرة في وقت
معين وله التشهد الأول وغيره من المندوبات الآخر السورة للمجب
ويجزي عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا يجوز المندوبات فيها كسجدة التلاوة
ولو في صبح الجمعة وسجود السهو لا تنعلا ما به فيها ودخل في الفرض لجمعة
فتلزمه وإن وجب إعادتها ظهر **قوله** ويصير المراد بالأعادة هنا القضا
فكان الأولى أن يقول ويقضي وأعلم أن كل موضع وجبت فيه الأعادة
فإن الفرض هو المعادة وعليه الجمهور وقيل كل منهما وهو الأقوى وقيل
الأول وقيل أحدهما لا بعينه وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا
أراد أن يصلي الغائبة بتيمم الأولى هو **قوله** في محل يسقط به الفرض
أي إذا كان بعد الوقت وأما فيه فتلزمه الأعادة وإن لم يسقط الفرض
لحرمة الوقت أه برما **قوله** وخرج بالفرض النفل مثله قراءة الحنب للقرآن
والمكث بالمسجد وتكبير المرأة الزوج من الوطن ونحوه فكل ذلك لا يجوز
عند فقد الظهورين أه عميرة وقال أيضا ولو تعينت عليه صلاة
الحنابلة قال في الخادم فلا يصليها على الميت كالميت إذا تعذر تيممه ذكر
ذلك بحثا والله أعلم أه سم **قوله** أو يدثر به أعضاء يفهم من ذلك
وجدان ما يدثر حابه مانع من جواز التيمم ولعله إذا كان التدثر

يمنع

يمنع حصول المحذور والخوف أه سم **قوله** محل ينذر فيه فقد أي حيث
صلى به كما هو الغالب لأن الإنسان يصلي محل تيممه فلو تيمم بالمحل المذكور
وصلى محل يغلب فيه فقد ويستوي فيه الأمران فلا قضاء أو عكسه فعليه
القضاء والعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم والمدار في الصلاة على الأحرام
أي الأتيان بالر من أكبر وربما كان يخفى الزيادة في محل العرق با تمامها
ولو شك هل المحل الذي صلى به تسقط به الصلاة أو لا لم يجب الأعادة
كما لو شك في ترك فرض بعد السلام ولم ينظر أو لكون زمته استغفلت
أه حلي والمراد بغلبة الوجود والفقده في هذا المقام بكان الصلاة و
بوقتها بالنظر لغالب المسنين لا بالنظر لتلك السنة حتى لو كان الماء
يوجد في هذا المكان وقت هذه الصلاة في غالب المسنين ولم يوجد
في تلك السنة جميعها يقال أنه غلب الوجود ولو كان الماء لا يوجد في
غالب المسنين ووجبة تلك السنة جميعها إلا وقت الصلاة يقال أنه
غلب الفقدها شيئا **فروع** وقع السؤال عما لو كان بمحل ماوه قريب
بحيث لو حضر الأرض حصل الماء هل يكف ذلك ولا يصح تيممه وإن كان
أحقر غير لا يقبه أو لا فيه نظر والظاهر الأول وإن لم يلق به أحقر لأن
مثل هذا يغتفر في جانب الصلاة أه برما **قوله** ومثله ش على **قوله**
بخلافه محل لا ينذر فيه ذلك المراد أيضا بغلبة وجود الماء وفقد في
ذلك الوقت على المعتد خلافا لبعض ضعفة الطلبة الذين يصورون
غلبة الوجود بثمانية أشهر متتالية السنة وغلبة الفقده بأربعة مثلاً
فعلى المعتد لو كان الماء يمتد أحد عشر شهراً في الوادي وفي غالب المسنين
أن شهر فقط يفقد فيه الماء فإذا تيمم شخص في ذلك الشهر لا قضاء
عليه وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء في أكثر السنين ولو
كان الماء موجوداً في السنة بتمامها إلا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم

فيه فالعبرة بالوقت الذي يتم فيه فان كان يغلب فيه وجود الماء بالنسبة
لاكثر اوقات السنة وجب القضاء وان غلب الفقد واستوى الامر فلا
قضاء همسم بالمعنى واقعه العزيزي في حقه الحنفى والعشماوي في حقه
وعبارة شمس علمه **قوله** اذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن
الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم
وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء وفي
جميع العام او غالبه او في جميع العمر او غالبه فيه نظر ولعل الوجه الاول
وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب لعدم في
خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط
القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه
اهمسم على بن حجر انتهت **قوله** وخرج الفقهاء هذه لعدم صحة التيمم
فانه لا يصح تيممه في سفر المعصية اذا كان الفقد مشريا الا بعد التوبة
وعبارة شمس رويده يصح تيممه اي لعاصي بسفره فيه ان فقد ما لحسا
لا شرعا نحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال
مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة لمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده
لم يلزمه القضاء لانه ليس محللا للرخصة بطريق الاصل حتى يفترق
احمال بين العاصي وغيره بخلاف السفر فان دفع ما للسبيل هنا وخرج
العاصي في سفره كان زنيا وسرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرض غير
ما به المعصية انتهت **قوله** لان عدم القضاء رخصة مقتضاه ان فاقد
الما شرعا العاصي بسفره يصح تيممه ويجب عليه القضاء وليس كذلك بل
لا يصح تيممه مادام عاصيا بسفره بخلاف الفاقد حسا العاصي فيصيح تيممه
ويلزمه القضاء مطلقا من غير تفصيل في المكان والفرق بينه ما ان التيمم
للفقد الحسي عزيمة وللشرعي رخصة اه جلي ولينظر ما وجه ذلك مع

ان ضابط الرخصة منطبق عليها فليراجع جمع الجوامع اه لكاتبه
قوله وضبطي للقضا اي في منطوق المتن في قوله وكفقد ما يندر
وقوله ولعدمه اي في مفهومه الذي ذكره بقوله بخلافه محل لا يندر فيه
ذلك وقوله بما تقراري من ندرة الفقد في الاول وعدمه في الثاني
وقوله جري على الغالب فلذلك منه على قصوره في الاول بقوله ولو مسافر
وفي الثاني بقوله ولو مقما على عادته في الاعتراض على صله حيث
يعترض عليه مرتين الاولى بالاشارة بالغاية والثانية بالتفريح بالاعتراض
اه لكاتبه ونضر عبارة الاصل ويقضي المقيم التيمم لفقد الماء لا المسافر
انتهت **قوله** لا مرض يمنع الماء مطلقا اي ولو في محل يغلب فيه الوجود
وكا مرض جيلولة نحو سبع وخوف راكب سفينة في البحر من الوقوع
فيه حيث غلب على ظنه ذلك اهق لعل المحلي المرض هنا اعم من ان
يكون جرحا او غيره اه شمس **قوله** على طهر اي كامل من الحيثين اه برهان
وعبارة شمس رويده المراد بالطهر الطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة
كالخف او طهارة ذلك المحل فقط الوجه كما صرح به الامام وصاحب
الاستقصا الاول خلافا للذكر كشي في الاكتفاء بطهارة محلها فقط كما نقله
الشهابي جرحي ترجيح اه شمس **قوله** لعموم المرض في المخرج
اعلم ان الفقهاء تارة يعطلون بالعدو العام وتارة بالعدو النادر والعدو
النادر يقولون فيه اذا وقع دام وتارة يقولون اذا وقع لا يدوم
والفرق بين العام والنادر بقسميه ان العام هو الذي يكثر وقوعه
كالمرض والسفر بدليل مقابلة بالنادر والنادر هو الذي يندر وقوعه
والمراد بدوامه عدم زواله بسرعة كالاستحاضة والسلسة فقد سائر
الصورة لان العادة بخلاف الناس بمثل السائر المذكور والذي لا يدوم
اذا وقع هو الذي يزول بسرعة كفقد الطهورين اه شيخنا حنف **قوله**

او وضع الساتر على حدث اي واخذ من الصحيح شيئا والا فلا يقضي له
شيئا ومحل هذا التفصيل ان كان في غير اعضا التيمم كما سيأتي **قوله**
لغوات شرط الموضع على الطهر في الثانية الخ انظر لم يأت بالعلل
على الترتيب وقد يقال اخر تغليل الاول لطول كلام عليه بالاياد
واجوبته المذكورة بقوله وكون التيمم الخ فانها من متعلقات تغليل
الاول اهـ **قوله** ونقصان البدل وهو التيمم والمبدل وهو الوضوء
يؤخذ منه انه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه امساك محل العلة بالتراب
انه يجب القضا وهو كذلك انتهى في المحلى وحاصل ما يقال في الاعادة
وعدمها في التيمم للمرض انه ان لم يكن ساتر فلا اعادة مطلقا وان كان
ساتر وهو في اعضا التيمم وجبت الاعادة مطلقا وان كان في غيرها
ولم يأخذ من الصحيح شيئا فلا اعادة مطلقا وان اخذ منه زيادة على
قدر الاستسكان وجبت الاعادة مطلقا وبقدوم فلا اعادة ان وضع
على طهر والا وجبت الاعادة اهـ وما **قوله** وحمله بخاتمة غير يعفو عنها
اي وصورة المسئلة ان الدم طرا بعد التيمم والا فالقضا بطلان التيمم
لا لحمل الخاتمة وان جاوز محله او كثر بفعله والقدم الشخص نفسه
يعفي عنه وان كثر ما لم يكن بفعله اهـ وشروط هذا التصوير سلكه
الحلي ايضا ولا يحتاج له الا على جواب الشك الاول حيث اقتضى انه لا يعفي
عنه وان لم يكن بفعله واما على مقتضى الجواب الثاني من التقييد
فيصح التيمم معه ولا معنى للعفو الا هذا ونقص الصلاة ايضا ولا قضا
في مفهوم قول المتن لم يكسروا جرحه محل على ما اذا كان بفعله او جاوز
محله والا فيعفى عنه ويصح التيمم معه اهـ **قوله** وتكون التيمم
طهارة ضعيفة الخ شروع في جواب يرد نشأ من قوله والابان كثر
الدم قضي اذا ظاهره سوا كان بفعله او لا وسوا جاوز محله او لا مع
انهم

567
انهم بضوا في شروط الصلاة على انه يعفى عن الدم الكثير ما لم يجاوز
محله وما لم يكن بفعله ففصلوا هناك واطلقوا هنا وقد اوجب
عنه بثلاثة اجوبة حاصل الجواب الاول تسليم الاطلاق هنا وعيقر
بينهما بان ما هنا طهارة ضعيفة لانها مفروضة في التيمم وما هناك
قوية لانها محمولة على ما اذا كانت بالوضوء وحاصل الجواب الثاني التسوية
بين البابين لكن بتقييد ما هنا بما اذا كان بفعله او جاوز محله
والا فيعفى عنه كما في شروط الصلاة وهذا هو المعتمد وحاصل الجواب
الثالث رد ما هناك الى ما هنا وانه لا يعفى هناك عن الكثير مطلقا
كما هناك لكن المعتمد الجواب الثاني اهـ **قوله** ايضا وتكون التيمم
الخ جواب عن سوال مفترح حاصله ان ما ذكرتموه هنا مخالف لما في شروط
الصلاة لانكم ذكرتم هنا ان الدم الكثير لا يعفى عنه واطلقتم فتشمل
ما اذا كان بفعله فاعل او لم يكن جاوز محله او لم يجاوز وترتبتم على
عدم المعنى مطلقا وجوب القضا وذكرتم في شروط الصلاة انه يعفى
عن الكثير اذا لم يكن بفعله ولم يجاوز محله اهـ **قوله** عشنا وما ي
قوله لم يغتفر فيه الدم الكثير ظاهره وان لم يكن بفعله ولكن جاوز
محله بدليل قوله ويمكن الخ اهـ اطفئ **قوله** بخلاف الطهر بالماء اي فما
في شروط الصلاة من العفو عن الدم الكثير محمول على طهارة الماء
دون طهارة التيمم وقوله ويمكن ايضا حمل ما هنا الخ اي ليوافق
طريقة النووي وقوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة اي من العفو
عن الدم الكثير من الشخص اذا محله ما لم يجاوز محله او يحصل بفعله
اي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فالاجوبة ثلاثة وقوله على ان
بعضهم جعل الافح عدم العفو اي عن الكثير مطلقا وقوله خلافا
لما صح في المنهاج والروضة اي من العفو موافقة للرافعي اهـ

قوله على كثير جاوز محله هذا كما ترى انما ياتي على عدم وجوب تقديم
ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بان يجب تقديم اذا التقط عليه
فيكون القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العفو وان فرض طرو النجاسة
بعد التيمم فلا بناه زيا **قوله** خلافا لما صح في المنهاج والمروضة هو
المعقد فالبا على حد سواء هو ما **قوله** ويجب نزعها ان امن اي
سوا وضع على طهر ام لا وهذا اذا اخذ من الصحيح شيئا وكان في غير
اعضا التيمم فان لم يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب نزعها وان وضع
على غير طهر وان كان في اعضا التيمم وجب نزعها مطلقا اي اخذ
من الصحيح شيئا ام لا وضع على طهر ام لا اه حلي **خاتمة**
التيمم **بالحال** الوضوء في سبع وعشرين صورة لا يستحب تحديده ولا
سبب تثلثه ولا يجب الا يصل الى اصول الشعر الخفيف ولا يستحب تحليله
ولا يصح الاحتجاج ولا يصح قبل الاستنجاء وقبل دخول الوقت ولا
للتفل المطلق في وقت الكراهة ولا لمن على بدنه نجاسة الا بعد زوالها
على النض ولا يرفع الحدث ويختص بالوجه واليدين ولا يجمع به بين
الفرضين **خطبة الجمعة** وصلاتها واجتازة كالنفل ولا يصلي الفريضة
بتيمم النافلة ويعيد المصلي به في احضار اذا كان مقبلا بغيره ويعيد
في السفر اذا كان مقبلا بقرية واذا صلى بالتيمم صلاة في المأوى
انتابها بطلت ان كانت مما لا يسقط فرضها بالتيمم ويعيد العاقبي
بالسفر لفقد الماء ولا يصح من العاقبي سفره اذا كان معه ما يحتاجه
للعطش ويقال له ان ثبت استنجته والا فلا كما لو اراد ان ياكل الميتة
ولا يصح بطهارته على الخفين اذا كان لفقد الماء ويجب فيه تحليل
الاصابع ان لم يفرقها حال الضرب يجب نقده بحسب نقاد الاعضا
المجروحة في الوضوء اذا بقي منها ما يغسل ويسق نقاده بحسب نقاد
الاعضا

٢٦٨
الاعضا المسنونة ايضا كالكفين والمضمضة والاستنشاق ويبطل بالردة
وبرؤية الماء بلا حائل مع القدرة على الاستعمال وينتهي الماء بوجردان
ثمنه وبيان يبيع شخصا يقول عندي ما اراه من حاشية الشهاب
على لروض **باب** الحيض بفتح الحاء لا غير وهو مصدر
حاضت حيضا ومحضاد ومحاضا هو يماق والحكمة في ذكر هذا الباب
في اخر ابواب الطهارات انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة
تترتب عليه وهو مخصوص بالنساء هـ ش على **قوله** وما يذكر معه
الحاشية الى ان الباب ليس مختصا بالحيض بل فيه غير وترجم به
دونها لانه المقصود لكثرة احكامه من حيث الوقوع والافحام
الاستخاضة اكثر كما لا يخفى ولا نهما كما لتابعين له اما الاستخاضة
فواضح واما النكاح فلان اكثر احكامه بطريق القياس واقتصر فيه
على بيان الاقل والاكثرون الغالب انه ليس مراد في شئ منهما
من احكام المستخاضة فهو من الزيادة على الترجمة وليس مبيها
وانما المعيب النقض عن خصوص ما كان زايدها بطريق التبعية
كما هنا هو ما **قوله** والحيض لغة السيلان وكذا الاستخاضة
والنكاح لغة الولادة **قوله** يقال حاض الوادي اذا سال اي
وحاضت الشجرة اذا سال صمغها ومنه الحوض الحيض اما اي سيلانه
فيه والعرب تدخل الواو على الياء بالعكس لانها من حيز اي يخرج ولحد
وهو الهاء الذي يخرج من الفم قال الجاحظ بالجيم والظا المشالة
والذي يحيض من الحيوان اربعة بالانثى المرأة والارنب والضبع
والخفاش واربعة على الاصح الناقة والكلبة والوزغة والحجر وغير
ها والمحاقها به لحن اي الكنى من الحيوان وقد نظم بعضهم الثمانية فقال
ثمانية من حيضها اثبت **قوله** ولكن في غير النساء لا يوقت

باب

نسأؤ خفاش وضع وارنب . كذا ناقة وزرع وخج و كلبه
 وزاد بعضهم عليها نبات وردان المعروفة عند العامة بالجندي
 وبالحمة وزاد بعضهم ايضا القردة والظاهرات ذلك لا اثر له في الاحكام
 حتى لو علق طلاق مثلا بحيض بشي من المذكورات لم يقع وان خرج
 منها دم مقدار اقل الحيض اما اوله فكون هذه المذكورات يقع لها
 الحيض ليس من قطعيا وذكر الجاحظ وغيره له لا يقتضي ثبوته في
 الواقع ولا القطع به واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون حيض المذكورات
 في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعلق نعم ان اريد بحيضها
 مجرد خروج دم منها اعتبر به **قوله** دم جيلة من اضافة المسبب
 الى السببي دم سببه ناشئ عن الطبيعة وكذا يقال في قوله دم علة
 الخ **اهـ** **قوله** من اقصى رحم المرأة اي من عرق فمه في اقصى رحم المرأة
 والرحم دعاء الولد وهو جلد على صورة الحرة المقلوبة خباية الضيق
 من جهة الفرج وواسعه الى جهة البطن ويسمي بام الاولاد **اهـ** **قوله**
 وفي المصباح الرحم موضع تكوين الولد ويخفف سكونه كما مع فتح
 الراء مع كسرهما ايضا لغة بني كلاب وفي لغة لهم بكسر الحاء اثباها
 بكسر الراء ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولادة رحما فالرحم
 خلاف الاجنبي **قوله** في اوقات مخصوصة قال الجليلي بعد البلوغ
 على سبيل الصحة **اهـ** وقضية ان الدم الذي حصل به البلوغ لا يسمى
 حيضا وليس كذلك وقوله على سبيل الصحة لاحاجة له بعد قوله دم
 جيلة لان معناه دم اقتضته الجيلة والطبيعة وهذا لا يكون الا على
 سبيل الصحة **اهـ** **قوله** في اوتي رحم المرأة ومن الطرق التي تعرف
 بها المرأة كونه دم حيضا واستحاضة ان تلخذه من قام بها ما ذكر
 ما سورة مثلا وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان
 ظهر

ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة طينة فقط لا قطعية والامر
 بوجودها استحاضة **اهـ** **قوله** على مشهور ومقابلة بن سيدة
 اهلها واجوهي مع اعجابه بدل اللام راوهو غير الذي يخرج منه
 الحيض **اهـ** **قوله** والنفس الدم الخارج الى بكسر النون من النفس
 اي الدم او من تنفس الصباح اذا ظهر سمي بذلك لانه يخرج عقب نفس غالبه
اهـ **قوله** ويخفى على الجليلي يقال نفست المرأة بضم النون افصح من فتحها
 وبكسر الفا ويقال للحايف نفست بفتح النون وللحيض عشرة اسماء ينظمها بعضهم **بقوله**
 حيض نفاس دراس طمس اعصار . فحك عراك فراك طمت الكبار
اهـ وفي المصباح ونفست المرأة بالبناء المفعول في نفسا واجمع نفاس
 بالكسر ومثله عشر واعتار وبعض **اهـ** **قوله** نفست نفس من باب
 حاضت وعن الاصمعي نفست بالبناء المفعول ايضا وليس مشهور في الكتب
 في حيض **قوله** بعد فراغ الرحم اي عقبه من الحمل ولو علقته او مضغته
 قال القوابل في خلق آدمي اي وقبل مضي خمسة عشر يوما من نحو
 الولادة فما بين النوبين حيض في وقته او دم فساد في غيره وكذا ما
 يخرج مع الولد **اهـ** **قوله** وع ش على راء النفس الدم الخارج بعد فراغ
 الرحم من الحمل فخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض
 لكونه من اثار الولادة ولا نفاسا متقدما على خروج الولد بل هو دم فساد
 الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا انتهى **قوله** والاصل
 في الحيض في وجوده وبعض احكامه فالاية دلت على الامرين والحديث
 دل على الامر الاول **اهـ** **قوله** اي الحيض فسر بذلك وان كان صالحا
 للزمان والمكان لا جمل قوله هو اذى وسبب نزول الآية ان اليهود كانوا
 اذا خلعت المرأة اخروجها من البيوت ولم يساكنوها ولم يؤكلوها
 فسالت الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت الآية فقال

وعبارة مشهورة
 ص

صلواته عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح فانكرت اليهود ذلك في
 اسيد بن حصير وعباد ابن بشر فقال يا رسول الله الانجام من في الحيض
 خلا فالله يهود فلم ياذن وروى الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله ثابت بن
 الزحراح اهدى ماوي فلا يجرم عليها حضور المختصر ولا يكره استعمال
 ما مسسته بطبخ او غيره ولا فعلها له ولا غسل الثياب اهل على المحلى
قوله كتبه الله على بنات آدم اي قدره عليهن ولو حكما لتدخل حواء
 فانها كانت تحيض وقد خلقها الله من ضلع آدم الايسر وكيفيه خلقها
 انه سل من آدم ضلعه الايسر من غير تالم والا لما ذكر لا تقي وخلق
 منه حواء ولهذا كان كل انسان ضلعا من جهة يساره عن جهة يمينه
 اهو **قوله** ايضا كتبه الله الخ اي امتحنهن به وتقيدهن بالصبر
 عليه وروى الحاكم ان ابتد الحيض كان على حوائج اصبطت من اجنة
 لما عصت ربها وكسرت شجره الحنطة فدعيت اي سال ما وها فقال
 الله تعالى وعزني جلالي لادمينك كما ادميتها وقول بعضهم ان اول
 وجوده كان في بني اسرائيل بحول علي اول ظهوره وكثرته **قوله**
 قيل ان حواء لما عصت ربها في اجنة باكلها من الشجرة عاقبت الله بناتها
 النساء ثمانية عشر عقوبة احدى الحيض وثانيها الولادة وثالثها فراق
 ايها وامها ورابعها الزوج بلحني وخامسها النفاس والتلطيخ بدمه
 وسادسها ان لا تملك نفسها وسابعها نقص ميراثها وقامنها الطلاق
 وكونه بيد غيرها وتاسعها الزوج عليها بثلاث غيرها وليس لها
 ذلك وعاشرها ان لا تخرج من بيتها ولو لجبر الا عجز وحادي عشرها
 صلاة الجمعة وثاني عشرها صلاة العيدين وثالث عشرها صلاة الكفارة
 ورابع عشرها الجهاد وليس للنساء ذلك وخامس عشرها عدم صلاحيتها
 للولاية والقضا وسادس عشرها ان النساء الفواجر يعذبن يوم القيمة
 ضعف

ضعف عذاب الرجال وسامع عشرها اعتدادها بموت زوجها باربعة
 اشهر وعشرة ايام واحداها مع ذلك وثامن عشرها اذا اطلقها زوجها
 فانها تعتدله بثلاثة اشهر او ثلاث حيضات ان كانت من ذوات الحيض
 وليس له ذلك فهذه عقوبة النساء وبسبب العقوبة اهو **قوله**
 اقل سنه الخ اي وغالبه عشرون سنة بدليل قولهم في الكلام على عيوب
 البيع لو اشترى جارية فوجدوها لا تحيض فان بلغت عشرين سنة كان
 عيبا والا فلا ولا حد لاكثره بل هو ممكن مادامت المرأة تحية اهل حلي
قوله ايضا اقل سنه الخ عبارة شمر رثر الكلام في الحيض يستدعي معرفة
 حكمه وسننه وقدره وقدر الطهر وقد شرع في بيانها مبتدئا بمعرفة سنه
 فقال اقل سنه الخ انزلت **قوله** تسع سنين فمن بلغت هذا السن فنجس
 رؤيتها الدم يجب عليها ان تترك ما تتركه الحيض حملا على الظاهر من
 كونه حيضا فلها حكم الحيض حتى يجرم طلاقها فان انقطع لدون يوم
 وليلة تحكمتا عليه بانه دم فساد فتقضي الصوم والصلاة فان كانت
 صائمة قبل وجود الدم او نوت الصوم بعد علمها به وطنت انه دم
 فساد او جهلت الحال صح اي والحال انه تبين انه غير حيض بخلاف
 ما لو نوت مع العلم او لم تظنه دم فساد لتلاعبها اهل حلي ومثله شمر
 اما لو انقطع ليوم وليلة فاكثر لكن لدون اكثر من خمسة عشر يوما
 فالكل حيض ولو كان قويا وضعيفا وان تقدم الضعيف على القوي
 اهو من الروض وشرحه وعبارته بن حجر وعبد روية الدم لزمن امكان
 الحيض يجب التزام احكامه ثم ان انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا شيء
 فتقضي صلاة ذلك الزمن والا بان انه حيض وكذا في الانقطاع بان
 كانت لو ادخلت القطنه فخرجت بيضا نقية فليزمنها ح التام احكام
 الطهر ثم ان عاد قبل خمسة عشر كفت وان انقطع فحلت وهكذا

حتى يمضي خمسة عشر ثم ترد كل الى مردها الا في انتت وعبارة الانوار
فصل التي بلغت سن الحيض اذا بدا لها الدم لزمتها ترك الصلاة وغيرها
مباحم بالحيض ثم اذا انقطع لدون الاقل بان انه لم يكن حيضا
ووجب قضا الصوم والصلاة وان لم ينقطع اقامت على ترك الحرام
ثم ان انقطع على خمسة عشر فادونها فكل حيض وان جاوزها فان
كانت مبتدأة الى اخره انتهت وعبارة العباب وشرحه لابن حجر فروع
المبتدأة والمعتادة يثبت لهما حكم الحيض بمجرد رؤية الدم في زمن
الامكان ولو غير زمن العادة لان الظاهر انه حيض فتتبعه فان
انقطع لدون اقله فلا حيض لثبوت انه دم فساد وان لم ينقطع لاقله
تربصت وان جاوز عاداتها مثلا لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة الاكثر
وان انقطع فعلت بعد كل انقطاع ما تفعله الظاهر من حوصلة
ووطئ لان الظاهر عدم عوده انتهت وعبارة الارشاد وشرحها لابن حجر
وسنة تسع سنين تقريبا ونحوها مرة رأت الدم في سن الحيض بروية
فتومر بلجنب ما تجتنبه الحيض من صوم وصلاة ووطئ ولا تنقل
بلوغه يوما وليلة عملا بالظاهر من ان ذلك حيض ثم ان نقص
عن يوم وليلة قضت ما كانت تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها
غسل لعدم الحيض وكما انها تحيض بروية تطهر اي يحكم بطهرها
بانقطاعه بعد بلوغ اقله فتومر بالغسل والصلاة والصوم ويحل
وطؤها فان عادت في زمن الحيض ثنين وقوع عبادتها في الحيض فتومر
بقضا الصوم فقط ولا اثر بالوطئ لبنا الامر على الظاهر فان انقطع
حكم بطهرها وهكذا ما لم يعبر خمسة عشر انتهت **قوله** قرينة منسوبة الى
القر لا اعتبارها به من حيث اجتماعه مع الشمس لا من حيث رويته هلاك
وهي عبارة عن ثلاثمائة واربعه وتسعين يوما وخمس يوم وسدس يوم

بخلاف

271
بخلاف العدوية فانها عبارة عن ثلاثمائة وستين يوما لا تزيد ولا تنقص
فالقرينة تنقص عن العدوية اي الشمسية ستة ايام الخمس يوم
وسدس وخروج بالقرينة الشمسية المنسوبة الى الشمس لا اعتبارها
من حيث حلولها في نقطة راس الحمل الى عودها اليها وهي عبارة عن
ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وربع الاخر من ثلاثمائة جن من اليوم
اهربها **قوله** فسر امكان انزالها كما كان حيضا وقد علمت بخلاف
امكان انزال الصبي فان التسع فيه تحديدية فلا بد من تمامها
لحرارة طبعها كذا قيل والمعتقد ان انزالها كان ناله اه حلي ومثله شرم
فلورات المني قبل تمام التسع فلا يكون منيا ولا يحكم ببلوغها على
المعتدلة لا تحديد ولا فرق فيه بين الصبي والصبية بخلاف الحيض
فهو تقريبي وهذا ما اعتده مريخ الجرو ان خالفه هنا كما كتبه
قوله والا فلا اي فليس حيض وان انقل بدم قبله بل هو حدث ينقص
الوضو ولا يوجب الغسل ولا يتعلق به شيء من احكام الحيض وذكر العلامة
درهنا ان من المني في الذكر والاني تقريبي كالحيض فاذا راي احدهما
منيا في زمن لا يسع حيضا وطهر احكم ببلوغه وفي باب الجبر انه تحديدي
فيهما وهو الوجه لان المني يرجح بذكره في بابه والمني لا يقدر بوقت
محدد واهربها **قوله** بل خبر لا ندفاع الا بهام على الجبرية قال سم
وفيه ان الا بهام موجود على الجبرية ايضا **قوله** اول التاسعة
واثنائها غاية ما فيه ان الجبرية قرينة دالة على ان المراد كمال التسع
اهع ش **قوله** لورات الدم اياما بعضها قبل زمن الامكان و
بعضها فيه فالقيا س كما قال الاسنوي جعل الممكن حيضا اه **قوله**
فلورات الدم عشرة ايام من اول العشرين الباقية من التاسعة
فالخمس الثانية من العشرة المربية وافقته في زمان الامكان لانها

مع ما بعدها التسع حيضا وطهر اربع حيض الخمسة الاولى ما ذكر
واقعة قبل زمان الامكان لانها مع ما بعدها تسع ما ذكر فليست
حيضا نعم ينبغي ان يقال بعضها حيض وهو اليوم الاخير لميلته
ناقصا شيئا بحيث يكون الباقي مع ما بعده لا يسع حيضا وطهر اربع
ينقص عن ستة عشر يوما بليلاتها وهي اقل الطهر والحيض ولورات
دما جميع العشرين التي هي تمام التاسعة فقياس ما ذكر ان يقال خمسة
الاول مع القدر الذي ينقص به ما بعدها عن كمال ستة عشر يوما
بليلاتها دم فساد والبالية بعد ذلك واقعة في زمن الامكان وهو
اكثر من اكثر حيض فيكون بعضها حيضا وبعضه طهر اعلى ما يعلم
من اقسام المستحاضة الاربعة فاذا كانت مبتدأة غير مميزة فحيضها
يوم وليلة من اول ذلك فليجزم **قوله** فما قيل مبتدأة خبره ليس
بشيء وما بينهما اعتراض خبرهما والقائل هو ابن الرفعة وقوله ليس
بشيء لانه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت ان القائل
نطق بتسع مفتوحة او ضبطها بقلبه بذلك ولم يثبت ذلك عنه
حلي وفي قول علي المجلي واقتضت في كلامه كغيره مرفوع من الخبر
المفرد عن اقل المتصويظ فانما الخبر كحمله عنه خلافا لمن زعم ذلك
في كلامهم ورتب عليه عدم معرفة قدر اقل لكونه مذكورا في التسع وهذا
معنى ما في المنهج فقوله فيه والتسع مبتدأة ليست ظرا فاجزه وما
قيل مبتدأة ايضا وليس بشيء خبره وما بينهما اعتراض فراجع **قوله**
واقدر زمانا معينين محول عن المضاف اي اقل زمانه يوم الخ ودفع به ما ورد
عليه من ان الضريح اقل راجع للدم واسم التفضيل بعض ما يضاف
اليه فكانه قال واقدر ايام الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من
الاجزاء باسم الزمان عن اجتهاد وانما اثر ذلك التمييز على تقدير
المضاف

المضاف لما فيه من الاقتصار وعدم تغيير الاعراب لانه قد مر
بين المتضايفين فقال واقل زمانه غير صورة المتن بتفسيرها
مكتسوة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايفين وان اخذ
البيان عن المتن فقال اي واقل زمانه بعد واقعه ادي الى طول ما
ذكره اخضره اولى هو شوبري وع شوبري **قوله** اي قدرهما متصلا
فتدبر في تحقق اقل فقط اي لا يتصور الاقل فقط الا اذا رأت اربع
وعشرين ساعة على الاتصال واما لو رأتها متفرقة في ايام لا تكون
اقل فقط ولا ينيل في هذا قول شيخنا رأت دما منقطعا ينقص كل منه
عن يوم وليلة واذا جمع بلغ يوما وليلة على الاتصال فيكون كافيا
في حصول اقل الحيض لان الاقل له صورتان اقل فقط واقل مع غيره
اما مع الغالب ومع اكثر اه **قوله** وان لم يتصل اي وكان قدر
مجموعه يوما وليلة **قوله** وغالبه ستة او سبعة اي به تنحصر للاقسام
واما ذكره شرحا ولم يذكر في المتن لانه لا يتعلق به حكم وذكره في
الشرح رعاية للفظ الحديث الا في وذكر العدد لحذف المعدوداه
بر ما **قوله** كل ذلك بالاستقراء لان الاضابط له في اللغة ولا في الشرع
فراجع فيه الى المتعارف بالاستقراء اه زبادي والمراد بالاستقراء الاستقراء
الناقض وهو دليل ظني فيفيد الظن وان لم يكن فيه تتبع لاكثر
الجزئيات بل يكفي بالاستقراء الناقض يتتبع البعض وان لم يكن
اكثر كما هنا وهذا ما اخط عليه كلام سم في الايات البيئات اه كتابه
قوله لان الشهر لا يخلو غالبا الى عبارة شهر راذ الشهر لا يخلو غالبا من
حيض وطهر فاذا كان اكثر الحيض خمسة عشر لزم ان يكون اقل الطهر
كذلك لان ثلاثة اشهر في عدة الاربعة في مقابلته ثلاثة اقل وذلك
لان الشهر اما ان يجمع اكثر الحيض واقل الطهر او عكسه او اقلهما

او اكثرهما لا سبيل الي الثاني والرابع لان اكثر الطهر غير محدود ولا الي
الثالث لانه اقل من شهر فتعين الاول فتبين ان اقل الطهر بين
الحيضتين خمسة عشر اثبت **قوله** لا يخلو غالبا انظر اي حجة له وهلا
اقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطلوب به سم
على المنهج اقول قد يقال ذكره لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف
ثبوت المطلوب عليه اهـ ش على **قوله** فانه يجوز ان يكون اقل من
ذلك اي بل يجوز ان لا يكون بينهما طهر اصلا كان يتصل احدهما بالآخر
اهـ ش **قوله** الطهر بين حيض ونفاس وكذا الطهر بين نفاسين
ويتصور فيما اذا ولدت ثم وطئها في نفاسها وعلقت بنا على ان
النفاس لا يمنع العلوق ثم بعد مضي اكثر النفاس وقبل مضي اقل
الطهر الوقت علقته او مضغته كما صوره سلطا **قوله** تقدم اي الطهر
على النفاس وتأخر اي عن النفاس وكان طوره بعد بلوغ النفاس
اكثره بان رأت النفاس سنتين يوما ثم انقطع يوما وعاد فانه حيض
بخلاف ما اذا طهر قبل ان يبلغ اكثره فانه لا يكون حيضا الا اذا
فصل بينهما خمسة عشر يوما اهـ حلي **قوله** اي الطهر اي باي اشارة الي
ان الضمير راجع الي مطلق الطهر لا بقيد كونه بين حيضتين كما هو ظاهر
قوله وحرم به وينفاس ما حرم بجنابة اي كونهما اغلظا منه ما يدل
انه يحرم بهما امور زيادة على ما يحرم بها كما اشار اليه بقوله و
عبور مسجد الخ اهـ حلي وفي الاستباه والنظائر للسيوطي ما نصه
فاية اعلم ان الحيض يتعلق به عشرون حكما اثني عشر حرام تسعة
عليها وهي الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف والصوم
والاعتكاف ودخول المسجد ان خافت تلويثه وقراءة القرآن ومسه
وكتابته على وجه وزاد في المذهب الطهارة وزاد المحامي حضور
المختص

المختص وثلاثة على الزوج وهي الوطئ والبطالة وما بين المسة والركبة
على الاصح ومما يثبت غير حرام البلوغ والاعتكاف والعدة والاستبراء
وبراة الرحم وقبول قولها فيه وسقوط الصلاة وطواف الوداع
ضابط حيث ايجت الصلاة ابيح الوطئ اليه المتعبر والى انقطع
دمها ولم يخذ مأولا ترا بانضلي ولا يوطئ اهـ **قوله** وينفاس اي
فتا ساله على الحيض وهو مثله الا ان من احدهما عدم تغلق
البلوغ به لوجوده قبله بمجرد الولادة نعم لان تقضي العدة بحمل الزنا
لانه كالحمل وينبغي ان تنقضي بالنفاس بعده وزاد بعضهم ثالثا
وهو عدم سقوط الصلاة باقله اهـ برهان وعبرة شرع وحكم
النفاس مطلقا حكم الحيض الا في شيئين احدهما ان الحيض يوجب البلوغ
والنفاس لا يوجب له ثبوت قبله بالانزال الذي حصلت منه الثاني
ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما
قبله بمجرد الولادة وبخلافه ايضا فان اقل النفاس لا يسقط الصلاة
كما نقله ابن الرفعة عن ابن دنيجي واقره وذلك لان اقل النفاس
لا يمكن ان يستوف وقت الصلاة لانه ان وجد في الاثنا فقد تقدم
وجوبها وان وجد في الاول فقد لمزمت بالانقطاع بخلاف الحيض فانه
يتم الوقت اثبت ومنها تعلم ما في عبارة البرهان من السقوط **قوله**
وعبور مسجد ابيد لو شاعا الغلظ حدثا ومنه سطر ورجته ورق
وخرج به غيره كالربط والمدارس ومصلو العيد والحنافة فانه
لا يحرم بل ولا يكن هالم يتحقق التنجيس واما ملك الغير فيجوز تنجيسه
بما جرت به العادة دون غيره اهـ برهان **قوله** ان خافت تلويثه
قد رداة الشرط لان مفهومه لا خلاف في العمل به بخلاف مفهوم الصفة
فان العمل به فيه خلاف كما تقدم اهـ شخنا حف **قوله** ايضا ان خافت

تلويثه اي ولو مجرد الاحتمال ويفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة
 بيع نحو العنب المتخذة خمر اياها المسجد يتأهل له كاسيها مع وجود قرينة
 التلويث هنا هو برهان **قوله** بمثلته قبل الها دفع به تقيهم قرينة بالنون
 الموهمة انه لو لوثة من غير ظهور لون فيه كحمة لم يجرم اهرع **قوله**
 فان امنته عاز لها العصور كالحجب التشبيه في مطلق الجواز والافصوح
 الجنب خلاف الاول وعيوبها مكره ومحل فيها ان لم يكن لحاجة والا
 فلا كراهة ولا خلاف الاول في تحريمها وهل من الحاجة المروءة من المسجد نجاسة
 لمعد بيته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد وليس ذلك من
 الحاجة لان فيه قطع هوا المسجد بالنجاسة وهو حرام فيه نظر والا قرب
 الاول ويؤيده تصريحهم بانه يجوز ادخال النعل المتنجس المسجد حيث
 وصول نجاسته منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة حكمية
 وان زاد على ست العورة ويحتمل الثاني ويفرق بان النعل ونحو
 ضروري بخلاف ما ذكر ولعله الاقرب فليراجع **قائمة** قال ابن حجر
 بحث بعضهم حل دخول المسجد **لمستبري** يده على ذكره لمنع ما يخرج منه
 سوا السلس وغيره اهو واقع **قوله** مستبري ان كراهية في دخوله ايضا
 ومن ادعى حرجه بالدخول ما يشتمل المكث ومثل المستبري بالاولى المستنحي
 بالاجازة ووقع في كلام بعض المتأخرين خلافه **قوله** يده على ذكره
 اي سوا كانت مع نحو خرقه على ذكره ام كاهع شى علوم **قوله** ممن
 به نجاسة كاستحاضة وسلسبول ومن به قرح نضاجة ومن ينقل نجاسة
 يخشى سقوط شى منها اهل حلي ومثل ذلك بالاولى ما يقع لاخواننا
 المجاورين من حصول التشويش لهم واقامتهم في المسجد مع غلبة نجاسة
 بهم فتحرر عليهم الاقامة فيه ويجوز اجرامهم منه فتنبه له **قوله**
 سيلا ربه درسه عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه
 حيث

حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكمية فقال ينبغي التبرير للاستعداد
 وان جوزنا الوضوء في المسجد مع سقوط ما به المستعمل في الحدث لان
 المستعمل في النجاسة يستقذر بخلاف المستعمل في الحدث المساقط من الوضوء
 وقوله وان جوزنا الوضوء في المسجد اي حيث لم يكن باعضائه ما يقدر
 المأفوع يجوز القا الطاهرات كغسور البطيخ في المسجد الا ان
 قدح بها او قدح الا زدرابه والامتنان فيجرم ويجرم القا الماء المستعمل
 فيه ويجوز الوضوء فيه وان سقط الماء المستعمل فيه والفرق بينهما ان
 في الاول امتنانه من غير حجة اهرع **قوله** قال من يجرم البصاق
 في المسجد ويجوز القا المضمضة فيه وان كان مختلطا بالبصاق
 لاستهلاكه فيه اهرع وخارج باستهلاكه فيه ما اذا كان البصاق متميزا
 في ما المضمضة ظاهر بحيث يحس ويدرك منفردا فليتأمل **قوله**
 الذي يظهر حرمة البصاق على حصر المسجد او على شى نائى فيه كخشبته
 وجرا لانه في هو المسجد وهو المسجد مسجد ومن ذلك البصاق على
 خزان الجوامع الازهر لانها في هو المسجد نعم ان يصفق بين خزانتي
 بحيث صار مدفونا غير بارز في الهواء فلا يبعد اجواز لانه في معنى الدفن
 وكذا الوصف تحت الحصر بشرط ان لا تتأثر بتعفينها او غيره والافا لوجه
 التبرير واما بصفقة في المسجد في ثوب عنده فينبغي جوازه لانه محل
 حلة وليس باقيا في المسجد فهو بمنزلة بصفقة في كاهع شى على المنه اهرع
 ع شى عليهم **قوله** يجرم القا القمل ميتا في المسجد وكذا حيا لانه
 يموت ويصير نجاسة ومنه القا القمل ميتا في المسجد وفيه القمل
 ومحل ذلك اذا القاه زمنا يموت فيه فان القاه زمنا لا يموت فيه
 فان كان بحيث يحصل له تغذي من الجوع حرمة والافلا ولا يختص
 ذلك بالقاية في المسجد فيحتاج لقتله والا فينبغي ان لا يجرم واختار

لا يجرم اي جواز الاقفا
 فقه اصل الفعل فانه يعين على
 لا يجرم ولا يجرم الاقفا
 من يجرم على اقتضاه اطلاق
 يجرم الفعل الذي قبل
 هذا الفعل والافلا
 احسن في البصق
 في المسجد اهرع

العلامة البراسية في القاء القمل حيا انه لا يجر حيث ظن انه لا يؤذي احد الا ان
التغذيب غير محقق ونقل بن العاد في احكام المساجد عن كتب مالكية
انه يجر القاء وفي المسجد حيا وميتا بخلاف البرغوث والفرقان البرغوث
يعيش باكل التراب وانه ففي طرحة حيا تغذيب له بالجوع وهو لا يجوز
وعليه في طرحة حيا في المسجد وغيره ويحرم على الرجل ان يلقي ثيابه
وفيها قمل قبل قتله واما قتله في المسجد فيجوز بشرط ان لا يلوث
ارضه والاولي ان لا يقتل فيه ودفنه فيه حرام اهـ برما **قوله** عن حدث
او لعبادة بان قصت بغسلها رفع الحدث والتغذيب به كفيل جمعة
فظهر قوله لتلاعبها لان حدثها لا يرتفع وتعبدها بالغسل لا يصح
في حالة الحيض وعبارة شرم روم ما يجر عليها الطهارة عن الحدث بقصد
التغذيب مع علمها بالحكمة لتلاعبها انتهت **قوله** الا اغسال الحج ونحوها
اي غسل عيدين وحضور جماعة ونحو ذلك قال شيخنا ولها الوضوء لتلك
الاغسال لانه تابع فان قلت ان الحجب كالحايض لا يصح طهره حالة خروج
المني قلت المنع في الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف على خروجه كمن
التقابين دمايه والمنع في الحجب لوجود المنية ولذلك صح مع وجوده
في سلسه اهـ برما **قوله** وصورة قبل تحريمه تصدي وقيل لا يجتمع
عليه مضغفان اهـ قال علي المحلي وحل ثياب على الترك كما يثاب المريض
على ترك النوافل التي كان يفعلها في صحته وشغله المرض عنها قال المص
لان المريض ينوي ان يفعلها لو كان سليما مع بقا اهل بيته وهي غير
اهل فلا يمكنها ان تفعل لانه حرام عليها اهـ شرم روم **قوله** وفي قال
على المحلي وثياب الحايض على ترك ما حرم عليها اذا قصدت امتثال
الشارع في تركه لا على الضرر على الفعل لو لا الحيض بخلاف المريض لانه
اهل كما عن مر عليه حالة عذره اهـ ويحرم عليها الصور ابتداء بان شرع

في الصوم وهي حايض ودواما بان يطرقها الحيض وهي صائمة فيحرم
عليها استمرارها فيه بان تلاحظ انها في صوم وانما نكته بخلاف ما لو
لاحظت خروج منه اوله تلاحظ شيئا فالحكمة في صورة وعدمها في
صورتين وفيه ش على سم الغزي ما نصه قوله والصور اي ابتداء وهو
ظاهر ودواما بمعنى ملاحظة الصور فالشرط ان لا تلاحظ انها صائمة
ولا يجب عليها بعد طروقه الحيض تناول مفطر كما هو ظاهر وقوله ان
لا تلاحظ الخ قد خالف ما مر جوابه فيمن ليس في صلاة التفلتق با
متنجسا حيث اشتراط الجواز وقصد قطع التفلتق واهل الفرق قيام
صورة الصلاة ولا كذلك الصوم اذ هو من قبيل التزك وقياسه
وجوب ملاحظتها الخروج من الصلاة حيث طرقت الدم في اثناها اهـ
قوله اليس اذا حاضت المرأة الخ استفهام تقرير وهو جواب سوال من
قال حين قال النبي صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين ما
معناه اما نقصان العقل فمشاهد واما نقصان الدين فبين وجهه
بقوله اليس اذا حاضت الخ اهـ ع ش وفي البخاري ما نصه عزابي سعيد
اخبرني قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد فطرا وافضى
الي المصلى فمر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني امرتكن اكثر
اهل النار فقلن وبم يا رسول الله فقال تكثرن اللعن وتكفرن العشير
ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن
قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال اليس شهادة المرأة مثل
نصف شهادة الرجل قلن بلي قال فذلك من نقصان عقلها اليس الخ
حاضت لم تقبل ولم تصم قلن بلي قال فذلك من نقصان دينها اهـ وفي
قس عليه ما نصه وليس المراد بنقص العقل والدين في النساء لومهن
عليه لانه من اصل الخلقة ولكن المراد التنبيه على ذلك تحذير من

الافتتان بهن وليس نقص الدين منحصر فيما يصلح من الأثم بل في أهم
من ذلك قاله النووي لأنه أمر نسبي فالكامل مثلاً ناقص عن الأكمل ومن
ذلك الحائض لأنها ترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن
المصلية **قوله** ويجوز قضاؤه أي بامر جديد لا انعقاد سببه في حقها
كما في نحو النوم وليس واجبا حال الحيض بمرموق وتسميته قضا مع
أنه لم يسبق فعله مقتضى الوقت إنما هو بالنظر لصورة فعله
خارج الوقت أه بن حجر **قوله** بخلاف الصلاة أي فإنها لا يجب قضاؤها
بل يكرم وتنعقد غلّا مطلقا لا ثواب فيه لأنها منهيّة عن الصلاة
لذات الصلاة والمنهي عنه لذاته لا ثواب فيه أه حلي وع شرو في
ق ل على المحلي وفي وجوب القضاء يومهم جوازها لكن مع كراهتها
تنزّها خلا فالقول البيضاوي بجرمتها وعلى كل لا تنعقد لو فعلتها
لأن العبادة إذا لم تطلب لم تنعقد وبه قال شيخنا كالخطيب وغيره
وخالف شيخنا مرفقا بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المقتد
وسباني الفرق بينهما وبين الصلاة في الأوقات المكرهة وعلى الصحة
فإنها تجمع صلوات بتيمم لا بها دون النفل مطلق فراجع **قوله**
ولا أنها تكثر فيشق قضاؤها أي لأن الصوم عهد تلخير بعذر
كالسفر والمرضا ثم يقضي والصلاة لم يعهد تلخيرها لعذر ثم تقضي
أه حلي **قوله** ومباشرة ما بين سرتها وركبتها أي بجميع بدنه ويحرم
عليها أن تباشره بما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه وانظر لم
ينكر وهذا مع أنه كان أولى بالذكر مع أن السبب قايير بها والمباشرة
اللمس من غير حائل فخرج غير المباشرة وفيه تفصيل فإن كان غير
وطن فلا يحرم وإن كان بوطن فيحرم ففهم تفصيل أه شيخنا
وعلم مما تقر رحمة وطنها في فرجها ولو بجائل بطريق الأولى وجواز
النظر

النظر ولو بشهوة إذا ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة
أه شمر **قوله** لو كانت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة
ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لأنه يحرم بعد الموت
مباشرة ما بين سرتها وركبتها إذا لم تكن حائضا بخلافه في الحياة
كما سيأتي في الحنايز فحال الموت ضيق فكانت الحرمة فيه فيما ذكر
أولي أه سم على ابن حجر **قوله** وظاهر الحلاق المصحر من الشعر النابت
في ذلك المحل وإن طال وهو قريب لأنهم لم ينيطوا الحكم هنا بالشهوة
وعدها فليراجع وظاهره أيضا حرمة مس ذلك بظفره أو سنه
أو شعره ولا مانع منه أيضا لأن من حرم حول الحي يوشك أن يقع فيه
لكن في أهواش نقلنا عن شيخنا العلامة الشوبري أنه لو مس بسننه
أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقف أه ع ش على **قوله** ما بين
سرتها وركبتها السرة الموضع الذي يقطع من المولود والسر مثلث
الأول ما يقطع من سرتها يقال عرفتك قبل أن يقطع سرك ولا يقال
سرتك لأن السرة لا تقطع والجمع سرور والركبة بضم الراء موصل ما بين
أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركبة كل حيوان ذي أربع ركبتاه
في يديه وعرقوباه في رجليه أه برما **قوله** بوطئ أي ولو بعد انقطاع
الدم وقبل الغسل ولو بجائل أو في هو الفرج ومثل ذلك الوطئ
في الدبر ووطن الحائض في فرجها زمن الحيض من عامد عالم مختار
كثير ويكفر مستحله إذا وطئها في الزمن المجمع عليه وهو أقل من عشرة
أيام وأما إذا أراد عليها فلا يكفر لأن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه
قال إن أكثره عشرة أيام بخلاف الناسي والجاهل والمكروه ويسن
للواطئ في أقبال الدم أن كان عامدا عما يختار دون الموطوءة
التصدق بدينار إسلامي من الذهب بخالص ما يقوم مقامه

ولو على فقير واحد وفي ادباره بنصف دينار كذلك ولو زجرا أو غيره
وقد أبدى ابن الجوزي معنى لطيفا في الفرق بينهما وهو انه انما
كان كذلك لانه في اوله قريب عهد بالجماع فلا يعذر وفي اخره قد
بعد عهده فحفف فيه والمراد بادباره زمن ضعفه وتناقصه
وبعد الى الغسل ويتكرر بتكرار الوضوء وانما لم يجب كونه وطئ محرر
للانذار فلا تجب به كفارة كاللواط ومحل ما ذكر في غير المختار اما في
فلا كفارة في وطئها وان حرم والوطئ بعد انقطاع الدم الى الطهر
كالوطئ في اخره وحكى الغزالي ان الوطئ قبل الفصل يورث الجنام
في الولد وقيل في الوطئ اهو بياض وشمر رفيع قال في المجموع
ومن ترك الجمعة بلا عذر ينوب له ان يتصدق بدينار ونصف
وعمله بعضهم في كل معصية اهو على المحلي **قوله** ايضا بوطئ او غيره
اي ان لم يتعين الوطئ لدفع الزنا انه يترك اخف المفسدين لدفع
اشدها بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استنائه بيده ان تعين
لذلك اهو سم وطل قوله بيده فيدفع بيدا جنسية او لا فيجوز ينوب
بيدها ما عدا به اهو بياض وينبغي فيها لو نظار رض عليه وطئها والاستئنا
بيده تقديم وطئها لانه من جنس ما يباح فعلة له لانه مباح لولا
الحيف وينبغي ايضا تعين وطئها في دبرها حيث تعين طريقا لدفع
الزنا كان اشد قبلها ولو اخبرته بالحيف فكذبها لم يحرم الوطئ
او صدقها حرم فان لم يصدقها ولم يكذبها فالوجه حله للشك
ولو وافقها على الحيف فاعت بقائه فالقول قوله لان الاصل بقاؤه
اه من شمر وظاهره وان خالف عاداتها اهو **قوله** وطلاق
بشرطه اي من غير الحكمين والمؤي بخلافه منهما فانه واجب فلا حرمة
فيه اهو بياض ويمكن اخذ هذا من قوله بشرطه وان لم يخرج عليه
اه ككاتبه

اه ككاتبه **قوله** من كونها موطوءة سياي شرهذه القنود ومقاهيمها في
مبحث الطلاق السي والبديهي **قوله** بها حرم به اشار بذلك الى انه
المراد بعدم الحل لمطلق الشامل لما حرم وغيره اهو بياض **قوله** لم يحل
قبل طهر الخ المراد بالطهر الاول الوصف المترتب على استعمال الماء في البدن
وهو التطهر والمراد بالطهر الثاني الغسل وهو التطهير فانه الذي يوصف
بالحل والمراد بالطهر الاول الخاص وهو الفصل الواجب وبه الثاني
العام في الواجب السنة فاندفع التهاافت الذي في العبارة اذ ظاهرها
حل الشيء قبل نفسه لانه بمنزلة ان يقال لم يحل قبل الطهر غير الطهر
اه شبروي وعبارة الشوبري قوله وطهر اي مطلقا من وضوء وغسل
وتيمم عنهما ونوعا من الاول فغايب او المراد بالاول المحصول والثاني
الفعل وعلى كل فلا اعتراض فسقط ما قيل ان في عبارة تهافتا تاملا
اه ككاتبه انتهت **قوله** غير صور الخ اي وغير عبور مسجد فتحل الاربعة
قبل الطهر وانما لم يذكر العبور للعلم بجواز من انتفا شرط حرمة ذلك
قدمه بقوله ان خاف تلويثه اذ من المعلوم انه بعد الانقطاع لا تلويث
يخاف وح يحل العبور فاستغنى المصنف عن ذكر العبور اهو بياض وما
سوى ذلك من تمتع ومن مصحف وحمله ونحوها باق على تحريره حتى
تغسل وتيمم اما غير التمتع فليقل حديثها واما التمتع فلقوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يطهرن فانه قد قرئ بالتخفيف الشديد والقرآنان
في السبع فاما قرأة الشديدي فصرحة فيما قلناه واما قرأة التخفيف فان
كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط اخر وهو قوله فاذا
تطهرن فلا بد منهما معا اهو شمر **قوله** لا انتفاعا له التبرير وهي في الصور
انه مضعف وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها مضعفان وقد نظر
المشاعر لحفظ البدن وفي الطلاق نظرهما بطول المدة وفي الطهر التلاعب

من كونه موطوءة سياي شرهذه القنود ومقاهيمها في
مبحث الطلاق السي والبديهي
قوله بها حرم به اشار بذلك الى انه
المراد بعدم الحل لمطلق الشامل لما حرم وغيره اهو بياض
قوله لم يحل قبل طهر الخ المراد بالطهر الاول الوصف المترتب على استعمال الماء في البدن
وهو التطهر والمراد بالطهر الثاني الغسل وهو التطهير فانه الذي يوصف
بالحل والمراد بالطهر الاول الخاص وهو الفصل الواجب وبه الثاني
العام في الواجب السنة فاندفع التهاافت الذي في العبارة اذ ظاهرها
حل الشيء قبل نفسه لانه بمنزلة ان يقال لم يحل قبل الطهر غير الطهر
اه شبروي وعبارة الشوبري قوله وطهر اي مطلقا من وضوء وغسل
وتيمم عنهما ونوعا من الاول فغايب او المراد بالاول المحصول والثاني
الفعل وعلى كل فلا اعتراض فسقط ما قيل ان في عبارة تهافتا تاملا
اه ككاتبه انتهت قوله غير صور الخ اي وغير عبور مسجد فتحل الاربعة
قبل الطهر وانما لم يذكر العبور للعلم بجواز من انتفا شرط حرمة ذلك
قدمه بقوله ان خاف تلويثه اذ من المعلوم انه بعد الانقطاع لا تلويث
يخاف وح يحل العبور فاستغنى المصنف عن ذكر العبور اهو بياض وما
سوى ذلك من تمتع ومن مصحف وحمله ونحوها باق على تحريره حتى
تغسل وتيمم اما غير التمتع فليقل حديثها واما التمتع فلقوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يطهرن فانه قد قرئ بالتخفيف الشديد والقرآنان
في السبع فاما قرأة الشديدي فصرحة فيما قلناه واما قرأة التخفيف فان
كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط اخر وهو قوله فاذا
تطهرن فلا بد منهما معا اهو شمر قوله لا انتفاعا له التبرير وهي في الصور
انه مضعف وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها مضعفان وقد نظر
المشاعر لحفظ البدن وفي الطلاق نظرهما بطول المدة وفي الطهر التلاعب

وهذا مبني على ان ترك الصوم معقول المعنى فان قلنا انه تعبد
فلا يظهر هذا التعليل **قوله** ونحل الصلاة ايضا لفاقد الطهريين
اي كما علم من قوله السابق في التيمم وعلى فاقد الطهريين ان يصلي
الفرض ويعيد من ثم لم يستثنها في المتن هنا **قوله** والاحتضا
وهي الدم الواقع في غير يوم الحيض والنفس في مثل ما تراه الصغيرة
والأيسة وقول الحلي هي ان يجاوز الدم اكثر الحيض ويستمر فيه
تصوره ان كل دم ليس في زمن حيض او نفاس مستحاضة وان لم
يتصل بهما الا ان يقال ذكره للاشارة الى تقديمها على النفاس او لبيان
حكمها الاجمالي لها اربعة واربعون حكما مذكورة في المصنوع **قوله** وبرما
وعبارة الحلي هي الدم الذي تراه في غير زمن الحيض والنفس كالدم
الذي تراه المرأة قبل تسع سنين ما يسع حبضا وطهر كما تقدم فلا
تتبع ما يمنع الحيض ويجوز وطوها وان كان دمها جاريا من غير كراهة
انتهت والمستحاضة اسم للمرأة وقوله كسلس هو بالفتح اسم للبول
مثلا وبالضم اسم للشخص قاس الاستحاضة على السلس لانه ورد فيه
النفس **قوله** خفف وعبارة العبا وشرحه بعد ان ذكر ما ذكره المتن
بقوله فيجب ان تغسل مستحاضة الخ بضرها والسلس بولا وغيره كالذي
والودي والريح كالاستحاضة في جميع ما مر منه انه يحشو ذكره
بقطنة فان لم ينقطع عصبه بحرقه واجري لجلال البلقيني نظير ذلك
في سلس الريح فان كان منيا وقلما يعيش صاحبه فاحتياطه بالغسل
مع ما مر لكل فرض وذو الجرح والدم والباسور والرعاف السائلة
كالاستحاضة في وجوب غسل حتى الدم لكل فرض والشد على محله ونحوهما
انتهت **قوله** او مذي وكذا ريح وغائط ولا يجوز للشخص تعليق قارورة
ليقطر فيها بوله وهو في الصلاة بل تبطل صلاته لكونه حاملا نجاسة

غير

غير معقون عنها في غير معدنها من غير ضرورة وبعض عن قليل سلس
البول في الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة فلو
استمسك السلس بالفقود دون القيام وجبت يصلي قاعدا احتياطا
للطهارة ولاعادة عليه فان صلى قاعدا لم تفسد صلاته لوجود النجاسة
مع تمكنه من اجتنابها ومن دام خروج منيه لزمه الغسل لكل فرض
اه برما **قوله** بالنسبة لتلك الصلاة خاصة واما بالنسبة للصلاة
الائنة فيجب غسله وغسل العصابة او تجديدها بحسب المكان اه
من ثم العبا **قوله** فلا تتبع ما يمنع الحيض ويجوز وطوها وان كان
دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه اه شمر
قوله من صلاة وغيرها فلا تتبع الصوم فرضا كان او نفلا كما هو
ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتخيرة كما سيأتي خلافا للركشي في
النقل ظاهره انه يقول بحرمة صوم المستحاضة ولو غير المتخيرة وهو
كذلك وعبارة ابن حجر وبه يعلم رد قول الركشي ينبغي منعها من
صوم النقل لانها ان حقت افطرت والاضيعت فرضا للصلاة من
غير اضطرار لذلك ووجه رده ان الموسعة لها في طرق الفضائل
بدليل ما ياتي من جواز التاخير لمصلحة الصلاة وصلاة النقل ولو
بعد الوقت كما في الرخصة وان خالفه في اكثر كتبه اقتضت ان
يسامح بذلك اه ع ش عليه **قوله** فيجب ان تغسل بياض لتفصيل حكمها
وقوله فزجها ايان اردت ذلك لم يكن وانتشر فوق العادة
والاستعملت الاحجار بنا على جواز استعمالها في النار وهو الاصح
فالغسل بالغل جري على الغالب ويكون الغسل او مقام مقامه
في طهارتها وصحتها ان اوتهما اه برما **قوله** وهل يشترط في صحة
طهارة المستحاضة ونحوها ازاله النجاسة التي على اليد كما يشترط

ذلك لصحة القيمة لا يبعد الاشتراط اخذا من تقليل ذلك بان القيمة
للاباحة ولا اباحة مع النجاسة فليحذر ثم رأت السيد السموهوي
في شروط الوضوء نقل عن الاسنوي ان ذلك هو القياس واقره فان
نظره اه سم على المنهج اه ع ش علمه وخالفا لجلي واعتمد عدم
الاشتراط لقوة الماء اه برماوي وفيه على الجلي ما نصه فسر
قد مر انه لا يشترط في وضوء ايم احدث تقدم ازالة النجاسة لان
الطهارة بما قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انها من
افزاده تاملا ه فسر استطرادي وقع السؤال عن ميت كل المرض
لحم مخرجه ولم يكن الفاسل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلاة
عليه افق العالج في حال الميت المذكور في فصل وفصل مخرجه
بقدر الامكان وسيد مخرجه بقطر او نحو وسيد عليه عقب كس
عصابة او نحوها ويصل عليه عقب ذلك فورا ولو قبل وضع الكفن
عليه حيث خيف خروج شئ منه حتى لو غلبه شئ في هذه الحالة خرج
منه فهل عقب عنه للضرورة اه ع ش علمه **قوله** فتخشوم بنحو قطنة
ويجب اكشوان يكون داخل عن محل الاستنجاء لا بارز عنه ليله
تصير حاملة متصل بنجس اه برماوي **قوله** فتعصيه بفتح التا القوية
واسكان العين المهملة وكسر الصاد المخففة في الافصح اه برماوي
من باب ضرب كاي المختار ومقابل ضم التامع تشديد الصاد اه
ع ش علمه **قوله** وتربطها باب ضرب ونصر كما نقل عن المختار اه
وقوله وسطها يسكون السيد المهملة على الافصح اه برماوي وقوله
كالنكة قال في القاموس النكة بالكسر باط السراويل واجمع تلك اه
قوله ولم يتاذبها قال ابن حجر في شر العباي ويتجه ان يكتب في التاذي
بالحرقان وان لم يحصل مبيح يعم اه شوبري **قوله** والا فلا يجزي بل
يترك

٢٩
يترك ندبا اه برماوي **قوله** ترك اكشونها اي وتخشوليل فان
اصبحت صائمة والمخشون باق فهل لها نزعة با دخال اصابعها لاجل
صحة الصلاة قال شيخنا فيه نظرع ما مر في شروط اكشون وانما وجب
عليها ترك اكشونها لانه نهارا يفطر لانه من الادخال وقد قال
ابن عباس رضي الله عنهما الفطر بما دخلوا وكشوفيه ادخال عين في
فرجها وهو مفطر وراعوا هنا مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة
عكس ما قالوه فحين ابتلع طرف خيط قبل الفجر ثم طلع الفجر وطرفه
خارج لان الاستحاضة علة من منة فالظاهر واما فلوراعوا مصلحة
الصلاة هنا لتعذر قضاء الصوم للمخشون لان المحذور هنا لا ينتفي
بالكلية فان اكشون يتنجس وهي حاملة بخلافه ثم ولا نهال يوجد
منها تقصير فحفظ عنها وصحت منها العبادات قطعاً كما صحت صلواتها
مع النجاسة واحدث الدائم للضرورة ولان المستحاضة يتكرر عليها
القضا فيشق بخلاف مسئلة الخيط فانه لا يقع الا نادرا كذا قالوا
واحق انه لا حاجة للفرق المذكور لانها ممنوعة في الصوم من اكشون
والفعارض انما ياتي في شيئين اذا فعل احدهما فات الآخر مع الامر
بهما فاولي ان يقال ان الصوم اسقط عنها اكشون فقط اه برماوي
ومثله شمر وقوله وراعوا هنا مصلحة الصوم الى المراد انهم
راعوا مصلحة الصوم حيث امروها بترك اكشون ليل لا يفسد به
صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم اكشون خروج
الدم المقتضي لفسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم لم يغتفروا
اخراجها في الصوم بل اوجبوا رعاية مصلحة الصلاة واطلوا
صومها قال بعض مشايخنا قولهم وانما راعوا الخ فيه نظر فانهم
لم يطلوا الصلاة بخروج الدم كما اطلوها ثم بقاء الخيط بل في

الحقيقة راعوا كلامها حيث اغتفروا ما ينافيه وحكموا بصحة كل
 منها حيث اغتفروا مع وجود المناقاة في اهرع شعليه **قوله** بان تتوضا
 ولا تقتصر في وضوئها على غسلة واحدة بل لها في فعل الثلاث كما لها
 ان تأتي بسنن الصلاة اهرما **قوله** وتفعل جميع ما ذكر اشار به
 الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف اهتينا والذي ذكر غسل الفرج
 وكشوا العصب الطهر وقتها اه حلي **قوله** لكل فرض اي ولو ندرا
 احتياطا وخرج بالفرض النقل فلها ان تفعل ما شئت في الوقت وبعده
 ان كانت روايتان كانت مطلقة ففي الوقت فقط وبه يجمع بين
 الكلامين اه برما **قوله** وعبارة ثم روي بالفرض النقل فلها ان
 تفعل ما شئت في الوقت وبعده علي ما صرح به في المروضة فقال
 الصواب المعروف انما تستبيح النوافل مستقلة وتتبع للفريضة مادام
 الوقت باقيا وبعده علي الاصح لكنه خالفه في اكثر كتبه فصح في
 التحقيق وشرحي المذهب مسلم انها لا تستبيحها بعد الوقت وقد
 فرق بينها وبين المتيمم بتجدد حدثها وتزايد نجاستها وجمع الوالد
 رحمه الله تعالى بينهما بحمل الاول على روايت الفريضة والثاني غيرها
 انتهت **قوله** وان لم تنزل العصاة قال شيخنا محل وجوب تحديقها اي
 العصاة عند تلويثها اي لا يعفي عنه فان لم تتلوث اصلا او تلوثت
 بما يعفي عنه فالواجب فيما يغير تحديقها لكل فرض لا تغييرها
 بالكلية وما تقر من العفو عن قليل لم الاستحاضة هو ما افق
 به الوالد رحمه الله تعالى واستثناء من دم المنافذ التي حكموا فيها
 بعدم العفو عما خرج منها اه وفي كلام ابن العاد ويعفي عن قليل
 سلس البول في الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة
 اه حلي **قوله** كما متيمم في غير دوام الحدث اي من النية وما يستباح به
 حيث **قوله** والوقت

والوقت وتثليث الفصل والوضو ونحوها خلافا لمن منع ذلك وعلم
 من التشبيه انها لا تقتل لفرض الكفاية وهو مخالف لما سياتي
 في المعيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض وعلم ايضا انه لا يلزمها
 صلاة الفرض الذي تطهرت له ولو تطهرت لحاضرة فتذكرت فائتة
 او عكسه فلها فعل ايها شئت ولو توضأت لفائتة ثم دخل وقت
 صلاة اخرى فلها ان تضلي به الثانية وهو كذلك وان قال مر
 لم يحصر في الآن نقل اه برما **قوله** في غير دوام الحدث اغا قديره لان
 تيمم غير اصل له ما مضى ولي بقياسها عليه لا عليه وعلى تيمم رايه
 فانه لو اطلق لا يقتضي ذلك فليتنا مل فيلزم عليه قياس طهر ذي
 ضرورة على طهر ذي ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعد قلت
 القياس عليه بعد في ملحقات الطهر من كشو ونحوه فسوح في
 القياس فيه ففي كلامه قياسا احدهما على المتيمم والثاني على دأيم
 الحدث اه قسوس وعبارة البرما **قوله** ومعنى هذه العبارة ان المستحاضة
 قيست على المتيمم في ان طهرها لا بد ان يكون لكل فرض وفي الوقت
 فلا يصح قبله وقيست على من به حدث دأيم في الفصل والعصب
 وكشوا والمباردة بالفرض والجامع بينهما ان كلا من المتيمم ودأيم
 لحدث طهره مبيح لا رافع انتهت **قوله** في التطهير اي لكل فرض وقياسا
 عليه اي على دوام الحدث في الباقي وهو غسل الفرج وكشوا العصب
 فان قيل هلا قاس على دأيم الحدث حتى في التطهر لكل فرض قلنا دأيم
 لحدث مقيس في ذلك على المتيمم اه حلي اي فلا يقاس عليه اه
قوله دقا ساعليه في الباقي في الضمير استخدام اذ هو راجع لدأيم
 الحدث سواء كان متوضئا او متيمما ودأيم الحدث الذي هو متناول
 غير هو المتيمم بدليل اخر اجه من المتيمم والحاصل ان المتيمم السليم اصل

في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة اصلها في ملحق الطهر **قوله** في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة اصلها في ملحق الطهر **قوله** وفيه متعلق بالاربعه قبله اهـ **قوله** وان بتأديبه فلو احدثت قبل فعلها الفرض حدثا اخر غير الاستحاضة وجب ان يعيد جميع ذلك كما يفيد الروض وشرحه وظاهره ولو احدثت على الفور اهـ **قوله** اي بالفرض قضيه تغييره بالفرض انه لا يجب المبادرة بالنفل ويدل له جواز فعله بعد خروج الوقت وحيث وجبت المبادرة فيغتفر الفصل اليسير وضبطه الامام بقدر ما بين صلاحي الجمع اهـ وما **قوله** لمصلحة اي الفرض خرج بمصلحة الفرض التاخير لغير كل او شرب هـ من مصلحة الصلاة النافلة ولو مطلقة وان طال زمن ذلك او احرره قلنا في الاعاب لها التاخير للرأية القليلة كما اقتضاه كلام الروضة فيعلم منها ان فعلها للنفل المطلق مضر اهـ **قوله** وانتظار جماعة ظاهر اطلاقه كغيره انه لا يضر انتظار الجماعة وان طال جدا واستغرق اكثر الوقت وهو محتمل و يحتمل ان محل ذلك حيث كان الانتظار مطلوباً فليتنا مله سمع على المنهج اي بخلاف ما اذا لم يكن الانتظار مطلوباً ككون الامام فاسقاً او مخالفاً او غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء به شرعاً **قوله** ايضا وانتظار جماعة لعل المراد ما يحصل به الجماعة وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت بل في كلامه يختم ان لها جميع ما ذكره وان خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للستر والاجتهاد في القبلة دون غيرها فليبره اهـ **قوله** وقال ع ش اي حيث عذرت في التاخير لغير غيم فبالغت في الاجتهاد او طلب السرة والابان علمت صيق الوقت فلا يجوز لها التاخير والقياس ح امتناع صلاتها بذلك الطهر اهـ **قوله** في غير الوضوء والعصب هو الغسل والمبادرة واما الحشو فهو من زيادته ايضا اهـ **قوله** ويجب طهره ان انقطع دمها الخ عبارة المحلي

المحلي على الاصل مع المتن ولو انقطع دمها بعد الوضوء لم تقتض انقطاعه وعوده او اعتادت ذلك ودفع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوء الصلاة باقل ممكن وجب الوضوء اما في الحالة الاولى فلاحتمال الشفا والاصل عدم عود الدم واما في الثانية فلا مكان اداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل مكان الوضوء والصلاة في الحاليتين فوضوها بحاله بقيلوبه ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكره وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة انتمت وكنت عليها قل قوله فلو عاد الدم قبل مكان الوضوء الخ فلو كانت توضحا تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقا الاول ولا ان هذا الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاءه وقوله تبين بطلان الوضوء والصلاة نعم ان كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم يجب اعادةها اهـ وفي الروض وشرحه مانعه ويبطل وضوها ايضا بالشفا وان انقض باخره وبانقطاع يسع الطهارة والصلاة لزوال الفروقة مع ان الاصل عدم عود الدم والمراد ببطلانه لذلك اذا خرج منها دم في اثنايه او بعده والا فلا يبطل فان انقطع عنها وعادته العود قبل مكان الوضوء والصلاة او اخبرها بعوده كذلك ثقته بطلت اعتقادا على العادة او الاخبار وشمل كلامه كغيره ما لو كان عادته العود على ندوره وهو ما نقله الرازي عن مقتضى كلام معظم الامعاب ثم قال ولا يبعد ان يلحق هذه النادرة بالمعدومة وهو مقتضى كلام الرازي فان امتد الانقطاع زمنا يسع الوضوء والصلاة اعادة ما تبين بطلان الوضوء او انقطع ولو في الصلاة وعادته العود بعد مكانها او لم تقتض انقطاعه وعوده ولم يخبرها بثقة بعوده كذلك

أمرت بالوضوء لأن الأصل عدم عوده فلو خافت وصلت بلا وضوء
تتعد صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا شرعاً مترددة في طهرها
فلو عاد الدم فوراً لم يبطل وضوؤها إذ لم يوجد الانقطاع المعني عن
الصلاة بالحدث والغسل ومن اعتادت انقطاعه في أثناء الوقت
ووثقت بانقطاعه فيه بحيث تاملت الوقت لزومها الانتظار لاستغفارها
عن الصلاة بالحدث والغسل والأيوان لم تثق بانقطاعه على
ما ذكر قدمت جواز صلاتها قال في الروضة فإن كانت ترهب انقطاعه
آخر الوقت قبل الأفضل أن يفعلها أول الوقت ثم يخرجها إلى آخره
في التهمة بناء على القولين في مثله في التيمم وحذف المص التفتاً بما
قدم ثم لكن صاحب الشامل حرم بوجوب التأخير قال الزركشي وهو
الوجه كما لو كان على بدنه نجاسة ورجى ما أخر الوقت فإنه يجب التأخير
عن أول الوقت لزالته النجاسة فكذلك هنا **قوله** ويجب أيضاً إعادة ما
صلته الخ قال قل على الجلال تنبيه محل بطلان الصلاة والوضوء فيما
ذكر أن خرج منها دم في الوضوء وبعده قبل الصلاة أو فيها أو فلا
تبطل طهرها رتبه وتقبل بها ولا تبطل ولا يجب إعادة طهرها لعدم إمكانها وهذا
التنبيه يفهم محصله من قول المتن أن انقطع دمها بعده أو فيه لأنه
يفهم منه أنه خرج منها دم في أثناء الطهر وبعده تأمل **قوله** أم لم تقدر
انقطاع أصلاً أي ولم يخبرها ثقة عارف بعوده والضابطان يقال
متى وسع الوضوء والصلاة بطل وضوؤها وصلاتها وإن لم يسع الوضوء
والصلاة لم يبطل الوضوء ولا الصلاة سواء اعتادت ذلك أم لم تعتده
وهذا بالنسبة للواقع وأما الحكم عليها بالبطلان وعدمه فبالعادة
وعدها هو بقاء وهذا التقييم أي قوله سواء الخ راجع لما قبله لا وما
بعدها فهو تقييم في التيقن المنقضي **فصل** في الاستحاضة

والنفاس

فصل

والنفاس وبيان أقسام المستحاضة ولا يخفى أن أقسام المستحاضة سبعة
مهيئة وغيرها وكل منهما إما مبتدأة أو معتادة والمعتادة الغير
المهيئة أما ذكره للمقدرو الوقت وناسية لهما أو ناسية لأحدهما
ذاكرة للأخر أحلي وكان الأولى للمص ذكر هذه الترجمة عند قوله
والاستحاضة كسلس الخ كما صنع في الموضع لأن ما تقدم من جملة الكلام
على المستحاضة فلا نسب جمع كل ما يتعلق فيها تحت الفصل **قوله** إذا
رأت أي علمت وقدر ما ذكر لاجل الفأية قوله فهو مع نقا الخ فهي دالة
على المحذوف وقد زادون أن مع أنها أخضر لأن إذا للحزم وإن
للسك والروية المذكورة مجزوم بها كما علمت أهـ يخاف فان قلت
صنيع الماتن مخالف للقاعدة الخفية من أن أداة الشرط لا يجوز
حذفها والمص يرتكبه كثير لاسيما في الحنديات ولا يجوز عندهم الحذف
فعل الشرط أو جوابه إذا دل عليه دليل قلت ارتكبه المص للاختصاص
لدلالة الفأية أهـ ثماوي **قوله** ولو حاملًا إنما أخذه غاية للخلاف
فيه ومثله يقال في قوله ولو أصفر وأكدر أهـ ش وعبارة الأصل
مع شرجي بن جرهم والأظهر أن دم الحامل حيض إذا توفرت شروطه
وأن عقبه الطلق العموم الأدلة ولأنه دم لا يمنع الرضاع بل إذا وجد
معه حكم بكونه حيضاً وإن ذكر فكذلك لا يمنع الحمل وإنما حكم الشارع
ببراءة الرحم بناء على الغالب إذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه
الأحرمة الطلاق فيه أن انقضت العدة بالحمل كونه منسوباً للمطلق
فإن لم يكن منسوباً له فإن كان الحمل من زنا كان وضع نكاح صبي
بعينه أو غيره بعد دخوله وهي حامل من زنا أو تزوج الرجل حاملاً
من زنا وطلقها أو وضع نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض
مع وجود الحمل وإن كان من غير زنا كان طلقها حاملاً منه فوطئها غير

بشيء أو بالعكس لم تنقض به خلافا للفقهاء الثاني وهو القديم
انه ليس بحيض بل هو حمل دائم كسلس البول لان الحمل سيدخرج الحيض
وقد جعله دليل على براءة الرحم وقد علم ان الحمل لا يغيض الاول
اجاب عنه باننا علمنا براءة الرحم عملا بالغالب فتحقق قوله وهي حامل
من زنا بقي ما لو لم يعلم هل هو من زنا او من شبهة وحكمة انه ان
لم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا وعبارة الشئ في كتاب
العدة بعد قول المصم وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة ما نصه ولو حمل
حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقلناه واقراءه
اي من حيث صحت نكاحها معه وجواز وطئ الزوج لها اما من حيث
عقوبتها بسببه فيحمل على انه من شبهة فان انتبه للامكان
منه لحقة كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف
عنه الا باللعان هو شر عليه وعبارة الاصل مع شر المحلى والصفرة
والكدرة اي كل منهما حيض في الاصح مطلقا لانه الاصل فيما تراه
المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المتعاد
الا في ايام العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل بشرطية كونها حيضا
في غيرها تقدم دم قوي من سواد وحمرة عليه وقيل وتاخر عنه
وعلى هذين يكفي اي قدر من القوي وقيل لا بد من يوم وليلة
انتبت **قوله** ايضا ولو حامل اي وان خالفت عادة تباحث لم ينقص
عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم
الذي كانت تراه في غير زمن الحمل هو شر عليه وانما كان دم الحمل
حيضا اذا وجدت شروطه لانه تزد دبين كونه دم علة ودم جبلة
والاصل السلامة ولا نظر لكون الظاهر ان الحمل لا يغيض **قوله** حلي
فائدة قال في شر التهذيب يقال امرأة حامل وحاملة والاول شهر
واقص

واقص وان حملت على راسها او ظهرها فحاملة لا غير **قوله** شوبري
قوله لا مع طلق الطلق هو الرجوع الناشئ من الولادة او الصوت
المصاحب لها **قوله** يخاف وفي المختار الطلق رجوع الولادة وقد طلقت
تطلق تطلقا على ما يشتم فاعله هو ومثله في المصباح ومقتضاه
انه لم يسمع مبنيا للفاعل **قوله** لزم من حيض اي في زمنه **قوله** شوبري
قوله قدره مفعول ثان او نعت لهما او حال منه او بدلا اشكال
منه فلهذا اربع احتمالات وفي كل منها ما فيه **قوله** لم يعبر اي
المري الذي هو الدم لا يقيد كونه قدره فسقط ما قيل يرد عليه
ما ورد على اصله وبهذا يجاب ايضا عن اصله **قوله** شوبري وبابه
نصرا **قوله** وفي المختار انه من باب دخل ونصر **قوله** فهو مع نقاء
تحلله حيض هذا القول يسمى قول السحب وهو المعتمد والثاني ان
النقاط طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر
ويسمى هذا قول اللقط وقول التفتيق ومحل القولين في الصلاة
والصوم ونحوهما فلا يجعل النقا طهرا في انقضاء العدة اجماعا
اه شمر وظهر من عبارة الارشاد السابقة ان القولين لا يفرق
الا في غير الدور الاول في حق المبتدأة اما فيه في حقها فتقدم انها
كلما انقطع الدم تؤمر باحكام الطاهر وهذا اخلاف فيه تامل
وعبارة المحلي والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والفصل
ونحوها دون العدة والطلاق انتبت **قوله** فهو مع نقاء تحلله حيض
هذا حيث تحققت اوقات الدم لا تنقص عن يوم وليلة واما
اذا شككت في انه يبلغ ذلك فهل يحكم عليه بانه حيض لانه الاصل
فيما تراه او لا فيه نظر الاقرب الاول لانهم صرحوا بانه يحكم على
ما تراه المرأة انه حيض فيؤخذ من كلامهم ان امسكوك فيه حيض

حتى يتحقق ما يمنع فلا تقضي ما فاتها فيه من الصلوات وحكم بانقضا
عدتها بسببه ويقع الطلاق المعلق الى غير ذلك من الاحكام ثم
رايتهم رشح بذلك في باب العدة اخرج **قوله** مبتدأة كانت ومعتادة
عبارة ثم رشحوا كانت مبتدأة او معتادة وقع الدم على صفة واحدة
ام انقسم الى قوي وضعيف وفق ذلك عادتها ام خالفها لان الشرط
قد اجتمع واحتمال تغير العادة ممكن انتهى **قوله** كانت ثلاثا
ايام الخ فلو رأت ثلاثا وما تم ثلاثا نقأت ثم اثني عشر يوما او اثني
عشر يوما ثم ثلاثا نقأت ثم ثلاثا وما فالذي يتجه فيها ان حبسها
السابق فقط وهو الثلاثا في الاولى والاثنى عشر في الثانية اهـ برماوي
ثم ان الحكم على الثلاثا الاولى بانها حيض فقط ربها ينافيه ما سبقا
محمول على ما اذا لم تنزل اوقات الدم والتقاء على اكثر الحيض فرجعه
اهـ قل على الجلال **قوله** ثم انقطع حرج ما لو استمر فان كانت مبتدأة
فغير مصيزة او معتادة عملت بعادتها كما قالوه فيما لو رأت خمستها
المفهومة اول الشهر ثم نقأت اربعة عشر ثم عاد الدم واستمر في يوم
وليلة من اول العايد طهر ثم تحيض خمسة ايام منه ويستمر دورها
عشرين يوما اهـ ابن حجر اهـ برماوي وع ش على **قوله** وهو وارد على
تعبير الاصل بسن الحيض في سن الحيض اخص من سن الحيض فهذا
الدم يقال له انه في سن الحيض ولا يقال انه في سن الحيض اهـ شيخنا
وعبارة البرماوي لا يخفى عدم وروده لما ذكره قبل من ان اقل
الطهر خمسة عشر يوما وفي الصورة المذكورة لم يوجد اقل الطهر
حتى تكون الثلاثا الاخيرة حيضا فاي ردها عليه غفلة عما ذكره
قبل انتهى وعبارة سم وعيكي ان يدفع وروده بانه علم كون
الثلاثة الاخيرة ليست حيضا من قول الاصل قبل اقل الطهر بسن
الحيضتين

الحيضتين الخ انتهى **قوله** لان اقله لا يمكن ان يعبر اكثره بخلاف روية
القدر فانما تصدق بما اذا جامع القدر شيئا اخر فروية عشرين
مثلا يصدق عليها روية القدر لا اقلها هو **قوله** ايضا لان
اقله لا يمكن الخ فيه ان قدره لا يمكن ان يعبر اكثره ايضا وقد يحا
عن الثبوتان القدر لما صدق بالخمسة عشر بخلاف لا يبعد ان يقال
يشترط ان لا يزيد على خمسة عشر بخلاف الاقل فانه لا يتجمل فيه
ان يقال يشترط ان لا يزيد على اليوم واللييلة على خمسة عشر اخرج ع ش
ومع ذلك فتعبر الاصل صحيح ايضا لان روية الاقل صادقة بروية
الزيادة عليه او الفقيه في قوله ولم يعبر للمري الصادق بالاقل
والاعم منه لا لنفسه لاقل فقط اهـ برماوي **قوله** فليس كحيض اي لانه
من آثار الولادة اهـ شيخنا وقوله كما انه ليس بنفاس اي لتقدمه على
انقصال الولد بل هو دم فساد ما لم يتصل بدم قبله فان انقصل
بحيضها المتقدم فهو حيضان لم ينقص مجموعهما عن دم يوم وليلة
فان نقص عنهما فهو استخاضة اهـ برماوي **قوله** فان عبر الخ جواب
الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل او نظروا في غيره ضمير ان
ظاهر ومستتر فالظاهر يرجع للاكثر والمستتر يرجع للدم اهـ برماوي
قوله اي من عبره ما بيان ملجج الضمير كسبيل ما دل عليه سياق الكلام
وان لم يسبق للمرأة ذكر اهـ برماوي **قوله** ونشئ بالمستخاضة فقضية
ان من رأت دما لا يبلغ يوما وليلة لا نشئ مستخاضة وهو احد
اصطلاحين غير مشهور اخرج ع ش **قوله** اي ولما ابتدأها الدم ما
مصدرية فينخل التركيب الى اول ابتداء الدم فلا يفتح الاخبار
عن اسم كان الا ان يحاط بتقدير مضاف اي ذات اول اهـ شيخنا
وعبارة ع ش على **قوله** اي اول ما ابتدأها الدم هذا التفسير

يخرج منه ضبط المتن بقية الدال وعبارة الشيخ عميقة قول الثالث أي أول
الخ فهو بفتح الدال في المتن وتوقف ابن الصلاح في صحة قولك
ابتداء الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقارن في المتن بكسر الدال
أي ابتدأت في الدم أه ولعل الثالث لم يشرح عليه لأنه يجوز الخ يجوز
في اسناد الابتداء معني الشروع إلى المرأة انتهت **قوله** بأن ترى قويا و
ضعيفا تفسير للممثلة لا يقيدها كونها مبتدأة أه برما و **قوله** فالأسود
والأحمر الخ حاصل ما ذكر من ألوان الدم خمسة وأشار لصفاته
بقوله وماله رابحة كريمة الخ وهي أربعة الثخن والنتن معا وعدمهما
معا واحدهما بدون الآخر فيمكن اعتبار كل من الأربعة في كل من الألوان
الخمس فلذلك قال الثوري وحاصل أقسام الدم خمسة أسود وأحمر
وأصفر وأشقر وأكدر وكل منها له أربعة أوصاف لأنه إما مجرد عن
الثخن والنتن أو بهما أو باحدهما فإذا أردت ضربها فتقربا وصف
الأول الأربعة في أوصاف الثاني ثم المجموع في أوصاف الثالث ثم
المجموع في أوصاف الرابع ثم المجموع في أوصاف الخامس فالحاصل
الف وأربعة وعشرون صورة أه شوري **قوله** والأشقر أقوى من
الأصفر في المختار الشقر لون الأشقر وبابه طرب وشقرة أيضا وفي
الإنسان حمرة صافية وسهرة مائلة إلى البياض وفي الخيل حمرة صافية
يجر معها العرق والذنب فان أسود من الكمية وبغير أشقر أي شديد
الحمرة وقوله وهو أقوى من الأكدر فيه أيضا الكدر ضد الصفو وبابه
طرب وسهل فهو كدر وكدر مثل فخذ وفخذ وتكدر أيضا وكدره
غير تكديرا والكدر أيضا مصدر الأكدر وهو الذي في لونه كدرة
والأكدرية مسئلة في الفرائض معروفة أه **قوله** فالأقوى ما صفاته
الخ فيه فصولا لأنه لا يتناول تقديم ما فيه صفة واحدة على ما لا صفته
فيه

فيه أصلا كاسود ثخين غير منتن على أسود رقيق غير منتن ولا ما فيه
صفتان على ما لا صفة فيه أصلا كاسود ثخين منتن على أسود رقيق
غير منتن أه يجنأ قال العلامة الشنوي أن كانت ما موصولة فلا وجه
أنها مبتدأ والأقوى خبره وإن كانت موصولة فلا وجه أنها خبره إلا أقوى
مبتدأ وبجملته التي بعدها صلتها أو صفتها أه برما و **قوله** فان
استويا فبالسبق بأن كان أحدهما أسود بلا ثخن وذنن والآخر
أحمر باحدهما أو كان الأسود باحدهما والأحمر بهما أي الثخن والذنن
أو كان أسود ثخين وأسود منتن وكأحر ثخين أو منتن وأسود مجرد
أه حلي **قوله** فالضعيف وإن طال استخاضة كان رأت يوما وليلة
سوادا ثم انقلبه الضعيف وتماوى سنين لأن أكثر الطرر لأحد
له وقوله والقوي حيض أي مع نقا تخلله كان رأت يوما وليلة سوادا
ثم كذلك نقا ثم كذلك سوادا وهكذا إلى خمسة عشر ثم طبقت حمرة
ولو اجتمع قوي وضعيف وأضعف فالقوي مع ما يناسبه في القوة
من الضعيف حيض ثلاثة شروط أن يتقدم القوي وأن يتصل به
المناسب للضعيف وأن يصلحها مع الحيض بأن لا يزيد مجموعهما
على أكثره خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم طبقت الصفرة فالأولان
حيض فان لم يصلحها مع الحيض كعشرة سوادا وستة حمرة ثم طبقت
الصفرة أو صلحا كن تقدم الضعيف خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم
طبقت الصفرة أو تأخر كن لم يتصل الضعيف بالقوي خمسة سوادا
ثم خمسة صفرة ثم طبقت حمرة فالحيض كاسود فقط أه ثم مر
قوله والقوي حيض أي بثلاثة شروط أشار إليها بقوله أن لم ينقص
أي القوي عن أقله ولا عبري جاوز أكثره الخ وقوله ولا ينقص الضعيف
الخ أي حيث استمر الدم والأبواب رأت عشرة أيام أسود ثم عشرة أحمر

مثلاً ثم انقطع كان القوي حيضاً وقد نقص الضعيف عن اقل الطهر
وقوله بخلاف ما لورات يوماً اسود الخ اي فلم يكن ذلك مميزاً
معتد به لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف وان كانت جملة لم
تنقص عن اقل الطهر اهـ جلي وعبارة السوبر قوله ولا نقص الضعيف
الخ قال في شرح الروض غايته في هذا القيد حيث استمر الدم قاله المتولي
للاحتراز ما لورات عشرة سواد ثم عشرة احمر ونحوها وانقطع الدم
فانما فعل بتمييزها مع ان الضعيف نقص عن خمسة عشر انتهت **قوله**
ان لم ينقص عن اقله الخ هذه الشروط معتبرة في المعتادة ايضاً
ق لعل الجلال **قوله** ولا نقص الضعيف الخ قال الراغب رحمه الله لا نريد
ان نجعل الضعيف طهر والقوي بعده حيضة اخرى اغا يمكن ذلك
اذا بلغ الضعيف خمسة عشر مثل الاستوي لذلك بما لورات يوماً
وليلة اسود واربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال فلو اخذنا بالتمييز
هنا واعتبرناه لجعلنا القوي حيضاً والضعيف صبراً والقوي بعده
حيضاً اخر فيلزم نقصان الطهر عن اقله اهـ عميرة اهـ عن شـ علم
قال في النخاير لا يحتاج لهذا الشرط للاستغناء عنه بالثاني لان القوي
اذا لم يزد على خمسة عشر لم يزد ان لا ينقص الضعيف عنها ورده المحب
الطبري وابن الاستاذ بان ذلك غايته ان كان الدور ثلاثين
فيلزم من عدم عبور القوي اكثر عدم نقصان الضعيف عنه وقد
يكون اقل فيكون القوي خمسة عشر والضعيف اربعة عشر او يكون كل
اربعة عشر فقد نقص الضعيف وان لم يزد القوي اي وح تكون
غير المميزة الآية قال بعضهم ولا يحتاج اليه فيمن دورها اكثر من
ثلاثين ايضاً لانه يلزم من عدم عبور القوي الاكثر عدم نقص
الضعيف عنه بل لا يكون الا يزيد عليه نعم من دورها ثلاثون واقل
يلزم

يلزم من الثالث الثاني لانه اذا كان الضعيف خمسة عشر لم يزد ان يكون
القوي خمسة عشر فقل فالواجب كشرطين فقط اقل القوي مطلقاً
ثم ان كان الدور اكثر من ثلاثين ضم اليه اكثر القوي فقط اذا
يلزم منه ان يكون الضعيف خمسة عشر فكثر وان كان دورها خم
اليه احدها لانه يلزم منه الاخر فلا حاجة الى شرط ثالث بحال اهـ
قال في الايعاب قد يوجه ما جرو عليه بان الثاني والثالث اختلف
فيما يخرج بهما وايضاً باعتبارهما لا بد منه من حيث الجملة وان لم
من احدهما الاخرية بعض الصور فلذلك صرحوا بهما معا ولم ينظروا
لما بينهما من التلازم اهـ راعى شـ **قوله** ولا حال من الفاعل الذي
هو الضعيف اي ولا نقص الضعيف حالة كونه متولياً عن اقل الطهر
وهذا من باب تقييد النفي لا من باب نفي القيد وان كان هو الغالب
لانه لا يصح هنا من عبارة عن قولهم النفي لخل على المقيد وان كان
خلاف الغالب هيئتنا **قوله** بان يكون خمسة عشر يوماً منفصلة اي ان
استمر الدم بخلاف ما لورات عشرة ايام اسود ثم عشرة احمر مثلاً وانقطع
الدم فانما فعل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا بد ذلك
على انه لو صرح اهـ زيد **قوله** منفصلة المراد بانضالها ان لا يتخللها
قوي ولو تخللها نقاً هيئتنا **قوله** او لا مميزة لا اسم بمعنى غير ظهر
اعرابها علوماً بعد ما لورات على صورة الحرفا هيئتنا **قوله** لكن فقط
شرطاً ما ذكر قال شيخنا في شرح الارشاد كان مرات القوي دون اقله كنصف
يوم اسود اقله اكثره كسبعة عشر اسود ثم اطبقت احمر فيها و
الضعيف دون خمسة عشر كان مرات الاسود يوماً وليلة ثم الاحمر اربعة
عشر ثم عاد الاسود اهـ سم **قوله** فحيضها يوم وليلة اي من كل شهر
كما يوجد ما بعده اهـ وما **قوله** ايضاً فيضها يوم وليلة اي لا

سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيما سواه مشكوك فيه
فلا يترك اليقين الا بمثله او اماره ظاهرة من تعيين او عادة لكنها
في الدور الاول تمهل حتى يعبر الدم اكثره فتقتسل وتغتسل ما زاد
على اليوم والليله وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مغرب يوم وليله
على الاظهر اذا استمر فقد التيقن اهـ **قوله** وطررها تسع وعشرون
انما نضر على ذلك الرد على من قال ان طررها اقل الطهر او غالبه
وتخطا فيما زاد على يوم وليله اهـ **قوله** وتغتسل فتغتسل فقال انما لم
يقبل وطررها بقية الشهر لانه لو قال ما ذكر لتوهم ان المراد بالشهر
الشهر الهلالي الصادق بتسعة وعشرين فتكون بقية ثمانية و
عشرين اهـ وعبارة البراءة **قوله** تسع وعشرون انما حذف الثامن
العدد لان المعدود محذوف او تقليبا لليالي لان المراد بثلث التائيت
في اسم العدد اذا رأت ذلك ومنه قوله يتربصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا ولم يقل بقية الشهر لان شهر استخاضة الذي هو دورها
لا يكون الا ثلاثين يوما اياما من غير اعتبار هلال فان طر لها عشرين
ردت اليه نسخا للمأني بما لم يجد انتت واعلم ان الشهر متى اطلق
في كلام الفقهاء فالمراد به الهلالي الا في ثلاثة مواضع في المميرة الفارقة
شرطا وهي المذكورة هنا وفي المتغيرة وفي الحمل بالنظر لا قوله وغالبه
فان الشرع في هذه المواضع الثلاثة عددي اعين ثلاثين يوما اهـ **قوله**
حذف نقلا عن الشوري على التفسير **قوله** بشرط زردته الخ هـ لا قال
بقيده كسابقه وما وجه المخالفة غير التفتن ولعل وجهه تصدير
باداة الشرط فصح باسمه الخاص وفيه نظر لصفة التعبير بالقيده
فيما صدر باداة الشرط اهـ **قوله** والافتحرة عبارة التحريم وشهر
والافتحرة وهي ولي لان المتغيرة خاصة بالمعتادة الناسية للفقد
والوقت

287
والوقت واحدها كما سيأتي وهذه مبتدأة اهـ **قوله** تسمى مميرة اي
فارقة شرط تعيين فلا يطلق عليها اسم المميرة بلا قيد كما علم من قوله
وحيث اطلقت المميرة الخ اهـ **قوله** فترد اليها واعلم ان المعتادة اذا
جاوز دمها عاداتها امسكت عما غشك عنه كما يفرض قطع الاحتمال انقطاعه
على اس خمسة عشر فاقبل فاكل جيف وان عبرها ففقت ما ورد قدر عاداتها
وفي الدور الثاني وما بعده اذا عبر ايام عاداتها اغتسلت وصامت وصلت
لظهور الاستخاضة لانها تثبت بمره جزيا ولا فرق بين ان تكون عاداتها
ان تحيض اياما من كل شهر ومن كل سنة او اكثر وشمل كلامهم هنا الايسة
اذا حاضت وجاوز دمها خمسة عشر فترد لعاداتها قبل الياس ما ياتي في العقد
انها تحيض بروية الدم ويتبين انها غير ايسة فلزمها كونها مستخاضة بمجاورة
دمها الاكثر اهـ **قوله** قدر او وقتا اي وان بلغت سن الياس او زاد
دورها على تسعين يوما كان لم تحض في كل سنة الا خمسة ايام فهي تحيض
وباية السنة طهر اهـ **قوله** وتثبت المعتادة هي تكرر المشي على نزع واحد
اهـ **قوله** لكن هذا التعريف لا ينطبق على قول المتن وتثبت المعتادة بمره
خصوصا مع تمثيل التمهله بقوله فمن حاضت في شهر خمسة الخ فالخمس في
هذه الصورة لم تتكرر فلعل تسمية الفقهاء لمثل هذا عادة مجرد اصطلاح
والا ففي اللغة ما يقتضي مثل ما قاله البراءة وفي المصباح والمعادة معروفة
والجمع عاد وعادات وعوايد سميت بذلك لان صلاحها يعاودها اي
يرجع اليها مرة بعد مرة وعودته كذا عتاده وتعودته اي صيرته له
عادة اهـ **قوله** ان لم تختلف هـ لا قال بشرط زردته بقول ان لم تختلف
كسابقه مع ان هذا من زيادته كما نبه عليه بعد بقوله وخرج بزيادتي
الخ اهـ **قوله** لانها في مقابلة الابتداي والمقابلة تحصل بمره اي
لانها مأخوذة في مقابلة الابتداي منافية له اهـ **قوله** وخرج

بزيادتي لم تختلف ما لو اختلفت اي فلا تثبت الامرتين هذا حكم المفهوم
وذكر له سبع صور في كل منها قد تكررت العادة حتى في صورة عدم تكرر
الدور بان حاصت ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة فالعادة متكررة وان كانت
مختلفة وقديين السبعة بقوله فان تكرر الدور في هذه صورة وبقوله
او لم تنتظم او لم يتكرر الدور هاتان صورتان وبقوله او لم تنسها ذلك
الحيث فيه ثلاث صور لانه محترز بقوله ونسيت النوبة الاخيرة الرجوع
لثلاثة وبقوله او لم تنس انتظام العادة فيه صورة وبقوله لم تثبت
الامرتين راجع للصورة الاخيرة وهي قوله او لم تنس انتظام العادة
كما يقتضيه سياقه فكان عليه ان يذكر في كل صورة المفاهيم كلها لان
صنيعه يقتضي انه خاص بالاخيرة حتى فهو منه بعضهم ان في المفهوم
تفصيلا اي فان اختلفت لم تثبت الامرتين فاكثر وذلك في الصورة
السابعة دون الستة قبلها فحق التغير ان يقول وخرج بزيادتي
ان لم تختلف ما لو اختلفت فانها لا تثبت الامرتين فاكثر ثم يتكلم على
كونها تحيض اقل النوب والنوبة الاخيرة تاملها لكانت **قوله** فان تكرر
الدور في المراد بالدور في غير لم تختلف عادتها هو المدة التي تشمل
على حيض وظهر وفيها اختلفت عادتها هو جملة الاشهر المشتملة على
العادات المختلفة كثر الاشهر وقلت اوسع شئ علم **قوله** ونسيت
انتظامها بان لم تدرك كل ترتيب الدور في نحو المثال الا في هذه الثلاثة
ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس والخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة او بالعكس
وغير ذلك من الوجوه الممكنة اوسع شئ **قوله** ونسيت النوبة الاخيرة
فيها اي في التكرر وعدمه والتكرر فيه صورتان فالمسائل ثلاثة
وح تساوي هذه النسخة نسخة فيها بغير ميم كقوله الزايدي
وفيه نظر لان في صورة التكرر الانتظام ونسيان الانتظام تحيضها
اقل

اقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة الاخيرة وكتب ايضا قوله فيها
اي فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم عادتها او لم يتكرر الدور بالكلية
واما اذا تكرر وانتظمت ونسيت انتظامه فضعفها اقل النوب وان
كانت ذاكرة للنوبة الاخيرة اهل جليح واعتد كتحناح **قوله**
واحتاطت في الزايدي من النوب فتخطا الى اخر اكثر العادات
فتقتل اخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده اهل جليح وقوله
كما يعلم مما سياتي اي في المتغيرة حيث قال فكما يفيض لا يطلاق الخ
فالمراد بهذا الاحتياط انها تقتل عند كل نوبة من الزايد وتكون
في هذه المدة كما يفيض في احكام وظاهر في احكام كما سياتي في المتغيرة
مثلا اذا حيضت الثلاثة تكون فيما بينها وبين الخمسة كالمختصة
في احكامها الا انية الا في الغسل فلا تغسل الا على راس الخمس تامل
قوله او لم تنسها الخ مقابل قوله ونسيت النوبة الاخيرة فيها
فقتضيه رجوع ذلك للمسلتين ومقتضى ذلك انه اذا لم يتكرر
الدور ولم تنس النوبة الاخيرة ردت اليها واختلطت في الزايد ان
كان فليراجع ذلك ولم يذكر ذلك في شئ الروض ولا في العباب وغيرها
من الكتب ليرد ايها فلا ينبغي ان يكون هذا مرادا واما رجوعه
لما اذا تكرر ولم تنتظم فلا اشكال فيه فانه مصرح به في الكتب المذكورة
وغيرها اوسع شئ **قوله** ردت اليها ضعيف في الاولى من الثلاث
اذ المعتمد فيها انها تحيض اقل النوب وتخطا في الزايد كحالة النسيان
وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة لان المعتمد فيها انها لا يجب
عليها احتياط في الزايد بل تقتصر دائما على النوبة الاخيرة وان كانت
اقل النوب اهل جليح **قوله** واحتاطت في الزايد ان كان ضعيف بالنسبة
لعدم التكرر لان المعتمد في هذه انها لا تخطا في الزايد لانها تارة للنوبة

الآخرة وتكون فاسحة ما قبلها واما مرجعه لما اذا تكرروا لم ينتظم ولا
اشكال فيه اهم وعبرة عن قوله واختلطت في الزايد ان كان
اي فيما اذا تكرر الدور لم ينتظم وتذكرت النوبة الآخرة بان تكون
في الثلاثة كما صرح به التثنية في الروض وصرح به صاحب العبادات
الشيخ سلطان في حاشيته والمقدار انما اذا لم تنس النوبة الآخرة لا تختلط
لان العادة المتأخرة تنسخ ما قبلها وان كانت وهذا فيما اذا لم يتكرر
الدوران فانه تكرر حيث النوبة الآخرة واختلطت اه وقوله فيما اذا
لم يتكرر الدور فان تكرر حيث النوبة الآخرة لم تنتظم عادتها اما اذا
تكرر وانتظمت العادة ونسيت الانتظام فانها تحيض اقل النوبة سواء
ذكرت النوبة الآخرة او نسيتها وسواء كانت الآخرة اكثر النوب
او اقلها وحيث تختلط للزائد والحاصل ان الصور اربع الاولى ان
تكرر الدور وتنتظم عادتها وتذكر الانتظام فتجري على ذلك في اشهر
الاستحاضة كان حاضت في شهر ثلاثة وفي ثان خمسة وفي ثالث سبعة
ثم عاد الدور كذلك ثم استحيضت في السابع فترد فيه الى ثلاثة وفي
الثامن الى خمسة وفي التاسع الى سبعة وهكذا الثانية ان يتكرر الدور
فنتظم عادتها ونسيت الانتظام فتحيض اقل النوب مطلقا وفاقا للحلي
وخلافا للشيخ الزبيدي وتختلط في الزايد الثالثة ان يتكرر الدور ولم
تنتظم العادة فان نسيت النوبة الآخرة حيث اقل النوب واختلطت
في الزايد وان لم تنسها ردت اليها واختلطت في الزايد ان كان بان
كانت النوبة الآخرة في مثاليها ثلاثة الرابعة ان لا يتكرر الدور فان
نسيت النوبة الآخرة حيث اقل النوب واختلطت في الزايد وان ذكرتها
حيضتها سواء كانت اكثر النوب او اقلها احتياط خلافا للتثنية لان العادة
الآخرة تنسخ ما قبلها كما ذكره سم والشيخ سلطان وغيرهما فامل ما في
الاشتبوي

الاشتبوي عن شيخنا الحق **قوله** ويحكم المعتادة مميزة الى هذا قسم ثالث
اقسام المعتادة وكان الاقرب تقديمه على ما قبله لتكون اقسام غير
المميزة متصلة **اه** شيخنا **قوله** ايضا ويحكم المعتادة مميزة قد سلف لك
شروط التمييز فاعتبرها هنا فلو كانت عادتها خمسة من اول كل شهر فترات
في اول شهر خمسة حرة ثم اطبق **السود** فيضها الخمسة الاولى من كل شهر
لانها معتادة غير مميزة والحاصل ان التمييز حيث ما وجد بشرطه
السابقة عطلت المرأة بد سواء كانت مبتدأة او معتادة ذاكرة او منسية
وافق العادة او خالفها تقدم القوي على الضعيف وذاخر واسه اعلم
اه عميرة اهم واما اذا فقدت المعتادة شرطا من شروط التمييز
السابقة فسيا في فيها التفصيل بين كونها ذاكرة للقدر والوقت او ناسية
لها الى اخر ما سياتي **قوله** لظهور اي لظهور ما يدل عليه **اه** شيخنا **قوله**
اما اذا تخلل بينهما الخ جواب الشرط محذوف اي فتعمل بهما كما اشار له
بقوله فقد ر العادة الخ **اه** شيخنا **قوله** كان رات بعد خمسها الخ عبارة
شيخنا في شهر الارشاد كان رات عشرين احر ثم خمسة اسود ثم احر
فالخمس الاول من الاحمر حيض وخمس الاسود حيض اخر لان بينهما خمسة عشر
يوما انتهت وقوله عشرين ضعيفا لعله وكان هذا الضعيف من خمسها
اذ لو كانت خمسها اقوي فهذا اعني جعل خمسها حيضا من باب الاخذ
بالتعيين لا مجرد العادة تامل ثم سالت ر فوافق عليه ثم رايته في شهر
شيخنا اهم اه ع ش **قوله** ثم ضعيفا الظاهر ان هذا ليس شرطا في الحكم
حتى لو لم تر بعد الخمسة القوية شيئا كان الحكم كذلك اهم وقد
يقال انما تقديمه لانها لو رات بعد القوي قويا كانت عاملة بالتعيين
فقط لانه وبالعادة وقوله والقوي حيض اخر اي للتعيين لان بينهما
طهر كما ملا **اه** شيخنا **قوله** او كانت اي منجاوزها اكثر اه ثم ر

انه لا يجوز لها دخول المسجد للصلاة فقاموا ونفلا لصحتها خارجة بخلاف
 الطواف وخوم اي كالاعتاق فانه من ضرورته اما القراءة في الصلاة فحاجته
 مطلقا اي فائحة او غيرها لان حدتها غير محقق في كل وقت بخلاف فائدة
 الطهورين من كونهما كايض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتحقيق حديثه اه حلي
 ومثله شذرر والحاصل انها كايض في خمسة احكام وكطاه في خمسة ايضا
 كما تقدم اذ المحرم بالحيف عشرة اشياء في كطاه في الصلاة والطواف والصوم
 والطلاق والفصل وكحيف في خمس في مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة
 القرآن في غير الصلاة ومس المصحف وحمله والملك بالمسجد وعمود شطره
قوله وقراءة في غير صلاة اي وان خافت نسيان القراءة لتكثرها من اجرائه
 على قلبها فلو لم يكف في دفع النسيان اجزاه على قلبها ولم ينفق لها قرآنه
 في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة
 جاز لها القراءة ويجوز لها القراءة للتعليم لان تعلم القرآن من فروع الكفايات
 وينبغي جواز مس المصحف وحمله ان توقفت قرائتها عليها ثم اذا قلنا يجوز
 القراءة خوف النسيان فهل يجب عليها ان تقصد تلاوتها الذكر او تطلق للحصول
 المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت كطاهر انه لا يجب عليها ذلك
 بل يجوز لها قصد القراءة لان حدتها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من
 قصد القراءة المحصل الثواب ثم ان كانت قرائتها مشروعة سن المسامحة لها
 سجود التلاوة والا فلا هه ش علي **قوله** صلاة ولو مندورة وصلاة
 جنازة فتكفي منها ويسقط بها الفرض ولو بحضرة غيرها من متطهر كامل
 خلافا للعلامة الخطيب اهريما ووع شر علي ر **تنبيه** قد مضى الشافعي
 والاصحاب على انه لا قضاء على المتخيرة وان صلت في اول الوقت اعتدله الزيادة
 ودر كواله والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوب عليها في كيفية طرق
 تطلب من المطولات اهق على الجلال وعبارة الاسعاد لابن ابي شريفة
 متن

متن الارشاد لابن المقرئ يضربا فتصلي كل فرض اول وقته لانه يجب عليها
 التجيل بل لتكفيها الكيفية المذكورة في القضا بعد فلو اخرجت من اول
 الوقت حتى مضى ما يسع الفصل وتلك الصلاة لزمته الزيادة على ذلك
 الكيفية كما سيأتي واذا صلت الفرض اول وقته بغسل لم يكفها ذلك
 في اسقاطه بل لتعيده اي تقضيه وجوبا لاحتمال انها صلت حايضا ثم انقطع
 في الوقت بعد الصلاة او في خلالها فانه اذا انقطع وقد بقي من الوقت
 ما يسع تكبيرة وجبت ذات الوقت مع ما قبلها من صلاة تجمع معها وهذا
 يؤمر بتأخير الاعادة عن وقت ما بعدها مما يجمع معها فلا تقضي الظهر
 الا بعد خروج وقت العصر ولا المغرب الا بعد خروج وقت العشاء لانها اذا
 قضت الظهر في وقت الاخيرة بتكبيرة فلا تخرج عن العهدة ويكفي ان تعيده
 بوضوء ان اعتادته بعد ادا فرض لا يجمع ولا حاجة بها الى الفصل لانها
 تغسل لفرض الوقت فيكفيها ذلك فاذا قضت الظهر والعصر واخرتهما عن
 ادا المغرب اغتسلت للمغرب كفاها ذلك للظهر والعصر ايضا لانه ان انقطع
 حيزها قبل المغرب فلا يعود الى تمام مدة الظهر وان انقطع بعد لم يكن
 عليها ظهر ولا عصر لكن تنوضا لكل واحدة منهما كما هو شأن المستنحاض ولو
 قدمتها على ادا المغرب فان عليها ان تغسل للظهر وتنوضا للعصر وتغسل
 ثانيا للمغرب لا خفا لانقطاع في خلال الظهر والعصر وعقبهما وعن هذا
 احتز بقوله بعد فرض وانما كفي غسل واحد للظهر والعصر لانه ان انقطع
 كفيض قبل المغرب فقد اغتسلت بعده وان انقطع بعده فليس عليها ظهر
 ولا عصر وهكذا الحكم في اعادة المغرب والعشاء اما الصبح فاذا قضتها خارج
 وقتها قبل وقت الظهر التي تليها او فيه قبل ادا الظهر فلا بد من الفصل
 لقضائها واذا قضتها بعد ادا الظهر كفاها الوضوء لها مع الفصل للظهر
 لانها ان ادتها طاهرا اجزأتها او حايضا وانقطع في الوقت اجزأتها الا عادة

وان لم ينقطع فيه فلا شيء عليها في صورة تقديم المجموعتين على أداء
ما بعدها تكون مصلية للوظائف الخمس مرتين ثمانية غسل ووضوء
وفي صورة تأخيرها عن أداء ما بعدها ستة غسل والوضوء أربع مرات
فالتأخير أولى لكون العلم به أقل وكونه مخرجا عن عهدة الوظيفة الخمس
بخلاف التقديم لا يستلزمه تأخير المغرب في الصبح عن أول وقتها فخرج
عن عهدة ما عداها أما إذا أخر قاحتي مضي من وقت كل منهما ما يسعه
والفصل فلا يكفي فعلهما مرة أخرى بعد الوقت لجواز أن تكون طاهرا
في أول الوقت ثم يطهر الحيض فتلزمها الصلاة مع وقوع المراتين في الحيض
ثم إن ما ذكر في صورت تقديم المجموعتين وتأخيرها محال إذا قدمت
الصبح في كل منهما وإن أخرت الثاني في الأولى بسبعة غسل وثلاث
وضوءات وفي الثانية بخمسة غسل وخمس وضوءات ولا يشترط المبادأة
بالعادة بل يخرج عن العهدة إذا أنت بها قبل انقضاء خمسة عشر يوما
من أول وقت الفرض المعاد لأن الحيض انقطع فيه بقي الطهر خمسة
عشر يوما وإن لم ينقطع فلا شيء عليها ثم إن إعادة هذه الكيفية
لا تنعني بل إن أدت الفريضة وأبلى وقارها بخيرة بين أن تعيد كما ذكر
وإن عمل حتى يحض ستة عشر يوما ثم تقضي الخمس وهكذا تقضي
الخمس لكل ستة عشر يوما قال في التطبيق لا هنا لا تقضي ما وقع في الحيض
ولا ما وقع في الطهر أما سبق الانقطاع غسله وإنما تقضي الصلاة
التي تأخر الانقطاع عن غسلها ولا يحتمل الانقطاع في ستة عشر يوما
الأمرة واحدة لأن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمسة عشر ويحتمل
تأخر الانقطاع عن الفصل في تلك المرة وإن يجب بذلك الانقطاع ففنا
صلاي جمع فإذا اشكل الحال وجب لقضائهما الخمس وأعلم أن الذي
في العزيز والروضة إنما تقضي كل خمسة عشر يوما الخمس وقد حققته في

المهمات

المهمات وصوبها في كحاوي ولذا نبه فيه المصنف قد غلط صاحب كحاوي
الزمين الكنافي وغيره من أهل عصره لأن اعتبار كل ستة عشر تقضي
أن يلزمها عشر صلوات إذ يحتمل طروحيض لنا صلاة في أول السنة
عشر وانقطاعه في مثلها من السادس عشر فتفسد عليها صلواتان
متفقتان فتقضي ما بعشر صلوات وأيده صاحب الخادم وتغليطهم
صاحب كحاوي بذلك غلط منهم لأن أصل التصوير عما إذا وصلت
الفريضة والوقت فلا يتأني وجوب الصلاة التي طرأ الحيض في أثناءها
أول الوقت لأن شرط وجوبها على من طهرته طهارة ضرورة أن يعفي
من أول الوقت ما يسعها من الطهارة كما بينه عليه إيجاب العشر إذا
صلت متى تحقق كما لا يخفى على المتأمل فإن لم تزد الفريضة وأبلى وقارها
بل وصلت متى تحقق من الوقت فالعشر أي فتقضي لكل ستة عشر يوما
الخمس مرتين لأنه يحتمل أن يطهر الحيض في أثناء صلاة فتبطل وقد مضى
من الوقت ما عيّن إذا دها فيه فتلزمها وينقطع في أخرى كذلك فيجب
أيضا وجوز أن تكونا متفقتين كظهرين أو عصرين ومن سني صلاتين
متفقتين لزمه أن يصلي الخمس مرتين وهما هنا أمران الأول أنه وقع
في العزيز والروضة أمانة وقضا الخمس العشر بكل خمسة عشر يوما وما
في الكتاب كصله من الأمانة بكل ستة عشر هو ما صوبه في المهمات
وتعليقه السابق لما خرد من التطبيق ظاهر الثاني أن ما مشى عليه
الكتاب يتبع لأصله من وجوب قضا الصلوات على المتعرق هو ما رجحه
الشيخان ونقل في المجموع ترجيحه عن الإمام وجمهور الخراسانيين
لكن في المهمات أن عدم وجوب القضا هو المقتضى لأن الشيخين استدلوا
في ترجيح الوجوب بأنه لا نص للمشافق يدفعه وقد نقل الرواية في نفسه
على عدم الوجوب وقال في المجموع أنه ظاهر النص لأن الشافعي يصر على وجوب

المهمات وصوبها في كحاوي ولذا نبه فيه المصنف قد غلط صاحب كحاوي
الزمين الكنافي وغيره من أهل عصره لأن اعتبار كل ستة عشر تقضي
أن يلزمها عشر صلوات إذ يحتمل طروحيض لنا صلاة في أول السنة
عشر وانقطاعه في مثلها من السادس عشر فتفسد عليها صلواتان
متفقتان فتقضي ما بعشر صلوات وأيده صاحب الخادم وتغليطهم
صاحب كحاوي بذلك غلط منهم لأن أصل التصوير عما إذا وصلت
الفريضة والوقت فلا يتأني وجوب الصلاة التي طرأ الحيض في أثناءها
أول الوقت لأن شرط وجوبها على من طهرته طهارة ضرورة أن يعفي
من أول الوقت ما يسعها من الطهارة كما بينه عليه إيجاب العشر إذا
صلت متى تحقق كما لا يخفى على المتأمل فإن لم تزد الفريضة وأبلى وقارها
بل وصلت متى تحقق من الوقت فالعشر أي فتقضي لكل ستة عشر يوما
الخمس مرتين لأنه يحتمل أن يطهر الحيض في أثناء صلاة فتبطل وقد مضى
من الوقت ما عيّن إذا دها فيه فتلزمها وينقطع في أخرى كذلك فيجب
أيضا وجوز أن تكونا متفقتين كظهرين أو عصرين ومن سني صلاتين
متفقتين لزمه أن يصلي الخمس مرتين وهما هنا أمران الأول أنه وقع
في العزيز والروضة أمانة وقضا الخمس العشر بكل خمسة عشر يوما وما
في الكتاب كصله من الأمانة بكل ستة عشر هو ما صوبه في المهمات
وتعليقه السابق لما خرد من التطبيق ظاهر الثاني أن ما مشى عليه
الكتاب يتبع لأصله من وجوب قضا الصلوات على المتعرق هو ما رجحه
الشيخان ونقل في المجموع ترجيحه عن الإمام وجمهور الخراسانيين
لكن في المهمات أن عدم وجوب القضا هو المقتضى لأن الشيخين استدلوا
في ترجيح الوجوب بأنه لا نص للمشافق يدفعه وقد نقل الرواية في نفسه
على عدم الوجوب وقال في المجموع أنه ظاهر النص لأن الشافعي يصر على وجوب

قضا الصوم ولم يذكر قضا الصلاة ونقل فيه عدم الوجوب عن جمهور
 العراقيين ثم قال ونقله الدارمي والماوردي والشيخ نصر وأخرون
 عن جمهور أصحابنا انتهت بالحرف **قوله** وطواف ومثله الاعتكاف ومحل
 دخول المسجد لهما ان امتت تلويث المسجد وانما جاز الدخول لهما مع
 امن التلويث لعدم صحته ما حارجه بخلاف نجاسة المسجد فلا يجوز لها
 الدخول لفعالها اذا خلعت لغرض غيرها كالاعتكاف وينبغي ان مثل
 ذلك ما لو اردت فعل الجمعة وتقدر عليها الا فتدخلك خارج المسجد ويجوز
 لها دخوله لفعالها ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست فرضا عليها
 لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعالها فرضا
 بدليل دخولها للطواف والاعتكاف والمنذورين اعم من كل ذلك الزيادة
 والمعتقدان محل جواز البث اذا توقفت صحة تلك العبادة على المسجد
 كطواف واعتكاف والا فلا هو وعبارة شرع رومما افهمه كلامه من جواز
 دخولها للصلاة فرضا ونفلا ردها الى الدرجة انه تفاهي مفهوم كلام
 المروضة من انه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف
 الطواف ونحو فانه من ضرورته انتهت **قوله** فرضا ونفلا راجع للتلاوة
 اه بربا **قوله** لكل فرض ولو نذر او كفاية دون النفل واذا اغتسلت
 فان كان بانفاس فواضح والاوجب عليها ان ترتب بين اعضا الوضوء
 لاحتمال ان الوضوء واجبا ولا يلزمها ان تنوي الوضوء لان جهلها بالمال
 يصيرها كالفالط وهو يحزبه الوضوءية نحو الحيض ذكره شيخنا وعمومه
 يشمل ما لو كان الفالط رجلا وهو قياسي ما تقدم عن والده في باب
 الفصل من ان الرجل اذا نوى غائلا الحيض وقد اجنب جزاه اه حلي
 ونقله شرع رفيع لو كان عليها حدث اصغر فقل يندرج في هذا
 الفصل لا نظر للاحتياط في التعلية على الحاي عدم اندراج وفيه
 نظر

٧ الاصح

نظرا هم وفيه ق لعل الحلي ما نفسه تنبيهه اكتفاؤه بالفضل صريح
 في اندراج وضوءها فيه وهو كذلك لانه ان كان غسلها بعد الانقطاع
 في الواقع فهو مندرج فيه قطعا ولا فهو وضوء بصورة الفضل فقول
 بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لانه للاحتياط غير مستقيم ويرده ايضا
 قولهم انها لو نوت فيه الا كبركفاها لان جهل حدثها جعلها كالفالطة
 فصرح قال الشيخ الطبري لو لم يحدث بين الفسولين لم يجب عليها
 الوضوء وفيه نظر لان ارادة غير حدثها الدائم لا تستقيم وحيث يجب
 الغسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حياضا فاولي ان يجب التحقق
 كونه خارجا ولو غير حياض وانما اعتقر وجوده في المعتادة للفروقة
 وحيث بطل بالنسبة للغسل فاولي ان يبطل بالنسبة للوضوء اه
قوله ايضا لكل فرض خرج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له
 كما اقتضاه ظاهر كلام اكثرين وحزم به في الكفاية وصرح به ابن
 المقري في شراره شاده وهو المقدم شره وقوله فلا يجب عليها الاغتسال
 له اي ويكفيها الوضوء وظاهره وان فعلته استقلا لا كالفقي و
 قضية شره البهجة ان محل الاكتفاء بالوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض
 سواء تقدم على الفرض وتاخر اما الوضوء استقلا لا سواء كان في وقت
 فرض ام لا فلا بد له من الفصل وعبارته قال في المجموع قال القافني
 كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع
 قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل الا بالفضل ايضا قال وفيه
 نظر ويحتمل ان تستبيح النفل بعد الفرض اقول وقبله ايضا اه ش
 عليه **قوله** في وقته فيه بحث لان الفصل لاحتمال الانقطاع واحتماله قائم
 في كل زمن فلم قيد الغسل بالوقت اه سم ويحارب عنه بان احتمال الانقطاع
 بعده فلم يكتف به واما احتمال الانقطاع بعد الغسل اذا وقع في الوقت

فلا حيلة في دفعه اهـ **قوله** فان علمته اي قبل التغيير اهـ **قوله**
كعند الغروب فيه جر عند الكاف وهي لا تجزأ عن وسهل ذلك
كونها بمعنى وقت على ان ابن عقيل في شرا الشبهل جوزجرها بالكاف
على لغة اهـ **قوله** ونفلي به المغرب اي ثم ان بادرت لفعلها
فذاك وان اخرت لا لمصلحة الصلاة وجب لوضو اهـ **قوله**
لاحتمال الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال ولجيب بانه عبر به
لاحتمال تغير عاداتها لكن كان المناسب للتعبير بالظن لا بالاحتمال
اهـ **قوله** والاغتسلت اي المتغيرة مطلقا سواء علمت وقت الانقطاع
او لا وقوله لا يلزمها المبادرة الى بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة
لها عقب لوضو لما في المبادرة من تقليل الحدث والفصل انما وجب
لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرار بين الغسل والصلاة واما احتمال
وقوع الغسل في الحيفر والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه بادرت
ام لا اهـ **قوله** البهجة **قوله** حيث يلزم المبادرة المستحاضة الموحدة اي
التي اخرت لا لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين
وامراد المستحاضة غير المتغيرة ليصح قياس هذه عليها والا فري
قسم من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشئ على نفسه اهـ **قوله**
قوله ومعلوم ان غرضه بهذا تقييد اخر لقول المتن كلف فرض بعد
ان قيده هو بقوله ان جهلت وقت انقطاع اي فلما كانت ذات
تقطع لا يلزمها الغسل كلف فرض وانما يلزمها في اوقات النزول
فاذا كان التقايسع صلاتين مثلا واغتسلت للاولي لا يجب عليها
ان تغسل ثانيا للصلاة الثامنة مثلا اهـ **قوله** انه لا يغسل
على ذات النقط اي لا واجب لا مندوب بل لو قيل بحرمة لم يكن بعيدا
لانه تعاط لعبادة فاسدة اهـ **قوله** وقصوم رمضان
اي وجوبا

اي وجوبا وكذا كلف صوم فرض ولو تدر موسعا ولها صوم النفل
بالاولي من صلواته ولا يلزمها الفدا ان افطرت لرضاع لاحتمال
كونها حايضا اهـ **قوله** فابى لانه يقرأ رمضان في المتن يمنع الصرف
كما هو المحفوظ وفيه انه لا يمنع من الصرف الا اذا اريد رمضان سنة
بعينها وهذا لا يرد به ذلك بل المراد به رمضان من اي سنة كانت
الا ان يقال المانع لرمضان من الصرف العلمية والزيادة والعلمية
باقية وان اريد من اي سنة فهو معرفة وايضا لان المراد منه
ما بين شعبان وشوال من جميع السنين اهـ من ع ش على **قوله**
اولي من قوله كاملين فيه ان الاصل انما قيد بكامله لاجل قوله يحصل
لها من كل اربعة عشر يوما لان الناقص يحصل لها منه ثلاثة عشر
فقط اهـ **قوله** وعبارة شمر فالكامل في رمضان قيد لغرض حصول
الاربعة عشر لبقا لليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على الحكم كما لا يعترض
عليه بانه لا يبقى عليها شئ اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا لوضوحه
ايضا فان كان رمضان ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر والمفقي
منه بكمال سنة عشر يوما انتهت **قوله** فيبقى عليها يومان اي
وان كان رمضان ناقصا اهـ **قوله** ان لم تقعد الانقطاع ليلا اي
قبل التغيير اهـ **قوله** فانه لا يبقى عليها شئ اي لان رمضان
ان كان تاما فقد حصل لها من كل خمسة عشر وان كان رمضان ناقصا
فاربعة عشر من رمضان وخمسة عشر من اخرها برما **قوله** من
ثمانية عشر هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية عشر فان
لم تكن فيها ثمانية عشر معدودا موقفا نظر ان انت باليا فقلت
ثماني عشر فغير الف والاف لاف نحو ثمانية عشر قال ابن قتيبة
في ادب الكاتب اهـ سم على المنهج وينا فيه قول الصباح اذا اضفت

الثانية اليه موت ثبتت اليها بتواريخ القاضية واعراب المنقوص
تقول جاء ثمان في سنة وثمان مائة ورايت ثمان في سنة نظر الفتحة
على اليها واذا لم تضاف قلت عندي من النساء ثمان ومرت من ثمان
ورايت ثمان واذا وقعت في المركب تحرت بين سكون اليها وفتحها
والفتح افع بقال عندي من النساء ثمان عشرة امرأة وتخذ اليه
لغة بشر طبع النون فان كان المصدود مذكرا قلت عندي ثمانية
عشر باثبات الماه فلم يفرق في ثبوت الالف بين ثبوت الياء وحذفها
وقد يقال لامنا فاة لان كلام بن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم
منه حذفها من اللفظ وكلام المصباح اما هو فيما ينطق به فيها من
الحروف ادهع ش على **قوله** صح الثاني والثالث اي لانا اذا فرضنا
ان السادس عشر الذي طرفه الحيض في شهر ربيع الاول يلزم ان
يكون الحيض الذي قبله طرا في سادس عشر صفر وحي يستمر الى السادس
عشر وهو اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد الاول منه وقوله صح
السادس عشر والثالث اي وفسد الاول من الثمانية عشر والاخير ان
منها لان الاولين واقعان في حيض الشهر السابق والاخيرين واقعان
في حيض الشهر اللاحق اه عن نزي **قوله** ويحصل اليوم ايضا الخ ولا يتعين
هذا المذكور في تحصيل ذلك كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم
فقال يمكن تحصيلها بكيفية تبلغ القصورة وواحدة واعلم في جميع
سايل الصوم بانواعه لا في هذه الصورة بخصوصها لظهور فساد
اه شهر وحواسل ما ذكره الش في كيفية قضا اليومين ست
كيفية خمسة فيما اذا قضا اليومين معا وواحدة فيما اذا قضا كل
واحد منهما على حدة ولخسة الاولى فثمان قسم تقسم فيه خمسة
ايام وليس فيها الا صورة وقسم تقسم فيه ستة وفيه اربع صور
قوله واثنين

قوله واثنين وسطها اي ليس متصلين باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين
سوا ذلك بينهما في انفسهما او فرقت بينهما ادهع ش على **قوله** ويمكن
قضا يوم بصوم الخ تنبيه سكت لمص عن قضا الصلاة فقيه اشعار
بعدم وجوبه ومضى على ذلك العلامة الخطيب وجهه بانها ان كانت
في طهر فلا قضا وفي حيض فكنك واعتمد العلامة الرياني كالأعلام
دولده وذكر الشيخان ان المرأة اذا كانت في طهر امتنع اقتداؤها بالمتحيرة
لانه يلزمها الاعادة فعلم انه يلزمها القضا واعتمد العلامة الشيشري
وفي كيفية القضا طرق تطلب من المطولات اه برهاوي وقد علمت بسطه
في عبارة الاسعاد **قوله** وسابع عشر يجوز في مثل هذا التركيب اعتبار ان
الاول ان يقصد انه مختص من تركيب مشتمل على اربع كلمات والاصل سابع
عشر سبعة عشر وكيفية الاختصار ان يحذف العقد من الاول والينف
من الثاني فتبقى صورة التركيب الاول لانفسه وفيه ح ثلاثة اوجه
بناء الجزئين واعرابهما واعراب الاول وبناء الثاني والاعتبار الثاني ان
يقصد انه تركيب مستقل بان يستعمل السابع مثلا مع العشرة ليفيد
الانقاف بمعنى مقيد بمصاحبة العشرة وح يتعين بناء الجزئين
وهذا كله ما خرد من كلام الاشعري صريحا **قوله** وان كان اخر الحيض
الاول اخر اسم كان والاول خبرها وقوله والثالث معطوف على الاول
والمعنى ان كان اخر حيض اليوم الاول وهذا الاختار صورته ان يطرا
حيض في اليوم السادس عشر فينقطع في اول يوم من الشهر القابل
وقوله او الثالث اي وكان اخر حيض اليوم الثالث بان يطرا في الثامن
عشر فينقطع في اليوم الثالث من الشهر القابل وقوله سلم الاخير وهو
السابع عشر وفي كلام الش مسامحة من وجهين الاول انه كان ينبغي
يقول وان طرا في السادس عشر الاول وان طرا في الثامن عشر سلم الاخير

لان هذا هو المناسب لقوله لان الحيض طرأ الخ لان كلامه في الطرأ والوجه
الثاني انه ترك احتمالا كان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طرأه
في السابع عشر الذي هو واحد ايام الصوم وعليه فيسلم لها الثالث ولما
الاحتمال ان اللذان ذكرهما بقوله وان كان اخر الحيض الخ فزاد ان علي
سياق المقام لان الحيض لم يطرأ فيها في يوم من ايام الصيام مع ان
جميع الاحتمالات التي ذكرها في هذا المقام كان الطرأ فيها في ايام الصيام
والامر في ذلك سهل تامل **قوله** ولا يتعين الثالث والسابع عشر الخ عبارة
شهر رولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني والسابع عشر للصوم
الثالث بل لها ان تصوم بدل الثالث يوما بعده الي اخر الخامس عشر
وبدل السابع عشر يوما بعده الي اخر تسعة وعشرين بشرط ان يكون
المختلف اقل من اقل صومه من اول السادس عشر مثل ما بين صوم الاول
والثاني او اقل منه فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يخ
لان المختلف من اول السادس عشر يوما وليس بين الصومين الاولين الا
يوم واحد وانما امتنع ذلك لجواز ان ينقطع الحيض في اثنا الثالث
ويعود في اثنا الثامن عشر ولو صامت الاول والخامس والثامن عشر
جاز لان المختلف اقل ما بين الصومين الاولين ولو صامت الاول والخامس
عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم التاسع والعشرين
لان المختلف مماثل وان تصوم قبله لانه اقل فم لا ينبغي ان تصوم
السادس عشر لانها لم تخلل شيئا وانما ذكر لهم وغيره ذلك لبيان ان
السبعة عشر اقل مدة يمكن فيها قضا اليوم الواحد وضابط الطريقة
الاولي وهي قوله فتصوم لهما من ثمانية عشر الخ ان تصوم قدر ما
عليها متواليا في خمسة عشر يوما ثم تصوم قدر متواليا في سابع عشر
صومها الاول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصلا بالصوم
الاول

997
الاول امرا وسواء وقعما مجتمعين ام متفرقين وضابط الطريقة الثانية
وهي قوله وعليك قضا يوم الخ ان تصوم قدر ما عليها مفرا في خمسة
عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدر من سابع عشر صومها
الاول من غير زيادة فتصوم يوما وثلاثة وسابع عشر والطريقة
الاولي ثاني في اربعة عشر يوما فادونها والثانية ثاني في سبعة ايام
فادونها هذا كله في غير المتتابع اما هو بنذر او غيره فان كان سبعا
فادونها صامته ولا ثلاث مرات المرة الثالثة منها من سابع عشر
شروعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فاكثر
حيث يتاخر الاكثر فان كان اربعة عشر فادونها صامت له ستة عشر
ولا ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولا فان كان ما عليها شهرين صامت
مائة واربعين يوما ولا انتهت وقوله صامت مائة واربعين الخ اي
فيحصل لهما من المائة والعشرين ستة وخمسون يوما لحصول اربعة عشر
من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية اربعة لان غاية ما يفسد منها
ستة عشر اربع شرعية **قوله** وان ذكرت احدها فليتيقن حكمه ولو قالت
كنت اخلط شهرين بشهر جيفنا اي كنت في اخر كل شهر اول ما بعده حايفا
فلحظة من اول كل شهر لحظة من اخره جيفني بيقين ولحظة من
اخر الخامس عشر لحظة من اول ليلة السادس عشر بيقين وما بين
اللحظة من اول الشهر واللحظة من اخر الخامس عشر تحتل الحيض والطرس
والانقطاع وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر
الشهر تحتلها دون الانقطاع ولو قالت كنت اخلط شهرين بشهر طرأ
فليس لها جيفني بيقين ولها الحظتان طرس بيقين في اول كل شهر اخره
ثم قدر اقل الحيض بعد الحظتين لا يمكن فيه الانقطاع وبعده تحتل
والحافضة للقدر انما تخرج عن التيقن المطلق بحفظ قدر الدور

وابتداه وقدر الحيض فاذا قالت دورى ثلاثون اولها كذا وحيفى عشرة
 فعشرة في اولها لا تحتل الانقطاع والباقي يحتمل الجميع يحتمل الحيض
 والطهر ولو قالت حيفى عشرة من العشرات المشتمل عليها الشهر فهد
 كالاولي لان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا في اخر كل عشرة ولو قالت
 حيفى عشرة في عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر يتيقن و
 العشر ون تحتل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتل الانقطاع
 ايضا ولو قالت كان حيفى خمسة عشر من العشرين الاولي فالعشرة الاخيرة
 طهر يتيقن والخمسة الثانية والثالثة حيفى يتيقن والاولي تحتل الحيض
 والطهر دون الانقطاع وما بعدها يحتمل الجميع الى اخر الثاني عشر
 الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يتيقن ومن اول السادس عشر
 الى اخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى اخر الشهر
 يحتمل الجميع ومتى كان القدر الذي اظلم زائدا على نصف المفضل فيه
 حصل حيفى يتيقن من وسطه وهو الزائد على النصف مع مثله اشر
قوله او بالعكس وهو القدر دون الوقت ويشترط ان تكون ذاكرة
 لقدر الدور وابتداه والافتقار مطلقة وتقدم حكمها وانما اخر هذين
 القسمين عن حكم الصور في القسم السابق لمخالفة ماله من حيثان فيها
 حيفا محققا وطهر كذلك ابرها **قوله** كنا سية لهما فيما من عي من حومة
 التمتع والقراءة في غير الصلاة ومن المصحف وحمله وعبور المسجد المكث
 فيه ومن حل الطلاق وفعل العبادات المفتقرة لنية اه حلي **قوله** ومنه
 غسلها كل فرض غرضه بهذا التوطية لقوله ومعلوم الخ والاعتذار انه
 اكتفى بذكره فيما سبق عن ذكره هنا شوبري بايضاح **قوله** اولى من
 قوله كما يفرض الوطى وطاهر في العبادات اي لان قوله في الوطى يومهم
 ان المباشرة فيما بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك يومهم جواز دخولها
 المسجد

والاربعه تحتل الحيض ولو قالت حيفى خمسة عشر من اول الشهر
 فاحتمال خمسة عشر من اول الشهر تحتل الحيض والطهر دون الانقطاع

المسجد ولان قوله وطاهر في العبادات لا يشمل الطلاق مع انها فيه كالطاهر
 وايضا لانه يومهم انه يجوز لها ان تقرا القرآن في غير الصلاة لانه عبادات
 مع انه ليس كذلك اه شخا حفي **قوله** ومعلوم انه لا يلزمها الفصل الخ
 مراده بهذا تخصيصه لتي لان ظاهر انها تقتل لكل فرض واما في
 المحتمل اه شخا **قوله** طهر مشكوكا فيه وقوله وما لا يحتمله حيفا مشكوكا
 فيه اي وطهر مشكوكا فيه ففيه كحذف من الاول لدلالة الثاني و
 بالعكس المسمى عندهم بالاحتياط اه شخا فمع الظاهر انها لا تقتل
 طواف الافاضة في هذه الحالة ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسي
 النظام عادت افردت لقل النوب واحتاطت في الزايد وذلك لان الطواف
 لا آخر لوقته وهي في زمن المشكوك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخيرها الى
 طهرها المحقق بخلاف النسيئة لعادتها قدرا ووقتا فانها مضطرة
 الى فعله اذ لا زمن لها ترجو فيه الانقطاع حتى تؤمر بالتأخير اليه
 هذا ولم يفرضوا لما لو طافت طواف الافاضة زمن التخير هل يجب
 اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضا الصلوات
 او لا قياسا على الصلاة وجوب ذلك لانها ان طافت زمن التقين احتقل
 وقوع الطواف في زمن الحيض اه شخ **قوله** فيوم وليلة منه حيفى يتيقن
 اي كظاهر وكذا نقول فيما بعده لانه يجوز ان الله تعالى يغير عادتها كونه
قوله وما بين ذلك يحتمل الحيض الخ الظاهر انه ليس مراده بل احتمال
 الطهر هنا طهر اصلي لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع
 عليه وحصل كل منهما احد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض
 يقينا بل مراده الطهر في الجملة فالمراد بالحقاق الطهر والانتقطاع احتمال
 طهر بعد الانقطاع او مع الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا
 منهما محتمل حصوله على التفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال

اي وحيفا مشكوكا فيه

طهر معه انقطاع فليتنامل وبعبارة اخرى قال رحمه الله انظر ما المراد بالظهور
بدون الانقطاع مع تقدم الحيض يقينا في المثال وكان المراد بالظهور
والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالظهور قسمان طهر اصلي بان لا يتقدمه
انقطاع حيض كما بين الاول والسادس في مثال ذاك القدر الذي
وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز ان يراد هنا باحتمال الظهور احتمال
الظهور ان حصل منها غسل بعد اليوم واليلة اه سم على المنهج اه ع ش
علوم وعبارة الثوب قوله وما بين ذلك يحتمل الحيض اي بفرض ان
حيضا الاكثر وقوله والطهر اي لحيضه من غير احتمال انقطاع فيه لان
الفرض ان الانقطاع بعد اليوم الاول وقوله والانقطاع اي على احتمال
مجاوزه للاول فكل زمن يحتمل امتداد الحيض اليه والانقطاع فيه
وح فلا يستغنى بهذا عما قبله خلافا لما توجه بعضهم انتهت
قوله في العشرة الاول بضم الهزة وفتح الواو وبفتح الهزة وتشديد الواو
كما يفيد قول المصباح وسياتي لنا في الاعتكاف زيادة ايضا اه
ع ش علوم روي في قوله المحلي قوله في العشرة الاول قبيلا بد منه فان
قالت خمسة ولا علم ابتداءها فهي من القسم الاول **قوله** والاول
طهر يمين اي قتنوضا فيه بكل فرض مع الحشو والعصب كما تقدم
في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرتين الاخرين وقوله والثاني
اي اخر الخامس الخ اي قتنوضا لكل فرض ايضا ولا تغسل ولا يقال
يجب عليها الغسل لكل فرض فان هذا الزمن داخل تحت قول المصم وهي
في المحتمل كناية لهما ومن المعلوم ان الناسية لهما يجب عليهما الغسل
لكل فرض لا فانقول وجوب الغسل لكل فرض خرج بقول المصم ومعلوم
انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع فكلامه مقيد بالنظر لهذه
الصورة اه تخالفا وكي **قوله** محتمل للحيض والطهر اي الطهر الاصلي

اي الذي ليس ناشيا عن احتمال الانقطاع ووجه عدم احتمال هذه
الايام للانقطاع انه ان كان الاول خمسة التي هي حيضها اليوم الثاني
او الثالث او الرابع او الخامس والسادس يكون الانقطاع في السابع
وما بعده الي اخر العشرة اه عزيري **قوله** واقل النفاس بحجة ذهب المزي
من اعتمدا الي ان اقله اربعة ايام لان اكثره قدر حيض اربع مرات
فليكن اقله كذلك اه برهان **قوله** اي دفعة بضم الدال ان اريدا مدفوع
وبفتحها ان اريدا لمرة من الدفعات اه تخالفا لكن المناسب هنا الاول
لان الكلام هنا في النفاس الذي هو الدم لاخر وجه وفي المصباح و
الدفعة بالفتح المرة وبالضم اسم لما يدفع مدة يقال دفعت من الاءاء
من الانا دفعة بالفتح بمعنى لمصدر وجعها دفعات مثل سجدة وسجرات
وبقي في الانا دفعة بالضم اي مقدار ما يدفع والدفعة من المطر والدم
وعبره وجمع دفع ودفعات مثل غرفة وغرف وغرفات في وجهها اه
قوله وعبر الاصل عن زمانها الخ اي فالمراد من العبارات واحد وقوله
وهو الانسب بقولهم الخ وانما عدل المصم عن هذا الانسب لان ما ذكره
تفسير الحقيقة المقاس التي هي الدم لا زمنه احطلي وعبارته ش انما
عدل عن هذا الانسب لان ما عبر به اظهر في افادة المقصود اذ المحطة
القطعة من الزمان هي تصدق بالقليل والكثير انتهت **قوله** واكثر مستون
يومها هي الاربعون بحسوبة من الولادة وبعد ذلك ان خرج عقب
الولد دم فالمرطاه وان لم يخرج عقبه دم وقاخر عشرة ايام مثلا
فهي في هذه العشرة حكمها حكم الطاهر فتلزمها العبادة وغير ذلك
فالمستون من الولادة عدد الاحكام اذ الحكم انما هو من روية
الدم هذا هو المعقد اه تخالفا وعبارته شرر واول وقته بعد خروج
الولد وقبل اقل الطهر وان كان علقته ومضغة قال القوابل انه

مبدأ خلق آدمي فان تخرج وجهه عن الولادة فاوله من خروجه لا
 كما صح في التحقيق وموضع من الجموع وهو المعتد وان صح في الروضة
 وموضع اخر من الجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقا الكذا
 لم يسبقه دم نفاسها فتجب عليها الصلاة في النقا المذكورة قد صح
 في الجموع انه يصح غسلها عقبه لا دنيا ولا يشك على ما رجناه قول
 المص بطلان صوم من ولدت جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج
 انيط الميطان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان
 تحقق بعد خروج شيء منه وكلام ابن المقري في روضه محتمل لكل منهما
 لكنه الي الثاني اقرب في قضية الاخذ بالاول ان زمن النقا لا يحسب من
 الستين لكن صرح الملقيني بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة
 وزمن النقا لا نفاس فيه وان كان محسوبا من الستين ولم ار من
 هذا اه ولو لم تر نفاسا اصلا فهل يباح وطؤها قبل الغسل او لا يمتنع
 بشرط اتي الوالد رحمه الله تعالى بجوارحه كالوكان عليها خباية بل علوا
 ايجاب خروج الولد كجاف الغسل بانه مني منعقد ولو لم تره ما لا بعد
 من خمسة عشر يوما فاكثر فلا نفاس لها اصلا على الامع انتهت وقوله
 قال لقول بل انه مبدأ خلق آدمي ظاهر انه لا بد من اربع منهن في
 الاكتفاء بوحدة لان المدا على ما يفيد الظن والوحدة تحصله وعبار
 ابن حجر علقه او مصغة فيها صورة خفية اخذ ما مر في الغسل اذ لا
 تسمى ولادة الاح كما صرحوا به فلا تخالف بين ما ذكره هنا وفي العدد
 خلافا لمزونه اه ع شر عليه **قوله** وعبوره ستين قال المراد اصل العبر
 تجاوز من حال الى حال فاما العبور فيختص بتجاوز ما اما بسبب اخذ
 سفينة او على غير ذلك فظرة اه وعلى هذا فكان الصواب التفسير
 بالعبور قال الجلال السيوطي على الاصل كحي في الصحاح عبرت

النهر

٢٩٩
 النهر وغيره اعبر عبلا وعبورا وهو يدل على عدم الاختصاص فليجرب
 اه **قوله** فينظر ابتداء الخ افاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز
 للستين بانه حيض بل ينظر فيه لاحوال المستحاضة المتقدمة اه ع
قوله ولا ياتي هنا بقية الشروط اي وهي عدم نقصا القوي عن الاقل
 والاضيف من خمسة وذلك لانه لاحد للاقل هنا حتى يشترط عدم
 النقصا عنده ولان الطهر بين اكثر النفاس والحيض لا يشترط كونه
 خمسة عشر فلا ياتي اشتراط عدم نقصا الضيف عنها وفيه نظر
 لان القوي قد يكون دون الستين كعشرة سوادا ثم عشرة حمرة
 ثم عاد السواد في الستين فلا يكون الطهر بين اكمل النفاس والحيض
 حتى يقال يجوز ان يكون دون خمسة عشر وقد تقر بان ذلك انقطع
 في الستين وعاد بعد خمسة عشر منها كان الثاني حيضا فالطهر بين
 النفاس والحيض لا يكون اقل من خمسة عشر فليجرب اه سم **قوله**
 وغير الممينة الى حجة الخ وهي بعد الحجة او التمييز ان ردت اليه او العادة
 ان ردت اليها ظاهر فيا في حيضها ما تقدم من كونها مبتدأة او
 معتادة او غير ذلك من التفصيل الذي عكس ان ياتي هنا فتحيض على
 التفصيل المتقدم فتنبه لذلك اه **قوله** والمتخير تحت طاري
 فاذا نسبت عادتها قدر او وقتا فحجة نفاس يتيقن وبعدها تغتسل
 لكل فرض حتى تتم الستين ثم تتوضا لكل فرض اه عزري وهذا
 ظاهر في المتخير المطلقة واما المتخير النسبية وهي المذكرة لاحدهما
 فالظاهر انها لا تاتي هنا اه **كتاب**
 الصلاة اي ما يتعلق بها من بيان حقيقتها واحكامها اه ع ش علوم ر
 والمراد الصلاة بالمعنى الشامل للفرض والنفل والصلاة افضل عبادة
 لا يكون بعد الا سلام لانها قلل الايمان الذي هو افضل القرب اشبه

لا شئ لها على نطق باللسان وعمل بالامكان واعتقاد بالحب والالتزام
من القرب ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقراءة والتسبيح
واللبث والاستقبال والطهارة والستر وترك الاكل والكلام وغير
ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرها وقيل الصوم خير
الصحيين قال الله تعالى كل عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لي وانا
اجزي به لانه لم يتقرب الي احد بالجوع والعطش الا الله تعالى فحسنت
هذه الاضافة للاختصاص لان خلو الجوف من الطعام والشراب يرجع
الي الصمدية لان الصمد هو الذي لا خوف له على احد لثباته ويلات و
الصمدية صفة الله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم بصفة
الله تعالى ولانه مظنة الاخلاص لحقائه دون سائر العبادات فانها
اعمال ظاهرة يطع عليها فيكون الريا فيها اغلب فحسنت الاضافة للشرف
الذي حصل للصوم وقال الامام وري افضلها الخوف ورجحة الشيخ
عز الدين وقال القاضي الحج افضل وقال ابن ابي عميرون اجهد افضل
وقال في الاحياء العبادات تختلف افضليتها باختلاف احوالها وفعاليتها
فلا يصح اطلاق القول بافضلية بعضها على بعض كما لا يصح اطلاق
القول بان الخير افضل من اما فان ذلك مخصوص بالجائع والما افضل
للعطشان فان اجفعا نظر للاغلب فتصدق الغني الشديد البخل بدينه
افضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة ايام لما فيه من دفع حبل الدنيا
والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الاكل والشراب افضل من غيره
وجزم بعضهم بانه يلي الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة
بعدها واختلف في المجموع في الاكثر من احوالها مع الاختصاص على الاكد
من الاخر والا فصوم يوم افضل من ركعتين بلا شك وخرج بعبادات
البدن عبادات القلب فانها افضل من الصلاة كالاعيان والمعرفة
والتفكير

والتفكير والصبر والرهبة والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله
والتوبة والتطهر من الذنوب بان يبعد بالحناء عنها وافضلها الاعمال
ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتحديد واذ كانت الصلاة
افضل لعبادات كما مر ففرضها افضل للفروض وتطوعها افضل للتطوع
ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانها من فروض الكفايات اهتمر
من باب صلاة النفل وعبارة البر ما و افضل الصلوات الجمعة ثم
عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر
ثم المغرب و افضل الجماعات جماعة الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها
ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم العشاء الصلاة الشرعية صلاة
لا شئ لها على الدعاء اطلاقا لاسم الخبر على اسم الكل وهي مشتقة من
الصلوئين وهما عرقان في خصرني المصلي فيخنيان عند احتيايه في
ركوعه وسجوده ويرتفعان عند ارتقاعه وقيل من صليت العود
بالتشديد على النار اذا قومتها لا نعطافه ولينه والصلاة تقومه
للطاعة وتلين قلبه ومن ثم ورد من لم تنتهه صلواته عن الفحشاء
والمنكر فلا صلاة له اي كاملة ولا يفركون لام الصلاة واوا هذا
يائي لانهم ياخذون الواوي من اليائي وبالعكس نحو البيع ماخوذ
من البيع والعيد ماخوذ من العود والصدق ماخوذ من الصدق
يفتح الصاد المهمة انتهت وقوله ومن ثم اي من كونها تقوم العبد
للطاعة وتلين قلبه وقوله من لم تنتهه صلواته اي من لم تكن صلواته
سببا لانتهائه وارتداعه عن الفحشاء **قوله** ما مر اول الكتاب اي من
انها من الله رحمة الخ وقال النووي انه معني شرعي فهو ما اتفق فيه
الشرع واللغة اه بر ما و اطلاقها على الدعاء لغوي فقط وعلى
الاقوال والافعال شرعي فقط اه وفيه امصباح والصلاة قتل

اصلها في اللغة الدعاء لقوله تعالى وصل عليهم اي دع لهم وقوله واتخذوا
من مقام ابراهيم مصلى اي دعائهم سمي بها هذه الهيئة المشهورة
لاشغالها على الدعاء هل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية
في هذه الافعال مجازا لغويا في الدعاء لان النقل في اللغات كالنسخ
في الاحكام او يقال استعمال اللفظ في المنقول اليه مجازا راجح وفي
المنقول عنه حقيقة من جهة وفيه خلاف بين اهل الاصول وقيل
الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والتفظيم والرحمة والبركة ومنه
اللهم صل على النبي وآل النبي اي بارك عليهم وارحمهم وعلى هذا فلا
يكون قوله يصلون على النبي مشتركا بين معنيين بل مقول في معنى واحد
وهو التفظيم اه **قوله** اقوال اي خمسة وافعال اي ثمانية والمراد الافعال
ولو كانت الصلاة المرفوعة والمربوطة على خشبة قارية شر العباب
وخرج جميع الافعال سجدة التلاوة والشكر لاشتمالها على فعل واحد
وهو السجود وقد يقال بل هي افعال لان الهوي للسجود والرفع
منه فعلا خارجا عن معنى السجود اه وقد يقال افعال مخصوصة
كالركوع والسجود اه وبرر وعبرة في لعل الجلال ودخل في التقريف
صلاة الجبارة لان قيامتها افعال وان لم يحث بها من علف لا يصلي
نظرا للعرف وخرج سجدة التلاوة ونحوها لان المراد بالاقوال والافعال
الواجبة فقط لان المندوب ليس من حقيقتها بل هو تابع عامر فيها اه
قوله ولا ترد صلاة الاخرى اي خروجها اذا لا اقوال فيها اه **بخنا قوله**
لان وضع الصلاة ذلك ان اراد بوضعها حقيقتها ومعناها ثم
خرج هذا الفرع واصلا فان اراد بالاصل الغالب فلم يستفزع عن
قيدها لعل وان اراد شيئا اخر فليبين لينظر فيه اه وبرر واجب
بان المراد بالوضع هنا الشان اي لان شأنها ذلك فقد بين الشيء
الاخر

37
الاخر ووجد صحيحا **بخنا قوله** والمفروضات اي على الاعمال بحسب اصل
الشرع **بخنا قوله** كل يوم وليلة اي ولو تقديرا فيهما كما يام الرجال
فقد ورد ان اولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كسنة والرابعة كايامنا
وكبيلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد انها غلث قدر ثلاث
ليال ويجري ذلك فيما لو ملكت الشمس عند قوم مدة فانه تحدد فيها
اوقات الصلوات وتصلح كذلك الصوم وسائر العبادات الزمانية
وغير ذلك كحلول الاجال ونحوها ولم يقل عينا لان الكلام في الصلوات
الخمس وقد انعقد الاجماع على انها من فروض الاعيان اه برما وي
قوله خمس ولا ترد الجمعة لانها خامسة يومها وايراد بعضهم لها مردود
بقوله كل يوم مع ان الاخبار بوجوب الخمس وقع قبل فرضها وحين
فرضت لم تجتمع مع الظاهر وجعلها هذه الامة من خصائصها فقيما لها
وتكثيرا للاجر الا فقد ورد ان الصبح كانت لا دم والظهر لا داود والقصر
لسليم والمغرب يعقوب والعشاء ليونس وقد نظم ذلك بعضهم فقال
لا دم صبح والعشاء ليونس . وظهر لا داود وعصر لنجيه
ومغرب يعقوب كذا شرح **مسند** . لعبد الكريم فاشكره لفضله
وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك ومنه ما قيل ان اول من صلى الصبح
ادم لما اهبط من الجنة واطمعت عليه الدنيا وجى عليه الليل ولم يكن
راى ذلك قبل فحاف وخوف شديد فلما طلع الفجر صلى ركعتين تطوعا
ركعة للنجاة من ظلمة الليل وركعة لرجوع ضوء النهار فكان ذلك سببا
لكونهما ركعتين وفرضت علينا كذلك واول من صلى الظهر ابراهيم حين
نزلا الفداء عن ولده وكان ذلك بعد الزوال فصلى ربيع ركعات تطوعا
الاولى شكرا لنها غم ولده والثانية لنزول الفداء عنه والثالثة لرضي
ربه حين نودي ان يا ابراهيم قد صدقت لرؤيا والرابعة لصبر ولده على

الذبح فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا كذلك واول من
صلى العصر يومئذ حين جاء الله من اربع ظلمات ظلمة الزلزلة وظلمة
الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الحوت وكان ذلك وقت العصر فصلى اربع
ركعات فقلوعا فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا كذلك
واول من صلى المغرب عيسى حين خطب بقوله انت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين من دون الله وكان ذلك بعد غروب الشمس فصلى ثلاث
ركعات تطلوعا الاولي لمضي الالهية عن نفسه والثانية لتفويضها عنه
والثالثة لاثبات الالهية به عز وجل فكان سببا لكونها ثلاث ركعات
وفرضت علينا كذلك واول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين وصل
الى الطريق وكان في غم اخيه وغم عدوه وغم اولاده وكان ذلك وقت
العشاء فلما جاء الله من ذلك ونودي من شاطئ الوادي لامين صلى
اربع ركعات تطلوعا فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا
كذلك وورد في فضلها انه صلى الله عليه وسلم قال لا صحابة ارايت لو ان
يباب احدكم نهارا يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبق من ذريرة شي
قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس عجاوبه بها الخطايا اه برما
قوله كما هو معلوم اي علمها مثابه للعلم الضروري في كونه لا يتوقف على
تأمل فلا يرد ان الضروري يختص بادر اك احدي الحواس وايضا الضروري
لا يحتاج الى اقامة الادلة عليه وقد اقيمت عليها الادلة اهيخنا ولعل
تقرير ذلك كالكون الذي هو معلوم اي كون المفروض منها في كل يوم
وليلة خمسا مثابه لكون الشيء المعلوم من الدين بالضرورة كالزكاة
وغيرها هذا ان كانت الكاف تشبيهية ويحتمل ان تكون للتعليل وما
مصدرية اي لعل ذلك بالضرورة اهو ش **قوله** من الدين اي من ادلة
الدين وقوله وما ياتي اي من الادلة الالهية وهو عطف خاص على عام
اه لكاتبه

٢١٥
اه لكاتبه **قوله** واقوى الصلاة اي جافطوا عليها بادا فروضها وسننها
وشروطها اهيخنا **قوله** فرض الله على امتي اي وعلى ايضا وقوله حق
جعلها خمسا اي في حق وحققها اهيخنا **قوله** ليلة الاسرا اي لسبع عشرين
خلت من شهر رجب على المشهور وقيل من ربيع الآخر وقيل من ربيع الاول
وقيل كانت في شوال وقيل في ذي الحجة وعلى كل قيل كانت ليلة الجمعة
وقيل ليلة السبت وقيل ليلة الاثنين وكانت قبل الهجرة بسنة وقيل
بسنة وستة اشهر وخمسة او ثلاثة وقيل قبلها بثلاث سنين وانما لم
يحب صبح تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها وجوبها يتوقف على البيان
ولم يتبين الا عند الظاهر اه برما وقيل قبلها بخمس سنين والحكمة في
وقوع فرض الصلاة ليلة الاسرا انه لما قدس ظاهرا وباطنا عين غسل
من ماء زمزم بالايمان والحكمة ومن شأن الصلاة ان يتقدمها الطهر
ناسب لذلك ان تعرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملاء الاعلى ويصلي
عن سلفه من الانبياء والملائكة ولينا جبريل ومن ثم كان المصلي يناجي
ربه جل وعلا اه فتح الباري وفيه ايضا ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل
الاسرا صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من قيام الليل من غير
تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة
وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض اهل العلم ان الصلاة كانت
مفروضة ثم نسخت اه اهوبين والحربي نسبة الى حريته محلة يفقد
كافي شر الموهب **قوله** خمسين صلاة قال شيخنا لكن غير هذه الخمس لم تقم
كيفية ولا مكينة وفي كلام الجلال السيوطي ما يرد الى انها كانت على هذه
الكيفية الظاهر عشر اظهار والعصر كذلك وهكذا الى ان قال والنسخ لم
يقع في حق صلواته عليه وسلم بل لم ينزل قايما بها كل يوم وليلة على وفق
ما كان ليلة الاسرا وحققا وها من خصوصياته صلى الله عليه وسلم

ونانزع بعضهم في ذلك بانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه فعلها
كذلك في يوم ولا وقت مع توفير الدواعي على حرص عليه واجيب بان
من حفظ حجة على من لم يحفظ واما قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في
حقه صلى الله عليه وسلم على الراجح ابراهيم **قوله** فلم ازل اراجعه اي
بإشارة من موسى عليه الصلاة والسلام حين مر عليه وسأله عما فرض
عليه مع انه من علي ابراهيم فلم يسأله وحكمة ذلك ان موسى كليم ومن
شان الكليم التكليم ولانه اختبر قومه بالصلاة التي كانوا يصلونها
فمخجرا عنها وذلك شفقة منه علوامة صلى الله عليه وسلم بخلاف
ابراهيم لكونه خليلا ومن شان الخليل التسليم ولم يختبر قومه ابراهيم
قوله حتى جعلها خمسا ولم يراجع بعد ذلك إشارة الى انه لو راجع
لخطأ عنه الخمس وذلك يوردي الى رفع ما فرض عليه ابراهيم والمفقد
ان الخمسين صلاة نسخت في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم ولكن
كان يفعلها على وجه التقية وضبط السيوطي في الخصايع للصغري
الصلوات التي كان يصليها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تبلغ مائة ركعة
كل يوم وليلة ولا دلالة فيه على ان تلك المائة هي التي فرضت ليلة
الاسرا هذا وفي كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا اصرا
ان من الاصر الذي كان علي بني اسرائيل وخفف عن هذه الامة ان الصلاة
التي كانت مفروضة عليهم خمسون صلاة في كل يوم وليلة وبما فرضه
ما في معراج الغيبي من انه لما اخبر موسى بذلك قال له ارجع الى ربك
فاسئله لتخفيف عنك وعن امتك فان امتك لا تطيق ذلك فاني
قد خرفت الناس قبلك وبلوت بني اسرائيل وعالجتهم اشد المعالجة
علوادي من ذلك فضعفوا اه ويمكن ان يجاب بانه فرض عليهم
الخمسون فلم يقووا بها فزالوا موسى التخفيف عنهم فخفض باستقاط
البعض

البعض فلم يقووا بما بقي عليهم بعد التخفيف فلا تقارض بين ما
البيضاوي وما نقله الغيبي اذ ع ش على ر فاة وقع السؤال
عن عبادة صلواته عليه وسلم قبل فرض الصلاة ما هي وفي اي مكان كان
يتعبد وهل ورد انه كان يتعبد على شريعة ابراهيم عليه الصلاة والسلام
اولا وما كانت شريعته قبل ذلك وما فرض عليه من الصلاة قبل ليلة
الاسرا هل كان بعد نزول القرآن ام لا وهل كان يقرأ في عبادة اذا ثبت
كونه كان يصلي قبل ذلك ام لا **جواب** شيخنا بانه لم يتعبد بشريعة
غير من الانبياء مطلقا وعبادته قبل البعثة كانت شريعة السنة في
غار حراء بالمد يتفكر في الآلهة ويكرم من يمر عليه من الضيفان ثم
بعد البعثة كان عليه ركعتا بالعادة وركعتا بالعشي كما قيل ولم يثبت
مكان يقرأه فيهما والركعتان اللتان صلاهما بالانبياء في بيت المقدس
كما تنماها عليه ولم يثبت ما قرأه فيهما ثم رايت في ترجمة القرآن ان قرأ
فيهما سورتي الاخلاص ابراهيم **قوله** سورتي الاخلاص اي زيادة على
الفاحة لما ورد من انها من اوائل ما نزل من القرآن وقال الواحد
في اسباب النزول لم يحفظ في الاسلام صلاة قط بغير الحمد لله رب العالمين
وقوله اي البرماوي كانت شريعة السنة اي في كل سنة وكان ذلك الشهر
دمضا فكان يخلوه في حرارة كل سنة كما في المواهب **قوله** وقوله لمعاذ لما
بعثته الى غرضه من هذا الحديث رفع توهم ان يرد بالتخفيف عدم الجواب
مع الذنب وتقوية الدليل الاول اذ لا مانع من ذكر دليلين على مدلول
واحد ابراهيم **قوله** وبما دفع به ما قد يتوهم ان التخفيف حصل في
الفرضية كما حصل في العدد اذ ثبت **قوله** الي ان يبقى ما يسرها فان غلب
عليه ظنه انه يموت في اثنا الوقت كان كرمه قود فطالبه ولي الله
باستيفائه فامر الامام بقتله فعينت فيه اي في اوله فيعصى بتأخيرها

لان الوقت تضيق عليه في ظنه اهروض وشرحه **قوله** فان ارادنا
 الخ ليس يقيد فكان الانسب ان يقول فان لم يفعل لزمه الغزم على
 فعلها اي في الوقت وقوله لزمه الغزم على فعلها اي في الوقت فان لم
 يلاحظ ذلك بان غزم على فعلها ولم يلاحظ كونه في الوقت ثم اهلي
 ويجب عليه ايضا غزم عام وهو ان يفهم عند البلوغ على فعل كل الواجب
 وترك كل المعاصي كما صرح به سم في الايات اهع **قوله** فان اراد تلخيرها
 اي وقد ظن السلامة الى اخر الوقت وعبارة ابن السكيت ومن اخر مع ظن
 الموقف من فان عاش وفعله فليجوز اذ اوقال القاضي ابو بكر
 والحسين قضا ومن اخر مع ظن السلامة فالصحيح لا يعصي بخلاف ما وقته
 العمر كما لم انتفت **قوله** ايضا فان اراد تلخيرها الخ فالواجب بدخول الوقت
 الفعل والغزم المذكور لا يقال بلزم ان لا يكون الصلاة واجبة على
 العين وهو باطل لاننا نقول اللازم كونها غير واجبة على العين في
 اول الوقت وليس يبطل واما بالنسبة لجملة الوقت فهي واجبة على العين
 فلا يجوز اخلا ومطلقا عنها ولا يلزم خلاف ذلك فليتنامل اهع ش
قوله على الاصح في المجموع والتحقيق فلو مات بعد الغزم وقبل الفعل
 لم ياتم بخلاف الخ لان وقته غير محدود اهلي وعبارة شر البهجة لا
 يقال شرط جواز التلخير سلامة العاقبة لاننا نقول العاقبة مستوية
 عنه ويفارق الخ بان اخر وقتها معلوم بخلاف اخر وقت الخ فايصح له
 تلخير بشرط ان يبادر الموت فاذا لم يبادر كان مقصدا لان الموت
 بالنظر الى الزمن الطويل لا يندر بمرته بالنظر الى القصير ثم جواز تلخيرها
 مشروط بظن مكان الفعل وبالغزم على فعلها في وقتها كما صح في المجموع
 وغيره قال ابن العار وهذا لا ينافي اتفاق العلماء على ان من احكام الايمان
 الغزم على فعل الواجب في المستقبل لان محل الاتفاق في الغزم العام في

جميع

جميع التكليف في المستقبل ومحل الخلاف في الخاص بالفرض بعد دخول وقته
 فمن لم يوجب كذا كافي بالعام ومن اوجبه فلتطلق الفرض بالوقت المعين
 فيكون وجوبه راجعا الى ايقاعه في الوقت المعين اهلي **باب**
 اوقاتها صدر الكتاب بتعالا اكثر من بحث المواقيت لانها اهم شروطها
 اذ بدخولها تجب وخروجها تنقوت اه شرم **قوله** اول صلاة ظهرت اي
 في الوجود بل واول صلاة فرضت اما باخبار الله تعالى او بتوقف الوجوب
 على التعليم بالفعل بالقول خلافا لما في نوحهم ذلك سميت بذلك لما
 مر وظهرها في وسط النهار او فعلها في وقت الظهيرة وهو شدة الحر
 اولان وقتها اظهر الاوقات ويمكن ان يكون من حكمة الاولية احتياجه
 صلواته عليه وسلم الى تعليم كيفيتها والتعليم في اظهر الاوقات ابلغ و
 صرح هذا وما ياتي انه صلاحها بهذه الكيفية فما قيل انه صلاحها اول
 يوم بغير ركوع وفي عصر الثاني ركع فسأله علي رضي الله عنه فقال بهذا
 امرت غير مستقيم اهريماوي **قوله** وقد بدا الله بها قد بدا الله ايضا با لصبح
 في الآية الاية فهذا الاية ان ثبت ان هذه الآية سابقة على تلك
 في النزول اه شينا ويحاج عن هذا بان قوله وقد بدا الله بها الخ بعض
 الحكمة وعما هو مجموع هذا وما قبله فلا تدر الصبح تامل **قوله** لدلوك
 الشمس اي زوالها واللام بمعنى عندي عند رواها اه شينا وفي المصباح
 دلكت الشيء دلكت من باب قتل مرسته بيدك ودلكت النفل بالارض
 مستحيا بها ودلكت الشمس والنجوم دلوكا من باب قد زالت عن الاستوا
 ويستعمل في الغروب ايضا اه **قوله** وكانت اول صلاة علمها الخ مقطوف
 على قوله اول صلاة ظهرت عطف على معلول اهع ش **قوله** بدأت
 كغيري بوقتها فقلت وانما بداوا بها وان كان اول صلاة حضرت بعد
 الايجاب في ليلة الاسر الصبح لا يقال ان يكون حصل له لتقرح بان اول

وجوب الخمس من الظهر وان الاتيان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم
يبيّن الا وقت الظهر اهره **قوله** وقت ظهر بضم الظا المثالة اي
وقت صلاته وهو لغة اسم لما بعد الزوال ومنه صلاة الظهر وشرا
اسم للصلاة المفروضة وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد
لا يعقل معناه وكذا خصوص عدد كل منها ومجموع عددها من كونه
سبع عشرة ركعة وابدى بعضهم لذلك حكما منها تذكر الانسان بها
نشأة اذ ولادته كطلوع الشمس ونشوء كارتفاعها وشبابه كوقوفها
عند الاستواء كهولته كميلها وشيوخته كقربها من الغروب وموته
كغروبها زاد بعضهم وفناء جسمه كانهما قاترها وهو الشفق
الاحمر فوجبت العشاخ تذكيرا بذلك كما ان كماله في البطن وتهيئته
للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة
فوجبت الصبح كذلك ومنها حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل
النوم والعصرين اي الظهر والعصر اربعان تقدر النشاط عندهما
بعبادات الاسباب والمغرب ثلاثا لانها وتدر النهار ولم تكن واحدة
لانها تتغير بتغير بتر من البتر وهو القطع والحقت العشاخا
لعصرين ليحبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضا وفي النهار ثلاثة
لكون النفس عا الحركة فيه اقوي ومنها حكمة كون عددها سبع
عشرة ركعة ان ساعا اليقظة سبع عشرة منها النهار اثني عشر
ساعة وكحو ثلاث ساعا اول الليل وساعتين اخرة فكل ركعة تكفر
ذنوب ساعة اهره **قوله** وشره **قوله** وزيادة مصير ظل الشيء مثله
اي فلا يدخل وقت العصر الا بزيادة على مصير ظل الشيء مثله وهذا
هو الموافق لما نقله الاصحاب عن امامنا الشافعي وهذه الزيادة
لما كان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بها عول عليها الامام والافري

من وقت

من وقت العصر لان وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل فاصلة
بينهما اهره **قوله** غير ظل استواء لما كانت لعبارة تقتضي ان الاستواء
له ظل اهره **قوله** اي غير ظل الشيء اهره **قوله** والاصل
في الموافقة الى الآية بحجة والسنة فصلت ذلك الجمل ولذلك قدم
الآية على الحديث اشارة لذلك اذ الآية لا يعلم منها ابتداء وقت
كل صلاة ولا انتهائه وانما دلت على الاوقات اجمالا فذكر الحديث
بعدها تفصيل لذلك الجمل وبه يعلم رد ما استشكل به الاستدلال
بهذه الآية فانها لا تدل على الموافقة وانما تدل على الصلوات اجمالا
اهره **قوله** وسبح بحمد ربك اي صلح اهره **قوله** وسبح
الصلاة بالشيخ لا مشتقا لها عليه اهره وفيه ان الشيخ ليس جزءا
منها فضلا عن كونه اعظم الاجزاء حتى يستعمل في الكل وفي القاموس ان
من جملة معاني الشيخ الصلاة وعليه لا يجوز اهره واستدل بهذه
الآية دون قوله فسمي الله حين غسوك وحين تضعون وان كان
فيها الدلالة على جميع الاوقات لان هذه الامور بالشيخ الذي هو
الصلاة فيها ولما كانت الآية بحجة والدليل الجمل فيه ما فيه احتاج
الى الثاني فيبينه بقوله وخبرني جبريل اهره **قوله** وخبرني
جبريل اهره **قوله** ما ما وحي تكون الباية قوله صلى الله عليه وسلم صلى
في الظهر يعني مع وقيل معنى ما ما ما لي فتكون الباية حقيقة لها
اهره **قوله** والاخير هو الصواب وهو الذي في ع ش وقرر شيخنا الحفني
وانما تقدم جبريل وصلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم
افضل منه لغرض التقديم لا يقال كان يمكن ان يقتدي جبريل بالنبى
صلى الله عليه وسلم ويعلم التبعيته قبل ذلك بالقول او انه صلى الله
عليه وسلم يصلي به اما ما ويعلم جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة او نحوها

لأننا نقول لعلامة جبريل أظهر في التعليم منه فيما لو اقتدى به جبريل
وعلمه بالاشارة او نحوها لا يقال من شروط الصلاة العلم بكيفية
قبل الاحرام بها لاننا نقول يمكن ان يكون هذا بعد استقرار الشرع
وظهور كيفية الناس وان يكون جبريل علمه ما فيها من الاركان
وغيرها قبل الاحرام وام به ليعلمه كيفية العمل الذي علم وجوبه
اهـ **قوله** جبريل بكسر الجيم والراء فيه لغات واسمه عبد الجليل
وكنيته ابو الفتوح كذا قيل اهـ وما **قوله** عند البيت اي فيما بين
الحجر بكسر الحاء المهيالة والمحل المعروف بالمعجزة وهذا صريح في انهم
كانوا مستقبليين الكعبة ويخالفه ما ورد ان صلى الله عليه وسلم
كان يصلي الى بيت المقدس بما من الله تعالى او برأيه لاجل ان يعلم
هل ينتفع الكفار والا لانه كان قبلتهم لا يقال انهم كانوا يصلون
في ذلك المحل مستقبليين الشام لاننا نقول قد ورد ان صلى الله عليه
وسلم لما امر باستقبال بيت المقدس كان يجعل البيت بينه وبينه
وذلك غير ممكن في ذلك المحل ولا صلى الله عليه وسلم لما جاء جبريل
ليعلمه الكيفية فادري اصحابه فاجتمعوا فقال ان جبريل اتي اليكم
ليعلمكم الصلاة فاحرم جبريل واحرم النبي صلى الله عليه وسلم خلفه
واحرمت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعون
النبي صلى الله عليه وسلم كالرابعة فكأننا وفيه نظر واحتياجه صلى الله
عليه وسلم للتعليم هنا تفصيلا لا ينافي كونه اعطى علم الاولين والاخرين
اجمالا لان ذلك من معجزة صلى الله عليه وسلم وهي ثلاثون الف معجزة
سوى القران وفيه ستون الف معجزة اهـ وما **قوله** وفي المواهب اللدنية
ما دونه واخرج الطبري ايضا من طريق ابن جرير قال النبي صلى الله عليه
وسلم اول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس وهو مكة فصلى

ثلاث حجج ثم هاجر فصلى اليه بعد قدومه المدينة سنة عشر شهرا
ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة اهـ وقوله ثلاث حجج اي ثلاث سنين و
هذا بناء على ان الاسر كان قبل الهجرة بخمس سنين اما على انه قبلها
بسنة او نحوها فالمراد ما كان يصلي به قبل فرض الخمس اهـ شارح
قوله مرتين المرة كناية عن فعل الصلوات الخمس من الظهر الى الصبح
والافن وصلاته عشر صلوات **قوله** حين زالت الشمس اي عقب
هذا الحين وقوله والعصر حين كان ظله الخ اي عقب هذا الحين ايضا **قوله** شجنا
قوله اي دخل وقت فطامه وكان هذا الوقت معلوما لهم فلا يرد ان فرض
رمضان كان بعد فرض الصلاة اهـ وما **قوله** وعبارة ش على رفان قيل
الصوم انما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين افطر الصائم فاجوب
انه يحتمل انه قال لهم ذلك بعد تقرر فرض الصوم بالمدينة او المراد حين
افطر الصائم الذي تعهدونه فانه كان مفروضا على غير هذه الامة ايضا
انكثت **قوله** حين غاب الشفق اي الحرة التي تلي الشمس عند سقوط القرص
سمي بذلك لرقية منه الشفقة على الانسان اي رقة القلب عليه
برما **قوله** وفي المصباح الشفق الحرة من غروب الشمس الى وقت العشاء الاخرة
ثم يغيب ويبقى لا يبيض الخ نصف الليل واسفقت على الصغير حنوت
وعطفت والاسم الشفقة وشفتت اسفق من باب ضرب لغة فانا شفق
اهـ **قوله** حين حرم الطعام الخ هذا يفيد انه كان هناك صوم واجب
لان الحرمة لا تتعلق بالمندوب الا ان يقال المراد حين امتنع علي من
يريد الصوم ولو غفلا اهـ وما **قوله** فلما كان الغداي فلما جاء الغد
صلى في الظهر الخ وفيه ان اول اليوم التالي اليوم الاول هو الصبح
وعليه تكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح الى اخره انما يقول
فلما كان الغداي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم

الثالث قلت **بحر** انه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون الصبح الاول
من اليوم الاول والصبح الثاني من اليوم الثاني اخرج شاعرنا وادى
المرد بالعد المرة الثانية التي هي عبارة عن فعل الخمس ثانيا واولها
الظهر فلما قال صلوا لله عليه وسلم صلى لي الظهر ولم يقل الصبح مع انه
اول العدا هتينا وعبارة الثوري فلما كان الغد صلى لي الظهر لم يقل
صلي لي الصبح لانه لما كمل به الصلوات الخمس كان كانه من تمامه الاول
انتهت ويقال ان اول النهار طلوع الشمس واما الصبح فهو لي دليل
البحر فيه فصح قوله فلما كان الغد او كينونة الغد من اول طلوع الشمس
وهذا بعد وقت الصبح **قوله** الى ثلث الليل يحتمل انه متعلق بمجدد في
موجزة الى ثلث الليل يحتمل ان تكون الى بمعنى عند ولا حذف هتينا
قوله فاسفر يحتمل انه يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغه منها في
الاسفار والافطار انه اذ قرأ فيه والاختيار ان لا تخرج الى الاسفار
اي الافادة كما سياتي اه غري وكتب ايضا قوله فاسفر قال في مرقاة المفرد
قال الشيخ ولي الدين يعني العراقي الظاهر عود الفير على جبريل ومعني
اسفر وخلف السفر بفتح السين والفاء وهو بياض النهار ويحتمل عود
على الصبح اي فاسفر الصبح في وقت الصلاة ويوافقه رواية الترمذي ثم
صلو الصبح حين اسفرت الارض اه **قوله** وقال هذا وقت الانبياء اي
هذه اوقات الانبياء فهو مفرد متضاف فيع قال السيوطي تحت الاحاديث
انه لم يعمل لعشائمة قبل هذه الامة فيمكن حمل كلامه في وقت الانبياء
على اكثر الاوقات ويبقى على ظاهره ويكون يونس صلاها دون امته
اه **قوله** والوقت ما بين هذين الوقتين اي ما بين ملاصقا واولها
مما قبله وملاصقا اخر ثانيا هما ما بعده وظاهر الحديث بدون هذا
التاويل يقتضي ان هذا التاويل وقت الصلوات ليس من الوقت وليس
مردا

مراد اهتينا وعبارة سم قال العلماء معناها ما بين اول اولها واخر اخرها
فيكون على هذا قديين جميع الوقت بالقول كذا في الكفاية قلت يريد
عليه وقت اول اولها واخر اخرها فانه لا يدخل في هذه العبارة فيكون
سبيل بيان الفعل اه عيرة ٥ وقوله فانه لا يدخل في هذه العبارة اي
لان البيهقي يخرجها انتهت وعبارة البرماوي قوله ما بين هذين الوقتين
اي ما بين ملاصقا واول اولها ومما قبلها او ملاصقا اخر الثاني مما بعدها
وهذا من التقدير الذي تتوقف صحة الكلام عليه والتاويل بخلاف
ذلك لا يخفى عن تكلف مع عدم الوفاء بالمراد انتهت **قوله** ايضا والوقت
ما بين هذين الوقتين اي غير المطرب لان المغرب وقتها لم يختلف في
الحديث اهتينا **قوله** اي فرغ منها في هذا يصح بقاؤه على ظاهره فانه
بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فليتنا مل
اه سم على المنهج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره اما اوله فلا
يتوقف علوان يكون ظل الاستواء بعد ما يصح الصلاة واما ثانيا فلا
يقتضي دخول وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء
فكانت صلاة العصر في وقت الظهر وهو مناق لقوله قال ما منا اخرج
على **قوله** اشتد كهما في وقت اي واحد وفيه رد على الامام مالك رضي
الله عنه القايل بانها مشتركان في قدر اربع ركعات ووافقه المزني
من امتنا وعلى الامام اي خيفة رضي الله عنه القايل بان وقت الظهر
لا يخرج الا بمصير ظل الشيء مثله وبه قال المزني في ثاني قوله اهتينا
قوله ويدل له خبر مسلم اي عن طوقه فلذلك لم ناوله ونقول بالاستدراك
بخلاف حديث جبريل فانه انما اول على الاشتراك بظاهره وهو محتمل
لنفية ايضا فاولنا له لذلك كما هو القاعدة في المحتمل مع غيره جميعا بين
الاخبار اه غري اه **قوله** والنزول الميل الشمس الخ اعلم انه قد جاء

في بعض الأحاديث المرفوعة ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى
وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم
انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة نزولها ووقت العصر اذا صار
ظل الشيء مثله والمغرب يغروبها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها
تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانها منها
على الناس فتح قياس ما سياتي في كلامنا بعد يسيرا انه يلزمه قضا الخمس
واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فقد يكون زوال
الشمس في بلد طلوعها ببلد آخر وعصرها باخر ومغربها باخر وعشاها باخر
ثم **قوله** ايضا والزوال ميل الشمس الى الشمس تجمع على شمس وكانهم جعلوا
كل ناحية منها شمسا كغرب ومغرب وهي في السماء الرابعة وهي افضل من
القمر قال الامام فخر الدين وهي تقطع في خطوة الفرس في شدة عدوها
عشر الاف فرسخ اه عبد البر الا جهوري قال كذا الحنفية وفي القسطلاني
على البخاري ما يدل على ابلغ من ذلك حيث قال وجاء في حديث انه صلى
الله عليه وسلم سال جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم فقال ما معنى لانعم
قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلها بين قول لانعم مسيرة خمسمائة
عام اه اي بين قول لا وقول نعم فغيبه حذف العاصف والمعطوف
كقوله تعالى لا فرق بين احد من رسله اي بين احد واحد لان بين لا تقع
الا بين متعدد تاملوه وعبارة البرماوي قوله لا في نفس الامر فقد قالوا
ان الفلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك بقدر النطق بالحرف المحرك
خمسماية عام او اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال النبي جبريل
هل زالت الشمس فقال لا نعم فانه لما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين
فرسخا زالت فقال نعم انتهت **قوله** وقت فضيلة اوله قال ابن حجر المراد
بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار

ما فيه

ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيثة وبوقت اجواز ما لا تقاب فيه
منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه انحر
منها اه ع ش علي **قوله** وقال القاضي المراد به القاضي حسين وهو شيخ
المتولي والنفري وهو الذي جاءه انسان وقال له ان اخلقت بالطلاق
الثلاث لم يكن في الدنيا اعلم منك فاطرق رأسه ساعة ثم قال له اذهب
لاحت عليك هكذا يفعل موت العلماء اه برماوي **قوله** مثل ربعه المعتمد
ان وقت الفضيلة زمن يسع الوضوء والتميم والغسل وان لم يكن عليه
غسل ولا واجبه التيمم لانها قد تكون عليه ويسع المستر للصورة واللباس
للمتجمل وانزاله النجاسة المغلظة وان لم تكن عليه دون غيرهما من المخففة
والمعتدلة ويسع اكل لقمة تكملة جوع وان لم يكن جايها ويسع
صلاة ذلك الوقت فرضها ونفلها موكدا وغيره وهذا الضابط لوقت
الفضيلة يجري في الاوقات الخمس وقوله الي ان يصير مثل مضفة اي ممتدا
من اول الوقت الي ان يصير مثل مضفة فوق الفضيلة مشترك وما
مراد عليه اختيار لا غير **قوله** حقا **قوله** وسياتي اي في قوله ولوزالت
الموانع وبقي قدر تحرم وخلي منها قدر الظهر والصلاة لزمتم مع فرض
قبلها ان صلح لجمع معها وخال قدره ومحصله ان تزول الموانع وقد
بقي من وقت الظهر ومن وقت العصر ما يسع تكبيرة فوق الظهر الضروري
له صورتان وكذا يقال في وقت المغرب الضروري وهوان تزول الموانع
ويبقى من وقتها ومن وقت العشاء ما يسع تكبيرة التضرع واما العصر
فوقته الضروري له صورة واحدة وهوان تزول الموانع وقد بقي من
وقتها هي ما يسع تكبيرة التحريم وكذلك يقال في كل من العشاء والصبح
اه لكانه **قوله** وهو الوقت الذي لا يسعها اي جميع اركانها حتى لو كان
يسع الاركان ولا يسع بقية السنن واراد ان ياتي بتلك السنن

لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن أي لم يحرم عليه تأخيرها إلى هذا
الوقت فلا ينافي قوله وإن وقعت أدنى أي بوقوع ركعة أه حلي
وعبارة سم قوله لا يسعها هل المراد لا يسع واجباتها لأنه لو اقتصر عليها
جائز وأعم أو يفصل فإن آخرها لا يسع جميعها لكن يسع الواجبات
فإن أراد الاقتصار عليها لم يحرم أو لا يتأخر جميعها بحرم فليجوز وفي الأثر
لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لكانت الوقت ولو
اقتصر على الأركان تقع في الوقت فلا فضل إن يتم السنن أو حاصله
إن الباقي من الوقت إن كان يسع جميع أركانها ولا يسع مع ذلك سننها
فيجوز الاتيان بالسنن وإن لم يخرج بعضها عن الوقت لأن هذا
من باب كمد والفضل لا يتأثر بالسنن لأنها مطلوبة فيها ولا محذور في الاتيان
بها ولا مانع منه لأن غاية الأمر أنه يخرج بعضها وهو جائز بالمقدار
لا يقال كونه من باب الأمر مشكل لأن المد ليس بمطلوب في هذا المطلوب فإنا
نقول هو يشبه المد من جهة دون أخرى فليشبهه بالمعذور ولو كونه
فيه محافضة على سنن الصلاة كان أفضل قال وهذا بخلاف ما إذا كان
الباقي من الوقت لا يسع جميع الأركان فلا يجوز الاتيان بالسنن ويجب
الاقتصار على الواجبات **فقلت** له لعل هذا التفصيل إذا أخرها بغير
عذر ما إذا كان بعذر فينبغي جواز الاتيان بالسنن مطلقا لعدم
تعديه بالتأخير فتوقف في ذلك ويؤخذ من التفصيل المذكور أن
المراد بقولهم المشار إليه أنه يحرم تأخيرها إلى وقت لا يسع واجباتها
فتأمل ثم رأيتهم رفرره ثم قال فيمن أخر إلى وقت لا يسع جميعها أنه
لا يجب الاقتصار على الواجبات لأن الإنسان لا يكلف العجلة في الصلاة
سواء أخر بعذر أم لا نعم ينبغي وجوب المحافظة على إيقاع ركعة في الوقت
انتهت ونقلها عن شيوخهم رواها **قوله** إلى آخره هذا مقول القول
وقوله تسمع

وقوله تسمع أي فاسأل ووجهه أن قولهم إلى يشمل وقت الحرمة
فيلزم أن يكون وقتها اختيارا على قول الأكثرين أن يكون لها
أيضا وقت جواز آخر الوقت فيجوز بالذات وقت الاختيار والجواز
كما اتحد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سيأتي أه سم
قوله من آخر وقت الظهر أي غير أنه لا بد من حدوث زيادة وإن
قلت وتلك الزيادة من وقت العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد
يعرف بدونها وقيل إنها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما ما هو بر ما
قوله مع خبر الصحيحين خبر من أدرك إلى آخرها ونص عبارة شمر
هنا خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك
الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر **قوله** وروي ابن أبي شيبة إلى ما أتى به لعدم صراحة الأول
في مقصوده من أن وقت العصر للغروب **قوله** من أدرك ركعة
يفهم أن من لم يدركها لا يدرك العصر ومقتضاها خروج وقتها بذلك
أه ع شر ويقال أن به لرفع ما يتوهم من قوله فيما قبله فقد أدرك
العصر من استمرار الوقت إلى غروبها بعد الغروب **قوله** والاختيار
وقته من ذلك إلى هذا يقتضي أن وقت الاختيار من أول الوقت
لأن آخر وقت الفضيلة وهو كذلك أه شخنا وسمي وقت اختيارا لما فيه
من الرجحان على ما بعده والاختيار جبريل إياه أه سلفا **قوله** بالنسبة
إليها ذكره في هذه وفي العشاء والصبح إشارة إلى الجواب عن اختلاف
صلاة جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين
الوقتين بخلاف وقت الظهر والمغرب أه ع لعل الجلال **قوله** ثم يها
إلى الغروب فيه تسمع لأنه اشترك وقت الكراهة والحرمة في وقت واحد
والأولى أن يقول ثم يها إلى أن يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة

فقال اه وبرك **قوله** ولها وقت فضيلة اول الوقت اي ويمتد الى مغير
ظل الشيء مثله ونصف مثله اه وبرك **قوله** ووقت تحريم عبارة
شتم ر و وقت حرمة اخر وقتها بحيث لا يسع جميعها وان وقت اداء
ونظر بعضهم في ذلك بانه ليس بوقت حرمة وانما يحرم التأخير اليه
وهذا الوقت وقت ايجاب لا يحرم فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو
المحرم لا نفس الصلاة فيه اه ويجاب عنه بان مرادهم بوقت الحرمة
من حيث التأخير لا من حيث الصلاة ونظيره يحرم في وقت الكراهة ايضا
وما زاده بعضهم من وقت القضاء ولو احرم بصلاة في وقتها ثم
افسدها عمدا فانها قضا فزعه على رأي مرجح والاصح انها اذا كانت
قبل الشروع فيها انتهت **قوله** تغرب هوية اللغة يطلق على وقت الغروب
وعلى مكانه وعلى البعد نفسه سميت الصلاة بذلك لفعالها في هذا الوقت
اه عميرة اههم وعبرة شرم سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب واصل
الغروب البعد يقال غربت الغين والراء اذا بعد انتهت **قوله** من الغروب
اي لجميع الغروب لو تأخرت عن وقتها المعناد كرامة لبعض الاوليافلو
عادت بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضا الصلاة اي إعادة المغرب
ان كان صلاحها ووجب على من افطر في الصوم الامساك والقضا للتيقن انه
افطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها اذا وهداها ثم بالتأخير
الى الغروب الاول او يتبين عدم اتمه الظاهر الثاني ويشترطه قضية
سيدنا علي رضي الله عنه ولو غربت الشمس في بلد فصرى بها المغرب ثم
سافر الى بلد اخر فوجد الشمس لم تغرب فيه ووجب عليه إعادة المغرب كما في
به والشيخنا اهلي **قوله** الى مغيب شفق المغيب مصدر وفي المختار الغيب
ما غاب عنك تقول غاب عنه من باب باع وغيبة ايضا وغيوبة
وغيوب بالفتح ومغيب اه **قوله** فان لم يغيب الشفق الى خلاف الذين يغيب
شفقهم

311 شفقهم فوقت العشاء لهم غيبوبة عندهم وان تأخرت عن غيبوبة
عند غيرهم تأخير كثيرا كما هو مقتضى الكلام اه سم على البهجة اقول
وعلى هذا ينبغي ان يعتبر شفق اقرب البلاد اليهم خوفا من فوت
العشاء تنبيه لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر لما غربت الشمس
وجب قضاؤها على الاوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولو لم يقب
الا بقدر ما بين العشاءين فاطلاق الشيخ ابو حامد انه يعتبر حالهم باقرب
بلاد اليهم وفتح عليه الزركشي وابن العماد انهم يقدرون في الصوم ليبلغ
باقرب بلاد اليهم ثم يسكنون الى الغروب باقرب بلاد اليهم وما قاله انما
يظهر ان لم تنسح مدة غيبوبتها اكل ما يقيم بنية الصائم لتقدير العمل بما
عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هنا
ح كايام الرجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الا قدر
المغرب اكل الصيام قدم اكله وقضى المغرب فيما يظهر اه ابن حجر وكتب عليه
سم قوله وجب قضاؤها على الاوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب
بمجرد طلوع الفجر عندهم او يعتبر قدر طلوعه باقرب البلاد اليهم فان كان
الاول فهو مشكلا لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل والمضطر لا يحتل
لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب بمناسيع
ذلك وان كان الثاني فهو مشكلا بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياسه
اعتبار قدر طلوعه باقرب البلاد وبقاء وقت العشاء بل قياسه اعتبار
ووقوعها اذ في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما
اذ لم يغيب الشفق اه سم على **قوله** اعتبر بعد الغروب الخ ويظهر ان
محله ما لم يورد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هولا والا بان كان ما بين الغروب
ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هولا ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار
مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء وانما الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب

عند أولئك إلى ليلاهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليلاً هو السدس
وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جداً ثم رأيت بعضهم ذكر
في صورته هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وان أدى إلى طلوع فجر
هولاء فلا يخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضاً بفجر أقرب
البلاد إليهم وهذا بعيد جداً مع وجود فجر لهم حتى كيف يمكن المقام
ويعتبر فجر الأقرب إليهم والاعتبار بالغير عما يكون كما صرح به كلامهم
فمن أنعم عندهم ذلك المعتبر دون ما اذا وجد في دار الأمر عليه
لا غير اه بن حجره زيا دي وعبارة اكلدي قوله اعتبر بعد الغروب الخ اي
ما لم يلزم عليه اي على اعتبار غيبوبة شفق اقرب البلاد إليهم طلوع
الفجر عنده هولاء ما يلزم على ذلك ان يصلوا العشاء بعد الفجر ويبنغي
ان ياخذ بالنسبة فاذا كان وقت المغرب سدس ليلاً وليك اي اهلاً اقرب
البلاد إليهم جعلنا ليلاً هو السدس ووقت الغروب وبقيته وقت العشاء
فاذا كان اقرب لبلاد إليهم مائة وعشرين درجة وليلاً هو السدس
كان وقت العشاء سدسها وكتبنا أيضاً وهذا ظاهر اذا كان لا يلزم على
ذلك طلوع الفجر والابان كان اعتبر ذلك يودي إلى طلوع فجرهم فلا
اذا يلزمه ان يصلوا العشاء بعد الفجر ويبنغي ان ينسب وقت المغرب
عند أولئك إلى ليلاهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليلاً هو السدس
وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جداً وبعضهم اعتبر الأقرب
وان لزم عليه ما تقدم من صلاة العشاء بعد الفجر قال ولا يدخل وقت الصبح
عنده هولاء بالفجر بل يعتبر بفجر الأقرب أيضاً قال ابن حجر وهذا بعيد جداً
اذ مع وجود فجر لهم حتى كيف يمكن المقام ويعتبر فجر الأقرب والاعتبار
بالغير عما يكون فمن أنعم لا فيما وجد انتهت **قوله** يغيب فيه شفق
اقرب البلاد إليهم اي قدر ذلك كعادة القوت المجري في الفطرة ببلاهة
وبعضي

ويعني ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقا شفقهم والمراد
قدر ذلك بالنسبة الجزئية إلى ليلاً البلاد الأقرب مثال ذلك ما لو كان
البلاد الأقرب مائتين غروب شمس وطلوعها مائة درجة وشفقهم عشرون
منها فهو خمس ليلاً فمخمس ليلاً الآخرين هو خمسة شفقهم وهكذا طلوع
فجرهم وقياس ذلك اننا نعتبر للمصباح بعد هذا الزمن من منا يطلع فيه
الفجر في اقرب البلاد إليهم اه بن ما **قوله** ولها خمسة اوقات بل لها
سنة فلها وقت كراهة وهو تأخيرها عن وقتها على القول الجديد
فيكم تأخيرها عنه من عادة له لا نرى بقول يخرج وقتها عجز ومضي مقدار
ما يتوضأ ويسير العورة ويصلي خمس ركعات اه بن ما **قوله** وقت فضيلة
واختيار اول الوقت فيه تفرج بان وقت الفضيلة والاختيار واحد
اي الافضل والاختيار ان لا تؤخر عن ذلك ونقل الاسنوي عن الترمذي
ان لها وقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد واستظهاره **قوله**
مضي قدر زمن وضوء وكحوم واستنجاوا إزالة نجاسة عن بدنه او ثوبه
وتحفظ دأب حديث وما يسبب للصلاة من تقيم وتقصير واجل ثم يكسر
بها سورة الجوع وستر عورة واذان واقامة وخمس ركعات بالوسط
لما اعتبر فعل نفسه خلافاً للفقهاء واذ ما مضي قدر ذلك يخرج وقت
المغرب على الجديد ولا يدخل وقت العشاء الا بغيبوبة الشفق الاخر فيكون بين
وقتيهما فاصل كما بين الصبح والظهر اه بن ما **قوله** يقال يلزم على الجديد
امتناع جمع التقديم اذ من شرط صحته وقوع الصلاتين في وقت المتوقعة
وقد عسر وقتها فيما ذكر لا نرى بقول بعدم لزوم ذلك لان الوقت
يسبغ الصلاتين لا سيما في حالة تقدم الشرائط على الوقت واستجماعها
فيه فان فرض ضيقه عنهما لا مشتقاً له بالاسباب امتنع الجمع ولو شرع فيها
اي المغرب الوقت على الجديد ومدحى غائب الشفق جاز على الصحيح

سواء كان بقراءة أو ذكر بلام سكوت فيما يظهر لانه صلواته عليه وسلم
قد اتيها بالاعراف في الركعتين كلتيهما والثاني لا يجوز وقوع بعضها
خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا خرج بعضها عن الوقت يكون المفعول
فيه اداء ما خرج عنه قضا وحكم عن المغرب في جواز المدة كما لمغرب كان
الصديق رضي الله عنه طول مرة في صلاة الصبح فقيل له كادت الشمس
ان تطلع فقال لو طفت لم تجدنا غافلين ولا نكبر ذلك علي الاصح اما
الجمعة فيمتنع تطويلها الى ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينهما وبين
غيرها توقف صحتها على وقوع جميعها في الوقت بخلاف غيرها ويعلم
ما ياتي ان محل الجواز حيث شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق
بين ان يقع ركعة منها في الوقت ولا كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا
للاسنوي نعم يظهر ان ايقاع ركعة فيه شرطا لتسميتها موداة والا فتكون
قضا لا اثم فيه اهـ شرح **قوله** ايضا وقت فضيلة واختيار الخ هما متغايران
ذانا ومفهوما في غير المغرب فتحدان ذائنا في المغرب متغايران مفهوما وقد
عرفت ضابطهما وهو وقت الفضيلة في نظري الحقيقة اقتصار من
المغرب على وقت الفضيلة لانه عين وقت الاختيار ومن نظري المفهوم
عدهما وقتين واعلم ان وقت الجواز يزيد على وقت الفضيلة والاختيار
في سائر الصلوات غير المغرب فانه مشترك للوقتين لان وقت الاختيار
ان يوقعا قبل ان يضي من يسرها وما يتعلق بهما يذكر في سن التحليل
وهذا هو وقت المغرب على المذهب الجديد الذي هو وقت الاختيار كما علمت
وبعد يدخل وقت الكراهة كما سبق فلم يبق وقت الجواز بلا كراهة فحين
مشاركته للوقتين فلا تغفل اهـ **قوله** فغشاها ليلة اول الليل
ولست من خصايص هذه الامة كما علم مما مر خلافا لما قاله اهـ قل على الجلال
قوله مغيب الشفق اي الاحمر وينبغي تدبيرا تاخيرها الى زوال الاحمر وكونه
خارجا

٣١٣
خارجا من خلاف من اوجبه اهـ شرح **قوله** الى فجر صادق سمي صادقا
لانه يصدق عند الصبح ويحينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل
وهو صدق الله وكذب بطن اخيه لما اورد من عدم حصول الشفاء
اهـ مرداي حيي سئل وقال يا رسول الله ان بطن اخي وجع فامر
ان يشرب العسل فشربه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله
يشف فقال له ما تقدم اي لانه خالف قوله صلى الله عليه وسلم فيه شفاء للناس اهـ
قوله وهو المنتشر ضوءه ويقال له المستطير بالراء اهـ برماوي
قوله معترض اي في عرض الافق من جهة للشرق في ما بين شماله
وجنوبه اهـ قل على الجلال **قوله** مستطيرلا تشبهه العرب بذب
البحر ان اي الذئب من حيث الاستطالة وتكون النور في اعلاه اهـ
عبره **قوله** لي ثلث ليل اي ثلثة الاول وهو بضم اللام وحكي
اسكانها اهـ برماوي **قوله** لي ما بين النجيم الاولى الى فجر الاول
اذ البينية غير صحيحة لصدقها على كل جزء من اجزاء ذلك الزمن فهي غير
معينة فانهم الوقت هنا فليست امل فائ **قوله** السحر عبارة عن
ما بين الصادق والكاذب قاله الكرماني في باب طمس الجدل على الطرق
اهـ **قوله** فوقت صبح بضم الصاد المهملة وكسرها وهو لغة اسم لاول
النهار وسعت به هذه الصلاة لانها تفعل في اوله ويقال له فجر لورود
الكتاب السنة بهما وتسميته غداة خلاف كادى لا مكره اهـ برماوي وعبارة
شمروا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكر في الروضة نعم الاولى عدم
تسميتها بذلك وتسمى فجر او صبحا لورود الكتاب السنة بهما معا انتهت
قوله وفي الصحيحين بعد ايراد هذا بعد ما قبله لكونه رواية الشيخين والا
فالاول اصح اهـ حكي **قوله** فقد ادرك الصبح اي موداة وهذا الخبر مفيد لكونها
موداة بادراك ركعة وليس ذلك مستقارا بما قبله اهـ شرح **قوله** وطولها

هذا الخ احتذر بقوله هنا عما سياتي في صلاة الكسوف أنه لو ظهر بعضها
 صلى لليلة فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر وفيه شيء آخر **قوله** الحاقا لما
 لم يظهر بما ظهر أي فلا نها كلها طلعت بخلاف غروبها فإنه لا مد من سقوط
 جميع القرص فإذا غاب البعض الحق ما لم يظهر بما ظهر فكانها لم تغرب لجهزها
قوله وهو الاضائة في المصباح سمرت الشمس سمر من باب ضرب طلعت
 وسمرت بين القوم اسفر أيضا سفارة بالكسر اصلحت فانما سافر وسفير
 وفيل للوكيل ونحوه سفير وجمع سفير مثل شريف وشرفا وكان مأخوذا من
 قولهم سمرت التي سمرت من باب ضرب ذاكشفته واوضعت لا في موضع ما ينوب
 فيه ويكشفه واسفر الصبح اسفرا أضأ واسفر الرجل بالصلاة صلاهها في
 الاسفار **قوله** فلها ستة اوقات وقد نظم امامنا الشافعي رضي الله
 عنه الاوقات كلها فقال
 اذا ما ريت الظل قد زال وقته • فصل صلاة الظهر في الوقت شمس
 وقم قائمة بعد الزوال فانه • اوان صلاة العصر وقت محدد
 وصل صلاة المغرب يقيد • ترى الشمس يا هذا تغيب وتفقّد
 وصل صلاة الاخير يقيد • ترى الشفق الاعلى يغيب ويقعد
 ولا تنتظر نحو البياض فانه • يدوم زمانا في السماء ويقعد
 وان شئت فيها فانظر بصلواتها • الى ثلث ليل وهو بالحق يقعد
 وحقق فان الفجر فجران عندنا • وميزهما حقا فان المقلد
 فالطلوع منهما يبيد فثنا حقا • كما ذنب السرجان في البحر يصعد
 فذاك كذوب ثم اخر صاوق • نراه منير ضوه يتوقد
 وصل صلاة الفجر عند اتساع • تنال بها الفردوس والله يشهد
 فلا خير فحين كان الوقت جاهلا • وليس له وقت به يتعبد
 فذاك من المولى بعيد ومطر • كذا وجهه يوم القيمة اسود
 اهـ برماوي

اهـ برماوي • واكاصل ان الاوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس
 وهو الفضيلة والاختيار واجواز بلا كراهة وكراهة والضرورة واما وقت
 الكراهة فخاص بما عدل الظهر والمغرب وانظر حكمته ووقت لعذر خاص بما
 عدل الصبح وانظر حكمته ايضا والمعتدان وقت الفضيلة والاختيار واجواز
 في جميع الصلوات تدخل باول الوقت وتخرج متعاقبة الا في المغرب فانها
 متحدة فيه دخول وخروجها والا في الظهر فان وقت اجواز الاختيار يتحدان
 خروجها ايضا وخلة اوقات الصلوات اما اثنان وثلاثون وقتا او ثلاثة
 وثلاثون وقتا اذا اعتبرنا مفهوم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب
 من خطبنا الطوحي رحمه الله تعالى **قوله** وكره تسمية مغرب عشا ظاهره ولو
 بالتغليب كالعشائين واقتضاه كلام شافعي المنهج في صلاة المسافر حيث قال وغلب
 في التثنية العصر لشرعها والمغرب للنهي عن تسميتها عشا لكن نقلهم في حاشية
 شافعي عن الشافعي انه لا يكره اي مع التغليب اذ شرع علم **قوله** على اسم صلاتكم
 المغرب بحرف مغرب صفة لصلواتكم وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالنصب باعي
 والمعني لا تتبعوا الاعراب في تسميتهم المغرب عشا لان الله سماها مغربا وتسمية
 الله تعالى اولي من تسميتهم والسر في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين
 اهـ شافعي البخاري المولى **قوله** وهم يعقون بكسر التاء من باب ضرب الكرم كمن
 باب نصر اهـ برماوي وقوله بفتح اوله وفهمه اي مع كسر التاء اهـ شافعي في المصباح
 العقدة من الليل بعد غيبوبة الشفق الى اخر الثلث الاول وعقمة الليل ظلام
 اوله عند سقوط نور الشفق وعقمة الرجل دخل في العقدة مثل اصبح ودخل في
 الصباح اهـ **قوله** ان لا تسمى العشاء عقدة اي فتكون التسمية خلاف الاولى اخذ
 من قوله وقالت طائفة الخ ومع ذلك فالمعتمد ما قاله الاقلوني ولا ينافيه
 قول المجموع يستحب ان لا تسمى العشاء عقدة لان خلاف السنة ان يدعى فيه اي
 بخصوصه كان مكرها كما هنا والا كان خلاف الاولى اهـ شافعي **قوله** وقالت

طائفة يكره اي لو رددوا الذي اخص به ولا يكره ان يقال العشاء ولا للعشاء
 العشاء الاخيرة او الاخيرة اهبرها **وقوله** وكره نوم قبلها اي قبل فعلها
 ومحل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله ابن
 الصلاح وغيره فان نام فيها قبل دخول الوقت لم يحرم وان غلب عليه
 عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب به او لو غلب عليه النوم بعد دخول
 الوقت وعزمه على الفعل وانزال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة
 اه شرم ووقوله فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم الخ هو شامل للعشاء
 فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل للحجعة قبل دخول الوقت وان
 قلنا بجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه
 الذهاب الى الحجعة الا بالسعي قبلها ترك ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت
 الحجعة لانه لو لم يعتبر لادى اليه عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن
 مستلزما لتفويت الحجعة اعتبر حرمة خطابه بالحجعة وهو لا يخاطب قبل
 دخول الوقت لكن في سم على ابن حجر ان حرمة النوم قبل الحجعة هو
 قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهره انه لو كان بعيد الدار
 وجب عليه السعي قبل الوقت وحرم النوم المصروف لذلك السعي الواجب
 اه ع شر عليه **فروع** يسن اي قاطه النائم للصلاة ان علم انه غير
 متقد بنومه او جهل حاله فان علم تعديه بنومه كان علم انه نام
 في الوقت مع علمه انه لا يستيقظ في الوقت وجب اي قاطه اه سم وعبارة
 شرم وعند قوله وبيادر يفايت ويسن اي قاطه النائم للصلاة لاسيما
 عند ضيق وقتها فان عصر بنومه وجب على من علم بحاله اي قاطه
 وكذا يستحب اي قاطه اذا راه نائما امام المصلين حيث قرب منهم بحيث
 يبعد عرفا انه سوادب وفي الصف الاول او محراب المسجد او على سطح
 لا حاجله او بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس وان كان صلي الصبح
 لان

لان الارض ترفع صوتها الى الله من نومة عالم ح او بعد صلاة العصر
 او خاليا في بيت وحده فانه مكروه او نامت المرأة مستلقية ووجهها
 الى السماء قال الحلي ونام رجل او امرأة منسجما على وجهه فانها فصحة
 يبغضها الله تعالى ويسن اي قاطه غيره ايضا لصلاة الليل والتسليم ومن قام
 وفي يده غمرة النائم بصرقات وقت الوقوف لانه وقت طلبه ونزع انتنت
 وقوله ومن قام وفي يده غمرة التقييد باليد للغالب في مثلها ثيابه وبقية
 بدنه والحكمة في طلب اي قاطه ان الشيطان ياتي للغمر وربما اذى صاحبه
 وانما حصل ليدهما ورد في الحديث من قام وفي يده غمرة فاصابه وضعف
 فلا يلومن الانفس اه والوضع هو البرص وقوله غمرة هو كما في القاموس
 ربح اللحم وعبارته الغمرة بالتحريك مرج اللحم وما يعلق باليد من دسمة
 انتنت اه ع شر عليه **فان** ردة النوم على سبعة اقسام نوم الغفلة
 ونوم الشقاوة ونوم اللعنة ونوم العقوبة ونوم الراحة ونوم
 الرحمة ونوم الحسرات اما نوم الغفلة قال النوم على مجلس الذكر ونوم
 الشقاوة النوم في وقت الصلاة ونوم اللعنة النوم في وقت الصبح
 ونوم العقوبة بعد الفجر ونوم الراحة النوم قبل الظهر ونوم الرحمة
 النوم بعد العشاء ونوم الحسرات النوم في ليلة الحجعة اه من هاهنا
 احسن احصين **قوله** ايضا وكره نوم قبلها الخ وهذه الكراهة تعم ساير
 الصلوات وسياق كلامهم يشير بتصوير المسئلة بما بعد دخول الوقت قال
 الاسنوي وينبغي ان يكره ايضا قبله وان كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق
 اه شرم ووقوله وينبغي ان يكره ايضا قبله قد يشكك عليه عدم تحريم النوم
 قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول
 وقتها وعليه الجواب بان الكراهة لحقة امرها ان يسعوا فيها فانتبهوا
 لمجرد الاحتياط ولا كذلك التعمير اه ع شر عليه **قوله** وحديث بعد هاهنا

بعد فعلها ما لم تكن بحجة جمع تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها
ومضي زمن يسعها وعبارة ابن حجر في منكره الا وشاد والاوجه خلافا لابن
العماد ان اذا جمعها تقدما لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضي
وقت الفراغ منها غالبا اهـ ثوري واقره شيخنا حف وفارق الكراهة فيما
اذا جمع العصر مع الظهر تقدما بحيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل
وقت العصر بان المعنى الذي اجله كره الحديث الذي بعدها مفقود وكراهة
الصلاة بعد العصر منوطة بفعلها وقد وجد كما هو واضح اهتم تنبيه
افهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضيتة التقليل بخوف
الفوات عدم الفرق قال الاسوي قد يجاب بان اباحة الكلام قبل الصلاة
لا ضابط له بخوف الفوات فيه اكثر اهـ ثم روي في علي الحلي ما نصه
تنبيه قد علم ان ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجري في سائر الصلوات
قبل الفصل لان الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه اهـ **قوله** ايضا
وحديث بعدها والحق بالحديث نحو الحيطة ولعله لغير سائر الهوة وشمل
الحيطة المكتوبة وينبغي ان لا تكون للقرآن او العلم منتفع به اهـ حلي
قوله ولانه بالاول يوتر العشاء عن اول وقتها بل ربما استمر الى خروج
الوقت بالكلية فمع نام في الوقت وجوز خروج الوقت قبل استيقاظه
حرم كذا نقل من فتاوى ابن الصلاح وهو يقضي انه لو لبث على ظنه الاستيقاظ
في الوقت حرم لان الظن المذكور يجامع تجويز خروج الوقت والمنقول
عن ابن الصلاح في نه الروض انه اذا ظن الاستيقاظ في الوقت لم يحر
والاخر فيجوز في صورة الاستيقاظ اهـ حلي **قوله** اما المكره ثم اي في غير
هذا الوقت لقراءة يسيرة البطلان لان كذبها محقق كما قال ابن العماد
اهـ حلي **قوله** الا في خيرا والامساك فلا يكره له الحديث بعد هلم بطلان
سواء كان السفر طويلا ام لا وسواء كان في خير والحاجة السفر اهـ ثم علم
قوله وائناس

217 **قوله** وائناس ضيف الى اي بان كان من اهل الخير اما الفسق فيجوز ائناس
اهـ وذكر ابن حجر في منكره الا ربعين ان الاوجه عدم الحرمة ويوجه قولهم
بحرمة ائناسهم بالجلوس معهم على غير هذه الحالة وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه يشمل الفاسق ويحتمل الحرمة
رد عا ونجرا وقد قيد الحلي وعنه على راس ائناس الضيف بكونه غير
فاسق اما هو فلا يسن ائناسه وهو المعتقد ونظر هل ائناسه حرام رد عا
ونجرا او مكروه او خلاف الاول لان عدم سن ائناسه صادق بذات الحر
هذا ويصح شرعا لان ائناسه بكونه فاسقا حرام وكذا اذا لم يلاحظ
في ائناسه شيئا واما ائناسه بكونه نجسا او معلما فيجوز اهـ شيخنا حف **قوله**
ومحاذرة الرجل اهله اي ولو كانت فاسقة اهـ **قوله** عن عمران ابن
حصين هو ابو نجيب فهم النون وفتح الجيم عمران بن حصين ابن عبيد
ابن مخطف الخزاعي الصحابي اسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة وغرامع
رسول الله صلى الله عليه وسلم غزواته بعثته عمر رضي الله عنه الى البصرة
ليفقه اهله وتولى القضاء بها ايما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مائة وثمانين حديثا وروى عنه ابو رجاء وغيره المتوفى بالهجرة سنة اثني
وخمسين اهـ برهان **قوله** عن بني اسرائيل اي عن عبادهم ليحمل ذلك الصحابة
على التخلق باخلاقهم اهـ حلي **قوله** وسن تعجيل صلاة الخ لقوله تعالى فاستبقوا
الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام
الصلاة في اول الوقت رضوان الله وفي اخره عفو الله قال اما ما في الشافعي
رضوان الله انما يكون للمحسنين والعفو يشبه ان يكون للمقهورين اهـ حلي
فينبغي التعجيل في النفل في الوقت والسبب ربما يشمله كلام المصنف اهـ برهان
قوله تعجيل صلاة ليس المراد معنى التعجيل الحقيقي وهو تقديم الشيء على
وقته بل المراد به المبادرة اهـ شيخنا تنبيه **قوله** فرق بين القيم بين المبادرة

والعلة بان المبادرة انتهاز الفرصة في وقتها فلا تتركها حتى اذا قالت
طلبها فهو لا يطلب الا موزة اذ بارها ولا قبل وقتها بل اذ حضر وقتها بادر
اليها ووثب عليها والعلة طلب اخذ الشيء قبل وقته اه مناوي في شرحه للجامع
عند قوله صلى الله عليه وسلم بادر وبصلاة المغرب الخ وعليه فلعلم التقيين
هنا بالتحجيل المبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدة كانه طلب الصلاة
قبلا وقتها وان التقيين به للتنبيه على انه ينبغي له الاشتغال باسبابها
قبلا دخول وقتها وذلك كالطلب لها قبل دخول وقتها والفرصة كما في
المصباح من تقارص القوم اما القليل لكل منهم نوبة فيقال يا فلان جات
فرصتك اي نوبتك ووقتك الذي تستقي فيه فيسارع له وانتهز
الفرصة اي شمر لها مبادرا واجمع فرص مثل غرفة وغرف اه ويندب للعام
الحصر على اول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعالهم لا سببا
عادة وبعده يصلي عن حضوره ان قل ان الاصح ان الجماعة القليلة اوله
افضل من الكثيره اخرى ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كرم
ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم اي بحيث تاخر عن وقت عادته
اقاموا الصلاة فتقدم ابو بكر مرة وابن عوف اخرى مع انه لم يطل تاخره
بل ادر اك صلاتيهما واقتدي بهما وصوب فعلهما اه ع في علي **قوله**
ولو عشا هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة المنهاج هنا وفي قول
تاخير العشا افضل بالمرحاض وقت الاختيار انتهت وعبارته مع شمر
في وقت الاختيار والاختيار ان لا تخرج عن ثلث الليل لخبر جابر بن السباق
وفي قول عن نصفه لخبر لو ان اسبق على امي لا خرت العشا الى نصف
الليل ورجحه المص في شرحه مسلم وكلامه في المجموع يقتضي ان اكثر من عليه
انتهت وقد اشار الى هذا القول بعد ما اشار له بالغاية بقوله نقلنا
عن المجموع لكن الاقوي ليلا تاخيرها الى ثلث الليل ونصفه اه وقد

تمسك

تمسك الضعيف بالخبر الذي اشار اليه الجواب عنه بقوله واما خبر كان
الذي صوابه عليه وسلم الخ اه كانه **قوله** اول وقتها اي اذا تيقن دخوله
اه زياره اي ولم يخلاف في دخوله والا فيستحب التأخير خروج من خلا
فان غاب الشفق لا حرس من التأخير الى مغيب غيم من الاصفر والابيض
للخلاف فيه وقد يستفاد ذلك من قوله اي اذا تيقن لا لا لخلاف يمنع
من التيقن لاحتمال ان اليقين ما قاله المخالف اه ع في **قوله** رواه الدارقطني
هو ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني برامفتوحة وقاف مفهومة نسبة
اليه دار القطن محلة ببغداد اخذ عن الاصطخري وغيره المتوفي ببغداد
يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة
عن تسع وسبعين سنة ودفن قريبا من معروف الكرخي اه برماوي
قوله واغفل الصحيحين الخ اليه اشارة الى ان رواية الصحيحين مطلقة
ومرواية الدارقطني مقيدة والقاعدة حمل المطلق على المقيد وكانه انما
قدم رواية الدارقطني عليها لكونها اوضح في مقصوده واي خبر الصحيحين
لقوة لها واشارة اليه انه لا تقارن بينهما لتكون رواية الصحيحين
مقدمة لحملها على رواية الدارقطني اه ع في **قوله** كان يستحب ان يؤخر
العشا الخ ليس هذا من اخباره صلى الله عليه وسلم وانما هو من اخبار
الراوي بحسب فهمه من تاخير صلى الله عليه وسلم لفعلها احيا نايانا
للجواز الذي رجحوا بينهم من عطلها منعه ولذلك رد عليه بالمراعية
على التحجيل وبه يرد ايضا دعوي قوة دليل التأخير المستندة الى ان
كان مع المضارع تفهيدا لدوام وعلى ما ذكرناه ينزل ما في المنهج فراجع
اه ع في الجلال **قوله** هو الذي واظب عليه اي واما التأخير فكان لغرض
ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشكك عليه ان كان تفيد التكرار ولا فاما
نقول اما اوله قافا فادها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة

بالاستعمال واما ثانيا فنقول سلمنا افادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث
مرات وذكرها بتكرار العذر ولاكثر التجيل بل هو الاصل اذ هو شرعي
قوله لكن الاقوي دليلنا في القائل ان يقول ان فوج ان تعجلوها هو
الذي واظب عليه فكيف يكون الاقوي دليلنا تاخيرها الى ما ذكر وان
لم يصح فكيف يصح الجواب بحاجب بان ذلك امر محتمل لا مانع منه وبه
يجمع الادلة وهذا لا ينافي في الامر المتبادر من الادلة خلافا له سم
وكان المراد بقوله وجاب بان ذلك الى انه لما ثبت انه كان يستحب
التاخير احتمل ان يكون تعجيله لعلمه برغبة الصلابة في التجيل مشقة
انتظارهم اما لتعجيلهم في اشتغالهم التي كانوا بها نهارا وخشية فوات
اشتغالهم التي يحتاجون اليها في اخر ليهم وانتظارهم الصغار بما فوت
عليهم ما يحتاجون اليه فعلة بعد فمجهور الا تعاب اخذوا بظاهر مواظبه
على التجيل فعملوا افضل والنوي نظر الى انه حيث ثبت عنه استحباب
التاخير واحتمل ان التجيل لما من جعل التاخير هو الاقوي في الدليل
اهو **قوله** باستغفار اسبابها المراد بالسبب ما يتعلق بها لا السبب
الحقيقي وعبارة شرعي ما يطلب اجلها اعم من ان يكون شرطا او مكملا
انتهت **قوله** ولا يضر فعل رتبة الى هذه العبارة تقتضيان الاولى عدم
الاتيان بالراتبة مع ان الاتيان بها سنة ولو غير مؤكدة في الاسباب
يقول وتقدير الرتبة لا يكون مفضو العبادة بل بين وتوهم ايضا ان
فعل الرتبة واكمل التعم ليس من الاسباب لا مكتبة در من السبب حقيقته
وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم وعبارة شرعية تقتضي
انها منها ونفسها ولا يمنع تحصيل فضيلة الوقت اشتغاله في اوله باشيائها
من طهارة واذان وستر واكمل التعم وتقدريم سنة رتبة اه وكتب عليه
المرشدي قوله واكمل التعم بوجوه منه ان المراد بالاسباب اعم مما تنوقف عليه
صحة

صحة الصلاة او كمالها بخلاف ضيق الشرايين حجر حيث جعلها من الشغل
الخفيف اذ مقتضاها ان المراد بالاسباب ما تنوقف عليه صحة الصلاة
فحسب اه وعبارة شرعية واكمل جعله اكل التعم سببا باعتبار ما يترتب
عليه من تحصيل الخشوع فيها والا فلا كل ليس من اسبابها وقضية ان
الشيء يفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مر له في وقت المغرب الا قرب
الحاق ما هنا بما هناك لخدم من كلام ابن حجر المذكور وبهذا يندفع
ما قاله ابن حجر في شرعية العبادة نقلا عن الزركشي واكمل العبرة في ذلك كله
الوسط من غالب الناس ليل لا يختلف وقت الفضيلة باختلاف احوال
المصلين وهو غير معهود وعمومه شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط
المعتدل بغير عذر فاقته سنة التجيل فان كان العذر ونوي انه لو خلا
عن العذر عجل في الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع ان الله
يكتب له ثوابا مثل ثوابه لو عجل لا مثالا لمر الشارح انتهت **قوله** لم
يفرأي سنة التجيل بل يكون معجلا اه حلي لكن الافضل الفعل في اول
الوقت وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة لكن
ادرك التعم مع الامام ومن ادرك الشاهد بالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة
لكن درجات الاول اكمل اهو شرعي **قوله** مع صور اي نحو الاربعين
اهو شرعي وقوله ذكرت بعضها في شر الروض عبارة ويستثنى من ذلك
التجيل ايضا في زيادة على الظاهر شيئا منها انه يندب التاخير لمن
يرمي الجار ولسا في سائر وقت لاولي والواقع يعرفه في وقت المغرب
وان كان نازلا وقتها ليجتمع مع العشاء بمزدلفة ولكن يتقن وجود الماء
او السرة او الجماعة او القدرة على القيام اخر الوقت ولدايم الحدث
اذا رجعا لا تقطاع اخره ومن استثنى عليه الوقت في يوم غيم حتى يتبينه
او يظن فواته لو اخر انتهت قاله في شرحه بعد مثل هذه العبارة

وضابطه ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو اخر فئات تقدم على الصلاة
وان كل كمال كالحاجة اقترن بالتأخير وخالى عنه التقديم يكون التأخير
معه افضل اه وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في بحر خاف فوت
الحج لو صلى العشاء وتكن راي نحو غريق او اسير لو افقده او صابيل على
محترم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير ايضا للصلاة على ميت خفيف
انفجاره اه به حجر **قوله** ومن ابراد بظن المعنى فيه ان في التخييل في شدة
الحرق مشقة تسلب الخشوع او كما له فسي له التأخير كمن حفرة طعام ونفسه
تنفق اليه او دفعه لحيث اه شرح مر والباية قوله بظن التقديرية يقال
ابراده ادخله في وقت البرودة ففي المصباح البرد خلاف الحرا وابرودنا
دخلنا في البرد مثل اصعبنا دخلنا في الصباح واما ابرد وابلر فالباية
للتقديرية والمعنى ادخلوا صلاة الظهر في البرد وهو يكون شدة الحرا
وبرد الشيء برودة مثل سهل سهولة اذا سكنت حرارته واما ابرد وبردا
من باب قتل فيستعمل لازما ومتعديا يقال برد الماء وبردته فهو بارد وبرود
وهذه العبارة تكون في كل ثلاثي يكون لازما ومتعديا اه وقوله مشقة
حر اللام بمعنى في او عند وقوله يبلر حار لبا بمعنى في وقوله لمصل اللام
للتقديرية وكل من اللامين والبا متعلق بابراد وقول الله الخ ان يصبي
الخ متعلق به ايضا ويصح ان تكون اللام في قوله لمصل متعلقة بشئ
المقدر وهو اولي اه **قوله** وابراد بظن خرج اذا زنا فلا يبين ابراد
به الا لقوم يعلم انهم اذا سمعوا الاذان لا يتخلفون عن سماعه عليه
يحمل ما ورد مما يدل على طلب ابراده وحمله بعضهم على الإقامة ولا بعد
فيه وان ادعاه بعضهم اه **قوله** يبلر حار اي وضعه الحرا
ملكه وبعض بلاد العراق وان خالفت وضع قطرها اه حلي وعارة البرد ما
كالجوار وبعض بلاد العراق واليمن لا يعتقدون كسر ولا بارد كالشام
ومحل

ومحل اعتبار البلدان خالفت وضع القطر والا فالعبرة به خلافا للعلامة
ابن حجر انزلت **قوله** الخ ان يصبي للحيطان ظل ولا يشترط في سبي التاخير
وجود الظل المذكور بل ليس الا براد وان لم يكن في طريقة ظل اصلا
كان كان في صحران شدة الحرق تنكسر بالتأخير كما في ع ش اه يحتاج
فرع سال سائل هل يمين تأخير الصلاة في شدة البرد الخ الى ان يخف
البرد الخ السالب للخشوع قياسا على ما ورد في الحروا جاب **مر**
بانه لا يمين لان ابراده في الحرق رخصة فلا يقاس عليه اه **مر** **اقول**
الاولى اجواب بان زيادة الظل محققة فلزوال الحرامد ينتظر ولا كذلك
البرد فانه يحتمل زيادته مع التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله
عادة وانما كان هذا اولي لان الصحيح جواز جريان القياس في المخصص
على ما في جمع الجوامع اه ع ش على **مر** **قوله** وفي رواية للتجاري هو مبينة
للمراد من الاولي اه ع ش **قوله** فان شدة الحرق من فيج جهنم وورد ايضا
فان شدة البرد من فيج جهنم اه **قوله** من فيج جهنم قال في النهاية
سطوع الحرق فورانه ويقال بالواو وفاقا القدر تضيغ وتفوح اذا غلبيت
وقد اخرج مخرج التشبيه والتشليل اي كانه نار جهنم في حرها اه وقال
امناوي في شرحه استشكل بان فعل الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعلها
مظنة طرد العذاب فكيف امر بتركها واجيب بان وقت ظهور الغضب
لا ينح فيه الطلب الامن اذن له فيه اه وقد يتوقف في هذا الاشكال
من اصله فان شدة الحرق قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده كاصلاح
معاشهم فلا تكون عجزها علامة على الغضب كون الانسان قد يحصل
له مشقة منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل على عباده وان صحتها
مشقة اه ع ش على **مر** **قوله** اي هيجانها هو من كلام الراوي وظاهره
انه على كل من الروايتين اه ع ش على **مر** **قوله** وهذا لمصل جماعة فيند

في غير المسجد فقط على المعتقد لا يسن الأبراد المنفرد يريد الصلاة في
المسجد على المعتقد كما في شمر وعبارته وقضية كلامه أنه لا يسن
الأبراد المنفرد يريد الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي شفا برسنه
وهو المعتقد انتت وعبارته سم وقضية كلامه في غير المنفرد تفضيل تأخير
صلاة من يصلي جماعة على الجماعة على صلاة في أول الوقت ببيته
وان لم يكن فعلها فيه جماعة مع أهله أو غيرهم فليتا ما انتت **قوله**
بمشقة أي تسلي الخشوع أو كماله وح تكون صلاتهم مع هذا التأخير
أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته أه حلي وهذا يعتبر خصوص
كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شيخاً
يزول خشوعه بحينه في أول الوقت ولو من قرب يستحب له الأبراد أو العبارة
بغالب الناس فلا يلتفت من ذكر فيه نظراً ولا يبعد الثاني ثم رأيت ابن
حجر صرح به أنه شيء علم **قوله** فلا يسن في وقت الخ عبارة شمر فلا
يسن الأبراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل
وان اتفق فيه شدة الحر انتت **قوله** باردين أو معتدلين أي وان
عرض فيه ما حر شديد كما يفيد عموم كلامه هنا فلا بد ان يكون الحر
الشديد في زمنه عادة أه حلي **قوله** ولا لمن يصلي ببيته منفرداً هذا
محترز قوله يصلي وترك محترز الذي قبله أي جماعة لان الانفراد
ان كان في المسجد فيسن الأبراد أيضاً وان كان في غيره فلا يسن فسكت عليه
لان فيه تفصيلاً وقوله ولا للجماعة يصلي الخ محترز قوله بمشقة وقوله أو
حضرهم ولا يأتهم الخ محترز قوله يأتونه وقوله أو يأتهم غيرهم الخ
محترز قوله بمشقة أيضاً فكان الأنسب جعله مع قوله ولا للجماعة الخ لانه
أخوه في الخروج بالاعتد الأخير **قوله** ولا يأتهم غيرهم أي وكانوا
فيه مقيمين بخلاف ما اذا كان تأتيم غيرهم بمشقة فيسن للحاضرين
بالمصلي

بالمصلي الأبراد ولو كان فيهم الإمام أه حلي **قوله** ولو جمعة هذه الغاية
للتعظيم لا للرداءة شخياً لكن رأيت في شمر الحلي ما نصه وفي استنبات الأبراد
بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس ان النبي
صلواته عليه وسلم كان يبرو بالجمعة وأصحها لا لشدة الخطر في قوائمه
المودي إليه تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حقه صلواته عليه وسلم
انتت **قوله** مع عظمها أي لان عظمها ربما يتوهم منه وجوب تعجيلها
وعدم جواز الأبراد بها أه لكاتبه **قوله** مع ان التقليل الأول هو شدة
خطرها أي ما اشتمل عليه التقليل الأول وهو التكاسل فهذا هو المنتفى
وقوله منتفى في حقه الخ قد يقال هو وان انتفى في حقه لكنه موجود
في حق الصحابة المبردين بها بتعاله وبحاجته بانه منتفى في حقهم
أيضا ببركته صلواته عليه وسلم أه حلي تحف نقلاً عن الحلي والبرماوي
قوله ومن وقع من صلاة الخ أي وان لم يكن نواها فقد دخل الجمعة
ولو كانت الصلاة غير مكتوبة فلو جمع اربعة الظن القبلية أو البعدية
أو الثانية بنية واحدة وأدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع البلية
خارجة كان الكل آداء لان المجموع صار في حكم صلاة واحدة كما أجاب
شيخنا أه حلي وفيه على الجلال وشملت الصلاة الفرض والنفل و دخل
فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها آداء وقضاء وان فات كونها
جمعة وان حرر لفوات شرطها كما يأتي أه **قوله** ركعة بآن رفع رأسه من
السجدة الثانية وان لم يصل له حد تخزيه فيه القراءة كما يأتي وبقي
ما لو قارن رفع رأسه خروج الوقت هل تكون قضاء أم لا فيه نظر والأول
أقرب وينبغي على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر
مثلاً قضاء أو آداء أه شمر **قوله** فالكل آداء الخ أي على الأصح وقيل
الجميع آداء مطلقاً وفي وجه ان ما في الوقت آداء وما وقع بعده قضاء

قيل وهو التحقيق انه مرر وعبارة المحاي ومن وقع بعض صلته
 في الوقت وبعضها خارجة فالأصح انه ان وقع في الوقت ركعة فاكث
 فالجميع اداء والا بان وقع فيه اقل من ركعة ففرضا الوجه الثاني
 ان الجميع اداء مطلقا بتعاطي الوقت والثالث انه قضاء مطلقا بتعاطي
 لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء وهو
 التحقيق وعلى القضايا ان المصلي بالتأخير في ذلك وكذا على الاداء
 نظر التحقيق وقيل لا نظر للظاهر مستند للحديث اه فائدة
 الخلاف انه اذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر فخرج الوقت قبل
 فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها اداء فله القصر والالزمة الا تمام
 في قول ضعيف ياتي احسن عند الحق اه في علم رفاق **فائدة** نقل
 الزركشي كالتفوي عن اصحابه انه حيث شرع فيها في الوقت نوي كاداء
 وان لم يبق منه ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية كاداء اذا علم
 ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه ابن حجر في نه العباد حمل كلام
 الامام على ما اذا نوي كاداء المشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم
 ينو والصواب ما قاله الامام وبه اقول شيخنا الشهاب **قوله** اه في علم رفاق
 وقع في علم رفاق لو صلى منفردا صلى جميعها في الوقت ولو صلى
 خلف امام لم يدرك الاجزاء منه فيه وجب عليه الاتقار بمحافضة على
 ايقاعها في الوقت وقضية ذلك انه لو صلى مع الامام ادرك ركعة
 تامة في الوقت ولو صلى منفردا ادركها كلها وصورة المسئلة انه احرر
 خلف الامام في وقت يسعها جميعها لكن طول خلفه فالأفضل في حقه
 الا تمام خلفه بمحافضة على فضيلة الجماعة لان فضيلة الجماعة اولى
 من المحافظة على فضيلة الوقت ومن كان لو اقتصر على اركان الصلاة
 ادركها ولو حافظ على سنتها فان بعضها فالايتان بالسنة افضل لانه
 من باب الحمد

من باب الحمد وهو جاز وافتى به البغوي وهو المعقد وان شوج فيه
 وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت المكتوبة عن ادراك جميعها في الوقت
 فانه يجب عليه الاقتصار على فرايض الوضوء لانه يتسامح في الوسائل
 ما لا يتسامح في المقاصد ويجاب ايضا بانه في مسئلة المد شرع في الصلاة
 في وقت يسعها ولا كذلك مسئلة التثليث اذ يلزم عليه اخراج بعض
 الصلاة عن وقتها قبل تلبسه بشئ منها اه برما وفي قول على الجلال
 ما نصه اعلم ان الاحرام بالصلاة في وقت يسع جميع فرايضها ليس حراما
 بلا خلاف وله المد فيها على الاصح كما تقدم ولما ان يفعل مندوباتها
 كتطوير فرايتها وان خرج بعضها او كلها عن الوقت وفارق ترك تثليث
 الوضوء مثلا لانه وسيلة وتأخير النقل لان الفرض اهم ثم ان وقع
 منها ركعة في الوقت فالجميع اداء والا فقضا وان الاحرام به في وقت
 لا يسع ما ذكر ليس حراما ايضا ان كان تأخيرها العذر ويجري فيه ما تقدم
 والا فحرام قطعا وليس له الايتان بشئ من مندوباتها ثم ان وقع منها
 ركعة في الوقت فاداء ايضا والا فقضا مع الاثر فيها اه **قوله** تشمل
 على معظم افعال الصلاة لاحاجة لقوله معظم مع ذكر افعال الا ان يراد
 بالافعال ما يشمل نحو فروع التشهد وفعل القنوت والساكنية والتكبير
 اهق لعل التحريم **قوله** كالتكبير لها قال سم في الايات غامض يحيل
 تكبير حقيقة لان التكبير هو الايتان بالشئ ثانيا مراد به تأكيد
 الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالاولي
 كما ان كل واحدة من خمس اليوم تكبير طيلها في الامس اه في برما
قوله ومن جهل الوقت الخ كان المناسبة ذكر هذا في شروط
 الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال له مناسبة هنا
 لانه لما قال ومن تعجيل صلاة اول وقتها فاسبب يذكره هنا اه برما

قوله ولم يخبر به ثقة عن علم فان اخبر الثقة عن علم امتنع عليه
الاجتهاد ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه
هو العلم بخلاف القبلة وقرئ بينهما بتكرار الاوقات فيحصل العلم
كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة اكتفى به ببقية عمره
اهـ **قوله** اجتهد اي جواز ان قدر على اليقين وجوبا ان لم
يقدر هذا كله ان لم يخبر به ثقة عن مشاهدة فان اخبر عن علم امتنع
عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من اخبار الدين فراجع فيه المجتهد
لي قول الثقة خبر الرسول اهـ ثم روي عن من قوله هذا كله الخ ومن
قول الثم لم يخبر به ثقة الخ انه متى اخبر الثقة بالفعل وبالأولى منه
ما لو علم بنفسه انه لا يجتهد ولا يعمل بمقتضى الاجتهاد وهذا لا ينافي
قوله جواز ان قدر على اليقين لان مفناه انه اذا قدر على اخبار الثقة
او العلم بالنفس لم يحصل له بالفعل جواز ان يسعى في تحصيلها وما
اذا حصل له بالفعل فلا يجتهد ولا يعمل على الاجتهاد المخالف لهما
يشير لهذا قوله كانه ولم يخبر به الخ ولم يقوله ولم يقدر على خبر الثقة
وبهذا تجتمع اطراف الكلام وقد رايتم بعض الصوامع في معنى قول
مرجوا الخ ان الاجتهاد جائز في حد ذاته عند القدرة على العلم
بالنفس وخبر الثقة لكنه اذا خالف ما لا يعمل بمقتضاه وهذا قريب
مما تقدم فتأمل ثم رايتم في شرح ما نصه نعم ان اخبره ثقة عن
مشاهدة او سمع اذ ان عدل عارف بالوقت في صحواته قبوله ولم
يجتهد اذا حاجته به للاجتهاد الخ بخلاف ما لو امكنه الخروج لرؤية
خوال الشمس لان فيه مستقنة عليه في الجملة اهـ وفي المحلي ما نصه اجتهد
جوازا ان قدر على اليقين وجوبا ان لم يقدر وقيل ان قدر على الصبر
لي اليقين فلا يجوز له الاجتهاد اهـ وفي قول عليه ما نصه قوله جوازا

الخ هو نظير ما مر في المياه فالمعنى انه يجوز له ترك الاجتهاد مع
القدرة على غيره لاستغنايه عنه به ولا يجوز له تركه مع العجز
ومتى وقع كان واجبا والقدرة نعم ما كان بالبصير كما ذكره الثم
وما كان بغيره كوجود مخبر عن علم عنده او في محل يجب طلب العلم منه
وممكن من سؤاله بلا مستقنة وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد
وجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الاسلام
في المنهج بجواز التقليد له ولو لا عني اقوي ادراكه وان كان قادرا
على الاجتهاد كالبصير العاجز لعجز البصير حقيقة ولا عني في الجملة يقتضي
ان التقليد لا يجب على الاعمي العاجز وانه يمنع تقليدا لمجتهد البصير
القادر لمجتهد اخر ومقتضى ما بعده عن النووي جوازه له كما مر
والذي عقده شيخنا من انما ان كانا عاجزين وجب التقليد او قادري
تخير بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من منع تقليد
القادر على الاجتهاد لمجتهد للمستقنة هنا وبذلك فارق من منع
تقليد الاعمي لغيره في الاواني ما لم يتخير اهـ **قوله** ايضا اجتهد فلو
صلي من غير اجتهاد لزمه الاعادة مطلقا لترك الواجب ويلزم المجتهد
التاخير الى ان يغلب على طنه وقول الوقت وتأخيره الى خوف الفوات
افضل اهـ وما روي **قوله** بنحو ورود البأسية والمعنى اجتهد بسبب
خوورد روح فتجعل هذه العلامات دلائل كالرئاش في الاواني
بمعنى انه اذا وجد شيئا من هذه العلامات اجتهد هل محل الوقت
اولا وهل استعمل في قرأته او لا وتغييره باجتهاد يساعده وقيل
للاله اي فتحو الورد الاله للاجتهاد فيصلي بحمد الفراغ من ذلك
والورد ما كان بخو قرة او ذكر او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
اهـ وما روي في قائل على الال لفظ نحو قيل مستدرك لان ما دخل

تحت من العود وكلام التثنية التي يثير اليه لاذ الورد ما كان يخوض ذكر اوقرة
ويكون ما كان يخوض صناعة ومنه سماع صوت ديك محرب وسماع اذان
ثقة عارف في الغيم لكن له في هذه تقليده **قوله** كحياة الخ اي بان
يتأمل في الحياة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته او لا وقوله وصوت
ديك محرب اي بان يتأمل هل اذنه قبل عادته او لا **قوله** فاستهزأت
قد استهزأت اليك يوزن عند اذان حملة العرش وانه يقول في صياحه
يا غافلون اذكروا الله اهربوا **قوله** محرب اي حربت اصابته للوقت
اهلبي او تكرر ذلك منه بحيث يغلب على الظن عدم تحلفه وينبغي ضبطه
ما في جارية الصيد وقد نقل نحو ذلك عن الزركشي فليراجع **قوله**
قوله وله كالبصير العاجز الخ قضية صنيعة ان لا تعي تقليد المجتهد
ولو قدر على الاجتهاد بخلاف البصير لا بد من عجزه وهو كذلك واذا
نظرت الى هذا مع ما نقل عن م والسابق علمت انه لا ترتيب في حق الاعي
الا في اخبار عن علم فقط واعلم ان مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس
واخبار الثقة عن علم والموزن العارف في الصلوة هذه الثلاثة
في مرتبة واحدة فيتحيز بينها وكذلك المرولة الصحيحة والساعة الصحيحة
والمناكب الصحيحة فهذه كلها في المرتبة الاولى والمرتبة الثانية
هي الاجتهاد والموزن العارف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد
المجتهد وكوتا ثلاثة في الجملة بدليل قول م راجته جوار الخ **قوله**
قوله تقليد الموزن الثقة العارف في الغيم قد يقال هو في يوم
الغيم يجتهد بالنقل عليه في المعين تقليد المجتهد ولا يجوز
تقليده الا عاجز كاعني البصر والبصيرة الا ان يجاوز به اعلى مرتبة
من المجتهد وقد يكون اعتمد على امر قوي كالكشاف سبحانه له فيكون
ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو مرتبة بين الخبر عن علم والمجتهد
وينبغي

وينبغي ان لو علم ان اذنه عن اجتهاد امتنع تقليده اهم ر **قوله**
قوله الثقة خرج الفاسق ومجهول العدالة ولو مستورا والصبي
ولو ما مونا عارفا وفي حكمه وما نقل عن المتولي من صحة قبول قول
الصبي فيما طريقه المشاهدة كروية الخجاسة ودلالة الاعي على قبله
وظو الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها لا فيما طريقه الاجتهاد
كالافتاء لم يعقد م ر **قوله** فكا لم يخبر عن علم اي فيمتنع عليه
الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم ان اذنه عن اجتهاد
والا فلا يجوز ان يفكره والممنوع والحاسب العمل بمعرفة ما وليس لغيرهما
تقليدهما وهو ظاهر وان غلب على ظنه صدقهما والاو لم يري ان اول
الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يقدم منازلا الشمس والقمر
وتقدير سيرهما اهلي بخلاف الميقاتي فانه يقلد وكذا الموزن
باخبار الميقاتي يقلد ايضا والمقدم انه متى غلب على ظنه صدق الممنوع
والحاسب جاز تقليدهما قياسا على الصوم كما نقل عن ع ش علوم ر **قوله**
قوله فان علم ضلالة قبل وقتها اي كلها او بعضها ولو لكثرة التحريم
ومثل العلم اخبار عدل له به عن علم لا عن اجتهاد **قوله**
اعاد وجوبا اي من غير خلاف فيما اذا علم في الوقت وقبله وعلى
الظاهر فيما اذا علم بعد خروج الوقت ومقابل الاظهر لا يعيد اعتبارا
بما في ظنه اهش م ر **قوله** ولم يتبين الحال اي بان لم يعلم انها قبل
الوقت او فيه او بعده اي ظن شيئا من ذلك او شك فيه نعم ان
غلب على ظنه انها قبل الوقت وجب القضاء كالوشك بعد الوقت
هل صلى ولا بخلاف ما لو شك بعدها هل يجب عليه صلاة او لا وبهذا
يجمع بين التناقض ويفرق بان الاول يشك في الفعل والاصل عدمه
والثاني شك في براءة ذمته والاصل براءتها ولو قضى صلاة شك فيها

ثم نئين انما عليه لم يحرمه ما فعله وبحيث عليه قضاؤها وفيه بحث
ولو مات قبل ان ينظر له الحال لم يعاقب في الآخرة واذا شك في مقدار
ما عليه من الصلوات قضى ما لم يتيقن فعله وهذا هو المعتمد وقال
المؤوي ما يتيقن تركه ثم قال وينبغي ان يحتار وجه ثالث وهو
انه ان كان يصلي قارة ويترك اخري ولا يعيد من قول القاضي
وان كان تركه نادرا فهو كمقابل له هو بمأوى وقوله نعم ان غلبت عليه
الحاجة اصله لا ينقضي وتغيبه عن شؤله وروى بان حيث بني فعله على الاجتهاد
لا ينقض لا بتبشير مخالفه ويخرج طرائها وقت قبل الوقت لا انزل بل
القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهاده الى خلاف ما بني
عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ان ثبتت
عبارة فرع قال القاضي لو قضى فائتة على الشك فالمرجوح من انه تقا
ان يجبر بها خلا في الفرائض ويجسها له نقلا وسمعت بعض اصحاب
بي عام يقول انه قضى صلوات عمر كلها مرة واستأنف قضاها
ثانيا قال الغزي وهو فائدة جلية غريبة عديمة النقل هو ايعاب
واقول في اطلاقها نظرا لا يجوز القضا الموجب كان جري خلا في
صحة المودة او شك فيها شك يندب له بسببه القضا اما القضا
لمجرد الاحتياط فلا يجوز فيتعين حمل كلامه على انه قضى بسبب جواز
للقضا او موجب وكاد في نفس الامر لا شيء عليه اها يعا اهو يري
قوله لم يجب له اعادة اي وان وصل بعد فراغ صلاته الى بلد لم يدخل
وقتها فيه لمخالفة مطلقه كن اقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة
قال شيخنا وفيه نظر بما قالوه في الصوم انه حكم البلد المستقل اليه
في جميع الاحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم وفيه شئ يحتاج وجوب
الاعادة وهو واقع **قوله** اعم من تغييره بالقضا فيه ان الاعادة
فعل

فعل العبادة ثانيا قبل خروج وقتها وعليه فالتعبد بالاشتمال
ما لو تبين الحال بعد خروج الوقت فليست واحدة من العبارة في واقعة
بالمقصود ويجاب بان ما ذكر من ان الاعادة فعل العبادة الحاص
المشهور وقيل الاعادة فعل العبادة ثانيا مطلقا كما ذكره البرماوي في
شئ ا لفيته وح فيمكن ان المص جري على هذا القول اهو **قوله**
ويبادر بفتح الدال المهملة وكسرهما هو بمأوى ولا يباية المبادرة بالقائنة
استغاله برأيتها القليلة اهو جلي **قوله** وجوبا ان فاتت بالاعذار
ما لم يلزم عليه فوات الترتيب كما يعلم مما سياتي كان فاته الظاهر بعذر
والعذر بلا عذر فيبدأ بالظهور نديا خلا فالمن قال قيا سر قولهم انه يجب
قضا ما فاتت بعذر فور ان يجب لبدء بالاعذار ان فات الترتيب
المجبوب وعورض بان خلاف الترتيب خلاف في الصحة ومراعاة اولى
من مراعات التكمالات التي تصح الصلاة بدونها وهي المبادرة ومن ثم
يراعى الترتيب وان خيفت فوات جماعة كخافرة خلا فالاسنوي اهو جلي
قوله كنوم اي ما لم يكن في الوقت مع طن عدم الاستيقاظ فيه والشك
والاحرم وقوله ونسيان اي حيث لم ينشأ عن مني عنه كلقب شطرنج
والا فلا يكون عذرا اهو جلي والمراد مني عنه ولو نسي كراهة لان لعب
الشطرنج مكروه لاهرام وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم
تشاغله في مطالعة او صناعة او نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل
يحرم عليه ذلك ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان هذا نسيان لم
ينشأ عن تقصير منه ومن ذلك ما حكى عن الاسنوي انه شرع في
المطالعة بعد القضا فاستغرق فيها حتى لاذع حر الشمس في جهته
اهو جلي **قوله** فليصلها اذا ذكرها دل على طلب الصلاة وقت
تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضا على الفور صرف

عنه انه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وامه في الوادي حتى طلعت الشمس رنخل هو وامه في ثم ساروا مدة ثم نزلوا وصلوا اول ذلك على عدم فورية القضاء ونفي وجوب الصلاة على ظاهره اهـ ثم **قوله** ومن ترتيبه الخ اي فات بعذر او لا وقوله وتقدمه الخ اي فات بعذر او لا اهـ **قوله** ايضا ومن ترتيبه الخ ظاهره وان كان المتأخر من الفوائت متروكا غير اي بلا عذر الاول بعذر وهو ما مال اليه الطبراني وحرم به مري في شرحه اهـ ومن فاته صلاة المشاهل له صلاة الوتر قبل قضاها وجهان او جهتها عدم الجواز ولو كان عليه فوائت واراد قضاها هل يبدأ بالصبح او الظهر وجهان او وجههما انه يبدأ بالتي فاتته او لا محافظة على الترتيب هـ ثم راهو بركي **قوله** فيقضي الصبح قبل الظهر الا وجهه انه يبدأ بالتي فاتت ولا اهمر وعليه فقول انه فيقضي الصبح قبل الظهر اي ان كانا من يوم واحد فان كانا من يومين وتأخر يوم الصبح بدأ بالظهر اهـ **ع ش قوله** لم يخف فوتها اي لم يخف فوت ادائها وان خاف فوت جماعة اهـ زياد **قوله** في قال على اجل فاذا ارى اماما في حاضرة وعليه فائتة فلا فضل فعل الفائتة من غير ان يترك مع الامام شيئا فله والا فلا وله ان يحرم بها خلفا حاضرة او يحرم بالحاضرة مع الامام لكن في الاول اقتداء في مقضية خلف مودة وفي الثاني عدم الترتيب وفيها خلاف اهـ وهذا في غير الجمعة اما لو خاف فوت جماعة فانه يقدرها على الفائتة وان امكن صلاتها ظهر مودة كما هو ظاهره شوبري **قوله** بحكاية الاداء لتبليس الترتيب التقديم اهـ **قوله** وبه صرح في الكفاية هو المعتمد وفاقا لشمرو خلافا للعلامة الطبراني كابن حجر وقوله ويجمل اطلاق الخ محل نظر خصوصا اذا كان الفائت

الفائت بعذر اهـ برما **قوله** ونحوه كما ملأه حلي وكما لو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه خرج بعض الصلاة عن وقتها اهـ **قوله** انما اي ثم يقضي الفائتة ويسن له ح اعادة الحاضرة لاجل الترتيب اهـ من شمره وقوله اتسع الوقت وصافاي وسوافائته بعذر او لا اهـ **قوله** وجب قطعها اي امتنع عليه انماها ولا ينافي سن قلبها نفلا مطلقا اذا مضى منها ركعتان كما يوجد من ع ش على مرر واعلم ان قلب المكتوبة نفلا مطلقا يكون مندوبا وواجبا ومحرما ومباحا فالاول كما هنا وكقطع المنفرد لها ليصليها جماعة بشرط ان لا يكره الاقتداء بالامام لغو بدعة وان يتحقق عامرا في الوقت واستانفاها والاحرم في هذا القلب بشرط لندب القلب ايضا ان يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من ادلي او ثالثة كان القلب مباحا وبشرط لندب ايضا كون الجماعة مطلوبة فان كان يصلي فائتة لم يخف قلبها نفلا ليصليها جماعة الا اذا كانت مثلها كظهر مقضية خلف ظهر تقضى فانه يندب ومحلله اذا لم يكن القضاء فوريا والاحرم القلب ومما يحرم القلب فيه ان يحرم بغاية طائفة الوقت فبان ضيقه وهو في قيام ركعة وكان بحيث لو اتم الركعة ليقبلها نفلا لم يترك من صاحبة الوقت ركعة اهـ **قوله** كراهة تحريم والفرق بين التحريم وكراهية ان كراهية التحريم ما ثبت بدليل محتمل للتأويل والتحريم ما ثبت بدليل لا يحتمله او باجماع او قياسا ولو يامساو اهـ **قوله** ايضا كراهية تحريم الخ وعلى كل لا تنفقد الصلاة لان الذي اذا رجع لنفس العبادة او لانزها اقتضى الفساد وسوا كان للتحريم او للتنزيه قال اجلال المحلي في شرحه اجماع فتكون مع جوارها فاسدة قال الشيخ عميرة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقا

او يقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام او يقال هي
جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة اهل حلي
وسم وثورى وعبارة شهر رومن فعل صلاة حكم بكونها في الاوقات
المذكورة اتم ولم تنعقد لاحنا والصحيحة وان قلنا ان الكراهة
للتنزيه لان النهي اذا رجع الى نفس العبادة او لانها اقتضى الفساد
سوا كان للتخيير ام للتنزيه وايضا فاباحة الصلاة على القول
بلكاهة التنزيه من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الاقدام عليها من
حيث عدم الانقضاء مع انه لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا ينقصد
اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب ولفرق
كراهة الزمان كراهة المكان حيث تفقدت فيه معها بان الفعل
في الزمان يذهب حرمانه فكان النهي مفقودا لذهاب هذا الجز في
المنهي عليه فهو وصف لازم لا لا يتصور وجود فعل الا باذها
جزء من الزمان واما المكان فلا يذهب حرمانه ولا يتاثر بالفعل
فالمنهي عنه لا يخرج مجاورا ولا لازم فحق ذلك فانه نفى هذا
قال بعضهم ويفرق ايضا بالزوم وعدمه وتحقيق هذا ان
الافعال الاختيارية للعباد تقتضي زمانا ومكانا وكل منهما لازم
لوجود الفعل كمن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون
امكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل
والحال فكان استدراكا بالفعل من المكان فافترا لا تمتد في
الصلاة كراهة تنزيه في ثمانية مواضع على ظهر الكعبة وعلى
صخرة بيت المقدس وعلى طور سيناء ويقال له طور سيناء كما
في الآية وعلى طور زينا وهما جبالان بالشام وعلى الصفا والمروة
وعلى حرة العقبة وعلى جبل عرفات لبعده عن الادب اه بوماك
قوله في غير

قوله في غير حرم مكة وكذا في حرمها وقت الخطبة ولو فرضا لما فيه من
الاعراض عنها وخرج بحرم مكة حرم المدينة والقدس فهما كغيرهما
اه بوماك **قوله** عند استقواء اي يقينا فلو شك في ذلك لم يكن لان
الاصل عدمه اه ع ك على م ر وفي ق ل على ا جلال قوله عند استقواء
اي ولو تفقد ركعة في ايام الدجال اي لو صار فيه التحريم لم تنقصد
لانه وقت ضيق اه **قوله** ايضا عند استقواء اي بان قاربه التحريم لان
وقت الاستقواء لطيفد قوله الا يوم جمعة اي وان لم يحضر صلاتها
اه حلي قال ابن حجر ويأتي في النجاة حال الخطبة وفيمن شرع في صلاة
قبل الخطبة فصعد خطيبا لم يدر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين
فيحمل القياس ويحمل الفرق بان ذلك اغلظ لاستقواء ذات السبب
وغيره اتم لاهنا والذي يتجه القياس في الاولي بجامع ان كلا
لم يعود له الا في ركعتين فالزيادة عليها كما نشأ صلاة اخرى
مطلقا ثم ولا سبب لاهنا الا في الثانية فاذا نوي اكثر من ركعتين
من النقل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يخرج بعضها اليه
لم يلزمه الاقتصار على ركعتين لعدم قابلية الوقت مع عدم تاتي
الزيادة بنيتها قبل وعليه فلو دخل الوقت وهو في الثالثة او رابعة
مثلا فحل يقيها ويقتصر عليها اولا فيه نظر ولا يبعد ان الامر
كذلك اه سم عليه اه ثوري **قوله** وعند طلوع شمس اي ابتداء جز
من قرصها وان لم يصل الصبح اه بوماك **قوله** وبعد صلاة صبح امنا سب
لما بعده ان يقدم هذا على قوله وعند طلوع شمس اه كما فيه
قوله اذا لم يصلاها اي وكانت تسقط بذلك الفعل فلو كان
خو متيم يحمل الغالب فيه وجودا لما فله التفضل بعد صلاته
اه ثوري **قوله** كرج اي قدره وهو سبعة اذرع بذراع الايدي اه بوماك

يدخله لانه يقتضي في الزمان
ما لا يقتضي في المكان ومعلوم
نوي اكثر من ركعتين بجماع
اهرم واطلق والركعتين
انما يحل عليه الاقتصار على
ركعتين قوله

وترتفع قدره في أربع درجات **قوله** للذي عنها في خبر الصحيحين
أي مع الإشارة إلى حكمته فإنها تطلع وتغرب بين قرني الشيطان
وفي رواية أنه تطلع ومعه قرن الشيطان فإذا ارتفعت قارفتها
فإذا استوت قارنتها فإذا زالت قارفتها فإذا أدت للغروب قارنتها
فإذا غربت قارفتها والمراد بقرنه قومه وهم عبادها يستجدون
لها في هذه الأوقات وقيل معنى كونها بين قرنيه أنه يدي لرسه
منها في هذه الأوقات حتى يكون الساجد لها ساجدا له فالكراهية
تتعلق بالفعل وقتين وبالزمان ثلاثا وزوال الداعي كراهية وقتين
آخرين وهما بعد طلوع الفجر إلى صلاة وبعد المغرب إلى صلاة
مثلها وقت إقامة الصلاة وصعود الخطيب المبرق إلى العلامة
مرور المشهور أن الكراهية في تلك كراهية تنزيهه **قوله**
ولمجموعة في وقت الظهر وهذا هو المعتمد خلافا لما أفتى به ابن
يونس من أنه لا يكروه وحسبنا أن الناس يخشون بكرهه لا التثقل بعد الزوال
وقيل مصير ظل الشيء مثله قال شيخنا وليس من تأخير الصلاة لأيقامها
في وقت الكراهية حتى لا تتعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة
ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة
المصلين عليها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لا التحري لأنه
تبعه إرادته فلو فرضت إرادته لم تتعقد **قوله** حتى تغرب
أي يغرب غروبها فهذه خمسة ولا تزد النافلة إذا أقيمت الصلاة
لأن الكلام في صلاة لا تتعقد وإن قلنا كراهية تنزيه ولا الصلاة
حال الخطبة لأن الكراهية فيها لا فرق فيها بين الفرض وغيره وكلامنا
هنا في كراهية مطلق النافلة فصح أن الأوقات خمسة ثم تقسيم
السبب إلى متقدم وغيره إن كان بالسبب للوقت فظاهر وإن كان
بالنسبة

بالنسبة إلى فعل الصلاة فلا تأتي بالمقارنة إذا السبب بما تقدمه
بما ذكره في علو الجلال خرج بما ذكره من الأوقات الثلاثة أو الخمسة
غيرها كوقت إقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وبعد
غروب الشمس إلى صلاة المغرب وقت صعود الخطيب على المنبر فالصلاة
في ذلك مكروهة كراهية تنزيهه ومنعقدة وأما الصلاة حال الخطبة
فحرام ولا تتعقد ولو فرضها الأربعة الخمسة ولو مع غيرها حتى لو
كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية
في غير المسجد **قوله** بأن كان متقدما كالجنازة والفايئة وسجدة
التلاوة والشكر وقوله أو مقارنا ككسوف واستسقاء وأعادة صلاة
جماعة أو شمر **قوله** أو مقارنا كالكسوف والاستسقاء أي بالنسبة
لوقت الكراهية وأما بالنسبة للصلاة الذي هو المراد فلا تتصور
المقارنة وفي كلام ابن حجر أن الكسوف مما سببه متقدم ويؤيده
قوله لو زال أثناء الصلاة أمضا للتقدم سببها **قوله** كفايئة
أي وكفايلة اتخذها ورواه المرافعي هو سمعته في علو وسبب
انفايئة متقدم وهو دخول الوقت **قوله** وصلاة كسوف أي وإن
تخرى فعلها لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر وتخرى تأخيرها عنها
وسببها وهو أول التغير متقدم عن صلاتها أو مقارنا له أن علم
به وأوقع أحرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكراهية والتحية
كذلك وأما أصل أن السبب اعتبار بالنسبة للصلاة وهو الأصح
فهو ما تقدم عليها ومناخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون
مقارنا أيضا **قوله** علو الجلال **قوله** فلا تذكر في هذه الأوقات
والظاهر أنها ليست خلافا لابي هاشم **قوله** ففرضاها بعد
العصر في مسلم لم يزل يصليها حتى فارق الدنيا أي لأن من خصوصية

انه اذا عمل عملا داوم عليه ففعله ما اول مرة قضا وبعدة نفلا
 اه مردولينظر الحكمة في استمرار المداومة عليه ما دون ركعتي الفجر
 فانها فائتاه ولم يستمر على قضاها ما هو ثوبه **قوله** واجمعوا على
 جواز صلاة الجنازة الى ان لم يتجر فاعلمها تلخيرها لاجل صلاتها
 في ذلك الوقت اقول على الجلال وهي اما ذات سبب متقدم ان نظرنا
 في التقدم ومقابلته الصلاة وعليه جماعة من اصحابنا وهو المتقدم
 واما ذات سبب متقدم او مقارن ان نظرنا الى الوقت على ما قاله
 اخرون لان سببها قد يقع قبل الوقت وقد يقع فيه اه بن حجر
 اه بن حجر **قوله** ونسب هذا الى المذكور من فصل الفاتية بعد العصر
 وصلاة الجنازة بعده وبعد الصبح اه بن حجر **قوله** فلا تكم مطلقا
 اي الصحيح ومع ذلك في خلاف الاولى كما في مقنع المجامع في خروجها
 من الخلاف ومقابل الصحيح انها تكم لعموم الاخبار اه بن حجر
قوله وصلواته ساعة الى اي باي محل من اجزاء الحرم فلا يرد
 ان الدليل اخص من المدعى لانه يتوهم ان المراد وصلي في البيت
 لان الكلام فيه فيكون الدليل اخصا هكذا **قوله** اما اذا قصد
 تاخير الفاتية الى ان قال بن حجر بعد كلام قررته ومن هذا وما قبله
 يعلم ان المراد بالتخري قصد ايقاع الصلاة في الوقت المذكور
 من حيث كونه مكروها لان مراغمته اي معانيتها للشرع انما تنافي
 في شرح العباد اه بن حجر واسأله لهذا بقوله ليعضيه
 فيها اه بن حجر لو تخري الفاتية وقت الكراهية فلما دخل
 الوقت سبى ان تخري ذلك فصلاها مع منسب التخري فيفقد
 كما اعتد به شيخنا الطيلاوي رحمه الله تعالى لانه غير مراغم بفعله
 للشرع ولم يبين فعلها على التخري فلو كان متصورا للتخري
 مستحضرا

١٢٨
 مستحضرا له واحرم مع ذلك الصلاة لكنه لم يأت بها لاجل
 التحري ولا قصد ايقاعها في هذا الوقت الوفا بما قصده من
 تاخيرها اليه بل اخذوا لان ايقاعها في هذا الوقت لاجل ما ذكر
 انعقدت ايضا كما اختاره شيخنا المذكور لانه غير مراغم للشرع حيث
 لم تنسب الصلاة على قصده الاول اه بن حجر **قوله** ايضا اما اذا قصد
 تاخير الفاتية الى خارج ما اذا قصد تاخير الحاضرة كان قصد تاخير
 العصر الى لا يفرار فانها تنعقد اه بن حجر وكذا لو قصد تاخير سنة
 الصبح او العصر عنها ولا حرمه في ذلك ايضا اه بن حجر ومراه سم
 رحمه الله **فصل** فيمن تجب عليه الصلاة اي من
 لا تجب عليه اه بن حجر فان قلنا التغير بالفصل لوجه له لعدم اندراج
 تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن مفرقة
 مطلوبة لذاتها بل يعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها
 نزلت مفرقة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت
 اه بن حجر وايضا فقد ذكر في هذا الفصل وقت الفروقة وهو من المواقيت
 اه بن حجر وما يذكر معه اي من قوله فلا قضا على كافر اصلي الى اخر
 الفصل اه بن حجر والاولى ان يراد بما ذكر معه قوله ولو زالت الموانع
 الى اخر الفصل واما الكلام على القضا وعدمه فهو من الكلام على من
 تجب عليه ومن لا تجب عليه **قوله** انما تجب على مسلم المراد به وجوب
 الاداء على الفاعل والكافر كغيره في ذلك واما عدم وجوب مطالبنا
 له فشيء اخر اه بن حجر **قوله** علم مسلم اي يقينا فلا يشك فيه صبيح مسلم
 وكافر وبلفظ وفقا لا اشتباه لم يطالب احدهما بها وفقا على هذا
 لنا شخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا تركها ومن ذلك
 ما نقله شيخنا رحمه الله عن الاذرعني ان من لم يعلم له اسلام كصغار

المالك الذي يصفون الاسلام بدارنا لا يومين بالاحتمال الكفر
 ولا يتركها لاحتمال اسلامه وقال الخطيب الوجوه امرها قبل بلوغه
 وجوبها عليه بعده وهو ظاهر الحق لعل الجلال **قوله** ولو فيها مضي
 قال الشيخ هذا مجاز يحتاج تناول اللفظ له الى قرينة اها قول
 يمكن ان تكون القرينة قوله فلا قضاء على كافر اصلي اذ قيد الاصل
 اخرج المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتأمل اهل كتابه
 اهل وبراءة لان المرتد كان مقربا بها للاسلام فلا يفيد حجه
 لها بعد نظير من اقر لاحد بشي ثم حجه وبهذا فارق من انتقل
 من دين الى اخر فانه وان لم يقر عليه لكنه لم يلتزم الصلاة بالقرار
 فلا قضاء عليه اها شيخنا عفا **قوله** اي بالغ عاقل اي سالم الحواس
 وبلغته الدعوة فلا يطالب بها من خلق اعجمي ام ابكم ولا من لم تبلغه
 الدعوى لكن لو اسلم وجب عليه القضاء فور النسبة اليه تقصير فيما
 حقه ان يعلم في الجملة بخلاف من خلق اعجمي ام ابكم فانه ان زال
 مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه وح يتوقف في وجوب القضاء على
 من لم تبلغه الدعوى فانه باق على كفره غاية الامر انه غير مهدر فتكليفه
 لتكليف غيره من الكفار بفروع الشريعة وان فرق بينه وبين اليهودي
 او النصراني وقد يفرق على بعد بان الاعمى الا بكم ليس فيها اهلية
 الخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوة ويفرق بين من لم تبلغه الدعوة
 وغيره من الكفار بان العلة التي لاجلها سقطت الصلاة عن الكافر
 وهي المنقرة عن الاسلام مستفيضة في حق من لم تبلغه الدعوى وذلك ان
 الكافر الاصلي كان عنده عناد وزال بالاسلام وربما كان عنده عناد
 يعود بالامر بالقضاء واما من لم تبلغه الدعوى فليس عنده عناد يعود
 بالامر بالقضاء فينفر عنه بسببه والمانع له منه ليس هو العناد والكافر
 الاصلي

٢٢٩
 الاصلي بل المانع له هو الجهل بالدعوى فترك منزلة مسلم تشا بعيد
 عن العلمافهم ذلك ولا يمد من اهلية الخطاب ليخرج النائم والمساخي
 والجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم اهو برهان واصله في علمه
 فشرط الوجوب ستة في المتن ثلاثة والثلاثة التي مرادها المحشي
قوله ولما اوجبه نعيم في الشرطين الاولين بخلاف الثالث فانه خاص
 بالانبياء **قوله** فلا تجب على كافر الخ لا يقال الحاجة الى ذكر هذه
 المحترزات فانها قاتي في قولهم فلا قضاء على كافر الخ لانا نقول ما ياتي
 في القضاء وعدمه وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان اهو على دور
قوله وجوب المطالبة اي وجوب اتيه عليه المطالبة هنا وفي الحقيقة
 معني له عبارة لا تجب علينا مطالبة فقيها شيعي وقوله وجوب عقاب
 عليها الخ اي وجوب اتيه عليه العقاب في الآخرة وهذا الوجوب
 الدنيا اها شيخنا وعبارة عن علمه وقوله فلا تجب على كافر الخ ينبغي ان
 المراد لا يطالب منها والا فربما طالب شرعا اذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى
 للعقاب عليها اها شيعي ابن حجر انتمت **قوله** لعدم صحتها منه اي عدم
 تلبسه بمانع يطالب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التخليط عليه
 فان الكافر الاصلي لا يطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالبه
 بالاسلام او بدار الجنينة ولو كان حربيا فلا يرد على التخليط المرتد
 والمحدث لانهما مطالبان برفع المانع بخصوصه فيطالب بالاول بالاسلام
 بخصوصه والثاني بالطهارة وكذا لا يرد على التخليط المجنون المنفرد
 والسكران لقصد التخليط عليهما بخلاف الكافر الاصلي لا يجب عليه
 القضاء اذا سلم ترغيبا له في الاسلام فلا يقصد خ التخليط عليه
 لاحاجة لهذه الزيادة ولانما اخرج بها بقوله وكذا لا يرد على التخليط
 المجنون المنفرد الخ بل لا يصح لان المجنون المنفرد ونحوه لا يجب عليه

وجوب دأ الذي لكلام فيه حتى يحتاج للاختراع عند تأمل **قوله**
كما تقر في الأصول أي من أن الكفار ومخاطبون بفروع الشريعة أي
الجميع عليها بخلاف المختلف فيها الجواز أنه إذا سلم قلد من يقول
بها أهش **قوله** ومجنون ومغيب عليه وسكران سياتي المنع بعد
القضاء على المجنون وما بعده في كلام المتن فلهذه أمّا ذكره هنا تنبيهها
على عدم الوجوب وهو غير مسألة القضاء ومن ثم قال وجوبها
على المتعدي بجنونه أو غيابه الخ ولم يقيد بجنون والاعمال والسكر
بعد التقدي هنا إشارة إلى أنه لا فرق في عدم الوجوب بين التقدي
وعدمه والفرق بينهما إنما هو في القضاء ولا يلزم من جحبه في القضاء
بحينه في الوجوب أهش **قوله** لعدم تكليفهم قد يقال فيه تقييد الشيء
بنفسه لأن المعلن عدم الوجوب هو عدم تكليفه لأن يقال أن
المعلن خاص التقليل عام فهو تقييد لنفي الخاص بنفي العام أهش
قوله ولا حايض ونفسا أي دأن تسببت في كبحق النقاس بدوا
ونحوه وثباته على الترك أمثالا أهش على الجلال **قوله** وجوب
انقضاء سبب أي وجوب سببه انقضاء السبب هو عبارة عن وجوب
القضاء في العبارة تقييد الشيء بنفسه أهش **قوله** فلا قضاء على كافر
الخ تفرع على مفهوم المتن وهو إشارة إلى قاعدة وهو أن من عجب
عليه الأدا وجب عليه القضاء ومن لم يجب عليه الأدا لا يجب عليه القضاء
لكنه في الشق الثاني معترض بالمجنون والسكران والمغيب عليه التقدي
كل منهم فأنهم لا يجب عليهم الأدا ويجب عليهم القضاء أهش **قوله** على كافر
أي وإن انتقل في زمن الكفر من ملة إلى أخرى أهش **قوله**
أيضا فلا قضاء على كافر أصلي لا وقفا واجبا ولا مندوبا ولا يتقدم أيضا
بل يجزم عليه أهش عبارة عن علمه ولا يتقدم حيث كان عامرا غائبا
ولا وقعت

ولا وقعت له نفلا مطلقا ثم قال ونقل سمع من الثم أن قضاءه لا يطلب
وجوبا ولا ندبا لأنه ينفر والأصل فيما لا يطلب أن لا ينقضاء لكن قد
يشكل ذلك بالنقضاءها من الحايض إذا قضت فإن الفعل غير مطلوب
منها كدراسته وقد يفرق بينهما بأن الحايض لما كانت من أهل العبادات
في الجملة مع منها القضاء بخلاف الكافرا أنه ليس من أهل العبادات أصلا
كما تقدم في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يهيج قضاؤها
أولا فإن قلنا بالصحة التي قال بها السيوطي احتيج للفرق بينهما وبين
الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة أن المقصود من
الزكاة مواساة الفقراء ونحوهم وتعلق حقهم بأموال وجوكان كحول
فالتمت بحقوق الأديين التي لا تنقض بالاسلام فاعتد بدفعها
منه بعد الاسلام لا ربا بها انتهت وقوله ولا قضاء على صبي أهش لا يجب
ويندبه قضا ما فاتته من حين التقين وما قبله فيجزم عليه قضاؤه
ولا ينقضاء أهش علمه ر وقوله ولا قضاء على ذي جنون الخ أي لا قضاء واجب
بل يندب للمثلاثة أهش **قوله** ولا على حايض ونفسا أي لا قضاء واجب
ولا مندوب بل يكره وينقذ نفلا مطلقا أهش **قوله** ترغيبا له
في الاسلام قدمه على الآية لقوته في الدلالة لأن الآية ليست على عمومها
لأن المراد منها حقوق الله المتعلقة بالكافر أما حقوق الأديين فلا
تسقط بالاسلام وكذا لو زني في كفره ثم أسلم لم يسقط عنه أحد كما هو
مذكور في محله أهش **قوله** أيضا ترغيبا له في الاسلام أي لأنه لو
طلب منه قضا عبادات زمن كفره وجوبا أو ندبا لكان سببا لتفكيره
عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصا إذا مضى غالب عمره في الكفر
أهش ثم رروا إذا أسلم أثيب على ما فعله في الكفر مما لا يتوقف على نية كعتق
وصدقة وصلة رحم ونحو ذلك وهي خلاف في ثواب أعمال الكافر إذا أسلم

البالغة كما في حديث لا يقبل الله صلاة حايض الا بخار فانه يدل علوان
 المراد بالحايض البالغة وان المراد بقضا الحايض من الحيض اي في
 غير من الحيض النفس هو كذا بما مشاقول وكلا الجوابين بعيد
 اه ع ش عليه ر **قوله** ولا قضا على صبي اي واجب فستحب القضا من حين
 التمييز الى البلوغ ولو قبل سبع سنين وحكم قضائه كاداه من فحين
 القيام وان كانت موصوفة بالنفل وكذا المعادة وعدم جمع فرضين
 يتيمر واحد وعدم وجوب نية الفرضية على المعقد عند رد وغير ذلك
 واما ما قيل التمييز فلا يقض بل لو فعله كان حراما ولا ينفق خلافا
 لجملة الصوفية اه بوما **قوله** ذكرنا وغيره فيه اطلاق الصبي على الانثى
 وهو من اسرار اللغة اه بوما **قوله** ويومر بها اي بفعلها وفعلها متوقف
 عليه من وضوء ونحوه وجميع شروطها ولا ايضا ولا يقتصر على مجرد
 صيغة بل لا بد مع ذلك من التهديد ان توقف الحال عليه اه بوما
 وعبارة سم ويومر بها اي فرضها ونفلها اذا وقضا وقوله ويضرب عليها
 اي على فرضها دون نفلها انزل ونقله الرشيدي واقعه وظاهر كلام
 المتولي انهم يضربون على ترك السنن وتوقف فيه كجنايا ان البالغ لا يضرب
 على ترك السنن فاو في الصبي فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن
 وهو سنة فاجاب عن كونه سنة وقال هو فرض كفاية اه حلي ويستثنى
 من الامر بها من لا يعرف دينه وهو ميمر بصيف الاسلام فلا يومر بها
 لاحتمال كونه كافرا ولا ينفى عنها الا لا تحقق كفره وهذا كصغار المماليك
 بدانها قال الاذرع تفقها وهو صحيح اه شمر وقوله وهذا كصغار المماليك
 الخ قال ابن حجر الاوجه نذر امره بها لياقتها بعد البلوغ وقال الشهاب
 مريه خواشي الروض انه يجب امره بها نظر الظاهر الاسلام ومثله في
 الخطيب على منهاج اي نعم ان كان مسلما في نفس الامر صحت صلاته والا فلا

وينبغي

وينبغي ايضا انه لا يقع الا قتله ولا يقبل عليه اذ مات ولا يدين في مقابر
 المسلمين اه ع ش عليه **قوله** ممين قتل هو الذي يعرف يمينه من شتمه
 وقيل هو الذي يعلم ما يفرض وينصفه وقيل هو الذي يعرفهم الخطاب
 ويرد الجواب وقيل هو الذي صار بحيث يأكل وحده ويشرب وحده و
 يستنجي وحده وهذا احسنها اه بوما **قوله** لسبع اي لتمامها اتفاقا
 فلا يكفي التمييز وحده في الامر بل لا بد معه من السبع اه بوما **قوله**
 ويضرب عليها العشر ولو كانت مقضية اه شمر وهذا ظاهر فيما فاته بعد
 بلوغ العشر اما ما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فقل يضرب
 على قضائه كالذي فاته بعد بلوغها اذ فيه نظر والا قرب نعم ونقله شيخنا
 الشواري عن بعضهم اه ع ش **قوله** ايضا ويضرب عليها العشر اي ضربا غير
 مبرح ولولم يفد الا مبرح تركه وفاقا لابن عبد السلام اه ابن حجر
 وقوله غير مبرح اي وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب
 فوق ثلاث ضربات اخذ من حديث عطاء بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروي ابن عدي في الكامل بسند ضعيف نفي
 ان يضرب المودب ثلاث ضربات قاله الاسنوي في المينوع وكتب عليه
 سم يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف ففعلها على الفربض ليعقلها
 الا انه بمجرد تركها من غير سبق طلبها فيه حتى خرج وقتها مثلا يضرب
 لاجل الترك فليتنا مل اه ع ش عليه **قوله** واذا بلغ عشر سنين اي وصل
 اليها وذلك يصدق باول العاشرة اه شمر **قوله** كصوم اي اذا وقضا
 وقوله اطاقه اي بان لا تحصل له مشقة لا تحتل عادة وان لم تبح القيمة
 اه حلي ويعرف حاله من الاطاقة وعومها بالقرابين فحيث ظهر
 لوليه عدم اطاقته امتنع عليه امره وحيث ظهرت وجب امره ولولم
 يظهر له شيء منه بان ترد في حاله فينبغي امتناع الامر ايضا لان الاصل

عدم الاطاعة وينبغي للولي ان يمنع من ذلك حيث علم انه يضر اه
عش عليهم **قوله** امر كصوم اطاعة الكفا للتعظيم وقول الله كالصلاة
الكافية للقياس **قوله** ذكره الاصل في بابيه اي فليس من زيادته
عليه **قوله** الامر بالضرب احيان اي عينا وقوله على الابا والامهات
التي اي على سبيل الكفاية **قوله** **قوله** وجداي وان علا قال في شر
العصابة لو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي اه سم على جرحي الوجوب
عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل لمجرد القرابة فمع
يجوز للام الضرب مع وجود الاب ولا يجب عليها الامر والضرب لان
فقد الاب كان هذه الولاية الخاصة مع وجوده له لا لها كذا قرره
على وجه البحث والفهم قول لكن قوله في الروضة كاصلا يجب على
الابا والامهات الخ ما حكمه الله يقتضي الوجوب مع وجود الاب فلمجرد
لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على العصبي بل لكونه امرا بالمعروف
وذلك لا يختص بالام بل يشاركها فيه الاجابة اما الوجوب على الاب
فللولاية الخاصة بها اه سم على المنهم وكلام فيما ذكر كبير الاخوة
وبقية العصبية حيث لا وصاية لهم اه ع ش علورد **قوله** وفي الروضة
الخ اشار به الى ان المراد بالولي فيما قبله اجنس وان المراد به هنا ولاية
خاصة لشمولها للامهات ولومع وجود الابا وان اوية الاول يعني
الواو فيفيد طلبه من الامهات وان علون مع وجود الابا وان قربوا
وهو فرض كفاية في حق الجميع خلافا لما قال ان اوية الاولين للتمتع
وية الاخيرين للتحريم فيكون فرض كفاية على الابا واجدوا حقا
معا فالام والابا اجدية مرتبة واحدة وبعضهم عكس ذلك وبعدهم
الزوج لكن في الامر لا في الضرب لان له الضرب الحق نفسه لا الحق الله تعالى
خلافا لابن البرقي بكسر الباء الموحدة وسكون الزاي نسبة لزيد الكتاب
لانه كان

لانه كان يبيع وقيل بفتح الباء وسكون الراء بعدها نزي مكسورة نسبة
للبزقة قرية بدمشق ثم الوصي والقيم ثم الملتقط والمستفرد
المودع ومالك الرقيق والامام ثم المسكون واغني الزوج الضرب
والفقيه في المتعلم كالزوج فله الامر بالضرب كما في حيث انه في التناوب
فان وكله الولي قام مقامه ومن وجب عليه الامر وجب عليه النهي عن
الحرمات ولو متقايير ومنه ترك القيام في الصلاة ولو مقضية او معارة
ولا يجوز للولي ان يصرف من مال موليه في حجة لانه لا ينتفع به واما
العبد الموقوف فولاية تعليمه للموقوف عليه ان كان مهيئا للخدمة
مثلا فان كان موقوفا على جهة عامة فينبغي ان تكون على من يعينه
الحاكم ويجوز لمؤدب الايتام الاطفال بما يتلوايتام امرهم وضربهم
وان كان لهم وصي لان الحاكم لما قرره لتعليمهم كان مسلطاً عليهم
فتثبت له هذه الولاية في وقت التعليم لانهم ضايعون فيه بغية
الوصيا عنهم وقطع نظرهم فكان من المصلحة لهم ثبوت هذه الولاية
له في هذا الوقت اه برهان ونقله ع ش عن ابن قاسم **قوله** يجب على الابا
والامهات ويجب عليهم نهيمهم عن الحرمات وتعليمهم الواجبات وما يرب
الشرائع كالسواك وحضور الجماعة ثم ان بلغ رشيدا انتفوخ ذلك
عن الاوليا وسفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي واجرة تعليمه
الواجبة في ماله فان لم يكن فعل الاب ثم الام ويخرج من ماله اجرة
تعليم القرآن والادب كزكاته ونفقة مونه وبدل متلفه فعني وجوبها
في ماله ثبوتها في ذمته وجوب اخراجها من ماله على وليه فان بقيت
في كماله وان تلف المال لزمه اخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم امكننا قضي
في ذلك وليس للزوج ضرب ذمته على ترك الصلاة ونحوها اذ محل
جواز ضربه لها في حق نفسه لانه حقوق الله تعالى اه شرد وقوله اجرة

تعليم القرآن ثم ينبغي ان يحل وجوب تعليم القرآن ودفع اجرة من ماله
او مال نفسه اي لولي او بلا اجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة
للصبي ما لو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفع على نفسه منها مع
احتياجه الي ذلك وعدم تيسر التفتة له اذا اشتغل بالقران فلا يحل
لولي شغله بالقران ولا بتعليم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه فطحة
وان كان ذكيا وظهرت عليه علامة الحاجة لو اشتغل بالقران او العلم
نعم ما لا يد منه لصحة عبادته بحسب عليه تعليمه له ولو كان بليدا ويصرف
اجرة التعليم من ماله على ما مر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون
ابيه فقيها او لا بل المدار على ما فيه مصلحة للصبي فقد يكون الاب
فقيها وقد عو الضرورة الي تعليم الابن صنعة ينفع على نفسه منها
اهد عن عليه وقوله وليس للفروج الخ ظاهره وان كانت صغيرة ولا ولي
لها خاص وظاهره انه ليس كذلك لانه من جملة المسلمين على انه يتوقف
فيه ايضا مع وجود الولي الخاص لا كما يتقاعد عن الموضع والمستعير ان له
يكن اولى منهما فلعل كلام الترمذي محمول على غير هذا اهد شيري **قوله**
الصيري يفتح الميم كذا التتيا وبضمها ايضا قال الشيخ خالد في شرح
التوضيح ونقله الاسنوي في طبقاته عن بعضهم ايضا اهد شيري في نسخة
لصير نهر بالهزة **قوله** في اثنا العاشرة المراد بالاثنا عاشر التسع
فلا يشترط مضي مرة من العاشرة لانهم علموا وجوب الضرب باحتفال
البلوغ بالاختلام وهو حاصل بالتسع ثم رآيته في شرح الروض وعبارته
في اثنا العاشرة ولو عقب استكمال التسع انتهت اهد عن علي مردود عبارة
على الترمذي ولعل الفرق بين استكمال التسع وعدم استكمال العشران التسع
والعشرون بالبلوغ وله يتحقق الفين الا بعد استكمال التسع فاشترط
استكمالها انتهت **قوله** ولا ذي جنون او نحوه الخ اشتمل كلامه منطوقا
ومفهومها

ومفهومها على ستة وثلاثين صورة بيانها ان الجنون والسكر والاعما اما
ان يكون كل منها بتعديا وبدونه فبذلك ستة وكل منها اما ان يقع
في الاعما بتعديا وبدونه او في السكر بتعديا وبدونه او في الردة او في خلط
من الردة والسكر والاعما فهذه ستة ايضا وستة في مثلها ستة
وثلاثين فلا قضاء في تسعة منها اشارة اليه منطوقا بقوله ولا ذي
جنون او نحوه لان نحو الجنون والسكر والاعما فهذه ثلاثة تقرب في
ثلاثة اشارة اليها بقوله في غير رددة ونحو سكر بتعديا وذلك لان غير
الردة وغير نحو السكر بالتعدي اقسام ثلاثة السكر بالاعتد والاعما
بلا اعتد اخلو منها ومن الردة ويقضي في سبعة وعشرين هي مفهومة
المتن اشارة الى تسعة منها بقوله اما فيهما اي في الردة ونحو السكر
بالتعدي فالردة قسم والسكر بتعدي قسم والاعما بتعدي قسم ويطرأ
على كل منها الثلاثة اي الجنون والسكر والاعما بلا اعتد فقوله كان
ايراد الخ في ثلاث صور قوله وكان سكر الخ فيه ست صور وشارة
الى ثمانية عشر بقوله وخرج بقوله بلا اعتد الخ ببيانها ان الثلاثة
وهي السكر والجنون والاعما بتعديا ما ان يقع كل منها في سكر بتعدي
او بدونه او في اعما كذلك او في رددة او في خلط منها ومن السكر والاعما
فهذه ستة في ثلاثة بثمانية عشر تاما هو كما قبله وفي قال على اجمال
ما نصه تبين ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والاعما
والسكر على مثله او غير منها يرجع فيه اهل الخبرة وحي ينظم منه صور
كثيرة ترى على مائة واربعين صورة لان كلامنا في الثلاثة اما بتعدي
او لا وكل منها اما في رددة او لا فهذه اثني عشر صورة وكل منها اما مع
مثله او غير فهذه مائة واربعون صورة بحسب الضرب والجمع
منها ستة وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول به اهل

الخبر وحاصل الحكم فيها ان ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدي
 او اجتمع مع متعد به من مثله او غيره وجب فيه القضاء وان ما كان
 بغير تعد سوا انفرد بعدم التوري واجتمع مع غير متعد به من مثله
 او غيره لم يجب فيه القضاء وانما اذا اجتمع ما تعدى به وغيره وجب
 من المتعدى به سوا سبق وانما هو **قوله** ايضا ولا ذي جنون او نحو
 الخ وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغما وجميع النهار وما في
 قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ما يتكرر بها بخلاف الصوم اهـ ثم مر
قوله كاغما وسكر الحاق فيه استقصا بوجه وكذا في قوله ونحو سكر
 كاغما اهـ كما نبه **قوله** بلا تعد نظر هل الجنون يتعد الجنون كما حصل
 لمن يتعاطى الكلاوي والا وراى بغير طريق موصول لذلك ام لا قال
 شيخنا عن الاقرب الثاني لان ضابط التعدي ان يعلم ترقب الجنون
 على ما نفاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك اهـ وما وى **قوله** وكان
 سكر او اغمى عليه الخ لم يقل او جن لان الجنون لا يدخل عليه واحد من
 الثلاثة بخلاف السكر والاغما فانه يدخل على كل منهما كل من الثلاثة
 اهـ ثم مر زيادة شيخنا حقه وعبارة البر ما وى ظاهره ان الاغما يقبل
 طر واما احسن عليه دون الجنون وانه يمكن تمييزاتها الاول بعد
 طر والثاني وفي تصويره بعد الا ان يقال ان الاغما مرض ولا يطا
 ودخل في قمايز انواعه ومدحها بخلاف الجنون انتهى وصورة طر و
 بلا تعد على السكر يتعدان شرب سكر اغما وقيل ان نزول عقلة يشرب
 سكر بظنه ما مثلا ثم نزول عقلة ويعلم اهل الجرة غاية الاول
 ولا يصح تصويره بما اذا اسكر بلا تعد في اثنا السكر يتعد لا في هذه
 الحالة يجب عليه قضاء المدينين تغليظا عليه لانه في حكم المكلف وقس
 عليه فافهم اهـ **قوله** فيقتصر مدة الجنون الخ الكلام في مقامين
 قضا

٢٢٥
 قضا مدة الجنون وما بعده المقارنة للسكر والاغما وقضا ما زاد على مدتها
 فكلامه هنا في الاول واما الثاني في بقوله ولو سكر مثالا الخ وحينئذ
 فمسئلة الجنون مساوية للردة لقضا المقارن فيهما وعدم قضا ما زاد
 فيهما اذا عرفت ذلك عرفت ان قول بعض الحواشي قوله ولو سكر الخ
 معلوم مما سبق واعادة كونه عليه الفرق غير ظاهر وكلام التمهيد الفرق
 في قوله ومن جن في سكره الخ لا يطرر لما عرفت انها سيان اهـ **قوله**
 الحاصلة في مدة الردة اي الحاصلة بعدها بان انقطع باسلام
 حكى كما في ته مر **قوله** والسكر والاغما يتعدان والحاصلة في مدة السكر
 والاغما يتعدان ذكر مخترا كحصولهما بقوله ولو سكر مثالا الخ اهـ **قوله**
 ولو سكر مثالا اي واغمى عليه وقوله ثم جن اي او سكر او اغمى وقوله
 قضا مدة السكر مدة الجنون المقارن للسكر اهـ **قوله** قضي
 مدة السكر الخ فقد قضا مدة الجنون بعدها فامسئلتنا على حد سوا
 تامر وقوله كما علم ذلك اي كل من المسيلتين ما الاول في قوله والسكر
 والاغما يتعدان معناه ويقضي مدة السكر والاغما الجنون الحاصلة
 في مدة السكر الاغما يتعدان اما الثانية فنقول قضا مدة الجنون الحاصلة
 في مدة الردة اهـ حلي في ق ل على اكل ما نصه ومحل عدم التفضل في
 الجنون والاغما والسكر في غير مقتضى بها بعد البلوغ ولم تقع فيما تعدى
 به والاوجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعد وفي ردة
 او سكر يتعد فيقتضي ما انتهى اليه زمن الردة او السكر ما بعده فقوله
 لو سكر مثالا يتعد ثم جن بلا تعد يقتضي زمن السكر لا زمن جنونه
 بعده بخلاف زمن جنون المرتد لان من جن في ردة من ردة في جنونه
 حكاه ومن جن في سكره ليس سكران في دوام جنونه قطعا اهـ كلام
 ساقط منها فت والفرق المذكور فاسد لان زمن الجنون الذي لا يقضي

هو ما انفصل بالسكر لا ما وقع فيه كما ان الجنون في الرجة انما يقضي ما انتهى
اليه زمن الرجة فقط لا ما بعده كما لو اسلم احد اصوله في زمن جنونه
للحكم باسلامه تبعاً كما من فمها في الحكم سواء حتى لو كان له اصل مسلم قبل
جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئاً فقامل وافهم انتهى **قوله** ايضا
قضى مدة السكر ان قيل هذه مكررة مع قوله قضى مدة السكر كما حصلت
ان قلت لا تكرار لان مدة السكر تمز وقعت في زمن الجنون فمدته وبعدها
طرق للسكر بخلاف هذه فالفرض ان احدي مدينتين تعقب الاخرى في هذا
وصفها ثم بالبعدية هو ثوري وعبارة سم قوله ولو سكر الخ كان مقصوده
به بيان عدم الفضا في مدة الجنون المنفصلة بمدة السكر بخلاف قوله
السابق وكان سكر الخ قوله ثم جن الخ فان مقصوده به بيان الفضا
في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر وعبارة الرض وشرحه فروع
من امر قد تم جن قضى بام الجنون مع ما قبلها او سكر ثم جن قضى قضى
منها اي من الايام مدة السكر فقط اي المدة التي ينتهي اليها السكر لا مدة
جنونه بعدها بخلاف مدة جنون المرتد الخ انتهى مختصراً انتهى
قوله بخلاف مدة جنون المرتد الخ اي فانه يقضي من جنونه مطلقاً
الزائد والمقارن هذا عرضه وهو ضعيف كما علمت فامسكتان علي حد
سواء اهله كما تبين **قوله** كما علم ذلك ان به توطئة لقوله لان من جن في
رذته الخ اهله **قوله** ولا على حايض اي وان نسبت في الحيض بدواء
ونحو بخلاف استصحاب الجنون وثواب على الترك امتثالاً وقوله ونفساً
اي وان استخرجت الجنين بدواء ونحو كاستحبة الحيض بدواء اهله وما
وقوله ولو في ردة اي وفي سكر او غما او جنون كل من الثلاثة تنبهد
او بدونه فالحيز والنفس لا يقضي من زمانه مطلقاً **قوله** ولو زالت الموانع
اي موانع الوجوب المطلق الصادق بوجوبه كاداً ووجوب القضاء وجب
يقيد

يقيد قوله والجنون ولا غما بعد التعمد ما بالتعدي فيمنع وجوب
الاك وجوب لقضاء الذي لا يمنع وجوب القضاء لا يتا في فيه الكلام
لا في من قوله لزم مع فرض قبلها الخ لان ذلك يجب فيه قضاء جميع ما فات
وان كنت **قوله** والنفس اي والسكر بلا تعدد الموانع سبعة وكان له ذكره
اهو ش **قوله** وبقي قدر يحرم الخ هذا هو المعقد وعبارة اصله مع شرط
ولو زالت الموانع وقدر بقي من الوقت قدر تكبير وجبت الصلاة اي
صلاة ذلك الوقت خبر من ادرك ركعة السابق بجامع ادراك ما يسع
ركناً وقياساً على اقتداء المسافر القاصر بالمقيم بجامع اللزوم وانما لم تدرك
الحجة بدون ركعة لان ذلك ادراك استقاط وهذا ادراك ايجاب
فاحتيط فيهما ومفهوم الخبر لا ينافي القياس لان مفهومه انها لا تكون
اداء لانها لا يجب قضاها اذا بقي دون تكبير فلا لزوم وان تردد
فيه الجوابي وفي قول يشترط ركعة باخف ممكن كما ان الحجة لا تدرك
باقول من ركعة ولمفهوم خبر من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه وشرط الوجوب على القولين بقاء
السلامة عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف ما يمكن فلو
عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة قال في المهمات والقياس اعتبار
وقت الستر ولو قيل باعتبار زمن التري في القبلة لكان منجهاها
وفيه نظر والفرق بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن الستر
ان الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر العورة وحصل ذلك ان لا وجه
عدم اعتبار كل من الستر والتري في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع
التكبير او الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم
لانها لا تختص بالوقت انتهى **قوله** وخلص منها قدر الطهارة طهر واحد

ان كان طهر وقاضية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو قدر الطهارة
 متعددة بنعقد الغرض هو ككأنه وعبارة الشوري قال في الخادم
 واذا اعتبر في الطهارة قبل بعث طهارتان او واحدة اعني في ادراك
 الصلوات في وقت الثانية طاهر كالمهم الثاني ويحتمل اعتبار طهارتين
 لان كل صلاة بشرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى هو وقاله
 طهر لي لان انه لا يشترط الا ما يسع طهارة واحدة حيث كانت تلك الطهارة
 مما يجمع به بين فرضين اما لو كانت طهارة ضرورة فيظهر انه لا بد من
 ادراك من يسع ما هو وايدى الشيخ ابن قاسم بامور ورد توجيه كلام
 الخادم بامور في الخواشي انتهى **قوله** قدر الطهر والصلوة اي بالخلف ما يمكن
 كالمقيم في المقيم وتبين في المسافر وان اراد الا تمام بلدان شرع فيها
 على قصد الا تمام فعاد المانع بعد تجاوز ركعتين فتستقر في ذمته لو عثر
قوله وخلا منها قدر الطهر والصلوة اي خلوا متصلا فيخرج ما لو خلا
 قدر الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر انه
 لا وجوب واليه مال شجنا واعقده فراجع اهـ **قوله** على اجمال
 في جزء منها وكان قياسه الوجوب بدون تكبير الاحرام لكن لما لم يظهر
 ذلك غالبا هنا سقطوا اعتبارا لمعنى ضرورة اذا امدار على ادراك
 قدر جزء محسوس في الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبير هنا دون
 التمسك عليه بان المدار فيه على مجرد الربط وصورة بعضهم بما اذا
 احرم قاصر منفردا ثم وجد ما مافوقه يقلبه الاقتراب فانه يلزمه
 الا تمام لا ادراكه جزء منها وهذا التصور متعين اهـ **قوله** مع
 فرض قبلها فلو اسلم الكافر وقد بقي من وقت العصر ما يسع تكبير
 مثلا وخلي من الموانع ما يسعها والظاهر وجبت الظهر وان كان ليس
 مخاطبا بها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين كفروا ان

ينتهوا

ينتهوا

الآية لانه لما اسلم في وقت العصر كان اسلم في وقت الظهر لان وقت
 العصر وقت لها وبه يلغى ويقال اسلم الكافر في وقت العصر فوجبت
 الظهر عليه وكذا يقال في الكافر في وقت العصر فوجبت
 من الموانع قدر المودة الخ نعم ان ادرك ركعة اخر العصر مثلا
 فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها لكونها صالحة
 الوقت وما فضل لا يكفي ذكره البغوي في فتاويه سوا شرع في العصر
 قبل المغرب لا خلافا لابن الحارث وهو المعتمد كما بين ابن ابي
 شريف في شرح الارشاد وقد ذكره الترمذي بقوله هذا ان خلوي مع ذلك
 من الموانع الخ ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت
 المغرب قدر ركعتين مثلا وجبت العصر فقط كما لو وسع مع المغرب
 قدر اربع ركعات للمقيم او ركعتين للمسافر فتعين العصر لانها
 المتبوعة لا الظاهر لانها تابعة فبقي ذلك في ادراك تكبير اخر
 وقت العشاء ثم خلا من الموانع قدر تسع ركعات للمقيم او سبع للمسافر
 فتعين الصلوات الثلاث او سبع او ست لزم المقيم الصبح والعشاء
 فقط او خمس فاقدر لم يلزمه سوى الصبح ولو ادرك ثلاثا من وقت
 العشاء لم يجب هي ولا المغرب على الا وجهه زيادي في قوله على اجمال
 مانعه ولا بد مع ذلك من اخلو من الموانع قدر المودة وطهرها
 فلو ادرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين
 لم يجب واحدة من الثلاث او قدر ثلاث ركعات او اربع وجبت
 المغرب فقط او قدر خمس وست وجبت العصر ايضا على المسافر دون
 المقيم او قدر سبع او ثمان او تسع او عشر وجبت الظهر ايضا على المسافر
 او قدر احد عشر فاكثرت وجبت الثلاثة على المقيم ايضا ولو ادرك
 من وقت العصر قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث وجبت المغرب

فقط فلو كان قد شرع في العصر وقت له نفلا مطلقا وبقيت المغرب
 في ذمته ولو ادرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك
 لم يجز واحدة منهما فان كان قد شرع في العصر وقت نفلا ايضا قاله
 شيخنا مرر واتباعه فراجعه ويقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح
 بعد ادراك جزء من وقت العشاء فقد خالف الزبيري في صورة
 ما لو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين
 فقال بعدم وجوب شي عليه وقال الزبيري بوجوب العصر **قوله** اما
 اذا لم يبق من وقتها الى اي وبقي دون التحريم لئلا يتكرر مع قوله
 فيما سياتي في طرق الامناع مع فرض قبلها الى اه ككاتبه وعبارة الشوري
 قوله بالشرط السابق اي خلوع من الموانع وح فوجب الصلاة بهذا
 الجزء فهي واجبة استقلال لا بتفاسط ما يقال اني تجمع مع ما بعد
 تحجب بذلك تكبيرة من وقتها اي وقت ما بعدها فهذا الاول لانه
 قد ادرك منه ما يسرها كامة فان قلت ما فائدة هذا قلت تظهر
 في نحو التعليل بالوجوب استقلاله لوقتها ومخالف ذلك ان كنت وفيه
 انه لو كان الوجوب استقلاله لم يقيد انه يكونها تجمع مع ما بعدها
 بل كانت تجزئ مطلقا تاملا **قوله** في الشق الاول اي ولا يجب عليه
 شي في الشق الثاني **قوله** بالشرط السابق وهو قوله في المني
 وخلق قدره مع قولك هذا ان ماني الى لا قوله هذا ان خلق فقط
 خلافا لبعض الكواشي **قوله** بالشرط السابق وهو ما اذا نزل المني من
 اذ لا يتصور بالاختلاف الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل المني من
 صلبه الى ذكره فامسكه بجاذل حتى يرجع المني فانه يحكم ببلوغه وان
 لم يبرز منه الى خارج ولم يجب عليه غسل لان وجوبه منوط
 ببرزه الى خارج حتى لو قطع ذكره وفيه المني لم يجب عليه غسل
 ما لم يبرز

ما لم يبرز من المني بالبدن شي ويتم صلاته كما يحكم ببلوغ المني
 وان لم يبرز منها ومن صورها بقا قد اظهر من اذا خرج منه
 المني في اثنا الصلاة لم يجب بل الصواب وجوب استئناها لانه يجب
 التحرز في دوامه عن السقط اه بربها **قوله** انما وجوبها اي على الصحيح
 والثاني انه لا يجب انماها بل يستحب لا تجزئ لان ابتدائها وقع
 في حال النقصان اه شرح **قوله** واجزائه اي ولو مجموعته مع التي
 قبلها او كانت يتيمم ان لم ينو الفريضة بنا على عدم اشتراط ابتدائها
 في حقه وهذا هو المعقدا بربها **قوله** اصله في شمر رويثا بعل
 ما قبل البلوغ ثواب النفل وعلو ما بعده ثواب الفريضة ع ش علو مر
قوله اذا اعتق في الجمعة اي في اثناها بجامع انه شرع في غير الواجب
 عليه وهو ظاهر ومور بعضهم المسألة بما لو اعتق في الظهر يوم
 الجمعة فانه تجزئ عن الجمعة وان تبين ان واجبه الجمعة وهو صحيح
 ايضا اه بربك وعبارة شمر رويثا كاصدا اذا شرع في الظهر يوم الجمعة
 ثم اعتق قبل تمام الظهر وفوات الجمعة ووقع اولها نفلا لا ينع وقوع
 باقية واجبا كالتطوع وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر
 انما هو اذ في صوم رمضان وهو مريض ثم شفي كمن تستحب الاعادة ليؤديها
 في حال الكمال انتمت **قوله** ولو طرأ مانع الى انه يقل الموانع لعدم نافي
 الجميع منها وايضا فطره ولو حدد منها كاف وان انتفى غير بخلاف
 الزوال فانه انما تجب الصلاة معه اذا انتفت كلها اه ع ش وقوله من
 جنون او غما اي وسكر وكانت الثلاثة ببلان بعد كما سبق **قوله** اي
 في اثناية عبارة اصله ولو حاضرت اول الوقت الى انتمت وكنت عليها
 قل قوله اول الوقت هو قيد لموت الحكم بكون الظهر يمكن تقديمه
 ولخروج الخلو في اثناية زمانا لا يسع الفرض وطرح من صلا كما من فواولي

من عدول شيخ الاسلام عنه الى الكائنات المشهولة كالمحصل ذلك القدر في
 امرئ من متعدي كان افاق قدر اطهره ثم جن ثم افاق قدر ركنين
 ثم جن ثم افاق قدر ركنين ايضا ثم جن فلا ينبغي الوجوب في مثل
 ذلك لما مر من شرط اتصال الكلو والو ضل في نحو وسط الوقت قدر
 الفرض فقط فانه يقتضي الوجوب ان كان الظاهر مما يمكن تقديمه وليس
 كذلك خلافا لما يقتضيه كلامه في شر الروضي ولا انه يلزم استدراك ما رآه
 بقوله وطهر لا يمكن تقديمه فتأمل **هـ قوله** وادرك منه قدر الصلاة
 قال لجلال المحلي اي باخفا ما يمكنه فاعتبر الخف من فعل نفسه وقا
 فيما لو زالت الموانع اخر الوقت تقر بعلى شرط ركعة اخفا بقدر
 عليه اي احدا فطرما الفارق بينهما واقول الفارق ان المانع هناك
 موجود وهما طاري اهر برما و **و** مثل ذلك علم **ر قوله** وادرك قدره
 اي الفرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهر اتصال القدرين ويدل قوله
 واستغرق المانع باقيد لكن ينبغي النظر فيما لو ادرك قدر الصلاة من
 وقتها وطرا المانع وزال وقد بقي من الوقت قدرها ايضا فادرك
 بحسب الفرض قبلها لا ادرك قدره من وقتها و هو احد القدرين المذكورين
 او لا لغوات اتصالها كالمحتمل ولعل الاول اقرب لما تقدم ان المدار
 على ادراك القدر فليتأمل **هـ** **ر** **قوله** ايضا وادرك قدره
 لا يقال لا حاجة الى ادراك قدر الفرض الثاني من وقت العصر لانه وجب
 بادراكه في وقت نفسه اذ الفرض ان المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو
 منه في وقت الاولى لا نقول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائما
 به في وقت الاولى كله كالمواسم الكافر وبلغ الصبي بعد خلو وقت
 العصر مثلا ثم جن او حاضنته **هـ** **ر** **قوله** ايضا وادرك قدره
 تقرير هذا الكلام وبه سقط ما ورد عليه **هـ** **ر** **قوله** ايضا وادرك قدره
 مع

قوله مع فرض قبلها ظاهرا عبارة ان هذه المسئلة لم تدخل فيما سبق
 وليس كذلك لان قوله فيما سبق ولو زالت الموانع وقد بقي قدر ركعة
 فاكتر لم يمت مع فرض قبلها نص في ذلك والله اعلم **هـ** **ر** **قوله** لا مكان تقديمه
 عليه فيمان فرض المسئلة ان المانع استغرق وقت الاولى لان يقال
 ان امكان تقديمه يقطع النظر عن خصوص هذه الصورة **هـ** **ر** **قوله** لا مكان تقديمه
باب في الاذان والاقامة وحكمهما وما يطليهما
 وعبر بالباب لعدم اندراجها في باب التوقيت وانما عبر بالافضل لانه
 لم يترجم بالباب فيما سبق فهو مندرج تحت الكتاب **هـ** **ر** **قوله** في الاذان
 بفتح الهرة والذال المعجمة لغة الاعلام يقال اذن بالشئ بعد الهرة وفتح
 الذال او اذن بتشديد رها اذانا واذانينا واذينا يعني اعلم ومنه قوله
 واذان من الله ورسوله وقوله واذن في الناس بالفتح وشرعا الفاظ مخصوصة
 يعرفها دخول وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر اقام بالمكان
 نقيم اقامة واقامه من موضعه واقام المشي اي دامه ومنه قوله تعالى
 ويقيمون الصلاة وهي لغة كالاذان وشرعا الفاظ مخصوصة فقال
 لاستنهاض المحاضرين لفعل الصلاة سميت بذلك لانها تقيم الى الصلاة
 وفعل الجلال السيوطي ان الاذان والاقامة من خصايص هذه الامة
 واول مشروعيتهما بهذه الكيفية بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة بعد
 بناء صلواته عليه وسلم مسجده وقيل في السنة الثانية والروايات
 المصرحة بان الاذان فرض بمكة لم يصح منها شي اهر برما **و** في قول علي
 الجلال واول ظهور مشروعيتهما في السنة الاولى من الهجرة في المدينة المشرفة
 فلا ينافي ما قيل ان جبريل اذن واقام في بيت المقدس لصلاة صلواته
 عليه وسلم بمن فيه ليلة الاسرى وبذلك يعلم انما ليسا من خصايص هذه
 الامة **هـ** **ر** **قوله** في المواجه وشرحه للزقاني مانعه وقد وردت احاديث تدل

علوات الأذان شرع بمكة قبل الهجرة لكن لا يصح منها شيء قال في فتح الباري
والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث الدالة على مشروعية الأذان
بمكة وقد جزم ابن المنذر بأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بغير
أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة إلى أن وقع الفتاوى
في ذلك فأمرو به بعد روي ابن زبير في السنة الأولى والثانية فجزمه
بذلك دليل على ضعف تلك الأحاديث عنده وأنه أعلم وفي حاشية على
عليه ما نصه وعبارة كجاء الحلبي وكل من هاء أي الأذان والأقامة من خصائص
هذه الأمة كما أن من خصائصها الركوع والجمعة واقتراح الصلاة بالتكبير
فإن صلاة الأمر السابقة كانت لا ركوع فيها وجماعة وكانت لا ينيأ لهم
يستفتون الصلاة بالتوحيد والتسبيح والتهيل وكان ربه صلى الله
عليه وسلم في أحرامه لفظ الله أكبر ولم ينقل عنه سواها أي كالنية ولا
يشكل على الركوع قوله تعالى لم يرد واسجدي واركعي مع الركعين لأن الأمر
به في ذلك الخضوع والصلاة لا الركوع المهور كما قيل للكن في البغوي
قبل أنما قدم السجود على الركوع لأنه كان كذلك في شريعتهم وقبل كان
الركوع قبل السجود في الشرايع كلها وليست الوأول للترتيب بل للجمع
هذا كلامه فليتامل وعبارة التمرقاني وهو كالأقامة من خصائص
هذه الأمة واستشكل عارواه الحاكم وابن عساكر وأبو نعيم بإسناده فيه
بما حيل إن آدم لما نزل الجنة استوحش فترجى جبريل فنادى بالأذان وجيب
بأن مشروعيته للصلاة هو الخصوصية انتهت فائدة أول من أذن
في السما جبريل وأول من أذن في الإسلام بلال بن رباح وأول من أذن
بمكة جبيب بن عبد الرحمن وأول من نزل الأذان يوم الجمعة عثمان بن
عقاف في خلافة أول من بني المنارة بمصر مسلم بن مخلد اه من فتاوى
ابن جرير الحنفي **قوله** سن أذان الحقوله ولو فائتة أشهد كلامه متنا
وشرحا

متنا وشرحا على سنت دعاء سنهما وكونها على الكفاية وكونها للرجل
وكون الرجل ولو منفردا وكونها ملكوتية وكونها ولو فائتة فانت
الأولى بالمواظبة وانت الثانية والثالثة والخامسة بخبر الحسن
وانت الرابعة بخبر الأبي وانت السادسة بخبر مسلم الحنفي وأوله
مواظن غير الصلاة يطلب فيها يأتي بعضها في العقيقة ومنها أن ليس
للمهموم أن يأمر من يؤذن في أذنه فإنه يزيل الهم كما رواه الديلمي
عن علي بن ربيعة وروي أيضا من سأله خلقه من أسنان أو بهيمة فإنه
يؤذن في أذنه وليس أيضا إذا تقول الغيل أي ثموت الحان
لأن الأذان يرفع شهم فإن الشيطان إذا سمع أذنه لا يتردد هذه
الصور على المص لأن كلامه في أذان معه أقامة وهذه لا أقامة فيها
ما سوى أذان المولود وأما هو فأفرده بالذكر في العقيقة اه ش
مرزا داني حجو المصروع والغضبا وعند من روى الحيش وعند الحريق
قبل وعند نزال الميت القبر قيا ساعلا وأخرجه للدينيا الكنه رده
في شتر العباد اه وقوله سوى أذان المولود قال كجنا الشوري هل ولو
ولد كافرا لم كافيه فطر ولا بعدة الأول أخذنا بالظاهر أن كل مولود
يولد على الفطرة اه أقوله وقديقال هذه الألفاظ وان أطلقت
محمولة على أولاد المسلمين ومعنى ولادتهم على الفطرة أن فيهم قابلية
الخطاب لو وجه اليهم ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئا من أحكامنا
حتى إذا ماتوا لا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين اه ع ش
عليه **قوله** على الكفاية أي حيث كان جماعة قاله راماه في حق
المنفرد فها سنة عين وح فيشكل قول المص ولو منفردا إلا أن يقال
مؤد مر بقوله انها سنة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد أذان لصلاة
المنفرد ومرد الشانه إذا خفله غير لأجل صلته سقط عنه اه ع ش

وقر هذا الأثر أيضا الشوري والجلي والظاهر أنه لا يرد من أصله
 لأن عروض المتعين سبب لا أفراد لا ينافي لونه كقائما بالنظر لأصله ولا
 نظائر كثيرة اه كما أنه وفي قول على لجلال قوله سنة أي على الكفاية
 في حق غير المنفرد وكذا في حقه وتعيينها عليه عارض لصلاة الجنازة
 وقيل سنة عين في حقه وبه قال حجة في شرحه **قوله** لمواظبة السلف
 وأخلف عليها السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم وأخلف
 من بعدهم اه حجة وفي المختار سلف سلفا بفتح السين أي مضي
 والقوم السلف المتقدمون وسلف الرجل أباءه المتقدمون وجميع
 أسلافه وسلافه وفيه أيضا وأخلف القرن بعد القرن يقال هو
 خلف سواك في قوم لا حقيقتين يناس أكثر منهم اه **قوله** فليؤذن لكم أحكم
 لعله أراد بالآذان ما يشمل الإقامة وهو دليل على الآذان فقط اه حلي
 وتتم هذا الحديث ثم ليؤذنكم أكبركم وصرفه عن الوجوه أمور منها
 أنه صلى الله عليه وسلم ترك الثانية من صلاتي الجمع ومنها أنه لم يذكر
 المحسني صلاته حين ذكره شروط الصلاة وأركانها ويسى أن يقول
 للإقامة من محل الآذان وإن يقع بينهما ما يقدر ما يجتمع الناس
 إلى المغرب فلا يؤخرها لصيق وقتها واجتماعهم لها عادة قبل وقتها
 نعم يسر فصل يسري بينهما بقعدة أو سكوت بين الدعاء وبين الجهر
 الدعاء لا يترد بين الآذان والإقامة وأكده سؤال العافية في الدنيا
 والآخرة اه برماو **قوله** لرجل اسم جسر راد به ما يشمل الأكثر بدليل
 قوله ولو منفردا اه برماو **قوله** ولو منفردا هذه الغاية للرد على
 القديم القائل بأنه لا يندب له لأن المقصود من الآذان الإعلام وهي
 منتف في حقه اه شهر **قوله** وإن بلغه آذان غيره أي ولم يكن مدعوا
 به ويريد الصلاة فيه ويصلي بالفعل فيه فحمل سقوط الطلب عنه فيما

إذا

إذا بلغه آذان غيره أن يكون مدعوا به بأن يكون في خطه محل الآذان
 وإن يريد الصلاة في ذلك المحل وأن يصلي فيه بالفعل فإن فقد
 شرط من هذه الشروط لم يسقط عنه الطلب فيقول الله وإن بلغه
 الخ أي ولم يريد الصلاة في محل الآذان أو أراد ولم يصلي فيه بالفعل
 اه حجة وحف وعبارة البرماوي قوله وإن بلغه آذان غيره أي حيث
 لم يكن مدعوا به وأما إذا كان مدعوا به بأن سمعه من مكان وأراد
 الصلاة فيه وصلو فيه أيضا فإنه لا يندب له الآذان إذا لم يسمع له
 انتهت ومثله قل على لجلال **قوله** مكتوبة متعلق بآذان وإقامة
 على سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن اه حجة **قوله** أيضا مكتوبة
 هل المراد ولو بحسب الأصل فيؤذن للمعادة أي حيث لم يفعلها
 عقب الأصلية أو يتعلق بالنقل الذي تطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة
 جامعة النفس إلى الثاني ميل اه سم اه حلي وعبارة شرح علو مر قوله
 وسائر النوافل تشمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للآذان
 لأنها نقل ويحتمل وهو الظاهر أن يقال حيث لم يؤذن للآذان
 الآذان لها لما قيل أن فرضه الثانية انتهت **قوله** ولو فاتته أخذه
 غاية للرد على القول الجديد القائل بأنه يقيم لها ولا يؤذن لفوات
 وقتها لأن الآذان حق للوقت على هذا القول وعلى القديم الأصح هو
 حق للمفريضة كما في شهر رافان قلت ما تقر من أنه حق للمفريضة ينتقض
 بما يأتي في نواحي فواته ومجوعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت
 لا يناقضه خلافا لما توجه لأن وقوع الثانية بتعاقب حقيقة في الجمع
 أو صورة في غيره صيرها كجزء من آخر الأولى فالتقيد بالآذان لها اه
 شر العباب الشوري **قوله** نظر الأسنوي في ندب الآذان في وقت
 الأولى من المجموعتين إذا نوي جمع التاخير قال الدبري في نظر تحريجه

على انه حق للوقت وللصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضا
 انه لا يؤذن لها لانه في القديم المعتمد حق للصلاة المفروضة اه سم
قوله ايضا ولو فائتة فظاهر وان اذن لها في وقتها وبه قال الكاظم
 الثلاث رضوانه عنهم اه برما و اذا كانت الفائتة هي الصبح اذن
 لها مرتين والا بينهما كما في شرح عليه وعند قول المتن وتثويت الصبح
 اه لكانت **قوله** فساروا والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان
 فيه شيئا وانظر حكمة سيرهم الي لا ارتفاع وله لا نه لم يقطعوا
 الوادي لاح وقد يدل عليه ما في رواية اخري ارجلوا بنا من هذا
 الوادي فان فيه شيئا نا اه اطفئ **قوله** ثم اذن بلال بالصلاة قال
 بعضهم في تعديته بالبادون اللام اشعار بان معنى اذن اعلم
 الناس بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضروها لا يمعن الاذان
 المشهور اه برما وهذا بنا في سياق التث من الاستدلال على الاذان
 للفائتة فقتضاه ان الاذان الذي وقع كان شرعا اه لكانت
قوله فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضروها لا يمعن الاذان
 الاذان للمنفرد في الفائتة بل الجماعة فيها وهو بعض المدعي اه حلي
قوله خلافا للمندورة وصلاة الجنازة الخ اي فلا يطلبان لهذه
 الثلاثة بل يكبرها اه **قوله** وصلاة الجنازة اي لانها ليست مكتوبة
 في المكافاة بل ليست صلاة شرعية بدليل انه لا يفت بها من حلف
 لا يصلي اه حلي وقوله شرعية صوابه عرفية كما عبر به غير وما تقدم
 من انهم ادخلوها في تعريف الصلاة بقولهم اقوال وافعال الخ بالتاويل
 كما علمت **قوله** وسن رفع صوتة الخ عبارة شريفة ويرفع المنفرد صوتة
 بالاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن للجماعة فوق ما يسمع واحدا
 منهم ويبالغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه وفي الجماعة بقدر ما يسمع
 واحدا منهم

٢٤٢
 واحدا منهم **قوله** ايضا وسن رفع صوتة اي فوق ما يسمع الجماعة
 ولو واحدا منهم في اذان الاعلام وفوق ما يسمع نفسه في اذان
 المنفرد اه **قوله** لا يخالف ما ياتي من ان الجهر شرط اذ ذلك فيما
 يحصل به اصل السماع وهذا فيما زاد اه لكانت **قوله** اقيمت فيه
 جماعة ليس بقيد اه ان حرج قوله وذصوا يتبع فيه اصل الروضة
 وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقا اي سوا ذصوا ام مكثوا اه
 مر اه ع **قوله** وذصوا ليس بقيد فلو لم يذصوا فالحكم كذلك
 لانه **قوله** الزمن بين الاذانين توهم السامعون دخول وقت
 صلاة اخري والا فهو وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في وقت
 الغيم اه من ثم مروية قل على الجلال وسياتي في التث الاشارة
 الي ان المنفرد والمسجد والجماعة تجري على الغالب في كذا الاضطرار
 ووقوع الصلاة اخذ من التعليل بقوله يتوهم السامعون ولو
 غير المصلين او غير المنفردين اه **قوله** قاله اي لعبد الله فظاهر
 هذا ان المقول له عبد الله وفيه ته مسند التثافي للحاوي ان المقول
 له ابو عبد الرحمن اه حلي **قوله** او باديتك قيل او للشك والراجح
 انها للتشويح وهي مانعة خلوا برما **قوله** مدى صوت المودن
 اي غاية صوت المودن والمدي يفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية
 الشيء اه ع **قوله** علم روهذا بالنظر لعناه اللغوي والمراد هنا الصوت
 من حيث هو لا بقيد كونه الفاية والنهاية اه **قوله** حن ولا
 انش قدم الحن على الا ش لعله لسبقهم عليهم في الخلق اه ثوري
 وقال شيخنا حذف قدم الحن لثاثرهم بالاذان اكثر من ثاثر الانس
 اه وقوله ولا ش يحتمل ان يكون المراد به غير الحن والانس ما يصح
 اضافة السماع اليه ويحتمل ان يكون المراد به الاعم ويشهد له الرواية

ان طال ص

الأخرى فإنه لا يسمع مدى صوت الموزن انش ولا جن ولا حجر ولا شجر
أنه تعالى خلق لها لسانا تشهد به يوم القيمة قاله الكاوي في شرح
مسند الشافعي هو شورى ودخل في الجنابليس ولا مانع منه وهو
شهادة للموزن لا عليه فلا يقال هو عدو لبني آدم فكيف يشهد له
ودخل في الأنس الكافر ولا مانع منه أيضا اهـ **قوله** الأشهد له يوم
القيمة أي بشعائر الدين فيجازي على ذلك وهذا الثواب إنما
يحصل للموزن أحسنها بالمدام عليه وأن كان غير يحصل له أصل
السنة اهـ شرح علي مرر وقال في محل آخر قوله الأشهد له يوم القيمة
أي بالآذان ومن لأمه إيمانه لمنطقة بالشهادتين فيه اهـ **قوله**
أي سمعت ما قلته لك أي جميع ذلك وهو أقاراك تحت الغنم والبادية
البحرية أي ولفظ المأوردي أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع
الك لجل تحت الغنم والبادية فإذا دخل وقت الصلاة فاذن وأرفع
صوتك بالنداء إلى آخر الحديث اهـ برهان وعبارة الشوري قوله سمعت
أي قوله فإنه لا يسمع مدى صوت الموزن الخ كما بين في رواية لابن
خزيمة بخلاف ذكر الغنم والبادية فإنه موقوف في جري عليه النبي
شر البخاري فهم كرافعي أنه مرفوع وإن سمعته عايد على جميع ما تقدم
وسبقه لي ذلك إمام الحرمين والقرائي والقاضي حسين وغيرهم
وتعقبه النووي ووافقه ابن حجر من التوشيح على إجماع الصحيح للصبوطي
انتهت **قوله** أو لي ما ذكره عبارة الأصل يرفع المنفرد صوته ندبا
لا يستجد وقف في جماعة انتهت وقوله لا ندبا يغيد عدم السن
صديق بالاباحة وغيرها بخلاف سن عدم فإنه يفيد أن الفعل
مكروه أو خلاف الأولى اهـ **قوله** وسن أظهار الآذان في البلد الخ
ظاهر هذا أن حصول سنة الآذان لا يتوقف على هذه الحالة وإن
المتوقف

المتوقف عليه إنما هو أظهار الذي هو أظهار الشعار وهو كذلك
ويكفي في تحققة أهل البلد سماع واحد منهم لأنه بشرطية تحققة
ما ذكره أن كبر البلد فلا بد من تعدده فيها بحيث يظهر فيها قال
شيخنا ولواؤه في جانب من بلد كبير حصلت السنة أي سنة الأظهار
لأهل ذلك الجانب فقط فعلم أن أظهار الآذان وهو ظهور الشعار
غير الآذان للجماعة أو لأهل البلد يكفي فيه سماع واحد منهم وأما
ظهور الشعار في البلد فلا بد أن يكون بحيث يسمع جميع أهل البلد
فلا بد في حصول سنة أظهار الآذان بالنسبة لأهل البلد أن يظهر
في تلك البلد بحيث يسمع من بها لو اصفوا إليه اهـ جلي وعبارة شمر
والضابط أن يكون بحيث يسمع جميع أهلها لو اصفوا إليه كذا
لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل البلد من ظهور الشعار كما تعلم أنه
لا ينافيه ما يأتي أن آذان الجماعة يكفي فيه سماع واحد بالنظر
لأنه لا أصل لسنة الآذان وهذا بالنظر لأنه عن جميع أهل البلد انتهت
قوله وسن إقامة الآذان لغيره أي على المشهور فيه ما لأن الآذان
يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة والإقامة لا يستنها عن الحاضرين
وليس فيها رفع كالآذان والثاني ينبغي أن يأتي به واحدة منهم
لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا ينبغي أن الآذان
لما مرر الإقامة تقع له اهـ **قوله** أيضا من إقامة الآذان لغيره
أن كان المراد أن الآذان لا يثبت حق النساء والخنايا بأنفسهن ولا
بتحصيل رجل يوزن لهن وقع المنقار ضربين ما هنا وبين ما يأتي
في قوله ولغير نساء ذكورة لاقتضائية أن النساء والخنايا لهن آذان
وأن آذان النساء يقع من الكائنات والرجال والخنايا يقع من
الرجال وإن كان المراد أن المرأة والخنايا لا يسن الآذان من أنفسهما

وان الآذان

ذكره
لأنه

ويسن أن يحصل له ما ذكرنا من قولهم ما سوا كالتا منفردتين أو مجتمعتين
 لم يحصل تعارض بين المجليين حرر فاني لما مر ما يقتضي صحة أحد المرادين
 دون الآخر وقوله منفردين أو مجتمعين لعل المراد أنه يطلب منهما
 تحصيل الإقامة سواء كانا منفردين أو مجتمعين أي منفرد وكل منهما في
 حد نفسه أو مجتمعين أي مجتمع كل منهما مع أنبأ جنسه أو مع أنبأ الجنس
 الآخر فالصور خمس أما بيان من يقيم لهن في هذه الأحوال الخمسة
 فيعلم من قوله الآتي ولغير نساء ذكورة في هذه العبارة أي قوله منفردين
 أو مجتمعين لا تقتضي أن الخنثى يؤذن الخنثى ولا الخنثى مع النساء
 لكن هذا كله مبني على صحة هذا المراد ولم أر من ذكره فان صح اندفع
 التعارض بين ما هنا وما يأتي الذي أورده المجلي تأمل اهـ الخاتبة
قوله أو مجتمعين هذه العبارة تصدق بالاجتماع الخنثى في الخالص
 والاجتماع النساء الخالص وبالاجتماع الجنسين وتقتضي أن الخنثى يقيم في
 الصور الثلاثة لكن إقامته للخنثى في الخالص ولهن مع النساء يعلم امتناعها
 من كلامه الآتي في قوله ولغير نساء ذكورة الخ أن قال ألم هناك ولا
 من امرأة وخنثى لرجال وخنثى لاه فان قوله وخنثى صادف بكونهن
 منفردات أو مجتمعات مع النساء وإقامته للنساء الخالص لم يعلم امتناعها
 من كلامه الآتي بل يعلم جوازها وحـ بشكل مع قوله وكذا أي لا يصح لو
 أذن الخنثى للرجال والنساء فيحتاج إلى الفرق بين أذانه لهن حيث
 امتنع وإقامته لهن حيث جازت تأمل كما نبه **قوله** لأنها لا تستنهاض
 الحاضرين أي طلب نهوضهم أي قيامهم اهـ **قوله** فان أذن للنساء
 الخ صوراً ذواتها سنة لأن المرأة أما أن تؤذن لنفسها وحدها أو للنساء
 أو للخنثى كذلك ثلاثة منها محرمة مع عدم الصحة وثلاثة
 جائزة مع عدم الاستحباب أما الثلاثة المحرمة فان المرأة للخنثى

وأذن

وأذن الخنثى للنساء ورفع صوته في هذه فوق ما يسمع وأذانه للخنثى
 والثلاثة الجائزة أذن المرأة لنفسها وأذن الخنثى لنفسه وأذن المرأة
 للنساء يعلم ذلك كله من ثم رحيب قال ولو أذن المرأة للخنثى
 لم يصح أذنها وأمنت وكذا لو أذنت الخنثى للنساء والخنثى الخ أن قال
 أما أذن كل من المرأة والخنثى لنفسه وأذنت المرأة للنساء كان جائزاً
 غير مستحب اهـ بنوع تصرف في اللفظ إذا علمت هذا علمت عدم المخالفة
 بين كلامه مر والثم في صورة أذن الخنثى للنساء حيث قصر رخصها على الحرمة
 ونصرت على الجواز حيث قال فان أذن للنساء الخ وجه دفع المخالفة
 أن مر قيد الحرمة فيها بما لو رفع صوته فوق ما يسمع والثم قيد
 الجواز بقوله بقدر ما يسمع ككن تبقى المخالفة بينهما في قوله وأذن
 كره مع أن مر رخص على الحرمة كما علمت ولا جواب عن هذه المخالفة عني
 أن ألم قد جري في هذه الصورة على ضعف وهذا يكفر في الجواب
 تأمل كما نبه **قوله** وكان ذكر الله تعالى فيحصل لقايله ثواب الذكر المخصوص
 اهـ وما هو محل كونه ذكر ما لم يقصد أذانه الشرعي فان قصده حرمة
 عليها ذلك أهـ سم على جراه **قوله** أو قوله كره المعتقد حرمة
 مطلقاً أي قصدت أذانه أم لا كان هناك اجنبياً أم لا وهذا كله للنساء
 فان كان لغيرهن حرمة مطلقاً من غير تفصيل اهـ **قوله** بل حرمة أن
 كان لهم اجنبياً وانما جاز غنا المرأة مع سماع الرجل له إذا لم يجش منه
 فتنة لأن في تجويز أذانه لها حملاً للرجل على الأصفا والنظر أذنها
 للمؤذن حال أذانه سنة وهما موقعا له في الفتنة بخلاف تكبيرها من
 الغنا ليس فيه حمل أحد على ما يفتنه البتة لكرهه استماعه تارة أي
 إذا لم يجش منه فتنة وتحرمة أخرى أي إذا خشي فتنة ورفع صوته
 بالتلبية ولو فوق ما يسمع صوابها لأن كل أحد ثم مشتغل بتلبية

مع ان التلبية لا بين الاصفا اليها بخلافه هنا وقوله ان كان ثم
اجنبى يقيد بضعف والصحيح التزيم مطلقا ولو بحضرة المكارم لان
الاذان من وظيفة الرجال ففيه تشبه بهم وهو حرام كعكسه من زيادة
وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة وخارجها
لان استماع القراءة مطلوب في الذي عقده شيخنا عدم حرمة رفع صوتها
بالقراءة قال فقد صرحوا بكراهة جهرها في الصلاة بحضرة اجنبى
وعلموه بخوف الافتتاب اه حلي ولا يجرى الاذان على الامرد لجيل
لانه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وذلك لان علة تحريم
الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف
الافتتان بسماعها والمحكم اذا علل بعلة مركبة من علتين ينتفى
بانقضاء احدها والتشبه منتفى في حق الامرد فينتفى تحريم الاذان
عليه اه ع شر على مر **قوله** وان يقال في نحو عيد الخ وينبغي ندبه عند
دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائبا عن الاذان والاقامة اه
ابن حجر والمعتمد انه لا يقال الامرة واحدة لانه بدل عن الاقامة كما
يدل عليه كلام الاذكار والنووي اه مرر ومحل كونه ياتي به مرة واحدة
ما لم يحتج اليه لجمع الناس والاتي به ايضا لجمعهم اه ع شر واظهر هل
يشترط فيه شروط الموفد لانه نائبا عن الاذان والاقامة فيكون
المندوب المذكور ذكرا مثلا او لا يشترط ذلك فليراجع اه ثوري والاقرب
الاشرط لانه بدل عن الاقامة اه اطفحي وهل شراجه ان ذلك
لا يبعد منها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك انما حجب
اه سم على حرج وقوله كراهة ذلك اي قوله الصلاة بجماعة لا كراهة
قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما ياتي من عدم كراهة اجابة الجاهل
ونحوها بذلك ونحوه وينبغي ان يوجه استحباب اجابة ذلك بلا
حول

٣٤٥
حول ولا قوة الا بالله بالقباس على اجابة المقيم بذلك عند قوله حي
على الصلاة حي على الفلاح بجامع ان كلا يستثنى من احاضرين للقيام
اليها وما اخذه من اجابة المودن بذلك اذا قال لا صلوا في رحاكم
ففيه ان ذلك اذا قيل لقول حضور الجماعة عليهم له ع شر على مر
ولو اذن واقام في العيد ونحوه فهل يجرى لمقاطعة عبادة فاسدة
اولا فيه نظر والا فبالا ولقباسا على ما لو اذن قبل الوقت حيث
حرم لكونه عبادة فاسدة لكن في شهرم والتفريع في هذه بكراهة الاذان
لغير المكثبة وقد يقال يمكن حمله على ما اذا اذن لا بينة الاذان
فليتامل اه ع شر **قوله** من نقل شرع فيه الجماعة الخ خرج المندوبة
وصلاة الجنازة والنفل المذكور اذا صلى فردي فلا يقال فيه ما ذكر
اه شيخنا وعبارة شهرم وخرج بقوله في العيد ونحوه النافذة التي
لا تسن الجماعة فيها والتي تسن فيها اذا صليت فردي والمندوبة
وصلاة الجنازة لان المشيعين لها لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم
الامام للصلاة انه يسر ذلك ولا يعفيه اه ع شر عليه **قوله** وترايح
وكذا وتر تسن الجماعة له وتراخي فعله عن الترايح كما هو ظاهر بخلاف
ما اذا فعل عقبها فان النذالها نداله كذا قيل والا فبالا انه يقول في
كل ركعتين في الترايح والوتر مطلقا اي سواء تراخي فعله او لا لانه
بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة اه شهرم اه ثوري **قوله** لو روده
في الصبيحين في كسوف الشمس فان قيل حيث كان الكسوف ثابتا
بالنهر كان الاولي للمصم ذكره في المتن واجيب بانه ذكر العيد لفضليته
على الكسوف ولتكرمه وهم قد يقدمون المقيس عليه اه ع شر **قوله**
الاول بالاعز وهو من الخطاب لمزوم من تحمده اه بركاوي والمراء
بدل الاغز وهو الفعل المحذوف وجوبا اه كاتبة **قوله** كما بينته في شرح الروض

عبارة ورفع احد جانبيه مبتدأ حذف خبره او عكسه ونصب الآخر على
الاعراب في الخبر الاول وعلى الحال في الثاني انتهت وقوله ورفع احد
اذا به المفهوم العام الشامل لكل منهما وقوله على انه مبتدأ الخ راجع
للاحد باعتبار الاول وقوله او عكسه راجع باعتبار الثاني على طريق
الف والنشر المرتب فان دفع اعتراض من فهم ان مراده ان كلا من
الوجهين راجع للاحد باعتبار كل من الطرفين فاعتراضه بان يلزم
الابتداء بجماعة وهو فكرة بلا مسوغ على اننا لو سلمناه قلنا المسوغ
الغاية اه سمعنا **قوله** وكالصلاة جامعة الصلاة عبارة
ثم مرر وكالصلاة جامعة هلم على الصلاة او الصلاة من حكم احده
او هي على الصلاة كما في الصواب انتهت وقوله وكالصلاة جامعة
الصلاة الخ اي في اداء اصل السنة والا فالاول فضل الورود عن
الشارع اه سمعنا عليه **قوله** وان يؤذن الخ عطف على اذان ففيه
عطف مصدر مؤل على مصدر منج وهو شائع اه برما **قوله**
وان يؤذن للاولي فاذا اذن كان للاولي ولا يشترط ان يقصد به
الاولي بل لو اطلق كان منصرفا للاولي فلو قصد به الثانية فينبغي
ان لا يكتفى به احطبي ويخالف على الجلال **قوله** لم يؤذن لغير الاول
اي فيجوز بقصده لانه عبادة فاسدة **قوله** للاولي فقط يشك على
هذا ان المخرج في المذهب ان اذان حو للفرقة فان مقتضاها طلب
لكل فرقة وبجانب جمع الصلوات صبرها كصلاة واحدة اه سمعنا
قوله كفوايت نظر لو تذكر فوايت فاذن لا وليها فتذكر فوايت اخر
فهل يكفي لها الاذان المذكور لا يضر وقوعه قبل تذكره او بعده
عند مرادة فعلها لان تذكره كدخول وقت الحاضرة كل محتمل ولعل
الا قرب التثنية ثم ربيت ما هو صريح في ترجيح الاول وهو ما لو اذن
الحاضرة

الحاضرة ففرغ منها فتذكر فابتة فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس
كدخول وقتها الحقيقي وهو ظاهر اه ثوري **قوله** وصلاتي جمع
ظاهر وان دخل وقت الثانية قبل فراغ الاولى وقد وقع الاذان
في وقتها وبه قال العلامة الخطيب وقال لم يؤذن للثانية اذ انما
اخر واعقده مشايخنا ولو اذن لصلاة ثم اراد تقديم غيرها فالوجه
ان يؤذن لها اذا فاما اخر اه برما **قوله** رواه في اوليها الشافعي
عبارة عن علي بن ابي طالب وقوله وبيادر بغايت الخ نصها وروى الشافعي
عن ابي سعيد اخذ في حبسنا يوم اخذ في حبسنا حتى ذهب هوي من الليل
حتى كفينا اي شر العدو فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا الاقامة
فاقام الصلاة فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم اقام العصر
كذلك ثم اقام المغرب فصلاها كذلك ثم اقام العشاء فصلاها كذلك
اه سمعنا بهجة قال في القاموس والهوي كغبي ويضم اختبرت وعبارة
ثم مرر هنا وقد فاتت صلواته عليه ولم صلوات يوم اخذ في حبسنا
ولم يؤذن لها رواه الشافعي واحمد في مسنديهما باسناد صحيح قاله
في المجموع وجاز لهم تاخير الصلاة لاستغفارهم بالقتال ولم تكن
تزلت صلاة اخوفها اذا علمت هذا علمت ان قول المصنف للانتفاع في
الاوليين الخ غرضه به الاستدلال على قوله ويقوم لكل ويكون تاركها
للاستدلال على امتن على خلاف عادته وانظر ما عذرهم في ذلك
قوله وحاضرة لم يدخل وقتها الخ بان صلى فابتة قبل الزوال ثم
حصل الزوال عقب سلامه وكذا الواحد مودة لآخر وقتها واذن
لها ثم عقب سلامه ودخل وقت مودة اخري فيؤذن لها اه حطبي
قوله اولى من قوله فان كانت فوايت الخ اي وانم ووجه الاولوية
ان قوله الاصل لم يؤذن لغير الاول شامل لما اذا والي بين الفوايت

وما اذا لم يوال مع انه اذا لم يوال يوذون لغز الاولي ووجه العمل
ان كلام الاصل لا يشمل صلاتي الجمع والفايتة والحاضرة اهـ
قوله ومعظم الاذان اعظم انواع لفظه وهي ستة او سبعة
ان عد التكبير مرتين وهي تكبير ثم شهادة لله تعالى ثم شهادة
لرسوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير ثم توحيد
اهـ وما **قوله** عن ترك التكبير اي عن ترك استثنائه والمرد
التكبير ولها واما اخرها فهو مساو لما في الاذان اهـ
ان يشفع بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه اي ياتي به شفعا
اهـ وما **قوله** في المصباح شفت الشئ شفعا من باب نفع فتمته
الي الفرد وشفعت الرقة جعلتها شتين اهـ **قوله** فالاقامة
احدى عشرة كلمة الخ وانما كانت الاقامة انقص من الاذان لان الاذان
والاقامة امران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منهما
انقص من الاول كخطبتي الجمعة ولان الاقامة ثان لا اول فيفتح
كل منهما بتكبيرات متوالية فكان الثاني انقص من الاول كتكبيرات
صلاة العيد ولان الاذان اوفى صفة من الاقامة لانه يوتي به
مرتلا ويرفع به الصوت فكان اوفى قدرا منها كالركعتين الاولىين
ما كانتا اوفى صفة بالجهر كانتا اوفى قدرا بالسورة اهـ ثم **قوله**
خطبتي الجمعة قضيتها ان الثانية اقصر من الاولى وفيه ان الاركان
فيها ثلاثه وان الآية تكفي في احداها وان يجب لدعائهم موافق
والمؤمنات في الثانية فالثانية اطول من الاولى لان يقال
يستحب تطويل الاولى على الثانية باذكار زيادة على الاركان
فليراجع من بابيه او بالرد انها انقص باعتبار ما جرت به عادة
اخطبا من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية
وتخفيفها

٢٤١
وتخفيفها ما امكن وقد قيل ان تطويل الاولى وتقصير الثانية
من جهل اخطبا اهـ **قوله** والاذان تسع عشرة كلمة الخ
ويكبر ان يقول مع الحيلةتين حي على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح
اهـ من ثم مرد وقضيته قول ابن جرير انه لو اتي بكلمة منه على وجه
يحل بعينها لم يصح انه اذا خفف مشدوا بحيث يحل بعيني الكلمة
لم يصح اذانه وينبغي ان ليس من ذلك فلك الادغام في اشهد ان
لا اله الا الله لانه ان بالاصل ولا اخلا فيه وعليه في فرق بينه وبين
فك الادغام في التشهد حيث قيل انه يضربان امر الصلاة اضيق
من الاذان فيحذف فيه على كل صفة اهـ **قوله** عليه ويجب ان يختار
المؤذن من اغلاط تبطل الاذان بل يكفر متعمدا بعضها كمن باو اكبر
وهزلة وهزلة اشهد والفايتة والصلاة والفلاح وعدم النطق
بها الصلاة وغير ذلك ولا تضر زيادة الاستتبه به ولا الله الاكبر
وتخوذ لك اهـ وما **قوله** بالترجيع وهو ان ياتي بالشهادتين اربعا
ولا يقرأ قبل ان ياتي بها جهرا والمعتد انه ليس من الاذان بل سنة
فيه بدليل انه لو تركه صح اذانه اهـ **قوله** وشرط فيهما ترتيب
بحيث ينسب بعضهما الى بعض فلا يعتد بغير ما رتب ويعيده
في محله ويكره عدم ترتيبه ان لم يغير المعنى والاحرم ولا يصح
وقوله والا فلا يعتد بغير المتوالي ويشترط كونهما بالعربية الا في
العجمي لنفسه او لا عاجم ولا يضر فيها الخ لانه يكره للمقادير وقيل
يجزى ان غير المعنى ومشي على ذلك سم اهـ وما **قوله** وولا
في اخر رد السلام وتشميت العاطس في الفراغ وان طال الفصل
كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذورا سو محله في
التدارك مع طول له عدم تقصيره بوجه فان لم يوجز ذلك للفراغ

فخلو السنة كالنكاح ولو لمصلحة اه **قوله** بين كلمتهما مطلقا
اي للجماعة والمنفرد اه **قوله** بحيث يسمعون ظاهرة انه لا بد
من سماع جميعهم فيخالف قوله ويكفي سماع واحد منهم وفي قوله على
اجلال مانعه ويشترط سماع نفسه ولو بالفقوة وسماع جماعة اذن
لهم ولو واحد منهم ولو بالفقوة اه وعليه هذا فكان على الثمان
يقول ويكفي سماع واحد منهم **قوله** لان ترك كل منهما يخل بالاعلام
عبارة شمر لان تركه يوجب اللبس بخل بالاعلام فان عكس لو
ناسيا لم يصح ويبني على المنتظم منه والاستيناف او لو ترك
بعض الكلمات في خلالة اي بامتزوك واعاد ما بعده انتهت **قوله**
ويكفي سماع واحد منهم ظاهرة بالفعل وبوجه بان الفرض منه
حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك ويفرق بين هذا وما
يا في الخطبة من الاكتفاء بالسماع بالفقوة بان المقصود من
الاذان اعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فانه حضر
بالفعل فاكتفى منه بالسماع بالفقوة اه **قوله** وعلى هذا فهل يجب
ان يسمع بحيث يتميز عنده كلامه او يكفي سماع صوت يعلم انه
الاذان وان لم يتميز الكلمات اه **قوله** او كلام اي ولو عمدا
ومثل الكلام يسير نوم او غما او حنون لعدم اخلال ذلك ومثله
الردة لانها لا تنطل ما مضى الا ان انفصلت بالموت وسن ان يستأنف
الاقامة في ذلك لقربها من الصلاة بخلاف الاذان في الاولين
اه حلي وفي قوله على اجلاله لا يضر السير من الكلام والسكون وان
فضبهما القطع لانه يخل بالاعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب
الاستيناف في ذلك ولا يشترط انهما مائة بل عدم الصارف عمدا فلا
يضر الفلظ فيما اذن اه **قوله** وعدم بناء غيره منه ما يقع من المؤمنين
حال

٣٤٨
حال اشراكهم في الاذان من تقطيع كلام الاذان بحيث يذكر احدهم بعض
الكلمة وغير باقيتها وينبغي حرمة ذلك لانه نقاط لعبادة فاسدة
الا ان يقال طرود ذلك يبطل خصوص الاذان ويبقى كونه ذكرا فلا
يجزى لكن مقتضى تقليل حرمة الاذان قبل دخول الوقت بكونه عبادة
فاسدة خلافا له **قوله** لان ذلك يقع في ليس ايلبس
الاذان بغيره فلا يدرك اه هو ذكر محض اذان اه **قوله**
دخول وقت اي في نفس الامر فلو اذن قبل علمه بالوقت فصا دة
اعتد بانها بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة
اه **قوله** وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت
فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتل عدم
الاجز الان الخطبة اشبهت الصلاة وقبل انهاء يد عن ركعتي اه
ابن حجر اه **قوله** ايضا ودخول وقت افهم كلامه فقته مادام
الوقت باقيا فتقيد بان الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان
الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاستوحي عن
البويطي وظاهر كما قال ابو حريز ان ذلك بالنسبة الى المصلي في
تلك الصلاة ولو اذن قبل الوقت بنية حر عليه ذلك لانه
منقاط عبادة فاسدة اه **قوله** فلا يصح قبله اي ويكون حراما
لانه منقاط لعبادة فاسدة وهو صغيرة على المعتد وبالفعل العلامة
مر في الرد على من قال انه كبيرة نعم ان اذن جاهلا بدخول الوقت
فصا دة اعتد به وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم لا هنا
اه برما وك وتشكل الحرمة على الكراهة في الاذان لغو مندورة فليحذر
وقد يفرق بانه ما حرما يقع الصلاة قبل وقتها وبانه ما طلب
في وقتها لما كان الاثبات به قبله كالاثبات بالعبادة قبل وقتها

ولا كذلك نحو المندوة فليتناهل **قوله** الا اذان صبح غي
نصف الليل اي شتا وصيفا والا ولي كون الاذان في الشتا نصف
سبع الليل وفي الصيف في سبعة اهل على الجلال فان قلت تقدم
في تعريف الاذان الشرعي اذ اعلام بدخول الوقت والاذان قبل الوقت
ليس اعلاما بالوقت فالجواب بان الاعلام بالوقت اعم من ان يكون
اعلاما بانه دخل او قارب ان يدخل او غا اختصت الصبح بذلك
من بين الصلوات لان الصلوات في اول وقتها مرغوب فيها والصبح
غالبا عقب نوم فناسبا ان يوقف الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا
ويذكروا فضيلة اول الوقت اذ وقع الباكر **قوله** ولو اذن قبل
نصف الليل هل يجزى عليه او لا فيه نظر اذ سمع على ابن حجر وقضية قول
التم ولو اذن قبل الوقت بنيت حرمان يقال هنا بالتحريم حيث
اذن بنيت اذ سمع على ررو ولو دخل نصف الليل واذن للصبح وكان
عليه العشاء فانه لا يكفي هذا الاذان للعشاء وهل يقال مثل ذلك
في اذان المولود وكوه فاذا اتى به التحريم وقت صلاة من الصلوات
واراد ان يصليها عقبه لم يكف ذلك فيطلب منه اذان اخر او لا
واقول هذا نظير ما لو كان عليه غسل مسنونة وغسل عن واحد
منها فانه يكفي وايضا الاذان لا يشترط فيه نية اه برما **قوله**
يؤذن بليل وحكمة اختصار بلال بالاذان انه ما عذب ليرجع
عن الاسلام صار يقول احدا حد فحوزي بولاية الاذان المشتملة
على التوحيد في ابتدائه وانتهائه قال شيخنا البايلي ولا حجة في هذا
اخذت على ان اذان الصبح من نصف الليل لانه ليس فيه ازدي من
كونه بليل وقد سئل العلامة الزياوي عن ذلك فتوقف اه برما وي
قوله اذان ابن ام مكتوم وكان معه بلال يعلمه بالوقت فاذنه
ما يقال

ما يقال ان اذان الاهمي يكره اه شيئا وكان اسم ابن ام مكتوم عمرا
وقيل احصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله وعني بعد
بدر بنتين على الاصح واسم ابيه قيس بن زائدة واسم امه عاتكة
اه **قوله** وشرط في مؤذن ومقيم اسلام الخ اي ما لم ينصبه
حاكم والا اشترط فيه ان يكون بالغ عاقل لا امينا عارفا بالوقت
ولو باخبار موقت نفسه احاكم فان انتفى شرط من ذلك لم يصح
نصبه وان صح اذانه ولا يستحق المعلوم واما قول من من وج اذانه
صح نصبه وان حرم على الامام ويستحق المعلوم ففيه نظر وسياتي
عنه في نصب من يكره الا فتدبه انه لا يصح نصبه ولا يستحق المعلوم
فالوجه ان ما هنا مثله بل اولي كما لا يخفى واهله عند ذكر هذا لم
يكن مستخفرا لما ذكر هناك وكجز للامام وغيره الاستيثار للاذان
بشرط ان يذكر مرة واجرة معلومين نعم ان قال الامام استناجرتك
كل شئ بكذا من بيت مال الحج وكذا لو وقف عليه منه وليس له ان
يرزق مؤذنا او يقف عليه من بيت مال وهذا متبرع وتدخل
الاقامة في الاجارة للاذان ولا يصح افرادها باجرة لعدم الكلفة
فيها اه برما **قوله** وتعيين اي وان لم يقبل خبر بدخول الوقت
فلا تجوز الصلاة اعتقادا على اذانه ولا يصح الاذان لغیر بالجمية
وفيه من يحسن العربية واما لنفسه وهو لا يحسن العربية فيصح
وان كان هناك من يحسنها وعليه كما قاله لما ورد في ان يتعلم ونقله
في المجموع واقراهه حلي **قوله** ولغيره ساذ كورة انظر هل ذلك
مطلق اي ولو في اذان نحو المولود وما يطلب له الاذان بخلف
المسافر او لا قضية كلامهم تشتر بالثاني لان الكلام في الاذان للصلاة
بل قضية قولهم انه اي الاذان شرعا اقوال مخصوصة تصرفها اوقات

الصلاة يقتضي انه ليس باذان فليراجع اه شورى **قوله** فلا يصح
ذلك من كافر ويحكم باسلامه اذا اتى بالشهادتين ويستأنف ما مضى
نعم لا يحكم باسلام عيسوي ولا يعقد باذانه وهو من طائفة اليهود
ينسبون الى عيسى سحاوا بن يعقوب لا صبهاني كان يعتقد ان
محمد اصل الله عليه وسلم ارسل الى العرب خاصة وهو مشكوك لانه
حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه خصوصا وقد قال رسيت
الى كافة العرب والعجم اه برما **قوله** لرجال وخنائ المبادر من النساء
ان الكلام فيما لو اذنت للرجال المريد للصلاة وهو يفهم انه لا يحرم
اذا اختلف المسافر ولو رجلا ولا فيما لو تقول الغيلان وبحود ذلك
ما شرع فيه الاذان لغرض الصلاة وهو ظاهر بناء على ما هو الظاهر
ان الذي من وظائف الاذان للصلاة لا مطلقا اما على التعليل
بحرمة نظره اليها فمقتضاها حرمة ذلك حيث كان ثم اجنبي مطلقا
الا ان يقال انما ليس بالنظر للموذن حيث اذن للصلاة فليتنامل ونقل
عن شيخنا الزيات بالدر حرمة اذناها ذلك كله وان مرسل عن
ذلك فاجاب بان ظاهر اطلاقهم انها لا تؤذن اه وما نقل عن مر
لا يفيد حرمة اذناها انما يفيد عدم طلبه منها لتلك الاحوال وعدم
الطلب كاستدعي الحرمة اه ع شر علو **قوله** وخنا في قضيتها امتناع اذان
واقامة الخنثى للخنثى فليتنامل مع قوله فيما مر من فروق او مجتبعين
الا ان يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخنثى مع النساء وقوله فلا يشترط
فيها ذكره اي بل يشترط في احدها وهو الموزن وكتب ايضا قضيتها
ما هنا انه يصح اذان المرأة للنساء ونقدم انه ان كان بقدر ما يسمى
لذكره وكان ذكره اي فهو ليس باذان وانه ان كان ثم رفع حر
ان كان ثم اجنبي الا ان يحمل كلامه هنا على الرفع مع عدم اجنبي
ويكون

ويكون جارا على طريقته هو وان كان المعتد انه حرام مطلقا وهذا
ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشاه **قوله** اي الاسراع
بها اذا صل الاذراج الطبر ومنه اذراج الميت في كفاله ثم اشعر
لا دخا لبعض الكلمات في بعض اه برما **قوله** وترتيله يستثنى
التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس لحقة لفظه كذا خط شيخنا
البرلسي على المحلى اه سم على ابن حجر وقوله في نفس قال ابن حري
مع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف الاولى والضم وقيل الفتح
اه ع شر على مر وفي قال على الجلال والقياس ضم مرا اكبر الاولى والقول
بفتحها غير صحيح خلافا لما يشرح الروض نبع الحبر وما علل به ممنوع
اه **قوله** اي الثاني فيه وهو ان ياتي بكل كلمة في نفس لا التكبير
فانه بين ان يجمع بين كل تكبيرتين في نفس لحقة لفظه ويراد مع
ذلك امتداد الحروف وتطويلها اه برما **قوله** وترجع فيه وكمية
تدبر حكمي الاخلاص لكونهما المتعبدتين من الكفر المتخلتين في الاسلام
وتذكر خفاهما في اوله ثم ظهورهما لاف الدين بداعربا وسيمود
كما بدا اه برما **قوله** وهو ان ياتي بالشهادتين الى وياتي بالاربع
ولا قال في العباب فلولم يات بهما س او لا ياتي بهما بعد الجهر اه
اه ع شر على مر **قوله** بخفض الصوت المراد بخفضه ان يسمع من حقه
او اهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطه كما
صحح ابن الرفعة وما ذكر تفسير مراد والافقية اسرار ان يسمع
نفسه لانه ضد الجهر اه شر مر واذا علمت المراد بالنسب سقط
ما اورد على القولين الضعيفين وهو انه اسم للجهر وجميع السر
والجهر وحاصل الايراد ان الترجيع ستة في الاذان لانه وعلى
هذين القولين يقتضي انه لو ترك الجهر لم يبطل الاذان وليس

كذلك وحاصل الجواب التزامه لو اسقط الجهر لم يطل الاذان
لان ما اتى به كاف في صحة الاذان **قوله** لما علمت من المراد بالس
اهل كما تبه **قوله** فهو اسم الاول لا يخفى ان المناسب للتوجيه المذكور
بعد ان يكون اسما للثاني لانه الذي رجع اليه وح فسميته الاول
به مجاز من تسمية السب باسم المسبب وهو سبب الرجوع اه **قوله**
قوله فتشوب بيا قبل الموحدة ويقال تشوب باسقاطها اه **قوله**
قوله من ثاب اذا رجع اي لان المؤذن دعي الى الصلاة بالجعلتين
شرعا ودعي اليها بذلك واصله ان يحيي الرجل مستنصرًا يتكلم
تشوب ليري قسما ليرعائشوبيا لذلك وللإمام احتمال بركيته
نظر لاصله وخص التشوب بالصبح لما يفرضه الناس من التكاسل
بسبب النوم اه من شره روع **قوله** في اذان صبح اي ولو
فانما اه شره راي فيشوب في اذان الصبح الفايث اي في كل من اذان
الصبح الفايث ديوي بينهما اه **قوله** وهوان يقول بعد الجعلتين
الح ولا يلتفت فيه اه شره راي ولو ترتب على عدم الالتفات عدم
سماع بعضهم اه **قوله** في الصبح الفايث اي في كل من اذان
الصبح الفايث ديوي بينهما اه **قوله** والصلاة خير من النوم اي البقطة
لها خير من راحة النوم اي لذاته والاف من المعلوم ان الصلاة خير
من النوم لانها افضل عبادات العبد والنوم من المباحات اه **قوله**
قوله وقيام فيها فيكم للقاعد والمضطجع استدراكا للركب
المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لاحتياجه للركوب لكن الاولى
له ان لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد له منه للفريضة ولا يكره له
ايضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل ففي الاذان
اولي والاقامة كالاذان فيما ذكر والاوجه ان كلاهما يجزي من
الماشي وان بعد عن محل ابتداء بحيث لا يسمع اخره من سماع اوله

ان فعل

ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها لغيره كان كان ثم معه من
يمشي وفي محل ابتداء غيره اشترط ان لا يبعد عن محل ابتداء
بحيث لا يسمع اخره من سماع اوله والا لم يخز بالنسبة لمن في
محل ابتداء كما في المقيم اه شره رويكم ان يقيم وهو يمشي
اه **قوله** ان احتيج اليه ظاهر العبارة انه قيد في كل من
الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد في الاقامة فقط واما
الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا وعبارة شره رويستحب
ان يؤذن على عال كمنارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف
الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه ككبر المسجد كما في
المجموع وفي الجرح لولم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على
الباب فينبغي تقييده بما اذا تقرر على سطحه والافقوا ولي فما
يظهر انتهت وقوله ويستحب ان يؤذن على عال ظاهر وان لم
يحتج اليه ويدل له قوله بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا
ان احتيج اليه وعبارة ابن جروان يؤذن ويقيم قايما وعلى عال
احتيج اليه انتهت وظاهر رجوع القيد لكل من الاذان والاقامة
وهو مخالف لمقتضى قول الشافعي بخلاف الاقامة والاقامة اقتضاه
كلام الشافعي لان الاذان شرع للاعلام والفرض به اظها والشافعي
وكونه على عال اظهر في حصول المقصود وفي سماع المنهج قاله
ولا يدور عليه فان دار كفى ان سماع اخر اذانه من سماع اوله
والافلا اه **قوله** في موضع مسجتيه الخ عبارة شره رويين
للمؤذن جعل اصبعيه في صماخيه طامع من فعل بلال بحضرة
صلواته عليه وسلم والمراد اعلمت اسبابه ولانه اجمع للصوت
وبه يستدل لاهم او من هو على بعد عن كونه اذا فليكون ابلغ

في الاعلام فيجب الفعل الصلاة لانه يسئل له اجابة الموزن بالقول
 بخلاف الاقامة لا يسئل فيها ذلك ولو عذرت اخدي يديه لعلته جعل
 غيرهما من بقيه اصابعه انتهت وقوله من بقيه اصابعه قضيت
 استوائها في حصول السنة بكل من اوانه لو قدرت اصابعه الكل
 لم يصنع الكف وفي عايشة سم على حجر قوله سبائقيه فلو قدرت
 لغير فقدما اتجه جعل غيرهما من اصابعه بل لا يبعد حصول اصل
 السنة بجعل غيرهما وان لم ينفذ وعليه فلعلم الفرق بين هذا
 وما قالوه في التشديد من انه لو قطعت سبائقيه لا يرفع غيرها ان
 غير السبائيه طلبه صفة يكون عليها فرفعها بدل السبائيه يفتوت
 صفتها بخلافه هنا اهـ **قوله** وتوجه القبلة فلو ترك ذلك
 مع القدرة كره واجزاه لانه لا يخل به اهـ ثم مردوكم التوجه
 لغيرها في المنفرد مطلقا وفي غيره الا ان توقف الاعلام على
 تركها كالدوران دورا منارة في وسط البلد ويكون دوران حولها
 لجهة معين الموزن حال استقبال القبلة كما ان الطواف كذلك وان
 كان عكس ما هنا في الصورة وكدوران دابة الرجي والساقية والدرة
 لانه عن يمينها مستقبلا لهما اهـ وما وي وقوله لجهة معين الموزن
 ومعلوم انه اذا دار لجهة معينة كانت المنارة عن يمينه عكس
 دوران دابة الرجي والساقية فقوله كما ان الطواف كذلك اي يكون
 الدوران فيه لجهة معين الطائيف لكن بالنظر لحالة وقوفه واستقباله
 للحجر الاسود فتكون في هذه الحالة جهة يمينه هي جهة امامه
 اذا انقلب ودار فيكون البيت عن يساره فظهر قوله وان كان
 اي دوران الطائيف عكس ما هنا اي دوران الموزن في الصورة وقوله
 وكذا دوران الخ اي دوران الموزن عكس دوران دابة الرجي ايضا
 وقوله لانه

سبائقيه فلو
 الطائيف سبائقيه
 جعل

352
 وقوله لانه عن يمينها الخ لم افهم هذا ما فهمته من هذه العبارة
 فتأمل **قوله** وان بلغت بعنقه الخ انظر وجه الايتان به مصدرا
 مؤولا وهل الخ به لسابقه مصدرا صريحا لا يقال في به كذلك
 ليعطف عليه ما بعده لانا نقول ليس بضروري لانه يجوز ان يكون
 هنا صريحا وباني بان بعده مع رعاية الاختصار هنا تأمل اهـ
 شوبري **قوله** مرتين حال من حي على الصلاة اي حال كونه قابلا
 ذلك مرتين الخ اهـ **قوله** بخلاف غيرهما ومنه التثنية لانه ذكر
 وفارق كراهة الالتفات في الخطبة لان الاذان لعلام الغائبين
 والالتفات بلغ والخطبة لوعظ الحاضرين فالاولى ان لا يعرض عنهم
 فلا يرد ندب الالتفات في الاقامة لان القصد منها اعلام فليس
 فيه ترك ادبهما **قوله** عدل في الشهادة عبارة ثم رعد
 رواية بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة
 وبه يجمع بين كلام الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزبد كلام شيخه
 في شرحه ويكره تطييط الاذان اي تعدده والتغني به اي التقريب
 ويستحب ان يكون الموزن من ولد مودني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كبلال وابن ام مكتوم واي مخزوم وسعد القرظي فان لم
 يكن فمن اولاد مودني اصحابه فان لم يكن احد منهم فمن اولاد
 الصحابة قاله في المجموع ويسن ان يتحول الموزن من مكان الاذان
 للاقامة ولا يقيم وهو عيش وان يفصل الموزن والامام بين الاذان
 والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة وينفذ في السنة التي
 قبلها ويفصل في المفرد بينهما نحو سكتة لطيفة كقعود يسير
 لضيق وقتها واجتماع الناس لها عادة قبل وقتها وعلى جميع
 المص من استحب سنة المغرب قبلها يفصل بقدر ايتها ايضا انزلت

قوله وصبي أي ولو مرهقا ومع ذلك يسقط به الفرض على القول بأن
فرض كفاية كصلاة الجنازة ونقل عن فتاوى الشافعي اعتماد الصبي
في تبليغ التكاليف كالأمان ولعله مبني على قبول خبره في طريقه
المشاهدة وهو مرجوح **قوله** وأعيى وحده عبارة ثم مر
ويكره أذان الأعيى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت انتهى
لأنه ربما يغلط في الوقت بوجده أنه لو كان يؤذن بقول موت
لم يكن أهليا وفي المختار غلط في الأمر من باب طريق **قوله**
ومحدث الأذان أحدث في الأثنا فالأفضل كماله ولا يستحب قطع التوضؤ
نقله في شرح المذهب عن الإمام الشافعي وأصحابه وح يقال المناصورة
يستحب فيها الأذان للمحدث أهليا ومثل المحدث ذو نجاسة غير
مقصود بها لأن المطلوب منه أن يكون بصفة المصلي وظاهر هذا
أنه لا فرق بين النجاسة في الثوب وكحه غير ولا يبعد التزامها
شوب والمراو بالمحدث من كبتاح له الصلاة فلا يكرهها من يتيم
أه شمر ولا من فاقد الطهورين أه ع ش وعبارة الرشيد وينبغي
أن يقال إن كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طلب نحو السورة
منه وإن كان أذانه لتأدية الشعار كذا أن يكون مثله فتدبر
انتهت وأما غير الأذان والأقامة من بقية الأذكار فلا يكره للمحدث
لأن القرآن الذي هو أفضل الأذكار لا يكره فيبقى الأذكار أولى وفي
فتاوى السيوطي باب الأذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب
أه وسياق أنه لا يكره أحابة الحايض النفس المودع أه سم علي
أه ع ش علي **قوله** أيضا ومحدث أي وأذن لنفسه كما هو ظاهر كلامهم
وإن علمنا بانه داع إلى الصلاة لأنه داع ولو لنفسه **قوله**
لغلق الجنازة أي ولأن ما يحتاج إليه الجنب ليتمكن من الصلاة فوق
ما يحتاج

ما يحتاج إليه المحدث ويكره أذان الجنب بسجود مع كشف العورة لأن التزوير
لمعنى خارج أه بر ما **قوله** لقربها من الصلاة يؤخذ من هذه العلة
أن إقامة المحدث أغلظ من أذان الجنب وهو المعتمد خلافا للاستوى
حيث قال بتساوهما أه حلي وع ش علي **قوله** أي مجموع ما لا يضيع
والمعتد أن الأذان وحده أفضل من الإمامة وعبارة ثم مر والأصح
أن الأذان أفضل من الإمامة وإن انضم إليه الإقامة سوا قام الإمام
بحقوق الإمامة أو لا وسوا انضم إلى الأذان الإقامة أو لا خلافا للمص
في نكت التنبيه وأما وأظ صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على
الإمامة ولم يؤذوا لا اشتغالهم بمهمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها
مقامهم ولهذا قال عمر رضي الله عنه ولا الخلافة لأذنت وأما كان
الأذان أفضل مع كونه سنة والجماعة فرض كفاية لأن السنة قد تفضل
الفرض كذا السلام مع ابتدائه وأبرز المعسر وأظن أن الأول سنة
والثاني فرض على من رجوحية الإمامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة
خصوص كونها مظنة التقصير وأيضا فالجماعة ليست خاصة بالإمام
لأنها قد مشترك بين الإمام والمأموم وشمل كلام المص الإمامة للجمعة
فالأذان أفضل منها أيضا ويظهر أن إمامتها أفضل من خطبتها وأدلى
من تفضيل الأذان على إمامتها تفضيله على خطبتها بطريق الأولى
وبين المتأهل أن يجمع بين الأذان والإمامة وإن يكون المودع متطوعا
به فإن أي رزقة الإمام من سهم المصالح ولا يجوز أن يوزق مودعا
وهو مجرد متبرعا فإن تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين وثم أمين أحسن
صوتا منه وأي الأمين في الأولى والأحسن صوتا في الثانية الأبا الرزق
رزقة الإمام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها ومن ماله ما شاء
ويجوز الواحد من الرعية أن يوزقه من ماله وأذان صلاة الجمعة

من غير اي فيزيدي ثوابه على ثواب غيره وكل من الامام وغيره الاستنجار
عليه والاجرة على جميعه ويكفي الامام كغيره ان يستاجر من بيت المال
ان يقول استاجرتك كل شئ بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزئية والخراج
مخلاف ما اذا استاجر من ماله او استاجر غيره فانه لا بد من بيانها على
الاصلي في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستنجار على الاذن فمما ضبط
افرادها باجارة اذا لا كلفة فيها وفي الاذن كلفة لرعاية الوقت قال
في الروضة وليست هذه الصورة بصفة عن الاشكال واجيب عن ذلك
بان الفرق بينه وبين الاذن من وجهين احدهما ان الاذن فيه
مشقة المصعود والتمرد ومراعاة الوقت والاختلاف فيه بخلاف الاقامة
الثاني ان الاذن يرجع للموذن والاقامة لا ترجع للمقيم بل تتعلق
بنظر الامام اي امام المسجد بل في صحتها بغير اذنه خلاف وشرط الاجارة
ان يكون العمل مفوضا للاجير ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور
عليه في الايمان بالاقامة لتعلق امرها بالامام فكيف يستاجر على شئ
لم يفوض اليه وكيف يقع اجارة عين على امر مستقبل لا يتمكن من فعله
بنفسه ويستحب ان يكون الاذن بقرب المسجد وان لا يكتفي اهل المساجد
المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج الموذن
وغيره بعد الاذان من محل الجماعة قبل الصلاة العذر وعلم بها تقدر
ان وقت الاذان منوط بنظر الموذن ووقت الاقامة منوط بنظر الامام
لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الموذن املك بالاذان والامام املك
بالاقامة ولانه لبيان الوقت فينتقل بنظر المراد له وهو الموذن وهي
للقيام للصلاة فلا تقام الا باشارة اي الامام فان اقيمت بغير اشارة
اجزت ولا اثر على الفاعل ولا يصح الاذان لغيره اي لغير نفسه بالعجبة
وهناك من يحسب العربية بخلاف ما اذا كان ثمر من لا يحسنها وان اذن
لنفسه

٣٥٨
لنفسه وهو لا يحسب العربية صحيح وان كان هناك من يحسنها وعليه
ان يتعلم حكاية في المخرج عن الماوردي واقره انتهت وقوله والاجرة
على جميعه اي وفائدة ذلك نظير فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط
ما يقابل من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلماته فلا شئ له في مقابلة
الاوقات التي اخل فيها لانه يترك كلمة منه او بعضها بطل الاذن بحملته
وقوله وتدخل الاقامة في الاستنجار على الاذن اي فلو تركها سقطت من
الاجرة ما يقابلها واما ما اعتمد من فعل الموذن من التسيحات والادعية
بعد الصلوات فليس خلافا في الاجارة في الاذن فاذا لم يفعل لا يسقط من
اجرة الاذن شئ وقوله في كلفة فيها يؤخذ منه انه لو كان فيها كلفة
كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال في صعود ومشقة او مبالغة
في رفع الصوت والتأني في الكلمات ليتكلم الناس من سمعه صحة الاجارة
لها اهدى ش عليه **قوله** قالوا الخبر لا يسمع مدك صوت لموذن الخ اعما
اسنده لهم لجواز ان يقال لا يلزم من الشهادة له فضل الاذن على الامامة
بل يجوز ان يكون فيها اكثر من ذلك اهدى ش وكل من الدليلين خاص
بالاذن فهذا الاستدلال ظاهر على طريقة المنهاج المعقدة من ان الاذن
وحده افضل من الامامة لا على طريقة الشئ الضعيفة من ان افضل
من الامامة اعما هو مجموع الاذان والاقامة اهدى ش **قوله** وسنموذنا
لمصلح لعل المراد يؤذن على التناوب وهذا في وقت وهذا في اخر حيث
لم يسمع المسجد لانهم يؤذنان في وقت واحد وح يكون قوله فيؤذن
واحد الخ من جملة فوائد التعدد لان هذا فائدة التعدد فقط اهدى
عليه عبارة شرويه من جملة فوائد التعدد ان يؤذن واحدا الخ انتهت
شرفا وتستحب الزيادة عليها بحسب الحاجة والمصلحة ويترتب
في اذانهم ان اشع الوقت له لانه ابلغ في الاعلام فان ضاق الوقت

والمسجد كبير تفرقوا في اقطاره كل واحد في قطره وان صغرا جمعوا ان
 لم يرد اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان
 ادعى الى تشويش اذن بعضهم بالفرقة اذا تنازعوا نعم لنا صورة
 يستحب فيها اجتماعهم على الاذان مع استماع الوقت وهي اذان يوم
 الجمعة بين يدي الخطيب رضي الله عنه الشافعي في الموطأ وسببه التحويل
 على الحاضرين فانهم يجتمعون في ذلك الوقت غالباً سيما من امتثل
 وبكر لكن الاصح خلافه لضرر جميع بان السنة كون المؤذن بين يديه
 واحداً قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا
 ينهبا ولا الوقت **قوله** فيؤذن واحد قبل فخر الخ وهو اي المؤذن
 الاول اولى بالاقامة ما لم يكن الراتب غير فيكون الراتب اولى واشهر
قوله ولسامعها مثل قولها مثل السامع المجمع وقاضي الحاجة غير
 انهما انما يجبيان بعد فراغهما كما في المجموع وظاهران محله ما لم يطل
 الفصل عرفوا الا لا تستحب لهما الاجابة ومن في صلاة لكن الاصح
 عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التشويش
 صدقت وبررت او قال حي على الصلاة او الصلاة خير من النوم بطلت
 صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينظر
 به كما في المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الغائبة فاجابه قطع مولاتها
 ووجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر او قرة سن
 له الاجابة وقطع ما هو فيه وفي طواف اجابه فيه كما قاله الماوردي
 ويستحب ان يجيب في كل كلمة عقبها بان لا يقارنه ولا يتأخر عنه قاله
 في المجموع قال الاسنوي ومقتضاها الاجابة في هذه الحالة اي حالة المقارنة
 والتأخر وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن العباد
 من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على بقي
 الفضيلة

٣٥٥
 الفضيلة الكاملة وافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذا علم باذان
 غيره اي واقامته ولم يسمع ذلك لصغر وبعد وقال في المجموع انه الظاهر
 لانها معلقة بالسماع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكما في نظيره في تشييت
 العاطس قال واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه ليس له الاجابة فيه لقوله
 صلوات عليه ولم يقلوا مثل ما يقول لم يقل مثل ما سمعتم وصرح
 التكميلى وغيره باستحباب الاجابة في جميع الاذنين سماع البعض اي
 الاذان سواء كان من اوله واخره وهو ظاهر كما يوجد من كلام المجمع
 قال فيه واذا سمع مؤذنا بعد مؤذن فالتحذاران اصل الفضيلة في الاجابة
 شامل للمجمع الا ان الاول يتأكد بكونه تركه وقال الهريزى عبد السلام
 ان اجابة الاول افضل الا اذا في الصبح فلا فضيلة فيها للتقدم الاول
 ووقع الثاني في الوقت والا اذا في الجمعة لتقدم الاول في مشروع غير الثاني
 في زمنه عليه الصلاة والسلام ومما عتبه البلوي ما اذا اذن المؤذنون
 واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم
 لا تستحب اجابة هؤلاء والذي افتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابتهم
 ثم روي في قل على الجلال واما الاذان الاولى في الجمعة فقد حدث في زمن
 الامام عثمان رضي الله عنه **قوله** ايضا ولسامعها اي ولو بصوت
 لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخر اجاب الجميع
 مبتدئاً من اوله ويجيب الترجيع ايضا وان لم يسمع فيقطع نحو الطائف
 والقاري ما هو فيه ويتدارك من ترك المتابعة ولو غير عذر ان
 قرب الفصل وفاق لتكبير العيد المشرع عقب الصلاة حيث يتدارك
 وان طال الفصل بان الاجابة تنقطع مع الطول بخلاف التكبير ولو
 ترتب مؤذنون اجاب الكل مطلقاً فان اذنا ما كفت اجابة واحدة
 وخرج بسامعها نفسها والاصح فلا يبين لهم ذلك ولا يبين اجابة الاذان

ولا اجابة الاقامة في اذني المولود ولا عند نقول الغيلاط ونحو ذلك
 واولي الاقامة حنفيا جيب مشني وبه صرح العلامة مراد بهما
 فرج لودخل يوم الجمعة في اثنا الاذان بين يدي الخطيب ففي الباب
 تبعنا ما اختاروا بواشكيل انه يجب قايما ثم يصلي التختية بخفة ليسمع اول
 الخطبة اه سم على حجر ولو قيل بانه يصلي ثم يجب لم يكن بعيدا لان
 الاجابة لا تقوت بطول الفصل بالمر بفحص الطول على انه عليه الاتيان
 بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع عليه اذا طال الفصل
 اه سم على حجر **قوله** قالوا ولو محدثا حديثا اكبر عبارة ثم مر وان كان جديا
 او حايضا او نحوهما خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان انتهت ولعل حكمة
 النبي لا يخالف الحديث المذكور بعد للتخصيص بغير كسب وبيدله قوله
 صلواته عليه ولم كرهت ان اذكر الله الا على طهر اه سم **قوله** ايضا
 قالوا ولو محدثا حديثا اكبر كالحيف والنفس ونحوه ميل لما قاله السبكي
 ان المجنب الحايض لا يجيبان وقال ولده لا يجيب المجنب نجيب الحايض لطلوع
 امرها اه حلي هذا ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ
 الاسلام بان الموزن والمقيم مقصران حيث لم يتطرا عند مراقبتهما
 الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم
 غالبا وقت الاذان اه سم على حجر **قوله** ثم صلوا على تيممه فان من صلي
 على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة
 في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وارحوا ان يكون انا هو ضمت
 سالي الوسيلة حلت له الشفاعة اي وجبت كما في قوله ثقا فيجزل عليه
 عني وقيل من الحلول يعني التزول كما من الحل بكسر الحاء لا من الهاء تكون
 محرمة قبل ذلك يعني استحقاق شفاعتي بمجازاة له عابه وفي رواية
 ان المرأة اذا اجابت الاذان والاقامة كان لها بكل حرف الفالف

درجة والمرجل ضعفة لك اه بهما **قوله** فيقول تغير بذلك
 علو لغة ضعيفة والمشهور الحقولة لتركة من جميع الفاظ الكلمة
 بترتيبها وتلك مركبة من حول وقوة فقط او من الكل لكن فيه خلل
 بالترتيب وهو معيب هل تنس اجابة الصلاة جامعة او لا محل نظر والظاهر
 انها تنس قياسا على قوله اصلوا في رحاكم فيجيب بلا حول ولا قوة لا
 بالله اه بهما **قوله** في كل كلمة ايمس الحيفلات وفي معنى اللام والثانية
 علو بها فلا يلزم تغلق حرفي جبر معني واحد بعامل واحد اه شيخنا
قوله بان يقول لا حول ولا قوة الا بالله اي بعد فراغ الموزن على
 الاكل فان قارنه كفي ويقول ذلك اربع مرات وورد انه صلى الله عليه
 وسلم قال اكثر من لا حول ولا قوة الا بالله فان ذكرها يرفع تسعة و
 تسعين اذا ادناها اللهم وعن مكحول ان من قالها كشف الله ثوبا
 عنه سبعين بايا من البلاء وفي رواية من اكلها ادناها الفقراء بهما
 وفي المصباح وفي المصباح المصنف من اجنوب **قوله** لقوله في خبر
 مسلم الخاي ولا الحيفلتين دعا الى الصلاة فلا يليق بغير الموزن
 اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاة في المجيبين للمجيب ذلك
 لانه تفويض محض الى الله تعالى اه ثم مر **قوله** والقياس اي على حيفلتين
 بجامع الخطاب في كل وقوله في قول الموزن الخ والموزن يقول ذلك في
 اذان العشاء في الليلة المطيرة او ذات الريح او المظلمة بنحو سحاب
 لا بعد طلوع القمر كما في اخر الشهر بعد الاذان وهو الاولي وبعد
 الحيفلتين لا بدلهما لانه يبطل الاذان ويكره ان يقول حي على خير العمل
 مطلقا وفي رواية ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير العمل
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من
 النوم فابعد **قوله** معنى قول الموزن الله اكبر ايمس كل شيء ومن

ان ينسب اليه ما لا يليق بجلاله واشهادي علم واذعن وانيقن وحج
على الصلاة اي قبلوا عليها والفلاح الفوز والبقاء اي حملوا اليه
سبب ذلك وهو الصلاة وختم بجلاله الا انه ليختم بالتوحيد وباسمه
تعالى بديه اهد برما **قوله** في قول المودن الاصلوا في رجالكم و
يقول المودن ذلك مرتين اهدع شري على **قوله** مركبة من حي على
الصلاة اي من هذا اللفظ ولا يشترط الصحة ذلك ان يؤخذ من كل
كلمة بعض حروفها فان دفع ما يقال كجعلها مأخوذة من حي على فقط هو
ع **قوله** بكسر الواو وحكي فتحها وفي العباب زيادة وبالحق نطقها
برما وفي المصباح والبر بالكسر الجبر والفضل وبر الرجل يبر
وزان علم يعلم علما فهو يبر بالفتح وبار ايضاً اي صادق او نقي
وهو خلاف الفاجر وجمع الأول ابرار وجمع الثاني بررة مثل كافر وكفرة
ومنه قوله للمودن صدقت وبررت اي صدقت في دعائك الي الطاعة
وصرت باراً وعاله بذلك او وعاله بالقبول والاصل بر عملك اه
قوله ولكن ان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان
افضل الصنيع على المراجع صيغة التشريف في تقديمها على غيرها
ومن الغير ما يقع للمودنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام
عليك يا رسول الله الى اخر ما يأتون به فيكفي فائدة قال الحافظ
ابن حجر وتناكدا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في موافق كنيها اخبار
خاصة اكثرها باسانيد جياد عقب جاية المودن واول ادعا
واوسطه واخره وفي اوله اكد وفي آخره القنوت وفي اثنا تكبيرات العيد
وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند
السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند الكرب
والهم والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء
وورد

301
وورد ايضا في احاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطمين الاذان
والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والقطر وورد المنع منها
عندهما ايضا اهدعنا وعند قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على فان
صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بحديثين في شرح قوله صلوا
على انبياء الله ورسله فان الله بعثهم كما بعثني الخ وحكمة مشروعية
الصلاة عليهم انهم لما بذلوا اعراضهم فيه لا عداية فبالوا منهم
وسبواهم اعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم اطيب الثناء في السماء
والارض واخلصهم بحالصة ذكر الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا واجبة
بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل ان الامر السابقة كان يجب عليهم
الصلاة على انبياءهم كذا بحثه القسطلاني اهدع شري على **قوله** بعد
فراغ من الاذان والاقامة وما قبل الاقامة فهل يسن ايضا او لا
اقتى شيخنا الشوري حين سئل عما يفعله من الصلاة والسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة هل هو سنة او بدعة بانه سنة
ثم رايت ذلك منقولاً عن جماعة من محققي العلماء **قوله**
اول ما زيدت الصلاة والسلام بعد كل اذان على اثنائين في زمن
السلطان المنصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسن ابن محمد بن
قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطنبري وكان ذلك في شعبان
سنة احدى وستين وسبعمائة وكان حدث قبل ذلك في ايام السلطان
صلاح الدين بن ايوب ان يقال قبل اذان الفجر في كل ليلة بمصر
والشام السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمر ذلك
الى سنة سبع وستين وسبعمائة فزيد فيه بامر المحتسب صلاح الدين
البراسي ان يقال للصلاة والسلام عليك يا رسول الله ان جعل
عقب كل اذان وسبب ذلك ان الحاكم اخذ ولما قتل امرت

اخته المؤذين ان يقولوا في حق ولده السلام على الامام الظاهر
ثم استمر السلام على خلفاء بعده الى ان ابطله السلطان صلاح الدين
المذكور وجعل بدله الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بعد
كل اذان المغرب على كيفية المصروفة الآن وذكر بعضهم ان اول
حدوث السلام المشهور كان في مصر في عام احدي وثمانين وسمائة
عقب عشاء ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدثت في بقية الاوقات
الا المغرب بقصر وقتها في عام احدي وتسعين وسمائة احدثه المختب
بدر الدين الطنبري واستمر الى الآن اهـ **قوله** ثم اللهم
رب هذه الدعوة الى ظاهره ان كلام الاجابة والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاسة مستقلة فلو ترك بعضها سئل
ان ياتي بالباية اهـ ثم علم مرور بين الدعابين الاذان والاقامة
ما ورد ان الدعابين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول
المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال عليك
وادبار نهارك واصوات وعانك اللهم اغفر لي ويقول كل منهما
بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليلتك واصوات
وعانك فاعفري واكد الدعاء كما في العباب سوال العافية في الدنيا
والاخرة كان يقول اللهم ائني استلك العافية في الدنيا والاخرة
اهـ ثم مر وقوله وليس الدعابين الاذان والاقامة اي وان طال
ما بينهما ويحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن تمامه
بالدعاء الا وقت فعل الرابطة على ان الدعاء نحو سجودها
يصدق عليه انه دعابين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح
انه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التزم ويوجد بان المطلوب
من المصلي المبادرة الى التزم لتصل اليه الفضيلة التامة فصرح

لو كان

لو كان استعاله بالاجابة يفتوت فكيف الاحرام مع الامام او بعض
الفاخرة بل وكلها فقياسا تقدم للشئ في باب التيمم من انه يقدم
سنة الوضوء على ذلك انه يقدم الاجابة على انه قيل بوجودها اهـ
ع شر عليه **قوله** والفضيلة عطف مرادها ومغاير لما قيل انها فقتان
في اعلى عليين احدها من لؤلؤة بيضاء وقيل يا قوتة حر اسكنها
محمد واله والثانية من يا قوتة حر او صفر اسكنها ابراهيم واله
والحكمة في سواله ان كان واجبا الوقوع بوعده الله تعالى
اظهار شرفه وحصول الثواب للداعي والوفاء بما ورد من قوله صلى
الله عليه وسلم اطلبوها لي ولم يقل كاصلة والدرجة العالية الرفيعة
وختمه بقوله يا ارحم الراحمين لانه لا اصل لهما اهـ **قوله** ومثله
ثم مر وكتب عليه ع شر قوله يسكنها واله ولا ينافي هذا سواله
صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز ان يكون السؤال للتنبيه ما
به من انهما له وتكون سكنى ابراهيم واله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم
اظهار الشرفه على غير اهـ ع شر عليه **قوله** مقاما محمودا مفصولا به
لا بعثته فيضمينه معنى اعطه او مفعول فيه اي بعثته في مقام محمود
او حال اي بعثته في مقام محمود وتكرره ان معين لانه اختمه كانه قيل
مقام اي مقام وفي رواية صحيحة ايضا المقام المحمود وقوله محمود
اي بكل لسان كذا في نه البخاري للمصنف اهـ **قوله** وع شر عليه **قوله**
الذي وعدته في رواية واوردنا حوضه واسقنا من يده
الشريفة شربة هنية مريئة لانظم بعدها ابدا يا رب العالمين
وادعى بعضهم ان ذلك لم يرد ايضا اهـ **قوله** مقاما الشفاعة
هذا ما عليه لجماع المفسرين كما قاله الواحدي وقيل شراؤه لامتد



وقيل اعطاه لواء احمد يوم القيمة وقيل هو ان يجلس له تعالى على
 العرش وقيل على الكرسي وقيل هو ان آدم ومن دونه تحت لوائه
 يوم القيمة من اول عرشها اليه خولهم الجنة قاله ابن حجر
 في البحر المنظم وفائدة الدعاء بذلك مع ان الله وعده به طلب
 الدوام او اشارة لنسب دعا الشخص لغيره قاله المؤلف اهـ
 او اظها رشفه وعظيم منزلته اهـ ثم راو لا يصل الثواب الى الداعي
 اهـ **قوله** في فضل القضاء الذي يجده فيه الاولون والآخرون
 لانه امتصدي لذلك بسجود تحت ساق العرش اربع سجود كسجود
 الصلاة لما قرعوا اليه بعد فزعهم لادم ثم لا ولي لهم فزع فابراهيم
 فوسي فعيسى واعتذر كل منهم بما وقع منه فلا يرفع راسه حتى يجاب
 اهـ برما **قوله** في المصباح فترعت اليه من باب تعجب جات اهـ
باب في بيان حكم استقبال القبلة في الصلاة وما
 ينبع ذلك وتعيينه هنا بالباب ولي من تغيير اصله بالفضل لكونه
 اجنبيا بالنسبة للاذان ولما تقدم ايضا في باب اهـ برما **قوله** والمقصود
 من هذا الباب من قوله ومن صلى في الكعبة الخ واما كونه شرطا والاستثناء
 منه فمذكور بالنبع فلا يقال انه مكرر مع ما ياتي اهـ شيخنا قال السيوطي
 قال ابن العربي نسخ الله القبلة مرتين ونسخ تكاثر المنة مرتين وحجر
 الحمر الا هلية مرتين ولا حفظ رابعا وقال ابو العباس العوفي رابعا
 الوضوء ما سمت النار وقد نظمت ذلك فقلت
 • واربع تكرر النسخ لها • حات لها النصوص والآثار •
 • لقبلة ومنتعة وحمر • كذا الوضوء ما سمت النار •
 اهـ **قوله** بالتثوين اي لقطع عن الاضافة كما في سابقه
 لانه

لانه اذا وقع بعده جملة قري بالتثوين او مفرد قري بالاضافة مثل
 باب الوضوء ونحوه اهـ برما **قوله** بالصدر المراد به جميع عرض البدن
 فلو استقبل طرفا خرج شي من العرض عن محاذاته لم يصح اهـ ابن حجر
 اهـ **قوله** ايضا بالصدر اي اذا كان قائما او قاعدا ويجلته في
 غير القيام ولو صلى مضطجعا او مستلقيا فالاستقبال بمقدم البدن
 اي بالصدر والوجه كما سيأتي وفي المستلقي لا بد ان تكون اخصاه
 للقبلة اهـ حلي اي والاستقبال بالوجه ايضا بان يرفع راسه كما سيأتي
 فتقييد الشئ بالصدر بالنظر للغالب وكذا قوله لا بالوجه اهـ شيخنا حذف
 وقال الرشدي انما قيد بالصدر لان الكلام هنا في صلاة القادر في
 الفرض كما هو فرض المتن فلا يرد انه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستلقي
 لان تلك حالة عجز وسياتي لها حكم يخصها فان رفع ما في حاشية الشيخ
 اهـ وعباة الشيخ اعني عن علي الشئ قوله بالصدر ظاهر انه لا فرق
 في ذلك بين القائم والقاعد والمستلقي وليس مراد ما ياتي ان الاستقبال
 في حق المستلقي بالوجه وفي حق المضطجع بمقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه
 انما اقتصر عليه لكونه نفي لما قد يقتضيه التغيير بالنسبة فانه ظاهر
 في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو المبدتتار في المفهوم فان مفهوم
 قوله بالصدر انه لا يضر خروج نحو اليد عن القبلة وقوله لا بالوجه
 يدل على خلافة هذا وقضية قوله بالصدر ان خروج القدمين عن القبلة
 لا يضر وشمله قوله ابن حجر فيما لا يجب الاستقبال به ولا بنحو اليد اي فانه
 لا يجب الاستقبال به وكتب عليه سم قوله ولا بنحو اليد قد يدخل فيه
 القدماء وعليه فقضية ذلك انه لو اخر قدميه خارج محاذاته مع استقبالها
 بصدده وبقيته بدنه اجزا وهو مستبعد فليراجع **قوله** لكن ظاهر كلامهم
 خلافة وهو عدم الضرر بخروج القدمين عن القبلة اخذا باطلاقهم

اهو عبارة على شئ من قوله لا بوجهه اي ولا بقدميه اخذ باطلاقهم
وهو الظاهر وان استبعده سم على بن حجر وظاهر ان الوجه لا يجب
الاستقبال به مطلقا وليس كذلك بدليل ما قالوه فيما لو صلى مستقبلين
من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقباله عاذا ذكرنا به
عن الشيخ سليمان البابي قوله **ويمكن** اجواب عنه بانه انما اقتصر على
الصدر هنا وان كان الاولى التعميم لانه ادلة الواردة من الايات
والاحاديث انما تحمل على الغالب من القايم والقاعد وما هنا محمول
عليها للادلة المذكورة واما التوجه بالوجه فهو بدليل اخر كما سبقت
الكلام عليه انتهت **قوله** التوجه شرط اي فلا يسقط بجهله ولا
غفلة ولا اكره ولا نسيان فلو استدبر ناسيا وعاد عن قبله لم يفسخ
قوله مراده قول علي الجلال **قوله** لصلاة قادر اي حسا فيكون الاستثناء
متصلا به **قوله** فوجهك المراد بالوجه الذات والمراد بالذات
بعضها وهو الصدر فهو مجاز مبني على مجاز **قوله** اي جهته
لا يراد من هذا التفسير لا يوافق مذهبنا في من اشترط استقبال
العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقصود هنا بيان استقبال الكعبة
في الجملة بدليل قوله **الا** في فلا نفخ الصلاة بدونه اجماعا واما تعين
العين فمسئلة اخرى لها طريق اخر من الاستدلال على ما منع ان الجهة
المفسر بها الشطر في الآية مقابلة للعين فقد قال جديتنا الشريف
عيسى في مصنفه في وجوب اصابة عين القبلة ما نصده بل التحقيق
ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح طائفة من الفقهاء
واما بحسب اصل اللغة فليس كذلك فان من اخذ عن مقابلة شئ فليس
متوجها نحوه ولا الى جهة بحسب حقيقة اللغة وان اطلق عليه بما ساحت
او اصطلاح والثاني لا حظ حقيقة اللغة وحكم بالآية ان الواجب
العين

العين ومعناه ان يكون بحيث يعد عرفا انه متوجه الى عين الكعبة
كما حققه الامام في النهاية هو سم اهو شئ علمي مراد به ما شئ منسوب اليه
وجده هو السيد معين الدين صاحب التفسير المشهور اهو وعبارة الشوب
تطلق الجبهة على العين حقيقة لغوية وهو المراد هنا نقله الشهاب في
الحواشي فليرجع وفي الخادم ليس المراد بالعين احوار بل امر اصطلاح
وهو سمت البيت وهو اله الى السماء السابعة والارض السابعة اهو حجر
انتهى **قوله** والتوجه لا يجب في غير الصلاة الخ من تمام الدليل وقال
بعضهم لا يحتاج الى هذه الضميمة لان سياق الآية في الصلاة اهو
قوله قبل الكعبة بضم القاف والباء الموحدة وهو الرواية ويجوز
اسكان الباء مع ضم القاف وكسر القاف مع فتح الباء ومنه قوله تعالى ليس
البر ان تقولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب قال بعضهم معناها
مقابلتها وبعضهم ما استقبلك منها اي وجهها وسميت كعبة لتكعبها
اي تريعها وارتفاعها يقال كعبته اي ريعته وقيل لاستدارتها ويقال
لها البيت لانها اول بيت وضع في الارض ويقال لها ايضا ليلي واختلف
في عدد مرات بنائها وغايته وفاقا وخلافا عشر مرات كما هو مبين في محله
وكانت الكعبة قبلة ابائهم صلى الله عليه وسلم لان جميع الانبياء كانوا
يصلون اليها فكان يستقبلها وقول بعضهم ان بيت المقدس قبلة
الانبياء المراد به ما واهم لا قبلتهم ثم انما استقبال بيت المقدس فاستقبله
ثلاث سنين قبل الهجرة وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين
اليمانيين فلما هاجر الى المدينة استدبرها لتقدير ذلك فشق عليه
ذلك فسا جبريل عليه السلام ان يسأل ربه التحول اليها فساله ثم
نزل اليه بقوله تعالى **فول وجهك شطر المسجد الحرام** وقد صلى ركعتين
من الظهر فتحول هو من معه اليها وقول البخاري ان اول صلاة

صلاها الى الكعبة العصر محمول على الكاملة وكان ذلك يوم الاثنين
سابع عشرين رجب وقيل يضاف بعد الهجرة بستة عشر شهرا او سبعة
عشر قبله وقعت بدر شهرين وقيل بعدا للهجرة بشهرين وقيل غير
ذلك اه برما و. ومثله شمر و لم يبينوا ما فعلته الصحابة في تلك
الحالة هل تحولوا بالمكنتهم من غير تاخير ام تاخروا ام كيف الحال ثم
رايت في السير الشامية في مجت تحول القبلة مانصه فاستدبروا
الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ان الامام
تحول من مقامه في مقدم المسجد الى موخر المسجد لان من استقبل
الكعبة بالمدينة فقد استدبر بيت المقدس وهو لو دار مكانه لم يكن
خلفه مكان يسع الصفوف فلما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا
خلفه وتحولت النساء حتى صاروا خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا
في الصلاة فيجوز ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل
تحريم الكلام اي الحكم الذي قبل تحريمه وهو باخته ويجعل ان يكون
اغتر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة او لم تتوال الخطا عند قول
التحول بل وقوت متفرقة اه ع شرعهم ونظم شيخنا المدايني عدة مرات لنبينا
نبي بيت رب العرش عشر فخدمهم ملائكة الله الكرام وادم
وشيث و ابراهيم ثم علق **ق** قضي قرين قبل هذين جرهم
وعبد الله ابن الزبير بني كذا **ه** نبأ الحجاج وهذا منظم
وقوله عشر مرات فهذا بحسب ما اطلع عليه والافقد ثبت مرة اخرى
حادثة عشر عام الف وتسع وثلاثين كما ذكر ابن علقان المكي في رسالة
في الحجر الاسود وسياتي نقل جملته في كتاب الحج **قوله** مع خبر صلوا
الحق بهذا لان قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وايضا
يجعل الخصوصية اوشحنا **قوله** فلا تقع الصلاة بدونه اجماعا فان
قيل

قيل حيث اريد بالجهة العين بشكل قوله اجماعا قلنا المراد بالقبلة
التي هي مرجع ضمير قوله بدونه اي التوجه للقبلة الا ان من العين
والجهة اه حلي **قوله** لم يرض كما يجد من يوجهه بان لم يحره في محل
يجب طلب لما منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لان نقول يمكن
تحصيله بما ذونه اه ع شرعهم **قوله** فيصلي على حاله ويعيد وجوبا
ظاهره ولو كان الوقت متسعا وقياسا بالتقدم في قاعد الطهرين و
نحوه انه ان رجي زوال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم
يج زوال الصلوة في اوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة
في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب
قضاؤها فوراً ويجوز التأخير بشرط ان يفعلها قبل موته كسائر الفوات
اه ع شرعهم **قوله** ويعيد وجوبا هذا ظاهر في المرفيع المذكور واما
مرفيع لا يطبق التوجه بوجه ما فالظاهر انه لا يعيد اوشحنا **قوله**
الا في صلاة شدة خوف المراد بها النوع الرابع منها وهو ان يلتمس
القتال بين المسلمين والكفار بحيث لا يستطيع احدهم من المسلمين ان
يتركه هو برما **قوله** ما يباح متعلق بقوله خوف اي خاف من الذي
يباح والكلام على تقدير يضاف اي من متعلق ما يباح وما واقعة
على الافعال كالقتال والهرب كما بينت بقوله من قتال او غيرهما لفهم
واقعة على الافعال والمتعلق الذي خاف منه كالعدو والناز وغيرهما
اه شحنا **قوله** فرضا كانت الصلاة او فلا تعيم في ما بعد الا وما قبلها
اه ولا يصليها الا اذا ضاق الوقت وانقطع جأؤه فلو صلوا وله لا نقطاع
رجائه ظانا ثم بان انه امن فهل تلزمه الاعادة لانه ظن ظنا تين
خطاؤه او لانه نظر الذي ينبغي وجوب الاعادة ومن اخوف الجوز
لترك الاستقبال ان يكون في ارض مفضوبة وخاف فوات الوقت

فيخرج ويتوجه للخروج ويصلي بالأيما هو بماء **قوله** قليل التوجه بشرط
 فيها أي الصلاة فيها أو نفلا بل يصلي بأي جهة كانت وتغفر له
 الضربات والطعنات والخطوات المتواليات ونحو ذلك فان أمن
 امتنع عليه ذلك حتى لو كان راكبا وأمن وإراد أن ينزل بشرط أن
 لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته اتفاقا
 ولو قدر على الاستقبال قاعدا لا قاعدا صلى قاعدا مستقبلا لأنه قد
 عهد ترك القيام كما في النفل مع القدرة دون الاستقبال **قوله** برما
 والأي نفل سفر أي نفل يفعل فيه وإن فات حضرا وأما قيد
 به لأنه لا يصح في الفرض ولو مندورا وصلاة جنازة فلو نذر أن يصلي
 وكعتين على ظهر الدابة جاز له فعلهما عليهما وكان وجه ذلك أنه
 التزمها لذلك فلا يسلك به سلك واجب الشرع بما إذا لم يكن ملتزما
 على صفة لا تتأق في الواجب هو ظاهر **قوله** أيضا ولا في
 نفل سفر ينبغي غير المعادة وصلاة الصبي وكتب أيضا قوله والأي نفل
 سفر أي على التفصيل أي من أن الركب يتم أن سهر عليه والمأثبي
 يستقبل في أربع في الحرم الخ **قوله** مباح المراد به ما قابل
 الحرم فيشمل الواجب المندوب المذكور **قوله** أخف **قوله** لقاصد محل
 تعين المحل ليس شرط بل الشرط أن يقصد قطع المسافة المذكورة أهلي
 وعبارة الشوري المراد بالمعنى المعلوم من حيث المسافة بأن يقصد
 مسافة سمي فيها مسافر عرفا لا خصوص محل معين كما قاله الشيخ في صلاة
 المسافر تأمل انتهت ولا بد من مجاوزة السور والعمران فيشرطها
 جميع ما يشترط في الفرض الأطول **قوله** سفر أهو **قوله** وان قصر السفر هذه
 الغاية للرد وعبارة أصله مع شمر ولا يشترط طول السفر على المشهور
 لعدم الحاجة وقياسا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر

الفصير

الفصير قال الشيخ أبو حامد وغيره مثله أن يخرج إلى ضيعة سيره أهمل
 أو نحو والقاضي والنفوي أن يخرج إلى مكان لا تلزمه فيه الجمعة
 لعدم سماعه **قوله** الشرف المناوي وهذا ظاهر لأنه فارق حكم المقيمين
 في البلد وأصل كلام غيره راجع إليه إلا أن النفوي اعتبر الحكمة وغيره
 اعتبر المظنة هو والثاني يشترط كالتقصير وفرق الأول بأن النفل أخف
 ولهذا جاز قاعدا في التحضر مع القدرة على القيام **قوله** إلا أن النفوي
 اعتبر الحكمة وهي مفارقة المقيمين في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فإنه
 مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكرناه لو خرج إلى بعض بيوتين
 البلد أو غيطا بها البعيدة لا يجوز له التنفل غير القبلة لأنه لا يعد
 مسافرا عرفا ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطا لما يسمى سفر فيفيد جواز
 التنفل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرافق
 البلد أو من غيرها وقد شمر قوله لأنه فارق حكم المقيمين بالبلد الثاني
 ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله عنه
 وكان بين مبدأ سيره ومقام الإمام الميل ونحوه جاز له الترخص بعد
 مجاوزة السور إن كان داخله ومجاورة العمران أن لم يكن لما خرج منه
 سور ومثله يقال في التوجه إلى مكة المجاورين من الجامع الأزهر في
 ونحوه أهو شر عليه وقوله وكان أي مبدأ سيره الخ مقتضى هذا أن المسافر
 تخمس وتعتبر من مبدأ السير ولو قبل مجاوزة السور والعمران وهذا
 لا يصح كما سيأتي تحقيقه في باب صلاة المسافر **قوله** نذر مقام
 كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار
 ينبغي نعم أهو سم على جراح **قوله** ويحتمل عدم وجوب ذلك لأنها وإن نذر
 أتمامها لم يخرج عن كونها نفلا ومن ثم جاز أن يجمع بينهما وبين فرض
 عيني يتيم واحد وأما لو أفسدها وأراد قضاءها فهل له صلاتها على

الدابة وجمعها مع فرض خربتيهم واحداً لا فيه نظر الاقرب الاول
 لانها لم يجب لها الدابة بل انا وجبت سيلة لقضاء ما فاتته من الواجب
 اهو ع شرع علي **قوله** ولو رايت ان كان الاولي ان يقول ولو نحو عيلا ان
 اخلاق انا هو في العيد ونحو كما اشار اليه الجلال المحلي في شر الاصل
 اهو زياد وقد يجب ان اراد بالمراتب ماله وقت فيشمل العيد لكنه
 لا يشمل الكسوف مع ان اخلاق فيه ايضا اهو ع شر وقد يقال انه اراد به
 الاشارة الي الخلاف والتعيم معاً كما يوخذ من عبارة مر وقوله انا هو
 في العيد ونحو اي وهو الذي تشرع فيه الجماعة اهي تخاف **قوله**
 صوب مقصده اي جهة ظاهره ان الواجب استقبالا لجهة المقصد لا عينه
 وفارق الكعبة بانها اصل وهو بدل اهي تخاف ولا يفر التحول عنها المنعطفات
 الطريق ولا نحو زحمة او غبار ولا يكلف التحفظ ولا الاحتياط اهو ع شر
قوله كما يعلم ما ياتي في قوله ولا يعرف الا لقتلة اهو ع شر **قوله**
 اي في جهة مقصده والقربة على هذا التفسير ان ترك الدابة
 تترالي اي جهة ارادت لا يليف بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد
 عبثا ومعلوم انه انما كان يسير حاجته مقصده اهو ع شر علي **قوله**
 والهايم المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا اهو ع شر
 اهي تخاف **قوله** ويشترط مع ذلك اي مع الشرطين المذكورين في المتن
 ويشترط ايضا دوام سفره فلو صار مقيما في اثنا الصلاة وجب عليه
 اتمامها على الارض مستقبلا اهو ع شر وقوله فلو صار مقيما في اي
 او وصل المحل المنقطع به السير كما قاله الشافعي في ما ياتي والظاهر المراد
 به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحل
 متسعا وصل اليه يتزحف الى وصول خصوص ما يريد النزول فيه
 وقوله على الارض ليس بقيد كما ياتي اهو ع شر عليه وعبارة ابن حجر فلو بلغ

ويشترط في قوله
 في قوله ايضا
 في قوله ايضا

المحط

المحط المنقطع به السير او طرف محل الاقامة او نواحيها ما كثر ما جعل صالح
 لها نزل وانما باركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها انتهت
قوله بلا حاجة عبارة شر مر وله الركض الدابة والعدو الحاجة سواء
 كان الركض والعدو والحاجة السفر خوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته
 كتعلقها بصيد يريد مساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن
 المقري في روضه وهو المعتد وان قال لا ذرعان الاوجه بطلانها
 في الثاني بخلاف ما لو اجرى لدابة او عدى لما شئ في صلاة بلا حاجة
 فانها تبطل كما مر ولو بالت او رثت دابته او وطئت بنفسها او وطأها
 بخاسة لم يضر لانه لم يلقها ولو لم يفر الدابة وفي يده كما في سياق
 الكلام قد يفهم صحتها والذي اوردته في ش المذهب عن الائمة انه
 كما لو صلى وفي يده جبل طاهر على بخاسة وقضيت بطلان الصلاة على
 الاصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل بخاسة انفصلت بالدابة وعنايتها بيده
 احدا مما تقر بما اما شئ فيبطل صلاته ان وطئ بخاسة عمدا ولو
 يابسة وان لم يجد عنها معدلا كما حرم به ابن المقري واقتضاه كلام
 التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجعل بها مع مفارقتها حالا
 فاشبه ما لو وقفت عليه فتخاها حالا فان كانت معفوا عنها كذرق
 طيور عمت بها البلوي ولا رطوبة ثم لم يتعد المضي عليها ولم يجد
 عنها معدلا لم تضر ولا يكلف التحفظ ولا الاحتياط في مشيه لان
 تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره انتهت وقوله وعنايتها بيده اي
 وان طال وهل مثل العنان الركاب ام لا فيه نظر والاقرب ان يقال
 فيه ان اعتد عليه من غير حمل على رجله ورفعها وهو عليها لم
 يضر والاخر لانه بعد متصلا به عرفا وقوله عمت به البلوي ولا رطوبة
 اي من احد الجانبين والمراد بعموم اكثر وقوعها في المحل بحيث يشق

تحريم الحمل الطاهر منه وقوله ولم يحذر عنها معناه لعل المراد به ان يكون
 ثم جهة خالية عنه راسيا سهلا لم يرد بها دليل قوله ولا يكلف
 التحفظ الخ اهرع ش عليه **قوله** فان سهل توجه ركبا في شروع في تفصيل
 الاستثنا فلا استثنا ليس على اطلاقه بل محله فيما بعد الا الاولى وما
 قبلها فهو غير فذلك فضله وقد اشتمل كلامه على تسع صور
 بيانها انه اما ان يسير عليه التوجه في جميع الصلاة او في بعضها
 او لا يسير في شي منها وثلاثة في مثلها بتسعة وبيان اخذها من كلامه
 ان منطوق الشرطين وهما قوله فان سهل التوجه في جميع الصلاة وتمام
 الاركان كلا او بعضا يشتمل على صورتين ومفهومها الذي ذكره بقوله
 والا فلا يشتمل على سبع بيان السبعة ان محترز القيد الاول هو
 سهولة التوجه في جميع الصلاة ينتظم فيه ست صور لانه اذا لم
 يسير التوجه في الكل اما ان يسير في البعض او لا يسير في شي من
 الصلاة اصلا وعلى كل من هاتين اما ان يمكن اتمام الاركان كلها
 او بعضها ولا يمكن اتمام شي منها وثلاث في ثلاثة بستم ومفهوم
 القيد الثاني وهو سهولة اتمام الاركان كلها او بعضها صورة واحدة
 بيانها انه لم يتيسر اتمام الكل ولا البعض وتيسر التوجه في جميع الصلاة
 اذا عرفت هذا عرفت ان من جملة السبع اربع صور يسير التوجه فيها
 في الكل في واحدة وفي البعض في ثلاثة والبعض صادق بالتحرر
 وغير فذلك استثنى من السبعة قوله الا توجه في تحرره وهذا
 الاستثنا يدخل فيه صور اربعة من جملة السبعة فظهر تقييده
 بقوله ان سهل وهذا التقييد يدخل فيه الصور الثلاثة التي فيها
 التوجه في البعض لان البعض لما كان صادقا بالتحرر وغير
 احتاج الى التقييد بقوله ان سهل ويخرج الرابعة وهي سهولة التوج

وعبر كل من كماله
 اما ان يمكن اتمام كل
 كذا في او بعضا
 او لا يمكن اتمام شي
 منها صم

في الكل

في الكل اذا احتاج في هذه ان يقول ان سهل كما لا يخفى تأمل اهتينا
قوله ثم قد هو مكان الرقاد وليس بقيد بل غير كالقيد السرج
 كذلك بدليل قوله فيما ياتي وبذلك علم انه لا يلزمه وضع جهة الخ
 اهتينا **قوله** كهروج اليهودج مركب للنساء والمحمل بحلبس شقان على
 البعير فيها العديلات والجمع محاملها قاموس اهتينا **قوله**
 وسفينة قد سويكث ومثله شمر بين ركب السفينة وركب غيرها
 في التفصيل المذكور والمعتقد ان ركب السفينة كالذي في بيته فان
 سهل عليه التوجه في جميع الصلاة وتمام جميع الاركان تنفل ولا
 ترك التنفل اهتينا واليهودج كالسرج وخو في التفصيل المذكور
 خلافا لمن الحقه بالسفينة كالعلامة كبر ماوي في الحكم المذكور وهو
 ان سهل التوجه والاقام تنفل والا فلا اهتينا حقا فغلا عن شمر
قوله في جميع حالاته افاد به انه المراد والا فالعبارة تصدق بالبعض
 اه برهان **قوله** كلها او بعضها المراد بالبعض الركوع والسجود معا
 لا ما يصدق بلحدهما فعبارة الاصل اظهر فلو قدر على اتمام احدهما
 فقط مع التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا وبهذا ظهر لك
 سقوط ما في بعض الاحاديثي هنا اهتينا كحاشية سم وعبارته قوله
 او بعضها قضية كلامه اذ ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر
 سوى اتمام ركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والاقام في ذلك الركوع
 فقط وهو كلام لا وجه له اه عميرة انتهت **قوله** والا فلا من جملة
 ما صدقاته ما لو كان ركبا في غير من قد فلا يختص ذلك بمن في مرقد
 كما قد يتوهم لان قوله وان لم يسير ذلك اي على الركب مطلقا اي
 بمرقدا ولا تأمل اه حلي **قوله** اي وان لم يسير ذلك اي التوجه
 في الجميع وتمام الاركان كلها او بعضها وهذا يصدق بما اذا سهل

التوجه في جميع الصلاة مع عدم اتمام شيء من الأركان وما إذا سئل
التوجه في جميع الصلاة بل في بعضها وأمكنه اتمام جميع الأركان
أو بعضها وما إذا سئل التوجه في بعض الصلاة مع عدم اتمام شيء من
الأركان أو اتمام بعضها **قوله** فلا يلزمه شيء منه أي من التوجه
في كلها أو بعضها ومن اتمام الأركان كلها أو بعضها وقد سئل ذلك ويحمل
رجوع اسم الإشارة إلى التوجه خاصة دون اتمام الأركان ويؤيده
أن الشارح لم يتعرض له وهذا واضح في نحو الخروج وأما في السفينة لغير
الملاح فلا بد له من التوجه واطمأن الأركان فإن لم يسئل عليه ذلك
نزل التنفل كما تقدم فكان الأولى للمحلف إسقاط لفظ السفينة **قوله**
والخاص أن راكب السفينة غير الملاح حكمه حكم المقيم فإن سئل
عليه التوجه في جميع صلاته واطمأن كل الأركان تنفل أو لا فلا وأما
الراكب في مركب أو هودج أو محمل أو على سرج أو بدعة أو مهمل أو غير
ذلك فحكمهم واحد وهو ما فهم من المتن فإن سئل توجه راكب غير
ملاح بمركب أو يكون قوله بمركب أي مثلاً كما اقتضاه عموم قوله فلمسافر
تنفل راكباً إذا قوله راكباً يشمل الراكب لجميع ما ذكره كما أن هذا الحاصل
مقتضى عبارة المحشي هو مقتضى عبارة الشواري والشيخ سلطان وغيرهما
خلافاً لما وقع في حاشية البرماوي من أن راكب المركب والمخفة والهودج
مثل راكب السفينة وأن التفصيل الواقع في قوله فإن سئل الخ إنما
هو في راكب على سرج أو قنبر أو نحوها فتدبر **قوله** حلف **قوله** إلا
توجه في تحريمه فلو نوى ركعتين ثم في ثلث صلوات بداه أن يزيد
عليهما لم يجز إلى استقبال عندنية الزيادة أو برماوي **قوله** ملاح السفينة
ومثله مسير المركب وحامل المسير أو برماوي ومثله شمر في حكم الكل
أنه لا يلزمه اتمام كل الأركان ولا بعضها وإن سئل ولا التوجه في جميع
الصلاة

٢٦٦
الصلاة ولا في البعض وإن سئل الآية التحريم فإنه يلزمهم أن يسئل على
المقدار إذ علمت هذا علمت سقوط ما للشرطي على رر من التنظير
في الحاق مسير المركب بالملاح **قوله** وهو مسيرها أي من
له دخل في سيرها بحيث يختل أمره لو اشتغل عنها أهلي وعبارة
ع تعليم رهو من له دخل في سيرها وإن لم يكن من المعدين لتسييرها
كما لو عاون بعض الركبان أهل العمل فيها في بعض أعمالهم انتهت
ووصف بحري السفينة بالملاح من الملاحة لأصلاح شأن السفينة
وقيل أنه وصف المرح ويسمى به المسير لها ملاسته وقيل أنه مأخوذ
من معالجة الماء الملح باجاء السفينة فيه أهق على الجلال في فصل
الاصطدام **قوله** فلا يلزمه توجه أي ولا اتمام لشيء من الأركان وإن
سئل وعبارة الشواري قوله فلا يلزمه توجه قضيت أنه لا يجب لو في
التحريم وإن سئل والمعتقد وجوبه فيه أن سئل ولا يلزم اتمام الأركان
كراكب الدابة قاله ابن حجر في شرحه خلاف ما في شرح الصغير انتهت
وعبارته ش وما اقتضاه إطلاقه من أن الملاح لا يلزمه التوجه لا في
التحريم ولا في غيره لا فائدة انتهت **قوله** يقطع عن النفل أي أن قدم
عمله أي شغله الذي يشغل به عن النفل وقوله أو عمله أي أن قدم
النفل على العمل **قوله** من الاستثناء الأخير هو قوله التوجه
في تحريمه أهلي والأول هو قوله الآية شدة خوف **قوله** ثم نقل
ما يقتضي خلاف ما ذكره وهو إيجاب التوجه في كل ما سئل عليه غير
التحريم ولا يخفى أن الذي في كلام السنوي إنما هو فيما إذا كانت الدابة
واقفة وهو واضح لأنح غير مسافر وسهولة ما ذكره تنقيد بهذه
الحالة بل توجد فيما لو كانت سائرة وبيده زمامها وهو سهلة
قلبيته أهلي وعبارة شمر رر ومقتضى كلامها فيما إذا كانت

انه لا يلزم الاستقبال في غير الحرم وان كانت واقفة ايضا قال في
المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ انه مما دام واقفا
لا يصلي الا الى القبلة وهو متعين وفي الكفاية عن اصحابه انه لو
وقف لاسترخه او انتظار رفقة لزمه الاما دام واقفا فان سار انتم
صلاته الى جهة مقصده ان كان سيره لاجل سير الرفقة فان كان مختارا
له بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه
فرض التوجه انتهى **قوله** خلاف ما ذكرناه وهو انه متى سار عليه الاستقبال
وفي السلام وجب مما قد ذكرناه لا يجب التوجه في الحرم ان سار ولا
يجب التوجه في غيره وان سار ههنا **قوله** ولا ينحرف الى القبلة تراجع
لقوله والا فلا المفروض في الركب لكنه لا يختص به فكان الانسب
تاخير عن ما شئنا يرجع له ايضا وقوله ويكفيه ايماء الخ راجع ايضا
لقوله والا فلا انتهى بخنا ولا ناهية وعدل اليه عن قولنا الاصل
ويجوز انحرافه لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة اذ الشئ قد يحرم
مع الصحة بخلاف النهي فان الاصل في مخالفة الفساد وقديقال الحرمة
ايضا يلزم منها ان يكون هناك نهي فاحكمة العدول ويمكن الجواب
بان هذا اخضر ويقال فرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام
لكن عبارة المصنف تحتمل الكراهة وعدم السنية والبطالان فكل منهما
ليست نصا في البطلان اهـ برهان **قوله** عن صواب طريقه انما يحرم ذلك
مع مضيه في الصلاة واما مجرد الانحراف مع قطعها فلا يحرم لان له
تركها ويجوز ركوب الدابة مقلوبا لجهة القبلة لكن لا يكلفه اهـ
برهان **قوله** الا لغيره اي ولو كانت خلف ظهره فيصلي صواب مقصده
وان كان لمقصده طريق اخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة
وسهولة وسلك ذلك الطريق لا يفرق لتوسعه في النقل اهـ
قوله ايضا

261
قوله ايضا الا لغيره اي ولو ركوبه مقلوبا فلا يضر لانها الاصل
وسواء كانت عن يمينه ام يساره ام خلفه خلافا للاذرع لكونه وصلة
للاصل اذا لا يتأخر الرجوع اليه الا به فيكون مقتفرا كما لو تغيرت
نيتة عن مقصده الذي صلى اليه وعزم ان يسافر الى غيره او على
الرجوع الى وطنه فانه يصر وجهه الى الجهة الثانية ويعفي في
صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته
ما لم تتغير الغرمة اهـ ثم **قوله** او جمحت دابته ولو انحرفت بنفسها
بغير جماع وهو غافل عنها ذكر الصلاة ففي الوسيطان قصر الزمن
لم تبطل والا فوجهها اهـ ووجهها البطلان اهـ ثم الروضه ثوب
وفي المختار يحج الفرس اعجز فادسه وعليه وبابه خضع وجماعا ايضا
بالكسر فهو فرس جموح بالفتح وجماع أسرع ومنه قوله تعالى وهم
يحمون اهـ **قوله** وعاد عن قرب راجع للثلاثة قبله اي ويسجد
للسهوية الثلاثة على المصنوع اهـ ثم وعبارة ثم ولو لكنه يسجد
للسهولة ان عمد ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه كما جزم به ابن
الصباغ وصححه في الجماع والرافعي في الشرح الصغير في النيات
ونقله الحوازمي فيه عن الشافعي وقال لا سنوي بتغير الفتوى به
لانه القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان نقلنا
الشافعي عدم السجود وصححه المصنف في المجموع وغيره انتهى **قوله**
ويكفيه ايماء مرجع الضمير الركب غير الملاح المتعذر عليه الاقام
كما يعلم من ثم ركن هو صحيح حكاه المرجع اهـ ثم والمرد من هذه
العبارة ان الضمير راجع لقوله والا فلا اهـ **قوله** اولى من قوله
ويؤم اي لانه يؤم ان الايماء واجب لا يجوز له وضع جهته على
غيرها مثلا وليس كذلك وهذا الايهام اما هو في السجود كما يؤخذ

من ثم رد ويؤيد بالهز كاي المختار اه ع ش على **قوله** تميز بينه ما ولا
يلزمه بذل وسعه في الاختار فلو لم يقدر الا على اكل الركوع دون ما زاد
كرره من تين كاي الخادم اه جلي وفي المختار او ماتت ليه اشترت ولا تنقل
او ميت وماتت اليه اماء وماء مثل وضعت اضع وضعا لغتها
وفي المصباح وماتت اليه ايماء اشترت اليه بجاحيا وياد غيره لك
وفي لغة وماتت اماء وماء من باب وقع وسقطت الواو كما سقطت
من يقع اه وفي هامش الفسطاطي بخط الشيخ ابي الفرج الهجري ما نصه
قال في النهاية الاماء الاشارة بالاعضاء كالرأس واليد والعين و
الحاجب يقال او ماتت اليه اومي ايماء وماتت لغة فيه ولا يقال
او ميت وقد جات في الحديث غير مضمومة على لغة من قال في قرأت
قريب وهمزة الايماء ايدة وبابها الواو اه **قوله** على عرف الدابة شامل
لغير الفرس وفي المختار الفرس ضد النكر الى ان قال والعرف يفضل في
الفرس اه وقضيته انه يقاب لغير الفرس من ادواب ثم قال والمعرفة
بفتح الراء الموضع الذي ينبت عليه العرف اه وفي القاموس والعرف
بالضم شعر عتق الفرس ويقم راوه اه وفي المصباح وعرف الدابة
الشعر النابت في محدد فترها اه وهو موافق لاطلاق الثم اه ع ش
على **قوله** والماشي يقمها قضيته انه لو نفذ وعليه انما ما
او عدم الاستقبال فيها خوفا على نفسه او ماله مثلا لم يتنفل
اه سم على المنهج بالمعنى فوق **قوله** لو قيل يتنفل والحالة ما ذكر لم يكن
بعيدا فان المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الركب
موجودة هنا فليراجع وقد يشهد له ما ياتي في قوله ولو كان بالطريق
وحل اه ع ش على **قوله** ايضا والماشي يقمها الى ان سهل عليه
فلو كان يمشي في محل او نحو او ماء او تلج فهل يلزمه انحال السجود على
الارض

الا وضظاها اطلاقهم لزومه واشترطه ويحتمل وهو الاقرب ان يقال يكفي
الاماء في هذه الاحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه
بالطين وقد وجهوا وجوب كماله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا
والزامه بالكمال يؤدي الى الترك جلة اه ع ش **قوله** ان يقال يكفي الاماء
الح ولا تنس اعادة النقل الدائب منه وظاهره انه يكفي الاما من غير مبالغة
فيه ويحتمل ان يقال يبالغ في ذلك بحيث يقرب من الرجل من جسي عوفع
بحسره كاي من يصلي النقل قاعدا اذا اعجز عن الركوع والسجود والاقرب
الاول ان النقل في السفر خفيف فيه وحديث مشقة سقط الركوع
والسجود فيكتفي بحمد الايماء اه ع ش على **قوله** وجلوسه بين سجديته
هذا في غير الماشي زحفا واحبوا اما هو فالجلوس بين السجديتين في جفة
كالاعتدال اذا كان عاجزا عن القيام اه **قوله** وله المشي فيما عدا
ذلك اي من قيام واعتدال وتشهد ولو اوله كذا سلام وبه ينظم
قوله يستقبل في اربع ويمشي في اربع اه بهما وك ويفرق بين التشهد
وبين الجلوس بين السجديتين بان مشي القيام سهل فسقط عنه التوجه
فيه ليمشي فيه شيئا من سفره قدر ما ياتي بالذكر المسنون فيه ومشى بالاس
لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فليزمه التوجه فيه اه ع ش **قوله**
ولو صار فرضا هذا مفهوم النقل في الاستئنا السابق كنه اعم لشموله
للمقيم فلا يجوز الفرض على الدابة الا بهذه الشروط اه **قوله** او غيره
كصلاة الجنازة والمصادة وصلاة الصبي اه **قوله** فصلالة الجنازة كالقرض
العينية في التفصيل المذكور وهذا هو التحقيق وما وقع في ثم مر
من انها لا تنفع على الدابة من اصله فاعترب بعض الحواشي فنقله كلام
غير محرر لانه ساق على غير وجهه كما به عليه الرشيدى عليه اه كما به
قوله على دابة واقفة وكالواقفة ما لو كان زمامها بيد ممين وكذا حامل

السريرو لو واحد من حامله حيث ضبط باقهم وكذا لو كان مسير السفيينة
غير لعدم نسبة سير من ذكر اليه ولذلك لا يصح طوافه عليه **قوله**
على الجلال **قوله** لرواية الشيخين السابقة هي قوله غير انه لا يصلي
عليها المكتوبة ولم يوجب تغييرها فيمنع من صلاته عليها واقفة
مع التوجه وانما الاركان لان السياق يدل على انه انما ترك الصلاة
عليها لما يعرف من انها من الخل وهو مانع من العدة اهـ **قوله** منسوب
اليه هذا يقتضي انها لو وثبت وثبتة فاحشة او سارت ثلاث خطوات
متوالية بطلان الصلاة وهو كذلك وقرئ شيخنا الزيات اهـ ثوري
ويقضي انه لو لم يكن منسوب اليه بان كان زماما بيد غيره وكان
مميزا والترم بها القبلة واستقبل الركبة اتم الاركان في جميع
الصلاة جاز وهو كذلك كما يفهم من ثم روي صرح به سمعنا شيخنا
قوله بدليل جواز الطواف عليها اي بخلاف السفينة فانها كالدار اهـ
برما **قوله** نعم ان خاف من نزوله الى عبارة ثم مر رفع ان خاف من النزول
عنها على نفسه او ماله وان قل او فوات رفقة اذا استوحش وان لم
يتضرر اذ خاف وقوع معادله لميل الحمل او تغير الدابة او احتاج في نزوله
اذا ادرك الى معين وليس معه احير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق
اعانته فله في جميع ذلك ان يصلي الفرض عليها وهي سائرة الى جهة
مقصدة ويعيد انتهت **قوله** ايضا نعم ان خاف من نزوله الى ظاهره
اختصاص الركبة بذلك وليس كذلك بل المائتي الخاف كذلك فيصلي
ماشيا كالنافلة ونحوه لا عادة لندرة العذر اهـ **قوله** واعاد هو
المعتمد خلافا للعلامة بن حجر اهـ برما **قوله** وفيه على المراهب بانفسه عبارة
شيخنا الحلبي واختلف هذا من صلى الله عليه وسلم بنفسه فقليل نعم
اذن مرة واستدل على ذلك بانه جاء في بعض الاحاديث اي وقد صح
انه صلى

369
انه صلى الله عليه وسلم اذن في السفر وصلى وهم على رءوسهم فتنقدم
على راحته صلى الله عليه وسلم صلى بهم يومى ايماء يجعل السجود
من الركوع اهـ ولم يذكر سنده ولعل ذلك كان لما منع منعهم من النزول
وفي تحفة ابن حجر على المنهاج بعد قولنا انما استقبلنا لقبله ولو صلى
فرضا على دابة واقفة الخ مانعه ما العاجز عن النزول عنها كان خشي
منه مشقة لا تختم عادة او فوات الرفقة وان لم يحصل له الا مجرد الوحشة
على ما قضاه اطلاقهم فيصلي عليها على حسب حاله قاله القاضي ولا
اعادة عليه اهـ وخالفه الشرح الرمل في شرحه في عدم الاعادة فقال
يومي ويعيد انتهت وقوله كما مر في آخر التيمم من ان العذر النادر
قلزم فيه الاعادة او مر في اول الباب في العاجز او فيها اهـ شيخنا **قوله**
ولو صلى على سريرو الخ اي لان السريرو منسوب لحامله دون ركبته وقرئ
المتولي بينه وبين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجل السائر بين
بالسريرو ان الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعي جهة
القبلة بخلاف الرجل قال الحق لو كان للدابة من يلزم لها ما اي وهو
مميز وسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك ومنه مسئلة البدن
ابن شهبة وهي صحة الصلاة في المحفة السائرة لان من يديه زمام
الدابة يراعي القبلة اهـ حلبي **قوله** على سريرو منه الا رجوحة بضم
الهمزة وهي ما تسميه العامة بالمرجعية اهـ برما **قوله** وعبارة ثم مر
على سريرو ارجوحة معلقة بحبال انتهت **قوله** محمول على رجال اي
عقلاء فان كانوا مجانين فكالدابة لنسبة السير الى الركبة اهـ عبدة
فلو كان بعضهم مجانين وبعضهم عقلاء افتى شيخنا ان كان غير العقلاء
تابعين للعقلاء صح والافلا اهـ سم قال لا طغياني الا قرب الصحة مطلقا
اهـ **قوله** ومن صلى في الكعبة وهي افضل من المسجد وافضلها جهة

اي الكعبة عبارة الاصل علم القبلة وهو اولى اذ مثل الكعبة محال للمسلمين
المعتدة في انه متى مكنت علمها لم يقل بغيره **قوله** ولا حائل
بينه وبينها اي ولا مشقة عليه في علمها وان احتمل في العادة
بخلاف الاعمال المكنة التخييس عليها لكن بمشقة لكثرة الصفوف
والرحام فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا الطبري فوافق
اهو سم وما ذكره في الاعمال مستفاد من تفسيرهم الامكان بالسريولة
قوله اهتينا على جبل ابي قبيس بضم القاف وفتح الباء الموحدة
وهو الجبل المشرف على الصفا وكان يسمى في الجاهلية الامين لان
الحجر الاسود كان مودوعا فيه عام الطوفان سمي بذلك لان آدم
عليه الصلاة والسلام اقتبس منه النار التي ايدى الناس هربا و
قوله بحيث يعاينها قيد في الثلاثة اي بحيث يمكن معاينتها كان
كان في ظلمة او غمض عينية لانه يعاينها بالفعل والابان كان يعاينها
بالفعل فيقال له عالم به لانه يمكنه علمها فلا يصح جعل هذه امثلة
لقوله ولما مكنت علمها اهتينا وعبارة ثم مر بان كان بالمسجد الحرام
او مكة ولا حائل او على جبل ابي قبيس او على سطح وهو ممكن من
معاينتها وحصل له شك فيها لنحو ظلمة انتهت وقوله لنحو ظلمة
مراد بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من
الوصول الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة **قوله** اهتينا
وكالحاكم اي المجتهد اذا وجد النص فلا يرجع لتقليد غيره اهتينا
قوله والا اعتدلت في مع قوله قلد ثقة عارفا يقتضي هذا الصنيع
ان اعتماد الثقة المذكور لا يسمى تقليدا وهو كذلك فان التقليد
اخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله والمخبر عن علم ليس مجتهدا حتى
يكون اخذ قوله تقليدا وعبارة ابن السبكي التقليد اخذ قول المجتهد
من

من غير معرفة دليله اهتينا **قوله** ولو عبدا او امرأة قد يشمل التعبير
بالثقة دون مقبول الشهادة من يتركب خاتم المروءة مع السلامة
من الفسق وهو ظاهر ويشعر به قوله وخرج بالثقة غير كفاسق
الح ويحتمل ان يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب اهو ع شر على **قوله**
كقوله ان اشاهد الكعبة اي والمخرب المعتقدا قال رايث القطب
او نحوه او رايث الجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا ففي هذا
كله يقتنع الاجتهاد بل يعقد خبره فان لم يخبره لزمه سؤاله حيث
لا مشقة عليه في سؤاله على لا وجه يستل من دخل داله ولا يجتهد
نعم ان علم انه انما يخبر عن اجتهاد امتنع عليه تقليده كما هو ظاهر
اهو زياد **قوله** لا يكلف المعاينة الح ومنها تكليف الاعمال الذهاب الى
حايط المحراب مع وجود الصفوف او تعثره بالجالسين او السور
او نحو ذلك او تكليفه الصلاة خلف امام بعيد عن حايط المحراب وقد
سئل العلامة الزيات عن الاعمال اذا استدل على القبلة بنصب حصير
او نحوه او وجهه شخص الى جهة القبلة ولم يضع يده على المحراب
سواء سهل عليه ذلك ام لا هل تضع صلاة او لا بد من وضع يده على
المحراب اذا كان الموضع خاليا فاجاب بانه لا بد من وضع يده على المحراب
الا في ايام العيد ونحوه اذا كثرت الناس وعجز عن مس المساجد اجماع
العميان على خلاف ذلك لا يعتد به لانه ناشئ عن جهل وخالفه
شيخنا ع شر في ذلك وهو مسحة عظيمة اهو ع شر **قوله** يصعد وحائل
وان قل كثر ثلاث درج وقوله او دخول المسجد اي وان قرب يقينا لما
ذكر وعبارة الخطيب نعم ان حصل له بذلك مشقة تجاوز له الاخذ بقول
ثقة مخبر عن علم اهو ع شر **قوله** مع وجود اخبار الثقة ويكلف الذهاب
الي من يخبر عن علم وسؤاله واذا سأل هل يجب عليه ارشاده او لا

فيه نظر والاقراب الاول كان ارشاده من فروض الكفايات ومن سئل
شيئا منها تعين عليه فعله حيث كثر وكلا يشك على ذلك عدم
تكليفه صمود السطح ونحوه لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الصمود
ويؤخذ منه انه متى كان في السؤال مشقة كان كذلك ولا يكلف
ان يساله هذا اخبار عن علم او اجتهاد اه برهان **قوله** وفي معناه
روية محارب المسلمين اي من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد
من كل وجه لانه يجتهد فيها مينة او بيسرة كما ياتي بخلاف المخبر
عن علم لا يجوز الاجتهاد معه عزيري قال سمع علي بن جري اثنا
كلام ويحب على الانسان قبل الاقدام اي على اعتماد المحارب المجتهد عن
وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن فاذا صلى قبله
بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي ان يحل ذلك في محل لم
يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والافضلية صحيحة من غير سوال
اهم عن علم **قوله** قال في الروض وشرحه ويعتقد الكافي وكذا
من في ظلمة المحارب باليس ولو لم يكن قتل العمي كما يعتقد البصير الذي
ليس في ظلمة بالمشاهدة فالمحارب المعتد كصريح الخبر فلو اشتبه عليه
موضع كسرا صبر فان خاف فوات الوقت صلى كيف اتفق واعاد كما
يؤخذ مما ياتي وصرح به الاصل اه وظاهر صحيح الشئ انه يجب على الكافي
والبصير في ظلمة كليهما الصبر عند الاشتباه ولا يفلتان المخبر عن
المحارب لكن عبارة العباب نصرا ويعتقد الكافي والبصير في ظلمة المحارب
باليس وان لم يكن قتل فان اشتبه عليه قلد بصيرا فان خاف فوات الوقت
صلاها كيف شا واعد اذا قدر اه سم **قوله** روية محارب المسلمين
جمع محارب في الصلاة في اللغة صدر المجلس سمي بذلك لان المصلي محارب
الشیطان فيه ولا تكرر الصلاة فيه ولا تبين فيه خلافا للجلال السيوطي

فائدة

فائدة لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده الجاهل
امانة الاولي محارب انما حدثت المحاربة في اول امانة الثانية مع ورود
النهي عن اتخاذها لانه بدعة ولا بها من بنا الكنايس واتخاذها في المسا جد
من اشراط الساعة اه برهان وعبارة عن علي مراد المحارب المجتهد على
الهيئة المعروفة حدث بعده صلى الله عليه وسلم ومن ثم قال لا ذري
يكرم الدخول في طاعة المحارب رايت بها من منحة قدسية ولا يكرم الدخول
في الطاعة خلافا للنسب طي انتهت **قوله** او صغير يكسر طارقه اي سلمت
من الطعن فيها فلا يجتهد مع وجودها بخلاف ما ينذر طارقه من
المسلمين ولا يخفى كما يعلم من كلامه الا في ان الاجتهاد الممنوع مع
جود ما ذكر الاجتهاد في الجهة واما في المينة واليسرة فلا يمتنع في
غير موقفه صلى الله عليه وسلم اما هو فلا يجوز الاجتهاد فيه مينة ولا
يسرة لانه لا يقدر على خطا حتى لو تخيل حاذق فيه اخرا فامينة او بيسرة كان
خيالا باطلا لا يلتفت اليه وخرج بسلت من الطعن ما لم يسلم منه
كمحارب القرافة وارباني مصر فلا يمتنع الاجتهاد مع وجودها بل يجب الامتناع
اعتمادها وبكفي الطعن من واحد فان كان من اهل العلم بالمبقيات او ذكر
له مستندا قال بخنا ويجوز الاعتماد على بيت الامة في دخول الوقت و
القبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد كما افق به الوالد رحمه
الله تعالى وهو ظاهر اه وظاهر كلامه انه يجوز له الاجتهاد مع وجودها
وحج يحتاج الى الفرق بينها وبين ما تقدم في المحاربة فوجعلوها في دخول
الوقت كالمخبر عن علم اه طي **قوله** كفا سق وصبي ميرا وكافر فلا
يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه مشهور في خبر الدين نعم قال ما وري لو
تسلم مسلم من شرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد
نفسه في جهات القبلة جاز لان عمل في القبلة على اجنبها ونفسه واما

قبل خبر المشرق في غيرها قال كاذري وما اظهره يوافقونه عليه ونظر
 فيه الشاوي وقال فالر قبل خبره في القبلة لا يقبل في الادلة الا ان
 يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الخبر لا يوجد ان يقول عليه الحكم
 اه وهذا التنظير هو المعقود به ثم رد قوله وكافرا قال ابن حجر الا ان
 علمه قواعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة بحيث يمكن ان يبرهن عليها
 وان سني تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك
 ضعيف اه واقول لعل مراده بخلافه الماوردي ان كلام الماوردي يبيد
 انه اذا انقلم منه الادلة وقدره في العمل بمقتضاها كان خبره بان
 النجم القلاني اذا استقبل المشرق استدبر على صفة كذا كنت مستقبلا
 للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف ما اذا انقلم اصل الادلة منه
 ثم توصل بذلك الى استخراجها من الكتب اجتهد في ذلك حتى صار له
 ملكة يقتدر بها على معرفة صحيح الادلة من فاسدها لم يمنع عليه
 العمل بمقتضاها بل يجب عليه الاخذ به وبما تقر به علم انه لا مخالفه
 بين ما ذكره الشارع وما ذكره ابن حجر اه قوله ايضا كفا سق
 ظاهره وان وقع في قلبه صدقة وقياس ما ياتي في الصوم الاخذ بخبر
 ح الا ان يفرق بانه لما كان امر القبلة مبني على اليقين وكانت حرمة
 الصلاة اعظم من الصوم بدليل انه لا يعذر في تأخيرها بحال بخلاف الصوم
 وفي قول على اجمال قوله بان كان عارفا بادلة القبلة هو تصوير
 لا مكان الاختلاف ولا بد ان تكون معرفة الادلة من معلم مسلم او من
 كما فبلغ حد التواتر والافلاحة بها ولا يعتمد عليها وان صدق
 المعلم عليه قاله شيخنا روعته وتقدم عن شيخنا اعتبار التصديق اه
قوله وصي ميمزي وان اعتقد صدقه على الراجح كفى قياس ما قالوه
 في المياه انه اذا وقع في قلبه صدقة اخذ بقوله واعتمده المريان اه برهان
 قوله

قوله فان فقدته اي في محل لا يكلف تحصيل المأمنه بان كان فوق حد
 القرب اه قوله والخبر عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب
 العقرب لذي هو في قبلة مصر عند طلوعه من الافق ومنها الكوكب
 المسمى بالجدي بالتصغير وبالقطب لقربه منه وبالوند وبفاسن لرحى
 اه برهان قوله من حيث ولا لتها عليها اي لا من حيث وانها كالمعلم بانها
 في برج كذا او مقارنة لكذا او نحو ذلك واقواها القطب لانه يستقبل
 به في جميع الاماكن وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الجري
 والفرقد من سما يلي جانبه الايسر وفي الشام وراه وجران وراه ظهر
 ولذلك قيل ان قبلتها اعدل القبلة وقيل انه يتعرف بدمشق ومقاربها
 الى الشرق قليلا وفي العراق خلف الاذن اليمني وفي مصر خلف الاذن
 اليسرى وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 من واجهة القطب بارض اليمن وعكسه الشام وخلف الاذن
 اليمني عراق ويسرى مصر قد صح استقباله في العمر
 ومن الادلة اجماع الرياح وهي اضعف الاختلافها واصولها اربع الشمال
 بفتح الشين المعجمة ويقال لها البحرية ومبداها من القطب المتقدم فلها
 حكمه فيما تقدم ويقاس غيرها بما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال لها
 الغيلية لكونها الوجهة المدينة ومبداؤها من نقطة الجنوب والصبا
 ويقال لها الشرقية ومبداؤها من نقطة المشرق ويقال لها الدبور
 ويقال لها الغربية ومبداؤها من نقطة المغرب وكل منها طبع
 فالشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم والجنوب حارة
 رطبة والصباح حارة يابسة والدبور باردة رطبة اه برهان قال
 الجوهري نبات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث
 نبات وكذا نبات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر نبوءات نعش واتفق

في قوله
 من حيث ولا
 لتها عليها
 اي لا من حيث
 وانها كالمعلم
 بانها في
 برج كذا
 او مقارنة
 لكذا او نحو
 ذلك واقواها
 القطب لانه
 يستقبل به
 في جميع
 الاماكن

سبويه والفرع لم يترك صرف نفس العلمانية والثابت اه وفي القا
وبنات نفس الكبري سبعة كواكب اربعة منها عشر وثلاث بنات
وكذا الصغرى فتصرف فكرة لا معرفة الواحد بن نفس ولهذا جاء في
الشعر بنو نفس اه **قوله** اجتهد كل فرض عبارة اصله مع شرح مر
ويجب تجديد الاجتهاد او ما يقوم مقامه كالتمليك في نحو الاعني لكل
صلاة مفروضة عينيه اذا او قضا او مندورة انتهت وقوله
ولو مندورة قال ابن حجر ومعاودة مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة
من عدم وجوب الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بان المعادة
لما قبل بفرصتها وعدم صحتها من فعود مع القدرة اشبهت الفريض
فلم يلحق بالانوافل وكتب عليه سم قوله ومعاودة مع جماعة ينبغي
او فرادى لفساد الاولى ثم رايته في شر الارشاد عبر بقوله ومعاودة
لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع اذ في جماعة اه وبقي ما لو سن
اعادتها على انفراد لجران قول بطلانها على ما ياتي في الجماعة فهل
يجدد لها ايضا لا يبعد انه يجدد اه وكتب عليه ايضا قوله ومعاودة
ظاهرة ولو عطف السلام من غير فاصل **قوله** وقد يتوقف في وجوب
تجديد الاجتهاد فيما لو كانت المعادة لفساد الاولى والخروج من
خلاف من افسدها بان الاولى حيث يفسد فسادها كانت كما لو لم تغفل
غاية الامران المعادة هي الاولى وقد تاخر الاحرام بها عن الاجتهاد
وهو لا يضروهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين اذا سلم منهما
كالصحي ويترك بين ما يصح الجمع فيه بين ركعتين باحرام واحد كالنفي
فيكفي له اجتهاد واحد ودين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين
كالترابح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه نظرا ما يبعد احاقه
عبارة التيمم فقل ما تقدم انه الراجح من انه يكفي للترابح تيمم
واحد

واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر ايضا انها كلها صلاة واحدة
والكلام في المندورة اهوع ش عليه **قوله** لكل فرض اي وان لم يتنقل
عن موضعه اه حلي **قوله** ان لم يذكر الدليل هذا ظاهر بالنسبة للفرض
الثاني اما بالنسبة للفرض الاول فالوجه انه لا حاجة لتذكر الدليل كما
اذا مر في فعله عن الاجتهاد لتذكر الدليل عنده بل يكفي الاجتهاد
الى الجهة تاملا هو ثوري وعبارة البرماوي معنى ذكر الدليل ان لا ينسى
ما استند اليه في الاجتهاد الاول كالشمس القطر قيل ان لا ينسى
الجهة التي صلى اليها ولا انتهت **قوله** اولى من تغيير بالصلاة اي
لانها تشمل النقل وصلاة الجنازة ولا يجب تجديد الاجتهاد لهما بل هما
قائمان للاجتهاد الفرضي ان يصليهما وان لم يذكر الدليل الاول
الذي صلى به الفرض حين كان عالما بالجهة فان اراد ان يفعلها ابتداء
اجتهد لهما اه شيخنا **قوله** ومحل جواز الاجتهاد اي والاخذ بقول الثقة
وقوله والافليس له الاجتهاد اي والاخذ بقول الثقة اه حلي **قوله**
ان لا يبنيه بلا حاجة يفيد انه لو بناء غيره بلا حاجة انه لا يكف
صعوده وقوله والافليس له الاجتهاد لتقريره محله اذ لم يطر الاحتياج
اليه كما صرح به ابن حجر اه ع ك علي م **قوله** بلا حاجة فاذا بناء غيره
فانما يمكنه منعه وجب عليه العلم ولا يأخذ بقول الغير وان لم يمكنه
منعه اخذ بقول غيره والحاصل ان المخبر عن علم مقدم على غيره
ثم روي في تحاريف المعقدة وفي مرتبتها بيت ابرة المعروف لعارف
به ثم اخبار عدد التواتر ثم روية القلب ثم اخبار شخص انه
راي الجمع الغفير يصلون الى هذه الجهة ثم الاجتهاد اه برماوي
قوله فان ضاق وقتي واحمال انه لا يمكنه علمها دون من يبينه
وبينها حليل وان اقتضى كلامه استقواها في هذا كما لا يخفى اه ثوري

والمراد بضيقه ضيقه عن ايقاعها كلها فيه ويفرق بين هذا وبين
ما لو كان عليه فائقة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز
حيث وقع ركعة في الوقت وذلك لانه يلزم من الاجتهاد ظهور الصواب
فروعي الوقت وشبه ذلك من توجها لما فانه يشترط لوجوب الطلب
امنه على الوقت والاختصاص اذ هو **قوله** صلوا واعادوا ظاهر صنيعة
ان له في صورة التخيير ان يصلي وان لم يضيق الوقت والمعتد انه كفاقد
الظهورين ان جازوا لا التخيير صبر لضيق الوقت والاصل اوله
اهلبي **قوله** ايضا صلى واعاد ظاهر انه لا يصلي المنفلح وفيه شر
البهجة في باب التيمم ان من له ان يصلي الغرض له ان يصلي المنفلح
الا فاق الظهورين ومن على بركة خاصة يحجز عن ازلتها والعاجز
عن الستة فلجبر احصر هذا المجلد ما تقدم من نحو المربوط
على خشبة اهتوي **قوله** للضرورة اي ضرورة حرمة الوقت اي وضاق
الوقت ايضا بان لا يبقى الا قدر الصلاة فقد قال الامام ومحل الخلاف
عند ضيق الوقت ما قبله فيمنع التقليد قطعا لعدم الحاجة اليه
و نازعه النووي في شئ الوسيط بانه شاذ والمشهور التقييم اه اي
جريان الخلاف قال في شئ العباد اما جاز التيمم والوقت لتحقيق
محجز ثم من غير نسبه لتقصير البتة بخلاف هذا اه وكتب ايضا
وفارق ما هنا ما تقدم في التيمم من انه لو وضاق الوقت من اثنين
الما عجل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم حيث ياتي المأوان خرج
الوقت بان المأوانك محقق الحصول بخلاف القبلة هنا اهلي
قوله فان عجز عنه الخ اي لعدم علمه بالادلة كما هو ظاهر من كلامه
اذ العالم بها يمنع عليه التقليد كما مر قال الشافعي سم في حاشي
التحفة قوله فان عجز عنه الخ يتأمل هذا مع ما قبله يعلم ان العالم
بالفعل

بالفعل بادلة القبلة بمنع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية
وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه وجب
عليه التعلم وامتنع التقليد فان **قوله** لزمه القضاء قال وعبارة الرو
ظاهرة في ذلك اه رشدي فسرع في سم على حجر ما نصه يوجد من
جواز اخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور في المشقة
خ ومن قوله اي ابن حبان لم يكن فيه مشقة عرفان الاعلى اذا دخل مسجد
الحرام او مسجد محراب معتد وشق عليه لمس الكعبة في الاول والمحارب
في الثاني لامتناع المحل بالناسر ولا متداد الصفوف للصلاة او نحو ذلك
يسقط عند وجوب المسح جازله اخذ بقول المخبر عن علم قال وهذا
ظاهر في ذلك مزيد في شرحنا لابي شجاع اه رشدي **قوله** ولم يكن
تعلم ادلتها هذا انما يكون قيدا اذا قلنا ان التعلم فرض عين واما
اذا قلنا انه فرض كفاية فيقبل مطلقا بل قيل ان هذا مدرج من خط ولده
اه تخينا وعبارة الحلبي مفهومة انه اذا امكنه امتنع عليه التقليد وهو
واقع ان وجب عليه تعلم الادلة عينا وكتب ايضا يتعين اسقاط هذا
وقد وجدته بخط ولده على هامش بلحاظ ان هذا لا ياتي الا اذا قلنا
بوجوب تعلم الادلة عينا وليس كذلك فحيث لم يحجب عينا وكان لا يعرف
الادلة كان له تقليد الثقة العارف بالادلة وان امكنه تعلم تلك
الادلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لها اه **قوله** قلد ثقة عارفا ويجب
تكرير سؤاله لكل صلاة تحضر لا بد ان لا يكون اخباره الثاني عن الاجتهاد
الاول فان كان فلا يعتبر به فان لم يجد ثقة عارفا فهو كما لم يخبر اه توبه
قوله ومن امكنه تعلم ادلتها اي بان كان اذا علم تعلم والمراد تعلم
الظاهر منها دون دقايقها اه رشدي **قوله** فرض عين لسفاري وان لم
يكن في مقصد السفر بلاد متقاربة فيها محارب معتدة والا ففرض

كفاية وقوله وكفاية لضراحي كثر فيه العارفين والأكابر فرض عين
أهو حرم ولا يقال حيث اكتفى بتعليم واحد في سقوط الطلب عن الباقي
لم يظهر كونه فرض عين إذا لمطالب به كل مكلف طلبا جازما أنا نقول
المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد لكل واحد بل كل واحد مخاطب
بالتعليم حيث كان أهلا له برشد ذلك قولنا ثم فلا يقلد الخ فليس
المراد بفرض العين معناه لا صولي المذكور والمراد بكونه فرض كفاية
أنه يجوز لغير العارف أن يقلد العارف ولا يكلف التعليم ليجتهد فهو مخير
بين التقليد والتعليم ليجتهدا ههنا خاف وله تقرير آخر في هذا المبحث
نفسه قوله فرض عين أسفر الخ الذي يؤخذ من كلامه أن السفر والحضر
ليسما بقيد بل المدار على قلة العارف وكثرته ومرادهم بالقلة عدم
العارف بالكلية وبالكثرة وجوده ولو واحدا كما صرح به بعضهم في
حاصل ما يستفاد مما كتبه الطللاوي أن ضابط كونه فرض عين
أن لا يوجد عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت بأن لم يوجد أصلا
أو وجد ولم تسهل مراجعته لا متناعه من الأخبار بالأدلة أو لضيق
الوقت وليس ذلك وأن ضابط كونه فرض كفاية أن لا يوجد عارف
تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت في يعجز تصويره على المشق الأول
قوله فلا يقلد لما عرفت أن من جملة صورهم أن يوجد العارف ولم
تسهل مراجعته لا متناعه مثلا لكن من الأخبار بالأدلة كما من الأخبار
بالقبلة فيمكن أن يرضى بالأخبار بها دون أدلتها في لا يقلده فيها
وفي هذا النظام وقفة من حيث أن فرض العين هو ما خطب به كل مكلف
بعمده بحيث لو فعله غيره لا يسقط عنه الخطاب وباتر بالترك
فعلى ما قلتم لو كان هناك عشرة أشخاص ليس فيهم عارف فمقتضى
كون التعليم فرض عين أنه لو تعلم بعضهم لم يسقط الأثر عن الباقي
ويكونون

347
ويكونون مكلفين بالتعليم مع أنه يحيط على هذه الصورة ضابط فرض
الكفاية لأنه قد وجد العارف فمقتضاه أن لا ياتر الباقيون فهذا
تناقض فليتأمل ويمكن أن يقال على بعد أن المراد بفرض العين أن الجميع
مخاطبون بحيث لو تركوا الأمر كل واحد ولو فعل البعض سقط المخرج
عن الباقيين وهذا معنى فرض الكفاية على أحد القولين فيه فيكون
في إطلاق فرض العين عليه يجوز وأن المراد بفرض الكفاية أن المخاطب
البعض الكل والمراد بالبعض بهم وقيل معنى عند الله وقيل من قام
به وعلى كل فيسقط الأثر على من لم يفعل إذا فعل غيره فتكون
المقابلة بين فرض العين وفرض الكفاية باعتبار المعنيين اللذين
قبلا في فرض الكفاية وينبغي ح على المقابلة من جهة الفقه أنه
في الصورة الأولى يصلي ويصلي ويصلي كما قالنا وفي الثانية لا يصلي
بل يستقل بنظم الأدلة إذا الفرض فيها أن هناك من تسهل مراجعته
في الأدلة واسع الوقت كما عرفت بخلاف الأولى إذا الفرض فيها أنه لم يوجد
عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت فلا ينبغي ح إلا أن يقال بوجوب
الصلاة عليه فيصلي بعيد حراره **ف**رع لو سافر من قرية إلى
أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر
كما استظهره الشيخ وينبغي أن يلحق بالمسافر أصحاب الخيام والنخعة إذا
قلنا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية ويخوف ذلك أهله من
قوله بما يقلد فيه العارف بالأدلة أي لا يوجد وقوله فان كثر أي وجد
ولو واحدا لأن به يسقط فرض الكفاية أه حلي وعبارة عن شيء على مر
ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الترك جماعة متفرقة فيه بحيث
يسهل على كل من أراد السؤال عن الصلاة وجود واحد منهم من غير
مشقة قوية تحصل في فقدده له انتهت **قوله** فان كثر تركيب الحاج

الحضابط الكثرة ان تسهل مراجعة عارف قبل ضيق الوقت وضابط القلة
ان لا تسهل بان لم يوجد او وجد وامتنع **قوله** ومن صلى باجتهاد
الح الذي يحصل من كلامه منظوما ومفهوما ستة وثلاثون صورة
لان الخطا اما ان يكون معينا او غير معين وكل منهما اما في الجهة او النية
او النية وهذه ستة صور وفي كل منها اما ان يكون قلدا غيرا ولا
فهذه ثلث عشرة صورة وكل منها اما في الصلاة او بعدها او قبلها فهذه
ستة وثلاثون صورة **قوله** فتبين خطأ معينا التعقيب
المستفاد من القائلين بقيد واما الترتيب فهو قيد اهتجنا **قوله**
اعاد وجوبا اي عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الا ان
او نقول معنى اعاد وجوبا استقرت عليه الاعادة وانظر لو لم يظهر له
الصواب لكن ضاق الوقت والذي يظهر وجوب الصلاة لحركة الوقت
كالمخير هو شوب وعبارة البرهان **قوله** اعاد وجوبا اي ترتب القضا
في ذمته والا فلا تجب الاعادة بالفعل الا اذا ظهر له الصواب وقد يشك
على وجوب اجتهاد الاعادة ما مر في التيمم من انه لا يجب التيمم لها
تاينا ويفرق اخلا ما تقر بان القبلة لما اختلفت باختلاف الامكنة
كان في الاعادة هنا فائدة فلعله يصادف في المرة الثانية قطع منه
وان لم تجزه بناء على ما ياتي فيما لو بان فساد الاولى لانه لا تجزه الثانية
بخلاف اعادة التيمم فانه لا فائدة فيها مع كونه انفعلا لانها لا تنفع بالتيمم
الا ولا انتهت **قوله** لانه يتبين الخطا فيما يمين الخ فيه ان هذا الاياتي
الا اذا ظهر له الصواب اما اذا لم يظهر له الصواب فلا يمين من الخطا
في الاعادة واجيب بانه يمكنه الصبر الى ان ينتهي الى جهة يظهر له فيها
الصواب **قوله** حلي فيما يمين مثله الضمير عايد على ما المفسر
بفصل بقيد تعلق الخطا به اي الخطا في فصل يمين مثل ذلك الفعل
بقيد

بقيد وهذا القدر كاف في العايد لكن هذا خلاف الظاهر فالاولى
ان الضمير عايد على الخطا كما هو ظاهر العبارة وقوله في الاعادة ان
فيه عوض عن الضمير فالرابط ما حوذا منها اهتجنا **قوله** استأنفها
اي استقر استينافها في ذمته ولا يفعل ذلك الا اذا يتقن الصواب
برهان وعبارة ع ش على مر فان قيل كيف يجب استيناف مع ظهور الصواب
وما الفرق بينه وبين فاقه الطهورين حيث قالوا لا يقضي بالتيمم
في محل لا يسقط فيه الفرض بتيممه قلنا الاشكال وجه على حد سواء
والمراد بقوله وجب استينافها استقر وجوب استينافها في ذمته لكن
لا يفعلها الا بعد ظهور الصواب **قوله** وخرج بتيقن الخطا منه ومنه
قول الحاتن وان تغير اجتهاده اهتجنا **قوله** فدخل فيه خبر الثقة عن
معينة ويدخل فيه المحراب **قوله** وان تغير اجتهاده اي قبلها
او بعدها او فيها وقوله عمل بالثاني محله ان كان فيها اذا ترجح الثاني
والا استمر على الاول على المعقد كما قاله البغوي وجرى عليه في الروضة
وان كان ظاهر كلام المجموع كما هنا تصحيح العمل بالثاني ولو مع الشك
كما لو فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة اهتجنا **قوله** عمل بالثاني وكا
اعادة يوجب من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة
مكثوا يصلون في قرية الى محراب بها مدة طويلة ثم مر بهم شخص
واخرجهم بان في القبلة اخرافا كثيرا فهل يلزمهم اعادة ما صلوه في
المدة الماضية ام لا وهو انهم ان يتقنوا الخطا في وضع المحراب الذي
كانوا يصلون اليه وجبت الاعادة لكل ما صلوه اليه وان لم يتقنوا
ذلك ولا ظنوا خلافا فلا اعادة لشيء مما صلوه ويسترون على حالهم
لان الظاهر من تقاؤل الايام مع كثرة الطارقين للمحل انه على الصواب
وان المخبر لهم هو الخطر وان ترجح بريل غير قطعي كما حذر من

يتلقاه من اهل المعرفة علموا بالثاني ولا اعادة لما صلوه لان الاجتهاد
 لا ينقض بالاجتهاد اهـ ش على **قوله** ولا اعادة لما صلوه بالاول من
 جميع الصلاة او بعضها فعلم انه لا ينتقل لجهة الا اذا كان دليلها
 ارجح وان محل العمل بالثاني متلافي الصلاة واستمراد صحتها اذا ظن
 الصواب مقارنا لظهور الخطا والا بان لم يظن الصواب مقارنا بطلت
 وان قدر على الصواب على قرب لم يضر جزئ منها لكونه الى غير قبلة اهـ حلي
قوله فلو صلوا ربيع ركعات تفريع على قوله ولا اعادة اهـ ش **قوله**
 ولا يجتهد الخ اي لا يجوز له ذلك اهـ ش **قوله** عينة ولا يسره اي ولا
 جهة وقوله ولا في محارب المسلمين جهة اي وله ان يجتهد فيها عينة
 او يسره والمراد بمحارب النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت انه صلى الله عليه
 بالاحاد اهـ خضر لا المحارب المعروف الا ان اذ لم يكن في زمنه محارب
 اهـ ش روي المصباح اليسار بالفتح للجهة والميسرة بالفتح ايضا مثله
 وقد عينة ويسره ويمينا ويسار وعن اليقين واليسار واليمين اليسرى
 والميمنة والميسرة اهـ **قوله** ولا في محارب المسلمين اي الموثوق بها باب
 نشابها قرون اي جماعات من المسلمين وسلمت من الطعن لان الغالب
 نصها بحضرة جمع عارفين بسمت الحكاكة كالدلة وخرج بالموثوق
 بها محارب قرية صغيرة لم يشابها قرون من المسلمين او قرية لا يدرك
 بانها لا طريق لم يكن مرور الناس بها اكثر ومحارب طعن فيها محارب
 الخرافة ونحوها وارباف مصر فلا يجوز اعتمادها ومحارب الجامع
 الطولي منحرف جدا وقوله جهة اي ويجتهد عينة او يسره لاستتمالة
 الخطا في لجهة دونها وان كان الظاهر الصواب من ثم كان الاجتهاد
 ولو في نحو قبلة الكوفة والبيصرة وبيت المقدس والشام وجامع مصر
 الفتيق المسمى بجامع عمرو جازي لانهم لم ينصبوها الا على اجتهاد وهو
 لا يوجب

لا يوجب القطع بعدم الخلف وان قل فان **قوله** قيل ان ناصب قبلة
 البصرة عتبة بن غزوان بالغين والزاي المعجنتين وناصب قبلة الكوفة
 علي بن ابي طالب وناصب قبلة مصر عمر بن العاص اهـ **قوله**
 جهة اي ويجتهد فيها عينة او يسره اي يجوز ولا يجب كما صرح به ابو البرقة
 بل قال لا قائل بالوجوب قال السبكي يجب في الخادم هذا كله اذ لم
 يجتهد اما لو اجتهد فظهر له الخطا ظنا او قطعاً فلا يسوغ له التقليد
 قطعا اي تقليد تلك المحارب هو سم **باب صفة الصلاة**
 اعلم ان الصلاة من جملة المركبات وكل مركب لا بد له من علل اربع يتحقق
 وجوده بها علة مادية وفاعلية وغائية وصورية والمراد بالكيفية
 هنا العلة الصورية اي الهيئة الخارجية فتكون اضافة الصفة الى
 الصلاة من اضافة الجزء الى كلة اذ الصلاة كل كما علمت وبعد ذلك يقال
 انه لم يبين تلك الكيفية في الباب بل بين ما تشاعنه وهو العلة
 المادية فيقدر مضاف ويقال باب ملاسات صفة الصلاة واذ كانت
 الملاسات اعم من الاجزاء والمراد ذلك الاعم فقوله وهي اي تلك الكيفية
 تشتمل اي تلاسر فالمراد بالاشتمال ملاسة والتعلق اهـ شيخنا والصفة
 مصدر وصفت الشيء صفة ووصفا اذ كشفت حاله واجليت شانه قيل
 لا فرق بين الوصف والصفة لغة والمشكلون فرقوا فجعلوا الوصف ما قام
 بالوصف والصفة ما قام بالوصف وجوز ابن الهمام ثبوت هذا
 الفرق لغة ايضا اذ لا شك ان الوصف مصدر وصفه اذ اذكر ما فيه
 والصفة هي ما فيه ولا يتكران يطلق الوصف ويراد به الصفة وبهذا
 اندفع قول بعضهم ليت شغري من اين للمشككين التخصيص اذ كل منهما
 مصدر يصح ان يتصف به الفاعل والمفعول علوانه لا معشاة في الاصطلاح
 وهي هنا بمعنى الكيفية المشتملة على فرض وسنذكر اشتمال الباب على تلك

وهذا اولي من قول بعضهم المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية
لها وهي الاجز العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجز الهيئة
من القيام الجزئي والركوع والسجود فتدبر وكتب ايضا تطلق الصفة
على الكيفية وعلى الامر القاير بالذات الذي لا يقبل الانفكاك وعلى
الذي يقبله والمراد هنا الاول اذ غريزي مثال الذي لا يقبل العلم
والقدرة والذي يقبل كصفات السلبية نحو ليس بخير ولا امر
وكتب ايضا الصفة تطلق بمعان منها المشتق ومنه قول النحويين
الصفة ما دل على ذات مبهمه باعتبار حدث معين ومنها النعت
ومنها المعنى القاير بالذات ومنها المعنى القاير بالنفس فلماذا قال
اي كيفية الصلاة اه توبين وفسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم
لما زاد على كثير كالبياض والكيفية اعم اه شجنا وعبارة عن قوله
اي كيفية الصلاة عبارة الاستوى المراد بالصفة هنا الكيفية التي
اه عمرة اقوال غرضه من سوقها الاشارة الى ان تفسيرها بالكيفية
تفسير مراد وانما فسرنا بذلك لان الصفة على قسمين اما من قبيل
الكم واما من قبيل الكيف كالهيئة المخصوصة من الركوع وغيره
فاختارنا الثاني وقد يقال لو علمها المص في قسمها فقال
اي كيفيتها وكيفيتها كان اظهر لانه عدا ركانها ايضا وكان يستغني
عن التوطئة لذكر العدد بقوله وهي تشمل على فروض الخ الا ان يقال
اقتصر على الكيفية لانها المعظم وما عداها فذكر بطريق التبع لا المقصد
الذاتي وفيه بعد فليتام اه ثم رايته في هامش القسطاني على
الخارجي ما نصه قوله صفة الصلاة قال لا كل الصفة والوصف مترادفان
عند اهل اللغة والها عوض عن الواو كالوعد والعدة قال الظاهر
ان المراد بالصفة اي في قول صاحب الهدية صفة الصلاة الهيئة
الحاصلة

الحاصلة للصلاة بالكانها وعوارضها قال شيخنا الغني رحمه الله تعالى
والاضافة شبه اضافة الكل الى الجز لان هيئة الصلاة كالجزء فيها
كحق الورد وعندي فيه شبهة وهي ان ذلك يقتضي ان يكون المقصود
بالذكر هيئة الصلاة لانفسها مع ان الامر بالعكس ومن ثم قال بعضهم
المراد ماهية الصلاة ومن اضافة العام الى الخاص لان الماهية اعم
في نفسها من ماهية الصلاة وغيرها كقولهم شجر اراك وربها اطلق
بعضهم على هذه الاضافة انها اضافة بيانية وهي خلاف ما صرح به
بعض شراح الكفاية من ان الشرط فيها ان يكون بين المتضايفين
عموم وخصوص من وجه ثم رايته السيوطي ذكر ان هذه الاضافة ليست
بيانية ولا على تقدير حرف ولا محفنة بل هي ما غير محفنة او واسطة
بين المحفنة وغيرها واطراف الصلاة ليست من اضافة الشيء الى مرادفه
لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف اه ملخصا وفيه بحث
شيخنا فليراجع من خط شيخنا ج **قوله** وهي اي الكيفية ولا يصح رجوع
للصلاة لانها اسم حقيقة للاركان خاصة ولهذا الوقتصر عليها كفاه
وكانت صلاة حقيقية اه برما و **قوله** ايضا وهي تشمل الخ تشمل عليه
قوله الا في وعلى شروط لان الشروط ليست جزا وبجوابه انه يجوز
بالاشتمال على التعلق وذلك مستوي فيه الركن والشروط فكانه قال
ويتعلق بها امور بعضها يسمى اركان الخ او يقال ان هيئة الشيء
قد تسمى جزا منه كالترتيب فانه يسمى جزا اه برما و **قوله** ايضا وهي
تشمل الخ عبارة ثم رايته مشتملة على واجب وينقسم لداخلية ماهيتها
ويسمى ركنها والخارج عنها ويسمى شرطا وسياتي في الباب الاخر وعلى
مندوب وينقسم ايضا لما ينجز بالسجود ويسمى بعضا لتاكيد ثبانه
بالجزء لشيء به بالعرض حقيقة وسياتي في سجد السجود وما لا ينجز

ويسمى هيئة وهو ما عدا كالأعضاء ويعبر عنه أي هذا التفصيل بعبارة
 أخرى فيقال ما شرع للصلاة أن وجب لها فشرط أو فيها فركن أو من
 وجب فبعض أو الأفضية وشبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراسه
 والشرط كحياة والبعض كأعضائه والهيئات كشعره انثنت وقوله
 وشبهت الصلاة الخ هذه حكمة التقسيم ما شتمل عليه الصلاة إلى
 الأقسام الأربعة المذكورة اهـ ثم عليه ثم قال غير ذلك في شرحه ثم
 الركن كالشرط في أنه لا بد منه ويفارقه بما رأى من أن الركن داخل
 فيها والشرط خارج عنها وبأن الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث
 يقارن كل معتبر سواء والركن ما اعتبر فيها لا بهذا الوجه ولا يرد
 الاستقبال لأنه وإن كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو
 حاصل في غيرهما عرفاً مع أنه ببعض مقدم البدن حاصل حقيقة
 أيضاً وشمل هذا التقريباً لتروك ترك الكلام ونحوه وهو ما في
 الروضة كاصلها لكن صوب في الروضة أنها مبطلات اهـ **قوله**
 وعلى شروط الخ لك أن تقول لو أراد بالصفة هنا ما شتمل الشروط
 لترجم للشروط بفصل أو نحو وما ترجم له بباب على ما منع كون
 الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية اهـ **قوله**
 تأتي في بابها وهو دخول الوقت واستقبال القبلة والستر والطهارة
 وبنيان اليها سادس وهو الإسلام وسابع وهو معرفة فرضها
 من نفلها على تفصيل يأتي اهـ برما كان في سياقي في امتن والتميز
 تسعة معرفة الوقت والتوجه والستر والقلم بكيفية وطهر حدث
 وطهر نجس وترك نطق وترك زيادة ركن فله وترك مفطر
 اهـ **قوله** جعل الطهارة الخ لعل هذه الباسية وعبارة بن حجر
 بناء على أن الطهارة الخ انثنت وهي ظاهرة وقوله في محالها الأربعة
 وهي

وهي الركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين وقوله
 في الروضة الخ متعلق بمحذوف أي وجعلها أو غيرها في الروضة
 سبعة عشر الخ اهـ كما نبه **قوله** هيئة تابعة للركن أي في الوجوب
 أهـ بخنا ويؤيده ما ذكره في التقدير والتأخر عن الإمام وقوله
 وهو اختلاف لفظي لأن كلا يوجب الامتنان بها بدليل أنه
 لو شك في السجود في طهارة الاعتدال مثلاً وجب لتدارك
 بأن يعود للاعتدال فوراً ويظهر فيه وإن قلنا أنها هيئة
 تابعة خلاف ما قلنا بعدم وجوب التدارك بناء على أنها هيئة
 تابعة ووجوبه بناء على أنها غير تابعة بل مقصودة وبني على
 ذلك كون الخلاف معنوياً وقاس ذلك على الشك في بعض
 حروف الفاتحة بعد فراغه من قراتها وفيها من أصلها بعد الركوع
 حيث يوتر الثانية من الأول ورد بالفرق بين الطهارة
 وبعض حروف الفاتحة بأنهم اعتفوا ذلك فيها على أنه لا جامع
 بينهما لأن حروف الفاتحة ليست صفة تابعة للموصوف كالطهارة
 بل هي جزء من الفاتحة والخير ليس تابعاً للكل وقد يقال كان
 القياس بمنزلة الهيئة منزلة الجزء بالاولي هو جلي **قوله** ويجوز
 ركن الخ قاله بخنا قد يقال يمكن الفرق بينهما بأن الطهارة
 جعل ركناً في البيع نظر العقد المترتبة وجوده عليه كالمعقود
 عليه ولهذا كان التحقيق أنها شرطان لأنها خارجان عنه وفي
 الصوم لأنها ماهية غير موجودة في الخارج وإنما تنقل بتعقل
 الفاعل فجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة فقد
 خارجاً فلم يجز للمنظر لفاعليها اهـ ثم ر وقوله ولهذا كان التحقيق
 الخ كذا في ابن حجر قال فان قلت قيا سرعه شرطاً ثم عده هنا شرطاً

ولم يقولوا به قلت الشرط هنا غيره ثم كما هو واضح هو قوله لان
ما هيته غير موجودة في الخارج مثله في حجر قال الشيخ عليه هذا غير
صحيح اذ فيه بحث ظاهر لان ماهية الصوم الامساك المخصوص
يعني كف النفس عن الوجوه المخصوصة كلف المذكور ففعل كما صرحوا
به في الاصول وجوده في الخارج كما صرحوا به ايضا فيه قالوا اذا الفعل
المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهبة المسماة
بالصلاة وبالامساك عن المفطرات لا يعني ايقاع ذلك لانه امر
اعتباري لا وجود له في الخارج ومن صرح بذلك الكمال بن ابي شريف
في حاشيته على جمع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم اه سم
اه **قوله** ما مر في الوضوء الذي مر هو قوله عليه الصلاة و
السلام اما الاعمال بالنيات وهذا لا ينتج كونها ركنا مخصوصه
اما ينتج كون النية واجبة في الصلاة واما كونها ركنا فلم يعلم
منه وعبارته ثم مر ما مر في الوضوء ثم قال ولا لها واجبة في بعض
الصلاة وهو لا ياتي في جميعها فكأن تركنا كالتكبير والركوع
وغيرهما انتهت فانت تراة قد زاد قوله ولا لها واجبة في بعض
الصلاة الخ لاجل انتاج الركنية اه كما به **قوله** وهي معتبرة الخ
اشار به الخان بقلب متعلق بخبر مستند محذوف وعليه فلا يرد
ان قوله بقلب يقتضي ان النية قد تكون بالقلب قد تكون
بغير مع انها لا تكون الا بالقلب لانها المقصد اه ع شر وعبارة
الشويع **قوله** بقلب قال بعضهم لا حاجة اليه اذ النية لا تكون الا به
واجب بان الاصل في القنود بيان ماهية وايض ذكره للمرد على
من يشترط اللفظ فيها لا يقال ببيان هذا حمل قوله فلا يكفي
النطق الخ مفرعا عليه لان ذلك مفرعا على المفيد مع غيره و
تفريعه

٢٨١
وتفريعه ظاهرا خفا وهي فيه وقوله بعد ولا يضرب النطق
الخ مفرع على القيد وحده وهو بين ايضا فتام له انتهت **قوله**
فسبق لسانه الخ غيرها اي او تعدد فالعبرة بما في القلب وما وقع
قبل التحريم ليس من الصلاة فلا يتوهم البطلان بذكره اه ع شر
وعبارته على ثم مر قوله فسبق لسانه الخ العصر وكذا لو تقدمه
ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكيته التحريم انتهت **قوله**
لفعلها لا يصح ان تكون الاضافة بيانية لقوله بعد فلا يكفي
احضارها الخ بل هي من اضافة الجزاء الى كنه اذا الفعل علة مادية
للصلاة لما علمت انها من جملة المركبات فالمراد ايقاع تلك
الحقيقة وتخصيلها في الخارج سواء كان فعلا او قولاً وسواء كان
الفعل يوجد خارجها كالقيام ولا يوجد كالركوع والامراد انه
ينوي هذا الفعل من حيث انه صلاة فقوله بعد مع الغفلة عن
فعلها اي عن ملاحظة كونه صلاة وان لم يفعله عنه من حيث
ذاته هذا هو المراد اه شيخنا فان قلت النية مشتملة على الفعل
لانها قصد الشيء مقترنا بفعله فلا حاجة لقوله لفعلها واجيب
بانه جرد النية عن بعض معناها وهو الفعل اه شيخنا حفاي
واراد بها مطلق القصد **قوله** ولونفلا هذه الغاية لا محل لها
لانها توهم ان اصل النية في النقل فيه خلاف وليس كذلك بل
الخلاف انما هو في نية النقلية اه ع شر و مراده بالفعل
ما يشمل المطلق وغيره **قوله** لتقتصر عن بقية الافعال هذا ظاهر
في غير السجود ونحوه مما لا يوجد الا في الصلاة اه شيخنا **قوله**
فلا يكفي احضارها في الذهن الخ مثل الصلاة في ذلك الوضوء
والغسل ونحوهما اه حفاي **قوله** وهي هنا الخ الضمير راجع للفعل

وانته لاكتسابه التام من المضاف اليه اهتينا وهذا من الشا
رد لما احتج به من قال ان النية شرط لركن وعبارة ثم مر
وقيل شرطا لركن ما كان داخل الماهية وبفراغ النية يدخل
في الصلاة وجوابه انما يتبين بفراغها ودخوله فيها باولها قال الرافعي
ولاها تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والا لتعلقت بنفسها
اوافترقت الى نية اخرى قال والاظهر عند اكثر من ركنيتها ولا
يبعد ان تكون من الصلاة فتتعلق بما عداها من الاركان اي
لا بنفسها ولا تقتصر الى نية والثان تقول يجوز تعلقها بنفسها
ايضا كما قاله المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر في جواز تعلقها
بنفسها وبغيرها كما لعلم والنية وانما لم تقتصر الى نية لانها شاملة
لجميع الصلاة فتتصل بنفسها وبغيرها كاشارة من اربعين فانها
تتلي نفسها وبغيرها انتهت **قايمة** العبادات التي تجب
فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية الفرضية الى اقسام منها
الحج والعمرة والزكاة لا تشترط فيها بلا خلافا خلافا للدميري
ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الاصح وهو الصلاة
واجمة منها ومنها عكسه وهو الصوم كما صح في شر المذهب
وان اقتضت عبارة الكتاب ثم خلافا ومنها عبادة لا يكفي فيها
ذلك بل يضر على الصحيح وهو التيمم فاذا نوي فرضه لم يكتف
اهتم **قوله** لاها تنوي والا لزم التسلسل لان كل نية تحتاج
الى نية وهذا لا ياتي الا اذا قلنا انه ينوي كل فرد فرد من
الصلاة وهو ليس كذلك واما اذا قلنا انه ينوي المجموع اي
يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو المعقد فيمكن ان تنوي
بان تلاحظ من جملة افعال الصلاة ويكون المراد بقوله لاها
لا تنوي

لا تنوي اي لا تجب نيتها فليس المراد انه يجب ان يلاحظ النية
بل المراد انه لا يجب ان يلاحظ ان النية من جملة الصلاة وذكر
نشنا انه يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها كما لعلم وحينئذ تصير
محصلة لنفسها وبغيرها كاشارة من اربعين تنوي نفسها وبغيرها
ولكن لا يجب ذلك اي ملاحظة هذا القدر اصح مع ايضاح
قوله كصبي وسنة هذان مثالان لذات الوقت ومثال
ذات السبب كالسوف ومن الاول سنة الظهر القبلي والبعدي
وان لم يلاحظ الموكدة وهو عند الاطلاق مقصرا اليها وان
لم يصل الظهر قبل القبلي لان الوقت لا يعين ومن ثم وجب
تعيين عيدا لفطر ليلا يلينس بالاضحى ولو اطلق في القبلي
او البعدي حمل على الركعتين الموكدتين اصح **قوله** ايضا كصبي
وسنته كان الاول ان يقول وكسوف ويظهر انه يكفي في
الصبح صلاة الغداة او صلاة الفجر لصدرهما عليها وفي اجزا
نية صلاة يتوابع في اذانها او يقنت فيها ابدأ عن نية الصبح
تردد والا وجه الاجزاء يظهر ايضا ان نية صلاة بينوا لبراد
لها عندئذ في شرط مغنية عن نية الظهر ولما روي ذلك شيئا
ولو قال نويت اصلي ركعتي الفجر سنة الصبح هل يصح ولا الوجه
الصحة وقوله سنة الصبح بيان خلافا لمن قال انه لا يصح
للمنافاة لان الاصل في الجزاءه للفرض هربا **قوله** لتتميز
عن غيرها وهو النقل المطلق اهتينا **قوله** صلاة الوقت
اي المطلق الصادق بكل الاوقات اهتينا **قوله** او تدر في الزخاير
الاكتفاء في المستدور بالنذر عن نية الفرضية لان التذرك لا يكون
الا فرضا اهلي **قوله** لتتميز عن النقل هذا التقليل يجب بسقاطه

وذلك لأن مصلح الظاهر مثلا إذا قصد فعلها وعينها بكونها ظاهرا
تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تصدق على شيء منها
فكيف يعمل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النقل لا يقال
مراده بالنقل المعادة وصلاة الصبي لأنها نقول يمنع ذلك
قوله وشمل ذلك الخ فتأمل أهـ وذكر ومثله في البراءة ثم
قال والأولى في الجواب يقال إن هذا التقليل للصلاة المندوة
وقوله وليبين حقيقة تقليل غيرها ويكون التقليل على التوزيع
ويطابق قوله وشمل ذلك الخ ويمكن أن يقال لا يرد هذا من أصله
لأن المراد بتعيين ذات الوقت المقرض لكونها ذات وقت كذا ومن
تقصير للظاهر بكونها ظاهرا مراده كونها ذات هذا الوقت وهي
صادقة بالفرض وتوابعه فيحتاج لنية الفرضية ويكون التقليل
متعينا ومنشأ هذا الأيراد فهم قائلون أن المراد بالظاهر التي تقصر
لها ما هو علم على الفرض وليس مراد الماعز فتأمل منصفاً ويؤيد
هذا الجواب ما ساقى للشئ في باب زكاة المال حيث قال في تقليل عدم
اشتراط نية الفرضية في الزكاة لأن نية الفرض كما لمال البيت
بشرط أن الزكاة لا تقع إلا فساداً به فارق ما لو نوى صلاة الظاهر
أهـ بمخوفه وقد كتبت عليه هناك بعض كواشي قوله وبه فارق
المأى بكونها لا تقع إلا فساداً بالظاهر يقع على الفرض والنقل
فالمراد بصلاة الظاهر صاحبة الوقت لمعلوم فرضاً كانت أو سنة
فلا بد من التقصر للفرضية تأمل أهـ كاتبه قوله وليبين حقيقة
في الأصل أي فالعرض من نية الفرضية أحرامين أما التمييز وأما
بيان حقيقة التي لا تميز عن غير أهـ قوله وشمل ذلك أي
قوله ومع نية فرض فيه أهـ قوله وسياقي بيانه في باب صلاة
الجماعة

الجماعة عبارة هذا الشرح نعم وينوي الفرض وإن وقعت نفلاً
لأن المراد أنه ينوي عادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلاً
مبتدأ أي المقصود ذلك وإن لم يلاحظ النية ويكن قوله أنه
ينوي يقتضي أنه لا بد أن يلاحظ ذلك ثم قال لا أعادتها فرضاً
أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه أهـ فإن نوى
ذلك بطلت صلاته وكتبت على هذا ثم إن الظاهر أنه لا يجب
عليه ملاحظة ما ذكره بالشرط أن لا ينوي حقيقة الفرض وقوله
بل صوبه معقد وقوله ويوجد جوابه من تقليلنا الثاني أي وهو
قوله وليبين حقيقة في الأصل لأن ما ذكر فرضه في الأصل هذا
والمعقد عدم وجوب نية الفرضية على الصبي وجوبها في المعادة
أهـ جوابي قوله وصحح خلافه معقد أهـ قوله أذكيف ينوي
الفرضية هذا يقتضي امتناع نية الفرضية عليه لأنها على هذا الوجه
تلاعب وليس ذلك مراداً إذا خلافاً عما هو في وجوبها وعدمه
لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية أن لا يريدها فرضاً في
حقه بحيث يعاقب على تركه وأما ينوي بالفرض بيان الحقيقة
الأصلية أو يطلق ويجوز ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي
ما لو صلى الصبح ثم بلغ في الوقت وأراد أعادتها هل يجب عليه
نية الفرضية نظر الوقت الذي أعادها فيه أم لا نظر إلى أنه
إعادة لما سبق وهو كان نفلاً فيه نظر فيحمل الأول للعللة
المذكورة والأقرب الثاني لأنها ليست فرضاً في حقه بالأصل ولا
بالحال وقضية قوله لوقوع صلاته نفلاً أنه لو صرح بذلك بأن
قال نويت صلى الظاهر مثلاً نفلاً الصبح وهو ظاهر حيث لا حظاً لها
غير واجبة عليه أو أطلق ما لو أراد النقل المطلق فلا تقع صلاته وأما

كما يضر والمجنون فان قلنا بصفة قضائها علمها اعتداه ثم
 قال ظاهر وجوب نية الفرضية في حقها ويفرق بينهما وبين الصبي
 بانها من حيث السن كان محلا للتكليف في الجملة بخلاف الصبي هـ
 علم **قوله** من تقليلنا الثاني هو قوله ولبيان حقيقة في
 الاصل اهـ وبرز والمعتد عدم وجوب نية الفرضية على الصبي
 وتجب في المعادة وانما وجب القيام في صلاة الصبي لان المقصد
 المحاكاة وهي بالقيام حسب ظاهر وبالنية قلبي خفي والمحاكاة
 انما تظهر بالاول فوجب **قوله** وبما ذكرنا من قوله لفعلها
 اي لصلاة الصادقة بالنقل المطلق ثم زاد في الوقت وذي
 السبب شيئا وزاد في الفرض شيئا ولم يزد شيئا في النقل المطلق
 فلم انه يكفر فيه نية الصلاة اهـ **قوله** لحصولها سئل
 الشهابي عن الركعتين اللتين يصليهما الناس بعد المغرب
 لحفظ الايمان كما صرح بجماعة من الصوفية هل ينوي بها حفظ
 الايمان او يكتفي بفعل مطلق الصلاة او غير ذلك فاجاب بان
 القياس يقيين نيتها لغيرها من ذوات السبب هـ **قوله**
 تكون مستثناة مما مر عبارة ثم رويستثنى من ذي السبب
 المسجد وركعتا الوضوء والاحرام والاستحارة والطواف وصلاة
 الحاجة وستة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة
 في بيته اذا اراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل منزلا واراد مفارقتها
 كما في الكفاية في الاولى والاحياء الثانية وقياسا عليها في الثالثة
 والرابعة كما بحثه بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وان قلنا في
 الكفاية عن اصحابنا الثالثة انه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق
 في هذا المقام عدم الاستثنا لان هذا المفعول ليس عين ذلك
 المقيد

المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد
 والوتر صلاة مستقلة فلا تجب اضافته اليها لاعتبار بنيوي
 ستة الوتر وبنيوي بجميعه ان او تر ياكثر من ركعة الوتر
 ايضا وان فصله كما ينوي للتراويح بجميعها **قوله** وانما
 ينوي في الجميع الاخرة منه الوتر او سنته ويتخير فيما سوي
 الاخرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر
 وسنته وهي ولي قال في المهمات ومحل ذلك اذا نوي عدوا
 فان لم ينو فهل يلغى لايها او يصح ويجعل على ركعة لانها المتيقن
 او ثلاث لانها افضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع
 صحة الركعة او احدي عشرة لان الوتر له غاية هي افضل فجلنا
 الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اهـ قال ابن العماد
 هذه التزديدات كلها باطلة لان الاصحاب جعلوا للوتر
 اقل والحمد وادني كمال وصرحوا بان اطلاق النية انما يصح
 في النقل المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على احدي عشرة ان
 كان فيما اذا نوي مقدمة الوتر او من الوتر لم يصح ذلك وان
 كان فيما اذا اطلق وقال صلى الوتر فالوتر اقله ركعة فينزل
 الاطلاق عليها حملا على ادني المراتب اهـ واستظهر الشيخ انه
 يصح ويجعل على ما يريد من ركعة او ثلاث او خمس او سبع او تسع
 او احدي عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجه
 بانه اقل ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة اقله اذا الركعة يلزم
 الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها انتهت **قوله**
 مستثناة مما مر اي من اعتبار التقيين في ذي السبب هـ
قوله وسننية نقل فيه ينفي غير صلاة الصبي لا ينسب له

نية الفريضة خروجاً من الخلاف **قوله** أي في النقل أي
المطلق وذو السبب الموقت **قوله** خروجاً من الخلاف عبارة
أصله مع ثم مر وفي اشتراط نية النفلية وجهان كما في اشتراط
نية الفريضة في الفرض قلت الصحيح لا تشترط نية النفلية والله
أعلم أن نية النفلية ملازمة للنقل الخ انتهت **قوله** لزوم النفلية
له الخ فيه أن كلاماً من النفلية والفريضة ليس بلازم لما لا يخفى
أهـ والجواب أنه أراد باللازم ما لا يتغير في نفسه وإنما يتغير
بتسبب مكلف والنفل كذلك إذا لا يتغير إلا بالنذر وأراد بغير
اللازم ما يتغير بنفسه بدون تسبب مكلف والفرض كذلك
إذا يتغير بنفسه كما في صلاة الصبي وهو ظاهر والمعادة لأن
المكلف ليس له دخل في نذرها وإنما غاية ما في وسعه فعل
الأولي وهو ليس سبباً لنذير المعادة بل هي سنة في نفسها
بمترلة سنة الظهر البعدية **قوله** بخلاف الفريضة
للظهر وخوهاي فإنها قد تختلف وذلك في المعادة وصلاة الصبي
فنية الفريضة في صلاة الظهر مثلاً في المعادة الفرض منها بيان
حقيقتها الأصلية لا تميزها عن النافلة وكذا صلاة الصبي إذا
نوي الفريضة فيها الفرض منها بيان حقيقتها لا تميزها عن
النافلة وأما في غير المعادة وصلاة الصبي فلتميزها عنهما
فلينأمل وبهذا سقط ما للشيخ عمدة هنا **قوله** خروجاً من
الخلاف عبارة أصله مع ثم مر والأصح أنها لا تجب إلا إضافة إلى الله
تعالى لأن عبادة المسلم لا تكون إلا له تعالى والثاني يجب ليحقق
معنى الإخلاص ويحري أن في سائر عبارات انتهت **قوله** لا تكون
إلا له تعالى لا تكون وأقبحه إلا له لكنه قد يفضل عن إحقاقها
إليه

إليه فتن ملاحظتها ليتحقق إضافتها له من النافي أهـ **قوله**
ونطق بالملكي الخ ويشترط أن لا يأتي بالمشيئة لفظاً
أو نية إلا أن قصد التبرك فيض عند الإطلاق ولا يجب التفرغ
للمشروط كما لا يستقبل ولا لعدد الركعات تفصيلاً فلو فصل
وذكر خلاف الواقع لم تنفصل صلاة لتلاعبه أهـ حلي وعبارة
ثم مر مع زيادات لعشر عليه وتبطل صلاة بتلفظه بالمشيئة
فيها أو بنيتها أن قصد التعليل ولو مع التبرك وأطلق للمناقاة
بخلاف ما إذا قصد التبرك وحده وهذا التفصيل إنما هو في
الثانية بخلاف التلفظ بالمشيئة فيها بأن وقع بعد التزم
لأنه كلام اجنبي وتبطل بنية الخروج وبالتردد فيه حيث طال
التردد بأن تردد بعد قراءة الفاتحة مثلاً وقبل الركوع أو
مضي ركن في حالة تردده بخلاف الحج والصوم والاعتكاف
فلا تبطل بنية الخروج منها لأن الصلاة أضيقت وتبطل
بتعليلها بشي ولو مستحيلاً عقلاً وإن لم يحصل لما مر من
المناقاة وقارن من نوعي هو في الركعة الأولى مبطلانية
الثانية بانه جازم والمعلق غير جازم والوسواس القهري
لا أثر له ولو ظن أنه في صلاة أخرى لم يرضه ونفل فانه صلاته
على هذا الظن صحت صلاته ولا تبطل بشك جالساً للشهد الأول
في طهارة فقام للمثالثة ثم تذكره ولا بالقنوت في سنة الصبح
كان كان في سنة الصبح فظنهما الصبح مثلاً وعكسه فيصيح في كل منهما
ويقع عما نواه باعتبار نفس الأمر ثم إن تذكره فذاك وإن لم
يقدر أعاد السنة ندباً والصبح وجوباً لأن الأصل بقاء كل منهما
وخروج بالظن ما لو شك في أن ما نواه ظهراً وعصر مثلاً فيض

حيث طال تردده او مضى ركن وهذا هو الظاهر خلافا للمقولي
ومن تبعه لانه تطويل لركن قصير سهوا ولا تبطل نية **قوله**
الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فيما اذا قيل له صل
ولك دينار بخلاف نية فرض ونقل لا يندرج فيه للتشريك
بين عبادتين مقصودتين كسنة الظهر مع فرضه اما ما يندرج
كتحية المسجد فلا يضر التشريك بينه وبين الفرض كتحية
المسجد ما مر انه مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف
الح فلا يضر التشريك في نيته بينها وبين صلاة الفرض ولا بينها
وبين الرتبة او نحوها بخلاف نية الطواف ودفع الغريم فلا
تنعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة ولو قلب
المصلي صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عما عدا ما بدلت
ويستثنى من ذلك ما لو احرم بالفرض منفردا ثم رأى جماعة
تقام فانه يسن له قلبها نفلا والسلام من ركعتين كما سياتي
ولو اتي بمناق الفرض لا النقل كان احرم القادر بالفرض قاعدا او
احرم به قتل وقتله عامدا لما لم تنعقد صلاته لتلاعبه فان
كان له عذر كظنه دخولا الوقت فاحرم بالفرض وقلبه نفلا لا درك
جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها او ركع
مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا ولو كان بين اظهر العلم ان
هذا من دقايق العلم انقلب نفلا لعذرهم اذ لا يلزم من بطلان
المخصوص وهو الفرض بطلان العموم وهو مطلق الصلاة ولو
قلبه نفلا معينا كركعتي الضحى لم يصح لا فتقارح التحيين ولو
لم تشرع في حق الجماعة التي اراد فعلها مع الامام وكان في صلاة
الظهر مثلا فوجد من يصلي العصر لم يجز له قطعها كما في المجموع ولو

علم

علم كونه احرم قبل وقتها في اثنا عشر يوما التي بطلانها واما
وقفت له نفلا لقيام عذرهم كما لو صلى باحتياط لغیر الغفلة ثم
تبين له الحال فان كان بعد فراغها وقفت له نفلا او في اثنا عشر
بطلت كما مر وامتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى بقصد ثواب الله
تعالى لله رب من عقابه صحت صلاته كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى
خلافا للفر الزاري ويمكن حمل كلامه على محض عبادة لذلك وحده
ولكن ينبغي النظر في بقاء سلامه ومما يدل على ان هذا مراد المتكلمين
انه محط نظرهم لمناقضاته لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته
اما من لم يجزها فلا شبهة في صحة عبادة كما قررناه اذ طهرني
ذلك وطلبه اياه لا ينافي صحتها انتهت **قوله** ليساعد اللسان القلب
انظر لم يزل كسابقيه خروج من خلاف في عبارة شرم وليساعد
اللسان القلب لانه بعد عن الوسوس وخروج من خلاف من
اوجبه انتهت **قوله** وضع ادا بنية فضا الحاي على الاصح وعبارة
اصله مع شرم ردا لاصح انه يصح الا بنية القضا وعكسه بقدر
والثاني لا يصح بل يشترط ان يتميز كل منهما عن الاخر كما في الظهر
والعصر كمن بين المقرض لهما على الاول ولا يشترط ان يتفرضا
لوقت كالיום اذ لا يجب المقرض للشرط فلو عين اليوم واخطأ
صح في الادا لان معرفته بالوقت المتعين للفعل بالشروع تلغي
خطاه فيه وكذا في القضا ايضا كما يقتضيه كلامهما في التكميم
وهو المقدم وقع في الفتاوى للبارزي ان رجلا كان في موضع
منذ عشرين سنة يراي له الفجر فيصلي ثم تبين له خطاؤه فما
ذا يجب عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا صلاة واحدة وان عين
كونها من اليوم الذي قبله ظن دخول وقتها لان صلاة كل يوم

تكون قضا عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشك على ذلك قولهم
لواحد من بغيره قتل حوله وقتها طائفا دخوله انعقدت فلا كان
ذاك محله فحين لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلتنا
وما افتى به البارز في فتاوى والده رحمه الله تعالى وان نوزع فيه
وسئل والده رحمه الله تعالى عن من عليه قضا ظهر يوم الاربعاء ويوم
الخميس فوصل ظهر انوي به قضا المتأخر فهل يقع عنده ام لا عن
الاول فاجاب بانه يقع عما نواه وسئل ايضا عن من عليه قضا ظهر
يوم الاربعاء فقط فوصل ظهر انوي به قضا ظهر يوم الخميس غايضا
هل يقع عما عليه لانه عين ما لا يجب تعيينه واخطا فيه او لا كما في
الامام والحنابلة فاجاب بانه يقع عما عليه لما ذكر كما اقتضاه كلام
الشيخين وان خالف فيه بفضهم وقد علم مما مر انتهت **قوله**
ايضا وضح اذا اي يختص الامر بنية قضا اي شرعي وكذا يقال
في العكس وحل التفصيل بين الضرر وعدمه انما هو في الشرعي ما
نية اللغوي فلا تقر مطلقا **قوله** لان كلامهما ياتي بمعنى الاخر
اي لغة اي فيجعل في عرض لناوي على اللغوي بواسطة عذرهم وان
كان قاصدا للشرعي **قوله** ياتي بمعنى الاخر اي لغة يقال ادبت الدين
وقضيت به معنى وفيت به اه ع ش **قوله** مع علمه بخلافه اي وقد
نوي لمعني الحقيقي والخلق بخلاف ما اذا المراد المعني اللغوي فانها
تقع اه ش **قوله** لو شرع في الصلاة في وقت يسرها وعزم
على مدها ليوقعها خارج الوقت فهل ينوي ح القضا نظرا لقصد
او لا وانظر للوقت الذي يظهر الثاني اه لكاتبه اه ش **قوله**
من مفسدات الصلاة اي وتحريم ذلك عليه يدخله في امر
محترم قال عميرة يقال احرم الرجل اذا دخل في حمة لا تستهلك
قاله

قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة
يحم فيها امور فيلها تكبيرة احرام اه ع ش علمه ر والحكمة في افتتاح
الصلاة بالتكبير استحضار المصلي عظمة من نصيب الخدمة والوقوف
بين يديه ليمتلئ هيبة فيحفر قلبه ويخشع ولا يعث فان قيل
لما اختص انعقادها بلفظ التكبير ون لفظ التعظيم قلت انما اختص
به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم
لا يدل على القدم وكلها تقتضي التعظيم الا انها تتفاوت ولهذا قال
صلى الله عليه وسلم سبحان الله نصف الميزان والحمد لله ثلث
الميزان والله اكبر ملا ما بين السموات والارض وقال حكاية عن
الله عز وجل الكبرياء روائي والقطعة ان راي عن فاذعني في شيء
منهما فقصته ولا ابالي استغفار للكبرياء الرواء والقطعة الانوار
والرد اشرف من الانوار اه برما **قوله** خبر المسي صلواته اي خبر
الشخص الذي اسأله صلواته واسمه خلاد بن رافع الزرقي الانصاري
اه عميرة اقول لما ذكر الخبر بتمامه ولم يقتصر على قوله اذا قلت
الي الصلاة فكبر على عادت من الاقتضائي الاحاديث الطوال
على محل الاستدلال ليجعل عليه في الاستدلال على بقية الاركان
ولم يذكره الشاهد وخوف من بقية الاركان لكونه كان عالما
بها وقوله ثم اقر ما ينسب منك الخ وكان الذي ينسب منه من
القرآن ذاك الفاتحة فقط اه ع ش علمه ر وقد جاء في بعض
الروايات بام القرآن اه ع **قوله** ثم ارفع حتى تعتدل قائما ليس
في هذه الرواية تفريع بالطائفة في الاعتدال فلذلك
اتي برواية ابن حبان اه ش **قوله** وفي رواية للبخاري
ثم اسجد اي بعد قوله ثم ارفع حتى يطمئن جالسا اه ع ش

فيكون بيانا للسجدة الثانية وقوله ثم ارفع اي في الركعة الثانية
 اه عشا **قوله** مقرونا به النية وذلك بان يستحضر في ذهنه
 ذات الصلاة وما يجب المقرض له ثم يقصد فعل هذا المعلوم و
 يجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يفعل عن تذكره حتى
 يتم التكبير وانزع فيه امام الحرمين بانه لا تخويه القدرة البشرية
 ومن ثم اختار النووي الخ وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز
 سواه وصوبه السبكي وقال غيره انه من مذهب الجمهور والردكي
 انه حسن بالغ لا يتجبه غيره والاذرعي انه صحيح والسبكي من لم يقل
 به وقع في الوسوس المذموم ولو تخلل بين الله اكبر ولا يقصر
 الفضل به فلا تشترط مقارنة النية له وكلام الاصحاب فيما
 يتوقف عليه لا نعقاداه من غير زيادة وعبارة شرع وظاهر
 كلامهم انه يشترط مقارنة النية للجليل مثلا او قال الله الجليل
 اكبر وهو ما حثه صالح البلقيني قال والا لصدق انه تخلل في
 التكبير عدم المقارنة لكن المعتقد كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى
 خلافة وان كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شيء بين
 لفظي التكبير فلا دلالة على اشتراط المقارنة فيما عدا اللفظي التكبير
 نظر المعنى اذا اعتبر اقتراضا باللفظ الذي يتوقف الانقضاء
 عليه وهو الله اكبر فلا يشترط اقتراضا بما تخلل بينهما وما كان
 الزم ليسا لم يقدر عزوبها بينهما لم يشبهه بسبب التمسك
 والهي ولا يجب استصحابها بعد التكبير للمعنى لكنه بين ان
 واعلم ان الفقهاء هنا اربعة اشيا استحضار حقيقي
 بان يستحضر جميع الاركان للصلاة تفصيلا وقرن حقيقي بان
 يقرن ذلك المستحضر بجميع اجزا التكبير واستحضار عرفي بان

يستحضر

يستحضر الاركان اجمالا وقرن عرفي بان يقرن ذلك المستحضر
 بجزء ما من التكبير والمعتقد في المذهب انه لا بد من الاولين وان
 اكتفى بقبض المتأخرين بالآخرين لما قيل ان الاستحضار الحقيقي
 مع القرن الحقيقي لا تطبيق الطبيعة البشرية بل يكفي الاستحضار
 العرفي مع القرن العرفي واعلمت ذلك علمت ان قول الشرح حيث
 بعد الخ ليس للمقارنة العرفية لما علمت ان الاستحضار العرفي
 والمقارنة العرفية متغايران بل هو متعلق بمحذوف تقديره
 كما اكتفى بالاستحضار العرفي بحيث بعد الخ ومعنى هذه مستحضرا
 استحضار الاركان اجمالا كما مر **قوله** بان يقرنها بضم
 الدال من قرن يقرن وبابه نصره برما **قوله** ويستحبها
 الخ اي ذكر الاحكام فقط ثم هذا القصد المستحب هو قصد
 الصلاة المتصفة بانها ظر مثلا او انما فرضا وقصد الصلاة
 مع قطع النظر عن صفاتها وان اعتبرت او لا كما قد يتوهم اه
 سم اهرع **قوله** وتعين الله اكبر هي موصولة في هذه العبارة
 لان قطعها على الحكاية يوهم انه يجب على المصلي ان يقرأها اي
 الايتان بها مقطوعة وليس كذلك اذ يصح ان يقول ما موما
 الله اكبر يوصلها جزم به في شرح المذهب هو عميق لكن الوصل
 خلاف الاولي كما ذكره مرر وبقى ما لفتح الها وكسرهما من الله
 وما لفتح الراء وكسرهما من اكبر هل يقرأ ولا فيه نظر والا قرب
 عدم الضرر كما ياتي من ان المعنى في القرآن اذا لم يغير المعنى
 لا يضر ونقل بالدر عن فتاوى والدائه ما يوافق ما قلناه في
 المسئلة الثانية اهرع **قوله** ولا يضر ما لا يمنع الاسم اي لا يضر
 معناه وهو كون الله اكبر من كل شيء بان لا ينضم اليه ما يوهم

عدم الاخبار بذلك او بفصل بين المبتدأ والخبر بما يطول به الفصل
 من الصفات اخرج **قوله** ما لا يمنع الاسم اي اذا كان من مفعول
 الله تعالى بخلاف غيرها كقوله الله هو اكبر فانه يضر على المعتقد
 كاسم يارحم اكبره ثوبه ويضره سبحانه اكبر لانه جملة وهو
 مفعول بفعل محذوف تقديره اسبح اسم سبحانه اهرما **قوله**
 كالله اكبر اي لان الالاف تغير المعنى بل تقويه بافادة الحصر
 لكنه خلاف لاولي خروجا من الخلاف فحق القديم انه لا يجري
 اهرما **قوله** لا اكبر اسم اي ولا الاكبر اسم قال شيخنا ع شر هل
 ولو اني باكر ثانيا كان قال اكبر اسم اكبر ولا فيه نظر ولا قرب
 ان يقال ان قصد التفاضل والابان قصد الاستيناف والاطلاق
 لا يضر ويضرا خلافا لبحر من اسم اكبر وزيادة حرف غير المعنى
 كدعوى انه كالف بعد الباء سوا فتح الهمزة او كسرهما لان الكبار
 بكسر الهمزة من اسماء الكيف كما تقدم وبفتحها جمع كبريفتين
 وهو الطبل الكبير الذي له وجه واحد ومن قال ذلك متعمدا
 كفر وزيادة واو قبل الجلالة وتشديد الباء او الراء من اكبر وهذا
 ظاهر في الشق الاول واما الثاني فمردود اذا لم يحرف تكرير
 وزيادة تغير المعنى وابدال همزة الكبر او من العالم دون الجاهل
 وان كان ظاهر كلام بعض الصحابة مطلقا لانه لغة وابدال الكاف
 همزة ماله تكن لغة وتخلل واو بين الكلمتين ساكنة او متحركة
 ولو زادت المد في الالف التبيين اللام والها الى حد لا يراه احد
 من القراء وهو عالم بالمال ضرر قال الزيادة لا يضر ولو زادت غاية
 مقدار ما نقل عنهم على ما نقله حجر سبع الفات وتقدر كل الف
 بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحرك الاصابع متواليه
 مقارنة

مقارنة للنطق بالمدد وصل همزة اسم الكبر قبلها خلاف لاولي
 ولا تنبطل لسقوطها درجا ولا يضر ضم الراء من الكبر ولا فتحها
 ولا كسرهما لان الهمزة لا يغير المعنى خلافا لجمع اهرما ومثله
 ثم **قوله** ولا الله الذي الخ ضابط ما يضر الفصل به ثلاث كلمات
 في قوله الملك القدوس ليس بقيد في الفصل المضرب بل هو
 لمرات به من الفصل بما قبله اهرما **قوله** لان ذلك لا يسي
 تكبيرا انظر لا يسمي عند من مع ان معنى التكبير وهو كون
 اسم اكبر من كل شئ لا يفوت بذلك اخرج **قوله** ويجب سماع
 التكبير نفسه حصر التكبير لان الكلام والافساير والاركان
 القولية كذلك ويجب يقع التكبير قايما حيث يلزمه القيام
 وسبيل ان لا يقصر بحيث لا يفهم وان لا يعططه وقصر بان
 يسرع به اولي ولو كبر للاحرام تكبيرات ناويا بلك منها الافتتاح
 دخلة الصلاة بالاو تار وخرج بالاشفاع ان لم ينوينها
 خروجا واقتضاها والافينج بالنية ويدخل بالتكبير وان
 لم ينوين غير اولي شيئا لا يضر لانه ذكر فلا تنبطل به الصلاة
 ونظير ذلك ان حلفت بطلاقك فانت طالق فاذا كرره
 طلقت بالثانية واخذت بها اليمن الاولى وبالرابعة اخلت
 بها الثالثة وبالسادسة واخذت بها الخامسة وهكذا وهذا
 كله مع القصد اما مع السهو فلا بطلان ولو شك فيه انه
 احرم او لا فاحرم قبل ان ينوي الخروج من الصلاة لم تنفقد
 الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو كبر بنية
 ركعتين ثم كبر بنية اربع لم تنفقد صلاته ولو كبر امامه
 منين لم يفسد حمله على الكمال اهرما **قوله** بفتح ايم

الح ومضارعه على العكس من ذلك ما هو برك وفي المصباح عجز عن
الشي عجزا من باب ضرب وعجز عجزا من باب ثقب لغة لبعض قيس
غيلات ذكرها ابن ابي حنيفة وهذه اللغة غير معروفة عندهم
وقد روي ابن فارس بسنده الى ابن الاعراب انه لا يقال عجز
الانسان بالكسر الا اذا كبرت عجيزته **قوله** ترجم عنه الترجمة
هي التعبير بالي لغة كانت غير العربية واسمه اكبر ترجمته بالفارسية
خدای بخد بزرگ تر بفتح التاء وسكون الراء ومعنى خدای بزرگ
وحدها الله كبير ومعنى قتر هو التفضيل الذي في اكبر ذكره
في شرح الروض خلافا لمن لم يشترط ذكر قوله تراها شيئا خفا واما
ترجمته بالعجمية فهي خدای ترستاه برماو وفي قوله فصل
نكاح الكافرة مانصة فائدة مهمة اسم الله بالعربية وبالعبانية
ايد واما ايل و ايللا وبالسريانية ايللا او عيللا وبالفارسية
خدای وبالخذرية تنك وباليرومية شمشا وبالهندية
مشطيشا وبالتركية يبات وبالخلاجية داغان يعني معجزة
بعد الهمة وبالبلغارية تكري وبالنفرعية بمجنتين و
مهملتين بعد الموقية اله بهمة وكلام مضمومتين واسمه اعلم
قوله بالي لغة شاوي من فارسية او سريانية او عبرانية
او غيرها فيا في بدلول التكبير بتلك اللغة اذا لا اعجاز فيه بخلاف
الفاخرة حيث لا يترجم عنها لان القرآن معجز وقيل بتعريب السريانية
او العبرانية لان الله تعالى انزل بها كتابا فان عجزا بالفارسية
مقدمة على الجميع لانها اقرب الى العربية فان عجزا عن اللغات
كلها فهل ينتقل للذكر والدعا وقد يؤخذ من قولهم ربي الاخر
فان عجز عن ذلك قال بقلبه كما في المريض ان هذا كذلك وقال شيخنا
عش

عش يمكن ان يفرق بابه الاخر عما جاز عن النطق بخلاف هذا
فينقل الى الذكر والدعا وهذا واضح برماو **قوله** ولا يعدل
الي غيره من الاذكار اي عند القدرة على الترجمة فان عجزا عن نقل
ينتقل الى ذكر اخر او يسقط التكبير بالكلية فيه نظر والا قرب
الثاني اخذ من مقتضى عدم التفضل له فليراجع لكن قضية
قوله بعد قول المصنف الا في قلت الاصح المنصور من جواز التفرقة
الح من قوله ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تمضي وقفة
بعد الكفاية فيلزمه الاثبات به وهذا غير خاص بالفاخرة
بل يطرد في التكبير والشهادة يقتضيان خلافه اه ع شر على مر
قوله ولزمه تعلم ان قدر وجب على السيد تعليم غلامه العربية
لاجل التكبير وخوف او تخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه
واستكسبه عصي ومنه يؤخذ انه يخلص من الاثر بتعليمه من
العربية قدر ما يتمكن به من ذلك ما هو برماو ومثله شر مر
وقوله فان لم يعلمه واستكسبه الظاهر ان قوله واستكسبه
ليس بقيد في القصيان بل بالعصيان ثابت فاله يعلمه ولم يحله
ليكتسب اجرة المعلم كان جسده اه شيب وعبارة ع شر عليه فيعلم
يستكسبه فلا عصيان لا مكان ان يتعلم ولو باجاء نفسه ولا
يقال العيد لا يوجر نفسه لانا نقول الفرع جعل له الولاية على
نفسه فيما يضطر اليه وهذه منه لان الشرع الجاه لذلك انتهت
قوله ولو سافر ظاهره ولو بلغ مسافة الفرض وهو المصنف وعبارة
شر مر ولو سافر اطاقه وان طال كما اقتضاه كلامهم لان ملايتهم
الواجب لابه فهو واجب وانما لم يجب السفر للماعلى فاقده لدوام
النفع هنا بخلافه ثم انتهت **قوله** مع التمكن منه وهو من البلوغ

لا من التمييز خلافا للحجاء من الاسلام فيمن طرأ اسلامه بعد بلوغه
 اه حلي **قوله** ويلزمه القضاء لتفريضة عبارة شرعية فان ضاق
 الوقت صلى لحرمة واعد كل صلاة ترك التعلل لها مع امكانه
 وامكانه معتبر من الاسلام فيمن طرأ عليه وفي غيره يتجه
 كما قال الاستوي وغيره ان يعتبر مع تمييزه لكون الأركان والقرآن
 لا فرق فيها بين الصبي والبالغ والأوجه خلافه أي أنه يعتبر
 من البلوغ لما فيه من مواخذته بما مضى في زمن صباه انتهت
قوله ويلزم الأخرس الحمل هذا بعضهم على ما إذا طرأ الخرس
 ووجه ذلك فيما يظهر أنه في الطاري كان واجبا عليه القراءة
 المستلزمة للتحريك المذكور فان عجز عن النطق بها بقي التحريك
 الذي كان واجبا والميسور كما يسقط بالمسور أما إذا ولد أخرس
 فلا يلزمه لأنه لم يجتبه عليه القراءة التي هي المقصورة فلم يجبه المتابع
 الذي هو التحريك وكما في الناطق العاجز فإنه لا يلزمه ذلك
 واعتده مر في شرحه **قوله** أيضا ويلزم الأخرس أي الطار
 خرسه بعدما احسن شيئا وانما ذكره لأن المتن يوهم نفيه حيث
 اقتصر على العاجز فيقتضي أنه ليس بعد ذلك مرتبة أخرى وليس
 كذلك اه بربما **قوله** ولهاية وهي النعمة المشرفة على الخلق في أقصى
 الغم والجمع لهي واهيات مثل حصاه وحمي وحصيات واهوات
 أيضا على الأصل اه **قوله** فواه بقلبه لعلا مكراد اجراه بدليل قوله
 كما في المربض اه **قوله** وسن لا مام جهر بتكبير أي بقصد الذكر
 في كل تكبيرة او بقصد مع الاسماع بخلاف ما إذا قصد الاسماع
 وحده او اطلق فان الصلاة تبطل ويأتي مثله في المبلغ فقوله
 يسمع المأمومون الخ اللام فيه للعاقبة لا للعلة الباعثة والا
 لبطلت

لبطلت الصلاة ويقرهم منه انهم اذا علموا صلواته بغير الجهر لم
 يسن الجهر وهو كذلك اه **قوله** اي فيكون مباحا فان حمل قوله لم
 بين الجهر على معنى لم يسن له ان يأتي به كان محقلا للكرهية اه
 من عكس **قوله** قال ابن العباد ولو توسل بالمأموم في تكبير
 الأحرار على وجه يشوش على غيره من المأمومين حرم عليه ذلك لمن
 قصد يتكلم بجوار المصلي وكذا يحرم عليه القراءة جهرا على وجه يشوش
 على المصلي بجوار اه نقله في حواشي الروض قبل باب الفصل وفي حجر
 كراهة القراءة **قوله** والنقح برد ما قاله ابن العباد اه **قوله**
 احتيج اليه تقييده في المبلغ بالأختياج يقتضي ان الإمام يطلب
 منه الجهر مطلقا وليس كذلك بل في كل ما يقتضي أنه مقيد بالأختياج
 وهو قوله فيعلموا صلواته أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى
 الأختياج فيكون الرفع مكروها اه ع ش اه اطفح فان قصد الذكر
 فقط او المذكر والاعلام لم تبطل وان قصد الاعلام فقط او اطلق
 بطلت على المعقد وقصد لذكر شرط عند كل تكبيرة خلافا للخطيب
 حيث قال عند التكبيرة الأولى ويحل البطلان فيما ذكر في العالم
 اما في العامي ولو انحاط العلم فلا يضر وقصد الاعلام فقط
 ولا الاطلاق اه **قوله** بروما **قوله** وسن لمصلي ولو امرأة ترفع
 كفيه أي وان كان يصلي من اضطرار اه شرر والحكمة في ذلك
 اعظام اجلال الله تعالى ورجا ثوابه والاقتداء بنبيه ووجه الاعظام
 ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على كبريائه وعظمته
 والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهار به من الأركان وقيل
 للإشارة الى توجيهه وقيل ليراه من لا يسمع تكبيرة فيقتدي به
 وقيل للإشارة الى طرح ما سواه والاقبال بكلمة على صلواته اه بربما

وعبارة الشوبن قوله ولمصل رفع كفيه لورفع واحدة كرم وكتب
ايضا قيل حكته رفع الكبرياء عن غير الله تعالى وقيل ان يراه الاسم
وسمعه الاممي وقيل معناه الاشارة الى طرح الدنيا والقبال
بكلية على العبادة وقيل الى الاستسلام والانتقاد ليناسب قوله
قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى
تمام القيام وقيل الى رفع اليدين بين الصلوات لمصمود وقيل
ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا نسبا وتفقها قال الربيع
قلت للتشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة
نبيه ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من
زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل اصبع حسنة فتح المبارك
انتهى **قوله** رفع كفيه اي ابتدا رفع كفيه مع ابتدا تحريمه الخ فيكون
ذاكرا للابتداء فيها معا وتاركا لانهما وقد بينه الله اهتجنا **قوله**
حذو منكبيه متعلق بحذو فاي منها الى ما حذوا الخ اهتجنا **قوله**
وراحته اي ظهرها الى منكبيه قال مروى علم ما تقر ان كلامي
الرفع وتفرقا صابغة وكونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة
اه وعلى هذا فكان الاولى للمصنف ان يقول في رفع كفيه للقبلة
وكونها مكشوفتين الى زيادة العاطفة في الكل كما جرت به عادة
في مثل ذلك اه اطفيكي اما الانتهاء اي انتهاء الرفع مع التكبير
وهو مقابل المحذوف تقدير هذا حكم الابتداء واما الانتهاء الى
اهتجنا **قوله** استجاب انتهايتها اي التكبير والرفع وهو المعقد
واما حظا يدين فبعد انتهاء التكبير ولو تقدرا وتعرض رفع احدي
يديه رفع الاخرى ولو قطعت يده من الركوع رفع الساعد
او من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المستوفيان
كان

قوله
صم

كان اذا رفع زادا ونقصا في المحكم منها فان قدر عليه ما جميعا
فالاولى الزيادة ولو ترك الرفع ولو عمدا حيز شرع في التكبير رفع
اتناه لا بعدة لئلا يسببه وبما تقر وعلم ان كلا من الرفع وتفريق
اصابعه وكونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة فاذا فعل شيئا
منها اثبت عليه وفاته اكمل فيما تركه وينبغي ان ينظر قبل الرفع
والتكبير الى موضع سجوده لاحتمال ان يكون فيه نجاسة او نحوها
مما يمنع السجود ويترك راسه قليلا ثم يرفع يديه اه برماوي
مع زيادة لشرع علم **قوله** وثالثها قيام وهو افضل الاركان
لاشماله على افضل الاثار وهو القرآن ثم السجود لقوله صلى
الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع
ثم باقي الاركان والعاجب منه الذي يودي به الركن قدر العظمائنة
كبقية الاركان وتطويله بقدر الفاتحة لفروقه الايتان بها
وكذا السورة وبين ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول
الانوار بربع اصابع فقدم جوابا لشرع في تقريب ركبتيه في السجود
فيقاس عليه ما هنا ويكره ان يقدم احدي رجليه على الاخرى
وان يلصق قدميه اه برماوي واعلم انهم اوجبوا الذكر في قيام
الصلاة وجلوس المشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود
لان القيام والعقود يقعان للعبادة والعادة فاحتيج الى ذكر
خلصها للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى
اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يجب ذكرهما **قوله** في فرضي
ولو كفاية او بالاصالة فشملة صلاة الصبي والجنابة والمعاودة
والمندثرة اه برماوي ومثله شمر **قوله** او بغيره اي ولو لم
يلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والام يجب اه ش **قوله**

اي لو انه اه

ايضا او بغير اي من معين او عكازة اي وكان يمكنه الوقوف بدونهما
واما يحتاج اليهما في النهوض فقط والابان احتاج اليهما في النهوض
والدوام لم يجب القيام وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة
وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخا كابن حجر قال لا وجه
انه لا فرق في حيث اطاق اصل القيام ودوامه بالمعنى لزمه اهـ وثوبن
والذي يحصل لعشر علمه را حقا من كلام الغزي والروض بعد
اضطراب الفرق بين نحو العكازة والمعين حيث قال من قدر بعد
النهوض على القيام معقدا على نحو جدار وعصى لزمه او بمعين
لم يلزمه اهـ شيخنا حفي وعبارة البرهاوي قوله او بغيره شملها اذا
عجز عنه مستقلا وقدر عليه متكيا على شيء او قدر على النهوض
بمعين ولو باجرة مثل طلبها فاضلة عما يعتد به في الفطرة لزمه وليلة
وقيل انها تعتد بما في النية وكذا لو قدر على القيام على ركبته
لانه ميسوره انتهت **قوله** حال التحريم وكذا بعده الى اخر الصلاة
اهـ شيخنا **قوله** وخرج بالفضل النفل الخ عبارة شمر وخرج بالفضل
النفل وبالقادر العاجز وسياتي حكمهما انتهت **قوله** وهو ركن
في الفريضة فقط اي فاختط رتبته اهـ شيخنا **قوله** ولانه قبلها
فيها شرط بيجب الاكتفاء بقرنته لهما فقط وان لم يتقدم عليهما
الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تكون
شرطية قبلها لتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت
لم يشترط اهـ سم على حجر اهـ ع شر على ر **قوله** بنصب ظهر بان يكون
الى القيام اقرب منه الى الركوع او يكون اليهما على حد سواء هـ
وعبارة الشوبري قوله بحيث لا يسمى قايما اي بحيث صار الى
الركوع اقرب بخلاف ما لو كان الى القيام اقرب اليهما على السواء
ونازع

٢٩٢
ونازع الا ذرعي الشوبري في الثانية والمعتمد الصحة فيها لكن في
شر شيخنا في فصل خرج الامام من صلاة فيما لو ادرك الامام في
الركوع وكبر تكبيرة واحدة انه لا تنقض صلاة الا اذا اتى بها وهو
الى القيام اقرب ومثله في ابن حجر وقد كتبناه بالهامش ثم فليمر
انتهت **قوله** ايضا بنصب ظهر متعلق بمحذوف اي ويحصل القيام
بنصب ظهر الخ اهـ شيخنا **قوله** ولو باستناد الى شيء ويكره الاستناد
حيث لا ضرورة قاله من شمر وروى شر عليه **قوله** كجداري وان كان
حيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره له الاستناد نعم لو
استند بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاة لانه متعلق نفسه
وليس بقائم ومنه يؤخذ صحة قول بعضهم يجب وضع القدمين
على الارض فلو اخذت اثنان بعصديه ورفعاه في المرواح حتى صلى لم
تصح صلاة ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر لانه كايما في
اسم القيام واما لم يحز نظيره في الجود لانه ينافي وضع القدمين
المأمورية ثم اهـ كوبري **قوله** فلو وقف منحنيا اي الى قدمه او
خلفه وقوله او ما يلاي الى يمينه او يساره وقوله بحيث لا يسمى
قايما ضابط للاختنا السالب للقيام وعبارة شمر والاختنا
السالب للاسم ان يصير الى الركوع اقرب قاله في المجموع لان كان
الى القيام اقرب ومستويا لمرين كما فهمه كلام الروضة ايضا انتهت
قوله وزاد وجوبا اخنا قال الشيخ وسكتوا عما لو لم يقدر عليه
فهو يسقط الركوع خ لتعذرهما كما سيأتي نظيره في الاعتدال او يلزمه
المكث بزيادة على واجب القيام ليجعلها عن الركوع فيه نظريته
انه ان قدر على الايماء براسه ثم بطرفه ثم بالاجرا على قلبه لزمه
اهـ قلت وهو قياس ما ذكره انتم في التي بعدها فليتأمل اهـ وثوبن

قوله ان قدر على الزيادة فان لم يقدر لزمه المكن زيادة على واجب
القيام ويصيرها للركوع بطمانينته ثم للاعتدال هل محل هذا ان
عجز ايضا عن الايام الى الاعتدال بنحو راسه ثم جفنه والا قدم على
هذا لانه اعلى منه ام لا فيه نظر ولعل المتجه الاول اه بل حرف
قوله ولو عجز عن ركوع وسجود اي لعله في ظهره مثلاً تمنعه الاخذ
اه شمره وقوله في اخنايه في بمعنى من البيانية اه شين **قوله**
قام وجوبا اي ولو بمعنى وان كان ما يلا على جنب بل ولو كان اقرب
الى الحد للركوع ومثله الاستناد الى شيء برما **قوله** قام وفعل
ما امكنه اي لان الميسور لا يسقط بالمصور ولان القيام اكد منها
وسقوطه في النفل ونها لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه اه شمره
وكتبت عليه قوله لا ينافي ذلك وذلك لان الركوع وان لم يسقط
في النافلة لكن شرع فيها على وجه ادون من ركوع القيام فكذا
كل من حقيقة القيام والركوع ما قاط في النافلة واما عدم سقوط
السجود فلانه ليس لنا حالة دونه بعد معها ساجدا اه وعبارة
البرما **قوله** وفعل ما امكنه اي لجزا الامر بكم بامر فائتوا منه
ما استطعتم ولان الميسور لا يسقط بالمصور ولان القيام اكد
منها وسقوطه في النفل ونها لا ينافي ذلك ولو اطاق القيام
والاضطجاع دون الجلوس قام لانه قعود وزيادة ويفعل ما يمكنه
من الايام وتشهد قايما ولا يضطجع **قوله** فان عجز او ما اليهما
وبعد الايام للسجود الاول يجلس ثم يقوم ويومئ للسجود الثاني
حيث امكنه الجلوس لو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال
كرره عن السجود اه حلي وقوله ثم يقوم الخ انظر هذا لقيام شرط
وما المانع من الايام للسجود الثاني من جلوس مع انه اقرب امل

قوله او ما

قوله او ما اليهما اي باحسانه فان عجز فبقوله ولو عجز عن الاعتدال
وامكنه برقبته وراسه وجب والا وجب قصده وسجد بعد ذلك اه برما **قوله**
ادعن قيام قعد ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثباتها
فقد ليكلها ولا يكلف قطعها بالركع وان كان ترك القراءة احب لو
كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة امكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة
ذكره في الروضة ومعناه انه يقرأ الفاتحة قايما ثم يجلس لقراءة
السورة وقضية لزوم ذلك لكن صرح ابن الرقعة نقلا عن الاصحاب
بافضلتيته وهو واضح ولو امكن المريض القيام منفردا من غير مشقة
ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بفعل بعضها قاعدا فالأفضل الافراد
ونفخ مع الجماعة وان قعد في بعضها كما في زيادة الروضة اي فاذا
عرض له العجز لتطويل الامام مثلاً جلوسه في ركوع الامام فيقوم
ويركع معه وكان وجهه ان عذر من اقتض مساحته بتحصيل الفضل
فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام اكد من الجماعة وانما
اعتذر واترك القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفر والكلام الناسي
عن التنجس لسنة الجهر للفرق بينهما وهوان القيام من باب المامرات
وقد اتي ببديل عنه والكلام من باب المنهيات واعتنا الشارع برفعه
اهم وايضا فان الكلام مناف للصلاة بخلاف القعود فانه يكون
من اركانها اه شمره **قوله** بلحوق مشقة شديدة اي تذهب خشوع
كما قال الامام وفي الجمع ان المذهب خلافه اي فلا بد من المشقة
الشديدة التي هي اربعة من ذلك قال شيخنا ولجاء لوالد عن ذلك
بان زهاب الخشوع ينشأ من مشقة شديدة وفيه انه ينشأ عن
غيرها اه ح وعبارة البرما **قوله** شديدة اي تذهب خشوعه او كماله
اولا تحتل محاده انتهت **قوله** ايضا بلحوق مشقة شديدة هذا

ضابط للمعجز وليس المراد به عدم الامكان وعبارة شمر رقال الراجحي
ولا تعني بالعجز عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك او الفرق
انتهت **قوله** لو نذر صلاة ركعتين قايما وان لحقته المشقة
الشديدة لزمه القيام حيث اطاقه لانه التزمه ولا مانع ان يلزمه
بحق النذر ما لا يلزمه بحق الشرع اه ايعاب هو **قوله** كزيادة
مرض وكذا حدوثه بالاولي هو **قوله** او دوران راسه في
سفينة اي ولاعادة عليه وان امكنت الصلاة على الارض بخلاف
لحق ترجمته لدوره اه **قوله** ومثله شمر ر وكتب عليه ع **قوله**
وان امكنت الصلاة على الارض اي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج
من السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارع لكن
قال سم على حجر ما مضى ولعل محله اذا شق الخروج الى الارض او فوت
مصلحة السفر اه **قوله** ففد كيف شاي ولاعادة عليه
في الصور الثلاث اه **قوله** ايضا فقد كيف شاي لاطلاق
الحديث وثواب القاعد لعذر كتواب القايمة وان لم يكن صلى قبل من
لكفر او تهاون خلا فاللازم ان نعم ان عصى بنحو قطع رجليه لم
يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه وصل بتطل صلاة من يصلي بالاختنا
في غير موضع الركوع الى حد ركوعه او لا قال ابو اشكيل لا يتطل ان كان
جاهلا ولا بطلت قال كنجاشي بان كان عالما وفعل ذلك لعذر
اما لو كان لعذر كان جليسا ففقدت رجلاه واراد التورك
فحصل اختنا بسبب التبان بالتورك فلا يضر اذا وقع مطر وهو
في بيت لا يبع قائمه وليس هناك ملكة غير هل يكون عذرا في
ان يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعودا ام لا اذا مضى
الوقت لم يلزمه ان يخرج منه ويصلي في موضع يعصيه فيه المطر

فان

فان قيل بالترخص فهل تنزله الاعادة او لا قال ابو اشكيل ان كانت
المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض
لوصل قايما لم يجز له ان يصلي قاعدا وان كانت مثلها او اشق منها
جاز له ان يصلي في البيت المذكور قاعدا نعم هل الافضل له التقديم
او التخيران كان الوقت متعاقبه ما في التيمم في اول الوقت اذا
كان يرجو لما اخرج والاصح ان التقديم افضل ولا اعادة لان المطر
من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة وهل
مثل المطر ما لو جسر في موضع لا يمكن القيام فيه فضلى قاعدا ام لا
لندرتة بالنسبة للمطر فيه نظر والا قريبا ولا هو برماوي **قوله**
واقتراشه افضل اي على الاظهر قال مري في شرحه والثاني التربع افضل اه
قوله ايضا واقتراشه افضل اي وان كان امرأة ثم بعد الاقتراش لا قضاء
المندوب ثم التربع وليس في كلامه مخالفة لذلك اه برماوي **قوله**
وسياق بيانه في التشرع عبارة هناك بان يجلس على كعبه
ويتصب يمينه ويقع اطراف اصابعه للقبلة انتهت ويكره فترش
قديمه اه برماوي **قوله** افضل من تربعة التربع جلوسه موقوف يسمى
المجالس كذلك متربعا لانه يربع نفسه اي ادخل ارجله ساقبيه
وتخذه بعضا تحت بعض وهي افضل من مدرجليه وقوله وغيره
اي كاللتورك لانه معهود وكذا بانه اجلسات ولو تعارض التورك
والتربع قدم التربع لجريان الخلاف في افضليته على الاقتراش ولم
يجز ذلك في التورك اه برماوي **قوله** لانه فقود عبادة اي فقود
مشروع فيها اه برماوي **قوله** وكره اقفا ويكره ايضا ان يقعد ما دا
رجليه اه برماوي شمر ر وهذا في الصلاة كما اشار له بقوله في
فقدت الصلاة اما في غيرها فلا الا اذا كان عذرا من يستحي منه

ومحل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضي ذلك ولا فلا كراهة اهـ ثم عليه
قوله في فعدات الصلاة خرج بالصلاة غيرها فلا يكره فيها لا فقاء
ولا غيره من سائر الكيفية نعم ان فقد على هيئة من رية او تشهر
بعد التذات بالحاضرين وهم ممن يستحي منهم كرم ذلك وان تاذوا
بذلك لانه ليس كل اذا مر بها اهـ ثم على مر **قوله** اي اصل فخذيه كذا
حرم السبكي نقلا عن اهل اللغة ومن الناس من يغلط ويعتقد
ان الورك هو الفخذ فيشكل تصوير هذه المسئلة اهـ بركات واعلم
ان الفخذ يلي الركبة وفوق الورك وفوق الالية فظهر ما في كلامه
من التسمي قال حجر كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس
كذلك ففي القاموس الفخذ ما بين الساق والورك هو ما فوق الفخذ
والالية العجيزة اهـ من محال باختصار وهو صريح في تقاير الورك
والالية والفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الاخيرين
وبيانه ما ساذكره في الجراح ان الورك هو المتصل بمحل العقود من
الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم بخلاف الفخذ اهـ باختصار
قال سم قد يكون ما قاله الشيخ بيانا للمراد هنا **قوله** وهو الاليات
في المصباح الالية بفتح الهمزة الية الشاة قال ابن السكيت وجملة ولا
تكرر الهمزة ولا يقال لية والجمع اليات مثل حجة وسجدة والتثنية
اليان على غير قياس بحذف الهاو في لغة اليتان بانثارتها على القياس
والي الكثير كيان من باب تعيد عظمت الية فهو اليان مثل فندان
على غير قياس وسمع الي وزان اعني وهو القياس ونجعة اليانة
ورجلا الى واملة عنى اقال تغلب هذا كلام العرب والقياس اليانة
واجازره ابو عبيد اهـ **قوله** نا صبار كعبته وان لم يضع يديه
على الارض خلا فلا يبي عبادة اهـ بركات **قوله** للنهي عن الاقفا في الصلاة

وجه النهي عنه ما فيه من التشبيه بالكعبة القرد كما وقع المقترح به في
بعض الروايات اهـ ثم مر **قوله** بين السجدين ليحق بالجلوس بينهما
كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة اهـ ثم مر ويحق به ايضا الجلوس
للتشهد الاول اهـ قليوي **قوله** ثم ينبغي لركوعه مقطوف على قوله
فقد كما اشار له بقوله المصلي قاعدا اهـ شيخنا من من ثمة الكلام على
صفة صلاة القاعدة من ثمة الكلام على لا قعا اهـ بركات **قوله**
واقلة ان تخاذي جبهته الخ وذلك قياسا على اقل الركوع القايم
والكله اذا الاول يخاذي فيه ما امام قدميه والثاني يخاذي فيه قريب
محل سجوده فمن قال انهما على وزن ركوع القايم ادا بالنسبة لهذا
الامر التقريبي لا التحديدي اهـ ثم مر **قوله** ما امام ركبتيه اي المكان
الذي امام ركبتيه اهـ شيخنا **قوله** مع صلي مضطجعا وقدا الفاتحة
ثم قدر على الجلوس فجلس سنا قرأتها ثم اذا قدر على القيام فقام
سنا قرأتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرير المنهي عنه اهـ سم علي حجر
قوله بالمعني بالمتقدم وهو لحوق المشقة الذي ورث الرأس
في السفينة فرد من افرادها اهـ شيخنا **قوله** متوجه القبلة بوجهه
ومقدم بدنه المراد به الصدر فلا يضرب الاخراف غيره وكذا يقال في غير
في الاستلقاء ومقدم بدنه اهـ شيخنا **قوله** ايضا متوجه القبلة بوجهه
الخ كذا قالوا وفي وجوب استقبالها بالوجه هنا دون القيام والعقود
نظر وقياسها عدم وجوبه هنا اذا لا فارق بينهما الا مكان الاستقبال
بالمقدم دونه وتسميته مع ذلك في الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق
بينه وبين ما ياتي في رفع المستلقي لانه يستقبل بوجهه بنا على
ما افهمه اقتضار شيخنا في شر من غير الوجه ومقدم البدن والظاهر
انه لا تخالف فيعمل الاول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال

وجهه فقط والثاني على ما اذا امكنه ان يستقبل بعقد يديه ايضا في
 يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اهـ ثم **قوله** ويجوز
 على الايسر ذكره تقوية لقوله لكنه مكروه والا فهو معلوم من قوله
 وسن على الايمن اهـ ثم **قوله** واخصاه للقبلة اي ندبا ان كان متوجها
 بوجهه ومقدم يديه والا فوجها اهر بياق وعبارة المشهور ويظهر ان
 قولهم واخصاه او رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الافضل فلا يضر اخرها
 عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم
 يجب تغييره مما له يعهد الاستقبال به نعم ان فرضي تقدرم بالوجه لم
 يبعد ايجابه بالرجل كتحصيله ببعض البدن ما امكنه اهـ ثم في حاشية
 الاستاذ اي الحسن البكري الحزم باشرط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى
 اطلاقه فلعل حمله يطعن على كلامه ثم **قوله** نعم ان فرض الخ لعل في هذا
 الاستدراك نظرا لا يخفى لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقبلة ان اذا
 تقدر سقط كما في نظائره وانما يتجه ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين
 فيقال اليسور لا يسقط بالمسور اهـ ثم **قوله** ايضا واخصاه بفتح
 الهم اشهر من فهمها وكسرهما اهـ ثم **قوله** وفيه شرع على رية كتاب الحنايز ما نصه
 وقال في الايعاء هو تثليث الهرة ايضا اهـ وهما المختص من القدرين
 اهـ ثم رأيت في المصباح ما نصه جمعت القدم خصا من باب ثقب
 ارتفعت عن الارض فلم تسمها فالرجل اخص القدم والكرة اخص الجمع
 خص مثلا حم وحم وحم صفة فان جمعت القدم نفسها قلت الاخامص
 مثلا الفضل والافاضل اجر له مجرى الاسما فان لم يكن بالقدم خص
 فهي رجا بدا وحاشدة مهملتين وبالمداه **قوله** ثم اذا صلى فيومي
 اي المستلقي لانه المحدث عنه ويأتي مثله فيمن صلى مضطجعا وعجز عن
 الجلوس يسجد منه اهـ ثم **قوله** في ركوعه وسجوده والسجود اخص من الركوع
 في هذا

في هذا الايماء ثم **قوله** او ما باحسانه اي جنسها فيكفي جفرا واحد
 اهـ ثم ومثله في شرع على رية وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا ايماء للسجود
 اخفض وهو متجه خلافا للمجوزي لظهور التمييز بينهما في الايماء
 بالركعة دون الطرف اهـ ثم **قوله** اجري فقال الصلاة على قلبه
 اي بان يمثل نفسه قايدا وقاريا وراكعا لانه الممكن ولا اعادة عليه
 اهـ ثم راي ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان
 قادرا وفعلها بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان
 مثل نفسه راكعا ومضرا من بقدر الظانينة فيه كفي وهل يجب
 عليه مراعات صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على
 النطق وجب عليه ذلك اولا فيه نظر والا قرب الثاني لان الصفات
 انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعضه عن بعض خصوصا
 المتقابلة والمتقاربة وعند العجز عنها انما ياتي بها على وجه الاستشارة
 اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز اهـ ثم **قوله** شرع على رية
قوله ايضا اجري فقال الصلاة على قلبه اي بان يجري ركاها وسننها
 عليه قولية او فعلية ان عجز عن النطق بان يمثل نفسه قايدا وقاريا
 وراكعا لانه الممكن ولا اعادة عليه والقول بندرية ممنوع ولا يلزم
 نحو القاعدة والمومي اجر نحو القيام والركوع والسجود على قلبه
 اهـ ثم **قوله** فلا تسقط عنه الصلاة الخ وعند الامام ابي حنيفة
 ومالك رضي الله عنهما انه اذا عجز عن الايماء برأسه سقطت عنه الصلاة
 قال الامام مالك رضي الله عنه ولا يعيد بعد ذلك اهـ ثم **قوله** ومثله ثم
قوله ما دام عقله ثابتا اي لوجود مناط التكليف ولو قدر في اثناء
 صلاته على القيام او السجود قبل القراءة قد قايدا وقاعدا ولا تجزئه
 قد انته في نفسه لقدرة عليها فيما هو المكن منه فلو قرأ فيه شيئا

اعاده وتجب القراءة في هوي العاجل لانه اكمل ما بعده وان قدر على القيام
بعدها وجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه لقدرة عليه وانما له
تجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه او قدر عليه في الركوع قبل
الطمأنينة ان ترفع لها الى حد الركوع فان انقصب ثم ركع بطلت صلاته
لما فيه من زيادة ركوع او بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان
ينتقل الى حد الركوع واما الاعتدال فلم يذكره لانه معلوم انه واجب
من قيام او قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام والطمأنينة وكذا
بعدها ان اردت قنوتها في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركعت
قصير فلا يطول وقضية المعلن جواز القيام وقضية التقليل منعه
وهو الوجه وهذا ظاهر ان ادى قيامه الى تطويل الاعتدال تطويلا
غير مشروع والا فالوجه جواز القيام لتكميل الدعاء المشروع فيه فان
قنت قاعدا بطلت صلاته وما نقل عن بعض الاباحيين من ان العبد
اذا بلغ غاية المحبة في الله وصفو قلبه واختار الايمان على الكفر من
غير تفارق سقط عنه الامر والنهي ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر رده
التفتازاني بانه كفر وضلال فان اكثر الناس في الايمان الانبياء خصوصا
نبينا صلى الله عليه وسلم مع ان التكليف في حقهم اقرب برما ومثله
شمر **قوله** ولقد ادرى فضل الله ابي بالاجماع رايتا كان او غير كان النوافل
تكثر فاشترط القيام فيها يودي الى الحرج والترك ولهذا لا يجوز العقود
في الصبيد والكسوف والاستسقاء على وجه ضعيف لندورها
برما ومثله شمر **قوله** فله نصف اجر القاعد هذا واراد فيمن صلى بالنقل
كذلك مع القدرة وهذا في حقنا واما في حق صلي الله عليه وسلم فلا ريب
خصا بصلواته تقويعه قاعدا كهي قائما لانه مأمور من الكسوف برما
قوله ويقعد للركوع والسجود اي دون غيرها كالجلوس بين السجدين
وللتحرر

298
وللتحرر اه شتبا وعبارة التوحيدي وانظر حكم الجلوس بين السجدين
هل يقعد له او يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رايته في الاضطرار قال
ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال اه انتهت **قوله**
وان اتم ركوعه وسجوده بخلاف الاضطجاع لانه لا يمتنع فيما يفسر خلافا
للاسنوي لانه اكمل من العقود نعم في اقرافيه واراد جعله للركوع
اشترط كما هو ظاهر مضي جزء منه بعد القراءة وهو مطلق ليكون
عن الركوع اذا ما قاربها لا يمكن حسابه عنه وسئل الوالد رحمه
الله تعالى عن من يصلي بالنقل قائما هل يجوز له ان يكبر للآخرة
حال قيامه قبل اعتداله وتنقذه صلاة ام لا فاجاب بانه يجوز
له تكبيره المذكورة وتنقذه بالصلاة لانه يجوز له ان يأتي بها
في حالة ادى من حالته ولو في حال اضطجاعه ثم يصلي قائما ولا
ينافي هذا ما افتى به سابقا من اجزأ قرأته في هوي للجلوس
دون عكسه لانه هناك يدخل في الصلاة اذا لا يتم دخوله فيها
الا بتمام تكبيره بخلاف مسألة القراءة فزوج هنا ما لم يتأخر به
ثم ولو اورد عشرين ركعة قاعدا وعشرا قائما ففيه احتمالان في
الحواهر وافتى بعضهم بان العشرين افضل ما فيها من زيادة الركوع
وغيره ويحتمل خلافا لانه اكمل وظاهر حديث الاستواء والمعتد كما
افتى به الوالد رحمه الله تعالى تفضيل العشرين قيام عليها لانها
اشق فقد قال الزركشي في قواعد صلاة ركعتين من قيام افضل
من اربع من قعود ويؤيده حديث افضل الصلاة طول القنوت
اي القيام وصورة المسئلة ما اذا استوى الزمان بين قيام او اراد
استواء من كل ركعة من ركعات العقود مع كل ركعة من ركعات
القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام ونفس تكثير الركوع

والسجود والابان كان المراد ان الزمان الذي صرفه مجموع العشر مساو للزمان
الذي صرفه للعشرين فينبغي القطع بتفصيل العشر من قيام والتفضيل
ح عارض من تطويل القيام لان ذاته فتأمل اهـ رشدي والكلام في
النفل المطلق اما غيره كالرواتب والوتر فينبغي ان المحافضة على العدد
المطلوب فيه افضل ففعل الوتر احدى عشرة في الزمن القصير افضل من
فعل ثلاثة مثله في قيام يزيد على من ذلك العدد لكون العدد
فيما ذكر بخصوصه مطلوباً للشارع اهـ رشدي عليه **قوله** وقراءة الفاتحة
هذه دعوي وليد قوله كل ركعة دعوى ثانية وقد اثبتتها بالدليل
وقوله في قيام او بدله دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل ويمكن اثباتها
بخبر المسمى صلواته حيث قال فيه اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ فتنص
على ان القراءة في القيام ويقاس بالقيام بدله اهـ لكانه ولشرف الفاتحة
على غيرها كثرت اسماءها لان كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى غالباً
ولذلك ذكر لها ثلث اسماء وهي الفاتحة والحمد وام الكتاب في ام القرآن
والشفا والثانية وتعليم المسئلة والواقية والاساس سورة الوفا
والثالثة وسورة الكفاية والراقية والاساس والصلاة وسورة الصلاة
وسورة الكنز وسورة التنا وسورة التوقيف والسبع والقرآن العظيم
والمجزية والمجنية وسورة الاجز وسورة النجاة وسورة الرحمة
وسورة النعمة وسورة الاستغاثة وسورة الهداية وسورة الجزا وسورة
الشكر فلو نذر قراءة سورة الشكر مثلاً انصرف الى الفاتحة فاية
اثبات كواسم السور والاعتبار من بدع الحجاج اهـ حجة ومردة بذلك
اثباتها في المصاحف انه اختراع اسماءها ما فتح انما لها توقيفية
اهـ برهان رشدي عليه **قوله** كل ركعة اي سوا كانت الصلاة جهرية او سرية
وسوا كانت فرضاً او نفلاً والسنة في حق المأمور تأخير قرأته في الركعتين
الاوليتين

٢٩٩
الاوليتين الى ما بعد فاتحة امامه وان لم يسمع قرأته الحق بعد قدر
زمنها وح يشغل باطالة دعاء الافتتاح او يذكر اخر يا حي يا قيوم اهـ حلي
وقد تستحب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين او ثلاثاً او اربعاً
لا لتحلية الصحة وانما هو لجارية فضيلة كان صلى لمريض فاعدا
ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه ان يقوم ليركع واذا
قام استحب له قراءة الفاتحة لتقع حال الحال وهكذا كل موضع اتقل
عليه ما هو اعلم منه كما لو صلى مضطجاً ثم قدر على القعود وح اذا قرأها
ثانياً فاعدا ثم قدر على القيام لوجود من يمسه او غير ذلك فيجب
عليه ان يقوم ويستحب له اعادةها وان ضمت الى ذلك قدرته على
القيام الى حد الركعتين قبل قدرته على القيام فيزبد استجباراً وينتظم منه
ما تقدم وابلغ منه وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة اربع
مرات فالكثرة كان تدارك بقراءة الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة
فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من الصلاة بمعنى
انه يعذر في التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع ونحوه
فلو خالف وقرا في الركوع او غيره اعتد بقراءته وان كان في القيام
وجب عليه ان يقرأها الا ان تكرير الفاتحة لا يبرر محله في المأمور ما لم
يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي ان يتابعه فيما هو فيه
ويبذرك بعد ثم ان قولهم حاله هو ظاهر ان عطس بعد فراغ القراءة
الواجبة والافينبغي ان يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم ياتي بها
عن التذرع ان امر ركوع الامام والاخرها الى تمام الصلاة بقي
ما لو عجزه ذلك وهو جنب هل يقرأ او يؤخر الى ان يفتسل ويكوه
ذلك عذر في التأخير فيه نظر والاقرب الثاني لان القراءة المندورة
ليس لها وقت محدد تفوت بسببه فيمن التذر المطلق ولا يجب فيه

فور حتى لو نذر ان يقرأ عقب العشاء كان محمولا على عدم المانع وهو
عذر في التأخير وافتى الفقيه بان من عطس بعد السجدة فقال الحمد
له وانتهى بقية الفاتحة لم يجزه ما لم يقصد التلاوة سواء قصد انه يعطس
ام اطلق لوجود الصارف وكذا لو نذر نعمة الله ح اي حين ان شرع
في الصلاة بعد السجدة فقال الحمد لله ناويا الشكر فلا يجزه ان يحل
عليها بقية الفاتحة لذلك وقول شيخنا ان هذا عقلة عن القاعدة شر
المشهور في ما ذكره فيه نظرا له برأوي وكلمة منصوم عليه في شرم روع
عليه **قوله** في قيامه او منه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف اه برأوي
وقوله او بدله سواء كان ذلك البديل مع القدرة وذلك في النفل وهو
الفعود والاضطجاع او مع العجز وذلك في الفرض وهو الفعود والاضطجاع
والاستلقاء **قوله** الراكعة مسبوقة اي حقيقة او حكما كبطلان الركعة
وبطلان الحركة ومن زعم عن السجود او سنيته في الصلاة او شك بعد
ركوع امامه في قراءة الفاتحة وتخلهاه شرم روع وعبارة البرماوك **قوله** الا
ركعة مسبوقة اي حقيقة او حكما وهو هنا من لم يدرك مع الامام زمنا
يسع الفاتحة بالوسط المعتدل وفي معناه كل متخلف بعد ركعة ونسب
وبطلان حركة بان لم يقيم من السجود الا والامام راكعا او ما لم ركوع انتهت
وعبارة شرم روع في معنى المسبوق كل متخلف بعد ركعة ونسب الصلاة
لا لقراءة الفاتحة انتهى وكتب عليه شرم روع لا لقراءة الفاتحة محتمل
للصلاة اي فلا يكون متخلفا لغيره بل ان تذكر الفاتحة وجب ان يتخلف
ويقرأها فان فرغ منها قبل تمام ركعتين فليبين من الامام فذاك والا
وجبت المفارقة فان لم يفصل حتى يصلي الامام للسجود بطلت صلاته
كما هو شأن كل متخلف بغير عذر **قوله** نقل عن الزياوي ان نسيان القراءة
كنسيان الصلاة وهو المختار من اطلاق غير الشرح رحمه الله تعالى في مختلف
لقرائتها

لقرائتها وتفتقر له ثلاثة اركان طويلة وهو ظاهر بل متعين وبطلان قول
الشرح رحمه الله تعالى في فضل تحب متابعة الامام بعد قول الله وان كان عنرا
الح او سهر عنرا اي القراءة حتى ركع امامه وهو مخالف لما هنا وفي بعض
النسخ اسقاط القراءة وعليه فلا مخالفة بين كلاميه وعلى نهجها يمكن
ان يفرق بان نسيان الصلاة يكثر بخلاف نسيان القراءة فانه بعد صلا
فيه اه وعبارة كاجمودي على الخطيب نسيان الصلاة وقراءة الفاتحة
على حد سواء كما ذكره مروي في فضل المتابعة خلافا لما وقع له هنا في بعض
نسخه حيث قال ونسب للصلاة لا لقراءة الفاتحة انتهى وقد علمت انما
على حد سواء انتهت بالحرف **قوله** بمعنى انه لا يستقر وجوبها عليه اي فلا يستثنى
من استقرار الوجوب لان اصله لان الاصح انها وجبت ويتحملها الامام
وينبغي على خلاف ما لو لم يكن اهلا للتحمل وسناني المسئلة في اخر
الجماعة ان شالله تعالى هو بري **قوله** لتحمل الامام لها عنه اي لا يدرك
الركعة باذراكه معه ركوعه المحسوب له حتى لو فارق امامه بعد الركعة
الاولى واقتدى بلحد وهو راكع وقصد بذلك اسقاط الفاتحة عنه
صح اقتدائه وبه افتى والشيخنا وظاهره وان كرر ذلك في جميع الركعات
اه حلي **قوله** اية منها وكذا من كل سورة ما عدا ابراة وليست الفضل
والا ثبتت اول ابراة وسقطت اول الفاتحة اه حلي وقوله عملا اي
لا اعتقادا فلا يجب اعتقاد كونها منها ولا يكفر جاحده وامالونها
قدما فيجب اعتقاده لانه ثبت بالاجماع فيكفر جاحده اه شيخنا **قوله**
ايضا اية منها اي ومن كل سورة ما عدا ابراة فانها تزلت وقت
الحرب والسيوف وهي للامان فتكلم اولها فتندب في اثنا عشر عند
العلامة الرمي وقال العلامة الخطيب كان محرما في اولها وتكلم
في اثنا عشر ما عدا العلامة بن عبد الحق وتندب في اثنا عشر غيرها

اتفاقا هربا **قوله** ويلقي في شوتها عملا الظن اي لا رواية حديث
 المسئلة احاد وهو كاف من حيث العمل واشترط التواتر انما هو
 فيما يثبت قرانا لكفر مثبتها وايضا التكفير لا يكون بالظنيات
 والكلام في غير المسئلة التي في انشاء سورة العمل هربا **قوله**
 ويجب رعاية حروفها في الضامير لا وبقية كلماتها راجعة للفتحة اهـ
قوله بدل حرفي منها باخرى كضاد بظا وذا الذين المصحح بدل
 مهلة او زاي خلافا للزكريا وكما في الحديث بها ويا العالمين
 واوا خلافا لابن العباد وتخفيف اياك وكسر كافها بدل لو ترك التشديد
 عمدا وهو يعرف مفعاه كقران الاياك بالتخفيف ضو الشمس
 فكانه قال فصد ضوها وكسرتا انفت او ضمها هربا **قوله**
 لم نضع قرانه لتلك الكلمة وحيث بطلت القراءة دون الصلاة فمضى
 ركع عمدا قبل اعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر
 فليتأمل هـ هـ ع ش على ر و عبارة القليوبي قوله لم نضع
 قرانه الخ اي ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته الا ان
 غير المعني وكان عمدا لما انتهت ونقله الاطفيحي عن ع ش وقرن
 شيخنا الحفني وقال شيخنا الجمهوري المعتقد انه متى تعد الابدال
 بطلت صلاته سواء غير المعني ولا بخلاف الحسن فيفرق فيه بين
 ما غير المعني فيض وما لا فلا هـ لكن كلام الش يثير الى التقدير الاول
 وهو ان الابدال في حد ذاته ليس مبطلا مطلقا حيث قال لم نضع
 قرانه لتلك الكلمة ولم يقل بطلت صلاته تامل **قوله** ايضا لم
 نضع قرانه لتلك الكلمة اي وتبطل صلاته ان علم وتعد والا
 صحت وسجد للسهر وسيل من رعا اذا قر المصلي انفت باسقاط
 همزة القطع للدرج هل نضع قرانه ولا تبطل صلاته امر لا فاجاب بانه
 لا تبطل

لا تبطل صلاته بقراءة المذكورة بل يجب عليه اعادة تلك الكلمة لا سقا
 الهمزة واما اذا نذر حرفا فانه يحرم عليه ولا تبطل صلاته الا اذا غير
 المعني ونقد هربا **قوله** بقاف العرب المراد بالعرب اجلاهم واما
 المصحح منهم فلا ينطقون بذلك اهـ بابي وقوله صحت اي ولو كان
 قادرا على القاف المحالصة ووجه الصحة ان ذلك ليس بابدال حرف
 بل هي قاف غير خالصة اهـ شيخنا حف وفي شمر ان الصلاة مكروهة
 اهـ **قوله** ورعاية تشديدها فلو خفف عنها تشديده لم تضع قرانه لتلك
 الكلمة لتغير نظرها وينبغي بطلت الصلاة ايضا اذا غير المعني حرد
 ولو شدد مخففا ساء واجزاء ما لم يغير المعني ولا بطلت وهل مثله
 ما لو قال الصراط الذين بزيادة ال او يفرق بعدم تمييز الزيادة في
 التشديد وبان زيادة ال تنافي الاضافة اي لا تتبادر معها الاضافة
 اظاهرا فقامت ريت عن السيوطي ان ذلك مبطل مع العمدي وعلم
 التحريم اهـ **قوله** الاربعة عشرة فلو زاد فيها بان ارغم ميم الرحيم
 في ميم مالك لم يضرب حلي لكنه يحرم على العامد العالم ببناء على
 ما اعتده من ان ما زاد على السبعة شاذ كما عليه الشان وتبطل
 به الصلاة ان غير المعني اهـ شيخنا واما الارغام مع اسقاط الضمالات
 فبعية اهـ حف **قوله** شامل لهيئاتها ومنها الحركات والسكنات والمد
 والقصر ونحو ذلك اهـ **قوله** لانه مناط البلاغة والاعجاز من هنا
 يظهر عدم وجوب ترتيب التشهد حيث لا يغير المعني اذ لا اعجاز فيه
 فلا يشك جواز الاخلال بترتيبه بوجوب موالاته مع ان امر المولى
 اخف وذلك لان الترتيب وان كان اضيق في الفتحة الا ان وجوبه
 لمعني لم يوجد في التشهد وهو الاعجاز واغا وجبت الموالات في
 التشهد لان تركها يخل بالنظم اهـ **قوله** ايضا لانه مناط البلاغة

اي مرجعها وعبارة المصباح ناطة بوطا من باب قال علقه واسم موضع
التعليق مناط بفتح الميم وقوله والاعجاز عطف مفاير لان البلاغة مطابقة
الحكام لمقتضى الحال مع فصاحته والاعجاز بسبب بلاغته لا بالعرفه اهـ
قوله فلو بدأ بنصفها الثاني الخ اي عمدا وسهوا اهـ **قوله** ان سري
بتأخيرها ليس قيدا بل مثل السهو والتأخير لئلا يظن ان قصد التكميل
به على الثاني الذي بدأ به ففي هذه الصورة ينبغي عليه كما يعلم مما
يأتي اهـ وقوله ولم يطل الفصل اي بين فراغه من الاول والتكميل عليه
بالثاني اهـ **قوله** ويتناقضان فقد اي بتأخير النصف الاول
وينبغي ان يقيد هذا بما اذا قصد التكميل بالنصف الاول والى الثاني
كما في شر الروض اهـ **قوله** يتناقضان اي فان لم يقصد الاول والتكميل على الثاني
والفرض انه قاصد للتأخير لم يتناقض الاول اي لم يعبده ثانيا بل
ينبغي عليه وقوله او طال الفصل اي ولو بعدد على المعقده اهـ كما تبين
قوله ويتناقضان فقد ينبغي ان يقيد بما اذا قصد التكميل في شر الروض
واستشكل وجوب الاستيناف بالوضوء والاذان والطواف والسعي
وجواب بان الترتيب هنا لما كانت مناط الاعجاز كما مر كان الاعتبار
اكثر فجعل قصد التكميل بالمرتبة صار فاعن صحة البناء بخلاف تلك
الصور ومن صرح بانه ينبغي في ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل
بالمرتبة وقضية صحة البناء عند الاطلاق ولا يخلو عن شيء فليتنامل
وليجر فر **قوله** شك بعد فراغ الفاعلة في بعضها لم يضر
ومثله في ذلك التشهد قاله الزركشي قال لا يخفى ان حجر في شر الارشاد
وكذا سائر الاركان فيما يظهر فلو شك في السجود مثلا من اصله لم يضر
الايمان به او بعده في نحو وضع اليد لم يلزمه شيء للعمل المذكور اهـ
اي وهو ان الظاهر مضى تاما واعتمد مرانه لا يضر في الفاعلة ومثلهما
التشهد

قوله
ان سري
بتأخيرها
ليس قيدا
بل مثل السهو
والتأخير
لئلا يظن
ان قصد
التكميل
به على
الثاني
الذي بدأ
به

التشهد بخلاف ما عد ذلك من الاركان العقلية كالتكبير والسلام
والاقفال لانه علل بان القول الكثير متفاهل الاخر الكثير فيكثر
الشك فحذف فيه اهـ **قوله** ايضا وسيناقضان فقد تأخير اي
وقصد به التكميل على النصف الثاني الذي بدأ به واما مجرد فقد الثاني
فلا يضر بل لا بد من قصد التكميل لانه قصد التكميل به صار فاعن صحة
البناء عليه وقوله او طال الفصل اي بنحو سكوت عمدا بخلاف ما لو سري
بذلك فلا يضر كما يعلم مما ياتي اهـ **قوله** او طال الفصل اي ولو
بعدد وفارق ما ياتي في المولات بان نظر الشارع الى الترتيب كحل
من نظره المولات اهـ **قوله** يتناقضان اي لانه مناط الاعجاز فليتنامل
اكثر اهـ **قوله** ايضا او طال الفصل اي بين فراغه وارادة تكميله
بان فقد السكوت لما ياتي انه سري ولا يضر ولو مع طوله واطلاق التمهيلي
في شر الاول هذه المسئلة محمول على هذا التفصيل اهـ **قوله** وقد اشار
الى ذلك حجر في شر الاصل اهـ **قوله** ورعاية مولاتها ولو كرر
اية منها للشك او التفكير ولا لسبب عمدا ففي المجموع عن جمع انه ينبغي
وعن ابن سريج انه يتناقض والاصح الاول وصحة التحقيق ويمكن
حملة على تفصيل المتنوي وهو انه ان كرر ما هو فيه او ما قبله واستصحب
يقن والا كان وصل الى انعت عليهم فقرامالك يوم الدين عطف فلا
ينبغي ان كان عالما عامدا لانه غير معهود في التلاوة واعقده صاحب
الانوار وان قرأ نصفها ثم شك هل يعمل فاعلمها ثم ذكر انه يعمل اعاد
ما قرأه بعد الشك فقط ويستحب له وصل انعت عليهم بما بعده لانه
ليس بوقوف ولا منتهى اية اهـ **قوله** على الولاي من غير فصل
ولو شك هل ترك حرفا فكثر من الفاعلة بعد تمامها لم يضر لان
الظاهر مضى تاما ولان الشك في حرفها يكثر ككثرتها ففقطي عنه المشقة

فانصرف فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الأركان اوستك في ذلك قبل تمامها
او هل قراها او لا استأنف لان الأصل عدم قرأتها والاوجه كالحاق التردد
بها فيما ذكر لا سائر الأركان القولية والفعلية خلافا لبعضهم اهـ برماوي
قوله تخطئ ذكر الذكر بكسر الذال بالسكوت ضد الانصاف بالضم بالقلب ضد
النسيان قاله الكاشي وقال غيرهما لغتان بمعنى اهـ شرم **قوله**
وسكوت طال اي ولولت براد تامل ونحو ذلك ان زاد على سكتة
الاستراحة والعياشي برماوي **قوله** طال عرفا قاله ربي ضابط بان زاد على
سكتة الاستراحة والأعيان اهـ **قوله** بلا عذر فيها اي في المذكر والسكوت
والنكر الذي بلا عذر كتحديد عاظمي كقول العاطش في اثنا الفاتحة الحمد
واجابة مؤذن لان ذلك غير مسنون فيها فكان مشعرا بالأعراض اهـ حلي
ومن العذر غلبة سعال ونحو اهـ برماوي **قوله** او سكوت فصد به قطع
القرأة بخلاف مجرد نية قطع القرأة من غير سكوت فانه لا يوترق ويفرق
بينه وبين نية قطع الصلاة حيث تبطل الأركان من جملة الصلاة النية
وتجلب استدراكها حكما ومع نية القطع لا استدانة ومنه يؤخذ ان بقية
الأركان كالفاتحة فاذا نوي قطع الركوع مثلا وحده لم يوترق وهو كذلك
قاله الاسنوي وهي مسألة مهمة اهـ حلي **قوله** لو سكت في
اثنا الفاتحة عمدا بقصد ان يطيل السكوت هل تنقطع المولات بمجرد
شروع في السكوت كما لو قصد ان ياتي بثلاث خطوات متواليات
حيث تبطل الصلاة بمجرد شروع في الخطوة الاولى ولا تنقطع الا ان
حصل الطول حتى لو عرض ولم يطيل لم تنقطع ويفارق ما ذكر بان ان
انما ضررانه بنية الشرائط وام نية الصلاة حكما لان قصد المبطلي بنية
الدوام ولا كذلك هنا لان المضروجه وجود ما يقطع او السكوت بقصد القطع
ولم يوجد لاحدهما او مجرد الشروع في السكوت بقصد اطالة لا يستلزم
وجوده

وجوده لجوان الاعراض فيه نظر ويصح ان الثاني والفرق فليجرب
على المنهج وقد يقال بوجه الاول واعتدلت في ان السكوت بقصد
الاطالة مستلزم لقصده القطع فاشبهه ما لو سكت سيرا بقصد قطع
القرأة اهـ شرم **قوله** لقرأة امامه او فتح على غيره او سجد
لمستأذن عليه فان المولات تنقطع بل تبطل صلته في صورة السجود
ان علم وتقدم واما سماع اية فيها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اذا
سمعها من امامه فان كان سماعه اياها مندوبا فله ان يصلي عليه
وكذا سوال الرحمة عند قرأة ايتها والاستغفار كذلك والاستفاضة
من النار والعذاب كذلك ايضا اهـ برماوي **قوله** وفتح عليه اي بقصد
القرأة ولو مع الفتح والابطال صلته على المعتدان كان عالما فان
كان عاميا فلا كما تقدم في المبلغ ولو شك بعد الفاتحة في اصل القرأة
او انشائها في بعضها وجب استئنافا بخلاف شكها في بعضها لان
الظاهر ح مضيها على التمام اهـ زيادي وقوله والابطال صلته بغيره
قوله مكتفي بما ياتي ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقرأة اهـ حلي والفتح
تلقين الآية اهـ شرم **قوله** اذا توقف في ظاهره وان كان التوقف
في غير الفاتحة وهو ظاهر اعانة للإمام على القرأة المطلوبة منه فتنبه
له اهـ شرم **قوله** ووجه في النكر المذكور انه مسنون اي فيها فهو مختص
وقوله الخروج من الخلاف اي خلاف من قطع المولات بذلك وفيه
انه يلزم عليه التكرير للفاتحة ان كان الاستئناف بعد فراغها او لبعضها
ان لم يتمها وقد قيل بطلان الصلاة به فقد نقض الخلاف وقد قال
الزركشي عند نقضه القولين ترك رعايتهما واجيب بان هذا مفيد
بما اذا لم يكن احدهما اقوي مدركا والعمل به ومن قال بقطع المولات مدركه
اقوى ممن قال بطلان التكرير كما ان ما قاله الزركشي مفيد ايضا

بان محل مراعات اختلاف اذا كان يمكن الجمع بين المذهبين والقديم
 مذهبه اهـ **قوله** ولا يفتح عليه مادام يرد الآية اي لا يسن له
 الفتح فان فتح عليه وبالحالة هذه انقطعت الموالاة اهـ **قوله** شر على
 وشيدي وهل ينقطع الموالاة صلاة عليه صلى الله عليه وسلم حين ذكره
 الظاهر لا مراعاة القول بوجوب اعذاره وفي كلام شيخنا عند قول المنهج
 في التلالم على الفتوى والصحيح من الصلاة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اخره اهـ ما نصه ولما ذكره العجلي في شرحه من استحباب
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لمن قرأ فيها آية من فضة اسم محمد
 صلى الله عليه وسلم نذر له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه
 وسلم لا اللهم صل على محمد للاختلاف في بطلان الصلاة ينقل ركن
 قولي اهـ قال ابن حجر في شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ او يسمع
 وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووي انه لا يسن له الصلاة عليه
 وترجيح الانوار ونسبه الغزي قول العجلي يسن الخ اهـ **قوله** مادام
 يرد الآية اي سوا كانت واجبة او مندوبة اهـ فان فتح عليه وهو
 يردوها فانه ينقطع الموالاة اهـ **قوله** فانه ينقطع الموالاة
 اي في الصور الاربع اي سوا قصد التلاوة وحدها او الفتح وحدها او
 اطلاق ولا تبطل في الصورتين الاخريتين فالحاصل ان الفتح عند عدم
 التوقف قاطع للموالاة مطلقا وفي بطلان الصلاة به التفصيل المذكور
 وعند التوقف لا ينقطع مطلقا بل على التفصيل المتقدم اهـ **قوله** لعدم
 معلوم دخلا لعدم الحسي بان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب العلم منه
 والشرعي بان توقف على اجرة عمر عنها كما في شراء الماء ونحوه ولو لم
 يجد في البلد الا مصحفا واحدا ولم يمكنه النظم الا منه لم يلزم ما ذكره
 اشارة ولا اجارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه النظم

واما الصلاة فتبطل
 ان قصه الفتح
 او اطلق صح

بلا

بلا اجرة ولا يلزم المعلم اعارة نفسه وان انقروا ويلزم اجازتها ولو
 قدر على مصحف لغايب لزمه القراءة فيه مع بذل الاجرة اهـ **قوله**
 او غير ذلك كبلادة وضيق وقت عن تعلم ذلك ولو كانت
 مكتوبة على جدار خلفه فهل يستدبر القبلة لقراءتها ثم يصود
 للاستقبال تقديم الفاتحة على الاستقبال والالان ان عاجز فينتقل
 للبدل حرر قلنا **الظاهر** الاول اهـ **قوله** عدد آياتها التي هي سبع
 الاولى يسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة
 الحمدنا الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد وياك
 نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم صراطك السابق صراط
 الذين انعمت عليهم غير الخ اخر السورة وينبغي للقاري مراعاة ذلك
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك اهـ **قوله** شر على
 ولو متفرقة غاية للرد على من قال المتفرقة لا تجزي مع حفظ المتوالية
 واما مع العجز عن المتوالية فتجزي اتفاقا وقوله وان لم تفد الخ
 للرد على من قال ان غير المفيدة لا تجزي مع حفظ المفيدة واما
 مع العجز عن المفيدة فتجزي غير المفيدة اتفاقا اهـ **قوله** لا تنقص
 بفتح التا الفوقية وسكون النون وضم القاف من نقص كقصر اهـ **قوله**
 ايضا لا تنقص حروفها اي على الاصح وعبارة اصله مع ثم
 مرر والثاني يجوز سبع آيات وسبعة انواع من ذكر او دعاء اقل من
 حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضا عن صوم طويل
 ورد بان الصوم يختلف زمانه طولا وقصرا فلم يعتبر في قضايه
 مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة انتهت
قوله مائة وستة وخمسون حرفا باثبات الف ما لك اي وبعد المشدود
 بحرفين اما لو عد بحرف واحد فتكون جملة مائة واحد واربعون

باستطاعتهم ما
 ونية واشهر
 صح

بأشياء ألف مالك قال ابن حجر تنبيه ما ذكر من أن حروفها بدون
 تشديد يداؤها وبقرة مالك بألف مائة واحد وأربعون هو ما جري
 عليه الأسنوي وغيره وهو مبني على أن ما حذف منهما لا يحسب في العدد
 وبينا أن الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة
 وسبعة وأربعون **وقد اتفق** أئمة الرسم على حذف ست الفات
 الفاسم وألف بعد لام الحلاله مرتين وبعد يم الرحمن مرتين
 وبعد عينا لعالمين فالباقي ما ذكره الأسنوي وخالفه شيخنا في
 شرحه الصغير فقال بعد ذكرها مائة واحد وأربعون هذا ما ذكره
 الأسنوي وغيره وتبعهم في الأصل وأحقها مائة ومائة وثلاثون
 بالابتداء بالفات الوصل اهـ وكأنه نظر إلى أن الفصلا في الموضعين
 والألف بعد ضا والضالين محذوفة ربما تكن هذا قول ضعيف
 والأرجح كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم ثبوتها في الأولى والمشهور
 بل اقتضى كلام بعضهم أنه متفق عليه ثبوت الثالثة وروح الخ
 ما ذكره الأسنوي وقول شيخنا بالابتداء الخ لا يختص بالحق الذي ذكره
 بل يأتي على كلام الأسنوي الذي أيضا نظر الثبوت في الرسم هذا
 واعتبار الرسم فيما نحن فيه لأوجه له لأن كلامنا في قراءة أحرف بدل
 أحرف عجز عنها وذلك أنما يباين بالملقوظ دون المرسوم لأنهم يسمون
 ما لا يلقظ به وعكسه حكم ذكروها على أنها غير مطردة ولذلك
 قالوا خطأ لا يقياس عليها خط مصحف الإمام وخط العروضيين
 فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه
 فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل
 نظر إلى أنه قد يلقظ بها في حالة الابتداء أو لا لا محذوفة
 من اللفظ غالبا كل محتمل والاول أوجه فيجب مائة وسبعة و
 أربعون

رينا
 ص

وأربعون حرفا غير المشدات الأربعة عشر فالجملة مائة واحد وستون
 حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد
 مرتين لأن لام الرحمن مثلا حسبت وحدها والراحسبت وحدها
 ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت الممتنع حسبان مرتين من
 جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لأنها حسبتا أولا نظر الأصل
 الفلك وثانيا لعارض لا دعاء وكما حسبت الفات الوصل نظر
 لبعض الحالات فكذا هذه فتأمل ذلك فانه مهم **قوله** لأن
 كل آية من البدل الخ أي فيجوز أن تكون انقصر أو تزيد ويجب
 المشدود بحرفين من الفاتحة والبدل ويعني عن المشدود من الفاتحة
 حرفان من البدل وهذا عكسه كذلك فيجزي حرف مشدود من
 البدل عن حرفين من الفاتحة ظاهر كلامهم نعم ونقل أن شيخنا
 ارتضى عدم الأجزاء ذلك وهو واضح فلا يقام الحرف المشدود
 من البدل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف الحكمي اهـ حلي
قوله لزمه سبعة أنواع انظر المشهد لهم يجب بدله ذكر عند
 العجز كما في الفاتحة اهـ شوبري والجواب أنه ورد أنه صلى الله
 عليه وسلم رأي رجلا قد عجز عن الفاتحة فامر بالبدل المذكور
 بخلاف المشهد فانه رأي رجلا قد عجز عن التشهد كذلك فلم
 يأمر بالبدل اهـ شيخنا جوهر **قوله** من ذكر ودعاء أي ليكون
 كل نوع منها مكان آية نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كما
 وما لم يشأ لم يكن اهـ برهاوي واو مانعة خلق فتجوز الجمع
 بأن يأتي بعضها من الذكر وبعضها من الدعاء اهـ ع ش وعطف
 الدعاء على الذكر يقتضي تغايرهما فان الذكر ما دل على ثنا عليه

لا يجوز الترجمة عنها مطلقا لان العجزان يختص بنظم العربي دون معناه
فلا يترجم عامدا عما بطلت صلاته لان ما ياتي به اجنبي اهو شئ
عليه **قوله** لغوات العجزان فيها ودونه يؤخذ منه انه لا يترجم
عن البدل ان كان قرأ وكلام الشئ يفيد اي حيث قال حتى عن
ترجمة الذكر والدعاء ولم يقل والقرآن ولو قدر على الفاتحة او الذكر
او الدعاء قبل الفراغ من البدل اتي به او بعده ولو قبل الركوع ولو كان
البدل وقوف لم يات به واجزاه ما فعله اه حلي **قوله** وسر عقب
تحريم الخ لما فرغ من احكام الفاتحة شرع يتكلم على سبيلها وهي اربع
اشنان قبلها وهما دعاء الافتتاح والتفوذ واثنتان بعدها وهما
التامين والسورة اه من شمر راه **قوله** ايضا وسر عقب تحريم
دعاء افتتاح اي خلافا للامام مالك رضي الله عنه في استحبابه قبله
وعقب بفتح العين المهملة وكسر القاف وزيادة يا بعد القاف لغة
ضعيفة وحكي ضم العين وسكون القاف ويجوز ضمها اه بربا **قوله**
عقب تحريم عبارة اصله بعد التحريم انتهت قاله ربي شرحه اي عقبه
اه وعبارة ع شر عليه **قوله** بعد التحريم لعل يقبى به ليعبد للتنبيه
علوانه لا يفوت بالتأخير حيث لا يشتغل بغيره وعليه فتغير الشارح
بالعقب للدلالة علوانه شغل المبادرة به عقب التحريم وان لم يفوت
بالتأخير ثم رايتم على المنهج قال **قوله** عقب تحريم انظر التفسير
بعقب فان مقتضاه الفوت اذا طال الفصل وقد يتجه عدم الفوت
مطلقا اذا طال الفصل انتهت **قوله** دعاء افتتاح فتفوذ وقد
يجزاه اي الافتتاح والتفوذ واحدهما عند ضيق الوقت هو ثم
مر وقوله عند ضيق الوقت اي بان احرم وقد بقي من الوقت ما لا
يسرها والا فقدر انه ياتي بالسنن اذا احرم في وقت يسرها
والله اعلم

والا لزم صيرورته فضا لكن يشكل عليه ما مر من انه اذا خاف
فوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على
ما اقتضاه كلام الروضة فانه صريح في انه اذا شرع فيها في وقت
يسمى كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير لا يتا
به تركه وصرح بمثله ابن حجر ومن ثم قال سم في شرح القاية
يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا ياتي به الا حيث لم يحيف
خروج شئ من الصلاة عن وقتها انتهى وعليه فعمل الفرق بينه
وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في
الجنائز وفيما لو ادرك الامام في ركوع او اعتدال فاحتطت رتبة
عن بقية السنن وبيان السنن شرعت مستقلة وليست مستقلة
لشئ بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره اه ش
عليه **قوله** دعاء افتتاح اي لا امام ومنفرد وما موم وعنى كل من
فوت الصلاة او الا اذا ادرك الماموم الامام في القيام دون
الاعتدال فما بعده وغلب على ظنه انه مع اشتغاله به يدرك
الفاتحة قبل ركوع امامه وسجي دعاء الافتتاح لانه في مفتحة
الصلاة ولو تركه ولو سهوا حتى تفوذ لم يات به لغوات محله
بخلاف ما لو اراده فسبق لسانه الى التفوذ فانه لا يفوته ولا ياتي
به المسبوق اذا ادرك الامام في التشهد ثم قام بعد سلامه اه
برما وبتوقع تصرفا ما لو احرم فسلم الامام قبل ان يجلس فانه
يأتي به اه رشدي وسيل الماموم الاسرع بدعاء الافتتاح اذا كان
يسمع الخ قراءة امامه اه شمر ووقوله اذا كان يسمع الخ صريح في
انه يقرأه وان سمع قراءة امامه وعليه فعمل الفرق بينه وبين
قراءة السورة ان قراءة الامام مفردة للماموم فاغنت عن قرأته

وسنأستماعه لها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء
ودعاء الشخص لنفسه لا بعد دعاء غيره اهو عز عليه وفي المراتبي
على الخطيب مانصه ولا يطلب الا ان اتسع الوقت ولم يكن مسبوقا
او ادرك امامه قاعدا او تقدم معه فان ضاق الوقت او كان
مسبوقا او ادرك امامه قاعدا او تقدم معه لم يسبق له الافتتاح
فان لم يقعد مع امامه بان سلم الامام عقب حزمه او قام عقب
حزمه وقبل قعوده معه فيها نذر له الاتيان به لان محل عدم نذره
اذا تقدم معه فانه يفوت وقته بالقعود اهاج انتهت **قوله**
خروجته دجري الخ افهم صنيعة ان دعاء الافتتاح له صنيعة
اخر غير هذه وهو كذلك فمنها اللهم انت الملك لا اله الا انت سبحانك
وبحمدك انت زبي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر
لي ذنوبي انة لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاهل البیت
فانه لا يهدي لاهلها الا انت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف
عني سيئها الا انت لبك وسعديك واخبرك في يدك والشر
لبس لبك انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرک واتوب
اليك اهو شر الروض اهو عز عليه مرد منها سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر اهو برهاوي ومنها الحمد لله حمدا كثيرا
طيبا مباركا فيه ومنها الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة واصيلا ومنها اللهم باعد بيني وبين خطاياي
كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى
الثوب لا يبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج
والماء والبرد رواه الشيخان والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقي
وبايها افتتح حصل اصل السنة لكن الاول وهو قوله نحو جهت
وجهي

وجهي الخ افضلها قاله في المجموع وظاهره استحباب الجمع بين
جميع ذلك لمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتأويل
وهو ظاهر خلافه للاذرعى اهو من ثم روع عز عليه **قوله** ايضا نحو
وجهت وجهي يا قبلت وجهي والمراد ذاتي وقيل قصدت بعبادتي
اهو برهاوي اي وكذا الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
واصيلا اهو ثم روالظاهر انه لو اسقط الله اكبر وصل كبير
بتكبيره الاحرام لا تبطل صلاته حيث طلق فلا يقصد به التحريم ولا
الافتتاح مع كونه قاصدا للفعل مع النقيض وبينة الفرضية ولا
يشكل هذا بما ياتي من ان المسبوق لو افتقر على تكبيره واحدة
والخلق لا تنفقد صلاته لتعارض قريتي الافتتاح والهوى لجواز
ان يقال ان تكبير الهوى ثم مطلوب بخصوصه فصلح معارضتها
للتحريم بخلافها هنا فان المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل
بقوله الله اكبر كبيرا يحصل بغير بل وجهت اولى منه فاختطت رتبة
عن تكبير الركوع فلم يصلح معارضتها ويؤيد ذلك ما قاله كم على حجر
من قوله فرع يؤى مع الله اكبر كبيرا الخ فقل تنفقد صلاته ولا يضر
ما وصله بالتكبير من قوله كبيرا الخ الوجه نعم اهو روع عز عليه
قوله للذي فطر اي بدع او اوجد او ابتدا الخلق والشئ على غير
مثال سابق او من غير مثال سبق اهو برهاوي **قوله** السموات جمع
سما والمراد بها هنا الاجرام المحصورة المسماة بالافلاك العلوية
الدائمة الحركة لنفع العالم وجمعها الانتفاع بجميع الاجرام التي
فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قوله جميع اجزائها
لان السبع السيارة وهي زحل والمشتري والمريخ والشمس
والزهرة وعطارد والقمر مثبتة فيها على هذا الترتيب قد

نظروا بعضهم فقال
 وحل بشرى من حجة من شمس فزهر من لقطار والافطار
 وما عداها في الفلك الثامن المسمى بالكروبي وعليه فالمراد بالسماوات
 ما يشمله اهر بوماوي **قوله** والارض غما فزهرها لا تتقلعنا بالهبة
 العليا فقط واختلف هل هي افضل من السماء لانها محل الانبياء والعلماء
 واعلم شيخنا نبعا للعلامة مرانها افضل من السماء لانها محل الانبياء
 والعلماء واعلم حيران السماء افضل لانها لم يصب الله بها فيها قط
 والخلاف في غير الحقيقة التي هي من اعضائه صلواته عليه وسلم اما هي
 فهي افضل من السموات والارض حتى من العرش والكروبي قال العلامة
 ابن حجر ومثلها البقع التي تحت بقية الانبياء اهر بوماوي **قوله** حنيفا
 يطلق الحنيف علوا لما يبلو على المستقيم اي ما يلاعن كل الاديان
 المخالفة للدين الحق وهو الاسلام او مستقيما عليه وعند العرب
 من كان على ملة ابراهيم عليه السلام اهر بوماوي **قوله** مسلما اي
 متفادا اهر بوماوي **قوله** ان صلاتي اي عبادتي المخصوصة وشكيتي
 اي عبادتي ممنون ذكر العام بعد الحاضر والناسك المخلص في
 عبادته والسيكة القرية التي يتقرب بها الى الله تعالى وقيل النسيكة
 ما امر به الشرع اهر بوماوي **قوله** ومحياي اي حياي ومما في اي هاتي
 فالمراد بالمحيي والممات الاحياء والاماتة اهر بوماوي **قوله** به اي
 لا غيره رباني مالك العالمين بفتح اللام جمع عالم وهو ما سوي الله
 تعالى فشمع عالم الامم والجن والملائكة والطير وغير ذلك اهر بوماوي
قوله لا شريك له اي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله **قوله**
 وبذلك اي المذكور امت اي من الله تعالى اهر بوماوي **قوله** وانا من
 المسلمين ومعلوم ان المرة تأتي بجميع ذلك بالفاظ المذكورة

للتقليب

للتقليب السابع لغة واستعما الاواراة الشخص في نحو حنيفا
 محافضة على لفظ الوارد فانه قد بدلك قول من قال ان القياس
 مراعات صيغة النائي انتهى شرح م ر وكتب عليه ع ش
 قوله فانه قد بدلك قول من قال الخ قال ذلك الاستنوي
 وغيره وعبارته ابن حج وبه يرد قول الاستنوي القياس المشركان
 للمسلمات وقول غير حنيفة مسلمة انتزعت ومع ذلك لو انت
 به حصلت السنة لم قال ع ش في موضع اخر بقى ما لو اني
 بمعنى المسلمين كقوله وانا مسلم او انا ثاني المسلمين في
 حق الصدق انتهى سم علي ابن حج اقول والظاهر لا كنفاء
 به لانه مساوي في المعنى لقوله وانا من المسلمين انتهى **قوله**
 لانه اول مسلم الخ واما غير فلا يقصد هذا المعنى فلو قصد
 كفر بل يقصد القراءة او يطلق وهذا التوجيه يقتضي ان
 النبي من جملة هذه الامة وهو كذلك لان المراد بالامة
 المدعوون برسالة وهو كذلك لانه مرسل حتى لنفسه
 انتهى شيخنا **قوله** ايضا لانه اول مسلم هذه الامة اي
 في الوجود الخارجي فلا ينافي انه اول المسلمين مطلقا
 كما في ابن حج لنقدم خلق ذاته وافراغ النبوة عليه قبل خلق
 جميع الموجودات انتهى ع ش علي م ر **قوله** وسيا في
 في الحجاب انه لا يسب منه صلاتها الخ اي ولو كانت علي قبر
 او غائب خلا فالابن العماد وهذا هو المعتمد كما في شرح
 م ر وعرض السارح من ذلك انها لا ترد علي اطلاقه
 هنا لان ما ياتي بقيد ما اطلقه هنا انتهى بوماوي **قوله**
 فتعذر ويجعل بكل ما اشتمل علي التعذر من الشيطان

وأفضله على الإطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم انتهى
شرح مرر وقوله وأفضله أي أفضل صيغة وقوله على الإطلاق
أي بالسنة للقرأة في الصلاة وخارجها لا مطلقاً ولا فلا
خفاء أن التعمود الوارد لدخول المسجد أو الخروج منه ودخول
المحلا ولا أفضل المحافضة فيه على لفظ الوارد انتهى رسيدي
قوله القرأة أو بدلهما عبارة مستحسنة ويستحب لعاهز إلى
بذكر بدل القرأة فيما يظهر خلافاً لصاحب المهمات ولو تعارض
الافتتاح والتعمود أي لم يمكن إلا أحدهما بأن كان الباقي من الوقت
لا يسع إلا أحدهما والصلاة هل يراعى الافتتاح لنفسه أو
التعمود لأنه للقرأة انظره قلت مما يريح الثاني أنه قبل بوجوب
انتهى حلي **قوله** فتعمود كل ركعة عبارة أصله مع شرح مرر
لم يسبق لمن يمكن بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيد التعمود ولو
في جنازة وإن شاء يتم لتدب ترتيبه إذا أرادها لا لثبتيه
التعمود لو أراد الافتضار عليه وبقيت بالشروع في القرأة ولو
سهوا انتهى وقوله ولو سهوا خرج به ما لو سبق لسان فلا يفتي
وكذا يطلب إذا تعمود قاصداً القرأة ثم اعرض عنها بسرع قرأة
الامام حيث طال الفصل باستماعه لقرأة امامه بخلاف ما لو
قصر الفصل فلا يأتي به وكذلك لا يجزئ لو سجد مع امامه
للتلاوة قال ابن حج لفصل الفصل وقضيته أنه لو طال الفصل
بالسجود أعاد التعمود وهو ظاهر انتهى ع ش عليه **قوله**
فإذا قرأت القرآن أي في الصلاة وغيرها وعبارة شرح
مرر حتى لو قرأ خارج الصلاة استحسب له الابتداء بالتعمود
والشتمية سواء افتتح من أول سورة أم من انتهائها كذا
رأيت في زيادات أبي عاصم العبادي نقلاً عن السافعي
والنقل في الشتمية عن ريب فتفطن له انتهت وقوله بالتعمود

والشتمية

والشتمية هاتان بعان للقرأة أن سترافرا وان جهرا فجهرا
لكن استثنى ابن الجوزي في السر من الجهر بالتعمود القاري
بعد الأول في قرأة الآذان المعروفة الآن بالمدارسة فقال يستحب
منه الأسرار لأن المقصود جعل القرأتين في حكم القرأة الواحدة
انتهى ويتبع جريان مثله في الشتمية للعلة المذكورة فليراجع
وقوله أم من النماها أي السورة أي والفرض أنه خارج الصلاة
وفي كلام ابن حج أن السنة لمن ابتداء من أثناء السورة أن يبسم
وتكتب عليه ستم لكن خصه مرر بخارجها فليجربا قول ويوجه
ما خصه مرر بأن ما أتى به بعد الفاتحة من القرأة في صلته
بعد مع الفاتحة كأنه قرأة واحدة والقرأة الواحدة لا يطلب
التعمود ولا الشتمية في أثناءها نعم لو عرض المصلي ما منعه
من القرأة بعد الفاتحة لم زال وارد القرأة بعد سن له لا بيان
بالبسملة لأن ما يفعله ابتداء قرأة الآن انتهى ع ش عليه **قوله**
من الشيطان هو اسم لكل متمر من ساط إذا احترف أو من
سطن بمعنى بعد سمي بذلك لبعده عن الرحمة وعن الخير
والصلاح وعن من تعمود والمراد به هنا الجنس وقيل إبليس
وقيل القرين انتهى بر ماوي **قوله** الرجيم بمعنى المجرم باللعن
أو الراجم بالسوسنة فهو بمعنى فاعل أو مفعول والصيغة
للزم والتخفيف والمعنى التجاني إلى الله تعالى من كل تمر دعاء
مطروء انتهى بر ماوي **قوله** كل ركعة أي في قيامها أو بدله
ولو القيام الثاني من صلاة الخسوف لأنه ما مقرر به للقرأة
وفر حصل الفصل بين القرأتين بالركوع انتهى بر ماوي **قوله**
الانفاق عليها عبارة أصله مع شرح مرر وبعمود كل

ركعة على المذهب والاولى اكد حقا بعد هالالاتفاق عليها
والطريق الثاني قولك احدى هاتين ان النعوت في كل ركعة
والثاني يتعوز في الاولى فقط لان القراءة في الصلاة واحدة
انتهت **قوله** واسرار بها اي بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا
انتهى شرح مرر اي فلا يزد على ذلك وظاهره ولو قصد
تعليم المأمومين النعوت والاقتراح لا مكان ذلك اما
قبل الصلاة فاما بعد ها انتهى ع ش عليه **قوله** كسائر
الاذكار المستوتة اي فانه يطلب الاسرار بها والمراد بالاذكار
ما يشمل الدعاء فيسب به الا فتعوز على ما ياتي فيه انتهى ع ش
قوله وعقب الفاتحة امين لما فرغ من ذكر السنتين السابقتين
شرح في الاخرتين فقال وعقب الفاتحة امين الخ انتهى شرح
مرر ولا يس عقب بدل الفاتحة من قراءة ولا ذكر كما هو مقتضى
اطلا فمهم ثم راي في العباب ولو تضمنت آيات البدر دعاء
فينبغي التامين عقبها انتهى شوربي اي فلا يؤمن عقبها
وهذا التفصيل هو المعتمد وهذا لا يرد على المصنف لان
المفهوم اذ كان فيه تفصيل لا يعترض به انتهى زيادي وعبارة
شرح مرر وسن عقب الفاتحة او بدله ان تضمن دعاء فيما
يظهر بحكاية المبدل امين انتهت ولو ابدى في البدر بما تضمن
الدعاء وختم بما لا يتضمنه فالوجه انه يؤمن في الاخر انتهى زيادي
وفي ع ش علي مرر ما يقتضي ان لا يؤمن الا ان احراز ما تضمن
الدعاء انتهى **قوله** بعد سكتة لطيفة اي فدر سبحان الله
انتهى ع ش فالمراد بالعقب ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب
كل شيء بحسبه فلا ياتي ما تقر من سن السكتة اللطيفة

بينهما

بينهما اذ لا يفوت الا بالسرع في غيره كما في المجموع اي ولو سهوا
فيما يظهر انتهى شرح مرر وقوله ان لا يتخلل بينهما لفظ
نعم ينبغي استئنا بخوب اغفر لي الخبر المحسن انه صلي
الله عليه وسلم قال عفا ولا الضالين رب اغفر لي امين
انتهى ابن حج وينبغي ان لو زاد على ذلك ولو ادري ولجميع المسلمين
لم يضر ايضا انتهى ع ش عليه والسكتات المستحبة في
الصلاة اربع على المشهور سكتة بعد تكبير الاحرام بفتح
فيها وثانية بين ولا الضالين وامين وثالثة للامام بين
التامين وقراءة السورة في الجهرية بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة
ويستغل حينئذ بدعاء او ذكر او قراءة سر قاله في المجموع والقراءة
اولى ورابعة قبل تكبير الركوع وتسمية كل من الاولى والثالثة
سكتة محاز فانه لا يسكت حقيقة لما تقر فيها قاله في المجموع
وعدها الزركشي خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبير
الاحرام والاقتراح وسكتة بين الاقتراح والقراءة وعليه فلا
يجوز الا في سكتة الامام بعد التامين انتهى شرح مرر **قوله**
بمد وقصر اي لعدم اخلا له بالمعنى وحكى مع المد لالة وهي
الامالة وحكى ايضا التشديد مع المد والقصر وهو محض بل
قبل انه ساذ منكر والمراد فاصد من اليك وانت اكرم من ان
تجيب من قصدك انتهى برماوي **قوله** والمد افصح وقال
الرافعي الاصل القصر لان وزنه فعيل واما المد فهو من
ابنية العجم كفا بيل وقال ابن عطية انه بالمد ليس عربيا
ومن قال انه عربي فالالف متولدة من اسباع فتحة الهمزة
انتهى برماوي **قوله** وهو اسم فعل بمعنى استجب وقيل

معناه لا تحجب رجائنا وقبل لا بقدر رعي هذا احد سواك وقبل
 جيتاك فاصدق ودعوناك راغبين فلا تردنا وقبل ان اسم
 من السماء الله تعالى كان المصلي قال اهدنا يا الله وقيل انه
 طابع الدعاء وخاتم عليه وقيل انه كثر بغطاه فابله وقبل
 اسم تنزل به الرحمة انتهى حواشي شرح الروض انتهى شوربي
قوله بمعنى استجب لا يقال استجب متعده وانه بدليل انه
 يقال استجب دعائنا ولا يقال استجب دعائنا وغير المتعدي لا
 يفسر بالمتعدي لاننا نقول قال في التسهيل وحكمها اي اسماء
 الافعال غالباً في التعدي والازوم حكم الافعال انتهى قالوا
 واخرج بقاها اي فانه بمعنى استجب وهو متعده وانه فاعله
 انتهى شوربي **قوله** مبنى على الفتح اي للتخفيف بمعنى انه مبني
 على حركة خذرا من التقاء الساكنين مثل ابن وكيف وكانت
 فتحة الحقة الفتح انتهى برماوي **قوله** فلو سدد الميم اي مع
 المد والقصر وقوله لقصد الدعاء اي لان المقصود منه الدعاء
 وان لم يلاحظ المصلي انتهى حبي **قوله** لقصد الدعاء ففهم منه
 انه لو قصد معناه الحقيق وهو فاصدين بطلت صلاته وهو
 كذلك وفهم منه انه لو اطلق بطلت ايضا لكن المعتمد في هذه ايضا
 لا ينطلي خلافا لابن حج انتهى شيخنا واصله في المحلى **قوله**
 ايضا لقصد الدعاء ليس قيدا فلا يضر وان لم يقصد لان
 المراد منه الدعاء ولو زاد بعده والحمد لله رب العالمين لكان
 حسنا ولا يسن قبله الدعاء من احد واستثنى العلامة ابن
 حج برب اغفر لي لوروده ويدل له قولهم انه من اماكن اجابة
 الدعاء ولم يوافقوا انتهى برماوي وقوله ولو زاد بعده والحمد

قته رب العالمين الخ كذا في شرح مرقا قال الرشد علي عليه هو
 تابع في هذا الاحداد لكن الذي في غيره الافتقار على رب
 العالمين واصلة ذلك قول السافعي رضي الله تعالى عنه في
 الام لو قال امين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان
 حسنا انتهى **قوله** وسن في جهرية اي مطلوب فيها الجهر
 فالعبر بالمسروع وعبارته شيخنا والحاصل ان المصلي
 ما موما او غير جهرية ان طلب منه الجهر وليس به ان طلب
 منه الاسرار قال شيخنا وجهها الخفي والاثني به كجهرها
 بالقرأة وسببها في انتهى حلي **قوله** حتى للمأموم لقراءة امامه
 والاماكن التي يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع
 امامه وفي دعاء الامام في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في
 النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات
 الخمس واذا فتح عليه انتهى شرح مرقا **قوله** مع تأمين امامه
 اي لا قبله ولا بعده وسهل ذلك ما لو وصل التامين بالفاحة
 بلا فصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تنس فيه المقارنة
 غيره انتهى شرح مرقا **قوله** ايضا مع تأمين امامه يخرج ما لو
 كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او مأموم فلا يسن
 له التامين انتهى ع س علي مرقا **قوله** فانه من وافق تأمينه
 تأمين الملايكة الخ اي ومعلوم من حديث اخوان الملايكة
 قوم مع تأمين الامام فيكون الدليل منجحا للمدعي انتهى شيخنا
 حتى قال المصنف ومعنى موافقته للملايكة انهم وافقهم
 في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال
 وهو كالملايكة قبل هم المحفظة وقبل غيرهم وقبل

بأنهم الحفظة وسائر الملائكة لكان اقرب انتهى شرح مرور
قوله تامين الملائكة وهم من شهد تلك الصلاة في الارض
او السماء وقبل المأمنون علي اذ عية المصلين وقبل الحفظة
وقبل جميع الملائكة لانه محل تامينهم في صلاتهم وهل يقولون
امين او ما هو معناه قال شيخنا البأبلي انهم يقولون امين
كما في بعض شروح البخاري انتهى برماوي **قوله** ما تقدم
من ذنبه زاوية رواية وما تاجر والمراد الصغار وان قال
ابن السبكي انه شامل للكبار والصغار انتهى برماوي **قوله**
ولان المأموم لا يؤمن لتامين امامه اي حتى يلزم تأخير تامينه
عن تامين الامام انتهى جلي **قوله** ويوضحه هو تضم البناء وكسر
الصاد مخففة من اوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى انتهى ع
علي مرور **قوله** عقب تامينه اي وان شرع الامام في السورة فان
قراءته الفاتحة وفرغاً معاً كفاه تامين واحد اذ فرغ قبله
امن لنفسه ثم المتابعة ولا يؤمن المأموم اذا لم يسمع قراءة
الامام او لم يحضر الفاظه وفي العباب انه يؤمن اذا سمع
تامين المأمومين وضعفه شيخنا انتهى برماوي وقوله
كفاه تامين واحد هكذا في شرح مرور وهو يشعر بان تكرير
التامين اولى ويقدم تامين قرآنه انتهى ع ش عليه **قوله**
عن الزمن المستون في التامين اي وهو بقدر سبحان الله
فاذا تاجر الامام بتأمينه زيادة علي هذا الزمن فانه سنية
التامين انتهى شيخنا **قوله** امن المأموم اي لنفسه ولا ينظر
اعتباراً بالمسروع انتهى برماوي اي لان السبب للتامين
انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجد ولا ينظر للمقارنة لان

محل طلبها اذا الي بها الامام في زمنها المطلوب وهو عقب القراءة
وظاهر هذا الكلام انه لو تاجر لعذر لا ينتظر اليه فيلحق رانته
جلي **قوله** فلا جهر بالتامين فيها ظاهراً ولو سمع قراءة امام
وعباراً سمع علي الغاية ما يرضه ولا يبين في السرية جهر بالتامين
ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سراً مطلقاً نعم ان جهر الامام
بالقراءة فيها اي السرية له بتعذر موافقته وفي شرح الروض
انه لو جهر بالسرية في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يسمع
قراءة امامه لمخالفة بالجهر لما طلب منه قال فالعين بالمسروع
لا بالمفعول ومقتضى هذا التعليل ان المأموم لا يجهر بالتامين
في السرية وان جهر امامه انتهى ع ش **قوله** مطلقاً اي سواء
جهر بالقراءة واسر انتهى ع ش **قوله** لم يقرأ غيره معطوف
علي امين في قوله وعقب الفاتحة امين وهذا احسن من غير انتهى
شيخنا لكن ضيع السارح يوه ان السورة لا تسن الا ان امن
مع انها تسن مطلقاً وكونها بعد التامين سنة اخري وعباراً
اصيله وتسن سورة بعد الفاتحة انتهت **قوله** سورة قال
الشيخ عيون يجوز فيه التهمز وتركه وهو أشهر وبه جاء القران
انتهى سمع انتهى ع ش علي مرور **قوله** غير الفاتحة اما هي فلا
تجب عن السورة اذا كررها الا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر
انتهى شرح مرور كمن فيه ان لما قولاً بان تكرير الركن القول
يبطل الصلاة الا ان يجاب بضعف هذا القول جداً فلم ينتظر
اليه علي ان المرة الثانية ليست تكريراً للركن بل هي بدل عن
السورة انتهى شيخنا ح **قوله** في ركعتين او ليتين اي من
الفرص مطلقاً والنقل الذي تشهد فيه تشهدتين واما النقل

الذي يصلي به بشهر واحد فيقرأ فيه في كل ركعة وان كان كثيرا
انتهى شيخنا وقوله واما النفل الذي يصلي به بشهر واحد كذا
في شرح مروي في ع ش عليه ماضه ظاهره وان قصد الايمان
بشهرين لم عن له الاقتصار على شهر بعد ان قصد الايمان
بشهرين ليس له سجود السهو ان يترك هذا السور
فلا تسن له سورة ان سمع ظاهره ولو في السرية وهو كذلك
المدا هنا على فعل الامام لا على المروع وقوله اللهم عن
قرانه لها اي فقرانه لها مكروهه انتهى حمله وقوله وهو كذلك
انما اعتمد الزياي في شرح الروض انه لو جهر بالسورة في
السرية استغل هو بالقرأة ولا يسمع قراءة امامه لما خلفه بالجهر
لما طلب منه فالعبرة بالمسروع لا بالملغول انتهى واقرع ع ش
قوله بل يسمع قراءة امامه وتكره له القرأة كما هو ظاهر للمبني
الصحيح عن قرانها خلفه فالاستماع مستحب لا واجب والمشهور
ان السنة في حقه تاخير قراءة الفاتحة في الاوليين الى ما بعده
فاتحة امامه فان لم يسمع لبعد او غير فقد قال المتولي بقدر
ذلك بالظن وله يذكروا ما بقوله غير السماع في زمن سكوت
وسببه ان يقال بطل دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث او
بانه يذكرا اما السكوت المحض فبعيد وكذلك قراءة غير
الفاتحة فبعيد ايضا انتهى شرح مروي قال ويستحب سكوت
الامام بعد تأمينة في الجهرية فذكر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويتغل
حينئذ بدعاء او ذكر اقرأة سرا قال في المجموع والقرأة اولي
انتهى وقوله والقرأة اولي اي فقرأة مثلا بعض السورة التي
يريد قرانها سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرًا وفي

الركعة الثانية يقرأ مما يلي السورة التي قراها في الاولى انتهى
ع ش عليه **قوله** لقوله تعالى واذا قرأ القرآن انمحل السارح
القران هنا على حقيقته وحمله في باب الجمعة على الخطبة
وكل صحيح لان الآية فيها تفسيران فنظر السارح في احد
البابين الى احدهما وفي الاخر الى الاخر انتهى شيخنا هف
قوله فان لم يسمع اي قراءة امامه والمراد سماع نفهم انتهى
برماوي قال في شرح الروض وقضيه كلام المصنف انه لو جهر
الامام في السرية او عكس اعتبر فعلة وهو ما اقتضاه كلام
الاصل وصرح به في المجموع وصرح في الشرح الصغير اعتبار
المسروع في الفاتحة انتهى وعبارة العباب ولو اسر امامه في
الجهرية او عكسه اعتبر باصل السنة لا بفعله لاساءة خلافا
للمروضة انتهى فقول السمع او اسر امامه ولو في جهرية مشي
فيه على ما في الروضة انتهى سم **قوله** قراء سورة اي لا تتفطن
آية سجدة ولو لم تنزل بل في صبح يوم الجمعة لما سبانه في
سجود التلاوة انه يكره للمأموم قراءة ايها العدم يمكنه من
السجود فما اطلقوا هنا مقيد بما سبانه مما ان الذي سبانه
مقيد بقولهم هنا بس في اولي صبح يوم الجمعة قراءة المذنب
السائل ذلك المنفرد والامام والمأموم فهو محمول على غير المأموم
اي لا يس ذلك الا للامام والمنفرد دون المأموم وسيصرح
بتخصيصه بذلك السارح فيما سبانه قريبا انتهى حمله **قوله**
وتعبري بذلك اولي الخ وجه الاول انه انما في المنهاج مفهومه
انه اذا لم يبعد ولم سرية لا يقرأ ويدخل فيه ما لو سمع صوتا لا
يفهمه او كان اصم او اسر الامام انتهى ع ش **قوله** قراها

في باقي صلاته اي في الثالثة والرابعة ونقل عن شرح العباب
انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب وهو المعتمد انتهى
حليته وانما قضى السورة دون الجهر لان السنة احرز الصلاة
ترك الجهر وليست السنة احرزها ترك السورة بل لا يسن
فعلها وبين العبارتين فرق واضح ابن حج وايضا السورة
سنة متفلة بخلاف الجهر فانه سنة تابعة للقرأة فسوح فيه تامل
انتهى شوربي **قوله** اذا تدارك اذا هنا ظرفية مجرورة عن معنى الشرط
لان التدارك لا بد منه انتهى **سبحنا** **قوله** ولم يكن قراها فيما ادركه
اما اذا كان قراها فيما ادركه بان كان سريعا القرأة وامامه بطيها فلا
تطلب منه ثانيا وفي شرح المذهب بل المدار على امكن القرأة وعدمها
فتى امكن القرأة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه مقصر بترك
القرأة وفي كلام الشهاب عمير لو تركها عمدا في الاوليين
فالظاهر تداركها في الاخيرين كنظير من سجود السهو
انتهى انتهى حليته واعتمد **سبحنا** كلام شرح المذهب وهو الذي
اقتصر عليه **سبحنا** الزياوي انتهى وعليه فلو ادرك الثانية
رباعية وامكنته السورة في اولييه تركها في الباقي لتقصير
وان تعذرث ثابته دون الثالثة قراها فيها ولا يقرأها في
رابعة كما فهم من كلامه انتهى برماوي فقول الشافعي ولم يكن
قراها فيما ادركه اي ولا يمكن من قراها كما قاله الشوربي **قوله**
ولا سقطت عنه اي تعاملا معونها وهو الفاتحة لا الشغل الامام
لها عنه لانها لا تسن له في الاخيرين فكيف يتعملها الامام عنه
انتهى **سبحنا** **قوله** لكونه مسبوقا او بطي الحركة انتهى شرح
قوله ليلا تخلو صلاة عن السورة هذا في الرابعة ومثلها

خلاف ما اذا لم تكن في
ثالثة يقرأها في رابعة

الثالثة

الثالثة فباقي بالسورتين في الركعة الثالثة كما في
العباب ولعل ذلك فيما لو فاتته فيها وطلت في الثالثة فان
فاته في احدها طلعت سورتها فقط وفيه نظرا اذا يقرأ في
قيام الركعة يسمى سورة وان كثر وليس هنا طلب سورة
معينة لكل ركعة كما في الجمعة انتهى برماوي **قوله** وان يطول
قرأة اولي علي لانيه اي لان النشاط فيها اكثر فحذف في
غيرها خذ من الملل وقد يؤخذ من هذا تطويل كل من الركعتين
علي ما بعدهما وقالوا ايضا في عدة ذلك ان تطويل الاولى ليدركها
الناس وظاهر هذا وان كان اماما لغير محصورين رضوا بتطويله
وهو جدير بما يخالف قوله الاية وكرة تطويل وان قصد الخوف
غيره الا ان كانوا محصورين رضوا بخ لكن سياخ ان **سبحنا** قال
تطويله عليه الصلاة والسلام للاولي علي الثانية ليس لهذا القصد
اي ادراك الناس لها وانما هو لكون النشاط فيها اكثر والوسنة
فيها اقل ومن صرح بانه للقصد المذكور اي ادراك الناس
لها مراده بذلك ان من قوايدها انه يقصد تطويلها لذلك
وقول الراوي كي يدركها الناس تعين بحسب ما فهمه لا
انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك انتهى خلي **قوله**
ايضا ويطول قرأة اولي علي لانيه وليس له ان يقرأ على ترتيب
المصحف لانه ان كان توفيقيا وهو ما عليه جماعة فواضح
اواجتهاديا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة
ومن بعدهم عليه وقرأة صلى الله عليه وسلم خلاف
ذلك لبيان الجواز اما ترتيب كل سورة على ما هو عليه
لان في المصحف فتوفيق من الله تعالى بلا خلاف وحصة

الاذري بما اذا لم تكن الثانية لها طول كالانقال وبراءة لئلا
تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد
ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب المصنف
ويقتصر على بعضها حينئذ فقد جمع بين ترتيبه وطول الاولى
على الثانية انتهى شرح مرورين ايضا ان يوالي بين السورتين
فلو تركه كان قرار في الاولى الهزئة والثانية لئلا يفرس
كان خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصنف ومنه يعلم انه
ما يفعل الان في صلاة التراويح من قراءة الهالك ثم سورة الاخلاص
الى اخره خلاف الاولى ايضا ترك المواصلة وتكرير سورة الاخلاص
انتهى ع ش عليه **قوله** كما في مسألة الزحام اي بان زحمة
السان عن السجود وكما في تطويل الامام الركعة الثانية في
صلاة ذات الرقاع لتلحقه الفرقة الثانية انتهى حلي وكما لو
نسي سورة السجدة في الركعة الاولى من صلاته يوم الجمعة فانه
يفرها وهل في الثانية كما سيأتي في الشرح انتهى زيادي
قوله وسن في صبح الخ هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا
تكرار انتهى برماوي ومحل هذا في الحاضر اما المسافر فياتي
في صبح يوم الجمعة وغيرها بالكافرون والاخلاص والمعوذتين
شرح به ابن حج واستوجه ان المعوذتين افضل لما قبلهما
انتهى شري ورمماوي وقوله فياتي في صبح يوم الجمعة الخ
يوجب بان لا يستغاله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره
سائل لما كان سائرا او نازلا ليس منهيا في وقت الصلاة
للسير ولا متيقظا له وهو كذلك لا يشارهم التخفيف على
المسافر في سائر احواله انتهى ع ش علي مر **قوله** ايضا

وسن في صبح طوال المفصل الخ الحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح
طويل وصلاة ركعتان فناسب تطويلها ووقت المغرب ضيق
فناسب فيه القصار واوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة
ولكن الصلوات طويلة ايضا فلما تعارض ذلك رتب عليه
التوسط في غير الظهر وفيها قرب من الطوال انتهى شرح
مر **قوله** طوال المفصل سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين السور
ومعناه المبين قال تعالى كتاب فصلت ابانة اي جعلت
فواصل في معان مختلفة انتهى برماوي **قوله** بكسر الطاء
وضمها اي مع تخفيف الواو فيها فان افراط في الطول قبل
طوال بتشديد الواو وقول التناهي ان طوال بكسر الطاء لا غير
جمع طويل وبضمها الرجل الطويل وبفتحها المد لا ينافي ذلك
فلعله من المشترك في بعض احواله واما قول بعضهم الواحد ان
يقال طولات المفصل جمع طويلة لانه اسم للسور فمردود لعدم
الثابت الحقيقي مع ان نقل اللغات لا مطعن فيه انتهى برماوي
قوله ولا يصل ادخله اي القريب فيما قبله اي الطوال وعبارته
وليس للصبح والظهر طوال المفصل انتهت **قوله** برضي محصور
اي ممن يغلب حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ولم يتعلق بعينهم
حق بان لم يكونوا مملوكين ولا نساء من وجبات ولا مستأجرين
اجازة عين علي عمل ناجز انتهى حلي **قوله** كما صححه النووي
في وقايفه وغيره ورواه هذا المصنف احد عشر قولا فقد اختلف
في اول المفصل على اثني عشر قولا قبل قاف وقبل الحرات وصححه
النووي وقبل القتال وعزاه الماوردي للاكبرين وقبل الحائض
وقبل الصافات وقبل الصف وقبل تبارك وقبل الفتح

وقبل الرحمن وقبل الانسان وقبل سبع وقبل الضحى لان الفاري
بفصل بين السور بالتكبير والمفصل طوال واوساط وقصار
فتواله الى عمه واوساطه منها الى الضحى وقصاره منها الى
آخره انتهى حلي **قوله** وفي صبح جمعة الخ وان لم يكن المأمومون
محصورين راضين بالتطويل قال في الاذكار وليحذر لا يقتصر
على البعض انتهى برماوي **قوله** ايضا وفي صبح جمعة الخ الظاهر
ولو قضا فليجهر ولو قرأ في صبح الجمعة بغيره لم ينزل بقصد
السجود فهل يبطل صلاته او لا افتى شيخنا الرسي رحمه الله
نعالي بطلان صلاته وخالفه ابن حج فافتي بعدم البطلان
انتهى زيادي انتهى سوبري وعبارته شرح مر في باب سجود
التلاوة ولو قرأ في الصلاة آية سجدة او سورتها بقصد
السجود في غير الم تنزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته
على المعتمد ان كان عالما بالتحريم انتهى وقوله بقصد السجود
خرج ما لو قرأ بقصد آية سورة بعد الفاتحة فسجد وان
قبل القراءة ان فيها بقراءة آية سجدة وان بطلت منه السجود اذا
قراها وقوله بطلت صلاته اي بالسجود لا بالقرأة لان
الشروع فيها ليس شروعا في المبطل كما لو عزم ان ياتي ببلالة
افعال متواليه لا يبطل صلاته الا بالشروع فيها وقوله ان كان
عالما بالتحريم اما الجاهل والناسي فلا ومنه ما لو اخطأ فظن
غير يوم الجمعة يومها فقرا فيه لم يقصد السجود انتهى ع ش
عليه **قوله** فان ترك الم تنزل بل اي ولو عمدا وقوله يس له
ان ياتي بها في الثانية اي ويسجد فيها ويقدم الم تنزل بل
علي هل انه ولو قرأ في الركعة الاولى هل اتي قرا في الثانية

الم

علمه

الم تنزل ويسجد فيها لان صبح يوم الجمعة محل للسجود
في الجملة وتسبب المداومة عليها ولا نظر الى كون العامة
قد تعتقد وجوب ذلك خلا فالحق نظر اليه ولو ضاق الوقت
عن قراءة الم تنزل قرار ما يمكن قراءة منها ولو اية السجدة
وكذا بقراءة في الاخرى ما يمكن قراءة من هل في فان قرا غير
ذلك كان تاركا للسنة وهذا هو المعتمد وان توزع فيه
وليس قراءة سورتين الجمعة والمنافقين في عسبة ليلة
الجمعة ابدأ وسورتين الاخلاص في مغربها كذلك لو روده
انتهى برماوي **قوله** واعلم ان اصل السنة الخ عبارة شرح
مر والاوجه حصول اصل السنة بما دون آية ان افاد
دانه لو قرأ البسمة لا يقصد انها التي اول الفاتحة حصل
اصل السنة لانها آية من كل سورة انتهى **قوله** لكن السورة
اولي الخ عبارة شرح مر وسورة كاملة افضل من قررها من
طويلة لا اطول منها لان الابتداء بها والوقف على اخرها
صحيحان بالقطع بخلافهما في بعض السور فانها قد يخفيان
لم محل فضيلتهما في غير التراوح اما فيها فقره بعض
الطويلة افضل كما افتى به ابن عبد السلام وغيره وعللوه
بان السنة فيها القيام بجميع القران وعليه لا يختص ذلك
بالتراوح بل كل محل ورد فيه الامر ببعضه فالاقتصار عليه
افضل كقراءة آية البقرة وال عمران في الفجر ولو كسر سورة
في الركعتين حصل اصل سنة القرأة انتهى وقوله وعللوه
بان السنة فيها الخ يوخذ من ذلك ان محل كون البعض
افضل اذا اراد الصلاة بجميع القران فيها فان لم يرد

ذلك فالسورة افضل ثم رابث في ستم على المنهج المتصفح
بذلك وعبارته ووافق مر علي ان محل تفضيل قراءة بعض
الطويلة في التراخي اذا قصد القيام بجميع القرآن في
رمضان فان لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى
ع ش علي مر **قوله** لكن السورة افضل ومع كون السورة
الكاملة افضل من البعض لو نذر بعضا معينا من سورة
وجب عليه قرائته ولا تقوم السورة مقامه وان كانت اطول
واقضل كما لو نذر التصديق بقدر من الفضة ونصدق بدله
بذهب فانه لا يخبر به وخرجه بقولنا معينا ما لو نذر بعضا منهما
من سورة بان قال قد علي ان اقراء بعض سورة فيبر من
عنده النذر بقراءة بعض من اي سورة وبقراءة السورة الكاملة
لانه يصدق علي من قرار سورة كاملة ان قراء بعضها لدخول
الحزب في ضمن الكل انتهى ع ش علي مر **قوله** وان كان اطول
مرفوح والراجح ان البعض اذا كان اكثر من السورة التي هي
اقل منه افضل كما ان الانفراد بالدم في الاضحية افضل من المشاركة
الا ان كان ما يشارك فيه اكثر مما ينفرده فان المشاركة حينئذ
افضل انتهى برماوي **قوله** في اصل الروضة الاضافة ببيان
لان اصلها وهو الوجين ليس له بل للرافعي انتهى شيخنا
وعبارة البرماوي قوله في اصل الروضة المراد به الالفاظ التي
اختصرها من كلام الرافعي لان لما اطلاق يطلق علي الشرح
وعلي ما اختصره النووي فلا ابهام انتهى **قوله** تنبيه هو
لغة الالفاظ من التنبه بضم فسكون وهو البقطة وسرعاً
عنوان بحث تدل عليه الاتجاه السابقة بطريق الاجمال

الحج

الحج لولم تذكر لعلم منها بالاولي واختلف في اعرابه فقبل
ليس له من الاعراب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا
تنبيه لانه قد سبق ذكره انتهى برماوي **قوله** سن لغير المأموم
ان يجهر بالقراءة حكمة الجهر في موضعه ولا سرار في موضعه
انه لما كان الليل محل الخلوة ويطلب فيه السمع شرع الجهر
فيه اظهارا للذة مناجاة العبد لربه وخص بالاولي
لنشاط المصلح فيها والنفار لما كان محل السواغل والاختلاط
بالناس طلب فيه الاسرار لعدم صلاحية للتفرغ للمناجاة والحق
الصبح بالصلاة الدينية لان وقتها ليس محل السواغل عادة انتهى
ع ش علي مر **قوله** ان يجهر بالقراءة اي وان خاف الريا بخلاف
الجهر خارج الصلاة انتهى سوبري **قوله** واولي العساكر في
تسمية المغرب عشاء وهو مكره عنده ولو مع التغليب كما صرح
فيما تقدم اول الصلاة لكن في الانوار المتصفح بعدم الكراهة مع
التغليب فلعله جري هنا علي معاملة الانوار وان خالفه ثم فليجهر
سوبري **قوله** والعبد بين اي ولو قضا كما سبق في كلامه انتهى
سوبري **قوله** والاستسقاء اي سواء كانت ليلا او نهارا بل لا يطلق
فيها والتقييد في ركعتي الطواف انتهى اي شرف **قوله** ووتر
رمضان اي جميعه سواء فصله او وصله بتشهد او تشهدين
انتهى برماوي **قوله** وان يسري غير ذلك شامل للروايت فيسري
فيها والفرق بينها وبين النفل المطلق حيث طلب فيه التوسط ان
النفل لما كان قسما مستقلا وليس من الفرائض ولا تابعه له طلب
له حالة التوسط حتى لا يشبهه بالفرض لو جهر ولا بالروايت لو أسر
انتهى برماوي وفي ع ش علي مر ما مضى وخرج بالنفل المطلق

روايات الفرائض فيسرها ولعل الفرق بينها وبين النقل المطلق انها
سرفت محصورة في عدد معين اشبهت الفرائض فلا تغير عما
ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا احصر لها فهي من حيث
عدم العقاب عليها اشبهت الروايات ومن حيث ان المكلف
يساوها باختيارها وانها لا احصر لها كانت واسطة بين الروايات
والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها التوسط
لتكون اخذة طرفا من كل منهما وخص التوسط فيها بنقل
الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه انتهى **قوله**
فتوسط فيها الخ المراد بالتوسط ان يرد على ادنى ما يسمع نفسه من
غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من يليه وفيه عسر ولعله ملحوظ قول
بعضهم لا يكاد يجرؤ فيفسر بعضهم بان يجرؤ تارة ويسر اخرى
كما ورد في فعله عليه الصلاة والسلام واستحسنه الزركشي قال
ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك ابداعا على ما ادعاه من عدم
تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلها انتهى شرح مدر ان
له يسوس على ناييم اي ولا كرم وقيل تحرم ومنه من يجر
بذكر او قراءة تحضيرة من يستغل بمطالعة علم او تدريس
او تصنيف كما افق به السهاب الريلي انتهى برماوي **قوله**
ايضا ان لم يسوس على ناييم الخ قضية تخصيص هذا التقيد
بالتوسط في النقل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء
والتراويح لا يترك فيه الجهر لما ذكر وهو ظاهر لا يتطلب
لذاته فلا يترك لهذا العارض انتهى ع شى على مدر **قوله**
او نحوه كاستغلال بمطالعة علم او تدريس او تصنيفه والا
اسر ومثل المصلي في ذلك من بقراء القرآن خارج الصلاة

او يستغل بالذكر انتهى جلية **قوله** حيث لا يسمع اجنبى اي ولا
استجب لهما عدم ذلك وقوله ووقع في المجموع ما يخالفه في الخنثى
حيث ذكر ان الخنثى يسر بحضرة الرجال او النساء مع انه مع
النساء اما رجل واما امرأة فلا وجه لاسرارهم وقوله ويُسببه
ان يلحق بها العبد اي فيجهر به في وقت الجهر ويسر في وقت
الاسرار وقوله ولا يسببه خلافا اي فيجهر فيه مطلقا وقوله عملا
باصل ان القضاء يحكى الاداء ولم يعمل بذلك فيه غير الخروج
عن الدليل انتهى جلية **قوله** وخاسها ركوع هولاء مطلق
الاختصاص الطمانينة وقيل الخضوع وشرعا الخفاء بخصوص
انتهى برماوي وهو من خصوصيات هذه الامة واول صلاة
ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صحيحة
الاسرار انتهى مواهب بالمعنى واستدل البيهقي لذلك بانه
ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر صبيحتها بلا
ركوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلم يكن
الركوع من خصوصيات هذه الامة لفعله فيما كان يفعل قبل
الاسرار وفي ظهر صبيحتها ونظر بعضهم في دلالة ما ذكر على
كونه من خصوصيات هذه الامة كما يسمع الهوامس اقول
ولعل وجه النظر انه لا يلزم من ترك الركوع ان لا يكون مشروعا
لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لاحد من الامم
ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء الاسرار
ثم امر به بعده وهذا وفي البضاوي في تفسير قوله تعالى
واركع مع الراكعين مانضه وقدم السجود على الركوع
اما لكونه كان كذلك في شريعتهم او للتنبيه على ان الواو

لا توجب الترتيب او يلتزم ان اركع بالراكعين الا اذا كان
من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا يصلين انتهى وهو صريح
في ان الركوع ليس من خصوصياتنا انتهى ع ش على مر
و بعض عبارته على المواهب و عبارته شيخنا الحلبي و كل
منهما في الاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما ان
من خصائصها الركوع والجماعة وافتتاح الصلاة بالتكبير
فان صلاة الامم السابقة كانت لا ركوع فيها ولا جماعة وكانت
الانبياء كما هم يستفتحون الصلاة بالتوحيد والتسبيح
والتهليل اي وكان دابة صلى الله عليه وسلم في امرائه
الله اكبر ولم ينقل عنه سواها كالنية ولا يتكلم على الركوع
قوله تعالى لمزم واسجدي واركعي مع الراكعين لان المراد به في
ذلك الخضوع والصلاة لا الركوع المعهود كما قيل لكي في القوي
قبل ان تقدم السجود على الركوع لانه كذلك في شرعهم وقيل
بل كان الركوع قبل السجود في الشرايع كلها وليست الواو
للترتيب بل للجمع هذا كلامه فليتأمل انتهى بحروف انتهت
قوله تقدم ركوع القاعد اي القادر وهو ان اقله ان ينحني
الي ان تحاذي جهته ما امام ركبته واجمله ان ينحني الي ان
تحاذي جهته محل سجوده انتهى جلي فهذا اعتذار عن ترك
المتن له هنا كما تركه الاصل واعتذر به في شرحه عنه بمثل
ما اعتذر به السارح انتهى لكاتبه قوله و اقله انحاء الخ ولو عجز
عنه الا بمعني او اعتماده على شئ او انحاء على شقه لزمه والعاجز
ينحني قدر ما كان فان عجز عن الانحاء اصله او ما يراه ثم يظفر
ولو شك هل انحاء قدر ان يصل به راحته ركبته لزمه اعادة

الركوع

الركوع لان الاصل عدمه والراحة بطن الكف وتعبير بها
يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما افقضا لا
كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان افقضى كلامه لثبته
الاكتفاء بها انتهى شرح مر وقوله ولو عجز عنه لا بمعني الخ
قضيته انه لا فرق بين ان يحتاج في الابتداء او الدوام وهو موافق
لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه لا بمعني من قوله ولو لم يتمكن
من القيام الا متجما على شئ او الاعلى ركبته او لم يقدر على
النهوض الا بمعني ولو باجره مثل وجدها فاضل عما يعتنى
في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليلته لزمه ذلك لانه مقدور
انتهى ومخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه
في الابتداء فيلزمه او في الدوام فلا يلزمه وعليه ولعل الفرق انه
لما كان زمن الركوع اقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عليه
بالمعين مطلقا بخلاف القيام فان زمنه اطول فلم يلزمه حيث
لم يقدر على دوامه لا بمعني انتهى ع ش عليه فقوله المتن يجب
تنال الخ اي يقينا لما علم انه لو شك في النبل المذكور لم يصح
ركوعه قوله راحنا معتدل الخ مفردة راحة والجمع راح بغيتنا
انتهى برأوي قوله معتدل خلقه فلو طالت يده او قصرت او قطع شئ
منها لم يعتبر ذلك انتهى الحلبي بل يقدر معتد لا انتهى شيخنا قوله
فلو حصل ذلك اي النبل المفهوم من تنال وقوله بانحناس
مفهوم الانحناء وقوله او به الخ مفهوم خالص انتهى شيخنا قوله
ايضا فلو حصل ذلك بانحناس الخ مثله في شرح مر وكتب عليه
ع ش مانضه ظاهره كينح الاسلام انه اذا اعاده على الصواب
بان استوي وركع صحت صلاته كما لو اخل بحرف من الفاخرة

ثم اعاده علي الصواب وقضيت صنيع ابن حج البطلان
 ونحو ما ذكره حيث قال انما اخلصا لاستنوايا انحناس
 ولا بطلت انتهى ويمكن توجيهه بعد فرصه في العامد
 العالم بان ما فعله بالانحناس زيادة فعل غير مطلوب
 فهي تلاعب وشبهه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الساج
 كالشيخ وحمل كلام ابن حج علي ما اذا لم يعد علي الصواب انتهى
 ع ش علي مر **قوله** بالانحناس الانحناس ان يخفض عجزه
 ويرفع اعلاه ويقدم صدره انتهى شيخنا وفي المصباح خمس
 الانث خمس من باب تعب انخفضت قصبتك فالرجل انحنى
 والمرأة خنسا وخنست الرجل خنسا من باب ضرب اخرته او قبضته
 فالخنس مثل كسرت فانكسر ويستعمل لازما ايضا فيقال خنس
 هو ومن متعدي في لفظ الحديث وخنس ابهامه قبضها
 ومن الما في الخناس في صفة الشيطان لانه اسم فاعل
 للمبالغة لانه يخنس اذا سمع ذكر الله ان ينقبض ويعدي
 بالالف انتهى **قوله** ما عدا الاصابع من الكفين فلو انحنى بحيث
 تفصل اصابعه دون كفيه لم يكف انتهى جلي **قوله** وقولي انما
 انحنى اعترض بان الاصل فيه ان ينحنى وغايته ان ذلك مصدر
 مؤول وهذا مصدر صريح واجاب الطنن واي بان الزيادة
 من حيث كونه مصدرا صريحا ويمكن ان يجاب بان مراده ان
 مجموع الانحناس معتدل خلقه من زيادته فلا ينافي ان الانحنا
 المذكور في الاصل واوولي من ذلك ان نسخة الشيخ التي اختصرها
 هي التي شرح عليها المحلل وهي خالية عن هذه الكلمة
 مطلقا كما يرشد اليه كلام المحلى انتهى شوي ولفظ

النسخة

النسخة التي شرح عليها المحلل واقوله قدر بلوغ راحتيه
 النخ انتهى وعبارته ع ش علي مر قوله ان ينحنى هذه العبارة
 لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة لبعض تلامذة الشيخ
 تصحيحا للفظ المصنف انتهى وعبارته الاصل التي شرح عليها
 مر واقوله ان ينحنى قدر بلوغ راحتيه وركبته انتهى **قوله**
 بطمانينة الباء للملاينة او بمعنى مع تتعلق بالانحنا انتهى **قوله**
 اسهر من ضمها هذا مذهب الخليل وقيل انه بالفتح السقوط
 من هوي بهوي كربي يربي وبالضم الصعود واما هوي بهوي
 كعلم يعلم وبقي يبقى فانه بمعنى ارب وقال في المصباح
 هوي بهوي من باب ضرب هو يا ضم الهاء وفتحها سقط
 من اعلى الي اسفل وهوي بهوي يستعمل بمعنى السقوط
 والرفع وبالفتح بمعنى السقوط لا غير وفي القاموس ما
 يصرح بان لم لغة اخرى وهي ان الهوي بالفتح السقوط
 وبالضم الارتفاع انتهى برماوي **قوله** بان تستقر اعضاؤه
 النخ بيان للطمانينة لانها تكون بعد حركة او تكون بين
 حركتين ولا يكون فيها زيادة خفض الرأس او غير ذلك
 وهو ساجد هل ركع او لا لزمه الانصباب فورا ولا يجوز له القيام
 راكعا وانما لم يحسب له هوية عن الركوع فيما لو تركه في السجود
 انه لم يركع لانه صرف هوية المستحق للركوع الي اجنبى عنه في
 الجملة اذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوي الركوع وهذا
 هو المعتمد خلافا للمركبتي ويفرق بين هذا وما لو شك غير
 ما موم بعد تمام ركوعه في الفائحة فعاد للقيام ثم تذكر انه قد
 فيستحب له انصبابه عند الاعتدال وما لو قام من السجود بظن

ان جلوسه للاستراحة او للتشهد الاول فبان انه بين السجدين
او للتشهد الاخير وذلك لانه في الكل لم يصرف الركن لاجنب
عنه فان القيام في الاول والجلوس في الاخير بين واحد وان
ظن صفة اخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسئلة
الركوع فانه بقصد الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع
لما تقرر ان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو
سلك قايما في ركوعه فركع ثم بان انه هوي فانه عند له
يلزمه العود للقيام بدل الهوي عن ركوعه لان هوي
الركوع بعض هوي السجود فلم يقصد اجنبيا فافهم ذلك
انتهى برماوي **قوله** ايضا بان تستقر اعضاءه بنفسه
للطمأنينة وعبارة اصح مع شرح مرور بشرط لصحة الركوع
كونه بطمأنينة وان قلنا ان تستقر اعضاءه راحها حيث
ينفصل رفته عن هوي فزيادة الهوي لا تقوم مقام الطمأنينة
انتهى **قوله** لخمس المسبب صلاة حيث قال فيه ثم اركع حتى
تظهر راحها فالعانة داخله لانها بخي فقد قال بعضهم
وفي دخول العانة الاصح لانه دخل مع الي ومضى دخلا فهو
دليل على الركوع مع الطمأنينة خلا فالما يوهه كلامه من انه
دليل على الاول انتهى **قوله** ولا يقصد به غير اي يجب
ان لا يقصد بالهوي غير الركوع فقط فان قصد به غير
او اطلق لا يصح انتهى برماوي وقد صرح مرر فيما تقدم في
ركن قراءة الفاتحة بان افا قصد البدل لغيرها صرح وعليه
يفرق بينه وبين نحو الركوع بان نحو الركوع من الاعتدال مثلا
اصل فلم يؤثر تشريك غير مع بخلاف ما تقدم فتأمل

النهاي

انتهى **قوله** فلو هوي بقصد الركوع وقيل العقرب مثلا لم
يضر وهل تغفر له الافعال الكثيرة ام لا فيه نظر والا فرب
الاول لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوي الشهاب
الرملي انه يضر كما لو تكرر دفع المار بافعال متوالية فانه يبطل
صلاة وان كان اصل الدفع مطلوب بالانتهى وقد يفرق بينه وبين
دفع المار بان الدفع سرع لدفع النقص المحاصل بالمرور
بين يدي المصلي والاكثار منه يذهب الخشوع فربما فات
به سرع لاجله من كمال صلاة بخلاف ما هنا فان قتل الحية
مطلوب لدفع ضررها فاسببه دفع العدو والافعال الكثيرة
في دفعه لا تضر انتهى ع ش علي مرر **قوله** كنظير من
الاعتدال الخ اي فان الشرط ان لا يقصد بها غيرها فقط
لاستحباب بنية الصلاة على ولا رايته جلبي **قوله** ايضا
كنظير الضمير راجع لهوية الركوع فحينئذ بقدر في قوله
من الاعتدال اي دفع الاعتدال وهكذا بقدر فيما بعده ما يناسب
كما اشار اليه بالتفريع حيث قال فلو هوي الخ انتهى **قوله**
قوله فلو هوي لتلاوة بان قراءه هوية سجدة والا بان قراء
امامه اية سجدة ثم هوي عقبها للركوع فظن المأموم انه هوي
لسجدة التلاوة فهو مع قراءه لم يسجد فوقف عند حد الركوع
فيحسب له ذلك الهوي عن الركوع لانه فعل الهوي للمنا بعة
الواحدة وقول بعض المتأخرين الا قرب عذري انه يعود للقيام
ثم يركع لاجله فلو لم يعلم بوقوف الامام في الركوع
الا بعد ان وضل للسجود قام متحجبا فلو انتصب عمدا
علما بطلت صلاة لزيادته قيا ما ولو قراء اية سجدة

وقصد ان لا يسجد للتلاوة وهوي للركوع لم عن له انه
يسجد لها فان كان قد انتهى الى حد الركوع فليس له ذلك
ولا جاز انتهى حلي واصله في شرحه مرر بالحرف **قوله**
او سقط من اعتدال اي قبل قصد الهوي فان قلت كيف
يخرج هذا بقصد الغير والحال ان الساقط لا قصد له في
سقوطه قلت قال الشيخ اي حج يوجه بان ذكر الهوي
لغير المفهوم من المتن انه لا يعتد به ضايق بمسئلة السقوط
لانه يصدق عليه انه وقع هوي للغير وهو لا يجاء انتهى
شوري وعبارته اصله مع شرحه مرر في السجود فلو سقط
من اعتداله وجب العود الى الاعتدال لهوي منه لا تنفاه
الهوي في السقوط انتهت وكتب عليه ش هناك قوله
لا تنفاه الهوي في السقوط اشار به الى دفع ما قيل ان
اذا سقط من الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بفعله غير
السجود وعليه فمقتضى ما قدمه في الركوع الصحة لا عزمها
وحاصل الدفع ان علة البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد
منه مع عدم قصد الغير انتهى **قوله** ايضا او سقط من اعتدال
اي على جهته فان كان سقوطه قبل الطمأنينة وحب العود
الي ما سقط منه واطمان لم يعتدل او بعده انقضت معتدلا
لم يسجد انتهى حلي **قوله** او رفع من ركوعه او سجوده انظر
وحده اضافته الركوع والسجود دون التلاوة والاعتدال مع
ان الاضافة للتلاوة اولى انتهى شوري ولعل وجهه يرجع
الحال الى هاتين الصورتين انتهى **قوله** فزعان شئ يجوز
فيه فتح الزاي عن كونه منعولا لاجله ويجوز كسر ها على كونه

حلا

حلا اي فزعان انتهى زيادي والفتح اولى بل جعله في حج متعينا
لان جعله منعولا لاجله يفيد ان الباعث على الهوي او الرفع
انما هو الفزع بخلاف جعله حلا انتهى عسماوي وعبارته البري
قوله فزعان بفتح الزاي وكسرها فالفتح على المصدر المنصوب
منعولا له والكسر على اسم الفاعل المنصوب حلا وقال
العلامة ناصر الدين البابلي بتعني جعله منعولا لاجله لانه
لو جعل حلا لكان المعنى رفع في حالة الفزع ولم يعلم ما
الحامل له على الفزع بخلاف ما اذا جعل منعولا له فانه يفيد
ان الرفع لاجل الفزع وهو المقصود انتهت **قوله** لم
يكف ذلك عند ركوعه الخ والظاهر انه يسجد لله في الجميع
انتهى برلسبي انتهى سم وهو مشكل بالنسبة للسقوط
وقد يجاب بانه منسوب اليه منزل منزلة السهو ولو قيل
بانه لا يسجد في الجميع لم يكن بعيدا بل هو الظاهر انتهى
ع ش **قوله** ايضا لم يكن ذلك عن ركوعه الخ على اللفظ
والنشر المريب فقوله عن ركوعه راجع لقوله فلو هوي
لتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله او سقط وقوله واعتداله
راجع لقوله او رفع من ركوعه وقوله وجلسه راجع لقوله
او سجوده وقوله لهوي منه اي الى الركوع والسجود وقوله
ليرفع منه اي ليرفع من الركوع للاعتدال ومن السجود
ومن السجود للجلوس انتهى عسماوي **قوله** واكمله تسوية
ظهر الخ ويكره ذلك الاكمل ويسن ان يفتح بصره ليركع
مع البصر على قياس ما سياتي في السجود انتهى حلي **قوله**
وان ينصب ركبته الخ هذا الفصل مؤول مع ان بمصدر

معطوف على قوله تنوية اي ونصب وانما عدل عن المصدر
الذي عبر به اصدله مع انه اخضر لئلا يوهم انه معطوف
على ظاهر فيكون المعنى وتسوية نصب مع انه ليس كذلك وقوله المستلزم
بالرفع نعت للمصدر المؤول انتهى **سبحنا قوله** ركبتني مثنى ركبة
وتقديم الكلام عليها في باب الجنب انتهى بماوي وعبارته هناك
الركبة بضم الراء موصول ما بين اطراف الفخذ والعلوي الساق والجمع
ركب وكل حيوان ذوا اربع ركبتاه في يديه وعرفوباه في رجليه
انتهى **قوله** المستلزم لنصب ساقه لانه لا يستلزم نصب الفخذ
ولم ينب الساق على الاولوية انتهى سوبري والظاهر ان في
تعبير بنصب الركبتين تسمية لان الركبة لا تنصف بالا
تنصيب وانما تنصف به الفخذ والساق لان الركبة موصول
طريق الفخذ والساق انتهى لكانه والساق موصولة انتهى شرح
مر والساق ما بين القدم والركبة وجمعها السوف ويستقان
وسوق انتهى عمير انتهى سيم على المنهج ومثله في القاموس
انتهى ع ش عليه **قوله** كما في السجود اي من كونه بقدر سبر
وحذ دليله الا في فلا يظهر ما قبل هذا انتهى **سبحنا قوله**
كما قبل في التحريم لعل مراده من حيث تفريقها تفريقا وسطا
هذا غاية ما يمكن في فهم وجه التسمية وليس مراده الاستدلال
لانه قال بعد ذلك للاتباع رواه في الاول انتهى لكانه **قوله**
للقبلة شعلق بمحذوف اي موجه للقبلة انتهى **سبحنا واحترز**
به لك عن ان يوجه اصابعه الى غير جهتها من يمينته او يسرته
قاله العراقي وفيه اسارة الى الجواب عن قول ابني النقيب
لم انهم معناه انتهى شرح مر اي معنى قوله وتفرق اصابعه

الخ فلا هل هذا كان
تعبيره اولى من قول
اصلة ونصب باقية
لانه لا يستلزم نصب
الركبتين صح

للقبلة

للقبلة انتهى ع ش عليه وعبارة البرماوي قوله اي لجهتها
دخل يمين العين ويسارها وخرج يمين الجهة ويسارها
انتهى **قوله** ويرفع كفيه كتحريمه قد صنف البخاري في ذلك
تصنيفا ورواه على منكر الرفع وقال انه رواه سبعة عشر
صحابيا رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع لم يثبت عنهم
انتهى برلسي انتهى سيم على المنهج قال ابن حج ونقله غير
البخاري عن اصناف ذكر انتهى ع ش عليه **قوله**
مفرقة وسطا اعتبر في التفرق كونه وسطا لئلا يخرج بعض
الاصابع عن القبلة انتهى ع ش عليه **قوله** حذو منكبيه
هذا وما بعده مفاد التشبيه لانه المتقدم في كلامه وامام قبله
فهو زيادة على مضمون التشبيه وقوله كما مر في تكبير التحريم مكرر
مع التشبيه في المتن انتهى **سبحنا قوله** مع ابتداء تكبير اي
ابتداء رفعه مع ابتداء تكبير فهذا ان ابتداء ان متعارفات
بخلاف ابتداء هوي فيناخر الى ان تصل كفاحذو منكبيه
ويتم التكبير الى ان ينزى الى حد الركعتين فغايتها مقارنته
لغاية الهوي ولما غاية الرفع فقد انفصلت عن ابتداء الهوي
فالغاية هنا ليست هي في التحريم انتهى **سبحنا** وعبارة سراج
مر ويرفع يديه كاحرامه لكن ليس ان يكون ابتداء الرفع وهو
قائم مع ابتداء تكبير فاذا احاذي كفاه منكبيه انحنى قاله في
المجموع نقله عن الاصحاب وفي البيان وغيره محو وصورة
الاستنوي قال في الاقليد لان الرفع حال الانحناء متعذر
او متعسر انتهى ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع
اذ لا يلزم ان لا يعطى المسببه حكم المسببه به من كل وجه انتهى **قوله**

ايضا مع ابتداء تكبيرهم ويمجد الي ان يصل الي حد الركوع وكذا سائر
الانتقالات حتى في جلسته الاستراحة فيمد على الالف التي بين
الهاء واللام لكي لا يجاوز سبع الفات لانتهاها غاية هذا
المدح ابتداء راسه الي تمام قيامه انتهى ابن جح انتهى ع ش علي
مر **قوله** ويقول سبحان رب العظيم ثلاثا هذا اقل تسنته
التسبيح واقل التسبيح نفسه اي اقل ما يحصل به سنته ان
يقول ذلك مرة ويحصل اصل السنة ايضا بحمد سبحان الله
او سبحان رب الاعلى كما في المجموع انتهى ايعاب والتسبيح مصدر
سبحان وافع موقعه ولا يستعمل غالبا الا مضافا كقوله سبحان
الله وهو مضاف الي المفعول به اي سبحان الله قال ابو
البقا ويجوز ان يكون مضافا الي الفاعل لان المعنى تنزه
الله قال النووي وهذا وان كان اوجه فالمشهور وهو الاول
انتهى شوبري **قوله** ربنا الله العظيم قال الفخر الرازي العظيم
هو الكامل فانا وصفانا والمجليل الكامل صفة والكبير الكامل
فانا انتهى شوبري **قوله** ونحمد الوافي بحمدنا والاعطف
التقدير ونحمد سبحانه انتهى شوبري وتقدم المصباح في تشهد
الوضوء فيه احتمالي العطف والزيادة انتهى **قوله** ثلاثا اي
لكل حصل واكمل منه المنفرد ونحو خمس تسبيح فتسبح في احدى عشرة
وتحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة انتهى
برماوي **قوله** ويزيد من غير الخ قال ابن جح وليس فيه كالسجود
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي انتهى وينبغي ان
يكون ذلك قبل الدعاء لانه النسب بالتسبيح وان بقوله ثلاثا
انتهى ع ش علي مر **قوله** ايضا يزيد من غير الخ والذكر

رفع ص

المذكور

المذكور مع التسبيحات الثلاث افضل من مجرد اكمال التسبيح الذي
هو الاحدي عشر انتهى جلي **قوله** راضين كذا في بعض
النسخ بيان وفي بعضها بيا واحد في هذا وما بعده في
كلام السارح وهي اولي لانه منقوص فتخذف منه الياء في الجمع
انتهى شيخنا والمراد اللهم راضون صريحاً انتهى ع ش **قوله** اللهم
لك ركعت الخ انما تقدم الطرف في الثلاث لانه الاول لان فيه ردا
علي المشركون حيث كانوا يعبدون معه تعالى غير فقصه الرد
عليهم علي طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد علي مفتقد
الشركة او العكس واخره عن قوله خضع لان الخشوع ليس
من العبادات التي ينسبونها الي غير حتى يرد عليهم فيها
انتهى ع ش علي مر **قوله** خضع لك سمعي الخ يقول ذلك
وان لم يكن متصفا به لانتعبد به وفاقا لمتر خلافا
لبعض الناس وقال ابن جح ينبغي ان يتحري الخشوع عند ذلك
ولا كان كاذبا ما لم يرد انه يصور من هو كذلك انتهى ابن
قاسم انتهى شوبري **قوله** ونحي لفظه نحي مزينة علي المحرر
وهي في الشرح والروضة وفيها وفي الحرر وشعري وشعري
بعد عصي وفي اخره تدرب العالمين انتهى شرح مر وفي
المصباح الخ الودك الذي في العظم وخالص كل شئ نحوه وقد
سمي الدماغ نحا انتهى **قوله** قدي بكسر الميم وسكون الياء مفرغ
مضاف وليس مثنى لفقد الف الرفع فلا يقال قديماي ولا
قدي بسد ياء الياء انتهى برماوي **قوله** فلا يزيد علي التسبيحات
الثلاث اي لا ذكر او لا تسبيحا وقوله علي ذلك اي التسبيحات
الثلاث اي لا يزيد عليها شيئا من التسبيح او الذكر انتهى جلي

قوله وتكره القراءة في الركوع اي مالم يقصد الذكر ولا لم تكرر انتهى
حلي وينبغي الكراهة عند الاطلاق او قصد هاتين السورتين
وعبارته عن شئ علي مر قوله وتكره القراءة في الركوع وغيره قال
الركوعي ومحل كراهتها اذا قصد بها القراءة فاذا قصد بها الدعاء
او التلوة فينبغي ان يكون كما لو قنت بآية من القرآنية اي فلا يكون
مكرها انتهى شرح الروض انتهى سمع علي المنهج وينبغي ان مثل
قصد القراءة مالم يوافق فيما يظهر وسيأتي ما يوافق في الفتوى
انتهت **قوله** واعتدال هو لغة الاستقامة والمساواة انتهى برماوي
قوله ولو في نفل اي علي المعتمد خلافا لما في الانوار في الفقه
عليه والعجز عنه ما مر انتهى برماوي **قوله** ايضا ولو في نفل وكا
وكا لا اعتدال فيما ذكر فيه المجلس بين السجدين في اركان
ولو في نفل واخذ النفل غاية الرد علي ما فهم بعضهم من كلام
النووي وقد جزم به ابن المقري من عدم وجوب الاعتدال انتهى
والجولس بين السجدين في النفل وعلي ما قاله فحل تحت
ساجدا من ركوعه بعد الطمانينة او يرفع راسه قليلا ام
كيف الحال ولعل الاقرب عنده الثاني انتهى عن شئ علي مر
قوله يعود لبدا ولو شك في اتمامه عاد اليه غير المأموم ياتي
بركعة بعد سلام امامه انتهى برماوي **قوله** قايما كان او قاعدا
قضيته انه اذا كان يصلي من اضطجاع لا يعود له وهو واضح
في الفرض لانه متى قدر فيه علي حالة لا يجزي ما دونها فتى
قدر علي القعود لا يجوز ما دونه واما في النفل فلا مانع
من عوده للاضطجاع الجواز التنفل منه مع قدرته علي القيام
والقعود ثم المراد من عوده الي القعود انه لا يكلف ما فوقه

بطلت
فورا وجوبه اذا
صلاته والمأموم

في النافلة ولا يمنع قيامه لانه اكمل من القعود انتهى عن شئ علي
مرر وعبارته السو بري قوله يعود لبدا ظاهرا انه لو صلى
نفلا من قيام وركع منه نعتي اعتداله من قيام ولا يجزيه
من جلوس وهو الذي ينجم عنه لو ركع من جلوس بعد اضطجاع
بان قراءته لم يجلس انه يعود الي الاضطجاع والمنجم نعتي
الاعتدال من الجلوس لانه بدأ ركوعه منه انتهى وقد استخنا
الحقني انه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع والاقرب
ان اذا قدر علي القعود للركوع فلا يعود للاضطجاع لانه
القعود اكمل انتهى عساوي **قوله** وسن رفع كفيه الخ اي
لكل يصل ولو ماموما ادا مراه انتهى برماوي **قوله** قايلا سمع
الله من حمد اي مبتدأ قول الخ مع التداء رفع كفيه ومع ابتداء
رفع راسه فاللائحة اي القول والرفقان متقارنان في المبدأ
وفي الانتهاء انتهى شيخنا **قوله** سمع الله من حمد هذا ذكر
الانتقال للاعتدال لا ذكر الاعتدال فلا يقال انه متقدم علي
الاعتدال وكذا جميع التكبيرات غير التحريم للانتقال من
بعض الاركان لبعض الاخرى انتهى شيخنا وحكمة هذا ان ابا بكر
رضي الله عنه كان لا تقونه الصلاة مع النبي صلى الله عليه
وسلم فتأخر يوما فجاء وادرك النبي صلى الله عليه وسلم
في الركوع فقال الحمد لله فنزل جبريل علي النبي صلى الله
عليه وسلم وقال سمع الله من حمد اجعلوها في صلاة تكلم
انتهى برماوي **قوله** اي تقبل منه حمد اي فالمراد سمعه سماع
قبول لا سماع ادركه بمعنى الدعار كانه قيل اللهم تقبل حمدنا
فانرفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة في

الأخبار به انتهى سبحانه **قوله** وبعد عوده الخ اي وبعد
انتصابه لارسال بديه انتهى برماوي **قوله** وبما فيها قبل ذلك
وهي حينئذ عاطفة على مقدر اي اطعناك ولك الحمد على
ذلك انتهى جلي او ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذا بينك
ايانا زاد في تحقيقه بعد حمد كثير اطيبا مباركا فيه انتهى
شرح مر ويجوز لك الحمد ربنا والحمد لربنا او لربنا الحمد
ولا ولي اي ربنا لك الحمد ولي لورودها وقال بعضهم ان ربنا
ولك الحمد ولي ووجهه بتضمنه جملتين اي فان لك الحمد من
ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ذلك الحمد فان الواو تدل على
محذوف والمقدر كالملفوظ فربنا لك الحمد جملتان وربنا ولك
الحمد ثلاث جمل بمادل عليه العاطف وبهذا يجاب عن تنظير
سم ويندب ان يرب حمدا كبيرا طيبا مباركا فيه عقب ذلك
لما ورد انه ينساق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها قال بها
الي يوم القيامة وحكمة ذلك كون عدد حرف فيها ثلاثين وفي رواية
انه صلى الله عليه وسلم راي نضعا وثلاثين ملكا يستبقون
الي هبة ايهم يكتبها ولا انتهى برماوي مع زيادة لعن علي
مر **قوله** على السموات الخ معناه تنجي عليك لنا لو كان
بحسب الملاء السموات والارض وما بعدها انتهى جلي **قوله**
وملي ما سئيت من سئى بعد من سئى بيان لما اي وملي سئى
سئيت اي سئيت ملك بعد السموات والارض اي غير السموات
والارض انتهى جلي وبعد صفة لسئى اي سئى كائى بعد احوال
منه اي من سئى بعد ذلك ويصح تعلقه بملي او بسئيت ويكون
معناه ما سئيت ملاه بعد ذلك ومن قال انه لا يصح تعلقه بسئيت

لا يقتضى تاخر خلق الكرسي غير مستقيم وقول العلامة ابن
قاسم انظر ما معنى البعدية على تعلقه بملي او بسئيت مع ان
ما يتعلق بالله تعالى لا ترتيب فيه ممنوع باعتبار ما ذكر
لا باعتبار التعقل انتهى برماوي **قوله** كالكرسي اي وغيره
تما لا يعلمه الا الله تعالى والحكمة في عدم ذكر عدم مشاهدته
بخلافها ولان عادة ضرب الامثال والمبالغات ان تكون
بالمالوفات انتهى برماوي **قوله** وسع كرسيه السموات والارض
فيه اسرار الى ان الكرسي اعظم من السموات والارض
المذكورين فهما في جانبه كخلقته ملقاة في ارض فلات وكذا
كل سماء مع ما في جوفها وكذا العناصر والكرسي وما حوي
بالنسبة للفلك الاعظم المسمي بالعرس وبالفلك الاطلس
انتهى برماوي **قوله** وان يزيد من سرائح فهم من صنيعة
اي ما تقدم بطلب من كل فصل وان لم يرض به المأمومون
انتهى سبحانه **قوله** اي المنفرد وامام محصورين الخ واما
المأموم فتابع لامامه انتهى شوبري وفي سم قوله وان
يزيد من سرائح المأموم وعبارة الررض وغير الامام
يزيد وكذا الامام ان رضوا انتهت فقوله وغير الامام يزيد
شامل للمأموم انتهى وانظر هل يقال مثل ذلك اي ان المأموم
يأتي بما ياتي به المنفرد فيما تقدم في الركوع وما سياتي في الاعتدال
من قوله اللهم انا نستعينك الخ وما سياتي في السجود حرر
قوله اي يا اهل اسارب الى ان بالنصب منادي لانه مضاف
واداة النداء محذوفة ولا يجوز رفعه صفة للحمد لعدم
ملايئته وجعله خبرا مستندا محذوف سايق لكن اللايق

بمقام العبودية هنا ان يكون منادي فتعريف بضبط للمقام خصوصاً
وهو الوارد انتهى برماوي **قوله** اي العظمة وقال الجوهري
معناه الكرم انتهى برماوي ومثله في شرح مردوقا لشيخ عليه
فيؤخذ من هذا انه يطلق على كل منهما انتهى وفي المصباح المجدي
العز والسرف ورجل ماجد كريم شريف انتهى **قوله** احق ما قال
العبد اي احق قول قاله العبد فما ذكره موصوفه انتهى برماوي
واليات الفاحق ورواؤنا وكلنا هو المشهور وان وقع في
كتب الفقهاء حذفتها فالصواب ابياتها كما رواه مسلم وسائر
المحدثين قاله المصنف وتعقب بأن النسائي روي حذفتها
ويجاب بأنه روي عنه ابياتها ايضا شرح **قوله** وكلنا
لك عبد قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع
لان القصد ان يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبد واحد
وقلب واحد انتهى ايحاب انتهى شوبري **قوله** لا مانع لما
اعطيت الخ ما ذكره من ترك تنوين اسم لا اعني مانع من معطى
مع انه مطول اي عامل فيما بعده موافق للرواية الصحيحة
لكنه مشكل على مذهب البصريين الموجهين تنوينه
وقد يجاب بمنع عمله هنا فيما بعده بان يقدر هنا عامل
اي لا مانع يمنع لما اعطيت والسلام للتقوية او يخرج على
لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطول ويجزونه
بحري المعرف في بناءه على الفتح ومثلي على ذلك الزمخشري
في تفسير قوله تعالى لا تنس ربك عليكم اليوم وقوله لا اعاصم
اليوم حيث قال ان عليكم متعلق بلا تنس ربك ومن امس
اسم متعلق بلا اعاصم وجوز ان كبسان فيه التنوين

وتركه

وتركه لكن الترك اولى انتهى برماوي **قوله** ولا معطى لما
منعت زاد بعضهم ولا اراد لما قضيت انتهى برماوي **قوله**
ولا ينفع ذا الجبد بفتح الجيم وهو الاجتهاد والهرب ويطلق
ايضا على اب الاب وعلى القطع والمخط والعظمة وبكسرهما
نقيض الهزل ويعني الحق ايضا ويجوز ارادته في الحديث
انتهى برماوي وفي المصباح جدد الشيء بجده بالكسر جدد
فهو جديد وهو خلاف القديم وجده جدياً من باب قتل
قطعه فهو جديد فعمل بمعنى مفعول والمجد ابوالاب وابو
الام وان علا والمجد العظمة وهو مصدر يقال منه جدد في
عيون الناس جدياً من باب ضرب اذا عظم والمجد المخط
يقال جددت بالسئي من باب تعب اذا خطبت به والمجد
الغنا وفي الدعاء ولا ينفع ذا الجبد منك الجدد اي لا ينفع
ذا الغناء عندك غناء وانما ينفعه العمل بطاعتك والمجد
في الامر الاجتهاد وهو مصدر من باب ضرب وقاتل ولا اسم
المجد بالكسر ومنه يقال فلان محسن جدياً اي زاهية وبها لغة
وجد في كلامه جدياً من باب ضرب خلاف هذا ولا اسم منه
المجد بالكسر ايضا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث
جدهن جدد وهن لهن جدد انتهى **قوله** اي الغنى بالفقر
لانه ضد الفقر واما بالمد فهو جدد الصوت وليس مرادها
وكل منهما بكسر الغين واما بفتحها مع المد فهو النفع انتهى
سليخا **قوله** اي عندك اي لا ينفع ذا المخط في الدنيا حظه
في الآخرة وانما ينفعه طاعتك ورحمتك ورضائك عنه

وتفسير من بمعنى عند ذكر المجهري وقال في الفائق هي
للبدل بعد ان جوز كونها للابتداء والمعنى لا ينفع صاحب
المخط والمال ولا اجتهد حظه وماله واجتهاده في الهرب من
عقابك بذلك اي بدل طاعتك او بدل حظه منك وانما ينفع
عمله بطاعتك ودخوله المحنة برحمتك انتهى برماوي **قوله**
رواه البخاري اي روي جميع ما تقدم من قوله وسن رفع
كفيه اليك الحمد فهو اسند لال علي جميع ما تقدم قوله لا
وفعلا انتهى ع ش بالمعنى **قوله** وبالنصب حال من الحمد
الذي هو مبتدأ مؤخر وخبره لك المذكور قبله المنفرد للاختصاص
اي لك الحمد لا غيرك انتهى برماوي **قوله** بتقدير يكونه
جسما اي من نوراي كما ان السببات تقدر جسما من ظلمة
ولا بد من ذلك التقدير علي كونه صفة ايضا انتهى برماوي
قوله واحق مبتدأ وانما تعين فيه ذلك لانه لا يصلح من حيث
المعنى جعله منادي خبره لا مانع فالمجمل في محل رفع علي
المخبرية ويجوز ان يكون خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد
اي هذا القول احق ما قاله العبد فما نكرم موصوفة بخولا
آله الا الله كنز الخ او خبر بان عن الحمد ولك خبر اول
او متعلق بالحمد انتهى برماوي **قوله** ولا مانع الخ خبره
اي لفظا وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا اما
لانه لغة او انه من باب وصف المنادي لانه الموصوف انتهى
برماوي **قوله** ويستوي فيسن التسميع الخ واما قول ابن
المنذر خرق السافعي الاجماع في جمع المائتين بين
سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد فرد بان سبغه لذلك

عطاء

عطاء وابن سيرين واسحاق وداود وابو بردة وغيرهم وقوله
فمعناه قولوا ذلك الخ اي زيادة علي ذلك قوله لا نفهم كانوا
لا يسمعون غالبا اي لا سراسر بالآلة وجههم بالناس انتهى
حلي **قوله** ويسن المجهري بالتسميع الخ اي ان اخبر اليك كما
تقدم عن مر لا ذكر انتقال واطباق اكثر عوام السافعية
علي الاسرار به والمجهري ربنا لك الحمد جهل انتهى زيادي
انتهى ع ش **قوله** ثم بعد ذلك الخ ظاهر سياقه رجوع
الاسرار الي ما قبلها قريبا وهو قوله اهل الثناء والمجد
الخ فيوهم تخصيص طلب القنوت بالمنفرد وامام المحصورين
كما خص بهما المسار اليه مع ان القنوت يطلب لكل مصلا ولاولي
رجوع الاسرار الي الدعاء الاول المطلوب من كل احد وهو ربنا
لك الحمد الي ملئ ما سئيت من شئ بعد ثم رأت في ابن حج ما نصه
ويسن بعد ذكر الاعتدال وهو الي من شئ بعد القنوت
الخ انتهى وعبارة الحلي قوله ثم بعد ذلك اي الذكر لمن تقدم
من المصلي مطلقا ومن المنفرد وامام المحصورين انتهى وعبارة
السويدي قوله ثم بعد ذلك اي الذكر المذكور واسار به لرد
ما قبله لا ياتي بالذكر مع القنوت بل يقتصر علي القنوت
ليلا يطول الاعتدال لكن قد توهم عبارة ان القنوت لا يسن
الا بعد الذكر ومع عدمه لا يسن وليس مراد افتاءه كانه انتهت
قوله قنوت هو لغة الدعاء بخير او سر وهو يطلق علي
معان ذكر ابن العربي ان القنوت ورد بعشرة معان
ونظمها شيخنا المحافظ زين الدين العراقي فقال
ولفظ القنوت اعدو معانيه تجدد من يد علي عشرة معان مرصينه

دعاء خشوع والعبادة طاعة اقامتها اقراهم بالعبودية
سكوت صلاة والقيام طوله كذلك دوام الطاعة الرابع الغيبة
انتهى فتح الباري والمراد هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص
من القيام انتهى سوبري وعبارة البر ماوي هو لغة العبادة
او الدعاء مطلقا بخبر وسريقال قنت له وقنت عليه وسري
ذكر مخصوص مشتمل على دعاء ونساء ولوا به قصده به
وتضمنت دعاء الوضوء كآخر البقرة فان لم تتضمن ذلك لم تكن
بدلا وله بقصده بها لم يجز لما مر من كراهة القنات في الصلاة
في غير القيام ويشترط في بطلان ان يكون دعاء ونساء وتكره
اطالته كالشهر بدلا ولا ينطلي به صلاة انتهت ولا يقال
قياس امتناع تطويل الركن القصير عند ابطالها لانه محمول
على غير الفتوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذ يغوي نفسه
القائل بكراهة الاطالة قائل بان تطويل الركن القصير
يبطل عمدة انتهى شرح مر **قوله** في اعتدال اخرت
صبح الحج فلا يجزي الفتوت قبل الركوع وان صبح انه صلي
الله عليه وسلم قنت قبله ايضا لان رواية الفتوت بعده
الكثيرة واخفط فهو اولي وعليه درج الخلفاء الراشدون
في اسنن الروايات عنهم واكثرها وسئل كلامه الاداء والقضاء
وخالف الصبح غيرهما من حيث المعنى لسرورها ولا نه
يؤذن لها قبل وقتها بالتثويب وهي اقصر الفرائض فكانت
بالزيادة اليق انتهى شرح مر وقوله فلا يجزي الفتوت
قبل الركوع الحج اي فيقنت بعده ويسجد للسجود ان نوي
بالاول الفتوت وكذا الوقت في الاولى بنية او ابتداء فيها

وتشأنه

فقال

فقال اهديني ثم تذكر انتهى عباب انتهى سيم على المخرج وسبائ
ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولو نقل ركنا
قوله **قوله** انتهى ع ش عليه **قوله** وسائر المكتوبات لنا ذلة
وتستحب مراجعة الامام الاعظم او نائبه بالنسبة للجماع
فان امر به وجب انتهى شرح مر راجعه هو امام المسجد
الراي واما ما يفعله بعد صلاة الراي من الجماعة فلا
يستحب لايتمها راجعة الامام الاعظم انتهى ع ش عليه
قوله المكتوبات خرج المندوحة والجماعة والنازلة ولو
عبدا واستنقحا مما تنسب فيه الجماعة فيكرم في صلاة الجماعة
ويكون خلاف الاولي في غيرها انتهى حلي **قوله** لنا ذلة اي
لرفع نازلة فيدعوا بما يليق بالحال لانه صلي الله عليه
وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي اصحابه وليس ذلك
من الفاظ الفتوت الواردة فلما اقتصر على فتوت الصبح في
النازلة اكتفى به على ما هو ظاهر عبارة السارح وغيره
انتهى ع ش على مر **قوله** ايضا لنا ذلة اي ولو لغيره من
نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن
نزل به من اهل ناحية اخرى انتهى حلي وعبارة شرح مر
بان نزلت بالمسلمين ولو واحدا على ما يحسنه جمع لكن اشترط
فيه الاستنوي تعدي نفعه كاسر العالم او الشجاع وهو ظاهر
انتهت وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه انه يغتسل لهما وان
لم يكن فيهما نفع متعده انتهى ع ش عليه **قوله** كواب وهو
كثر الموت من غير طاعون ومثله الموت بالطاعون
وبعضهم فسر الوبا بالطاعون لكن بنا فيه عبارة مر لانه

جمع بينهما حيث قال كوابا وطاعون انتهى فهذا بقضي التغاير
 وقوله وخط هو احتباس المطر ومثله عدم النيل ويسرع
 القنوت للغلاء الشديد لانه من جملة النوازل انتهى شوربي
 مع بعض تفسير وقد عمت البلوي في هذه الاغصان بالقنوت
 للطاعون ومن فقهاء العصر من اجاب بالمنع لانه وقع في زمن
 عمر وغيره ولم يقنوا له والوجه استحباب القنوت له وبافتي
 جمع من سيوفا ولا ينافي ذلك انه شهادة كما ان القتل ظلما
 شهادة والمطلوب التجرع عنه انتهى جلبى وفي المصباح الوباء
 بالهمز من عام يمد ويقصر في الجمع الحمد ودعى او بيته
 مثل متاع وامتنعة والمقصود على او باب مثل سبب واسباب
 وقد وبت الارض توباء من باب تعب وباء مثل فلس كثير
 مرضها ففى وبية ووبية على فعله وفعله انتهى **قوله**
 هذا اي الايمان بالكاف لرفع ابهام الخ انتهى **قوله**
 فمن هربت اي معهم ففى بمعنى مع اي لا ندرج في سلكهم
 او التقدير واجعلني مندرجا فيمن هربت نحو فادخل في
 عبادي وكذا الانسان بعده فالحجار والحجر وتعلق بحروف
 ولو ابدل في جمع سجد للسمو وكذا بقية الفاظه وهو افضل
 من قنوت ابن عمر رضي الله عنهما وهما افضل من غيرهما وجمعهما
 افضل مطلقا انتهى بر ماوي **قوله** وعافني فيمن عافيت
 اي مع من عافيت من بلاء الدنيا انتهى **قوله** وتولني
 فمن توليت اي كن ناصر لي وحافظا لي من الذنوب مع
 من نصرته وحفظته انتهى **قوله** وقنى شر ما قضيت
 اي شر ما يترتب على القضاء من السخط وعدم الرضى

بالقضا

والاهوة

بالقضاء والقدر انتهى **قوله** لانه لا يذل بفتح فكسر اي
 لا يحصل له ذلة في نفسه او بضم ففتح اي لا يذله احد وضبطه
 بعضهم بفتح لم ضم انتهى بر ماوي لكن في الوجه الثاني نظر لان
 الفعل لازم فلا يبنى للجحول وكذلك الوجه الثالث فيه
 نظر ايضا لاقتضار كل من المصالح والمخار على ان ذل من
 باب صيرب **قوله** تباركت اي تزايد برك وخيرك وهي
 كلمة تعظيم ولا يستعمل منها الا الماضى انتهى شوربي **قوله**
 قنت شهرا اي متتابعا في الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة
 ويؤمن من خلفه على دعائه ودعائه عليهم قبل كان كفف
 اذا هم عن المسلمين وعمردهم عليهم ويؤخذ منه استحباب
 تعرضه في هذا القنوت الدعاء برفع تلك النازلة وليس
 الجهر به للامام والمنفرد ولو سرية كما افتي به والدرسيخنا
 وسياتي في كلام السارح ما يخالفه انتهى جلبى اي حيث قال
 والمنفرد ليس به انتهى فان ظاهره ولو في قنوت النازلة
 انتهى **قوله** علي قاتلي اصحابه الخ وكان الحامل له على
 القنوت في هذه القضية رفع ثمره القاتلين لا النظر الي
 المقنولين لا نقضاء امرهم وعدم تباركهم والافقود رفع له
 صلي الله عليه وسلم ما هو اعظم من ذلك ولم يدع
 ومن دعائه فيه ايضا انه صلي الله عليه وسلم مكث
 قدر هذه المدة يدعوا على عامر بن الطفيل العامري ومات
 كافرا فيقول اللهم اكفني عامر بن الطفيل بما شئت وكيف
 شئت وابعد عني داء يقتله فارسل الله عليه طاعونا
 فمات به ومنه يؤخذ استحباب تعرضه في هذا القنوت

بالدعاء لرفع تلك النار التي انتهى برماوي وفي الواهب ما
نصته سرية المنذر بن عمرو الى بن معاوية موضع ببلاد هذيل
بين مكة وعسفان على راس ستة وثلاثين شهرا من الهجرة
على راس اربعة اشهر من احد وكانت مع رغيل وذكوان
فنسبت الغزوة الى بن معاوية لئلا يلهيهم بها وتعرف هذه
الوقعة بسرية القرا وكان من امرها انه قدم ابو براء علمر
ابن مالك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض عليه
الاسلام فلم يسلم ولم يبعد عن الاسلام بل قال يا محمد
لو بعثت رجالا من اصحابك الى اهل نجد يدعوهم الى
امرنا رجوت ان يستجيبوا لك فقال عليه الصلاة والسلام
اني اخشى اهل نجد عليهم قال ابو براء ان اللهم جارايهم
في عمري وجواري فبعث عليه الصلاة والسلام المنذر
ابن عمرو ومعه سبعون وقيل اربعون وقيل ثلاثون
وكان سائرهم انهم كانوا يجتنبون بالنهار ويشتركون
بالحطب الطعام لاهل الصفة ويتدارسون القرآن
بالليل فساروا حتى نزلوا بن معاوية فجاء عامر بن الطفيل
فاستصرخ عليهم فبايل من سليم عصبية ورعلا وذكوان
فاحاطوا بالفرار فقاتلوه حتى قتلوه جميعا فبلغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم خبرهم ليلا فتلهم علي لسان
جبريل فحزن عليهم حزنا شديدا ودعا علي الذين
قتلوهم ثلاثين صباحا انتهى باختصار وذكر صاحب شرف
المصطفى انه صلى الله عليه وسلم لما اصيب اهل بن معاوية
جاءت الحماليه فقال لها اذهبي الى رغيل وذكوان وعصبية

فانتهم

فانتهم فقتلت منهم سبعماية رجل بكل رجل من المسلمين
عشره قال سبخنا وانما له بخير تعالى بما وقع لهم قبل عز وجلهم
كما اخبره بنظير ذلك في مواطن كثيرة لانه سبق في علمه
تعالى اكرامهم بالسهادة انتهى سارحها **قوله** ولا يغتر من
عاديته اي لا تقوم غيرة بمن عادته وابتعدته عن رحمتك
وغضبت عليه انتهى سبخنا وهذه الزيادة لم يستحسنها القاصي
ابو الطيب لان العداوة لا ينبغي ان تضاف اليه تعالى ورد
ذلك بقوله فان الله عدو للكافرين وقد يحاب بالفرق
بين استعمال السارح وغيره الا ترى انه لا يحسن الخلف
بغيره تعالى مع كثرة في القرآن قال سبخنا السبر المسمى
وهذا الجواب لا يجدي نفعا وهو يفتح فكسر او يضم ففتح
وقال الجلال السيوطي انه بكسر العين مع فتح الياء بلا
خلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والمصنف
قال والتفت في ذلك مولغا وقلت في اخر نظمها
عن المضاعف يات في مضارعه تثلث عين بغرق جاره مشهور
فما كفل وصند الذل مع عظم كذا كرمت علينا جاره مكسورا
وما كثر علينا الحال اي صعبت فافتح مضارعه ان كنت مخبرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة واضمح مضارعه فعل ليس مقصورا
عزرت زيدا بمعنى قد غلبت كذا اعنته فكلا اذا جاء ما ثورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا يغتر يارب من عاديت مكسورا
واعترض علي الرافي حيث نسب الزيادة للعلماء انها
وردت كذلك انتهى برماوي **قوله** وقد جاءت في رواية
للبيهقي وجاء ايضا بعد وتعاليت ذلك الحمد علي ما قضيت

استغفرك واتوب اليك زاد في الروضة قال رحمه الله
 لا بأس بهذه الزيادة وقال ابو حامد والبند نجي واخر
 مستحسنة وغيره في تحقيقه بقوله وقيل انتهى شرح
 وكان الشيخ ابو حامد يقول في قنوت اللهم لا تعفنا عن العلم
 بعائقي ولا تمنعنا عنه بما نعلم انتهى عس عليه **قوله** والنصير
 تكون النازلة الخ عبارة اصله ويشعر القنوت في سائر
 المكتوبات للنازلة على المشهور انتهى قال مرر والثاني بخير
 بين القنوت وتركه انتهى وظاهر صنيع السارح ان الاصل
 ذكر قنوت الوتر وليس كذلك بل ذكر في باب صلاة النفل
 فكان عليه كعادته ان ينبه على ذلك كان يقول والاصل
 ذكر قنوت الوتر في باب النفل وعبارته هناك ويندب
 القنوت اخر الوتر في النصف الثاني من رمضان وقيل كل
 السنة وهو قنوت الصبح ويقول قبله اللهم انستعينك
 ونستغفرك الخ انتهى **قوله** وعلمه اي علم كونه بلفظ
 الجمع انتهى **قوله** الخ خبر لا يؤم عبد الخ اشار به الى
 ان ما ورد في نص يتبع ويلا نص فيه ياتي به الامام بلفظ
 الجمع فلا يتقيد بنقضي واغسلني بل كل شئ ورد فيه نص
 فانه يتبع انتهى برماوي **قوله** فان فعل فقد خالفهم
 اي بقوته ما طلب لهم فكرم ذلك وعليه فلو فعل ذلك
 في القنوت فهل يطلب من المأمومين التامين حينئذ او القنوت
 فيه نظر والا فرب الاول لانه وارد وان قصد الامام بتخصيصه
 ولا مانع من ان الله ذيب المؤمن بما يريد على ما يحصل اليه
 من دعاء الامام لهم انتهى سوبري شئ على مرر **قوله** ويستثنى

من هذا اي من كراهة التخصيص انتهى سوبري والتذكير باغنيا
 انها حكم من الاحكام انتهى **قوله** الدعاء المعروف اي في
 دعاء الافتتاح وهو اللهم تقني من الخطايا كما ينفي الثوب
 الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد
 ووردا ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم
 باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين السماء والارض
 وفي رواية بين المشرق والمغرب انتهى برماوي **قوله** ويريد
 من اللهم ان استعينك الخ ويؤخر هذا المزيد عن
 القنوت المذكور كما في شرح مرر وقد كرم السارح بقوله
 ولما كان قنوت الصبح الخ انتهى لكاتبه **قوله** وترك التقييد
 اي تقييد اللهم ان استعينك الخ بقنوت الوتر اي ترك
 التقييد يفيد طلب الزيادة المذكورة في القنوت باقسامه
 الثلاثة وهو كذلك وقوله اولى من تقييده اي الاصل
 له اي بقوله اللهم ان استعينك الخ به اي بقنوت الوتر
 والتقييد المذكور ذكر في باب النفل وعبارته هناك ويقول
 قبله اي قبل قنوت الوتر اللهم ان استعينك الخ
 قال قلت الاصح بعده والله اعلم انتهى اي الاصح ان
 يقول ذلك اي اللهم ان استعينك الخ بعده اي بعد
 القنوت المشهور انتهى شرح مرر **قوله** اللهم ان استعينك
 اي نطلب العون والهداية والمغفرة لان السنين للمطلب
 وقوله ونؤمن اي نصدق وقوله ونسئلك اي نعتمد ونظهر
 العجز وقوله ونسئلك بالمسئلة اي بمدح وقوله نشكرك
 المراد بالسكر هنا تقييد الكفر وهو ستر النعمة وقوله

خطاياي مع

وتخلع باللام وفي رواية وتخنح بالنون قبله وقوله ونحفد
بنون مفتوحة وفاء مكسورة ووال مهملة وقوله الحمد
يكسر الجيم وهو تقيض الهزل والمراد به الحق وقوله
متحقق بكسر الحاء في الأسهر ويجوز فتحها فالفتح لأن
الله تعالى الحق بهم فهو لاحق والكسر على معنى الحق فهو
لاحق كما يقال أنبت الزرع بمعنى نبت وعفتني ذلك
أن هذا آخره وليس كذلك بل تنمى اللهم عذب الكفرة
والمسركين أعداء الدين الذين يصدون عن سبيلك
ويكذبون رسلك ويقا تلون أوليايك اللهم اغفر
للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم
والموات أنك قريب مجيب الدعوات اللهم أصلح ذات
بينهم والفرق بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الأيمان والحكمة
وتثبتهم على ملة نبيك ورسولك وادزعهم أن يوفوا
بعهدك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوهم وعدوك
إله الحق واجعلنا منهم وسئل السارح هل هو نساء
فيوافق أمامة فيه أو دعاء فيؤمن عليه فأجاب بأنه
نساء فيوافق أمامة فيه وإما قوله اللهم عذب الكفرة الخ
فإن دعاء فيؤمن على أمامة فيه تنبيه الصدا المنع ولاوليا
الأضداد ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم وألف أي
أجمع والحكمة كل ما منع التبيح وأصله وضع الشيء في
محلّه وادزعهم أي اللهم وألعهد كل ما أكرم الله تعالى
به خلقه من القيام بأمره واجتناب نواهيه انتهى
بر ماوي **قوله** ونثني عليك الخ كان المراد نثني عليك

بكل ما يليق لك أي تذكرك بالخير بقدر الاستطاعة لأن
الشخص لا يقدر أن يثنى عليه بكل خير انتهى عزيري **قوله**
الخبر أما منصوب علي أنه مفعول مطلق أي النساء
الخبر أو منصوب بنزع الخافض أي بالخبر انتهى عزيري
قوله ولا تكفرك أي لا تجحد نعمك بعدم الشكر عليها بل
المقابلة وقوله ونترك عطف تفسير وقوله ولك نصلي
عطف خاص على عام ونصر عليها اهتماما بسانها وقوله ونسجد
عطف جزئي على كل إن أراد سجود الصلاة وعام على خاص
إن أراد به ما يشمل سجود الشكر انتهى **قوله** وتخلع
أي نترك فقوله ونترك عطف تفسير انتهى **قوله** وفي
المصباح خلعت النعل وغيره خلعا من باب قطع نزعه
وفي الدعاء وتخلع ونهجر من يكفرك أي نبغضه ونبتريه
منه انتهى **قوله** ونحفد بالحاء والدال المهملتين وكسر الفاء
والسيوطي مؤلف في ذلك لما سئل عن ذلك هل هو بالمهملة
أو بالمعجمة وأجاب بأنه بالمهملة انتهى حلي وعبارة الشوري
قوله ونحفد يجوز فيه فتح النون وضمها انتهى إيعاب وهو
بالدال المهملة انتهى وفي المصباح حقد حقد من باب ضرب
أسرع وفي الدعاء والياء يسعي ونحفد أي تسرع في الطاعة
واحفد أحقاد أمثلة انتهى **قوله** أن عذابك الحمد أي الحق
انتهى حلي قال ابن مالك في مثلثته الحمد بالفتح من النيب
معروف وهو أيضا العظمة والحظ وبالكسر تقيض الهزل
وبالضم الرجل العظيم انتهى زيادي **قوله** قدم علي هذا أي قدم
عليه في الذكر والآيات به أي أن المصلي إذا أراد الجمع بين

القنوتين فالأولى تقديم الثابت عن النبي وهو اللهم
 اهتدنا الخ هذا هو المراد من العبارة بدليل قوله علي الأصح إذا
 الخلاف إنما هو في افضلية التقديم والتأخير وقد علمته
 من عبارة الأصل المنقولة من باب السفل انتهى لكانت
قوله لم بعد القنوت من صلاة الخ أي علي الأصح ومقابل
 الأصح لأن من بل لا يجوز حتى ينطل الصلاة بفعلها علي وجه
 لأنه نقل ركنا قولنا إلى غير موضعه انتهى شرح مرورنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقذح الركب
 اجعلوني أول كل شيء الخ محمول علي ما يرد فيه نص تناهني
 الصلاة فيه كما هنا المعنى لا تجعلوني خلف ظهوركم لأن
 كروني الأعند حاجتكم كما أن الركاب لا يتذكر قرحه الذي
 خلف ظهره الأعند عظمته انتهى عزري **قوله** أيضا صلاة
 الخ الذي في الأذكار السلام وكذا الصلاة علي الألال أيضا
 وخالف صاحب الأقليم فقال إن ذكر التسليم والصلاة علي
 الألال في القنوت لا أصل له قال الاستنوي وقياس ما ذكره
 في التشهد الأول حكما وتعليلا عدم سن الصلاة علي الألال
 هنا وأما السلام فوجه ظاهر لأنه يكرم أفراد الصلاة عنه
 انتهى عمير انتهى سم **قوله** وقولي سلام من زياد في هو ما
 في الأذكار أيضا وإن أنكره التاج الفزاري فقال لا أصل
 لزيادة وسلم ولما اعتيد من ذكر الألال والأصحاب والأزواج
 وتبع جمع متأخرون واستشهد الاستنوي لذكر السلام بالأية
 ويفرق بين ما هنا والتشهد الأول بأن ذلك لا دعا فيه مع
 طلب المباينة في تحقيقه بخلافه هنا فناسبه ذكر الألال

بل والأصحاب ولا يعترض بعدم نهجها في التشهد الأخير لأن
 كيفية الصلاة فيه وقعت جوابا لقولهم كيف نصلي عليك
 فاقصر والخم علي لفظ الوارد وهنا لم يقتصر وأعليه وزادوا
 ذكر الألال فعلم من كلامهم أن للقياس فيه مجالا فلم يبعد أن
 يماس ذكر الألال بذكر الصحب انتهى شوبري وعبارة شرح
 مرور سن الصلاة علي الألال والأصحاب أيضا قياسا علي
 ما تقدم خلافا لمن في تسنية ذلك وقد استشهد الاستنوي
 لسن السلام بالأية والركب لسن الألال فخير كيف نصلي
 عليك ولا ينافي ذكر الصحب هنا أطبا فهم علي عدم ذكرها في
 صلاة التشهد الأول لأن الفرق بينهما أنهم قد اقتصر وأعليه الوارد
 وهنا لم يقتصر وأعليه بل زادوا ذكر الألال مجتبا قسنا بهم لأصحاب
 لما علمت وكان الفرق أن تعابله الألال بال إبراهيم في أكثر الروايات
 لم تقتضي عدم التعرض لغيرهم وهنا لا مقتضى لذلك انتهت
وقوله وسن رفع يديه أي مكشوفتين كسائر الأدعية كدعاء
 التشهد والحبوس بين السجدين ويكره للخطيب رفع يديه
 حالة الخطبة الحديث في مسلم انتهى جلي **قوله** وحصل السنة
 برفعها متفرقتين أو ملتصقتين سواء كانت الأصابع والراحة
 مستويتين أم الأصابع أعلي منها انتهى برماوي **قوله** كسائر
 الأدعية أي التي خارج الصلاة فلا يخالف ما يفيد قول الجلال
 المحلي والصحيح سن رفع يديه فيه لما تقدم من حديث المحاكم
 والثاني قاسه علي غيره من أدعية الصلاة انتهى برماوي
قوله أن دعي برفعه أي أو عدم حصوله كما أفق به والد سحبا
 وعليه نرفع ظهورها عند قوله وقنا سر ما قضيت وفي

شرح الارشاد لابن حج يحصل ظهرها الى السماء ان دعي برفع
ما وقع وبطنها لها ان دعي بتحصيل سئى كدفع البلاء عنه فيما
يقى من عزم وغاية رفعها الى المنكب الا ان استند الامر انتهى
حلبى ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي وقال غيره
الاولى رفع اليها اي في غير الصلاة ورجح ابن العماد انتهى
شرح مر **قوله** لا تسبح لوجهه وغيره كالصدر اى لا يسبح
ذلك فلاولى عدم فعله وباستحباب ذلك خارج الصلاة
وجزم في التحقيق ونص جماعة على كراهة مسبح الصدر انتهى
حلبى واما ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء الا حصل
انتهى ع سى علي مر **قوله** لعدم ثبوت الخ غير هنا بعدم
الثبوت فيما بعده بعدم الورود لانه قبل في الاول بوروده
لكن لم يثبت انتهى **سبحنا قوله** وان يجهر به اى بما ذكر
من القنوت والصلاة والسلام سواء كان للمصبح او للوتر
او للنازلة في السرية كالصبح اذا فعلت بعد الشمس والوتر
كذلك وبين ان يجهر الامام ايضا اذ سأل الله الرحمة
او استعاذ به من النار وهي مسألة مهمة يغفل عنها ائمة
الزمن كذا بخط **سبحنا** وكتب ايضا قوله وان يجهر به امام
اي ان كان المأمومون لا يسمعون لصميم كما افق به والد
سبحنا انتهى سويري وعبارغ شرح مر واذا سأل
الرحمة او استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به
ويوافق فيه المأموم فلا يؤمن كما قاله في المجموع قال في
الاهياء وتبعه القوي وغيره انتهى **قوله** ايضا وان يجهر
به امام اي حتى في السنا ولو قلنا ان المأموم يوافق

فيه هذا قضية اهلافة قال الاسنوي محتمل ان يسر ويحتمل
ان يجهر كما لو سأل الامام الرحمة او استعاذ من النار فانه
يجهر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المذهب انتهى
وهذا الذي ذكره من ان الامام يجهر بالدعاء مسألة مهمة
لا يفعلها ائمة هذا الزمان كذا بخط **سبحنا** بها سى المحلى
انتهى سم فان استر الامام بالدعاء حصل سنة القنوت وفاته
سنة الجهر خلا لما اقتضاه كلام الحادي الصغير من
فواتها انتهى شرح مر **قوله** قال المادودي وليكن
جهر به الخ نعم لو خفف جهره بالقراءة لقلنا الجماعة عندها ثم
كثر واخذ القنوت ولم يسمعهم الا الزيادة على الجهر بها
فالذي يظهر لزوم الزيادة حينئذ لوجود مقتضاها كذا في الاصل
انتهى سويري **قوله** والمنقر يسر به هذا واضح في غير النازلة
واما فيها فقد تقدم عن افتاء والد **سبحنا** انه يجهر به ايضا
المنقر انتهى حلبى وفي قول على الجلال قوله اما المنقر فيسر به
وفي شرح **سبحنا** الرمي تبع الافتاء والد انه يجهر في
النازلة ولم يرتضيه **سبحنا** الزياى انتهى **قوله** ويؤمن مأموم
للدعاء ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيؤمن عندها كما صرح به المحب الطبري وافتى به الوالد رحمه الله
تعالى خلافا للغزالي والمجوزي ولا يعارضه خبر رغم انف
رجل ذكرت عنده فلم يصل علي لان طلب استحباب الصلاة
عليه بائني في معنى الصلاة عليه انتهى شرح مر اى ولا نه
الالتق بالمأموم لانه تابع للداعي فناسبه التماسين قياسا على
بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير المصلي انتهى

ابن حج **قوله** ويقول الثناء اي علي الاصح وقيل يؤمن فيه ايضا
انتهى محلي وانظر ما اول الثناء اي علي الاصح وقيل يؤمن فيه
ايضا انتهى محلي وانظر ما اول الثناء في قنوت عمر انتهى شيخنا
وتقدم عن البرماوي ان اول الثناء من اوله الي قوله اللهم
عذب الكفرة ومنه الخ دعاء **قوله** او يقول اسهد اي او صدقت
وبررت او بلى وانا علي ذلك من الشاهدين او ما نسب ذلك
انتهى من الاحياء والفرق بين بطلانها بصدقت وبررت في
اجابة المؤذن وعدمه هنا ان هذا متضمن للثناء فهو المقصود
منه بطريق الذات بخلافه لم فليس متضمنا له اذ هو بمعنى
الصلاة خير من النوم وهذا مبطل وما هنا بمعنى فانك تقضي
ولا يقضي عليك مثلا وهو ليس بمبطل ولا اثر للخطاب لانه
بمعنى الثناء ايضا وعليه فيغافر نحو الفتح بقصده حيث اثر
بان اعادته بلفظه صير **قوله** كالكلام الاجنبي ولا يصل في محل
القرآن عدم تكريرها ولا كذلك الثناء ونحوه وفرفق قوله
رحمه الله تعالى بين ما هنا والاذان ايضا بان اجابة المصلي
للمؤذن مكرهه بخلاف مشاركة المأموم في القنوت بآيانه
بالثناء او ما الحق به فانه سنة فحسن البطلان بالاول
دون الثاني انتهى شرح **مرقته** **قوله** ودليله الاتباع
ظاهر رجوع الضمير لقوله والاول اولي وصنيعه في
شرح الروض يقتضي رجوعه لقوله ويؤمن ما مؤمن
للدعاء وعبارته ويؤمن ما مؤمن للدعاء كما كانت الصحابة
يؤمنون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
رواه ابو داود باسناد حسن او صحيح وبمهر به كما في

تأني

تأني القراءة وفي الثناء يشارك الامام سرا او يستمع له لانه
ثناء وذكر لا يليق به التأني قال في المجموع وغيره المشاركة
اولي انتهت ومن هذا تعلم ان قوله ودليله الاتباع فيه
سماحة لما تقر ان الاتباع انما يقال فيما فعله النبي صلى
الله عليه وسلم **قوله** فان لم يسمع اي لصميم او بعد او غم
جهرية او سمع صوتا ولم يفهمه وقوله كيقينه الاذكار
الخ مقتضاه ان لا ياتي بالاذكار والدعوات اذا سمعها
من الامام انتهى محلي والظاهر ان هذا مقتضى غير
مسلم انتهى شيخنا حفي وعبارة شرح مرفان لم يسمع
كنت سرا موافقة له كما يوافق في الدعوات والاذكار
السرية انتهت وهي اوضح من عبارة الشارح ومصرحة بان
المأموم يطلب منه اذكار الركوع والاعتدال والسجود المطلوبة
للإمام فالنقييد فيما سبق قوله ويزيد منفرد وامام محصور
الغرض منه الاحتراز عن امام غيرهم لا عن المأموم ويشير
له ما تقدم في ذكر الاعتدال عن الشويري وسم **قوله**
وسجود هو لغة الانخفاض والنواضع وقيل النظام
والميل وقيل الخضوع والتذلل ويطلق ايضا على الركوع
ومنه قوله تعالى وحزوا له سجدا وقوله فاذا قلنا للملائكة
اسجدوا لادم وشرعنا سباني وهو افضل من الركوع ولا يصل
فيه الكتاب والسنة والاجماع انتهى برماوي **قوله** مرتين
وانما عذرنا واحدا لكونها متحدتين كما عذر بعضهم
الطهانية في محالها الاربع ركنها واحدا انتهى شرح مرف
وعدها في التقدم والتأخر ركنين لان المدار ثم علي فحسن

المخالفة انتهى سبحانه في تعدده دون بقية الأركان
 أنه ابلغ في التواضع ولأن السارح أخبر بأن السجود
 يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب ما يكون العبد الخ فيسرع
 الثاني شكرا على هذه النعمة انتهى زيادي أولان آدم
 عليه الصلاة والسلام سجد لما أخبر بأن الله تعالى
 تاب عليه فحين رفع رأسه راي قبول توبته مكتوبا على
 باب الجنة فسجد ثانيا شكرا لله تعالى على الإجابة
 أولان النفس عانت صاعجها بوضع اسرف اعضائه
 وهو الجبهة على محل مواطئ الاقدام وفرع النعال
 من غير حائل فأعاده ارغاما لها أولان ابليس لما
 امتنع من السجود حين امر به لادم كرر رعا عليه
 انتهى برماوي **قوله** بطمانينة انما قدمها على اقل السجود
 واكملها اسارغ الي انهما معتبر في الاقل والاكمل لكن
 المناسب لما فعل في الركوع ان يذكرها في الاقل ثم يذكر
 الاكمل ويعتبر فيه ما اعتبر في الاقل ومنه الصمانينة
 كما فعل في الركوع الا ان يقال انه نفس في العبارة وغير
 الاسلوب انتهى برماوي وقد استفيد من مجموع كلامه
 هنا وفيما سبق ان السجود شروطا سبعة العلمانية وان
 لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتعامل
 عليها وان تستقر الاعضاء كلها دفعة واحدة والتكليس
 وهو ارتفاع الاسافل على الاعالي وان لا يقصد به غير تأمل
 انتهى سبحانه **قوله** كطرف من عمامته لم يصفه كالمحلي
 لئلا يتوهم اعتبار جميع الاطراف وان الحكم على الجملة

فايزة

فايزة كور العمامة بفتح الكاف اي دورها انتهى شو بري
 وفي الصباح كاد الرجل العمامة كور من باب قال ادارها
 علي رأسه وكل دور كور تسمية بالمصدر والمجمع اكوار
 مثل ثوب والواب انتهى **قوله** من عمامته اساربه الي ان
 المحمول لا بد ان يكون من ملبوسه بخلاف نحو عود بيده
 وان صدق عليه انه محمول فاسار بالمثال المحمّل بالثوب
 بالملبوس بقوله كطرف من عمامته ولهذا قال بعد ذلك
 وله ان يسجد على عود بيده ومثل العمامة كعه الطويل
 انتهى برماوي وفي قال علي المحلال قوله كطرف من عمامته
 اي وهي علي رأسه او كتفه مثلا فان كانت في يده لم يضر
 كتحديد وعود فيها انتهى **قوله** لم يتحرك الخ اي بالفعل
 عند ايجاد اولو بالقوة عند مررا انتهى حلي فعلى كلام
 مرر لو كان يصلي من فعود وسجد على محمول لم يتحرك
 بحركته في هذه الحالة ولو كان يصلي من قيام لتحرك بحركته
 لم تضع صلته اي ان يسجد عليه عامدا عالما وعذابي حج
 والتم تضع صلته لانيها يعتبر ان التحرك بالفعل ولم يوجد
 انتهى سبحانه وعبارة شرح مرر ولو صلي قاعدا وسجد على
 منفصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلي قائما لم يحزم السجود
 عليه لانه كالحيز منه كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى انتهى
قوله لانه في معنى المنفصل عنه وانما صغر ملاقاته للنجاسة
 لان المعتبر لم لا يكون شئ مما نسب اليه ملاقاتها وهذا
 مشوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرار
 الامر بتكليفها وبالحركة مخرج عن القرار انتهى شرح مرر

قوله فان سجد عليه اي شرع في ذلك عالما متعمدا للسجود عليه
 بطلت صلاته اي بمجرد هويته للسجود وعليه انتهى جلي وقوله مجرد
 هويته الخ سياتي تفصيله عن البرماوي بقوله ومجمل ذلك
 ما لم يقصد ابتداء قوله بطلت صلاته لا يبعد ان يختص البطلان
 بما اذا رفع رأسه قبل الالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى
 لو ازاله ثم رفع بعد الطمانينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل
 انتهى سم وقوله لا يبعد الخ هو كما قال من عدم البطلان
 بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه وبعد
 الطمانينة كفي وان لم يزل من تحت جبهته انتهى ع ش وعبارة
 البرماوي قال شيخنا الشيرازي ومجمل ذلك ما لم يقصد
 ابتداء السجود عليه ولا يرفع فان قصد ذلك بطلت صلاة
 مجرد هويته للسجود قياسا على ما لو عزم ان ياتي بطلا
 خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك
 ونقل بالدرسي ما يوافق عن الشيخ حمدا انتهى **قوله**
 ولا فلا اي ولا بان كان ناسيا للتحريم او جاهلا به اي والحال
 انه جهل البطلان فيها والا لو عمد حينئذ ضمن انتهى
 شيخنا **قوله** وخرج بمحمول له الخ اي خرج من التفصيل
 السابق بين تحركه بحركته وعدمه لان الحكم لا واحد
 فيها انتهى شيخنا **قوله** وله ان يسجد على عود بيده ولا الخ
 ان المحمول بشمله ومن ثم قرر شيخنا الزيادي ان هذا
 مستثنى من كلامهم وقد الغزبه فقبل شخص يسجد
 على متحرك بحركته وصحت صلاته وصور بما اذا سجد على
 ما بيده من نحو حذيل وفيه انه لا يتم الغز لا ان قبل

قوله لا يتحرك على صواب للتحريك لان
 نسيان التحريم ليس عذرا وتعلل الاول
 فذلك هذا التصور لان عدم عمد
 اعم من النسيان وتكون الماره في
 الكتب المطبوعة والمخطوطة في
 ونفي الخلف من غير تفيد ما ذكره
 فلا ولي تلك التقييد او بقوله ناسيا
 للتحريم او جاهلا به او بالتحريم
 ثم لم يظهر لي تفصيل علم البطلان
 في النسيان او الجهل المذكور
 تأمل كتابه شيخنا شرفه عني

على محمول يتحرك بحركته انتهى جلي وعبارة الروض وسره
 ولا يجوز السجود على متحرك من ملبوسه بحركته لقيامه
 وقعوده لانه كالحز منه ومن هنا علم انه لو سجد على ما يتحرك
 بحركته وكان في حكم المنفصل كعود بيده كفي كما افهمه
 تعبير المصنف بملبوسه وبه صرح النووي في مجموعته انتهى
 وعبارة شرح مدر ويصح السجود على نحو عود او منديل
 بيده كما في المجموع ويفارق ما مر بان اتصال الثياب به
 نسبتها اليه اكثر لاستقرارها وطول مدتها بخلاف
 هذا وليس مثله المنديل الذي على عمامته والملقى على
 عاتقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمفصل
 ولو سجد على شيء فانصق لجهته وارفع معه وسجد
 عليه بانناضه وان نحاه لم يسجد لم يضرب انتهى وقوله او منديل
 بيده الظاهر منه انه ماسك له بيده فيخرج ما يورطه بها فيضرب
 لكن قضية قوله بان اتصال الثياب الخ خلافه وهو ظاهر
 فلا يضرب سجوده عليه ربطه بيده او لا وقوله فانصق لجهته
 وعند التراب حيث منع مباشره جميع الجبهة عن محل السجود
 وقوله وان نحاه لم يسجد لم يضرب فلعله ملصقا بجهته
 ولم يدرك في اي السجودات انصق فعن القاضي انه ان راه
 بعد السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة وجوز ان انصق
 فيما قبلها اخذ بالاسواء فان جوز انه في السجدة الاولى
 من الركعة الاولى فيقتدر انه فيها ليكون الحاصل له
 ركعة الاسجدة او فيما قبلها قد سم فيه ليكون الحاصل له
 ركعة بغير السجود او بعد فراغ الصلاة فان احتمل

طروء بعده فالأصل مضيتها على الصلحة ولا فإن قرب
 الفصل بيني واخذ بالأسواق كما تقدم ولا استأنف انتهى
 سم على ابن ج أي وإن احتمل أنه التصق في السجدة الأخيرة
 لم يعد سبأ انتهى ع ش على مر **قوله** لباسه بعض
 جبهته مضلاة ويتصور السجود على البعض بأن يكون
 السجود على عود مثلا أو يكون بعضها مستورا فيسجد
 عليه مع المكشوف منها انتهى ع ش على مرر والجبهة طولا
 ما بين صدره وعرض ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه
 انتهى ق ل على الجلال **قوله** ولو شعرنا بتأبها أي وإن
 لم يجمعها وإن أمكن السجود على ما خلا عنه منها انتهى
 شرح مرر وكذا لو طال وخرج عن حد الوجه انتهى شيخنا
 حذف وخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود
 عليه انتهى ع ش على مرر **قوله** بأن لا يكون عليها حائل
 واعتبر كشفها دون بقية الأعضاء لسهولة فيها
 والمحصل مقصود السجود وهو غاية التواضع والخضوع
 لمباشرة أسرف ما في الإنسان لمواطيء الأقدام والتعال من
 غير حائل واكتفى ببعضها وإن كره لصدق اسم السجود
 بذلك وخرج بها نحو الجبين وهو جانبها وهو الخد والناف
 لأن ذلك ليس في معناها انتهى شرح مرر **قوله** مسفة
 سديدة ونظير ضبطها بما يبيح ترك القيام وإن لم يبيح
 النبيه قاله في الإمداد وفي التحفة تقيد به بما يبيح النبيه انتهى
 سوبري وقوله فيصيح أي ولا إعادة عليه إذا كان تحت
 مجلس غير معفو عنه انتهى حلي وفي ق ل على الجلال

قوله

قوله مسفة سديدة أي لا تحتمل عادة وإن لم يبيح النبيه انتهى
 وفي شرح مرر ما فيه أما إذا اضطرت لسترها بأن يكون بها
 نحو جرح به عصاة تسق أو لسترها عليه مسفة سديدة وإن
 لم يبيح النبيه في الأظهر كما مر في العجز عن القيام فيصيح
 السجود عليها انتهى وقوله نحو جرح من كل ما يسق
 معه التزع كصداع سديدة فقول الشرح إلا أن يكون
 كجراحة أي سلا انتهى ويجب وضع جزء الخ هذا على الصحيح
 ومقابلته لا يجب وضع شيء من هذه الستة كما حكاه في
 الأصل وعبارته مع شرح مرر ولا يجب وضع يديه وركبتيه
 وقدميه في الأظهر لأن المقصود من السجود وضع أسرف
 الأعضاء على مواطيء الأقدام وهو مخصوص بالجبهة فلت
 الأظهر وجوبه وأنته أعلم ويتصور رفع جميعها كان
 يصلي على حجرين بينهما حائط قصير يبطع عليه عند سجوده
 ويرفعها انتهى ولم يقل ووضع الخ ليكون من جملة
 الأقل لأن هذا ليس من جملة الأقل لتحقيقه بحمد وضع
 الجبهة بدليل القول الضعيف القابل بأنه يكفي بل هذه
 شروط الاكتفاء بالأقل على المعتمد انتهى شيخنا ولا بد أن
 تضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم
 وضع الجبهة أو عكس لم يكف لأنها أعضاء تابعة للجبهة
 انتهى شرح مرر وقوله حالة وضع الجبهة أي بأن يقصر
 السبعة مجتمعة في الوضع في زمان واحد انتهى ابن قاسم على
 المذهب ثم لو رفع بعضها بعد صبر ورثها كذلك قبل رفع
 البعض الآخر لا يضر وفي فتاوى الربيع الكبير ما نصه

سئل رحمه الله تعالى عن متصل حصن اصل السجود ثم طوله
نطويلا كثيرا مع رفع بعض اعضاء السجود كيد او رجل
معتد عليها هل ينطلي به الصلاة لكونه تعمر فعل شيء من
الصلاة غير محسوب فاجاب بانه ان طوله عامدا عالما
بتحريره بطلت صلاته ولا فلا ينطلي انتهى وفيه وقفة
ولا اقرب عدم البطلان لان هذا استصحاب لما طلب فعله انتهى
ع ش علي م ر والمعتد البطلان لان هذا زيادة هيئة في
الصلاة غير معهودة فيها انتهى شيخنا ح ف ويجب ان لا يهوي
لغيره اي السجود بان يهوي بقصده ولو مع غيره او لا يقصد
شيئ فلو سقط على وجهه من اعتداله وجب العود الى الاعتدال
ليهيئ منه لا انتفاء الهوي في السقوط فان سقط منه هويه
لم يكلف العود بل يجب له ذلك سجودا نعم ان سقط على
جبهته وقصد الاعتماد عليها او لجنبه فانقلب بنية
الاستقامة فقط لم تجز السجود فيها فيعيد بعد الخلو
في الثانية ولا يقوم فان قام عالما عامدا بطلت صلاته
فان انقلب بنية السجود او لا بنية شيء او بنية ونية
الاستقامة اجزاه على الصحيح حتى في الاخيرة خلافا لابن
العماد وان نوي صرفه عن السجود بطلت صلاته ايضا لزيادة
فعلا فيها عامدا من غير عذر وانما لم تنعقد صلاة من قصد
بتكبير الاحرام الافتتاح والهوي لانه يغتفر في الدوام ما
لا يغتفر في الابتداء لكون الاصل عدم دخوله فيها ثم
والاصل بقاءه فيها فلا يخرج عنها عدم قصد ركنها
ولا شرهه مع غيره انتهى شرح م ر تنبيه لم ار لاحد من

المختار

٤٢١
المختار بركبة وعرفتها في القاموس بانها موصل
ما بين اسافل اطراف الفخذ واعالي الساق انتهى وصريح
ما ياتي في الثامن وما بعده انها من اول المخدر عن آخر
الفخذ الى اول اعني الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك
العرف لتبعد تقييد الاحكام بمخدرها اللغوي لقلته جدا الا
ان يقال ارادوا بالموصل ما قرناه وهو قريب ثم رأت
صاحب الصحاح قال والركبة معروفة فبين ان المدار هنا على
العرف والكلام في الشرع وهو يدل على ان القاموس ان
لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه
وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما ياتي اول
التعريف انتهى ابن ج **قوله** وباطن كفيه وهو كل ما تقض
الوضوء حتى يطن الا بهام انتهى شيخنا **قوله** على سبعة
اعظم سمي كل واحد عظما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد
على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجملة باسم
بعضها انتهى فتح الباري انتهى شري **قوله** واطراف
القدمين اي ومن لارحمه الاعتماد على بطونها فان تعذر
وضع شيء من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه
انتهى برماوي **قوله** بل يكره كشف الركبتين اي غير الخرج
الذي لا يتم ستر العورة الا به اما هو فيجزم كشفه وينطلي
به صلاته انتهى حلي واما الكفان والقدمان فيسكن كشفهما
كما سيأتي في الاكمل ولا يكره سترها كما في قل علي الجلال
قوله حتى ينكس المراد من هذه العبارة ان يندك من
الظن ما يلي جبهته عرفا ولا فعلوم انه لو كان بين يديه

مثلا عدل من القطن لا يمكن انكباس جميعه بحج وضع الرأس
 وان تحامل عليه فتنبه له انتهى ع ش علي م ر وقوله ويظهر
 انه اي انكباس وهو الاحساس به وادراكه وقوله
 في يد اي بيد والمعنى بحيث تحس اليد بالانكباس وتذكره
 لو فرض انها كانت تحت القطن وفي قول علي الجلال قوله
 ويظهر انه اي يحس به حيث يمكن عرفا لا نحو قطار مثلا
 ومن ذلك الصلاة على التين انتهى **قوله** كما توجه الزركشي
 عبارة شرح م ر وحمل وجوب التحامل في الجهة فقط
 فلا يجب تغييرها من بقية الاعضاء كما اقتضاه كلام الروضة
 واصلاحها واعتمد الزركشي وغيره واقتضى به والده رحمه الله
 تعالى خلافا للشيخ في شرح منجه تعالى بن العباد انتهى
قوله وان يرفع اسأفله اي يغيبا فلو شك في ارتفاعها
 وعدمه لم يكن حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت
 اعادته اخذ مما قدمه ان السك في جميع افعال الصلاة
 مؤثرا لبعض حروف الفاتحة والشهادة بعد الفراغ منها
 انتهى ع ش علي م ر **قوله** اي عجزته في التعبير بها تغلب
 فالعجز للرجل والمرأة والعجز المرأة خاصة وفي المختار
 العجز بضم الجيم يذكرويون اي باعتبار عود الضمير
 عجزه كبير او كبرية ولا يقال عجزته وهو الرجل والمرأة
 جميعا ووجه اعجاز والعجز المرأة خاصة انتهى ع ش
 علي م ر **قوله** علي اعاليه وهي الرأس والمنكب
 والكفان على العقد فلو نكس رأسه ومنكب ووضعه
 كفيه على عال بحيث تساوي الاسافل صغر انتهى شيخنا

وعبارته

وعبارته ع ش علي م ر تنبيهه البدان من الاعالي كما علم
 من حد الاسافل وجبت فوجب رفعها علي البدن ايضا
 انتهى ابن حج انتهى **قوله** لم تجزم اي على الاصح
 في صورته التساوي وقيل يكفي كما في المنهاج
 انتهى شيخنا وعبارته وان يرفع اسأفله علي اعاليه
 في الاصح انتهى قاله م ر والثاني ونقل عن النصار
 يجوز مساواتها الحصول اسم السجود انتهى **قوله**
 ايضا لم تجزم نعم لو كان في سفينة ولم يتمكن من
 ارتفاع ذلك لميلها صلي علي حسب حاله ووجبت
 الاعادة لذرة كما لو تعذر عليه بعض الاستقبال
 او تمام بعض الاركان وليس له صلاة النفل مع شيء
 من ذلك انتهى بر ماوي **قوله** لعدم اسم السجود اي
 المستكمل للشروط فلا ينافي مقتضى كلامه اولا من ان
 مسمى السجود وضع الجهة فقط والبقية شروط انتهى
 شيخنا ع **قوله** الا كذلك اي الامتناسا او متساويا
 او متكبيا وقوله اجزاه اي ولا اعادة عليه وان سفي
 بعد ذلك وينبغي ان مراده بقوله لا يمكنه ان يكون
 فيه مشقة شديدة وان لم ينج التيسر اخذ مما تقدم
 في العصابة انتهى شرح م ر ولو لم يتمكن منه الا
 بوضع وسادة مثلا وجب ولو باجرة قدر عليها
 ان حصل معه التنكيس والاحتياط لعدم حصول
 مقصود السجود حينئذ ومثله الخبلى ومن بطنه
 كبيرا وظهر كذلك وانما وجب الاعتماد المتوقف

فلهذا لا معنى له
 وانما هو ان يخفى في
 والصواب والافلا
 ثم رايته في نسخة

عليه القيام لازيا في معية بهيئة القيام بخلافه هنا فلا
يا في بهيئة السجود فلا فائدة فيه انتهى برماوي **قوله**
ان يكبر لهوي به اي ان يبدأ التكبير مع ابتداء الهوي
وكذا سائر الانتقالات حتى جلسة الاستراحة
ويجوز الى سجوده بحيث لا يتجاوز سبع القات فلو
اخر عن الهوي او كبر معناه لا او ترك التكبير
كتم انتهى برماوي اي من حيث الكيفية وان كان
يحصل به اصل السنة **قوله** ان يضع ركبتيه معزقتين
اي سواء صلى قائما او قاعدا انتهى قل علي الجلال
قوله ثم كفيه الخ وتركه الترتيب المذكور مكرره
وكذا عدم وضع الالف ولسن رفع ذراعيه عن الارض
معتددا على راحتيه للامر به في خبر مسلم ويكره بسطهما
للزنى عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد علي
كفيه وضع ساعديه علي ركبتيه لحديث فيه ذكره
في المجموع انتهى شرح ثم **قوله** حذو منكبيه بفتح
الحاء المهملة وبالفال المعجمة اي مقابلهما انتهى برماوي
قوله للقبلة عبارة العباب وان ينشر اصابع يديه
للقبلة مضمومة مكسوفة معتدلة وكذا في الجلوسات
زا في الروض ويفر قفا قصدا اي وسطا في باقي
الصلاة قال في شرحه لانه امكن فيه كذا في الاصل
والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام ولا اعتدال
من الركوع فيستثنان من ذلك انتهى انتهى سم **قوله**
وانه مفرد يجمع علي الف وائف وانوف انتهى برماوي

قوله

قوله وان يفرق بفتح المنة التختية وسكون الفاء
وضم الراء انتهى برماوي والظاهر ان هذا غير متعين
بل يصح ضم الياء وفتح الفاء وكسر الراء مشددة وفي
المصباح فرقت بين السديين فرقا من باب قتل فصلتهما
وفرقت بين الحق والباطل فصلت ايضا هذه هي
اللغة العالية وفي لغة من باب ضرب وبها قرأ بعض
التابعين وقال ابن الاعرابي فرقت بين الكلامين
تخفف فافترا وافرقت بين العبد من مغل فتفرقا
فجعل المخفف في المعاني والمثقل في الاعيان والذي حكاه
غيرهما بمعنى والتثقيب مبالغة انتهى **قوله** قدميه
اي في القيام والسجود ولسن تفرق اصابع الرجلين
ان امكن انتهى برماوي **قوله** حيث لا خق قيد في قوله
مكسوفتين واما ابرارها من ذيله فلا فرق فيه بين
وجود الخف وعدمه فيسن ابرارها مطلقا سواء كان
هناك خف او لا والراد بالخف السري واما الذي
لا يصح المسح عليه فهو كالعدم وكذا لا يكسفها اذا
كان الحاجة كبرد كما تنقل عن العلامة الحلي وصرح به
الشيخ ناصر الدين البابلي واقرب سينها السيرا ملسي
ولا يكره سترها كالكتفين انتهى برماوي **قوله** وان يجافي
الرجل اي غير العاري اما العاري فالافضل له الضم
وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان
كان خاليا انتهى حلي وظاهر صنيعه ان جميع ما تقدم
عام في الرجل وغيره والمعتد في تفرق الركبتين

والقدمين انه خاص بالرجل انتهى شيخنا وعبارته ش
قضية التقيد بالرجل هنا واستقاطه فيما قبله ان المرأة
والخنثى يفرقان بين القدمين والركبتين ويوافق
قوله بعد في بيان قول المجموع ان المرأة تضم في جميع
الصلاة اي المرفقين الى الخنثيين لكن قيد من رفرق
الركبتين والقدمين بالذكر انتهى **قوله** اي في سجوده
الحكمة فيه انه يخف به اعتماده عن وجهه ولا يتأثر انفه
ولا جبهته ولا يتأذي بملاقات الارض قاله القرطبي
وقال غيره هو انسبه بالتواضع وابلغ في تمكين الجبهة
ولا تف من الارض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال
بعضهم الحكمة فيه ان يظهر كل عضو بنفسه حتى يكون
الانسان الواحد كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل
كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض
في سجوده وهذا صند ما ورد في الصفوف من التضايق
بعضهم ببعض لان المقصود هناك اظهار الاتحاد
بين المصلين حتى كأنهم واحد انتهى فتح الباري انتهى
سوبري **قوله** ويضم غير كالصرح في انها بضعتان
بطنهما على فخذيهما ولا يتأق به قوله بعد في تفسير كلام
المجموع اي المرفقين لانه قيد بالمرفقين لأجل قول
المجموع في جميع الصلاة اذ لا يتأق الضم في الجميع
في المرفقين فتدبر انتهى ثم انتهى ع ش **قوله**
من امرأة بكسر التون وفتحها واما قولهم انها تنح
للأبنوا الى كسر تان فمحمول على ما اذا وليها ال نحو

من الرسول واما اذا لم يليها ال فجوزا الوجهان انتهى
شيخنا **قوله** ويقول المصلي الخ ذكر لفظ المصلي ليلا
يتوهم رجوع الضمير الى الرجل لتقدمه في المتن
قبله وحسنه فلا يرد عدم بيان الفاعل في كثير
من الافعال في هذا الباب انتهى سوبري **قوله**
سبحان ربي الاعلى والاوتي زيادة وتحمده انتهى قل
علي الجلال واما خص الاعلى بالسجود والعظيم بالركوع
لان الاعلى افعل تفضيل والسجود في غاية التواضع
فجعل الابلغ مع الابلغ اولدفع توهم البعد عن الله تعالى
بالتواضع فابدى من داوم على ترك التسبيح في الركوع
والسجود سقطت شهادته انتهى برماوي وقوله لانا
هذا ادنى الكمال واكثر احدي عشرة واقله مرة انتهى
قل علي الجلال **قوله** ويريد من مر اللهم لك سجدت
الخ ويسن ان يقول قبله سبحانك اللهم وبحمدك اللهم
اغفر لي انتهى من ع ش علي م ر **قوله** وهو المنفرد الخ اما
امام غير المحصورين فلا يزد ما ذكر واما المأموم فياتي
بما ياتي به الامام كما تقدم عن شرح م ر في قل علي
الجلال وياتي المأموم بما يمكنه من غير تخلف انتهى **قوله**
وبك اعنت فان قيل يرد على المحصر الايمان بغيره
من حب الايمان بهم كالانبياء والملائكة والكتب
قلت يجاب بان الايمان بما اوجب الايمان به والمراد
المحصر الاضافي بالنسبة لمن عهده غير انتهى سوبري
فرع لو قال سجدت لله في طاعة الله او سجد القاني

للباقى له بضر على المعتذر لان المقصود به التناء على الله
تعالى خلافا لمن قال بالضر لان خبر انتهى شرح م ر
قوله سجود وجهي ابي وكل بدني وخص الوجه بالذكر
لانه اسرف اعضاء الساجد وفيه بها و تعظيمة فاذا خضع خضع
باني جوارحه ولو قال سجودت لله في طاعة الله اذيت
الي الله له بضر مطلقا بخلاف استعنا بالله بعد قول
الامام وياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولو مع غيره
وفي شرح العلامة الرملي في باب شروط الصلاة ان
النس برك بضر وفيه نظر انتهى بر ماوي **قوله** وصور
اي علي هذه الصورة العجيبة البدعة وبه يندفع
توهم انه خلق مادة الوجه دون صورته وكيفيته
انتهى بر ماوي **قوله** ايضا وصوره اي جعله علي هذا
الشكل العجيب فهو عطف مغاير لان المخلوق الاخراج من
العدم وقوله تبارك اي تنزه عن النقائص وقوله
المخالفين اي المصورين لان المخلوق الحقيقي ليس الا
له تعالى وافعل التفضيل ليس علي بابه لا تقتضيه
المشاركة في المخلوق وهي منتفية انتهى **قوله** سبحنا
اي منقذها اسار به الي ان السمع والبصر معنيان
من المعاني لا يتناقضن فيهما انتهى **قوله** تبارك
الله الخ تبارك فعل لا يستعمل الا لله تعالى وهو تفاعل
من البركة وهي الزيادة والنقصان قال الجوهري تبارك
الله اي تبارك مثل قاتل وتقاتل الا ان فاعل يتعدي
وتفاعل لا يتعدي ويقال تبارك الله فبك وعليك

وتبارك

وتباركك ومنه ان يورك من في النار انتهى شويدي ويستحب
في السجود ايضا سبح قدوس رب الملائكة والروح
وكذا اللهم اعف عني ذنبي كله دقة وجله اذله واخره
سره وعلايته اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
وبعفوك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي
ثناء عليك انت كما اثبتت علي نفسك ومنه سجود لك
شوايدي وحيالي واسن بك فوايدي ابو بنعمتك علي
هذه يدي وما جئت بها علي نفسي يا عظيم برحي لكل
عظيم ومنه اعط رب نفسي تقواها وزكها انت خير
من زكاها انت ولبنها ومولاها ويا في المأموم بما يمكن
من غير تخلف بقدر ركن فيما يظهر انتهى بر ماوي
ومثله في شرح م ر وكتب عليه س قوله ويستحب
فيه سبح انت منزوم عن سائر التقايب ابلغ تنزيه
ومتطهر عنها ابلغ تطهير ولعله ياتي به قبل الدعاء
لان الشب بالنسب بل هو منه وقوله رب الملائكة
والروح المراد بالروح جبريل وقيل ملك له الف
راس لكل راس مائة الف فسم في كل فم مائة الف لسان
يسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة
يرون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كالملائكة
لبنى ادم انتهى شويدي انتهى **قوله** والدعاء آجب
بالسجود وتخصيص الراضي وغير الدعاء بالسجود
يفهم انه لا يسرع في الركوع وليس كذلك بل هو في
السجود اكد انتهى شرح م ر **قوله** اقرب ما يكون

مائة الف وجه لكل وجه م

العبد الخ اقرب ما يكون مبتدأ حذف خبره لسد الحال
اقرب وهو قوله وهو ساجد مستمداً اي اكون العبد
من ربه حاصل اذا كان الخ وهو مثل قولهم اخطب
ما يكون الامير قايماً الا ان الحال ثمة مفردة وهنا
جملة مفروضة بالواد وعلم من ذلك خطأ من زعم ان
الواد في قوله وهو ساجد بايدة لانه خبر قوله اقرب
انتهى شويبي **قوله** اي في سجودكم تمته فقين ان
يستجاب لكم وهو يفتح القاف وكسر الميم ادفتحها
بمعنى حقيق وفي النهاية ما فتح فهو مصدر وما
كسر فهو وصف وروي عن علي رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن
وعمد الدين ونور السموات والارض وعن عائشة
رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان البلا لينزل فيتلقيه الدعاء فيعتلجان الي يوم
القيامة وروي عن ابي هريرة رضي الله عنه من لم
يسأل الله بغضب عليه والشدة
ما الله بغضب ان تركت سؤاله وبنو ادم حين يسأل بغضب
وسئل بعضهم هل يكرم ان يسأل الله تعالى بعظيم
من خلقه كالنبي والملك والتولي فاجاب بان المشهور
انه لا يكرم وبين ذلك للمأجور اذا طال امامه السجود
انتهى برماوي **قوله** ولو في نقل ظاهر كلامه ان
الاخلاف انما هو في الجلوس بين السجدين في النقل
وان الطمانينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة العبد

عكس

عكس ذلك وهو ان الطمانينة فيها خلاف في النافلة
وان الجلوس في النافلة لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد
انتهى برماوي لكن تقدم في الاعتدال عن ع من ابن
المقري ان كلام الاعتدال والجلوس بين السجدين
ليس ركناً في النقل انتهى **قوله** ولا يطوله ولا الاعتدال
المراد بالطول المبطل ان يزيد علي الذكر الوارد في
الاعتدال بقدر الفاتحة وان يزيد علي الذكر الوارد في
الجلوس بقدر التشهد اي بقدر الفاظه الواجبة وعبارة
ابن حجر فان طول احدهما فوق ذكره الم شروع فيه قدر
الفاتحة في الاعتدال واقل التشهد في الجلوس عامداً
عالمًا بطلت صلاة انتهت وفرغ سبئنا حف وفي قول
علي الخلال وسياق في سجود السهو ان تطويل الاعتدال
المبطل بقدر ما يسمع الفاتحة بالوسط المحدث فاكثرت
زيادة علي ما يطلب لذلك المصلي عند ابن حجر وسبئنا
الرملي وعلي ما يطلب للمنفرد مطلقاً عند بعضهم وتطويل
الجلوس بقدر ما يسمع التشهد الواجب زيادة علي ما ذكر
انتهى وسياق ايضا في هذا المحل فيما كتبتاه في سجود
السهو وسياق حكم تطويلها الخ وهو ان كان
عامداً عالمًا بطلت صلاة ولا يسجد للسهو ومحل البطلان
في الاعتدال في غير الاعتدال الاخير من كل صلاة مكتوبة
لورود تطويله في الجملة اي في بعض الاحوال وهو النازلة
انتهى سبئنا **قوله** وسن ان يكبر الخ لم يقل واكمل
كما قال فيما قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم

يختلف بالاقل والاكمل وهذه سنن فيه بخلاف ما قبله
 فان وضع الاعضاء من سمي السجود فهو يختلف باعتبار
 تقدم وضعها وتاخره فتاسب ان يجعل له اقل واكمل
 ومثله الركوع فليتنامل لكاتبه انتهى **قوله** وان
 يجلس معتزسا وهو افضل من ان يجلس على عقبيه
 وتكون بطون اطراف اصابع قدميه على الارض الذي
 هو نوع من الافعال المستحب فان قيل كيف يكون
 المفضول وهو هذا الفعل مستحبا ومطلوبا قلنا لا مانع
 من ذلك وسياتي له نظير وهو استحباب حضور من لا
 يشتهي من النساء المسجد مع ان الافضل لهما بينها انتهى
 حلي **قوله** وفي الثاني الترمذي الثاني هو قول
 المصنف وان يجلس الخ وعبارته الخطيب واكمل ان يكبر
 بلا رفع يديه مع رفع راسه من سجوده للاتباع رواه
 البخاري ويجلس معتزسا وسياتي بيانه رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح انتهى بحروفه وفي صريحه في ان
 الاول هو التكبير والثاني الجلوس معتزسا انتهى
 ع **قوله** واصنع كفته اي ندبا فلا يضرا دانه وضعها
 على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه
 انتهى ايجاجي فقال ان ادايتها على الارض ينطس
 الصلاة انتهى ع **قوله** علي م **قوله** بحيث يسا منها
 روس الاصابع ولا يضراي في اصل السنة فيما يظهر
 انعطاف روس الاصابع على الركبتين انتهى **قوله** م
قوله واجبر في اي في كل امر يحتاج الي جبر وقيل

معناه اغنى وسد وجوه فقري من جبر الله ضيقه
 اي رد عليه ما ذهب منه او عوضه عنه احسن منه
 واصله من جبر الكسر وفي الصحاح الجبر ان يغني
 الرجل من فقر او يصلح عظمه من كسر فيكون عطف
 ارزقي علي اجبرني من عطف العام على الخاص
 لكون الرزق اعم والعنى اخص وقيل معناه ارزقي
 فعطفه مرادف تاكيد له انتهى برماوي **قوله** وارفعني
 المراد رفع المكانة اي اجعلها لربك رفعة انتهى
 برماوي **قوله** وارزقني اي اعطني من خزاين
 فضلك ما قسمته لي في الازل خلا لا يجت كاعتذري
 عليه خلا فالمن فهم ان الرزق عند اهل السنة
 شامل للحرام ورتب علي ذلك طلب الحرام من الله
 تعالى وهذا كلام فاسد قائل الله من توهمه
 انتهى برماوي **قوله** واهدني اي ادمني علي
 هدايتك الي الاسلام التي هي اعظم النعم انتهى
 برماوي **قوله** وعافني اي ادفع عني كل ما اكرم
 من بلاء الدنيا والاخرة زادني الاحياء واعف عني
 ويستحب للمنفرد و امام من صر ان يرد رب هب
 لي قلبا تقيا يقيا من الشرك برئنا الاكافرا
 ولا شقيا وفي تحرير الجرجاني رب اعقر وارحم
 وقجاور عما نعلم انك انت الاعز الاكرم ربنا انتا
 في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب
 النار انتهى برماوي **قوله** يقوم عنها اي فلا



نسن للقاعد و يظهر سنها في محل التشهد الاول عند
 تركها انتهى شرح م ر فقول السراج يقوم عنها اي في
 قصده و ارادته وان خالف المشروع انتهى **قوله**
 جلسة خفيفة قال في العباب و قدرها كاجلسة بين
 السجود بين وتكرع الزيادة عليها ما لم يطل ولا بطلت
 الصلاة وينبغي ان يكون ضابط الطول هو المبطل في
 الجلوس بين السجود بين هذا وقال م ر المعتمد كما قاله
 الوالد انها لا يبطل تطويلها مطلقا انتهى واعتمد شيخنا
 الطبراني وابن حج البطلان انتهى سم باختصار و عبار
 الزيادة ويكره تطويلها فلو طولها لم تبطل على المعتمد
 خلافا لبعض لبعض المتأخرين كالسراج البلقيني انتهى
 م ر انتهى ولا يضرب تخلف المأموم لاجلها لانه يسير
 بل انما بهما حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به
 ابن النقيب وغيره و به فارق ما لو تخلف للتشهد الاول
 نعم لو كان بطيئ النهضة والامام سرعها وسرع
 القراءة بحيث يفوته بعض الفاخرة لو تأخر لها حرم كما
 محله الاذري والوجه خلافه انتهى شرح م ر وقوله
 والوجه خلافه اي ومع ذلك اذا قام لا يكون متخلفا
 بعذر وقيل بغير الفاخرة ويا في فيه ما قيل في المسوق
 اذا استغل بدعاء الافتتاح انتهى ع ش عليه لم قال
 ولم يبين السراج كابن حج ماذا يفعل في يديه حالة
 الايمان بها وينبغي ان يضعها قريبا من ركبتيه
 وينشر اصابعها مضومة للقبلة فيراجع انتهى

قوله ايضا جلسة خفيفة وضابطها ان لا تزيد على
 قدر الجلوس بين السجود بين والمراد بقدر قدر
 الذكر الوارد فيه فلو طولها عن هذا القدر بطلت صلاته
 عند ابن حج لانها ملحقة بالركن القصير عنده وعند م ر
 لا يبطل لانها ملحقة بالطويل عنده فلا يضرب تطويلها
 عنده ولو ابي غير بقائه لانه ليس لها تكبير واحدة
 يمد بها من رفعه من السجود الى القيام ومحل ذلك
 ما لم يلزم تطويلها اكثر من سبع الفات فان لزم
 تطويلها عن ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا اراد تطويل
 الجلسة الى اطول من هذا القدر كبر واحدة للانتقال
 اليها واستغل بذكر ودعاء الى ان ينل بس بالقيام فعلم
 من هذا انه لا يسن تكبير ثان واحدة للانتقال اليها
 من السجود وواحدة للانتقال عنها الى القيام انتهى
 شيخنا هف ويؤخذ من هذا انه ليس الجلسة الاستراحة
 ذكر مخصوص انتهى لكاتبه وعبارة شرح م ر ويكره
 تطويلها على الجلوس بين السجود بين كما في الشبهة
 ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما
 افق به الوالد رحمه الله تعالى وينبغي له ان يمد
 التكبير من رفعه من السجود الى قيامه لانه يكبر
 تكبير بين انتهى وقوله وينبغي له ان يمد التكبير
 الحج ويشترط ان لا يمد فوق سبع الفات ولا بطلت
 ان علم ونعم انتهى ابن حج وقوله لانه يكبر تكبير بين
 المراد انه لا يترك المد ويكره التكبير بل انه حيث أمكنه

المداني به مقتصر عليه وعلي هذا لو كان بطريق النهضة
او اطال المجلس وكان بحيث لو استغل بالمد الج
الانتقال زاد فيه علي سبع الفات امتنع المد وينبغي
ايضا ان يشغل بعد فراغ التكبير المشروع بذكر الي ان
يصل الي القيام وينبغي ايضا ان لا يشغل فيه بتكرير
التكبير لانه ركن قولي وهو يحطل علي قول انتهى ع س
عليه **قوله** تسمى جلسة الاستراحة وهي فاصلة وقيل
من الاولي وقيل من الثانية انتهى شرح م ر وتظهر فائدة
ذلك في الايمان والتعاليق انتهى ع س عليه **قوله** فما
يخالفه اي من ترك جلوس الاستراحة انتهى بيخنا
قوله وان يعتمد في قيامه ولو قويا وامراة علي كفيه
ميسوطيين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافي
يقوم كالعاجل لان المراد التشبيه به في سعة الاعتماد انتهى
حطبي وعبارة البرماوي قوله علي كفيه اي كالعاجل
بالزاي لا كالعاجل بالنون انتهت **قوله** علي كفيه فاذا لم
يات المصلي بسنة الاعتماد المذكور استحب له ان يقدّم
رفع يديه قبل ركبته ويعتمد لهما علي فخذه لئلا يستعين به
علي النزول انتهى من شرح م ر قبيل باب الشروط بنحو
ورقة او دس **قوله** علي الارض بيان لابهام الاعتماد
في المتن فعبارته غير وافية بالمراد انتهى برماوي وتشهد
هو تفعل من الشهادة سمي بذلك لانه علي الشهادتين
من باب تسمية الشيء باسم جزائه وفرض في السنة الثانية
من الهجرة وقيل قبلها وقيل ليلة الاسراء انتهى برماوي

قوله ان عقبها اي الثلاثة التي من جملتها القعود
المذكور وفي القيد تسمع من حيث رجوعه لقعود السلام
لانه لا يعقبه الا السلام فالقيد فيه لبيان الواقع او راجع
لثلاثة لامن حيث تعلق القعود بالسلام وفي نسخة
ان عقبها بابه نضر انتهى ع س **قوله** كذا اي تعاشر
الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له صلى الله عليه وسلم
ولجبريل فيه فكانا يقولانه اذ يبعد اختراع الصحابة
وقوله نقول اي قبل السنة الثانية من الهجرة في
المجلس الاخير كما هو الظاهر والمتعين وخبر لا
حاجة الي قوله بعد والمراد فرضه الخ الا ان يكون ذكره
لاجل قوله وهو محله انتهى برماوي وانظر هل كانوا
يقولون ذلك علي سبيل التذنب او علي سبيل الوجوب
وهل كان علي سبيل التبرع من عند انفسهم او بامر منه
صلي الله عليه وسلم وهذا المجلس الذي كانوا يفعلونه
في الاخر واجب او مندوب انتهى ع س علي م ر **قوله** قيل
ان يفرض الخ وقوله ولكن قولوا التعبير بالفرض والامر
ظاهران فيه الوجوب انتهى شرح م ر **قوله** ايضا قيل
ان يفرض علينا الخ ظاهران ان القول السابق لم يكن
مفروضا اصلا ولم يعلموا فرضه ويحتمل توجه الفرضية
الي الفاظه المخصوصة ولا ينافي كون الاول كان مفروضا
مع فرض الصلاة ثم بدلت الفاظه وهو الظاهر من
ملامتهم عليه اذ لم ينقل تركه انتهى برماوي واستفاد
من الحديث ان فرض مناخر عن فرض الصلاة

وحديثه فصلاة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
 هل كان الجولس فيها مستجبا او واجبا بغير ذكر انتهى م ر
 انتهى زيادي وانظر في اي سنة فرض ثم رابت في حاشية
 القليوبي عني المحلي مانعه قوله قبل ان يفرض الخ اي في
 السنة الثانية من الهجرة في الجولس الاخير كما هو الظاهر
 او المنعني انتهى اقول وهذا بحث منه ولا دخل للبحث في
 سله وقول شيخنا الزيادي او واجبا بغير ذكر قد يقال
 ليس في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة وانما
 يدل على عدم وجوب خصوص التشهد وهو لا ينافي ان له
 ذكر اخر واجبا انتهى ع س عني م ر **قوله** قبل عبادة
 ليس الغرض انهم يقولون هذا العنوان بل هو بيان
 لرتبة التسليم على الله اي كنا نسلم على الله قبل ان
 نسلم على عباده اي كنا نقول السلام على الله قبل
 ان نقول السلام على عباده اي قبل ان نقول السلام على
 جبريل الخ فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل
 بيان لعباده ومعنى السلام على فلان طلب سلامته
 من النقايب وقوله فان الله هو السلام اي لان السلام
 اسم من اسماء تعالى او معنى السلام على فلان السلام
 الذي هو من اسماء تعالى والمعنى اسم السلام على فلان
 بالرحمة والرضوان انتهى شيخنا **قوله** السلام على فلان
 الظاهر ان المراد من الملائكة كما سرفيل انتهى جلي **قوله**
 لما ياتي تعبد للمحدوف تقدير لاني الاول لما ياتي وما ياتي
 هو قوله لانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين

الخ وعبارته شرح م ر وان لم يعقبها سلام فستات
 للاختار الصحيحة في ذلك والصارف عن وجوبها خبر
 الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين
 من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاة كبر وهو جالس
 فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم فدل عدم تذكركها
 على عدم وجوبها انتهى **قوله** وهو محله اي الجولس
 الاخير محله اي التشهد والصغير المستتر في قوله
 فينبعه للجولس انتهى شيخنا **قوله** فينبعه في الوجوب
 لا يلزم من تبعيته له في الوجوب ان يكون ركنا مستقلا
 بل يجوز ان يكون شرع للاعتدال بالتشهد فمجرد ما ذكر
 لايت المطلوب من كونه ركنا وما يدل على ان المراد وجوب
 استقلا لا ان لو عجز عن التشهد وجب الجولس بقدره اذ
 لو كان وجوبه للتشهد لسقط بسقوطه انتهى ع س **قوله**
 في خبر الصحيحين لفظه امرنا الله تعالى ان نصلى عليك
 فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا
 فقال قولوا اللهم صل على محمد وعليه محمد كما صليت
 على ابراهيم الخ انتهى برماوي **قوله** واولي احوال وجوبها
 الصلاة اي لانها افضل عبادات البدن انتهى زيادي **قوله**
 قالوا قد اجمعوا الخ وجه التبري ان قبل بوجوب الصلاة
 عليه كلما ذكر فلا تضع دعوي الاجماع المذكور الان يقال
 المراد انها لا تجب بغير سبب يقتضيها ولم يتحقق ذلك
 الا في الصلاة انتهى ع س وقال العلامة البرلسي اختلف
 في محل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عجب

اقوال اصحابها في كل صلاة وقيل في العمرة وقيل كلما
 ذكر واختار الحلي من الشافعية والحنابلة وقيل
 والطحاوي من الحنفية وابن بطمة من الحنابلة وقيل
 في كل مجلس وقيل في اول كل دعاء واخره انتهى برادي
قوله والمناصب لها شرفا التشهد اخرها وجه المناسبة
 استعمال التشهد على السلام على النبي والغالب اتحاد
 محلها انتهى شيخنا وعبارة الزياوي كان وجه المناسبة
 للتشهد استعمال التشهد على السلام على النبي والغالب
 اتحاد محلها انتهى شيخنا وعبارة الزياوي كان وجه
 المناسبة للتشهد على السلام واما الاختصاص بالتشهد
 الاخر فلانه خاتمة الصلاة لانه دعاء والدعاء انما يليق
 بالخوانيم انتهى عمير انتهى **قوله** لما ياتي في الترتيب
 اي من انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل التشهد اعادها انتهى حلي **قوله** واما عدم ذكر
 الثلاثة التي هي التشهد والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والقعود لهما والسلام وقوله وللهذا اي
 لكونها معلومين له انتهى حلي **قوله** فلا يجب صرح به
 وان افاده قوله ولا فسنة فوطئة لقوله لانه صلى
 الله عليه وسلم الخ فانه انما يثبت عدم الوجوب لا
 السنة ونفي عليه انه لم يذكر دليل السنة فذلك
 استنبط من الدليل بقوله دل عدم تداركه الخ
 ولعله تركه لما هو الظاهر من قوله قام من ركعتين
 الخ لانه كان الغالب من احواله فعله وهو ال علي

السنية

السنية وعبارة شرح م ر بعد قول المصنف ولا فسنة
 للاخبار الصحيحة في ذلك انتهى وقد يدل للسنية سجود
 اخر الصلاة اذ لا يقتضي له هنا الا ترك التشهد
 وقد يقال ترك التضرع به ليل السنية لان المقام
 مقام نفي الوجوب الذي افاده مفهوم قوله ان عفيها
 سلام ومحل الكلام على السنية مخصوصها ما ياتي
 في سجود السهو وعند عدم البعاض انتهى ع ش
 ويرد على قوله وقد يقال ترك الخ قوله كصلاة
 علي الال الخ في ان غرضه نفي الوجوب لانه استدل
 بقوله للامر به وهو لا يفيد نفي الوجوب فلا يظهر هذا
 الاحتمال فيتعين الوجه الاول في كلامه انتهى لكانه
قوله فلما قضى صلاة اي فرغ مما يطلب قبل السلام
 بدليل قوله فسجد سجدة قبل السلام انتهى ع ش علي
 م ر **قوله** فانها سنة في تشهد اخر اي على الاصح وقيل
 يجب فيه عملا بظاهر الامر وبجري الخلاف في الصلاة على
 ابراهيم كما حكاه في البيان عن صاحب الفروع انتهى شرح
 م ر **قوله** في اخر اي بعد اخر ففي بمعنى بعد انتهى شيخنا
 وقوله للامر به اي بالذكور من الصلاة على الال او
 التذكير باعتبار كونها دعاء انتهى **قوله** دون اول
 فرع في المجموع بكم ان يزيد في التشهد الاول علي
 لفظة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان
 فعله لم يسجد للسهو انتهى شرح البهجة اي لانه محل
 الصلاة على الال في الاول مكرهة والظاهر انه ليس

الصلاة على الال في الجملة
 انتهى ع ش وتقتضي هذا
 ان يصح

كذلك مراعاة القول بسنيتها فيه وعبارته اصله مع شرح
 ثم ركن الصلاة على الال في الشهاد الاول على الصحيح
 لان مبنى على التحقيق والثاني نسن فيه كالصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذ لا تطويل في ذلك
 انتهت **قوله** وكيف فقد جاز ان اراد بالجواز ما قابل
 الامتناع صدق بالوجوب وليس مراد اذ ان اراد به مستوي
 الطرفين لم يصدق بالمندوب الذي اشار اليه بقوله
 وسن الخ فتأمله ولعل المراد بالجواز الاخر تأمل **قوله**
 ايضا وكيف فقد جاز اي اجماعا بمعنى لم يحرم فلا ينافي
 طراة الافتعاض به صرح العلامة الرملي هنا انتهى برماوي
قوله وسن في غير اخر الخ اي سن لكل فصل سواء كان
 ذكر او انثى فما سياتي من الافتراض والتورك وفيها
 يجري في الرجل وغيره انتهى من ع س علي م ر **قوله**
 افتراض سمي بذلك لان رجله نصير كالفرش له كما سمي
 التورك نوركا الجلوسه على التورك وعند الامام مالك
 رضي الله عنه ليس التورك مطلقا وعنه الامام ابو حنيفة
 رضي الله عنه ليس الافتراض مطلقا انتهى برماوي
قوله ويضع اطراف اصابعه للقبلة اي ولو في الكعبة
 لانه مطلوب في حد ذاته انتهى برماوي **قوله** وهو الذي
 لا يغيبه سجودا ساربه الى ان ال للعهد ولذا عرفه
 ونكر ما قبله انتهى سوبري **قوله** ويلصق وركه بالارض
 اي وركه الابسر ولو عجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه
 الاخراج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلصق بالارض

وركه الايمن هل تطلب منه هذه الكيفية ويكون هذا
 نوركا قلت قياس ما ياتي قريبا في قطع اليمنى او قطع
 مسبحتها عدم طلب هذه الكيفية انتهى حلي **قوله**
 الاتباع في بعض ذلك انظر ما المراد بالبعض الذي فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم والذي يؤخذ من شرح م ر
 ان الاتباع انما هو في صورة التورك وفي صورة الافتراض
 في جلوس الشاهد الاول وقوله وقياسا في الباقي هو
 بقية الافتراض لكن المقيس عليه في الحقيقة انما هو
 في صورة الافتراض في الجلوس للشاهد الاول الذي
 فعله النبي تأمل لكاتبه **قوله** والحكمة في ذلك ان المصلي
 الخ عبارة شرح م ر والحكمة في المخالفة بين الاقوال
 والاخير انها اقرب لعدم استنباه عدد الركعات وكان
 المسبوق اذا راه علم في اي الشهادين هو وفي التخصيص
 اي تخصيص الاول بالا فتراض ولاخير بالتورك انتهى
 ع س علي م ر **قوله** ايضا والحكمة في ذلك ان المصلي
 الخ قيل يستثنى من هذا الخليفة المسبوق فانه يجلس
 متوركا بحاكة تفعل اصله انتهى عمير وعبارة العتب
 والسنة في الشاهد الاخير التورك لا المسبوق تابع امامه
 او استخلفه انتهت انتهى سم **قوله** اعم من قوله وبين
 في الاول الخ اي واو لي لان عبارة الاصل لا تشمل تشهد
 الجمعة والصبح لانه ليس اخر الا ان الاخر في كلاما قابل
 الاول انتهى حلي **قوله** وان يضع في تشهديه معطوف
 علي قوله افتراض عطف مصدر مودل علي مصدر صرح انتهى

وفي التخصيص ان المصلي
 يستوفى في طر الاخير والحكمة
 عن الافتراض هو انتهت
 وقوله هو

شئنا **قوله** في تشهد به الشاهد ليس بقيد ايضا بل لو
 صلى مضطجعا أو مستلقيا سن له ذلك ان أمكنه انتهى
 شئنا **قوله** بحيث تسامته رؤسها ولا يضر في أصل
 السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الأصابع على الركبتين
 انتهى شرح م **قوله** ناسرا أصابع يسراه انما انظر هل
 هذه المستويات تسن لمن لا يحسن التشهد ايضا ولا
 الوجه نعم وهل تسن المصلي مضطجعا ان أمكن الوجه
 نعم ايضا لان المسور لا يقطع بالمسور والتشبيه ماء
 بالقادرين انتهى سم على المزاج وفيه على ابن ج هل يطلب
 ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا أو مستلقيا
 أو اجري الاركان على قلبه فيه نظر والمنجى طلب ذلك
 والمنجى ايضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال
 قرانه في حالة الاضطجاع انتهى شرح م **قوله** يضم اي
 على الأصح وقيل بفرجها تفرجها وسطا انتهى شرح م
قوله لتوجه كلها الى القبلة المراد عينها غالبا فلا يرد
 ضم من صلى في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا انتهى
 بر ماوي **قوله** قابضا من يمينه عبارة الأصبل مع
 شرح م ر ويقبض من يمينه بعد وضعها على تحفه اليمنى
 المختصر والبعض بكسر اولها وفتح الثمها وكذا الوسطى
 في الاظهر للاتباع والثاني بحلق بين الوسطى والاظهر
 انتهت وقال الفارسي الفصيح فتح ضاد المختصر انتهى
 عميره ولعل اقتصار السارح على ما ذكرنا سارح الي
 ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس المختصر يفتح

الصاد

الصاد الاصبع الصغرى والوسطى مونت انتهى انتهى ع ش
 على م **قوله** ايضا قابضا اي الأصابع لان تفرجها
 يخرج الا بهام اي والمختصر عن القبلة اي عن عينها وفيما
 جهة يمين عينها ويساره لا يمين الجهة ويسارها وفيما
 سبق قالوا بفرجها والمرة بالقبلة جهتها وهذا جري على
 الغالب ولا فلو صلى داخل البيت ضم جميعها مع
 توجه الكل للقبلة لو فرجها انتهى جلي **قوله** الا
 المسبحة سميت بذلك لانه يسار بها الى التوحيد والتزكية
 وسمي ايضا السبابة لكونه يسار بها عند النجاسة
 والسبب وخفت المسبحة بذلك لان لها ايضا انبياط
 القلب اي عروقه وفي المصباح والنباط بالكسر عرق
 متصل بالقلب انتهى ع ش عليه بخلاف الوسطى فان
 لها عرقا متصلا بالذكر ولذلك تستفتح الاسارة بها
 والتي بجانب الا بهام من اليسار لا يسمي مسبحة وذلك
 لا يرفعها اذا عجز عن رفع مسبحة اليمنى لانها ليست
 للثبوت انتهى بر ماوي وعبارته شرح م ر ولو قطعت
 يمينه او يسارته كرهت اسارته بيسراه لغوات سنة
 بسطها لان فيه ترك سنة في محلها لاجل سنة في
 غير محلها كمن ترك الرمل في الاسواط لانه لا ياتي
 في الاخيرة انتهت **قوله** ويرفعها عند قوله الا الله خاص
 بشهد الصلاة او ليس يرفعها عند قوله الا الله مطلقا
 الحوات لا ليس ذلك لان اكثر افعال الصلاة تعبدية
 فلا يقاس به خارجها قاله ابن ج انتهى شويحي **قوله**

هل رفع المسبحة عند
 قوله الا الله مع

عند قوله الا الله اي بان يتندي بالرفع عند الهمزة من
 الا الله انتهى شرح م ر ولو عجز عن التشهد وقعد
 بقدمه سن في حقه ان يرفع منبجته كما ان من عجز عن
 القنوت ليس في حقه ان يقف بقدمه وان يرفع يديه
 انتهى زيادي **قوله** ويدعم رفعها اي الى القيام من
 التشهد او الى السلام والمراد الى تمام التسليمين كما
 يؤخذ من ع شى انتهى **قوله** ولا يحركها الا بتابع فان
 قلت قد ورد تحريكها حديث صحيح وقد اخذ به الامام مالك
 كما ورد بعدم تحريكها حديث صحيح فما المخرج قلت مما
 يرجح السافعي في اخذه بالا حديث الدالة على عدم
 التحريك انها دالة على السكون المطلوب في الصلاة
 انتهى شيخنا حنف وعبارة اصله مع شرح المجلي ولا يحركها
 الا بتابع رواه ابو داود وقيل يحركها الا بتابع ايضا
 رواه البيهقي وقال المحمديان صحيحان انتهى وتقدم
 الاول الثاني على الثاني المتيقن لما قام عندهم في
 ذلك انتهى **قوله** ولم تبطل صلاة اي وان حركها
 لانا لانها ليست عضوا مستقلا ولا فعل خفيف بل قيل
 ان تحريكها مندوب عندنا انتهى شيخنا **قوله** ايضا
 ولم تبطل صلاة صرح به الرد على من يقول بالبطلان
 وحمل عدم البطلان ماله تحريك كفه فان تحركت
 لانا ما نواله بطلت انتهى سمى انتهى ع شى **قوله** بان
 يضعها تحتها الخ عبارة شرح الارسلان بان يضع
 راس الابهام عند اسفلها على طرف الراحة انتهى

وعليه

وعليه فيقدر في كلام السارح مضاف اي بان يضع راسها
 انتهى اطفئجي وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب
 ثلاثة وخمسين واكثر الحساب يسميها تسعة وخمسين
 انتهى جلي اي لان الابهام والمسيحة فيها خمس عقد
 وكل عقدة بعشرة فذلك خمسون ولاصابع المقبوضة
 ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون والذي يسميها تسعة
 وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر
 لعقدتها لان كل اصبع فيه ثلاث عقد والخلاف انما هو
 في المقبوضة هل هي ثلاثة او تسعة انتهى شيخنا حنف
قوله او خلق بينهما اي بين الابهام والوسطى اي
 اوقع التخليق بينهما ولو استقط لفظه بين وقال
 او حلقها اي جعلها كالخليفة كان اظهر انتهى
 شيخنا **قوله** اتى بالنسبة انظر اي هذه الكيفيات
 افضل بعد الاولى وينبغي ان التخليق هو الافضل
 لاقتضار الرمي عليه في مقابلة الاظهر انتهى ع شى
قوله واحمل التشهد مشهور ولا تستحب التسمية
 اول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف انتهى شرح
 م ر **قوله** فكان يقول التحيات المباركات الخ ورد
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لما
 جاوز سدرة المنتهى غشيته سبحانه من نور فيها
 من الالوان ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه
 فقال له النبي اتركني اسير منفردا فقال جبريل
 وما منا الا له مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوت

فسارعه خطوة فكاد ان يحترق من النور والجلال
والهبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور فاسار
على النبي بالسلام اي بان يسلم على ربه اذا وصل مكان
الخطاب فلما وصل النبي صلى الله عليه وسلم اليه
قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات فنه فقال
الله تعالى السلام عليك يا ايها النبي ورحمة الله وبركاته
فاحب النبي ان يكون لعباد الله الصالحين نصيب من
هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
فقال جميع اهل السموات اسلموا ان لا اله الا الله واسلموا
ان محمدا رسول الله هذا وانما لم يحصل للنبي مثل ما حصل
لغيره من المسقة والطاقة وعدم الطاقة لان النبي
مراد ومطلوب فاعطاه قوة واستعداد التحمل هذا المقام
بخلاف سائر المخلوقات لم يطق احد منهم هذا المقام
ولذلك لما تجلى الله على الجبل ان ذلك وغار في الارض
وحز موسى ضعفا من الجلال لان موسى مرئيه وطالب
ومحمد مراد ومطلوب وفرق كبير بين المقامين فترى
سبحنا الحفني عند قراته للعراج فانه قال ابن
عربي اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
او سلمت على احد في الطريق فقلت السلام عليكم
فاحضر في قلبك كل عبد صالح فانه من عباده في
الارض والسماء وميت وحى فانه من ذلك المقام برز
عليك فلا يبقى ملك مغرب ولا روح مظهر يبلغه
سلامك الا ويرد عليك وهو دعا فيستجاب لك

فتفعل

فتفعل ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهيبين
في جلاله السنغل به فانت قد سلمت عليه بهذا السؤل
فانته بنوب عنه في الرد عليك وكفى بهذا سرفا لك
حيث سلم عليك الحق فليته لم يسمع احد ممن سلمت
عليه حتى بنوب الله سبحانه وتعالى عن الكل في الرد
عليك انتهى من شرح المناوي الكبير على الجوامع
الصغير انتهى عن شمس علي م ر في كتاب الجهاد وعبارته
هناك فمن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى
الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما
وجب لهم من السلام عليهم انتهى وذكر الغزنوي
في شرح الاربعين انه ورد ان في الجنة شجرة اسمها
التحيات وعليها طيور اسمه المباركات وتحتها عين
اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل
الطيور من على تلك الشجرة وانغرس في تلك العين
ثم خرج منها وهو ينفض اجنحته فينقطر من عليه الماء
فيخلق الله تعالى من كل قطرة قطرة منه ملكا يستغفر
الله تعالى لذلك العبد الى يوم القيامة انتهى برماوي
قوله ايها النبي بالهنر وتركه مع التدبير فان تركها
معا بطلت صلاة انتهى سبحنا **قوله** ايضا ايها النبي
ولو صرح بحرف الله فقال يا ايها النبي افنى ابن حج
ببطلان الصلاة من العاقد العالم لعدم وروده لانه
زاد حرفين وعورض بانها زيادة لا تغير المعنى بل هي
نصريح بالمعنى وقد قالوا ان زيادة الحرف لا تبطل الا

ان غيرت المعنى والظاهر ان لا فرق بين الحرفين قلت
 ذكره ابن حج في التلخيص في المبطلات واعتبر عدم البطلان
 بذلك ونقله ايضا عن افتاء السارح رحمه الله تعالى ورد
 ما افتي به بعضهم انتهى حلي وعبارته عني عني م ر ولا
 يضرب زيادة يا قبل ايها كما ذكر ابن حج في فصل ينطق بالنطق
 بحرفين وعبارته وافتي بعضهم بابطال زيادة يا قبل ايها
 النبي في التشهد اخذ بظاهر كلامهم هناك منه بعيد
 لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل بعد منه ومن ثم افتي بفتحها
 بانه لا بطلان به انتهى واقرع سيم عليه وقوله لا بطلان به
 اي وان كان عامدا عالما انتهى **قوله** السلام علينا اي
 التحاضرين من امام ومأموم وملايكة وانس وجن
 وقيل كل مسلم انتهى برماوي **قوله** واقله التحيات فته
 الخ استفيد من بيان الاقل بما ذكره هذه الالفاظ متعينة
 فلا يجوز نقص شيء منها ولا ابدال لفظ منها بمراد فذكره
 باعلم والنبي بالرسول وعكسه ومحمد باحمد او غيره انتهى
 شرح م ر وعبارته البرماوي ولا يجوز ابدال كلمة منه كالنبي
 والله ومحمد والرسول والرحمة والبركة بغيرها ولا الشهد
 باعلم ولا ضمير علينا بظاهر ولا ابدال حرف منه ككاف عليك
 باسم ظاهر ولا الف اسهد بنون ولا هاء بركانه بظاهر
 وجوز بعضهم في الثاني ويجوز ابدال يا النبي بالهز
 ويضرب اسقاطها معا الا في الوقف كما قال العلامة الزياطي
 ويضرب اسقاط تنوين سلام المنكر خلافا للعلامة ابن حج
 ولا يضرب زيادة ميم في عليك فلا بالندا قبل ايها ولا وجر

تنوين كوفي ولا زيادة
 بسم الله قبل الترتيب بل تكلف
 فقط ولا يضرهم

لا شريك له بعد اشهد ان لا اله الا الله لورود ذلك في
 خبر ولا زيادة سيدنا قبل محمد هنا وفي الصلاة عليه
 الانية بل هو افضل لان فيه مع سلوك الادب اقتسالت
 الامر وزيادة واما حديث لا تسيد وفي في الصلاة بناطل
 باتفاق الحفاظ والحن في اعراب التشهد كالترتيب ومن
 عجز عن التشهد جالساً ككونه مكتوباً على راس جدار
 مثلاً قام له كما في الفاتحة في عكسه ثم يجلس للسلام
 انتهى وقوله الا في الوقف اي فلا يضرب وفي عني عني
 م ر ان ترك الهز والتشديد معا يضرب في كل من
 الوصل والوقف من العاجي وغيره وانه ان اعاده علي
 الصواب اكتفي به ولا بطلت صلاة بالسلام ان تعمد او
 سلم ناسيا و طال الفصل انتهى **قوله** التحيات فته
 جمع تحية وهي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة
 من الآفات وقيل الملك وهو المعروف قال زهير
 وكلما نال الفتي قد نلت الا التحية يعني الملك
 وهي مبتدأ وانه خبر عنها وما بعدها نعت وان لم
 يذكر مع الخبر والا فهي جمل وقد ورد فيها العطف ايضا
 قال شيخنا الشوبري والنظر لو اني لواد العطف فقال
 والتحيات هل يضرب كالنكير او لا يضرب كالسلام اخذ من
 قولهم لا تضرب الواو في السلام لان قبله ما يعطف عليه
 بخلاف النكير حرره وسياتي الكلام على معنى المراكاة
 الصلوات الطيبات في كلامه وفي رواية التراكيات ايضا
 فاذا زادها لا يضرب انتهى برماوي **قوله** اي عليك

اسرار به الي ان هذا من باب حذف الخبر انتهى سؤري
قوله سلام علينا منذ اوسوع الابداء به كونه دعاء وان
 التنوين للتعظيم اي سلام عظيم انتهى برماوي **قوله**
 وان محمدا رسول الله فيه نص صريح بان لا يجب اعادة
 الشهود ثانيا وذكر بعضهم انه اذا جمع بينهما وجب
 الاثبات بالواو بينهما وانما لم يجب في الاذان لانه
 طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك بنا في العطف
 والمخف الاقامة بالاذان انتهى حلي **قوله** او عبده ورسوله
 اعلم ان الصبيح المجزية بدون اسشهد ثلاث ويستفاد
 اجزاؤها مع اسشهد بالطريق الاول فتصير الصور المجزية
 ستاد عبارة شيخنا الزياوي والحاصل انه يكفي واسشهد
 ان محمدا رسول الله واسشهد ان محمدا عبده ورسوله
 واسشهد ان محمدا رسوله وان محمدا رسول الله وان محمدا
 عبده ورسوله وان محمدا رسوله علي ما في اصل الروضة
 وذكر الواو بين الشهادتين لانه منه انتهى ع ش علي
 م **قوله** وهو من زياد في اي قوله او عبده ورسوله
 وقوله اذا ما بعد النجيات الخ تحليل لكون هذه الكلمات
 هي الاقل وان ما زاد عليها ليس بواجب وقوله نوابع اي
 بواو العطف المقدرة به ليل المضمة بها في رواية انتهى
 شيخنا وقوله وقد سقط اولها اي المباركات وهذا
 يشعر بان ما بعد المباركات لم يسقط في رواية لكن عبارة
 شرح م ر لو ردد اسقاط المباركات وما يليها في بعض
 الروايات انتهى فلعلمه اقتصر علي اسقاط المباركات

لكن

لكثرة الروايات التي سقطت انتهى ع ش **قوله** الجمع
 النجيات من الخلق اي مما فيه تعظيم شرعا بالخروج بذلك
 ما لو اعتادوا نوعا منهيا عنه في الشرع ككشف العورة
 والطواف بالبيت عريانا انتهى ع ش علي م **قوله**
 من الخلق اي لان كل ملك من ملوك الارض كان
 يحجب بتحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب
 بالسلام وتحية ملك الحبشة بوضع اليد على الصدر
 مع السكينة وتحية ملك الروم بكشف الراس وتنكيسها
 وتحية ملك النوبة بجعل اليد على الوجه وتحية
 ملك حمير بالايما بالاصابع مع الدعاء وتحية ملك اليمامة
 بوضع اليد على كتف المجافان بالغ رفعها ووضعها
 مرارا لجمع اسرار الى اختصاصه تعالى بجمعها دون
 غيره انتهى برماوي **قوله** المكتوبات الخمس هذا التفسير
 ظاهر علي رواية ابن مسعود التي فيها العطف اما علي
 رواية ابن عباسي فلا الا ان يكون علي حذف العاطف
 اذ لا يصح ان يكونا وصفا للنجيات لكونه اخص ولا
 بدل لبعض لانه علي بيته طرح المبدل منه انتهى ربيدي
قوله اسشهد اني رسول الله رد ذلك بان الاصح خلافه
 والمنقول ان تشهد كشهدنا نعم ان اريد به تشهد
 الاذان صح لانه ورد انه اذن مرة في بعض اسفارهم فقال
 ذلك انتهى برماوي لكن المقرر في المواهب وشرحها
 اسشهد ان محمدا رسول الله **قوله** ولو اخل بترتيب
 الشهود الخ عبارة الانوار وشرط الشهود رعاية

الكلمات والحروف والتشديدات والأعراب المخل والموالة
والألفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاحة انتهى ريشي
وعباري شرح مروقضية ما في الأنوار وجوب مراعاة
التشديد هنا وعدم الأبدال وغيرهما نظير ما أمر في الفاتحة
ويؤخذ مما تقرر أنه لو ظهر التنوين المدغم في اللام في
أن لا اله الا الله ابطال لتركيه سدة منه نظير ما يقال في الهم
بأظهار ال فرغم عدم ابطاله لأنه الحسن غير مغير للمعنى
ليس بصحيح اذ محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف
السدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر
الجاهل بذلك الخفاء كثير انتهى بالحرف وقوله
ويؤخذ مما تقرر أنه لو ظهر التنوين الخ قياسه أنه لو ظهر
التنوين المدغم في الراء وان محمدا رسول الله ابطال فأن
الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن
الأظهار في مثل ذلك لا يزيد على الحسن الذي لا يغير
المعنى خصوصاً وقد جوز بعض القراء الأظهار في مثل ذلك
وأما قوله اذ محل ذلك الخ فجوابه أنه لم يترك هنا حرفاً
فإن قلت فانت صفة فلماذا فانت في الحسن الذي لم يغيره
مع أن هنا رجوعاً للأصل وفيه استقلال الحرفين فهو
يتأهل فوات تلك الصفة فليتناحل انتهى سم علي ابن حج
انتهى ع ش عليه **قوله** ايضاً ولو اخل بترتيب التشهد
الخ وصرح في التتمة بوجوب موالاته وسكتوا عليه
وفيه ما فيه انتهى من يادي وفي الخطيب أن الراجح وجوبها
انتهى سلطان بطلا للمعنى بأن قال الا الله واشهد

ان محمدا رسول الله اسشهد انا لا اله الا الله بل بكفرا قصده
المعنى انتهى سبينا ح **قوله** وان تعد بطلت صلاته
اي فان اعاده على الصواب لأنه ما في به كسلام اجنبي
انتهى ع ش **قوله** واقل الصلاة على النبي الخ اي في
الصلاة وخارجها ويجري فيها ما أمر في التشهد من
الترتيب والموالة والحسن انتهى برماوي وانظر لما قدم
هنا الاقل وفي التشهد قدم الاكمل والجواب انه راجي ما قل
الكلام عليه في الموضوعين انتهى سبينا ح **قوله** اللهم صل
علي محمد وآله لا يقال لم يأت بما في الآية صلوا عليه وسلموا
تسليماً ان فيها السلام ولم يأت به لا نقول قد حصل
بقوله السلام عليك انتهى برماوي ومثله شرح مر
وكتب عليه ع ش ما نصه وفي المناوي على الجامع ما
نصه واقتصر على الصلاة يؤذن بأنه لا يضم اليها
السلام فيعكر على من كرم الافراد نعم ما ذهب اليه
البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيها الافراد
بخصوصه كما هنا فلا تردد فيه بل يقتصر على الوارد انتهى
ويؤخذ منه عدم سن السلام في صلاة الجنائز لعدم
وروده انتهى **قوله** كصلى الله على محمد ظاهره وان
لم ينبو بذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لكن في ابن حج علي الأرساذ لو قال الصلاة على محمد جزء
ان نوي به الدعاء انتهى وعليه فلعل الفرق ان صلى
الله على محمد وروى للنساء في كلام السارخ في القنوت
وكثر استعمالها في النساء في لسان حملة الشرع في

التشهد وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا وله
يكثر استعمالها في الشرع في غير ما احتجج في الاكتفاء
بها إلى قصد الدعاء وتبأسه أجزاء الصلاة على النبي وعلي
رسوله حيث قصد بها الدعاء وظاهر كلام السارح أنه
لا يكفي أصلي على محمد ولو قيل بالاكتفاء به لم يكن
بعيدا فليراجع انتهى ع ش علي م ر **قوله** أيضا كصلي
الله على محمد الخ عبارة شرح م ر ولا ينبغي ما تقدم
في كفي صلي الله على محمد أو علي رسوله أو علي النبي
دون أحد وعليه أما الخطبة فيجزي فيها على الرسول
أو الماحي أو الخاسر أو العاقب أو البشير أو النذير ولا
يجزي ذلك هنا كما يشير إليه قولهم أنه لا يكفي أحد
ويفرق بين ما هنا والخطبة بأنه يطلب هنا من زيد
الأحباط فلم يغتفر هنا ما فيه نوع ابهام بخلاف
الخطبة فإنها أوسع من الصلاة انتهى **قوله** وأكملها
أي الصلاة على النبي وآله وفيه أن الصلاة على النبي
لم ترد في الأكل والذبي زاد إنما هو الصلاة على آل فلم
يظهر أن الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم لها
أقل ولها أكمل انتهى لكاتبه وعبارة أصله بعد أن
ذكر الأقل كما هنا والزيادة إلى حميد مجيد سنة في الأجزاء
انتهت وهي أظهر من قول المتن هنا وأكملها الخ لكن
قال شيخ الإسلام في شرح البرهجة الكبير ما نصه
وفي الأذكار وغيره الأفضل أن يقول اللهم صل
على محمد عبدك ورسولك النبي الماحي وعلي آل محمد

وارزاجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلي آل إبراهيم
وبارك على محمد النبي الماحي وعلي آل محمد وارزاجه
وذريته كما باركت على إبراهيم وعلي آل إبراهيم في
العالمين أنك حميد مجيد انتهى ع ش علي م ر **قوله**
ولا فضل إلا بينان بلفظ السيادة كما قاله ابن طهيم
وصرح به جمع وبه أفنى السارح لأن فيه الأتيان بما
أمرنا به وزيادة الأخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل
من تركه وإن تردد في أفضليته الاستنوي وإما حديث
لا تسيد وفي الصلاة فباطل لا أصل له انتهى شرح م ر
وقوله لأن فيه الأتيان الخ يؤخذ من هذا سن الأتيان
بالسيادة في الأذان وهو ظاهر لأن المعصود تعظيمه
صلي الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر
لا يقال له يرد وصفه بالسيادة في الأذان لأننا نقول
كذلك هنا وإنما طلب وصفه بها للتشريف وهو يقتضي
العموم في جميع المواضع التي يذكر فيها اسمه عليه الصلاة
والسلام انتهى ع ش عليه **قوله** كما صليت على إبراهيم
التشبيه راجع للصلاة على آل الصلاة على النبي لأنه
أفضل من إبراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة
على آل إبراهيم انتهى شيخنا حنف وعبارة البر ما وجب
التشبيه غاية آل محمد لآله لأنه أفضل من إبراهيم
وآله لأن يقال أنه من حيث طلب الدعاء أو الكيفية
ولذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أن التشبيه
لا أصل للصلاة بالصلوة أصليه والمجموع بالمجموع قال

النوروي وهذا احسن الاجوبة وقيل لافاضة المضاعفة
 له صلى الله عليه وسلم دون ابراهيم انتهى **قوله**
 انك حميد مجيد زاد في رواية قبله في العالمين ولا بأس
 بها انتهى برماوي **قوله** اسماعيل واسحاق واولادهما
 لعل المراد اولادهما بلا واسطة او ذريتهما مطلقا لكن
 بالحمل على التوحيين منهم ثم ظاهر كلامه انه ليس لابراهيم
 من الاولاد الا اسماعيل واسحاق وليس كذلك بل له
 اولاد عدى ففي شرح المناوي على الجامع عند قوله
 صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ مائة
 نضه وفي الروض الايق كان لابراهيم ستة اولاد سوى
 اسماعيل واسحاق ثم قال وكانوا اي اولاد ابراهيم
 لثلاثة عشر انتهى وعليه فيكون منهم ثمانية ذكور
 هم الستة المذكورون واسماعيل واسحاق وخمس اناث
 لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر اولاد الخليل اول من
 ولد له اسماعيل من هاجر القبطية المصرية ثم ولد له
 اسحاق من سارة بنت عمه ثم تزوج بعدها فنظورا بنت
 يقطن الكنعانية فولدت له ستة اولاد وهم مدبان
 وزمران وسرج بالحجيم وتغشيان ونسق ولم يسم
 السادس ثم تزوج بعدها بحجون بنت اهبين فولدت له
 خمسة كيسان وسورج وايم ولوطان وبانت هكذا
 ذكره السهيلي في التعريف والاعلام انتهى واسحاق
 ابو العجم الذين في وسط البلاد وفي شرح مسلم للنوروي
 مخوم وهو صريح في ان اولاده كلهم ذكور فليراجع انتهى

ع من علي م ر **قوله** وخص ابراهيم بالذكر الخ عبارة
 الاجهوري في شرح مختصر ابن أبي جهم يصفها وانما خص
 ابراهيم عليه الصلاة والسلام بذكره وآله في الصلاة
 لوجهين احدهما ان نبينا عليه الصلاة والسلام راي ليلة
 المعراج جميع الانبياء وسلم على كل ولم يسم احد منهم
 علي امته غير ابراهيم فامرنا نبينا ان نصل على عليه وعلي
 آله اخر كل صلاة الي يوم القيامة مجازاة علي احسانه
 الثاني ان ابراهيم لما فرغ من بناء البيت جلس مع اهله
 فيكاد دعا فقال اللهم من حج هذا البيت من سبوح امه
 محمد فهبه مني السلام فقولوا آمين ثم قال اسماعيل
 اللهم من حج هذا البيت من سبأ امه محمد فهبه مني
 السلام فقولوا آمين فقالت سارة اللهم من حج هذا
 البيت من نساء امه محمد فهبه مني السلام فقولوا آمين
 فقالت هاجر اللهم من حج هذا البيت من الموال من
 النساء والرجال لامة محمد فهبه مني السلام فقولوا
 آمين فلما سبق منهم ذلك امر بالصلاة عليهم مجازاة
 لهم انتهى **قوله** له يجتمع النبي غيره اي في القرات
 بدليل قوله قال الله تعالى الخ انتهى **قوله** وهو الاكمل
 اي من الصلاة على محمد وآله كما قاله الحلبي لامن التشهد
 اذا كمله مسنون في الاول ايضا كما نقل عن الزيادي وقرره
 شيخنا العزيزي حيث قال ان المباركات الصلوات
 الطيبات ستة في التشهد الاول ايضا انتهى شيخنا
قوله ستة في اخر اي سواء في ذلك المنفرد والمأموم والامام

ولو لم يحصور بين له يرضوا بالنظر بل انتهى برماوي **قوله**
 كدعاء بعد أي بغير محذور ولا علق انتهى برماوي
 قلودعي بدعاء محذور بطلت صلاته كما في السائل انتهى
 شرح مروج بالمحذور المكروه فلا يبطل به الصلاة
 انتهى سم على ابن حج وليس من الدعاء المحذور ما يقع من
 الآية في القنوت من قولهم اهلك اللهم من بغى
 علينا أو اعتدي ونحو ذلك أما إذا قلنا نعين المدعوا
 عليه فأسببه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز
 فهذا أولى منه لأن الدعاء به دون اللعنة وأما ما بينا فلأن
 الظالم المعتدي بجواز الدعاء عليه ولو بسور الخاتمة
 فصرح وقع السؤال عن شخص خيلت له نفسه القاصر
 انعكاس الزمن وإن من أراد أن يدعو على شخص يدعو
 له لينعكس الحال ويحصل مقصوده من اتصال الضرر
 للمدعوا له وفعل ذلك في الصلاة معتقدا له وقاصدا
 له هل يبطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه أن الظاهر
 البطلان به لأنه حينئذ دعاء محرم وذلك لأنه استعمال اللفظ الدال
 على طلب شيء في طلب ضرره هو من المجاز كإطلاق
 السماء على الأرض فإذا قال هذا اللهم ارحم فلانا قاصدا
 ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترحمه فتنبه له فإنه دقيق
 قل إن يوجد وقال ابن قاسم علي أبي سليمان قبيل كتاب
 الطهارة فأيدى قد يكون الدعاء حراما ومنه طلب
 من يحمل عقلا أو عادة إلا لنحوه وطلب نفي ما دل
 الشرع على بئوته أو بئوت ما دل على نفيه ومن

ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة
 الأحاديث الصحيحة على أنه لا بد من تعذيب طائفة
 منهم بخلاف نحو اللهم اغفر لجميع المؤمنين والجميع
 المسلمين ذنوبهم على الأوجه لصحة بغفران بعض
 الذنوب للكل أو للبعض ولا منافاة فيه للتخصص
 وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم باللعنة
 في دينه وسورة الخاتمة ونفت بعضهم على أن محل
 المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد أما هو فيجوز
 واختلفوا في جواز سؤال العصاة والوجه كما قال
 بعضهم أنه أن قصد التوقي عن جميع المعاصي والزياد
 في جميع الأحوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة أو التحفظ
 من الشيطان والتخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس
 به ويبقى الكلام في حالة الإطلاقات والمنتج عندي الجواز
 لعدم تعيينه للمحرور واحتماله الوجه المجاز وقد يكون
 كفرا كالدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا وقد يكون مكروها
 ومنه كما قال الزركشي الدعاء في كنيسة وحمام ومحل
 نجاسة وقذر ولعب ومعصية كالأسواق التي يطلب
 وقوع العقوبة والإيمان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه
 أو ماله أو ولده أو خادمه وفي إطلاق عدم جواز
 الدعاء على الولد والخادم نظير ويجوز الدعاء للكافر
 بنحو صحة البدن والهداية واختلفوا في جواز التأمين
 على دعائه ويحرم لعن المسلم المستور ويجوز لعن
 أصحاب الأوصاف المذمومة كالفاستقين والمصورين

واما عن المعين من كافر او فاسق قضيتة ظواهر
الاحاديث الجواز واسرار الغزالي للتحريم الامن علم مودة
علي الكفر وكالا انسان في تحريم لعنه بقية الحيوانات
انتهى وقوله وقد يكون كفرا ينبغي ان يتامل كونه
كفرا بل مجرد كونه حراما فانه قال في شرحه الكبير
علي الورقات تجوز مغفرة ما عدا الشرك للكافر
نعم قضيتة كلامهم في الجنائز حرمة الدعاء للكافر
بالمغفرة وقوله وحمام قضيتة انه لو توضا واغسل
في الحمام كره له ادعية الوضوء وقوله ومحمل قدر
يشكل عليه طلب بسم الله اللهم اني اعوذ بك من
الخبث الخ عند دخول الخلا اللهم الا ان يقال هذا
وتحوم مستثنى فليراجع فان قوله وقد يكون كفرا
محمول علي طلب مغفرة الشرك الممنوعة بنص قوله
تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ومع ذلك في
كون ذلك بمجرد كفرا انتهى وقوله وفي اطلاقه
عدم جواز الدعاء علي الولد الخ المراد جوازا مستوي
الطرفين وهو الاباحة فلا بنا في ما تقدم من انه
مكروه لاحرام ديني ان قصد بذلك تاديبه وغلب
علي ظنه افادته جاز كضربه بل اولى والا كره وقوله
في جواز التامين علي دعائه وينبغي حرمة لما فيه من
تعظيمه وتخيل ان دعاه مستجاب انتهى ع س علي م
قوله اود ينوي اي ولو نوى اللهم ارزقني جارية
حسنا صفتها كذا انتهى برماوي **قوله** فانه سنة

ويكره

ويكره تركه انتهى شرح م روسيد كرا السارح ناقلا
عن السافعي في الام بقوله فان لم يزد علي ذلك
كرهته اي علي التشهد والصلاة علي النبي بات
ترك الدعاء راسا انتهى لكاتبه **قوله** بما اتصل به
اي مع ما اتصل به فالبا، بمعنى مع انتهى شيخنا **قوله**
نعم لينخير من المسئلة اي من ديني اود ينوي وظاهره
ولو لم يستحيل عادة فان دعا فخطور بطلت صلواته كما
في الساملي انتهى حلي **قوله** فيدعوا به بالنصب علي
انه جواب الامر انتهى سوبري **قوله** اما التشهد الاول
فلا يسن فيه الدعاء اي بل يكره لبناية علي التخفيف ومحل
ذلك في الامام والمنفرد واما المسبوق اذا ادرك ركعتين
من الرباعية فانه يتشهد مع الامام تشهد الاخير وهو
اول للمأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يستحب والا سبه
في الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما
لثقل لسانه او غيره وانما المأموم سريعا انه لا يكره
له الدعاء ايضا بل يستحب الي ان يقوم امامه انتهى شرح
م ر **قوله** وما نورا افضل اي لتنصيب السارح
عليه انتهى شرح م ر **قوله** اي وما اخرب اي وما وقع
سني اخر من ذنوبي كما قاله الاسنوي انتهى سوبري
قال الزيادي وكلا استحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع
ان يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب المغفرة الان انتهى
فلا حاجة الي قول الاسنوي المراد بالمتاخر انما هو بالنسبة
الي ما وقع اي المتاخر مما وقع لان الاستغفار قبل

الذنب محال انتهى **سُبْحَنَا قَوْلُهُ** وما اسرفت اي جاوزت
فيه الحمد انتهى برماوي **قَوْلُهُ** من عذاب القبر زاد فيه
رواية ومن عذاب الفقر انتهى برماوي **قَوْلُهُ** ومن
عذاب النار اي نار جهنم انتهى برماوي **قَوْلُهُ** ومن
فتنة المحبا اي الحياة بالدين والشهوات ونحوهما
كترك العبادات وقوله والمجان اي الموت بنحو ما
عند الاحتضار او فتنة القبر انتهى برماوي **قَوْلُهُ**
ومن فتنة المسيح الدجال اي الكذاب وهو باب الحاء
المهمل سمي بذلك لانه يسبح الارض كلها الامكة والمدينة
او بالخاء المعجمة لانه مسح العين واسمه صافي ابن صبياد
وكنيته ابو يوسف وهو يهودي ياتي بعد المجدب
السديد سبع سنوات متواليات ومعه جبلان واحد
من لحم واخر من خبز ومعه جنة ونار وحمار مسح
العين يضع حافره حيث ادرك طرفه ومعه ملكان
واحد عن يمينه واخر عن شماله فيقول انا ربكم فيقول
الملك الذي عن يمينه كذبت فيجيبه الملك الذي
عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة اعادها الله
والمسلمين منها فمن اطاعه اطعمه وادخله جنته ومن
عصاه احرمه وادخله نار من دخل جنته صار الي
النار لكفره ومن دخل نار صار الي الجنة لبقائه
علي الاسلام قبل واول من يتبعه اهل مصر وبغده
سبعون دجالا وقيل سبعون الف دجال وجمع
سُبْحَنَا البائي بينهما بان من قال سبعين يعني من

الجمار ومن قال سبعين الفا يعني من الصغار انتهى
برماوي **قَوْلُهُ** ظلما كبيرا بالمثلثة في اكثر الروايات
وفي بعضها بالموحدة فينبغي ان يجمع بينهما انتهى سوبري
قَوْلُهُ من عندك اي لا يفتنضها سبب من المعبد
من العمل ونحوه انتهى سوبري **قَوْلُهُ** انك انت الغفور
الرحيم من باب المقابلة والتختم للكلام فالغفور مقابل
لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني والجور ان
يكون من باب التعميم والتكثير وانظر الي هذه
التاكيدات هنا من كلمة ان وضير الفصل وتعريف الخبر
باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوايدها ان كنت
علي ذكر من علم المعاني والبيانات انتهى سوبري ويندب
التعميم في الدعاء بخبر ما من دعاء احب الي الله تعالى من
قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية
انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم
اغفر لي فقال ويحك لو عمت لا ينبغي لك وفي رواية
انه صلى الله عليه وسلم مر ذات يوم علي ذي الحويصين
النهمي فسمعه يقول اللهم ارحمني وارحم محمدا ولا تشرك
معنا احدا فضرب منكبه وقال لقد ضيف واسعا يا احبا
العرب غم غم فان بين الدعاء العام والخاص حكما بين
بين السماء والارض وورد ايضا ان من قال اذا اصبحت
اللهم اصلح امة محمد اللهم اغفر لامة محمد اللهم ارحم
امة محمد صار من الابدال انتهى برماوي **قَوْلُهُ** وان لا يزيد
امام الخ معطوف علي قوله وان يضع يديه انتهى سُبْحَنَا

قوله علي قدر الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم اي علي قدر ما يأتي به منها فان اطا لها اطا له وان خففها خففه لانه تبع لها انتهى شرح م ر انتهى شوربي **قوله** وقال فان لم يزد الخ استشهدا علي بخذوف فقد برع فان اقتصر علي الشاهد والصلاة كرم قال السافعي الخ فقوله علي ذلك اي الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم بان ترك الدعاء رأسا انتهى شيخنا وعبارته التحلي قوله وقال اي في الام فان لم يزد الخ هذا استئناف كلام اخر يفيد به ان الاقتصار علي الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكروه فقوله فان لم يزد الخ اي المصلي علي ذلك اي الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وتقل في شرح الروض ان هذه عبارة الام انتهت **قوله** علي ذلك اي علي الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم بان اقتصر عليهما ولم يأت بعدهما بشئ انتهى برماوي **قوله** ومن عجز عنهما اي عن الشاهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم اي عن النطق بهما بالعربية انتهى برماوي وهذا يقتضي ان الشاهد لا يجب فيه بدل بخلاف الفاتحة وتوقف شوربي في الفرق بينهما فقال قوله لزمه سبعة انواع الخ انظر الشاهد لم لم يجب بدله ذكر عند العجز كما في الفاتحة انتهى والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم رأي

رجلا قد عجز عن الفاتحة فامر بالبدل المذكور بخلاف الشاهد فانه رأي رجلا كذلك اي عجز عن الشاهد فلم يامر انتهى والجواب لشيخنا الجوهري وعبارته شرح م ر ليكن ان صفاق الوقت عن تعلم الشاهد واحسن ذكر اخراتي به ولا ترجمه انتهت فانت تراه قد اثبت وجوب البدل وفي البرماوي ما نصه فان صفاق الوقت عن تعلم الشاهد واحسن ذكر اخراتي به ولا ترجمه انتهى **قوله** ولو بالسفراي وان طال انتهى ع س شيخنا **قوله** بالعجمية اي غير العربية وهو راجع للذكر والدعاء وقوله فلا يجوز الاختراع انتهى شيخنا **قوله** وسلام قال في محاسن السريعة فيه معنى لطيف وهو ان المصلي كان مستغفلا عن الناس ثم اقبل عليهم كغائب حضر وهل معنى السلام عليكم الله معكم او اسم الله عليكم او سلمنا منكم او انتم منا في سلام ونحن منكم في سلام او سلمكم الله او سلمتم من الافات او انتم في امان الله او نحو ذلك اقوال ثمانية اصحها الاول ويشترط فيه اسماع نفسه وموالاة وعدم الزيادة فيه وتعريفه والمخاطب فيه ويسم الجمع ويجب ايقاعه الي انتهاء ميم عليكم حال القعود او بدله انتهى برماوي وعبارته شرح م ر والموالاة بين السلام وعلكم شرط كالاختراز عن زيادة او نقص بغير المعنى ويشترط ان يسمع نفسه انتهت فلو هس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوي الخروج من الصلاة بما فعله

بطلت صلواته لانه نوي الخروج قبل السلام انتهى ع ش
عليه وقوله بغير المعنى قضيت ذلك انه لو جمع بين ال والتنوين
فقال السلام عليكم او قال والسلام عليكم بزيادة واو في
اوله لم يضر لان هذه الزيادة لم تغير المعنى وهذا هو
الظاهر وفاقا لم ر ويفرق بين ذلك وبين عدم كفاية
وانته الكبر في تكبير الاحرام بزيادة الواو بان السلام اوسع
انتهي سم على المنهج اي وكان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطف
عليه بخلاف السلام انتهى ع ش عليه ايضا ويشرط ايضا
ان لا يقصد به الا اعلام وحده بخلاف ما اذا قصد الا اعلام
والتحلل او اطلق فانه لا يضر ويشرط ان يكون من تعود
وان يكون مستقبل القبلة وان ياتي به بالعربية اذا كان
قادرا ولو قال السلام التام عليكم لم يضر لان هذه
الزيادة لم تغير المعنى اما لو قال السلام عليكم او السلام
عليكم فانه يضر لان هذا نقص بخل بالمعنى انتهى شيخنا
حرف **قوله** تحريمها التكبير اي ما كان حلا لا قبلها ونهى
عنه فيها بالتكبير اي حاصل بسبب التكبير وتحليل ما حرم
بها وبما خارجها بالتسليم اي حاصل بسبب التسليم
انتهى ع ش مع زيادة وانظر وجه كلاله هذا الحديث على
ان السلام ركن تامل **قوله** وافله السلام اي ولو وقع
تسكين الميم من السلام انتهى ع ش على م ر **قوله** التاديت
معنى ما قبله اي ولو جرد الصيغة وانما هي مقلوبة انتهى
شرح م ر **قوله** فلا يجوز نحو سلام عليكم اي على
الاصح وبعبارة اصله مع شرح م ر ولا يصح جواز سلام

عليكم

عليكم بالتنوين كما في التشهد اقامة التنوين مقام
الالف واللام قلت الاصح المخصوص لا يجز به والله اعلم
لعدم وروده هنا مع صحة الاحاديث بانه صلي الله
عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما اجزاء في
التشهد لو روده فيه والتنوين لا يقوم مقام الف
العموم والتعريف وغيره انتهى **قوله** نحو سلام
عليكم كسلامي عليكم او سلام الله عليكم او عليك
او عليهما فان تعمد ذلك كله يبطل الاصح ضمير الغيبة
فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجز به انتهى شرح
م ر مع زيادة وقوله الاصح ضمير الغيبة اي كالسلام
عليه او عليهما او عليهم انتهى سم على المنهج اي او عليهن
انتهى ع ش عليه **قوله** لعدم وروده اي مع كونه لا يوجب
معنى ما ورد بخلاف عليكم السلام فانه وان لم يرد لكنه
يؤذي معنى ما ورد وانتهى شيخنا **قوله** بل هو مبطل
ان تعمد بظهور تعبيره بغير الجاهل العذر وانتهى
شرح م ر والمراد بالعذر هنا من يخفى عليه مثل ذلك
وان كان بعيد عهد بلا سلام انتهى ع ش عليه **قوله**
ان تعمد اي وخطاب اي وقصد الخروج ولا يضر تنوينه
مع التعريف ولا زيادة واو قبله لانه سبقه شئ يعطف
عليه وفارق التكبير بالا حياطة لانعدام ولا زيادة
التام او الاحسن بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفاتحة
ولو قال السلام عليكم بكر السنين او فتحها مع سكوت
اللام فيهما او بفتح السنين مع فتح اللام فان قصد به السلام

كفي ولا فلا لانه يكون بمعنى الموت انتهى برماوي **قوله**
واصله السلام عليكم ورحمة الله ولا تسن زيادة وبركانه
عليه المنقول المخصوص وهو المعتمد وان وردت من عدة
طرق ومن لم اختار كثير ندم بها انتهى من شرح م روع
س عليه **قوله** مرين اي يقول ذلك مرتين انتهى
سبحنا وقد تحرم التسليمة الثانية عند عروض مناف
عقب الاولى كحدث وخروج وقت الجمعة وتخرق خوف
دينه اقامته وانكشف عورته وسقوط نجاسته عليه غير
معفو عنها وهي وان لم تكن جزءا من الصلاة الا انها
من توابيها ومكملاتها انتهى شرح م ر وقوله كحدث الخ
اقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل
هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابيها انتهى سم علي
ابن حج انتهى ع س عليه وقوله ملتفتنا حال من الضمير
المستتر في بقول المقدر انتهى سبحنا ولو سلم الثانية
عليه اعتقاد انه اتي بالاولي وبين خلافة لم تحسب
ويسلم التسليمين كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى
تبعاً للبقوي في فتاويه ويفارق ذلك حسان جلوسه
بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجودتين بان بنية
الصلاة له تشمل التسليمة الثانية لانها من لواحقها
لا من نفسها ولهذا لو احدث بينهما لم تبطل فصارت كن
نسي سجدة من صلاته لم يسجد لتلاوة او سهو فانها
لا تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلسته الاستراحة
فان بنية الصلاة شاملة لها انتهى شرح م ر وقوله

وسلم

وسلم التسليمين الخ وينبغي ان يسجد للسهول لان ما فعل
يبطل عمده فان قصد الثانية قبل الاولى بعد اجنبيا
وعبارته ابن حج بعد قول السارح لم تحسب سلامه
عن فرضه ما نصه لانه اتي به علي اعتقاد النقل فليسجد
للسهول سلم انتهى ع س علي م ر **قوله** من يمينا اتي
وهي الاولى ولو في صلاة جنازة فان سلمها عن يسار
سلم الثانية كذلك لانه محلها الاصيلي علي نظير ما لو
قطعت سبابة اليمنى ولا يسير باليسرى وقال بعضهم
يسلم الثانية عن يمينه علي نظير ما في قراءة سورة الجمعة
والمناقضين في الجمعة انتهى برماوي **قوله** يمينا فسمي
فاو عكس كرم وان اتي بهما عن يمينه او عن يساره
او تلقاء وجهه فقط لانه بشرط ان يكون صدره مستقبل
القبلة الى الايمان بالليم من عليكم انتهى سبحنا حلفو
الخرف به عامدا عالما بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا
تبطل صلاته وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذر او لا ونج
اعادته لا يتاخر به بعد الاخراف فيه نظرا ولا قرب الاول لانا
حيث اغتفرناه له وعذر فيه اعتد به فلا تبطل به صلاة
وعليه فلا يسجد للسهول لانتهار صلاة وعليه الثاني يسجد
لم يعتد بسلامه انتهى ع س علي م ر **قوله** ايضا ملتفتنا
فيها اي بوجهه وهذا في غير المستأنف اما هو فيمنع
عليه الالتفات لانه متى التفت للابتن بسنة الالتفات
خرج عن الاستقبال المسترط حينئذ فيمنع عليه الالتفات
ويكون مستثنى هكذا ظهر وبه يلغز فيقال لنا حصل

متى التفت للسلام بطلت صلاة انتهى ربيدي قوله حتى
 يرى خذاه اي يراه من خلفه انتهى شيخنا قوله مع تمام
 الالتفات وبين ان يفصل بينهما بسكتة لطيفة فان
 اقتصر على واحدة فتمامها الى القبلة اولى وقيل يبدأ بها
 بمبدأ يكملها سماً لا انتهى برماوي قوله ناويا اي
 المصلي اما ما او ما موما او منفردا السلام اي مع التحلل
 فلو توي به مجرد السلام او الرد من غير ملاحظة التحلل
 لم يكتف به لوجود الصارف وجبته يكون هذا مستثنى
 من عدم وجوب نية الخروج اي فحل اجزاء السلام عند اطلاق
 اي غافلا عن التحلل وعدمه ما لم يكن صارف ولا وجب
 انتهى جلي وعبارته س على م ر قوله ناويا السلام الخ
 انظر هل يشترط نية السلام على من ذكر او الرد نية سلام
 الصلاة حتى لو توي مجرد السلام على من ذكر او الرد
 ضرر وقد قالوا يشترط فقد الصارف اولا يشترط فيكون
 هذا مستثنى من فقد الصارف لو روده فيه نظر والقب
 الى الاستراط اميل وهو الوجه ان ساء افقه تعالى انتهى
 سم على المنهج ثم قال قوله اخري وما تقدم من قولنا
 ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من يمينه او يساره
 او الرد عليهم ان يقصد مع ذلك سلام الصلاة ولا كان
 مصروفا والصرف صارف في الاركان ذكرته لم ر فقال الى
 انه لا يشترط ذلك اي وهو المعتمد لان هذا ما موربه واقول
 يروى على هذا ان التسيب لمن ناب عنه شيء ما موربه مع ان معتمده
 فيه انه لو قصد مجرد التقهيم ضرر وكذا الفتح على الامام ونحو

للصارف صح
 اشتراط صح

ذلك

ذلك فعلم ان كون الشيء مأمورا به لا يسوغ مثل هذا
 القصد فليتأمل انتهى وقوله وهو الوجه ثقل مثله في
 حاسيته على اي حج واقصر عليه ولا قرب مأمال البية
 م من عدم الاستراط ويوجد بما قاله ابن حج من انه لو علم
 من على يمينه بسلامه عليه لم يجب الرد لانه لكونه مشروعا
 للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد سلام منه على
 غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفا انتهت وعبارته
 السو لور قوله ناويا السلام ظاهر كلامهم انه لا يشترط
 نية السلام الذي هو الركن مع ذلك ويفرق بينه وبين
 نظائره مما اعني فيه فقد الصارف بانه هناك يخرج عنه
 مدلوله الذي هو النية ولو مع النية المذكورة وفي
 غيره اخراج له عن المدلول فاحتاج الى فقد الصارف ثم
 لاهنا فليتأمل انتهت قوله ايضا ناويا السلام اي
 الامام والمأموم والمنفرد فالابتداء عام في الثلاثة
 بخلاف الرد فانه خاص بالمأموم انتهى شيخنا واستشكل
 احتياج السلام للنية فانه لا معنى لها فان الخطاب
 كاف في الصرف اليهم فاي معنى لها والصريح لا يحتاج
 لنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة في اداء
 السنة وتجب بان المسلم خارجها لم يوجد لسلامه
 صارف عن موضوعه فلم يحتج لها واما فيها فكونه واجبا
 للخروج منها صارف عن انصراف للمقتدين بالنسبة
 للسنة فاحتج لها لهذا الصارف وان كان صريحا اذ هو
 عند الصارف يشترط فيه نية القصد والحقت الثانية

بالاولى في ذلك لان تبعثها لها صارف عن ذلك ايضا انتهى
 ابن حج انتهى زيادي **قوله** علي من التفت هو اليه ابرار الصنير
 لان الصلة جرت علي غير من هي له انتهى سوبري لكن فيه
 ان الابرار من السارج لامن المتف فالواحدة علي المتف
 باقية انتهى لكانت **قوله** علي من التفت هو اليه اي ولو غير
 متصل ومع ذلك لا يجب علي غير المصلي الرد عليه وان
 علم انه قصده بالسلام ثم رآيت ابن حج قال ما نصه ولو كان
 عن يمينه او يساره غير متصل لم يلزمه الرد لا تضارفة للتحلل
 دون التائبين المقصود من السلام الواجب رده ولا ب
 المصلي غير متاهل للخطاب ولا يختص السلام بالمحاضرين
 بل يعم كل من في جهة يمينه وان بعدوا الي اخر الدنيا
 وان اقتضى قول البرهجة ونية الحضار بالسليم تخصيصه
 بهم انتهى ع ش علي م ر **قوله** من ملائكة الخ اي سواء
 الاحياء والاموات وكذا يقال في قوله وبنوي علي من خلف
 الخ انتهى شيخنا **قوله** وبنوي علي من خلف الظاهرات
 المراد ممن ذكر من الملائكة وموسى الانس والجن انتهى
 حدي **قوله** والاولى اولي اي لا تفارقن بخلاف الثانية
 انتهى سوبري **قوله** وما موم الرد الخ وكذا بين للامام
 ان بنوي الرد فيما لو سلم الاولى ثم سلم الماموم تسليمة
 ثم سلم الامام الثانية فيسن له ان بنوي بها الرد علي
 الماموم ولا يسن رد منفرد علي منفرد او امام ولا رد امام
 علي امام او منفرد او مقفد بن بغيره ونحو ذلك مما ينصور
 انتهى ع ش علي م ر **قوله** علي من سلم عليه الصلة

هنا جرت علي من هي له فلم يخرج لابرار الصنير كالسابقة
 انتهى سوبري **قوله** فينوي اي الرد من علي يمين المسلم
 من امام وماموم بالتسليم الثانية بان تاخر تسليم من
 علي يمينه التسليم الثانية بعد سلام المسلم التسليم
 الاولى اذ لو تقدم عليه لم يكن من هو علي يمينه قد سلم
 عليه فلا يطلب منه الرد اي واما الابتداء فقد تقدم حكمه
 فالتسليم تكون للابتداء والرد انتهى حدي كما انها قد
 تكون للابتداء والرد في سلام النخبة وعبارف ع ش علي
 م ر ف ر ق وقع السؤال في الدروس عن شخصين
 تلافيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه فرد عليه
 ناوباه الرد علي من سلم ولا ابتداء علي من له يسلم
 فهل تكفي هذه الصيغة عنهما او لا لان فيها تسريكا
 بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر اقول
 والا قرب الاكتفاء به لك ولا يضر التسريك المذكور
 اخذ من قولهم في المامومين اذا تاخر سلام بعضهم عن
 بعض فكل بنوي بكل تسليم السلام علي من لم يسلم عليه
 والرد علي من سلم انتهى **قوله** ايضا فينوي من علي
 يمين المسلم بالتسليم الثانية من الواضح لتضوير ذلك
 بما اذا تاخر تسليم من علي يمينه الثانية عن سلام المسلم
 الاولى اذ لو تقدم عليه لم يكن من هو علي يمينه قد سلم
 عليه فلا يطلب منه الرد فتأمله وقوله ومن علي يسار
 بالاولى من الواضح ايضا لتضوير هذه بما اذا تاخر تسليم
 من علي يسار الاولى عن تسليم الثانية اذ لو تقدم

ابراهيم
 الخ قال شيخنا الشيخ
 قوله فينوي
 حفظ الله
 هذه المسئلة ان ينوي بالتسليم
 الاولى ابتداء السلام علي من لم
 يسلم عليه والرد علي من سلم
 عليه وكذلك في الثانية اه

لم يكن قد سلم عليه فلا رد تأمل فلو وقع سلام من
علي يسار مثلاً الأولي وسلامه الثانية متقاربت
فينبغي ان يكون المطلوب هنا قصد الرد علي من عن
يسار ولا نفهم قد سلموا عليه بالأولي لا ابتداء عليهم
ويجتمعت قولهم انه ينوي بالتسليم الثانية السلام علي
من عن يسار علي غير هذه الحالة بأن تأخر سلام
من عن يسار علي تسليمته جميعاً كما هو السنة
وهذا هو قياس السلام خارج الصلاة فانه اذا تلاق
اثنان وبدأ أحدهما بالسلام لم يطلب من الآخر الرد نعم
المصلي يطلب منه السلام علي غير المصلي ايضاً كما
يقيد كلام السارح فلو كان علي يسار في الصورة
المذكورة المفروضة احد لم يصل فلا يبعد ان يطلب من
الامام ان يقصد بالثانية في الصورة المفروضة الرد
علي من علي يسار من المتقدمين ولا ابتداء علي من علي
يسار من غيرهم انتهى سم **قوله** ومن علي يسار اي
ماموم علي يسار اي المسلم وبعضهم فسر المسلم بالامام
لانه هو الذي يتقدم سلامه علي الماموم الذي علي يسار
لان السنة للماموم كما سيأتي تأخير سلامه عن تسليمي
الامام وهذا التفسير ليس بلازم بل يمكن تفسيره بماموم
تقدم سلامه عن الثاني الذي عن يسار لان المصنف قال
وماموم الرد علي من سلم عليه اي ان وجد سلام عليه
من جهة او جهات وان لم يوجد فلا ينوي الرد انتهى
بئحنا **قوله** ومن خلفه وامامه من معطوفة على

من علي يمين المسلم ومن المعطوفة مفسرة بماموم ايضاً
والفرض انه سلم ايضاً انتهى بئحنا **قوله** بابها شاء
هذا التخيير واضح افا تأخر سلام من خلف المسلم عن
لتسليمته جميعاً اما اذا لم يتأخر ففيه اشكال لانه اذا
سلم من خلف المسلم بين تسليمته فكيف يرد بالأولي
مع ان المسلم قد لا يكون قصد السلام عليه الا بالثانية
فتأمل انتهى سم **قوله** اربع ركعات انما ذكر المردود في
هذا دون سابقه لاستثناك هذه الاربعة في عدم التاكيد
دون تلك انتهى بئحنا **قوله** بفصل بينهما اي بين كل
ثنتين من كل اربع منهن الحج ولعل سيدنا علي رضي
الله عنه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بان
قال له النبي انا اسلم علي من ذكر او صرح به النبي
صلي الله عليه وسلم في سلامه وقوله وان يسلم
بعضنا علي بعض اي في الصلاة كما في بعض الروايات
انتهى حلي وقوله ومن معهم المراد بالمعية انفسه في
جهنم انتهى بئحنا **قوله** علي الملايكة المقربين
ظاهره ولو غير الحفظه ولا مانع منه ولعل التقيد
بالمقربين اراد به انهم مقربون بالنسبة لنوع البشر
لعصمة جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة انتهى عن
قوله وخبر سمعني اني به لانه عام للفرض والنفل والاو
خاص بالنفل انتهى بئحنا **قوله** وان يسلم بعضنا
علي بعض هو من عطف السبب او المراد ان او المغاير
بحمل المحبة علي نحو عدم المساحنة ومصافحة المصلين

خلف الصلاة خلاف الاولى من حيث كونها خلف الصلوة
 انتهى برماوي **قوله** ايضا وان يسلم بعضنا علي بعض
 اي في الصلاة كما في رواية ذكرها م ر في شرحه وعبارته
 والاصل في ذلك خبر البراء امرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نسلم علي ايمننا وان يسلم بعضنا علي
 بعض في الصلاة انتهى **قوله** ايضا وان يسلم بعضنا
 الخ قديره بعضهم بالمصلين بقربينة ذكر الامام وقد
 يقال لاحاجة الي التقييد لان المقصود من تسليم بعض
 المصلين علي بعض حاصل مع التعميم ولا يضر سموله
 للمصلين وغيرهم وقوله وان نتجأ اي ان نفعل ما يروي
 الي ذلك فلا يقال المحبة امر قلمي ولا اختيار فيها انتهى
 ع ش **قوله** ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام الخ ومن لم
 كان الذي عن يسار بنوي الرد عليه بالاوي ويندفع
 ما قد يقال كيف بنوي الرد عليه بالاوي والماموم انما
 بنوي السلام علي من عن يسار بالثانية فلولم يفعل
 الماموم الذي علي يسار السنة بل يسلم قبل ان يسلم
 الامام الثانية بنوي بالاوي السلام علي الامام وينوي
 الرد عليه بالثانية انتهى حلي **قوله** وسن بينه خروج اي
 علي الاصح وعبارته اصله مع شرح م ر ولا يصح انه لا يجب
 بينه الخروج من الصلاة قياسا علي سائر العبادات
 بل تستحب عند ابتداء التسليمة الاولى رعاية للقول
 بوجوبها فان بنوي قبل الاولى بطلت صلاته او مع الثانية
 او اناء الاولى فاتته السنة ولا يضر تعيين غير صلاته

خطا بخلافه عمدا خلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما
 هو فيه بنية الخروج عن غير ومقابل الاصح يجب مع
 السلام ليكون الخروج كالدخول انتهى ولو بنوي قبل
 السلام الخروج عنده اي السلام له تبطل صلاة لكن
 لا تكفيه بل يجب النية مع السلام اذا قلنا بوجوبها ولا
 تكفيه عن السنة اذا قلنا بانها سنة وهو الراجح انتهى
 برماوي فسرع ظن مصل في فرضه في نفل فكميل
 عليه لم يؤثر اي لم يضر في صحة الفرض علي المعتمد
 وفارق ما مر في وضوء الاحتياط بان النية هنا بنيت ابتداء
 علي يقين بخلافها لم وليس قيام النفل مقام الفرض
 منحصرا في الشاهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي
 ذلك قول الشنقيص ضابط ما ينادي به الفرض بنية
 النفل ان تسبق نية تسلمها لم ياتي بسني من تلك
 العبادة بنوي به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه
 لان معنى ذلك السمول ان يكون ذلك النفل داخلا
 كالفرض في سمي مطلق الصلاة بخلاف سجود والتلاوة
 والسهو كما ياتي انتهى ابن حج **قوله** وثالث عشرها الخ
 قال الدماميني في مثله في عبارة المغني هو يفتح الماء
 علي انه مركب مع عشرة وكذا الرابع عشر ونحوه لا يجوز فيه
 الضم علي الاعراب واطال في بيانه انتهى ابن قاسم علي
 ابن حج انتهى ع ش علي م ر لكن تقدم في المحض
 في قول المتن ويمكن قضاء يوم بصوم يوم والاشد
 وسابع عشر اي مثل هذا التركيب يجوز فيه ثلاثة

وجوه فارجع اليه ان سئيت **قوله** بين الاركان المتقدمة
 خرج المسنن كالفاحة والسورة والتشهد والرداء
 فالترتيب بينها ليس بركن في الصلاة وانما هو
 شرط للاعتداد بسنيتها وانما لم يعد الركن
 وان حكاها في اصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو
 بالترك اسببه وصوره الراجعي تبعاً للامام بعدم تطويل
 الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفضل بعد
 سلامه ناسياً وبعضهم بعدم طول الفضل بعد سكه
 في نية صلاة انتهى شرحه **قوله** في عدها اي في
 عد المتن لها المشتمل اي العد المذكور على قرب النية
 بالتكبير الذي اسار اليه بقوله فيما تقدم مفروناً به
 البتة وجعلها اي النية والتكبير مع القراءة في
 القيام وجعل التشهد والصلاة الخ المسار اليه فيما
 سبق بقوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعده وقعود لهما والسلام وقوله فالترتيب مراد فيما عدا
 ذلك اي فيما عدا النية مع التكبير وفيما عدا التكبير مع
 القيام وفيما عدا قراءة الفاتحة مع القيام وفيما عدا التشهد
 مع القعود وفيما عدا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 مع القعود وفيه ان استحضار النية سابق على التكبير
 والقيام موجود قبل التكبير وقبل الفاتحة والجلوس
 سابق على التشهد وعلى الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم واجيب بان استحضار النية قبل
 التكبير وتقديم القيام على التكبير والجلوس على

التشهد

٩٧٨
 التشهد والصلاة شرط لاركن الخروج عن الماهية كذا
 افاده سنننا وذلك ان تمنع وجوب تقديم القيام على
 ما ذكر وكذا الجلوس بل يكفي مقارنة التكبير للنية
 والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفي
 مقارنتها حرراً انتهى حلي وعبارة شرحه م يمكن ان
 يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس
 للتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء
 لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على
 التشهد واستحضار النية مع التكبير على ان تقديم
 الانتصاب على ابتداء تكبير الاحرام واستحضار النية
 قبل التكبير شرط لها لاركن الخروج عن الماهية انتهى
 شرحه م ولا وعد من الاركان بمعنى الفروض اي التي
 لا بد منها في حصول الشئ صحيح على وجه الحقيقة
 كما هو المتبادر من الاركان ومعنى الاجزاء ليس يصح
 على وجه الحقيقة بل فيه تغليب اي تسميته ركناً من
 باب التغليب لان الركن الحقيقي انما هو القول والفعل
 الظاهر وهذا وان كان فعلاً اي جعل هذا بعد هذا
 لكنه غير ظاهر وفيه ان النية كذلك الا ان يقال
 لا نسلم ان الجزء الحقيقي للفعل الظاهر بل الا اعم
 وليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل بالمصدر
 وهو كون هذا بعد هذا وهذا انما هو هيئة لاجزاء والجزء
 الحقيقي ما كان من الاقوال والافعال وان لم تكن
 ظاهرة وليس هذا منها على ان بعض المسانج وهو

قوله صحيح

ابن قاسم قال ما المانع من ان تكون الصلاة شرعا عبارة
عن مجموع الاقوال والافعال وهبتهما الواقعة هي عليها
وهو الترتيب وهو جزئي حقيقي فلا تغليب لان صورة المركب
جزء منه كما هو ظاهر من كلام الائمة انتهى جلي وقد يقال
المانع اطلاقهم في تعريف الصلاة على اقتضارهم على
الاقوال والافعال ولم يرد احد الهيئة ويجاب بان المراد
بالاقوال والافعال في التعريف الاعم من المادية والصور
انتهى يستخاف **قوله** بمعنى الفروض حال من الاركان
وكذا قوله وبمعنى الاجزاء انتهى يستخاف وقوله صحيح اي
لان المراد بالفرض كالأبد منه والترتيب لا بد منه وقوله
فيه تغليب اي غلب ما هو جزء على ما ليس بجزء واطلق
على الكل اجزاء تغلبا انتهى زيادي **قوله** صحيح اي
على وجه الحقيقة ولا فمطلق الصحة ثابت على تقدير
كونها بمعنى الاجزاء تامل انتهى سم على المنهج وبصرح
بالصحة التي ذكرها قول السارح بعد وبمعنى الاجزاء فيه
تغليب فان التغليب من انواع المجاز انتهى ع ش علي م
قوله ودليل وجوب الاتباع اي والاجماع فقد قال
عليه الصلاة والسلام للاعرابي اذا تمت الي الصلاة
تكبر ثم اقرأ ثم كذا فذكرها بالغاء او لا ثم بشم وها
للترتيب انتهى شرح مبر **قوله** بتقديم ركن فعلي
اي علي فعلي او قولي فحذف المتعلق ايدانا بالعموم
وقوله او سلام اي كذلك فهي اربع صور مثل
لثلاث منها والخطب سهل انتهى يستخاف وفي القلب

علي المحلي قوله بتقديم ركن فعلي اي علي فعلي آخر
ولا حاجة لقولهم او علي قولي ليدخل تقديم الركوع
علي القراءة فانه مبطل لان البطلان فيه من حيث تقديمه
علي القيام الذي هو فعلي ولذلك قال بعضهم
لا يتصور تقديم فعلي علي قولي محض ولا عكسه ولا فعلي
علي مثله كذلك ولا قولي علي قولي كذلك والحواس بما
قبل ان الركن في القيام والقعود هو ما يثبت على القول
مردود بان محله القول منه اتفاقا ولذلك عدوه ركنا
طويلا اذ يلزم ان الفائتة ليست في القيام او انها في قيام
اخر وكل باطل او بما قبل ان المنظور اليه في محل القولية
هو الاقوال والفعل تابع لها لعدم تصور وجودها بدونه
مردود ايضا لعدم سقوط العقل بسقوط الاقوال عند
الحجز عنها والوجه ان يقال ان الفعل المقدم على محله يخرج
عن الركبة لعدم الاعتداد به كما هو صريح قولهم فما بعد
المشروع لك لغو ولذلك وجبت اعادته ولا تنظر الي قصده ولا الي
صورته التي سموها ركنا لاجلها ولا يتصور تقديم ركن
علي محله مع بقاء ركبته مطلقا وانما جاء البطلان من
جهة الخلل بترك الركن المتقدم وكان حقه
البطلان مطلقا وانما اختص البطلان بالفعلين
المختلفين لوجود الحرام هيئة الصلاة فيها دون
غيرها فتأمل هذا وارجع اليه وعرض عليه بالنواحي
وانك لا تغسر علي مثله في مؤلف وائمه الموفق والمثلهم
انتهى **قوله** كان صلي علي النبي الخ المكاف

استتمصا بنية اذ ليس لتقديم القولي غير السلام على قولي
 اخر صورة غير هذه انتهى **سبحنا قوله** فان تذكر قبل فعل
 مثله فعله هذا اول وقوله وكلا اجزاء الخ اصل ثابت
 وقد فزع على الاول تفرعين وهما قوله فلو علمه
 فبآخر صلاة الى قوله لم تشهد وقوله او علم في قيام
 ثابته ترك سجدة الى قوله لم يسجد وعلى الثاني تفرعين
 وهما قوله او من غيرهما او شئت لزم ركعة وقوله او في
 اخر رباعية الى اخر المسائل انتهى **سبحنا قوله** فعله اي
 فورا وجوبا فان تاحر بطلت صلاة فلو تذكر في سجوده
 ترك الركوع فعله اي بان يعود الى القيام وبركع ولا يكفيه
 ان يقوم راضعا لانه صرف الهوي للسجود وجبته يحتاج
 للفرق بينه وبين ما ياتي في جلوس الاستراحة والجلوس
 للقيام فيما لو صلى من جلوس وفرق ابن حج بما قد يتوقف
 فيه وعبارع الشوري فلو تذكر في السجود ترك الركوع
 قام لم ركع من قيامه ولا يكفيه القيام بصورة الركع
 لان صورة هوي السجود غير صورة هوي الركوع فكان
 غير فلا يقوم مقامه فبهذا فارق ما لو تشهد كشهد
 الاخير على ظن الاول او جلس الجلوس بين السجدين
 على ظن الاستراحة فليأمل انتهى ولو شك الامام او
 المنفرد في ركوعه هل قراء الفاتحة او لا وفي سجوده هل
 ركع لزم القيام خلا فان مكث قليلا ليندكر بطلت صلاة
 انتهى جلي اما المأموم فانه يجري على صلاة امامه وباني
 بركة بعد السلام انتهى **سبحنا حاف قوله** حتى فعل

اصل صح

قوله لان صورة هوي الركوع
 متفاه انه لو هو السجود
 سخيا كسجود الجليل ان يكتفي
 ما ذكره ان لا يكتفي ايضا
 فالاولى القليل بانه
 صرف الهوي للسجود فلا
 يكتفي للركوع فلا يكتفي
 القيام بركع منه
 تقدير سخاسه

مثل

مثله اي وان اتي بالمثل لقصد المتابعة كما لو احرم منفردا
 او صلى ركعة ونسى منها سجدة لم قام فوجد مصليا في
 السجود او الاعتدال فافتدي به وسجد معه للمتابعة فبجز به
 ذلك وتكمل به ركعته انتهى شوربي وقوله في ركعة اخري
 فيه انه يخرج ما لو ترك السجدة الاولى بان له بطون ثم
 تذكر ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الاولى وقد
 فعل مثل المتروك في ركعة انتهى شوربي ايضا وعبارع
 سم قوله في ركعة اخري اقول كانه احتزر به عما لو تذكر
 بعد فعله لاني ركعة اخري كما لو ركع قبل القراءة فلم يتذكر
 حتى قراء في السجود فلا اعتداد بهذه القراءة فتأمل انتهى
 وقوله اجزاء ظاهرة وان لاحظ كونه من الركعة الثانية انتهى
 جلي **قوله** اجزاء وتدارك الباقي هذا كله اذا عرف المتروك
 وموضع فان لم يعرف اخذ باليقين واتي بالباقي وفي الاحوال
 كلها يسجد لله ولو الا اذا وجب الاستيناف بان ترك ركنا
 وجوز ان يكون المتروك النية او التكبير ولا اذا كان
 المتروك هو السلام فانه اذا تذكر ولم يطل الفصل سلم
 ولا حاجة الى سجود السهو انتهى السنوي وقوله ولم يطل
 الفصل وكذا ان طال فيما يظهر انتهى شرح الروض انتهى
 سم **قوله** كسجود بلا وق اي ولو لقراءة اية بعد الا عن الفاتحة
 فيما يظهر خلا فالتركش انتهى ابن حج انتهى سم على المنهج
 انتهى ع س على م رد مسجود الثلاثة سجود السهو بان
 استمرت غفلته حتى يسجد لسهو فصدر منه بقبض السجود ثم
 تذكر انه ترك شيئا من السجودات انتهى ع س وقوله

له يجزم قال سئنا محل ذلك عالم بتذكر حال سجوده
 للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها ولا يكتفي
 سواء كان مستقلا او ماموما لانه قصد ها عما عليه حال
 سجوده وقال سئنا السبر احسبى بكفى ان تذكر
 حال هويته لسجود التلاوة واما اذا تذكر حال سجوده
 فلا يكتفى لانه صرف الهوي للتلاوة فلا يكتفى عن الهوي
 للسجود انتهى برماوى **قوله** فلو علم في اخر صلاته ان
 سواه في ذلك المنفرد والامام والمأموم انتهى ع ش علي
 م **قوله** ولم يطل الفصل اي وان سئى قليلا ونحو
 عن القبلة بالم بظا بخاسه غير معفو عنها انتهى زيادى
 انتهى ع ش **قوله** سجد ثم تشهد ويسجد للمشهد حيث
 لم يكن ماموما اما هو فلا سجود عليه لان سهوه تحمّل
 علي امامه انتهى ع ش **قوله** او من غيرها اي وله
 يعلم ذلك الغير انتهى حلي **قوله** او شك في انها
 من اخره اي فالشك هنا في محل المنزول مع العلم
 بنفس الترك فلا يغنى عن هذا قول السارح الا ف
 وكما لعلم ترك ما ذكر الشك فيه اي في اصل الترك
 انتهى سئنا **قوله** مثلا راجع لكل من قيام وثانية فيشمل
 الجلوس القائم مقام القيام في حق من يصلي من جلوس
 ويشمل الثالثة والرابعة انتهى سئنا حاف وهذا الكلام
 غير ظاهر وجل من لا يسهو بل يتعين ان يكون قوله مثلا
 راجعا للقيام فقط اي ومثل قيام الثانية ركوعها
 واعتدائها ومثله الجلوس في حق من يصلي من جلوس

ولا يصح

ولا يصح ان يكون راجعا لقوله ثانية لانه اذا علم في قيام
 الثالثة ترك سجدة من الاولى استمر علي ما هو عليه
 ولزمه ركعة تامل لم ظهر ان الحق ما قاله سئنا
 المذكور وان قول السارح من الاولى بقدر فيه مثلا ايضا
 فيدخل في العبارة ما لو شك في قيام الثالثة في ترك
 سجدة من الثانية او في قيام الرابعة ترك سجدة من الثالثة
قوله فان كان جلس الخ اي جلوسا معتداه بان اطمأن
 انتهى ع ش علي م **قوله** ولو بينة جلوس استراحة فيه
 ان الجلوس اذا كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم
 مقام الجلوس الواجب مع انه تقدم انه يشترط ان لا يقصد
 بالركن غير فقط وهذا قد قصد الغير فقط وهو جلوس
 الاستراحة واجيب بان الشرط المذكور في غير المعذور ونظير
 ما ذكره فمن تشهد الشهد الاخير علي ظن انه الاول فانه
 يكتفيه لانه معذور في قصده وقد شملت ما فعله بنية الصلاة
 بخلاف من ركع او رفع فزعاهن سئى او سجد للتلاوة
 فلم تشمله البنية انتهى سئنا **قوله** سجد من قيامه ولا يقصر
 جلوسه حينئذ كما لو قعد من اعتداله قدر قعدة الاستراحة
 ثم سجد او قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه
 فلا تبطل بها الصلاة لانها معهودة فيها غير ركعتين
 بخلاف زيادة نحو الركوع فانه لم يعهد فيها الا ركعتين
 فكان تأخير في تخيير نظيرها اسد وقد قال في
 متن البهجة او زاد عمدا ركنها الفعلي لان زاو قعدة ولم يظن
 قال السارح بعده بان فعد من اعتداله الي اخر ما سبق

انتهى سوبري **قوله** اوفي آخر رباعية قال الشيخ عمير
نسبة الى رباع المعدول عن اربع انتهى سم على المنهج
وقيد المصنف بالرباعية لبتا في جميع ما ذكره اما غير
الرباعية فلا يتا في جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في
كل متروك تحقيقه او شك ما هو الا سواء انتهى عن
عليه م **قوله** جهل محلها الخ خرج تعبد الجهل في هذه
المسائل ما اذا علم محلها فلا يلزم ان يكون الحكم كما
ذكر في الجهل بل قد وقد وذلك ظاهر عند تأمله
ومن ذلك ما بينوه بقولهم والعبارة للعباب اوانه اي
او تذكر في الشهد الاخير ان ترك سجدين وعرفهما
من الاخير سجدها او من ركعتين غيرها او من ركعتين
منوالبين فواجبه ركعة والا فركعتان اوانه ترك واحدة
من الاولى وتنتين من ركعتين قبلها فواجبه سجدة
ثم ركعة اوانه ترك واحدة من الاولى وتنتين من
الرابعة فسجدتان ثم ركعة اوان الثلاث من الثلاث
الاول ولم يجلس في الركعة الاولى للاستراحة واسكل
فركعتان اوانه ترك اربع وعرفها من الاخيرتين
اوان واحدة من الاولى وواحدة من الثانية اوان واحدة
من الثانية وواحدة من الثالثة اوان تنتين من الثانية
وتنتين من الرابعة في الكل فسجدتان ثم ركعة الى
اخر ما طال بيانه انتهى فراجع وتامل فائدة تقييدهم
بقوله السابق ولم يجلس في الركعة الاولى للاستراحة
انتهى سم **قوله** فتجبر ان بالثانية اي فتجبر الاولى

ثلاثا وعرف
الاربعة

سجدة

سجدة من الثانية وقوله والرابعة اي فتجبر الثالثة
بسجدة من سجدة في الرابعة وقوله ترك ذلك اي سجدة
من الاولى وسجدة من الثالثة وقوله وسجدة من ركعة
اخرى اي من الثانية او الرابعة وذهب جمع من المتأخرين
الي ان الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك ثلاث سجدة
وركعتان فقط لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى
من الركعة الاولى والثانية من الثانية والثالثة من الرابعة
فالحاصل من الاولى والثانية ركعة الاسجدة لان ترك
اولي الاولى يلغي جلوسها لان الجلوس لا يعتد به الا ان
سقطه سجود وحينئذ يلغو السجود الاول من الثانية
لانه جلوس قبله والثانية لم يحصل منها الا الجلوس بين
السجدين فتتم الاولى بالسجدة الاولى من الثانية ويلغو
باقيها والحاصل من الرابعة سجدة فليسجد الثانية
ثم ياتي بركعتين انتهى حلي وسياقي له الجواب عن ذلك
وفي قال علي الجلال مانعه قال الاستنوي تبعاً للغير
والصواب في هذه اي مسئلة الثلاث لزوم سجدة وركعتين
لان الاسواء فيها ترك اولي الاولى والثانية والثالثة وواحدة
من الرابعة وفي الاربع لزوم ثلاث ركعات يجعل
المتروك مثل ما ذكر في الاولى الصورة السابقة مع
سجدين من الثالثة وفي الست لزوم سجدين وثلاث
ركعات يجعل المتروك ما ذكر مع سجدين من الرابعة
وهذا التقدير لا يحصى عنه فان قيل هذا فيه ترك سبي اخر
وهو الجلوس وكلام الاصحاب في ترك السجرات فقط

فلما هذا خيال فاسد لأن الماتى به وهو باطل شرعا كالمترد
حسب السلوك اسوال النقاد من انتهى كلامه وهو ظاهر حلي
اذا لا يتصور ان يحجب الجلوس مع عدم سجود قبله وقد
علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كما يأتي فان تبعه م ر في
شرحه وما قبل في رد ذلك الاعتراض بتصور الاصحاب
المسئلة بما لو سجد على كور عمامته لا يجد نفعاً وما قيل
ان الاستوي ذكر الاعتراض ورده فغير مستقيم ولعله
منفرد عليه وقد ذكر اي التاج السبكي في التوضيح
ما يوافق كلام الاستوي في المسئلة الثانية بقوله نظماً
وتارك ثلاث سجودات ذكر وسط الصلاة تركها فقدم
واهل الاصحاب ذكر السجود فانظر تلف ذلك عذر
ولما راه والده السبكي كتب عليه جواباً من رأس القلم بقوله
لكنه مع حسنه لا يرد اذ الكلام في الذي لا يفقد
الا السجود فاذا ما انضم له ترك الجلوس فلما مل عمله
وانما السجدة للجلوس وذلك مثل الواضح المحسوس
فقد علمت رده مما ذكر الاستوي فيما مر والله الموفق
والهادي انتهى **قوله** الاولى تنه بسجدين من
الثانية والثالثة اي بالسجدة الباقية من الثانية
وواحدة من سجود في الثالثة ويلغوا فيها واما لو جعل
المترد واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة
من الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع في هذه في
وجوب ثلاث ركعات لاحتمال ان يكون المترد
السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية

والسجدين

والسجدين من الثالثة اذ الحاصل له من الاولى والثانية
ركعة الاسجدة كما علمت فتنه بسجود من الرابعة ويلغوا
بانيها انتهى حلي وسباني له الجواب عن ذلك **قوله** ايضا
اذ الاولى تنه بسجدين الخ هذا هو الحق واما قول المحلي
فتلغوا الاولى وتكمل الثانية بالمائة فهو ممنوع اذ لا وجب
لا لغا الاولى وقد قالوا ما بعد المترد لغو وقضيته ان
ما بعد الثانية لغو لا يكمل به وكذا قوله الا في ترك
الخمس فتنه الاولى الخ هو الحق واما قول المحلي فتكمل
اي المائة بالرابعة فمنوع ايضا تأمل ثم رأت م ر قال
ان شئنا انتهى **قوله** وانه في الست الخ اي ولا احتمال انه
في الست الخ فان قلت هل ورا هذا الاحتمال احتمال اخر
بخالفه في المحكم قلت نعم وهذا احتمال ترك سجدين
من كل من الاولى والثانية وسجدين من الرابعة اذ قضيته
هذا الاحتمال وجوب سجدين ثم ركعتين فالاحوط
الاحتمال الذي ذكره تأمل انتهى **قوله** من كل
من ثلاث ركعات اي الثلاث الاولى اي الاولى والثانية
والثالثة فتنه الاولى بسجدة في الرابعة وذهب اولئك
الجمع في هذه الثانية وهي ترك الست الى وجوب ثلاث
ركعات وسجدة لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من
الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين
من الرابعة لان الحاصل له من الاولى والثانية ركعة
الاسجدة ورد على اولئك الجمع بان ما ذكره خلاف
فرض كلام الاصحاب لان كلامهم مفروض فثبت

علم انبائه بالجلوس المحسوبة المعتد بها وانما ترك السجود
فقط وحيداً اسود التقادير ما ذكره الاصحاب فيما ذكر
وهو ان لا يجعل المتردك اولى الاولي وكلام الاصحاب
مفروض فمن قال تركت السجود دون الجلوس المعتد
به وما ذكره اولئك فيمن لم يعلم هل اتي بالجلوسات
المعتد بها او لا مع علمه بترك السجود المذكور وحيداً
الا حوط في حقه جعل متردكاً اولى الاولي وحمله على
انه اتي بجلوس الاستراحة فيكون قائماً مقام الجلوس
بين السجدين لا يناسب الاحتياط بل المناسب ان لا
يفرض ذلك وان اعتاد فعل ذلك فترك اولى الاولي
هو الا حوط لان من سلك في اتيانه بالجلوسات بين
السجدين يجب عليه الاتيان بها انتهى حلي في ثمان
سجرات الخ لم يقل هنا جهل موضعها لان الثمان من
الرباعية محلها معلوم والمراد غالباً لا يفكر لا يعلم كان
اقتدي مسبق في الاعتدال فاتي مع الامام بسجدين
وسجد امامه للمسهو سجدتين وقرأ امامه اية سجدة في
ثانية مثلاً وسجد هو في اخر صلاة للمسهو امامه وقد
اتي ركعته التي انفرد بها اية سجدة لم سلك بعد
علمه بانه ترك ثمان سجرات لكونها على عمامته في انها
سجرات صلاة او ما اتي به للمسهو والتلاوة والمتابعة
او ان بعضها من اركان الصلاة وبعضها من غيرها
فتحمل المتردك على انها سجرات صلاة وغيرها
فتقدر الاتيان به لا يقوم مقام سجود الصلاة لعدم

شمول التنبه له انتهى ع ش على م ر قوله ويتصور الخ
فبه عليه كونه خفياد قال القليوبي ببه عليه دفعا لما قد ينوهم من
انه اذا لم يسجد لم يتصور السلك او الجهل فتأمل شيخنا
قوله او سجود على عمامته اي او بنى التصق بجبهته في
السجود انتهى حلي قوله وكالعلم بترك ما ذكر الخ هذا
راجع لاول التفاريع وهو قوله فلو علم في اخر صلاته
اي اخرها انتهى شيخنا قوله على المختار عنده اي النووي
وعبارة اصله مع شرم ر قبل بكم تغيض عينيه قاله
العبد ري من اصحابنا تبعاً لبعض التابعين لان اليهود
تفعله ولم يفعل فعله عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن
احد من الصحابة وعنده لا يكره وعبر عنه في الروضة
بالمختار ان لم يخف منه ضرراً وانتهى عنه ان يصح يحمل على
من خافه انتهت وقوله وعندي لا يكره الخ ولكنه خلاف
الاولي انتهى ع ش على م ر وفي قول علي الجلال قوله
وعندي لا يكره اي فيباح انتهى قوله فان خافه كرم
وقد يجب اذا كان العرايا صغيفاً وقد بين كان صلي
لحايط من روق ونحو مما يشوش فكره قاله العز ابن
عبد السلام وبين فتح عينيه في المسجد ليسجد البصر
قاله صاحب العوارف واقرب الزركشي وغيره انتهى شرح
م ر وقوله ليسجد بصره قياسه فتحها في الركوع ليركع
البصر فليتأمل انتهى سم على المنهج وما ذكر ظاهر في البصر
اما لا عي فينبغي عدم سن ذلك في حقه لانه لا فائدة فيه
ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصور البصير في النظر

لموضع السجود بان ذلك اقرب الى الخشوع لانه اذا صور نفسه
 بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لقلة الحركة في
 حقه بخلافه هنا فان تصويره بصورة البصير يستدعي تحريك
 الاجفان ليحصل فتح عينيه والاشتغال به مناف للخشوع
 انتهى ع ش عليه **قوله** وسن اذنه نظر محل سجوده اي بان
 يتبدى النظر الى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويبدى
 الى اخر صلاة الا فيما يستثنى وينبغي ان يقدم النظر
 على ابتداء التحريم ليتاخر له تحقق النظر من ابتداء
 التحريم انتهى ع ش عليه م **قوله** اذنه نظر محل سجوده
 اي في جميع صلاة ولو لمحضرة الكعبة وان كان اعى اوفي
 ظنة بان تكون حاله حاله الناظر لمحل سجوده لانه
 اقرب الى الخشوع انتهى شرح م ر وعبارته البر ماوي
قوله محل سجوده لمصلي ولو كان اعى او عاجزا اوفي
 ظلمة او صلي على جنازة او صلي خلف بني ارم عند الكعبة
 اوفىها الحريث عاتبة رضي الله تعالى عنها قالت عجبا
 للمسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل
 السقف يدع ذلك اجلا لاله تعالى وتغظيا ما دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فاخلف بصره
 موضع سجوده حتى خرج منها انتهت **قوله** نظر بالتوبين
 ونصب ما بعده وباصنافه اليه انتهى **قوله** لا يها
 اقرب الى الخشوع اي من حيث جمع النظر في مكان واحد
 وموضع السجود اسرف واسهل وبين النظر اليه عند
 التحريم وازالة ما فيه وكسده بطرف ثوبه وربما يشعر

التعبير

التعبير بالاستدامة انتهى بر ماوي **قوله** نعم بين كما في
 المجموع الخ وسين ايضا لمن في صلاة الخوف والعدو امامه
 نظره الي جهنهم لئلا يفتنهم ولمن صلى على نحو بساط
 مصور غم التصوير مكان سجوده ان لا ينظر اليه انتهى
 شرح م ر **قوله** أسارة اي ولو مستورة مادامت مرتفعة
 ولا تذب نظر محل السجود قال شيخنا السبر الملبى
 ومنه لو خذ ان من قطعت سياجته لا ينظر الى موضعها
 بل الى موضع سجوده لم يأت في بعض الهوامس ان
 الغلالة الرملية افترى بذلك انتهى بر ماوي **قوله** وهو
 حضور القلب بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وهو الصلاة
 وان تعلق ذلك الغير بالاحرق فلو استغل بدكر
 الحنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية اي السريعة
 التي لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس
 وهو مكروه ويكره ان يفكر في صلاة في امر دينوي
 او مسألة فقهية كما قاله الفاضل حسين وقوله وسكون
 الجوارح بان لا يبحث باحدها فلو سقط نحو ردايه او طرف
 عما منه كرم له لتسوية الضرورة كما في الاحياء انتهى من
 شرح م ر وقد ورد ان من خضع في صلاة وجبت له الحنة
 وخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه انتهى ق ل على الجلال
قوله اي تاملها عبارة ابن حج اي تأمل معاينها اي اجالا
 لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يتغله عما هو بصدده انتهى
 ع ش عليه م ر وسين ايضا ترئيل القراءة اي التاخر فيها
 فافراط الاسراع مكروه وحرف التزئيل افضل من حرفي

غير انتهى شرح مرر اي نصف السورة سلا مع الترتيل
افضل من تمامها بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه
قراءة الكهف يوم الجمعة فان اتمامها مع الاستماع لخصيل
سنة قراتها افضل من بعضها مع التاج في القراءة انتهى
ع ش عليه و بسن المقاري مصلها او غيره ان يسأل الله
الرحمة اذا سر بآية رحمة ويستعيد من النار اذا سر بآية
عذاب فان سر بآية تسبيح سبح او بآية مثل نفكر واذا قرأ
اليس الله يا حكم الحاكمين سن له ان يقول وانا عجب
ذلك من الشاهدين واذا قرأ فبأي حديث بعده يؤمنون
يقول انت يا الله واذا قرأ فمن يا نبيكم بما معين يقول الله
رب العالمين انتهى شرح مرر واذا قرأ فبأي الا ربكم
نكذب ان بان يقول ولا تكذب بالآتيك بآرب ولا بقصد
في شيء من ذلك غير القرآن او الذكر وحده انتهى برماوي
قوله قياسا على القراءة قال ابن حج قضيت حصول ثوابه
وان جهل معناه ونظر فيه الاستنوي ولا ياتي هذا في
القران المستعبد بلفظه فينباب قاريه وان لم يعرف معناه
مخلاف الذكر لا بد ان يعرفه ولو بوجه ومن الوجه الكافي
ان يصوران في التشبيح والتحميد ونحوها تعظيما منه تعالى
او بناء عليه انتهى ع ش علي مرر **قوله** فاموا كسالا الكسل
الفتور عن الشيء والتواني فيه وهو ضد النشاط انتهى
شرح مرر **قوله** وفراغ قلب بالرفع ويكون المراد في
وام صلاته وبفسر الخشوع بسكون الجوارح فقط او
بالحر ويكون المراد الفراغ قبل الدخول انتهى شيخنا

قوله وقبض يمين كوع يسار فلو قطع كف اليمين
وضع زندها على اليسرى ولو قطع كفاه وضع طرف زنده
اليمنى على زنده اليسرى كما هو ظاهر انتهى جلي واما اليسرى
فيخرج اصابعها تفرحها وسطا انتهى شرح مرر **قوله**
ورسغها بالسبب افصح من الصاد انتهى محلي انتهى ع ش
علي مرر **قوله** تحت صدره انتهى شرح مرر وقوله وبحط
يد به اي بعد تمام الرفع المقدم كيفيته عند تكبير الاحرام
وقوله بعد التكبير اي في جميع القيام الى الركوع اما من
الاعتدال فلا يجمعها تحت صدره بل يرسلها سواء كان
في ذكر الاعتدال او بعد الفراغ من القنوت انتهى ع ش
عليه والحكمة في جعلها تحت صدره ان يكونا فوق الشرف
الأعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي المجانب
اليسر والعادة ان من احتفظ على شيء جعل يديه عليه
انتهى شرح مرر فاي هذه النفس والروح والقلب والسر
والعقل عند محقق الصوفية بمعنى واحد وهو ما يوافق
الانسان بموته من اللطيفة الانسانية والحقيقة الربانية
من هؤلاء الغرائب حيث قال النفس تقال الروح والحقيقة
الربانية والعقل العلم والحقيقة الربانية والقلب للحم
السنوبري الشكل والحقيقة الربانية والسر لما يتكلم
والروح للبخار الذي في جوف هذا الشكل والحقيقة
الربانية والسر لما يتكلم والحقيقة الربانية وفرق جماعة
بينهما منهم القسري في الرسالة لكن قال الامام السبكي
اختلف الناس في النفس والروح مما لا ينبغي ان يشتغل

به فلا يعلمه الا الله تعالى انتهى من خطا في العز العجبي
قوله وروي بعضه مسلم الخ ليس المراد ان كل واحد
 انفراد برؤية خبر ففي شرح المحلي وروي مسلم عن وثلة
 ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في
 الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى واليسرى على
 وعبارته ابن حج الا اتباع الثابت من مجموع رواة الشيخين
 وعبرهما انتهت انتهى عن ش علي م **قوله** وقبل يتخير الخ
 مر جرح وهي طريقة الفقهاء وتبعه الجلال المحلي في شرح
 الاصل قال العلامة الطبري ويحصل اصل السنة بما
 قاله الفقهاء انتهى بر ماوي **قوله** في عرض الفصل بفتح
 التميم وكسر الصاد واما بالعكس فهو اللسان انتهى شيخنا
قوله فلا باس اي لا اعتراض عليه ولا فالسنة ما تقدم
 انتهى عن ش **قوله** وذكر ودعاء بعدها هذا الكلام يفيد
 بغاير الدعاء المذكور وفي ابن حج في شرح الخطبة بعد
 قول المصنف وما وجدته من الاذكار ما مضى وهو اي
 الذكر لغة كل مذكور وسرعا قول سيقى للبناء ودعاء
 وقد يستعمل سرعا ايضا لكل قول يباب قابله وعليه فالذكر
 سائل للدعاء فقوله ودعاء من ذكر الخاص بعد العام
 ايضا حان انتهى عن ش علي م وروي الترمذي عن انس
 ان من جلس بعد صلاة الصبح يذكر الله تعالى حتى
 تطلع الشمس كان كجعة وعمره ثمانية انتهى شرح م ر
 وانهم قوله بعدها انه لا يضر الفصل بالراتبة وهو
 كذلك وان ترد فيه بعضهم واذا كان يصلي صلاة

راه ابن قتيبة على صلاة
 وروي ابو داود على ظهر
 لغة اليسرى هو

الجمع فهو آخر ذكر الاولي الي الفراغ من الثانية ولا محل
 ان ياتي لكل صلاة بذكر ودعاء انتهى شيخنا حفي
 وعبارته ش علي م ر قال البكري في الكنى ويندب
 عقب السلام من الصلاة ان يبدأ بالاستغفار ثلاثا
 ثم قوله اللهم انت السلام ثم يقول اللهم لا مانع لما اعطيت
 ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ويختتم
 بعد ذلك بما ورد من التسبيح والتكبير والتكبير المسار
 اليه ثم يدعوا فيهم ذلك كله من الاحاديث الواردة في
 ذلك وهذا مستحب وان لم ار من صرح به انتهى وينبغي
 انه اذا تعارض التسبيح وصلاة الظهر بعد الجمعة في
 جماعة تقدم الظهر وان فاته التسبيح وينبغي ايضا
 تقديم اية الكرسي على التسبيح فيقرأوها بعد قوله ولا
 ينفع ذا الجند منك الجند وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات
 في يوم الجمعة على ذلك بحث السارع علي طبر الفور فيها
 ولكن في ظني ان في شرح المناوي على الاربعين انه يقدم
 التسبيح وما معه عليها وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات
 على تكبير العيد ايضا لما مر من الحك علي فور بينها
 والتكبير لا يفوت بطول الزمن انتهت وفي قول علي
 الجلال قوله بعدها اي عقبها فيفوت بطول الفصل عرفا
 وبالراتبة الا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكر
 بذكر اخر وقال شيخنا ان ما ورد فيه اجر مخصوص يفوت
 بخالفه كقراءة الفاتحة والمعوذتين والا خلاص بعد
 الجمعة قبل ان يبني رجلاه فيفوت بأثناء رجلاه ولو

يجعل بمنزلة القوم وقال ابن حج لا يقوت الذكر بطول الفصل
 ولا بالراتبة وانما الفات كماله وهو ظاهر حيث لم يحصل
 طول عرفا بحيث لا ينسب اليها انتهى **قوله** قال لا اله الا الله
 وحده الخ ظاهره انه صلى الله عليه وسلم كان يقول له
 مرة واحدة وانه خلف الصلوات الخمس وفي ابن قاسم
 علي ابن حج كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح
 جلس حتى تطلع الشمس واستدل في المحاذم بخبر من قال
 في دبر صلاة الفجر وهو بان رجلاه لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الحديث الخ ثم قال وياتي مثله في المغرب
 والعصر لو ردد ذلك فيهما وفي منى الجامع الصغير ما نصه
 اذا صليت صلاة الفرض فقلوا عقب كل صلاة عشر مرات
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الي اخر الحديث واقدم
 المناوي وعليه فينبغي تقديمها على التسيجات المحث
 السارح عليها بقوله وهو بان رجلاه وورد ايضا ان من
 قرأ قل هو الله احد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم
 غفر له وورد عليه سم في باب الجهاد سئل انا حاصله انه
 اذا سلم عليه شخص وهو مستغول بقرايتها هل يرد عليه
 السلام ولا يكون ذلك عذرا في التاخير ثم قال فيه نظر
 ولم يرجح شيئا اقول ولا قرب الاول وحمل الكلام على
 اجنبى لا عذر له في الاتيان به وعلي ما ذكر اذا سلم من
 صلاة الصبح واراد الاتيان بالذكر الذي هو لا اله الا الله
 الى اخره وقراءة السورة هل الاولى تقديم الذكر او السورة
 فيه نظر ولا يبعد تقديم الذكر المحث السارح على المبادرة

معنى الثواب كونه
 لا اشتغاله بامر واجب
 او يوضع له الفراغ
 ويكون صحيح

اليه

اليه بقوله وهو بان رجلاه ولا يبعد ذلك من الكلام لانه
 ليس اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة انتهى ع س علي م ر
قوله ولا يتفع ذ الحمد منك الحمد بفتح الحيم فيهما
 اشهر من كسرهما وظاهر كلام النووي في شرح
 مسلم ان منك متعلق بالحمد وان المراد بالحمد الحمد
 النبوي لان الاخرى نافع وضمن يتفع معني يمنع او ما
 يقاربه وعليه فالمعنى لا يمنعك منك حظ ديني با كان او اخر
 وهو حسن دقيق انتهى شرح الاعلام انتهى **قوله**
 من سبح الله وبر كل صلاة اي بعد كل صلاة من الفرائض
 وقال بعضهم هو شامل للنافلة ايضا ثم ظاهرا انه لا فرق
 بين الاتيان بها على الفور او التراخي لكن قال ابن حج انه
 لا يضر الفصل اليسير كالا شغال بالذكر المطلوب بعد
 الصلاة كاية الكرسي والراتبة وظاهره ولو اكر من ركعتين
 وقال ابن قاسم عليه ما حاصله انه ينبغي في اغتفار الراتبة
 ان لا ينحس الطول بحيث لا يبعد التسبيح من توابع الصلاة
 عرفا انتهى ثم علي هذا الوالي بين صلاة في الجمع اخر التسبيح
 عن الثانية وهل يسقط تسبيح الاولى حينئذ او يكفي لهما
 ذكر واحد ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظر ولا يبعد
 ان الاولى افراد كل واحدة بالعدد المطلوب لهما فلو اقتصر
 على احد العدوين كفي في اصل السنة كما لو قرأ آيات سجدة
 متواليات حيث قالوا يكفي لهما سجدة واحدة ولاولي افراد كل
 اية بسجدة انتهى ع س علي م ر **قوله** دبر كل صلاة اي مكتوبة
 من الخمس قال العلامة الزيادي ولو اصابا فمدخل المعادة

وقال العلامة ابن دقيق
 تعيد من ذلك متعلق بمتنع
 الاصل من الحمد لانه اذا
 ذلك نافع فهو

وفيه نظرا لا ان يحمل على المعادة وجوبا وظاهر التعبير بكل
قوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر او بعضه ولو
في صلاة واحدة ولو سهوا وتوقفه على مداومة ذلك في
بقية عمره وفيه نظر قال شيخنا السبكي ينبغي حمل
ذلك ومثله على الغالب فاذا فات لعذر او نحو فلا يضر
لان مثل ذلك يحمل على المداومة الاغلبية انتهى برأوي **قوله**
للا ثواب للاثنتين وفي رواية اربع او ثلاثين ولا فرق بين ان
يرتبهما كما ذكر اوله ولا بين ان ياتي بعد كل نوع وحده او لا
والزيادة على العدد المذكور لا تنص على المعتمد خلافا للصوفية
بل بالغ ابن العماد فقال لا يحمل اعتقاد عدم حصول
الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل برده وهو عموم قوله
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ولم يعثر القرأني
على سر هذا العدد المخصوص وهو التسبيع للاثنتين
والحجر كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تحمله المائة
وهو ان اسماء تعالى تسعة وتسعون وهي اما ذاتية كائنه
او جلالية كالتكبير او جمالية كالحسن فجعل الاول التسبيع
لانه تنزيه الذات وجعل للثاني التكبير والثالث
التحميد لانه يستدعي النعم وزيد في الثانية التكبير
ولا اله الا الله وحده لا شريك له لانه قبل ان تمام المائة
في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في اسماء الجلال قال
بعضهم وهذا الثاني اوجه نقلا ونظرا انتهى برأوي
قوله غفر خطايا الخ الذي اعتمده جمع من مسانحننا
حصول هذا الثواب المذكور اذا زاد على الثلاث والثلاثين

في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص
عن ذلك انتهى ع ش علي م ر **قوله** مثل زبد البحر
الزبد ما يري على وجهه عند ضرب الامواج انتهى اجموري
على التخيير وفي المصباح الزبد يقتضين من البحر وغيره
كالرغوة وازبد اربادا قدف بزبد انتهى **قوله** خوف
الليل يجوز نصبه على نزع الخافض اي في خوف الليل
ويجوز رفعه على انه خبر لمبتدأ محذوف اي هو خوف
الليل وعليه فيقدر في السؤال مضاف محذوف اي اي
وقت الدعاء اسمع قال خوف الليل اي هو خوف الليل
اي الوقت هو خوف الليل انتهى ع ش بايضاح **قوله**
ودبر الصلوات المكتوبات وعن ابي امامة من قرأ اية الكرسي
دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا ان يموت
وفي رواية من قال دبر صلاة الفجر وهو يان رجله قبل ان
يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
علي كل شئ قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وحجي عنه
عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه هذا في
حرز من الشيطان ومن الوارد في هذا المحل اللهم اعني
على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومنه ما سلف
استجابه بين السجدين ومنه ايضا اللهم اني اعوذ بك
من الجن والنجس واعوذ بك من عذاب القبر والا حاديت
في ذلك كقوله تنبيهه خاطب الله تعالى هذه الامة
بقوله فاذكروني اذكركم فامرهم بذكره بغير واسطة
وخاطب بني اسرائيل بقوله اذكروا نعمتي لا تنموا

يعرفوا الله تعالى لا بها فامرهم ان يتصوروا النعم ليصلوا
بها الى ذكر النعم واعلم ان المتأخرين اختلفوا في الدعاء له
صلي الله عليه وسلم باللهم اجعل ثواب ما قرأناه
زيادة في سرفه صلي الله عليه وسلم فافتي بعضهم
بمنع ذلك ومنهم العالمون بالبلقيني وافتي بعضهم بجواز
كالسارح تبعاً للثقات في وهو المعتمد انتهى برماوي **قوله**
لكن يجهر به امام الخ الامام ليس بقيد انتهى شيخنا
قوله وانتقال الصلاة الخ اما او غيره ولو خالف ذلك
فاحرم بالثانية في محل الاولي فهل يطلب منه الانتقال بفعل
غير مبطل في أثناء الثانية بنحو ان يطلب سوار خالف
عمدا او سهوا او جهلا لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل
يطلب تركه فيها لا نأقول ليس هذا على الاطلاق لا تري
انه يطلب منه دفع المار وقتل نحو المحبة التي مرت بين يديه
وان ادى الى فعل خفيف او غير ذلك مما هو مقرر في محله
وكذا السواك بفعل خفيف اذا أهمله عند الاحرام كما افتي
به شيخنا انتهى مرر انتهى سمع على المنهج انتهى ع ش علي مر
قوله لصلاة من محل اخر وانقضى اطلاق المصنف عدم
العرف بين النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المنهج كما
في المهمات في المناقاة المتقدمة ما أسحر به كلامهم من
عدم الانتقال لان المصلي مأمور بالمبادرة للصف الاول
وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف متفة خصوصها
مع كثرة المصلين كما الجمعة انتهى فالحكم ان محل استحباب
الانتقال ماله معارضته نهي اخر انتهى شرح مر **قوله**

يفصل

يتصل بكلام انسان اي للنهي عن وصل صلاة بصلاة
اخرى الا بعد كلام او خروج ولا يسن لكل ركعة بغير
احرام انتهى برماوي **قوله** ولنقل في بيته اي ليفعله في
بيته فالمراد انه ينتقل من المسجد ليفعل النقل في بيته
انتهى شيخنا ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة
والأقصى والمجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعوم الحديث
ولكونه ابعد عن الريا ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل
انتهى شرح مرر وعبارته البرماوي قوله ولنقل في بيته افضل
اي ولو لم يكن بالكعبة والمسجد حولها وسواء كان المسجد خاليا
وامن الريا او لا لان العادة ليس خوف الريا فقط بل مع النظر
الى عود بركة الصلاة في منزله انتهت ومحل كون النقل
في البيت افضل مالم يحصل له شك في قبلته ولا فيكون المسجد
افضل انتهى ع ش علي مرر **قوله** ويستثنى نقل يوم الجمعة
اي سنتها القبلية واما البعدية ففعلها في البيت افضل
انتهى ع ش علي مرر وفي قول علي الجلال ان مثل قبلية الجمعة
كل رابطة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد انتهى **قوله**
ذكرتها في شرح الروض عبارة في باب صلاة التطوع بعد
ذكر ما ذكره هنا نصها قال الزركشي وصلاة الضحى الخبر
رواه ابو داود وصلاة الاستخارة وصلاة منسى السفر
والقادم منه والمأكث بالمسجد لا اعتكاف او تعلم او تعليم
والخائف فوت الرابطة واستثنى القاضي ابو الطيب الساكن
في المسجد ومن يخفى صلاة فيه وقريب منه ما يفعله قول
المهذب وافضل التطوع بالنهار ما كان بالبيت انتهت

وقد نظم ذلك شيخنا الطبرلاوي رحمه الله تعالى فقال
 صلاة نفل في البيوت افضل الا لذي جماعة قد يحصل
 وسنة الاحرام والطواف وفعل جالس للاعتكاف
 ونحو علمه لاجبا البقعة كذا الضمحي ونفل يوم الجمعة
 وخائف القوات بالتأخير وقادم ومنشئ للسفر
 والاستخار والقبلة لغرب ولا كذا البعده
 انتهى سم **قوله** لنصرف غيرهم وليس للغير الانصراف
 عقب سلام الامام انتهى شرح م **قوله** الاتباع في النساء
 اي لان الاختلاط بهم مظنة الفساد انتهى شرح م **قوله**
 والقياس مكرهم اي القياس على ما ياتي في النكاح في
 في نظر الحنفى والنظر اليه انتهى سوبري وعبارة السارح
 في كتاب النكاح فرع المشكل محتاط في نظره والنظر
 اليه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة كما صححه
 في الروضة واصولها انتهت **قوله** وانصرف لجهة حاجة
 ولا يكره ان يقال انصرفنا من الصلاة كما هو ظاهر
 كلامهم انتهى شرح م ولا يكره ايضا ان يقال جوابا
 لمن قال اصليت صليت انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا
 وانصرف لجهة حاجة لعل الانصراف من موضع صلاة
 لا الانصراف من المسجد بان خرج واراد التوجه حينئذ انتهى
 سوبري وفي قل علي الجلال والمراد الانصراف عند خروجه
 من محل الصلاة كباب المسجد مثلا وقيل عند انصرافه
 من مكان مصلاه انتهت **قوله** ولا يمين قال الاستوي
 وبنائه انه ليس في كل عبادة الذهاب في طريق الرجوع

في احري اي وبجواب بحمله على ما اذا امكنه مع التماس
 ان يرجع في طريق غير الاولى والا راعي مصلحة العود
 في احري لان الفائدة فيه شهادة الطريقين له اكثر
 انتهى ابن حج انتهى سوبري وهذا يقتضي ان المراد الانصراف
 من المسجد فبناى ما قرره او لا لكن ما قرره او لا من ان
 المراد الانصراف من الصلاة الي مكان اخر ولو في النار
 المسجد هو الذي قرره شيخنا الاجهوري انتهى لكاتبه
قوله وتقتضي قدوة الخ اي بهذا اليتى عليه قوله فلما موم
 الخ انتهى حلى اي ولا فحمله في باب القدوة بتبديت القاف
 انتهى شيخنا وفي المصباح القدوة اسم من اقتداه اذا
 فعل مثل فعله تاسبا والضم اكسر من الكسر انتهى
قوله فلو سلم الماموم قبلها الي اخره افهم انه لو سلم
 معه لم يصرو به صرح م ر في شرحه انتهى ع ش وفي
 قل علي الجلال ولا تضرب مقارنة الماموم له فيها لان القدوة
 تحل بسروعه فيها ولذلك لو اهرم شخص خلف الامام حينئذ
 له تنعقد صلاة عند شيخنا الربيعي واتباعه خلافا لابن
 حج والمحظب كما سياتي انتهى **قوله** فلما موم ان يستغل
 الخ يوحذ منه ان الافضل له الموافقة انتهى سوبري وعبارة
 ع ش علي م ينبغي ان تسليم عقبه اولى حيث اتي بالذکر
 المطلوب والا بان اسرع الامام فللماموم الاتيان به انتهت
قوله ولا يقوم فورا اي بان لا يزيد في قعوده علي قدر
 الطمانينة فان زاد بطلت صلاته كما قال السارح وهذا
 هو المعتمد كما في شرح مروان وقع في بعض نسخه انه

لا يضر تطويل تعوده بعد تسليم الامام بقدر جلسة
الاستراحة وتقدم ان ضابطها قدر الذكر الوارد في
الجلوس بين السجدين وهذه المسئلة ضعيفة وان
اعتمد عليها بعض الحواشي انتهى **سبحنا** **قوله**
فان بعد اي قدر ازيدا علي قدر الطمانينة انتهى شرح
م ر انتهى ع س وفيه ان تعوده حينئذ في محل جلوس
الاستراحة وتقدم ان تطويلها عندهم ر لا يضر مطلقا وعند
ابن ح يضر ان زادت علي قدر الجلوس بين السجدين
وتقدم ضابطه ثم رابت في البرماوي قبيل صلاة المسافر
ما يضر وقد يشكك عليه اي علي مر ما قاله في باب
سجود السهو من ان تطويل جلسة الاستراحة لا يضر
وان طالت فما الفرق وقد يقال الفرق ان ما قاله في
باب سجود السهو انه مطلوب منه جلسة الاستراحة
بعينها فلا يضر التطويل فيها وهنا لا تقلب منه فافترا
انتهى **قوله** ولو مكث الخ هذا فيه حق الامام واما غيره
فيستقبل انتهى **سبحنا** **قوله** فالافضل جعل يحمله
اليهم اي علي الاصح وقيل الافضل عكسه وينبغي
كما قاله بعض المتأخرين ترجحه في محراب النبي
صلي الله عليه وسلم لانه ان فعل النسخة
الصفة الاولى يصير مستديرا للنبي صلي الله عليه
وسلم وهو قبلة ادم فمن بعده من الانبياء
انتهى شرح م راي كل منهم يتوسل به الي الله
سجادة وتعالى انتهى رسيدي وفي قل علي

الجلال

الجلال ويندب جعل يحمله للقوم ولو حال دعاية
الا في سجود صلي الله عليه وسلم لمن في مقابلة
الحجة الشريفة فيجعل يسار اليهم ليلا يستدبر القبر
الشريف ويندب لمن صلي علي ميت في ذلك ان
يجعل رأسه جهة القبر ايضا وخرج بما ذكرنا زيد في
المسجد من امام الحجرة وخلفها فهو كغيره من المساجد
ونظريه بعضهم بان فيه مخالفة للادب ايضا انتهى
قوله ويسار الي المحراب اي حتى عند الدعاء انتهى ع س
علي مر **باب** في شروط الصلاة لا يقال الشرط
يتقدم علي الصلاة ويجب استمرار فيها فكان المناسب
تقديم هذا الباب علي الذي قبله لانا نقول لما استعمل
علي موافقها ولا تكون الا بعد انعقادها حسن تاخير
انتهى شرح م ر لكن الجواب انما يناسب صنيع المنهاج
حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقدتها فصلا
فقال فصل ينظر بالنطق بحرفين الخ ولا يناسبه
صنيع المنهاج لانه لم يذكر الموانع في هذا الباب صريحا
وانما ذكر انتفاءها وعده من الشروط ومعلوم ان
المراد بانتفاءها عدمها وان لم يكن بعد وجودها وعدمها
بهذا المعنى لا يتوقف علي انعقاد الصلاة فالإيراد علي
المنهاج باق بحاله وقد عرفت من ترجمة الباب السابق
انه كان الانسب هنا التعبير بالفصل لاندراج ما هنا
تحت صفة الصلاة انتهى **سبحنا** **قوله** بالنسبة اي لقطعه
عن الاضافة كما سبق في باب الاذان وتالياه ويجوز تركه

علي نية الاضافة للجملة انتهى برماوي **قوله** شرط الصلاة
 الخ شرط مبتدأ خبره قوله معرفة الخ بملاحظة العطف
 قبل الاخبار فيكون الخبر هو الجملة وكان حق الاعراب
 ان يكون عليها لكن اعطي اعرابها لكل واحد من
 اجزائها والسارح اخرج المتن عن ظاهره حيث اضم
 للخبر مبتدأ فيكون الخبر اما قوله جميع شرط واما
 محذوف اي تسعة ولا يصح ان يكون وهي تسعة لا قتران
 بالواو انتهى شيخنا وعبارة السوبري قوله شرط الصلاة
 مبتدأ خبره جميع شرط او محذوف تقديره تسعة وقوله
 وهي تسعة بيان له وليس خبرا لانه مقترن بالواو والجملة
 اذا وقعت خبرا لا تقترب بها وليس الخبر قوله معرفة
 وقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله احدها وانظر حكمة
 تغيير اعراب المتن عما كان متبادرا منه فتأمل انتهى
قوله جميع شرط وينقسم الى اربعة لغوي وسري وعادي
 وعقلي فاللغوي كالكرم بنى تخيم ان جاذك والشرعي
 كالطهارة للصلاة والعادي كنصب السلم لطولوع
 السطح والعقلي كالحياة للعلم انتهى برماوي **قوله**
 بالاسكان قيد به لاجل قوله وهو لغة الخ واما بالفتح
 فعناه لغة العلامة هذا وذكره في شرحه ان
 الساكن معناه ايضا العلامة وعبارة الشرط جميع
 شرط بكون الواو وهو لغة العلامة ومعنى الشرط السابعة
 اي علاماتها هذا هو المشهور وان قال الشيخ اي في
 شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه

لا العلامة وان عبر به بعضهم فانها انما هي معنى الشرط
 بالفتح انتهى وقد صرح بذلك في المحكم والعيان والواي
 والصحيح والقاموس والمجلد وديوان الادب وغيرها
 انتهت **قوله** تعليق امر الخ فقد علق هنا صحة الصلاة
 علي وجود شرطها فكأنه يقول اذا وجدت الشرط
 صحت الصلاة كما لو علق انسان طلاق زوجته علي
 دخول الدار انتهى زيادي **قوله** بالزام الشيء اي من جهة
 السارط والتزامه اي من جهة الشرط عليه فالسارط مثلا
 علق صحة الصلاة علي ما سيذكر من الشرط كانه قال
 اذا وجدت هذه الشرط صحت الصلاة فالزم المكلف اذا
 اراد الدخول في الصلاة ان يكون بذلك والمكلف التزم ذلك
 انتهى حلي **قوله** واصطلاحها ما يلزم اي خارج يلزم الخ
 فلم يدخل الركن في التعريف لانه امر داخل انتهى شيخنا
 وخرج بالقيود الاول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء كالكلام
 الاجنبي وغيره من بقية الموانع فانه اذا انتفى في الصلاة
 لا يلزم من عدمه شيء بخلاف الشرط فانه اذا عدم عند القدر
 عليه يلزم من عدمه عدم صحة الصلاة وبالمثل في السبب
 فانه يلزم من وجوده الوجود كالقراءة والنكاح والوكلا
 وجهة الاسلام فانه يلزم من وجودها وجود الارث ومن
 عدمها عدمه بخلاف الشرط لا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم وبالمثل اقتتان الشرط بالسبب كوجود الخول
 الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو
 سبب للوجوب او بالمانع كالدين علي القول الضعيف

بأنه مانع لوجوبها وإن لم يوجب في الأول والعدم
في الثاني لكن لوجوبه السبب في الأول والمانع في الثاني
لأن ذات الشرط انتهى برماوي وفي القليوبي على المحلى
مانعه وقيد لذاته زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن
للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للأول والعدم للثاني
لمقارنة ما ذكر لا لذات الشرط قال شيخ الإسلام ولا
حاجة إليه وذكره أيضا لأن قولنا يلزم من كذا كذا
يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخصه الجلال
المحلى ذلك القيد بسبق التعريف الثاني والوجه رجوعه لاوله
أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقد
الطهورين فإن صحتها محزنة الوقت لا لعدم استراط
الطهارة ولا لم يجب قضاؤها فتأمل فإن قلت هذا
التعريف غير مانع لأنه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون
رسما المقصود منه تبيين الشرط عن بعض مآله كالسبب
والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الأئمة كالسبب ويجوز
أن تفهم ما يخرج بقربينة استتهار أن الشرط خارج
فليتأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود عالم
بتأمل فليتأمل انتهى سم انتهى سوبري **قوله** فشرط
الصلاة الحج فترجع على الترجمة أي إذا اردت بيان
الشرط المطلوب لها فهي ما يتوقف عليه صحة الصلاة
الحج وما عارضه عن خارج عن الماهية فيخرج الركن
عن التعريف بتفسير ما جاء ذكره فحينئذ قوله وليست
منها مستدرك على تفسير ما جاء ذكره أشار له على أن انتهى

هكذا

هكذا استظهر أن ما يتوقف عليه صحة الشيء يسمى ركنا أن
كان داخل في حقيقته وشرطا أن كان خارجا عنها ولم
يلتزم بعضهم ذلك بل عبر بعضهم بالشرط فيما عبر عنه
بعض آخر بالركن وبالعكس وقد سئل إمام الحرمين لم
عقد القيام والقعود شرطين في الخطبة وركنين في الصلاة فأجاب
بأنه لا حجر على من عدها من الأركان في الصلاة ولا على من لم
يعدها من الأركان فيها أيضا وبه يعلم أن هذا اختلاف في
الاصطلاح فلمن سار أن يسمى الركن شرطا وبالعكس
ولا مساحة في الاصطلاح وحينئذ لا يحتاج إلى الاعتذار عن
من عبر بالركن فيما عبر عنه غيره بالشرط وبالعكس بأنه
أراد ملازمة الصادق ذلك بالركن والشرط انتهى حلي
قوله وهي تسعة وعدها صاحب الحاوي خمسة عشر وزاد
عليه الولي العرفي ثلاثة انتهى برماوي **قوله** بالاكتمال
عن الإسلام الحج والاكتمال عشرة وقوله ويجعل انتفاء
المانع الحج أي ولا كانت سنة انتهى بتبينا وضافه
انتفاء المانع الجنس أي انتفاء ثلاثة فهي شروط
ثلاثة أو لها ترك النطق وثانيتها ترك زيادة ركن
فعلى عمدا وفعل فحس أو أكثر من غير جنسها
وثانيتها ترك فطر أو كل كبير أو كراهة انتهى لكانه
وعبارة شرحه رواه عالم بعد من شروطها أيضا
الإسلام والتبني والعلم بفرضيتها وبكيفيةها
وتبني فرايضها من سننها لأنها غير مخدصة
بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته

التي شرع فيها الوضوء والطواف والصوم والنحو ذلك
 فرضا او علم ان فيها فرايض وسنن ولم يميز بينهما
 لم يصح ما فعله لتركة معرفة التمييز المخاطب بها
 وافق حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة
 فرض الصلاة من سننها صحت صلاته اي وسائر عباداته
 بشرط ان لا يقصد بفرض نفل وكلام المصنف في
 مجموع يعبر برحمان والمراد بالعامي من لم يحصل من
 الفقه شيئا يقتدي به الي الباقي ويستفاد من كلامه
 اي المجموع ان المراد بالعامي هنا من لم يميز فرايض
 صلاته من سننها وان كان بين اظهر العلماء وان العالم
 من يميز ذلك وانه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق
 العامي وقد علم ايضا ان من اعتقد فرضية جميع افعالها
 تصح صلاته لانه ليس فيه اكثر من اداء سنة باعتقاد
 الفرض وهو غير صار انتهى وقوله ان المراد بالعامي
 هنا الخ اما في غير ما هنا فهو ما قدمه في قوله والمراد
 بالعامي من لم يحصل الخ وهذا عرف الفقهاء واما قول
 الشيخ في الحاشية ان المراد به غير المجتهد فهو جار على
 اصطلاح الاصوليين ولا يناسب السياق انتهى رسيدي
قوله ايضا بالاكتماء عن الاسلام بطهر الحديث اي لان
 طهر الحديث يستلزمه وفيه ان الشرط انما هو كون
 الانسان متطهرا وهذا قد ينصف به الكافر كمن نوصاه
 ثم اراد فانا نحكم ببقاء طهره انتهى حلي **قوله** بطهر
 الحديث لنوقفه على النية المتوقفة على الاسلام **قوله**

نحو

يجوز اعلي ما في المجموع من عدم عدم شرط لكون الشرط
 عنده لا بد ان يكون امرا وجوديا وقوله وخفيقة على
 ما مال اليه الرافعي اي من عدم استراط كون الشرط
 وجوديا فعلى ما في المجموع المجاز من قبيل الاستعانة
 المصروفة حيث سببه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة
 على كل منهما واستعبر لفظ الشرط لانتفاء المانع انتهى
 شيخنا **قوله** معرفة وقت المراد بالحرفة هنا مطلق
 الادراك ليصح جعلها سائلا لليقين والظن ولا تخفيفها
 الادراك المجازم وهو لا يشمل الظن انتهى ع **قوله** يقينا
 بان شاهد الشمس غاربة وقوله او ظنا بان اجتهد لعينهم
 او مجموع وهما منصوبان اما على الحال من معرفة واما على
 النيابة عن المفعول المطلق المؤكد انتهى برماوي **قوله**
 فمن صلي بربوبها لم تصح صلاته اي الا ان كان عليه فائنة
 ولم يلاحظ صاحبه الوقت فانها تصح وتقوم عن الفائنة
 انتهى حلي وحل عدم الصحة ايضا اذا كان قادرا على المعرفة
 بالاجتهاد ولا يصلي بحرمة الوقت انتهى شوبري **قوله**
 وان وقعت في الوقت هذا انسان كل ماله نية لنوقفها على
 الجزم بخلاف غيره كالاذان وفطور رمضان انتهى برماوي
 فسرر وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الانسان ينال
 عن مسئلة علمية او غيرها كدخول الوقت مثلا فيجب
 المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك ام لا
 واقول فيه نظرا يقال ان ظهر له اما من ترجع عنده
 ما اجاب به جاز له ذلك ولا امتنع عليه لان قوله حينئذ

الظاهر كذا بقية السبائل ان هذا راجح عند المجيب والواقع
خلافه لان ذلك ترجيح بلا مرجح وهو غير جائز وان وافق
الواقع في نفس الامر انتهى ع من علي م **قوله** وسنر
عورة اي عند القدرة بخلاف العاجز ومن العجز احتياجه
لفرض سنر علي بحسن محبوس عليه او تنجسها مع
عجزه عن ما يغسلها به او من يغسلها له او عن ثمن مثله
او اجرة مثله ويجب قطع ثوبه ان لم ينقص بقطعه قدر ازيد
علي اجرة ثوب يصلي فيه ولا ينظر لمن ما ولا غيره علي
المعتمد ولا يبيع فيها مسكن ولا خادم انتهى بر ماوي ثم
قال ويجب قبول عارية السرة واستيجارها وسنوا لها
ان حوز الاعطاء ولو باجرة قدر عليها قال سجناء ولا يجب
قبول هبتها ولا فرضها ولو من نحو طين فبهما وان
خالف العلامة الرمي في ذلك ولا تمنها مطلقا ولا تجرم التصرف
فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلاة عاريا ولا جرم
غصبها من مالكمها الا نحو حر او برد مضرين انتهى **قوله**
ايضا وسنر عورة اي عن العيون من السن وجن وملك مع
القدرة عليه فان عجز عن ذلك صلى عاريا وان لم ركوع وسجود
ولا اعادة عليه انتهى شرح م وقوله صلى عاريا اي صلى
الزرايض والسنن علي ما مر له في التيمم من اعادة ولا تجرم
دونه لها في هذه الحالة فلا يكلف غض البصر انتهى ع من
علي وحكمة السنر في الصلاة ما جرت به عادة مر به التمثل
بين يدي كبير من التمثل بالسنر والظهور والمصلي
يزيد التمثل بين يدي ملك الملوك والتمثل له به لك ادب

ويجب السنر في غيرها ايضا لما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم لا تمسوا عراة قال الزركشي والعورة التي يجب سنرها
في الخلوة السوان فقط من الرجال وما بين السرة والركبة
من المرأة بيه عليه الامام واطلا فهم محمول عليه انتهى وقاية
السنر في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحجب شي فيري المستور
كما يري المكشوف انه يري الاول فسادا والثاني تاركا للادب
فان دعت حاجة الي كشفها لاغتسال جاز بل صرح صاحب
الزخاير بجواز كشفها في الخلوة لادب غرض ولا يشترط
حصول الحاجة انتهى شرح م وقوله بجواز كشفها في
الخلوة اي بلا كراهة ايضا وليس من الغرض حاجة الجماع
لان السنة فيه ان يكونا مستورين انتهى ع من عليه وعده من
الاغراض كشفها التبرد وصيانة ثوب عن الاديان والغباء
عند كنس البيت ونحوه والمراد ثوب النجس دون غيره نعم
لا يجب سنرها عن نفسه في غير الصلاة وانما يكرم نظره
اليها من غير حاجة اما فيها فواجب فلوراي عورة نفسه في
صلاته بطلت كما في فتاوي المصنف الغريبة وافتي به الوالد
رحمه الله تعالى والعورة لغة النقصان والسني المستفيع ربي
القدر لاني بها القبح ظهوره ونطق ايضا علي ما يجب سنره في
الصلاة وهو المراد هنا وعلي ما يحرم النظر اليه وسببا في
النكاح ان شاء الله تعالى انتهى شرح م رحمه قال ويستحب
للمكر ان يلبس لصلاة احسن لباس وينقص ويتعم
وينظف ليس ويرتدي وينزل او يتسول وان اقتصر علي
ثوبين فقبض مع رداء او ازار او سراويل اولى من

رداء مع ازار او سراويل ومن ازار مع سراويل وحاصله
استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فان اقتصر على واحد
فقبض فان ازار فسر او ويل ويلتجف بالثوب الواحد ان اتسع
وخالف بين طرفيه فان ضاق انزله ويجعل شيئا منه
على عاتقه وليس للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب
سابع لجميع بدنها وخمار ومحفة كيفية وتلاف الثوب
وبيعه في الوقت كاتلاف الماء لا يباع له مسكن ولا خادم
كما في الكفارة وبكره ان يصلي في ثوب فيه صورة وان
يصلي عليه وان يصلي مضطجعا وان يغطي فاه فان ثاب
غطاه بدهنه بايدي اليسار والاولى ان يكون نظرها ويكره
ان يشتمل استعمال الصما واليهود بان يجلس في الاول بدنه بالثوب ثم
يرفع طرفيه على عاتقه اليسرى وفي الثاني بان يجلس بدنه
بالثوب بدون رفع طرفيه وبكره ان يصلي الرجل ملتئما
والمرأة منتقبة انتهى واستعمال الصما ان يرد الكاس من
قبل يمنة على يده اليسرى وعاتقه اليسرى ثم يرد يمينه من خلفه
على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيها جميعا انتهى قاموس
انتهى عن شرح علي م **قوله** ولو خالبا في ظلمة عياره شرح
م ر ولو خالبا او في ظلمة وهي اوضح وهذه الغاية للتعظيم
لا الرد اذ لم يذكر في الاصل ولا في شرح م ر فيها خلافا
وقوله ولو بطين ونحو ما كدر هذه الغاية للرد وعياره
اصله مع شرح م ر والاصح وجوب الطين على فاقه
الثوب ونحو قدرته على المقصود وكالطين الماء الكدر
ولو خارج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ومقابل الاصح

لا المشقة والتلوين انتهى وقوله فعلم انه يجب النطين
الحج الظاهر ان غرضه به الجواب عما يقال ان الاصل
ذكر هذا الحكم هنا وان لم تذكر فلم يوف بما يجب
الاصول وحاصل الجواب انه ذكر ضمنا اي انه علم من
كلامه اي من الغاية وهي قوله ولو بطين الحج وغرضه
ايضا الرد على الخلاف كما علمت انتهى لكانه **قوله** اي
يحرم خرج به اللوان كلها فلا يكتفي بها وكذا الظلمة وبهذا
ان دفع الايراد عنه وعن اصله ولا تكتفي الخبئة الضيقة ونحوها
ودخل الحرير لرجل وان حرم بان وجد غيره ولو طينا ونحو
ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة ويقدم عليه النجس في
غير الصلاة وغير الحرير فيها ولو نحو طين كما مر
ويقدم الحرير على المفضول انتهى بر ماوي وفي ع س
علي م ر ما نصه **قوله** لو لم يجد الرجل الا ثوب حرير
لزمته الصلاة فيه وكذا اليسرى حتى يجد غيره ولو متنجسا
انتهى عيار وقوله لو لم يجد الا ثوب حرير يفيد انه لم
يجز نحو الطين ويفهم منه انه لو وجد لم يصلي في الحرير
وبه اجاب م ر سائله عنه وينبغي كما وافق عليه جواز
الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين اذا اخل بمرفقة وحشمته
فليراجع كل ذلك وليحذر انتهى ابن قاسم على المخرج اقول
وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث اخل
فيجوز له لبس الحرير اما لو لم يجد ما يستبرأ به الا نحو
الطين وكان يجلس بمرفقة فهل يجب عليه ذلك ام لا فيه
نظر والظاهر الاول وانه في هذه الحالة لا يجلس بالمرفقة

انتهى **قوله** بما يمنع ادراك لو نها اي في مجلس التخطا كذا
ضبطه به اي عجيل الناس ري انتهى سم على المنهج وهو يقتضي
ان ما منع في مجلس التخطا وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه
مع زيادة القرب للمصلي جدا لا ادرك لون بشرته لا بصر وهو
ظاهر قريب فليس تأمل ولو رويت البصر بواسطة شمس
او نار وكانت بحيث لا تزي بدون ذلك الواسطة لم يضر
والمراد المنع بالنسبة لمعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا
نقل في الدرر عن فتاوي السارح انتهى ع ش علي مر
قوله ايضا بما يمنع ادراك لو نها اي وان حكى جمعها كسر ال
ضيق لكنه مكرره للمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر وخلاف
الاولى للرجل فلا يكفي ما يكفي لو نها بان يعرف معه نحو بياضها
من سرادها كزجاج وقف فيه ومهلهل استتر به وهو لا يمنع
اللون لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالاصباغ التي
لا جرم لها من حرمة وصفة فان الوجه عدم الاكتفاء بها وان
ستره اللون لانها لا تعد سائرا والكلام في السائر من
الاجرام ومثل الاصباغ التي لا جرم لها وقوفه في ظلمة كما
علم نما من ولا يكفي الخيمة الضيقة ونحوها انتهى من شرح
الرملي وقوله ولا يكفي الخيمة الضيقة ونحوها قال ابن حج
ومنه فبصر جعل جيبه باعلي راسه وزره عليه لانه حينئذ
مئله ونقل ابن قاسم على المنهج ذلك عن الطبري لا وي
والسحاب الرملي ورده علي ابن حج بعد ما ذكر ويحتمل
الفرق بانها لا تعد مستحيلة علي المستور بخلافه ثم راي
في كلام بعضهم ما يدل لهذا ع ش عليه **قوله** لا است

اسفلها

اسفلها اي ولو كان المصلي امرأة او خنثى انتهى شرح م
قوله رويت من ذيله اي راها غيره ولو بالفعل اتما لو
راها هو كان طال غنقه فانها تبطل انتهى شيخنا وفي
البرماوي مانصه قوله فلو رويت من ذيله اي رويت في
قيام او ركوع او سجود سواء راها هو او غيره لا لتفصل قوله
بل لنحو جمع ذيله علي عقبه انتهى برماوي ومثله قل علي
الحلال ومثلها ع ش علي م ر **قوله** ولو سترها بفتح الستين
المهمله وسكون التاء وصم الراي انتهى برماوي وهو اسم كان
المحذوفه اي ولو كان بسترها كائنا بطين او نحو انتهى شيخنا
قوله ولو بطين الخ اي ولو عند القدمه علي الثوب انتهى
ع ش علي م ر **قوله** ونحو ما كدر حاصل مسئلة الصلاة
في الماء المذكور كما وافق عليه م ر انه ان قدر علي الصلاة
فيه والركوع والسجود بلا مسقة وجب ذلك او علي الصلاة
فيه ثم المخرج الي السط عند الركوع والسجود لياتي بهما في
بلا مسقة وجب ذلك وان ناله بالمخرج مسقة فهو بالخيار
ان شاء صحتي عاربا علي السط ولا إعادة عليه وان شاء وقف
في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الي السط انتهى
سم علي المنهج وهل يشترط لصحة الصلاة ان لا ياتي في
خروج من الماء وعوده بافعال كثيرة ام لا فيه نظر والاقرب
الاول اخذ باطلا فتم انتهى ع ش علي م ر **قوله** علي فاقه
البوب ونحو اي ولو خارج الصلاة ويظهر ان يعتبر
في محل فقد ها ما قيل في فقد الماء في التيمم ويكفي الستين
بلحاف التحف به امرتان او رجلان وان حصلت مماسة

عزيمه كمالو بان بازاره ثقبه فوضع عينه يده عليها فانه
لا يضر انتهى برماوي وقوله ويكفي الستر الخ هو هكذا
في شرح م ر بالحرف انتهى **قوله** بحيث نري عورة اي له
ولغيره وان لم تر بالفعل ويكفي ستر ولو لم يجنبه انتهى
حذني وقوله بطلت عندها اي وان لم يرها احد وخرج بقوله
بحيث نري الخ ما لو كانت بحيث لا نري منه لكونه ضيقا فيه
تفصيل ان رويت بالفعل منه او من غيره صر ولا فلا فلوراي
اي عورته من طوق قميصه الضيق صر ولو كان اعلى وادخل
رأسه في جيب قميصه الضيق بحيث لو كان بصيرا لراى عورته
انتهى ع ش علي م ر بنوع تصرف **قوله** من طوقه اي او من
كمه الواسع ويجب ارتقاؤه وان رويت منه بعد الارتقاء كما
في كم المرأة الواصل الي ذيلها بخلاف القصير لنحو الواسع مثلا
انتهى برماوي **قوله** بطلت عندها اما قبلها فلا تبطل وفائدة
نظير في صحة الاقتداء به وفيما اذا اتى عليه شيء بعد حرامه انتهى
شرح م ر وفيما ذكره السارح الخ بقوله فليزده الخ ومحل
عدم البطلان قبلها اذا لم تر بالفعل فان رآها هو او غيره
قبلها بطلت فالخاص انما متى رويت بالفعل من طوقه ونحوه
كمه بطلت صلاته لا فرق بين الواسع والضيق وانما التفصيل
بينهما عند عدم الروية بالفعل ففي الضيق لا يضر وفي الواسع يبطل
عند الركوع والسجود لا قبلها انتهى **قوله** فليزده باسكان الهم
وكسرهما وفتحها ونظم الراي في الاحسن لتناسب الواو المتولدة
لفظا من اسباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لغايتها وكانت
الواو وليت الراء وقيل لا يجب ضمها في الاصح بل يجوز ان

الواو قد يكون قبلها مالا يناسبها انتهى برماوي **قوله**
او يشد بضم الدال اتباعا لعينه وفتحها الخفة وقيل
بكسرها ايضا وقضية كلام الجار بردي كاي الحاجب
استوار الاولين وقوله بعض السراج ان الفتح اوضح منازع
فيه لان نظره هم الي ايتار الاحقية اكثر من نظره هم الي الاتباع
لانها النسب بالقصاحة والصق بالبلابة انتهى برماوي **قوله**
وعورة الرجل المراد به ما قابل المرأة فيه خل الصبي ولو غير محرم
ونظير فائدة في طوافه اذا احرم عنه وليه انتهى برماوي **قوله**
ولو ببعضه اخذها غاية لانها هي الزائدة على ما في الاصل لا
للخلاف لجريانه في الامة مطلقا وبه علي زبادتها بقوله الاية
وتعبرني بذلك اعلم الخ انتهى ع ش وقوله مطلقا اي
خالصة كانت او ببعضه ففي الخالصة قول بان ان عورتها
ما عدا الرأس والوجه والكفين وفي البعضه اقوال ثلاثة
كالرجل وكالحرة والثالث هو القول المذكور في الامة انتهى
مخاضا من شرح م ر ع ش وفي قول علي الجلال وعورتها اي
الامة في الصلاة ما بين سرة وركبة وكذا مع الرجال المحارم
والنساء واما مع الرجال الاجانب فجميع بدنهما علي ما ساق في
النكاح واما في الخلوة فكالرجل كما قاله ابن حنبل وقال شيخنا
كالحره انتهى **قوله** ما بين سرة وركبة سئل البشعة
والسعر وان خرج بالمدة عن العورة انتهى قول علي الجلال
اما نفس السرة والركبة فليست منها لكن يجب ستر بعضها
ليحصل سترها انتهى شرح م ر وكذا عورته مع النساء
المحارم ومع الرجال مطلقا واما مع النساء الاجانب فجميع

بدنه وأما في الخلوة فسؤته انتهى قل علي الجلال **قوله** وإذا زوج
أحدكم لعل الواد عاطفة علي سئى قبله إلا أن م ر في شرحه
ذكر الرواية المذكورة من غير واد انتهى **قوله**
والعورة ما بين السرة والركبة هو من تنمة الحديث والمراد
العورة في الصلاة وغيرها بقربينة الأظهر في محل الأضمار
انتهى **قوله** ونيس بالرجل الخ لا حاجة اليه لأن
لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره ولا نبي الحرة خرجت
عنه بدليل آخر وأبقى هذا العام بالنسبة للرجل ولأمة علي
حاله انتهى شو برى **قوله** يجامع أن رأس كل منهما ليس
بعورة أي اتفاقا من الخصمين لأن المخالف لا يوجب زيادة
علي ما سر ستر باقي البدن غير الرأس وعبارته شرح م ر
وكذا الرجل لأمة في الأصح المحاقا بالرجل والنا في عورتها
كالحره الأراسها أي عورتها ماعدا وجهها وكفيها
ورأسها انتهت وهذا القياس قياس شبه لا قياس علة
لأن هذا الجامع ليس علة للحكم في الأصل انتهى **قوله**
قوله أيضا يجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة أي في
الصلاة نعم بغير فان في أن لنا وجهها بأن عورة الرجل القبيل
والدبر خاصته وهو لا يجري في الأمة ولنا وجه أيضا في الحره
وهو أن باطن قمرها ليس بعورة ولو عتقت الأمة في
الصلاة وهي مكسوفة الرأس لم تبطل صلاتها أنت
كانت عاجزة عن سترها أو سترتها فوراً بلا فعل
كبير ولا استدبار قبلة ولا بطلت وإن جهلت العتق
ولو قال لها سيدها أن صليت صلاة صحيحة فانت حرة

فصلها

قبلها فصلت مكسوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقت
أن عجزت عن السرة والأفلا بر ماوي انتهى **قوله** غير وجه
وكفين شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس
لباطن القدم فيكفي السرة لكون الأرض تمنع إدراك
باطن القدم فلا تكلف لبس مخوف خلافا لما اتوهه
بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحررها في سجودها
وركوعها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه يبطل
فتنبه له انتهى ع ش علي م ر وهذه عورتها في الصلاة
وأما عورتها عند النساء المسلمات مطلقاً وعند الرجال المحارم
فما بين السرة والركبة وأما عند الرجال الأجانب فجميع البدن
وأما عند النساء الكافرات فقبل جميع بدنها وقبل ما عدا
ما يبدا عند المهنة كما سيأتي في النكاح وأما في الخلوة فكالمحارم
وقبل كالرجل انتهى قل علي الجلال **قوله** ولا يبدن زينة
أي محل زينته بدليل الاستثناء لأن الزينة ما يتزين
به وانظر وجه دلالة الآية علي المدعي الذي هو كونه
العورة في الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لأن الحاجة
تدعو الي إبرازها أي خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا
حاجة تأمل ويمكن أن يجاب بأنه لما دل الدليل علي أن
عورة الأنثى بالنسبة إلى الأجانب جميع بدنها وبالنسبة
للمحارم ما عدا سرتها وركبتها فعين أن تكون الآية واردة
في شأن الصلاة انتهى **قوله** فلو اقتصر المحتج
الخراخ وظاهرها لا فرق بين أن يحرم بها مقتصر علي
ما ذكر أو يطرأ الاقتصار علي ذكر في الأثنا وما صرحوا

به في الجملة من ان العدد لو كمل بخنثي لم تنعقد للسك وان
 انعقدت بالعدد المعتبر ولم خنثي زائد عليه لم بطلت صلاة
 واحد وكمل العدد بالخنثي لم تبطل الصلاة لانا تتبعنا
 الانعقاد وشككنا في البطلان غير وارد هنا لان السك
 هنا في شرط راجع الي ذات المصلي وهو الستر وما سياتي
 له سلك في شرط راجع لغيره وبغضه فيه مالا يغتفر في
 الذات انتهى شرح م **قوله** وله ستر بعضها اي بكفيه
 ذلك كما يؤخذ من شرح م ر فالمراد بالجواز المفهوم من اللام
 الاجزاء انتهى شيخنا والمعتد انه يراعي السجود انتهى من شرح
 م **قوله** ايضا وله ستر بعضها الخ اي جواز ان كان
 قادرا للستر او تخربت وامكنه ترقيعها وجوب ان لم
 يمكنه ترقيعها فاستعمل الجواز المفهوم من اللام في المعنى
 الاعم انتهى شيخنا وفي قول علي الحلال وله اي بكفيه
 اخذ من مقابلته فهو واجب بيده وبكفيه بيد غيره وان حرم
 ولا يجب على واحد منهما بها وظاهره يشمل ما لو كان البعض
 المكشوف قد ربه او اكبر ولو جميع العورم وخضر شيخنا
 الوجوب بالاول وفي العباب يجب على العاري وضع ظهر
 احدي يديه على قبله والاخرى على دبره ولم يرتض شيخنا
 انتهى **قوله** ايضا وله ستر بعضها بيده اي على الاصح
 والثاني لان الساتر لا بد ان يكون غير المستور فلا
 يجوز ان يكون بعضه ورد بمنع ذلك اما سترها هنا بيد
 غيره فيمكن قطعها كما في الكفاية انتهى شرح م **قوله** الحصول
 معصود الستر فلو تعارض عليه الستر ووضع اليد في

السجود

السجود فهل يراعى السجود او الستر قال العلامة الرمي يراعى
 السجود ولا يركن وهو محتاط فيه بالا محتاط في غيره وقال
 العلامة البلقيني يراعى الستر لانه ركن وهو ان كان شرطا
 لكنه خفف عليه بخلاف السجود على اليدين فانه مختلف
 فيه واقدم العلامة الزيادي وقال العلامة ابن حجر بتخير
 بينهما لانه تعارض عليه واجبان ومثله العلامة الخطيب
 انتهى برماوي **قوله** فان وجد كافي الخ تفريع على وجوب
 ستر البعض ولو عبر بالواد كان ادلي لان الحكم المذكور
 لا يعلم مما قبله انتهى ع ش علي م **قوله** يسو صاحبهما
 في المختار ساء يسو لا من باب قال ومساءة بالمد ومساينة
 بكسر الهمزة انتهى **قوله** لانه متوجه به للقبلة انظر لو تنقل
 الى صوب مقصده فهل يقال هو قبلته او لا الظاهر الثاني
 لسرف المحمته فليراجع ثم راي شيخنا الزيادي قرر وجوب
 تقديم القبيل ولو خارج الصلاة على الراجح وهو قضية التعليل
 الثاني في كلام السارح ابن حجر ونقله الشيخ في الحواشي
 عن شيخنا وهو قضية التعليل الثاني في كلام السارح
 انتهى سوري **قوله** وعلم بكيفيتها يؤخذ من عبارة شرح
 م ر ان هذا الشرط غير مختص بالصلاة بل يجري في غيرها
 كالوضوء والصوم والطواف فحينئذ لا حاجة لزيادته هنا
 بل كان الانسب ذكره في الوضوء واحالة ما هنا عليه اذ صديقه
 يقتضي ان هذا الشرط خاص بالصلاة حيث ذكره فيها
 وله بذكره في غيرها كالوضوء انتهى لكانه **قوله** بان
 يعلم فرضيتها هذا في الفرض ويقال في التعليل بان يعلم

كونها نفلا وهذا تفسير مراد والا فيكفيه الشيء صفة التي
 هو عليها في الواقع انتهى سنخنا وهذا غير ظاهر اذ كونها
 فرضا وكون بعضها فرضا وبعضها سنة من صفاتها التي
 هي عليها في الواقع فهو تفسير حقيقي لا تفسير مراد انتهى كما نبه
قوله ان اعتقدناها كلها فرضا اي كل جزء منها فرضا ولا
 فالعلم بانها فرض علم من قوله قبل بان يعلم فرضيتها
 انتهى ع ش **قوله** ان اعتقدناها كلها فرضا اي ان كان
 عالما وقوله ولم يتميز وكان عابيا كل منهما قيد في قوله
 او بعضها انتهى اي قاسم **قوله** وكان عابيا المراد بالعامي
 من لم يحصل من الفقد شيئا يهتدي به الى الباقي ويستفاد
 من كلامهم ان المراد به هنا من لم يتميز فراض صلاة ثم من
 سننها وان العالم من يميز ذلك انتهى مراد انتهى ع ش لكن
 على الثاني يكون قوله وكان عابيا ضامرا مع قوله ولم يميز
 وقرر سنخنا الحفني ان المراد بالعامي هنا من لم يستغل
 بالعلم زمنا تقتضي العادة بان يميز فيه بين الفرض والنفل
 وبالعالم من استغل بالعلم زمنا تقتضي العادة فيه بان
 يميز الفرض والنفل انتهى **قوله** ولم يقصد نفلا بفرض
 حق العبارة ولم يقصد فرضا بنفل اي لم يقصد الفرض
 نفلا اي لم يعتقد اياه فلعل في العبارة قلما انتهى
 سنخنا **قوله** عند القدرة هذا القيد معتبر في جميع
 الشروط فانظر وجه التقييد به هنا انتهى سوبري **قوله**
 فان سبقه بطلت مقابل المحذوف وهو ما ذكره السارح
 بقوله فلا تعتقد صلاة محدث وعبارة شرح م ر اوضح

من هذه ونصها فلو لم يكن متطهرا عند احرامه لم تعتقد
 صلاته وان احرم متطهرا لم يحدث نظرا فان سبقه الخ
 انتهى **قوله** كما لو تعدد لكن البطلان في صورة النعور
 متفق عليه وفي صورة السبق فيه خلاف وعبارة اصله
 مع شرح م ر فان سبقه حذره غير الدائم بطلت صلاته
 كما لو تعدد الحدث ليطلانها بالاجماع وفي القديم ونسب
 الجديد لا ينطل صلاته بل ينطهر ويبني على صلاته لحدسه
 وان كان حذره اكبر لحدث فيه ضعيف بانفاذ المحدثين
 ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه
 ويجب تقليل الزمان والافعال نذر الامكان ولا يجب
 عليه البدارا بخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان
 فذلك لا يعد بطلت صلاته وليس له بعد ظهره اذ العود
 الى موضعه الذي كان يصلي فيه مالم يكن اماما لم
 يستخلف او ما حو ما ينبغي فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي
 عن الترمذ واقرب وحزم به في الروضة لكن في التحقيق
 ان الجماعة عذر مطلقا فيدخل فيه المنفرد والامام المستخلف
 اما حذره الدائم كسلس قول فغير ضار على ما مر في المحض
 وان احدث مخارا بطلت قطعا علم كونه في الصلاة ام كان
 ناسيا ولو نسي الحدث فضاي ايب على قصده دون فعله
 الا لقراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيباب على فعله
 ايضا قال ابن عبد السلام وفيه الثابتة على القراءة اذا كان جنبا
 نظرا لا قرب كما يؤخذ مما مر عدم انائه انتهى وقوله عدم
 انائه هذا بقيد انه لا يباب عليها بل على قصدها فقط ونقل

عن شيخنا السهاب الرمي ان قراءة الحجب لا يقصد القرآن
ببواب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لانه هاهنا
يصر فيها عن القرآنية لنسيان الجنابة ولم يوجد شرط
لثوابها من الطهارة وهناك انضرفت عن القرآنية لعدم
قصدها فصارت ذكرا فائسب على الذكر وقد يقال نسيان
الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ ان يباب
عليها ثواب الذكر لانضرافها عن القرآنية بسبب الجنابة
بل ينبغي ان يباب كذلك وان قصد هاهنا الغاء لقصد هاهنا
لعدم مناسبتها انتهى سم على ايج انتهى ع من عليه **قوله**
كانت مدة خوف اي الا ان افتنحها وقد علم ان ما بقي من
المدة لا يسع الصلاة فانها لا تنعقد على المعتد لتقصير
وشمل ذلك ما لو كان واقفا في ماء وهو كذلك لضرورة الحكم
بالحدث قبل الغسل وفارق دفع الخس حالا فيما مر به له
بعهد صلاة مع حدث بلا اعادة نعم لو احرم من النقل المطلق
بقدر كاشعه المدة صح على الاوضح لا يمكن اقتصاره على قدر
ما تسعه منه انتهى بر ماوي وعبارة اصله مع شرحه فان
قصر في دفعه بان فرغت مدة خوف فيها اي الصلاة بطلت
قطعا لتقصير مع احتياجه الى غسل رجله او الوضوء بانفاق
القولين حتى لو غسل في الخف رجله قبل فراغ المدة وهو
بطهر المسح له لوثر اذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأسر
للغسل قبل فراغ المدة وسيله غسلها بعدها المضي مدة وهو
محدث على انه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها واستمر الى
انقضاءها لم يصح صلاة لانه لا بد من حدث بطرا ثم يرفع

وايهما

وايهما لا بد من تجديد نية لانه حدث له تسهيل نية وضوئه الاول
وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفا البقاء فان قطع بانقضاء
المدة فيها النية كما قاله السبكي عدم انعقادها وفارق ما
تقدم فيما لو كانت عورة تنكشف في ركوعه حيث حكم
بانعقادها على الصحيح بعدم قطع ثم بالبطال بل صحتها
ممكنة بان ليس لها بشئ عذر ركوعه بخلاف هذا اذ كيف
يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرار صحتها وكيف يتحقق نيتها
نعم ان كان في نقل مطلق بذكر ركعة فلكل ركعة انعقدت
انتهت **قوله** كان كشف الرجل عورة الرجل ليس بقيد بل
الحيوان ولو ادعى كذلك انتهى بر ماوي وعبارة ع من
عليه م ر وينبغي ان مثل الرجل الاذي غير المحيى والبهيمة
ولو علمته انتهى سم على ايج وقوله غير المحيى مفهومة
ان المحيى يضر ويوحى ذكر بان له قصداً يسعد الحافة
بالرجل بخلاف غير المحيى فانه لما لم يكن له قصداً يمكن
الحافة به هذا وتقل عن الزياوي الضرر في غير المحيى
وعلمه بندرته في الصلاة فيراجع اقول وهو قياس ما قالوه
في الاخراف عن القبلة مكرهاً فانه يضر وان عادها لا
وعلموه بندرته الاكراه في الصلاة فاعندم انتهت وقرر
شيخنا المحفني ان الرجل قيد معتبر على المعتد فيضرك لادعي
ولو غير محيى وكذا غير لادعي من حيوان اخر انتهى وعبارة
البر ماوي و بكشف عورة نفسه مطلقا ولو سهوا او نسيانا
او باكره غير له على كشفها وكذا الواكراهه على الاخراف
عن القبلة لندرة الاكراه فيها بخلاف ما لو دفعه فاحرفه

عنهما وصايقه كذلك ان عاد ما بينهما انتهت قال سم
علي بن ابي حم ولو تكررت كشف الرمح وتوالي بحيث احتاج في
الستر الى حركات كثيرة متوالية فالتجيم البطلان لان
ذلك فادروا رايته بها من عن ابن قاسم ما يرضه ويؤيده ما
قالوا فيها لو صلت امة مكشوفة الرأس ففتفت في الصلاة
ووجدت خمارا تحتاج في مصنها اليه الى افعال كثيرة او طالت
من التكشيف من ان صلاتها تبطل انتهى عن ش علي م **قوله**
والتي التوب في الرطب ينبغي او غسل النجاسة حالا كانت
وقع عليه نقطة بول فصب الماء عليها حالا بحيث ظهر
محلها بمجرده صبه حالا والتجيم ان البدر كالتوب في ذلك
بحاجه استراط طهارته كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول
مثلا فصب الماء عليها فورا بحيث ظهر المحل بمجرده الصب خلا
لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس خاف فالتقاء عنه خلا
بجوامه ماله فورا حتى سقط عنه النجس اذ لا فرق في المعنى بين
التقاء النجس الخاف فورا وصب الماء على النجس الرطب
فورا في كل منهما فليتا مل لم رايته عن الفتى فيما لو اصابه
في الصلاة النجاسة حكمته فغسلها فورا ان اول كلام
الروضة يفهم صحة الصلاة واخره يفهم خلافه تنبيهه
لودار الامر بين التقاء النجاسة حالا لتصح الصلاة لكن ينزى
القائوها في المسجد لكونه فيه وبين عدم التقاءها صوتا
للمسجد عن التنجيس لكن تبطل الصلاة فالتجيم عندي
مراعاة صحة الصلاة والتقاء النجاسة حالا في المسجد منه
اذا التها فورا بعد الصلاة لان في ذلك الجمع بين صحة الصلاة

ونظير

ونظير المسجد كن يفتقر القايها فيه وناخير النظير الى
فراع الصلاة للصورة فليتا مل وقولنا فالتجيم عندي الخ
وافق عليه م ر في الحافة ومنعه في الرطبة وهو منجه ان
اتسع الوقت انتهى سم علي بن ابي حم وقوله واخره يفهم
خلافه اي لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة الى وقت
الغسل فاسببه ما لو حمل التوب الذي وقعت عليه نجاسة
وهو المعتمد وفي كلام شيخنا العلامة السويري واما القايها
على نحو مصحف او في نحو خوف الكعبة فالوجه مراعاتها
ولو حافة اعظم حرمتها فليتا مل انتهى عن ش علي م ر
قوله ايضا والتي التوب في الرطب محل حوازي القايه
اذا كان في غير المسجد اما فيه فلا يجوز القايه فيه ان
اتسع الوقت فان ضايق القاء حرمة الوقت وان لم يزل
تنجيس المسجد فان نجي الباس بكيمه او عود بيده بطلت
صلاة كما به لم تما ياتي وافتي والد شيخنا فيما لو ضل
على نحو توب من نجس الاسفل ورجله مبتلة لم رفعها
فارفع معها التوب لا لتضايق بها انه اذا انفصل عن
فورا ولو نجر بكيمها ضحت صلاته ولا يبطل انتهى جلي
ولولا بنا في توب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها
وجب علينا اعلامه بها لان الامر بالمعروف لا يتوقف
على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه افتي الحنطلي كما
لورينا صديقا بن في بصبيته فانه نجس علينا منعه انتهى
شرح م ر وقوله وجب علينا اعلامه الخ ينبغي ان محل
ذلك حيث كانت تمنع صحة الصلاة عنده وعلمنا بذلك

ولا فلا يجوز كونه صلي مع علمه بذلك لعدم اعتقاده
البطلان انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا والقي الثوب في الربط
ونفضه في اليا بس لعل صورة القاء الثوب في الربط ان
يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى ان يسقط ولا يرفع
بيده ولا يقبضه وتجزم فان ذلك حمل للنجاسة ولعل صورة
نفضه في اليا بس ان يميل محل النجاسة حتى تسقط او يضع
اصبعه على خزه طاهر من ثوبه ويدفعه الى ان يسقط اما لو
قبض على محلها وجزم او رفعه فهو حائل لها فليتنا مل
انتهى سم **قوله** لا يغني عنه وليس من العفو عنه حمل
ملا يحكم عليه بالنجس للاقية كمينه لادم لها فاذا
حمله لم تضع صلاته لانه لا حاجة الي حمله في الصلاة كحمله
حيوانا مذبوفا غسل مذيجه وبقي مذكروا سمك ميت وان
جاز اكله بما في جوفه انتهى جلي **قوله** وبدن اي ولو داخل
فيه او انفه او عينه او اذنه وانما لم يجب غسل ذلك في
الحجامة لان النجاسة اغلظ انتهى بر ماوي **قوله** فلا
تضع الصلاة معه في واحد منها ويستثنى من المكان ما لو
كثر زرق الطيور فانه يغني عنه في الارض وكذا
الفرس فيما يظهر لسفنة الاحتراز عنه وان لم يكن مسجدا
فما يظهر بشرط ان لا يعتد المسكن عليه كما في العفو
بذلك في المطلب قال الزركشي وهو قيد متعين وان
لا يكون رطبا او رجله مبتلة كما افاده الوالد رحمه الله
تعالى ومع ذلك لا يكلف نخري غير محله انتهى شرح
مر **قوله** ولو نجس بعض شئ الخ هذه والتي بعدها

محالها

محلهما باب النجاسة فذكرها هنا استطرادي انتهى
شيوخنا **قوله** نفع الجيم وكسرها اي وضيمها ايضا كما
تقدم في باب النجاسة انتهى شيخنا وعبارة الشوري
قوله نفع الجيم وكسرها من باب نصر وعلم وكتب ايضا
قوله نفع الجيم وكسرها ومضارعه بنتجها وضيمها قاله
الجلال في قوله ان المسلم لا ينجس انتهت **قوله** ولو
نجس بعض شئ منها وجهل الخ ويجزم النسخ بالنجس
خارج الصلاة في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كما في
الروضة كاصليها وما في التحقيق من تحريمه في البدن
فقط مراوه ما بعم ملا بسه ليوافق ما قبله انتهى شرح
مر **قوله** ليوافق ما قبله قضية هذا الحمل عدم
حرمة تنجيس ثوب غير ملبوس له ولعل هذه
القضية غير مرادة بل المراد ما من سانه ان يلا بسه
بدليل **قوله** ليوافق ما قبله انتهى ع ش عليه **قوله**
وجب غسل كله محله في المكان ان لم يزد علي قدر
موضع صلاته فان زاد عليه لم يجب عليه غسل الكل
بل له ان يصلي في جانب منه انتهى شرح مر وفي قول
على الجلال ولو خفيت النجاسة في مكان كبيت وجب
غسله كله ان ضاق عرفا والا فلا وله الصلاة في
كله ولو بغير اجتهاد الا قدر موضع النجاسة **قوله**
ايضا وجب غسل كله عبارة شرح مر ولو نجس بعض
ثوبه وجهل محل النجاسة اجتنبه لانا تنقيا بنجاسته
ولم تنقن طهارته ولا يرد عليه انه لو لاقى بعضه

رطباً لا ينجسه علماً بالأصل اذ لا تنجس بالشك انتهى
 وقوله اذ لا تنجس بالشك قال في شرح الروض بعد ما ذكر
 ما تقدم ويغارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاة وان احتمل
 ان المحل الذي صلى عليه طاهر بان الشك في النجاسة
 مبطل للصلاة دون الطهارة انتهى اقول وقضية انه لو
 وقف عليه في أثناء الصلاة او مشه فيها بطلت ايضا وقد يوجه
 بانه لما اعطي حكم التنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وان لم
 يتنجس ماسه ولا يلزم من النجاسة التنجيس كما في النجس
 الخاف الا ان ذلك تشكل بصفة الصلاة بعد مسه كما هو قضية
 كلامهم انه لا ينجس ماسه وجبته فينبغي ان يفرق بان
 الشك في الصلاة عليه اقوي منه في الصلاة مع مسه قبلها
 او في اتناها مع مفارقة وفيه ما فيه واما الوقوف عليه في
 اتناها مع الاستمرار فموضع نظر والمتمم معنى انه حيث اخر
 مفارجه ثم مسه او كحل الصلاة عليه ضحتها للشك في
 المبطل بعد الانقضاء انتهى ع ش عليه **قوله** اذ لوطن باخراً
 الخ اي وعلم ايضا انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم تجز
 الاجتهاد بينهما لانهما يكون الشق في محل النجاسة فيكونا
 نجسين وانه لو اصاب شيء رطب طهر فامس هذا الثوب
 او البدن لم يحكم بنجاسته لانا لم نتيقن بنجاسته موضع
 الاصابع انتهى شرح م **قوله** وجب غسلها فلو اخرج
 ثقة بان النجس هذا لكم مثلاً قبل خبره فيكفي غسله
 انتهى بر ماوي **قوله** ولو غسل بعض نجس لم يبقه
 الخ عبارة شرح م ر لم محل ما ذكره المصنف هنا صحابي

الروضة والتحقيق حيث غسل بالصب عليه في غير اناه فان
 غسله في اناه من نحو جفنة بان وضع نصفه له صب عليه
 ما يغمر لم يظهر حتى يغسله دفعة كما هو الاصح في المجموع
 اذ كلامه مفيد للاول لان ما في نحو الجفنة ملاك له الثوب
 المتنجس وهو وارد على ما قبل فينبغي حيث تنجس
 الماء لم يظهر الثوب وهذا هو المعتمد المعول عليه خلافاً
 للشيخ رحمه الله تعالى انتهى شرح م وقوله لان ما في
 نحو الجفنة الخ يؤخذ من هذا التعليل انه لو صب الماء على
 موضع من الثوب من تقع عن الماء والمخدر عنه الماء حتى اجتمع
 في الجفنة ولم يصل الماء الي ما فوق المغسول من الثوب طهر
 وقد نقل ذلك ابن قاسم عن السارح في حاشيته شرح المراج
 انتهى ع ش عليه وعبارته اي سم فسرع حاصل مسئلة
 غسل النصف النجس في جفنة كما وافق عليه مراراً اذا
 وضع نصف الشق في الجفنة ونصفه الاخر مستعمل فان
 صب الماء على بعض المستعمل او لانه غمر ما في الجفنة
 بالماء بحيث لا يصل الماء المجمع في الجفنة الي اول غير المغسول
 بحيث يلاقه طهر كل ما اصابه الماء لان المستعمل لما طهر
 بصب الماء عليه وله يغمر الماء المجمع مع غيره لم يبق البعض
 النجس وارد وان صب الماء على ما في الجفنة بحيث صار
 سطح الماء المجمع ملاقياً لاول الذي لم يصبه الماء لم يظهر
 لان ذلك الباقي النجس يصير وارداً وقد اعتمد مراراً في
 المجموع خلافاً للشيخ الاسلام ورد استدلاله بتطهير الاجزاء
 بانه يحتاج في غسلها الي الادارة بخلاف الثوب وفيه نظر لانه

يمكن غسل الاجانة بغير الادارة كالنوب كان يصب الماء على
 جوانبها او لا وكان يعمها في ماء كثير فليتنامل انتهت وقوله
 خلافا للشيخ اي في سرح الروض حيث قال بعد قول المتن
 ولو غسل نصفه او نصف نوب نجس لم ينصف الثاني بما
 جاوره طهر ما نضه سواء غسله بصب الماء عليه في غير
 حفنة او فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مرود
 كما بينته في سرح البرهجة انتهى ع ش علي مر **قوله** مما
 غسل او لا حال من مجاور اي حال كون المجاور بعض ما غسل
 او لا انتهى **بشيئا قوله** والا فغير المجاور محله اذا كانت النجاسة
 مخففة فلو نجس بعض النوب واشتبهه فغسل نصفه لم
 ياقبه طهر كله وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة
 البعض الذي غسل او لا انتهى ع ش علي مر اي حتى تسري
 الي مجاوره تمام غسل او لا انتهى **قوله** وانما لم نجس بالمجاور
 انج رد للقول الضعيف الذي حكاه مر في شرحه بقوله
 ومقابل الاصح لا يظهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لان
 الرطوبة تسري ورد بان نجاسة المجاور لا تتعدى لما بعده
 كالسمن المحامد نجس منه ما حول النجاسة فقط انتهى
قوله ايضا وانما لم نجس بالمجاور مجاوره ما لا في هذا
 المجاور المحكوم بنجاسته شئ من خارج فانه نجسه انه لو
 نجس مجاوره لزم عود النجاسة على المحل الذي فرض
 ، ظهر بخلاف الملا في انتهى **بشيئا** لم رابت في السو بري
 ما نضه وانظر ما الفرق بين ما بعد المجاور حيث لا نجس
 وبين ما لا في المجاور من خارج فانه نجس كما هو ظاهر

انتهى

انتهى ابن ، وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور
 لاقتضى نجاسة مجاوره وهكذا فيلزم عدم الحكم بطهارة
 مطلقا اللازم له المسئلة بخلاف ما لا في المجاور لا يلزم علي
 نجاسة ما ذكر فليتنامل انتهى **قوله** وتعبري ببعض
 اي في قوله ولو غسل بعض نجس الخ اعم من تعبري بنصف
 عبارة الاصل ولو غسل نصف نجس الخ انتهت **قوله**
 طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله به على وجه الربط به
 ام لا وسواء كان النجس يتحرك بتحريكه ام لا فخرج بقوله
 متصل بنجس ما لو كان الطرف الاخر متصلا بشئ طاهر
 وذلك الطاهر متصل بالنجس فيفصل ويقال ان كان
 النجس يتحرك بتحريك المصلي او اتصل الطرف الاخر بالمفصل
 به على وجه الربط به ضر وان كان النجس لا يتحرك بتحريك
 المصلي او كان الاتصال لا على وجه الربط له بضر وقد اشار
 الشارح للمفهوم بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب
 الخ لكن كلامه فيه ضعيف لعدم افادة التفصيل الذي علمته
 هكذا يستفاد من شرح مر انتهى **بشيئا قوله** فلا يضر
 جعل طرفه الخ مفهوم قوله نحو قابض وقوله ولو كان
 طرفه متصلا الخ مفهوم قوله متصل بنجس وقوله بطلت
 اي ان كان مربوطا بالساجور او الحمار فلا بطلات
 فالمفهوم فيه تفصيل فلا يعترض بان حكم المفهوم موافق
 لحكم المنطوق مع انه يجب ان يخالفه تاكمل انتهى **بشيئا قوله**
 متصلا بساجور كلب اي مربوطا به وسددنا خلافا
 للشيخ الخطيب حيث لم يعتبر الربط وهو مقتضى كلام

السجني وظاهر كلام المصنف انتهى جلي **قوله** بساجور كلب
 اي اوسقينة فيها نجاسة وهي صغير بحيث تبحر بحجر
 فهي كاللابة وصورتها ان تكون في البحر فان كانت في
 البر لم تبطل صلاة صغير كانت اوكبره وظاهر ان
 يمكن جبر الصغيرة في البر انها تبطل صلاة كما لو كانت
 في البحر ولو حمل طرف حمل مربوط بوتر مربوط به حمل
 سفينة فيها نجس متصل به فينجا ان كان بين الحملين
 ربط بطلت صلاة ولا فلا انتهى برماوي وفي المختار الساجور
 خبيبة تجعل في عنق الكلب يقال كلب مسجور انتهى **قوله**
 صلي ونحائي اي صلي الفرض فقط انتهى ع ش علي مر
 وحمله ما لم يكن لايسا لنوب طاهر والا فريسه وصلي عليه
 عاريا ولا إعادة عليه انتهى شوربي **قوله** ولا يضرب نجس
 بجاذبه نعم بكم ان قرب منه بحيث يعد مجاذبا له عرفا انتهى
 قل علي الجلال **قوله** ولو وصل عظمه الخ لما ذكر ما يشرط
 في الصلاة من طهارة بدنه وملبوسه ونحو ذلك ذكر سابل
 مستلناة مما تقدم بقوله ولو وصل الخ فكانه قال ويستلني
 من ذلك سابل وهي ما لو وصل عظمه الخ والمراد المكلف
 المختار العامد العالم ولو غير معصوم خلافا للعلامة ابن حج
 لانه معصوم علي نفسه كما في التيمم انتهى برماوي وعبارة
 السوربي ولو وصل اي معصوم اذ غير لا ياتي فيه التفصيل
 الا في انتهت اي لان غير المعصوم متى وصله لغير حاجة يجب
 عليه النزاع مطلقا من ضرر ابيح التيمم ولا اي وان لزم عليه
 فوات نفسه لانه لما اهدر دمه لم يبال بضره في حق الله

انتهى

انتهى جلي وهذا علي كلام ابن حج والذي صرح به مر وهو
 المعتمد انه لا فرق بين المعصوم وغيره في التفصيل المذكور نعم
 يستثنى تارك الصلاة بعد امر الامام له فلا يجوز له
 الوصل بالنجس لقدرة علي التوبة بالصلاة انتهى ع ش
 انتهى اظفني وقررر سنجنا الحقني اي حيث قال قوله
 ولو وصل اي المكلف المعصوم المختار واما غيره كالمهتر
 فيجب عليه النزاع مطلقا والمكروه وغير المكلف لا يجب
 عليها النزاع مطلقا التفصيل في المتن مسروطة بهذه
 القيود الثلاثة انتهى سنجنا لكن المعتمد في غير المعصوم
 انه كالمعصوم لانه معصوم علي نفسه نعم يستثنى تارك الصلاة
 بعد امر الامام له فانه لا يجوز له الوصل بالنجس لقدرة علي
 التوبة بالصلاة انتهى سنجنا خف وجاصل مسئلة الجبر
 انه ان فعله مختارا مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه
 وان لم يخف ضررا في النزاع وان فعله مع وجود الطاهر
 الصالح وجب نزعه الا ان يخاف ضررا وان فعله مكرها
 لم يجب عليه نزعه وان لم يخف ضررا وجب نزعه
 لم تصح صلاته ولا طهارته ما دام العظم النجس مكشوبا
 لم يستتر وحيث لم يجب له نزعه صححت صلاته
 وطهارته وله نجس الماء بمروره علي العظم ولو قبل
 اكتسايه باللحم والجلد ولا الرطب اذا لاقاه انتهى مرر انتهى
 سم ومال ايضا الي انه لو حمله اي من لم يجب عليه النزاع
 حصل له تبطل صلاته وقياس المستحجر المطلق الا ان
 يفرق بان العظم مع الوصل صار كالحجر فلا ينجس ملاقيه

وان فعله حال عدم
 تكليفه كصفه لم يجب
 نزعه وان لم يخف ضررا

مطلقا كما تقدم بخلاف الاستحجار فسرع لو رسم كافر نفسه
 ثم اسلم وجب عليه نزع انتهى ابن حج انتهى شو بر ج
 والوسم هو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذر
 عليه نحو بيلة ليزرق او يخضر وفيه تفصيل الجبر
 خلافا لمن قال ان ياب او سيع فعلم من ذلك ان من فعله
 برصاه حال تكليفه ولم يخف من ازالته ضررا يبيح
 التيمم منع ارتفاع الحديث عن محل لتيممه ولا عذر في
 بقائه او عفي عنه بالنسبة له ولغيره وضحت طهارته
 وامانه وخيف لم يعذر فيه ولا في ما قليلا او ما بعا
 او ربطا نجسه ومنه لو خذ جواب حادثة وقع السؤال
 عنها بما صورته ما قولكم دام فضلكم في كذا يتعاطونه
 اهل دمشق ويسمونه بكى الخصة وكيفيته ان يكون محل
 الالم ثم يعفن مدة يخرج الغنم ثم يجعل فيه حمصة توضع
 يوما وليلة ثم تلقى منه وقد عظمت البيلة بفعل ذلك
 فما حكم الصلاة فيها هل يكون كاللصوق والمرهم فلا
 تجب الاعادة زمن مكثها في الجمل المكوي ام لا فيردوا
 الجواب واجاب شيخنا السبر ان يفتي بقوله الحمد لله
 قياسا ما ضره من ان خياطة الجرح ومدادان بالنجس
 كالجبر في انه ان لم يقم غير ما دهنه به من النجس فقام
 عفي عنه ولا نجس ما اصابه ونصح الصلاة معه ان ما ذكر
 في الخصة مثله فان قام غيرها فقامها في مداوات
 الجرح لم ينف عنها فلا تصح الصلاة مع حملها وان لم يقم
 غيرها فقامها صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها

في مادانت الحاجة قايمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها
 فان ترك ذلك من غير عذر في الوسم فلا يضر في صحة
 الصلاة ولا في غيرها وجود النجاسة مع حصولها بفعله
 لا في حقه وفي حق غيره مع ان الوسم يدوم او يتحول
 مدته الى حد يزيله على ما يحصل لمن يفعل المحضة المذكورة
 ولا يضر اخراجها وعود بد لها كما لا يضر تغيير اللصوق المحتاج
 اليه وان بقي الر النجاسة من الاول واقفه اعلم قاله الفقير
 على السبر المطبوع وكتب عنه بآذنه ثم رأت بعض اهل العصر
 من الخنفية الف في ذلك رسالة جمع فيها فادعي انتهى
 برماوي **قوله** عظمه جرح ما لو وصل جوفه محرم نجس
 او غيره فانه يجب ان يتقايه وان كان وصوله اليه باكره
 ما لم يخف منه ضررا وتصح صلاته لانه في معدن النجاسة
 بخلاف وصل العظم انتهى برماوي **قوله** الحاجة الى وصله
 كخلل في العضو او نحو انتهى برماوي وخياطة الجرح نجس
 نجس وداواه بدوا نجس كالجبر في تفصيله المذكور
 وكذا الوسم انتهى زيادي **قوله** نجس ومثله بلاوي
 دهنه او ربطه انتهى برماوي **قوله** من عظم اي ولو
 مغلظا انتهى برماوي **قوله** لا يصلح للوصل غيره ايج
 اصلا وقت ارادته حتى لو وصل غيره ولو كان هذا يصلح
 او اسرع الى الجبر لم تجز الوصل به خلافا للسبكي حيث
 قال ولو قال اهل الخبرة ان الحم الاوي لا ينجس سر بها
 الا بعظم نحو الكلب فينجس انه عذر وتبعه العلامة الخطيب
 وافق العلامة الزيادي ولو تعارض نجس غير مغلظ

ضرره تصح صلاته
 فقد صدق العلامة
 البرملي بانه حيث
 عذر صح

فالظاهر تقديم غير المغلظ مع كونه بطيئ البرئ وكون
 المغلظ سريعه ولو وجد عظم كلب وخزير فقط قدم عظم
 الخنزير لان الكلب اغلظ منه انتهى برماوي وهذا ما
 يخالف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على الكلب
 حيث قالوا في توجيه القياس لانه اسوأ حالا منه اذ لا يحمل
 اقتناؤه بحال وايضا فان الخنزير لم يقبل احد بجوار
 اكله بخلاف الكلب ففيه قول بالجواز لبعض المالكية
 انتهى **قوله** هو اولي من قوله لفقد الطاهر وجه اولوية
 ان قوله لفقد الطاهر يوهم ان الطاهر الذي لا يصلح
 للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مراد انتهى عن
قوله لفقد الطاهر المراد بفقد ان لا يقدر عليه بلاسفة
 لا تختمل عادة والظاهر انه يجب عليه طلبه مما حرره فيه
 وقوله لا يلزم نزع اذا وجد الطاهر الصالح اي فيما
 اذا وصل لفقد وهو صالح للوصل انتهى حلي وعبار
 البرماوي لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم
 القدرة عليه بلاسفة لا تختمل عادة وينبغي وجوب الطلب
 عند احتمال وجوده لكن اتي حديث يجب الطلب منه قال شيخنا
 السرايوسي ينبغي ان يعتبر بما قالوا في تعلم نحو الفاتحة
 حيث قالوا ولو بالسفر ولو لفوق مسافة الفرس ان يكون
 هناك ذلك وقال شيخنا يعتبر بما وجب طلب الماء منه
 ويصرف على كلام شيخنا السرايوسي بين ما هنا والنجس
 بانه هناك تكرر الوضوء كل وقت وله بدل بخلاف ما هنا
 انتهى **قوله** عذري في ذلك لوافندي به انسان فالظاهر

الصحة

الصحة كامانة المستحاضة والمستحجم بجامع عدم لزوم
 الاعادة ولا يشكل بعدم صحة الاقتدار اي بلاوي لان سبب
 المنع فيه كونه غير صالح لتحمل القراءة عن المأموم انتهى
 عمدة انتهى سم **قوله** ولا يلزم نزع اذا وجد الطاهر
 اي مطلقا لعدم تعديه في الابتداء وهذا هو المعتمد انتهى
 برماوي **قوله** الا اذا لم يخف من النزع ضررا اي اتي
 وبه فارت ما بعدها فانه مفيد انتهى سوري **قوله**
 او وجد صالحا غير وهو الطاهر وظاهره وان كان
 دونه في الصلاحية وهو كذلك خلافا لاسنوي حيث
 جعل سرعة الجبر بعظم الكلب عذرا قبل ولم يفيد السراح
 بالصالح الطاهر فيحمل ما لو وجد نجسا صالحا صلاحية
 ما وصل به لكنه دونه في النجاسة بان كان هذا من غير
 مغلظ وما وصل به من مغلظ فيجب نزع ما وصل به اذا لم
 يخف من النزع ضررا انتهى حلي **قوله** من غير ادبي
 واما الادبي فوجوده حينئذ كالعدم ولو غير محترم
 كمرند وحرني فيحرم الوصل به ويجب نزع فلو وجد عظما
 يصلح وعظم ادبي كذلك وجب تقديم النجس ولو من
 مغلظ وكلام السراح كما نرى يفيد امتناع الجبر بعظم
 الادبي مع وجود الصالح من غير ولو نجسا وينبغي ما لو
 لم يوجد صالح غيره فيحمل جواز الجبر بعظم الادبي
 الميت كما يجوز المضطر اكل الميتة وان لم يخش الا يبيع
 النجس فقط وقد يفرق بيناء العظم هنا فالانتهان الراجح
 انتهى حلي وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه اذا

ضرر

اراد نقله الى غير محله واما اذا وصل عظم يده مثلاً في المحل
 الذي ابين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح للمنفصل منه
 والمحل ويكون هذا مثل رد عين قاذرة في انه قصد به اصلاح
 ما خرج من عين قاذرة فردة الى محله وبهذا فارق ما لو نقله
 الى غير موضعه فانه بانفصاله حصل له احترام وطبقت مواراة
 انتهى ع على در قوله وجب عليه نزع الخاي ونجبر عليه
 كما سياتي في السارج ومحل اجباره عليه اذا كان المقلع
 منه ممن يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه
 الصلاة كما لو وصل له جن فلا يجبر على قلعه الا اذا انا
 وكما لو حاصت لم تجبر الا بعد الطهر ويشهد لذلك ما
 سياتي من عدم النزع اذا مات لعدم تكليفه انتهى در ع
 شرح الروض وقد يتوقف في عدم وجوب النزع على الحيض
 لان العلة في وجوب النزع حملة للنجاسة فعدي بها وان
 لم ينصح منه الصلاة لما نفع من وجوبها قام به انتهى ع
 ومن الضرر الذي يبيح التيمم بطي البري انتهى شوربي
 قوله كوصل المرأة شعرها الخ حاصل مسئلة وصل
 الشعر انه ان كان بنجس حرم مطلقاً وان كان بطاهر
 فان كان من ادعي ولو من نفسه حرم مطلقاً وان كان
 من غير ادعي فيجزم بغير اذن الزوج ويجوز باذنه انتهى
 شيخنا وعبارة الشوري الوصل بالشعر النجس حرام
 حتى على الرجال كما صرحوا به ويجزم على المرأة وصل
 شعرها بشعر طاهر من غير ادعي ولم ياذنها فيه
 زوج او سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة

ونحوها

ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجعبد شعرها
 ووراسها ونحوها وهو تجعبد شعرها وترقيتها والخصاب
 بالسواد وتخير الوجنة بالحناء ونحوه وتطريف الاصابع
 مع السواد والتيمم وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب
 المحسن فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز لها
 لان له غرضاً في تزويجها له كما في الروضة واصولها
 وهو الاوجه وان جري في التحقيق على خلاف ذلك في
 الوصل والوسر فالحقها بالوسم في المنع مطلقاً ويكره
 ان يتف السبب من المحل الذي لا يطلب منه ازالة شعره
 وليس خضبه بالحناء ونحوه وبين للمرأة المروحة والمملوكة
 خضب كفيها وقربها نعيمها لانه زينة وهي مطلوبة منها
 لحليتها اما النفس والتطريف فلا وخرج بالمرزوجة
 والمملوكة غيرهما فيكره له وبالمراة الرجل والخنى فيجزم
 الخضاب عليهما الا لعذر انتهى شرح در بالحرف انتهت
 وفي المصباح وسرت المرأة انيابها وسرا من باب وعد
 اذا حدتها ورفقتها فهي واسرة واستوسرت سئلت
 ان يفعل بها ذلك انتهت قوله لزوم الحاكم نزع اي قهر
 عليه واما الاحاد فلا يجب عليهم ويجوز ان امن انتهى
 برماوي قوله فان لم يامن ضرراً بان خشي نحو سيني
 او بطوء بر وقوله لم يجب نزع اي بل يحرم كما في
 الانوار ونصح صلاة معه بلا اعادة ونصح الصلاة عليه
 وغسله في صورة الميت ولا بنجس ما قديلاً ولا ما بعا
 ولا ربطاً اذا لم يكس الحما بالنسبة له ولغيره انتهى

حلي **قوله** لم يجب نزعها اي بل مجرم ونصح صلاته ولا
 اعاده وهذا هو المعتمد في صورة الميت ومقابله يقول
 يجب النزع لئلا يلقى الله وهو حامل نجاسة تعدي محملها
 واعترضه بأنه لا يجب على قول اهل السنة ان الله تعالى
 يعبد اجزاء الميت جميعها حتى لو احترقت وصارت رمادا
 وذري في الهواء فانه يعبد ها كما كانت وحينئذ فلا يلقى
 الله وهو حامل نجاسة واجيب بان المراد ببقائه نزوله
 القبر فانه في معنى لقائه اذ هو اول منزلة من منازل
 الآخرة وقيل المعاد من اجزائه ما مات عليه انتهى برماوي
قوله لزوال التكليف اي مع هذه حرمة الميت ليخرج ما لو
 كان على بدنه اي الميت نجاسة فانه يجب ازالتهما لفقد
 الجزء الناجي من العلة انتهى شيخنا وليخرج ما لو وصل
 شعير بشعر نجس لم مات فانه يجب ازالته وقطعه اذ
 ليس فيه هناك الحرمة **قوله** ايضا لزوال التكليف اي مع
 ما فيه من هناك حرمة الميت فيجزم نزعها ولا نظر لكونه
 ينزل اول منازل الآخرة وهو القبر الذي عبر عنه بعضهم
 بقاء الله تعالى وهو حامل لنجاسة ولا يضر ذلك في غسله
 وعبارته شيخنا لسقوط التعبد ويؤخذ منه ان من لا يصح
 صلاة لجنون او غماء او حيض او نفاس لا ينزع ذلك منه
 الا بعد خلوه من ذلك واما الصبي المميز فيأمر وليه بذلك
 لتصح صلاته وان لم يكن منعيا بذلك لان عدم التعدي
 انما يمنع الحرمة لا وجوب النزع لاجل صحة الصلاة انتهى
 حلي وقوله ولا يضر ذلك في غسله اي ولا الصلاة عليه

ويفرق

ويفرق بينه وبين ذي القلفة المتعذر غسل ما تحتها بدون
 قطعها حيث قالوا لا تقطع اذامات ويدفن من غير غسل
 وصلاة بان النجس الموصول به لكونه مقوما لعضو
 من الادمي اغتفر فيه ما لم يغتفر في القلفة كذا قيل
 فليتأمل شيخنا حنف **قوله** وعني عن محل استجمار اي عن
 الرمحله وكذا عما يلاقيه من ثوب او بدن غالبا عادة ولو
 بر كوب او جلوس انتهى برماوي وقدر المتن هذه المسئلة
 بقوله في حقه وقدرها الله بقوله في الصلاة وهذا
 القيدان ليسا خاصين بهذه المسئلة بل بحريان في سائر
 مسائل العفو المذكورة هذا فقد قال الزيادي قوله فلو حمل
 مستجمر ومثل المستجمر كل ذي خبث اخر معفو عنه انتهى
 فاذا ان التقييد بقول المتن في حقه المجري في كل نجاسة
 معفو عنها وفي شرح مرر لم يحل العفو هنا وفي نظاير
 الاينة بالنسبة للصلاة فلو وقع المتلوث بذلك اي بدم
 البراغيت ونحوه في ماء قليل نجسه انتهى فاذا ان تقييد
 العفو بالصلاة جار في سائر المعفوات المذكورات هنا
 انتهى **قوله** ولو عرق اي محل الاستجمار اي ولو تلوث
 بالبراغيت الذي فيه ملاقيه من الباب انتهى من شرح
 مرر وفي ستم ما نصه قوله ولو عرق زاد في شرح الروض
 وتلوث بالبراغيت ثم قال وهذا ما في الاصل والمجوز هنا
 وقال فيه في باب الاستنجاء اذا استنجى بالاحجار وعرق
 محله وسال العرق منه وجاززه وجب غسل ما سال اليه
 ولا منافاة لان الاول فيما له يجاوز الصفحة والحسنة

والثاني فيما جاوزها انتهى وينبغي العفو عما يجاوز الحسنة
 الجائز التي لا يلقبها لعسر الاختلاف عن ذلك له راب
 سنجنا البرلسي وافق علي ذلك وكذا مر فنقل له عن
 فتاوي والده خلاف ذلك فانكره وطلب من القاضي
 احضار فتواه لينظرها ثم راجع مرر والفتاوي فوجد
 الذي فيها انه سبيل عما لو اصاب ذكر المستنجي بالحجر
 او دبر الثوب الملاقي له فاجاب بانه يعفى عنه حيث لم يجاوز
 الصفحة والحسنة انتهى ومعناه كما وافق عليه مرر ان حيث له
 يجاوز ما ذكر عفى عنه وان اصاب الثوب الملاقي بقربنة
 السؤال انتهى قال في الروض لا انه لاني رطب اخر انتهى انتهى
قوله ايضا ولو عرق اي ولم يجاوز الصفحة والحسنة
 والاوجب غسل المجاوز وهل المراد غسله فقط ولو انفصل
 بما فيها او ما لم يتصل والاوجب غسل الجميع قياسا لاستنجاء
 بالاحجار وجوب غسل الجميع وهو الوجه انتهى سوبري
 وعرق من باب تعب قال في المصباح عرق عرقا من باب
 تعب فهو عرقان قال ابن فارس وله يسع للعرق جمع
 انتهى وفي القاموس العرق محرك وسخ جلد الحيوانات
 ويستعار لغيره انتهى ع ش علي مرر **قوله** فلو حمل
 مستنجرا الخ بل لو قبض علي يده فكذلك فيما يظهر انتهى
 عمير انتهى سم **قوله** ايضا فلو حمل مستنجرا اي او حمل
 حاملة وحمل المستنجي كل ذي خبث اخر معفو عنه انتهى
 زيادي وعبارة الخبيث ومثل المستنجي من عليه او علي
 ثوبه نجاسة معفو عنها كدم براغيث ومن معه ماء قبل

او ما بيع فيه ميتة لادم لها سائل وقتلنا لا نجس بها وهو
 الاصع بخلاف ما اذا لم يكن فيها فانه لا نجس به لانه
 كما علمت انتهى ويؤخذ من هذا ان مسئلة طين السارح
 ودم البراغيت مقيدتان بالعفو في حق الشخص نفسه
 انتهى سنجنا **قوله** ايضا فلو حمل مستنجرا في صلاة بطلت
 بخلاف حمل طاهر المنفذ ولو من غير حاجة ولا نظر
 الخبيث بباطنه لانه في معده الخلق مع وجود الحياة المؤثر
 في دفعه كما في جوف المصلي الحمله صلى الله عليه وسلم امامة
 في صلاة وبهذه افارق حمل المذبح والميت الطاهر الذي
 له يظهر باطنه ولو سمكا او جرادا والثاني لا تبطل في حقه
 كالمحمول للعفو عن محل الاستنجاء ويلحق المحمل ما ذكر حمل
 حاملة فيما يظهر والقياس بطلانها ايضا بحمله ماء قبللا
 او ما بيع فيه ميتة لانفس لها سائلة وقتلنا لا نجس
 كما هو واضح وان لم يصر حوايه ولو حمل المصلي بيضة
 استعالت وما حكم بنجاستها او عفوها استحالة حمرا
 وقارورة مصمتة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس بطلت
 وبعضه مأمور في قبض طرف سئ متصل بنجس انه لو سلك
 المصلي بدن مستنجرا او ثوبه او سلك المستنجي المصلي او ثوبه
 انه يفسد وهو ظاهر ولو سقط طائر علي منفذة نجاسة
 في نحو ما بيع له بنجسه لعسر صوته عنه بخلاف نحو المستنجي
 فانه بنجسه ويحرم عليه ذلك لتضييقه بالنجاسة ويؤخذ
 منه حرمة مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء واستنجائها
 وانه لا يلزمها حينئذ تمكينه كما افتي به الوالد رحمه الله

تعالى انتهى شرح مرور قوله ان لو مسك المصلي بدت
 مستجرا او ثوبه الخ في حاشية البيع ان مثله ما لو مسك
 المستنجي بالماء مصدبا مستجرا بالاحجار فتبطل صلاة المصلي
 المستنجي بالاحجار اخذا مما مر ان من اتصل بطاهر
 متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته وقد صدق علي
 هذا المستنجي بالماء المحسك للمصلي المذكور انه طاهر
 متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي المذكور
 لان العفو انما هو بالنسبة اليه وقد اتصل بالمصلي وهو
 في غاية السقوط كما لا يخفى اذ هو مخالطة اذ لا يخفى ان
 معنى كون الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بنجس غير
 معفو عنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس
 معفو عنه بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه
 بالنسبة للممسك الذي هو منشاء التوهم ولانا اذا عفونا عن
 محل الاستجمار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين ان يتصل
 به بالواسطة او بغیر الواسطة وعدم العفو انما هو
 بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة اولي بالعفو منه
 بعد ما الذي هو محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم علي
 ما قاله ان تبطل صلاته بحمله لبيان التي لا تحتاج الي حملها
 لصدق ما مر عليها ولا احب احدا يوافق عليه انتهى رسيد
قوله اذ لا حاجة الي حملها فيها قال ابن حجج ومنه يؤخذ ان
 يتخلل خياطة الثوب من نحو الضيبتان وهو بيض القمل
 يعني عنه وان فرصت حيانه لم موته وهو ظاهر لعدم
 الاشارة به مع سقفة فتق الخياطة لا خراجها انتهى ع شر

علي مرور **قوله** وعني عما عسر الاحتراز عنه الخ اي عني عنه
 في الصلاة ونحوها انتهى برماوي ولعل المراد بالنحو خصوص
 الطرف لما تقدم ان العفو عن هذه المذكورات مقيد بالصلاة
 والطرف مثلها انتهى **قوله** هو اولي من قوله بتعذر اي
 لان تعبير الاصل بالتعذر يقتضي انه لا بد ان يتعذر الاحتراز
 اي لا يمكن اصلا وليس كذلك فان المدار على التعسر
 اي يمكن الاحتراز منه لكن بعسر انتهى شيخنا **قوله**
 من طين سارع المراد به محل المرور وان لم يكن سارعا
 كدهلين بيته انتهى شرح مرور قوله وان لم يكن
 سارعا اي فالمراد به المحل الذي عمت البلوي باختلاطه
 بالنجاسة كدهلين الحمام وما حول الفسافي مما لا يعتاد
 تطهيره اذا نجس كما يؤخذ من قوله عما يتعذر الاحتراز
 عنه غالبا اما جرت العادة بحفظه وتطهيره اذا اصابته
 النجاسة فلا ينبغي ان يكون مراد من هذه العبارة بل
 حتى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شيء
 منه ومنه محالة الفسافي فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه انتهى
 ع شر عليه **قوله** ايضا من طين سارع اي وان اخلط
 بخلط وخرج به عين النجاسة اذا بقيت في الطريق
 فلا يعفى عنها انتهى شرح مرور قوله وخرج به عين
 النجاسة اي كالبول الذي في السوارع فلا يعفى عن
 شيء من ذلك ومثله ما لو ترك كلب في حوض مثلا لم
 خرج منه وانتفض واصاب المارين شيء منه فلا يعفى
 عنه وهو المعتقد ويحتمل العفو المحاقاله بطين السوارع

لشقة الاحتراز عن ذلك الا ان يقال الابتلاء بمثل ذلك
ليس كالا ابتلاء بطين السوارع ونقل بالدرس عن شيخنا
الشيخ سالم الشيباني العفو عما نطاي من طين
السوارع عن ظهر الكلب لشقة الاحتراز عنه وفيه وقفة
ومثله في عدم العفو ما نطاي منه في زمن الامطار لانه
جرت العادة بالتخفظ منه ومثله ايضا ما جرت عادة
الكلاب به من طلوعهم على الاسيلة ورقادهم في محل
وضع الكيزان وهناك رطوبة من احد الجانبين فلا
يعني عنه وما سئل طين السوارع بالمعنى الذي ذكره
ما يقع كثيرا من انه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما
يقع من الرس في السوارع وتترقب الكلاب وترقد
فيه بحيث تتيقن نجاسته بل وكذا البالت فيه واختلط
بولها بطينه او ما به بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة
فيبقى منه عما يعسر الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجليه
منه خلا لما اتوه به بعض ضعفة الطلبة وينبغي ان مثل
ذلك في العفو عنه ما وقع السؤال عنه في الدرس عن
مسألة المسجد برئيد متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها
مخومة ذراع لم ان الكلاب ترقد عليها وهي رطبة
لشقة الاحتراز عن ذلك ولا تجمل عدم العفو فيما لو شئ على
محل يتيقن نجاسته وهو الاقرب ويفرق بينه وبين
طين السوارع بحوم البلوي في طين السوارع دون
هذا اذ يمكن الاحتراز عن المشي عليها دون السوارع
انتهى عن شئ على مر **قوله** ايضا من طين سوارع يعني

محل

محل المرور ولو غير سوارع ومثله الطين مأواه وسواء
اصابه ذلك من السوارع او من شخص اصابه او من محل
انتقل اليه ولو من نحو كلب انتفض ولا يكلف التحرز
في مروره عنه ولا العدول اليه مكان خال منه انتهى
برماوي وعبارة سم قال الزركشي وقضية اطلاقهم في
طين السوارع العفو عنه ولو اختلط بنجاسة كلب ونحو
وهو المتجه لاسيما في موضع يكثر فيه الكلاب لان
السوارع معدن النجاسات انتهى شرح الروض و
اعتمد مرر قال واذا مشى في السوارع الذي به طين
متيقن النجاسة واصابه مشى في مكان اخر فتلوث
منه انه يعني عنه في المكان الثاني ايضا فيجب ان ينته
ووجد بهامش الخط بعض الفضلاء مانعه قوله انه يعني
عنه في المكان الثاني ايضا اي اذا كان غير مسجد فلا
فلا يعني عنه لان المسجد يصاب عن النجاسة ويحتنع
تلويث المسجد بها انتهى **قوله** نجس يقينا اي ولو
باخبار عدل رواية فيما يظهر والمراد باليقين ما يفيد
ثبوت النجاسة انتهى شرح مرر **قوله** بخلاف ملا
يعسر الاحتراز عنه الخ مما يعسر الاحتراز عنه انه ينسب صاحبه
لقلة التخفظ او يكثر بحيث يحال على حصول سقطه انتهى
حلي **قوله** عما لا يعني عنه في الكه واليد ويعني في
حق الاعمال لا يعني عنه في حق البصير ونحو الزركشي
العفو عن قليل منه تعلق بالخف وان مشى فيه بلا فعل
وقياسه العفو عن قليل تعلق بالقدم اذا مشى فيه حافيا

ومياه الميازيب والسقوف المسكوك فيها محكوم بطهارتها
 انتهى برماوي وافق ابن الصلاح بطهارة الادراق التي تعمل
 ونسبته وهي رطبة على المحيطات المعولة برماوي نجس عملان
 بالاصل انتهى شرح مرر وسئلها الحوايج المنشورة على المحيط
 المذكورة كما قاله عن وسئل شيخنا الزبائدي عما يعتاده
 الناس كثيرا من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفترون
 في الدين ونحوه فاجاب بانه يعني عنه حتى مع قرره على تسخينه
 بالطاهر ولو اصابه شيء من ذلك الدين لا يجب غسله انتهى
 كذا يأس وهو وجيه مرصني بل يعني عن ذلك وان تعلق
 به شيء من الرماد وصار ساهدا سوا ظاهره وباطنه بان
 انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والخبث
 وسئل الفطير الذي يرفق في النار الماخوذة من النجس
 انتهى عن علي م ر **قوله** نحو براغيث اي من كل مالا
 نفس له سائلة كبق وبعوض وهو الناموس ولو
 في حصر المسجد مما ينال عليها انتهى حلي والبراغيث جمع
 نمره برغوث بالضم والفتح قليل قليل ويكره سببه
 الحديث لا تسبوا البرغوث فانه ايقظ نبيا للصلاة انتهى
 برماوي وعن ابى ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 اذ لك البرغوث خذ قدحا من ماء واقراء عليه سبع مرات وسالنا
 ان لا نتوكل على الله الا به ثم قل فان كنتم مؤمنين فكيف يشرككم
 واذ اكرم عنا ثم ترسه حول الفراس فانك تاسم شرهم
 ودخان الكبريت والراوند يهرب منه ويمتن واذا ربت
 ربيت في حفرة ورق الدفلة فانهم ياربون فيها ويقفن كلهن

فيها

فيها انتهى من عين الحياة للديري **قوله** ودما مبل جمع
 دمل يضم الدال المرحلة وتشد يد الميم مع الفتح وهو عري
 معروف انتهى برماوي **قوله** كقمل اي وبق وغيرهما مبالا
 نفس له سائلة ويعني عن دم قملة اختلط بجلدها وكذا
 لو اختلط دمها بدم قملة اخرى المسقة بخلاف ما لو اختلط
 جلد قملة بدم قملة اخرى فلا يعني عنه حينئذ فائدة قال
 في الصحاح البق هو البعوض والظاهر سؤاله البق المعروف ببلادة قال
 من القمل والبرغوث والبق استكي اليك الهي باعدا الكل عني
 انتهى برماوي **قوله** ايضا كقمل اي وان اختلط بقشر فيها كان
 دكها بيده على المعتمد ومحلها ماله تخطط بقشر غيره
 كان قتل واحدة في المحل الذي قتل فيه الاولي واختلط دم الاولي
 بقشره الثانية فلا يعني عنه ثم انه اذا كان على يده دم معفوع عنه
 ووضعها في ماء قليل او مائع قليل يعني عنه مطلقا والمعتمد
 انه اذا كان عامدا على النجس ما وضع يده فيه وان كان
 ساهيا فلا ينجسه بل يعني عنه انتهى شيخنا خف **قوله** بحلها
 اي الدمين الذين هما دم البراغيت وما عطف عليه ودم
 الفصد وما عطف عليه خلا فالن فهم تخصيب محلها
 بدم الفصد والحجم انتهى من شرح مرر ولكن رجوع
 القيد لدم البراغيت لا يظهر له يحتزره الاولي انه راجع
 للدين اي دم الدما مبل ونحوها ودم الفصد والحجم كما
 قرره شيخنا والمراد بحلها ما يغلب السيلا اليه عادة
 وما حاداه من التوب فان جاوزه عني عن المجاوز ان قل
 انتهى سوبري فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم في الاستنجاء

كساع

انه ان انفصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع
وان تقطع او انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط انتهى
سبحنا وعجابه سم والظاهر ان المراد بالمثل هو الذي
اصابه وقت الخروج واستقر فيه كمنظير من البول
والغايط في الاستنجاء بالحجر حينئذ فلو سال وقت الخروج
من غير انفصال له بضر ولو انفصل في موضع يغلب فيه
تقاذف الدماء فيحمل العفو كمنظير من الماء المستعمل اما لو
انفصل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذري بان لا يجزي
انتهى ولو اصاب الثوب مما يجاذي الجرح فلا اشكال في العفو
ولو سال في الثوب وقت الاصابة من غير انفصال في اجزاء الثوب
فالظاهر انه كالبدن انتهى ووافق مرر علي ان الدم اذا انتقل
الي الثوب الملائ في موضع خرج عني عنه وقال ينبغي ان يكون
المراد بانفصال الدم المحفوق عنه انتقال يمنع العفو عن كثير ان
ينتقل عما ينتشر اليه عادة انتهت **قوله** وروى في
المصباح وثمة الذباب ينم من باب وعد رينما ثم سمي
خروءه بالمصدر قال لقد وثمة الذباب عليه حتى كان رينمه
نقط المداو انتهى **قوله** اي روه وكذا بوله ان كان له بول
وبول الخفاس وروى كذلك ولعل تعبيرهم بالبول
في الطيور ان وجدوا له المشاهدة عدته انتهى برماوي **قوله**
لان كثير اي نحو دم البراغيت ودم الدمايل كما قصر في
المسارح عني ذلك وان كانت عبارة في المتن تشمل دم الفصد
والحجامة وقوله بفعله اي ولو باكره عليه وينبغي ان يكون
فعل غير برصاه كفعله وفيه انه يسكل حينئذ بدم الفصد

والحجامة انتهى جلي **قوله** ايضا لان كثير بفعله هذا
القييد راجع لدم البراغيت والدمايل لادم الفصد والحجم
لانه لا يكون الا بفعله وفعل ما ذروه كفعله فيعفى عن
كثيره ان كان يحمله ولا لو ينم الذباب لانه لا يكون بفعله
انتهى سبحانه فسر قرر مرر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيت
لاجل تنظيفه من الاوساخ اي ولو نجسة لم يضر بقاء
الدم فيه ويعفى عن اصابته هذا الماء لها فليشامل انتهى
سم علي النهج اي اما اذا قصد غسل الخجاسة التي هي دم
البراغيت فلا بد من ازالة الر الدم مالم يعسر فيعفى عن
اللون علي ما مر انتهى ع ش علي مرر وحاصل مسئلة العفو
عن الدم انه اما ان يدركه الطرف ام لا فان لم يدركه عني
عنه مطلقا ولو من غلظ او اختلط باجنبي وان ادركه فاما
ان يختلط باجنبي ام لا فان اختلط صر مطلقا وان لم يختلط
فاما ان يكون اجنبيا ام لا فان كان اجنبيا عني عن القليل
ان لم يكن من غلظ وان لم يكن اجنبيا فاما ان يكون
من المناقذ او لا فان كان منها لم يعفى عن شيء منه للضرورة
الاختلاط له وان كان من غيرها عني عن القليل وكذا
الكثير ان كان يحمله ولم يكن بفعله في غير دم الفصد
والحجم واماد مهما فلا تضر كثره بفعله او فعل ما ذروه وهذا
ما عليه مرر وعند ابن حجج انه يعفى عنه ولو اختلط باجنبي ان
كان الاجنبى قليلا وعنده ايضا يعفى عن الدم الخارج من
المناقذ ان اختلط بما يخرج منها كالحايط بشرط كونه قليلا
انتهى سبحانه وما يعفى عنه كسفة الاختراز غلة الذي علي

الغظام وفي العروق ومن صرح بطهارة اراد ان له حكم
الظاهر قال الاستوي وله الجدر في ذلك ايضا صرح بالاجتماع
الا ان الامام العلوي المفسر قال بالطهارة وهو معدود
من السافعية قال بعضهم وفيما قاله الاستوي نظرا لانه
في شرح المذهب صرح بذلك وعلمه بمسئلة الاحتراز عنه
انتهى حلي **قوله** فان كثر بفعله الخ فان كثر بفعله
غنى عنه وان تفاحش باهال غسله انتهى حلي اي ماله
يجاوز محله انتهى **قوله** كان قتل براغيث الخ اي لا في نحو
نوم انتهى برماوي **قوله** والعفو عن الكثير في المذكورات
الخ عبارة شرح مرر ومحل ذلك في ثوب ملبوس اصابه
الدم من غير نغد فلو كانت الاصابة بفعله قصدا كان قتلها
في ثوبه او بدنه او حمل ثوب نحو براغيث وصلي فيه
او فرسه وصلي عليه او كان زائدا على ملبوسه لا لغرض
من نجس ونحوه لم يعف الا عن القليل كما في التحقيق والمجموع
وغيرها ولو نام في ثوبه فكفر فيه دم البراغيث الخ
بما يقتله منها عمدا المخالفة السنة من العربي عند النوم
ذكره ابن العماد بخا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم
فيه ولا عفى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الا تبسه
بالنسبة للصلاة ولو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل
نجسه ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو
ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحوه وضوء
وغسل ولو للثبره او ما ينساقط من الماء حال سربه او من
الطعام حال اكله او بضاف في ثوبه او محاسن اله

نحو فصا ومن ربق او دهن وسائر ما احتيج اليه وغير
ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكلف تنشيف اليد
لعمد خلافا لابن العماد انتهت وقوله وسائر ما احتيج
اليه من ما لو مسح وجهه الميت بطرف ثوبه ولو كان معه
غيره وليس منه فيما يظهر ماء الورود ماء الزهر فلا يعنى
عنه اذا رشح على يديه قليلا كان او كثيرا لانه لم تنزع
اليه حاجة والذي يرش عليه ذلك بسبيل من منع من
يريد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحل ذلك
ماله يخرج اليه لمدواة عينه مثلا وقوله ولا يكلف تنشيف
البدن اي ولو من غسل قصده مجرد الثبره او التنظيف
ومن ذلك ما لو عرق بدنه فمسح بيده بيده المتبللة انتهى
ع ش عليه **قوله** مقيد باللبس اي ولو للنجس وذكر
بشخص العلفي انه لو لم يجد الا محلا نجسا لم يقبل بالعفو
عنه كان له ان يفرش هذا الثوب الزايد على تمام لباسه
على ذلك ويصلي عليه ويكون ذلك الحاجة لللبس لان
هذا اخف انتهى حلي **قوله** ايضا مقيد باللبس اي ولو للنجس
ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك لا يكلف لبسه لان
السارع لما عفى عما فيه من الدم صار كالطاهر انتهى ع ش
على م ر **قوله** ما لو كان زائدا على تمام لباسه اي لا لغرض
من نجس ونحوه انتهى ابن حج وانظر ما ضابط الزايد وكتب
ايضا قال في الخادم فسرع اذا وضع الثوب في اجازة وفيه
دم براغيث او نحوه وصب عليه الماء فان لا يظهر ويتنجس
الماء بملاقاة النجاسة العينية ودم البراغيث لا يزول بصب

الماء عليه فلا بد من معالجته حتى يزول ثم يصب الماء الطهور
على الثوب وهذه المسألة مما نعلم بها البلوي ويغفل عنها
أكثر الناس وينبغي لغاسل هذا الثوب أن لا يغسل
فيه ثوبا آخر طاهرا ويحذر عما يصيبه من غسالة وينبغي
العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل
عين النجاسة للعفو عنها ويصير ذلك كالبلية المرافقة في
الثوب بعد العصر يعفى عنها بالنسبة إلى الثوب ولو غسل
النجاسة المعفوعة عنها لم وقع منها فطره على ما قبل
تجسس وهل يكون حكمه حكم الأصل حتى لو اصاب شيئا
عفى عنه أم لا يحمل العفو تبعاً لأصله والظاهر الأول
وعلى هذا فهو أسرع زاد على أصله ويرجع لقاعدة أن
المؤكد من المعفوعة هل يعفى عنه ولو تجسس ريقه بالدم
لم يبيض ويزق لا يعفى عنه انتهى بحرفه انتهى سوبري
وقوله فلا بد من معالجته حتى يزول تقدم عن سم
تقديم بما إذا أريد نظيره من الدم بخلاف ما أريد تنظيفه
من الأوساخ فإنه لا يجب معالجة الدم حتى يزول **قوله**
ونعاس بذلك أي على ذلك أي دم البراغيت البقية
من دم الدماويل ودم الفصد والحجامة وريتم الذباب
انتهى حلي وفي صنيع المباح موازنة من حيث أنه لم
يذكر لدم البراغيت دليلاً حتى يفس غير غاية الأمر
أنه ذكر عبارة التحقيق وهي ليست دليلاً سريعاً
حتى يفس غير ما فيها على ما فيها تأمل انتهى لكانته
قوله وأعلم أن دم البراغيت الخ بين به إضافة الدم

للبراغيت لكونها مستله عليه الآن فإضافة الدم إليها
للملازمة انتهى عن **قوله** وقيل دم اجنبي المراد به
ما يجم دم غيره ودم نفسه إذا جاوز محل سيلانه غالباً
أو انتقل عن محله ولو من العضو إليه أو من عضو إلى
عضو الآخر وسئل العفو ما لو كان متفرقاً ولو جمع صار
كثيراً عن فاد هو كذلك للتوسع في الدم وبه فارق ما لا يركه
الطرف انتهى برماوي **قوله** ويعرفان بالعرف ففي الأم
القليل ما نعا فاه الناس أي عدوه عفواً انتهى حلي ولو
سك في شيء أقبيل هو أم كثير فله حكم القليل لأن
الأصل في هذه النجاسات العفو إلا إذا تيقنا الكثرة
انتهى شرح مدرّم قال ثم محل العفو عن سائر ما تقدم مما
يعفى عنه ما لم يختلط باجنبي فإن اختلط به ولو دم نفسه
كالخارج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف
عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه
واختلط دمه ببيل الشعر أو حك نحو دمل حتى أدهاه ماء
ليستمسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما أفق به الوالد رحمه
الله تعالى انتهى **قوله** وكالدم فيما ذكر أي في التفصيل
السابق انتهى شيخنا **قوله** وهو مذكور بكسر الميم وأما بضمها فهو
القطعة من الزمن انتهى برماوي **قوله** لأنه أصلها وقال
الاستوي لا يهمل ما من مستحيلان إلى نتي وفساد وحمّا
يعنى عند البلغم إذا كثر كما سبق في باب النجاسة ومنى
أريد غسل نجس معفوعة وجب فيه ما في غيره ومنه
التسبيح والتراب في نحو الكلب انتهى برماوي **قوله**

ومتنقط وهو الباقي التي تطلع في البدن انتهى سبخنا
وقوله وزبح قيد في ماء الجروح وما بعده انتهى حلي
ومثل تغير الرشح تغير اللون وفي الصباح نقطة والجمع
نقط مثل كلمة وكلم وهو الجذري وربما جاء على نقطات
وقد تخفف الواحدة والجمع بالسكون انتهى **قوله** ولو صلى
بنجس الخ مراده بهذا ان قوله فيما تقدم وطهر نجس الخ
اي في نفس الامر لا في اعتقاده انتهى سبخنا **قوله** لم
يعلمه اي حال ابتداء بهما وقوله او علمه الخ اي علمه قبل
السروع فيها انتهى برماوي **قوله** وجبت الاعادة اقول
في اطلاق الاعادة على ما بعد الوقف تغليب اذا الاعادة
فعل العبادة لا بناء في الوقت ومن لم قال ابن جح المراد
بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر
ان القضاء في الصورتين يعني هذه وما بعده على التراجي
انتهى ويؤيده ما قاله يوم في الصوم من ان من نسى النية
لا يجب عليه القضاء فورا وعليه فيمكن الفرق بين هذا
وبين ما لو لم تزل الهلال اول ليلة من الشهر فانه يجب
فيه القضاء على الفور بانه في تلك يجب عليه التحري اما
بامعان النظر او بالبحث عنه فاذا لم يره ولا اخبر به لم
ينبغي انه من الشهر نسب الى تقصير في الجملة وفيما نحن
فيه لم ينب الى تقصير لانه مع النسيان وعدم العلم
بالنجاسة معذرة اذ لم يجب عليه البحث عن نسيان قبل
الصلاة فيها بل يعمل بما هو الاصل فيها من الطهارة انتهى
ع س علي مر **قوله** لتفريطه تعديل الثانية فقط واما

الاولي

الاولي فعلها مرر بانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل
كطهارة الحدث فلو عدل السارح للاولي بذلك لفهم الثانية
بالاولي انتهى سبخنا **قوله** ايضا لتفريطه بترك التطهير
مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فورا لو خرج الوقت وهو واضح
في الثانية دون الاولى انتهى حلي ولومات قبل التذكر فالمرجو
من الله تعالى ان لا يواخذ به لرفع عنه هذه الالة الخطا والنسيان
انتهى برماوي **قوله** كل صلاة تيقن فعلها مع النجس اي
فلو قنن عمامته فوجد فيها قشر قمل وجب عليه اعادة ما
تيقن اصابته فيها انتهى زياوي بهامس ونقل عن ابن العماد
العفو لان الانسان لا يؤمر بتفتيشها اقول والا قرب ما قاله
ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي
يسق الاحتراز عنه كيسير دحان النجاسة وعبارة السرحين
وسعر نحو المحار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي
علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا السق من الاحتراز عن
دحان النجاسة ونحوها انتهى ع س علي مر **قوله** بخلاف
ما احتل حدوده اي براحمية او سر جوحية او استواء الامر
انتهى برماوي **قوله** فلا يجب اعادتها هو المعتمد وفارق ما ستر
فمن عليه فوات حيث قالوا يجب قضاء ما سلك فيه بخلافه هنا
لانه وجد منه الفعل للصلاة ولا بد فلا يكلف الاعادة الا بيقين
بخلاف ما هناك ولو اخبر عدل بعد فراغه من الصلاة بان
ثوبه كانت متنجسة حال صلاته وجب عليه القضاء بخلاف ما
لو اخبر بانه نكس فيها بسلام يبطل فانه لا يجب عليه القضاء
لان الشخص لا يرجع في فعله الى قول غيره **قوله** ويجب

نعلم من رآه نجل بعبادة في رأي مقلده عينا ان لم يكن له
 غيره وله اخذ الاجرة عليه ان قبل بها ولا يلزمه مع عدم
 بدنها ويلزم القادر عليها بدنها ومحل الوجوب عند سلامة
 العافية وحاصل النجاسات انها اربعة اقسام قسم لا يعفى
 عنه في التوب والماء وقسم يعفى عنه فيهما والثاني مالا يدركه
 الطرف والثالث قليل الدم والرابع الميتة التي لا دم لها سائل
 انتهى برماوي وعبارة شرح مرادوا خبره عدل رواية بنحو
 نجس او كشف عورة مبطل لزمه قبوله او بنحو كلام مبطل
 فلا كما يدل عليه كلامهم ويفرق بينهما بان فعل نفسه لا يرجع
 فيه لغيبه وبظهر ان محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال ان ما وقع
 منه سهوا ما هو كالفعل او الكلام الكثير فينبغي قبوله
 فيه لانه حينئذ كالنجس انتهى **قوله** لكن تسن تقدم في
 كتاب الصلاة اي من فاته صلوات يجب عليه ان يقضي ما زاد
 على ما يتقن فعله وسواء يتقن تركه او شك فيه فيجاء
 مسئلة الشك هنا ولعل الفرق ان ذاك شك في اصل
 الفعل وهذا شك في شرطه فكان اخف انتهى شيخنا **قوله**
 وترك نطق اي بالجراحة المخصوصة ودين غيرها كاليد والرجل
 مثلا فلا تبطل بالنطق بواحد منها فيما يظهر ونقل عن بعض
 اهل العصر وهو الغلبوني البطالان بذلك فليراجع ويؤيد
 ما قلناه قول السارح من انه اوفى ونقل بالدرس عن خط
 بعض الفضلاء عن مرانه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه
 قوة النطق وصار يتمكن صاحبه من النطق بها اختيارا متى
 اراد يترك ذلك حتى اراد كان ذلك كنطق اللسان فتبطل

الصلاة

الصلاة بطقه بذلك بحرفين انتهى وقياس ما ذكره ان يثبت
 العضو الذي ثبت له تلك القوة جميع احكام اللسان حتى
 لو قرأ الفاتحة في الصلاة كني وكذا لو تعاطا به عقدا وحلا
 على انه قد يقال هو بالنسبة الي العقد والحل يتقاعده عن
 الاسارة المنزعة وهي صريحة من الاخرس ان فهمها كل احد
 انتهى ع ش علي مر **قوله** عمدا اي وان لم يكن بلغه
 العرب وفي الانوار انها لا تبطل بالتبصق حيث لم يظهر منه
 حرفان او حرف مفهم الا ان تكرر ثلاث مرات متواليات اي مع
 تحريكه عضو يبطل تحريكه ثلاثا **قوله** لا شفة كلاما
 نجفي انتهى شرح مر **قوله** فتبطل بحرفين اي من كلام
 المخلوقين ولو من حديث قدسي انما اخذه غايه ليلانيوهم
 عدم البطالان به لكونه كلام الله تعالى لكن بقي النظر
 في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله ان اراد بكلام
 المخلوقين ما سانه ان تكلم به المخلوق والقران لما كانت
 معجزا خارجا عن طوق البشر خص بكونه كلام الله تعالى
 وان ساركه في الحديث القدسي ما سنجت تلاوته وتبطل
 ايضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما سئل
 قولهم بحرفين من غير القران والذكر والدعا انتهى ع ش
 عليه لم قاله وكذلك تبطل بالنطق بمشغلات القرأت
 المحذوفة وان قلنا انها منه وان قصد انها متعلق اللفظ
 انتهى **قوله** ايضا فتبطل بحرفين اي متواليين اسج بها نفسه
 او كان بحيث يسمع لو كان معتدلا السمع انتهى جلي وفي سب
 علي م ر ما نصه تنبيهه هل يضبط النطق هنا كما ترقى

في كلام الله تعالى قال
 ابن حجر والحدِيث
 القدسي صح

نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة او يعرف بان ما هنا
 اضيق فيضرب سماع حد يد السمع وان لم يسمع المعتدل كل
 محتمل ولاول اقرب انتهى ابن حج اقول الاقرب الثاني لان
 المدار على النطق وقد وجد انتهى **قوله** ايضا فيبطل الحرفين
 الخ بخلاف ما لو نطق به في الحرف او صهل كالفرس او حكا
 سبان الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم او حرفان لم
 تبطل ولا بطلت اتي به الملقني وهو ظاهر ومحل ذلك
 ما لم يقصد بفعله ذلك لعبا ولا بطلت انتهى شرح مر
قوله ولو في نحو تنجع الخ كان الانسب تاخير هذا عن
 قوله وبحرف مفهم او محدود لان ظهوره من التنجع بضر
 كظهور الحرفين انتهى شيخنا **قوله** ايضا ولو في نحو
 تنجع اي لعبر غلبة ولغير تغذر ركن فولي كما يوخذ
 من كلامه الا في انتهى شيخنا ولو جهل بطلانها بالنتج
 مع علمه بنجزم السلام عذر لخفايه على العوام انتهى شرح
 مر **قوله** كضحك خرج به التيسر فلا تبطل به لبيوته عنه
 صلى الله عليه وسلم فيها انتهى برماوي **قوله** وبكاء
 اي ولو من خوف الاخرة انتهى برماوي **قوله** وانين ومثله
 التاوه انتهى برماوي **قوله** ونفخ اي من فم او انف انتهى برماوي
قوله وعطاس يقال عطس يعطس من باب ضرب وفي
 لغة من باب قتل انتهى مصباح انتهى ع ش علي مر **قوله**
 وبحرف مفهم اي في نفسه وان قصد به عدم الافهام كعكسه
 انتهى برماوي قال الراعي رحمه الله تعالى لا سيما له على مقصود
 الكلام والاعراض به عن الصلاة انتهى غير انتهى سم

قوله

قوله كق من الوقاية لا فرق في ذلك بين كسر القاف وفتحها
 لان الفتح لمن وهو لا يضر فيبطل الصلاة بكل منهما ما لم
 يرد به مالا يفهم كما ياتي انتهى ع ش علي مر وعبارف
 البرماوي قوله كق اي ان نطق به مكسورا فان نطق به
 مفتوحا لم تبطل به لانها خرجت حينئذ عن موضوعها وهو
 الامر وينبغي فيها الوقصد بها الامر مع الفتح انه يضر انتهى
 وتسمية ق حرفا انما هو بحسب الصورة والا فهو فعل عند
 النجاة انتهى **قوله** ايضا كق من الوقاية اي دع من الوعي
 وف من الوفا ورس من الوشي وهو ان يجعل في الشك
 ما يخالف لونه ومنه قوله تعالى لا تسية فيها انتهى برماوي **قوله**
 من الوقاية قيد به لبيان كون هذا الحرف معهما ايا المعصلي
 فيبطل صلاته مطلقا اي سواء قصد كونه من الوقاية او اطلق
 بخلاف ما لو قصد كونه من الغلق مثلا فلا تبطل لانه غير
 مفهم فالصور ثلاث انتهى شيخنا وعبارف ع ش علي مر قوله
 وبحرف مفهم ظاهر وان اطلق فلم يقصد المعنى الذي
 باعتبار صار مفهما ولا غير وقد يقال قصد ذلك المعنى
 لازم لسرط البطلان وهو التعمد وعلمه التحريم انتهى سم
 علي اي حج وقضية قول السارح من الوقاية عدم الضرر حالة
 الاطلاق الا ان يقال انها عند الاطلاق تخبر على كونها من
 الوقاية ويوجه بان القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ
 الموضوعات اذا اطلقت حملت على معانيها ولا تخبر على غيرها
 الا بقرينة والقاف من الغلق ونحو جز كلمة لا معنى
 لها فاذا نواها عمل بنيت واذ لم ينوها حملت على معناها

الوضعي قال ابن حج وافق بعضهم بابطال زيادة يا قبل
ايها النبي في التشهد اخذا بظاهر كلامهم هنا لكنه
بعيد لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل بعد منه ومن ثم
افق سبخنا بانه لا بطلان به انتهى واقترع سم وقوله لا بطلان
به اي وان كان عامدا عالما ولو اني بحرف لا يفهم قاصدا
عدم الضرر لانه ليس موضوعا للافهام ونقل في الدرر
ببعض الهواش عن مرمر ما وافق ذلك فدلته الحمد والمنه
وقد يقال بالضرر لان قصد ما يفهم تضمن النية وكان لما
استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكمة المجازية
المستعملة في غير ما وضعت له ولعل هذا اقرب لما تقدم من
تضمنه قطع النية انتهى **قوله** او حرف محدود اليه وان كان
داخلا في الحرفين للرد على من قال ان الحرف المحدود حرف
واحد ولا نظر للاسباع انتهى سبخنا حرف **قوله** من كلام
الناس وكان جائزا فيها له حرم قبل بمكة وقيل بالمدينة
والذي ينبغي انه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي
المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك
انتهى بر ماوي **قوله** والكلام يقع اي لغة وقوله الذي
هو حرفان اي هنا والاف كما يكون حرفين يكون حرفا ولو غير
مفهوم وما قول سبخنا لان اقل ما ينبغي الكلام منه لغة حرفات
ففيه نظر اذا المشهور ان الكلام لغة ما يتكلم به قل او كثر
انتهى حلي وبما فرغ من التقييد بالحرفين هو نجب ما اشتهر
في اللغة كما قاله الرضي ولا فالكلام في اصل الوضع اسم لكل
ما يتكلم به ولو حرفا وعبارته الكلام موضوع الجنس ما يتكلم

معنى المفهوم هل يفرض فيه
نظر اسره سم على الخارج
اقول والذي ينبغي هو

به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر من
كلمة سواء كان مهمل او لا انتهى **قوله** وتخصيصه بالمفهوم
الخج جواب عن سؤال هو ان الاستدلال بالحديث لا يتم على
القول بابطال غير المفهوم لان الكلام هو المفهوم فاجاب بان
تخصيصه بالمفهوم ليس في عرف الشرع بل عرف خاص للمخاطبة
وليس الكلام في مصطلحهم انتهى بر ماوي **قوله** في حياته
وكذا بعد مماته فلا يبطل بذلك وان كثر لوجوب الاجابة
حينئذ بخلاف اجابة احد الوالدين وان شق عدم اجابته فانها
لا تجب حينئذ بل تحرم في الفرص ويبطل بها وتجوز في النقل
وببطلانها والاجابة فيه اولى ان شق وغيره من الانبياء
كسيدنا عيسى تجب اجابته ويبطل بها الصلاة انتهى حلي
ولا فرق بين ان تكون الاجابة بالقول او بالفعل وان كثر
ولزم عليها استدبار القبلة كما في شرح **قوله** ممن ناداه
اي وسأله كما في اجابة الصحابة في قصة ذي اليمين امما
خطابه ابتداء فتبطل به على الاوجه من تردد انتهى شو بر ي
ولو نأدي واحدا فاجابه اخر بطلت صلاة وينبغي ان تكون
اجابته بقدر الحاجة ولا يبطل انتهى سبخنا **قوله** ايضا عن
ناداه اي ولو بكثير القول او الفعل ولو مع استدبار القبلة
حيث لم يرد على قدر الحاجة كخطابه والمراد بالاجابة جواب
كلامه فاذا تمت الاجابة بالفعل انتم صلاته مكانه ولو كانت
المجبب اماما ولزم تأخره عن القوم وتقدمه عليهم باكثر
من ثلاثمائة ذراع فهل يجب عليهم بنية الفارقة حالا او عند
التلبس بالمبطل او بعد فراغ الاجابة او يغتفر له عوده

الى محله الاول اذ لهم من بعده في محله لان كسرة
 الخوف مسئ عن ذلك العلامة الربيعي فاجاب بان القلب
 الى الاول اميل وفيه بعد الوجه الميل الى الثاني لان
 كان هو المراد من كلامه اما غير من الانبياء فتجب
 اجابتهم بالقول او الفعل ولو بعد موتهم ولو في الفرض
 وبطل الصلاة بها على العتق كخطابهم ايضا ونقل عن
 السهاب الربيعي ان اجابتهم مندوبة وضعف واما اجابة
 غيرهم فحرام في الفرض مطلقا ومكرهه في النفل الا
 الوالد ولو انني اد بعيدا ان شق عليه عدم الاجابة فلا
 تكرم وتبطل الصلاة في الجميع ومثل النقل المعادة في
 حق الوالدين لانها نقل على الراجح انتهى برماوي **قوله**
 بالاعتق وخطاب راجعان لكل من النذر والعق
 فالنذر الخالي عن التعليق والخطاب احد قسمي نذر
 التبرير وهو المنجز كقوله لله علي كذا اما نذر التبرير
 المنجز المستل على خطاب كقوله لله علي ان اعطيتك كذا
 ونذر التبرير المعلق بخروج نعمة او ذهاب نعمة ونذر
 التراجع باقسامه فانها تبطل الصلاة فليس في كلامه من
 اقسام النذر الا احد قسمي نذر التبرير بشرط عدم الخطاب
 والعق الخالي عن التعليق والخطاب كقوله عبيدي حر
 فهذا لا يبطل الصلاة على طريقته بخلاف العتق المستل
 على خطاب او تعليق فانه يبطلها انفا فاهذا المعتمد انه
 لا يغتفر من القرب الا نذر التبرير المنجز الخالي عن الخطاب
 والتعليق بخلاف سائر انواع النذر وبخلاف العتق باقسامه

وبخلاف سائر القرب كالوصية والصدقة فان الكل يبطل
 الصلاة انتهى شيخنا وهو حاصل ما في شرح **قوله** ولو مكرها
 الغاية للرد وبعبارة اصله مع شرح مرر ولو اكرم على كلام
 بطل في الاظهر لنذره كالاكرام على الحدث والثاني
 لا يبطل كالناسي انتهى **قوله** لا يقبل كلام اي منهم
 او غيرم حالة كونه ناسيا لها اي للصلاة فهو قاصد
 بخلاف نسيانه تحريمه فانه كنسيان نجاسة في ثوبه وقوله
 او سبق لسانه اليه اي من غير قصد وقوله او جهل تحريمه
 اي قبل الكلام انتهى جلي **قوله** ايضا لا يقبل كلام من
 اضافة الصفة الموصوف وضابط القبول ست كلمات عرفية
 فاقبل انتهى قبلوني اي كما يؤخذ من قصة ذي اليمين
 انتهى ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا لم تكلم يسيرا
 عامدا لم تبطل انتهى شرح مرر وقوله لم تبطل هو ظاهر
 حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال ولا بطلت
 لانه لا تتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان
 هنا يسلك عليه ما قاله في الصوم من البطلان فيما لو اكل
 ناسيا فظن البطلان فاكل عامدا وقد يجاب بان من ظن بطلان
 صومه قد يجب عليه الاسساك فاكله بعد وجوب الاسساك عليه
 لتحريمه يدل على ثبوتها وانه فابطل ولا كذلك الصلاة وقر
 ايضا بان جنس الكلام العهد كالحرف الذي لا يفهم مغتفر
 في الصلاة بخلاف الاكل عمدا فانه غير مغتفر انتهى مع ش
 عليه ولو اكل في صلاته ناسيا فظن بطلانها فبلع بقبه
 الماكول عمدا لم تبطل صلاته هذا ما استظهره مع ش علي

مر عند قول الماتن وترك مفطر واكل كثير فنلخص ان
مسئلة الاكل في الصلاة ناسيا ثم عامدا لمسئلة الكلام
فيها ناسيا ثم عامدا ليست كهايتين المسئلتين بل الصواب
ببطل انتهى لكاتبه **قوله** او سبق اليه اي الى القليل وقوله
او جهل تحريمه اي القليل ايضا فالملفتسر في الثلاثة انما هو
القليل انتهى شيخنا **قوله** او جهل تحريمه خرج بجهل تحريمه
ما لو علم وجهل كونه مبطلا فبطل به كما لو علم تحريمه شرعا
دون ايجابه الحد فانه يحد اذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف
ولو سلم امامه وسلم معه ثم سلم الامام نابيا فقال له المأموم
قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لشي من صلاتي لم تبطل
صلاة واحد منهما وسلم المأموم قبل طول الفصل ويسجد
للسهول وجود الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من تثبت
ظان تمام صلاة فتكلم بغير عمد فكا الجاهل كما ذكره الرافعي
في كتاب الصوم انتهى شرح **قوله** وان علم تحريمه
جنس الكلام فيها هذا مشكل اذ ما ثبت للجنس ثبت للجميع
افراده ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد الجنس الحقيقي
المنطقي بل مراده بجنس الكلام غير ما في به او يقال انه على
تقدير مضاف اي تحريم بعض افراد جنس الكلام انتهى
شيخنا **قوله** ايضا وان علم تحريم جنس الكلام فيها يؤخذ
من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاخ بقصد التبليغ
او الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام
فتمامه انتهى سم على النهج ابن حج وقوله بقصد التبليغ اي
وان لم يحتج اليه بان سمع المأمومون صوت الامام ولا يقال

انه مستغني عنه حينئذ فيض وقوله نحو المبلغ اي كالامام
الذي يرفع صوته بالتكبير لاعلام المأمومين انتهى ع ش علي
مر **قوله** او بعد عن العلم يظهر ضبط البعيد بمن لا يجد
مؤنة يجب بذله في الحج توصله اليه ويحتمل ان ما هنا اضيق
لانه واجب فوري اصالة بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب
عليه الا امر الضروري لا غير فيلزمه سبي اطاقه وان
بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذرا له ويكلف بيع نحو
قنه الذي لا يضطر اليه انتهى ابن حج وكتب عليه سم ما نصه
قوله ويظهر ضبط الحج ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه لا يحتمل
عادة انتهى مر انتهى وينبغي ان الكلام فيمن علم وجوب
شي عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر اما من نشأ ببادية
وراي اي اهلها على حالة ظن منها انه لا يجب عليه شي
الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعذور
وان ترك السفر مع القدرة عليه انتهى ع ش علي مر والمراد
بالعلماء العاملين بذل وان لم يكونوا علماء عرفا كما هو
ظاهر انتهى شوبري **قوله** ولا يتنحج لتعذر ركن فولي
اي تنحج مشتمل على حرفين او حرف مفهم او حرف ومد والا
فالصوت العقل اي الخالي عن الحروف لا عبرة به وظاهر كلامه
وان كثرة التنحج للتعذر وظهر بكل مرة حرفان فاكثره
رايت شيخنا قال نعم التنحج للقرأة الواجبة لا يبطلها وان
كثر خلافا لما في الجواهر انتهى جلي **قوله** لتعذر ركن قوله
بخلاف ما لو نذر قرأة السورة في الصلاة فانه لا يعذر به بالتنحج
لتعذرها انتهى **قوله** لانه ليس بواجب اي مما توقف عليه

الصلاة حتى لو نذر سورة وتنجح لها صرح نعم ان توقفت صحة
صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه سماع الاربعين في
الركعة الاولى من الجمعة عذره فيه وبحسب الادريجي جواز التنجح
عند تراحم البلغم بحلقه اذا خشي ان يتخفق به والركشي جواز
المصائم لأخراج نخامة تبطل صومه بان نزلت لحد الظاهر ولم
يمكنه اخراجها الا به ولو ظهر من امامه ولو خالفها حرفان
بتنجح لم يلزم مفارقتها حملا له على العذر لان الظاهر
تحرره عن المبطل قال السبكي قد نزل فريضة حاله على عدم
عذره فتجب مفارقتها قال الركشي ولو كان في الغائبة
لحناء غير المعنى وجب مفارقتها كما لو ترك واجبا ويمكن حمله
على ما اذا كثر ما قرأه عرفا فيصير كلاما اجنبيا مبطلا وان
كان ساهايا والاوجه انه لا يفارقه حتى يرجع بل يجب بعضهم
عدم الزوم بعد ركوعه ايضا لجواز سهوهم كما لو قام الخامسة
او سجد قبل ركوعه وهل الادوية المفارقة عند الركوع
او ينتظره نقل عن السهاب الرملي ان ينتظره وصرح به
العلامة ابن حجر وتبعه العلامة سم وحينئذ فاذا سلم امامه
ابي المأموم بما بقي عليه قال شيخنا السبكي ملسى ويفرق
بين هذا وما قيل في المخالف من انه لا يرجع لما انتقل عنه
لانه فعل عن اعتقاد والموافق متى تذكر حالة رجوع فانه
انتظار لاحتمال عوده احتمالا قويا ولو جهل بطلائع
الصلاة بالتنجح مع علمه بتنجح الكلام فيها عذر الخفاء
على العوام انتهى برماوي ومثله شرح مرزوقوله عدم
الزوم بعد ركوعه وينظره المأموم في القيام فاذا قام من

السجود

السجود وقراء على الصواب وافقه واتي بركعة بعد سلام
الامام ان لم يذنبه وان لم يقرأ على الصواب استمر المأموم
في القيام ويفعل ذلك في كل ركعة ولو اتي آخر الصلاة
وسباني له ما يوافق هذا البحث في صلاة الجماعة انتهى ع
عليه **قوله** ولا يقبل بخوم لغيبه المراد ان القليل عرفا لا يضر
وان ظهر منه حرفان فاكتر في كل مرة انتهى شيخنا وعبارة
سم الظاهر ان المراد القلة والكثرة باعتبار ما يظهر من
الحروف في ذلك لا باعتبار نفسه ثم راي شيخنا الطبرلاوي
يعتمد ذلك انتهى **قوله** وخرج بقليله الخ عبارة شرح
مر فان كثر التنجح ونحوه للخلية وظهر به حرفان فاكتر
وكثر عرفا بطلت صلاته كما قاله في الضحك والسعال
والباقى في مضاهاتها لقطع ذلك نظم الصلاة وهذا محمول على
حالة لم يصح ذلك في حقه مرضا من منافان صار كذلك
يجب له التحل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال
مبطل لم ينطل كسلس المحدث ولا إعادة عليه حينئذ
ولو سفي بعد ذلك ويجعل عليه كلام الاسنوي انتهى **قوله**
اعم واوحي من تعبيره بالقراءة وجه الامية ان تعبير المصنف
بالركن القوي يعمل القراءة وغيرها كالشهادة ووجه
الاولوية ان تعبير الاصل بالقراءة يشمل الركن وغيره
فيهم انها لا ينطل بالتنجح لتعذر السورة والشهادة
الاولى ليس كذلك انتهى شيخنا **قوله** ولا ينطل بذكر
ودعاء في شرح الارسلان لابن حجر والذي يظهر في ضبط
الذكر انه مانع الشارع الى التعبد بلفظه وفي الدعاء

انه ما تضمن حصول شئ وان يكن اللفظ بضافه كقوله كم
احسنت الي واسئلت وقوله ان المذنب ونحو ذلك انتهى
انتهى سنوبري **قوله** غير محرم اي المذكور من الذكر والدعاء
ولا ولي ان يقول غير محرمين وصورة الذكر المحرم ان
يأتي بالفاظ لا يعرف معناها واما الدعاء المحرم فظاهر انتهى
رشدني **قوله** الا ان يخاطب بهما اي غير الله ورسوله
بخلاف لا اله الا انت والسلام عليك يا رسول الله فلا
ينظر به انتهى شرح مرروي هذا اسرار السارح بقوله
وخطاب الله ورسوله انتهى **قوله** كقوله لغير سبحان
ربي الخ اي ولو كان ذلك الغير لا يعقل كالارض والقمر
انتهى حلي **قوله** بخلاف رحمه الله عبارة شرح مرروي يجوز
التسميت بقوله برحمة الله لا تنفاه الخطاب وليس لمن
عطس ان يحمده الله ويسبح نفسه خلافا لما في الاخبار وغيره
وليس للمصلي ان يرد السلام بالاسارة ولو كان ناطقا على
من سلم عليه وان كان سلامه غير مندوب ويجوز له الرد
بقوله وعليه ولا ينظر به صلاة لانه دعاء لا خطاب فيه انتهى
شرح مرروي عن عليه **قوله** وخطاب الله ورسوله فاذا
سمع بذكره في الصلاة فقال السلام عليك يا رسول الله لم
يضر خلافا للاذري وقوله كما علم من اذكار الركوع
وغيره كالشهاد فان فيه الخطاب له صلى الله عليه
وسلم ولا يتفقد ذلك بالشهاد خلافا للاذري انتهى
حلي وسئل شرح مرروي المراد بخطاب الرسول المغتفر خطاب
بكلام شتم على ذكر ودعاء كما هو فرض المسئلة

بخلاف

بخلاف ما لو خاطبه بكلام اخر خال عنهما فانه لا يغتفر
بل ينظر به الصلاة وعبارة سلطان قوله ورسوله اي ولو عذر
سماعه لذكره على لوجه كان قال السلام عليك او
الصلاة عليك يا رسول الله اما اذا لم يكن كذا كقوله
جاءك فلان يا رسول او قد نصرك الله في وقعة كذا من
غير ان يتسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتمج
البطلان لانه كلام احبني غير محتاج اليه ولا دعاء فيه
للمني صلى الله عليه وسلم ولا جواب فيتمامل انتهى
قوله زيادة علي ذلك اي علي قوله وخطاب الله ورسوله
فالمستثنى منه ان الذكر والدعاء اذا اشتمل علي خطاب
ببطلان الصلاة والمستثنى ما اذا كان الخطاب فيهما
لله ورسوله وعبارة شرح الروض واستثنى منه اي من
كون الذكر والدعاء المشتمل علي الخطاب يبطل بسايل
احدها دعاء فيه خطاب لما لا يعقل كقوله يا ارض ربي وربك
الله اعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما دبت عليك
وكقوله اذا رأي الهلال امنت بالذي خلقك ربي وربك
الله ثانياها اذا احتس بالسيطان فانه يستحب ان يخاطبه
بقوله العنة ملعنة الله اعوذ بالله منك لانه صلى الله
عليه وسلم قال ذلك في الصلاة ثالثها لو خاطب الميت
في الصلاة عليه فقال رحمتك الله عافاك الله غفر الله لك
لانه لا يعد خطابا ولذلك لو قال لامرأة ان كلمت نزييرا
فانت طالق فكلمته ميتا لم تطلق انتهى وما جري عليه
من عدم البطلان في الصور الثلاث ضعيف والمعتمد البطلان

فيها وعبارة شرح مرور مثل ذلك اي الخطاب المبطل
 خطاب من الاعمال كرتي وربك الله اعوذ بالله من شر
 وسر ما فيك وسر ما يدب عليك الارض امت بالذي خلقت
 للهلل او العنك بلعنة الله اعوذ بالله منك للشیطان اذا
 احس به ورحمك الله التبت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك
 الوالد رحمه الله تعالى ول عليه كلام المصنف في شرح مسلم
 انتهت **قوله** ولا ينظم قرآن الى بصورة قرآن على نظمه المعروف
 او يذكر اخر انتهى بر ماوي **قوله** بقصد تفهيم وقراءة عبارة
 شرح مرور ولا وجه انه بغیر في نحو يا يحيى خذ الكتاب بقارئة
 قصد نحو القراءة ولومع التفهيم بجميع اللفظ اذ عروء عن
 بعضه يصير اللفظ اجنبيا منا فاما للصلاة كما يشعر به قول
 المصنف ان قصد معه قراءة وان كان المرجح في نظيره من
 الكتانية الاكتفاء بافتتان النية ببعضها انتهت **قوله**
 كيا يحيى خذ الكتاب وكنوله ادخلوها اسلام مفهما به
 من يستأذن في دخول عليه او يوسف اعرض عن هذا
 مفهما به من بينها عن فعل شئ انتهى بر ماوي وسواء كان
 انتهى في حال قرأته الى تلك الآية ام انساها كما اقتضاه اطلاق
 التحقيق وغيره وهو لا وجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة
 في محاتها وان بحث في المجموع الفرق بين ان يكون قد انتهى في
 قرأته اليها فلا يضر ولا يضر وسواء ما يصلح الخطاب وما لا
 يصلح له خلافا لجمع منفرد بين وشمل كلامهم الفتح على الامام
 بالقرأة او الذكر كان ارجح عليه كلمة في التسميد تقال لها
 المأموم والجهر بتكبير الانتقالات من الامام او المبلغ فينا في

فيها

فيها التفصيل بين الصور الاربع المذكورة كما اقتضاه
 كلام الرافي وغيره واعتمده الاسنوي وغيره وافق به
 الوالد رحمه الله تعالى انتهى شرح مرور **قوله** كما لو قصد
 القراءة فقط الخ وتأتي هذه الاربع في الفتح على الامام بالقرآن
 او الذكر او الجهر بتكبير الانتقالات من الامام والمبلغ
 انتهى زيادي عن **قوله** اوله بقصد سينا اي بان اطلق
 وقوله بطلت هو المعتمد لان القرينة متى وجدت صرفته
 اليها ما لم ينو صرفه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو سينا
 فالتبت انتهى شرح مرور **قوله** ولا يكون قرأنا الا بالقصد
 المراد انه لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد ولا فهو قرآن
 مطلقا لان عدم القصد لا يخرج عن كونه قرأنا والمراد
 عند الصارف كما هنا والافه قرآن ولو من غير قصد
 عند عدم الصارف انتهى سينا وقوله لا يعطى حكم
 القرآن وهو هنا عدم البطلان به **قوله** وخرج بنظم
 القرآن الخ وفي المجموع عن العبادي لوقال الذين اسنوا
 وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار في فتاوى
 القفال ان قال ذلك متعمدا مستقدا كفر وياتي ما تقر
 فيما لو وقف على ملك سليمان وما لم سكت طويلا زايديا
 على سكتة التنفسي والعي فيما يظهر لم ابتداء بما بعدها
 ولو قال قال الله في غير محل تلاوته او النبي كذلك
 بطلت صلاته كما سئلهم كلامهم وبه صرح القاضي وتبطل
 بالسنخ تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ
 اياك يعبد واياك نستعين فقال المأموم مثله واستغنا

بطلت صلاته ان تيمم والا
 فلا ويحسب له وهو
 كعتد وصح

بأنه أو نستعين بأقنه ففي شرح المذهب عن صاحب البيان
 أن كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي أن لم يقصد به
 الدعاء كما في التحقيق وحاصل ما يجاب به الوالد رحمه الله تعالى
 لما سئل عن ذلك أنه تبطل الصلاة بذلك أن لم يقصد به تلاوة
 ولا دعاء وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب
 البيان مقيد بما إذا لم يقصد به الدعاء كما في التحقيق ولهذا
 اعترض في شرح المذهب فسر قد اعتاد كثير من العوام
 أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام أيا كان تعبدوا به واستعينوا
 قالوا أيا كان تعبدوا به واستعينوا وهذا بدعة منه عندها
 فاما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان أن
 كان غير قاصد للتلاوة أو قال استعنا بأقنه أو نستعين
 بأقنه بطلت انتهى وتبطل الصلاة بالقول المذكور إذا لم يقصد
 به شيئا وكذا إذا قصد بقوله استعنا بأقنه التنازل أو الذكر
 كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرهما إذا لا عبارة
 بقصد ما لم يقصد اللفظ وإن قال الطبري في شرح التنبية
 الظاهر الصحة لأنه بناء على أنه تعالى أي بالآزم قال
 الأسنوي وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان
 اللهم أيا كان تعبد الخ وحينئذ تبطل الصلاة في نظاير
 ذلك كقوله اطلب زوجة أو ولدا أو ما لا من الله تعالى
 أو قرأ أنا رسلنا نوحا الآية أو نحوها من أخبار القرائن
 ومواظبه وأحكامه حيث قصد به التنازل انتهى شرح من
 فسرع لو قال صدق الله العظيم عند قراءة سكت من القرآن
 قال من ينبغي أن لا يضر وكذا لو قال أنت بأقنه عند

الطلاق ما نقله عن صاحب
 البيان بقوله ولا نقول
 عليه وعبارته سريته كمنزلة
 ص

قراءة ما يناسبه انتهى سمع على المنهج وبقي ما لو قال الله فقط
 فهل يضر ذلك أولا فيه نظر ولا قرب أنه أن قصد به التعجب
 ضرر وإن لم يقصد ذلك بأن قصد التنازل لم يضر وإن
 أطلق فإن كان لم قرينة تدل على التعجب كان سمع أصلا
 غريبا في القرآن فقالت عند سماعه ذلك ضرر وإن لم تكن
 قرينة لم يضر لأنه اسم من أسمائه لا استراك فيه وروى في
 السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع أذن يده عليه
 وهو غافل فأنزع لذلك وقال الله فاجبت عنه بأن الأقرب
 فيه الضرر إذا لم يقصد به التنازل على الله تعالى لكون
 سببا في له أنه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم
 تبطل انتهى وقضيه أنه لو أطلق بطلت وقبيل أنه أن الله
 مثله وفي سمع على المنهج فسر ضرر بته عقرب في الصلاة
 لم تبطل صلاة وإن ضرر بته حية بطلت والفرق أن
 العقرب تدخل سمها إلى داخل البدن لأنها تغرز أبرتها في
 داخل البدن وتفرغ السم إلى داخله والسم وإن كان
 نجسا كما صرحوا به لأنه مستحيل فهو جبرئ مما ميتة نجسة
 لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تلقي
 سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن
 يبطل هكذا ذكره واعتمد من انتهى انتهى عن شمس
قوله تبطل به صلاة أي وإن قصد به القراءة فقط كما هو
 قضية ضيعه حيث أطلق هنا وقيد فيما بعده فتأمل ومن
 ثم قال ابن حج مطلقا واعتمد من ما يجنبه في شرح الهدية من
 أنه لو قصد القراءة بكل كلمة بانفرادها لم تبطل وأجراه فيما

لو قال ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار فلا يبطل اذا قصد القراءة بما قبل اولئك علي انفراده وبه علي انفراده انتهى **قوله** فان فرغها ليس بقيد بل لو دلها وقصد بكل حرف او كلمة القرآن لم يضرب بماوي **قوله** وقصد به القراءة اي وحدها فان قصد معها التفهيم ضرر انتهى **سبحنا قوله** ولا يسكون طويل معطوف علي المستثنيات السابقة لكن في استثناء هذا نسمع لان تلك مستثنيات من النطق وهذا ليس فيه نطق لكن غرضه التنبيه علي انه مساو لها في الحكم وعدم البطلان خلا فالمراد قال انه يبطل وسياتي في الباب الاتي الخ غرضه به تخصيص قوله ولا يسكون طويل اي مالم يحصل به تطويل ركن قصير وفيه ان التطويل وظيفة البدن والسكون وظيفة اللسان انتهى **سبحنا قوله** ولو عمدا بلا غرض من الغاية للرد وعجالة اصله مع شرح مرد ولو سكت طويلا به غرض له يبطل في الاصح لانه غير محل بهيئتها والثاني يبطل به لاسعاه بالاعراض عنها لانه لا يجرى هيئتها بكسر الراء وبابه ضرب انتهى بماوي **قوله** وليس لرجل تسبيح اي سن ان يكون تنبيهه بالتسبيح وان كان التنبيه في ذاته لا بقيد كونه بالتسبيح قد يكون واجبا كما سيأتي والي هذا اشار السارح بقوله والمراد بيان التفرقة الخ انتهى **سبحنا** والتنبيه المذكور مندوب لمندوب كتنبيه الامام علي سهوم ومباح لمباح كاذنه لداخل وواجب لو احب كاذنار اعني ان تعين انتهى شرح مرد وحرام حرام كالتنبيه للشخص

يريد قتل غير عدونا ومكروه لمكروه كالتنبيه للنظر لمكروه انتهى عني عليه **قوله** ايضا وسن لرجل المراد بالرجل ما قابل الاثني فيشمل الصبي انتهى **قوله** ولغيره تصديق شمل كلامه ما لو كانت المرأة محضرة النساء او في خلوة او محضرة المحارم او الرجال الاجانب فتصنف لانه وظيفتها كما اقتضاه كلام الاصحاب خلا فالمراد كشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال الاجانب وشمل ما لو كثر منها وتوالي وزاد علي الثلاثة عند حاجتها فلا يبطل به كما في الكفاية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى ورفق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بان الفعل فيها خفيف فاستبد به تريك الاصابع في سبحة او حاك ان كانت كفة قارة كما سيأتي فان لم تكن كفة قارة استبد تحريكها للحرب بخلافه في ذينك وقد اكثرا الصحابة رضي الله تعالى عنهم التصديق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم واوبكر رضي الله تعالى عنه يصلي بهم ولم يامرهم بالاعادة وقول الحلبي يعتبر في التصديق ان لا يزيد علي مرتين ان حمل علي ما اذا حصل بهما الاعلام فظاهر والا فهو ضعيف وقد قال ابن الملقن له انه لغيره انتهى شرح **قوله** لا يبطن علي بطن واما الوضوب بطننا علي بطن خارج الصلاة كالفقرا قال الزركشي فيه وجهان لا يختص بنا ورجع منها التحريم وهو المعتمد خصوصا اذا كان في المساجد كما يفعل الان من جهلة الناس كذا بهامس وينبغي ان محله مالم يحتاج اليه كما يقع الآن ممن يريد ان ينادي انسانا بعيدا عنه

ونقل في الدرر عن مر رحمة الله ما وافق ذلك وفي
 فتاوى مر سئل رضي الله عنه عن قول الركني ان
 التصفيق باليد للرجال للهو حرام لما فيه من التشبيه
 بالنساء هل هو مسلم او لا وهل الحجة مقيدة بما اذا قصد
 التشبيه او يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال
 فعله وان لم يقصد به التشبيه بالنساء فاجاب هو مسلم
 حيث كان للهو وان لم يقصد به التشبيه بالنساء وسئل
 عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام ام لا فاجاب
 ان قصد الرجل بذلك التشبيه بالنساء حرم والا كره انتهى
 وعبارة ابن حج في شرح الارشاد ويكره علي الاصم الضرب
 بالقضيب على الوسايد ومنه يؤخذ حل ضرب احدي الراحتين
 على الاخرى ولو قصد اللعب وان كان فيه نوع طرب لم رأت
 المادري والساشي وصاحبي الاستقصا والكفا في الحق
 بما قبله وهو صريح فيما ذكرته وانه تجري فيه خلاف القضيب
 والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك انتهى ورايت
 بهاسن شرح المنهج مانصه وافق شيخنا ابن الرمي بانه
 بانه لا يحرم حيث لم يقصد به اللعب انتهى اقوال وقوله في
 في صدر هذه القولة وهو المعتمد ظاهره وان احتجج اليه
 لتحسين صناعة من النساء او نحو ومنه ما فعله النساء
 عند ملاعبة اولادهن انتهى ع ش عي مر **قوله** بل ان فعله
 لاعبا الخ هذا ايضا يجري فيما قبله وانما خصه بهذه الكيفية
 لان اللعب اكثر فيها انتهى شيخنا وعبارة شرح مر فاق
 صفقت ولو يغرب بطن علي بطن فاصدة اللعب به عامدة

عامة بطلت صلاتها واقتصار كثير عي ذلك في البطن علي
 البطن ليس لاخراج غيرهما وانما هو لان ذلك مظنة اللعب
 لانه مناف للصلاة ولهذا افقى الوالد رحمه الله تعالى بطلان
 صلاة من اقام للشخص اصبعه الوسطي لاعبائه انتهت
قوله ان ثابها سبي اي اصابها وفي المضاج ثابها سبي
 ينوبه لوبة اصابه انتهى **قوله** ولو مع التفهيم ولا يضرب في
 التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا زيادة علي ثلاث مرات
 حيث لم يكن فيه بعد احدي اليدين عن الاخرى وعودها
 اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بانه فعل خفيف
 وبه فارق دفع المار انتهى بر ماوي **قوله** والمراد ببيان
 التفرقة الخ مراده بهذا جواب ايراد علي المقن حيث قال
 ومن لرجل الخ مع انه قد يكون واجبا والجواب ان عرضه
 بيان السنية من حيث التفرقة بين الرجل وغيره اي ليس
 للرجل التشبيح لا التصفيق وان كان كل منهما قد يجب من
 حيث كونه اعلما انتهى شيخنا **قوله** بينهما اي الرجل والمرأة
 وقوله فيما ذكر اي التشبيح والتصفيق انتهى شيخنا **قوله**
 ونبطل به الصلاة علي الاصم هل وان صناق الوقت انتهى جلي
 قال شيخنا الحنفى وان صناق الوقت انتهى جلي صيانة للروح
 راجع انتهى **قوله** وترك زيادة ركن الخ كزيادة ركوع او سجود
 لغير متابعة وان لم يطمئن انتهى شرح مر وقوله كزيادة
 ركوع مفهومة انه لو انحنى الي حد لا يجزيه فيه القراءة بان
 صار الي الركوع اقرب منه للقيام عزم البطلان لانه
 لا سبي ركوعا ولعله غير مراد وانتهى الخفى حتى خرج

عن حد القيام عامدا لما بطلت صلاة ولو لم يصل المجدد
الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود انتهى عن شمس عليه
قوله زيادة الخ تصرف الزيادة بالركن الواحد ولا كثر
بل وبالركعة فيزيد بطابق الدليل المدعي انتهى سببخنا
قوله فيبطل بها صلاة أي ان كان ما أتى به أولا معتد به
وأما لو سجد على ما يتحرك لم يركع ثم رفعه وسجد ثانيا لم
يضر انتهى جلي ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفا
من جرح جبهته لم يسجد ثانيا بطلت صلاة ان كان قد
تجامل على الخشن فيقل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما
القاضي حسين لانهما يبطل مطلقا ومثله ما لو سجد على شئ
فانتقل عنه لغبر بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه
بخلاف ما لو فعل قبل سجوده محسوب له كان سجود
على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض انتهى شرح مر
وقوله ان كان قد تجامل على الخشن ظاهرا وان لم
يطمين لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب
له خلافة وهو ظاهر ويبلغ ان محل ذلك حيث لم يقصد
ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت لتلاعبه بمجرد شروعه
في الهوي انتهى عن شمس عليه **قوله** بخلافها سهوا ومن
ذلك ما لو سمع الماثوم وهو قائم تكبيرا فظن انه امامه
فرفع يده للهوي وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب
فكف عن الركوع فلا يبطل صلاته بذلك لان ذلك في
حكم النسيان وبذلك يستعطف ما نظرت فيه سم في حواشي
البرهجة ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع الماثوم

تكبير

تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافة فيرجع
الى امامه ولا يضر ما فعله المتابعة فيه وان كثر انتهى
عن شمس علي مر **قوله** بخلافها سهوا ويعتذر القعود اليسير
الخ شروع في استئناء صور حسن لا يضر فيها الزيادة
انتهى سببخنا وقوله اليسير أي بقدر الطمانينة على المعتمد
وقدرها بقدر سبحان الله انتهى عن شمس علي مر وعبارته
الشو يري قال في المهمات ويستثنى صور إلى ان قال الثالثة
كان قائما فانتهى إلى الركوع لقتل حية فلا يضر قال الخوارزمي
في الكافي الرابعة سجد على مكان خشن فخاف جرح جبهته
فرفع رأسه سجد فللقاضي حسين احتمالان الاول البطولات
الثاني ان تجامل فيقل رأسه بطلت بالعود فطريقه ان
يرجع عن الخسونة ولا يرفع وان لم تجامل لم يبطل ويجريان
فمن سجد على يده ثم رفع وسجد على الأرض انتهى واقرا بن
الرفعة التفصيل انتهى **قوله** ايضا ويعتذر القعود اليسير الخ
وظاهر كلامهم انه لا يضر وان قصده الركنية وكذا الوقوف
آية سجدة في صلاة فهو يسهو للسجود فلما وصل لحد الركع بدأ له
ترك ذلك ورجع للقيام ليركع منه لم يضر وان عاد
للقيام لان الهوي بقصد السجود لا يقوم مقام هوي الركوع
انتهى جلي **قوله** ايضا ويعتذر القعود الخ عبارة شرح مر
نعم لا يضر تعمد جلوسه قليلا بان جلس من اعتداله
فدرج لسة الاستراحة المطلوبة بالاصالة قال ابن قاسم
علي ابن حج تقدم آخر الباب السابق عن مران المعتمد
البطلان بزيادة هذا المجلس علي قدر طمانينة الصلاة

انتهى ع ش عليه وانما اغتفرت هذه الجلسة لانها عهدة
في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يعهد
فيها الاركان فكان تأثيره في نظمها استدانته شرح مر
قوله قبل السجود اي للتلاوة او الصلاة انتهى سيجنا وكذا
يغتفر ايضا فعود الهماموم المسبوق عقب سلام امامه في
غير محل جلوسه انتهى ع ش عني مر **قوله** وسيا في صلاة
الجماعة انه الخ انه فاعل ياتي وانه الثانية بدل منها بدل الشمال
وجواب لو لم يذكر فيقدر اخذ من خبر ان الثانية اي لزمته
متابعته انتهى سيجنا وخرج من كلامه مسئلة حسنة وهي
سبوق ادرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاة فسجد
معه ثم رفع الامام رأسه فحدث وانصرف قال ابن ابي هريرة
وابن كحج علي السبوق ان ياتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم
من لزمه السجدة وان نقل القاضي ابو الطيب عن عامة الاصحاب
انه لا يسجد لانه يجرد الامام انفرده فهي زيادة محضة لغیر متابعة
فكانت مبطله انتهى شرح مر **قوله** وترك فعل فحس الخ بعد
هذا وما قبله شرط واحد لان كلامهما ترك فعل مبطل
وغاية الفرق بينهما ان هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة
يقيد بالعمد وهو القسم الاول وان كان من غير جنسها يبطل
مطلقا ولهذا اعاد العامل بقوله وترك الخ انتهى سيجنا **قوله**
ايضا وترك فعل فحس ظاهره وان فعل ذلك فزعامة نحو
حية وينبغي خلافه فلا يبطل به صلاة لانه معذور انتهى
ع ش **قوله** ايضا وترك فعل فحس اي تركه من قول
في تكبير الاحرام فلو قارنها فعل فاحس او كبير متوال

له

له تنعقد الصلاة لتبين الدخول فيها بادل التكبير وفي
ع ش عني مر فرع فعل مبطل كونه قبل تمام تكبير
ينبغي البطلان بناء على الاصح انه يتمام التكبير بتبين
دخوله في الصلاة من اولها وفاقا للمرد خلافا لما رايناه في
فتوي عن الخطيب انتهى **قوله** كونه اتي سيجنا الشهاب
الرملي رحمه الله تعالى بان حركة جميع اليدين كالوئبة الفاحشة
فتبطل بها انتهى سم علي المزهج قال مر في فتاويه ما حاصله
وليس من الوئبة ما لوجه الانسان فلا يبطل صلاة بذلك
انتهى وظاهره وان اطلال حملته وهو ظاهر حيث استمرت الشروط
موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك
ما لو تعلق قبل فانه يبطل صلاة اما فلا فلان مسئلة التعليق
انما ذكروها فحين فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه
واما انما فلان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله انتهى ع ش
علي مر **قوله** وهذا اولي الخ لان الوئبة لا تكون الا فاحشة
ولسؤال غير الوئبة مما فحس كتحريك جميع يديه ويمكن ان يقال
ان الفاحشة في كلام المتأخر كالصفة الكاسفة للاسارة
الي ان كل ما فحس حكمه حكم الوئبة انتهى ابنا قاسم انتهى
سوبري **قوله** او كثر من غير جنسها اي كثر يقينا وقوله
بخلاف القليل اي ولو احتملا وعبارة شرح مر ولو سلك في
كثرة فعله لم يبطل الاصل عدتها انتهت **قوله** من
غير جنسها محترزه تقدم في قوله وترك زيادة ركن الخ
انتهت سيجنا **قوله** في غير سدة خوف تقييده بهذا في الكثير
وعدم التقييد به في الذي فحس يقتضي ان الذي فحس

يبطل ولو في سنة الخوف انتهى سُبْحًا وظاهره انه ليس
 كذلك كما تقدم قريباً عن ع في الذي رفع فزعاً من نحو
 حبة **قوله** كذلك خطوات اضطرب المناخرون في
 تعريف المخطوط والذي افنى به الوالد رحمه الله تعالى انها
 عبارة عن نقل رجل واحدة الى اي جهة كانت فان
 نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوي بها الاولى ام
 قدمها ام اخرها عنها اذ المعتبر تعدد الفعل وذهاب اليه
 وعودها اي على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا
 رفعها ثم وضعها على محل الحكة ويستحب الفعل القليل
 لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك والاو في حقه التحرز
 عن الافعال القليلة المتوالية انتهى شرح مر وقوله وذهاب
 اليه وعودها الخ بخلاف الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان
 والفرق بينهما وبين اليد ان اليد يبتلى بتحركها كثيراً بخلاف
 الرجل لان عادتها السكون انتهى سم **قوله** بخلاف القليل
 والكثير المتفرق وقوله لان خف هذا كله مع كونه غير مبطل
 لكنه مكروه انتهى ع في مر **قوله** والكثير المتفرق
 صابط المتفرق ان بعد الثاني منقطعاً عن الاول في العادة
 وفي التهذيب وعندي ان يكون بينهما قدر ركعة الحديث
 امامة انتهى انتهى اجماع انتهى سوبر **قوله** لان صلي الله
 عليه وسلم صلي وهو حامل الخ عبارة المناوي في شرح
 الجامع عند قوله صلي الله عليه وسلم ان في الصلاة
 شغلان فانه قيل كيف حمل المصطفى صلي الله عليه
 وسلم امامة بنت ابي العاص في صلاة علي عاتقه وكان

اذ اركع وضعها اذ ارفع من السجود اعادها قلت اسناد
 الحمل والوضع والرفع اليه مجاز فانه لم يتعد لكنها على
 عادتها تتعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا
 كان علم التخصيص ليغله عن صلاته حتى يستبدل بها
 فكيف لا تغله هذه انتهت بحمد فله وعليه فلا دليل فيما قاله
 السارح رحمه الله تعالى من الحديث الا ان يقال انها
 كانت تتعلق به صلي الله عليه وسلم في الابتداء فلا
 يدفعها لما جبل عليه من كمال السقفة والرحمة ولكن
 اذ اركع او سجد وضعها فيستدل بوضعها على ان الفعل
 الغير المتوالي لا يضر انتهى ع في لكن هذا الجواب لا يتم
 مع قول السارح واذا قام حملها وامامة بضم الفتحة بنت
 بنته زينب رضي الله عنها واسم ابوها ابو العاص ابن
 الربيع القرشي كان النبي صلي الله عليه وسلم يحبها
 ويحلمها في الصلاة وتزوجها علي رضي الله عنه بعد
 فاطمة وكانت اوصلت ان تزوجها ولم تعقب منه انتهى
 برماوي ويجوز في امامة ان ينصب بما قبله وان ينخفض
 باصنافه وعلاوة جرة الفتحة لانه لا ينصرف وقد قرئ ان
 الله بالغ امره بالوجهين انتهى سوبري **قوله** وفعل واحد
 منها اي فانها يبطل وكالفعل القول حتى لو قصد الاثبات
 مجزئين متواليين فاني باحدهما بطلت صلاته انتهى برماوي
 وسأله شرح مر **قوله** صرح به العمري هو ابو الحسين
 يحيى ابن ابي الخير العمري البجلي صاحب البيات
 والزوايد ولد سنة تسع وثمانين واربعمائة وتفق

علي جماعات منهم زيد البقاعي وغيره المتوفي سنة ثمان
 وخمسين وخمسة مائة انتهى برماوي **قوله** فينبطل به اي بشرط
 العلم بالتحريم كما قيد به في غير هذا الكتاب انتهى شوكري
 ومنه ما لو قرص اخر بقصد اللعب انتهى الطنجي وقوله
 كما مر اي في التضييق من قوله بل ان فعله لاعبا عالما
 بتحريم بطلت صلاته وان قل انتهى ع **قوله** لا ان خف
 الخ هذا ما بعده تقييد لقوله او كراي ما لم يكن
 خفيفا او بعد رانته شيخنا **قوله** كتحريك اصابعه اي
 وكذا اذانه واجفانه وحواجبه ولسانه وسفاته وذكره
 واللباء انتهى برماوي **قوله** في نسخة اي وفي عقد شئ
 او حله او غير سبب لا يقصد اللعب انتهى برماوي وفي
 المصاحح السبعة خزرات منظومة يسبح بها جميعها سبع
 كفرة وغرف انتهى **قوله** المحاقاله بالقليل هذه نسخة
 وهي ظاهرة وفي نسخة لها ويمكن رجوعه للتحريك
 واكتسب الجمعية من المضاف اليه على حد قوله وسورة
 ايام حزن الى العظم انتهى شيخنا **قوله** او استند
 جرب اي او حكة او قمل ومنه يؤخذ انه لو ابتدى بحركة
 اضطرارية بنشاء عنها عمل كثير انه يسامح به انتهى برماوي
قوله ايضا واستند جرب اي ولم يكن حالة يخلو فيها
 من هذا الحرك زمانا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فاب
 كان وجب عليه الانتظار كما تقدم في السعال ونحوه فهما
 علي حد سواء انتهى ع شئ علي مر عن سم علي ابن حج بالمعنى
قوله وترك مفطراي ولو با دخال نحو عود في اذنه

انتهى

انتهى برماوي وتعليقه المحكم على كونه مفطرا يقتضى انه
 لا بد من العمد والعلم وقوله واكل كثير اي غير مفطر
 بدليل العطف اي لكونه مع المسنان او الجهل ومحتز
 التقييد بالكثير ان اليسير معهما لا يضر وعبارة
 اصله مع شرح مر قلت الا ان يكون ناسيا للصلاة
 او جاهلا بتحريمه وعذر معه فلا ينطل بقليله قطعاً وادته
 اعلم وكذا الوجري ريقه يبا في طعام بين اسنانه وعجز
 عن تمينه ومجده كما في الصوم او نزلت نخامة ولم
 يمكنه اساكها انتهت وقوله وعجز عن تمينه اما
 مجرد الطعم الباقي من الرطام فلا اثر له لا تنفاد
 وصول العين الي حوفه وليس مثل ذلك الاثر الباقي
 بعد الفهم مما يغيب لونه او طعمه فيضرب ابتلاعه لا تغير
 لونه يدل عي ان به عينا ويحتمل ان يقال بعدم الضرر
 لان مجرد اللون يجوز ان يكون اكتسبه الريق من
 مجاورته للاسود مثلا وهذا هو الاقرب اخذا مما قالوا في
 ظهارة الماء اذا تغير بمجاورة وقوله او نزلت نخامة ولم
 يمكنه اساكها اي او امكنه ونسي كونه في صلاة
 او جهل تحريم ابتلاعها انتهى ع شئ عليه والمفطرات عشرة
 يتصور منها هنا اربعة الحقنة والردة والمجنون
 ووصول شئ الى الجوف والثلاثة الاول لا يقال فيها
 عمدا وسهوا والاخير لا يفطر الا ان كان عمدا مع العلم
 بالتحريم فقوله وترك مفطر خرج منه السهو والجهل
 مع العذر فلهذا احتاج الي عطف قوله واكل

كثير اي سهوا او جهلا واما عمد افقد دخل في المفطر
 واحتاج الى قوله او باكره لانه لم يدخل في المفطر اي
 او قليل باكره فهذا يقتضي العطف باو وحيد فحكم
 الكثير بالاكره بفهم بالاولي وبقي مفهوم المتن
 وهو التبدل سهوا او جهلا ولم يذكر السراح على
 عادة في شرح المتن وحكمه انه لا يضر هنا ولا في
 الصوم انتهى **سبحنا قوله** واكل كثير بضم الهمزة انتهى
 ع ش اي مأكول لقوله بعد والمضغ من الافعال انتهى
 حلي **قوله** وان كان الاول والثالث قليلين هذا
 التعميم بالنسبة للتاكيد بقطع النظر عن العبارة والافادها
 انما هو القليل فقط وان كان الكثير معلوما بالاولي
 وقوله لحرمة اي وبالبطالان فلا بد من هذا القيد ايضا
 لاجل ان يكون من غير المفطر كما هو مقتضى العطف والا
 لو علم البطلان وجهل الحرمة كان من قسم المفطر فهو
 من قبيل الاول انتهى **سبحنا** ويستثنى من ذلك ما
 لو كان جاهلا بالتحريم معذورا بان قرب عهده بالاسلام
 او سببا بادية بعيدة عن العلماء او كان ناسيا في الاول
 انتهى برماوي **قوله** كبلع ذوب سكره يقال في فعله
 بلع بكسر اللام وحكى فتحها انتهى شرح مردوي المصباح
 بلع الطعام بلعا من باب تعب والماء والريق بلعا ساكن
 اللام وبلعته بلعا من باب نفع لغة انتهى **قوله** والمضغ
 من الافعال الخ يسير به الي ان المتن بالضم واما بالنفع
 فهو المضغ وحكمه ما ذكر ان **سبحنا قوله** فتبطل

بكثير اي كاللثلاث المتوالية فكثرة المضغ مبطله وان
 قل المأكول وكثرة المأكول مبطله وان قل المضغ او
 انتفى بالتفصيل بين القليل والكثير في الاكل ما لم
 يكثر نفس المضغ انتهى برماوي **قوله** ان يصلي نحو
 جزار اي ولو صلاة جنازة وينبغي ان بعد النعش سايرا
 ان قرب منه فان بعد عنه اعتبر بحرمة المرور امامه
 سنة بالسروط وينبغي ايضا ان في معي الصلاة سجدة
 التلاوة والسكر وتقل بالدرس عن شيخنا الزياوي
 مثل ذلك وان مرتبة النعش بعد العصا انتهى ع ش على
 مرور واستتر بستره في مكان مغطوب لم يحرم المرور بينه
 وبينها ولم يكرم كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انتهى
 شرح مرور وينظر الست بستره مغطوبة في المكاتب
 الغير المغطوب والذي في التحفة التسوية بينهما ان الحق
 المتعلق بالمكان اقوي من الحق المتعلق بالستره فان
 المصلي لاحق له في المكان المغطوب حتى تكوي
 السترة مانعة لغيره من المرور فيه فاعتبارها يقطع حق
 المالك من مكانه بخلاف السترة المغطوبة فان الحق
 للمالك انما يتعلق بعينها فامكن اعتبارها علامة على
 كون محلها محتبرا من حرمة المصلي وبقي ما لو صلى
 في مكان مغطوب ووضع السترة في غيره وينبغي فيه
 حواز الدفع اعتبارا بالستره انتهى ولو تقارفت السترة
 والقرب من الامام او والصف الاول مثلا فالذي يقدم
 كل محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الاول في مسجده

صلى الله عليه وسلم وان كان خارج سجده المختص
بالمضا عفة تقديم نحو الصف الاول انتهى ابن ج انتهى
سؤري **قوله** ثم ان عجز عنه المراد بالعجز عدم
السهولة انتهى برماوي **قوله** فلنحو عصي اي اذرع
او شاة او غيرها فافسده قال الفراد الحسن سمع
بالعراق هذه عصاتي وانما هي عصاي كما في القرأت
العز بن انتهى برماوي وعصى برسم بالالف لانه واوي
انتهى عن ش **قوله** ولو لبهرهم هو ما يربح به في القوس
انتهى شيخنا **قوله** كسجادة قال شيخنا البا بلي ليس
المراد بالسجادة الحصير المفروسة بالمسجد لانها لا تكون
سترة الواقف عليها ولا يقدح في اعتبارها جمعها كالمتاع
انتهى برماوي **قوله** ثم بخط امامه فلو عدل الي مرتبة
وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار ويظهر
ان عسى ما قبلها عليه بخرقة عجز عنها انتهى مر انتهى
ع ش **قوله** طولا هذا هو الاكمل ويحصل اصل السنة
بجعله عرضا انتهى شرح مر **قوله** فليجعل امام وجهه
اي في جهة الامام وهذا لا ينافي ما ياتي من ان المطلوب
ان يكون السترة بخذاء جبينه الايمن او الايسر لانها
مع ذلك لم يخرج عن جهة امام الوجه انتهى جلي وفي
الحديث نوع قلب والمعني فليجعل وجهه مقابل شئ ثابت
من قبل انتهى شيخنا **قوله** ثم لا يضر ما امر امامه معناه
عدم نقص اجره بنسولي خشوعه كما قيل القطع في
حديث يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار على قطع الخشوع

انتهى برماوي **قوله** وقدم اي المصلي على الخط اي
مع كونه مقيسا عليه انتهى شيخنا **قوله** ثلاث اذراع
فاكثر اي بان يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذلك
وامتداد الاخيرين كذلك لكن لم يتعرض ابن ج لعدد
المصلي والخط بل قضية عبارته عدم اشتراط شئ فيهما
لانه قال وكان ارتفاع احد الثلاثة الاول ثلاثي ذراع بذلك
فاكثر انتهى عن ش عن عي مر **قوله** وبينهما ثلاثة اذرع اي
بذراع الايدي المحتدل وتعتبر الثلاثة بما في التقدم على
الامام في القاييم قدماء وفي القاعدة الياء وفي المصططع جنبه
وفي المستلق راسه وعلى ذلك يحمل ما في كلام العلامة الرلي
مما يؤهم المخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة ابن عبد
الحق في القاعدة ركبته وفي المستلق قدميه وله وجه
اذا كان طول المصلي بكسر اللام ثلاثة اذرع فاكثر انتهى
برماوي وخرج ش عن عي مر وقوله اي بينها وبين المصلي
اي بينها وبين المصلي روس اصابعه في حق القاييم وبينها
وبين ركبته في حق الجالس وبينها وبين بطون القدمين
في المستلق وبينها وبين الحيز الذي يلي القيلة في المصططع
ولا يشترط له حيز معين فيعتد بوضعها في مقابلة اي
حيز كان انتهى **قوله** ثلاثة اذرع فاقبل ولوراه مستترا
بالادون وسلك في قدرته على ما فوقه حرم المرور فيما
يظهر لان الاصل عدم القدرة واحترام السترة حتى يتحقق
ما يخالف ذلك قاله في الايعاب وهو قريب ان قامت
قرينة عليه او لم تقم قرينة على خلافه والا فالوجه خلافه

انتهى سوبري **قوله** وذكر سن الصلاة الى قوله
من زيادتي فيه ان الاصل صرح بالسن وعبارته
وليس للمصلي ان يتوجه الى جدار الخ انتهى فذهب
كعبارة المتن ولم ينبه الخواشي على مناقشة الساج
في دعواه هذه الزيادة تأمل انتهى لكاتبه **قوله** فيسن
دفع ما راي ولو كانت السترة ادبيا او بهيمة او اسراة
ولم يحصل له بسبب ذلك اشتغال بنا في خشوعه ولو
كانت السترة دابة نفورا او امرأة يشتغل قلبه بها
لم يعتد بتلك السترة على ما يجتهد بعضهم كراهة
الصلاة اليها حينئذ قال ومثل ذلك ايضا فما يظهر ما
لوصلي يصير الى ساجد مزوق هذا والوجه عدم
الاكتفاء بالسترة بالادبي ونحو اخذ مما ياتي ان
بعض الصفوف لا يكون سترة لبعض اخر ويكره كما في
المجموع ان يصلي وبين يديه رجل او امرأة يستقبلانه
وبراها انتهى شرح مر وقوله الى ساجد مزوق ظاهره
وان كان الساجد من اجزاء المسجد وخلا من اسفل
الساجد عن التزويق ما يساوي السترة او يزيد عليها
فينتقل عنه ولو الى الخط حيث لم يجد غيره فتدبه له فانه
يقع كثيرا بمصرنا في ساجدها انتهى ع سر عليه **قوله**
ايضا فيسن دفع ما راي وان لم ياتهم بمروره كما الجاهل
والساهي والغافل والنسي والمجنون خلا فالابن حج
لان هذا من باب دفع الصائل لاس باب ازاله المنكر
علي ان غير المكلف يمنع من ارتكابه المنكر وان لم

يأثم

ياثم انتهى حلي وانما لم يجب الدفع وان كان من باب
النهى عن المنكر لان المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر
الا ما جمع على تحريمه ولانه انما يجب الانكار حيث لم يؤد الى
فوات مصلحة اخرى فان ادري الى فواتها والوقوع في
مفسدة اخرى لم كما ترد في محله وههنا لو اشتغل
بالدفع لغابت مصلحة اخرى وهي الخشوع في الصلاة
وترك العتق فيها وانه انما يجب النهي عن المنكر بالاسهل
فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو ممنوع منه فلما
انتهى سقط ولم يجب بالفعل ولان النهي عن المنكر
انما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة للاثم وههنا لم
يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا او جاهلا او غافلا
او اعمى ولان ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزول
الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء مروره انتهى شرح
مر **قوله** ولغيره اي الذي ليس في صلاة انتهى اجب
حج ومفهومه ان من في صلاة لا يسن له الدفع لكن قضية
قول مر في كف الشعر والثوب ويسن لمن رآه كذلك
ولو مصليا اخر ان يحمله حيث لا فتنه خلافا للهم
الا ان يقال دفع المار فيه حركات قوية فر بما يشوب
خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه انتهى ع سر علي مر رو
عبارة السوبري قوله ولغيره اي ولو كان مصليا
اخر انتهت **قوله** دفع ما راي باللاحق فاللاحق لانه
صايل بافعال لا يبطل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف
ودخل في المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملا او قريبا

او غير مكلف او ادمية حاملا ولا بد ان يكون بافعال
 قليلة فان كثره ثلاثا متواليه بطلت صلاته واختصاصه
 بوقت وجود السترة حقيقة او حكما في جميع صلواته
 وبعضها سواء وضعها المصلي او غيره ولو بغير اذنه
 او بأكراه او بخوف او وضعها فرد ولو مغصوبة او ذات
 اعلام او متنجسة او نجسة لان المحرمة والكراهة
 لا امر خارج نعم لا تقبر ستره في محل مغصوب لانها لا قرار
 لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا ولو غير ادي ومنه
 الصفوف والمخاض كما قال ابن ج وعليه حديث كان
 صلى الله عليه وسلم يعترض راحلته ويصلي
 اليها واعتمد العلامة الرملي ان الحيوان لا يعد ستره
 بل بكره استقبال رجل وامرأة واقترع العلامة الزياوي
 وفيه نظر لان الكراهة لا تنافي اعتبار السترة انتهى برماوي
 فرع حيث ساع الدفع فتلف الدفع لم يضمنه وان كان
 رفقا لانه لم يدخل في يده بحمد الدفع فلو توقف دفعه
 عني دخوله في يده بان لم يندفع الا بقبضه عليه
 وتحويله من مكان الى اخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه
 او لا القياس انه حيث عمد مستوليا عليه ضمنه اخذ اسما
 سباني في الحجر في صلاة الجماعة انتهى وقد يتوقف في الضمان
 حيث عمد في دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان
 ادي الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق
 بينه وبين مسئلة الحجر بان الحجر لتفح الحجر لا يدفع ضرره
 الحجر وانتهى عن سعي برماوي **قوله** والمراد بالمصلي والخط

اي في قول المتن وبينهما ثلاثة اذرع اي فيقدر بضاف
 بالنسبة الى هذين وكان الاولي للسارح تقديم هذا
 على قول المتن فيسن دفع ما ركما هو ظاهر وقوله منها
 حال من المصلي والخط اي حالة كونها منها اي من جملة
 الاربعه اي بعضها انتهى شيخنا وعلى هذا الوصلي على فروع
 مثلا وكان اذا سجد سجد على ما وراها من الارض لا يحرم
 المرور بين يديه على الارض لتقصير بعدم تقديم الفروع
 المذكورة الى موضع جهرته ويحرم المرور على الفروع
 فقط انتهى **قوله** اعلاها اي لاولها يعني اننا نحسب
 الثلاثة اذرع التي بين المصلي والمصلي من رؤس اصابع
 المصلي الى اخر السجادة حتى لو كان فارستها تحته كفت
 لاننا نحسبها من رؤس اصابعه الى اولها حتى لو وضع
 قدمه وكان بينه وبين اولها ثلاثة اذرع لم تكف لان الاعتبار
 ان يكون بينه وبين اخرها ثلاثة اذرع فاقل لا بينه وبين
 اولها وكذا المصلي انتهى شيخنا **قوله** ايضا اعلاها
 كذا في المحلي وغيره وقضيه انه لو طال المصلي والخط
 وكان بين قدي المصلي وبين اعلى طرفه الاعلى الذي من
 جهة القبلة اكثر من ثلاثة اذرع الى قدميه ويجعل ستره
 ويغني حكم الرايد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم الى انه
 يقال ما ذكر لكن ظاهر المقول الاول فليحرم انتهى
 سم على المنهج انتهى عن سعي برماوي **قوله** يستتر من
 الناس معناه ما يمنع الناس من عمن المرور بين يديه
 اخذ ما بعد انتهى برماوي **قوله** اي معه شيطان قال

الرافعي لأن الشيطان لا يجسر أن يمر بين يدي المصلي
وحده فإذا مر لسان وافقه انتهى انتهى عميره انتهى سم
وعبارة السويري قوله فأنما هو شيطان أي فعله فعل
الشيطان لأنه أتى إلى التسويبي على المصلي وإطلاق
الشيطان على المار من الناس سابع وسابع ويحتمل أن المعنى
فأنما المحامل له على ذلك الشيطان انتهى فتح الباري انتهى
قوله وحرم مرور معطوف على فبين فهو من جملة
التفريع وانظر حكمه عدم الشوية بين المتعاطفين في
المعنى أو المضارعة انتهى سيحنا أي حرم على المكلف العالم
مرور أي وإن أزيلت السترة حيث علم بوجودها أي
عالمه يتعين طريقا لا نقاذ نحو مشرف على هلاك ولا جاز
انتهى جلي وهو من الكبار أخذ من الحديث انتهى
عن بري قال ابن قاسم على ابن حج ويلحق بالمرور جلوسه
بين يديه ومدرجية وأصلها أنه انتهى بالمعنى وسأله
ما لومده لياخذ من خزانته متاعا لأنه يشعله وربما
شوش عليه صلاة انتهى على مر **قوله** لو يعلم المار الخ
جواب لو محذوف تقديره لو وقف وقوله لكان خيرا
الخ مرتب على هذا المحذوف أي ولو وقف لكان وقوفه
الخ وقوله خيرا له أفضل التفضل ليس على باب لأن
المرور لا خير فيه انتهى سيحنا **قوله** أن يقف اسم كان
وخزيفا تمثيل وخيرا له خير كان وفي رواية يرفع خير
وعليه فهو اسم كان لأنها وإن كانت نكرة إلا أنها
وصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة

خيرها

خيرها انتهى فتح الباري انتهى سويري **قوله** مقيد
بما إذا لم يقصر المصلي الخ يؤخذ منه أنه لو لم يجد محلا
يقف فيه الأبواب المسجد لكثرة المصلين كيوم الجمعة
مثلا حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم
حرمة المرور لعذر كل من المار أو المصلي أما المصلي فلعذر
تقصير وأما المار فلا استحقاقه المرور في ذلك المكان
على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث له يبادر للمسجد
بحيث يتيسر له الجلوس في غير المناس وهذا أقرب
انتهى عن علي مر **قوله** بقارعة الطريق أي أو يتلوع
أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحل الذي يغلب مرور
الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف قال
سيحنا السرايس وليس منه ما جرت به العادة من
الصلاة برواق ابن معمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس
محلا للمرور غالباً نعم ينبغي أن يكون منه ما لو وقف
في مقابلة الباب انتهى بر ماوي **قوله** وبما إذا لم يجد
المار فرجة أمامه أي أمام المصلي والفرجة ليست بتحديد بل
المدار على السعة ولو بلا خلاء بأن يكون بحيث لو
دخل بينهم لو سعه كما سيوضح به في شروط الاقتداء
انتهى جلي **قوله** بل له خرق الصفوف أي كان تعدد
وزادت على صفين بخلاف ما سياتي في الجمعة من الخطي
الرقاب حيث يتقيد ذلك بصفين لأن خرق الصفوف في
حال القيام فهو أسهل من الخطي لأنه في حال القعود
انتهى جلي ولو أزيلت السترة حرم المرور على من علم

بها لعدم تقصير وقياسه ان من استتر بستره
 يراها مقلده ولا يراها مقلد المار مخزيم المرور وكذا
 ان لم يعلم مذهب المصلي ولو قبل باعتبار اعتقاد
 المصلي في جواز الرفع في مخزيم المرور باعتقاد المار
 لم يبعد ولو عجز عنها حتى عن الخط لم يكن له الرفع
 انتهى برماوي **قوله** ليس العزجة اي وان لزم عليه
 المرور بين يدي المصلي وفيه نقص مخ بان الصفوف
 لا تكفي السترة انتهى خبي وهو كذلك كما في شرح
مر **قوله** وفيها الوصلي الخ مراده بهذا بيان مفهوم
 قول المتن سابقا وسن ان يصلي الخ واتي به تنقولا
 عن الروضة انتهى شيخنا ولو وصلي بالاسترة فوضعتها
 غيره بلا اذن اعتد بها كما يحمله ابن الاستاذ انتهى
 شرح مرور قوله اعتد بها اي فينبغي للغير وضعها
 حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويجتمل ان
 يسن مطلقا لان فيه اعانة على خير والا قرب
 الاول وهل تضمن المصلي السترة في هذه الحالة
 اذا تلفت ام لا فيه نظر والا قرب انه ان وضع يده
 عليها ودلت قرينة عليها من المالك ولو يأسأره
 منه على وضع يده عليها فهي عارية فان تلفت
 بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان ولا ضمن ولو بلا
 تقصير منه وان لم ياذن في وضع يده عليها فلا
 ضمان ماله بعد استوليا عليها لتعدي به بوضع يده
 عليها بلا اذن وبقي ما لو كانت السترة ملكا

المصلي

المصلي ولم يضعها لم اخذها غيره ووضعها وتلفت
 هل تضمن ام لا فيه نظر والا قرب الاول لتعدي به بوضع
 يده بلا اذن وان قصد بذلك مصلحة تعود على المصلي
 ماله تدل قرينة من المصلي على الرضي بذلك والا
 فلا ضمان انتهى ع ش عليه **قوله** فليس له الرفع اي ولو
 تعذرت السترة بسائر انواعها انتهى ع ش عن الزياوي
 وهن محرم المرور في هذه الحالة قال شيخنا لا يحرم المرور
 حينئذ لفقد السترة وان كانت مجوزا عنها انتهى **قوله**
 فالسنة ان يجعلها الخ هذا لا يتناقض في الجدار كما هو معلوم
 وقد يتناقض فيه بان يفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة
 وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي
 كالسجادة فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف
 عليها فيه نظر ويجتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن
 يمينه وان وقف عليها انتهى سم علي ابن حج انتهى ع ش
قوله مقابلة يمينه او شماله اي بحيث تسامت بعض
 يده انتهى ابن حج وعبار الشويزي قوله مقابلة ليمينه
 الخ اي بحيث تحاذي حاجبه الايمن قاله في شرح المذهب
 انتهى انتهى ولا يبالغ في الانحراف عنها بحيث يخرج به
 عن كونها سترة وليس من السترة السرعة ما لو
 استقبل القبلة واستند في وقوفه الي جدار عن يمينه
 او يساره فيما يظهر لانه لا يعد سترة عرفا انتهى ع ش
 علي مر **قوله** ولا يصدر لها اي لانه مكروه للنهي عنه
 الا في نحو جدار عريض يحس فيه ذلك ولا يخرج

بالكرهية عن سن الدفع وحرمة المرور انتهى برماوي
قوله ايضا ولا يصمد لها وجنبه يحتاج الى الجواب
عما تقدم في الخبر وهو اذا صلى احدكم فليجعل امام
وجهه شيئا انتهى جلي الان يقال المراد بالامام ما
قابل الخلف فيصدق بجعلها عن يمينه او شماله كلاوي
ان تكون على اليسار لان الشيطان يأتي من جهتها
وقال ع ش الاولي عن يمينه لسرف النبي انتهى سنجنا
وفي المختار الصمد السيد يقال صمد من باب نصر اي
قصده انتهى **قوله** وكرم التفات الى كراهة تنزيهه
لان المطلوب في الصلاة اجتناب المذكورات انتهى
برماوي ومحل كونه مكروها ما لم يقصد به اللعب فلا
فتبطل به صلاة انتهى شرح **قوله** بوجهه اي يمينه
او شماله وكذا لولوي عنقه خلف ظهره انتهى برماوي
قوله فقال هو اختلاس اي اختطاف بسرعة قال
الطبي سمي اختلاسا تصويرا لفتح تلك الفعلة بالختلس
لان المصلي يقبل على ربه سبحانه وتعالى والشيطان
مرصد له ينتظر قوات ذلك عليه فاذا التفت اغتنم
الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة ولعل المراد
حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يفتطع
منها شيئا ياخذ انتهى سوري **قوله** ونعطية فم
اي يبدو غيرها انتهى برماوي وقوله للمني عنه اي
ولما فاته هيئة الخشوع انتهى برماوي **قوله** لانه
تكلف يفيد انها مرفوعة عن الارض وهو المستحق

بالصافى

بالصافى بالنون فلا يكره كونها على الارض مع الاعتقاد
على احدها الراحة مثلا ويندب تفريق قدميه بنحو سببر
فيكره صفهما ويسمى الصافى بالدال المهملة انتهى
برماوي **قوله** فان كان لهاله يكره اي كما لا يكره
مجرد لمخ العين انتهى شرح **قوله** استنكى اي مرص
انتهى سنجنا **قوله** فاسار اليها الحديث اي فقصدها هذه
تمه الحديث كما ذكره الديري وهو منسوخ كحديث
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالسافصلوا جلوسا
اجمعين او اجمعون انتهى سوري ووجه النسخ انهم
كانوا قادرين على القيام وكانت صلاتهم قرصا والقادر
لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يصلى من قعود
لعذره انتهى سنجنا **قوله** اذا ثأب احدكم بالثأ
المثمنة قال في المختار تقول ثأبت بالمد والهمز ولا
تقل ثأوبت بالواو انتهى برماوي وفي المصباح وثنأب
بالهمز ثأوا باحتل يقاتل ثقاتلا هو فترة تعترى الشخص
فيفتح عندها فمه وثنأوب بالواو عايجي انتهى ويكره
الثنأوب حيث امكن دفعه بخبر مسلم اذا ثأب احدكم
وهو في الصلاة فليده ما استطاع فان احدكم اذا قال
هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة
بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيها لانه عيب ومسح
نحو الحصى لسجوده عليه الذي عن ذلك والمخالفته التواضع
والخشوع انتهى شرح **قوله** ومسح نحو الحصى
ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويدل عليه قوله

ولما قلته التواضع والخشوع وينبغي ان محل كراهة
ذلك ما لم يترتب تشويهه كان كان يعلق من الموضع
تراب بجبهته او عمامته انتهى ع ش عليه **قوله** فلمسك
بيده علي فيه ويسن ان تكون اليسري ولعل وجهه انه
لما كان الغرض حبس الشيطان ناسب ان يكون بها
لاستقذارهم نعم الاوجه حصول السنة بغيرها ايضا اذ
ليس فيها اذي حسي والمدار فيما يفعل باليمين واليسار
عليه وجودا وعدمادون المعنوي علي انها ليست نتيجة
اذي معنوي ايضا بل لرد الشيطان كما في الخبر فهو اذا
راها لا يقرب به فاي واحدة ردها كفت لكن يوجه ما
قالوه بان ما كان سببا لدفع مستقذر يناسبه اليسار
فكانت اذني وتحصل السنة بوضع يده اليسري علي ذلك
سواء وضع ظهرها ام بطنها انتهى شرح مر وقوله ويسن
ان تكون اليسري والاولي ان يكون بظهرها لانه
اقوي في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الساجد وتحصل
السنة بوضع يده اليسري الخ قد يقتضي التسوية بين
الظهر والبطن سيما في التصريح به في كلامه وعبارته
المناري علي الجامع عند قوله اذا تشاب احدكم فليضع
يده علي فيه نصها اي ظهر كذا قيل كما ذكر جمع ويجه
انه الاكمل وان اصل السنة يحصل بوضع اليمين قيل
لكنه يجعل بطنها علي فيه عكس اليسري ثم قال
تنبيهه قال المحافظ القرافي الامر بوضع يده علي فهمه هل
المراد به وضعها عليه اذا انفتح بالتساوب او وضعها

علي الفم المنطبق حفظا له عن الافتتاح بسبب ذلك كل
يحتمل اقول قضية قوله في الحديث فان الشيطان يدخل
الاول والاخر المثلث لانه ابلغ في منعه من الدخول اما لو
ردة اي التناوب فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع انتهاء
يدون ذلك انتهى ع ش عليه **قوله** فان الشيطان يدخل
ظاهرا انه يدخل حقيقة ولا يشكك عليه ان الشيطان
جسم فكيف يدخل في قلب بني ادم واجيب بان الشياطين
لهم قوة التطور فيجوز ان يتصور بصورة الهواء فيدخل
حقيقة هذا هو الظاهر من الاحاديث الواردة في مثله
ويحتمل انه مجاز عما يحصل من الخواطر النفسانية للمصلي
ولعل وضع اليد علي الفم علي هذا تصوير الحاله بحال من
يدفع عن نفسه من يقصده بالاذي انتهى ع ش **قوله**
فتأخري لا حاجة الخ تفريع علي قوله في الثلاثة لا علي
الاستدلال لانه لم يستدل علي مفهوم الاخير انتهى سيقنا
قوله ونظر نحو سماء اي ولو بدون رفع راسه وعكسه
كذلك علي ما بحث انتهى شوبري **قوله** ايضا ونظر نحو
سماء اي ولو كان اعني انتهى برماوي **قوله** ما بال اقوام
اي ما حالهم وابهم الرفع بصر لئلا يتكسر خاطيرهم لا
النصيحة علي رؤس الاسهاء فضيحة وقوله لينتهن
جواب قسم تحذوف والاصيل لينتهون وقوله عن ذلك
اي عن رفع البصر الي السماء في الصلاة وقوله او لنخطفن
ابصارهم بضم الفوقية وفتح الفاء البناء للمفعول والالتخبر
تهديد او هو خبر بمعنى الامر والمعنى ليكون منكم الاشارة

عن رفع البصر الى السماء او خطف الابصار عند رفعها من
الله تعالى اما رفع البصر الى السماء في غير الصلاة لدعاء
ومخوم فجزء الاكثر كما قاله القاضي عياض لان
السماء قبلة الدعاء كالكعبة قبلة الصلاة وكرهه
اخرى انتهى شرح البخاري للشيخ الاسلام انتهى زبادي
قوله صلى الله عليه وسلم لينتهى عن ذلك بفتح
اوله وضم الهاء لتدل على واو الضمة المحذوفة لان اصله
لينتهون وقوله ولتخطفن ابصارهم بضم المنة الفوقية
وسكون الحاء المعجمة وفتح الطاء والفاء مبنيا للمفعول اي
لتعين ابصارهم وكلمة او للتخيير تهديد او خير بمعنى
الامراي لكن منكم لانتهاه عند رفع البصر او تخطفن ابصار
عنه الرفع من الله تعالى انتهى قوله اصله ينتهون
اي بعد الاعلال وبعد التوكيد اذا اصل قبل التوكيد ينتهون
استثقلت الضمة على الياء التي هي لام الكلمة فحذفت
فالتقاسكات لام الفعل وواو الجمع فحذفت الياء
وضم ما قبلها المجانسة الواو ثم اكد الفعل بالنون
التقبلة فصار فيه ثلاث نونات حذفت نون السرفع
لفظا لتوال الامثال فالتقاسكات وواو الجمع ونون
التوكيد المدغمة فحذفت وواو الجمع لدلالة الضمة عليها
فالفعل معرب بالنون الثانية تقدير وليس مبنيا لعدم
انصافون التوكيد به انتهى شيخنا ع ح والضابط ان الفعل
المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون
يبني وان كان يرفع بفتحات النون فانه اذا اكد يبقى

علي

علي اعرابه لفظا او تقدير او قد تبين بما فررنا ان الاعراب
التقديرية في لتبطل خاصة بخلاف تزين ولتسفع
فانه لفظي انتهى خالد في النصيح انتهى شيخنا ع ح وفي
الشيخ عمير فابن نفل الدبري عن الغزالي في الاحياء
انه قال يستحب ان يرمق ببصره الى السماء في الدعاء بعد
الوضوء انتهى انتهى ع ح علي مر قاله دقيق العيد للاعتبار
ايضا لانه يزيل الهموم انتهى برماوي **قوله** وعليه خميصه
بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد كساء مرقع له علامات
انتهى شويري **قوله** الهنئي اعلام هذه اي كادت ان
تلهي انتهى شويري او هو نعيم الائمة والا فهو صلي
الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى انتهى
ع ح علي مر **قوله** اذهبوا بها الي اي جهنم اي لانه
المهدي لها وانما امر باخذ الانبياء من جبر الخاطرم
خوفا عليه ان ينكس بردهته انتهى جلي **قوله** الي
اي جهنم بفتح الجيم وسكون الهاء ويقال الجهم
بالالف واللام واسمه عامر ابن حزيمة وقيل عامر
ابن عبد الله القرشي العدوي الصحابي اسلم يوم
الفتح وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان
معظما في قرين عالما بالانساب وكان من المعمرين
شهد بقاء الكعبة في الجاهلية وفي الاسلام في ايام
ابن الزبير وقيل معاوية وهو احد دافني عثمان
رضي الله عنه وهو غير آبي الجهم بضم الجيم
وفتح الهاء مصغرا وهو صحابي ايضا انتهى برماوي

قوله بانجائته بتسديد الباء وتخفيفها كسا غلظ لا
علم له فان كان له علم فهو خبيث انتهى برماوي
وهو يفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء وكسرها ايضا
كما قاله في النهاية ونقل عن القنوي فيه اربع لغات
واغرب ابن قتيبة وقال انما هي مديجائية نسبة الى
خبيث بلد معروف بالسام ومن قالها بضم او ثله فقد
غيره ونقل ذلك ابن قتيبة عن الاصمعي انتهى ع ش
على مر **قوله** وكف شعرا وتوب مرادة بالكف ما يشل
تركها مكفوفين اي ولو في صلاة جنازة لكانت
الحكمة التي ذكرها لا تشملها والحكمة الشاملة لها
انه اذا رفع شعره وتوبه عن مباشرة الارض اسببه
المنكرين انتهى سويدي مع زيادة **قوله** ايضا وكف
شعرا وتوب وحده كما في المجموع ان يصلي وشعره
معقوص او مردود تحت عمامته او توبه او كفه مسمر
ومنه سد الوسط وغرنا العذبة وبين لمن رآه كذلك
ولو وصلها احراق يحمله حيث لا فتنة نعم لو بارخص
وحل كفه المسمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا كما
افتي به الوالد رحمه الله تعالى وسياتي نظيره في مالو
جرم اخر من الصف قتيبين انه رقيق وينبغي كما قال الزركشي
تخصص كف الشعر بالرجل اما المرأة ففي الامر بنقضها
الصفاءير مسقة وغير لهيئتها المنافية للتحمل وبذلك
صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها انتهى شرح
مر **قوله** او توب اي ملبوس ولو نحو شد كنفه

والمراد

والمراد الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على
احرامه او بغير فعله ومثله سد وسطه ولو على
جلده وغرز عذبة عمامته وكثير من جهلة الفقهاء
يفرستون ما على انكشافهم ويصنون عليه ولعله
ماله يكن عذرا او حاجة كدفع غبار او حر او برد
انتهى برماوي **قوله** والمعنى في النهي عنه اي حكمته
الاصولية فلا يرد ان يكسر الكف في صلاة الجنائز
كما تقدم وللقاعد والطائف انتهى برماوي **قوله**
وبصق اما ما وجدنا اي في الصلاة وخارجها ومحل
الكراهة اما ما في غير الصلاة اذا كان الشخص
مستقبلا للقبلة اكراما لها والا فلا كراهة انتهى
شرح مرمره قال وانما كرم البصق عن اليمين اكراما
للملك وله يراعي ملك اليسار لان الصلاة ام الحسنات
البدنية فاذا دخل فيها تنحى عنه ملك اليسار الى فراغه
منها الى محل لا يصيبه فيه شيء من ذلك فالصاق
حينئذ اتماقع على القرين وهو الشيطان انتهى وقوله
اكراما للملك انما يظهر بالنسبة للمصلي علي ان في
هذه الحكمة وقفة ان لم تكن عن توقيف وعبارة
الشهاب ابن حج ولا بعد في مراعات ملك اليمين دون
ملك اليسار اظهرا الشرف الاول انتهت انتهى ربي
قوله ايضا وبصق اما ما وجدنا اي في الصلاة و
خارجها انتهى شرح مرمر وقوله اي في الصلاة اي
ولو لغير القبلة فيما يظهر كان صلي نفلا في

سفره الى صوب مقصده او صلى مطلقا في سدة الخوف
 لغيرها وعلى هذا يظهر ان القبلة لو كانت على يساره
 انه يكره له البصق اليها عن يساره وحينئذ فالكره
 في حق هذا اليمينه ويساره وامامه واذا احتلج في
 المقدم من ذلك بحركته انتهى سوري **قوله**
 ولكن عن يساره محله ما لم يكن في مسجده صلى الله
 عليه وسلم فان كان فيه فانه يبصق في كفه جهة
 يمينه لانه عليه الصلاة والسلام مدفون جهة اليسار
 انتهى سنيخا **قوله** في غير المسجد قيد لا بد منه ولا ولي
 في هذه الحالة ان يبصق في ثوبه فان فيه اذ هاب
 الصورة بخلافه على اليسار وان كان جائزا هنا انتهى
 برماوي **قوله** اما فيه فيحرم اي ان اصاب البصاق
 شيئا من اجزائه اما البصاق على حصره فلا يحرم من
 حب البصاق في المسجد انتهى شرح مرر لمخضا وقوله
 من حب البصاق في المسجد اي وان حرم من حب ان
 فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها في
 المسجد لمن يصلي عليها ان كانت موقوفة للصلاة
 انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا اما فيه فيحرم اي حيث في
 حرمه لا ان استهلك في نحو ماء مضمضة وحيث
 اصاب جزءا من اجزائه دون هوايه وسوار كان الفاعل
 داخله ام خارجه لان الملاحظ التقدير وهو متلف في
 ذلك كالفصد في انا او على قمامة به وان لم يكن له
 حاجة وما رعمه بعضهم من حرمة في هوايه وان لم

بصب شيئا من اجزائه وان الفصد مقيد بالحاجة اليه
 فيه مرر ود انتهى شرح مرر **قوله** ايضا اما فيه فيحرم اي
 لانه بقدره وتقديره ولو بالطاهر الحامد حرام والمشهور
 في كتب اصحابنا الكراهة والمعتمد الاول ونجب اخراج
 النجس منه فورا عينا على من علم به وان لم يتعد به
 واضعه اذ لم يكن له خادم معين فان كان له خادم
 معين فينبغي ان يجب اعلامه وادخال البصاق فيه حرام
 ايضا وجدا لانه ولو من خارج مثله ويحرم اخراج اجزاء المسجد
 منه كحصى وحجر وتراب وغيرها وكذا الشح والزيت انتهى
 برماوي فسرع قال في الروض وشرحه وكذا يكره عمل
 صناعة فيه اي في المسجد ان كثر كما ذكره في الاعتكاف
 هذا كله اذ لم تكن خسيصة تزري بالمسجد ولم يتخذ
 حائوتا يقصد فيه بالعمل ولا فيحرم ذكره ابن عبد السلام
 في فتاويه انتهى وقيد مرر قوله ولم يتخذ حائوتا بما اذا
 صار ذلك الاتخاذ ضروريا به قال ولا ينافيه مقابلته بما
 قبله لان الاراء في الاول من ذات الصنعة بخلاف الثاني
 فسرع سئل مرر عن الوضوء على حصي المسجد الحرام فقال
 يحرم لان فيه اذراء به انتهى سم على المنهج انتهى ع ش
 على مرر فسرع يحرم القاء نحو القملة في المسجد وان
 كانت حية ولا يحرم القاذوا خارجه انتهى شرح مرر قوله
 ويحرم القاء نحو القملة في المسجد ظاهرا وان كان ترايبا
 ومن نحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منساوة
 من المسجد فيحرم على من وصل اليه شئ من هوام المسجد

اعادته اليه وقوله وان كانت حبة اي لانها اما ان تموت
فيه او تودي من فيه بخلاف القايها خارج فلا يحرم
وان كانت الارض غير ترابية لعدم ترتب ما ذكر عليه
بحواز ان تموت خارجة بلا اذي لغيرها ومثل القايها فيه
ما لو وضعها في بعله مثلا وقد علم خروجها منه الى المسجد
وقوله ولا يحرم القايها خارجة عبارة ابن حج ولما اتفقاؤها
او دفنها فيه حية فظاهر فتاوي المصنف حله ويؤيده
ما جاء عن ابي امامة وابن مسعود ومجاهد انهم كانوا
يقتلون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر
كلام الجواهر تحريمه وبصرح ابن يونس ويؤيده الخبر
الصحيح اذا وجد احدكم القملة في المسجد فليصر في ثوبه
حتى يخرج من المسجد والاول اوجه مدركا لان موتها فيه
واذا ايها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال ربيها فيه تعذيب
لها لانها تعيش بالتراب مع فيه مصلحة كدفنها وهو الاصح
عن نفع اربابها لو تركت بل ارجح او دفنت انتهى ع ش عليه
قوله وكفارنها دفنها اي في نحو ترابه واما الملبط فان
امكن ذلكها فيه بحيث لا ينفى لها ان البتة كانت
كدفنها والا فلا لانه زيادة في التقدير ومحل كون دفنها
بنحو ترابه كاف اذا لم يبق ويتاذه من في المسجد بنحو
اصابه التوابهم وابدانهم والاله يمكن انتهى جلي فالدفن
قاطع للاشم في الابتداء او الدوام ان هبها لها موضعا قبل
بصفها له دفنها فيه وفي الدوام دون الابتداء ان
بصفها قبل التهيئة ثم دفنها انتهى ع ش **قوله** في

طرف

طرف ثوبه اي ولو كان فيه دم برأيت ويكون هذا
من الاختلاط بالاجنبى الحاجة انتهى شيخنا **قوله**
من جانبته الا يراي ماله يمكن مستقبل القبلة في
مسجده صلى الله عليه وسلم اي في الروضة
الشريفة والا يصفى عن يمينه انتهى جلي **قوله**
هي ان يصلى الرجل مختصرا الصلاة ليست فيها
بل خارجها كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها
وفعل المنكرين خارجها وفعل الخسنيين والنساء
المنجى ولما سمع انه راحة اهل النار فيها ولان ابلست
اهبط من الجنة كذلك ويكره ان يروح عجب
نفسه في الصلاة وان يفرقع اصابعه او يلبسها
فيها لانه عيب وان يمسح وجهه فيها مما يعلق به سين
نحو عبا رانته برماوي وقوله انه راحة اهل النار
فيها اي في الصلاة واهل النار هم اليهود والنصارى
وهم يستريحون في صلاتهم بوضع اليد على الخصر
انتهى سم على المنهج **قوله** يتوقف اليه وتوقان النفس
في غيبه الطعام بمنزلة حضوره ان رجي حضوره عن
قرب بحيث لا ينحس عبه التأخير كما يقدر به في الكفارة
وهو ما خوذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف
بالوقوف يفهم منه انه يأكل ما يزل به ذلك لكن الذي
جري في شرح مسلم عليه في الاغذار المخصصة في ترك
الجماعة ان يأكل حاجته بكماله وهو الاقرب ومحل
ذلك حيث كان الوقت متقيا انتهى شرح مر وقوله

وهو الأقرب قال الشيخ عيسى بعد مثل ما ذكرنا
ما ناو له بعض الأصحاب من أنه يأكل لغما يكسر بها
سورة الجوع فليس بصحيح قال الأسوي كلامه هذا
يخالف الأصحاب وجعل العذر قائما إلى الشيخ إلا أنه
لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا إلى الشيخ يعني مسألة
الكتاب المذكورة هنا ووجه عدم لزوم أنه يجوز أن
تنقطع الكراهة بعد تناوله ما يكسر سورة الجوع وإن
طلب منه استيفاء الشيخ إذا لا يلزم من طلب استيفائه
استمرار الكراهة بعد أكل اللقم انتهى وقوله حيث كان
الوقت متعبا بأن وسعها كلها أداء بعد فراغ الأكل
انتهى عيسى عليه **قوله** أي يستأنق إليه مراد من
التوق والافتقار كشق انتهى رشيدي وعبارته ع
عيسى مر قوله أي يستأنق إليه أي وإن لم يستند جوعه
ولا عطشه فيما يظهر أحدا مما ذكره في الفاكهة
ونقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ سلطان التقييد
بالسند فاحذر وعبارته الشيخ عيسى قوله تتوق إليه
شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيرا
من الفواكه والمسارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها
من غير جوع ولا عطش بل لوله يحضر ذلك وحصل التوق
كان الحكم كذلك انتهت انتهت **قوله** أي كاملة
يجوز نصبه صفة لصلاة ورفع صفة لها بالنظر للمحل
وقوله محض طعام خير وقوله وهو يدافع الأختان
فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو

مقرر عندهم إلا أن يجعل جملة وهو يدافع الأختان
ويذكر الخبر كاملة أي لأصلاة كاملة حال مدافعة
الأختين انتهى عيسى عيسى م **قوله** أعده من قوله حاقنا
الخ عبارة مع سرح مر وتكرار الصلاة حاقنا بالنون
أي بالنون أو حاقنا بالباء الموحدة أي بالغايط بأن يدافع
ذلك أو حاقنا بالزاي والقاف أي مدافعا للزخ أو حاقنا
بهما بل السنة تفريغ نفسه من ذلك لأنه يحل بالخسوع
وإن خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز
له الخروج من الفرض بطرف ذلك له فيه إلا أن غلب على
ظنه حصول ضرر بكتفه ببيع التيمم فله حينئذ الخروج
منه وتأخير عن الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده
عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم
فردة وعلم من عادته أنه يعود له في أنائها انتهت وقوله
حيث كان الوقت متسعا أي فإن ضاق وجبت الصلاة مع ذلك
أن خاف ضررا لا يتحمل في العادة إلا أن قوله لا في بيع
التيمم قد يقتضي خلافاً وأنه لا فرق فيما يؤدي إلى خروج
الوقت بين حصوله فيها أو لا كما يفيد قوله ولا يجوز
له الخروج من الفرض الخ وقوله من الفرض خرج بالنقل
فلا يحرم الخروج منه وإن نذرا تمام كل نفل دخل فيه
لأن وجوب الإتمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته
عند طرو ذلك عليه انتهى عيسى **قوله** وبحمام أي فيه
فخرج سطحه فلا كراهة فيه ومثل الحمام كل محل معصية
انتهى سرح مر وقوله كل محل معصية كالصاغة ومحل

المكس وان له تكن المعصية موجودة حين صلاة
لان ما هو كذلك ماوي للشياطين وتندب اعادة
الصلاة الواقعة في الحمام ولو منفردا للخروج من
خلاف الامام احمد وكذلك صلاة اختلف في صحتها
يستحب اعادة تها على وجه يخرج به من الخلاف ولو
منفردا او خارج الوقت ومرارا انتهى ع سى عليه وقوله
ومنه مسلخه اي مكان سلخ الثياب اي نزاعها وفيه
المصباح ساخت الساة سلخا سى باي قتل ونفع قالوا ولا
يقال في البعير سلخت جلده وانما يقال كسلطته ونحوه
واختلته والسلخ موضع سلخ الجلد انتهى فكانه
تجوز باطلاق السلخ على موضع نزاع الثياب **قوله**
ايضا في الحمام اي غير جديد بان كشف فيه العورات
فان درس او حجر ما لم يتخذ نحو مسجد واما الحمام
الجديد فلا تكرم الصلاة فيه خلافا للعلامة ابن
حج وتكرم الصلاة في الحش مطبقا لانه يصير ماوي
الشياطين من الابتداء انتهى برماوي وبعبارة الحلبي
ويفرق بينه وبين الحمام وبين الخلاء الجديد بان
الخلاء يصير مستقذرا وماوي للشياطين بحجته
اتخاذ الحمام لا يصير ماوي للشياطين الا بكشف
العورة انتهت ومحل الكراهة في الكل ما لم يعارضها
خبيثة خروج وقت وانما لم يقتض النهي عنها الفساد
عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة
بالاوقات اسد لان السارع جعل لها اوقانا مخصوصة

لا تقي

لا تقي في غيرها فكان اخلل فيها اسد بخلاف
الامكنة تصح الصلاة في كلها ولو كان المحل مقصوبا
لان النهي فيه كالحجر لامر خارج منفك عن العبادة
فلم يقتض فسادها انتهى شرح **قوله** وطريق
لوصلي في مسجد حيث يقع المرور بين يديه فان كان
يجب بذهب الخشوع كرم والا كان غرض عينيه
ولم يذهب خشوعه فلا كذا قرره مررا انتهى سم
قوله لا يبرية ضعيف او محمول على طريق يدر طارقه
لانه حينئذ ليس مظنة للنجاسة لعدم مرور الرواب
ومحوها فيها انتهى ع سى وبعبارة الرشيد في التحقيق
ان مدار الكراهة على كثرة مرور الناس ومدار عدمها
على عدم الكثرة من غير نظر الى خصوص النيات ساء
والصحة انتهى وتكرم الصلاة خلف سبأ بيك
المساجد والمدارس على السوارع فتترك الصف الاول
فيها او لي انتهى برماوي **قوله** ونحو من يله بفتح الباء
وصونها انتهى شرح **قوله** وكنيسة بفتح الكاف
وقوله كبيعة بكسر الباء ويمتنع علينا دخولها عند
منعهم لنا منه وكذا ان كان فيها صورة معظمة
كما سياتي انتهى شرح **قوله** وكنيسة اي ولو
جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد
بغلظ امرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاستبقت
الخلاء الجديد بل او لي انتهى ع سى على **قوله** وهي
تعبد الضاري وعكس ذلك الذي استهر في العرف

خلاف الاصل وغيرهما من اماكن الكفار كلها انتهى
برماوي **قوله** وعطن ابل بفتح العين والطاء المهملة
وهو كالوطن للناس الا انه غلب على مبركها عند
الحوصل انتهى برماوي **قوله** وبمقبرة يستثنى مقبرة
الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم احياء في قبورهم
ياكلون ويشربون ويصلون ويحجون قال العلامة
الاجهوري بل وينكحون قال شيخنا الشهابي
والميتاد وانهم يصلون بركوع وسجود كما يفعل في
الدنيا ولا مانع من ذلك لان امور الاخرة لا يقاس عليها
ومثلهم الشهداء لانهم احياء في قبورهم بنص القران
والمراد بهم شهداء المعركة وتحريم الصلاة متوجها
قبري وتكره في غير ولا يبطل فيها ومحل ذلك حيث
قصد التقطع والتبرك والا فلا حرمة ولا كراهة وتكره
الصلاة ايضا في الوادي الذي نام فيه صلي الله عليه
وسلم عن صلاة الصبح لاحياءه بان فيه شيطانا كما
سبق في باب الاذان انتهى برماوي **قوله** في الجميع اي
من قوله وبحمام الى اخر كلامه وهي عشر مسائل تعلم
من كلامه بالتأمل واستدل على سبعة منها بالتهج
وقاس ثلاثة منها فاسار الى القياس بقوله فالحقت
اي نحو الكنيسة وفيه ثنتان وسيفسح مراح لا بل
على عطنها فقوله وسياتي اي استدل لا لا وتعليل وانار
الي تعليل الجميع عقلا بقوله والمعنى في الكراهة الخ وقوله
فيها اي في الملحق وهو نحو الكنيسة وان كان فيه ثنتان

والملحق

والملحق به وهو الحمام وقوله والملحق به اي بالعطن اي
في الحكم والتعديل وقوله ولهذا اي لعدم العلة وهي
النفار انتهى لكاتبه **قوله** وفي نحو المنبلة والمقبرة الخ
عبارة شرح مرر وعلمتها اي الكراهة في المقبرة محاذاة
للنجاسة سواء ما اتخذته او امامه او بجانبه نص عليه في
الام ومن لم تفرق الكراهة بين المنبرسة بحايل
وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن فيها
اول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنتفي الكراهة
عند انتفاء المحاذات لبعدها عن عرفاء ويستثنى كما
قاله في التوشيح مقابر الانبياء عليهم الصلاة والسلام
اي اذا كانت ليس فيها مدفون سوى بنى اوانبياء فلا
تكره الصلاة فيها لان الله تعالى حرم على الارض
اكل اجسادهم ولا نفهم احياء في قبورهم يصلون
وبالحق بذلك ما قاله بعض المتأخرين في مقابر شهداء
المعركة لانهم احياء واعتراض الزركشي كلام التوشيح
بان تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء ذريعة الى اتخاذها
مسجدا وقد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجدا وبسبب
الذرايع مطلوب لاسيما مع تحريم استقبال راس قبورهم
غير محول عليه لانه يعتبر هنا اي يشترط في تحقق الحرمة
قصد استقبالها لتبرك او نحو ولا يلزم من الصلاة اليها
استقبال راسه ولا اتخاذ مسجدا على ان استقبال قبر
غيرهم مكروه ايضا كما افاده خبر لا تصلوا اليها
فحينئذ الكراهة للثنتين استقبال القبر ومحاذاة

النجاسة والثاني منتف عن الانبياء والاوّل يقتضي
الحُرمة بالقيّد الذي ذكرناه وهو كون استقبالها
للتبرك او نحو لا فضاء الى الشرك وتكرّم على ظهر
الكعبة ليعلم عن الادب وفي الوادي الذي نام فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم لان فيه سيطرانا بخلاف
بقية الاودية انتهى شرح مر **قوله** وفي عطن الابل
نفارها في الجامع الصغير حديث ان الابل خلقت من
السيّاطين وان وراء كل بعير سيطرانا قال المناوي في
شرحها قال ابن جرير معناه انها خلقت من طباع الشياطين
وان البعير اذا نفر كان نفار من شيطان بعد اخلفه
فينفر الا ترى الى هيئتها وعينها اذا نفرت انتهى **قوله**
والحق بهما راجع الى عبارة شرح مر والبقر كالغنم كما
قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وان توزع فيه وسني
كان يحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها
لكن الكراهة فيها حينئذ لعلين في غيرها لعللة
واحدة انتهت **قوله** قاله ابن المنذر وغيره معتمد
وقوله وفيه نظر لا يخفى وجه هذا النظر لان الحاق
البقر بالابل اولى من الحاقها بالغنم والله اعلم انتهى
حلي **باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق**
قدم سجود السهو على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة
بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها وخارجها
واخر الكلام على سجدة السكر لانها لا تكون الا
خارجها وشرع سجود السهو لجبر السهو تارة وارغاماً

للسيطان

للسيطان احري اي يكون العصد به احدهذين
بالذات وان لزمه الآخر وعلى هذا يحل اطلاق من اطلق
انه لاوّل واطلاق من اطلق انه الثاني انتهى شرح مر
قوله في مقتضى سجود السهو بكسر الصاد اي في اسبابه
التي تقتضيه وهي اربعة كما سيأتي ترك بعض وسهو
ما يبطل عمده ونقل قولنا والسك في ترك بعض واصنافه
السجود للسهو من اصنافه المسبب للسبب الي سجود
سببه السهو وهذا جري على الغالب والافقد يكون
سببه عمداً كما تقدم فقد صار حقيقة عرفية في
الخلل الواقع في الصلاة سهواً او عمداً وقوله وما يتعلق
به اي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه
يتعدد ومن كونه المأموم يلحقه سهواً وامامه ومن
كون الامام يتحمل سهواً والمأموم او بالمقتضى من قوله ولو
لشيء شهد الاوّل الى اخر الباب انتهى سيخنا وفي البراوي
وهو من خصائص هذه الامة ولم يعلم في اي سنة شرع
انتهى **قوله** سجود السهو الخ السهو لغة نسيان الشيء
والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة
انتهى شرح مر وقوله والسهو لغة نسيان الشيء الخ
الخ اي بخلافه في عرف الاصوليين فان السهو والغفلة
عن الشيء مع بقاءه في المحافظة فيتنبه له بادي تنبيه
والنسيان زوال الشيء من المحافظة فيحتاج الى تجديد
لتحصيل انتهى رسيدي والسهو جازع على الانبياء بخلاف
النسيان لانه نقص وما في الاجبار من نسبة النسيان

إليه صلى الله عليه وسلم والمراد بالنسيان فيها
 السهو وفي شرح المواقف الفرق بين النسيان والسهو
 بان السهو زوال الصور عن المدركة مع بقائها في
 الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فيحتاج في حصولها
 الى سبب جديد انتهى سم وكتب ايضا فائدة النسيان
 زوال الشيء عن الحفظ وهو ضربان انفعال بغير
 فعل من صاحبه وهو المعفو عنه لقوله صلى الله
 عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وانفعال
 بفعل صاحبه وهو ان يترك مراعاة المحفوظ حتى يذهب
 عنه وهو المذموم كذا يخط شيخنا الكرخي انتهى سؤري
قوله سنة في الصلوة اي سوي صلاة الحائز فانه
 لا يسن فيها بل ان فعله عامدا عا لما بطلت صلاته انتهى
 ع ش علي مراري وسوي صلاة فاقد الطهورين لانه
 سنة وهو ممنوع منها انتهى ابن حج وقوله او تقلا
 اي ولو سجدة تلاوة خارج الصلاة او سكر ولا مانع
 من جبران الشيء باكثر منه فليراجع الناشري انتهى
 حلي **قوله** سنة اي مؤكدة اي الامام جمع كثير
 يخشى منه التسويس عليهم ويفرق بينه وبين ما ياتي
 في سجدة التلاوة بانها اكد منه بانه عليه ابن حج في
 شرح العباب انتهى حلي فسرع لو نذر سجود السهو عند
 مقتضيه فان نذر فعله بعد السلام لم يضع نذره او قبله
 فوجهان اصحهما لزومه كذا في حاشية شرح الروض
 في باب النذر انتهى سؤري **قوله** ايضا سنة وانما

لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل
 اما كجده له او اخف منه وانما وجب جبران الحج لانه
 بدل عن واجب فكان واجبا انتهى شرح **قوله**
 لاحد اربعة امور اي كما يستفاد من ضيقه حيث
 اعاد لام العله مع كل من المعطوفات اسائر الحب
 استقلال كل قائل وكتب ايضا قوله لاحد اربعة
 وما وجه تقديم الصفة على الموصوف قلت لعله لفائدة
 المحصر من اول الامر فليتأمل انتهى سؤري **قوله** لترك
 بعض اللام بمعنى عند وعبارة شرح مرر وانما ليس عند
 ترك ما موربه انتهت ويصح ايضا ان تكون للتعليل
قوله من الصلاة علم بذلك ان لها سنة منها وهي
 البعض فيسجد لتركه وسنة فيها وهي الهيئة فلا
 يسجد لها د سنة لها كالاذان والاقامة فلا يسجد لترك
 ذلك ايضا لعدم وروده انتهى برماوي **قوله** وهو تشهد
 اول اي في فريضة وهو ظاهر وكذا في نافلة بات
 قصد ان يشهد تشهدين في اربعة ركعات نواها فترك
 التشهد الاول سهوا او عمدا ولا نظر لكونه غير سنة
 مطلوبة لذاتها في محل مخصوص ولا نظر لكونه قصد
 الاثبات به لا يلحقه بتشهد المكتوبة انتهى حلي وفي قال
 علي الجلال قوله وتشهد اول اي في الفرض قال شيخنا
 الرمي وكذا في النفل فلما حرم باربع ركعات فاكثر
 وقصد ان يشهد عقب كل ركعتين مثلا فترك واحدا
 مما قصده ولو سهوا فانه يسجد وخالفه ابن حج وكذا

ابن قاسم وهو الوجه وذلك لان التشهد ان لم يطلب
اصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله
مطلوبا وان طلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه
فما مل انتهى **قوله** واذا استلزم تركه ترك التشهد
اي غالبيا ومن غير الغالب ما اذا كان عاجزا عن القعود
فانه ليس له الا تيان بالتشهد من قيام فهو هنا لم يلزم من
ترك القعود ترك التشهد وكذا اذا كان عاجزا عن
القيام فانه ياتي بالقنوت من قعود فلم يلزم من ترك
قيامه تركه انتهى شيخنا حنفى **قوله** وقنوت راتب اي
سواء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم او عن عمر رضي
الله تعالى عنه او غيرها وهو ما اشتمل على دعاء وسنة فلو
تركه تبعا لامامة الحنفى سجد ما لم يات امامه الحنفى
به فان اتي به فانه لا يسجد لان العبرة بعقيدة المأموم
كما قال شيخنا السبر املي وقال شيخنا يسجد السانعي
المأموم وان قنت كل من الامام والمأموم لان المأموم يربط
صلاته في صلاة الامام فتركه لا اعتقاد عدمه يجعل
كالسهو بتركه وفعله له ليس في محله عنه فهو زيادة
في الخلل الذي هو غير مبطل عنه ومثله ما لو اقتد مصلي
الظهر بمصلي الصبح ولم يقنت لا اعتقاد المأموم خللا في
صلاة الامام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدي بمصلي
الصبح بمصلي سنة لعدم الخلل في صلاة الامام وتحملة
خلل المأموم انتهى برماوي وقوله وقال شيخنا الخ
مراده به شيخه القليوبي وما قاله ضعيف والمعتد

ما تقدم

ما تقدم عن شى انتهى وعجالة سرور ولو تركه تبعا
لامامة الحنفى يسجد كما صرح به في الروضة وقول الفقهاء
لا يسجد مبني على مرجوح وهو ان العبرة بعقيدة الامام
ولو اقتدي في الصبح بمصلي سنتها او غيرها من كل
صلاة لا قنوت فيها لم يسجد لتحمل الامام ذلك انتهى وقوله
يسجد كما صرح به الخ اي ولو اتي به المأموم انتهى مؤلف
وعجالة ابن حجج ولو اقتدي سافعي بحنفى في الصبح وامكنه
ان ياتي به ويلحقه في السجدة الاولى فعل ولا فلا وعليه كل
يسجد للسهو على المنقول المعتمد بعد سلام الامام لانه يتركه
له لحقه سهو في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح اذا قنوت
يتوجه على الامام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزله
منزلة السهو انتهى اي فلا يطلب من المأموم سجود لترك
امامة القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهى عنه وحمل السجود
ايضا ما لم يات به امامه الحنفى فان اتي به فلا يسجد لان
العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما اقتصد
امامة الحنفى وصلي خلفه حيث قالوا بصحة صلته خلفه اعتبارا
بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف امامه
الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم حملا
له على عدم الا تيان به ام لا قياسا على ما لو سكت سكينة
تسع البسلة من آت المفارقة تحمله على الكمال من الا تيان
بها حتى لا يلزم السافعي نية المفارقة فيه نظر والا قرب
الاول ويفرق بينهما بان البسلة لما كانت مطلوبة منه حمل على
الكمال بخلاف القنوت انتهى شى عليه **قوله** او بعضه

اي ولو كلمة انتهى شرح مراد منها الثاني فانك والواو في وان
اي وان اني بدل المتروك بما يراه فيه كتحريك يمين هديت
والقياس ان مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد علي
ما قضيت استغفرك والتوب اليك او شيئا منهما الماتر عن
الروضة من استجاب ذلك في القنوت انتهى ع شى عليه
قوله ايضا او بعضه عبارة شرح مراد ترك بعض القنوت
ولو كلمة كترك كلمة وان قلنا بعدم تعيين كلامنا لانه
بشرحه فيه يتعين لاداء السنة ما لم يعدل الي بلده وكان
فكر الواو علي نوع من الخلل يحتاج الي الجبر بخلاف ما ياتي
به من قيل نفسه فان قليله كثير والمعاد بالقنوت مالا بد
منه في حصوله بخلاف ترك احدا القنوتين كان ترك قنوت
سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه لانه اني بقنوت تام وكذا لو
وقف وقفة لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لانيانه باصل
القيام علي ما نقله عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن
حمل ذلك علي ما اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود
وتسع قنوتا مجزيا اما لو كانت لا تسع قنوتا مجزيا اصلا فا
لا وجه السجود انتهت وقوله كترك كلمة اي ماله يقطعه
ويعدل الي اية تتضمن بناء ودعاء ولا سجود من جهة ترك
القنوت بخلاف ما اذا قطعه واقتصر علي ما اتى به ومنه
ولو اقتصر ابتداء علي قنوت عمر فلا سجود لانيانه بقنوت
كامل او اني ببعضه وبعض القنوت الاخر فينبغي ان يسجد
لعدم اتيانه بواحد كامل منهما انتهى سم علي النهج اقول
وقضيه انه لو اني ببعض احدهما مع كمال الاخر لا يسجد

وفي حاشيته علي النهج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت
سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر رضي الله عنه
قد يتبعه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض
قنوت عمر لا يرد علي تركه بحملته وهو حينئذ لا يسجد
له لانا نقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك
بعض قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بحملته وعدل
الي دعاء آخر لم يسجد فتأمل له وافق مراد علي ما قلناه
انتهى اقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل الي
آية تتضمن بناء ودعاء ان الآية لما لم تطلب بخصوصها
كانت قنوتا مستقلا فاسقط العدول اليها حكم القنوت
الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح
فانه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد
يسجد لترك بعضه وبقي ما لو عزم علي الاتيان بهما لم
ترك احدهما هل يسجد ام لا فيه نظر والاقرب الثاني
لان السنن لا تلزم الا بالسجود فيها انتهى ع شى عليه
قوله وان استلزم تركه ترك القنوت هذه الغاية للتعميم
اي سواء استلزم تركه ترك القنوت وذلك فيما اذا
احسنه او لم يستلزم وذلك فيما اذا لم يحسنه وبعبارة
شرح مراد صورة ترك القيام فقط ان لا يحسنه اي
القنوت فانه ليس له القيام بقدر زيادة علي ذكر
الاعتدال فاذا تركه سجده له وبما تقرر اندفع ما قيل
ان قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف
يسجد لتركه انتهت وفي قل علي الجلال قوله او قيامه

أي كلاً أو بعضه بأن لا يقف زمناً يسع أقل قنوت مما
متر ولا لم يسجد وعلي هذا حمل شيخنا الربيعي أقوال والده
بعد السجود انتهى **قوله** وصلاة علي النبي صلى
الله عليه وسلم بعدها والمراد بها الواجب منها
في التشهد الأخير انتهى شرح مر **قوله** وفيه
بما فيه الخ وهو ثلاثة وقوله البقية وهي خمسة يحتاج
أن كلا ذكر مخصوص في محل مخصوص ليس مقدمة
ولأنها الغيرة ولا أسرع خارج الصلاة وقد ترد الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم لأنها أسرع خارج
الصلاة انتهى شوبري لكن ورودها علي جزء من
العلة المركبة مع ورودها علي المجموع لا يندرج في العلة
وانظر قوله بجامع أن كلا ذكر إلي آخر **قوله**
ويتصور ترك السابع أي السجود لترك التسابع ،
أو ترك السابع المفتض للسجود ولا فخر ترك السابع
لا كمال فيه لأنه متصور في حق المأموم وغيره وعرضه
بهذه الجواب عما يقال كيف يتصور ترك الصلاة الآل
بعد الأخير لأنه إن كان في الصلاة فهو في محلها وإن سلم
فإن محلها فأجاب بأنه يتصور في حق المأموم انتهى شيخنا
قوله بأن يتيقن ترك امامه الخ ولم يصور بما إذا سببه
المصلي فسلم ثم ترك عن قرب لأنه لا يجوز له العود بعد
السلام حينئذ بقصد السجود لما يلزم على عوده لما ذكر
من الدور لأنه إذا صح عوده كان بالعود متمكناً من
الصلاة علي الآل فبأن بها فلا يتأني السجود لتركها وإذا

لم يتأت السجود لتركها لا يصح العود منه للصلاة لأجل
السجود لها فإذا جاز العود له إلى عدم جواز فيبطل
من أصله انتهى شيخنا حنف وعبارة الشوبري قوله بأن
يتيقن ترك امامه أما غير المأموم فإن علم تركها
قبل سلامه في بها أو بعده فإن محل السجود انتهى ابن حج وقوله
أو بعده الخ لك أن تقول السجود لا يقف بالسلام سهواً كما
يأتي إلا أن يوجه القنوت بأن العود إلى السجود لتركه
يؤدي إلى عدم السجود لتركه وذلك لأنه لو عاد إلى السجود
صار في الصلاة فيطلب الاتيان بالمتروك لوجود محله وإذا أتى
به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه وما أدى وجوده إلى عدم
فينبغي انتفاء من أصله والحاصل أن العود لأجل السجود
لتركه يقتضي أن لا يتصور السجود وذلك يقتضي منع العود
انتهى ابن حج انتهى قوله قبل أن يسلم هو أي أو بعد سلامه
وقرب الفصل انتهى شرح مر **قوله** بالجبر متعلق بالقرب
وبالسجود متعلق بالجبر وليس هو الجامع بل هو مطلق الجبر
وأن كان المجبور به في الأركان التدارك وفي الأجزاء
السجود انتهى شيخنا ولهذا سقط مر في شرحه لفظة بالسجود
انتهى **قوله** وخرج بها بقية السنن الخ فلو سجد لذلك عامداً
عالمًا بطلت صلاته وكذا لو ظن جواز ذلك ما لم يكن قريب
عهد بالاسلام أو نسا بعداً عن العلم بهذا الحكم ولم
ينظر والكون مثل هذا يخفى علي الأغنياء من المسلمين
وقوله لعدم وروده فيه أن السجود لم يرد في جميع الأجزاء
انتهى حنبل وعبارة شرح مر لعدم وروده مع كونه ليس

في معنى ما ورد انتهت قوله فلا يجبر تركها بالسجود فان
سجد لشيء منها عامدا بطلت صلاته الا ان يعذر بجهله وما
استشكل به من ان الجاهل لا يعرف سرورية سجود السهو
ومن عرفه عرف محله اي مقتضيه رد بمنع هذا التلازم
لان الجاهل قد يعرف سرورية سجود السهو قبل السلام
لا غير فيظن عمومته لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله
المشروع انتهى شرح مرر وقوله الا ان يعذر بجهله اي بان
كان قريب العهد بالاسلام او شابا ياديه بعيدة عن
العلماء لان هذا هو مرادهم بالجاهل المعذور خلا لما وقع
حاشية الشيخ انتهى رشدي وفي قول علي الجلال فلو
سجد لشيء منها عامدا بطلت صلاته والا لم تبطل
ويشرب له سجود السهو للخلل الحاصل بهذا السجود انتهى
قوله لعدم دروده فيها فان قيل كبر من الابعاض لم يرد
فيه شيء ويسجد له وبجواب بانه وجد فيما لم يرد فيه شيء
جامع وهو تلك الطلب في كل انتهى تقرير شيخنا حنف
قوله لا بعض منها اي لانه سنة عارضة في الصلاة
يزول بزوال النازلة فلم يتأكد سانه بالجبر انتهى شرح
مرر **قوله** ولسهو ما يبطل عمده فقط الواو في هذه المعطوفات
بمعنى او كما يرشد اليه قول السارح لاحد اربعة امور
انتهى شوبري **قوله** ايضا ولسهو ما يبطل عمده فقط
ليستني من هذه القاعدة ما لو سجد السهو ثم سجد قبل
فانه لا يسجد في الاصح فلو سجد عمدا بطلت صلاته او سهوا
فلا انتهى شرح مرر **قوله** سواء حصل معه اي مع ما يبطل

عمده وسهي بفعله كان سجد قبل ركوعه ثم تذكر
الركوع في السجود او بعده فيجب عليه القيام ليركع
فالسجود هو ما يبطل عمده والزيادة التي حصلت معه
بسبب تدارك ركن هي القيام للركوع فهو زيادة حصلت
بسبب تدارك الركوع انتهى شيخنا **قوله** كتنطويل ركن
قصير حال لقوله ام لا وبطل له ايضا بان يتذكر ترك
سجدة من الاخرة فيأبى بها وجبئذ لا زيادة مع تداركها
انتهى شوبري **قوله** ايضا كتنطويل ركن قصير بان
يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار
الفاتحة وبطيل الجلوس زيادة على الذكر المشروع
فيه بمقدار اقل التشهد بالقرأة المعتدلة فلا تعتبر قرأة
المصلي لنفسه ولا يفرض الامام لغير محصورين منفردا
فالعبرة بحال المصلي انتهى حلي وقوله على الذكر
المشروع الخ وهو ربنا لك الحمد الخ ولا ينفع ذا الجحد
منك الجداي التطويل المصروف في الاعتدال ان يضي
زمن يسع الذكر المشروع فيه والفاتحة وفي الجلوس
بين السجدين ان يضي زمن يسع الذكر المشروع فيه
واقل التشهد كما في شرح مرر انتهى وقوله المحلى والامام
يفرض الامام الخ عبارة شرح مرر ومقدار التطويل المبطل
كما نقله الخوارزمي عن الاصحاب وكلام الشيخين يدل
عليه ان يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين
بالجلوس للتشهد ومراده كما قاله جمع قرأة الواجب وهو
الفاتحة واقل التشهد اي بعد صهي قدر ذكر كل المشروع

فيه كالقنوت في محله بالقرأة المعتدلة ويجتمل ان
يعتبر اقل زمن يسع ذلك لا قرأته مع المندوب وجري
عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع الحرف
يرد بان هذا بيان للحرف هنا والاوجه ان المراد
بالزيادة على قدر الذكر الم شروع فيه في تلك الصلاة
بالنسبة للوسط المعتدل لها الحال المصلي وقولنا في
تلك الصلاة يجتمل ان يراد به من حيث ذاتها او من حيث
الحالة الراهنة ولو كان اما لا تن له الا ذكرا
المستوفى المنفرد اعني التطويل في حقه بتقدير كونه
منفردا على الاول وبالنظر لما يشرع له الان من الذكر
على الثاني وهو الاقرب لكلامهم انتهى **قوله** وهو
اعتدال وجلوس بين سجدين لكن كون الاعتدال
قصيرا محل وفاق واما الجلوس بين السجدين ففيه
خلاف والاصح ما ذكره والثاني طويل كما للجلوس
بعدها انتهى من اصله مع شرح **قوله** لم يطلب
تطويله واما ما يطلب تطويله كما لا اعتدال الاخير من
الصبح وكذا كل اعتدال من آخر كل صلاة عند العلامة
ابن حج ولو في غير وقت النازلة لانه عهد تطويله في
الحجامة وعند العلامة الزملي يجوز تطويل الاعتدال من
آخر كل صلاة لنازلة واما بلا سبب فلا يجوز واقترع
شيخنا السبوا لمسي انتهى برماوي وقوله كذلك
اي لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كصلوات
التسبيح فلا يضر تطويله انتهى حلي **قوله** ايضا لم

يطلب

يطلب تطويله خرج به الاعتدال الثاني من الصبح والاخير
من وتر رمضان والاخير من كل مكتوبة في زمن
النازلة فقط على المعتد خلافا للحلي فلا يضر التطويل
في الثلاثة انتهى شيخنا وهو معتد مرر خلافا لابن
حج وعبارته في علي مر قوله كالقنوت في محله
وهو اعتدال الركعة الاخيرة في الصبح او الوتر
في رمضان اما الاعتدال في غيرهما فيضر تطويله ولو
من الركعة الاخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنازلة
وافتي ابن حج بان تطويل الاعتدال من الركعة لا يضر
مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة انتهى **قوله** ايضا
لم يطلب تطويله خرج به الاعتدال الثاني من الصبح
والاعتدال الاخير من وتر رمضان والاعتدال الاخير
من كل صلاة في زمن النازلة فيفتقر تطويله بقدر
القنوت لا يمارز على قدره وهذا التقييد مخرج به في
الروض وسرحي مرر وابن حج وعبارته الروض وسرجه
وتطويلها عمدا بسكوت او ذكر لم يشرع يبطل
الصلاة كما لو قصر الطويل لا تطويل الاعتدال بقنوت
في موضعه وتسبيح اي ولا تسبيح في صلاة التسبيح لاني
بيانها فلا يبطل الصلاة لو روده انتهى وعبارته الاصل
مع شرح مرر وتطويل الركعتين القصير عمدا بسكوت او ذكر
او قرآن لم يشرع فيه يبطل عمده الصلاة في الاصح
وخرج بقولنا لم يشرع فيه ما لو طوله بقدر القنوت
في محله او التسبيح في صلاة او القرأة في العكوف فلا

بأنه انتهى وملكها عبارة ابن حج وكتب عليه سم قوله
بقدر القنوت قد يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت
الوارد وينج خلافة لانه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء
مخصوص ولا حد للذكر والدعاء فله ان يطليه بما شاء
منها بل ينجه وكذا بالسكوت فليتنامل انتهى فانت نراه
قد استوجه انه يقتصر التطويل بالسكوت انتهى والذي
تلخص من كلام الرسيدي على م ر ان التطويل في
هذه المواضع ان حصل بقنوت اي دعاء وناء سواء
كان الوارد او غيره لا يضروا ان كثر جدا وان حصل
بغيره كمكوت او قرأة او تسبيح فانما يقتصر منه قدر
القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال على اقل
من قدر الفاتحة فان طوله ازيد من ذلك بطلت الصلاة
بان طول بقدر القنوت الوارد بقدر ذكر الاعتدال
وبقدر الفاتحة او بزيادة من ذلك انتهى وعبارته قوله
ما لو طول بقدر القنوت اي الم شروع فيه ولعل المراد
القنوت مع ما يتقدم عليه من الاذكار الم شروع
فليراجع لم ان قضيه ما ذكرناه لو زاد على قدر الم شروع
بقدر الفاتحة تبطل صلاته ولا ينافيه ما قدمه في ركن
الاعتدال من عدم البطالان لان ذلك فيما اذا كانت
التطويل بنفس القنوت كما يعلم بما رجته بخلاف
ما هنا انتهى وقد عرضت هذه المخصوص على شيخنا
الحنفى فاستوجه كلام الرسيدي فتلخص ان المصلي
ان طول الاعتدال الثاني من الصبح بقنوت سواء الوارد

او غيره

غيره لم يضر التطويل وان كثر جدا وان طوله بسكوت
او قرأة او ذكر فانما يقتصر من هذا التطويل المغتفر
في غيره وهو قدر ذكر الاعتدال واقل من قدر الفاتحة
بان ينقص عنها ولو يسيرا فان زاد على ذلك بطلت
صلاته وكذا يقال في اعتدال الوتر والاعتدال الاخير
من كل صلاة في زمن النازلة وتلخص ايضا ان
المغتفر للمصلي صلاة التسبيح ان يطول الاعتدال
بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل ام لا زيادة
على قدر ذكر الاعتدال واقل من قدر الفاتحة فان
زاد على ذلك بطلت صلاته بان طول بقدر التسبيح الوارد
فيه وقدر ذكر الاعتدال واقل من قدر الفاتحة فان
زاد على ذلك بطلت صلاته بان طول بقدر التسبيح الوارد
فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة او بزيادة
من ذلك والتسبيح الوارد فيه هو الباقيات الصالحات
عشر مرات فالزيادة على العشر غير مختصة بالتفصيل
الذي علمته وان يطول المجلوس بين السجدين بقدر
التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل ام لا زيادة على
قدر ذكر المجلوس وعلى اقل من قدر الشهد فان زاد على
ذلك بطلت صلاته والتسبيح الوارد فيه هو الوارد في الاعتدال
سواء يسواء كما علمته تاخر انتهى لكتابته **قوله** وقيل
كلام الخ اعاد الكاف لانه غير ما قبله باعتبار ان
ان التطويل من جنس الركن وهذا ليس كذلك
انتهى لكتابته **قوله** ولا يسجد السهو على المخصوص

الحج وعلى هذا فيفرق بينه وبين سجوده المحمودة وعندها قورا
بانه هنا مقصود بركوبه الجموح او بعدم ضبطها بخلاف
الناسي فحذف عنه المسقة السفر وان قصر انتهى عن شيء
على مرر نقلا عن ابن حجاج وعلى هذا فيجوز ان يكون المراد
بنوال السارح قال الاستوي وهو القياس اي على جماع
الدابة المذكور ويجوز ان يكون المراد القياس على نظائره
من كل ما يبطل عمده دون سهوه ويطلب سجود السهو لسهوه
كما تقدم من الامثلة انتهى لكاتبه **قوله** لكن صحح
الرافعي الحج معذرا وعلى هذا الاستئناء انتهى **قوله** في
انفسهما اي لزمانها في بمعنى اللام بدليل قوله بل للفصل
انتهى شيخنا **قوله** بل للفصل قال الشيخ عبيد اورد
عنده ان اشتراط الطهارة يتأخر في ذلك واجب بانها
استترطت لبناء في الخشوع ويكون على سكونة انتهى
سم على المنهج انتهى عن شيخ على مرر **قوله** لتمييزا بعد
العادة هذا من تمام الازم والابطال الملازمة انتهى
شيخنا **قوله** وفيه اي التعديل المتقدم بقوله لانها لم
يقصد في انفسهما وقوله كلام الحج حاصله ان وقع في
كلام الشيخين انهما مقصودان واجب بان المراد بذلك
ان لا بد من قصدهما في جملة الصلاة ولا بد من الايمان بهما
انتهى حلي وعبارة الروض وسرجه فسرع الاعتدال
ركن قصير وكذا المجلس بين السجدين لانها غير
مقصودين في انفسهما بل للفصل والاسرع فيها ذكر
واجب لتمييزا به عن العادة كالقيام ذكر السجعات

هنا لكنهما قالوا في صلاة الجماعة ولاكثر على ان الركن
القصير مقصود في نفسه وما لالامام الي الجزم به وصححه
له في التحقيق والمجموع واجب بان حيث قيل انه مقصود
اريد انه لا بد من قصد وجود صورته وحيث قيل انه غير
مقصود انه لا يطول انتهى **قوله** لعدم ورود السجود له اي
ولم يكن هناك ما يقاس عليه ولا اذا كان عمده في محل
العفو فهو اولي انتهى برماوي **قوله** ويستثنى منه اي
من قوله فلا يسجد لسهوه ولا لعمده لكن في الكلام نوع
توزيع فقوله من نقل القولي مستثنى من السقن معا
فيسجد لكل من سهوه وعمده وقوله ما لفرقهم الي آخره
مستثنى من احد السقن وهو قوله ولا لعمده انتهى شيخنا
قوله فاد بسجد السهو الي الامام وتسجد معه الفرقة التي
صلت معه اخر اي غير الاولى واما الاولى فلا سجود عليها
لمعارفتها قبل حصول ما يقتضي السجود وتسجد الثانية
والثالثة في اخر صلاتها انتهى سم بالمعنى انتهى عن شيخ
قوله لمخالفة بالانتظار وحينئذ يكون سببا خاصا
مقتضيا للسجود ولكونه خاصا لم بعد سببا خاصا
انتهى حلي وقوله في غير محله سيا في محله في قوله ويتنظر
في تشهد او قيام الثالثة وهنا قد انتظر في قيام الثانية
او الرابعة انتهى شيخنا وعبارة لان محله الوارد عنه صلي
الله عليه وسلم هو التشهد او القيام في الثالثة في
صلاة الخوف وفي غيرها محله التشهد والركوع والظاهر
انه لو وقع فعل هذا بالاسان بان فارق المأموم بعد

الركعة الاولى وأتموا أنفسهم واستمر في قيام الثالثة
وهكذا ينبغي السجود لهذا الانتظار بلاولي انتهت
قوله ولنقل قولنا الخ قضية ما ذكرناه لا يسجد لتكرير
الفاتحة أو الشاهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن
عبارة ابن حج في شرح الارشاد ويضم إلى هذه أي نقل
الركن القولي القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير
الفاتحة خلافا لبعضهم انتهت قوله وخرج بتكرير
الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لأنه كله يصدق
عليه أنه قرآن مطلوب وقياس ما ذكره في تكرير
الفاتحة أنه يسجد بتكرير الشاهد إلا أن ما ذكره
المسارح من أنه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد
لأن القنود محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير
الركن القولي إلا أن يقال التكرير عبارة عن ذكره
بعد الاتيان به وحجده بتقديمه لبس فيه ذلك ويؤيد
أن القول بابطال تكريره إنما يكون بعد الاتيان
بعده عن وجهه بعنده فخرج السلام عليكم وأن
لم يصدق له فيه من الخطاب انتهى عن ش علي مر قوله
وغير مبطل نقله أي بأن فعل مثله في غير محله بعد
أن فعل الأول في محله كان قراء الفاتحة في القيام ثم
إعادها في الركوع انتهى برماوي **قوله** كفاية
أو بعضها أي أو تشهد أحز أو يدل ذلك أي الفاتحة
والشهد عند العجز وعموم هذا الكلام يقتضي أن يسجد
للاتيان بالبسملة قبل الشاهد والاتيان بالصلاة على

ال في الشاهد الأول انتهى حلي وقوله وعموم هذا
الكلام يقتضي الخ صنفين وعبارة شرح مرر ولو صلي
على الال في الشاهد الأول أو يسجد أول تشهد له
ليكن له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب وهو
ظاهر عملا بقاعدة نهم ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهو
الاما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل
أن الصلاة على الال في الأول سنة وكذا الاثبات
ببسم الله قبل الشاهد واما ما اقتضاه كلام الشيخ في
شرح منجبه وافق به من السجود له فانما يسجد على
القول بأنهما ركن في الشاهد الأخير كما أفاده الوالد
رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحته بعينه انتهت
قوله وقنوت أي أو كلمة منه وقوله بنيتة أي
القنوت ونقله إلى غير محله يصدق بما لو نقله إلى
القيام قبل الركوع أو نقله للاعتدال الذي يطلب
فيه القنوت على كل حال نقله غير مبطل ومكرره
مع العمد ويسجد له مع العمد والسهو انتهى من شرح
مرر **قوله** أيضا وقنوت بنيتة ظاهر بنيتة ظاهر
أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط السجود بنيتة القراءة
وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بأن القنوت دعاء وهو
مسروع في الصلاة مطلقا فاستترط فيه بنيتة القنوت
ليتحقق كونه من الأبعاض والقراءة صورتها ليس لها
حالتان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقيق نقل المطلوب
لكن في حاشية شيخنا الزبادي خلافه حيث قال

قوله وقنوت بنيتة وكذلك التشهد والقراءة لا بد
من نيتها قيا ساعيا على القنوت انتهى وما اقتضاه كلام
السارح من ان التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في
اقتضاء السجود ظاهر لان القراءة والعاظ التشهد وكلاهما
متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فان
كلماته تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها
في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وبناء مقامها فاحتج
في اقتضائها بالسجود النية انتهى ع ش علي مر **قوله**
ايضا وقنوت بنيتة ومن صور نقله ان ياتي به قبل
الركوع او بعده في الوتر في غير نصف رمضان النافذ
انتهى شرح مر ومثل ذلك ما لو فعله امامه الخفي
قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة
السهو انتهى ع ش عليه **قوله** وتسبيح هو بحث
للمناظرين والقنوي على خلافه لم انه قد حرم بخلاف
هذا في شرح الهجة انتهى واعتمد مر مافي شرح
الهجة فقال انه لا سجود بنقل التسبيح انتهى سم
وحاصل المعتمد في هذا المقام انه اذا نقل الركن القوي
الي غير محله سجد السهو مطلقا واما البعض فلا يسجد
لنقله مطلقا في غير القنوت اما القنوت فان اطلق او
قصد الدعاء لا القنوت فلا سجود وان قصد به القنوت
سجد واما الهيئة فلا يسجد لنقلها مطلقا قتره
سبحنا الخفي عن تلقينه عن سبحة وفي قول علي
المحلال ما نصده والمعتمد انه اذا نقل التشهد الاقل

او القنوت او السورة سجد ان نوي ذلك والا فلا ولا
سجود لنقل التسبيح وان نواه انتهى **قوله** لترك التحفظ
الخ قد يقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس
من الصلاة وقد قيدوا المأمورية بكونه من الصلاة ففي
قول ابن حنبل انه لم يخرج عنها اي عن المأمور به والنهاي
عنه نظر لا يقال تمنع انه لم يخرج منها فانه جازع
الاحتراز عن نحو الكلام ولا التفات شرط او ادب
وليس جزاء منها فليتأمل انتهى سم علي ابن حنبل
سويدي واجيب بان هذا التحفظ ليس به البعض كما
صرح به السارح انتهى سبخنا خف **قوله** مؤكدا اي
امر مؤكدا انتهى شرح مر **قوله** كتابكيد التشهد الاول
اي كتابكيد الامر بالتشهد الاول انتهى سبخنا **قوله**
حيث لا يسجد له تعجيل للورود المبني وقوله لان القيام
الخ تعجيل للنفي انتهى سبخنا **قوله** لان القيام محلها
في الجملة اي محلها بنفسها لا بنوعها فلا يرد ان
القيام محل القنوت بنوعه وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح
فكيف يسجد من نقله قبل الركوع انتهى سويدي **قوله**
نظائر كالصلاة على النبي صبي الله عليه وسلم قبل
التشهد وقبل القنوت والصلاة على الال قبلها ايضا
وغیر ذلك مما هو ظاهر انتهى سويدي **قوله** اعم
واولي الخ يحتمل انه على التوزيع اي اعم من تعيينه بنقل
ركن قولي لان الركن ليس بقيد واولي من تعيينه الخ
اي لان التقييد بالسهو يوهه انه لا يسجد لعمده ويحتمل

ليس منها فانه عيان عنه
الاية اذ عن الخلل وذلك
في او ادب لا لانا نقول
هو شرط او ادب خارج
عنها كما ان السحر اذ
هو كلام صحيح

وهو الاظهر ان كلافه عموم واولوية لان تفسير الاصل
بنقل ركن يوهى ايضا انها لا تبطل بنقل السلام وتقييده
بالسهو لا يشمل الحمد انتهى **سبينا** **قوله** ومن تقييده السجود
بالسهو اي ومن تقييده السجود بكون النقل سهوا هذا
هو المراد من العبارة وعبارته اصله ولو نقل ركنا
قوليا كفاتحة في ركوع او تشهد لم تبطل بعده في
الاصح ويسجد لسهو في الاصح انتهت **قوله** عمدا خرج
نقل السلام سهوا فيسجد له على القاعدة كما يوجبها
سياق فيما لو سلم الامام وسلم معه المسبوق سهوا
ومثله تكبير الاحرام لان عمدا يخرج من الصلاة كما هو
ظاهر انتهى برماوي واصله لسهو **قوله** وفارق نقل
الفعلى اي حيث فصلوا فيه بين الحمد والسهو نقل
القولي حيث لم يبطلوا به مطلقا بانه لا يغير هيئة الصلاة
الظاهرة انتهى طي **قوله** معين كقنوت ظاهر ان
السك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياسا
على ما تقدم في قراءة الفاتحة من انه لو سك فيها وجب
اعادتها وفي بعضها بعد فراغها لم يجب لكن كلماتها
وهذا موجود بعينه في القنوت ويؤيد ما ذكرناه في عدم
ترك المأمورات ذكر ان بعض المأمورات ولو كلمة
ككلمة واقتصر هنا على السك في القنوت ولم يتعرض
للسك في بعضه انتهى ع ش علي مر **قوله** في ترك مندوب
في الجملة بان سك هل ترك مندوبا بالمعنى الشامل
للهيات والابحاض او يتيقن ترك مندوب وسك

هل

هل هو بعض او هيئة انتهى شوري وهذا يحوز قوله الخ
وصورة البعض المبهمة الذي هو محل الخلاف ان يسك
هل اتي بجميع الابحاض وترك سبينا منها فقد سك في بعض
بهم ولا يصح تصوير المبهمة المختلف فيه بما اذا يتيقن ترك
بعض وسك في كونه القنوت او تشهد لانه يسجد في
هذه عند السارح كما قاله فيما بعد انتهى **سبينا** **قوله**
وخلاف الشك في ترك بعض منهم ان اراد بالسك في ترك
بعض منهم ان ترده هل ترك بعضا او مندوبا في الجملة
فعدم السجود مسلم وان اراد بذلك انه ترده هل المتروك
الصلاة على النبي او على الال في القنوت مثلا فالوجه السجود
وسياق وكذا ان اراد انه ترده وترك سبينا من الابحاض
او لا بل اتي بجميعها فالوجه الذي لا يتجه غيره هو السجود وكلام
الروضة وغيرها ظاهر فيه كما بيناه في محل اخر فالوجه حمل
كلامه على الاول لكنه حينئذ ربما يتحد مع قوله بخلاف
السك في ترك مندوب في الجملة انتهى سم على المنهج لكن
نقل عن السارح عدم السجود فيما لو سك هل اتي بجميع الابحاض
او ترك سبينا منها انتهى وعبارته قوله في ترك بعض منهم الخ
كان سك هل اتي بجميع الابحاض ام لا بخلاف ما لو علم ترك بعض
وسك هل هو قنوت مثلا او تشهد اول فانه يسجد لانه في حكمه
المعين انتهى وعليه التقييد بالمعين في محله انتهى ع ش علي
مر **قوله** لمن زعم خلافة كالزكسي والاذري انتهى
شرح مر وهذا الزعم هو الحق لمن احسن التأمل وراجع
فلينأمل وليراجع انتهى سم على المنهج ووجه ما ذكره

الشارح قبل من انه لو شك في انه هل اتى بجميع الأجزاء
 أو ترك شيئا منها سجداً وأنه لو علم انه ترك بعضاً أو شك
 في ان قنوت أو غير سجدة انتهى عن علي مر **قوله** فجعل
 المبهم كالمعين وإنما يكون كالمعين فيما إذا علم ترك بعضاً
 أو شك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أوله فإنه يسجد لأنه في
 حكمه المعين واستشكل اجتماع القنوت مع التشهد الأول في
 صلاة ما قرب التصويب له أن يصور بما إذا أحرم بالوتر ثلاثاً على
 نية أن يأتي بتشهد بين ثم شك في آخر صلاته هل متروكة
 القنوت أو التشهد الأول والحاصل أن جملة صور ترك المندوب
 يقيناً أو شكاً بعضاً أو غير عن صور أحداها يتقن ترك بعض
 معين كالقنوت وفيه السجود لأنها يتقن ترك مبهم في الأجزاء
 كالقنوت أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه مثلاً
 وفيه السجود أيضاً لأنها الشك في ترك بعض معين كالقنوت
 هل فعله أم لا وفيه السجود لأن الأصل عدم فعله رابعها
 الشك في ترك بعض مبهم فيها كان شك هل فعل جميع الأجزاء
 أو ترك شيئا منها والوجه فيها عدم السجود لأنها المحترز عنها
 بقوله معين لأنه أجمع فيها مضعفان الشك والابهام
 خامسها يتقن ترك مندوب مبهم في الأجزاء والهيئات
 سادسها يتقن ترك هيئة معينة كتسبيح الركوع سابعها
 الشك في هيئة معينة كما ذكرنا لأنها يتقن ترك هيئة
 جهمة ناسعها الشك في ترك هيئة مبهمه عاشرها الشك
 في ترك مندوب مطلقاً ولا سجود في هذه الستة لأن المتروك
 في أولها لا يقتضي السجود وفي البقية ليس بعضاً وعدم

السجود

السجود في الشك فيها أولى من عدمه مع تيقنها وبما ذكر علم
 اجتماع أطراف هذه المسئلة والمحصار أفرادها فيما ذكر وأن
 التقيد بالمعين في كلامه لا بد منه ولا يفتقر بما انتقد به عليه
 بعض أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالاتباع والتسليم
 له أولى من النزاع انتهى برماوي **قوله** ولو سري أي يتقن السجود
 وقوله هل سري بالاول أي ترك البعض وقوله أو بالثاني أي
 فعل المزمع عنه وقوله واقتضى السجود قيد في الثاني وخرج به
 الخطوط والمخطوطات انتهى شيخنا فائدة القاعدة أن تكتب
 الألف المنقلبة عن الواو على صورة الياء كرمي والألف المنقلبة
 عن الواو على صورة الألف كقرأ والألف في سها منقلبة عن
 الواو فكان مقتضى القاعدة أن تكتب على صورة الألف إلا
 أن غالب السامخ لجهلهم بقاعدة الرسم كتبوا على صورة
 الياء انتهى **قوله** أو هل متروكة القنوت أو التشهد أي الأول
 ولنظر ما صورته أذ ليس له صلاة فيها تشهد أول وقنوت
 تركه يقتضي السجود وقد صرح بذلك في الوتر في النصف
 الثاني من رمضان إذا زاد على ركعة وأراد أن يتشهد تشهدين
 في الأخيرتين والفصل فصل انتهى جلي **قوله** ايضاً أو
 هل متروكة القنوت الخ صورة هذا أنه تحقق ترك أحد
 الأمرين القنوت والتشهد ولا يدرى عين المتروك منهما
 وصورة ما سبق في ترك البعض المبهم أنه لم يتحقق المتروك
 وإنما شك هل اتى بجميع الأجزاء أو ترك واحداً منه مثلاً
 والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد يستبد به انتهى سم
قوله فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أي شك في ركعة

الثالثة في نفس الامر هي الثالثة ام رابعة هذا هو موضوع
 المسئلة وبعد ذلك فتارة يتذكر فيها اي قبل القيام
 للرابعة انها الثالثة وتارة لا يتذكر فيها بل يتذكر بعد قيام
 للرابعة او بعد تمامها وقبل السلام انها رابعة ولا يتذكر
 اصلا فتى تذكر قبل القيام للرابعة له يسجد للمسهو وهذه
 هي التي ذكرها السارح بقوله اما لا يحتمل زيادة الخ واما
 اذا لم يتذكر فيها فنقول له يترك القيام لتأتي برابعة
 فاذا قام اليها فتارة يتذكر فيها انها رابعة وتارة يتذكر
 بعد تمامها وقبل السلام انها رابعة وتارة لا يتذكر اصلا كما
 علمت وعلي كل حال يسجد للمسهو لان ما فعله حال التردد
 يحتمل الزيادة في ظنه وان زال هذا الاحتمال بتذكره بعد
 لوجود الاحتمال حال الفعل فقد اتي بنا يد اذ ذلك علي
 تقدير دون تقدير وهذه هي التي ذكرها المتن بقوله
 فلو شك اصلي لانا ام اربعاء واستمر سكوته حتى قام
 للرابعة سواء زال بعد ذلك لتذكره انها رابعة ام لم
 يزل انتهى من متن المنهاج وشرحه طر بايضاح وان ثبتت
 فارجع اليه مع صدق التأمل فجدد موافقا لما رايت تأمل فسر
 لو تعدا ما له في الثالثة رابعة بالنسبة لظن الماسوم
 اولسكه جلس معه ثم اتي بركعة ولا يجوز له البناء علي
 اليقين وهو لا قل ويقوم من غيرنية مفارقة لانه سالك في
 الوجوب ومتابعة الامام واجبة بيقين فهي اهم بخلاف ماله
 يقين ان امامه تعد في الثالثة فانه لا يجوز له متابعتها بل
 ينظر في القيام او مفارقة هذا الموضع ما قال انه الاقرب في

شرح العباب واقتضاء كلام الجواهر وبه افتي بعضهم كذا
 بخط شيخنا مفتي الانام بهامس ابن حج وفي شرح الخ
 شجاع لشيخنا ابن قاسم خلافة فليراجع انتهى
 سوبري **قوله** وهو في رابعة قال الشيخ عمير قال
 الاسنوي ينبغي ان يلحق بذلك ما لو احرى باربع نفلا
 لم شك واطلاق الحديث والمحتاج يدلان علي ذلك
 انتهى سم علي المنهج ويمكن قبول العبارة له بان يراه
 بالرباعية صلاة هي اربع ركعات فرضا كانت او
 نفلا انتهى ع س علي مر **قوله** ايضا وهو في رابعة
 اي شك هل الذي صليته ثلاثة وهذه رابعة او رابعة
 وهذه خامسة انتهى حلي واسار بهذا الي ان قوله واحتمل
 زيادة اي بالنسبة للركعة التي ياتي بها فلا يقبل الاثبات
 بها لا يحتمل ما صلاها للزيادة لان كلامنا الثالث والرابعة
 لا بد منه تأمل لكاتبه **قوله** بان تذكر قبله اكي
 ولو في البناء لان علي فعل شئ منها محتمل للزيادة
 انتهى شيخنا **قوله** للتردد في زيادتها عبارة شرح مر
 لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد
 اتي بزايد علي تقدير دون تقدير وانما كان التردد
 في زيادتها مقتضيا للسجود لانها ان كانت زائدة
 فظاهر والا فتردده اضعف النية واحوج الي المجبر
 انتهى **قوله** ولا يرجع في فعلها اي ولا في تركها
 كذلك الا ان تذكر ذلك وعليه يحل ما وقع في قصة
 ذي اليمين من انه صلي الله عليه وسلم تذكر ما وقع

له حين يوم عليه وهذا اولي من قول بعضهم انه
صلى الله عليه وسلم رجع الى قول الصحابة
لبلوغهم عدد التواتر لانه يحتاج الى ثبوت كونهم كانوا
كذلك على ان ذلك في وقت جواز نسخ الاحكام وتغييرها
كما اشار اليه ذو اليمين فيما ذكره انتهى برباوي **قوله**
ولا الى ترك غيره عبارة شرح مرور لا يرجع لظنه ولا
لقول غيره او فعله وان كان جمعا كثيرا واما مراجعته
صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في
خير ذي اليمين فليس من باب الرجوع الى قول غيره
وانما مرجع محمول على تذكره بعد مراجعته وانهم بلغوا
عدد التواتر بقرينة ما ياتي اذ محل عدم الرجوع الى قول
غيره عالم ببلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث
يحصل العلم الضروري بانه فعلها رجع لقولهم لحصول
اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر
ذلك الزركشي وافق به الوالد رحمه الله تعالى
ويحتمل ان يلحق بما ذكره ما لو صلى في جماعة وصلوا الي
هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن افقى الوالد
رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه ان الفعل لا يدل
بوضعه انتهى وقوله فيكتفي بفعله فيما يظهر جزم
به ابي ج في شرحه واعتمده الزبيري ونقله سم على
المنهج عن السم وما نقله عن والده لانه في اعتماد لتقدمه
واستظهاره له انتهى ع س عليه قال ابي قاسم وافق
شيخنا السهاب الرمي اخرا بان لا يرجع لفعلهم وان

بلغوا

بلغوا عدد التواتر وهو ظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ
لا يمتنع للفرق بينهما مع حصول اليقين انتهى وعليه البتة
والخطيب وتقتضي كلام الاجهوري في حاشيته اعتماد
فنازل ومع هذا فالذي سمعته وتلقينته عن شيخنا الحنفى
وغيره ان الفعل لا يعمل به وان بلغوا عدد التواتر للتعليل
المذكور واما قول سم لا يمتنع للفرق بينهما مع حصول
اليقين فمسلم لو كان الفعل يفيد ذلك اذ غاية ما يفيد
غلبة الظن وهي لا تكفي فافهم انتهى من خط شيخنا الحنفى
وفي قول علي الجلال قوله وان كان جمعا كثيرا اي
ولم يبلغوا عدد التواتر والارجع الى قولهم لانه يفيد
اليقين قال شيخنا وفعلهم كقولهم كما في صلاة
الجمعة ونحوها **قوله** فان كان صلى خمساً الخ عبارة
شرح مر فان كان صلى خمساً شفعن له صلاة وان
كان صلى تماماً لا يرجع كانتا ترغيباً للسيطان اي
الصاقل لانه بالرغام اي التراب ومعنى شفعن له
صلاته ردتها المسجدتان مع الجلوس بينهما للاربع
لجبرها خلل الزيادة كالنقص لانها صيرها ستا وقد
اسار في الخبر الى ان سبب السجود هذا التردد في
الزيادة والنقص لانها ان كانت واقعة فظاهر والا
فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد
وان زال تردده قبل سلامه انتهى وفي قول علي الجلال
قوله اي ردتها المسجدتان الى اربع اسار به الى ان
سجود السهو نزع منها الزيادة الواقع بها الخلل فرجعت

الي اربعة كما هو اصلها وجمع ضمير شفعين باعتبار
انضمام ما بين السجدين اليهما وبهذا اندفع ما قيل ان
معنى شفعن له صلاة جعلتها مستأنصم السجدين بعد
جعلها بركعة مع الركعة الزائدة الي الاربع وكذا ما
قيل ان معناه ان السجدين تسفع وقد انضم الي تسفع
ولا يخفى انكار هذين القولين اذ لا قابل بان السجدين
بركعة ولا بان بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض
وبعضها نفل فما ذكر في بعض الاحاديث ان الزيادة
له نافلة يراد به مطلق الزيادة او على انه يناب على ما
يتوقف منها على نية ثواب النافلة وان الحديث
ضعيف او مروى بالمعنى **قوله** اي رددتها السجدة ان
الخ اساربه الي دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان
يقال سفعنا له صلاة لان الحديث عنه السجدة ان
وحاصل الجواب ان الصمير للسجدين والجلوس
بينهما وهي جمع انتهى ع س على م **قوله** كان شك
في ركعة من رابعة اي وهي الثالثة في نفس الامر
انتهى شرح مرفحيند **قوله** فتذكر فيها انها ثالثة
فلا يصح ان يتذكر كونها رابعة انتهى وعبارة الحلبي
اي شك هذا الذي صلته ركعتان وهذه ثالثة
او الذي صلته ثلاثة وهذه رابعة انتهت **قوله** لانه
ما فعله منها مع التردد لا بد عنه اي فالعارق بين هذين
وبين صورة المتن انه في هذه تذكر فيها ولهذا لو تذكر
بعد القيام عنها كانت من افراد السابقة وانه في السابقة

تذكر

تذكر بعد الزيادة او في انائها فعلى كل حال فعل مع
التردد ما يحتمل الزيادة بخلاف هذه انتهى شيخنا **قوله**
لان الاصل عدم السجود اي وجوبه على القاعدة **قوله**
ان المسكوك فيه كالمعذور انتهى شرح مرفان تبين
انه سجد له بسجدة انتهى بر ماوي **قوله** ولو سجد اي المصلي
المستقل وهو الامام والمنفرد انتهى مرفان غ س وغير
المستقل وهو المأموم لقوله هنا لا ان عاد مأموماً ولقوله
فيما سيأتي نقابلة هذا ولو تعد غير مأموم تركه انتهى
حل ومثله سوري وعمل الشبان ما لو تركه جاهلا
مشر وعينه كما قاله اي المقرئ تفقها انتهى سم **قوله**
او قنونا اي وحده او مع قيامه انتهى شيخنا **قوله** من
قيام اي بالنسبة للشهد الاول بان انتصب قائما اي
وصل الي حد مخزي فيه القراءة وتكبيرة الاحرام بان يصير
الي القيام اقرب منه الي اقل الركوع ولا يخفى ان محل
القيام تلبس من يصلي قاعدا بقراءة الفاتحة الثالثة فاذا
قراء الفاتحة على ظن انه فرع من الشهد الاول امتنع عليه
ان يعود الي قراءة الشهد لان التلبس بالقراءة كالتلبس
بالقيام فان عاد عامدا لما للشهد بطلت صلاته وحينئذ
يقال لنا شخص يصلي منفردا يمتنع عليه ان ياتي بالشهد
الاول مع كونه لم يتلبس بقيام انتهى الحلبي **قوله** او سجود
اي بالنسبة للقنوت بان وضع جبهته واعضائه وتمايل
ورفع اسافله على اعاليه وان لم يطحن خلافا لظاهر
كلام الروض من ان العبرة بوضع الجبهة فقط و**قوله**

فان عاد له اي لما نسيه من التشهد الاول او القنوت وقوله
لقطعته فرضا لنفل اي يحل بهيته الصلاة والا فلو قطع القائمه
للتعوى او الافتتاح عايدا عالمالم تبطل صلاته لان ذلك
لا يحل بهيته الصلاة الظاهرة وان كان فيه قطع فرض
لنفل والفرق بينه وبين من صلى جالسا وترك القائمه
بعد السروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر ان الضرر
في ذلك انما جاء من تركه الجلوس للتشهد وان لم يكن
في ذلك اخلال بهيته الصلاة وقد يقال هو اذ ترك القائمه
وعاد للتعوى قد ترك القيام الواجب لقيام مستحب لان القيام
للتعوى مستحب بخلافه للقائمه انتهى جلي وقوله حيث يضر
اي ان تعذر ترك التشهد للقراءة واما اذا سبق لسانه بالقراءة
وهو اكرامه لم يشهد جاز له العود الى قراءة التشهد لان
تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد
به انتهى قال ع ش قوله جاز له العود اي وجاز عدمه
وعليه فينبغي اعادته ما قرأه لسبق لسانه عي ما يفيد قوله
وسبق الخ وانه لا يطلب منه سجود السهو انتهى **قوله**
فان عاد بطلت فخرج عي جواب الشرط المحذوف تقديره
امتنع عليه العود انتهى **قوله** ايضا فان عاد بطلت
ظاهرا وان نذر كل من الامام والمنفرد ويوجب بان الكلام
في الفرض الاصلي وهذا فرضه عارضته ولهذا لو تركه
عبدا بعد تذكره لم تبطل صلاته وظاهرا ايضا انه لا فرق
في ذلك بين الفرض والنفل كان احرم بربع ركعت
نفلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام

فلا

فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو
فرض لا يقال ان له ترك القيام والجلوس للقراءة لانا
نقول الجلوس الذي ياتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة
ركن فعوده عنه الى التشهد يصدق عليه انه قطع الفرض
لنفل واما اذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض
فهل يعود لانه يقصد الاثبات به صار بعضا لان النفل
لم يشرع فيه تشهد اول في حد ذاته فيه نظر ولا اقرب
انه ينبني عيانه اذا قصد الاثبات به لم تركه هل
يسجد او لا فان قلنا بما قاله القاضي المغوي من السجود
واعتمده السارح عاد له لانه صار له حكم البعض
بقصده وان قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود لم يعد
انتهى ع ش عي مر **قوله** لان عاد ناسيا اي ولو ما مؤثما
وقوله لكنه يسجد خاص بغير المأموم وصورة عود
المأموم ان يترك امامه التشهد مثلا ويقوم معه ناسيا
او ان يقوم هو وحده ناسيا لم يعود ناسيا لكنه في
هذه لا يلزمه العود الى القيام عند التذكر لانه مع الامام
اختلف في الصورة الاولى يلزمه العود الى القيام عند التذكر
لان امامه قائم انتهى **قوله** ايضا لان عاد ناسيا
انه فيها استشكل عوده للتشهد او للقنوت تذكرانه
فيها مع نسيانه للصلاة لانه يلزم من عوده للتشهد
او للقنوت تذكرانه فيها لان كلامهما لا يكون
الا فيها واجيب بان المراد بعوده للتشهد والقنوت عوده
لحلقهما وهو ممكن مع نسيانه انه فيها انتهى **قوله**

حذره مثله نسيان كونه فيها نسيان حرمة العود ونزق
 بينه وبين نسيان حرمة الكلام اليسير حيث صرح كما
 قد مضى بأن العود من جنس الصلاة فكان بابه اوسع
 بخلاف الكلام فانه ليس من جنسه انتهى جلي **قوله**
 او جاهلا تحريمه قال في الخادم اما اذا علم ان التعود غير
 جائز ولكن جهل انه يبطل فقياس ما سبق في الكلام
 ونظائر البطلان لعوده مع علمه بتحريمه وبصره الشيخ
 ابو محمد في الفروق انتهى سمع علي المنهج انتهى ع من علي مر
قوله وهو مما يخفى علي العوام لانظر لكونهم مقصرين
 بترك العلم انتهى جلي اي فيعذروا ان كان مخالطا للعلماء
 لان هذا من الدقائق انتهى شرح مراري وكلامه ان ذلك
 يعذر في جهله المتفقه وغيره لانه من دقائق العلم كما مر
 انتهى قل **قوله** لزيادة قعود الخ اي وهذا يبطل عمده
 فيجوز له ان ياتي شيخنا **قوله** ولان عاد ما موما اي عاد
 في العود اذ عوده ناسيا دخل فيها قبله انتهى شوربي
 اي فغطفه علي ما قبله مغاير اي وفرض المسئلة ان
 المترك نسيانا وانما اعاد الثاني لاجل قوله بل عليه
 عود بخلاف الناسي ليس عليه العود الا عند التذكر
 انتهى شيخنا وعبارة شوربي قوله ولا ان عاد
 ما موما هلا قال او ما موما وقد يقال انما عبر بما ذكر
 لاجل قوله بل عليه عود فاشار باعادة العامل الخ
 استقلاله ولو اقتصر علي العاطف لتوهم ان وجوب
 العود راجع الي الجميع انتهت **قوله** الا ان ينوي المفارقة

مخلاف

بخلاف ما ياتي فيما لو نسي المسبوق سلام امامه حيث
 يجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا
 وهو انه فعل هنا ما للامام فعله بخلاف المسبوق
 وما يؤيد الفرق ان تعمد القيام هذا غير مبطل بخلاف
 تعمد المسبوق القيام قبل سلام امامه وانه لو قام
 الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام
 قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجלוوس
 انتهى شوربي وما افاده هذا الكلام من وجوب
 العود اذا ترك الامام في القنوت وخر ساجدا سهوا لا
 يتقيد بذلك بل تجزي فيما اذا تركه في اعتدال القنوت
 فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق علي ذلك الطبراني
 ومرر وهو ظاهر انتهى سمع علي المنهج اقول قد يفرق
 بانه فيما لو تركه في القنوت الامام مشغول بسنة
 فطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت
 فيه فان الامام ليس مشغولا فيه بما ذكر وزمنه
 قصير فسجود المأموم قبله ليس فيه فحش كسبقه
 وهو في القنوت عاينه انه سبقه ببعض ركن سهوا
 وفي ابن حزم المجزم بما استظهره سم قاله ولخص قوله
 السابق بركن سهوا لا يضر بالركوع انتهى اي بخلاف
 السجود سهوا فيجب فيه العود انتهى ع من علي مر
قوله فان لم يغد اي بعد تذكره او علمه وظاهر
 كلامه بطلان الصلاة بمجرد التخليف انتهى جلي وقوله
 بطلت صلاة فلوم يعلم حتى قام امامه لم يعد ولم

نحسب قرائته كسجود سمع صوتا ظنه سلام امامه فقام
واقي بما فانه لم بان بانه لم يسلم له بحسب ما اتي به قبل
سلام امامه انتهى بر ما دعي **قوله** بخلافه اي المأموم اذا
تعمد الترك الخ هذا مفهوم قوله فيما بعد ولو تعمد غير
مأموم الخ انتهى سيخنا وانما قدمه هنا لوطيئة للفرق
الذي ذكره وعبارته في باب الجماعة في شروط الاقتداء
او سائر سها موافقة في سنن نفحس مخالفة فيها
فعلا وترك كسجدة تلاوة وتشهد اول علي تفصيل
فيه بخلاف ما لا نفحس فيه المخالفة كجلسة الاستراحة
وتقدم حكم الاولين في باب سجود السهو والتلاوة
انتهت والذي تلخص مما تقدم ان هذا الشرط لا يطرد الا في
سجدة التلاوة اذ هي التي تجب فيها الموافقة فعلا وتركها
اما القنوت فلا تجب الموافقة فيه لافعلا ولا تركا فللمأموم
ان يتركه وينتظر الامام في السجود وله ان يخلف
له اذا تركه الامام على التفصيل السابق واما التشهد
الاول فنجب الموافقة فيه تركا فقط بمعنى ان الامام اذا
تركه لزم المأموم تركه واما اذا فعله الامام فلا يلزم
المأموم فعله بل له ان يتركه وينتظر الامام في القيام
علي ما تقدم وهذه التفرقة في التشهد تؤخذ من كلام
السارح هنا فعدم وجوب الموافقة في الفعل يؤخذ من
قوله بخلافه اي المأموم اذا تعمدا ترك الخ ووجوب
الموافقة في الترك يؤخذ من قوله ولوعاد الامام
للتشهد مثلا اي قوله لوجوب القيام عليه بانصاف

الامام

الامام تامل **قوله** وفارق ما قبله اي فيما اذا ترك ذلك
جاهلا او ناسيا فلم يلبس بفرض اي مع ما فيه من
فحس المخالفة حيث يلزمه العود بان الفاعل لم
يعذور ففعله غير معتمد به مادام ناسيا وبهذا فارق
ما لو ركع قبل امامه سهوا حيث يخير بين ان يعود
للكوع معه وبين ان لا يعود له لعدم فحس المخالفة
بينهما ولو لم يترك السها او يعلم الجاهل الا بعد
قيام الامام عن التشهد لم يعد له ولا يحسب ما اتي
به من القراءة قبل قيام الامام انتهى حلي والخاص
ان المأموم اذا ترك التشهد ناسيا يخير بين العود
ونية المفارقة وان تركه عامدا يخير بين العود والانتظار
ونية المفارقة انتهى سيخنا **قوله** بان الفاعل لم يعذور
اي مع فحس المخالفة فلا يرد ما لو ترك الامام في القيام
وركع سهوا حيث يخير بين العود والانتظار وكذا
لو ركع عمدا فمسئلة الركوع يخير في صورتيها و
مسئلة التشهد يفرق فيها بين العمد فيتحيز والسهو
فلا انتهى سيخنا **قوله** فكأنه لم يفعل شيئا ايج
فلزمه العود ليعظم اجره والعامد كالمفويت على نفسه
تلك السنة فلا يلزمه العود اليها انتهى شرح مرر
قوله ولوعاد الامام للتشهد الخ وقوله وقوله ولو
انقصب معه الخ مراده بهاتين الصورتين تحصيل
المسائل الثلاث لان التارك اما الامام او المأموم اوها
انتهى سيخنا وقوله مثلا اي او عاد الامام للقنوت قبل

هو المأموم السجود الخ وقوله فيما سياتي ولو انتصب
معه الخ كان عليه ان يقول مثلا ليسير به الى نظير
هذه مما لو سجد معا وترك القنوت وجبارة الخلى ولو
عاد الامام بعد سجوده للقنوت قبل هو على المأموم السجود
حرم عليه موافقته في القنوت لو وجوب السجود عليه
فورا سجود الامام فينتظره او يفارقه ولو سجد مع الامام
لم عاد الامام لم تجز له متابعتة لما ذكر بل يفارقه او
ينتظره والمفارقة اولى فيهما عما قياس التشهد اتم
لكن يبقى التامل في التعليل الذي ذكره بقوله
لوجوب السجود فورا بسجود الامام مع ما ياتي عن مر من
قوله لا يقال صرحوا بان لو ترك امامه القنوت الخ
تأمل وفيه عشي قوله مثلا اي كقعود التشهد اذا
لم يحسنه انتهى وقوله حرم تعوده معه اي فان فقد
عامدا لما بطلت صلاة انتهى **قوله** لوجوب القيام
عليه الخ لانه اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة
لا يجوز للمأموم التخلف له ولا لبعضه بل ولا المجلس
من غير تشهد لان المدار على فحس المخالفة من غير
عذر وهي موجودة فيما ذكر فان جلس لها جاز له
التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس له بفعله
الامام انتهى ابن حج والذي اعتمد مرارة لا يجوز له
التخلف وان جلس الامام للاستراحة لان جلوس
الاستراحة غير مطلوب في هذه الحالة لانه لا يطلب
الا في القيام من الاولى والثالثة وخلاف ما اذا ترك

امامه القنوت فانه يجوز له التخلف الايتان به ما لم
يعلم انه يسبق بركنين لانه فعل فعلا قد فعله الامام
وان طوله انتهى شيخنا حنف وجبارة شرح مرر لما المأموم
فيمنع عليه التخلف عن امامه للتشهد فان تخلف بطلت
صلاته لفحس المخالفة لا يقال صرحوا بان لو ترك امامه
القنوت فله ان يتخلف ليقنت اذا الحقة في السجدة الاولى
لانا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقفا وهذا احدث
فيه جلوس تشهد فتقول بعض المتأخرين لو جلس امامه
للاستراحة فالوجه ان له التخلف ليتشهد اذا الحقة
في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جلوسا فحل بطلا بها اذا
لم يجلس امامه ممنوع كما افق به الوالد رحمه الله
تعالى اذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب انتهت
وقوله اذا الحقة في السجدة الاولى اي فان ظن انه لا
يدركه في الاولى لاسيما له القنوت ومع ذلك ان تخلف
ليقنت لا يبطل صلاة الا ان يسبق بركنين فعليه
بان هو الامام السجدة الثانية والمأموم في القيام
الاعتدال كما ياتي انتهى عسى عليه **قوله** ايضا لوجوب
القيام عليه بانتصاب الامام اي بل يفارقه او ينتظره قاوما
ومفارقة اولى والظاهر ان مثل ذلك ما لو جلس الامام
للتشهد في الثالثة الرابعة سهوا فسك المأموم اهي
الثالثة ام رابعة امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء
على اليقين وجعلها بالثالثة وحينئذ يجوز له المفارقة
والانتظار قاوما لعله يتذكر او يسلك ومفارقة اولى

انتهى حلي **قوله** لأنه اما الخطي الخ تعيل للمانية كما
هو ظاهر صنيعة مع انه يصلح ان يكون تعيلا لاولي
ايضا وعبارته في قوله لأنه اما الخطي عدة الحزمة
الموافقة في كل من المسئلتين وهما قوله ولو عاد الامام
الخ وقوله ولو انتصب الخ انتهت والمراد بالخطي الناسي
والجاهل وقوله فلا يوافق في الخطا اي فيما فعله خطأ
اي نسيانا او جهلا **قوله** وان لم يتلبس به الخ مفهوم قوله
وتلبس بفرض اي بان لم يصل الي محل تجزي فيه القراءة
في القيام ولم يضع جميع الاعضاء مع التحامل والتكيس
في السجود وان وضع بعضها او جميعها ولم يتحامل او تحامل
ولم يتكسر كل ذلك داخل في النفي وقوله عاد اي وجوبا
في المأموم ونزاه في غيره وقوله وسجد اي في غير المأموم شيخنا
قوله عاد مطلقا اي سواء قارب القيام وبلغ حد الركوع
اولا لكن الاولي للامام عدم العود حيث يسوس على
المأمومين نظير ما قيل به في سجود الملاقاة انتهى حلي وقوله
حيث يسوس الخ انظر اذ لم يسوس ان كان المصلي
منفردا هل الاولي العود او العود وعدمه سواء وان قارب
او بلغ ما مر فالاولي عدم العود والا فالاولي العود حرر
رايت في حاشية الزياوي التصريح بانه يندب العود مطلقا
اي عند عدم التسويس المذكور انتهى شيخنا ح **قوله**
ان قارب القيام اي بان كان للقيام اقرب منه الخ
العود لأنه فعل فعلا يبطل عمده وقوله لخلاف ما اذا لم
يصل الي ذلك فان لم يصل الي حد الركع في مسئلة

القنوت

القنوت او كان للعود اقرب او اليهما على حد سواء في
مسئلة الشاهد انتهى اطيحي **قوله** او بلغ حد الركع اي
اقل الركوع انتهى شرح مر **قوله** اضطراب اي اختلاف
والعمد منه ما تقدم من التفصيل وان صح في التحقيق عدم
السجود مطلقا وقال في المجموع انه اصح انتهى اطيحي انتهى
وعبارته شرح الروض وهذا في التفصيل المذكور ما جزم به
في المنهاج كاصله وصححه في السجود الصغير لكن صحح في
التحقيق انه لا يسجد مطلقا وفي المجموع ان الاصح عند الجمهور
واطلق في تصحيح التذنيب تصحيحه قال الاسنوي وبالقنوت
انتهت **قوله** ولو تعذر غير ما عوم الخ هذا قسم قوله المتقدم
ولو نسي تشهدا اول الخ انتهى اطيحي **قوله** فعاد عابدا
الخ اي واما الوعدا ناسيا او جاهلا فلا يبطل ويلزمه القيام
عند التذكر او العلم انتهى شيخنا **قوله** من القيام في الاولي
الخ ظاهر صنيعة ان هذا بيان للموصول وانه تنازع الفعلان
فيفقضي ان من عاد القنوت بعد مقارنته حد الركع يبطل
صلاته وليس كذلك وحينئذ فينفي ان يكون مراد في
العبارة وان قوله من القيام في الاولي بيان لمفعول العادل
الاول المحذوف وقوله وحد الركع في المانية ببيان
الموصول فكأنه قال ان قارب القيام او بلغ حد الركع
كما قال الا انتهى برماوي بنوع تصرف وعبارته سم
قوله ان قارب او بلغ ما مر مراده من هذه العبارة ان
قارب القيام او بلغ حد الركع والا فقصيته تنازع
الفعلين في الموصول المذكور ان من عاد الي القنوت بعد

مقارنته حد الركع تبطل صلاته وليس كذلك بل عزري
توقف في البطلان اذا بلغ حد الركع فان لم ار التفرغ
به لغيره وقضية قول الرافعي وغيره ان ترك القنوت
يقاس بترك الشاهد اختصاص البطلان بما لو صار
الي السجود اقرب لم عاد الي القنوت اعني بعد تركه
عمدا فليستائل لم رأيت الجوجري في شرح الارصاد صرح بما
قلناه وهو الحق ان شاء الله تعالى ليت شعري ماذا يقول
الشيخ فمن هوي لسجود تلاوة فلما بلغ حد الركع عن
له الرجوع الي القيام فان فرق بان الهوي هنا مطلوب
بخلاف مسألة ترك القنوت عارضناه بما لو ركع قبل
الامام لم عاد اليه فانه جائز بل مندوب وله نصرة الزيادة
انتهى عميره والشيخ ان يقول لا يرد هذا المكاف حق
المتابعة وما ذكره انه الحق ارضاه مرارته **قوله**
وحده الركع في الثانية المعتمد انها لا تبطل الا ان صار الي
السجود اقرب جري عليه الشيخ عميره ونقله عن جمع قال
وما قاله السارح من تفقده ولا اظن احدا يوافقه علي
ذلك فليراجع انتهى **قوله** لما مر عن التحقيق الخ
لو عبر بالكاف كان اظهر انتهى شيخنا **قوله** فلا تبطل
صلاته اي ولا يسجد للمسهو لقلته ما فعله اي ماله يكن
عن م علي ذلك قبل القيام انتهى ع **قوله** ايضا فلا
تبطل صلاته اي بشرط ان يقصد بالتهود من ترك الشاهد
لم يبدوا له العود لما لو زاد هذا التهود من عمدا لا
معنى فان صلاته تبطل انتهى برماوي وفي قول علي

الجلال ما نصه تنبيه حاصل المسئلة ان من قام عن
الشاهد الاول غير قاصد تركه فله العود مالم ينتصب
ويسجد للمسهو ان صار الي القيام اقرب منه الي القعود
والا فلا وان قام عنده قاصدا تركه لم تبطل مطلقا
لم ان عزم علي فعله بعد قصد تركه فله العود ايضا
مالم ينتصب لان النفل يجوز فعله بعد قصد تركه
مالم يفت محله ويسجد للمسهو ان صار الي القيام اقرب
كماس وان عاد مع استمراره علي تركه بطلت صلاته
بالعود فقط كما مر وان عاد مع استمراره ان صار الي
القيام اقرب ولا فلا وان من قام عن الشاهد الاخر
سأهيا غير قاصد تركه فله العود وان انتصب و
يسجد للمسهو ان صار الي القيام اقرب ولا فلا وان قام
قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الي القيام اقرب
او قصد وصوله لذلك ولم يعد لانه مما يبطل عمده ولا
فلا كما ياتي وعلي هذا ينزل كلامهم فافهم هذا
فانه مما يجب المصير اليه ولا يجوز العود عنه الي غيره
ولا التعويل عليه انتهى **قوله** ولو شك مرادة بالشك
مطلق التردد انتهى برماوي وخرج بقوله بعد سلامه
ما قبله وقد علم تمامه انه كان في ترك ركن اتي
ان بقي محله ولا في ركعة وسجد للمسهو فيهما لاحتمال
الزيادة او لضعف النية بالتردد في مبطل ولو سلم
وقد نسي ركننا فاحرم باخري فورا له تنعقد لبقائه
في الاولى لم ان ذكر قبل طوك الفصل بين السلام

وتيقن الترك بنى على الأولى ولا ينظر لتحريمه هنا بالثانية
وان تحلل كلام يسير او استدبر القبلة لو بعد طول
استانفها لبطلانها به مع السلام بينهما ومتى بنى لم
تجب قرائته ان كان قد سارع في فعل فان سارع في
فرض حسب لا اعتقاده فرضيتها قاله المغوي في فتاويه
ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا تذكر لا يجب القعود والا
فلا تحسب وعندي لا تحسب انتهى اي فيجب العود للقعود
والغناء قيامه وهو الاوجه وخرج بفور ما لو طال الفصل
بين السلام وتحريم الثانية فيضع التحريم بها وقول القائل
هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشكل علي ما
تقرر انه لو شهد في الرابعة ثم قام الخامسة سهوا كفاه
بعد قرائتها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في
الصلاة فلم تغد زيادة ما هو من افعالها سهوا ولم
خرج منها بالسلام في ظنه فاذا انضم اليها طول الفصل
صار قاطعا لها عما يرباها به خلافا للركعتين
في دعواه الاشكال وافق الواو رحمه الله تعالى
فمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلي ركعتين
نفلا ثم تذكر بوجوب استينافها لانه ان احرم
بالفعل قبل طول الفصل فتحريمه به لم يعتد ولا يبنى
علي الاقل لطول الفصل بالركعتين او بعد طوله بطلت
انتهى شرح مر **قوله** ايضا ولو شك بعد سلامه خرج
ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يات بمبطل
ولو بعد طول الفصل انتهى ع س علي مر **قوله** بعد

سلام

سلامه اي الذي لم يعد بعده للصلاة اما لو شك بعد
سلام حصل بعده عود فيلزمه التدارك لانه بان بالعود
ان الشك في صلب الصلاة انتهى زيادي **قوله** في ترك
فرض اي ولو شرط فالشرط هناك الركن كما اعتمد
مر في شرحه انتهى شيخنا وسئل الشك في الشرط ما اذا
شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان
كان الاصل بقاء الحدث لان هذا الاصل معارض بان
الاصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم اذا شك
في الصورة المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك في
نية الوضوء في أثناء الصلاة فانها تبطل بخلاف الشك
فيها بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة ويمتنع
عليه افتتاح صلاة اخرى واما الشك في وجوب حدث
منه بعد وجوب الطهارة فلا يضر مطلقا سواء كان في
انائها او بعدها لان الاصل بقاء الطهارة انتهى شيخنا
حرف وفي قول علي الجلال قوله في ترك فرض عدل
عن ان يقول في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه
والشرط وبعضه والمعين منهما والمبهم كترك الغائبة
او بعضها او الركوع او طمأنينة او بعض الاركان
او الاستقبال في جميع صلواته او بعضها او السترك ذلك
او الوضوء او بعضه ولو نيته ولو كان الا ان غير متطهر
او نية الاقتداء في غير الجمعة او بعض ذلك ومنه ما لو
تيقن الطهارة وشك في الحدث او عكسه وقال شيخنا
بوجوب الاعادة في صورة العكس نعم التردد في نية

الصلاة وتكبيره الاحرام موجب للاعادة لان التارك
 الواحد منها ليس في صلاة الا ان تذكر فعلها ولو بعد
 طول الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما مر بالتردد
 قبل الشروع وحكمه ظاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة
 فيلزمه فعل ما تردد فيه في غير الشروط وتبطل صلته
 فيها نعم التردد في بعض الركوع بعد فراغه منه لا يؤثر
 فيه فلا يلزمه اعادته وقوله وتبطل صلته فيها اي
 في الشروط اي في السك فيها ومثل السك فيها السك
 في النية والتكبير ومحل البطلان ما لم يتذكر عن قرب
 انه نوي او كبر او اتي بالشروط والا فلا تبطل وضابط
 القرب ان لا يمضي زمن يسع ركنا ولو قصيرا تأمل
قوله لم يؤثر اي على المشهور والثاني يؤثر لانه اصل
 عدم فعله فينبغي على اليقين ويسجد كما في صلب الصلاة ان
 لم تبطل الفضل فان طال استأنف انتهى شرح مرر والظاهر
 انه لانس مراعاة هذا القول لانها توضع في باطل وهو
 فعل ما ياتي به بعد السلام بتقدير كود رايد انتهى
 ع ش عليه **قوله** استأنف اي ما لم يتذكر ولو بعد مدة طويلة
 بخلاف ما لو شك في ذلك قبل السلام فيفرق فيه بين
 تذكره خلا فلا يضر وطول تردده فيستأنف انتهى
 ع ش **قوله** وكذا لو شك الخ خرج به السك في نية
 القدرة في غير الجمعة كما افقي به الوالد رحمه الله تعالى
 انتهى شرح مرر وقوله في غير الجمعة ينبغي ان يلحق
 بها ما اشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجموعة جمع تقديم

بالمطر

بالمطر بخلاف المنذور فعلها جماعة لان الجماعة ليست
 شرطاً لصحتها بل واجبة الوفاء بالمنذر انتهى ع ش عليه
قوله ايضا وكذا لو شك هل نوي الفرص الخ خرج به
 ما لو احرم بفرض لم يظن انه في غير فكل عليه لم يعلم
 الحال لم يضر وان ظن ما احرم به نفل وعنده فهذا مما
 يفرق فيه بين الظن بالسك انتهى ابن حج بالمعنى انتهى ع
 ش علي مرر **قوله** ويمكن ادراجها فيما زنه اي بان يراد
 بالنية اصلا او كفية وانما لم يضر السك بعد فراغ الصوم
 في نية المستغاة لاعادته فيه ولانه يفتقر فيها منه ما لا يفتقر
 فيها هنا وما السك في نية القدرة فلا يضر في غير الجمعة
 كما افقي به والد شيخنا انتهى جدي وحمله في شرح مرر
 وقوله بعد فراغ الصوم مفهومة انه اذا شك قبل فراغه
 منه فيجب الاسساك وقضاؤه ان كان فرضا انتهى ع
 ش علي مرر **قوله** وسهوه حال قدرته بحمله امامه ومثل
 السهوه الحمد انتهى زيادي وحيد بن زيد يراد بالسهوه في كلام
 المتن المحلل الذي يجبر بالسجود سواء كان عمدا او سهوا
 وفي الكلام حذف المضاف الذي صرح به مرر في شرحه
 اي ونقضه سهوه بنفع الضاد وهو السجود وقوله بحمله
 اي يحمل عليه منه تأمل **قوله** كان سهوت الفرقه الثانية
 الخ وكان سهوى المزهوم عن السجود انتهى شرح مرر **قوله**
 بحمله امامه اي المتطهر فلا يحمل الامام المحدث سيما من
 ذلك لعدم صلاحيته التحمل به ليل انه لو ادركه ركعة ركعتا
 فانه لا يدرك الركعة وانما شبه المصلي خلفه على الجماعة

لوجود صورتها لانه يغتفر في الفضائل لا يغتفر في غيرها
انتهى شرح مرور وقد اشار السارح لهذا التقيد بقوله
واستثنى في الروضة الخ انتهى لكاتبه **قوله** ايضا بحمله امامه
اي فيصير المأموم كانه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه
انتهى ع ش علي مرور عبارة الشوري وانظر هل المراد تحمل
نفس الطلب كما يدل له قوله ويلحقه سهوا امامه ومعناه
ان الامام سبب في جبره او المراد تحمل نفس السجود بهذا المعنى
وعلي هذين يخالف تحمل السجود وتحمل نحو الجهر تأمل انتهت
ومن فروع هذه المسئلة ما لو ظن مسبوق بركعة سلام
امامه وقام رآني بركعة قبل سلام امامه فانه لا يعتد بها
فعله لو فوعه في غير محله فاذا سلم امامه اعادها ولا
يسجد للسهو ولبقاء حكم القدوة ولو علم في قيامه ان امامه
لم يسلم لرزق المجلس اذ قيامه غير معتد به فاذا اجلس
ووجهه لم يسلم فان شاء انتظر سلامه وان شاء فارقه
فلواتها جاهلا بالاحكام ولو بعد سلام الامام لم تحسب فيعيد لها
لما مر ويسجد للسهو للزيادة بعد سلام الامام انتهى شرح مرور
قوله وغيرهما كالتنوت وسجود التلاوة ودعاء القنوت
والقراءة عن المصنوق والقيام عنه والشهادة الاول عت
الذي ادبكه في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية
على القديم فهذه عشرة اسباب انتهى حواشي شرح الروضة انتهى
شوري **قوله** ولو ذكر في تشهده الخ معطوف على التفرع
فهو تفرع ثان وخرج بذكر ما لو شك في ترك ركن الخ فيأتي
بركعة ايضا لكنه يسجد وانما يسجد في هذه لان ما فعله مع

الزود بعد سلام الامام محتمل للزيادة بخلاف الذكر فلم يفعل
معه محتملا للزيادة بعد سلام الامام وانما هو جبر لما وقع مع الامام
انتهى شيخنا **قوله** انما اي في الالف كما يشير اليه اعادة في في
المعطوف انتهى شوري والمراد بالالف القريب انتهى شيخنا **قوله**
من بينه او تكبير اي فتذكر ترك احدها او شك فيه او في شرط
من شروطه اذ اطل او مضى معه ركن يقتضي اعادتها كما مر
بعض ذلك انتهى شرح مرور **قوله** بسلام امامه اي سواء سلم
بعده وهو ظاهر او معه لا اختلال القدوة حال سلام الامام وان
كانت باقية فهي كالعدم انتهى ع ش وعبارة شرح مرور وسلم
المصنوق بسلام امامه اي بعده لم تذكر بني علي صلواته ان
كان الفصل قصيرا وسجد لو فوع سهو بعد القضاء القدوة
اما لو سلم معه فلا سجود علي احد احتمالين ذكرهما في الاستاذ
واعتمد الاذري ووجهها السجود لضعف القدوة بالشروع
فيه وان لم تنقطع حقيقتها الا بتام السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي
انه لو اقتدي به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح
القدوة علي المعتمد ولو نطق بالسلام فقط ولم ينوب به الخروج
من الصلاة ولم يقل عليكم فلا سجود لعدم الخطاب والنية
والسلام من اسمائه تعالى فان نوي الخروج من الصلاة ولو لم
يقول عليكم سجدا كما قال الاستوي انه القياس انتهى **قوله**
ويلحقه سهوا امامه ايجان اقتدي به قبل السجود فان اقتدي به
بعده فلا يلحقه علي المعتمد انتهى شيخنا **قوله** سهوا امامه
ولو باختيار عقيدة المأموم له ومنه ترك المحقق القنوت انتهى
شوري وانما لحقه سهوا امامه قبل اقتدي به لانه عهد

تعدى الخلل من صلاة الإمام لصلاة المأموم دون عكسه
 انتهى شرح مر **قوله** فان سجد امامه تابعه اي ان كان المأموم
 قد فرغ من تشهد والصلاة والاستغفار باكمالها وسجد ويغفر له هذا
 الخلف على العتد انتهى شيخنا وهو موضح به في شرح مر
 وجارته ولو سجد الامام بعد فراع المأموم الموافق قبل التشهد
 لزم المأموم موافقته في السجود ويندب له موافقته في
 السلام فيما يظهر وان افضى كلام بعضهم لزومه فيه ايضا
 لان المأموم الخلف بعد سلام الامام او قبل اقله تابعه حتما
 على ما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشهد كل واحد سجدة
 للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود فيه
 احتمالات وتقتضي كلام الركسي في خادته اعادته ويوجب
 بانه قياس ما تقرر في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته
 ويفرق بينه وبين المسبوق بان الجلوس الاخير محل سجود السهو
 في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفاتحة انه لا سجود لتلاها
 لان القيام محلها في الجملة هذا والذي والذي افي به الوالد
 رحمه الله تعالى ان تجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم
 يسجد السهو انتهى اي ويكون هذا كبطني القراءة فيعذر في الخلف
 لانماه كما يعذر ذلك في اتمام الفاتحة انتهى ع سب عليه
قوله ايضا فان سجد امامه اي ولو غير سهو كاعتداد حتى
 ترك القنوت في الوتر فان اتى به المأموم معه في محله لزمه
 متابعه وان لم يعلم سهو لانه الان لمحض المتابعة حتى لو
 ترك بعضه اشنع على المأموم اتمامه وبذلك فارق عدم
 متابعه له في قيامه الخامسة واما السجود لاجل سهو

الامام

الامام فهو في الآخر نعم ان كان المأموم سبوقا وسجد الامام
 الخلفي بعد سلام نفسه لم تجز له متابعه وانما يسجد في آخر
 صلاة نفسه وكذا لو كان المأموم سافقيا موافقا ولم يتم
 التشهد الواجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 الواجبة فيجب عليه الخلف لتمامها لانه سجود جابر لمحض
 المتابعة وهو لا يقع جابرا قبل تمام الواجب خلافا للعلامة اي
 حج فلو سجد قبل تمامها ولو بعد سلام الامام لاستفراهم عليه
 بفعل الامام فان لم يسجد وسلم عامدا او ساهيا وطالب
 الفصل بطلت صلاته فيها ولا وجب عليه العود الى الصلاة
 ليسجد فان لم يعد بطلت ايضا ولو لم يسجد الامام لم يتعين
 على المأموم السجود ولو سجد الامام في هذه سجدة فقط لم
 يتعين عليه ايضا ولا يجوز للمسبوق فعل الثانية ويندب
 للموافق فعلها كما في غيره وهو اولي مما لو تركه الامام
 انتهى برماوي **قوله** ايضا فان سجد تابعه اي وان لم يعرف
 انه سري حملا له على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة
 سجد المأموم اخري لاحتمال ترك الامام لها سهوا انتهى شرح
 مر وقوله سجد المأموم اخري اي ولو قبل سلام الامام
 لان غايته بتقدير ان يتذكر الامام انه لم يسجد يكون
 سبقه بركن وهو لا يضر ويحتمل ان لا ياتى بالثانية الا بعد
 سلام الامام وان ادى الى تطويل الجلوس بين السجدين
 حملا للامام على انه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون
 سجود المأموم بعد سلام الامام انتهى ع سب عليه **قوله**
 ايضا فان سجد تابعه اي لزوما كما في شرح مر ويدل

عليه قول السارح فان ترك متابعتة الخ وهذا لزوم لا
فرق فيه بين الموافق والمسبوق من غير خلاف واما ما سياتي
من ان سجود السهو يتعين على المأموم بفعل الإمام ومن الخلاف
فمن كونه خاصا بالموافق او غير خاص فهو مفروض فيما لو لم يسجد
المأموم مع الإمام من غير قصد للتخلف كان سهو عنه فبعد
سجود الإمام يلزم المأموم ان يسجد ان كان موافقا ولو بعد
سلام امامه لا ان كان مسبقا فلا يلزمه السجود بعد سلام
الإمام وهذا على القول بأنه خاص بالموافق تأمل **قوله** بطلت
صلاته أي تجرد شروع الإمام في السجود وان لم يتلبس به واما
ان تركها اتفاقا فلا تبطل الألفية له بركتين فعليين
وذلك لا يوجب الإمام السجود الثاني انتهى بخنا وحاصل هذا
انه ان قصد عدم السجود معه بطلت بحد شروع الإمام في
السجود وهذا معنى الشق الأول وان لم يقصد بطلت بسبقه
بالركنين وهذا هو المسار إليه بالشق الثاني انتهى **قوله**
واستثنى في الرخصة أي من القاعدين وقوله فلا يلحقه
سهو لف ونشر شؤني وقوله وما اذا يتفق الخ مستثنى من
قوله فان سجد تابعه انتهى بخنا قبل أي قال في النصيح وهذه
المسئلة مسئلة تصويرا وحكما واستثناء أي كيف يتصور
ان يتفق غلط الإمام وهو في الصلاة وجوابه ان ذلك يتصور
بأمور منها الكتابة بان كتب له ان سجوده لترك الجهر مثلا
وكيف لا يسجد لسجود الإمام وقد تقرر ان من ظن سهوا
فسجد له لم بأن عدمه يسجد لا يبا السهو بذلك السجود فسجد
الإمام يقتضي السجود والحالة هذه وجوابه انه الغرض لا يتابعه

في ذلك السجود الذي غلط في مقتضيه لانه لا يلزمه سجود
بذلك ولزوم السجود بذلك مسئلة أخرى ليس الكلام فيها
وكيف يقال ان هذا امام سهي أي الذي يقتضي سجود السهو
وجوابه ان ذلك يجب الصورة الظاهرة انتهى جلي وعبارة شرح مر
ومحل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في ذلك فان
يتيقنه لم يتابعه كان كتب أو سار أو تكلم فبلا جاهلا وعذر
أو سلم عقب سجوده فراه هاويا لسجوده لبطلت حركته أو لم يسجد
لجهله به فآخيه ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اسكال
حينئذ في تصوير ذلك وما استشكل به حكمه من ان من ظن سهوا
فسجد فبان عدمه يسجد لا يبا السهو بالسجود فيفرض عدم
عدم سهو الإمام فسجوده وان لم يقتضي موافقة المأموم يقتضي
سجوده جوابه ان الكلام انما هو في انه لا يوافق في هذا السجود
لانه غلط واما كونه يقتضي سجوده السهو بعد نية المفارقة
أو سلام الإمام لمدرك آخر فذلك مسئلة أخرى ليس الكلام فيها
مع وضوح حكمها من انه يسجد لسجود الإمام لانه فعل ما يبطل
عدمه وما استشكل به استثناءها من ان هذا الإمام لم يتسه
فكيف يستثنى من سهو الإمام جوابه انه استثناء صورة انتهت
قوله لانه محل سجود السهو ذكر بخنا كائين حج ان سجود
السهو بفعل الإمام يستقر على المأموم فيصير كالركن حتى لو
سلم ناسيا له وتذكره لزمه العود اليه ان قرب الفصل
والاعاد صلاته وهل هذا خاص بالموافق او جاري حتى
في المسبوق فيكون قول المصنف هنا لم يعيده مسبوق
آخر صلاته أي تدبعا على الأول ووجوبه على الثاني الذي

فهر الاول فلا يستقر الا على الموافق انتهى حلي ومثله شرح
مر وكتب عليه بن قوله يستقر على المأموم ظاهر ولو سبقا
وعامة ابن حج تنبيه قضية كلامهم ان سجود السهو بفعل
الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد
سلام امامه ساهبا عنه لزمه ان يعود اليه ان قصر الفصل
واذا عاد صلاته كما لو ترك سها ركنا ولا ينافي ذلك ما ياتي
انه لو لم يعلم سجود امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه
لانه لم فات محله بخلافه هنا انتهى اقول قضية هذا الفرق
ان المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فات
محله بفراغ الامام منه لغوات المتابعة كما في سجود التلاوة
ثم رأت سم علي بن حج صرح به وقوله بفعل الامام له يستقر
على المأموم وهو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام
فلو كان حنفيا مثلا يري السجود بعد السلام سلم عاما ثم
سجد هل يستقر على المأموم بفعل الامام له او لا لانقطاع القدوة
بالسلام فيصير كما لو سلم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا
لجبر الخلل الواقع في صلاة قال ابن قاسم علي ابن حج الا قرب
الثاني وهو ظاهر ويعمل بما تقدمت الاساس الى به بانه بسلام
الامام انقطع القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه
وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب علي سم
سبحنا العلامة السويدي لا وجه لهذا التردد لا بسلام الامام
انقطع القدوة فهو باق على سنته ولا يستقر عليه بفعل
الامام فائدة لو اخر الامام السلام بعد سجوده وقرئ المأموم
عن سجوده لم تذكر قبل سلام الامام فيظهر انه يسجد ولا

ينتظر

ينتظر سلام الامام كما لو سبقه الامام باقل من ثلاثة اركان
طوبى له لسهوه عن متابعتها فانه يحسب على نظم صلاة نفسه انتهى
سم علي بن حج انتهى **قوله** اي فان لم يسجد الامام وسلم اي بان
تركه متعمدا او ساهبا او معتقدا كونه بعد سلامه ولو تخلف
المأموم بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام للسجود لم يتابعه
سواء سجد قبل عود امامه ام لا لقطع القدوة بسجوده في الاولى
وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد
فيهما منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق لباقي بمعليه فانقياسا كما
قاله الاسنوي لزم العود للمتابعة والفرق ان قيامه لذلك
واجب وتختلف لسجد بخير فيه وقد اختارم فانقطع القدوة
فلو سلم المأموم معه ناسبا فعاد الامام للسجود لزمه موافقته
فيه لموافقته له في السلام ناسبا فان تخلف عنه بطلت صلاته
حيث لم يوجد من المأموم ما ينافي السجود فان وجد منه فلا كونه
او نيته اقامته وهو فاضل او بلوغ سفينة دارا قامة او نحو
ذلك فان سلم عمدا فعاد الامام لم يوافق لقطع القدوة
بسلامه عمدا انتهى شرح مر وقوله بل يسجد فيهما منفردا اي
اي يسجد المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية اما في الاولى
فلعل المراد انه يجتهد بسجوده منفردا لظهور انه لا يطلب منه سجود
بل لا يصح حيث يسجد قبل عود امامه انتهى ع س علي **قوله**
وسجود السهو وان كثر الخ ولا وجه جبره لكل سهو وقع
منه ماله يخصه ببعضه فيخص به ويكون تارك الباقي
وما قاله الروياني من احتمال بطلانها حينئذ لا غير مشروع ولا
مدفوع بمنع ما عطل به اذ هو مشروع لكل علي انفرادها وانما غاية

الامر انها تدخلت فاذا نوي بعضها فقد انقضى بعض الم شروع
انتهى شرح مر وقوله يكون ناركا للباقي اي لم لو عن
له السجود الباقي لم يجز واذا فعله عامدا لما بطلت صلاة
لانه زيادة غير سرورة لغواة بتخصيص السجود الذي
فعله ببعض مقتضيات ولو نوي السجود لترك التشهد
الاول مثلا وترك السجدة فالظاهر ان صلاة تبطل
لان السجود بلا سبب ممنوع وبنية ما ذكر شرك بين
مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد احدها
لا بعينه هل يضام لافيه نظر والا فرب الاول لان
احدها صادق بما يشترع السجود وما لا يشترع فلا يصح
لترديه في النية بينهما انتهى ع ش عليه تنبيه
لا يخفى ظهور كلامهم او صراحتهم في امتناع تعدد سجد
السجود بتعدد مقتضى بخلاف سجود التلاوة وقد يفرق
بان السبب هنا قد يكون بغير الاختيار وقد لا يختص
فلو طلب تعدد السجود ربما تسلسل كما قاله الشيخ
في شرح الغاية اقوال وكذلك مقتضى سجود التلاوة
قد لا يكون بالاختيار كما اذا هجمه السماع من جماعة
وقد لا يختص فليتأمل انتهى سويري وقوله قد لا يكون
بالاختيار الخ فيه نظر لما استأنف من ان المصلي انما يسجد
لقراءة نفسه لا لقراءة غيره تأمل **قوله** سجدة فان
اقتص على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوي الاقتصار
عليها ابتداء فان عن له الاقتصار عليها بعد فعلها لم
يؤثر لانها فعل وهو لا يصير واجبا بالسروع فيه انتهى

شرح مر وهل له بعد الاقتصار على الاول ان يأتى
بالثانية ام لا فيه نظر ونقل سم عن مر انه ان سجد
على الفور جاز له ذلك انتهى شيخنا وقد يتصور السجود
في الصلاة الواحدة بسبب السهو انني عشر سجدة وذلك
فمن اقتدي في رباعية باربعة ايمه اقتدي بالاول في
التشهد الاخير لم يكمل من الثلاثة الباقي في ركعته
الاخيرة ثم صلى الرابعة وحده وسري كل امام منهم
فيسجد معه لسهو لم يظن انه سري في ركعته فيسجد
لسهو نفسه ثم بان انه لم يسه فيسجد فلهذا التثنية عشر
سجدة انتهى برماوي **قوله** بنية سجود السهو والنية
هي المقصد ولجب التفرص لمخصوص السهو ولا يكفي نية
مطلق السجود وظاهرا لا تكبير فيها للتحريم حتى يجب قريتها
به والا وجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك
انتهى شرح مر **قوله** ايضا بنية سجود السهو محل ذلك
في غير المأموم واما هو فالواجب عليه المتابعة انتهى برماوي
قوله قبيل سلامه بان لا يفصل بين السلام والتشهد مع
توابعه شيء من الصلاة ولا يضر طول الفصل بينهما بسكون
طويل كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى شرح مر **قوله**
اذ ذاك اسم الاسارة راجع الى قبيل سلامه واذا ظرف بمعنى
وقت وذلك مبتدأ محذوف لان اذ لا يضاف الا الى الجملة
والتقدير اذ ذاك موجود اي وقت القبيل موجود واصنافها
هنا من اصنافه العام للخاص لان القبيل زمان ايضا انتهى
شيخنا **قوله** علي ان اي السلام انتهى سويري لم يكن

عن قصد اي بل كان سهوا وقوله مع انه اي السجود بعد
السلام لم يرد لبيان الخ اي وانما ورد لبيان ان السلام
سهو لا يبطل انتهى ع ش واذا ثبت انه لم يرد لبيان حكم
سجود السهو وجب تاويله على وفق الوارد لبيان الصريح
الذي لا يمكن تاويله ولا يجوز رده انتهى ع ش بري
وتاويله بان يقال سلامه قبل السجود كان سهوا
به ليل انه اعاده بعد سجود السهو انتهى فايته ذكر
الشيخ محي الدين بن عريفي ان النبي صلى الله عليه وسلم
سجد للسهو خمس مرات احدها شك في عدد الركعات فسجد
ثانيها قام من ركعتين ولم يشهد فسجد ثالثها سلم
من ركعتين فسلم فسجد رابعها سلم من ثلاث ركعات
فسجد خامسها شك في ركعة خامسة فسجد انتهى
برماوي وتقدم في السارح سادسة وهي ان صلى الظهر
خمس فسجد **قوله** مع انه اي السجود بعد السلام وهذا
جواب ثان اي وانما الخ به صلى الله عليه وسلم استدركا
لما فات ولم يأت به لبيان ان محل السجود بعد التسليم
انتهى لطيفي **قوله** سواء كان السهو بزيادة الخ اساره
الى الرد على مقابل الجدي القابل بانه ان سهي بنقص
سجد قبيل السلام او بزيادة فبعد انتهى شرح مر انتهى
ع ش **قوله** في واجبات وعند رواية كوضع الجبهة
والطائفة والخال والتكبير ولا فتراس في الجلوس
بينهما قال بعضهم ليجب ان يقال فيها سبحان من لا ينام
ولا يسهو وهو الابق بالحال قال الزكشي انما يتم اذا لم

ينعقد ما يقتضي السجود فان نعده فليس ذلك لايتا بالحال
بل الابق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر
كما قاله الاذري انه كالذكر بين سجدة في صلب الصلاة فلو
اخذ بشرط من شروط السجدة او الجلوس فظاهرا انه
بقي فيه ما قر في السجدة من انه نوي الاخلال به قبل
فعله او معه وفعله بطلت صلاة وان طرأ له أثناء فعله
الاخلال به وانه يتركه فتركه فورا لم تبطل وعلي هذا
الاخير يحمل اطلاق الاسنوي عدم البطلان انتهى شرح
مر **قوله** وعند رواية منها التكبير لهو به ورفعه عنه
بلا رفع يديه كما سبق في نظيره في سجود التلاوة انتهى
جلي **قوله** فان سلم عمدا اي متذكرا لمقتضي سجود السهو
وقوله او سهوا اي ناسيا ان عليه مقتضي السجود واما السلام
فهو عمر فيهما انتهى شيخنا **قوله** او طال فصل اي بين
تذكره وسلامه وكذا لو طئ بخاسه او تكلم كثيرا او ان
يفعل مبطل وكالسهو الجهل انتهى برماوي **قوله** او نحو
ذلك اي او حصل نحوه ذلك كان تحرق الخف او شفي دأيم
الحدث وليس من ذلك ما لوصاق الوقت انتهى جلي **قوله**
له يسجد اي يحرم عليه ولا يصير عايذا الى الصلاة في مسألة
الجمعة والتميم وما سمع الخف واما في مسئلة القاصر فلا
يحرم عليه ويصير عايذا الى الصلاة لانه يلزم الاتمام فيسجد
في اخرها ويمكن تصويرها بما اذا كان القاصر متيما قد
راى الماء فيكون قوله له يسجد بالنسبة اليه على ظاهره
اي لم تجز له السجود اي العود الى الصلاة انتهى شيخنا

قوله ايضا له بسجدة اي فلو فعل ذلك لم يصبر عايدها الي
الصلاة لانها انقضت على الصلوة وعوده يودي الي خروج
وقت الجمعة قبل الفراغ منها فتقلب ظهرها انتهى **قوله**
واذا سجد اي اراد السجود فيصير عايدها بحجج الارادة وان لم
يسجد على المعتد انتهى زيادي **قوله** صار عايدها الي الصلاة
قال في الخادم الصواب ان معنى قولهم صار عايدها للصلاة
اذا تبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لانه يستحيل
حقيقة الخروج منها ثم العود اليها وان سلاه وقع لغوا
لعدم بكونه له بات به الا لشيء ما عليه من السهو
انتهى شرح مرروفي قل علي الجلال تنبيه لو كان اماما
وخلفه مأموم فان كان مسبوفا وجب عليه العود اليه والمجلبوس
معه وان كان قد قام ويبلغ ما فعله وله موافقته الي سلاه
او مفارقتها ان كان موافقا وقد سلم قبل عود الامام
او سجد السهو او سارع فيه لم تعد قدرته بعود الامام ولا يلزمه
موافقته والاعادة ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من
شرح شيخنا وغيره **قوله** فيجب ان يعيد السلام فخرج
علي قوله وصار عايدها الي الصلاة فخرج عليه فروعا ثلاثة
هذا والثاني قوله واذا حدث الخ والثالث قوله واذا
خرج وقت الظهر الخ فقتضاه ان صورة المسئلة في هذا
الفرع الثالث ان العود قد صرح وان الوقت خرج بعد
العود وهو المتبادر من قوله فانت الجمعة اي فان كونها
جمعة وبنيها ظهرا هذا هو الظاهر كما لا يخفى وقوله والسجود
في هذه حرام الا مع صحة العود وقوله لانه يقوت الجمعة

اي ويوجب اتمام الصلاة ظهرا هذا هو المتبادر كما علمت
فما كتبه الزياوي هنا وتبعه المجلي وعش كل ميني
علي ان العود لم يصح وخلاف ظاهر كلام السمع وسياقه
قوله واذا خرج وقت الظهر فيه اي في السجود وكذا
بعده وقبل السلام ففرض المسئلة ان الوقت خرج بعد
ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة في قوله نعم
ان سلم مصلي الجمعة الخ ففرضها ان الوقت خرج بعد
ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة في قوله نعم ان
سلم مصلي الجمعة الخ ففرضها ان الوقت خرج بعد السلام
وقبل العود فلا يلتفت الي ما نوهه المجلي من انها عينها ولا
الي ما نوهه ايضا حيث قال قوله لانه يقوت الجمعة مع امكانها
ولا يصبر عايدها انتهى اذ كيف يقول ولا يصبر عايدها مع ان
الفرض انه عاد له خرج الوقت في السجود او بعده وقبل السلام
انتهى شيخنا الحنفى **قوله** والسجود في هذه اي فيما اذا سلم
ولم يخرج الوقت ولكن علم انه لو سجد خرج الوقت وهو في
السجود انتهى حلي **قوله** لانه يقوت الجمعة اي ان قلنا به
ولكنه غير مراد حتى لو سجد في هذه لم يصبر عايدها انتهى ع ش
وهذا مبني علي ما نصه هو والجماعة من ان العود لا يصح
ولا يدخل به في الصلاة وسبب هذا افهم ان هذه المسئلة
هي عين قوله نعم ان سلم مصلي الجمعة الخ وقد عرفت
انها غيرها تامل **قوله** صورة لاحكام اي لا جبرالات
الجابر للخلل انما هو لا خبر انتهى شيخنا **قوله** ولو سجد
امام جمعة اي فعل ما يقضى السجود انتهى شيخنا **قوله**

ولو ظن بسهولة أي طعن وقوع مقتضى السجود انتهى **سبحنا**
ولو سجد لمقتضى في ظنه فيبان أن المقتضى غير له بعده
لا يجبر الخلل به ولا عبرة بالظن البين خطأ انتهى
شرح مر **قوله** فيبان عدمه سجدة أي لا يجبر الخلل
الواقع قبله وبعده وفيه ولا يجبر نفسه انتهى **سبحنا قوله**
له سمي قبل سلامه الخ شامل لما لو سمي فيه أو بعده وقبل
أن يسلم انتهى ع ش وقوله لا يسجد بنا أي فلهذا مستثناة
من قوله سابقا لسهولة ما يبطل عمده فقط كما صرح به مر
هناك **قوله باب** في سجود التلاوة والشكر
إضافة السجود إلى التلاوة من إضافة المسبب إلى السبب وإلى
الشكر بيانية لأن السجود نفسه شكر أو من إضافة الجزئي
إلى كليهما انتهى **سبحنا** وذكرها استطرادا إذ محلها بعد صلاة
النفل لأن اكمل انتهى قال علي الجلال **قوله** تسن سجدة
تلاوة الخ محل السنة أن قراء في غير الصلاة وغير وقت
الكراهة ولو بقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو
بقصد السجود وفيه العلامة الربى بسجدة ألم تنزل بل
وعمله العلامة الزياوي كابن حج في كل أمة سجدة وما عدا
ذلك لا يسن فإن قراء في الصلاة بقصد السجود وسجد بطلت
صلاة وإن قراء في وقت الكراهة لا يقصد السجود لم تكن
القرأة ولا يسن السجود ولا يبطل وإن قراء فيه ليسجد بعده
فكذلك مع كراهة القرأة وإن قراء فيه أو قبله بقصد
السجود فيه فيهما حرمت القرأة والسجود وكان باطلا ولو
تعارض مع التحية قدم عليها لقول الإمام أبي حنيفة رضي

عن أبي حنيفة رضي الله عنه في سجدة الشكر

الله تعالى عنه بوجوبه ولا نفوت أحدهما بالأخر ويقوم
مقام السجود للتلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم
يرد فعلها ولو تنظيرا وهو سبحان الله والحمد لله ولا اله
إلا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم أربع مرات ولا يقال كان قياس التحية
أن يقولها مرة واحدة لأن هنا سجدة واحدة وفي التحية
أربع لأننا نقول هذه السجدة عبادة مستقلة كما أن الأربع
عبادة مستقلة وألا يلزم عليه إذا نوي التحية أكثر من
ركعتين أن يردد علي أربع انتهى برماوي تنبيه قد
سئل العلامة ابن حج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا
غفرانك ربنا واليك المصير عند ترك السجود لآية
السجدة كحدث أو عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا
هل يقوم الأتيان بها مقام السجود كما قالوا بذلك في
داخل المسجد بغير وضوء أنه يقول سبحان الله والحمد
لله ولا اله إلا الله فأنها تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا
في شرح الروض عن الأحياء فاجاب بقوله أن ذلك لا أصل
له فلا يقوم مقام السجدة بل يكبره له ذلك أن قصد القرأة
فإن لم يتمكن من التطهير أو من فعلها سفل قال أربع مرات
سبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم
من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد كحدث أو سفل
وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا انتهى ع ش
علي مر ر شرع قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر

سجود التلاوة في غير الصلاة صح او فيها لم يصح الشرط
وفي صحة النذر وجهان الاقرب عدم صحة النذر كذا في صوم
العبد قال الاذري ولم يفتح التشبيه انتهى ووجه عدم
اتضاعه حرمة الصوم دون السجود الا ان يحمل على ان مراده
سجدة الشكر بدليل التشبيه انتهى من شرح العباب
انتهى انتهى سمع علي بن ج **قوله** بفتح الجيم ويجوز تشكيكها
تخفيفا اي لان السجدة على فعلة وما كان كذلك من الاسماء
يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات
يجمع على فعلات بالسكون انتهى ع ش علي مر **قوله**
لقاري اي لا يقصد السجود فان قصده بها لم يسجد وقوله
وسامع اي ولو سمع بقصد السجود انتهى شيخنا وعبارة
الشويزي قوله وسامع اي وان كان سماعه بقصد ان يسجد
فيما يظهر بخلاف القاري بهذا القصد انتهت وتقدم عن البراءوي
انه اذا قرأ بقصد السجود ليس السجود وما تقدم عنه منقول
من حاشية قل عني الجلال بالحرف تامل وفي سمع علي بن
ج ما نصه فسرع لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط
فينبغي ان يكون كقرأتها لغرض السجود فقط انتهى ولا وجه
في قاري وسامع ومنع لها قبل صلاته التيمم انه يسجد ثم
يصليها لانه جلوس قصير لعذر فلا نفوت به فان اراد الاقتصار
على احدها فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه وسئل
كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها
فيسجد لذلك كل من القاري ومن سمعه لانها قرأة سرعة
بل هي ادنى من قرأة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة

فلا

فلا يسجد لها الا ما نقول بل قصد تلاوتها لتقريب معناها
انتهى شرح مرر وبعض نسخ في الهامس عزيا له
اما لو قرأها النفس لاجل تقرير المعنى فلا يسجد لان القراءة
صرقتها عن التلاوة انتهى وقوله لانه جلوس قصير وعليه
فلو تكرر سماع الآية السجدة من قاري او اكثر احتمل ان
ليسجد لما لا نفوت معه التيمم ويترك لما زاد ويحمل تقدير
السجود وان قامت به التيمم وهو الاقرب اخذ من قوله فان اراد
الاقتصار على احدها فالسجود افضل وقوله ليفسر له معناها
اي وكذا القاري على الشيخ لتصبح قرأته او لاخذ عنه
انتهى ابن ج وقوله لتقرير معناها يؤخذ من هذا التعليل ان
مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في
المستدل وفي كلام سمع علي بن ج خلافه وفيه وقفة ومن ذلك
ايضا قرأة علي الشيخ انها بوجوب القرات فيستحب لكل من القاري
والشيخ السجود بعدد المرات التي يكرر فيها القاري الآية بحكمها
ثم رأيت ابن ج صرح بذلك انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا
لقاري قد وقع اضطراب في القراءة خارج الصلاة بقصد
السجود هل هي سرعة فيسن السجود لها او لا فلا يسن
فطلب تحرير ذلك وبيان المعتمد فنظرت في نقول المذهب
المشهوره وساء ذكر لك عبارات القائلين بالاول والقائلين
بالثاني وابين المعتمد من القولين فاقوله قال مرر في شرحه
وعبارة الانوار لو اراد ان يقرأ آية او سورة تنضم سجدة ليسجد
فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات المزمية لم يكن انتهى
وكتب عليه ع ش قوله لم يكن اي بل هو مستحب انتهى وقال اي

حج في شرحه وانما لم يؤثر قصد السجود فقط خارج الصلاة
والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها انتهى وكتب عليه
سم قوله وانما لم يؤثر الحج قد يدل على انه حينئذ يسجد لكن
الاقترب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم سرور عبادة القراءة
كالقراءة في صلاة الجنائز انتهى وقضية تشبيهه بالجنائز
عدم صحة السجود وقد يعرف بان القراءة خارج الصلاة والوقت
المكروه سرور عبادة في الجملة بخلاف الجنائز لا يقال هي سرور عبادة
فيها ايضا في الجملة وذلك اذا عجز عن الفاتحة وحفظ آيات
السجود بدل الفاتحة لا يسجد اعطاء المبدل حكم المبدل هذا
حاصل ما رأينا في النقول المفيدة سرور عبادة القراءة بقصد السجود
خارج الصلاة فيفيد ذلك من السجود واما النقول المفيدة
عدم سرور عبادة فيمنع السجود فمنها عبارة الروض وشرحه
لشيخ الاسلام حيث قال ولا تنحب القراءة بقصد السجود بل تكرم
القراءة بقصد الصلاة في الاوقات المكروهة كما لو دخل المسجد في
وقت النهي ليصلي النجاسة فكراهة كراهة تحريم فعلم ان
عدم استحباب قراءته لذلك اذا كان خارجا عن الصلاة وعن
الادوات المكروهة وهل يسجد لها فيه نظر ولا قريب لا لعدم
سرور عبادة كالقراءة في صلاة الجنائز ومنها عبارة السويري
حيث قال قوله وسامع اي وان كان سماعه بقصد السجود فيما
يظهر بخلاف القاري بهذا القصد ومنها عبارة الزيادي
لكنه عزي عدم السجود لعدم سرور عبادة القراءة لا بوجوه اي
في غير شرحه على المنهاج لما علمت من ان الذي فيه خلاف
ذلك واقول العمد ما ذهب اليه القائلون بغير عبادة القراءة

المقتضية

المقتضية طلب السجود لما علمت من رده القول بعدم السجود
يردد لبله وهو عدم سرور عبادة القراءة وايضا شرح
الروض والزيادي بين يدي السبراملسي فعروله عما
ذهب اليه وتصريحه بخلافه يقتضي انه غير مرضي عنده
وايضا من المقرر انه متى وجد في شرح من حكمة فهو المعول
ولا عبرة بخلافه غيره له وقد علمت نصريحه بعدم كراهة
السجود عن مقتضى مذهبه ونقله عن الانوار وعدم
الكراهة له يقتضي عدم الكراهة اعطاء السبب حكم
مسببه عدم كراهتها يقتضي سرور عبادة فيكون السجود
لها سنة كما صرح به بحسبه العلامة السبراملسي وايضا
ان نفي الكراهة يستلزم نفي الحرمة ولا باخذ لا بنوهه
اياتها اذ ليس لنا سجود تنصف بها وليس من ماصدقات
الواجب فانحصر نفي الكراهة في الذنب المستلزم سرور عبادة
سببه واثمة اعلم انتهى شيخنا حفي في رسالة التفهيم
في شأن هذه المسئلة وقد نقلتها بالحرف كما رايت **قوله**
ولو صيها اي صيها ولو صيها وكان القياس ان لا تكون
قراءة سرور عبادة لان عدم الحرمة عليه لعارض عدم
تكليفه انتهى حلي وجعل الصبي متعلقا للسن يقتضي
ان افعاله يقال لها سنوية وليس كذلك كما تقرر في
الاصول من ان السن نوع من الحكم والحكم لا يتعلق
بغير البالغ العاقل فالمراد بكونها سنة ان يناب
عليها لانه ما موربها ولا يلزم من ثوابه عليها امر بها
وعبارة المحلي ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل

وصحة عبادة الصبي كصلاة وصومه الثابت عليها ليس
لأنه ما مور بها كالبالغ بل ليعتادها فلا يتركها إن ساء
الله تعالى انتهى **سبئنا قوله** أيضا ولو صبتا لم يقل
أو كافر لعدم تاء ذي السجود منه لكن ينبغي أن لو قرأه
وهو كافر لم أسلم عقب قرأته وتظهر فوراً سن السجود في
حقه انتهى ع ش علي مرر **قوله** أو امرأة أي ولو رفعت صورتها
تخضرم رجل اجنبي وخيف الفتنة لعارض انتهى جلي **قوله**
أو خطيباً وأمكته وكذا سامعوه يسجدون وإن لم يسجد
كما صرح به ابن حجر في شرح المنهاج في باب الجمعة ولكن
الحنابلة إن ساءعه لا يسجد وإن سجد انتهى سوبري وقوله
لا يسجد جزم به ابن حجر في الفتاوى حيث قال الوجه تخريم
سجدة التلاوة حينئذ انتهى وفي قول لكن لا يسجد سامعوه
وإن سجد فوق المنبر أو تحته لأنه اعراض وذلك لأنها
ما حقة بالنقل وهو ممتنع من المحاضر بين يدي الخطيب
قوله أو أسفل المنبر أي إذا لم يكن في النزول كلفة
والإسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض
انتهى سم على المنهاج انتهى ع ش علي مرر **قوله** وسامع
أي لغير الخطيب حتى لو سجد الخطيب لقراءة لا يست
لسامعه السجود لأنه ربما فزع قبلهم من سجوده فيكونون
معرضين عن الخطيب انتهى **سبئنا حقه قوله** وفي ابن
قاسم على المنهاج وينبغي كما أحسنه مرر أنه لو سمع قراءة في
السجود يسجد وإن كرهت بأن النهي القاري لأن الكراهة
مخرج لا لذات القراءة وسئل مرر هل يسجد لسماع القراءة

في الحمام قال نعم لأن الكراهة لعارض وكذا لسماع القراءة
في الخلا كذلك فينا مل وليرر انتهى ع ش علي مرر **قوله**
قصد السماع أي ولو لبعض الآية كان سمع بعضها واستغل
بكلام عن السماع البعض الآخر ولكن سمعه من غير
قصد السماع وينبغي ما لو اختلف اعتقاد القاري والسماع
وينبغي أن كلا منهما يحمل باعتماد نفسه إذا لا ارتباط
بينهما انتهى ع ش علي مرر **قوله** ولو كان القاري كافراً
أي إذا خلت قرأته بأن رضى إسلامه ولم يكن معانداً انتهى
ابن حجر والمحدث ما أفضناه إطلاق السارح في الكافر
فيسجد السامع لقراءة مطلقاً وإن كان جنباً كما سئل
كلامهم وسئل إطلاق القاري ما لو كان أسياً أو جنباً
أو ملكاً انتهى زيادي وعبار ع ش علي مرر وينبغي أن
مثل الأنبياء الجنب فيسجد لقراءة ولو كان جنباً لأننا لا نعلم
حرمة القراءة عليهم مع الجنابة ويتقديرون أنهم مخاطبون بها
فيجوز أنهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حقهم انتهى
قوله قراءة مسروعة راجع لكل من قوله لقاري وسماع
كما في شرح مرر **قوله** الجميع أي السجدة أي من شخص واحد
فقط على الوجه من احتمالين في ابن حجر فلا يسجد إذا سمعها
من قارئ ومن ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع بعضها
الأخر كما هو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زمن واحد
بأن يوالي بين كلماتها وإن سمعها السامع كذلك إذا
كل محتمل فليجرب انتهى سوبري ولا قرب الأول انتهى **سبئنا**
قوله مسروعة بأن لا يكون حراماً لذاتها كقراءة الجنب

المسلم ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصلى في غير القيام كما سيجرح
به السارح انتهى اطيعي وعبارة الربيعي قوله سرور وعدة
اي مقصودة بالخروج قراءة الطهور والسكران ما ذونا فيها
سرعا بالخروج قراءة الحجب المسلم انتهت ويمكن اخراجه الاولي
بالماني ايضا وفيه ان الحجب الكافر بين السجود لقراءة
مع انه انتهى عنها انتهى شيخنا وعبارة الحلبي قوله سرور وعدة
بان لا يقرأها في الاوقات المكروهة ليسجد فيها او في غيرها
ليسجد فيها وكتب في محل اخر ما مضى وتقدم في الاوقات
المكروهة في كلام المؤلف ان لو قرأ فيها اية سجدة لغضد
السجود اي فيها او قراها في غيرها ليسجد فيها لم تنعقد
وحينئذ تكون سرور وعدة والظاهر ان ملل القراءة قصد سماعها
لفرض السجود فيما ذكر ولا بد ان يقصد بها التلاوة ان
وجد صارف فقد فالوا مع وجود الصارف لا يكون قرأنا
الا بالقصد انتهت **قوله** كالقراءة في القيام اي ولو قيام الثالثة
والرابعة من الرباعية والقراءة فيها سرور وعدة لعدم النهي
عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب
وطلب عدم انتهى ع ش علي مر **قوله** كقراءة مصلى في
غير محلها الخ مثل تلاوة لان القراءة في الاول مكروهة
وفي الثاني محرمة وفي الثالث لا اذن ولا منع فيها فيصدق
علي التلاوة انه لم يؤذن فيها سرعا انتهى شيخنا **قوله**
وقراءة جنب اي مسلم مكلف اي فلو فعلها لا تنعقد اما
الصبي فيسجد السامع لقراءته ولو كان جنب لعدم نهيه عن
القراءة لاحقية ولا حكاما ومن لم يسمع منه لم يسمع منها وليه

فلو اغتسل الحجب غسلا لا يقول به السامع او فعل ما
يحصل الحجابة عند السامع دون غيره فهل العبرة بعقيدة
السامع فلا يسجد حيث كان سافعا يري بقاء الحجابة
او حصولها او بعقيدة القاري فيه نظر والظاهر ان
العبرة بعقيدة القاري لانه لا يري التزيم ويحتمل ان كل
واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الاقرب انتهى ع ش
علي مر **قوله** وسكران اي وان لم يتعد انتهى ابن حج
وهو ظاهر اطلاق السارح انتهى ع ش علي مر ومثل السكران
المجنون والساهي والنايم والطور المعلمة كالدرع ونحوها
انتهى برماوي فابينة وقع السؤال في الدرس عما لو
قرأ الميت اية سجدة اهل يسجد السامع له ام لا ويمكن الجواب
عنه بان الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع بموتهم
فلا مانع ان يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليلتذ بها وان
لم يكن مكلفا فليس هو كالساهي والجهاد ونحوها واما لو
سبح وقراء اية سجدة فينبغي ان يقال ان كان الحاصل
سبح صفة سجدة لقراءة لانه ادعي خفيفة وان كان مسبح
ذات فلا لانه اما حيوان او جهاد وكل منهما لا يسجد لقراءة انتهى
ع ش علي مر **قوله** والاصل فيما ذكر ما رواه الخليل ثمانية
نحو عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة
والنجم متفق عليه وضح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما النسخ
بعدم وجوبها علي المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم
مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم واما ذمته تعالى من
لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد

في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده انتهى شرح **مر قوله**
حتى ما يجد بعضنا هو بالنصب لأن ما نافية وفي ابن ج على
الاربعين ان بالرفع واقتصر عليه وبها مسند ونظر فيه بعضهم
اي لان ما لا تمنع من نصب الفعل الواقع بعد حتى انتهى ع
وقوله لمكان جبهته انظر ما المراد بالمكان هنا فان كان
المراد به الموضع فما معنى جمعه مع ما قبله وهو قوله موضعها
وان كان غيره فما هو حرر انتهى سوبري وقال بعضهم
المراد بمكان الجبهة فكيفها انتهى شيخنا خف او المكان مصدر
بمعنى معنى الوضع انتهى شيخنا **قوله** وتناكس السجدة له اي
الاتفاق على طلبها في هذه الحالة بخلاف حاله عدم
سجوده فان فيها وجهها بعد السجود للسامع انتهى برماوي
وقوله ليس كناه كدها للقاصد اي للاتفاق على طلبها
منه حينئذ انتهى شرح **مر قوله** فلا يرتبط به اي لا ينظر
وبذلك حصلت المغايرة بينه وبين ما بعده وبحجرات
يكون من العطف التفسيرية وكتب ايضا قوله فلا يرتبط
به اي لا يجب ولا ليس انتهى سوبري وعبارة شرح مراري
الاولي له عدم الاقتداء به فلو فعله كان جائزا كما اقتضاه
كلام البعوي والقاضي انتهت وهل يجوز للقاري ان يقتدي
ان يقتدي فيها بالسامع فيه نظر ويظهر لي الجواز انتهى
سم على المخرج ومع ذلك فالاولي عدم الاقتداء كعكسه لانه
ليس مما شرع فيه الجماعة انتهى ع سى عليه **قوله** سجدا
الحج ان قلت كم سلك في عدها هذه الطريقة ولم
يبدا في عدها بترتيبها على ترتيب القرآن بان يبداء

بالاعراف

بالاعراف قلت عذره في ذلك قصد المبادرة الى الرد على
الخلاف فرد بقوله سجدا الحج على اي حنيفة المنكر
للتائبة منها ورد بقوله وثلاث في المفصل على المذهب
القديم القابل بان السجدة احدي عشرة باسقاط ثلاث
المفصل كما في شرح المنهاج فقوله هنا هي اربع عشرة
اي على الجدي فان قيل لم اختصت هذه الاربعة عشرة
بالسجود عندها مع ذكر السجود والامر له صلى الله عليه
وسلم به في آيات اخر كاخرا الحجر وهل اتي قلنا لان
ذلك فيها مدح الساجدين صرحا ودم غيرهم تلوينا
او عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لتختتم المدح تارة
والسبلافة من الذم اخري واما ما عدها فليس فيه ذلك
بل نحو امره صلى الله عليه وسلم بحجرا عن غير وهذا
لا دخل لنا فيه فلم يطلب هذا سجود عنده فتأمله سبر او فها
ينفع لك ذلك واما ينلون آيات الله انا الذي وهم سجود
فهو ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن
من اهل الكتاب انتهى ابن حج انتهى ع سى على مراري
فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام
لكن يرد على الفرق المذكور كالا لا نطعمه وآسجد
واقتراب فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه
وسلم انتهى **قوله** ومما لها معرفة نعم الاصح ان
اخر استنها في النمل يومرون وفي النمل العظيم وفي
فصلت يسامون وفي الاستغفار يسجدون انتهى
شرح مر وقوله يومرون وقيل يستكبرون وفي النمل

بعلنوت وانتصر له لا ذرعي ورد قول المجموع بانه باطل وفي
ص واناب وقبل باب وفي فصحت يسامون وقبل بعدون
وفي الانشقاق اخرها انتهى ابن حج اقول والاولي له في
الانشقاق تاخير السجود الي اخرها خروجا من الخلاف
وسئل السبوطي هل تشجب عند كل محل سجدة عملا
بالقولين فاجاب بقوله له افيف علي نقل في المسئلة
والذي يظهر المنع لانه حينئذ ات بسجدة له تسرع لا يجوز
بل بسجدة مرة واحدة عند المحل الثاني ونجزيه علي القولين
اما القائل بانه محلها فواضح واما القائل بان محلها الآية
فبها نقرا اية لا تظيل الفصل والسجود علي قرب
الفصل محزي انتهى اقول اذا سجد عقب انتهاء المحل
الاول صح السجود عند القابل به وله يفتح عند القابل بالمحل
الثاني فلو ثراء بعد السجود الي المحل الثاني واراد السجود عند
القابل به فهل يصح السجود ولا يعد السجود الاول فارصلا
ما نعا او لا فيه فيه نظر وسئل ايضا عما قاله العلماء انه
انما يسن السجود اذا قرأ او سمع الآية كاملة فان قرأ
او سمع بعضها لم يسن له وقد جزم العلماء الذين عدوا الآية
بان قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب
العرش العظيم اية وكذا قوله في حقه فان استكبروا
الي يسامون اية فهل اذا قرأ كلاما من هاتين ليسن له
السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان
لا يسجدوا لله الي قوله وما يعبدون وقوله ومن اياته
التي الي قوله يعبدون فاجاب بقوله نعم ليس له السجود

ولا يحتاج الي ضم ما قبله انتهى وقد يشغب وينبغي ان يراجع
فانه يتبادر من كلامهم خلافة واوردته علي مررتوقف
وتأزع فيه ويكاد يصرح بخلافه ما ذكره السارح من
الخلاف في اخر اياتها في هذه المواضع مثلا الاختلاف
في ان اخر اية النمل رب العرش العظيم او يعبدون
لا يفهم منه الا ان الله لا اله الا هو رب العرش العظيم
ليس هو اية السجدة وحده والا لم يكن الاختلاف في اخر
اية السجدة بل في نفسها انتهى سم علي ابن حج **قوله** ابن
العاص يجوز فيه اثبات الياء وحذفها والاول افتح قسط
علي البخاري **قوله** الباقية منه اي من العدد المذكور في
الحديث اي الباقية بعد الاربعة عشر المتقدم عدتها فكانه
قال والخمسة عشر هي الاربعة عشر المتقدمة والخامسة عشر
سجدة ص **قوله** اقراني رسول الله اي ذكر لي واخبرني
انتهى برماوي او علمني انتهى **قوله** ليس منها من يجوز
قرأت ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه
مع التنوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وانما
في غيره فمنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة احرف انتهى
عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله فمنهم من يكتبها
الح ابي ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ
المثنى انتهى ع ش علي مر **قوله** بل في سجدة شكر ومع
ذلك لا تطلب الا عند قراءة الآية كما ذكره السارح بقوله
نسب عند تلاوتها انتهى شيخنا قوله سجدها داود النبي
وهو ابو سليمان داود ابن ايسا بكسر الهمزة وسكون

المناة التخبية وبالسبين المعجمة وكان احمر الوجه
سبط الراس ابيض الجسم طويل اللحية حسن الصوت
طاهر القلب عاش من العمر مائة سنة مدة ملكه
منها اربعون سنة ودفن خارج بيت المقدس وقيل ان
عمره المئتم كان اربعين سنة فلما رآه ادم اعجبه فوهب له
من عمر ستين سنة فلما جاءه ملك الموت ليقبض روحه
قال اني رجعت فيها وهبته لداود فقال ملك الموت يا رب
انه قد رجع فيها وهب لداود فقال دعه فاني قد وهبته ستين
سنة بدلها انتهى برماوي **قوله** اي علي قبول توبته اي من
خلاف الاولي الذي ارتكبه مما لا يليق بكمال سانه لوجوب
عصمته كساير الانبياء رضي الله عليه وسلم عليهم عن
وصية الذنب مطلقا وانما خص داود بذلك مع وقوع
ظلمه لادم وايوب وغيرها لانه لم يحك عن غيره انه لم
ما ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبت من دموعه السبب
والقلق المزج ما لقيه فحوري بامر هذه الامة بمعرفة قدره
وعلى قربه وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من
العالم الي قيام الساعة انتهى شرح مرر وقوله لانه لم يحك
عن غيره الخ اي ولا وقع في قصته التصلب على سجوده
بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند
حصول التوبة لهم انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا اي علي
قبول توبته قضيت ان لا بد لصحتها من ملاحظة كونها
علي قبول توبة داود وليس مراد الم رابت في اسم علي النهج
في انشاء عبارة ما قصد وهل يتعرض لكونها سكرًا

لقبول

لقبول توبة داود عليه الصلاة والسلام او يكفي مطلق فبه السكر
ارتضى الماني الطبرلاوي ومرر انتهى بنى ما لوقال توبت السجود
لقبول توبة داود تكفي ام لا فيه نظر ولا قرب الاول لذكر السبب
انتهى ع ش علي مرر **قوله** ايضا اي علي قبول توبته اي مما لا
يليق به وهو انه كان عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة
شخص ليس له غيرها ونزوها ودخل بها انتهى جلال وذلك
الشخص هو وزيره واسمه اوربا وقوله ونزوها اي بعد ان
نزل له عنها وكان ذلك لسر عظيم وهو انه رزق منها سبلهان
عليه الصلاة والسلام انتهى من حواشيته ولما طلبها من
وزيره استخ منه فطلقها وكان ذلك جاري في سرية
داود معتادا فيما بين امته غير نخل بالمرأة فكانت
يسأل بعضهم بعضا ان ينزل عن زوجته فيتزوجها اذا
اعجبته وقد كان الانصار في صدر الاسلام يواسون المهاجرين
بمثل ذلك من غير تكبر حكى ان داود عليه الصلاة والسلام
لعظيم منزلته وارتفاع مرتبته وعلو سانه بنه بالتبديل
علي انه لم يكن ينبغي له ان يتعاطا ما تعاطاه احاد امته
ويسأل رجلا ليس له الا امرأة واحدة ان ينزل عنها
فيتزوجها مع كثرة نسائه بل كان المناسب له ان يغلب
هواه ويصبر علي ما امتحن به انتهى ابو السعود **قوله**
لنن عند تلاوتها اي للقاري والسامع كما هو المفهوم
من الحمد ب المتقدم وهو كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة
فيها سجدة فيسجد ويسجد معه الخ اي لان الملاوة حينئذ
سبب لتذكر قبول تلك التوبة فليست الملاوة هي

سبب السجود وقوله كما يعلم تمايا في اي في قوله وسجدة
الشكر لا تدخل صلاة انتهى جلبي والتحقيق انها ليست
سكرا محضا ولا تلاوة محضة بل فيها السائيتا انتهى
سبحنا وعبار سرح مر لا ينافي قولنا ينوي بها سجدة
الشكر قولهم سببها التلاوة وهي سبب لتذكر قبول
تلك التوبة اي ولا جل ذلك لم ينظر هنا لما ياتي في سجود
الشكر من هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة
محض التلاوة وسجدة محض الشكر انتهى في غير صلاة
ظاهر صحتها في الطواف وفي سرح العلامة الرمي انها
تندب فيه وليس في كلام العلامة ابن حج ما يخالفه قال
بعضهم وينبغي ندب سجود الشكر فيه مطلقا انتهى
برما وي **قوله** ولا تدخل فيها اي بحرم وتبطلها وحمل
الحركة والبطلان في حق العامد العالم فان كان ناسيا
ان في الصلاة او جاهلا فلا يسجد السهو ولو سجدها امامه
لا اعتقاده ذلك كالحنفى لم تجز له متابعتة بل يتخير بين
انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما
وانتظاره افضل ولا ينافي ما نقرر ما ياتي من ان العبرة
باعتقاد المأموم لان محله فيها لا يري المأموم جنسه في
الصلاة ومن لم قالوا يجوز الافتداء بخنفي يري القصر
في اقامه لانها تخن اي لا يركب القصر فيها لان
جنس القصر جائز عندنا وبهذا ظهر ما في الروضة من
عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد اي بسبب
انتظار امامه قايما وان سجود السهو لا اعتقاده ان امامه

زاد في صلواته ما ليس منها انتهى سرح مر **قوله** ايضا
ولا تدخل اي تحرم وتبطلها وان انضم لقصد الشكر
قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبطل وغيره
غلبه المبطل انتهى سرح مر وفي قول علي المحلل وتبطلها
بجهد الهوي وان جهل البطلان او نوي معها التلاوة
وقوله وان انضم لقصد الشكر الخ وانما لم يضر قصد
التفهم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان
جنس القراءة مطلوب وقصد التفهم طاري بخلاف
السجود بلا سبب فانه غير مطلوب اصلا وهذه السجدة لما لم
تستحب في الصلاة كانت كالتي بلا سبب انتهى ع ش عليه
قوله ويسجد مصل الخ اي غير فاقد الطهورين الجنب
الحاضر عن الفاتحة اذا قراء بدلتها آية سجدة فلا يسجد
لئلا يقطع القيام المفروض انتهى واعتمد التاج السبكي
ووجهه بان لا بد منه لا يترك الا لما لا بد منه انتهى وهذا
هو الظاهر انتهى سرح مر **قوله** ايضا ويسجد مصل لقراءة
اي لا بقصد السجود في غير صبح الجمعة وعبار سرح مر
ولو قرأ في الصلاة آية سجدة او سورتها بقصد السجود
في غير الم تنزى بل في صبح يوم الجمعة بطلت صلواته على المعتمد
ان كان عالما بالتحريم انتهى وقوله بقصد السجود خرج
ما لو قرأ بقصد اداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد
وان علم قبل القراءة ان فيما يقرأه آية سجدة وان
يطلب منه السجود اذا قراها وقوله بطلت صلواته اي
بالسجود لا بمجرد القراءة لان السجود فيها ليس شرعا

في المبطل كما لو عزم ان يأتي بثلاثة افعال متوالية
لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها وقوله ان كان عالما
بالتحريم اما الجاهل والناسي فلا ومنه ما لو اخطأ فظن
غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود انتهى
عنه عليه **قوله** ايضا ويسجد فصل كقراءة ويلزم ان
ينصب قائما منها ثم يركع لان الهوي من القيام واجب وليس
له ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قبله
ابتنها فركع بان بلغ اقل الركوع ثم بداله السجود لم يجز
لغوات محله او فسجد ثم بداله العود قبل كما له جاز لانها
تفعل فلم يلزم بالشروع انتهى شرح مر **قوله** لا لقراءة غيره
اي لعدم طلب اصغاية لها ولو مضى اخر انتهى برباوي وعبان
شرح مر ويكره للمنفرد والامام الاصغاف لقراءة غيرها
انتهت **قوله** الامامون الخ مستثنى من المفهوم الذي قدم
ومع ذلك هو منقطع لان المأموم يسجد لسجدة الامام لقراءة
ولو قال الله لا تغيرها اي قراءة نفسه لصدق الغير بسجدة
الغير فيكون متصلا انتهى شيخنا وقوله فلسجدة امامه
ولو تركها الامام سنت للمأموم بعد السلام ان قصر
الفصل لما ياتي من قوائنها بطوله ولو مع العذر لانها
لا تقتضي على الاصح انتهى شرح مر **قوله** لا لقراءة غيره
سجود اي لا يسجد المأموم لقراءة الامام من غير سجود
امامه ما لم يتو المفارقة وله فراقه للسجود وهو فراق
بعذر لا يقوت فضل الجماعة وماله يحدث امامه ولا
فسجد ولو بين له حدث الامام قبل قراءة الآية لم يسجد

وان

وان يسجد الامام واذا لم يفارقه في الاولى يسجد بعد الفراغ
ان لم يبطل الفصل ويندب للامام تأخير السجود الى ما
بعد الفراغ ان خشي علي بعض المأمومين التخلف
للسجود او صميم او جهل او اسرار في القراءة او نحو ذلك
انتهى قل **قوله** ولا لقراءة نفسه اي لانه يكره له قراءة
ابتنها وان لم يسمع قراءة الامام لعدم تمكنه من السجود و
حينئذ هل تكون قراءته لابتنها غير مشروعة فلا يسن
لما لم يحل السجود والظاهر نعم وهذا ساقط لانه السجدة
في صبح يوم الجمعة فانه يكره في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة
الامام فما اطلقوه من ان المأموم يقرأ حيث لم يسمع اما حقه عقيد
بغيره سجدة في غير صبح يوم الجمعة ان لم يسمع قراءة الامام
وقد مبنا ان هذا قسرع على كون المأموم يتجنب له قراءة آية
سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لان محل استجاب
قراءة السجدة خاص بالامام والمنفرد انتهى جلي **قوله**
ايضا ولا لقراءة نفسه انظر لو سجد لقراءة نفسه وسجد
امامه هل تبطل صلاته كمن سجد بقصد التلاوة والسكر
اولا ويفرق انتهى سوري والاقرب البطلان لانه اذا اجتمع
المبطل وغيره قدم المبطل انتهى اطيعي **قوله** بطلت صلاته
اي برفع الامام رأسه من السجود ان لم يقصد عدم
السجود معه ونحوه هو ان قصد وهذا في الاولى واما
في الثانية فتبطل بمجرد هوية المأموم وهذا اذا قصد
السجود ابتداء والاقبطل اذا وضع جبهته مع بقية الاعضاء
والنحوامل والتكيس وان لم يطحن كما تقدم نظيره

هذا ويمكن ان يكتفى هنا بمجرد وضع الجبهة انتهى
من الحكي رحمه الله **قوله** للمخالفة الفاحشة اي وقد
انتقل من واجب الى سنة بخلافه فيما تقدم فيما اذا ترك
الشهد الاول او القنوت فانه انتقل من واجب الى واجب
فلم ينظر لمخالفته انتهى على **قوله** رجع معه ولا
يسجد اي لان نوي مفارقه وهي مفارقه بعد انتهى
شرح مر وفيد نظر لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو
لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا ان يقال ان المأموم
قراءة انه لم يفارق او يقال ان قراءة امامه نزلت منزلة
قراءة قوله رأت سمع عبي ابن حج صرح بالجواب الثاني حيث
قال فان قلت المأموم بعد قراءة غايته انه منفرد والمنفرد
لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لان قراءة الامام
تتعلق بالمأموم والزا يطلب منه الاصغاء لها فتأمل انتهى
ع ش عليه وعبارة الرئيسدي قوله الا ان نوي مفارقه
اي فان فارقته يسجد جوازا بل ندبا كما صرح به الشهاب
سم في حواشي التحفة ووجهه انه وجد بسبب السجود
في حق حال القدوة فليرتب عليه مسببه ولا يضر في
ذلك فعله بعد الافراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه
قولهم يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لان ذلك مع
استمرار القدوة وكان المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه
لا علة بينهما والا افراد هنا عارض انتهى **قوله** ويكبر
المصلي لهوي وينبغي له ان يفج بعد فراغ الآية وقفة
لطيفة للفصل بينهما وبين هوي السجود كما قبل به

قبل

قبل هوي الركوع انتهى ع ش علي مر **قوله** والرفع الخ اعاد
اللام ليفيد صريحا ان لكل من الهوي والرفع تكبيرا
ولو اسقطها التوهم خلاف ذلك انتهى شيخنا **قوله** ولا
يجلس لاستراحة فلو خالف وجلس لا يضر كما مر في
شرح قوله ونامها ترك زيادة ركن الخ انتهى ع ش
قوله واركانها الغير متصل الخ انظر هلا عدد النية
ركنا وكذا الجلوس للسلام كما مر في صفة الصلاة انتهى
شيخنا ويجاب على هذا التوقف بان النية عدوها ركنا
فهي داخلية في تغيير المتن بالتحريم كما ذكره السارح
فجملة اركانها اربعة كما في قل على الجلال ويجاب
عنه ايضا بان الجلوس للسلام لكن تقدم تعيينه
بكونه جلوسا خفيفا بقدر الطمأنينة فاقبل وانه لو زاد
على ذلك بطلت صلاته لانه ليس ركنا مخصوصا بل يكفي
ان يسلم من جلوس ومن اضطجاع وفي قل على الجلال
وسكت عن الجلوس للسلام لعدم تعيينه اذ يكفي عنه
الاضطجاع كما في النقل المطلق فلا يكفي غيرها عند
شيخنا الرمي وكلام ابن حج لا يخالفه خلافا لما زعمه
قوله تحرم ولا يسن له ان يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت
شي في هذا انتهى شرح مر راي فاذا قام كان جبا على
ما يقتضيه قوله ولا يسن دون يسن ان لا يفعل انتهى
ع ش عليه **قوله** بان يكبر ناويا اي بعقله وليس
ان يتلفظ بالنية واما التكبير فيجب التلفظ به ولو
قراءة اية سجدة وهجت عليه نعمة فسجد للتلاوة والذكر

هل يضر الجمعه بين سنتين مقصودتين او لا الظاهر
نعم انتهى حلي وعبارة السويري قوله بان يكبر
ناويا الوجه انه لا يكفي نية السجود بل لابد من نية
سجود التلاوة وانه في سجدة ص لا يكفي سجود التلاوة
لانها سجدة سكن وهل يتعرض لحركة سكر القبول
توبة داود عليه كصلاة وكسلام او يكفي نية السكر ارضي
الناوي الرمي والطبلاوي وانظر هل معني وجوب نية السجود
التلاوة ان ينوي السجود للتلاوة الا انه المخصوص او معناه
نية التلاوة من غير تعرض لمخصوص الاية قياس وجوب
التعيين في النقل ذي السبب التعيين هنا وهو قريب له
رايت سبخنا البرهان العلقى افي به وخالف في ذلك سبخنا
الرمي فقال ظاهر عباراتهم عدم وجوب نية المخصوص
واجاب عن تشبيهه بالنقل بان المسبب لا يعطى حكم
المسبب به من كل وجه انتهت **قوله** بعد جلوسه ظاهر
ان الجلوس واجب ومال اليه سبخنا ابن الرمي وهو المعتمد
وجري الطبلاوي على عدم وجوبه وجوز السلام في الرفع
قبل الجلوس انتهى سويري بقي انه هل يجوز له ان يسلم
فانما لا وعبارة شرح مرر وقضية كلام بعضهم انه
لا يسلم من قيام وهو الوجه اذ ليس لنا سلام محلل من
قيام الا في حق العاجز وصلاة الجنائز والناقلة في
السفر نعم يظهر جواز سلامه من احتطاع قياسا على
الناقلة انتهت **قوله** بلا تشهد اي بلا سن تشهد
فلواني به لم يضر لان غايته انه طول الجلوس بعد

الرفع

الرفع من السجود وما اتي به من التشهد مجرد ذكر
وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة انتهى ع س
علي مرر **قوله** مع ما مر اي من التكبير للهوي والرفع منه
انتهى سبخنا **قوله** وما ذكره اي من ركنية تكبيرة
الاحرام والسلام هو مراد الاصل بما ذكره اي من ان النية
شرط وكذا السلام انتهى حلي اي فراه بالشرط مالا يبد
منه وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه انتهى
شرح مرر **قوله** ولا يجب على المصلي نيتها المعتمد وجوب
النية وبحل كلام ابن الرفع على التلفظ بها اي لا يجب
التلفظ بها اتفاقا انتهى زيادي **قوله** تنسحب عليها اي بواسطة
انحائها على سببها وهو القراءة وقوله وبهذا يفرق الخ اي
لان سجود السهو لم تنسحب عليه نية الصلاة فلا على سببه
هذا والمعتمد انهما على حد سواء في اشتراط نيتها من غير المأموم
انتهى سبخنا وفي قل على الجلال ونجب نيتها على غير المأموم
وتندب له انتهى قوله وهو بالفراغ من قراءة اي كلها
فلا يجوز قبل اتمامها ولو بحرف انتهى بريدي **قوله** عرفا اي
بان لا يزد على قدر كعتين باخف ممكن من الوسط المعتدل
انتهى ع س فان طال الفصل فانت ولا تقضى ولو اعرض عنها
لم عن له فعلها مع عدم طول الفصل كان له ان يسجد
انتهى حلي وتقوت سجدة السكر ايضا بطول الفصل عرفا
بينها وبين سببها انتهى شرح مرر وفي قل على الجلال
وسكت عن فواتها بالاعراض مع قصر الفصل والذي نقله
العلامة ابن قاسم عن سبخنا الرمي عدم الفوات فله العود

والذي قاله شيخنا انها تنقوت به كما في النجدة **قوله** ومنها
سجدة وجرى الخ انما يثبت على هذا بخصوصه لان الاصل ذكره هنا
فربما يقال ان المصنف اغفله في المتن فيبين ان مذكور فيه
في ضمن هذا التشبيه وقوله فتبارك الله رواء هنا
بالفاء وفيما مر في الاركان بدو فيها فلعلها روايات
انتهى شيخنا **قوله** ومنها سجدة وجرى الخ وهذا افضل
ما ورد فيها والدعاء فيها بمناسب الآية حسن انتهى شرح
مر **قوله** وبين ايضا ان يقول الخ اي في كل من سجدة
التلاوة والسكروان كان السباق في الاولى وقوله كما
قبلتها اي قبلت نوعها والا فالتى قبلها من داود هي
خصوص سجدة السكروان انتهى شيخنا **قوله** ذخرا هو بالذال
المعجمة بالنسبة لامور الاخرى كما هنا وما في امور الدنيا فهو
بالهمزة انتهى شيخنا وعبارة الجنبى على عراج الغيطى
قوله و ذخرا هو بالذال المعجمة المضمومة من ذخرت الشئ
اي اذخرته واتخذته وهو منصوب على المصدرية والذخيرة
واحدة الذخائر واما الدخر بالذال المعجمة فهو الصغار
والذل انتهت **قوله** كفاه سجدة اي لجميع المكرر
وهذا اذا نوي ذلك اي نوي عن كل مرة او اطلق واما لو نوي
بعضه كان تارك الداعي قياسا على ما سبق في سجود
السهر بل اولى وقوله كفاه سجدة يفيد ان له ان
يكسر السجود بعدها كرهه فيوالي بين السجديات
وهو نظير ما قاله لوطاف اسابيع ولم يصل عقب
كل سنته من فضلا عن الجواز ان يوالي ركعاتها

وهذا

وهذا واضح ان لم يطل الفصل بين الفرائض التي يريد ان
يسجد لها والسجود انتهى جلي **قوله** وسجدة السكروان الخ
هذا غير مكرر مع قوله تسن اي سجدة ص في غير صلاة انتهى
شيخنا وقوله لا تدخل صلاة اي لان سببها غير متعلق
بها انتهى شرح مر **قوله** بطلت اي بخر دوضع جهته ولو
فعلها امامه المحنفي له يتابعه بل يفارقه او ينتظر قائما
والا انتظار افضل انتهى جلي **قوله** وتسن للهجوم نعمة اي له
او لنحوه او للهجوم المسلمين ظاهرين من حيث لا يحتسب قوله
او جاءه او مال او نصر على عدو او قدوم غائب او سقاء مرغب
بشرط كون ذلك حلالا فيما يظهر ومن حدوث المال
حصول وظيفة دينية اي وهو اهل لها اخذ تمامه وهل
الهجوم يغني عن القيد ببعده او لا الوجه الثاني ولا ينافيه
تمسكهم بالولد كما سببنا ايضا احدا انتهى شرح مر وقوله
بشرط كون ذلك اي جميع ما ذكر خلافا لما في حاشية
الشيخ من قصره على المال وصورته في الولد ان يكون
فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منسوب ظلم وفي
النصر على العدو ان يكون العدو محقا وفي قدوم الغائب
ان يكون بحيث يترتب على قدومه منفعة وفي سقاء
المريض ان يكون نحو ظالم انتهى رسيدى وقوله المتن
او اندفاع نفقة اي عنه او عن من ذكر ظاهرا من
حيث لا يحتسب كنجاة من غرق او حريق وخرج بالظاهرين
المعرفة وسنن المساوي على ما قاله الشيخ ونظر فيه بان السجود
لحدوث المعرفة واندفاع المساوي اولى من السجود لكثير

من النعم هذا والاوّل ان يختار به عما لا وقع له عادة كحدث
 درهم وعدم روية عدو ولا ضرر فيها ولهذا قال الامام
 اسننوط في النعمة ان يكون لها بال اي وقع وخطر وخرج
 بقولنا من حيث لا يحتسب اي من حيث لا يدري تبعاً لما في
 الروضة ما لو نسب فيها شيئا تقضي العادة بخصو لهما
 عنده ونسبتهما له فلا سجود حينئذ كمن عرف لناجر
 يحصل عادة عقب اسبابه وعلم مما تقرّر عدم اعتبار تسببه
 في حصول المولد بالوطئ والعافية بالرداء لان ذلك لا ينسب
 في العادة الي فعله ولا بعد فيها نعمة ظاهرة ولو ضم لسجوده
 صدقة او صلاة ينسب النطوع لا بنية السكر اخرا ما ذكره
 في الاستسقاء من انه ليس لنا اصلان سببهما السكر فهو
 اوّل قال في فهمه المصنف من كلام البغوي الذكر لسنية
 النصدق او الصلاة شكر ان ليس فعل ذلك مع السجود
 والذي فهمه الخوارزمي نهي البغوي من كلامه ان يقوم
 مقامه والاوّل اوجه انتهى شرح مروي عن عليه **قوله** كحدث
 ولد بان يأتي له في وقت لا يتيقن وجوده فيه ولو مبتلا
 ينفع في الآخرة ومنه السقط اذا نجت فيه الروح وكذا
 اخ مثلاً نعم لا تشن له محضرة عقيم وكذا كل نعمة
 محضرة من ليس له مثله انتهى برماوي **قوله** لا تبايع
 عبارة شرح مروي وما صح انه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا جاءه امر لستر به خر ساجدا ورواه في دفع النقمة
 ابن حبان ولما روي انه قال سألت ربي وشفعت لامي
 فاعطاني ثلث امّي فسجدت شكراً له رفعت رأسي

فَسَأَلْتُ

فَسَأَلْتُ رَبِّي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الثَّانِي فَسَجَدْتُ شُكْرًا لَهُ
 رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الثَّالِثَ فَسَجَدْتُ
 شُكْرًا وَلَمَّا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ صَاحِبَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ سَجَدَ لِمَا جَاءَهُ كِتَابٌ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ
 الْيَمَنِ بِإِسْلَامِ هَمْدَانَ قَبِيلَةَ مِنْ فَخْطَانَ وَلَمَّا أَخْبَرَهُ
 جَبْرِ بِلْ بَانَ مِنْ صَاحِبِي عَلَيْهِ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ بِهَا عُسْرٌ أَنْتَهَتْ **قوله** كَالْعَافِيَةِ أَيِ وَهْوَ أَمُّ السَّمْعِ
 وَالْبَصَرِ وَالشَّمِّ وَتَحْوِيلُ ذَلِكَ أَنْتَهَى بِرَمَاوِيِّ **قوله** أَوْ انْزِعَ
 نَفْعُهُ مَعْطُوفٌ عَلَى نِعْمَةٍ أَيِ أَوْ هُجُومُ انْدِفَاعِ نَفْعَةٍ أَنْتَهَى بِرَمَاوِيِّ
 حَجَّ وَالنَّفْعَةُ بِكُسْرِ النُّونِ وَتَكُونُ الْغَافُ كَمَا فِي النَّاصِرَةِ
 وَفِي سُرْحِ الْبَيْهَقِيِّ بِفَتْحِ النُّونِ وَكُسْرِ الْغَافِ قَالَهُ الْمَصْنُفُ
 أَنْتَهَى سُرْحُ الْمَوَاهِبِ **قوله** لِيُخْرِجَ الْبَاطِنِينَ الْمُعْتَمِدَ طَلِبَ
 السُّجُودِ الْبَاطِنِينَ كَالظَّاهِرِينَ فَلَا وَفِي حَمَلِ الظَّاهِرَةِ
 عَلَى الَّتِي لَهَا وَقَعَ لِيُخْرِجَ الَّتِي لَا وَقَعَ لَهَا أَنْتَهَى بِرَمَاوِيِّ **قوله**
 كَالْمَعْرِفَةِ مَثَالُ النِّعْمَةِ وَقَوْلُهُ وَسُخْرُ الْمَسَاوِي مَثَالُ
 لَانْدِفَاعِ النِّعْمَةِ أَنْتَهَى بِرَمَاوِيِّ فِي الْمَصْبَاحِ وَبَدَتْ مَسَاوِي
 أَيِ تَقَابُصُهُ وَمَعَابِيَهُ وَالْمَسَاوِي ضِدُّ الْمُسْرَةِ وَأَصْلُهَا
 مَسْوَاةٌ عَلَى مَفْعَلِهِ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَالْعَيْنَ وَلِهَذَا تَرَدُّ الْوَاوِي
 الْبَحْجُ فَيَفْعَالٌ فِي الْمَسَاوِي لَكِنْ الْمُسْتَعْمَلُ الْبَحْجُ خَفِيفًا **قوله**
 أَوْ رُوِيَتْ بِتَلْيِ نَفْعِ اللّٰمِ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ أَنْتَهَى بِرَمَاوِيِّ
قوله أَيْضًا أَوْ رُوِيَتْ بِتَلْيِ أَوْ فَاسَقٍ مَعْلَى الْمَرَادِ بِرُوِيَتْ
 أَحَدُهَا الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ أَوْ ظَنُّهُ بِخَوْصِ سَمَاعِ كَلَامِهِ وَلَا يَلْزَمُ
 تَكَرُّرُ السُّجُودِ إِلَى مَلَا نَهَايَةَ لَهُ فَيَمُنْ هُوَ سَاكِنٌ بِأَزَابِهِ

مثلا لا نأمر به كذلك الا اذا لم يوجد اهم منه
يقدم عليه انتهى ابن حج **قوله** ايضا اوروية مبتلى ظاهرة
ولو غير ادعي وهو قريب لان المقصود السلامة من تلك
الافاة لكن قدم بعضهم بها مش بما اذا كانت تلك الافاة
مما يعرض سلبها للادعي وهو ظاهر وعبارة سمع علي ابن حج
اي ولو غير ادعي فيما يظهر ويحتمل تقييد بلايه حينئذ بما
يمكن ان يحصل للادعي في العادة ويحتمل خلافه لا يمكن
حصوله ولعل الاول اقرب انتهى ومراده بالاول قوله ويحتمل
تقييد بلايه الحج وينبغي ان من ذلك ايضا اوروية مرتكب
خاتم البروة انتهى ع ش علي مرر **قوله** كز من اي ومسوخ
لكن ذكر ان المسوخ لا يعش اكثر من ثلاثة ايام
واجب بانه عني صورة المسوخ وكذا نقص عضو ولو خلقه
واختلال عقل وضعف حركة ونحو ذلك لانه صحت
الله عليه وسلم سجدة لرؤية زمن واخرى لرؤية رجل
به قصر بالغ وضعف حركة انتهى برماوي **قوله** او فاسق
معلن ومنه الكافر انتهى شرح مرر اي ولو تكررت
سرويته اما الوراى جملة من الكفار دفعة فيكنى لرؤيتهم
سجدة واحدة انتهى ع ش عليه **قوله** ايها او فاسق معلن
ينبغي فيها واختلقت عقيدة الراي من اظهار السجود والعاصي
ان العبرة في استجاب السجود بعقيدة الراي في اظهار
السجود للعاصي بعقيدة المري فان الغرض من اظهار
السجود له زجره عن المعصية ولا ينزجر بذلك الا حيث
اعتقد ان فعله معصية انتهى ع ش علي مرر **قوله**

معلن نفسه ومن ذلك لبس القواويل القطيفة
للرجال لحرمة استعمالهم الحريم والنساء لما فيه من
التشبيه بالرجال انتهى ع ش علي مرر **قوله** ايضا معلن
بفسقه المعتمد استجاب السجود مطلقا سواء اعلنت
بفسقه ام لا فسق اوله يفسق انتهى برماوي وقوله
سواء اعلن بفسقه الحج الذي في شرح مرر استراطة
الاعلان كالسارح حيث قال اوروية عاص متجاهر
بمعصيته كما في الكفاية عن الاصحاب وان نازع فيه
الزركشي انتهى وسلمه محشاه **قوله** لان مصيبة
الدين اسد اي وقدا مرنا بالسجود على السلامة من
مصيبة الدين في رؤية المبتلى فعلى السلامة من
مصيبة الدين برؤية الفاسق اولى انتهى شيخنا
قوله اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا وفي الحديث
مصيبة في المال ولا مصيبة في الوار ومصيبة في الولد
ولا مصيبة في النفس ومصيبة في النفس ولا مصيبة
في الدين انتهى برماوي **قوله** على السلامة منهما
وليسجد المبتلى لرؤية مبتلى آخر والفاسق لرؤية
فاسق آخر الا ان اتخذ جنسا ونوعا ومجلا وقدر
نعم في سجود صاحب الاكثر في القدر نظر وفي
كلام العلامة ابن قاسم عدم تصور الاتحاد في العصيان
فراجع انتهى برماوي وعبارة شرح مرر وقضيته ان
الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الاوجه ان قصد
بزجره سجود مطلقا او السجود على السلامة مما ابتلى

به لا يسجد ان كان مثله من كل وجه او فسق الراي اقبح
ويجزي هذا فيما لو سار كنه في ذلك البلاء والعصيان
انتهت **قوله** اي السجدة لهجوم نعمة عبارة شرح مرر
وليس يجب اظهار السجود لذلك الا ان تجددت له ثروة
او جالا او ولد مثلا بخضعة من ليس له ذلك وعدم بالحال
فيخفيه للثلاثين كسر قلبه انتهت **قوله** لئلا يتأذى مع غيره
فلو كان غير معدور كقطع في سرقة او مجلود في نحو
زنا ولم يعلم ثوبته اظهرها له فلو كان هذا المبطل
المعدور فاسقا متجاهلا اظهرها له ويبيّن السبب وهو
الفسق وبه افتى والد شيخنا وقرر الزبدي انه يبيّن
السبب قبل السجود وقد يقال بل يبين السبب في سجوده
بل يقول الحمد لله الذي عافاني عما ابتلا به فلانا وهو
كذا انتهى حلي **قوله** الصغيرة بغير اصرار اي اومع
اصرار ولم تغيب محاسبته التي يتجاهر بها على طاعته
لانه لا يفسق بالاصرار فقط بل لا بد ان تغيب محاسبته على
طاعته انتهى حلي وقوله مع انه لا يسجد المعتبر في هذه
ايضا السجود فكلام الاصل هو الاول تأمل انتهى شيخنا
وعبارة البرماوي والذي افتى به الشهاب الرمي واعتمده
شاخنا انه لا فرق بين الكبيرة والصغيرة ولو بعد
فعل الكفر وفاقا للسبكي انتهى **قوله** كسجدة التلاوة
فضيلة التنسيب انها تتكرر بتكرار النعمة او اندفاع النقمة
وانه لو اجتمعا او تكررا احدهما ادراي فاسقا او مبتليا
كفاه سجدة واحدة وانه بشرط ان لا يطول الفصل

بينها

بينها وبين سببها انتهى حلي وعبارة البرماوي قوله
فيما روي عنه فوائدها بطول الفصل والاعراض ولوم قصره
وعدم قضائها اذا فانت ولو من ذرة ومنه تكرارها بتكرار
السبب ولو من شخص واحد كعاص مثلا فسجد كلما رآه وله
جمع اسباب في سجدة واحدة لاجمع تلاوة وسكر في سجدة
واحدة فلا يصح وفارق الطهارات لانها مبنية على التداخل
ومنه البنية فينوي سجود السكر وان لم يلاحظ كونه
عن نعمة او دفع نقمة او لم يعين سببا بعينه فان عينه
كان عنه وله السجود لغيره بشرطه انتهت فسرر على
مرر على انه ليس ان يسجد سجدين السهو اذا حصل منه
سهو في سجود التلاوة او السكر خارج الصلاة ولا محذور
في لزوم كونه الشيء مجبر بما هو اكبر منه انتهى والمسئلة
ذات خلاف وقد اوضحها الناسري في نكته فانظرها
انتهى سم **قوله** اي السجدين اي سجدة التلاوة والسكر
ولا يجوز التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو
بعد الصلاة ولا بركوع مفرد ونحوه ولا بصلاة بنيت
السكر او بنية التلاوة ومن ذلك صورة الركوع عند
تحية العظماء انتهى برماوي **قوله** فياتي فيها ما مر فيها
فالماضي بسجد على الارض والراكب يوفي الا ان كان في
مرقد فيتمه فيها انتهى حلي **باب** في صلاة النفل
بفتح النون وهو لغة الزيادة واصطلاحها ما عدا الفرائض
سمي بذلك لانه زايد على ما فرضه الله تعالى وعند الصوفية
قضاء العبد في سهود نفسه عند سهود ربه وفي قايده

السكون والتحريك أو التحريك في الأحوال وأصل سر وعينه
لجبر خذل يحصل في العبادات الأصلية غير مبطل لها وترك
شيء من مبدؤاتها كترك خشوع وتدبر قراءة في الصلاة
وفعل نحو غيبة في الصوم انتهى برماوي وفي قول علي
الجلال والعبادة إما قلبية كالإيمان والعرفة والتفكير
والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى
ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون
الأواجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد وأما بدنية كالإسلام
والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه
ما من الإيمان به الصلوة به الصوم به الحج به الزكاة
وفرص كل منها أفضل من فعله بسبعين درجة وفرص
الصلاة أفضل الفرائض البدنية وتفضلها أفضل النوافل
كذلك وأما كانت أفضل أعمال البدن لأنه اجتمع فيها
ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله وقراءة
وتسبيح ولبث وطهارة وسبق واستقبال وترك أكل
وسرّب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما
والكلام في الأكتار منها مع الاقتصار على الأكرس غيرها
وفي شغل الزمن المعين بواحدة منها وهذا وجه واحد ولا
فصوم يوم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفي الأحيات
اختلاف فضيلة هذه العبادات باختلاف أحوالها كما يقال
النصدق بالحنين الجماع أفضل من الماء والعطشان عكسه
والنصدق بد رهم من عني سديده النحل أفضل من قيام
ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك ومثله في شرح مرر هذا

وتقدم

وتقدم نقل عبارته هنا في أول كتاب الصلاة بالحرف
قوله وهو ما رجع الشرع فعله تخيل تفسير ما يحكم فشمّل
الأحكام الخمسة فيخرج بقوله رجع فعله ما عدا الواجب
والمندوب ويقول وجوز تركه الواجب وتخيّل تفسيرها
بعبادة فلا يبطل إلا الواجب والمندوب ويكون قوله رجع
فعله صفة كاسفة ويقول وجوز تركه يخرج الواجب
انتهى شيخنا والضيق في قوله وهو ما رجع الخ راجع للنقل
من حيث هو لا بخصوص نقل الصلاة انتهى في قول علي الجلال
قوله ويرادف السنة الحج وقيل التطوع بالمبرور فيه شيء
بخصوصه أي لأفعله النبي ولا أمر به بل ينسبه الإنسان
بأختياره والسنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم
والمستحب ما فعله أحيانا أو أمر به ولم يفعله وجبته فالمندوب
والمرغب فيه والحسن يرادف كل منها الثلاثة أي التطوع
والمستحب والسنة وعليه فالسنة أفضلها والآقا الحسن
كما في جمع الجوامع المادون فيه واجبا كان أو مندوبا أو
مباحا انتهى حنبلي **قوله** قسم لأنسن له جماعة أي دائما وأبدا
بأن لم تسن أصلا أو تسن في بعض الأحيان كالوتر فضع عدم
من هذا القسم انتهى شيخنا وبراهن هذا القسم مع افضلية الثاني
للتكرّر كل يوم وتبعينه للفرائض انتهى شوبي وفي قول
علي الجلال قد مره لا تضام بعضه إلى الزمن وكثرة وقوع
أفراده وعمومها ولكونه كاليسر وكثرة تكرّره ونحو
ذلك وأما آخر النقل المطلق لأنه يعتبر في تعريفه فقد
القسمين معاتاة **قوله** أيضا قسم لأنسن له جماعة

ثم المستحب ثم التطوع قوله
والحسن نقل هذا اصطلاح الفقهاء
ص

ابي ولو صلى جماعة لم يكن انتهى شرح مرور ثياب على ذلك
 انتهى سمع علي بن ابي ج بالمعنى وهل الاولي ترك الجماعة فيه
 كما مر في اقتداء المستمع بالقاري ولا يفرق فيه نظر
 والظاهر فيه عدم الفرق فيكون فعلها في الجماعة خلاف
 الاولي وقد يشعر به جعلها كذا في صلاة الليل كما بينهم
 من قول المحلى في التراوح ومقابل الاصح ان الافراد بها
 افضل كغيرها من صلاة الليل لكن يشكك علي كونه
 خلاف الاولي حصول الثواب فيها فان خلاف الاولي منهي عنه
 والنهاي يقتضي عدم الثواب الا ان يقال لم يرد بكونه خلاف
 الاولي كونه منها عنه بل ان خلافه افضل انتهى مع ش
 عليه **قوله** كالرؤات وكالضحى وكخبة المسجد فلم يذكر
 لهذا القسم الا هذه الثلاثة انتهى شيخنا وسنة ركعتان عند
 ارادة سفر منزله وكما نزل وان لم يطل الفصل بين النزولين
 وبالمسجد عند قدومه قبل ان يدخل منزله ويكتفي بهما
 عن ركعتي دخول وعقب خروجه من الحمام ويكره فعلهما
 في مساحه بل بفعلهما في بيته او المسجد وينبغي ان محل
 ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع النسبة عن كونها
 للخروج من الحمام وركعتان عند خروجه من مسجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للسفر ولين دخل ارضا لا يعبد
 الله تعالى فيها ولين زفت البه امرأة قبل الوقاع ويند بان
 لها ايضا بعد خروجه من الكعبة استقبالها وجهها
 وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن ولو بعد نسيانه وقد
 صلي للحفظ الاولي ركعتان بعد الوضوء وركعتان

الاستخارة

الاستخارة وللقتل الحق او غير ذلك قبلها او بعدها ولو
 من صغير وصلاة الاوابين وانما سميت صلاة الاوابين لان
 صاحبها فاعلمها رجع الى الله تعالى وتاب مما فعله في زمان
 فاذا تكرر ذلك منه دل علي رجوعه الى الله تعالى ولو لم
 يلاحظ ذلك المعنى وهي المسماة بصلاة العفلة وهي عشرون
 ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا واربعار ركعتين
 فيها اقلها اي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها
 لا تحصل بنفل قبل فعل المغرب وتعد دخول وقته
 وعليه فلو نواها لم تنفقد لعدم دخول وقتها واذا
 فاتت سن قضاؤها لانها ذات وقت وصلاة الزوال بعده
 وهي ركعتان او اربع وصلاة التسبيح مرة كل ولا الجمعة
 والاف شهر والاضنة والاف مرة في العمر وهي اربع بتسليمة
 وهي الاحسن نهارا وتسلية في الليل وهو الاحسن ليلا كما
 في الاحياء ودخل فيه ما لو فرقتها ففعل في ليلة ركعتين
 وفي ليلة اخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل ان شرط
 حصول سنتها ان يفعلها متواليه حتى تعد صلاة واحدة
 وهو الاقرب ويقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واكبر زاد في الاحياء
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمس عشرة مرة
 وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس
 بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشر فذلك
 خمس وسبعون في كل ركعة وينبغي ان يقول بعدها وقبل
 السلام مرة ان صلاها باحرام واحد ومرتين ان صلاها

بأمر من المصطفى إلى استئذان توفيق الهدى وأعمال أهل اليقين
ومنا صحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية
وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم
حتى أخافك اللهم إلى استئذان مخافة تخزي عن معاصبك
حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك
بالتوبة منك وحتى أخلص لك النصيحة حياتك وحتى
أترك عليك في الأمور كلها حسن ظني بك سبحانه خالق
النور وظاهره لا يكرر الدعاء ولو قيل بال تكرار كان حسنا
ولو ترك لتسببجات الركوع لم تجز له العود إليها
ولا فعلها في الاعتدال بل باقي بها في السجود ومنها صلاة
الربايب أول جمعة من رجب وليلة نصف شعبان بدعتان
فيختان مذمومتان وحدثتهما باطل وقرب الخ في المجموع
في انكارها انتهى من شرح مرور سماع عليه **قوله** التابعة
للفرايض صفة كاشفة والمراد بالتعبئة تبعيتها لها في
المسروعية وإن فعلت قبلها انتهى شيخنا وعبارة الشوري
التابعة أما صفة كاشفة أن قلنا الرواتب خاصة بالتابعة
وأن قلنا أنها أعم كانت صفة تخصيصية أنهت والمحكم
فيها أنها تكمل بانقضاء من الفرائض انتهى شرح مرور قضيتها
أن الجابر للفرايض هو الرواتب دون غيرها ولوس جنس
الفرايض كصلاة الليل وفي كلام سيم علي ابن حج تبعا
لظاهر ابن حج ما ينفي التعميم وعبارته قوله وسرع
لتكميل الخ عبارة العباب وإذا انتقض فرضه كمثل
نقله وكذا باقي الأعمال أنهت وقوله من نقله قد يسئل

خوفهم

غير

غير سنن ذلك الفرض من النوافل وبما فقه ما في الحديث
فإذا انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى
انظروا أهل لعبد من تطوع فيكم من غير فرض من الفريضة
انتهى بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة
فليتأمل وعبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع وأعلم
أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا
الأوجعل له من جنسه نافلة حتى إذا قام العبد بذلك
الواجب وفيه خلل ما يجبر بالنافلة التي من جنسه فلذا
امر بالنظر في فريضة العبد فإذا قام بها كما امر الله تعالى
جوزي عليها وأثبت له وإن كان فيها خلل كملت من نافلة
حتى قال البعض ثابته لك نافلتك إذا سلمت لك الفريضة
انتهت وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في
المناوي أيضا ما يصرح بتخصيص الجبر بالرواتب وعبارته
وخصت الضحية بذلك لتخصيصها للسكس لا يقال تسرع جابر
لغيرها وإن اتفق حصوله بها فليس أصليا في سر وعينها
هذا ومع ذلك لو نوي بها ابتداء جبر الخلل لم تنعقد ولو
علم الخلل كتركه الشاهد الأول مثلا انتهى شرح علي مر
وانظر هل سرعت الرواتب ليلة الأسر أو تراخت عنها والذي
ببعض الهوامس نقلا عن العلامة الرملي الثاني لكن يحرر
وقت ذلك انتهى برماوي وفي حاشية الرحمان علي التحريم
المكرم بأنها سرعت بعد الهجرة انتهى **قوله** ركعتان قبل صبح
وينبغي تخصيصها من الفرائض انتهى شرح مرور وقضيتها
للاتباع وإن يقرأ فيهما بايتي البقرة وال عمران أو بالكافرون

والإخلاص أو بالتمسك والتمسك كيف وان يضطجع بعدها
والأولى كونه على سنة الأيمن ولعل حكيمه أن يتذكر
بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعده في الأعمال الصالحة
وبتعبها، لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض
بنحو كلام أو تحول ويأتي ذلك في المقضية لأن القضا
يحيى الأداء وفيما لو أجز سنة الصبح عنها كما هو ظاهر وله
في نيتها عشر كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد
سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى سنة الغداة وله أن
يخذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي
الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة انتهى
شرح مرور ويزاد على ذلك سنة الصلاة التي يتوب في
إذا نها أو بقت فيها أيا انتهى حلي وهذه الكيفيات
تصلح للفرض كما تصلح للنفل ولعل المميز بينهما وجوب
التعرض للفرض في الفرض ووجوب عدمه في السنة
والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ
في الأولى آية البقرة وآلم نشرح والكافرون وفي الثانية
آية آل عمران وآلم نركب والإخلاص لم يكن مطولا
لها تطويلا يخرج به عن حد السنة ولا يتابع بل ليس الجمع
بينها لينتفق الأتيان بالوارد وقوله أن يضطجع ويحصل
أصل السنة باتما كيفية فعلت والأولى أن يستقبل
القبلة بوجهه ومقدم بدنه لأنها الهيئة التي تكون في
القبر فهي أقرب لتذكر أحواله فان لم يتيسر له تلك
الحالة في محل انتقال إلى غيره مما يسهل فعلها فيه وقوله

بنحو

بنحو كلام ظاهره ولوس الذكر أو القرآن لأن المقصود
منه تمييز الصلاة التي شرع فيها وينبغي أن استغاله بنحو
الكلام لا ينفوت سنة الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل
المذكور حصل به السنة انتهى ع ش عليه وفي قول علي
الجلال وكاننا واجبتين عليه صبي الله عليه وسلم
من خصايصه كما في العباب **قوله** وركعتان بعد مغرب
ذكر في الكفاية أنه ليس تطويلهما حتى ينصرف أهل
المسجد انتهى شرح مرور وقوله ليس تطويلهما هذا ليس
خاصا بعبدة المغرب بل بعبدة سائر الصلوات كذلك
وإنما خصها لأن شأن الناس الانصراف سريعا عقب المغرب
وقوله حتى ينصرف الخ لا يخفى أن تطويلها سنة لكل أهل
المسجد فلا يتصور أن يطولها إلى انصراف أهل المسجد إلا أن
يريد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة
أو من عاد إلى الانصراف أمر عرض له انتهى سم علي ابن
حج والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي أن انصرافه
لفعلهما في البيت أفضل انتهى ع ش عليه **قوله** وبعد عشاء
ولو للحاج بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق انتهى قول
علي الجلال وفيه أن الحاج يصلي العشاء بمزدلفة لا بعرفة
الآن يقال كلام الشيخ مفروض فيما إذا ترك الحاج السنة
وصلي العشاء بعرفة تأمل **قوله** ووتر بعد عبادته
صريحة في أن الوتر من الرواتب وهو أحد قولين وعبرة
شرح مرور وما اقتضاه كلامه أي كلام المصنف من أن
الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الراجحة

على التابعة للفرابض ولهذا الوتوي به سنة العشاء
 اورا تبتهاله بصر وما في الروضة من انه منها ايضا صحيح
 باعتبار ان الزانية يراد بها السنن الموقنة وقد جرى عليه
 في مواضع انتهت وبين ان يقال بعدم الا لسجلات
 الملك القدوس ثم اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
 ومجاناك من عقوبتك وبك منك لا احصي ثناتك
 عليك انت كما انت على نفسك انتهى شرح مر فائدة
 رفع السؤال في الدرر عما لو فاته الوتر واراد صلاة هل
 يقدمه على صلاة الصبح او يؤخر عنها واذا اخبر عن صلاة
 الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة اولى او تاخير
 الى دخول وقت الضحى فيه نظر وفي كلام بعضهم ما يقتضي
 ان تاخير الى وقت الضحى اولى كغيره من التوافل الليلية
 التي تفوت ومنها ما لو كان له ورد اعتاده ليلا ولم يفعل
 انتهى بالمعنى اقول ويمكن توجيهه بان ان فعله قبل
 الغرض كان من التنفل بعد الفجر وقبل الغرض وهو مكروه
 او بعده كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا ينبغي
 عند بعض المذاهب فطلب تاخير الى وقت لا يكره فيه
 التنفل اتفاقا وهو وقت الضحى انتهى ع ش علي مر **قوله**
 لا يتابع رواه الشيخان هذا لا يفيد التاكيد الذي هو المدي
 وعبارة شرح مر لانه صلي الله عليه وسلم واظب عليها
 اكثر من الثمانية الباقية انتهت وهي ظاهرة في ابواب
 المدي انتهى **قوله** وغيره زيادة ركعتين الخ ولو اقتصر
 على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غير

انصرف

انصرف المؤكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه اقوي
 انتهى شرح مر وافهم انه لو صلى الاربع القبلية وفضل
 بينها بالسلام لا يتعين صرف الاوليين للمؤكد بل يقع ثنتان
 مؤكدتان وثنتان غير مؤكدتين بلا تعيين وقضية
 قوله لانه المتبادر والطلب فيه اقوي صرف الاوليين للمؤكدين
 مطلقا وهل القبلية افضل من البعدية او بالعكس او هما
 على حد سواء الذي ذكره بعض الثقات ان البعدية افضل
 لتوقفها على فعل القرصينة واقول الاقرب الشاوي كما
 يدل عليه عبارة البهجة انتهى ع ش عليه وله اذا احرز المقتدة
 ان يحرم بالثمانية باحرام واحد فان احرم حينئذ بربع انصرف
 للمؤكدات القبلية والبعدية ولا بد في احرامه مطلقا ان
 يعين القبلية او البعدية او هما انتهى قل عني المجال
 وفعل هذه الروايت في المحضر اكد منه في السفر فلا يطلب
 تركها فيه وان طال وفي فتاوي النووي ان افضل في
 الاربع قبل الظهر وبعدها ان يصليها بتشهدين ويجوز
 بتشهد وبشيء ان لا يشتغل بالقبلية عن اجابة المؤذن
 بل لو تعارضا قدم الاجابة وفي المجموع محل نذب تقدمهما
 له يسرع المقيم في الاقامة فانه يكره الشروع في شيء من
 الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع في الاقامة انتهى حلي
قوله واربع قبل عصر برفع اربع وهو ظاهر وكذا
 بالبحر عطا على ركعتين والمعنى وزيادة اربع على العشرة
 المؤكدة فان قبل بياضه قوله بعد وركعتان قلت لا ينافيه
 لانه يجوز ان يكون مبتدئا وخبره محذوف اي وركعتان

بعد المغرب كذلك فتأمل انتهى شوبري **قوله** وركعتان
خفيفتان قبل مغرب ويستحب فعلهما بعد اجابة المؤذن
فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض
عقب الاذان اخرها الي ما بعد ها ولا يقد مهما على الاجابة
فيما يظهر انتهى شرح مرر وقوله ويستحب فعلهما اي اللذين
قبل المغرب اي وكذا ساير الروايات وانما خصها بين بالذكر
لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها
ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد
من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان
المعقوب لاجابة المؤذن وللفعل الثانية قبل الفرض تحملا
ينبغي بل هو مكروه وقوله اخرها الي ما بعد ها اي ويكون
ذلك عذرا في التاخير ولا مانع ان يحصل له مع ذلك فضل
كما حصل مع تقدمهما لكن ينبغي انه لو علم حصول جماعة
اخرى يتمكن معها من فعل الثانية قبلية وادراك فضيلة
التحريم مع امام الثانية سن تقدم الثانية وترك الجماعة
الاولى وقوله ولا يقد مهما على الاجابة اي لانها تقوت بالتاخير
والتخلاف في وجوبها انتهى ع ش عليه **قوله** قال في المجموع
وركعتان قبل العشاء اي فاكثرا وعبارة فسر يستحب
ان يصلي قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعدا انتهى انتهى
حبي وعبارة الشوبري قال الشيخ وفي شرح المذهب
يستحب ان يصلي قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعدا ثم
استدل بالحديث الصحيحين اي الذي ذكره الشارح ثم قال
وظاهر قوله فصاعدا انه لا يطلب خصوص الركعتين بل

الركعتان

الركعتان او اكثر كاللثلاث ولم يذكر مثل ذلك في
المغرب مع استدلالهم عليه ايضا بهذا الحديث كانه لرواية ابي
داود وفيه صلوا قبل المغرب ركعتين ولان ذلك هو المنقول
من فعل الصحابة فليست مل انتهى **قوله** وجمعة كظهر حاصله
ان الجمعة اذا اغت عن الظهر سن قبلها اربع وبعدها
اربع كالظهر وان لم تغن عنها سن قبلها اربع لا بعد ها
وسن قبل الظهر اربع وبعدها اربع انتهى ع ش علي مرر
بالمعنى وينوي بقبلية الجمعة سنتها ولا اثر لاحتمال
عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان اذا فرض ان كلف
بالاهرام بها وان شك في عدم اجزائها انتهى شرح مرر ولو
لم يفعل سنة الجمعة حتى خرج الوقت ليس له ان يقضيها
لان التابع كمتبوعه والجمعة لا تقضى انتهى شيخنا حفي وبيان
لهذا خبره بيان عند قوله وسن قضاء نفل موقت **قوله** لكن
قول الاصل وبعدها الجمعة الخ انما عبر الاصل بذلك لان
ما بعد ها ثبت بالنص بخلاف ما قبلها فقاسه بالظهر وقد
اسار لذلك المحقق المحلي انتهى شوبري **قوله** شعر نجاقتها
الظهر اي لان قوله وبعدها الجمعة اربع يشعر باستوائها في
التاكيد وفي عدمه وان كان يحمل البعض والبعض انتهى
شيخنا **قوله** قبل الفرض وهو حال من الروايات وكذا قوله
وبعد للعادة المشهورة ان الجمل وشبهها بعد المعارف
احوال وجاز مجيئها من المضاف اليه لانه مثل الحيز وبحوز
ان يكونا صفتين انتهى شيخنا **قوله** وبعده بفعله فيه شمع
اذ وقت البعدية يدخل بدخول وقت فرضها وان توقف فعلها

على فعل الغرض وظاهر عبارة مقتضى ان وقتها لا يدخل
 الا بفعل الغرض وليس كذلك انتهى **قوله** ايضا
 وبعده بفعله فلو فعلها قبله لم تنعقد ولو بعد خروج وقت
 الغرضه فعلم ان الوتر لا يدخل وقته الا بفعله العشاء
 اي ولو جمع تقديم ولو بعد خروج وقتها فاذا خرج وقت
 العشاء واداء فعل الوتر قضا قبل فعلها كان ممثلا و
 افنى والد **قوله** لان القضاء يحكي الاداء ولا يشترط وقوع
 الرأية بقرب فعل الغرض وهو كذلك خلا فاما في السائل
 انتهى جلي **قوله** ولو وتر هذه الغاية للتعميم لا للرد انتهى
قوله ويخرجان بخروج وقته فيه ان البعده بضم
 قضا بخروج وقته مع انه لم يدخل وقتها فكيف يقال
 ان خرج وقتها مع انه لم يدخل بمقتضى قوله وبعده بفعله
 والمخرج فرع الدخول قال الحلبي ولا مانع من ذلك
 وعليه الغرض لنا صلاة خرج وقتها وما دخل انتهى **قوله**
 وفضلها الوتر في قول علي الجلال ما نصه تنبيه افضل
 هذا القسم الوترية ركعتا الفجرية بقية الرواتب المؤكدة
 له غير المؤكدة له الضحية ما تعلق بفعل او سبب غير
 فعل كالزوال له ركعتا الطواف والاحرام والتحية وسنة
 الوضوء له النقل المطلق هذا ما اعتمد **قوله** ان الزيادة
 ويدخل وقت الوتر بفعل العشاء ولو جمع تقديم لكان ان
 كان سافرا حينئذ واقام قبل دخول وقت العشاء منع
 عليه فعل الوتر ان لم يكن فعله عقب العشاء وسبب
 دخل وقت العشاء جاز له فعله وان لم يحض زمن يسع

فعل

فعل العشاء انتهى من شرح مرر شرح نذر ان يصلح الوتر لزومه
 ثلاث ركعات لان اصله وهو واحدة يكبر الاقتصار عليها
 فلا يتناولها النذر فاقبل عدد منه مطلوب لا كراهة في
 الاقتصار عليه هو الثلاثة فينحط النذر عليه ولهذا قلنا اذا
 اطلق سنة الوتر وبرئ من النذر ولا يجوز الزيادة عليها
 لانه حب وجد سبي الوتر امتنع الزيادة عليه على ما اعتمد
 مرر وان احرم بركنين ركعتين او بالاحدى عشر دفعة
 واحدة لم يمنع ويقع بعض ما في به واجبا وبعضه مندوبا
 انتهى ع ش على مرر **قوله** ان الله امركم اي التحفكم وقوله
 من حمر النعم الاحمر منها وهو الا بل الحمر وخصها بالذكر لانها
 اسرف اموال العرب وفي دالة هذا الحديث على المدعي نظر
 فقد ورد ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فلو قال للخلاف
 في وجوبه لكان اظهر انتهى **قوله** من حمر النعم سيكون
 الميم جمع احمر وحمرا وما بضمها فجمع حمار انتهى ع ش والاحمر
 من الوان الابل المحمودة والابل نفس اموال العرب بضم فاء
 بها المثل في نفاسة الشيء وقدر ان تسببه امور الاخرى
 انما هو التصريح بالافهام والافادة من الاخره خير من الارض
 باسرها وامثالها معها لو تصور انتهى اظفحي وقرره **قوله**
 الحمني وفي السور ي قيل المراد خير من ان تكون كذلك
 فينصدق بها قيل المراد فينتها وتلكها وكانت مما يتفاخر
 بها العرب قاله في فتح الباري انتهى **قوله** وان لم يتقدمها
 تفعل الخ هذه الغاية للرد وبعبارة اصله مع شرح مرر وقيل
 شرط الايتان بركعة سبق تفعل بعد العشاء وان لم يكن

سنتها التقع هي مؤنة لذلك النقل ورد بانه مكفي كونها
وترا في نفسها او مؤنة لما قبلها ولو فرضنا انتهت **قوله** وادني
الكمال ثلاث الخ ولو صلى ماعدا اخرة الوتر اربع على ما اتى
به ثواب كونه من الوتر فيما يظهر وان قصد الاقتصار
عليه ابتداء لانه يطلق على مجموع الاحدي عشرة ومثله من
التي ببعض التوافق وليس هذا كمن اتى ببعض الكفار
وان ادعاه بعضهم لانه خصلة من خصائصها ليس له ابعاض
متحدة بنيات متعددة بخلاف ما هنا انتهى شرح مرفوع
سئل شيخنا الزبائي عن شخص صلى اقل الوترنا وبالاقتصار
عليه ثم بعد سلامه من ذلك عن له الزيادة على اقل
مريدا للاكمل هل له ذلك ام لا افتوى ماجورين فاجاب
بقوله الحمد لله لا يجوز له الزيادة على اقل لقوله صلى
الله عليه وسلم لا وتران في ليلة ولهذا قالوا كيف يتصور
الاتيان باكمل الوتر فقلوا لا يتصور الا اذا احرم بالجميع
دفعه واحدة او احرم به شفعار كعتين ركعتين والله اعلم
انتهى تقريره وبسبب لمن اوتر بثلاث ان يقرأ في الاولى
بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة
الاخلاص ثم التلق لم الناس مرة مرة ولو اوتر باكثر
من ثلاث قراء في الثالثة الاخيرة ما ذكر فيما يظهر انتهى
شرح مرفوعه وفي الثالثة الاخلاص الخ ظاهره
ان وصل وان لزم عليه تطويل الثالثة على الثانية
انتهى سمع علي ابن ج انتهى عن شريك عليه **قوله** وروي الدار
قطن الخ احم ليفيد ان الامر فيه ليس مراد منه الوجوب

انتهى

انتهى برماوي **قوله** فلو زاد عليها لم يصح وتره فان احرم
بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صح
ماعدا الاحرام السادس فلا يصح وتره ان علم المنع ونعم
فالقياس البطلان والا وقع نقلا مطلقا كما لو احرم بصلاة
قبل دخول وقتها غاليا انتهى شرح مرفوعه ويكره الايتار
بركعة اي من حيث الاقتصار والاخرى سنة والمراد الكراهة
المخيفة لانه خلاف الاول انتهى شيخنا **قوله** والاول افضل
اي لان الثاني فيه تشبيه بالمغرب وقد نهى عن سببه الوتر
بالمغرب وفيه ان التشبيه انما ينم اذا صلى الوتر للاتباع
فهو تقيد لقوله بثلاث وفي العباب فان وصل الثلاث
كرم وعبارة الكثر للاستاذ البكري ويكره الوصل
عند الاتيان بثلاث ركعات فاذا زاد ووصل بخلاف
الاولي انتهى حكي وفي قل على الحلال وما قبل ان وصل
الثلاثة الاخيرة افضل من وجا من خلاف اي خفيفة رده
الامام السافعي رضي الله تعالى عنه بان محل مراعاة الخلاف
اذا لم يوقع في حرام او يكرهه كما هنا انتهى **قوله** ولا
يجوز في الوصل اكثر من تشهد بن اي وقدا حرم به وتره
وقوله خلاف المنقول من قوله صلى الله عليه وسلم
اي من انه كان يصلي فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء
الي فجر احدي عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين
ويوتر بواحدة ولا يجوز ان يصلي اربعاً بتسليمه لانه خلاف
المنقول من فعله وان حصل بذلك مطلق الفصل لاث
المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد بما سبق افاده المجوز ب

لكن قال والد شيخنا هو خلاف الاول وهو موافق في
ذلك لقول المؤلف كان ينوي ركعتين من الوتر اي فان
السنة ان يسلم من كل ركعتين او ينوي عشره بتشهد
ويسلم ثم ينوي الحادية عشر بتشهد ويسلم سواء تشهد في
كل ركعتين او اربع من العشر بدون سلام اوله بتشهد
لان امتناع الزيادة على التسهدين انما هو في الوصل كما
علمت وهذا من الفصل واما اتباع التسهدين في ذلك بعد ثلاث
او خمس فالظاهر امتناعه او ينوي ثمانية بتشهد ويسلم
ثم ينوي الثلاثة بتشهد ويسلم انتهى جلي وبعبارة الزبيري
ولو صلى عشر باحرام واحد والحادية عشر باحرام واحد فله ان
يتشهد كل ركعتين فيما يظهر لان هذا فصل لا وصل ولم
ار في هذه المسئلة نقلا فليتأمل انتهى وبعبارة شرح مر وقول
المجوهري ان قضية تغييرهم بالسلام من كل ركعتين انه
لو ادثر باحدى عشر سلم ست تسليمات ولا يجوز ان ينقص
من ذلك كان يصلي اربعا بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصلي
الركعة وان وجد مطلق الفصل لان الرجوع في ذلك لا يتبع
ولم يرد الا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بان المعتمد
خلافا بل دعوى ان ذلك قضيته ممنوع وانما قضيته ان ذلك
خلاف الاول انتهى **قوله** والفصل افضل اي ان ساواه
عدا انتهى شرح مر اي فصل الاخيرة باحرام مستقل افضل
سواء فصل ما قبلها او وصله وله فيه حيز هذا التسهد في
كل ركعتين او اكثر وله فيه ان ينوي سنة الوتر
ومقدمة الوتر او من الوتر او للوتر ايضا ولا يصح نيّة

الشفع ولا نيّة سنة العشاء ولا نيّة صلاة الليل
انتهى برماوي فرع قال في الايعاب ما حاصله لو كانت
لوصلي الوتر ثلاث ركعات موصولة وبقي ما لو كان
لوصلي خمس او سبعا او تسعا اذ ركعات في الوقت واذا
صلي اكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل لا فضل
الاقتصار على الاقل او لا فيه نظر والا قرب الثاني لتبعية
ما بعد الوقت لما وقع فيه فكانه صلاها كلها في الوقت
اخرا مما ذكره سم عن ابن حج في رواية الظهر القبلية
والجديدة من انه اذا نوي الجميع وادرك بعضها في الوقت
وقعت كلها اداء انتهى ع ش علي مر **قوله** وسن تاخير
اي جميعه انتهى شرح مر ثم قال وعلم من قولي اي جميعه
ان الافضل تاخير كله وان صلى بعضه اول الليل في
جماعة وكان لا يدركها اخر الليل ولهذا افق الوالد رحمه
الله تعالى فمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمل بعد
تهجد بان الافضل تاخير كله فقد قالوا ان من له تهجد لم
يوتر مع الجماعة بل يؤخر الى الليل فان اراد الصلاة معهم
صلي نافلة مطلقة واوتر اخر الليل انتهى وقوله صلي
نافلة مطلقة انتهى اي سواء كان ماموما او اماما لكن لو
كان اماما وصلي وتر رمضان نيّة النقل كرم القنوت
في حقه انتهى ع ش عليه ولو تعارض الكثرة والتاخير
فالذي يتجه ان التاخير مع القلة بان يقتصر على ركعة
مثلا افضل من التقديم مع الكثرة انتهى سوري ومثله
الحلي ثم رابت في ع ش علي مر ما نصه ولو كان لو

صلى اول الليل صلى احدي عشرة ولو صلى اخره صلى
ثلاثا فالظاهر ان الاحدي عشرة اولى بحافظة على كمال
العبادة انتهى ومثله البرياني وقرر شيخنا المحقق كلامهما
واعندهم وضعف كلام السويري والجلبي **قوله** عن صلاة
ليل قبل المراء بها ما عدا الوتر والا فالوتر من صلاة الليل
ايضا انتهى شيخنا وتقدم الوتر على التهجيد خلاف الاولي
ومن المعلوم ان التهجيد لا يكون الا بعد نوم وبعد العشاء
فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر عليه كان تهجيدا ووترًا
وان كان قبل نوم كان وترًا لا تهجيد فبين الوتر والتهجيد
عموم وخصوص من وجه ويتعدد التهجيد فيما اذا كانت
بعد نوم وله بنو به الوتر انتهى جلبي **قوله** اجعلوا اخر
صلاتكم الخ قال الكرماني يحتمل ان يكون مفعولا به وان
يكون مفعولا فيه لان جعل يتعدي الي مفعول والجب
مفعولين انتهى سويري وفيه انه يلزم على كونه
مفعولا فيه ظرفية السلي في نفسه لان الوتر اخر صلاة
الليل انتهى شيخنا **قوله** ولا يعاد ندبا اي ولو وتر رمضان
ولو في جماعة ولو صلاة او لفرادي ولا يعاد ولو اعبد لم
ينعقد فهو مستثنى مما سبق من ان النقل الذي
تشرع فيه الجماعة تسن اعادته جماعة انتهى شيخنا **قوله**
ايضا ولا يعاد ندبا اي لا تطلب اعادته فان اعاده بنية
الوتر عامدا لما حرم عليه ذلك ولم ينعقد كما افق
به الوالد رحمه الله تعالى نعم ان اعاده جاهلا او ناسيا
وقع نفلا مطلقا كاحرامه بالظهور قبل الزوال

عائلا

قال الطائفة انتهى شرح **قوله** وان اخر عنه تهجد كان
الانسب ان يفي بما تركه الاصل كما هو عادته في
مناقضته الا ان يقال غي بما ذكره الاصل لانه محل التوهم
لانه اذا اخر التهجيد بما يقال يصح ان يوتر ثانيا فيكون
مثلا لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا اخر صلاتكم
من الليل وترًا انتهى شيخنا **قوله** لا وتران في ليلة
جاء على لغة من يلزم المعنى الا ان انتهى شيخنا وهذا في الاداء اما
في القضاء فلا مانع من وترين واكثر في ليلة انتهى قل على
الجلال **قوله** يقطعه اي ولو بان يقطع غيره انتهى جلبي **قوله**
سواء كان له تهجد ام لا وان كان بحيث لو صلاة اول الليل
صلاة جماعة حيث سنت فيه ولو صلاة في غير اول صلاة
منفردة او لا يقال يصلي بعضه الليل جماعة ويؤخر بعضه لغير
الاول بل الافضل تاخير من التاخير انتهى جلبي **قوله** فيوتر
اخر الليل هلا قال اخره وما حكمة الاظهار ولعله لرفع توهم
عود الضمير الي الاخر فيلزم ان انتهى سويري **قوله** وهذه
من زيادتي اي قولهم ام لا السائل لها المتن وكان ينبغي
ان يقول واستجاب تاخير من لا تهجد له مع التقييد
بالوقوف فيمن له تهجد من زيادتي انتهى جلبي **قوله**
وجماعة في وتر رمضان اي ولو قضاء كالترافع قاله
بعض مشايخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب الجماعة
في المفضية من الخمس فهذا اولى فراجع انتهى قل على
الجلال **قوله** بناء على ان الجماعة الخ متعلق بقوله

وس جماعة في وتر رمضان اي سن الجماعة في الوتر مني
على القول بسن الجماعة في التراويح وعبارته اصله مع
شرح المحلي ولا يصح ان الجماعة تندب في الوتر بناء على
انه بها في التراويح الذي هو الاصح الا انه انتهت وهذا
يفتضى ان في سن الجماعة في التراويح خلافا وهو كذلك
فقد قبل انها سن فرادي كما صرح بهذا الخلاف في
المواهب انتهى شيخنا وعبارته اصله مع شرح المحلي فيما
سبق في ولا يصح ان الجماعة تسن في التراويح ومقابل الاصح
ان الافراد بها افضل كغيرها من صلاة الليل لبعده عن الربا
انتهت **قوله** وتقدم في صفة الصلاة الخ غرضه بهذا الاعتذار
عن عدم ذكر هذا الحكم هنا مع ذكر الاصل له هنا فيرد
عليه انه لم يوف بما في الاصل وحاصل الجواب انه استغنى
عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم فلم يخل بما ذكره الاصل
وعبارته اصله هنا مع شرح مرر ويندب الفتوى اخر وتر
اي اخر ما يقع وتره قبل ذلك من وتر بركعة واحدة
في النصف الثاني من رمضان وقبل كل سنة لاطلاق
ما مر في صفة فتوى الصبح وعلى الاول لوقت فيه غير
النصف المذكور ولم يطل عمدا الاعتدال كره وبسجد
للسهو وان طال به عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته ولا فلا
وبسجد السهو وهو كفتوى الصبح في لفظه ومجمله والجهرية
واقضاء السجود بركعة ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما
مر انتهت **قوله** وكالضحي وهي صلاة الاسراف كما افنى
به الوالد رحمه الله تعالى انتهى شرح مرر وعبارته سم على

المنهج

المنهج فسر المعتمد ان صلاة الاسراف غير صلاة الضحي
انتهى مرر وفي ابن حجاج ما يوافق فيه ونصه ومما لا تسن له
جماعة ركعتان عقب الاسراف بعد خروج وقت الكراهة
وهي غير صلاة الضحي وعليه فتحصل بركعتين وينبغي
انه لو احرم باكثر انعقدت وان لو احرم بركعتين لم ابرأ ان
يحرم بصلاة اخرى ينوي بها ذلك لم تنعقد لان السنة
حصلت بالاولى والثانية غير مطلوبة قياسا على ما يأتي في
تحفة المسجد انتهى ع س عليه لم قال قال ابن حجاج في شرح
السمائل ومن فوائد صلاة الضحي انها تجزي عن الصدقة
التي تصبغ على مفاصل الانسان الملائمة وسنن مفصلا
كما اخرج مسلم وفيه ويجزي عن ذلك ركعتا الضحي وحكي
المحافظ ابو الفضل الزين العراقي انه استشهد بين العوام ان
من قطعها يعني فصا ركعتين منهم بتركها اصلا لذلك
وليس لما قاله اصل بل الظاهر انه مما انفاه السبطات
على السننهم ليحرمهم الخير الكثير لاسيما اجزاؤها عن
تلك الصدقة انتهى كلام ابن حجاج اقول ومثل ذلك في
البطلان ما استشهد ايضا فيما بينهم ان من صلاها توت
اولاده انتهى **قوله** واقترن ركعتان ويسن ان يقرأ فيهما
الكافرون والاخلاص وها افضل في ذلك من الشمس
والضحي وان وردنا ايضا اذا اخلاص تعدل تلك القرأت
والكافرون تعدل ربه بلا مضاعفة انتهى شرح مرر
وبقرأوها ايضا الوصل اكثر من ركعتين كما يوافق
مما تقدم عن ابن حجاج ومحل ذلك ايضا ما لم يصل اربعا أو سنا

بأحرام والأفلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله
كل سنة تشهد فيها بالتشهد بن فانه لا يقرأ السورة فيها
بعد التشهد الأول انتهى ع من عليه فابسة ذكر السبوطي
في رسالة له في خصائص يوم الجمعة وأوصلها إلى مائة
خصوصية وواحدة فقال ما نصه أخرج الأصمعي عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صلى الضحى أربع ركعات في يوم الجمعة في
دهر مرة واحدة يقرأ بفاتحة الكتاب عشر مرات وقيل
هو الله أحد عشر مرات وقيل يا أيها الكافرون عشر مرات واية
الكرسي عشر مرات في كل ركعة فاذا تشهد سلم واستغفر سبعين
مرة وسبعين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم دفع الله
عنه سراهل السموات وسراهل الارض وسراهل الناس
والجن انتهى وليس ان يدعو في صلاة الضحى بهذا الدعاء اللهم
ان الضحى ضحاؤك والبها بهائك والجمال جمالك والقوة
قوتك والقدره قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان
رزقي في السماء فانزله وان كان في الارض فاخرجه وان
كان معزافيسم وان كان حراما فطهره وان كان
بعيدا فقر به بحق ضحايلك وبهايك وجمالك وقوتك وقدرتك
اننى ما انت عبدك الصالحين انتهى من بعض الحواشي
قوله وأكثرها ثنتي عشرة هذا ما جرى عليه في الروضة كما صلتها
والمعتمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصححه في التحقيق
والمجموع وافق به الوالد رحمه الله تعالى ان أكثرها ثمان

وعليه فلو زاد عليها لم تجز ولم يصح ضحى ان أحرم الجميع
دفعه واحدة فان سلم من كل ثنتين صح الا الاخير ام
الخامس فلا يصح ضحى لم ان علم المنع ونعمه لم ينعقد
والا وقع نفلا كنظيره فقامر انتهى شرح **قوله** عدد
لم يذكر مثله في الوزن وهل ذلك الحكمة تأمل لم رأيت
قول المصنف وأفضلها نفلا ثمان فقوله هنا عددا أي
لا فضلا بخلافه لم انتهى سوبري **قوله** وأفضلها ثمان
في ابن حج ما نصه تنبيه ما ذكر من ان الثمان أفضل
من الثنتي عشرة لا ينافي قاعدة ان العمل كلما أكثر وشق
كان أفضل لانها أغلبية لتصرفهم بان العمل القليل
يفضل الكثير في صور كما لقصر أفضل من الاتمام بشرطه
قوله ويسلم من كل ركعتين ثم يقرأ بحوز فعله الثمان
بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في
الاخيرة وجواز ان يتشهد في كل شفع من ركعتين
او اربع وهل يجوز له تشهد بعد ثلاث او خمس لم أخرا في
الاخيرة او تشهد بعد الثالثة واخر بعد السادسة واخر
بعد الاخيرة فيه نظر انتهى ابن حج سوبري **قوله** صيام
ثلاثة ايام واولي ان تكون البيض وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر انتهى حلي وقوله وان
اوتر قبل ان اتمام انما امر بهذا لانه صلى الله عليه
وسلم كان حكما يخاطب كل انسان بما يناسبه فلما
علم من حاله انه لا يقوم اخر الليل لكثرة استغفاله
بالاحاديث والروايات امر بالوتر قبل النوم انتهى شيخنا

قوله وين يد ماساء اي من الغنم يدل له الرواية التي
بعدها انتهى سوبري اي ويخصص بالثمان وقال الحلي
ماساء من النفل المطلق انتهى **قوله** من ارتفاع الشمس
هذا هو المعتمد وقوله من الطلوع وعلي هذا القول فلا
يؤثر فيها وقت الكراهة لانها صاحبة وقت انتهى قل
علي الجلال **قوله** ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار يكون
في كل ربع منه صلاة ففي الربع الاول الصبح وفي الثاني
الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر ولقوله صلي
الله عليه وسلم صلاة الاواين وهي مستركة بين هذه
وبين عشرين ركعة بين المغرب والعشاء حين ترمض
الفصال بفتح الميم اي بترك من سدة الحر في اخافها
انتهى حلي **قوله** ايضا ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار
وهو الذي اضيفت اليه وسميت به اذ الضحى بالضم والقصر
هو وقت سدة اشراق الشمس في المختار ضحوة النهار بعد
طلوع الشمس لم يجر بعده الضحى وهي حين تشرق الشمس
اي ليست صلوها مقصورة تؤت وتذكر لم يجر بعده الضحى
مفتوح محدود مذكور وهو عند ارتفاع النهار الا على
نقول منه قام بالنهار حتى اضحى كما تقول من الصبح حتى
اصبح انتهى **قوله** وكعبة مسجد الاصافة غير حقيقية
اذا المراد بها التكية لرب المسجد فليظلم له لا البقعة فلو
قصد سنة البقعة لم تصح لان البقعة من حيث بقعة
لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد لابقاع العبادة فيها
لله تعالى انتهى برماوي والتكية ما يجما به الشيء اي يعظم

قوله ايضا وكعبة مسجد لداخله ويكره كما في الاحياء
وحول المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فانها تعدل ركعتين
في الفضل زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله وغير
زاد العلي العظيم لانها الباقيات الصالحات وصلاة الحيوان
والجمادات اي دعاؤهم وفي الادكار عن بعضهم ليس لمن لم
يتمكن منها الحديث او شغل او نحوه ان بقوله ذلك اربعا
قال المصنف انه لا بأس به انتهى شرح مرر وفي قل علي
الجلال هي الباقيات الصالحات والقرض الحسن والذكر
الكبير وصلاة سائر الحيوانات والجمادات لقوله تعالى وان
من شئ الا يسبح بحمده واستثنى بعضهم الحمار والكلب
والغراب لا يقع انتهى وقوله فليقل سبحان الله الماخزة
ويستغنى ان محل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء
فيه قبل طول الفصل والا فلا تحصل لتقصير بترك الوضوء
مع تيسر ونسب التكية ولو كان المسجد ساعا كان وقف
حصة سابعة مسجد علي الاوجه ولا يصح الاعتكاف فيه
والفرق ان الغرض من التكية ان لا تنتهك حرمة المسجد
بترك الصلاة فيه فاستجبت في السابعة لان ما من جزء منه
الا وفيه جهة سجدة وترك الصلاة يخل بعظمه والاعتكاف
انما هو في مسجد والسابع بعضه ليس بمسجد فالمكث فيه
كثرة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه انتهى ع ش
علي مرر وخرج بالمسجد الرباط وما بني في ارض مستاجر
على صورة المسجد واذن بانيه في الصلاة فيه انتهى حلي

ومثله سرح مرور مثل الأرض المتأجرة المحتكمة والأرض
التي لا تجوز عمارتها كالتي تحرم البناء وحل ذلك في الأرض
أما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه مسجد
حيث استحق إتيانه فيها كان استأجرها المنافع تشمل البناء
ونحوه وتصح النجاسة فيه انتهى ع ش على مر **قوله** غير المسجد
الحرام أما هو فيبتدي فيه بالطواف الذي هو نجاسة البيت حيث
يقال لنا مسجد يستحب لدخله ترك نجاسته وكتب أيضا أن
المسجد الحرام فإن كان داخله يرد الطواف فالسنة له
الطواف وهو نجاسة البيت فإن صلى ركعتين خلف الطواف
حصلت نجاسة المسجد وإن صلاها داخل البيت وتوقف فيه
بان البيت ليس من أجزاء المسجد فتجوز نجاسة البيت الطواف
فلو صلى حريه الطواف النجاسة انعقدت صلاته لأنها
سنة في الجملة وإن لم يرد داخله الطواف صلى نجاسة
المسجد ولا يخفى أن نجاسة الحرم الأحرام وعرفة الوقوف
ومني الرمي ولقاء المسلم السلام انتهى جلبي فمعلوم قوله
غير المسجد الحرام فيه تفصيل فتارة يكون حكمه حكم
غيره وذلك فيما إذا لم يرد داخله الطواف وتارة لا يكون
كذلك فيما إذا أراد الطواف انتهى **قوله** متطهرا حريدا
المجلوس الخ كل من هذين ليس بقيد على المعتمد
انتهى شيخنا وعبارة سرح مرور سواء كان متطهرا
أم محدثا وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقوله السارج
تبع الغير لدخله على وصو حري على الغالب وسواء كان
حريدا للمجلوس أم لا وقوله الشيخ نصير لمريد الجلوس

حري على الغالب كما قاله الزركشي إذا لامر بها معلق
على مطلق الدخول تعظيما للبقعة وإقامة الشعار كما
ليس لما دخل مكة الأحرام وإن لم يرد الإقامة بها وسواء
كان مدرسا ينتظر كما في مقدمة سرح المذهب أم لا وإن
نقل الزركشي عن بعض مشايخه خلافة لعدم استحضاره
ذلك وسواء أدخل زحفا أم حبوا أم غيرهما انتهت **قوله**
لم يستغل بها عن الجماعة أي ولو في نافذة كالعيد خلافا
لبعضهم انتهى شويحي وعبارة سرح مرور ويكره تركها
إلا أن قرب قيام مكتوبة وإن لم تكن جمعة بحيث
لو استغل بها فأنته فضيلة الحرم مع إمامه وكانت الجماعة
مسرورة له وإن كان قد صلاها جماعة أو فردى فيما يظهر
أو كان خطيبا ودخل وقت الخطبة مع تمكنه منها فلا يكره
له الترك أو دخل الإمام في مكتوبة أو خاف فوت سنة رابعة
كما في الرواق ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم إذا خشي
فوت سنة مؤكدة أو دخل المسجد مريبا للطواف وهو يتمكن
منه لحصولها بركنه ويجزم الاستغفار بها عن فرض
صالح وقته انتهت **قوله** وإن تكرر دخوله عن قرب أي
وإن تلاصفت المساجد انتهى سرح مرور في قل على الجلال
قال شيخنا الرملي وتسن النجاسة لكل واحد من المساجد
المتلاصقة ولم يرتضه شيخنا الزبيري لأن لها حكم
المسجد الواحد في جميع الأحكام وهو الوجه انتهى **قوله**
وتحصل بركنين الخ في المسجد فلو صلاها خارجه لم
يكف ولو أحرم فيه لم يخرج منه في التابها فإن كان

عامدا عالما بطلت صلاة والا انقلبت نفلا مطلقا انتهى
جلسي **قوله** بركتين فاكثروا لاقتصار علي الركعتين
افضل والزيادة عليهما جائزة وتكون كلها نجدة فان
سلم لم ياتي بركتين للنجدة لم تنعقد الا من جاهل
فتنعقد له نفلا مطلقا انتهى شرح مر وفوله وتكون
كلها نجدة وذلك حيث نوي اكثر من ركعتين ابتداء فلو
اطلق في احرامه حمل علي ركعتين قياسا علي ما قاله الزياي
في صفة الصلاة من انه اذا نوي بسنة الظهر واطلق حمل
علي ركعتين وتقدم عن سم علي ابن جح نقلا عن مرانه
يتخير بين ركعتين واربع انتهى ع ش عليه **قوله** ولو كان
ذلك فرضا او نفلا احري ينبغي ان محل ذلك حيث لم يندرها
والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها بالندرسارت مقصورة
فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نقل ولا تحصل بواحد منهما
انتهى ع ش علي مر **قوله** سواء نويت معه ام لا هذا في
سقوط الطلب واما الواجب الخاص فلا يحصل الا بنيتها
انتهى عز يزي **قوله** ايضا سواء نويت معه ام لا اي ماله
ينفها ونوي عدمها والا لم يحصل فضلها الوجود الصارف
وفي كلام بعضهم اذا لم ينو لم يحصل فضلها وعلي حصول
فضلها وان لم تنو يسكن قوله صبي الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوي الا ان يقال
هذه من جملة عمله من حيث انها تابعة وداخله فيه فكانها
نويت حكما انتهى زيادي بايضاح ما ذكر اي من الفرض
والنفل الاخر انتهى شيخنا **قوله** لانها سنة غير

مقصود

مقصودة مثلها في ذلك سنة الوضوء وركعتا الطواف
والاحرام والاستحارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما تقدم
ويتجه في ذلك جواز اكثر من ركعتين ايضا انتهى قال
علي الجلال **قوله** بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها
كنية سنة العشاء والوتر وكنية العبد بين معا وكنية
سنة الظهر والعصر معا فهذا كله غير صحيح كما في شرح
مر وع ش عليه **قوله** انها لا تحصل بركعة الخ اي علي
الصحيح والافتد قبل انها تحصل بما ذكر لحصول اكرام المسجد
المقصود بما ذكر وفوله مع كون ذلك جواب عن تمسك
الفعلين القابل بان المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو
ركعتان من حيث ان المقصود بالكل اكرام المسجد انتهى
شيخنا **قوله** وصلاة جنازة ولا تقوت بها النجدة ان لم
يطل الفصل انتهى ع ش علي مر **قوله** وتقوت بالجلوس
اي متمكنا لا مستوفرا كعلي قريبه اي بان جلس عامدا
عالما بان عليه النجدة معرضا عنها واما لو جلس ليستريح
لم يقوم لها فلا تقوت الا بالاعراض عنها انتهى ح ل ولا
تقوت بالقيام ان لم يطل بخلاف ما اذا طال علي المعتمد انتهى
زيادي اي قدرا زايدا علي ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو
اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا
وزاد مسجده اليه علي مقدار ركعتين فلا تقوت النجدة بذلك
انتهى ع ش ويتردد النظر في ان فواتها في حق ذي الجبر
والزحف بما اذا ولو قبل لا تقوت الا بالاصطلاح لانه رتبة
ادون من الجلوس كما ان الجلوس ادون من القيام

فكافأنت بهذا فانت بذلك لم يبعد وكذا يتردد
النظر في حق المضطجع أو المستلق أو المحول إذا دخل
كذلك انتهى ابن حج وهل نفوت سنة الوضوء بالاعراض
عنها كما يحتمل بعضهم أو بالحرك كما جري عليه بعضهم
أو بطول الفصل عرفنا احتمالات أو جهتها لا لنها انتهى
ثم مرفوع لو توضأ ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين
ينوي بهما أحدي السنتين وتدخل الأخرى أو يصلي أربعاً
بأن يصلي سنتين تحية المسجد وسنتين سنة الوضوء فيه
نظر والأقرب أن يقال أن اقتصر على ركعتين نوي بها
أحدي السنتين أوهما اكتفى به في أصل السنة ولا يفضل
أن يصلي أربعاً وحيدة ينبغي أن يقدم في صلاة تحية المسجد
ولا نفوت بهما سنة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها الخلاف
المذكور ولا كذلك تحية المسجد انتهى ع **قوله** إلا أن
يكون سهواً بأن لم يقصد بالجلوس الاعراض والظاهر
أنه يغتفر الجلوس اليسير نحو الوضوء كما لو جلس ليحرم
بها من جلوس وإراد صلاحها من جلوس ثم رأت عن شيخنا
أنه إذا دخل عطشاً لم جلس ليشرّب أن جلس متمكناً
فانت وقياسه أنه لا يجلس للوضوء متمكناً بل مستوفراً
كعلي قريبه وقد يفرق بأن من دخل بغير وضوء مقصراً لأن
دخوله مكره فنفوت بجلوسه وإن لم يتمكن بخلاف من
دخل عطشاً انتهى ح **قوله** وقسم نسق له أي دايماً فقله
كعيد الخ الكاف استقصائية إذ لم يبق من هذا القسم
غير ما ذكره وأما وتر رمضان فقد أدخله في القسم السابق

من

من حيث أن الوتر من حيث هو لا نسق فيه دايماً وأما انتهى
شيخنا **قوله** وتوافق وقت وتر ولا تصح بنية مطلقة بل
ينوي ركعتين من التوافق أو من قيام رمضان انتهى
شرح مروي قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي
قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي
خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب
في التوافق وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح
حيث فالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يغبر من العدد سرعاً
انتهى ع ثم عليه وما جرت به العادة من زيادة الوقت عند
فعل التوافق خصوصاً مع تنافس أهل الأسبوع في الجامع
الأزهر جاز أن كان فيه نفع والاحرم كما لا نفع فيه وهو
من مال مجور أو وقف لم يشترطه ما قلناه ولم تطرد العادة
به في زمنه وعلماها انتهى شرح مروي من البدع ما يفعل في
كثير من البلدان من إيقاد القناديل الكثيرة السرف في ليال
معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان ويجعل
بسبب ذلك مفاسد كثيرة منها مضاهات المحوس في الأضواء
بالنار ومنها اصناعة المال في غير وجه الحل ومنها ما يترتب
علي ذلك من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ورفع
أصواتهم وامتثالهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول
الأساخ فيها وغير ذلك من المفاسد الكثيرة التي
يجب صيانة المسجد عن أفرادها ومن المفاسد ما يفعل في
المجاميع من إيقاد القناديل وتركها إلى أن تطلع الشمس
ثم ترفع بعد ذلك وهو من أفعال اليهود في كنايسهم

واكثر ما يفعل ذلك في يوم العيد وهو حرام ويُسببه وقوله
السُّنْع الكثير ليلة بدر وعرفة وقد ذكر النووي انه حرام
سُدِّدَ بِالتَّحْزِيمِ انتهى برماوي **قوله** وقت وتر خير لكان
المحذوفه والتقدير ووقتها يكون وقت وتر فهو كلام
مستقل وليس قيدا في سن الجماعة فيها انتهى شيخنا
رايت في البرماوي ما نصه قوله وقت وتر متعلق بمحذوف
تقديره ووقتها وقت وتر ولا يصح تعلقه بتراخي لانه
بعيدان لها وقتين وقت ونس في الجماعة وغير وقت
وتر لانه في الجماعة انتهى **قوله** وهي عشرون ركعة
اي في حق غير اهل المدينة اما اهل المدينة فلهم فعلها
سنا ولا يثبت والسر في كونها عشرين ان الرواتب المؤكدة
في غير رمضان عشر ركعات فوضعت فيه انتهى شرح
مر وقوله فوضعت فيه اي وجعلت بتضعيفها زيادة
في رمضان والا فالرواتب مطلوبة في رمضان ايضا او انه سفي
على ان ضعف الشيء مثله انتهى رسيدي وكانت ليلا لقوة
الآيدان فيه بالقطر ولانه محل عدم الرياء فعلها بالقران في
جميع الشهور اولى وافضل من تكرير سورة الاخلاص ثلاث
مرات في كل ركعة منها ومن تكرير سورة الرحمن او هل افي
في جميعها ومن تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من
التكاثر الي المسد كما اعتاده غالب الامة بمصر انتهى برماوي
قوله ليالي من رمضان اي ثلاثة منفردة الثالثة والعشرون
والخامسة والعشرون والسابعة والعشرون وكان ذلك
في السنة الثانية من الهجرة وقوله وصلي في المسجد اي ثمان

دكملا

ركعات في كل ليلة من الثلاث واما البقية فيحمل ان كان
يفعلها في بيته قبل مجيئه او بعده والظاهر الاول انتهى من
ع ش على مر وعبارة البرماوي قالت عائشة رضي الله
عنها واستمر يصليها في بيته فرادي الي اخر الشهر وهذا كما
نرجح يشعر بانها لم تشرع الا في اخر سني الهجرة لانه لم يرد
انه صلى الله عليه وسلم صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها
سؤال لم رايت في بعض الهوامش انها شرعت في السنة الثانية
من الهجرة حين بقي من الشهر تسع ليال لكن صلاها منفردة
ليلة الحادي والعشرين والخامس والعشرين والسابع والعشرين
وانتظروا ليلة التاسع والعشرين فلم يخرج لهم وقال خربت
الحج وعن النعمان بن بشير قال قناع النبي صلى الله عليه
وسلم ثلاث ليال في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين
الي ثلث الليل ثم قناعه ليلة خمس وعشرين الي نصف
الليل ثم قناعه ليلة سبع وعشرين حتى ظننا ان لا نذكر
الفلاح انتهى **قوله** فلم يخرج لهم في الرابعة اي وانقطع
الناس عن فعلها جماعة في المسجد من حينئذ وصاروا
يفعلونها في بيوتهم الي السنة الثانية من خلافة عمر وفي
سنة اربعة عشر من الهجرة انتهى شيخنا **قوله** وعبارة اجلال
فلم يخرج لهم في الليلة الرابعة وانقطع الناس عن فعلها
جماعة في المسجد الي ربن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه علي ابي بن
كعب فصلى بهم في المسجد قبل ان يناموا رواه البخاري
انتهى وقوله فجمعهم عمر اي جمع الرجال علي ابي بن كعب

لانه اكثر قرأنا وجمع النساء على سليمان بن ابي حمزة وقيل
 علي بنهم الداري انتهى قل عليه **قوله** خشيت ان تفرض
 عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها اي يثني عليكم فعلها
 فتتركونها مع الفدية والا فالعجز الكلي بسقط التكليف من
 اصله وفيه كيف ياتي هذا مع قوله ليلة الاسرار من خمس
 وهن خمسون لا يبدل القول لدي واجيب بان هذا في اليوم
 والميلة فلا ياتي فرض شيء اخر في العام او بان المراد خشيت
 ان تفرض عليكم جماعة في المسجد ويؤيده قوله في رواية
 اخري فصلوا ايها الناس في بيوتكم فمنهم من التجمع في
 المسجد اشفا فاعليهم وفي كلام الاسنوي خشيت ان تنووها
 فرضيتها ونزع فيه بان هذا التوهم يندفع ببينانه لهم عدم
 فرضيتها انتهى جلي وعبارة البرماوي قوله خشيت ان
 تفرض عليكم الحج اي خشيت المسفة عليكم بتوهم فرضيتها
 او فرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة اذ ان الله تعالى اخبر
 بانه ان لازم علي جماعة فرضها او جماعتها اوها اذ ان الله تعالى
 خبر بين ان يجعلها فرضا فيلزم عليها او لا فلا او غير
 ذلك انتهى **قوله** صلاة الليل سماها بذلك لوقوعها فيه
 والا فصلاة الليل عند الاطلاق ينصرف للتهجد انتهى ع ش
قوله فتعجزوا بكسر الجيم على الافصح ويجوز فتحها انتهى
 برماوي **قوله** وفي المصباح عجز عن الشيء عجزا من باب
 ضرب وعجز عجزا من باب تعب لغة لبعض قبس غيلان
 ذكرها ابن ابي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم وقد
 روي ابن فارس بسنده الي ابن الاعراب انه لا يقال عجز

الانسان

الانسان بالكسر الا اذا عظمت عجزته انتهى **قوله** كانوا
 يقومون اي يتعبدون انتهى ع ش **قوله** علي عهد عمر الحج
 انظر في اي سنة كان له راتب في شرح التقريب للمراقب
 ان جمع عمر كان في سنة اربعة عشر من الهجرة وقال في
 جامع الاصول طعنه ابو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبه
 مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء الاربع بقين من ذي
 الحجة سنة ثلاث وعشرين وتوفي يوم الاربعاء من المحرم
 سنة اربع وعشرين وكانت خلافته عشرين سنين ونصف
 وصلى عليه صهيب وفيه كانت وفاة اخيه بكر ليلة الثلاثاء
 الثمان بقين من جمادى الاخرة سنة ثلاث وعشرين من المغرب
 والعشاء وكانت خلافته ستين واربعه اشهر انتهى
 ومنه يستفاد ان عمر اقر الناس علي صلاتهم فزاد في رمضان
 واحدا بعد موت ابي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس
 علي ما ذكر انتهى ع ش علي مر **قوله** اي يستريحون اي
 من فعل الصلاة وكان اهل مكة يطوفون طوافا كاملا
 بين كل ترويتين وهذا باجتهاد منهم واهل المدينة لما لم يكن
 عندهم طواف وهم يحرمون علي مساواة اهل مكة اجتهدا
 فاداهم اجتهادهم الي ان يجعلوا بدل كل طواف اربع ركعات
 فصارت عندهم ستا وثلاثين ركعة وقيل ان بعض خلفاء
 المدينة توفي وترك تسعة ذكور فاختلفوا فاداهم اجتهادهم
 الي جعلها ستا وثلاثين ليصلي كل واحد اربع ركعات
 وكان ابتداء حدوث ذلك في اواخر القرن الاول لم استمر
 ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوني ولما كان فيه ما فيه

قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه العسرون لهم اجب الي
ومع ذلك يباينون عليها فوق ثواب النفل المطلق وينوون
بالجميع التوافق ولا يجوز الزيادة المذكورة لغيرهم لسرفهم
بهجرة صلي الله عليه وسلم ووطنه ودينه والمراد بهم
من وجد فيها او في سزارعها او نحو ذلك في ذلك الوقت وان
يكن مقاما بها فالعبرة في قضاها بوقت الاداء فمن فاته
وهو بالمدينة فله قضاؤها ولو في غير المدينة سنا ولا يمين
او فاته وهو في غير المدينة فله قضاؤها ولو في المدينة
عشرين ولو ادرك بعض رمضان في المدينة ومعه في
غيرها فذلك حكمه وهل يكفي في ادراك اليوم خبر من
ليثته او يهاجر او منها كل محتمل ويظهر الاحتفاء بكل
ذلك انتهى برماوي وفي القسطلاني على البخاري ما نصه
وقرئ في الولي الحرافي ان والده الحافظ لما ولي امانة مسجد
المدينة احب سنتهم القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه الاكثر
فكان يصلي التوافق اول الليل بعشرين ركعة على المعتاد
ثم يقوم اخر الليل في المسجد بركعة فيختم في الجماعة
في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك عمل اهل المدينة فهم
عليه الى الان **قوله** ولو صلي اربع الف راجع لقوله بعشر
تسلمات انتهى شيخنا **قوله** ولو صلي اربع الف بتسليمه
لم يصح اي لم تنعقد ان كان عامدا لما والا انعقدت فلا
مطلقا انتهى حلي **قوله** لانها بمسروعية الجماعة الخ وبهذا
فازت سنة الظهر فله ان يصليها اربع بتسليمه حتى لو اخر
القبليته وصلها بعد الظهر كان له ان يجمعها مع سنة التي

بعدها

711
بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبليته والبعديته بخلاف
ما لو نوي سنة عيد الفطر والاضحى حيث لا يجوز لانه قد اشتملت
نيته على صلاة واحدة نصفها موذي ونصفها مقضي ولا ينظر
له في المذهب ولو جمع ثلاث ركعات ثنتان منها سنة العشاء
واحدة وفرله يصح خلافا لصاحب البيان انتهى شرح مرآي
هذا القسم افضل المراد من التفضيل مقابلة جنس الجنس
اي من غير نظر لعدد ولا مانع من جعل السارع العدد القليل
افضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصص في السفر
فمع اختلافه اولي قاله ابن الرفعة انتهى شرح مرر وحيف كان
المراد ما ذكر فمأعنى الاستدراك في قوله لكن الراتبة الخ
قانه لا ياتي الا لو كان المراد تفضيل الافراد كما لا يخفى
فلينما مل انتهى شوبري وعبارته المحلى اي كل فرد من هذا
القسم افضل من كل فرد من افراد ذلك القسم بدليل قوله
لكن الراتبة الخ انتهى وانما اخر هذا القسم مع كونه افضل
اما لان الافراد هو الاصل والجماعة طارئة او لا شتماله على
الرواتب والراتبة تابعة للفرايض والتابع يشرف بشرف
متبوعه انتهى ع ش **قوله** لكن الراتبة اي مطلقا موكره او غير
موكره انتهى ع ش على مرر وان كان في العلة قصورا الا ان
يقال المواظبة عليها اي على جنسها والاحسن التعليل بانها
شرفت بشرف متبوعها انتهى شيخنا **قوله** افضل من التوافق
اي على الاصح ومقابلة تفضيل التوافق على الراتبة لسن
الجماعة فيها انتهى شرح مرر **قوله** للمواظبة النبي صلي الله
عليه وسلم الخ اي مع اظهارها فلا يرد ان التوافق واظ

عليها الكثرة لم يظهرها انتهى بتخفيف وفي قول علي الجلال قوله
دون التزاح أي دون مواظبة على جماعة التزاح التي هي
سبب في تفضيلها فلا ينافي ما سباني وأفضل النقل صلاة عبد
أي بجمعه وصلاة عبد الأضي أفضل من صلاة عبد الفطر
عكس التفضيل في التكبير انتهى شرح مروج أفضلية
أفضلية صلاة العيد سببها بالفرض في الجماعة وتعين
الوقت والخلاف في أنها فرض كفاية وقوله ثم كسوف وجه
تقدمها على الخسوف تقدم الشمس على القمر في القرأت
والأخبار ولأن الانتفاع بها أكثر ووجه تقدمها على
الاستسقاء خوف فواتها بالأجل كالموقت بالزمان وقوله
ثم استسقاء وجه تقدمها على الوتر طلب الجماعة فيها
كالغريضة وقوله ثم وتر وجه تقدمه على بقية الرواتب
وجوبه عندني خيفة رضي الله عنه وقوله ثم ركعتا
فجر وجه تقدمها على الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر
خير من الدنيا وما فيها وقوله ثم بقية الرواتب واللوكد
منها أفضل من غيرهما كما مر وقوله ثم التزاح ووجه تقدمها
على الضحي مروج الجماعة فيها ووجه وقوله ثم الضحي
وجه تقدمها على ما يتعلق بفعل كونها موقت بزمان
انتهى برماوي **قوله** ثم وتر أي جنسه ولو ركعة
وكتب أيضا قوله ثم وتر ظاهره ولو ركعة وينبغي أن
يراد به الثلاثة فأكثر لأن الانقصار على الركعة خلاف
الأولي كما تقدم فلا ينافي أن يكون أفضل من ركعتي
الفجر لكن المتقول في المطلب الأول انتهى جلي فائدة

ذهب

ذهب الحسن البصري إلى وجوب ركعتي الفجر وداود
إلى وجوب تحية المسجد وبعض السلف إلى وجوب ما يقع
عليه الأسم من قيام الليل والمخلاف في وجوب الوتر مشهور
كذا في تعليق الجلال السيوطي على مسلم انتهى **قوله**
ثم باقي الرواتب هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من جملة
بقية الرواتب أو المراد من ركعتين ويظهر الأول ولما منع
من ترتيب ثواب كثير على فعل قليل يتردى على ثواب أفعال
كثيرة ومعلوم أن موكد الرواتب أفضل من غير موكدها
انتهى ابن قاسم انتهى **قوله** ثم ما يتعلق بفعل أي
غير سنة وصنوء كما في شرح مروج ويدل عليه قوله بعد ثم
سنة الوضوء كما في شرح مسلم انتهى **قوله** أيضا
ما يتعلق بفعل أي بعض ما يتعلق بفعل أي بسبب هو
فعل كركعتي الطواف الحج وظاهر كلامه أن هذه الثلاثة
في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعدها فلا ينافي
أن أفضلها ركعتا الطواف لأنه قبل وجوبها ثم التحية
لتقدم سببها وتحققه قاله الاستنوي وكلام المؤلف فيما
بأنه يخالفه ويقضي أنها في مرتبة واحدة انتهى جلي
قوله كركعتي الطواف أي وكركعتي الاستخارة ففي
البخاري عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع
ركعتين من غير الغريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك
بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم

فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي
وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاقدري لي ويسر
لي لئلا يبارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في
ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاصرفني
عني واصرفني عنه واقدري لي الخير حيث كان ثم ارضني به
قال ويسمي حاجته اي وفي شرح الاجهوري علي مختصر الخاتمة
جملة ما مضى قوله استخير بعلامك اي اطلب منك ما هو خير لي في
علمك اي اطلب منك اللهم سئى هو فيه لي في علمك اي اشرح
نفسى لهذا باعتبار هذا وما علي عدمه فالمعنى اطلب منك
فعل ما هو خير لي في علمك وذلك انه اختلف بعد فعل
الاستخارة هل يفعل ما اشرحت له نفسه وهو ما ذكره
العلامة خليل في مناسكه فانه قال لم يفتى بعد الاستخارة
لما اشرحت له نفسه وعليه صاحب المدخل وغير واحد وهو
الاظهر او ما يفعله بعد الاستخارة هو الخير وان لم تشرح
له فان فيه الخير قاله وليس في الحديث استراط الشرح
الصدر انتهى والاول اظهر وهذا الثاني المسيد عن
الريلاكاني فانه قال كان النبي كمال الدين يقول اذا استخار
الانسان ربه في سئى فليفعل ما بدا له سواء اشرحت له نفسه
ام لا فان فيه الخير وليس في الحديث استراط الشرح
الصدر انتهى وقوله واستقدرك بقدرتك اي اطلب
منك ان تجعل لي قدره والباء تكون في بعلامك وقدرتك
يحتمل ان تكون للاستعانة وان تكون للاستعطاف كما

٦١٥
في قوله رب بما اعز علي اي بحق علمك وقدرتك
السامعين قاله كذا واذا ما قدرناه اليها في بعلامك للظرفية
وقوله فاقدري لي يقال قدرتك السئى اقدره بالضم
والكسر قد راسن التقدير قاله شهاب الدين القرافي
في كتاب النوار البروق يتعين ان يراد بالتقدير هنا
التيسير وقوله اذ قال عاجل امري واجله في المحلين
ملك من الراوي فالجمع بينهما اولى وقد ذكر الشيخ خليل
في مناسكه ما يفيد ذلك وقوله ثم ارضني به بمنزلة قطع
اي اجعلني راضيا به تنبيهه فظاهر الحديث ان الانسان
لا يستخير لغيره وجعله الشيخ محمد الخطاب المالكى محل
نظر فقال هل رد ان الانسان يستخير لغيره لم اف في
ذلك علي سئى ورايت لبعض المساتخ ينعله انتهى قلت قال
بعض الفضلاء بما يؤخذ من قوله عليه الصلاة والسلام من
استطاع منكم ان ينفع احاه فلينفعه ان الانسان يستخير
لغيره انتهى وقوله ويسمي حاجته اي في أثناء دعائه عند
ذكرها بالكتابة عنها في قوله ان هذا الامر وهو كذا
ويسميه ولي اي ويقول في الثاني ان هذا الامر وهو
كذا وكذا انتهى ويسميه ما المراد منه ثم سنة الوضوء
تقدم اليها فتدبر بطول الفصل عرفا بينها وبين الوضوء
دون الاعراض علي المعتمد انتهى مرر وكذا ركعتا
الزوال بطول الفصل انتهى ع سئى **قوله** فمحمول علي
النفل المطلق اي الصلاة فيه محمول علي النفل المطلق
فالمفصل النفل المطلق بالليل علي النفل المطلق بالنهار

وهذا لا ينافي ان مجموعهما مؤخر رتبة عن بقية النوافل انتهى
سبحنا قوله وفي معناه اي في معنى ما يتعلق بسبب هو فعل
 ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال وهي ركعتان
 او اربع بعده فكان السبب ناسرا يكون سببها فعلا
 وناسرا يكون غير فعل انتهى جدي وقوله وهي ركعتان
 الخ عبارة السوبري وهي ركعتان اكملها اربع انتهت **قوله**
 وسن قضاء نفل موقت اي في الاظهر ومقابلته لا يسكن كغير
 الموقت انتهى شرح مرور يستثنى منه سنة الجمعة فلا تقضي
 لان الجمعة لا تصح خارج الوقت فكذا مجموعها انتهى **سبحنا**
 السوبري لم رأت في ع س علي مرر في باب الجمعة عند قول
 السمع فعلم انها اذا كانت لا تقضي جمعة الخ مانصه هل سنتها
 كذلك حتى لو صلى الجمعة وترك سنتها حتى خرج الوقت
 لم تقض اولابل بفضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه
 نظر فليراجع انتهى ابن قاسم علي ابن حج قال الرزكسي علي
 المنهاج مانصه بقى مسئلتان له ارفيهما نفلا احدهما تابعة
 الجمعة اذا لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها
 تقضي اي سنة جمعة انتهى ونقل عن السوبري مسئله
 ووجهه انها تابعة الجمعة صحيحة وداخله في عموم ان النفل
 الموقت ليس قضاء فائدة انظر هل يقضي النفل من
 الصوم ايضا اذا فاته كبوم الاثنين ويوم عا سورافيه نظر
 وينبغي ان يندب القضاء اخذ من تعمد قضاء النفل
 الموقت هنا ونقل عن السبسي خلافه معلل بان له
 معاني وقد فانت انتهى وفيه ايضا وقفة ثم رأت في سم

علي شرح البهجة عند قول المصنف وصوم الخميس والاثنين
 مانصه وفي فتاوى السارح انه اذا فاته صوم وقت
 او اتخذه ورذا سن قضاءه انتهى وهو يفيد طلب القضاء
 مطلقا فلا يتفقد بقضاء يوم الخميس والاثنين وست
 من سؤال اذا فاته ذلك انتهى ع س علي مرر كما تقضي
 الغرايض قدم القياس علي النقص لانه مفاده عام بخلاف النص
 انتهى سوبري **قوله** اذا ذكرها اي او استيقظ لان التذكر
 خاص بالنيان ويمكن ان يراد به ما يشمل الاستيقاظ انتهى
سبحنا قوله ولانه صلي الله عليه وسلم الخ اي بهذا
 الحديث بعد الاول لان الاول ربما يتوهم منه ان القضاء
 خاص بالفرض كما يقول بعض الامية والحمله علي الفرض
 والثاني فيه المصريح بقضاء النفل وهو المدي انتهى **سبحنا**
 حف **قوله** قضى ركعتي سنة الظهر اي لما استغل عنها
 بالوفد انتهى شرح مرور واطب علي قضاها دون قضا سنة
 الفجر فان قيل لم واطب علي قضاها ولم يواظب علي قضاء
 سنة الفجر مع انها اكد ووقت قضاها ليس وقت
 كراهة قلت اجيب بان سنة الفجر فائتة مع جمع من
 الصحابة فلو واطب علي قضاها لتأسي به كل من فائتة
 اذ كان من عادتهم الحرص علي اقتفاء السار والمنابعة
 له في افعاله فيسوق ذلك عليهم بخلاف سنة الظهر ولانه
 كان في سفر فلم يواظب عليها لذلك بخلاف سنة الظهر
 انتهى سوبري **قوله** وخرج بالوقت المتعلق الخ وخرج
 ايضا المطلق نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب قضاءه وكذا

قوله ص

لو فانه ورد من النفل المطلق انتهى شرح **قوله** ككسوف
الخ وكاستسقاء وسياق في صلاة الاستسقاء بانضه
فان سفوا قبلها اجتمعوا السكرو دعاء وصلوا انتهى فرما
بنوهم منه ان هذه الصلاة قضاء لما فات واجلي عن هذا
مرر بقوله والصلاة بعد الاستسقاء سكر عليه لا قضا انتهى
قوله فلا يقضى اي لا يسق قضاؤه هذا مقتضى كلامه
وهل يجوز او لا انظر انتهى حلي **قوله** ايضا فلا يقضى
ظاهره وان نذر وهو واضح لغوات بسببه انتهى ع س
علي مرر **قوله** وهو اي النفل المطلق ما لا يتقيد اي باليس
محدد الوقت ولا لعلق بسبب انتهى قل **قوله** خير موضوع
اي خير سئ وضعه الشارع ليتعبد به انتهى سببخنا وهو
بالاضافة ليظهر به الاستدلال علي فضل الصلاة علي
غيرها واما ترك الاضافة وان صح فلا يحصل معه للقعود
لانا ذلك موجود في كل قرية وفي قل علي الجلال قوله
خير موضوع باضافة موضوع اي افضل عبادة وردت كما
تقدم وقال بعضهم بنو بينهما ويلزمه مساوات الصلاة
لغيرها وفوات الترغيب المشار اليه بقوله استكثر اقل
وكل غير مستقيم انتهى فايكدة قالوا طول القيام افضل
من كثرة العدد فمن صلى اربعاً مثلاً وطول القيام افضل
من صلي ثمانياً ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما وصلي
قاعدا ركعتين وطول فيها وصلي آخر اربعاً او سناً ولم
يطول فيها زيادة علي قدر صلاة الركعتين ام لا فيه نظر
والا قرب الثاني لانا انما فضلنا ذات القيام علي غيرها

نظراً

نظراً المستوفى المحاصلة بطول القيام وما هنا الاستسقاء في تساوياً
في القعود الذي لاستسقاء فيه وحيث زادت كثرة العدد
بالركعات والسجودات وغيرها كانت افضل انتهى ع
س علي مرر **قوله** فله ان يصلي ما شاء اي ويسلم بني
سواء مع جهله كم صلي انتهى خطيب انتهى سم علي المنهج
انتهى ع س علي مرر **قوله** من ركعة اي بالاكراهة
والاخلاف الاولى بخلافها في الوتر للخلاف في جوارها
فيه انتهى برماوي **قوله** فان نوي فوق ركعة اي
نوي ان يزيد علي ركعة سواء عين قدر او لا ولا يقال يستقبل
او قدر لانه يقال ذلك من جهة اخرى اي من حيث حكم الزيادة
والنقص انتهى سببخنا **قوله** تشهد اخرى هو افضل مما بعده
انتهى سوبري **قوله** وعليه بقرا السورة في جميع الركعات
اي وعلى الثاني بقراؤها فيما قبل التشهد الاول فقط اقول
ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للمفرضه
حيث لا ياتي بالسورة في الاخيرتين ان التشهد الاول لما طلب
له جابر وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا انتهى ع س
علي مرر **قوله** او وكل ركعتين صرح في انه لو احرم باكثر
من اربعة واقتصر علي تشهدين له ان يفصل بينهما باكثر
من ركعتين ان كانت شفعاً وركعة ان كانت وتراً وفي
شرح سببخنا ما يوافقوه وعبارة الحجازي كبسط الانوار وان
اقتصر علي تشهدين استلزم ان لا يفصل بينهما باكثر من ركعتين
ان كانت شفعاً وركعة ان كانت وتراً انتهى فليحذر انتهى
سوبري وعبارة اصله مع شرح مرر فان احرم باكثر من

ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي كل ثلاث وكل
اربع وهكذا لانه معهود في الفرائض في الجملة قلت الصحيح
منعه في كل ركعة والله اعلم انتهى وقوله وهكذا يفيد جواز
التشهد في كل ثلاث سلا ويفيد جوازه في كل خمس فان قلت
هذا اختراع صوره في الصلاة فلتنع كالتشهد كل ركعة قلت
التشهد بعد كل عدد معهود المجتس بخلاف بعد كل ركعة
انتهى سم علي المنهج وقوله الصحيح منعه في كل ركعة فضينه
انه اذا احرم بعشر ركعات انما يبطل اذا تشهد عشر تشهدات
بعد الركعات وليس مراد ابل اذا تشهد بعد ركعة متفرقة
ولو كانت هي التي قبل الاخيرة بطلت انتهى ع ش عليه **قوله**
فاكثر اي فكل اكثر سواء الادبار والاستفعا انتهى شيخنا
قوله في الجملة قيد به لادخال التشهد في الخمسة والسبعة
اي غير ذلك ومعني عهد هذه الصور في الفرائض انه عهد
فيها التشهد بعد عدد وتر يقطع النظر عن شخص العدد انتهى
شيخنا **قوله** فعلم انه لا يشهد في كل ركعة لعل محل المنع
عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الافتصار على ركعة
فاتي بها وتشهد ثم عن له زيادة اخرى فاتي بها كذلك ثم
عن له فقام اليها بعد البنية واتي بها وتشهد ثم عن له زيادة
اخرى فاتي بها كذلك ثم عن له اخرى فاتي بها كذلك
سلا فانه لا يبعد جواز ذلك انتهى سم انتهى سوبري وقرره
شيخنا **قوله** ايضا فعلم انه لا يشهد في كل ركعة الخ
ظاهر كلامهم منعه وان لم يطول جلسة الاستراحة
انتهى شرح مروجارة ابن حج وظاهر كلامهم امتناعه

777
في كل ركعة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل
لانه لو تشهد في المكتوبة الرباعية سلا في كل ركعة وله
يطول جلسة الاستراحة له يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل
ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر ان
تطويلها مبطل او يفرق بان كفاية الغرض استقرت فله
ينظر لاحداث ما لم يعهد فيها بخلاف النفل انتهى هذا والمعتمد
عند السارح انه متى جلس في الثلاثة بقصد التشهد بطلت
صلاته وان لم ين دما فعليه على جلسة الاستراحة انتهى ع ش
عليه **قوله** ايضا فعلم انه لا يشهد الخ انظر من اين علم هذا
مع دخول هذا في منطوقه لان قوله فاكثر معطوف على
ركعتين فالتقدير فكل اكثر قد دخل فيه التشهد في كل
ركعة ما عدا الاولى الا ان يقال هذا الكلام يدل على تقدير
قيد في المتن يخرج هذه الصورة والتقدير فاكثر اي من
غير توالت تشهدات في الركعات تامل انتهى شيخنا وقوله
انظر من اين الخ ساقط لا وجه له بل قول السارح فعلم الخ
اي بمفهوم المخالفة فهو خارج من قوله ادرك كل ركعتين
فاكثر لان التشهد في جميع الركعات خارج بقوله كل
ركعتين فاكثر وهو المنع واما اذا تشهد بعد سنتين ثم
بعد كل واحدة فهو جائز كما في ع ش علي مرر لانه لم يوال
التشهدات في كل ركعة وكنت هذه الصورة هي التي
ذكرها السمع بقوله فعلم الخ بل هذه داخلية في المتن
وما ادعاه من اعتبار قيد لاخراج هذه الصورة ممنوع
بل لو اعتبر القيد لم يخرج اذ الغرض ان تشهد بعد ركعتين

لا بعد الاولى فتأمل وجبارة شئ على حرره ولا يشترط تساوي
الأعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي ركعتين ويتشهد
لله ثلاثا ويتشهد لله اربعاً وهكذا انتهت **قوله** فله زيادة
ونقص اي والاثبات بمجوبه افضل انتهى شوي **قوله**
ان نوباً اي الزيادة والنقص وهذا محله في غير منجم لفقد
الماء وقد وجد في البناء عدد نواه اما هو فلا يرب على ما نواه
لان الزيادة كافتتاح صلاة اخرى كما تقدم في باب التيمم
انتهى جلي تنبيهه لو قصد النقص في البناء ركعة بترك
يا فيها فهل يصح ويترك يا فيها ولا تبطل صلاة لجواز ترك
النفل او تبطل وتختص قصد النقص بركعات كاملة حرره
والغلب اني البطلان اميل انتهى قل على الجلال **قوله** بطلت
اي بصيرورته الي القيام في الزيادة وبالنسبة مع السلام
في النقص انتهى شيخنا وفي قل على الجلال **قوله** بطلت
صلاة اي بجر وسرعه في النقص كقوي من قيام وشهد
في جوس وفي الزيادة كسرعه في القيام لان ذلك شروع
في تبطل انتهى **قوله** فعداي وان لم يكن صار الي القيام
اقرب وجبارة شرح حرر وظاهر كلامهم هنا انه لو اراد
الزيادة بعد تذكر ولم يصر القيام اقرب انه يلزمه ان
يعود للعود لعدم الاعتداد بحركته فيمنع البناء عليها
ويفرق على هذا بينه وبين ما مر في سجود السهم من
التفصيل بين ان يكون القيام اقرب وان لا بان الملاحظ
لله ما يبطل تعمده حتى يحتاج لجبر وهذا عدم الاعتداد بحركته
حتى لا يجوز له البناء عليها انتهت **قوله** ثم قام له اي

او فعله

او فعله من قعود انتهى برماوي **قوله** وان لم يساقعد
اي استمر قاعدا **قوله** بخبر مسلم السابق وهو افضل الصلاة
بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم حملها على النقل المطلق
انتهى جلي **قوله** ان قسمه قسمين اي نصفين وكذا وقسمه
اثلاثاً او اربعاً على نية ان يقوم ثلاثاً واحداً او اربعاً واحداً
وينام الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه اخر بخلاف ما لو
قسمه اجزاء بنام جزاً ويقوم جزاً ثم بنام جزاً افاضل ان
يجعل ما يقومه وسطاً فلواراد ان يقوم جزاً اربعاً على
هذا الوجه فالاولى ان يقوم الثالث انتهى ع شئ على حرر
قوله والافضل من ذلك اي من الوسط انتهى شوي **قوله**
اي الصلاة افضل الخ لا بد من تقدير ليطابق الجواب السؤال
فتقدر في السؤال اي اوقات الصلاة وفي الجواب وهو اولي
لان محل الحاجة فيقال الصلاة خوف الليل شئ على الاول يرفع
خوف وعلى الثاني ينصب انتهى شيخنا **قوله** خوف الليل
اي وسطه فهو دليل لكون الوسط افضل وقوله كان
ينام نصف الليل والا لوضم اليه السدس من الاخر يقال
تلكه قوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السدس الرابع
والخامس فهذا دليل لقوله وافضل من الخ وح يكون تاركاً
لدليل قوله ثم اخره الذي بينه بالنصف الثاني وح فلم
تتكلم في المتن على الافضل مطلقاً الذي هو السدس الرابع
والخامس واما قوله فقال ينزل ربنا هذا يجب ان يكون
دليل النصف الثاني لان النصف الثاني مشتمل عليه انتهى
حل **قوله** وقال ينزل ربنا قاله في فتح الباري بفتح الباء

وضهاروا بان انتهى عن شيء على مر **قوله** اي امر اي حامل
امر وهو الملك كما في رواية ان الله يامر مناديا ينادي الخ وانما
لم يقدم السائل لانه يصح نسبة النزول اليه انتهى برماوي
قوله حين يبقى تلك الليل الاخير قضية هذا ان محل
هذا النزول اخر الثلثين الاولين لانفس الثلث الثالث
وقد يجاب بان النزول في هذا الوقت لم يستمر انتهى عميره
انتهى عن شيء على مر **قوله** من يدعوني الخ الفرق بين
الثلاثة ان المطلوب اما دفع المضار او جلب المسار وذلك
اما دينوي واما ديني ففي الاستغفار اسارة الى الاول وفي
السؤال اسارة الى الثاني وفي الدعاء اسارة الى الثالث
قال الكرماني محتمل ان يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله
والسؤال للطلب وان يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ
انتهى فتح الباري انتهى سوبري **قوله** فاستجيب له بالنصيب
والرفع معا على حد قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه له بالنصيب والرفع النصيب على جواب الاستفهام
والرفع على الاستيناف وكذا قوله فاعطيه فاعقر له وليست
السبب الطلب بل استجيب بمعنى اجب انتهى برماوي **قوله**
والثانيين السجنان فيه تغليب والا فكان الاظهر ان يقول
والثاني والثالث انتهى عن شيء **قوله** ونهجه وهو موكد ويرد
له قول ابن سبجاء وثلاث نوافل فيكذات صلاة الليل الخ
انتهى سوبري وفي قول علي الجلال قوله اي تغفل ببديل اي
ولو بالوتر فهو حيزه وتر ونهجه كما مر والفرص ولو قضا
او ندلا كالنفل للبقظة يقال هجد اذا نام ونهجه اذا زال النوم

انتهى

انتهى وفي الصباح هجد هجد ومن باب تعد نام الليل
فهو هاجد والجمع هجود مثل راقد ورقود وقاعد وقعود
وواقف ووقوف وهجد مثل راجع ورجع وهجد ايضا
صلي بالليل فهو من الاضداد ونهجه صلي ونام كذلك
انتهى **قوله** بعد نوم اي وبعد فعل العشاء على العتمة ولو
بمجموعة جمع تقديم اي ولا بد ان يكون النوم بعد دخول وقتها
الاصل انتهى شيخنا وعبارته عن شيء على مر فرسع يدخل
وقت النهج بدخول وقت العشاء وفعلها خلافا لما يوهه
كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط ايضا ان يكون
بعد نوم فهو كالوتر في توقفه على فعل العشاء ولو جمع تقديم
مع المغرب ويريد عليه باسقاط كونه بعد نوم انتهى مر
ومقتضى قول شيخنا في شرح الارصاد وهو اي التهجيد
الصلاة بعد نوم ولو في وقت لا تكون الناس فيه نياما انتهى
انه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع انتهى سمع على النهج
وعبارته على ابن حج وهل يكفي النوم عقب الغروب بغير ايراد
الي دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يبعد الاكتفاء بذلك
انتهى اي فلا بد ان يكون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو
قبل فعلها ويوافق هذا ما نقل عن حاشية مر علي الروض
من انه لا بد ان يكون اي النوم وقت نوم انتهت **قوله**
ومن الليل فتهجد اي صل به اي بالقرآن انتهى شيخنا
قوله وكرم تركه لمعتاده قال العلامة الزبيري ويندب
قضاؤه اذا فات انتهى برماوي وانظر ما المراد بالعادة وقياس
نظائر من الحيض ونهجه يد الوضوء وصوم يوم الشك حصولها

ممن انتهى سؤري **قوله** مثل فلان قيل انه عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما وروى الحافظ ابن حجر بانه لم يقف على تعيينه
في رواية صحيحة ولا ضعيفة واجاب بعضهم بان ابن عمر علم
منه صلى الله عليه وسلم انه غناه بذلك لانه كان لا
يقنع احدا من اصحابه انتهى برماوي **قوله** والسنة في نوافل
الليل اي المطلقة وهذا مكرر مع ما سبق في اركان الصلاة
وعبارة هذا السارح هناك الانفاقة الليل المطلقة فتوسط
فيها بين الاسرار والجمهور ان لم يسوس على نائم او حصل او نحو
ومحل التوسط في الصلاة والحنفي حيث لم يسع اجنبى وذكر
نايم ان المراد بالتوسط ان يريد على اذني ما يسع نفسه من
غير ان تبلغ تلك الزيادة سماع من يلبه وتقدم ما فيه ان
الذي ينبغي فيه ما قاله بعضهم ان يجهر تارة ويسر اخرى
انتهى حلي **قوله** ويسن لمن قام يتعبد الخ ويسن كما في
المجموع ان ينوي الشخص القيام التمتع عند النوم وان يمسح
المتيقظ النوم عن وجهه وان ينظر الى السماء وان يقرأ ان
في خلق السموات والارض الى اخر الايات في ال عمران وان
يقنع تهجد بركعتين خفيفتين وان ينام من نعت في صلاة
حتى يذهب نومه ولا يقناده الا ما يظن مداومته عليه انتهى
شرح مرر وقوله وان ينظر الى السماء ظاهرة ولو اعجب
وتحت سقف وتعل وجهه ان صح ان في ذلك الفعل من
الاعني ونحو تذكر العجايب السماء وما فيها فيدفع بذلك
الشیطان عنه وقوله بركعتين خفيفتين وحكمة تخفيفهما
المبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدين قبلها

وذكر

719
وذلك لانه ورد ان الشيطان ياتي الانسان بعد نومه ويعقد
عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا
استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة واذا توضاء انحلت
الثانية واذا صلى انحلت الثالثة انتهى عن س عليه **قوله**
وقيام بليل اي سهر ولو بغير صلاة وقوله وتخصيص ليلة
جمعة بقيام اي بصلاة ففرق بين القيام في الموضعين
انتهى شيخنا ومثله في شرح مرر **قوله** يضرب اي يحجب سانه
وان لم يضرب بالفعل ان كان كل الليل وبالفعل ان كان
بعض الليل ففرق بين قيام الكل بكرة مطلقا وقيام البعض
بكره ان ضربه بالفعل والا فلا انتهى شيخنا وعبارة الحلي
قوله يضرب سانه الضرب او ينشأ عنه الضرر بالفعل فالاول
قيام كل الليل دايم فان من سانه الضرر فيكره مطلقا
للهي عنه وان فرض عدم ضرره لبعض الأشخاص لان هذا
من سانه الضرر خلافا للمحب الطبري واما ما يضرب بالفعل فيكره
ولو في بعض الليل كليلة واحدة كما سيصرح به المؤلف هذا
وعبارة العباب وقيام كل الليل دايم لمن يضرب انتهى وهذا
موافق لما قاله المحب الطبري اذ مقتضاه ان من لا يضرب
ذلك لا يكره في حقه وليس كذلك انتهى **قوله** كقيام
كل الليل دايم اي فيكره وان لم يضرب لان سانه ذلك قريب من
به مصالح النهار من غير استدراك وبهذا فارق عدم كراهة
صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فات به النهار انتهى برماوي
قوله الى اخره تتمته ولزورك عليك حق والمراد بالزور
الزائر لان حق الضيف واجب عليه لثلاثة ايام كذا بهامس بخط

بعض الفضلاء انتهى ع ش **قوله** اما قيام لا يضرب اي
بالفعل وليس بانه الضرب بان لا يكون في سائر الليالي
بل في بعضها انتهى حلى **قوله** احب الليل اي بصلاة كما
في المجموع لا يغير انتهى شوبري ومثله شرح مر **قوله** اولى
من قوله كثر الليل دائما اذ ظاهره تخصيص الكراهة بذلك
وانه يكره وان لم يضرب بالفعل وكتب ايضا اذ مقتضاه انه
لو حصل الضرر بغير ذلك لا يكره وليس كذلك ناسل انتهى
حلى **قوله** وتخصيص ليلة جمعة اما تخصيص غيرها بالصلاة
او غيرها فلا يكره وقوله بقيام اي صلاة خرج تخصيصها
بغيرها كصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكره ان
يختار وفي قل على الحلال قوله بقيام اي بصلاة فقط لا
بغيرها كقرآن وذكر وصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بل هذه فيها افضل من القرآن غير سورة الكهف
قوله وتخصيص ليلة جمعة الخ قال الشيخ عزم قتل
حكمه ذلك ضعفه عن وظائف يومها فان قتل يقدح
في ذلك انتفاء الكراهة اذا وصلها بليلة قبلها او بعدها
قلت لا اعتبار ينتفي معه الضعف عن فعل وظائفها وفي
الحوادث نظر لانه يتخلف في الاستدامة فليتأمل انتهى
شوبري اي ولان الاعتبار لا يحصل الا بوصولها عما
قبلها لا بما بعدها لانه لم يحصل الاعتبار واجيب بان
هذه حكمة لا يلزم اطرافها انتهى شيخنا حنف تنبيه
افهم كلامه عدم كراهة احياؤها مضبوطة لما قبلها
او بعدها وهو نظير ما ذكره في صوم يومها وهو كذلك

وتخصيصهم

وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة
لتخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الا ذري فيه
وقفه انتهى شرح مر انتهى شوبري رحمه الله تعالى
واذنه اعلم وفي قل على الحلال قوله وتخصيص ليلة
جمعة بقيام اي بخلاف تقييد الليالي ولا كراهة في
ضم غيرها اليها الحصول الايمان غالبا سواء كان
قبلها او بعدها متصلا بها قبل او منفصلا عنها كما في الخرج
من كراهة الافراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر **باب**
في صلاة الجماعة اي فيما يتعلق بالجماعة من شرطها وادائها
وسقطاتها ومكروها ونها وغيرها ذلك انتهى ع ش وقد ابدى
الشيخ قطب الدين القسطلاني رحمه الله تعالى فيما نقله البراوي
في شرح عمدة الاحكام لمسروعة الجماعة حكما ذكرها في
مقاصد الصلاة منها قيام نظام الالفه بين المصلين ولذا اشترت
المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء اوقات الصلوات
بين الجيران ومنها قد نعلم الجاهل من العالم ما يجمله من
احكامها ومنها ان مراتب الناس متفاوتة في العبادة
فتعبد ببركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع من
على الجاري وهي من خصائص هذه الامة وكذا الجمعة
والعيدان والكسوفان ولا يستسقا كما ياتي في احوالها واصل
شرعيتها قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة
الاية امر بها في الخوف في الامن اولى وخبر الصحيحين
صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بفتح الفاء وبالنزول المعجزة
اي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي المصباح الفذ الواحد

وجمعه فذو مثل فلس وفلوس قال الوزير اذنت النساء
بالالف اذا ولدت واحدا في بطن فهي مفذ ولا يقال للمثاقفة
اذنت لانها مفذ على كل حال لا تنزع الا واحدا وجاء القوم
فزاوا اي فراد اقال ابن دقيق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة
الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير
بالضعف وهو مشعر بذلك وفي رواية الخمس وعشرين ولا
مساواة بينهما لان القليل لا يبقى الكثير اذ ان اخبر اولا بالقليل
ثم اعلم الله تعالى بزيادة الفضل فاحبر بها اذ ان ذلك
يختلف باختلاف احوال المصلين اذ ان الاختلاف بحسب قرب
السجدة وبعده اذ ان الاولى في الصلاة الجهرية والتمانية
في الصلاة السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة
الامام والتامين لتامنه وحكمة كونها بسبع وعشرين ان
الجماعة ثلاث والحسنة بعشر امثالها فقد حصل لكل واحد
عشرة فالجملة لكل واحد راس ماله واحد يبقى تسعة تضرب
في ثلاثة بسبع وعشرين وربنا جل وعلا يعطي كل انسان
ما الجماعة فصار لكل تسعة وعشرون وفي شرح المذهب
ان من صلى في عشرة الالف له سبع وعشرون درجة ومن
صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الاول اكمل اي اكثر
لوايات حيث الكيفية وحكمة كون اقل الجماعة اثنين ان
ربنا جل وعلا يعطيهما ثمانية وكرمه ما يعطي الثلاثة وعين
انه سليمان الداراني قال لا يفتي احد صلاة الجماعة الا
بدين ارتكبه وكان السلف الصالح يجزون انفسهم ثلاثة
ايام اذا فاتتهم تكبيرة الاحرام وسبعة اذا فاتتهم صلاة

الجماعة

الجماعة وسرعت بالمدينة دون مكة لغهر الصحابة بها ومعني
ذلك انهم لم يطلب بها بل كانت مباحة قبل الهجرة لانه صلى
الله عليه وسلم فعلها مع علي رضي الله عنه في دار ارقم
وفي بعض السعاب وهذا يقتضي انه صلى الله عليه وسلم
لم يصلها جماعة في مكة غير ما ذكرنا وورد علي ذلك صلاة
صلى الله عليه وسلم مع جبريل والصحابة صبيحة ليلة
الاسراء لما علم جبريل الصلاة في اليومين واجيب بان المراد
لم يصلها جماعة غير اليومين او لم يصلها مع كونه اما ما
وقول العلامة الرملي مكث صلى الله عليه وسلم مدة
تقاربه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان
الصحابة كانوا مقهورين بها المراد به انه كان يصلي الصلاة التي
كان يصلها بالاعادة والعسى لان خديجة صليتها معه وكذا
علي رضي الله عنه لكن الجماعة كانت غير مشروعة فلا يقال
ان الصلاة فرصت قبل الهجرة بسنة او سنة ونصف انتهى
بر ماوي وفضل الجماعة بعد الجمعة جماعة صليها ثم صبح
غيرها ثم العصر ثم العصر فلا ينافيه كون العصر الوسيط
لان المسئلة في ذنبك اعظم والاوجه تفضيل الظهر ذاتا وجملة
على المغرب لانها اخف من بين سائر الصلوات بيدل وهو
الجمعة اي بصلاة تفعل في وقتها وبالاسرار انتهى شرح درر
وقوله ثم العصر مراد سمع على النهج ثم الظهر ثم المغرب ولا
يبعد ان كلا من عشاء الجمعة ومغربها وعصرها جماعة
أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قيل في
صليها مع صبح غيرها انتهى واما افضل الصلوات فقد قال

ابن حج في اول كتاب الصلاة في وقت العصر ما نصه
افضلها العصر ويليهما الصبح ثم الغداة ثم الظهر ثم المغرب
فيما يظهر من الادلة وانما فضلوا الجماعة الصبح والعشاء لانها
فيها اسبق انتهى وظاهر التنويه في الفضل بين صبح الجماعة
وعصرها وقياس ما ذكر في الجماعة ان صبح الجماعة افضل من
صبح غيرها وقياس ما ذكر عن سيم ان بقية صلوات يوم
الجمعة افضل من صلوات غيرها انتهى ع ش عليه **قوله** واقلمها
امام ومأموم اي سرعا واما لغة فاقلمها ثلاثة انتهى ع ش وتحقق
الجماعة بنية المأموم لاقتداء سواء نوي الامام الامامة ام لا كما
ذكره سم على المنهج انتهى ع ش علي مرر وبالمنع وفي البراوي
ما نصه قوله واقلمها امام ومأموم اي وان لم ينوي الامام
الامامة اذ لا تتوقف الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتها
منه وصلاة الامام افضل من صلاة المأموم بدليل ان الرحمة
نزل عليه اولاً ثم على من على سقته الامين ثم على من على سقته
الابسر ثم على من خلفه انتهى فرع وقف سافعي بين حنفيين
واقترع سافعي يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر
وان تحقق من الحنفي عدم قراءة الفاتحة لا يقال حيث علم
ترك الحنفي القراءة كانت صلاة باطلة عند السافعي فيصير
في اعتقاده منفرد الا اننا نقول صرحوا بان فعل المخالف كونه
مخالفاً لا ينافي عن اعتقاد ينزل منزلة السهو ومن ثم لو اقتضى
سافعي بحنفي فسجد لتلاوة سجدة ص لا تبطل صلاة السافعي
بفعل الحنفي ولا تبطل قدرته به لان غايته ان فعل ما يبطل عمده
سهواً فليتنامل وسياق انه لو بان امامه محذوراً لا تنزهه الاعادة

وحصل

وحصلت له الجماعة لوجود صورته حتى في الجمعة حيث كان
الامام راياً على الاربعين لا يقال يفرق بين هذا وسجدة
ص بان السافعي يري سجود التلاوة في الجملة لا انما نقول
ويري سقوط الفاتحة عن المأموم في الجملة ايضا كما ان
يكون مسبوفاً انتهى ع ش علي مرر **قوله** كما يعلم مما يأت
اي من قول النبي في الحديث لا تقام فيهم ولم يقل يقموت
انتهى ق ل علي الجلال ومن قوله صلاة الرجل مع الرجل اركب
من صلاة وحده ومن قول المتن ومن اعادتها مع غيره الخ
حيث قال السارح هناك ولو واحد انتهى بتبنيها صلاة
الجماعة الخ حيث قال السارح هناك ولو واحد انتهى بتبنيها
لعل في العبارة قلباً اي جماعة الصلاة ليطابق ما في نفس
الامر من ان الموصوف بفرض الكفاية جماعة الصلاة لانفس
الصلاة اذ هي فرض عين انتهى بتبنيها **قوله** فرض كفاية اي في
الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة انتهى زيادي وفرض
الكفاية هو عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من المكلف من
غير نظر بالذات الى فاعله فخرج فرض العين فانه منظور بالذات
الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكن فيه
قيام غيره به عنه ولا فرق في فرض الكفاية بين ان يكون
دينياً كصلاة الجنازة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والصنایع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث
انهم يأمون بتركه ولكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ
الرازي هو علي بعض مهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض
ودليله قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير

وبأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر والأصح أن فرض الكفاية
يتعين بالشروع فيه فيصير بذلك مثل فرض العين في وجوب
الإنهاء فيجب إتمام الجائزة والاستمرار فيها والاستمرار في صف
الجهاد انتهى من هاتين شرح مر عن بعض الفضلاء **قوله**
أيضا فرض كفاية وقيل فرض عين كما ذكره السارح بقوله
وما قيل الخ وقد تكفل السارح بدليل القولين وقيل سنة
كفاية الحديث صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة الخ انتهى والافضلية تقتضي التذرية وعبارة
أصله صلاة الجماعة سنة مؤكدة انتهت وقوله سنة مؤكدة
أي على الكفاية لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعاقب من تركها
انتهى في لعل الحلال فتخلص فيها ثلاثة أقوال لما القول
بأنها سنة عين فلم تجز إلا أن وهذا كله في جماعة المكتوبة
وسياق الكلام على جماعة غيرها وقوله فلم تجز إلا أن لكن
وجدناه بعد ذلك في كلام سمي على أبي شجاع حيث حمل عليه
قوله وصلاة الجماعة سنة مؤكدة حيث قال أي سنة عين
وعلى القول بأنها فرض كفاية ينعقد نذرها حيث لم يتوقف
السعار على النادر وعلى القول بأنها فرض عين لا ينعقد
نذرها على القاعدة في فروض الأعيان وعلى القول بأنها
سنة كفاية ينعقد نذرها أيضا ولا يقال لا ينعقد لأن النادر
يحتاج إلى أن يكلف غيره أن يصلي معه لتحصل الجماعة فيخرج
عن نذر لا نأقول لا التفتات لذلك لأن معنى النذر التزام
الجماعة إذا أمكنه فإن لم يتيسر من يصلي معه سقطت عنه
انتهى سمي بنوع تصرف فسرع إذا قلنا أنها فرض كفاية وفعلها

من يحصل به السعار فالظاهر أنها سنة متأكدة في حق غيره
بحيث يكون تركها أيضا كما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر
تركها كذا وكذا الخ وقول المنهاج ولا رخصة في تركها
وان قلنا سنة الإلزام انتهى سمي **قوله** من ثلاثة من زايدة
وثلاثة مستد وقوله في قرينة صفة أي كائون في قرينة وبر
وقوله لا تقوم فيهم صفة ثانية وقوله إلا استحوذ هو
الخبر انتهى بخلاف في المختار البد والبادية والنسبة إليها
بدوي انتهى وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة
فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث أعني قوله
فعليك بالجماعة الخ لا نأقول لا يفهم منه الإكراهية فرض
عين تأمل وفيه شيء لم رأت الحلبي قال وجه الدلالة أنه قال
لا تقوم فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة انتهى بحرف وعبارة
الشو برقي لم يقل لا يقيمون لرفع توهم عدم سقوط الجرح
بغير فعل الثلاثة كائنين منهم تأمل انتهت **قوله** إلا استحوذ
عليهم الشيطان نعمة الحديث فعليك بالجماعة وإنما ياكل
الذئب من الغنم القاصية أي البعيدة وقوله أي غلب قال
بعضهم الاستحواذ البعد عن رحمة الله تعالى وذلك لا يكون
على ترك السنة انتهى برماوي وقوله البعد لعله لا بعد
قوله وما قيل لكن أنها فرض عين الخ حيث أخبره قوله اجيب
عنه الخ فالضهير في اجيب عنه يرجع للمنفذ الذي هو القول بفرضية
العين ومعلوم أن الجواب ليس عنه وإنما هو عن دليله فيقدر
مضاف في قوله اجيب عنه أي عن دليله وعبارة شرح مر وقيل
أنها فرض عين الخبر المتفق عليه ولقد همت أن أمر إلى أن قال

وقد اُجيب عنه بأنه وارد الخ وعلي هذا القول ليست الجماعة شرطا
في صحة الصلاة كما في المجموع انتهى شرح **قوله** ولقد همت
ان آمر بالصلاة قال العراقي في شرح التقريب اختلفت
الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة علي تركها بالتحريم
هل هي العشاء او الصبح او الجمعة وظاهر رواية الاعرج عن
ابي هريرة ان المراد العشاء لقوله في اخره لو يعلم احدكم
انه يجده غفلا سمينا او مرهاقين حشنتين لشهد العشاء وقيل
هي العشاء والصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض
طرق هذا الحديث ان انفل الصلاة علي المنافقين صلاة
العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما بينهما لانوها ولو جوا
ولقد همت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له رواية البيهقي
فا حرق علي قوم بيوتهم لاشهدوا بالجمعة وحديث مسلم
عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم
يتخلفون عن الجمعة ولقد همت فذكره فيتقد بر صحة كل من
الروايات ليجعل ان كلاما من الصلوات المذكورة كان باعنا النبي
صلى الله عليه وسلم علي ارادة التحريم انتهى ع شئ علي
مرروني فس عني البخاري المراد بالصلاة العشاء او الفجر والجمعة
او مطلق الصلاة كلها روايات ولا تضاد الجواز تعدد الواقع
وقول ع شئ في الرواية التي ذكرها لو يعلم احدكم ان يجده غفلا
سمينا كانه رواية بالمعنى والا فلفظ البخاري مع القسطلا في لو
يعلم احدكم ان يجده غفلا سمينا بفتح العين المهملة وسكون
الواو وبالقاف العظم الذي عليه بقية اللحم او قطعة اللحم او مرهاقين
حشنتين بكسر الميم وقد نفتح تنبئة مرهاة ظلف الساة او ما بين

ظلفيها

ظلفيها من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المستملي في رواية في
كتاب الاحكام عن الغزيري او اسمهم ستم بتعلم عليه الرمي
والمعنى انه لو علم انه لو حضر الصلاة يجده نفعاد دنوبا وان
كان حيا حقا حضرها القصور هتة علي الدنيا ولا يحضرها
لما لها من ثواب الاخرى ونعيمها فهو وصف بالحرص علي
الشئ الحقيق من مطعوم وما عوب به مع التفريط فيما يحصل
به رفع الدرجات ومنازل المكربات ووصف العرق بالسمن
والمرهاة بالحسن ليكون له باعث نفساني علي تخصيصها
قوله ان آمن بعد الهمة وضم الميم وقوله لم انطلق بفتح الهمة
والقاف انتهى بر ماوي **قوله** فتقام اي فيقام لها من الاقامة
اخذ الاذان وهي الكلمات المخصوصة بدليل قوله لم امر رجلا
الخ انتهى شيخنا **قوله** لم امر رجلا يريد به ايا بكر الصدوق رضي
الله عنه انتهى شيخنا **قوله** معهم حرم بضم الحاء المهملة وتكررها
مع فتح الزاي فيها جمع حرمة اي جملة من اعداء الخطب انتهى
بر ماوي **قوله** فاحرق عليهم الخ هو اما للرجل او قيل تحرق
حرق الحيوان او لخصوص هو لا او باجتهاد ثم نقض او انه
يحرق البيوت دون اصحابها كقولهم لمن احرق مال غيره
احرق علي فلان ماله او المراد انلاف المال كما يقال لمن اتلف
ماله احرقه بالنار تعزيرا لهم انتهى بر ماوي وعبارة ع شئ
علي مرر قولهم عليهم بيوتهم لتعذر بان العفوية ليست قاصرة
علي المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تتبع للقاتلين
بها وترواية مسلم من طريق ابي صالح فاحرق بيوتنا علي من
فيها انتهى فتح الباري للمافظ ايج انتهت وهو بالتسديد

وبروي فأحرق باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما الغنان من
أحرق وحرقت والتشديد بالغ في المعنى انتهى سوبري
ايضا فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ان قيل كيف هذا مع ان
التعذيب بالنار لا يجوز واجيب بان ذلك كان باجتهاد منه
ثم نزل وحى بخلافه او تغير اجتهاده فذكر في المجموع انتهى
من شرح مر وقوله ثم نزل وحى بخلافه اي نزل وحى ناسخ
لما اراه اليه اجتهاده والا فالصحيح انه لا يقع الخطأ منه أصلا
خلافا لمن ذهب الى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يقر عليه بل
ينبه على الصواب بالوحى خلافا انتهى ع س عليه وبحجاب
ايضا بان ذلك كان قبل تحريم العذاب بالنار انتهى عناق
ويجاب ايضا بانه لا يلزم من الهم الفعل انتهى سنجنا **قوله**
وعبارته في شرح الروض عطفاً على قوله فوارد في قوم منافقين
الخ نصها لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم يحرقهم
لما هم به قلنا لعله هم بالمنع او تغير الاجتهاد ذكره في المجموع
قوله بالنار تأكيد كسمعت يا ذني ورايت بمعنى انتهى ع س
علي مر **قوله** بدليل السياق يريد صدر الحديث وهو قوله
صلى الله عليه وسلم اتقل الصلاة على المنافقين صلاة
العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لا توجها ولو صبروا اي زحفا
ولقد همت الخ وقوله ولا يصلون اي اصلا فالتحريق انما هو
لترك الصلاة بالكلية لاجتماع فسقط الاستدلال بذلك
علي وجوبها عينا وفيه ان صلى الله عليه وسلم كان يعلم
ان الاضلة عليهم ومن ثم كان معرضا عن المنافقين واجيب
بانهم التزموها ظاهرا انتهى حبي وعبارته البرماوي قد يقال

في الحديث اسكال من حيث انهم منافقون وصلاتهم باطله
فكيف يامرهم الان يقال انهم كانوا مظهرين للاسلام واحرم لهم
انما هو بحسب الظاهر من حالهم لان سرية حنية على الظاهر
وقوله ولا يصلون اي فالتحريق عليهم يحتمل ان يكون لتركهم
الصلاة لا الجماعة او لتركهم الجماعة مع توقف السعار عليهم
فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين انتهت وعبارته
في شرح الروض فوارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة
ولا يصلون فرادي انتهت **قوله** فثبت انها فرض كفاية اي بقوله
ما من ثلاثة الخ حيث قال لانقام فيهم دون لا يقيمون انتهى ع س
فالتفريع على دليل فرض الكفاية لا على الجواب عن دليل فرض
العين انتهى **قوله** لرجال احرار الخ ولولم يوجد الا امام وما هو
كانت حينئذ فرض عين كما هو ظاهر انتهى سم انتهى ع س
والظاهر ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون
قال سنجنا السير المسمى وانظر ما حكاه عدم اخراج السارح لهم
في المحترقات وكذا المجانين مع ان المراد من الرجال البالغون
العقلاء ولعله لما نبذته لقوله بعد وهي غيرهم سنة اذ لو
اخرج من ذكر المحترز لزم ان تكون الجماعة سنة للصبيان
والمجانين وليس مراد اما الاول فلانه لا خطاب يتعلق لا بفعل
المكلف وما في التحفة من انها سنة للمجنون مراده به انه يما عليها
نواب السنة لانها مطلوبة منه واما الثاني فلانها غير منعقدة
منه فلهذا اقتصر في الاخراج على النساء والمجانين انتهى برماوي
قوله فتمين اي ولو ببادية انتهى سوبري **قوله** لاعراة عبر
به دون ان يقول مستورين لعله للاشارة الى ان حجر السر

لا يستدعي وجوب الجماعة عليهم الجواز ان يكونوا مستورين
بمحيطين وهو لا يستدعي وجوب الجماعة بل مثل ذلك عذر في
سقوط الجماعة انتهى ع **قوله** في اداء مكتوبة لم يقل على الاعيان
لان الجماعة فرض كفاية في الجنازة وفي شرح الروض انها ليست
فرض كفاية في الجنازة وسجل المكتوبة التي وجب فعلها الحرمة
الوقت مع وجوب اعادةها في كون الجماعة فرض كفاية فيها
محل نظر ولا يخفى ان محل القول بانها غير فرض كفاية فيما اذا لم
يتوقف السعار على مصليها والاوجب فيها الجماعة انتهى جلي
وعبار السويري في باب الجمعة ما نصه فرع حيث لم يتر الذمة
من الجمعة ووجب الظهر كان الجماعة فيها فرض كفاية على ما
انتهى به شيخنا انتهى **قوله** ومن فيهم رقا اي وان كان البعض
بينه وبين سيده مهاباة والنوبة له سواء انفرد الارقاب ببلد ام
لا خلافا لمخرج خلاف ذلك انتهى شرح مرور والمسافر في اي
وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سافر نزهة وسياح
عن الزيادة في الاعذار ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة
في السفر عند ارحال الرفقة قال والتوقف ظاهر اخذ مما قاله
في القصر لو كان الحاصل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص
له لانه ليس لفرض صحيح انتهى ع **قوله** على مرور قافى الوالد
رحمة الله تعالى في طائفة مسافرين اقاموا الجماعة في بلدة وظهروا
هل يحصل بهم السعار ويسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين
بعد حصول السعار بهم وانه لا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين
فقد قال المصنف اذا اقام الجماعة طائفة يسيرة من اهل البلد ولم
يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا اثم على

المتخلفين

747
المتخلفين كما لو صلى على الجنازة طائفة يسيرة هكذا قاله غير واحد
انتهى شرح مرور قوله بعدم حصول السعار بهم وعلى هذا فيحرم
عليهم التخليل او الاعتكاف في المسجد حيث ادى الى منع اهل
البلد من اقامتها فيه لما فيه من تفويت غرض الواقفين احياء
البقعة بالصلاة في اول اوقاتها على ما حث به العادة لا يقال
الاعتكاف ايضا من مقاصد الواقف لان غرضه من وقف المسجد
سجده بقران او ذكر اداء اعتكاف لا غيرها الا نأقول الغرض
الاصل من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من سبغها بما يفت
من ذلك المقصود لانه يفت بذلك المنفعة على مستحقها انتهى
ع **قوله** بل لا تسن في المنذورة اي اذا كانت من القسم
التي لا تسن فيه الجماعة انتهى شرح مرور ولو نذر ان يصليها
جماعة فلا ينعقد نذره لان الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف
ما سرت فيها الجماعة لو نذر ان يصليها جماعة فينعقد نذره ولو
صلاها منفردا صحت لكن هل يجب عليه اعادة الجماعة للنذر
وان خرج وقتها او لا قال سم فيه نظر وفي الروض وشرحه
في باب النذر حكاية خلاف عن الاصحاب والمعتد الوجوب
فيلزم جمع وليس انتهى ع **قوله** على مرور **قوله** ولا في مقضية خلف
موذاة الخ الثلاثة معطوفة على المنذورة فينفذ عدم سننها في
الصور الثلاث وهو كذلك انتهى شيخنا ومع ذلك اذا
فعلها في هذه الثلاثة ائيب عليها انتهى جلي فحينئذ يكون
نظير عبادة الصبي حيث يباب عليها مع عدم طيلها منه انتهى
شيخنا **قوله** ليست من نوعها اما اذا كانت من نوعها فالجماعة
فيها سنة انتهى شرح مرور قوله من نوعها اي بان اتفقا

فمن المقضية كظهوره او عصره ولو من يومين بخلاف
ظهور وعصره فان اتفقا في كونها ربا عتبت انتهى ع
قوله فالجماعة فيها فرض عين اي في الركعة الاولى منها
واما في الثانية فهل هي فرض كفاية او سنة يظهر الثاني
فليبرر انتهى شورى **قوله** اولين تعبيره بالفرايض التي تسبق
المندورة انتهى شورى **قوله** وفرضها كفاية الى الخ والتمس
فرضها كفاية يكون بحيث يظهر الخ وضابط حصول السعار
ان يجد لها طائفتها من غير منفعة انتهى شيخنا وقال شيخنا
المعنى ضابط ظهور السعار ان لا تنشق الجماعة على طائفتها
ولا يجتمع كبير ولا صغير من دخول محالها فان اقيمت محل
واحد من بلد كبير بحيث يسبق على البعيد عند حضوره او اقيمت
في البيوت بحيث يجتمع من دخولها لم يحصل ظهور السعار
فلا يسقط الفرض انتهى **قوله** بحيث يظهر سعارها اي في كل
مواد من الخمس ممن ذكر اي من الرجال الاحرار الخ فلا
تسقط بفعل الصبيان والارقا والنساء ولو خلف رجل ويظهر
حصولها بنحو العرايا لانهم من جنس الخاطفين بخلاف النساء
انتهى شورى والسعار بفتح السين وكسر هاء لغة العلامة
انتهى ابن حجر وعبارته شيخنا الزيادي جمع شعيرة وهي العلامة
انتهى وما قاله ابن حجر موافق لما في المصباح حيث قال والسعار
ايضا علامة القوم في الحرب وهو ما ينادون به ليعرف
بعضهم بعضا والعيد سعار من سعار السلام والسعار
اعلام الخ وافعاله الواحدة شعيرة او سعاره بالكسر
فلعل ما قاله الزيادي من ان العلامة الشعيرة قول في

اللفظة

اللفظة فليبرر جمع انتهى ع شى على مرر والمراد بالسعار
هنا اجل علامات الايمان وهو الصلاة بظهور اجل
صفاتها وهو الجماعة انتهى ابن حجر انتهى شورى فاضافة
السعار الى ضمير الجماعة من اضافة الموصوف لصفة لان
المراد بالسعار نفس الصلاة لانها سعار الايمان وظهورها
بظهور اجل صفاتها وهو الجماعة فكانه قال بحيث يظهر السعار
الموصوف بالجماعة انتهى شيخنا هذا ويمكن جعل الاضافة
بيانية اي بحيث يظهر سعاره وهي اي هو نفس الجماعة
لانها سعار للصلاة وان كانت الصلاة سعار الايمان انتهى
لكاتبه **قوله** محل اقامتها اي اقامة فاعليها لينفذ عموم حصولها
بمحل تقصر فيه الصلاة كما صرح به المحواشي لانه ليس محل
اقامة فاعليها وان صدق عليه انه محل اقامتها انتهى شيخنا
وعبارته الشورى قوله محل اقامتها قال في الايعاب لم يحمل
ان يريد به خطة ائمة او طان الجمعيني نظير ما ياتي في الجمعة
قياسا عليها بجامع اتحادها في الاعذار المسقطه لكل منهما
فلا يكفي اقامة الجماعة في محل خارج عن ذلك وان يريد ما هو
اعم من ذلك وهذا ظاهر ما مر من وجوبها على المقيمين
بياديه لم قال وعلي هذا بشرط كونها محل او محال منسوبة
للبلد عرفا بحيث بعد ان اهل تلك البلد اظهروا سعار
الجماعة فيها وكذا يقال في اهل الخيام انتهى ايعاب انته
قوله فان استغوا كلهم اي بان لم يقيمها احد او اقامها جمع
لم يحصل بهم السعار فواتوا اي المستغون منهم كالبعثة
وكذا لو اشنع بعضهم فانه يقاتل ذلك البعض حتى لو توقف

ظهور السُّعَارِ عَلَى شَخْصٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ السَّفَرُ وَإِنْ يُوَجَّرُ نَفْسَهُ
إِجَارَةً عَلَى عَمَلٍ نَاجِزٍ أَوْ عَلِمَ أَنَّ الْمُسَافِرَ يَمْنَعُهُ مِنْ حُضُورِ
الْجَمَاعَةِ كَذَا قَرَّرَهُ سُبْحَانَا الزَّيَادِيُّ أَنْتَهَى جَلِي **قوله** أَيْضًا فَإِنْ
امْتَنَعُوا قَوْلُوا أَيْ سِوَا قُلْنَا أَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ أَوْ سَنَةٌ عَلَى
الْمَعْتَدِ أَنْتَهَى عَنِ عَمَلِي مَرَّرَ **قوله** أَيْضًا فَإِنْ امْتَنَعُوا قَوْلُوا
أَسْعُرَانِ لَا يَجُوزُ نَفْسُهُمَا بِالْقِتَالِ بِحَرْدِ التَّرَكُّ بَلْ حَتَّى يَأْمُرَهُمْ
فَيَمْنَعُوا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ أَنْتَهَى ابْنُ جَرَّاجٍ أَيْ فَهُوَ كَقِتَالِ الْمَغَاةِ
وَوَجْهُ الْأَسْعَارِ أَنْ تَعْلِقَ الْحَكْمُ بِالْمُسْتَقْبَلِ بَوَازِنَ بَعْلِيَّةٍ
مَا اخْتِذَ الْأَشْتِقَاقُ فَيُعِيدُ أَنَّ الْقِتَالَ لِمُتَنَاعِهِمْ أَنْتَهَى عَنِ
عَمَلِي مَرَّرَ **قوله** عَلَى مَا ذَكَرَ أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتَنِي
سُبْحَانَا فِي قَوْلِي عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَيْ عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي يَظْهَرُ بِهِ السُّعَارُ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا إِذَا مَعْتَرَفَ بِظُهُورِهِ
مِنْ غَيْرِهِمْ **قوله** أَيْ قَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ أَيْ لَا الْإِحَادَ
أَنْتَهَى قَوْلُ أَنْتَهَى سَمِعَ **قوله** وَهِيَ لغيرهم سَنَةٌ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ
الْغَيْرَ هُنَا هُوَ النِّسَاءُ وَالْخَنَائِي وَالْأَرْقَاوُ الْمَسَافِرُونَ وَالْعِبْرَةُ
بِشَرْطِهِ فَهِيَ سَنَةٌ فِي حَقِّ هَذِهِ الْأَصْنَافِ لَكِنْ سَنَتُهَا فِي
حَقِّ غَيْرِ النِّسَاءِ وَالْخَنَائِي مِمَّنْ ذَكَرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَتُهَا
لَهَا وَيُنْبَنِي عَلَى هَذَا أَنَّ غَيْرَهَا يَكْرَهُ لَهَا تَرْكُهَا لِخِلَافِهَا فَلَا
يَكْرَهُ لَهَا تَرْكُهَا أَنْتَهَى مِنْ شَرْحِ مَرَّرَ بِالْمَعْنَى **قوله**
وَهَلْ يَحْتَاجُ الْعَبْدُ إِلَى أذنِ السَّيِّدِ فِيهَا قَالَ الْقَاضِي أَنَّ
زَادَ مِنْهَا عَلَى زَمَنِ الْأَنْفِرَادِ احْتِجَاجٌ وَلَا فَلَ وَلَا يَجُوزُ
لِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ شُغْلٌ وَلَمْ يَخْشَعْ عَلَيْهِ فُسَادُ
فِيهَا يَظْهَرُ وَعَمْدُ مَرَّرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أذنِ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ

زَمْنُهَا

زَمْنُهَا عَلَى الْعَادَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى زَمَنِ الْأَنْفِرَادِ أَنْتَهَى سَمِعَ
قوله وَتَعَسَّدَ لِمَنْ كَانَ فَضْلٌ فِيهِ الْعُطْفُ عَلَى مَحْوِلِي عَامِلِينَ
مُخْتَلِفِينَ كَمَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يَقَالَ أَمْ مِنْ عُطْفِ الْجَمَلِ كَمَا أَسَارَ
إِلَى الشَّارِحِ أَنْتَهَى سُبْحَانَا **قوله** وَإِنْ قُلْتَ هَذِهِ الْغَايَةُ لِلْمَرَّةِ
عَلَى مَنْ يَقُولُ - مَدَارُ الْفَضْلِيَّةِ عَلَى الْكَثَرَةِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ شَرْحِ
مَرَّرَ أَنْتَهَى **قوله** وَلَوْ صَبَّأَ أَيْ غَيْرَ أَمْرٍ دَجِيمٍ لِأَنَّ الْأَمْرَ كَالْأَنْتَى
عَلَى مَا بَاقِي وَيُوجِبُ أَنَّ الْأَفْتِنَانَ بِالْأَمْرِ دَاغِبٌ مِنْهُ بِالْمَرَّةِ لِلْمَخَالِطَةِ
الْأَمْرِ الرِّجَالِ أَنْتَهَى عَنِ عَمَلِي مَرَّرَ **قوله** أَفْضَلُ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ كَالْبَيْتِ
أَيْ وَإِنْ كَثُرَتْ خِلَافُ مَا فِي الْعِبَابِ وَبِحَثِّ الْأَسْنَوِيِّ كَالْأَذْرَعِي
أَنَّ صَلَاتَهُ فِي الْمَسْجِدِ لَوْ كَانَتْ تَقُوتُ الْجَمَاعَةَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ كَزَوْجَتِهِ
كَانَتْ صَلَاتُهُ بِبَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْمَسْجِدِ فَظَاهِرٌ أَنَّ كَثْرَ
جَمْعِ الْمَسْجِدِ وَقِلَّ جَمْعِ الْبَيْتِ كَمَا رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ نَقَلَهُ عَنْ سُبْحَانَا أَنْتَهَى
جَلِي وَعِبَارَةُ شَرْحِ مَرَّرَ وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ لِلشَّخْصِ بِصَلَاتِهِ
فِي بَيْتِهِ بِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلَدٍ أَوْ رَفِيقٍ أَوْ غَيْرِهِمْ بَلْ لِحَثِّ الْأَسْنَوِيِّ
وَالْأَذْرَعِي أَنَّ ذَهَابَهُ لِلْمَسْجِدِ لَوْ فَوَّنَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ فَفَضُولُ ذَلِكَ
أَقَامَتُهَا لَهُمْ أَفْضَلُ وَيُنْظَرُ فِيهِ أَنَّ فِيهِ أَسْعَارًا بِقَرْبِهِ مَعَ امْتِنَانِ
تَحْصِيلِهَا بِإِعَادَتِهَا مَعَهُمْ وَيُرَدُّ أَنَّ الْغَرَضَ فَوَائِدُهَا لَوْ ذَهَبَ
لِلْمَسْجِدِ وَذَلِكَ لَا يُبَارِقُهُ لِأَنَّ حُصُولَهَا لَهُمْ بِسَبَبِهِ رَجَاءُ عَادِلٍ
فَضِيلَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَمَا سَاعِدَةُ الْمَجْرُورِ مِنَ الصَّفِّ
أَنْتَهَى **قوله** أَفْضَلُ صَلَاتِهِ الْمَرَّةَ مَبْنِيَّةً وَقَوْلُهُ فِي بَيْتِهِ خَيْرٌ أَيْ
الْأَفْضَلُ مِنْهَا كَأَنَّ فِي بَيْتِهِ وَهَذَا عَامٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ فَرَادِي أَوْ
جَمَاعَةً فَفِيهِ الْمَدْعَى وَزِيَادَةُ وَكَذَا يَقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآخِي لَا تَمْنَعُوا
نِسَاءَكُمْ الْحَدِيثَ أَنْتَهَى سُبْحَانَا وَقَالَ سُبْحَانَا الْحَفْظُ أَيْ أَفْضَلُ جَمَاعَةٍ

صلاة المراءخ فيكون مطابقا للمدعي انتهى وفي قول علي الجلال
قوله افضل صلاة المراءخ اي سواء طلعت فيها الجماعة او لا في
بيته ولو منفردا الا المكتوبة وسئلها ما طلعت فيها الجماعة والحق
بها صلاة الضحى وسنة الاحرام والطواف والاستخارة وقد
السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي ان الانفراد بالمكتوبة في المسجد
افضل من الجماعة فيها في غير وهو وجبه ولم يوافق عليه شيخنا
نبحا لشيخنا الرمي **قوله** الا المكتوبة اي والانفلا شرع فيه
الجماعة انتهى جلي **قوله** اي ففي في المسجد افضل اي لانه مشتمل
علي الشرف والطهارة واطهار السعار وكثرة الجماعة انتهى شرح
مر **قوله** وبيوتهن خير لهن فان قلت اذا كانت خيرا لهن
فما وجه النهي عن منعهن المستلزم لذلك الجبر قلت لما النهي
فهو المنزلة لم الوجه حمله اي النهي علي زمنه صرحي الله عليه
وسلم او علي غير المشتهيات اذا كنت مبتذلا والمعنى
انهن وان اريد بهن ذلك ونهي عن منعهن لان في المسجد لهن
خير فبيوتهن مع ذلك خير لهن اي اسد خيرا لانها بعد عن
الزينة التي قد تحصل عند الخروج انتهى اي حج **قوله** وامامة
الرجل المراءخ انظر هل ولو صبيا او المراد بالمراءخ خروجها من خلاف
من منع الاقتدار بالصبي حررا انتهى شوري **قوله** وبكره حضورهن
اي كراهة تحريم حيث لم ياذن الحليل انتهى جلي وعبارته شرح
مر ويكره لها اي المرأة حضور جماعة المسجد ان كانت مستهارة
ولو في ثياب مهنة او غير مستهارة وبها سئى من الزينة او الزخ
الطيب والامام او نائبه منعهن حينئذ كما له منع من تناول
ذا نزع كريد من دخول المسجد ويكره عليهن بغير اذن ولج

او حليل

او حليل او ستر او هما في امة من وجوه ومع خبيثة فتنه
منها او عليها انتهت **قوله** ايضا ويكره حضورهن المسجد اي
يحل الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال المقاب
ويكره حضور لذات الحليل بغير اذن ويكره عليه الاذن
لها مع خوف الفتنه بها او لها وبين الحضور للجماعة علي
المعتمد كالعيد وحينئذ تكون الجماعة في المسجد لهن
افضل من الانفراد في البيت انتهى بر ماوي **قوله** وكذا
ما كثر جمعه بان كان الجمع باحد المسجدين اكثر من الآخر
او كان الجمع باحد الاماكن التي غير المسجد اكثر من الآخر والا
فقد تقدم ان ما قل جمعه من المساجد افضل مما كثر جمعه من
غير المساجد خلافا للعباب فقوله من مساجد او غيرها اي
المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد واما المسجد مع غيره
فقد تقدم في قوله والجماعة وان قلت لمسجد المراءخ انتهى جلي
فسرع في سئى اخر وهو ان الامام اكثر ثوابا من المأموم اخذا
تماقا لوم في المفاضلة بين الامامة وبين الاذان علي الخلاف
في ذلك وفيه لو تعارض كونه اماما مع جمع قليل وما موافق مع جمع
كثير فهل تستوي الفضيلتان ويخير الامامة فضل الكثرة
فيصلي اماما او لا فيصلي مأموما فيه نظر والاقرب الاول لما في
الامامة من تحصيل الجماعة له ولغيره بخلاف المأموم فان
الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدرته عابدة عليه وحده
انتهى ع ثم علي مر فسرع لو كان يدرك بعض الصلاة في
عدد كثير وكلها في عدة قليل اتجه مراعاة العدد الكثير
ولو كان لو بادربها اول الوقت حصلها في عدد قليل ولو

أمر حاصلها في الكثير راجي أول الوقت كذا الخط سبجنا الشمس
الرتبي بظهر نخته بشرح المنهاج له وقوله المنهاج عدة
الكثير لعدة محمول على ما إذا كان انتظار القليل بقوت
فضيلة أول الوقت والأما المتجه تقديم القليل والمتجه أيضا
تقديم الجماعة على الخشوع كما حري عليه ابن حج وكذا تقدم
الجمع القليل مع سماع قراءة الإمام قاله في حواشي الروض
وبحث الزركشي أنه لو تعارضت فضيلة سماع القرآن من
الإمام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول
أفضل قاله في الإيعاب وهو محتمل وإن نظر فيه بعضهم
انتهى وأهل النظر أقرب كذا في الفيض في باب التيمم انتهى
سوبري فرغ الفتى الغزالي بأنه إذا كان لوصلى منفردا خضع
أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخضع فالأفراد أفضل
وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعنا الأزرعي والختار
بل الصواب خلاف ما قالاه وهو كذلك لما مر من الخلاف في
أن الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع
شرطا فيها ومن لم كان الرابع أنها فرض كفاية وانها سنة
انتهى شرح مرر وحاصل ذلك أن الجماعة حري فيها خلاف
على ثلاثة أقوال قبل سنة كفاية وقيل فرض كفاية وهو
الأصح وقيل فرض عين وعلى القول الأخير قيل هي شرط
في صحة الصلاة وقيل لا والخشوع حري فيه الخلاف على ثلاثة
أقوال أيضا قبل سنة وهو الرابع كما تقدم في قوله وسن أدانة
نظر محل سجوده وخشوع وقيل ركن كما تقدم في الأركان
وقيل شرط وإذا كان الأمر كما رأيت فوجب تقديم الجماعة على

الخشوع

الخشوع عند التعارض ظاهر لكون الأصح فيها فرض كفاية
والأصح فيه أنه سنة وكون الخلاف فيها في كونها فرض عين
ولكونها شرطا لصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع
هذا حاصل ما ذكره مرر وابن حج ولم يتعرضا للخلاف في كونه
ركنا هل هو مساو للخلاف في كونها فرض عين أو شرطا أو
دونه أو أقوى فراجع انتهى شيخنا حاف فهو واجب خبر ما كان
ودخلت الفاء في خبرها تتضمنها معنى الشرط انتهى سوبري
قوله بل قال المتولي أن الأفراد فيها أحق هذا هو المتجه انتهى
شرح مرر وقياس ذلك أنها في المسجد الحرام منفردا أفضل من
الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها جماعة
في المسجد الأقصى انتهى سمع على البهجة أقول وقد يتوقف في
أفضلية الأفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لأن
الجماعة في المسجد الأقصى بسبع وعشرين درجة وفي المدينة
بصلايتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمس وعشرين
على مسجد المدينة الآن يقال أن الصلوات التي صوغت بها الصلاة
في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاث فليسا حل فانه فيه
نظر أو وجهه أن مسجد المدينة له شرف على الأقصى فيجوز أن
يختص بفضائل تعارض الجماعة الأقصى أو تزيد عليه انتهى ع
على مرر **قوله** إلا نحو بدعة إمامه عبارة أصلا مع شرح مرر
البدعة إمامه التي لا يكفر بها كعزبي ورافضي وقد روي
ومثله الفاسق كما في المجموع والمتهم بذلك كما في الأنوار وكل
من يكفر الاقتداء به كما في النوسط والمخادم ولكون الإمام
لا يقتد به وجوب بعض الأركان أو الشروط كحنفي أو غيره وإن أتى

بها القصد بها التقليل وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء
 به مطلقا بعض اصحابنا وتجويز الاكثر له لمراعاة مصلحة
 الجماعة واكتفاء وجود صورتها والالم بصح الاقتداء بخالف
 ونعتلت الجماعات فالأقل جماعة افضل ولو تعذرت الجماعة
 الا خلف من يكرم الاقتداء به لم تنف الكراهة كما سئل
 كلامهم ولا نظر لادامة تعطيلها لسقوط فرضها حينئذ
 ونقتضي قول الاصحاب ان الاقتداء بامام الجمع القليل
 افضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفا فيما
 يبطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء المبتدع
 ومن بعده وايضا افضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم
 شعري وجزم به الربيعي وقال الكمال اني شريف لعله
 الاقرب وهو المعتمد وبه افقى الوالد رحمه الله تعالى وما
 قاله ابو اسحاق ان الاقتداء بالمخالف غير صحيح ويستثنى من
 كون كثير الجمع افضل من قليله صور ايضا منها ما لو كان
 قليل الجمع يبادر امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في
 اول الوقت اولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو كان امام
 الجمع الكثير سربع القراءة والمأموم يطيلها لا يدرك معه الفاتحة
 ويدركها مع امام الجمع القليل قاله الفوراني ومنها ما لو كان
 قليل الجمع ليس في ارضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لا يستبلا
 ظالم عليه فالسالم من ذلك اولى ولو استوي مسجد جماعة
 قدم الاقرب مسافة الحرمه الجوارية ما انتفت شبهة فيه عن
 ما لا يابنه او واقفه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مترنبا فذهب
 الى الاول افضل كما بحثه الاذري لان مؤذنه دعاه او لا انتهت

وينبغي

وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من
 امام الجمع الكثير لفقه او نحو مما ياتي في صفة الائمة انتهى ع
 ش عليه **قوله** ايضا الا نحو بدعة امامه اي التي لا يكفر بها
 كالمجسمة على المعتز فان كفر بها كمنكر البعث والمجسرات الاجسام
 وعلم الله بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به انتهى حلي
قوله واللام بمعنى مع اي ما كثر جمعه افضل في كل حال الا
 مع نحو بدعة امامه وبدعة كان كان جهويا او مجسما لا صريحا
 انتهى شيخنا **قوله** كفضله اي المتحقق او المتوهم به وكل من
 يكرم الاقتداء به كما في الخادم وسيف في كلامه في صفات
 الائمة كراهة الاقتداء بالفاسق والمبتدع الذي لا تكفره انتهى
 حلي **قوله** او تعطل مسجد لغيبته اي ان سمع اذانه ولا فلا
 غيره بتعطله وكتب ايضا حيث كان الجمع الكثير بمسجد فان كان
 بغير مسجد وخشي تعطيل غير المسجد فكذلك كما علم من تعجبه
 السابق فاقصا على المسجد ليس لاجرا غير كما قد يتوهم
 انتهى حلي فذكر اقامة جماعة بمسجد غير مطروق له امام راتب
 من غير اذنه قبله او بعده او بعده فان غاب الراتب من انتظامه
 لم ان ارادوا افضل اول الوقت اقم غيره ولا فلا الا ان خافوا
 فوت كل الوقت ومحل ذلك حيث لا فتنة والاصلوا فرادي
 مطلقا اما المسجد للمطروق فلا يكرم فيه تعدد الجماعة ولو كان
 له امام راتب ووقع جماعة من حاكم افي به الوالد رحمه
 الله تعالى انتهى شرح مرفوع لو كان بجوار مسجد
 واستوياني الجماعة راعي الاقرب والحق الاستوي العكسي
 لكثرة الخطا والتساوي للمعارض وهو ان الاقرب حق

الجوار والبعد فيه اجر يكفى الخطا فرغ اذا كان عليه الامامة
في سجود فلم يحضر احد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده
لان عليه سبيلين في هذا السجود الصلاة والامامة فاذا فات
احدهما لم ينقطع الاخر بخلاف من عليه التدريس لان المقصود
منه التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام فعليه
امران نقله سمع عن مرارته في سورتي وعبارته البرماوي
بخلاف المدرس اذا لم يحضر الطلبة لا يتركه الحضور لانه لا يتعلم
بلا متعلم ومثله الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم بلا معلم
انتهت وليس المراد بالطلبة في قوله بخلاف المدرس اذا لم يحضر الطلبة
خصوص المقررين في الوظائف بل حيث كان اذا حضر يحضر غيره
من يسمعه وجبت القراءة عليه لانه ليس المراد بالوجوب الا لم
بالترك من حيث هو ترك للامامة او التدريس بل المراد وجوب
ذلك لاستحقاقه العلوم انتهى ع س ع علي مرر ثم قال شيخنا
السوري يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم
ما يستفيدونه كالترغيب والترهيب وحكايات الصالحين اقول
ولعل هذا محمول على ما اذا لم يحضر عنده من يفهمه يعين
الواقف سيما في ذلك واما لو عين تفسير اسلا ولم يحضر عنده
من يفهمه فلا يجب عليه القراءة ويستحق العلوم ولا يقال يقرأ
ما يمكنهم فهمه لانا نقول هذا خلاف ما شرطه الواقف لانه
غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره انتهى **قوله** قريب
او بعيد اي عن وطن طالب الجماعة اي سواء كان المسجد
الذي ينقطع بغيبته اقرب الي وطنه عن الذي جمعه كثير
او ابعد الي وطنه عن الذي جمعه كثير وقوله عن الجماعة

فيه متعلق بنعطل **قوله** بل الافراد في الاولي افضل
ضعيف والمعتد حصول فضيلة الجماعة بتامها وان كرهت
الجماعة من جهة اخرى انتهى من شرح مرر **قوله** واطلا في
المسجدي في قوله ونعطل مسجد اخيه اي فتي كان يلزم علي
الذهاب لكثير الجمع فعطل قليل الجمع صلي فيه سواء كان
قريبا منه او بعيدا انتهى شيخنا **قوله** وتترك فضيلة
تحرر الخ وهي غير فضيلة الجماعة فهي فضيلة اخرى زايدة
انتهى شيخنا وفي قل علي الجلال فرغ يقدم الصف الاول
علي فضيلة التخرم وعلي ادراك غير الركعة الاخيرة **قوله**
غف تخرم امامه هذا علي المعتد وقيل بادراك بعض القيام
لانه محل التخرم وقيل بادراك الركوع الاول لان حكمه
حكم قيامه ومحل ما ذكر من القولين فبين لم يحضر احرا امام
والا بان حضره واخر فاته عليهما ايضا وان ادرك ركعة
كما حكاها في زيادة الروضة عن البسيط واقرب انتهى شرح
مرر **قوله** ان لم تعرض له وسوسة خفيفة اي بحيث لا
يكون زمنها يسع ركعتين فعليين ولو طويلا وقصيرا
من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما بعلم ذلك من
الكلام علي التخلف عن الامام ولو خاف فوت الوقت لوله
يسرع فانه يسرع وجوبا كما لو خشي فوت الجمعة انتهى حلي
ومثله شرح مرر وقوله بل يحشي بسكينة اي وفي فضل
الله تعالى حيث قصد امتثال السارع بالثاني ان يثيبه
علي ذلك قدر فضيلة التخرم او فوقها انتهى ع س علي مرر
قوله وتترك فضيلة جماعة الخ اي فيترك العدد كله

الخمس والعشرين او السبع والعشرين ولو اقترب في التشهد
 الاخير فقل له لكن دون فضيلة من ادركها اي كيف
 لا كما انتهى **سبحنا قوله** وجماعة ما لم يسلم اي في غير
 الجمعة اما الجمعة فلا تدرك الا بركعة كما يعلم من بابها
 انتهى شرح مررو قوله فلا تدرك الا بركعة وعليه
 فلو ادرك الامام بعد ركوع الثانية صحت قدرته وحصلت
 فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهره فقل له ولا
 في غير الجمعة لعل مراده ان الجمعة لا تدرك بما ذكر من
 الاقتداء به فيبيل السلام لان فضيلة الجماعة لا تحصل له
 وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته انتهى ع شى عليه
 اي ما لم يسرع في السلام فلو ادى بالنية والتحرر عقب
 شروع الامام في التسليمة الاولى وقبل تمامها فهل يكون
 محصلا للجماعة نظرا الى ادراك جزء من صلاة الامام او لا
 نظرا الى انه انما عقد النية والامام في التحلل فيه احتملان
 حزم الاسنوي بالاول وقال انه مصرح به والوزرعة في
 التحريم بالنافي قال الكمال ابن ابي شريف وهو الاقرب
 الموافق لظاهر عبارة المنهاج ونعمه قوله قول ابن النقيب
 في التهذيب اخذ من التنبيه وتذكر كما قبل السلام
 انتهى وهذا هو المعتمد كما افني به الوالد رحمه الله تعالى
 انتهى شرح مررو قوله او لا نظرا الى الخ اي او لا تتعقد
 جماعة بل فرادي كما يفيد الترديد بين حصول الجماعة
 وعدم حصولها ولو اراد عدم انعقادها اصلا لقال هل
 تتعقد صلاة او لا هذا وقد نقل عنه انه ذكر او لا انها لا تتعقد

اصلا

اصلا ثم رجع واعتمد انعقادها فرادي قال الخطيب مثل
 ذلك في انعقادها فرادي ما لو تقارنا انتهى ع شى عليه وفي قل
 علي التحلل قوله ما لم يسلم اي يسرع في التسليمة الاولى والا
 فلا تتعقد صلاة جماعة ولا فرادي عند سبحنا الزيادي تبعنا
 سبحنا الرمي وان كان شرجه لا يفيد وعند الخطيب تتعقد
 صلاة فرادي وعند ابن حج تتعقد جماعة انتهى **قوله** ايضا ما
 لم يسلم هذا على الصحيح ومقابلته بقول انها لا تدرك الا بدارك
 الركعة انتهى من شرح مررو **قوله** وادلم يقعد معه ويجرم عليه
 القعود لانه كان كمتابعة وقد فانت بسلام الامام فان كان
 عامدا عالما بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا لم تبطل
 وتجب القيام فورا اذا علم ويسجد للسجدة في اخر صلاته لانه
 فعل ما يبطل عمده انتهى ع شى علي مررو **قوله** بان سلم عقب
 تحريره فان لم يسلم الامام قعد المأموم فان لم يقعد عامدا
 عالما بل استمر فابا الى ان سلم بطلت صلاته لما فيه من المخالفة
 الفاحشة نعم يظهر انه يعتذر هذا التخلف بقدر رجلك الاسرحة
 اخذ ما لو سلم امامه في غير محل تشهد وما لو جلس بعد
 الهوي نائلا ولو احرم معتقدا ادراك الامام قبيل سبق الامام
 له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لخوضه فالظاهر انعقاد
 القدوة انتهى برلسي انتهى سويدي وقررر سبحنا الحنفى
قوله لا درك ركعة معه فيه انه ادرك ركعتين وهما النية
 والتكبير الا ان يراد بالركن الجنس او ان النية لما كانت
 مقارنة للتكبير عدتها ركعة انتهى اظفجى **قوله** لكن دون
 فضيلة من ادركها من اولها اي ودون فضيلة من سبقه

بالافتراء وان لم يدركها من ادائها مقتضى ذلك ادراك
فضيلتها المخصوصة وهي السبعة والعشرون لاجزء من
ذلك يقابل الجزء الذي ادركه لانه متى حصلت فضيلة الجماعة
حصل الثواب المخصوص الا انه دون ثواب من ادركها قبل
ذلك كيفما فعل هذا مراد شيخنا بقوله ومعنى ادراكها
حصول اصل ثوابها واما كماله فانما يحصل بادر اكها من
اولها ولهذا لورجى جماعة يدركها من اولها ندب له انتظارها
عالم بخف خروج وقت فضيلة او اختيار وانما ادرك الفضيلة
في هذه من اولي صلاته لاستحباب الجماعة عليها وهذا فارق
الامام اذا نوي الامامة في أثناء صلاة حيث لا تنعطف الجماعة
عليه باصبي وفارق نية الصوم قبل الزوال لانه لا ينقض انتهى
بر ماوي **قوله** ولا يستوي الاكمل اي بل ياتي بادي الكمال
انتهى شرح مراد منه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتي به
الامام ولو غير المحصورين لقلته انتهى ع ثم عليه نعم ألم تنزل
وهل اتى في صبح يوم الجمعة ندب له ان ينويها مطلقا انتهى
بر ماوي **قوله** الاكمل المستحب للفرد اي من طوال المفصل
واوساطه وقصاره وادكار الركوع والسجود انتهى محلي انتهى سوبري
ولا ياتي ببعض السورة من الطوال لان السورة اكمل من بعضها
وينقص من الادكار قدر يظهر به التحقيق انتهى بر ماوي
قوله فان فهم الضعيف والسقيم يجوز ان من عطف احد المتساويين
علي الاخر ويجعل ان المراد بالسقيم من به مرض عرفا وبالضعيف
من به ضعف بنية كخافة ونحوها وليس فيه مرض من الامراض
المتعارفة انتهى ع ثم علي مر **قوله** وكره تطويل الخ هذا مقيد

بقوله

بقوله الا في ولو احس بداخل الخ وحين كرم له ذلك كرهت الصلاة
خلفه ولو كان اما بارانيا فالصلاة خلف المستعجل بالجماع لازهر
حيث اتى بادي الكمال افضل من الامام الرابع اذا طول انتهى محلي
قوله لان رضوا اي لفظا او سكوتا مع علم برضاهم فيما يظهر
انتهى شرح مرر ولورضوا الا واحدا او اثنين فافتي ابن الصلاح
بانه ان قل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال في المجموع
وهو حسن متعين وخالفها التكني انتهى زيادي وعبارة
شرح مرر فان جهل حالهم او اختلفوا لم يطول الا ان قل من لم
يرض وكان ملازما فلا يعتدل عليه ولا يفوت حقهم الا تخلف
لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة او نحوها خفف لاجله
كذا فتي به ابن الصلاح قال في شرح المذهب وهو حسن متعين
انتهى **قوله** محصورين المراد بهم من لا يصلي دراه غيرهم
ولو الفا فالمحصور هنا غير المحصور في باب النكاح انتهى عباب
قوله كتابه عليه الاذري فابدية حيث قالوا كما عليه
الاذري مثلا فالمراد به انه معلوم من كلام بعض الاصحاب
وانما الاذري الذنبية عليه او كما ذكره الاذري مثلا
فالمراد ان ذلك من عند نفسه كذا افاده شيخنا الزياي
عن صاحبنا انتهى سوبري **قوله** ولو احس الامام الي اخره
استثناء من قوله وكره تطويل اي الا في هذه الصورة
فلا يستمرط فيها رضاهم انتهى شيخنا وقيد السارح بالامام
ولم يقل المصلي لبس المنيق لان الشروط الاتية لانا في الا في
الامام والا فالمنفرد اذا احس بداخل يريد الافتراء به فانه
ينتظر ولو مع تطويل لفقد من يتضرر انتهى سوبري

باختصار وعبارة شرح مرر وخرج بقولنا الامام المنفرد اذا
 احس بداخله يريد الاقتداء به فيقبل ان ينتظر ولو مع طول
 لفقد من يتضرر به ويؤخذ منه ان امام الراشدين بشرطهم
 المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكن يقتضي كلام المصنف عدم
 الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوي وان قال في الكفاية انه لم
 يقف فيه على نقل صريح لا سيما ان رجوع الضمير في احس المصلي
 لا الامام انتهت وقوله عدم الانتظار مطلقا معناه انتهى عن
 عليه **قوله** ايضا ولو احس هذه هي اللغة المشهورة وفي لغة
 عربية بلا غير انتهى شرح مرر اي واللغتان فيما اذا كان احس
 بمعنى ادرك فلا يريد قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده
 ان تحسبوهم باذنه الآية فانه ليس بهذا المعنى وفي المختار
 وحسبوهم استأصلوهم قتلا وبأية رد ومنه قوله تعالى
 ان تحسبوهم باذنه وقال البيضاوي اي تقتلوهم من حبه اذا
 ابطل حبه انتهى عن ش عليه **قوله** في ركوع او تشهد الخ
 القيود خمسة والاول مردود فالسن في صورة واحدة والكراهة
 في خمسة مفروقات الخمس والاخير ليس مكررا مع الثالث
 لانه قد يكون معه مع التمييز كان ينتظره لصلاحة لتقو عليه
 بركته ومع ذلك لا يسر الانتظار فاحتاج الى الاخير ويزاد
 فيه سادس وهو ان يظن ان يقتدي به ذلك الداخل وهذا
 يؤخذ من قول السارح يقتدي به وان لا يكون الداخل بعد
 البطوء وتاخير الخرم وان لا يخشى خروج الوقت بالانتظار
 وان لا يكون الداخل لا يعتقد ادراك الركعة او فضيلة جملة
 بادراك ما ذكر وهذه الثلاثة تؤخذ من قول السارح واستثنى

من سن الانتظار الخ ويزاد عاش وهو ان يظن ان يأتى
 بالاحرام على الوجه المطلوب من القيام انتهى شيخنا وفي قول
 على الجلال قوله يقتدي به اي وهو يعتقد ادراك الركعة
 بالركوع وادراك الجماعة بالشهادة ولم يكن به وسوسة ولم
 يخف الامام خروج الوقت او بطلان صلاة الداخل كان يركع
 قبل ان تمام التكبير انتهى **قوله** غير ان الخ اي اذا كان المأموم
 يصلي الكسوف بركوعين والاسن انتظاره انتهى شيخنا **قوله**
 بداخله اي من ليس بالدخول وسارح فيه بالفعل **قوله** محل
 الصلاة اي وان اشع جدا اذا كان سجدا او بيتا وان كان
 قضاء فبان يقرب من الصف الاخير ان تعدت الصفوف
 عرفا انتهى جلي **قوله** يقتدي به اي يريد الاقتداء به انتهى
 شيخنا **قوله** سن انتظاره لله الخ عبارة اصله مع شرح مرر
 ولو احس في الركوع الذي تدرك به الركعة او تشهد الاخير
 بداخله بكم انتظاره في الاظهر من اقوال اربعة ملفقة
 من اقوال ثمانية ان لم يبالغ فيه ولم يفرق بضم الزا بين
 الداخلين قلت المذهب استجاب انتظاره بالسروط المذكورة
 وهو القول الثاني والله اعلم ولا ينتظر في غيرها اي الركوع
 والشهادة الاخير من قيام او غيره فيكره اذا قابله فيه وما تقرر
 من كراهة الانتظار عند فقد شرط من الشروط المذكورة
 ولو على نصيب المصنف الذنب هو ما في التحقيق والمجموع وحى
 عليه الشيخ في شرح منجه تبعا لصاحب الروض وافق به الوالد
 رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافا لما فهمه السارح من الكراهة
 على الطريق الاول من عدم استجابه اي اباحته على الثاني انتهت

قوله اعانة له على ادراك الركعة اي فضلها كما سيذكر وان
كانت صلاة غير مخفية عن القضاء والنظر ما صورة الانتظار
لله مع التمييز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذكر في الروضة
ان الانتظار لغير الله هو التمييز فليحذر انتهى جلي ويمكن
ان يكون اصلا الانتظار لله لكنه انتظر زيدا مثلا لخصاله
المحمدة ولم ينتظر عمرا مثلا لفقد تلك الخصال المحمودة فيه
فالانتظار لله وجد مع التمييز لا تري انه اذا كان يتصدق
لله ويعطى زيدا لكونه فقيرا ولم يعط عمرا لكونه غنيا فقد
وجد هذا التمييز مع كون التصديق لله انتهى عماوي **قوله**
ان لم يبالغ في الانتظار فلو انتظر واحدا بلا مبالغة فجاء اخر
وانتظره كذلك اي بلا مبالغة وكان مجموع الانتظار بين
فيه مبالغة فانه يكره بلا شك انتهى من شرح مرور سواء كان
دخول الاخر في الركوع الذي انتظر فيه الاول او في ركوع اخر
انتهى عن عليه **قوله** او بين بصر قرأه بفتح الدال وكسر
الهمزة انتهى عن من **قوله** واما اذا خشي فوت الوقت بانتظار حرم
في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المدا بان يشرع فيها ولم يبق
من وقتها ما يسعها انتهت **قوله** اي وان لم يكن الانتظار
في غير الركوع الخ يكره الانتظار ايضا اذا قيمت الصلاة وقول
المادري لو اقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر
لا يختلف المذهب فيه معناه كما افاده الوالد رحمه الله تعالى
لا يحل جلا مستوي الطرفين فيكون تنزيها وان جزم في العتب
بالحرمة بحسب ما فهمه انتهى شرح مرور **قوله** او فيها واحس
بخارج بان احس به قبل شروعه في الدحول فلا ينتظر

لعدم

لعدم ثبوت حق له الي الان وبه يندفع ما استشكل به بان
العلامة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد
وداخل بعيد مع سعة انتهى شرح مرور **قوله** او لم يكن
انتظار لله عبارة الاسنوي وحيث انتظر لا يقصد التقرب
بطلت صلاة بالانقاف للتشريك انتهى وهو ممنوع فقد صرح
الشيخان بانا حيث قلنا بالكرهية لا تبطل الصلاة رايت ذلك
في شرح المذهب والرافعي والروضة انتهى اقول نقل ما قاله
الاسنوي اني العمد عن الرفعة وقال انه سبق فلم انتهى سم
قوله بل قال الغوري انه يكره قال ابن حج لكن ينبغي حملة
على تودد لغرض دينوي له سم والغوري هو ابو القاسم عبد الرحمن
ابن محمد بن فوران بضم الفاء نسبة الي فورانه تفقه علي القفال
واخذ عنه المتولي وغير المتولي بمروفي شهر رمضان سنة احدى
وستين واربعماية انتهى برماوي **قوله** ان كان للتودد الي اخر
دينوي والاكرم وقوله في الاولى اي غير الركوع والشهد
ولا يخفى ان الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل
برضي المحصورين كما علم مما سبق فالانتظار مطلوب مطلقا اي
رضي المحصورون او لا ان لم يطلبه للمد المذكور انتهى جلي **قوله**
لعدم فائدة الانتظار في الاولى نعم ان حصلت فائدة كان
علم انه ان ركع قبل احرام المبوب احرم جازيا سن انتظار
قا بما انتهى سم علي المذاهب اي وان حصل بذلك تطويل الثانية
مثلا علي ما قبلها انتهى عن من علي مرور قد سبق الانتظار كما
في الموافق المتخلف لا اتمام الفاتحة في السجدة الاخيرة لغوات
ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتي انتهى شرح مرور **قوله**

في الباقي هو اربع صور لكن التقصير ظاهر في صورة الخاج
عن محل الصلاة والصبر ظاهر في الاربعة وذلك لان الامام
يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيصرون
بخلاف عند وجود الشرط فيعود لهم الثواب من فعل الامام
ما من في حقه فيبارك في صلاتهم انتهى **بفتح** وبها
صرح صاحب الروض الخ عبارة المحلى في شرح الاصل
واصل الخلاف هل ينتظر او لا قولان احدها نعم بالشرط
المذكورة والثاني لا بالشرط المذكورة ايضا حكاهما في شرح
المهذب وكثيرون من الاصحاب في الكراهة نافين الاستنجاب
واخرون في الاستنجاب نافين الكراهة فعني لا ينتظر على
الاول بكره ومعني ينتظر عليه لا يكره اي يباح وعني الثاني
لا يستحب فحصل من هذا الخلاف اقوال بكره يستحب لا يكره
ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجح اي يباح كما حكاه
لما ورد في وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للاس
بالتخفيف ووجه الاستنجاب الاعانة على ادراك الركعة في
المسئلة الاولى والجماعة في الثانية ووجه الاباحة الرجوع الى
الاصل لتساقط الدليلين بتعارضيهما ودفع التعارض
بان المراد من التخفيف عدم المسئلة والانتظار المذكور لا يسق
على المأمومين وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة تجزم
بكراهة الانتظار على الطريقة الاولى وبعدم استجابه اي
اباحته على الثانية انتهى وقوله اقوال اي ثلاثة احدها يكره
وهو معني لا ينتظر على الاول والثانيهما يستحب وهو معني ينتظر
على الثاني والثالث لا يكره وهو معني لا ينتظر على الثاني وهو

معني

بمعني يباح فالقولان الاولان صريحان والثالث ضمني انتهى
قل عليه مجروفا فحينئذ تعلم ان كلام سارحنا انما
ثلاثة الاول انه وقع في التلخيص لانه قال بالاستنجاب عند وجود
الشرط وهذا من الطريقة الثانية في عبارة المحلى في عبارة
ابن ابي عمير قال بالكراهة عند انتفايها وهذا من الطريقة الاولى كما
اشار له المحقق بقوله وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة
تجزم بكراهة الانتظار على الطريقة الاولى والثاني ان ما حكاه
عن الروضة من قوله وهي ان في الانتظار قولان الخ ليست
طريقة من الطريقتين المذكورتين لان حاصل اولاهما
انه يكره او يباح قولان وحاصل ثانيتهما انه يستحب او يباح
قولان واما انه يستحب او يكره فليس من الطريقتين فليتأمل
كلامه مع كلام المحلى والثالث ان مناقضة المحلى بقوله فلا
يقال الخ لا وجه لها لانه كان فهم ان المحلى رتب الاباحة
عند فقد الشرط على الطريقة الاولى وحققا ان يرتب
عليها الكراهة فهو ممنوع لما علمت من عبارة حبيب رتب
الكراهة على الاولى والاباحة على الثانية وان اراد ان
الاباحة لا ترتب على الثانية فيقال عليه ان كان بالراي
فلا يسلم وان كان ينقل فليبين على انه يقال ان كان مراد
السارح ايضا ان الكراهة ترتب على الثانية لا الاباحة
يقال عليه كان يصح ان يستند في الكراهة للطريقة الثانية
فلم يستند فيها للاولى دون الثانية مع انه لو استند لها
لسلم من وقوعه في التلخيص المتقدم بيانه فليتأمل انتهى
قوله اخذ من قول الروضة الخ اقوال قول الروضة المذكور

انما يفيد كراهة الانتظار في غير الركوع والتشهد لا فيها
ايضا عند تخلف الشروط وهو موضوع النزاع الذي خالف
فيه الجلال المحلي رحمه الله تعالى وقوله الماخوذ من طريقة
ذكرها فيها قبل الامن طريقة الاستحباب ممنوع فان
طريقة الاستحباب هي التي اعتمدها الغزالي في وجوبه
والرافعي ذكرها في شرحه وذكر طريقة ثانية في الكراهة
وعندها لم يذكر هذه الثالثة التي نسبها السارح لشرح
المهذب وقال اعني الرافعي انها كالمركبة من الطريقتين
الاوليتين لم يثبت القول بذلك بعد حيث قال ثم المقابل لقول
الاستحباب انما هو عدم الاستحباب قال ويمكن ادراج الحاصل
من باقي الخلاف فيه بان يقال اذا قلنا لا يستحب فهل يكبر فيه
القولان فان قلنا يكبر فهل تبطل الصلاة فيه القولان
انتهى فقوله فهل يكبر فيه القولان الاربع منهما عدم الكراهة
كما هو مصرح به قبل ذلك في الشرح الكبير وكذا في المحرر
فقد اثبت الاباحة على القول بعدم الاستحباب وهو عيب
ما فيه الجلال المحلي رحمه الله تعالى واما هذه الطريقة
المسوبة لشرح المهذب فلم يعول عليها المحلي ولم يحكمها
اخذا من قول الرافعي انها كالمركبة من الطريقتين انتهى سم
وقوله انما يفيد كراهة الانتظار الخ الحق انه يفيدها في
غير الركوع انتهى والتشهد ايضا لان قوله ويكره في غيرها
يصدق بهما عند عدم الشروط لان كلاهما عند عدم الشروط
يصدق عليه انه غيرهما عند وجودها كما لا يخفى **قوله** الماخوذ
اي التصريح من طريقة وضهري ذكرها راجع للكراهة وضهري

فيها راجع للطريقة انتهى زيادي انتهى ع س وهذا يفيد ان
قول السارح الماخوذ من طريقة النعت للتصريح المذكور
في قوله مع التصريح بالكراهة او المفهوم من قوله وبها صرح
صاحب الروض والادوية ان نعت لقول الروضة اي اخذا
من قول الروضة الخ الماخوذ ذلك القول من طريقة والمراد
بالطريقة حكاية الاقوال عن السافعي اي والطريقتان مفروضا
عند وجود الشرط ومحل الاخذ من الاول قوله وقيل يكبر اي
عند وجود الشرط فعند نفيها الذي هو مدعي السارح
اولي والثانية لا تصلح للاخذ منها لانه لا يلزم من الاستحباب
اذا الاباحة عند وجود الشرط الكراهة عند عدمها الذي هو
مراد السارح وقوله فلا يقال تفريع علي قوله لامن الطريقة الخ
اي لانه لو اخذ منها كان عند فقد الشرط مباحا انتهى شيخنا
قوله ذكر ما فيها قبل اي قبل قوله قلت الخ انتهى شيخنا قوله
وبدائها في المجموع اي قدمها على الطريقة الثانية انتهى شيخنا
قوله وهي ان في الانتظار قولين اي عند وجود الشرط انتهى
شيخنا وقوله لامن الطريقة مقطوف على قوله من طريقة ذكرها
الخ فكانه قال الماخوذ من طريقة ذكرها فيها الخ لامن الطريقة
التي لم يذكرها فيها بل التي هي نافذة للكراهة **قوله** المستدبر
للخلاف اي عند وجود الشرط انتهى شيخنا **قوله** فلا يقال
الخ تفريع علي نفي اخذه من الثانية اي فيتفرع على النفي
انه عند فقد الشرط يكون مكروها لا مباحا انتهى شيخنا
قوله ايضا فلا يقال اذا فقدت الخ لم يقله المحلي علي انه
طريقة له بل تخريب المحل النزاع في الطريقة الثانية كما حرم

في الاولى وعبارته بعد ذكر الطريقتين وحيث انتفى شرط
من الشروط المذكورة تحرم بكراهة الانتظار على الطريقة
الاولى وبعدم استجابه اى باباحته على الثانية انتهت
قوله كما فهمه بعضهم تعرض بالجلال المحلى في شرح
الاصل وهو وجبه اذ الطريقة التي في المجموع هي طريقة
الغزالي التي اعتمدها في وجبه وقال الرافعي انها كالمركبة
من الطريقتين الاولتين ولم يعول عليها انتهى برماوي
وهو ما خوذ من قول علي الجلال بالحرف **قوله** لو وزع علي
جميع الصلاة اى على القيام والركوع والاعتدال والسجود
الى اخر الاركان لظهر اثره فيه كان بعد القيام طويلا في عرف
الناس والركوع طويلا في عرف الناس وهكذا انتهى شيخنا
قوله ومن اعادتها الخ قبل المراد بالاعادة هنا معناها القوي
لا الاولى اى بناء على انها عندهم ما فعل الخلل في الاولى من
فقد ركن او شرط اما اذا قلنا انها ما فعل الخلل او عذر كا
لنواب فيصع ارادة معناها الاصولي اذ هو حينئذ فعلها
فانما رجاء لنواب انتهى ع س ع علي مرر عن ابن حج وانما
تطلب الاعادة لمن الجماعة في حقه افضل بخلاف نحو العاري
في غير محل لربها فانها لا تنعقد انتهى من شرح مرر **قوله**
اي المكتوبة اى على الاعيان فخرج صلاة الخنزة فلا تنس
اعادتها لانه لا ينقل بها كما ياتي لكن لو اعادها ولو مرات
كثيرة صححت ووقعت نفلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن
القياس فلا يقاس عليها انتهى شرح مرر وسنن القياس
هو ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد ووجه الخروج عنه

التوسعة

التوسعة في حصول نفع الميت لا احتياجه له اكثر من غيره
انتهى ع س عليه وعبارة السارج في الجنائز وليس تكريرها
اي الصلاة عليه وينوي بها الغرض كما في المجموع عن النووي
وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى سواء كانت قبل الدفن
او بعده لا اعادتها فلا تنس قالوا لانه لا ينقل بها ومع ذلك تقع
نفلا قال في المجموع انتهت وفي ع س علي مرر هناك قوله فلا
تنس اى لاجماعة ولا فردي فلو اعادها وقعت نفلا كما سبق فلا
تنعقد الاعادة بمرة ولا جماعة ولا فردي ووقعها نفلا مستثنى
من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه
الاستثناء ان الغرض من الصلاة على الميت السقاة والرداء
وكثرة الثواب له ولا يحب في هذه المعادة نية الفرضية انتهى
ودخل في المكتوبة الجمعة فيسن اعادتها عند جواز تعددها او
سفره لبلد اخر يراهم يصلونها خلافا لما منع ذلك قال
شيخنا السبراملي وهل يجب من الاربعين في الثانية اكتفاء
بنية الفرضية او لا لوقوعها له نافلة فيه نظر والاطلاق يقتضي
الاول انتهى برماوي **قوله** ايضا اي المكتوبة اى ولو جمعة
او مقصورة او لم تغن عن القضاء انتهى شيخنا وعبارة شرح
مرر ودخل في المكتوبة الجمعة فيسن اعادتها عند جواز تعددها
او سفره لبلد اخر يراهم يصلونها خلافا لما منع ذلك كما لا ريب
ولو صلى معذورا الظهر ثم ادرك الجمعة او معذورا اي او
ادرك معذورا فادرك مسقط عليه انتهى يصلون الظهر
من له الاعادة كما سئلهم كلامهم وافق به الوالد رحمه الله تعالى
انتهت وقوله عند جواز تعددها خرج به ما لم تتعد ربان لم يكن

في البلد الامعة واحدة فلا تصح اعادة فيها الاظهر والامعة حيث
صحت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خذل فينقض فسادها وتعذر
اعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس باعادة بالمعنى الذي الكلام
فيه ومحل كونها لا تعاد جمعة اذا لم ينتقل لمحل آخر وادرك الجمعة
تقام فيه ولما كونها لا تعاد ظهر فيكون على اطلاقه كما يصرح بما
ذكر قول شرح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فنسب
خلافا للاذري ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد او سفره
لبد اخر يراهم يصلونها ولو صلى بعد الظهر ثم ادرك الجمعة
او بعد وزين يصلون الظهر سنة الاعادة فيها ولا يجوز إعادة
الجمعة ظهرا وكذا عكسه لعبر المعذور انتهى قال رحمه الله تعالى
في فتاويه الكبرى وجه المنع ان الاعادة انما تدب لتحصيل كمال
في فريضة الوقت فبينا ان صلى منفردا او ظنا او رجاء ان
صلاها جماعة ولو الجماعة اكمل ومن صلى الجمعة كانت هي
فرض وقته فاعادتها ظهرا لا ترجع بكمال على الجمعة التي هي
فرض وقته اصلا فلما لم يكن في اعادتها ظهرا كمال يرجع
لفرض الوقت امتنع اعادتها ظهرا لانها عيب والعبادات
يقتصر فيها على محل ورودها او ما هو في معناه من كل وجه
انتهى عن شئ عليه **قوله** ولو صليت جماعة هذه الغاية للرد
وعبارة اصله مع شرح مروون للمصلي وحده وكذا جماعة
على الاصح ومقابل الاصح بقصر على الانفراد نظرا في جماعة ^{الوانه}
حصل فضيلة الجماعة فلا معنى للاعادة بخلاف المنفرد وورد مع
ذلك كله انتهت **قوله** من نقل نسي فيه الجماعة يستثنى منه
وترخصان فلا نسي اعادته كما تقدم بل لا تصح ازيد

خرج ما لا نسي فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى اذا
فعل جماعة فلا نسي اعادته وهل تنعقد فيه نظير وقياس
ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانقضاء انتهى سمع على
ابن حجر **قوله** مع غير ابي من اولها الى اخرها ولا يستترط ان
يدرك فالتحذير الامام وتحريمه بل لو ادركه في الركوع اي ركوع
الاولى كفى ولو تباطأ عنه حتى ركع قصدا انتهى شيخنا
عبار في شئ على مر تنبيه افنى شيخنا الشهاب الرمي بان
بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى اخرها
اي بان يدرك ركوع الاولى وان تباطأ قصدا اذ لا يكتفى بوقوع
بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة او سبقه
الامام ببعض الركعات لم ينقض وقضية ذلك انه لو وافق الامام
من اولها لكن تاخر سلامه عن سلام الامام بحيث بعد منقطعاً
عنه بطلت وانه لو راي جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى
او فيما بعدها امتنع الاعادة معهم ولو لحق الامام سره وسلم
ولم يسجد فنتجه ان للمأموم المعيد ان يسجد اذا لم يتأخر كثيراً
بحيث بعد منقطعاً عنه انتهى مرارته سمع على ابن حجر وقوله
امتنع الاعادة معهم اي وان تبين انهم في الركعة الاولى
وقوله فنتجه ان للمأموم الخ قد يخالفه ظاهر قول السارح
هنا ان الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التسيب ان
الانفراد في اي جزء وان قل بغير كمال ان الحديث يبطل الصلاة
وان قل وقد تقدم انه يمكن الفرق بان زمانه لما عد من توابع
الصلاة لم يصرا انتهى وهذا كله فيما اذا كان المعيد هو المأموم
كما هو ظاهر باد في تأمل ولما اذا كان المعيد هو الامام فلم ار من

بنه عليه من هو السارح والسارح ولا من حواسي مر وارجح غير
 ان سمع علي السارح اسار له في أثناء كلام فقال بعد كلام
 يتعلق باعادة المأموم مانصه وقياسه ايضا امتناع تأخير
 احرام المأمومين عن احرام الامام المجيد الي الركوع مثلا والتزم
 ذلك مر بمخافوا انتهى لم رأت لشيخنا الحنفى اخر صلاة
 المسافر في الجمع بين الصلاتين بالمطر بخطه مانصه فلو كان
 الامام معيدا بشرط ان لا يتباطا المأموم عنه بحيث بعد منفردا
 عرفا فان عد كذلك بطلت صلاة وان فراء المأموم الفاتحة و
 ركع قبل رفع الامام انتهى وقد كتبنا عنه هناك كلاما طويلا يتعلق
 بالجماعة في المعادة وفي الجمعة وفي الجمعة بالمطر فراجع
 ان شئت لم رأت في قول علي الجلال ما يشهد لما ذكره
 سمع وقصه قوله يدركها أي الجماعة في جميعها بان لا ينفرد
 بجزئ منها كذا احرام مأموم عن احرام امام معيدا وتأخر
 سلام مأموم معيدا عن سلام امامه ولو لا تمام تشهد
 واجب ابد لارادة سجود سهو او لتبارك بنحو ركن قائم
 فتبطل في جميع ذلك انتهى فائدة تسنن الاعادة مع العتق
 كره الاقتران به حيث قلنا بحصول الفضيلة أي فضيلة
 الجماعة مع كراهة الاقتران به وهو ما تقدم عن شيخنا لان
 المقصود بالاعادة حصول الفضيلة وهي حاصلة انتهى
 جلي وقد تسنن الاعادة منفردا فيما لو تلبس بفرض الوقت
 لم ذكر ان عليه فائنة فانه يتم صلاة لم يصلي الفائنة وتسحب
 اعادة الحاضرة كما قاله القاضي حين خروج من الخلاف
 انتهى شرح مراري خلاف من اوجب الترتيب وجعله شرط

صحة **قوله** ايضا مع غير اي من اولها الي اخرها فلو اخرج
 المعيد نفسه من الجماعة كان نوي قطع القدوة في انائها
 بطلت كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشروط ينتفي
 بانقضاء شرطه وشرط صحته الجماعة اذ صورة المسئلة انه
 لا يسوغ لاعادتها الا الجماعة ولا يرد على ذلك الجمعة حيث
 جاز الانفراد في الركعة الثانية لان الجماعة فيها شرط
 في الاولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا فانها فيها
 بخلاف الطهارة ونحو نية الامامة فيها على الامام المعيد
 والاصار منفردا وهو ممنوع انتهى شرح مر وقوله كان نوي
 قطع القدوة الخ ظاهره وان انتقل الجماعة اخري لانه صدق
 عليه انه انفرد في صلاة وسأله ما اخرج لعذر كان عرف امامه
 مثلا وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله سمع من سجدة
 لسهوا امامه بعد سلامه فانه بعد منفردا حال سجوده وقد يفرق
 بينهما بان زمانه لما عدم من توابع الصلاة وكان الامام واحدا
 لم يضر فكانه لم ينفرد بخلاف هذا فيضرب الانفراد في هذه
 الحالة وان قل جدا ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل
 صلاة بمجرد الشك لانه يحتاج الي الانفراد بركعة بعد سلام
 الامام والانفراد في المعادة محتج او لا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال
 ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظر والثاني
 اقرب انتهى سمع علي ابن حج وبقي ما وقارن المأموم الامام في
 بعض افعاله الصلاة او كلها هل يضر ذلك ام لا فيه نظر
 والا قرب الثاني لان الجماعة حاصلة في الكل حقيقة وفضلها
 حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمد السارح وان

فأنه الفضيلة فيما قارن فيه فقط وعبارته إجماع لكن يؤخذ مما
مر عن الزركشي في مسألة المفارقة أن العبارة في ذلك بتحررها
وإن انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو الأفراد عن الصف
أو مقارنته في حال الإمام انتهت وهذا بخلاف ما لو أحرمت من باب إعادة
منفردا عن الصف ابتداء واستمر إلى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع
من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح إعادة ويكتفي بحصول
الجماعة أو لا فيه نظر والقياس عدم الصحة لاستفاء الفضيلة
فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن إجماع بان تلك حصل فيها فضيلة
التحرر وعرضت الكراهة بعد ذلك فاستقطت الفضيلة في بعضها
وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا انتهى على عليه فتلخص لنا
من القول أن شروط إعادة أحد عشر شرطاً وقوع ركعة منها
فأكثر في الوقت والجماعة من أولها إلى آخرها وبينه الفرضية وكون
الأولى صحيحة وإن لم تغن عن القضاء الأصلية فأمر الطهورين
فانها وإن كانت صحيحة إلا أنه يمتنع عليه إعادة بخلاف صلاة المنيم
ليرد ولو محل يغلب فيه وجوب الماء وإعادتها مع مقتد بري جواز إعادة
فلو كان الإمام المعيد سافياً والمقتدي حنفياً أو مالكي لم يصح لأن
الماوم بري بطلان الصلاة فلا قدوة وأما إذا كان المقتدي المعبد
سافياً خلف من ذكر فبهي صحيحة وإعادتها مرة فقط وكونها مكتوبة
أو نافذة نس جماعة ما عدا الوتر في رمضان وحصول ثواب الجماعة
حالة الإحرام بها فلو انفرد عن الصف حالة إحرام مع إمكان دخوله
فيه لم تصح إعادة لكراهة ذلك المفوت للفضيلة وكذا إعادة
الغزاة إذا لم يكونوا عيماً أو في ظلمة كما علمت أول الباب والقيام
فيها وكون إعادتها لا يخرج من خلاف فإن كانت له كانت

صلي

صلي وقد مسح ربيع رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان
دم من بدنه بعد وضوئية فصلاته باطلة عند مالك في الأولى
وعند أحمد في الثانية وعند أبي حنيفة في الثالثة فتبين المعادة
في هذه الأحوال الثلاثة بعد وضوئية على مذهب المخالف حروجا
من الخلاف ولو منفردا فليت هذه إعادة مرادة هنا ولذا لم
تستطع فيها الجماعة وكون الصلاة في غير سنة الخوف
على الأوجه لأنه إنما احتمل المبطل فيها للحاجة فلا تكرر انتهى سيئنا
حرف وقوله في الشرط السابع وحصول ثواب الجماعة الخ الظاهر
أن هذا غير مسلم لما سيأتي في السارح في الشرط السابع من
شروط الاقتداء وعبارته هناك والمقارنة في الأفعال مسروقة
مفوتة لفضيلة الجماعة قال الزركشي ويجوز ذلك أي تفويت
فضيلة الجماعة في سائر المكروهات المعقولة مع الجماعة من
مخالفة المأمور به كالانفراد عن الصف وسبق الإمام بركن
أو المكروه لأثواب فيه مع أن صلاة جماعة إذا لا يلزم من انتفاء
فضلها انتفاءها انتهت ببعض تصرف وفي قول علي الحلال
هناك قوله مع أن صلاة جماعة أي تصح معها الجمعة وتخرج
بها عن عمدة النذر وتصح بها المعادة ويسقط بها السعار
تأمل **قوله** ولو واحد العمل المراد أن من صلى جماعة إذا أراد
الإعادة لتحصل الفضيلة لمن لم يدرك الجماعة الأولى استلزم
في استحباب الإعادة له أن يكون الألف ممن بري جواز إعادة
بخلاف ما لو كان مالكياً مسلماً لا يبري جواز الإعادة لمن
ذكر فالصحيح في قوله بري المصلي معه وعبارته إن حج
ويظهر أن محل ندها مع المنفرد أن اعتقد جوارها أو نذرها

والا لم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه انتهى اي وهو ظاهر
حيث كان المخالف اماما اما لو كان مأموما فلا مانع من حصول
الفضيلة للساجي اعتبارا بعقيدته انتهى ع شي علي درر
قوله في الوقت اي وقت الاداء بان يدرك فيه ركعة انتهى
انتهى سم علي ابن حج ولو خرج الوقت قبل ادراك ركعة منها ينبغي
ان تنقذ نفلا مطلقا انتهى سم علي المهرج انتهى ع شي علي درر
قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ دل بتكره الاستفصال
مع اطلاق قوله اذا صليتما عني ان لا فرق بين من صلي جماعة
وحضر او لا بين اختصاص الاولى والثانية بفضل او لا انتهى
شرح درر **قوله** بعد صلاة الصبح اي بمسجد الخيف يعني ومن
قوابل الحديث الرد على الوجه القابل بالاستحباب فماعد الصبح
والعصر انتهى برماوي **قوله** مسجد جماعة اي تحلا تقام فيه
الجماعة وان لم يكن مسجد انتهى ع شي **قوله** فانها كما نافلة
فان قلت كيف يتأني القول بان الفرض الثانية او كلاهما مع
النسبة في الحديث بكونها نافلة اجيب بانه ليس المراد بالنافلة
ما قابل الفرض بل مطلق المطلوب فيصدق بالواجب انتهى شيخنا
حرف **قوله** وسواء فيما اذا صليتما الاولى جماعة الخ سئل ذلك
جماعة الاولى بعينهم وان لم يحضر معهم غيرهم كما افترضنا
اطلاق الاصحاب وافتي بالوالد رحمه الله تعالى وان قال
الاسنوي ان حضر بهم يشعر بان الاعادة انما تستحب اذا
حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزم
استغراق ذلك للوقت اذ ما ذكر من الالزم ممنوع على
تقدير تسليمه انما ياتي اذا قلنا ان الاعادة لا تنقيد بمرء واحدة

والراجح تنقيدها بها خلافا لبعض المتأخرين وتصويرهم خرج
مخرج الغالب فيعمل باطلا فهم كما هو ظاهر انتهى شرح درر
قوله استوت الجماعات بجوز قرأتها بالهز مع القطع وباسقاط
مع الوصل انتهى شيخنا **قوله** ولا يحرم قطعها كما صرح به في شرح
العباب وان جري شيخنا في شرحه على حربة قطعها وانظر وجهه
لانها غايتها انها صورة فرض وذلك لا يقتضي التام وما تقدم
عن شرح العباب نظريه وقوله وان جري شيخنا في شرحه الخ
وعبارته ونجيب في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم
تماما لانهم ائتنوا لها احكام الفرض ككونها على صورة انتهت
راوا ابن حج في شرحه بعد ذلك ولا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية
تتبع واحد ويترك بان النظر هنا حقيقة الفرض وانه
لصورته لما تقررا فيها على صورة الاصلية فروي فيها ما يتعلق
بالصورة وهو النية والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقا
فتأمل انتهى واقول لا يلزم من كونها على صورة الفرض التام
بالقطع فتأمل انتهى شوي **قوله** لان المراد ان ينوي الخ جواب
عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوي الفرض مع انها تقع نفلا
واجاب بجوابين بقوله لان المراد الخ وقوله او انه ينوي الخ
انتهى شيخنا **قوله** اعادة الصلاة المفروضة اي التي انصفت
بالفرضية في الجملة بقطع النظر عن حالة اعادتها حتى لا تكون
اي لا تجل ان لا تكون نفلا مبتدأ اي لم يسبق له انضاف بالفرضية
وقوله لا اعادتها فرضا اي حالة كونها فرضا اي متصفة
بالفرضية حال اعادتها اي من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض
علي المكلف اي من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حالة الفاعل

ولذلك قال لا الفرض عليه أي في حالة الإعادة وقوله وقد
اختار الإمام الخ ضعيف **قوله** أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف
الخ والظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط
أن لا ينوي حقيقة الفرض والابتلاء بصلاته لتلاعبه انتهى
حلي تنبيه لو تبين له فساد الأول لم تجز الثانية عنها ونفع
نفلا مطلقا وقول الغزالي بالاكتمال حملة سبغ الإسلام على
القول القديم بأن الفرض أحدها لا بعينها وقال شيخنا بالاكتمال
أن أطلق فيها نسبة الفريضة وهو وجبه ويحمل عليه ما في المنهج
والمراد بقوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ أي نفلا يسمى ظهور الفرض
وجوده انتهى في ل على الجلال **قوله** كما في صلاة الصبي أي فانه
إذا نوي الفريضة ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه
هذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا بلزومها له كما عند السارح
أو بعده مع جوازها كما عند مر انتهى ع ش والمعتمد أنه لا يجب عليه
نية الفريضة انتهى حلي ويفرق بين صلته وبين المعادة بانه
وقع فيها خلاف ولا كذلك صلاة الصبي انتهى عما في بل يصح
منه نية التقليه كما تقدم لع ش عي مر في بحث النية حيث قال
هنا فنيته قوله لو وقع صلته نفلا إذ لو صرح بذلك بان
قال نويت أصلي الظهر مثلا نفلا الصحة وهو ظاهر حيث لاحظ
أنها غير واجبة عليه أو أطلق أما لو أراد التنفل المطلق فلا تصح صلته
انتهى **قوله** والفرض الأول أي في الجديد والقديم ونصر عليه في
الأم أيضا أن الفرض أحدها لا يحسب الله ما شاء منهما أي يقبله
وقبل الفرض كلاهما والأول مسقطه المخرج لا ما نفعه من وقوع
الثانية فرضا كصلاة الجنان لو صلاها جمع مثلا سقط المخرج

عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا أيضا وهكذا
فروض الكفايات كلها وقبل الفرض اكتمالها ومحل كون فرضه الأول
حيث اغتنى عن القضاء ولا يفرض الثانية المغنية عنه على المذهب
انتهى شرح مر ومثله شرح المحلي ومقتضاه أنه ليس لنا قول أن
فرضه الثانية وحدها لم رأيت في ل على الجلال ذكر هذا القول
فقال وقبل فرضه الثانية ورأيت أيضا ما يثبت القول المذكور في
الفرع المنقول قريبا عن سم علي ابن حج حيث قال فيه سواء قلنا
الفرض الأول والثانية فتخصص فيها خمسة أقوال تأمل فرع
هل تسن إعادة الروايت أي فرادي أما القبليه فلا تنجح إلا عدم
إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأول أو الثانية
أو أحدهما لا بعينها يحسب الله ما شاء منهما وأما العبدية فيحتمل
سواء أعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحسب الله له
الثانية فيكون ما فعله بعد الأول واقعا قبل الثانية فلا يكون
بعديه لها انتهى سم علي ابن حج وعبارته على المنهج فرع الظاهر
وفا قال المارة لا يستحب إعادة روايت المعادة معها لأنها لا تطلب
الجماعة في الروايت وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فلنا ما حل انتهى
أي كما يؤخذ مما مر والأقرب ما قاله علي ابن حج لأنه حيث كانت
الإعادة لاحتمال أن الثانية فرضه كان وجه الإعادة احتمال كونه
الأول وقعت نفلا مطلقا لعلها قبل دخول وقتها انتهى ع ش
على مر **قوله** إذا نوي بهما الفرض أي وقد سني الأول عه إجماع
بالثانية لجزءه بالنية حينئذ فالنية هنا غيرها في قوله بنية فرض
فلنا ما حل انتهى سوي بري فالمراد بنية الفرض حينئذ بنية الفرض
المحقيق الذي عليه أما إذا لم ينسب الأول فان تذكر خذلما قبل

شروع في الثانية فكذلك فان لم يتذكر الا بعد شروع في الثانية
 او بعد الفراغ منها فلا تتأخر بينة الفرض الحقيقي بل لا تقع وانما
 يتوهم ما هو فرض على المكلف وبعد ذلك كونها تكفيه او لا مبني على
 الخلاف والراجح عدم الاجترار كما في الزياوي **قوله** ودرخص تركها
 الخ اي فتسقط الكراهة على القول بالسنية والحرمة على القول
 بالفرضية انتهى **بشئنا** او ينتفي الالتم عن من توقف حصول السعارة
 عليه وقبل بل يحصل له فضل الجماعة دون فضل من فعلها اي
 حيث قصد فعلها لولا العذر وقرر **بشئنا** الزياوي اعتماده ونقل
بشئنا مران بعضهم حمل القول بعدم حصول فضلها على عيب
 كالمطر والمرض قال وهو جمع لا باس به انتهى والحاصل ان من
 رخص له ترك الجماعة حصلت له فضيلتها وجبته يقال لما
 منفر يحصل له فضيلة الجماعة وجبته تقبل شهادة من دأب
 على تركها العذر واذ امر الامام الناس بالجماعة لا يجب على من
 ذكر لقيام العذر انتهى حكي فائدة الرخصة بسكون الحار
 ويجوز صحتها لغة التيسير والتسهيل واصطلاحاً الحكم الثابت
 على خلاف الدليل انتهى شرح مرور قوله ويجوز ضمنها زاعمين
 واما بالفتح فهو الشخص المتخصص انتهى اي الذي يقع منه
 الترخص كثيراً كما في ضحك فانه الذي يضحك كثيراً انتهى على
 عليه **قوله** بعذر عام او خاص العموم والمخصوص بالنسبة
 للأشخاص لا للأزمنة فالعام هو الذي له يختص به واحد
 دون اخر كالمطر والخاص بخلافه كالجوع اذ قد يجوع الشخص
 وتبعب غيره انتهى عناني وذكر للعام امثلة خمسة وللخاص
 احدي عشر انتهى **بشئنا** وفي قل على الجلال العذر ما يذهب

من نقاط سبب
 العذر ككل البصل
 ووضع الخبر في
 التور والقول
 لحصول فصلها
 على غيره كالمطر
 والمرض قال وهو
 جمع لا باس به
 انتهى صح

الخسوع

الخسوع او كماله والتعديل بغير الزوم له انتهى **قوله** كطر
 اي لمن لم يجد كفاً يمسي فيه وتقاطر السقوف كالمطر انتهى
قوله وليلة النوب اي ولو كان بيله لبعده عن نوبه لالسنة على
 الادب ولو كان عنده ما يمنع بيله كلباد لم ينتف به كونه
 عذراً فيما يظهر لان المسئلة مع ذلك موجودة ويجعل خلافاً
 انتهى **قوله** وسنة زح بيل اي وان لم تكن باردة وان
 قيد في التجرير يكونها باردة والريح مؤنثة في الاكبر يقال هي
 زح وقد تذكر على معنى الهواء فيقارن هو الزح وهب الزح انتهى
 برماوي ومثله سنة الظلمة انتهى قل **قوله** بفتح الحاء على
 المسهور اي واسكانها لغة ردية انتهى شرح مرور في المصباح
 وحل الرجل يو حل وحلا فهو وحل من باب تعب وتو حل
 ايضا واوحله غيره والوحل بالسكون اسم وجهه وحول حل
 فلس وفلوس ويجوز فتحه فيجمع على احوال مثل سبب واسباب
 واستوحل المكان صار ذا وحل وهو الطيف الرقيق انتهى **قوله**
 للتلويت بالمسي فيه اي تلويت نحو ملبوسه كما هو ظاهر لا
 نحو اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسير بذلك لا يخفى
 بعده خصوصاً مع وصفه بالسنة ومقابله بالقاحس على
 انه لا يتحقق خفيف اذ كل وحل يلوث اسفل الرجل انتهى **قوله**
قوله وسنة حراي وان لم يكن وقت الظهر كما سئل اطلاقه
 تبعاً لاصله وجري عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر
 في المجموع والروضة واصلهما جري على الغالب ولا فرق بين ان
 يجد ظلاً يمسي فيه او لا وفيه فارق مسألة الايراد المتقدمة
 خلافاً لجمع توهموا اتحادها انتهى شرح مرور **قوله** ايضا وسنة

وسدة حر الخ أي في غير البلد المفردة الحرارة والبرودة أما إذا
كان ذلك فيها فلا يكون عذراً إلا إذا كان ذلك خارجاً عما ألغى
انتهى شوبري وعبارة شرح مرور ولا فرق بين أن يكونا مالوفين
في ذلك المحل أو لا خلافاً للادري إذا مدار على ما يحصل به التنازي
والمنفعة فحيت وجد كان عذراً ولا فلا وما ذكره المصنف هنا من
كونها من الخاص نبع فيه المحرر وعدها في الروضة كالشرح
من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه السارح فالأول محمول
على ما إذا احس بها ضعيف الخلقه دون قوتها فتكونان من
الخاص والثاني محمول على ما إذا احس بها قوتها فتجس بها
ضعيفها من باب أدلي فتكونان من العام انتهت **قوله** بديل
أو نهار راجع لكل من الحر والبرد انتهى حلي **قوله** محضرة طعام
ويستترط أن يكون حلالاً فلا ولو كان حراماً حرم عليه تناوله ومجمله
إذا كان يترقب حلالاً فلا ولو لم يترقبه كان كالمنضطر انتهى ع ش
على مرور **قوله** لا يهاجبتك بذهبان الخسوع هذا التعديل
لا يناسب الإكراهة أصل الصلاة حينئذ سواء جماعة أو فردي
فالأولى في التعديل أن يقول كما قال فما بعد لكراهة الصلاة
حينئذ فإذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أدلي ويمكن أن يقال
أنه أدلي المدعي بما هو أهم منه وهذا سابق تأمل انتهى شيخنا **قوله**
يزهبان الخسوع ومن ذلك ما لو تأتت نفسه للجماع بحيث
يزهب خسوعه لو صلى بدونته انتهى ع ش على مرور **قوله** فابذوا
بالعشاء اظهري محل الأضمار لئلا ينوهم عود الضمير على المذكور
وهو الصلاة انتهى شيخنا **قوله** المذكور في المذهب الخ صفة التوقان
لأن العكس لأن العكس وهو اعتنا التوقان عن سدة ما ذكر

غير

غير مذكور في المذهب انتهى شيخنا **قوله** لا الشوق الذي في المختار
التسوية بين الشوق والاستيقاق قال الشوق والاستيقاق
نزاع النفس إلى الشيء انتهى إلا أن يقال إن النزاع مقول بأ
لتشكيك فهو إذا عسر عنه بالاستيقاق أقوى منه إذا عسر
عنه بالشوق وعليه التسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى لا المراد
منها وعبارة ابن حج عبر حزون بالتوقان إليه ولأننا في لأن المراد
به سدة الشوق لأصله وهو ساد لسدة أحد ذينك انتهى ع ش
على مرور وفي قول علي الجلال وخرج بالاستيقاق الشوق وهو
الميل إلى الأظعمة اللذيذة فليس عذراً انتهى **قوله** أيضاً لا الشوق
أي خلافاً لما في المقات من أن التوقان يحصل وإن لم يكن له جوع
ولا عطش فإن كثيراً من الفواكه والمساب تتوق النفس إليها عند
حضورها بلا جوع ولا عطش فقدره المؤلف بأنه بعد مفارقة
الجوع والعطش للتوقان لأن التوقان إلى الشيء الاستيقاق له
لا الشوق فتشوق النفس بدون الجوع والعطش لا تشي توقاناً
وإنما تسماه إذا كانت بهما انتهى حلي **قوله** نظراً للمعنى المذكور
وهو أذهب الخسوع الذي تقدم في قوله لا يهاجبتك بذهبان
الخسوع أه شيخنا **قوله** في معنى الحاضر بخلاف ما تراخي
حضوره لأن حضوره يوجب زيادة الشوق وهذه الزيادة يمكن أن
يكون السارح اعتبرها في تقديم الطعام على الصلاة فلا ينبغي أن
يلحق بها ما لا يساويها للقاعدة الأصولية إذ محل النص إذا
اشتمل على وصف يمكن أن يعتبر لم يبلغ انتهى برماوي **قوله**
ولعل مراد من ذكر أي ابن الرفعة وابن يونس وعبارة شرح
مرور المأكول والمشروب حاضراً وقرب حضوره كما قاله ابن

الرفعة تعالى لا بن يونس انتهت فانظر ما بين العبارتين من
التناقض انتهى **قوله** يكسر بها حدة الجوع أي ان قنعت
نفسه بذلك ولم يتطلع للأكل والافيشع السبع الشرعي انتهى
سبحنا **قوله** وسقفة مرض أي بحيث تشغله عن الخشوع
في الصلاة وان لم يبلغ حدا يسقط القيام في الفرض انتهى
شرح مرر **قوله** ومدافعة حدث محل كونها عذرا ان لم يكن
تفريغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة كما في ابن حج انتهى **قوله**
فبيداه بتفريغ نفسه محل ما ذكر في هذه المذكورات عند
اتساع الوقت فان خشي بتخلفه لما ذكر فوت الوقت ولم يخش
من كتم حدة ونحو ضررا كما يجتهد الأذري وغيره وهو منجى
صلي وجوبه مع مدافعة ذلك من غير كراهة بحافظة على حرمة
الوقت انتهى انتهى شرح مرر وفي قل على الجلال قوله فبيداه
الخ أي ان اتسع الوقت وان فاتت الجماعة والآخر قطع الفرض
ان لم يخش ضررا يقينا او ظنا والواجب قطعه وان خرج الوقت
وكذا الحكم لو طرأ في انبائها انتهى **قوله** وخوف على معصوم
خرج به نفس مرتد وحري وان محصن ونازل صلاة واموالهم
انتهى برماوي **قوله** او عرض كالخوف ممن يغدقه انتهى برماوي
قوله او حق له أي للشخص الذي تطلب منه الجماعة ولا يصح عود
الصغير للمعصوم لئلا يتكرر مع قوله اولي يلزمه الذب عنه
انتهى سبحنا **قوله** له اولي يلزمه الخ راجع للحق انتهى سبحنا
وانظر ما المانع من رجوعه للثلاثة مع ان افيد انتهى **قوله** اقل
يلزمه الذب عنه بذال نعمة أي الدفع وهو مجرد تصوير في لا يلزمه
الذب كذلك ومن العذر فوت بذر بناجره وفوات تلك مباح

كصيد

كصيد وفوات زرع لموقعه واكل طير لبذر وتلف خبز في تنور
وتخوذ لك انتهى برماوي **قوله** ايضا اولي يلزمه الذب عنه
وفي كلام سبحنا وان لم يلزمه الذب عنه في الأوجه وهذا
لا يناب كلامه في باب الصل من وجوب الدفع عن مال الغير
حيث لا سقفة عليه وفاقا للغزالي انتهى جلي ويمكن ان يراد
بالذي لا يلزمه الذب عنه الذي يحصل له سقفة في دفع الصل
عليه او يكون المصول عليه غير محقون كذا ان محصن وحري وعي
هذا فقوله اولي يلزمه الذب عنه قيد معتبر وظهر ان كلام مرر
فيه نظر لان الذي لا يلزمه الذب عنه لا يكون مرخصا في ترك
الجماعة انتهى سبحنا **قوله** بخلاف خوفه الخ لعل هذا محذور قيد
مقدر تقديره وخوف ظالم كما هو مصرح به في عبارة الاصل التي
ذكرها السارح انتهى سبحنا **قوله** اولي من قوله وخوف
ظالم أي لان الظالم ليس بقيد اذا الخوف على نحو الخبز في
التنور عذرا ايضا وكذا النفس والمال ليسا بقيد انتهى سبحنا
وعبارة شرح مرر وذكر ظالم مثال لا قيد اذا الخوف على
نحو خبز في التنور عذرا ايضا ومحل ذلك كما قاله الرزكشي
ماله يقصد بما ذكر اسقاط الجماعة والا فلا يكون عذرا نعم ان
خاف تلفه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر انتهى عن اصاعدة
المال وكذا في كل ماله زرع كره يقصد الاسقاط فيما لم يعد
خضوره الجمعة كوجوبه عليه حينئذ ولو مع زرع منين لكن
يندب له السعي في ازالته عنه تمكنه منها كذا افق بالوالد
رحم الله تعالى وافق ايضا بانه تسقط الجمعة عن اهل محل
عمرهم عذر كطرا انتهى **قوله** ببينة او حلف نعم لو كان لا يقدر

على ذلك الا يعوض بالخزم الحاكم منه فهو في معنى العاجز
عن الالبات انتهى برماوي **قوله** وعقوبة الخ معطوف
على غريم كما اشار اليه السارح ولا يصح عطفه على معصوم
لانه لا يصح تسلط على غيره انتهى شوبري وحاصل المسئلة
كما يعلم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير جازت
الغيبه وان كانت حدا فان كانت لادبي فكذلك اودته
فان بلغت الامام امتعت والاجازت انتهى شوبري
قوله كفود فلو كان القصاص لصبي فان قرب بلوغه كانت
الغيبه عذرا اذا رجم العفو وان بعد بلوغه فلا تكون عذرا
لان العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدي الى ترك الجماعة سنين
كما في مرور الزيادي انتهى **قوله** يرجوا العفو بغيبته جميع عذره
رجاء العفو انتهى شيخنا **قوله** ايضا يرجوا العفو اي ولو علي
بعد ولو ببدل مال وقوله مدف رجاءه اي مدف يسكن فيها غضب
المسئق وان طالت انتهى جلي **قوله** مذروب اليه اي مدعو
اليه من السارح اي طلبه السارح انتهى شيخنا **قوله** ولاشكال
اقوي من الجواب لان القود حق ادبي والخروج منه واجب
قولا بالنوبة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولي القتل اي
ففيه ترك واجب وهو النوبة لتخصيل مذروب وهو العفو
انتهى شيخنا **قوله** لمسفة التخلف عنهم اي باستيحاشه وان
امن على نفسه وماله انتهى شوبري **قوله** لا يقر به اي بان
اعتاده بحيث لم تختل مروتة فيما يظهر وبظهر ايضا ان الحزن
عن مركوب لمن لا يلتزم به المشي كالعجز عن لباس لا يقرب انتهى
ابن حج انتهى شوبري **قوله** اولي من قوله وعري بنغال فرس

عري اي لاسي عليه ويقال ايضا عري من يباه اذا تعري
كعري تعري عري يابضم العين وكسر الراء وتشد يد الياء ذكره
الجوهري قال الاسنوي فيجوز قراءة الكتاب بالوجهين
انتهى عمير انتهى ع على علي مرر **قوله** واكل ذي زخ كربه
اي لم يقصد باكله اسقاط الجمعة والاحرم عليه في الجمعة
ووجب عليه المحذور انتهى عناني **قوله** ذي زخ كربه ومنه
الرخان المشهور لان جعل الله عاقبته كانه ما كان انتهى ع
ش علي مرر **قوله** تعسر الزمان اي بغسل او معالجة بخلاف ما اذا
سهل من غير حشفه فلا يكون عذرا ولا يكره للمعذور دخول
المسجد ولو منع الزخ صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه يكره
في حقه ذلك كما في اخر شروط الصلاة من الرخصة خلافا
لمن صرح بحرمته هذا والاوجه كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق
بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التداوي ولا فرق في ثبوت
الكراهة بين كون المسجد خاليا او لا وهل يكره اكله خارج
المسجد او لا انتهى البوالد رحمه الله تعالى بکراهته كما جزمه في
الاخبار بل جعله اضلا مقبلا عليه حيث قال وكره له يعني النبي
صلي الله عليه وسلم اكل البصل والنوم والكرات وان
كان مطبوخا كما كرم لنا بينا انتهى وظاهره انه منقول عن
المذهب اذ عادة غالبنا في غير ذلك عزوه اليه قايله وان
اعتمد وعلم مما نقرر ان شرط اسقاط الجمعة والجماعة
ان لا يقصد باكله الاسقاط وان تعسر الزمان انتهى شرح مرر
وفي شرح العباب ومرانفا ان من اكله يقصد الاسقاط كرم
له وكره عليه الجمعة ولم تسقط الجمعة وبشيء حرمة ايضا

اذا توقفت الجماعة المجزية عليه انتهى وقضية تعبيره بالقصد
 انه لو لم يقصد الاسقاط لم ياتم وينقطع عنه وان تعد اكله وعلم
 ان الناس ينصرفون به وقوله ولم تنقط بقتضي وجوب
 الحضور وان تاذي به الحاضرون بقي ان مثل اكل ما ذكر
 يقصد الاسقاط وضع قدمه في الفرن يقصد ذلك لكن لا يجب
 الحضور مع تاديبه لتلفه انتهى سم علي ابن ج انتهى ع ش
 عليه **قوله** في قال في المختار ناء الطعام بني بناء من باب
 باع فهو في اذا لم ينضج انتهى فهو اسم جامد اوصفة مشبهة
 مثل جلق انتهى شجنا حف وفي المصباح والسنن بالهمز
 وزان حمل كل شيء ساء ان يعالج بطبخ او شوي لم ينضج
 فيقال لحم في والابرال والادغام غير مشهور وناء اللحم
 وغير بناء من باب باع اذا كان غير نضج وينبغي بالهمزة
 فيقال انا صاحبه اذا لم ينضج انتهى **قوله** من اكل يصل
 الخ واكلها مكروه في حقه صلي الله عليه وسلم علي الراج
 وكذا في حقا ولو في غير المسجد انتهى برماوي **قوله**
 او ثوما بضم المثلثة وبالياء انتهى مناوي وقوله او كرانا
 بضم الكاف وفتحها انتهى قاموس فايضة ذكر بعض السلف
 ان من اكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة في نفس واحد
 اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه زبح ولا ينحس منه
 وقال بعض الاطباء لو علم اكل رؤس الفجل ما فيها من
 الضرر لم يعض علي راس فجله قال ومن اكل عروقه مبتدئا
 باطرافها لا ينحس منه ايضا انتهى قلوب **قوله** فلا يفريق
 مسجدنا هو بضم الراء من قرب يقرب بضمها فيهما انتهى عبير

قال

قال الاسنوي مقتضى الحديث الترخيم وبه قال ابن المنذر انتهى
 اطيعي وفي المصباح وقربت الامر اقرب من باب تعب وفي
 لغة من باب قتل قربانا بالكسر فعلته او داينته ومن
 الاول لا تقربوا الزنا ومن الثاني لا تقرب الحماي لانك لو
 منه انتهى وفي المختار قرينه بالكسر قربانا بكسر القاف وناخته
قوله فان الملايكة تتاذي الخ قد يقتضي ان المراد بهم غير
 الكائنين لانها لا يفارقانه بقي ان الملايكة موجودة في
 غير المسجد ايضا فاما وجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بان المنع
 من غير المسجد تضيق لا يجمل وما من محل الا توجد الملايكة
 فيه وايضا يمكن الملايكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد
 فانهم يجيئون ملازمته فليتأمل نعم موضع الجماعة خارج المسجد
 ينبغي ان حكمه حكم المسجد فليتأمل انتهى سم علي ابن ج اقول
 او لسرف ملايكة المسجد علي غيرهم كما قيل به في حكمة البصق
 علي اليسار ان في ذلك تعظيم ملك اليهين كتمانته المحسات انتهى
 ع ش علي مر **قوله** ما اراه اي اظنه والضمير المستتر في الفعل
 الحائر والبارز فيه والمستتر في بعني للشيء وفي قوله الاية اي
 المذكورة انتهى شجنا **قوله** بخلاف المطبوخ لروال رجه فان
 بقي له زبح يؤذي وان قل كان عذرا ومثل ذلك من بنياء اوبده
 زبح كربة كارباب الحرف الخبيثة كقصاب ومن صندان مستحكم
 او نجرا وجراحة منقنة ومجذوم واربص فقد نقل القاضي
 عياض عن العلماء منع الاجذم والارص من المسجد ومن
 اختلاطهما بالناس انتهى جلي **قوله** او كان نحو قرب اي
 ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل ذلك بالدرسي

من فتاوى السارح رحمه الله تعالى انتهى ع ش علي مر قوله
 لتالم نحو قريبه اي قريب المحتضر فالتالم قائم بالقرب الذي
 حضر عند المحتضر لا بالمحتضر لانه لا ينادي بغيبة احدهم لعدم
 تميزه في تلك الحالة هكذا قال بعضهم وقد منع بانه ما دامت الروح
 باقية كان له شعور وان لم يتمكن من النطق بما يريد انتهى من ع ش
 علي مر فبصح ان يكون المراد بالقرب الذي قام به التالم هو المحتضر
 ويكون الضمير في غيبته راجعا لقريبه الحي الذي حضر عنده
 ناهل انتهى **قوله** او كان ولم يكن محتضرا يخ هذا محتضرا ليرد في
 قوله محتضرا او يانس به فهو بالواد ولا ياد انتهى **قوله**
 وقد ذكرت في شرح الروض الخ عبارة هناك ومن الاعذار الستين
 المفردة كما ذكره ابن حبان في صحيحه وروي فيه خبر او منها ترك الامام
 سنة مقصودة وتطويله والحبس ظلما وكونه منهما كما نقل عن
 الزخاير وزفاف زوجة في الصلوات الذليلة كما سيأتي في القسم
 قال الاسنوي وانما يتجه جعل هذه الامور اعدارا لمن لا تنافي له اقامة
 الجماعة في بيته والالم يسقط عنه طلبها كراهة الانفراد للرجل وان
 قلنا انها سنة قال في المجموع ومعنى كونها اعدارا سقوط الائم على
 قول الغرض والكراهة على قول السنة لاحصول فضلهما وهذا كما
 قال السبكي وغيره ظاهر فبين لم يكن يلزمها ولا فيحصل له
 فضلهما الخبر البخاري اذا مرض العبد او سافر كتب الله له ما كان
 يعمل صحيحا مقيما وقد نقل في الكفاية عن تاجيخ الروياني واقترع
 حصوله اذا كان ناديا للجماعة لولا العذر ونقله في البحر عن الفقهاء
 وجزم به الماوردي والقاضي نحسا وغيرهما وحمل بعضهم كلام
 المجموع على تعاطي السبب كالحل بصل ونوم ووضع خبز في نور

وكلام

وكلام هؤلاء علي غير كطر ومرض وجعل حصولها له كحصولها
 لمن حضرها لامن كل وجه بل في اصلها ليلنا فيه خبر الا عي
 انتهى وبعبارة شرح مرداوي الصنف اول الاعذار بالكاف في كطر
 الي عدم انحصارها فيما ذكر منها ايضا نحو زلزلة وغلبة نفاس
 وسمن مغرط وسعي في استرداد مال يرجو حصوله له او لغيره
 وعي حيث لا يجد قايما ولو باجرة سئل قدر عليها فاضلة عما يعتبر
 في الفطرة ولا اشر لا جسامته المشي بالعصا اذ قد تحدث له وهذه
 تقع فيها وكونه منهما اي بحيث يمنعه الهم من الخشوع والاستغفار
 تجهيز ميت وحمله ودقته ووجود من يوديه في طريقه ولو نحو
 سقم مالم يمكنه دفعه من غير مسفة ونحو النسيان والاكراه
 وتطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة لانه اذا
 عذر بها في الخروج من الجماعة في اسقاطها ابتداء اولي قاله
 الزركشي وكونه سريعا الفقرة والمأموم بطلبها او ممن يكره الاقتداء
 به والاستغفار بالمسابقة والمناضلة وكونه يخشى الافتتان به
 بمرط جاله وهو امر دنياسه ان يخشى هو افتتانا ممن هو كذلك
 ثم هذه الاعذار تمنع الائم او الكراهة كما مر ولا يحصل فضيلة
 الجماعة كما في المجموع واختار غير ما عليه جمع متقدمون حصولها
 لمن كان ملازما لها ويدل عليه خبر البخاري وحمل بعضهم ايضا
 كلام المجموع على تعاطي السبب كالحل بصل ونوم ووضع خبز
 في النور وكلام هؤلاء علي غير كطر ومرض وجعل حصولها
 له كحصولها لمن حضرها لامن كل وجه بل في اصلها ليلنا فيه
 خبر الا عي وهو جمع لا يانس به ثم هي انما تمنع ذلك في من لا تنافي
 له اقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط عنه طلبها كراهة انفراد

ان قصدها لولا العذر
 والسبكي حصولها

وان حصل بغير سعادها انتهت **فصل** في صفات الائمة
اي و متعلقا فيها اي الصفات كوجوب الاعادة ومسئلة
الاولى انتهى من شرح مروع ش عليه وكفوله ولمقدم
بمكان تقديم والمراد بالصفات الصفات المعنوية لا الخوية
اي في الامور المعنوية في الائمة اما على سبيل الاشتراط وذكره
بقوله لا يصح اقتدائه الي قوله او بخاتمة حقيقة واما على سبيل
الاستحباب وذكره بقوله وعدل اولي من فاسق الخ لكن القسم
الثاني مذكور في كلامه بالصرحة واما القسم الاول اي الصفات
بمعنى الشرط فلم يصرح به لكنه يؤخذ من كلامه التزاما فكان قال
يشترط في الامام صحة صلته عند المقتدي وان لا يكون مقتد باوان
لا نلزمه الاعادة وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتمل
فماصل ما ذكره في هذا الفصل شروط اربعة لصحة الاقتداء تضم
للسبعة الائمة في الفصل الا في فيكون مجموع الشروط احدى عشر
انتهى بتبينا خف لكن ما ذكره هنا مطلوب في الامام وما سببا في
مطلوب في المأموم انتهى فاستدرك فربما عي ان يكون الانسان
اما ما ولا يجوز ان يكون مأموما كالاخصم الا على الذي لا يمكنه
بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اما ما ولا يصح ان يكون مأموما
انتهى من رانته سم على المذهب انتهى ع ش على مر **قوله** الائمة
بالهمن وتركها انتهى بتبينا **قوله** بمن يقتد بطلان صلته
كان عليه الا برزجر بانها على غير من يله مع وجود اللبس انتهى
بتبينا فادار بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثيله بالجهل
لا ما اصطلاح عليه الاصوليون من انه الحكم المجازم القابل للتغير
انتهى حلي **قوله** لان اقتصد صورة الاقتداء به حيث انه دخل

الصلاة ناسبا المقصد او ان المأموم لشي كون الامام مقتصد
فللاقتداء بالخفي المقصد صورتان انتهى بتبينا وعبارة ع ش
نصها صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نفي الامام
كونه مقتصد وعلم المأموم بذلك لتكون نية الامام جازمة في
اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا ايضا لعلمنا بعدم
هزمه بالنية انتهت والحاصل ان حيث علم المأموم المحدث لا يصح
اقتدائه علم الامام حال نفسه او جهله وحيث علم المأموم المقصد
فان علمه الامام ايضا لم يصح والاصح وان جهله صح علمه الامام ولا
فما لمه انتهى سم وقوله فان علمه الامام ايضا لم يصح اي على المقتد
عند تبينا الربى وان جري ابن حج على الصحة وان علمه الامام انتهى
شوري **قوله** اعتبارا باعتقاد المقتدي قضية الصحة واعتبار
اعتقاد المأموم في الشق الثاني ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره
وندرك الركعة بادراكه ركعا فليح رانته سم على المذهب اقول وهو
ظاهر لان اعتقاده صحة صلته صبره من اهل النحل عنده انتهى ع ش
على مر **قوله** على تركه واجبا اي فبينا فلو شك سافى في اتيان
المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا
للظن به في توفي الخلاف انتهى شرح مر وقوله لم يؤثر في صحة
الاقتداء الخ فني ان يقال سلمنا انه اني به كمن على اعتقاد المسئلة
ومن اعتقد بغيره معين نفلا كان ضارا اي كما تقدم والشارح
في شرح الروض اشار الي دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده
الوجوب الخ وكان حاصله انه لما اتى به وكان اعتقاده عدم
الوجوب مذهبا له غير مبطل عنده اكتفينا منه بذلك بخلاف

الموافق فانه اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبا له وبطل عنده
فلم يكن منه بذلك والحاصل ان اعتقاده عدم الوجوب المأثور
اذا لم يكن مذهبا للمعتقد والالم يؤثر ويكتفي منه بحرف الايمان
واما ما دفع به مر ايضا ذلك من ان اعتقاده عدم الوجوب كإتيان
من ظن انه اتي بالجلوس بين السجدين بقصد الاستراحة مع انه
يقع عن الجلوس بين السجدين فيه نظر لانه ليس هناك
اعتقاد فرض معين تفلا غاية الامر انه اتي بالفرض بظنه تفلا
بناء على ظنه انه اتي بالفرض بخلاف ما نحن فيه ويؤخذ من كون
السك في ان المحقق ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك
اذ لا فرق بل بالاولي لانه اذا لم يضر السك في المخالف الذي لا يعتقد
وجوب بعض الواجبات ففي الموافق اوجب ومن ذلك ما اذا سك
في طهارة الامام وبدل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما
اذا اسر الامام في الجهرية انه لا اعادة عليه انتهى سم على المذهب
ولو ترك الامام البسملة كان سمعه يصل تكبير النحر بالجمهر لله لم
نصح فذرة الشافعي به انتهى اي فيجب عليه نية المفارقة عند ارادة
الركوع لانه قبله بسبيل من ان يعيدها على الصواب انتهى عن
علي مر مسألة سئل الشهاب الرمي عن امام مسجد يصلي بمحوم الناس
هل تجب على الامام ان يراعي الخلاف او لا يقتصر على مذهبه فاجاب
بانه يجب عليه رعاية الخلاف انتهى **قوله** ايضا على تركه واجبا في
اعتقاد القندي اي واجبا لا يقول بتركه المقتدي اصلا وهو
في القصد غير تارك لواجب في اعتقاد القندي انتهى حلي وعبرة
شرح مرر ولا يشكل على ما قرر حكما باستعماله وعدم مفارقه

عند

عند سجوده لص ولا قولهم لو نوي مسافرا ان شافعي وحنف اقامة
اربعة ايام بموضع انقطع بوصولهما سفر الشافعي فقط وجاز له
الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا
في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز
القصر في الجملة وسياتي فيه زيادة في بابيه وايضا فالمبطل هنا
وقبالو مسجد لص ونسحق عمدا اعتقادا فظير في اعتقاده
الشافعي لو وقع من جاهل والحنفي حمله فلا ينافي اعتقاده كل
جواز ما قدم عليه فاغتفر له قياسا عليه بخلاف الصلاة مع نحو
المسئ فانه يستوي في ذلك الجاهل وغيره انتهى **قوله** من انايه
الاصافة هنا ليست للملك اذ لا يشترط في المجتهد فيه كونه مملوكا
له وانما هي للاختصاص من حيث الاستعمال انتهى شرح مرر
قوله فان تعدد الطاهر الخ اي سواء كان الطاهر بقدر
المجتهدين ام انقص ام ازيد وقوله مالم يتعين الخ اي بحسب
زعم المقتديين بصلاتهم خلف غيرهم وضابطها التعريف ان
يكون الطاهر اقل عددا من المجتهدين انتهى شيخنا وعبارة
اصلة مع شرح مرر فان تعدد الطاهر من الانية ولم يظن
من حال غير سينا فالاصح الصحة اي صحة اقتداء بعضهم ببعض
مالم يتعين انا امام للنجاسة فان ظن بالاجتهاد طهارة انا
غيره كائنا اقتدي به قطعاً جواز عدم ترده او نجاسته
لم يقدر به قطعاً كما في حق نفسه انتهى وقوله ولم يظن من
حال غير سينا تعبير لمحل الخلاف كما سيأتي ولقوله الا في الا
اما بها فيعيد المغرب انتهى ع مكي عليه وقد اشار السارح الي
هذا بقوله فقط كما علمت انتهى **قوله** من انية جمع انا قال في

المصباح الاثنا والاثني الوعاء والادعية وزنا ومعنى انتهى فهو
لف ونسب رتب فالاثنا مفرد كالوعاء والاثني جمع كالادعية
واصل ائنه ائنه فليت التهمة الثانية القال انه متى اجتمع ههنا
ثانيتها ساكنة وجب ابدالها من جنس حركة ما قبلها وجمع
الائنه او ائني فهو جمع الجمع انتهى عني علي مر **قوله** فقط قيد
به لاجل قوله كما في المثال الاثني ومن جملة قوله اعاد ما اتمه
فيه اخر او اما لو ظن طهارة ائنه واثنا عني فانه لا يعيد الصلاة
التي صلاها خلف من بطن طهارة ائنه لا يقيد كونه الاخر ولا يقيد
كونه واحدا بل قد يكون متعدد افعيد به لنتم كلامه انتهى سوبري
بالمعنى **قوله** صح اقتداء بعضهم ببعض اي مع الكراهة المفوتة
لفضيلة الجماعة كذا قرع ابن حج انتهى سوبري **قوله** فلوا سببه
خسة الخ محل هذا اذا لم تزد الا ائني علي الاشخاص واما ان زادت
بان كانت ستة مثلا فانه يصلي كل بالآخر ولا اعادة لاحتمال ان
السادس هو الخامس انتهى سبخنا **قوله** فتوضا به او اغتسل به
او غسل به ثوبه او بدنه انتهى زيادي **قوله** ايضا فتوضا به ولم يظن
من احوال الاواني الاربعة الباقية شيئا اي لا طهارة ولا نجاسة
انتهى جلي ومثله شرح مرر ويؤخذ منه انه لو زادت الاواني علي
عدد المجتهدين كئلاف او ان مع مجتهدين كان فيها نجس يفتني
واجتهد احد المجتهدين في احدها قطن طهارته احدها ولم
في الباقي شيئا واجتهد الاخر في الاثني الباقيين قطن طهارته
احدها صحة اقتداء الاول بالثاني لاحتمال ان يكون صادف الطاهر
وعليه فلو جاز اخر واجتهد اداء اجتهاده لطهارة الثالث بعد
اقتدائه بالاول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان يقتدي بالثالث

لاختصار

لاختصار النجاسة في ائنه ولو كانا خمسة والاواني ستة كان
الحكم كذلك فكل من الخمسة ان يقتدي بالبقية وليس لواحد
منهم ان يقتدي بمن يظهر من السادس لما حصر انتهى عني عليه
قوله واتم اي كل في صلاة وفي ما الوصلي بهم واحدا اماما في
الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا اعادة علي واحد منهم
لان كل واحد جازم بطهارة ائنه الذي توضا منه ولم يختص
النجاسة في واحد انتهى عني علي مر **قوله** اعاد ما اتم فيه
اخر اي اعاد الصلاة التي اقتدي فيها اخر اي ان كان مأموما فيها
فما مضى بالصلاة انتهى سبخنا ويؤخذ من وجوب الاعادة انه
يحرم عليهم الصلاة خلف امام العسا وعلي امامها الصلاة خلف
امام الحرب لانه تلبس بعبادة فاسدة انتهى ابن حج **قوله**
ايضا اعاد ما اتم فيه اخر اي علي الاصح والثاني يعيد كل منهم
ما صلاه مأموما وهو اربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما
تقدم انتهى شرح مرر وعلي الاصح بتصور اقتداء بعضهم ببعض
بان يكونوا جاهلين او ناسيين والا فني فني ائنه يريد
الامامة للنجاسة حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حج صرح بالحرمة
المذكورة ولا يرد ذلك علي المتن لانه لم يتعرض للحكم الاقتداء
انتهى عني عليه **قوله** فلوا بئنه بالصبح الخ وصابط ذلك ان
كلا يعيد ما صلاه مأموما اخر ولو كان في الخمسة نجسان
صحت صلاة كل خلف اثنين فقط او الخامس منها ثلاثة فلو جاز
فقط ويؤخذ مما مر في الصابط ان من اخر منهم فني الاقتداء
به للبطلان ولو كان الخامس اربعة لم يقتد احد منهم باحد
ولو سمع صوت حدث او سمع بين خمسة ونساكروه واتم كل

في صلاة فكما ذكر في الاواني انتهى شرح مرر لكن لو تعدد الصوت
المسروع لم يعد كل الاصله واحده لاحتمال ان الكل من شخص واحد
انتهى عن عليه **قوله** لتعين اناي اما بينهما بخلاف من قبل
اما بينهما للجهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى انايه
فسرح في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة
وبعد منها وهذا بخلاف اما بينهما في حق من ذكر فانه بعد ان حكمنا
بصحته الاقتداء بمن قبلهما لما ذكر تعينا النجاسة او لا سبيل الى
الحكم بصحته الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة في احد انايه انتهى
مرر انتهى سم وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدم احتمال
انقضاء الطهارة انتهى شرح مرر وقال في محل اخر لتعين اناي
اما بينهما اي بزعمهم واسماء عدلوا على التعيين بالزعم هنا مع كون
الامر منوطا بظن المطلق المعين ولم يوجد بخلاف المذهب لما مر
من صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة لانه لما كانت
الاصلي في فعل المكلف صوته عن الابطال ما لم يكن اضطرر رنا
لاجل ذلك الى اعتبار وهو يستلزم اعترافه ببطلان صلاة
الاخير فكان مواخذا به بخلاف ما مر ثم فان كل اجتهاد وقع
صحيحا فلهذا ان يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل غير
معين انتهى مخروفا وقوله وهو يستلزم الخ عبارة الشهاب
ابن حج وهو لا اختيار له بالتشهي يستلزم الخ ولا بد من
هذا الذي حذفه السارح لانه محل الفرق بين المستثنين فلهذا
سقط من الناسخ وقوله فان كل اجتهاد وقع صحيحا اي كل
اجتهاد صادر منه وبه فارق مسألة المياه اذا الاجتهاد فيها
من غيره وكان الاواني في التعبير ان يقول هكذا الان صلاة

769
لكل جهته وقعت بالاجتهاد منه صحيح انتهى سيدي **قوله** في حق
المؤمنين فيها اي في حق الكل ما عدا امام العسا فيها وفي حق بعضهم
في المغرب وهو امام العسا انتهى شيخنا **قوله** ولا بمقتد اي
سواء علم حاله او جهله حتى لو ظنه غير مأموم فتبين بعد الصلاة
انه كان مأموما لزمه الاعادة كما سيأتي عند قول المتن ولو بان
امامه كان الخ والمراد متلبس بالقدره وخرج به ما لو انقطعت القدرة
كان سلم الامام فقام مسبوفا فاقتدي به اخر او مسبوفا فافتدي
بعضهم ببعض فنضع في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة انتهى
شرح مرر **قوله** ولو سكا اي بان نزود في كونه اماما او مأموما
فان ظنه احدها بالاجتهاد عمل بالاجتهاده واعترض بان شرط
الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار
المأمومية على النية لا غير وهي لا يطلع عليها واجب بان للقرائين
مجالا في النية بل ليل ما قالوا من صحة بيع الوكيل المشروط فيه الاجتهاد
بالكفاية عند توفر القرائن انتهى حلي وعبارة شرح مرر ولو ظن
كونه مأموما لم يصح اقتداؤه به ايضا ومجمله كما قاله الزركشي عند
هجومه فان اجتهده في ايها الامام واقتدي بمن غلب على ظنه
انه الامام فينبغي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلة والنوب
والاواني انتهى ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرائن تدل على عرضه
للا النسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان شرط الاجتهاد
ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار المأمومية
على النية لا غير وهي لا يطلع عليها وان اعتقد كل من اثنين انه
امام صححت صلاتهما لعدم مقتضي بطلانها وان مأموم فلا وكذا
لو سكت في ان امام او مأموم ولو بعد السلام كما في المجموع لسكه

في انه تابع او متبوع فلو شك احدها وطقن الاخر صححت للظان انه امام
دون الاخر وهذا من المواضع التي تفرق الاصحاب فيها بين الظن
والشك انتهت **قوله** بلحقه سهوهم اي بلحق المأموم سهو غيره وهو
الامام وقوله ومن شأن الامام الاستقلال في مخالفة قوله تابع
وقوله وحمل سهو غيره في مخالفة قوله بلحقه الخ وقوله فلا
يجتمعان اي التبعية والاستقلال وانما قال ومن شأن الادخال
المخلفة بالنسبة للسبق الاول لانه يراعي نظم صلاة الامام فهو
غير مستقل ولا ادخال الحدث بالنسبة للسبق الثاني لانه لا يحمل سهو
غيره انتهى **سبحنا قوله** ولا يمن تلزمه اعادة اي عند العلم بحاله
واما عند الجهل فيصح لانه لا يتقاعده عن المحدث الا في انتهى من عني
علي مرر وعبارة علي السارح قوله ولا يمن تلزمه اعادة محله ان
علم المأموم بحاله حال الاقتداء او قبله وسبق فان لم يعلم مطلقا
او لا بعد الصلاة ولا اعادة لان هذا الامام محدث وتبين حدث
الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة انتهت اي فيكون الاقتداء
صحبا انتهى **قوله** ايضا ولا يمن تلزمه اعادة اي ولو قبله انتهى
جلي **قوله** لعدم الاختلاف بصلاداي في سقوط الفرض انتهى **قوله**
قوله ولو موثبا اي وكان المأموم يعرف انتقلا لانه بخلاف ما اذا
كان يشك بحفوة او لاسه اسارة خفية لا يدركها المأموم انتهى
جلي وفي عني مرر ولو موثبا اي وعلم المأموم بانتقاله ولو
بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا
بالنسبة له اما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك
لان مثل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للامور الشرعية وانما اغتفر
ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا يعتد

بها قبل وقوعها اما بعد وقوعها فيعتد بها في حق من قامت به
فن ذهب من محل بعيد الى عريضة وقف الوقوف بها وادى اعمال
الحج ثم حجة وسقط الفرض **قوله** وصبي ولو عبدا اي يقتدي
به الكامل المحر وسلس اي يقتدي به السليم ومنحصر اي يقتدي
به المستنحي وكذا المستور بالعاري والصحيح بمن به جرح سائل
والظاهر بمن علي ثوبه بخاسة معفو عنها وقوله بناء علي وجوب
الاعادة عليها اي اعادة الصلاة كالصوم وهو المعتمد انتهى
جلي **قوله** ايضا وصبي لكن البالغ اولى وان كان اقرا وافقه
لان صلاة واجبة عليه فهو احرص على الشروط والخلاف في
الاقتداء بالصبي انتهى برماوي **قوله** وسلس بكسر اللام
اسم الشخص نفسه واما السلس بفتح اللام فهو اسم للمرء انتهى
برماوي **قوله** بناء علي وجوب الاعادة عليها هو المعتمد وما
نقله الروياني عن نص السافعي من عدم وجوب القضاء قال في
المجموع انه ظاهر نص السافعي لانه نص علي وجوب قضاء الصوم
دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ ابو حامد والقاضي
ابو الطيب واي الصلح وجمهور العراقيين وغيرهم لانها ان
كانت حايضا فلا صلاة عليها او طاهرا فقد صلت وقال في
المهمات انه المفتي به اجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بانه مفرغ
علي النص الذي اختاره المزني وغيره وهو ان كل صلاة وجب
فعلها في الوقت مع خلل لم تجب قضاؤها وهو حرج وجب ولهذا
قال الشيخ ان الاول افقه واحوط وما قيل في التعليل انها ان
كانت حايضا فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال انها تظهر
بعد صلاتها فتجب عليها انتهى شرح مرراني **قوله** ولا اقتدا

غير انني الخ السهل سقوط المتن على اربع صور لا تضع فيها القدوة
بينها الشارح بقوله من ذكر وخشي وقوله من انني وخشي
وتنتان في مثلها باربعة واسئل مفهومه على خمس صور
يصح فيها الاقتداء تنتان مختار القيد الاول ذكرها
الشارح بقوله وبصح اقتداء الانني بانني وخشي هذان مختار
قوله غير انني وبلا لانه مختار القيد الثاني ذكرها بقوله
كما يصح اقتداء الذكر الخ هذه مختار قوله بغير ذكر تامل وبصح
الاقتداء بالملك لانه ليس اني وان كان لا يوصف بالذكورة
ولا بالانوثة وبالحق اني ان تحققت ذكورة وان لم يكن على صورة
الادي خلافا لما نقل عن القوي اله لا يكون على صورة الادي
انني جلي وانما استرط تحقق الذكورة في الجنى دون الملك
لاستمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك انني
سبحنا **قوله** فقبس بها الجنى الخ انظر لم جعل بعض الصور
مقبسا وبعضها مأخوذا من الحديث مع انه ان نظر للتاويل سهل
الكل وان لم ينظر اليه احتيج القياس في الصور الثلاث والتاويل
ان يقال لا تو من امرأة اي ولو احتملا لا رجلا ولو احتملا لا فتسل
الحديث الصور الاربعة بالمنطوق انتهى **سبحنا قوله** انه لو اقتدي
بخشي اي ظن ذكورة عند الاقتداء ويمكن ان يصور ايضا بما اذا علم
خنوته عنده وقوله فيان ذكر اي انضج بالذكورة وهذا تفريع
على العانة بالنسبة للجنى وقوله وانه لو بان امامه اني اي وظن
ذكورة عنده تفريع عليها بالنسبة لقوله من انني وقوله ومثلها
ما لو بان خشي اي وظن ذكورة عنده تفريع على قوله وخشي واخره
عن عدله لانه ليس من كلام الاصل ولم يقل وانه لو بان خشي

كسابقة

كسابقه لعدم دخوله في كلام الاصل انتهى **سبحنا قوله** للتردد
في حاله يؤخذ منه انه لو اقتدي بخشي وعنده انه ذكر لم بعد
الصلاة بان انه خشي لم انضج بالذكورة لاعادة عليه اذ لا تردد
حين القدوة نعم بكم لمن انضج بالانوثة ان يقتدي بالمرأة
والرجل ان يقتدي بمن انضج بالذكورة نعم ان انضج بامر قطعي
له بكم كالولادة ونحوها وبصح الاقتداء بالملك وان لم يصف
بذكورة او انوثة قال سبحنا المشوري وهل لك ان تقول الشرط
الذكورة وهم لا يوصفون بها وان قلنا بالصحة فهل يشترط لهم
طهارة كطهارتنا او يكفي بطهارتهم التي خلقهم الله تعالى
عليها وهل يثابون على ذلك ثواب الواجب الظاهر اشتراط
الطهارة واما الثواب فيتوقف على ثبوت تكليفهم بها والجن
كالانس وان لم يكونوا على صورة البشر كما قال العلامة ابن قاسم
وخالفه العلامة الزيادي وهو الوجه وتقدم ما فيه مع زيادة في
باب الاحداث انتهى برماوي **قوله** ايضا للتردد في حاله قال
ابن قاسم حاصل هذه المسئلة انه ان علمه خشي عند الاقتداء لم
تنعقد صلاة وان علم خنوته في أثناء الصلاة فان تبين في
الحال انه ذكر استمرت الصحة لانه لم يتردد عند المنة وقد بان
الذكورة في الحال وان مضى قبل التبين ركن او طال فصل
بطلت وان علم بعد الصلاة فان لم تبين ذكورة وجب القضاء
وان تبين ولو بعد طول الفصل تبين صحة الصلاة ولا قضاء
وهذا الحاصل عرضته على سبحنا الطيلاوي فخرم به انتهى ع ش
انتهى اطيعي وقرره سبحنا الحنفى غير انه اعتمد فيما اذا بان الامام
خشي في أثناء الصلاة انها تبطل وان ظهر عقبه انه انضج بالذكورة

لمضي جزء من الصلاة مع الشك انتهى **قوله** وانه لو بان انني
وجبت الاعادة اي لان حاله لا يخفى فالمقتد به مقصّر بترك
البحث وبه فارق من فحرم قبل الوقت جاهلا فانها تنقلب له
نفلا مطلقا وايضا فالمبطل ثم انما ينافي الفرض لا النقل المطلق
فوقعت له كذلك لعدم بخلاف المبطل هناك فانه منافي للنقل ايضا
فلم يمكن معه تصحيحها حتى تقع نفلا مطلقا وهذا اولى مما فرق به
في الخادم فليتأمل انتهى ايعاب انتهى شوي **قوله** كما يصح
اقتداء الذكر وغيره بذكر والمأخوذ ان الصور تنفع خمسة صحيحة
وهي الرجل بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى
والخنثى بالمرأة انتهى جلي **قوله** ولا فارق باي اي مطلقا وان
ذهب الاستوي الى الصحة قبل اتيان بالحرف مثلا ونهارة عند الاتيان
به وايد الاول بعض مساجنا بان الامية خليل ذات فاسية الاثونة
فليتأمل انتهى شوي فرغ علم امته وغاب غيبته يمكن فيها التعلم
نهل يصح اقتداء به ام لا فيه نظر والا فرب المناهي لان الاصل
بقاء الامية ونقل عن فتاوي السارح انه لوطن انه تعلم في غيبته
صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعمل بما قدمناه لا يقال بيشكل
علي ما ذكر ما قالوه فيما لو علم حديثه ثم فارق مدرك يمكن فيها طهره
من صحة الاقتداء به حملا على انه تطهر في غيبته لانا نقول الظاهر
من حال المصلي انه تطهر بعد حديثه لتصح صلاته وليس الظاهر من
حال الامي ذلك فان الامية علة منمنة والاصل بقاءها وقد
يجاب عن التوقف فيما مر بان ذلك مفروض فيما لو استوي عنده
الا حتم لان وما نقل عن الفتاوي مذكور بما اذا ترجع عنده احد
الاحتمالين بقرينة افادته الظن انتهى ع شوي **قوله** باي

والخنثى بالرجل
واربعة باطل وهي الرجل
بالمرأة والخنثى بالرجل

نسبة الام كان على حاله التي ولدته عليها انه وهو لغة اسم لمن لا
يكتب لم يستعمل مجازا فيما ذكره المصنف او حقيقة عرفية انتهى
زيادي **قوله** علم القاري حاله او لا شامل لما اذا تردد في كونه
اميا او لا فلا يصح الاقتداء حينئذ وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء
لان الظاهر من حال المصلي انه يحسن القراءة انتهى جلي وعبارة
شرح مردود في القدوة بمن جهل اسلامه وقراءته لان الاصل الاسلام
والظاهر من حال المسلم المصلي انه يحسن القراءة فان اسره في
جهرية اعاد المأموم صلاته اذ الظاهر انه لو كان قاريا للجهر ويترتب
كما نقله الامام عن ائمتنا البحث عن حاله اما في السرية فلا اعادة
عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث
عن طهارته الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب لان قال بعد
سلامه من الجهرية نسبت الجهر او سررت لكونه جائزا وصدقته
المأموم فلا يلزمه الاعادة بل تستحب وان لم يجهر المأموم وجوب
الاعادة بعد اسراعه خلافا للمسكي اذ متابعة المأموم لامامه بعد
اسراعه لا تبطل عملا بما تقدم من التعديل وهذا وان عارضه ان
الظاهر انه لو كان قاريا للجهر ترجح عليه باحتمال ان يجهر امامه بعد
سلامه بانه استرناسيا او لكونه جائزا فسوغ بقاء المتابعة ثم بعد
السلام ان وجد الاخبار المذكور عمل بالاول والا فبالثاني والتجمل
سكوت عن القراءة جهرا على القراءة سراحتى يجوز له متابعتها وجواز
الاقتداء لا ينافي وجوب القضا كما لو اقتدي بمن اجتهد في القبلة
ثم ظهر الخطا فانه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا افادته
والد رحمه الله تعالى ولم ار من حققه سواه ومن جهل حال امامه الذي
له حالتان جنون وفاقه واسلام وردة فلم يدر هو في ايها المسم

تليزمه الاعادة بل نسين انتهت **قوله** بصدد تحمل القراءة في
المصباح الصدد بفتحين القرب وداره بصدد المسجد اي قبالة
وتصدت الامر تفرغت له والاصل تصدعت فابدل لتحقيق **قوله**
بحرف من الفاتحة خرج الشاهد فيصع اقتداء الفاري فيه بالاي فيه بل
وان لم يحسنه من اصله والفرق يفهم من تعليل السارح انتهى
سوبري بالمعنى وبعبارة شرح مرر وبحث الاذري عن صحة اقتداء
من يحسن نحو التكبير او الشاهد او السلام بالعربية من لا يحسنها
بها ووجهه ان هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لعجز عنها
انتهت لكن في حاشية البرماوي ان هذا غير مستقيم لما تقدم من
ان الاخلال ببعض السدات في الشاهد فخل ايضا اي فلا تصح
صلاته حينئذ ولا امامته انتهى وفي قول علي المجال قوله بحرف
من الفاتحة كالشاهد والسلام وتكبير الاحرام على المعتمد عند
سبحنا وقضية ذلك ان المحل ينشئ من هذه لا يسمى ايبا في اصطلاح
الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لما ساء
ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند سبحنا الرباعي
وتقدم ان الاخلال ببعض السدات في الشاهد فخل ايضا فراجع
فان كان المراد من حيث السمية فهو ممكن انتهى والذي يظهر ان
الاخلال في التكبير من الامام يقتضي عدم صحة الاقتداء به مطلقا
اي سرية كانت الصلاة او جهرية لان سائر الامام الجهر به
فسانه ان لا يخفى فان تبين للمفتدي ذلك قبل الاقتداء لم يصح
او بعده وبعد الصلاة استأنف وكذا في سائرهما ولا تنفعه بنية
المفارقة واما الاخلال في الشاهد فلا يضر في صحة الاقتداء حيث
لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى سانه ان يخفى وان علمه بعد الصلاة

لم تلزمه الاعادة او في سائرهما انتظر الي ان يستلم فان اعاده على
الصواب فذاك والاسجد للسهو اذ صلاته قد تمت فلا تنافي بينه
المفارقة بخلاف الفاتحة اذ لم يتدارك قبل الركوع فانه ينوب
المفارقة فتأمل انتهى سبحنا **قوله** كتحفيف مشدد ولو
احسن اصل التشديد وتعذرت عليه المبالغة صحت القدوة به
مع الكراهه كما في الكفاية عن القاضي انتهى شرح مرر **قوله** بان
لا يحسنه صادق بان تركه ولو بغیر بدل وقوله كانت الكاف
التمثيل وبقي لها من افراد الاي من يخفف المشدد لانه ليس واحدا
من هذين وقوله في الالغ من يبدل حرفا اي مع الادغام او بدو
فهو اعم من الارت فكل ارت الالغ ولا عكس وان كان قوله بعد
ولا ارت بالالغ وعكسه يوهم التغاير الكلي بينهما الا ان يقال
بالالغ غير ارت وكذا يقال في العكس انتهى سبحنا **قوله** كانت
ماخوذة البرية هي الابدال مع الادغام في غير محله انتهى سبحنا
وفي المختار الرتبة بالضم اللعجة في الكلام ورجل ارت بين الرتبة
انتهى وفي المصباح البرتبة بالضم حسنة في اللسان وعن المبرد
هي كالزنج تمنع الكلام وهي غزيرة تكثر في الاسراف وقيل اذا
عرضت للانسان نرد كلمته ويسبقه نفسه وقد يدغم في غير
موضع الادغام يقال منه رت رتا من باب نعب فهو ارت وبه
يسمى والمرأة رتا والجمع رت مثل احمر وحمراء وحمرا انتهى وفيه
ايضا اللغزة وزان غزفة حسنة في اللسان حتى نصير الراء
لاما او عينا والسین ناء ونحو ذلك قال الازهري اللغزة ان
تعدل بحرف الي حرف والالغ لغا من باب نعب فهو الالغ واسرة
لغا مثل احمر وحمراء وحمرا وما اسد اللغزة وهو بين اللغزة

بالضم اي تغل لسانه بالكلام انتهى **قوله** بخلافه اي الادغام
 بلا ابدال وجيشد لا يقال له ادرت وعلم ان المراد بالادغام ادخال
 احد الحرفين في الآخر سواء كان مع الابدال للاول او للثاني
 او لا ولا فليس المراد بالادغام المعهود عند القراء لان من
 لازمه الابدال انتهى جلبى **قوله** كتشديد اللام او الكاف الخ
 فان التشديد المذكور يقال له ادغام عند الفقهاء لان الادغام
 عندهم كما علمت ادخال حرف في حرف ولو بلا ابدال ولما الادغام
 عند القراء فلا بد فيه من الابدال كما علمت انتهى شيخنا حنف فرغ
 لو سهل هرة انعم الخ ولا ينطصل صلته بها لانه تغيير صفة
 بخلاف ما لو اسقطها من انعم فانها ينطصل لانه اسقاط حرف
 والتسهيل قري بنظيره في قوله تكا ولو شاء الله لا عنكم غايته
 ان الصلاة كروية في تسهيل الهرة من انعم انتهى ع س
 على مر **قوله** فان امكنه تعلم الخ ووقت امكن التعلم من
 البلوغ ولو بالاحتمال للمسلم العاقل والافق الاسلام ولا فاقة
 والمراد بامكن التعلم القدرة على الوصول الى المعلم بما يجب
 بذله في الخ وان بعدت المسافة انتهى بر ماوي **قوله** كافتدائه
 بمثله لو قال كافتدائه مثله لكان مستقيما انتهى فليروي **قوله** بمثله
 اي في الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله في الابدال كما لو عجز عن
 الراء وابد لها احدها غينا والآخر لاما بخلاف عاجز عن راء معا جز عن
 سبي وان اتفقا في البديل لان احدهما بحسن بلا يحسنه صاحبه
 انتهى شرح مرر وقوله في المجوز عنه فلو استويا في الاختلال يرف
 معين وزاد احدهما بالاختلال بشئ اخر فينبغي صحة اقتداء ذي الزيادة
 بالآخر دون العكس فليتامل انتهى سم فقول السارح لاني

حرفين

حرفين مراده به ما ذكر مرر بقوله بخلاف عاجز عن راء الخ فيجوز
 تعلم ما في عبارة السارح من التماثل اذ قوله في حرف لاني
 حرفين بدل من قوله فيما يخل به فهو متعلق بقوله بمثله
 فتقتضي العبارة ان هناك مماثلة في حرفين متبعية مع انها
 ليست موجودة اصلا انتهى شيخنا وعبارة المحلي وتصح قدوة
 اي بمثله فيما يخل به كارت بارت والتع بالتع في الكلمة بخلافها
 في الكلمتين انتهى وقوله في الكلمة اي ان يتحد محل الحرف
 المجوز عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في الماني به كغيب وغيم
 فان اختلف محل الحرف لم يجمع وان اتحد الحرف الماني به والكلمة
 كان كان احدهما يبدل بكون تستعين الاولى والآخر يبدل
 الثانية وقوله بخلافهما في كلمتين اي وان اتحد الحرف المجوز
 عنه كان ابدال احدهما الرا من الصراط والآخر الرا من صراط انتهى
 قول عليه **قوله** بحسن ما لا يحسنه الآخر يوجب منه عدم صحة
 اقتداء الآخر بالآخر ككن قال العلامة الرمزي بالآخر من
 الطاري فيها لانه يجب على طاري الحرس تحريك لسانه وسفقيه
 ولها انه بقدر امكانه فقد يحسن احدهما ما لا يحسنه الآخر من ذلك
 فان كان اصليا فيها صبح اقتداء احدهما بالآخر واختلفا صبح
 اقتداء الاصلي بالطاري دون عكسه وتبعه العلامة الزبائي
 والذي في شرحه اطلاق عدم صحة الاخرين مطلقا وان يصح
 اقتداء الاخرين بالاصلي في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن يحسنها
 دون عكسه وتبعه العلامة الزبائي والذي في شرحه اطلاق
 عدم الصحة للاخرين مطلقا انه يصح اقتداء الاخرين بالاصلي في ذلك
 كمن يحسن غير الفاتحة لمن يحسنها دون عكسه والوجه الصحة

فيهما مع العجز كما في اقتداء القائم بالقاعد ولا وجه لمنعه مع ان
قضية التعديل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك انتهى برماوي
قوله وكذا من يحسن سبع ايات الحج وكذا من يحسن الفاتحة
بحسن سبع ايات من القرآن فلا يصح اقتداء الاول بالثاني
انتهى شيخنا وعجالة الروض وشرحه ولا يصح قدوة بمن يعجز
عن الفاتحة او عن اخراج حرف منها من مخرجها او عن تشديد منها
لم قال ويصح اقتداء عاجز عن الفاتحة او عن بعضها ويسمى اميا
بمثله ان انفقا عجزا لا فاري اول الفاتحة دون اخرها بقاري اخرها
دون اولها وان كثر الاخر ولا عكسه ولا اقتداء قاري اولها او
اخرها بقاري وسطها ولا عكسه انتهت **قوله** ولو كانت لمستغنة
يسيرة بضم اللام على الانصاع وحكي فتحها وقوله لم يؤثر قال
شيخنا السبر املي وهل يكره الاقتداء به واذا قرره الحاكم في
الامامة وقلنا بآل كراهة هل يحرم عليه ويصح كتفريق الفاسق
كما قال العلامة الرمي او يحرم ولا يصح كما قال العلامة ابن حج
او لا يفرق حرره انتهى برماوي **قوله** فحينئذ يكره الاقتداء بنحو
ثاننا وكذا مجهول الاسلام والحرية والامية والاثنية ونحو ذلك
فالربط بهم صحيح ولا يضر السلك في ذلك لانه لا يجب البحث عن
حال الامام ولا ينافي ذلك وجوب الاعادة عند العلم بنقصه
نعم يجب البحث بعد الفراغ من الصلاة عن حال من اسرى جهرية
ولا يجب مفارقة في الاثنا وان تردد فيه عند الاقتداء او بعده
ولا تنزيم الاعادة الا اذا علم الخلل بخلاف ما لو قال بعد السلام
اسررت لعلي نجوانه او لم يعلم حاله انتهى برماوي **قوله**
وهو من يكرر التاهل ولو عمدا بناء على ان المكرر حرف قرآني

لا كلام

لا كلام اجنبي او لا يفصل بين كثرة المكرر وعدمها فليحرم وانتهى سم
على المنهج اقول الاقرب انه لا فرق بين الحمد وغيره لما عدل به من
ان المكرر حرف قرآني كثر او قل انتهى ع س علي مر **قوله** وجاز
الاقتداء بهم الخ مقتضاه انهم لو تعمدوا ذلك ضرر وليس كذلك
لان زيادة الحرف لا تضروهم لم صحت صلاة من سدد الخفيف
وان تعمد وفيه زيادة حرف الا ان يفرق بان في التشديد زيادة
حرف غير متغير بخلافه هنا وكلام شيخنا في شرحه كالسارج
انتهى حلي وفي قول علي الجلال قوله لعذرهم ليس قيدا فغير
المعذور مثله لان المكرر حرف قرآني على الصحيح **قوله** او لمي من
تغييره بالتتمام ووجه الاولوية ان الاصل سمي من يكرر التاء
بالتتمام وهو خلاف ما في الصحاح من انه يقال له ثانيا كما ذكره
المسارح وكما يدل له كلام مر لكن ذكر بعض اللغويين ان من
يكرر التاء يقال له تنمام ايضا وعليه فلا اولوية نعم ما ذكره اخضر
انتهى شيخنا **قوله** ولا حرج بما لا يغير المعنى اي في الفاتحة
او غيرها امكنه التعلم ولا علم حاله او لا انتهى شيخنا وفي
قول علي الجلال قوله بما لا يغير المعنى اي وان كان عالما عامدا
وان حرم عليه في الفاتحة وغيرها والحاصل ان اللحن حرام على
العالم العامد القادر مطلقا وان ما لا يغير المعنى لا يضر في صحة
صلاة والقدر به مطلقا واما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة
لا يضر فيها الا ان كان عالما قادرا وما في الفاتحة فان
قدر وامكنه التعلم ضرر فيهما والا فكالامي **قوله** ايضا ولا حرج
من اللحن بالسكون على الاصح وهو الخطا في الاعراب وبابه
قطع وبالفتح الفطنة كما في الصحاح ومنه فلعن احدكم اللحن

بجته وفي القاموس انه بالتحريك والسكون يطلق على النطقة
وعلى الخطا في الاعراب والمراد هنا الاعم وقال غير اللحن الخطا
والخروج عن طريق العرب في استعمال الالفاظ وقال ابو حيان
اللعن بالفتح الصواب في الكلام ما خوذ من التلحين يقال لحن
فلان في كلامه اذا اصاب فيه قال شيخنا السبر المسمي وقد يطلق
بالسكون ويراد به الصواب ايضا انتهى برماوي **قوله** كضمها فته
اولاه او كسر وال الحمد او فون فتعين او نايه او فون فبعد او فتح
يايه او كسر ها ارضم صاء الصراط ادها عليهم اور الرحمن او نحو ذلك
انتهى برماوي **قوله** فان غير اي اللحن الشامل الابدال وليس المراد
باللحن المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسنها اي بان عجز عن
الاثبات بما يلحق فيه على الصواب انتهى جلي **قوله** كانت ضم وكسر
قال شيخنا وكضم وكسر كافا ياك وابدال جاء الحمد ها وابدال المعجمة
في الذين بمهملة كما تقدم ذلك عن العباب في صفة الصلاة واما
ضم صاء الصراط وهنم اهدنا فكا اللحن الذي لا يغير المعنى وان لم
تسم النحاة لحنا لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب انتهى
جلي **قوله** فكاي قضية التشبيه انه لا يصح القاري الاقتداء به
وان جهل حاله وعبارة الجلي تقتضي كون هذا كالا يانه لا يصح
الاقتداء به مطلقا اي عند العلم بحاله او الجهل كذا قاله بعضهم وفيه
نظر لان لم ينزل منزلة الاي الا في حالة العجز فينبغي في حالة الجهل
الصحة وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفاتحة من
سايقا ان لا تخفى فيه نظر انتهى وقوله انه لا يصح الاقتداء
به مطلقا هو كذلك بالنسبة لوجوب الاعادة عند تبين الحال
واما في حال النحر فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيهما

فبعد

فبعد العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهرا فها سواء في الحكم
ابتداء وتبيننا فشا من انتهى شيخنا **قوله** فان احسن الاخر
الفاتحة اي امكنه الاثبات بما يلحق فيه على الصواب وقوله
وتعد اللحن اي المغير للمعنى اي وعلم كونه في الصلاة انتهى
جلي **قوله** لم تضع صلاة مطلقا اي في الصورتين فهو بمنزلة
قوله فيها انتهى شيخنا وعبارة السوبري قوله مطلقا اي في
مسئلي التعمد والسبق انتهى **قوله** ولا الاقتداء به عند العلم
بحاله اي وهو بطلان صلاة وذلك بحج القراءة في التعمد
وبحج الهوي للركوع في سبق اللسان واما الاقتداء بقيل الركوع
فالظاهر انعقاده انتهى جلي **قوله** عند العلم بحاله قضية الصحة
عند الجهل وهو كذلك اذ لا تقصير من المأموم بخلافه في مسألة
تبين انه اي انتهى سوبري **قوله** حاله كونه عاجزا قال في الاعباب
يجوز بكسر الجيم افسح من فتحها وما ضمه يعكس ذلك انتهى برماوي
وهذه الثلاثة احوال من الهاء في صلاة وفي قدوة به وهي شروط
في صحة صلاة والقدوة به كما يفهم من صنيع السارح في بيان المفهوم
وزيادة عليها في المأموم جهله بحاله كما سيذكر انتهى شيخنا
قوله او جاهلا ظاهرا وان بعد عن الاسلام ونساقربيا من
العلماء انتهى ع س وهو كذلك فيما يظهر انتهى سوبري وفي
شرح مررا وجاهلا تخريجه وعذره انتهى وهو المعتمد انتهى
وقوله ادناسيا كونه في الصلاة فيه وقفة والقياس البطولات
هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك انتهى رسيدي **قوله** لكن
القدوة به مكروهة هذا الاستدراك مكرر مع قوله وكره نجوتانا
والاخر فان عموم الاخر شامل لهذا انتهى اطيعبي وفيه نظر لان

المسارح فيه بما لا ينبغي المعنى وهذا فيما ينبغي انتهى شئنا **قوله**
قال الامام ولو قيل انج تنقضاه البطلان واختار السبكي وهو ضعيف
فيحرم ولا يبطل به الصلاة لان السورة مطلوبة في الجملة انتهى جلي
حاصل ما يقال في الالهي وهو من يخل بحرف بان لم يأت به على الصواب
سواء ابد له بغيره او اسقطه ان كان في الفاتحة ولم يحسن
الصواب وامكنه التعلم ولم يتعلم فلا تصح صلاته ولا القدوة به
مطلقا اي للعالم بحاله والمجاهل وان كان يعرف الصواب فان
النطق بخلافه فصلاة باطله بخبر النطق بغير الصواب والقدوة
به صحيحة للمجاهل بحاله دون العالم وان سبق لسانه بخلاف
الصواب فان اعادها على الصواب قبل الركوع صحت صلاته والقدوة
به مطلقا وان ركع ولم يعدها على الصواب بطلت صلاته ولا تصح
امامة العالم بحاله دون المجاهل وان لم يحسن الصواب ولم يكن
التعلم فصلاة صحيحة وتصح امامته لمثله لا الفاري مطلقا اي علم
بحاله او لا وهذا كله في الفاتحة كما علمت اما الاخرى في السورة وهو
من يخل بحرف منها فحكمه انه ان لم يحسن الصواب ولم يكن التعلم
فتصح صلاته والقدوة به مطلقا وان احسن الصواب ونطق بخلافه
فان كان عامدا عالما بالتخيم فبطلت صلاته بخبر النطق وتصح القدوة
به للمجاهل بحاله دون العالم فان نطق بخلاف الصواب ناسيا
او جاهلا فلا يبطل صلاته وتصح القدوة به مطلقا اي للعالم بحاله
والمجاهل وحاصل ما يقال في الاخرى انما ينبغي المعنى انه ان كان
في الفاتحة ولم يحسن الصواب بالفعل وامكنه التعلم ولم يتعلم
فصلاته باطله وكذا القدوة به مطلقا اي للعالم بحاله والمجاهل به
وان كان يحسن الصواب وتعهد النطق باللحن المذكور فبطلت صلاته

770
بخبر النطق وتصح القدوة به للمجاهل بحاله دون العالم وان سبق
لسانه الى اللحن المذكور فلا يبطل صلاته بخبر النطق بل ان عاد
القرأة على الصواب قبل الركوع فصلاة صحيحة والقدوة به مطلقا
وان ركع ولم يعدها بطلت صلاته بركوعه وتصح القدوة به للمجاهل
بحاله دون العالم وان لم يحسن الصواب ولم يكن التعلم
فصلاته صحيحة وكذا القدوة به لمثله لا الفاري سواء علم حاله ام لا وان
كان لحنه المذكور في السورة فان لم يحسن الصواب وامكنه التعلم
ولم يتعلم وعلم التخيم وتعهد فبطلت صلاته بخبر نطقه باللحن
المذكور وتصح القدوة به للمجاهل بحاله وان احسن الصواب وتعهد
اللحن المذكور فبطلت صلاته بالنطق المذكور في القدوة بالتفصيل
المذكور وان لم يكن التعلم وامكنه وسبق لسانه الى اللحن المذكور
او كان ناسيا او جاهلا فصلاة صحيحة وكذا القدوة به مطلقا مع
الكراهة وتبين بهذا انه لا فرق بين الالهي واللاحن المذكور في
التفاصيل المتقدمة اما اللحن الذي لا ينبغي المعنى فلا يبطل الصلاة
مطلقا لكنها مكروهة انتهى ما خصنا من التحرير وشرحه **قوله**
ولو بان امامه كافر اي او ماموما او اني او ختنى او عيا او مجنونا
او تاركا لتكبير الاحرام او للفاتحة في الجهرية او قادرا على
القيام او على السجدة وكان يصلي عاريا او من فعود او ساجدا
على نحو كنه مما يترك بحركته فهذه احدي عشرة صورة يجب
فيها الاعادة كما سيأتي فضايط المسئلة ان كل ما لا يصح فيه
الاقتداء عند العلم او الجهل يجب الاعادة فيه عند التبين
وان كل ما صح فيه الاقتداء عند الجهل دون العلم لا يجب فيه
الاعادة عند التبين ككونه محدثا او تلامذا او تلميذا او تلميذا

قاعدة كل ما يوجب الاعادة اذا اطراف الاثنان وجب استيناف
ولا يجوز معه الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب
الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا اطراف
الاثنان لا يوجب الاستيناف ويجوز معه الاستمرار مع نية
المفارقة انتهى ملخصا من ع شى على مرور بعضه في الجلبى **قوله**
ايضا ولو بان امامه كافرا اي ولو باخباره كما في شرح مرور هذا
استشكل ع شى عليه الفرق بين هذه الصورة وبين ما سبق في
في الاستدراك فكتب على التعليل المذكور في صورة الاستدراك
ما نصه قوله لانه كافر بذلك هذه العلة موجودة في الصورة
الاولى فما الفرق بينهما ولعل الفرق بينهما ان الصورة الاولى
استصحب فيها ما اقر به من بقاء الكفر فوجب الاعادة والصورة
الثانية قصد ابطال ما حكم له به من الاسلام فالغى واستصحب
الاصل فلم يجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم اكن
اسلمت الخ انتهى **قوله** ايضا ولو بان امامه كافرا اي وكذا لو
بان ان امامه لم يكن الاحرام لانها لا تخفى غالبا وقوله لا اذا
حدث الخ وكذا لو بان انه كبر ولم ينبو قاله في المجموع ولو بان
امامه قادر على القيام فكما لو بان ايمانا كما صرح به ابن المقري
هنا في روضه وهو المختار ولا يخالف ما اقتضاه كلامه كاصله
في خطبة الجمعة انه لو خطب جالس او تبين انه قادر فحكم بان
جنبنا لان الفرق بينهما كما قاله الوالد رحمه الله تعالى ان القيام
هنا ركن ولم شرط ويغفر في الشرط ما لا يغفر في الركن
قال الحناطى وغيره ولو احرمت باحرام لم كبر لانيانية لانيانية
سراجب لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت

صلاة

صلاة الامام اي لان هذا ما يخفى ولا اشارة عليه انتهى **قوله**
مرور قوله لم يضر في صحة الاقتداء اي ولو في الجمعة حيث كان
رايا على الاربعين كما لو بان امامها محدثا واما الامام فان لم ينبو
قطع الاولى سلا بين التكبير فصلا باطلا لخروجه بالثانية والا
فصلاته صحيحة فزادى لعدم تجديده نية الاقتداء به من القيام
فلو حضر بعد نية من اقتدى به ولو في المأمومية حصلت له
الجماعة وعليه فلو كان في الجمعة لا تنعقد له لفوات الجماعة
فيها انتهى ع شى عليه **قوله** ايضا ولو بان امامه كافرا اي او خنثى
او مجنون انتهى مرورا بما ادنا ركا للفائحة في الجهرية او ساجدا
على صمته الذي يتحرك بحركته ادنا ركا تكبيره الاحرام او قادر على
القيام او على السنعة وكان يصلى من قعود او عاريا وفارق
تبين كونه قادرا على القيام في الخطبة وكان قد خطب من قعود
حيث لا يجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي
الصلاة ركن والشرط يغفر فيه ما لا يغفر في الركن فان قلت يرد
على هذا الفرق السنعة فانها شرط للصلاة فما الفرق بينهما وبين
قيام الخطبة اجيب بان السنعة شرط للصلاة والقيام المذكور
شرط لما هو منزل منزلة الصلاة وهو الخطبة فاغفر فيه انتهى
سبحنا خف وعبارة شى مرورا لو بان امامه تاركا للفائحة في
السرية فلا اعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزم البحث عن حاله كما
لا يلزم البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب
انتهى بحروفه **قوله** بعد الاقتداء به اي بعد عقد القدوة به سواء
كان النبيين بعد انقطاعها بالسلام مثلا او كان في اثناء القدوة
وفي هذه الحالة لا تنفعه نية المفارقة بل تبين بطلان الصلاة

وتجب استنبينا فيها اقوله وجبت اعادة مسأله لوجوب استنبينا فيها
انتهى سنجنا **قوله** كافرا لا يصح ان يكون منصوبا خبرا لبان فعلها
عمل كان كما قيل لان ذلك لم يثبت عندهم ولا علي انه حال لانه
ليس المعنى انه بان في حالة كفره الذي هو معنى الحالينه ولا
علي انه منقول لبان لزومه فتعني انه منصوب علي التمييز المحول
عن الفاعل واصله ولو بان كفر امامه انتهى منع علي مرر **قوله**
كزندق بكسر الزاي وهو الذي لا يتحمل وينا اي لا يتسك بدين
وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر والاقرب الاول لان
الثاني هو المناق و نقل ابن كمال ساءه عن السعدان تفسيره بالمطن
للكفر اصطلاح للفقهاء وانه يطلق في لسان العرب علي من ينفي الماري
وعلي من يثبت الشريك له تعالى وعلي من ينكر حكمته فهو غير مخصوص
بالاول كما زعمه ثعلب ولا الثاني كما هو ظاهر كلام الجوهري انتاك
برماوي **قوله** ولنقص الامام عموم نقص الامام يشمل مالوبات
الامام ممن تلزمه الاعادة او ما موما او انك او خنتي والماموم رجلا او
بان ابا او محمدا او ذا نجاسة خفيه وفيه ان هذا التعليل لا يقول
عليه بدليل اقتصاره فيما باقي علي غير انتهى جلي واجاب سنجنا
المعنى بانه جزئ علة انتهى فالمعول عليه العلة الاولى ولهذا اقتصر
عليها في المقابل واما الثانية فهي موجودة فيها انتهى سنجنا **قوله**
وقد اسلم اي والحال انه قد اسلم اي نجد اسلامه قبل الافتداء
وقوله فقال بعد الفراغ الخ تفصيل لقوله لو لم يبي كفره الا بقوله
وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه
فكان الاظهر ان يعقل بالتقصير وفيه ايضا ان هذا القدر موجود
في صورة المعنى اي الذي لم يسبق له اسلام فلا يقبل خبره ايضا

وهو كذلك بالاولي من هذه انتهى لكاتبه **قوله** لاذ احدث ظاهره
وان كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة وليس ببعيد انتهى
سم علي المهرج انتهى ع ش علي مرر **قوله** وذا نجاسة خفية اي حكمية
والتميز في سائر العورة كالنجاسة في تفصيلها فيما يظهر انتهى
سوبري وكذا اذا بان تاركا للنية او للفاضة في السرية فهذه
الاربعة لا تجب فيها الاعادة وبقي خامسة وهي مالوبات انه تلزمه
الاعادة **قوله** بخلاف النجاسة الظاهرة وهي العينية والخفية
هو الحكمية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القايم والفاضة
ولا بين الاعي والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره له منع
ش علي مرر وتعريف السارح لكل من الظاهرة والخفية لا ياتي
هذا المعنى بل هو متبادر فيه جدا انتهى فائدة يجب علي الامام
اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار الماموم بذلك ليعبد صلاة اخذ
من قولهم لوراي علي لوب مصل نجاسة وجب اخباره وان لم
يكن الماوس قولهم لوراي صبيبا يزي نصيبه وجب مصلحه
ذلك لان النهي عن المنكر لا يتوقف علي علم من اراد نهيه انتهى
ع ش علي مرر **قوله** لو تأملها المقتدي راها مسال لا قيد فلا فرق
بين الادراك بالبصير وغيره من بقية الحواس انتهى ع ش علي مرر
قوله ومحل عدم وجوبها فيما ذكر اي فيما اذا بان امامه ذا حدث
وذا نجاسة خفية انتهى سنجنا **قوله** نعم ان علم الماموم الخ عبارة
شرح مرر لعدم الامارة علي ذلك فلا تقصير ولهذا الوع علم
بذلك ثم اقتدي به ناسيا ولم يحتمل تطهر لزمته الاعادة انتهت
قوله ولم يحتمل التطهر اي عند الماموم بان لم ينفق فاكما عبر
به الاصل انتهى ع ش علي مرر وفي قول علي الجلال قوله ولم ينفق

قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقوا من الممكن فيه طهر الامام فلا
 اعادة نظرا للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة الهرة حيث لم
 يحكم بنجاسة ما ولغت فيه كذا قالوا والوجه انها سواء فتأمل انتهى
قوله وعدل اولي الخ اي عدل في الرواية ولو رقبنا او امره وهو
 من لا يرتكب كبيرة ولم يصبر على صغيرة او هو من غلبت طاعاته
 على معاصيه انتهى برماوي ومحل كون العدل اولي من الفاسق
 ما لم يكن الفاسق واليا والا فهو مقدم وما لم يكن ساكنا بحق ولا
 فهو مقدم ايضا واسار لهذا التقيد مفهوم قوله وان اخضعت
 اي ككونه اقرا او ادع او غير ذلك خرج به ما لو اخضعت مكان ومن
 جلته الوالي ومحل ايضا ما لم يكن اماما رابعا والا فهو مقدم ايضا
 فكان الانسب تاخير هذه المسئلة عن الوالي والراي والتاكي
 بحق هكذا يستفاد من تقرير شيخنا انتهى **قوله** بل يكبر الخ اضرب
 ابطالي عما يفهم من قوله وعدل اولي من كونه خلاف الاولي انتهى
 واذا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمستدع لم يكبر الا بتمام بهما
 انتهى طبلاوي انتهى سيم على المزاج انتهى ع شى على مرروفي قل علي
 المحلل فللفاسق حق الامامة ولذلك يحصل فضل الجماعة في
 الاقتداء به مطلقا عند شيخنا الربيع وان كان يكبر الاقتداء به الا اذا
 تعذر غير انتهى اي فلا يكبر ويحرم على الوالي كما قاله الماوردي
 نصب الفاسق اماما في الصلوات لانه مأمور بمراعاة المصالح وليس
 منها ان يوقع الناس في صلاة بكروهة ويؤخذ منه حرمة نصب
 كل من يكبر الاقتداء به وناظر المسجد كالوالي في ذلك كما لا يخفى
 انتهى شرح مرر والظاهر ان حيث حرمت التولية لم تصح لانت
 الحرمة فيه من حيث التولية انتهى ابن حج ويحرم على اهل الصلاح

والخبر الصلاة خلف الفاسق والمستدع ونحوها لانه يحمل الناس على
 تحسين الظن بهم انتهى برماوي **قوله** ايضا بل يكبر الا بتمام به اي
 كما تكبر امامه انتهى جلي **قوله** لا تكفره اي ببذعته خرج من تكفره
 ببذعته كالجسمه ومنكري البعث وحسن الاجساد وعلم الله تعالى
 بالمعدوم او بالجزليات لانكارهم ما علم بحج الرسل به ضرورة فلا
 يجوز الاقتداء به لكفره والمعتمد في الجسم عدم التكفير انتهى زيادي
 اي ما لم يجسم صريحا ولا فيكفره انتهى شيخنا **قوله** وامامة من يكبره
 اكثرهم سرعا اي الامر مذموم فيه سرعا كوال ظالم او لا يجوز
 عن النجاسة او تحقق هيات الصلاة او يتعاطى معيته مذمومة
 او يعاشر اهل الفسق ونحوهم او سبه ذلك نصب الامام او قال في
 شرح الروض فلو كرهه دون الاكثر او الاكثر لا الامر مذموم سرعا
 فلا كراهة واستشكل بانه ان كانت الكراهة لامر مذموم سرعا فلا
 فرق بين كراهة الاكثر وغيره واجب بان صورة المسئلة ان يختلفوا
 بصفة الكراهة ام لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية نعم
 ان كانت الكراهة لمعنى فسق به كزناه وسرب خمر كره له الامامة وكره
 الاقتداء به من غير فرق بين الاكثر وغيره الا ان يخشى من الترك
 فتنة او ضرر انتهى عبد البر على التحريم وعبارته ع شى على مرر قوله
 وامامة من يكبره اكثرهم سرعا اي يكبره له ان يتقدم لمصلحة اماما
 وقضيته انه لا يكبر الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه
 المذموم في العدالة ثم رايت في شرح جامع الكبيس للمناوي رحمه
 الله تعالى عند قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل ام قوما وهم
 له كارهون لم تجز صلاة ما نضه اي فيحرم عليه ان يؤمهم ان
 انصف بشئ من هذه الاوصاف اي بان كان فيه امر مذموم سرعا

كوال ومن تغلب علي امامة الصلاة ولا يستخفها ولا يحتز
عن النجاسة او يخفى هينات الصلاة او يتعاطي معبته مذمومة
او يعاسر الفساق ويخوفهم وكرهه الكل لذلك كما في الروضة
ونصر عليه السلفي فان كرهه اكثرهم كره له وعلم من هذا
التقرير ان الحرمة او الكراهة انما هي في حقه اما المقفرون الذين
يكرهونه فلا تكرم لهم الصلاة خلفه انتهت ولا يكره ان يؤم الشخص
قوما فيهم ابوه واحقوا الاكثر لان الزبير رضي الله عنه كان يصلي
خلف ابنه عبد الله ولا امر صلى الله عليه وسلم عمر بن مسلمة
ان يؤم قومه وفيهم ابوه انتهى برماوي **قوله** وقدم وال الحج اي
قدم علي جميع من ياتي حتى علي الساكن بحق اذا اذن في سكنته
وان لم ياذن في الجماعة ومجمله اذا لم يرد رخصتها علي زمن الانفراد
والا خبيج لاذنه فيها انتهى من شرح مرروا بن حج **قوله** ايضا وقدم
وال ولو فاسقا او جابرا محل ولا يني اي ولو علي الامام الراتب وان
شرطه الواقف لانه اذا قدم علي المالك فهذا اولى ووقع السؤال
عن الامام الاعظم اذا اراد الاذان هل يقدم علي المؤذن الراتب
الوجه ان يقدم عليه اذا افرق بينهما واما عدم اذانه صلى الله
عليه وسلم فلحذر كما بينوه علي ان عدم اذانه لا ينافي انه احق
به اذا اراده واما مخالفة بعضهم تحتجا بان الامامة اعظم رتبة
فيما فيه ان الاذان اعظم منها مع ان اعظمية الرتبة لا تقتضي
فرقا بينهما انتهى برماوي ومحل تقديم الوالي والامام الراتب
والساكن بحق في غير امامة صلاة الجماعة اما فيها فالقريب
اولي منهم وعبارة اصله مع شرح مرز في كتاب الجنائز
والجديد ان الوالي اي القريب الذكر ولو غير وارث اولى

بامانتها

بامانتها اي الصلاة علي الميت ولو امرأة من الوالي والقديم تقديم
الوالي ثم امام المسجد ثم الوالي كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية
الثلاث وفرق الجديد بان المقصود من الصلاة علي الجنائز الدعا
للميت ودعاء القريب اقرب الي الاجابة لتأله وانكسار قلبه ومحل
الخلاف عند من الفتنة والاقدم الوالي علي الوالي قطعا انتهت
قوله الاعلي فالاعلي ومن ذلك الباسايع فاضي العسكر
فمنه ما الاول علي الثاني انتهى ع **قوله** فامام راتب اي ولو
فاسقا انتهى سنجنا والامام الراتب من ولاه الناظر وكان بشرط
الواقف انتهى شرح مرز وقضية ذلك ان ما يقع كثيرا من
اتفاق اهل محلة علي امام يصلي بهم من غير نصب الناظر انه
لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الايجاب خلافه
وعبارته فرع في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعا لما ورد في ما
حاصله فحصل وظيفة امام غير الجامع من مساجد المجال والعسا
والاسواق بنصب الامام شخصا او بنصب شخص نفسه لها برضي
جماعة بان يتقدم بغير اذن الامام ويؤم بهم فاذا عرف به ورضيت
جماعة المحل بامانته فليس لغيره التقدم عليه الا باذنه وتحصل
في الجامع والمسجد الكبير والذي في الشارع بتولية الامام او نائبه
فقط لانها من الصور العظام فاخصت بنظره فان فقد فثبت
رضيه اهل البلد اي اكثرهم كما هو ظاهر انتهى ع **قوله** عليه فرع
اذالم يحضر الامام الراتب بعث له ندبا يحضر او ياذن في الامانة
فان خيف فوات اول الوقت واغت الفتنة بتقديم غيره ام غيره
بالقوم ندبا يجوزوا فضيلة اول الوقت والابان خيفت الفتنة
صلوا فرادي ونذب لهم لإعادة معه ان حضر تطيبا لمخاطره

وتخصيلا لفضيلة الجماعة ولا ينافي ذلك اي قوله صلوا فرادى
اي قول المجموع اذا خافوا الفتنة انتظروا فان خافوا فوف الوقت
كله صلوا جماعة لان ما هنا فيما اذا خافوا فوف اول الوقت وارادوا
فضيلته وما في المجموع فيما اذا خافوا فوف الوقت كله ولم يريدوا
ذلك لم يحل كونهم يصلون فرادى في مسجد غير مطروق والا
فلا بأس ان يصلوا اول الوقت جماعة انتهى من الروض وشرحه
قوله فهو مقدم على الواجب اي والى البلد وقاضيه كما قاله الاذري
وعينه بل الاوجه تقديمه على سوي الامام الاعظم من الولاية
انتهى شرحه مر قال في القوت ويشبه ان يكون الكلام في وال
وقاضى تضمنت ولايته الصلاة اما ولاية الحرب والشرطة ونحوها
من الامور الخاصة فلا وهذا في مسجد غير مطروق بان لا يصلي
فيه كل وقت الجماعة واحدة ثم يقفل والا فالرأى كغيره ولو
بحضرة فلا تكرم جماعة غير لاهية ولا قبله ولا بعده انتهى
بر ماوي **قوله** وقدم ساكن بحق اي ولو فاسقا انتهى سلطان
ولا بد من اذن الشريكين لغيرها في تقديمه ومن احدها
لصاحبه فان حضرا او احدهما والمستعير من الاخر لم يتقدم
غيرها الا باذنها ولا احدها الا باذن الاخر والمجاصز منها حق
من غير حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كان اذن له شريكه
في السكنى والمستعير ان من الشريكين كالشريكين فان حضر
الاربعة كفى اذن الشريكين ولا يشترط ضم اذن المستعير
اليه انتهى شرحه مر وقوله ومن اذن احدها لصاحبه فلو لم
ياذن احدها لصاحبه صلى كل منفردة او لا دخل للفرقة هذا
اذ لا تأثير لها في ملك الغير وكالمشركين في المنفعة المشتركة

في اقامة فليس للثالث ان يتقدم الا باذن الاخر وظن رضاه
والقياس حرمة ذلك عند عدم الاذن والرضي ولو كان الاخر
مغضوبا انتهى عن ش عليه **قوله** ملكه الرقبة والمنفعة كان
الاسبب الاقتصار على العلة الثانية ليشمل مالك المنفعة
فقط كما لمكري والموصي له بها والموقوف عليه مع المستعير
فهو مقدم عليه وان لم يمكن الرقبة انتهى شيخنا **قوله**
فكانه مقدم عليه اي اذا كانت الكفاية صحيحة اخذ من
قوله لانه معه كالاخبري انتهى زيادي وفي قول علي الجلال
اخذ بعضهم من هذه العبارة انه في الكفاية الصحيحة وفيه
نظر لانه مستقل بالكتب في الفاسدة ايضا فراجعته انتهى
قوله فيما لم يستعير من سيده بان كان مملوكا له او محررا
او معارفا من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على
قوله المقتض في ملكه ببعضه الحر انتهى جلي **قوله** فافقه
اي في باب الصلوة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة انتهى
جلي وعبارة اصله مع شرحه مر والاصح ان الفقه في
باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة اولى من
الاقرأ وان حفظ جميع القرآن انتهى **قوله** ايضا فافقه وصورة
المسئلة ان يستويا بان يكونا في المسجد والرايت غائب او في
موت او في مسكن لهما انتهى شيخنا **قوله** لان افتقار
الصلاة للفقه الخ تعليل لتقديم الفقه على الاقرأ وكذا
باني التعاليل فانها تعاليل لتقديم المقدم على من بعده انتهى
شيخنا وقوله لا ينحصر اي لعدم انحصار ما يطرا في الصلاة
من الحوادث انتهى شرحه مر **قوله** فاقرأ اي اصح قراءة فان

استويا فالأكثر قرأنا هذا هو مراد المنهاج كما في مر خلافا
للسارح انتهى **قوله** أي أكثر قرأنا أي حفظا ويقدم من
تميز بقراءة من السبع على غير انتهى برماوي **قوله** أيضا أي
أكثر قرأنا أي أكثر حفظا بعد الاستواء في صحة القراءة بالسلامة
من اللحن ونحوه أو صا وحروف ونحو ذلك والافلاقل أو في
وتقدم من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غير انتهى في
على الحلال **قوله** أيضا أي أكثر قرأنا أقول لو كان الأكثر بلحن
لحن يغير المعنى فالأوجه أن الأول أو في لما تقدم من كراهة
الاقتداء باللاحق والكلام فيما إذا كان جميع ما يقرأه ملحونا
أو عادت القراءة بالملحون وأما إذا كان عادته أحسان الملحون في
الصلاة فهو أو في من الأقل وفيه نظر والأوجه أن الأقل أو في مطلقا
لأن الأكثر لأمرية لا إلا بالزيادة فإن كانت ملحونة لم تصلح
للمزية لكراهة الصلاة بها ثم رأيت في شرح الإرشاد للشيخ
مانصه والاقراء لا يحفظ إلا الأكثر تلاوة خلافا لمن وفيه
كالسارح نعم لا اعتبار بالقراءة المستملة على اللحن مطلقا لكراهة
الاقتداء باللاحق والجيد للقراءة من غير تصحيح أدائها ومحتاج
حروفها ونحوه لحنها الخفي أو في من لا يحفظ الذي لا يحسن ذلك
على الأوجه انتهى سم فابينة قال الجعبري في شرح الرائفة
والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
كثيرون فمن المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود
وابن عباس وحذيفة وسالم والسائب وأبو هريرة ومن الأنصار
أبي وزيد ومعاذ وأبو الررداء وأبو زيد ومجمع فعني قول النس
جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم

المجموع

بمجموع الأربعة التي وزيد ومعاذ وأبو زيد منهم الذين تلقوه
سأفهمه عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جمعهم بوجوه
قراءة انتهى وقوله أنهم الذين تلقوه سافهمه الخ هذا
الجواب أن لا يخلو أن عن بعد لأن هو لا الصحابة مثل أبي بكر
وعمر وغيرهما الخيل العادة أن غير بقرا القرآن سافهمه أو بالقرات
السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن
بعض أهل العصر هو الشيخ سلطان أقول ومع كونها لا يخلو
عن بعد ههنا في الجواب على أن هذا الاستبعاد إنما
بناء على مجرد العادة في سله وهو غير معارض لما ذكره الجواز
أهنا منهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم
بغير تلقى القرآن منه حفظا الاستغناء بهم بأخذه عن غير وقد
كان من عادة الصحابة رضي الله تعالى عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم
من بعض مع إمكان مراجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما سمعوا من غير وفي حواشي الروض لو ألد السارح أن عمر
لم يكن يحفظ القرآن انتهى ع ش على مر **قوله** وهو أي الورع
من حيث هو والمراد بالعفة ما فيه ترك شبهة وتحسن السيرة
الذكرين الناس بالخير والصالح فالواو على الورع الزهد
وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وفيه بحث وقيله
مراتب متفاوتة وأعلىها من أقسام الورع فيقدم منها الأعلى
فالأعلى فصع التعبير فيه بأفعل التفضيل حيث قال أي أكثر
ورعا فيقدم به على غير لأنه ليس بعده مرتبة أعلى منه انتهى
برماوي **قوله** بالعفة وحسن السيرة عبارة الروضة وأما
الورع فليس المراد منه مجرد العدالة بل ما يزيد عليه من حسن



السيرة والعفة انتهى ربي فافاد ان قول السارح بالعفة الخ
متعلق بالزيادة انتهى **قوله** فاقدم هجرة الخ اعتبروا الهجرة
ولم يعتبروا الصفة من الصفات المقدسة وهل يقدم من
هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم على من هاجر الى دار
الاسلام وقوله وبه علم ان من هاجر الخ اي وقد طلت منه
الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ
بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من نشأ بها انتهى حلي
قوله الى النبي صلى الله عليه وسلم اي في حياته وقوله
اولي دار الاسلام اي بعد وفاته انتهى شيخنا وعبارته شرح
مرفاقدم هجرة بالنسبة لباية الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام انتهى **قوله** على
من لم يهاجر اي كان اسلم وهاجر الى بلاد الاسلام ثم عاد
الى بلاد الكفار وهو مسلم فاجتمع بمسلم هناك لم يهاجر
فيقدم عليه وكذا من لم تطلب منه الهجرة كاهل المدينة على
المعتد انتهى برماوي وعبارته السوبري قوله على من لم يهاجر
هل المراد من لم يهاجر من يحتاج الى الهجرة بخلاف من لم يحتاج
لها كالمقيم ابتداء بدار الاسلام او اقيم حرره انتهى سم وقوله
هل المراد من لم يهاجر الخ هذا هو المعتد انتهى **قوله** وهذا اي
التقديم بالهجرة وباقرهها من زيادتي اي فان المهاجر لم يذكر
التقديم بالهجرة ومن لازم ذلك انه لم يذكر تقديم الاورع على
من هاجر انتهى حلي **قوله** فاسن في الاسلام اي فيقدم
ساب اسلم اسس على شيخ اسلم اليوم انتهى حلي ويقدم من
اسلم بنفسه على من اسلم تبعاً وانما يآخر اسلامه لان فضيلة

الاول في ذاته قاله البغوي انتهى اطيعي وقرره شيخنا الحنفى
وقوله لا يكبر السن اي فان استويا في الاسلام روي اكبر
السن كما علم انتهى حلي **قوله** ممن يعتبر في الكفاة اي
كذي الحرفة الرفيعة فيقدم ولده على ولد ذي الحرفة
الوضيعة لاسباب ما يعتبر في الكفاة والا لا تقتضى تقديم
ولد السليم من الجنون وانحزام والبرص على ولد غير
السليم من ذلك وفي التزايه بعد انتهى حلي **قوله** كالعلماء
والصلحاء اي فيقدم الهاشمي والمطلي ثم سائر قرين ثم
العرب ثم العجم ويقدم ابن العالم والصلاح على غير انتهى
حلي **قوله** لان فضيلة الاول في ذاته الخ هذا التعليل
لتقدم الاسن على الانسب على خلاف عادة في هذا المحل من
احوال كل علة بمعلولها فانظر بالحكمة في ارتكابه خلافها
وقوله وروي الشيخان معطوف عليه فهو دليل بان هذه
الدعوى واما قوله وروي مسلم الخ فهو دليل بجميع ما تقدم
على ما فيه انتهى شيخنا **قوله** ليؤمكم اكبركم يجوز في الميم
الحركات الثلاث وان كان الضم اولى للاتباع والفتح كذا
للخفة انتهى شيخنا **قوله** فان كانوا في القراءة سوا قال المؤلف
سواء خبر كان والضم اسمها واقرأه مصدراً والمصدر لا يشي
ولا يجمع ومنه قوله تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويين فوقع
المصدر موقع اسم الفاعل انتهى سوبري **قوله** فاعلمهم
بالسنة قال الرافي والاعلم بالسنة هو الاقرب انتهى لا يقال
هذا فيريد ان لا يكون المراد بالاقرب في الحديث الاقرب وسبب
في جواب السافعي ما يخالف ذلك لانا نقول لا مخالفة لانه

بحر ان يحمل الاقراء في الحديث على الافقه ويعنى بالافقه
 باعتبار كثر ما حفظ من القرآن وفهمه فان استويا في القراءة
 فافقههم من حيث علم باحكام السنة وذلك فقه خارج عن
 فقه القرآن وهذا الجواب ذكره شيخنا في شرح البرهجة انتهى
 عمرة واعلم ان قضية الحديث انه لا يعتبر الاعلمية بالسنة
 الا بعد الاستواء في القراءة وقضية ذلك ان من حفظ جميع
 القرآن وعشر السنة يقدم على من حفظ جميع القرآن الا المعوتين
 وحفظ تسعة اعشار السنة وفي ذلك تقديم غير الافقه عليه
 انتهى سم **قوله** وفي رواية سلم بكسر السين المهملة اي اسلاما
 انتهى برماوي **قوله** علي تكرمه هي بفتح التاء وكسر الراء الفراء
 ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به كذا في تعليق
 السوطي على سلم وقيل ما اتخذ لنفسه من الفرائض وقيل
 الطعام ويحتمل ان يكون المراد ما انتهى سوري **قوله** وظاهره
 الخ هذا الابرار وجوابه المذكورها بعينها المذكوران في عبارة
 شرح الروض المشار اليها بقوله وللنوي فيه اشكال الخ كما
 يظهر بالتأمل فيها وان كان سببا فيه بوجه ان ما في شرح الروض
 غير ما هذا تأمل **قوله** واجاب عنه السافعي الخ لم ينتج هذا
 الجواب المدعي وهو تقديم الافقه بالصلاة الجواز ان يكون
 الافقه اللازم للاقراء افقه بغير الصلاة لكون ما حفظه من
 من القرآن متعلقا بغيرها انتهى جلي ووجه اخذ تقديم الاورع
 على الاقدم هجرة من الخبر ان الغالب على الاعلم بالسنة الورع
 انتهى شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقراء
 بالنسبة للعصر الاول والنظر اخذ تقديم الاورع الغير العالم

بالسنة

بالسنة على الاقدم هجرة من انتهى شيخنا **قوله** كانوا يتفقون
 اي يتفهمون كل شئ قراء من القرآن وفيه ان المعنى انما
 هو الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يفهمون معنى الايات المحفوظة
 لهم لا يلزم منه ان معنى الايات يتعلق بالصلاة انتهى شيخنا
قوله ايضا كانوا يتفقون مع القرآن اي يعرفون الفقه
 المتعلق بالآيات فالفقه لازم انتهى جلي فهو من اطلاق
 المذموم واردة اللازم انتهى شيخنا **قوله** وللنوي فيه اي
 الحديث اشكال الخ والاشكال ان قوله فاعلمهم بالسنة دليل
 على تقديم الاقراء على الافقه اي لان علم السنة هو الفقه والجواب
 انه قد علم ان المراد بالاقراء في الخبر الافقه لكن في القرآن فمضى
 استووا في القرآن فقد استووا في فقهه فان زاد احدهم بفقه
 السنة فهو احق ومقتضى هذا ان الصدر الاول لو كان احدهم
 يحفظ عشرين آيات واخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة
 ما لا يحفظه الاول يقدم الاول انتهى جلي وقوله ذكرته مع
 جوابه في شرح الروض عبارة قال النوي لكن في قوله فان
 كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء
 مطلقا انتهى قد يجاب بانه قد علم ان المراد بالاقراء في الخبر
 الافقه في القرآن فاذا استووا في القرآن فقد استووا في
 فقهه فاذا زاد احدهم بفقه السنة فهو احق فلا دلالة في الخبر
 على تقديم الاقراء مطلقا بل على تقديم الاقراء الافقه في القرآن
 على من دونه ولا نزاع فيه انتهى **قوله** او سافرا اي قاصرا
 وغياث الامداد وقدم متم على قاصر والنسيب على ورا الزنا
 انتهى قال الشيخ هل وان كان حيث يكون القصر افضل من

الجمع انتهى انتهى سوبري **قوله** او ولد زنا او مجهول الاب
قال شيخنا واطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن لا يعرف
ابوه وفي صورة يكون ذلك في الابتداء اي ابتداء الصلاة ولم
يساوم المأموم فان ساواه او وجدته قد احرم واقدي به فلا
باس انتهى حلي **قوله** كما اشهد الي بعضه فيما تراه في قوله
وان اختص بصفات من جهة ادبي قوله وعدل ادبي من فاسق
انتهى برماوي **قوله** وبما تقر رأي من تقديم المهاجر على المنتسب
اي قوله كل في رتبة وفيه اعتراض وهو انه يلزم عليه تقديم ابن
الافقه وان لم يكن قاربا على الاقرا وليس كذلك انتهى شيخنا
وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من ان قول السارح وبما تقر
الخ متوقف على هذه الضميمة والمعونة التي ذكرها الشيخ بقوله
اي قوله كل في رتبته وانما احتاج لهذا لانه فهم ان المراد بالاقدم
هجرة فيما تقدم الشخص المهاجر نفسه وليس كذلك لما علمت من
عبارة مير السابعة الناصية على ان المراد الاقدم من نفسه واولاده
فانه قال فيما تقدم فاقدم هجرة بالنسبة لاباؤه الى رسول الله بالنسبة
لنفسه الى دار الاسلام انتهى **قوله** ايضا وبما تقر رأي من
تقديم المهاجر على المنتسب علم ان المنتسب الي من هاجر مقدم على
المنتسب لمن يوحى فابن الافقه مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا
مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك فان قلت وعلى
قياسه ايضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على
ولد غيره وتقدم ولد من ذكر على ولد القرشي ويبعد التزام
ذلك لم رأت عن الشهاب البرلسي انه اعترض السارح
بان هذا يخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قرشي على

غيرها من العرب والعجم لا على الافقه فمن بعده من المراتب
التي ذكروها انتهت وعبارة السوبري قوله وبما تقر الخ
سببه في هذا ان الهجرة مقدمة على النسب وبرده امرات
الاول تصرح الرافعي بان فضيلة ولد المهاجر من غير النسب
مع نصنح الشيخين بتقديم قرشي على غيرها الثاني انه يلزمه
ان يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والاقر والافقه
من غير قرشي مع ولد القرشي ولا يجوز ان يذهب فاهب الى
ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرشي على غيرها والله
تعالى اعلم ونبه شيخنا على ان قول المجلي واولاد من
هاجر او تقدمت هجرته على اولاد غيرهم نوبهم موافقة السارح
لكنه قابل للناويل انتهى انتهت وفي قول على الجلال تبينه
ما اقتضاه ما ذكر من تقديم التابع وولد على الصحابي وولد
صحيح وليس فيه ما يقتضي تفضيل التابعي على الصحابي كما
فهم بعض العقول واعتبر به غير انتهى **قوله** فانظف ثوبا
وبدنا الخ الواو في هذه بمعنى الفاء كما في عبارة مير انتهى شيخنا
وفي سم ولو تعارضت هذه الثلاثة فينبغي تقديم الانظف
ثوبا لان النوب اكمل مشاهدة من البدن والقلوب الي
صاحب اميل لم الانظف بدنا لان البدن مساهد حال
الصلاة فالقلوب اميل الي صاحب من الانظف صفة لم رأت
في شرح الارشاد لشيخنا ما يفسد ولو تعارضت هذه الثلاثة
قدم الانظف ثوبا بدنا صفة فيما يظهر وظاهر كلامهم
انه لا يعتبر لون النوب وله وجه وان بحث الادريجي تقدم
ذي الابيض على ذي الاسود انتهى وبجاء الادريجي واضح

انتهى **قوله** وصناعة اي كسبا فيقدم الزراع والناجر
علي غيرهما انتهى برماوي **قوله** فاحسن صورة المراد
بحسن الصورة سلامة الاعضاء من الافات كالشلل والعرج
انتهى **قوله** قدوم بحسن الذكر اي بان لم يصفه من
لم تعلم عدوانه له ينقص ليقط العدالة فيما يظهر انتهى
ابن حج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم
المزوة انتهى ع ش علي در **قوله** ايضا قدوم بحسن الذكر
هذه المرتبة اسقطها المصنف وهي عقب قوله فانسب
والحاصل ان الصفات اربعة عشر الا فقه ثم الاثر ثم
الازهد ثم الاورع ثم الاقدم هجرة ثم الاسن ثم الانسب
ثم الاحسن ذكرنا ثم الانظف ثوبا فوجها فبدا فمصنعة
ثم الاحسن صوتا فصورة انتهى سلطان **قوله** وفي
المجموع الخ انظر ما فائدة نقل هذا بعد كلام التحقيق ويمكن
ان يقال فائدة ما فيه من التصريح بالاختيار لان غرضه من
نقل ما في التحقيق وهذا الاسارة الى ثمانية المناهج ضعيف
عند النووي لانه وقع له في التحقيق وغيره ما يتجالف والاختار
هو ما في المجموع كما قال والاختار الخ انتهى **قوله**
ثم هيئته الهيئة الحالة التي يكون الشخص عليها من الثياب
والوقار انتهى ع ش وفي شرح الروض ويظهر ان مراده بحسن
بحسن الهيئة حسن الوجه ليوافق ما في التحقيق انتهى فعلى
هذا المراد بالهيئة الصورة فيقول الامر الى ان حسن الصورة
هو حسن الوجه وهذا احسن مما تقدم من **قوله**
واعي كصبر اي بعد استوائها في الصفات المتقدمة وقوله

والبصر

والبصير اخفط عن النجاسة فان كان البصير لا يتعاش عن
النجاسة قدم الاعي عليه او كان الاعي غير خاشع قدم البصير
عليه انتهى جلي ومثل الاعي والبصير في الاستواء السميع
مع الاصم والفعل مع الخصى والمحبوب والاب مع ولد
والقروي مع البلدي انتهى شرح در **قوله** وعبد فقيه
اي زايدي في الفقه المعتبر لصحة الصلاة وقوله فقه غير
فقيه اي غير فقيه اي لا يعلم غير المعتبر لصحة الصلاة
والافقيه الفقيه اصلا صلا باطله انتهى **قوله** وبهذا
المخلاف نظير في صلاة الجنازة لان القصد منها الدعاء
والشفاعة والخبر بهما اليق انتهى برماوي **قوله** من زيادي
راجع للجملة الثانية فقط يعلم بمراجعة الاصل **قوله** وقال
السبكي الخ عبارة در في شرحه وفي المجموع استوافق
فقيه وحر غير فقيه وحمله السبكي علي قن افقه وحر
فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف
مقابلتها باصل الفقه فهو اولي منها التوقف صحة الصلاة
عليه ومنها انتهت انتهى ع ش **قوله** ولما تقدم بمكان اي
وهو الساكن بحق وقرر **قوله** الزايدي ان هذه العبارة
تصدق بالوالي والامام الراي لان كلا مقدم بسبب المكان
وهو ممكن انتهى جلي وعبارة البرماوي قوله ولما تقدم بمكان
ومنه الوالي فله التقديم ايضا وكذا امام المسجد الراي والتقدم
يختص بالوالي وامام المسجد الراي والساكن بحق لان
التقديم انما يستحق بولاية المكان انتهى **قوله** ايضا ولما تقدم
بمكان اي ويباح لمقدم بمكان تقديم لا بصفات فلا يباح له

ذلك وان كان يجوز له مع الكراهة ان يمتنع الحنف والذبي في
شرح مرور ابن حج ان التقديم عند ريب اذا كان المقدم بالمكان
ساكننا بحق وكان غير اهل للامامة وسكننا عن حكم التقديم
من الساكن الذي هو اهل ومن الوالي والراي ولعله مراد بمتننا
بقوله اي بباح الخ انتهى ومن جملة المقدم بالمكان الساكن بحق
فله التقديم سواء كان اهلا للامامة كرجل لرجال او غير اهل
لها كاسرة لرجال او غير اهل للصلاة ككافر ومحل ذلك اذا كان
رسيدا اما المجور عليه عند حوله من منزله لمصلحة وكان زمنها
بقدر زمن الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان اذن لواحد تقدم
والاصولوا فرادى انتهى شرح مر **قوله** ايضا ولقد تقدم بمكان
تقديم فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه
ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على
عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل اراد الصلاة وانهم
يقدمون بانفسهم من مساو فلا حرمه انتهى ع ش علي مرور وليس
للمحاضرين في ملك انسان ان يجتمعوا الا بآذنه ان كان حاضرا
اذ لا يجوز لاحد التقدم عليه بغير اذنه او علم رضاه واما اذا
لم يكن حاضرا وقد اذن لهم في الصلاة في ملكه من غير نص
على الجماعة فلا وجه لامتناع الجماعة حينئذ الا ان زاد زمنها على
زمن الصلاة مع الانفراد انتهى ابن قاسم على ابن حج **قوله** لا بصفا
اي كالنقعة والنجوم من القراءة والورع والهجرة والسن والنسب
انتهى برماوي **قوله** لمن يكون اهلا اي ولو نحو فاسق فالمراد
من تضم امانته وان كرهت انتهى ابن حج انتهى شوربي **قوله**
ايضا لمن يكون اهلا اي وان كان مفضولا وعليه فلو قال الجمع

لنقدم

لنقدم واحد منكم فهل يفرع بينهم او يقدم افضلهم او لكل منهم
ان يتقدم وان كان مفضولا لعموم الاذن فيه نظر ولعل
الناهي اظهر لان اذنه لواحد منهم تضمن اسقاط حقه وحق
سقط حقه كان الافضل او لم يفلو تقدم غيره لم يحرم ماله
نك القرينة على طلب واحد على ما مر فتنبه له انتهى ع ش
علي مرور **قوله** وهذا اي قوله ولقد تقدم بمكان السائل لمن
هو اهل للامامة وغيره كما علمت اعلم من قوله فان لم يكن
اهلا للامامة الخ انتهى لكانه **فصل** في شروط
الاقتداء وادابه **قوله** في شروط الاقتداء اي زيادة على ما مر
في الفصل السابق من اشتراط صحة صلاة الامام في اعتقاد
المأموم ومن اشتراط ان لا يكون الامام مقتدا باذن لا يلزم
الاعادة وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتمل انهم
اربعة شروط ايضا انضم للسبعة المذكورة هذا ولذا ترجم مرور
وابن حج بقولهما فصل في بعض شروط القدوة وكثير من ادابها
وبعض مكرهاها انتهى وقوله وادابه اي الامور المطلوبة حصولا
كما في قوله وسن ان يقف امام خلف المقام الخ او نفي كقوله
وكرم للمأموم افراد الخ فتصدق الاداب المكروهات فسادت
عبارة السارح عبارة العلامتين المذكورة انتهى لكانه
قوله سبعة وهي عدم تقدمه على امامه في المكاتبات
والعلم بانتقالات الامام واجتماعهما بمكان واحد ونسب الاقتداء
او الجماعة وتوافق نظم صلاتيهما والموافقة في سائر شخص
المخالفة فيها فعلا وتركها والتبعية بان يتأخر تحريمه عن تحريم
الامام وسن أخ انتهى برماوي **قوله** عدم تقدمه اي

يقينا فلا يضر السك في التقدم فالمستترط نفيه هو التقدم
المتيقن اما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيذكره بقوله
ولو سك في تقدمه الخ وقوله فيض الخ بيان للمفهوم وقوله
ولا تضر مساواة الخ معطوف على المنطوق فهو من صور اذ
عدم التقدم يصدق بالمساواة وقوله ولو سك الخ معطوف
على المنطوق فهو من صور ايضا فيبين به ان المستترط نفيه هو
التقدم المتيقن كما تقدم ومحل هذا الشرط في غير سدة الخوف
كما قاله ابن ابي عسرون وقال ان الجماعة افضل وان تقدم
بعضهم على بعض وهو المعتمد وان خالفه كلام الجمهور انتهى
شرح مرر وقوله وان خالفه كلام الجمهور اي فقالوا انت
الانفراد افضل انتهى ع ش عليه **قوله** ايضا عدم تقدمه اي
في الجهة التي صلي اليها ولو جهة مقصده في السفر والمراد
بالتقدم كونه متقدما على الامام سواء كان بفعل نفسه او بفعل
الامام كان تاخر عن المأموم او لا بفعلها كدوران سريرا
سفينة ونقل عن افتاء العلامة الرمي في الثانية قطع التذوق
دون البطلان انتهى برماوي **قوله** بان لا يتقدم البايع
الكاف انتهى ع ش ومثل الغاييم الرابع فيما يظهر وبحسب بعض
اهل العصر ان العبيد في الساجد باصابع قدميه ولا بعدية
غير ان اطلاقهم يخالفه انتهى شرح مرر وقوله وبحسب بعض
اهل العصر بربر بن حج وعبارته وكلهم كلاما في الساجد
ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان اعتمد عليها ايضا والا فآخر
ما اعتمد عليه نظير ما مر رايتم بعضهم بحسب اعتبار اصابعه
ويتعين حمل على ما ذكرته انتهت وقوله باصابع قدميه هو

المعتمد وقوله ولا بعدية نقل ابن قاسم على النهج عن السراج
انه رجع اليه اخر وقوله غير ان اطلاقهم يخالفه وان المعتمد
العقب بان يكون بحسب لو وضع على الارض لم يتقدم على
عقب الامام وان كان مرتفعا بالفعل انتهى ابن قاسم على
ابن حج انتهى ع ش على مرر وقول ابن حج والا فآخر ما اعتمد
عليه كان مراده به الركبتان وفي قول علي الجلال وفي السجود
بالركبتين لمن اعتمد عليهما انتهى **قوله** بان لا يتقدم قايما
هذه احوال ثلاثة في المأموم يراود عليها ما اذا كان مستلقيا
تكون اربعة وسنوها في الامام واربعة في سنها ستة
عشر فاذا كان المأموم قايما لا يتقدم بعقبه على عيني الامام
اذا كان واقفا ولا على يديه اذا كان قاعدا ولا على جنبه اذا
كان مضطجعا ولا على راسه اذا كان مستلقيا وكذلك كل
حال من احوال المأموم في كل من هذه الاحوال الاربعة للامام
انتهى شيخنا وعبارته السويري والحاصل ان الامام والمأموم
اما ان يكونا قايما او قاعدين او مضطجعين او مستلقين
فهذه اربعة احوال تضرب في سنها فالحاصل ستة عشر
صورة ويزاد ما لو كان المأموم مضطجعا فهذه حالة تضم الاربعة
في اربعة الامام المذكورة فالمجموع عشرون صورة واحكامها لا تخفى
على المتأمل انتهت وفي قول علي الجلال والضابط في ذلك كله
ان لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه
الامام سواء اتحد في القيام او غيره او اختلفا انتهى **قوله**
بعقبه اي بجميع كل من عقبه فلا اثر للتقدم ببعض العقب
المعتمد على جميعه ان تصور فيما يظهر ترجيحه من خلاف

حكاية ابن الرفعة عن القاضي وعمل الصحة بانها مخالفة لا
 تظهر فاسبغت المخالفة اليسيرة في الافعال وبه يفرق بين
 ما هنا وضرب التقدم ببعض نحو الجنب فيما ياتي لان تلك
 مخالفة فاحشة كما هو ظاهر انتهى ابن حج ولا للتقدم باحدي
 رجليه ان اعتمد عليهما قياسا على الاعتكاف فيما لو خرج من المسجد
 باحدي رجليه واعتمد عليهما فانه لا ينقطع اعتكافه والايان
 فيما لو حلف لا يدخل مكانا ودخل باحدي رجليه واعتمد
 عليهما فانه لا يحنث انتهى برماوي فان اعتمد على المتأخر
 فقط فلا يضر بالاولي مما لو اعتمد عليهما وان اعتمد على
 المتقدم فقط ضرر كما هو ظاهر انتهى شيخنا ومحل ما تقر
 في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده
 كاصابع القايم وركبته الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر
 ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البغوي وافق
 به الوالد رحمه الله تعالى انتهى شرح **قوله** وهما مؤخر
 فربما عباد ابن حج والمراد بالعقب ما ينال الارض من مؤخر
 القدم انتهى **قوله** وان قدرت اصابعه ينبغي ان يضر ذلك
 عند الاعتماد عليهما كما حاوله الاسنوي وغيره وهو ظاهر انتهى
 وفي الناسري قال ابو زرعة فلولم يعتمد على شيء من رجليه
 معا على الارض وتأخر العقب وتقدت رؤس الاصابع
 فان اعتمد على العقب صح او على رؤس الاصابع فلا انتهى
 ابن قاسم على المذهب وقوله على شيء من رجليه اي من بطونهما
 فلا ينافي قوله بعد وان اعتمد على العقب ان انتهى عن
 علي مر **قوله** ولا قاعد باليه اي ولو كان جالسا للشهد

اولى

اولى كان راكبا اي ان اعتمد عليهما فان كان الاعتماد على
 الاصابع فينبغي اخبارها دون الالبين انتهى حلي ومثله شرح
 مر وكتب عليه عن قوله ولو كان جالسا للشهد ظاهر
 اخذه غايته انه اذا كان يصلي في قيام اعتمد عقبه في حال
 قيامه واذا جلس للشهد اعتمد باليدين واذا سجد اعتمد
 اصابع قدميه وهكذا حتى اذا صلى صلاة نفل وفعل بعضها
 من قيام وبعضها من فعود وبعضها من اضطجاع اعتمد
 في التقدم الحالة التي انتقل اليها لان كل حالة انتقل اليها يقال
 صلى قايما قاعدا الخ انتهى عن علي مر وفي قوله باليه
 اي بجميعهما او بما اعتمد عليه منهما كما علم انتهى **قوله** ولا
 مضطجع بحبه اي بجميعه او بعضه ان اعتمد عليه انتهى حلي
 اي فيض التقدم ببعضه اذا كان عريضا على عقب الامام مثلا
 وفي ابن حج الاضطجاع بالجنب اي جميعه وهو مات تحت عظم
 الكتف اليها الخاصص فيما يظهر انتهى عن علي مر **قوله**
 اعم من قوله في الموقف قد يجاب عن الاصل بان مراده بالموقف
 مكان الصلاة وسماه بالموقف باعتبار اكثر احوال المصلي
 او باسرف احواله هو الوقوف انتهى سوبري **قوله** تنعما
 للسلف والخلف السلف هم اهل القرون الاول الثلاثة
 الصحابة والتابعون وتباع التابعين والخلف من بعدهم
 انتهى شيخنا **قوله** فيض تقدمه اي يضر في الانقضاء ابتداء
 والصحة دواما انتهى سوبري وظاهر اطلاقهم انه لا فرق في
 ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي الايعاب نعم بحث بعضهم
 ان الجاهل يغفر له التقدم لانه عذر باعظم من هذا وانما يتجه

في معذور بعد محله او قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله
انتهى الا ان يقال ان الناسي ينسب اليه تقصير لغفلته
باهماله حتى نسي الحكم انتهى ع ش علي مر **قوله** ايضا فيض
تقدمه عليه اي على الجديده والقديم لا يضر لكنه بكره كما لو
وقف خلف الصف وحده انتهى شرح مر **قوله** قياسا للمكان
على الزمان اي بجامع الخش في كل وقوله المبطله صفة
المخالفة لا للأفعال انتهى شيخنا ولعل وجه الخش مزوجه
تقدمه عليه عن كونه نابعا له انتهى اظهي وقال شيخنا
الحقني وجه ذلك انه لم يعهد تقدم المأموم على الامام في
غير هذه الخوف بخلاف مخالفة في الافعال فانه عهد في
اغذار كثيرة بباح له التخلف فيها انتهى **قوله** ولا تضر مساواة
اي اتفاقا قال العلامة ابن عبد الحق وفي تعريفه الكراهة على
ما ذكر اشار اليه ما صرح به الزركشي وغيره من ان مخالفة
السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة انتهى
فيقول بذلك فضل الجماعة اذ المكروه فيها من هذه الحيثية
نفوت فضيلتها كما اشار اليه السارح فيما ياتي وليس منه
ما يتوهم من صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا نفوت
به لك فضيلة الجماعة وان فات به فضيلة الصف لان مكروهه في
ذلك وقد تقدم ان ادراك الركعة الأخيرة لا غيرها من الركعات
اولي من الصف الاول لبدر ك الجماعة اتفاقا انتهى برماوي
ويندب المأموم تخلفه عن امامه قليلا عرفا فيما يظهره استعماله
للادب واظهارا لرغبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة اذرع
وقد نسن المساواة كما سيأتي في القراءة والتأخر كثيرا كما في

امراه خلف رجل انتهى شرح مر وقوله ويندب تخلفه قليلا عرفا
ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يجاذبي بعض
بدن المأموم بعض بدن الامام في الركوع او السجود انتهى
ع ش عليه **قوله** لكنها تكبر اي ونفوت فضيلة الجماعة
كما هو شأن كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة انتهى جلي وقوله
ونفوت فضيلة الجماعة اي فيما قارن فيه فان انتفت رالت
الكراهة وعادت الفضيلة انتهى شيخنا وفي ع ش علي مر ما
نصه وفي ابن حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواة الخ تنبيهه
من الواضح مما قرآن من ادراك التحريم قبل سلام الامام
حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون في ذلك الحز
وماءداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها
متفاوتة كما تقرر وكذا في كل مكروه هنا امكن تبعيضه
انتهى اقول قوله السبعة والعشرون اي التي تخص ما قارن فيه
وايضاحه ان الصلاة في جماعة تزيد على المنفرد بسبع وعشرين
صلاة فالركوع في الجماعة يزيد على ركوع المنفرد بسبع وعشرين
ركوعا فاذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع
وهي السبع والعشرون التي تنعين له فقط دون السبع والعشرين
التي تنعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع
والسجود ومثلا في الجماعة انتهى فسر ع ش علي وصف يقتضي
كراهة الصلاة نفسها كالحقن فالوجه قوات فضيلة الجماعة
ايضا اذ لا يتجه قوات ثواب اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها
فلينسأل انتهى مر انتهى شوبري **قوله** ايضا لكنها تكبر اي
ولو في امانة النسوة انتهى برماوي نعم تندب المساواة لامام

عار لعراة بصرا في صنوه انتهى قل علي الجلال **قوله** ايضا لكننا
 تكرم اي وتغوت فضيلة الجماعة وان كانت صورتها معتدا
 بها في الجمعة وغيرها حتى ينقط فرضها فلا تنافي وان ظنه
 بعضهم ونحري ذلك في كل مكروم من حيث الجماعة المطلوبة
 انتهى شرح مرر وقوله معتدا بها اي من حصول الشعار فينقط
 بها فرض الكفاية وينحل الامام عنه القراءة والسهو ويحقه
 سهوا امامه ويضرب التقدم عليه بركنين فعليين كما ياتي وغير
 ذلك عس عليه **قوله** ولو شك في تقدمه الخ عبارة شرح
 مرر فان شك في تقدمه عليه لم تبطل وان جاز من امامه اذ
 الاصل عدم المبطل فكان مقدما على اصل بقاء التقدم انتهى
قوله صحت صلاته ظاهره وان كان السك حال النية ويوجه
 بانه كما لو شك عند النية في انتقاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي
 ان لا يكون السك حال النية معتبرا فلا تنعقد حينئذ للتردد
 في النية يورث فيها وعرضته على شيخنا الطيلاوي فارتضاء انتهى
 ابن قاسم على المنهج والاقرب الاول لانه لو كان مجرد السك في
 النية ما يعارض الانعقاد لا استنعت القدوة لمن يتقن الطهارة
 وشك في الحديث كما ان الاصل بقاء الطهارة ولا نظر للاختلال
 المخالف للاصل انتهى عس علي مرر **قوله** وسن ان يقف امام
 الخ شروع في الاداب المتعلقة بهذا الشرط وقوله خلف وعند
 كلاهما متعلق يتقف وتعلق الثاني به بقيد تخصيص الخلف بالقرب
 لان الخلف يصدق بالانهاية له فخصه الثاني ولا يصح تعلق
 الثاني بشئ كما قيل لفساد المعنى لان السن وهو الطلب الشرعي
 من الله تعالى ليس عند الكعبة انتهى شيخنا **قوله** خلف

المقام الاول امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه
 في الجهة الاخرى والعمل لان ان الامام يقف قبالة باب المقام
 فيكون المقام بين الامام والكعبة وتقتضي تعبير المتن بخلف
 ان الامام يجعل المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون
 المقام بينهما وبينه وهذا خلاف ما عليه العمل كما هو مشاهد
 لمن راي تلك المعاهد وقد رايت في عس علي مرر ما نصه قوله
 وسن ان يقف امام الخ قال شيخنا الزبائي وظاهر ان المراد بخلفه
 ما يسمي خلفه عرفا وانه كلما قرب منه كان افضل انتهى ابن نجاشي
 اشار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير ان يقول
 امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام
 واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره انتهى وفي قل علي الجلال
 ما نصه قوله خلف المقام اي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة
 لان وجهه كان جهتها فانظر قوله كان من جهتها مقتضي
 ان التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان اوله وان ما هو عليه
 الان قد حدث والتوقف والاستحالة انما هو بالنظر الى الحالة الاولى
 فلا وفقة اصلا كما علمت **قوله** ايضا خلف المقام عند الكعبة
 والظاهر انه كلما قرب منه كان افضل ولا نظر لتفاوت ركني
 الطواف لم علي الطايفين لانهم ليسوا اولي منه على ان هذا
 الزمن قصير ويندر وجود طائف حينئذ فكان حق الامام
 مقدما انتهى ابن نجاشي ابن قاسم **قوله** وان يستدير
 حولها قد ورد كما في الامم انه صلى الله عليه وسلم صلى في
 الكعبة وصلى معه الناس من كل جهة انتهى توري **قوله**
 ايضا وان يستدير واحولها والصف الاول صادق على المستدير

الى ما هو عليه
 اما بالنظر الى صم

حول الكعبة المنصل بها وراه الامام وعلى من في غير جهته
وهو اقرب الى الكعبة من الامام انتهى شرح مرر وقال بعد
قول المتن ولا يضر كونهم اقرب اليها ما يضره في الاوجه
فوات فضيلة الجماعة بهذه المقربة المذكورة كما لو انفردت عن
الصف انتهى وبين العبارتين منافاة اذ مقتضى الاول ان
الصف الاول يصدق بصفتين جميع الصف المستدير سواء تقي
على حاله او تقدم بعضه في غير جهة الامام وصار اقرب الى
الكعبة ومقتضى الثانية ان هذا المتقدم وكذا بعض المستدير
اذا تقدم ليس صفا اول لانها حكيت بقوات فضيلة الجماعة
بالنسبة اليها الا ان نخل الاول على انها في بيان من تحصل
له فضيلة الجماعة ومقتضى هذا الجمع ان بعض المستدير اذا
تقدم الى الكعبة بقية السابق وان الصف الذي يتقدم
على المستدير بقية السابق ايضا لان كلا منهما يقال له صف
اول ومع ذلك فبقية فضيلة الجماعة وعلى هذا فتايدة تسميته
صفا اول حصول فضيلة الصف الاول له لان من المعلوم
ان الصف الاول له فضل غير فضل الجماعة هذا ما ينسب اليهم
مع مشاركة شيخنا الشيخ ابراهيم الزمري وهذا احسن من
تدافع كثير وقع هنا في حواشي الساج وحواشي الرعي
وهو لا يخالف ما نقله ابن قاسم عن اقتا السهاب الرمي
وان خالف فهمه منه بقوله وعلى هذا فاذا اتصل الصلوة
الحل لانه بعيد جدا وخصوصا مع قوله اخرا وفي حفظي ان
الركعتي ذكر ما يخالف ذلك ولا يخالف ايضا ما ذكره
الزيادي بقوله والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام

في الصف الذي
من الامام في غير
تقدم عليه في غير
الكعبة الى الامام

ما اتصل بالصف الاول الذي وراه لا ما قرب الكعبة انتهى
لا مكان حمل كلامه على بيان الصف الاول الذي يحصل له فضيلة
الجماعة فلا ينافي ان الصف الاول له بقية تفوقها فضيلة
الجماعة واما لو تقدم على المستدير صف اخر في جهة الامام خلفه
وكان غير مستدير فان الصف الاول من هذه الجهة هو المتقدم
الغير المستدير واما من حازه من المستدير فهو صف ثان فيكون
المستدير بعضه صف اول وهو من توجه لجهة الامام وبعضه
صف ثان وهو من توجه لجهة الامام ممن حاذي هذا المتقدم
الغير المستدير انتهى من الرشيدي على مرر **قوله** يحصل
توجه الجميع اليها الى جميع جهاتها والاولى وقفا صفا خلف
صف فتد توجهوا اليها وعبارة ابن حج للنسوية بين الكل في
توجههم اليها انتهت او يقال اليها اي مع حصول فضيلة
الصف الاول للجميع والاولى وقفا صفا خلف صف فلم يدرك
الجميع فضل الصف الاول وان توجهوا اليها انتهت شيخنا وفي
ع ش على مرر ما يضره والاستدانة افضل من الصف فانتهى
قوله ولا يضر كونهم اقرب اليها الخ الاقرب اليها يصدق
بصورتي الاولى بعض المستدير اذا تقدم في غير جهة الامام
وصار اقرب الى الكعبة من الامام وفي شرح مرر ما يضره ولا وجه
فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربية المذكورة كما لو انفردت عن
الصف وقد افق بقواتها والوالد رحمه الله تعالى انتهى وهو
يصدق بكل من الصورتين وفي السور ي ما يضره وانظر المساواة
هل تفوت بها الفضيلة ايضا كما لا قربية او لا توقف فيه الشيخ
ويظهر الثاني لقوات المعنى المفوت عند التقدم وهو الكراهة

الخلاف في البطلان انتهى وفي ع ش علي مرر مانصه وكتب
ابن قاسم علي ابن حج مانصه قوله ان هذه الاقربية مكروهة نعم
انظر المساواة انتهى اقول يحتمل الكراهة اخذ من كراهة مساواة
له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب الكراهة هنا الخلاف
القوي وهو منصف في المساواة ولم يظهر به مساواة الامام في
الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا اقرب ثم رأت في كلام
شيخنا العلامة السويري علي المنهج ما يوافقنا انتهى **قوله** بخلاف
الاقرب في جهته بان يكون ظهر المأموم لوجه الامام وقوله
او ظهر الي ظهره اي او ظهر احداهما الي جنب الآخر وقوله فان
الخارجة صرنا بان كان وجه الامام الي ظهر المأموم وقوله الي
اي جهة سواء اي لانه لا يمكن ان يكون ظهر لوجه الامام انتهى
جلي اي لانه لو قبل ذلك صار مستدبرا للكعبة انتهى **قوله**
فجهته مجموع جهتي جانبيه اي جانبي الركن الذي توجه اليه
وانظر هل من الجهتين الركنان المتصلان بالجهتين زيادة
علي الركن الذي استقبله الامام او لاحتي لا يصرف تقدم المستقبلين
لذئبتك الركنين علي الامام فيه نظر والا قرب الضرر فتكون
جهة الامام ثلاثة اركان وجهتين من جهات الكعبة انتهى
ع ش علي مرر فقول الشارح مجموع جهتي جانبيه اي مع الركنين
التصليين بهما انتهى شيخنا وفي ع ش علي مرر ايضا مانصه
اما لو وقف الامام بين الركنين فجهته تلك والركنان المتصلا
بها من الجانبين انتهى **قوله** واختلفا جهة هذا تأكيد للتشبيه
اذ يستفاد منه هذا القيد لان هذا بمعنى قوله في جهة الامام
انتهى شيخنا **قوله** ولو وقف الامام فيها الخ هذه تمام الاحوال

الاربعة

الاربعة والضابط فيها ان يقال بشرط ان لا يكون ظهر
المأموم الي وجه الامام حقيقة او تقديره قال شيخنا ولو وقف
صف طوبل في اخريات السجود او خارجة صحت صلاة من حادي
بونه كله جرم الكعبة ويجب الخراف غير الي عينها والقول بان
الجرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاستد كما لا يخفى لان
الذي يمكن بمعنى ينسج انما هو قاعدة الراوية المحاذة من الخطبين
المتقنين علي مركزه الخارجين الي غير نهاية وتقدم انه متى كان
بين الامام والمأموم اكثر من سمت الكعبة بطلت صلاتهما علي
ما مر ونورع في ذلك انتهى برماوي **قوله** وسن ان يقف
ذكر الخ التعبير بالوقوف هنا وفيما ياتي جري علي الغالب فلو
لم يصل واففا كان الحكم كذلك انتهى شرح مرر **قوله** له
يحضر غير صفة لذكر انتهى شيخنا **قوله** عن يمينه اي واث
انتهى نحو سماع قراءة علي المحدث انتهى برماوي وعبارع ش
علي مرر واظن مرر قد رآه لو كان المأموم اذا وقف علي يمين
الامام لا يسمع قرآنه ولا انتقالاته ولو وقف علي اليسار سمع
ذلك وقف علي اليسار انتهى ابن قاسم علي المنهج لكن سببا في
له في قوله وافضل كل صف الخ ما يخالفه فليتنايل ومراوده
بعدم العلم بانتقاله لانه عدم روية افعاله انتهى **قوله** عن
ابن عباس هو عبد الله والفضل سفيقة وامهما البانية بنت
الحارث وفي ع ش علي المراهب مانصه وام الفضل لبانية بنت الحارث
الكبرى ولدن للعباس عبد الله وعبد الرحمن والفضل وقثم
ومعبدا وام حبيب واما كثير بن العباس فالاصح ان امه رومية
واما اخن ام الفضل لبانية الصغرى فهي ام خالد بن الوليد وفي

اسلامها نظر قاله ابن عبد البر وقال ابن سعد اسلمت وبايعت
 انتهى **قوله** يصلي من الليل اي في الليل اي يصلي نفلا لا يشرع
 فيه الجماعة واقر ابن عباس عبي الا فتراه به لبيان الجواز انتهى
 ع ش علي مرر **قوله** فاخذ برأسي لعله يحب ما اتفق له صلى
 الله عليه وسلم والافتح بيل الامام المأموم لا ينقيد بذلك بيل
 الرواية الاثنية فاخذ بايد يثا الخ او انه لما كان صغيرا وهو يلزم
 عنه قصر سره عليه تناول رأسه دون يده مثلا او ان ذلك
 خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك بتعذر
 على غيره انتهى ع ش علي مرر ويؤخذ من الحديث انه لو فعل
 اخذ من المتقدمين خلاف السنة استحب للامام ارشاده اليها
 بيده او غيرها ان وثقته بالامثال ولا يبعد ان يكون المأموم
 في ذلك مثل الامام في ارشاد غيره ولو الامام ويكون هذا
 مستثنى من كراهة الفعل القليل وفي المجموع والتحقيق انه
 لو وقف عن يساره او خلفه نذب التحول الي البيمين والافتحول
 الامام ومنقضا عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب
 وان اقتضى كلام المذهب اختصاصه به انتهى شرح م **قوله**
 ويناخر قليلا اي عرفا انتهى شرح م ر ولا يتوقف حصول
 السنة على زيادة القرب بحيث يجاذي بعض بدن المأموم
 بعض بدن الامام في الركوع والسجود انتهى ع ش عليه
قوله ايضا وان يتاخر قليلا هاتان سنن التاخر وكونه
 قليلا اي بقدر ثلاثة اذرع فاقبل فلو قام عن يساره او خلفه
 او ساواه او زاو في التاخر عيها فانتها فضيلة الجماعة انتهى
 سبغا **قوله** ان كان الامام مستورا خرج العاري وسياف

تفصيله

تفصيله في كلامه بما يعلم منه انه لا ينبغي الاقتصار على التقبيد
 بالمستور بل العاري في بعض احواله كذلك فليست انتهى ابن
 قاسم **قوله** قليلا بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثة اذرع وكتب
 ايضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة على ذلك انتهى جلي
 وعبارته الشوري والمراد بالقيل ان يخرج عن المجازاة بيل
 ما ياتي ان الثاني يحرم عن يساره لم يتقدم الامام او يتاخر
 لانه اذرع او نحوها خلافا لمن توهمه لان ذلك انما هو في
 الصف خلفه ولو كان مثله لم يتنجس الي تقدمه ولا تاخرها
 انتهى ايعاب انتهت **قوله** احرم عن يساره اي ان امكن ولا
 بان لم يكن يساره محل احرم خلفه لم يتاخر اليه من هو على البيمين
 فان خالف ذلك كرم وفاته فضيلة الجماعة كما افنى به الوالد رحمه
 الله تعالى نعم ان عقب محرم الثاني تقدم الامام او تاخرها
 نالا فضيلتها والا فلا تحصل لواحد منهما انتهى شرح م ر
 وقوله فان خالف ذلك كرم الخ ظاهره انه لا فرق في ذلك
 بين العالم والجاهل ولو قيل بان غفارة ذلك في حق الجاهل
 وان يتبعه هذه بالاسلام وكان مخالطا للعلماء وانه لا تغفره
 فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لان هذا مما يخفى ولا يخالف
 ما تقدم عن الايعاب في التقدم على الامام من انه لا يضر في
 حق الجاهل حيث عذر انتهى ع ش عليه وقوله والا فلا تحصل
 لواحد منهما اي وان حصل التقدم او التاخر بعد ذلك حيث
 انتفت العقبة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنبغي في جميع الصلاة
 وان حصل التقدم او التاخر بعد وهو مشكل وفي فتاوي والده
 في محل اخر ما يخالف ذلك فليراجع انتهى رسبيدي **قوله** ع

بسم الله بفتح الباء افتح من كسر ها وعكسه ابن دريد انتهى
شوري **قوله** ثم بعد اتمام الخ اما اذا تأخر من عن اليمين
قبل اتمام الثاني ولم يتأخر او تأخر في غير القيام فيكون انتهى
ابن حج انتهى ابن قاسم **قوله** ثم يتقدم الامام ظاهره استمرار
الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وان داما على موقفهما من غير
ضم احد هما الى الآخر وكذا لو تأخر او لا بعد فيه لطلبه هناك
ابتداء فلا يخالف ما سياتي انتهى برماوي **قوله** يتقدم الامام
او يتأخر ان لم يتقدم ولا يتأخر اكرم وفانت فضيلة الجماعة
كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم اما الامام فهل ثبتت
الكرامة وفوات الفضيلة في حقه ايضا حيث امكنه التقدم ولا
ولانسان ان طلب ما ذكر لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحة هو ايضا
فلنأمل ونجزي التردد المذكور فيما لو وقف المأموم عن يسار الامام
وامكنه تحوله الى اليمين وانتقاله هو حيث يصير المأموم عن يمينه
انتهى ابن حج انتهى شوري **قوله** كقوله داي ولو عاجز عن القيام
انتهى جلي **قوله** والظاهر ان الركوع الخ عبارة عن سجدة يلحق به
بقي القيام الركوع كما يجب الشيخ خلافا للبلقيني انتهى وجري
عليه ابن حج في شرح المنهاج ايضا وخالف في شرح الارشاد فجري
على مخالفة البلقيني انتهى شوري وسئل الركوع الاعتدال لانه
قيام في الصورة انتهى عن علي مر **قوله** جبار بفتح الجيم
وتسديد الباء الواحدة واخره راء ابن صخر بن امية الا تصاري
الصحابي شهد العقبة وبدلا واحدا والمجاهد كلها مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان يبعثه خارجا الى جبريل المتوفي
بالمدينة سنة ثلاثين انتهى برماوي **قوله** اضيق المكان الخ اي

او كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يسوم خلقته
او يفسد ثيابه او يضحك عليه الناس انتهى عن علي مر
قوله فعل الممكن لتعينه الخ اي فان لم يفعل التقدم او التأخر
من امكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم
يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصير او تفوتها معا فيه
نظير والا فرب الاول لما مر من عدم تقصير من لم يتمكن انتهى
عن علي مر **قوله** وان بصطف ذكر ان خلفه الخ هذا
مقابل قوله وان يف ذكروا عن يمينه اذا فرض ان حضر وحده
كما فيه السارج فما سبق انتهى شيخنا وفي البرماوي والا لو كان
الحرا والبالغ منها الجهة اليمنى انتهى وسئل الشهاب الرمي عن
ما افنى به بعض اهل العصر ان اذا وقف صف قبل اتمام امامه لم
تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتد او لا فاجاب بان لا تفوته
فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافق
وعبارته ليس منه كما قد ينوهم صلاة صف لم يتم ما قبله من
الصفوف فلا تفوت بذلك فضيلة الجماعة وان فانت فضيلة
الصف انتهى وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السبق
المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفعولة للفضيلة
انتهى عن علي مر لم قال بعد ذلك وبين ان لا يزيد ما بين
كل صفين والاول والامام على الثلاثة اذرع ومتى كان بين صفين
اكثر من ثلاثة اذرع كرم للداخلين ان يصطفوا مع المناخري
فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة فسرع لواصطف جماعة
خلف الامام فجاء اخرون ووقفوا بين الامام وبين خلفه فهل
يحرم عليهم ذلك لتفوتهم على المتقدمين فضيلة الصف الاول

أو يكبره قال شيخنا العلقمي بالحزنة وتبعه الزبادي لم قال رأيت في
 العباب ما يدل على الكراهة قال الزبادي ويمكن حمله على ما إذا زاد
 ما بينهما وبين الإمام على ثلاثة أذرع لتقصيرهم حينئذ وحمل الأفتاء
 بالحزنة على ما إذا كان بينهم وبين الإمام ثلاثة أذرع فأقل انتهى انتهى
قوله كما مر في ولو زوجة أو محرما انتهى جلي وسيله شرح مر
قوله فأكبر يمكن رجوعه للمسئلين قبله وهو أفيد وإن كان
 المتبادر رجوعه للثانية انتهى شيخنا **قوله** ولو جاء ذكر وامرأة الخ
 ظاهره وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله
 ولو محرما أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة عميرة
 لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنها يصنفان خلفه انتهى ع
 ش على مرر **قوله** صفا خلفه أي بحيث يكونان محاذيين لبدنه
 وقال المحقق المحلي أي قايما صفا انتهى وهذا الحل منه يقتضي
 أن يفوق قول السارح صفا بفتح الصاد جنبا للفاعل وهو
 جائز كناية للفعول فإن صفا يستعمل لازما وشعريا
 فيقال صفت القوم فاصطفوا وصفوا انتهى صباح بالمعنى
 انتهى ع ش على مرر **قوله** صفا خلفه والمرأة خلفها حينئذ
 يحصل لكل فضيلة الصف الأول بحسبه انتهى جلي **قوله** أيضا والخ
 والآن في خلفها أي لاحتمال الأنوثة وقوله والمرأة خلف
 الخنثى أي لاحتمال الذكورة انتهى جلي **قوله** أيضا والخ
 خلفها أي بحيث محاذيهما لكن قضية قوله لاحتمال الخ أن
 الخنثى يقف خلف الرجل وصدق عليه أنه خلفها انتهى ع ش
 على مرر **قوله** وإن يقف خلفه رجال الخ وأفضل صفوف الرجال
 أولها انتهى شرح مرر وظاهره وإن اختلف غيره من بقية

الصفوف بفضيلة في المكان كالحكان في أحد المساجد الثلاثة
 والصف الأول في غيرها والظاهر خلافه أخذ من قولهم إن
 الانفراد في المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيره وكما
 لو كان في الصف الأول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره
 والظاهر أن الذي يليه أفضل أيضا بل ينبغي أن الذي يليه
 هو الأول لكراهة الوقوف في موضع الصف الأول والحالة
 ما ذكر انتهى ع ش عليه **قوله** أيضا وإن يقف خلفه رجال الخ
 وأفضل صفوف الرجال المخلص أولها لم الذي يليه وهكذا
 وأفضل كل صف بمينه وإن كان الثاني ومن اليسار يسير الإمام
 ويرى أفعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب إلى أنه أفضل حينئذ
 من الأول ومن اليمين الخالي من ذلك معللا له بأن الفضيلة
 المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها وبرده أن
 في كل من الصف الأول ومن جهة اليمين من صلاة الله تعالى
 وملايكنه على أهلها ما يفوق سماع القراءة وغيره ولما في الأول
 أخذ أسما من توفر الخشوع ما ليس في الثاني لاستغناء لهم
 عن إمامهم والخشوع روح الصلاة فيفوت سماع القراءة وغيره
 أيضا فمافيه متعلق بذات العبادة أيضا وليس سدا فشرح
 الصفوف وإن لا يسرع في صف حتى يتم الأول وإن يسرع لمن
 يريد وجب ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صحت صلاتهم مع
 الكراهة وصلاة الخنثى تستوي صفوفها في الفضيلة عند
 اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها شرح مرر
 ببعض تصرف وقوله وأفضل كل صف بمينه أي بالنسبة لمن
 على يسار الإمام أما من خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن

شرح العباب لابن حج لكن ظاهر كلام السارح بخالفه وهو
ظاهر وقوله حتى ينم الأول أي وإذا سرعوا في الثاني ينبغي
أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام فإذا حضر
واحد وقف خلف الصف الأول بحيث يكون محاذًا باليمين للإمام
فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي
الإمام وقضية قوله حتى ينم الأول أن ما جرت به العادة من
الصلاة في تحريم رواق ابن عمر بالجامع الأزهر أن الصف الأول
يتم ولو بالوقوف في الصحن ودخل الرواق فلا يسرعون في
الثاني إلا بعد تكميل الأول وإن امتد إلى آخر المسجد من جهتي
الإمام وقد يقال اختيار هذا الموضع للصلاة بمنزلة مسجد
مستقل فلا يعتبر ما انفصل به من الصحن والرواق وهو الظاهر
لأنهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هيئت له الصلاة
دون ما زاد وإن كان مساويًا في الصلاحية لما صلوا فيه بل أوصلوا
وقوله وأفضل صفوف الرجال النخ واما صفوف النساء فأفضلها
آخرها البعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام سواء
كن إناثًا فقط أو خنثى فقط أو البعض من هؤلاء والبعض
من هؤلاء فالأخير من الخنثى أفضلهم والأخير من النساء
أفضلهن وقوله صحت صلاتهم مع الكراهة أي ومقتضى الكراهة
فوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله قبل وتجرى ذلك في كل
مكروم من حيث الجماعة المطلوبة وقوله وصلاة الخائفة تستوي
صفوفها ظاهره وأن زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنازة
وعبارته أنه بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر
الخبر من صلي عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي حصلت له

المغفرة

المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية
كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم ينبغي أن الأول بعد الثلاثة أكد
الحصول العرض بها وإن لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود
السارح من الثلاثة انتهى ع س عليه ولا يمنع الصف تخلل نحو
منبر انتهى شرح من حيث كان من بجانب المنبر محاذًا باليمين
خلف الإمام بحيث لو أزيل المنبر وقف موضعه شخص مثلاً
صار الكل صفًا واحدًا انتهى ع س عليه **قوله** لأفضلهم أي سائرهم
ذلك حتى لو كان الصبيان أفضل منهم بعلم أو غيرهم فإن الرجال
تقدم أيضًا انتهى س سنا وفي الحديث قولهم لأفضلهم أي بالبدن
انتهى وفي ع س علي مرر حائضه قوله وتقف خلفه الرجال قال
ابن حج ولو أرقا كما هو ظاهر ثم قال أي ابن حج وظاهر
تعبيرهم بالرجال تقدم الفساق انتهى وقال سم عليه ولو
اجتمع الأحرار والأرقاء لم يسبقهم صف واحد فينتج تقدم
الأحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الأرقاء أفضل بنحو علم
وصلاح ففيه نظر ولو حضر قبل الأحرار فهل يؤخر عن
الأحرار فيه نظر انتهى وقوله ففيه نظر مقتضى ما نقله عن
شرح العباب لابن حج من أن القوم إذا جاؤا معا ولم يسبقهم
صف واحد ان تقدم هنا بما يقدمون به في الإمامة تقدم
الأحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظري والأقرب أن يفسد
لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون للبالغين انتهى
قوله فصبيان بكسر أوله وحكى صفه انتهى إيجاب انتهى
شوربي **قوله** إذا استوعب الرجال الصف أي وإن لم يكونوا
متضامين بل وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان

لو سعههم وقوله والا اي بان كان في الصف خلا لليس
 فيه احد من الرجال وبهذا يندفع ما في كلام الزبدي من
 تضعيف قول السارح وظاهر الخ انتهى ع لى وفي الزبدي
 قوله اذا استوعب الرجال للصف المعتمد ان كان فرجة
 بالفعل في صف الرجال نعم بالصبيان وان كان كاملا صورة
 لكن بحيث لو دخل بينهم انصبين وسعههم لم يدخلوا صفوا
 خلف الرجال وعلى ذلك يحمل كلام السارح فلا حاجة لما ذكره
 الزبدي من التضعيف انتهى وهذا المعتمد هو الذي رجع اليه
 مررنا في به بعد ان كان انفي بان اذا كان صف الرجال كاملا
 صورة لكنه بحيث لو دخل الصبيان بين الرجال يكمل بالصبيان
 انتهى من ابن قاسم وعبارة شرح مراما اذا كان تاما لكن كان
 بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لو سعههم فالوجه تاخرهم
 عنهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلا فالادري انتهت
قوله والاكمل بهم او بعضهم ويقفون على اي صفة اتفقت
 لهم سواء كانوا في جانب او اختلطوا بالرجال انتهى ع لى مرر
قوله تخاف اي وان يضيق صف الصبيان ولا يكمل بهم
 لاحتمال انوتهم وقوله ففسا اي وان لم يضيق صف الخاني
 ولا يكمل بهم لاحتمال ذكورهم انتهى زيادي ويقدم منهن
 البالغات على غيرهن انتهى جلي **قوله** ليليني قال الطبيب
 من حق هذا اللفظ ان تحذف منه الباء لانه على صيغة الامر وقد
 وجد بالسان الباء وسكونها في سائر كتب الحديث والظاهر
 انه غلط انتهى غفود الزبدي انتهى سوبري **قوله** اولوا الاحلام
 جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام يعني الاحلام اي

وقته وهو البلوغ وقبل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى الرفق في
 الامر والثاني فيه ويلزمه البلوغ عادة انتهى برماوي **قوله**
 لا تا اي بعد المرفع الاولي واحدة اعني قوله ليليني منكم اولوا
 الاحلام فالمراد انه قال نعم الذين يلوونهم مرتين مع هذه هذا
 هو المراد وانما كان هذا مرادا لانه لم يكن في زمنه خناكي وكان
 حق التعبير في المألثة التي المراد منها النساء ان يقال به
 الا في يلينهم وانما عس بالذين وبواو جمع الذكور لمساكلة المرة
 الثانية الواقعة على الصبيان انتهى من خنا **قوله** بتسديد
 النون وهي لما نون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية
 او الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيهما
 مبني على فتح اخر وهو الباء ومجمله حزم بلام الامر واما مع
 التخفيف فالنون الوقاية والفعل مجزوم تحذف الباء انتهى
 برماوي **قوله** وتحذفها اي الباء ووجه الاولي اي اباءت
 الباء مع الجازم وهو لام الامر ان الفعل مبني على فتح اخر
 وهو الباء لانصالة بنون التوكيد الثقيلة او الخفيفة المدغمة
 في نون الوقاية فهو في محل حزم ووجه الثانية اي حذف
 الباء وهو واضح لانه معتل اخر تحذف حرف العلة وهو الباء
 للجازم والنون الوقاية قال ابن جح واطار رواية ولغة من
 ادعى ثالثة وهي اسكان الباء وتخفيف النون وفيه نظر لان
 اباءت حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائز في السعة
 عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور
 انتهى جلي وتنظير انما هو في دعوي ابن جح الخلط لغة
 واما دعواه الخلط رواية فينظر فيه بما تقدم في السوبري عن

الطبي من ان الباء ثابتة مع سكونها وتخفيف النون في
سائر كتب الحديث **قوله** بضم النون اي في كل من المفرد
والجمع وفي المصباح والتهذيب العقل لانها تنهى عن القبيح
والجمع نهى مثل مدته ومدى انتهى **قوله** له يؤخر واسم
مكانهم اي وان كان حضور الرجال قبل احرام الصبيات
انتهى جلي **قوله** ايضا لم يؤخر اي ندب ما لم يخف من تقدمهم
على من خلفهم فتنة والاحراز كما هو ظاهر لما فيه من
دفع المفسدة انتهى ع س على مر **قوله** بخلاف من عداهم اي
فانهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بافعال قليلة وفي كلام
بعضهم ان كلامهم مفروض فيما اذا كان قبل الاحرام فان
كان بعد ذلك لم يؤخر وانتهى جلي وعبارته ع س على مر
فسرع لو لم يحضر الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام
واحر من هل يؤخر بعد الاحرام ليتقدم الرجال او لا فيه
نظرو يظهر الثاني وفاقا لما رايته في شرح العباب
لستجاء عن القاضي ما يفيد خلافا انتهى ابن قاسم على المنهج
اقول والا قرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهن افعال
مبطله انتهى **قوله** وان تقف امامتهن قال الرازي انته
لانه القياس كما ان رجلة تائب رجل وقال القريري بل
المقيس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل
صيغة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوي الذكر والمؤن فيها
وعليه فاني بالتاء للالتواء ان امام من الذكر كذلك انتهى
ابن حج انتهى سويدي ومثله شرح مر **قوله** وسطح المراء
ان لا تقدم عليهم وليس المراد استوارس على بمسئرها

وبسارها في العدد خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة انتهى ع س
على مر وعبارته السويدي قوله وسطح من اي مع تقدم بسير
بحيث تمتاز عنهن ونحو الفته مكرهة مفعولة لفضيلة الجماعة
انتهى شرح مر انتهى فان لم يحضر الا امرأة فقط وفقت عن
بمنها اخذ اماما تقدم في الدكور انتهى ع س على مر **قوله**
بكون السنين اكثر من فتحها اي عملا بالقاعدة في ان متفرق
الاجزاء كالناس والدواب يقال بالسكون وقد تفتح وفي
منصل الاجزاء كالراس والدار يقال بالفتح وقد تفتح ولاول
ظرف والثاني اسم انتهى جلي وفي الرسيدي على مر ما نصه
قوله بكون السنين اي ليكون ظرفا اذ هو يفتحها اسم على المسهور
نحو ضربت وسطه لكن قال الفراء احسنت فيه بين كان ظرفا
نحو وقعت وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو اجتمع وسط
راسك قال ويجوز في كل منهما التشكيك والتعريب لكن
السكون احسن في الظرف والتعريب احسن في الاسم وما بقية
الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونها ظرفين الا ان تعلبا
قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم
ووسط التعريب فيما لا تفرق اجزأه نحو وسط الراس انتهى
قوله رواها اي فعلت عايضة وام سلمة انتهى جلي **قوله** ام
عرة ليس بقيد بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور
وبعضهم عار كما هو ظاهر انتهى سويدي وقوله بصبر في
ضوء كل منهما قيد معتبر فاذا كانوا كلهم عيانا او كانوا في ظلة
فتقدم امامهم عليهم كما في شرح مر **قوله** ايضا ام عرة هذا
اذا لم يكن وقوفهم صفا والوقوفوا صفا مع غض البصر وجوبا

انتهى سلطان واذا اجتمع الرجال والنساء والجميع قراءة لا تقفن
معهم لا في صف ولا في صفين بل يتنجسين ويجلس خلفهم
ويستدبرون القبلة حتى تصلح الطائفة الاخرى فهو افضل كما
ذكر ذلك في المجموع انتهى شرح مرر وقوله لا تقفن معهم انظر
هل ذلك على سبيل الوجوب او الذب فيه نظر والا فرب المأف
ويؤمر كل من الغريبيين بغض البصر وقوله فهي افضل اي من
جلوسهم خلف الرجال واستدبارهن القبلة انتهى ع ش عليه
قوله بصرا عبارة شرح مرفههم بصرا انتهت وهي احسن
قوله سن المذكورات اي المسائل المذكورات وجملة ما عسره
اولها قوله ويستدبروا حولها واخرها قوله وامانهن وسطهن
قوله وكرم لما موم انفراد اي ابتداء ودواما وكرهته لا تقوت
فضيلة الجماعة بل فضيلة الصف عند بعضهم وعليه فلينظر ما
الفرق بينه وبين ما تقدم فاما الوجه شخص ووقف عن يسار الامام
فان الكراهة في ذلك انما هي من حيث الجماعة وتقدم عن شيخنا
ان الانفراد عن الصف موقوف لفضيلة الجماعة وسأف في
الشرط السابع من شروط الاقتداء في هذا السرح نقلا عن الزركشي
ان سائر الكروهات المفعولة مع الجماعة مفعولة لفضيلة الجماعة
كالانفراد عنهم اذ المكروه لا ثواب فيه انتهى جلي فسرع وقف
سأف في بين حفيين سافرجها كرم ولم تحصل له فضيلة
الجماعة لا اعتقاده فساد صلاتها فانه في الخادم ونظر فيه آيا
نح فليراجع وينبغي ان ليس مثله ما لو علم تركها قراءة
الفاخرة لان فعل الخائف كونه عن تقليد صحيح ينزل منزلة
السهو والسأفي اذا ترك الفاتحة سهوا لا يبطل صلاته بمجرد

الترك

الترك وانما يبطل بالسلام وعدم التدارك وحينئذ السأفي يرى
صحة صلاة الخائف مع ترك القراءة فتحصل له الفضيلة لعدم اعتقاده
ما ينافيها بخلافه مع المستفاد وان نزل منزلة السهو فهو مما يبطل
عمره وسهوه عندنا فكان كالمفترق انتهى ع ش عليه مرر **قوله**
من جنسه خرج بالجنس غيره كأمراء ولا نساء او خنثى ولا خنثى
فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر انتهى شرح مرر
قوله عن أبي بكر واسمه نبيع بن الحارث بن كلدة نقله الكاف
واللام النقي الصواني جاء علي تافة يوم حضر النبي صلى
الله عليه وسلم المسلمين بالطائف فاسلم فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم انت ابو بكر روي له عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مائة واثنتان وثلاثون حديثا وروي
عنه اثنا عشرين حديثا وحسبهم وغيرهما وكان من الفضلاء واعتزل
يوم الجمل المنوف بالبصرة سنة احدى او اثنين وخمسين انتهى
بر ما روي واسم ذلك الجمل عسكر وكان القتال من ارتفاع
النهار يوم الخميس الي صلاة العصر لعشر ليال خلون من
جمادى الآخرة وقطع علي خطام ذلك الجمل سبعون يدا من
بني ضبة وقتل ثلاثة عشر الفا وقيل غيره ذلك ولما ظهر
علي رضي الله عنه جاء الي عائشة رضي الله تعالى عنها فقال
غفرت الله لك قالت ذلك ما اردت الا الاصلاح لم انزلها
في دار البصرة واكرمها واحترمها وجهزها الي المدينة
في اربعين امرأة من ذوات الشرف وسبعها هو واولاده
رضي الله تعالى عنهم اجمعين انتهى ع ش عليه فكانت هذه
الواقعة بين عائشة ومن معها وبين علي ومن معه علي

باب البصر سنة ست وثلاثين بعد مقتل عثمان رضي الله عنه
واضيفت الوقعة الى الجمل ككون عايضة رضي الله تعالى عنها
كانت حال الوقعة راكبة عليه وعفر من فحتها وسببها
ان الزبير وطلحة وغيرهما من كبار الصحابة خرجوا مع عايضة
لطلب قتلة عثمان واقامة الحد عليهم لا لقتال علي لانه
لا خلاف ان عليا كان احق بالامانة من جميع اهل زمانه
وكان قتله عثمان لحاذا الى علي فرائ انه لا يسلمهم للقتل
حتى يسكن حال الامة ويخرج الامور على ما اوجب الله
فكان ما قدر الله مما جري به القلم انتهى قسطاني **قوله**
فذكر له يجمل قرانه بضم الذال المعجمة وبفتحها فلتراجع
الرواية وكل منهما صحيح والمتبادر من قوله له زادك الله
حرصا الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء الفوقية وضم العين
انتهى ع ش **قوله** زادك الله حرصا اي على ادراك الجماعة
او الركعة انتهى سنجنا وقوله ولا تعد قيل الى الاحرام
خارج الصف وقيل الى تأخير الصلاة الى هذا الوقت وقيل
الى انبات الصلاة سرعا انتهى سوري **قوله** اليها اي الى
السعة وان لم تكن فرجة والمعتد انه لا يخرق الا للفرجة
لا للسعة التي ليس فيها فرجة انتهى من خط بعض الفضلاء
وعبارة السيد علي مر فخرج ما اذا لم تكن فرجة هناك
ما لو وقف فيه لو سعة فلا تخطى فيه لعدم التقصير وهذا ما
اقتضاه ظاهر التحقيق وسوي الشهاب ابن حج بينهما تبعا
للمجموع فليتبينه انتهت **قوله** للتقصير هم يتركها فلو عرضت
فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فمقتضى تعليلهم

بالتقصير

بالتقصير عدم الخرق اليها ويجمل غير انتهى شرح ورر وقوله
فلو عرضت فرجة الخ اي بان علم عرضها اما لو وجدها ولم
يعلم هل كانت موجودة قبل او طرأت فالظاهر انه لا يخرق ليصلها
او الاصل عدم سدها سيما اذا كان ذلك من احوال المأمومين
المعتادة لهم فصرح لوجهل هذا الحكم لم يبعد ان يسئل من علم
بجهل من اهل الصف الناحية اليه انتهى مرر انتهى ابن قاسم
علي النهج ومفهوم تقيد به بالجهل عدم سده مع العلم ويوجه
بانه الذي قوت على نفسه انتهى ع ش عليه **قوله** كما رعه
بعضهم هو الاسنوي قال الاذني ولو دخل رجل وقد كانت
صفوف النساء وفي صفوف الرجال فرجة فهل له خرق صفوفهن
التي لا سعة فيها ام لا لما فيه من مزاحمتين وغيرها ولا تقتصر
منهن ويجمل الجواز لما في وقوفه خلفهن من الكراهة والوقوع
في الخلاف ويجمل ان يقتصر له ذلك في صف او صفين وهذا
احسن انتهى والاوجه انه لا يخرق مطلقا لعدم تقصيرهن وخشية
المفسدة قال ومن هنا يعلم منه انه لا خلاف في صحة صلاته
حينئذ انتهى ايعاب انتهى سوري **قوله** وانما يتقيد به
تخطي الرقاب اي وهو المشي بين القاعد بين واما خرق الصفوف
(وهو المشي بين القاعد بين) واما خرق الصفوف فهو المشي بين
الصفين واما قايما انتهى جلي وعبارة شرح مرر والتخطي هو
المشي بين القاعد بين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قايمون
وقد صرح المتولي بانها مسئلتان والفرق بينهما ان سدا للفرجة
التي في الصفوف مصلحة عامة له وللقوم باتمام صلاة وصلاتهم
فان تشوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف

ترك الخطي فان الامام ليس له عدم احرامه حتى يسوي بين
الصفوف نعم ان كان تاخرهم عن سدة الفرجة لعذر كوقت
الحرم بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التفصيل انتهت **قوله** الله
بعد احرامه الخ اما قبله فكروه لاحرام كما افق به الشهاب الرشي
انهى سوبري والفرق بينه وبين ما لوسونك غيره بغير اذنه
بعد الزوال حيث حرم او ازال دم الشهيد ان هذا ما دون فيه
سرعاء لكنه فجعله بخلاف ذلك انتهى برماوي **قوله** الجهر اليه
سخصا اي في القيام انتهى شرح **قوله** خروجا من الخلاف
اي في بطلانها بالانفراد عن الصف قال بدين المندرواين
خزينة والحمد لله انتهى سوبري **قوله** ومن مساعدة وينبغي
ان يحصل لهذا المساعد فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر
تاخره عنه انتهى ابن قاسم علي المزيج انتهى ع ش علي مرر مخالفا
لما يقتضيه كلام السارح من فضيلة الصف الذي كان فيه وسئل
ع ش في ذلك ابن حج وسلطان **قوله** وظاهرا لا يجز احدا
من الصف الخ فان فعل كرم ولم يجرم لان الجهر مطلوب في
الجملة وقوله لانه يصير احدها منفردا اي في زمن من الارض
فلا يقال يمكنه ان يصطف مع الامام فلا يكون منفردا انتهى
حلي **قوله** ايضا وظاهرا لا يجز احدا الخ هذا شرط اول
وبقي سلطان لم يذكرها السارح وعبارته شرح مرر ومحل ذلك
اذا جوز موافقته له والا فلا جاز بل تمنع لخوف الفتنة وان
يكون هل لئلا يدخل غيره في ضمان بالاستيلاء عليه حتى لو جرم
ظاهرا حريته فقبيل كونه رفيقا دخل في ضمانه وان يكون الصف
اكثر من اثنين الخ انتهت وقوله بالاستيلاء عليه منه يؤخذ

عدم حصول صح

انه لو امكنه جهر بحيث لا يدخل في ضمانه كان يحسم فيناخر بدون
قبض لسبي من اجزائه فانه يجزه ولا ينبغي دخوله في ضمانه حيث قبض
على سبي من اجزائه انتهى حلي **قوله** نعم ان امكنه الخ والخرف في
الاولى افضل من الجهر في الثانية انتهى شرح مرر **قوله** ليصطف
مع الامام اي وليس هو صفا مستقلا حتى يكون صفا اول
وكتب ايضا لو امكنه ان يصطف مع الامام ينبغي ان لا تقوت
فضيلة الصف الاول على من خلف الامام لانه لا تفصيل منهم
وانما جاز له الخرف في الاول لعذر وهذا الكلام يفيد ان
الماموم اذا صنف مع الامام يكون صفا اول حقيقة وباعده
اول حكماء كتب ايضا فلو احرم علي يمين الامام مع تمكنه من
الدخول في الصف او الجهر كرم وفاتته فضيلة الجماعة انتهى حلي
قوله فينبغي ان يخرج في الاول وفي شرح مرر مانضه ولو
كان عن يمين الامام محل بسعة وقف فيه ولم يخرج انتهى وهو
مناف لكلام السارح الا ان يجعل علي ما اذا جاء الماموم من امام
الامام وكلام السارح على ما اذا جاء من خلفه انتهى الله
رايت في الرشيدي علي مرر مانضه قوله ولو كان عن
يمين الامام محل بسعة وقف فيه كان صورته فيما لو ان من امام
الصفوف وكان هناك فرجة خلف فلا يخرج الصفوف المتقدمة
لعدم تفصيلها وانما التفصيل من الصفوف المتأخرة بعدم
سدّها فليراجع انتهى **قوله** وعلمه بانتقالات الامام الخ اي
لا فوراً بل قبل ان يسرع في الركن الثالث انتهى حلي وعبارته
قل علي الجلال قوله وعلمه بانتقالات الامام قبل سبقه
بمطل كركنين فعليين وان لم يعلم انتهت واراد بالعلم

ما قيل الظن بدليل قوله اوصوت مبلغ ولخواعي اعتماد
 حركته من بجانبه ان كان ثقة علي ماقرر انتهى ابن حج
قوله اوصوت مبلغ اي عدل روايه بان يكون بالغاعاقلا
 حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى وان لم يكن مصليا وكذا
 الصبي المأموم والغاسق اذا اعتقد صدقه انتهى جلي فلو ذهب
 المبلغ في الناء صلاته لزم المأموم نية المفارقة ان لم يرج
 عوده قبل صبي مايسع ركعتين في ظنه فيما يظهر فلو لم يكن ثم
 ثقة وجهل المأموم افعال امامه الظاهره كالركوع والسجود
 لم تصح صلاته فيقضي لتعذر المتابعة حينئذ انتهى شرح مر
 وقوله وجهل المأموم اي بان لم يعلم بانتقاله لانه لا بعد معنى
 ركعتين فعليين كذا ذكره هنا وسياتي في فصل يجب متابعته
 الامام بعد قول المصنف ولو تقدم بفعل ركوعه ان كان اي تقدمه
 بركنين بطلان ان كان عامدا عالما بتحريره بخلاف ما اذا كان
 ساهيا او جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتد له بهما انتهى وعليه
 فالمراد ببطلان القدوة لعدم العلم هذا انه اذا اقتدي علي وجه
 لا يغلب علي ظنه فيه العلم بانتقاله لان الامام لم تصح صلاته بخلاف
 ما اذا ظن له ذلك وعرض له ما منع من العلم بالانتقال لان الامام
 بعد معنى ركعتين فينبغي عدم البطلان لعذره كما جاهل انتهى
 ع من عليه **قوله** واجتماعها بكان اي ان يجمعها مكان واحد
 ومعنى وحدته عدم البعد وعدم الحابل علي التفصيل الا في
 انتهى ق ل علي الجلال **قوله** كما عهد الكاف للتعليل انتهى
 شيئا **قوله** وما بمعنى اجتماع وعهد بمعنى علم فكانه قال لاجل
 الاجتماع الذي علم عليه الجماعات اي علم وقوعها عليه اي صحوة

به في العصور الخالية قائل **قوله** من قضايان للغير وقوله
 والاخر خارجه فيه صورتان وذلك اما ان يكون الامام في
 المسجد والاخر خارجه او بالعكس انتهى ع من **قوله** فان كانا
 بمسجد الخ ليس مثل المسجد هنا ما وقف بعضه سجدا سايغا
 علي الارضه كما افهمه تعليلهم الا في بانه كله مبنى للصلاة انتهى
 ايعاب انتهى شوبري **قوله** كبير وسط اي ومنارة داخله
 فيه انتهى شرح مر وكتب عليه ع من قوله ومنارة داخله
 فيه عبارة ابن حج ومنارة التي بابها فيه انتهت وقضيتها ان
 مجرد كون بابها فيه كاف في عدها من المسجد وان لم تدخل
 في وقضيتها وخرجت عن سمت بنايه وما نقلناه فيما لو خرج
 بعض المحتر من المسجد موافق له انتهى **قوله** نافذة الوجه
 ان المراد النفوذ هو الذي يسهل معه الاستطراف عادة فلو حال
 جدار في النابه كنف كبير يمكن الصعود اليها والتزول منها
 الي الجانب الاخر لكنه بمسفة سد بده كونه سد بده وتدل
 تحيل او كان السطح نافذا الي المسجد علي وجه لا يمكن الاستطراف
 منه الي المسجد الا بمسفة ونحو ذلك فالوجه ان ذلك يضر نعم لو
 وقف في عرض جدار المسجد بحيث لا يمكن التزول منه الي
 المسجد الا بنحو التدلي تحيل ولا حابل بينه وبين عرصه
 المسجد الا الهوا فتجده صحة اقتدائه حينئذ وامكان الاستطراف
 عادة انما يشترط حيث حال حابل وعلي هذا فلو كان السطح مفتوحا
 من جهة صحن المسجد مثلا ولا يمكن الاستطراف الي المسجد فوقف
 المأموم علي طرفه فتحة السطح بحيث صار لا حابل بينه وبين المسجد
 الا مجرد الهوا لم يتعد الصحة فليتأمل لم رابت في شرح

الارصاد لشئنا ما نصه بخلاف ما اذا كان في بناء لا ينفذ كان
 ستم ياب وان امكن الاستطراف من فرجة في اعلاه فيما يظهر
 لان المدار على الاستطراف العادي انتهى وهو يوافق ما ذكرناه
 او لا ووافق على ما مر مر فقال المراد نافذة نفوذ يمكن استطر
 عادة فلا بد في كل من البير والسطح من اماكن المرور منها الى
 المسجد عادة بان يكون لهما مرفق الى المسجد حتى قال في دكة
 الموزنين لو رفع سلمها امتنع اقتداء من بها من في المسجد لعدم
 اماكن المرور عادة وقال ايضا لو وقف على جدار في المسجد لم
 نصح لكن هذا يقتضي الامتناع فيما كنيته فيما لو وقف المأموم
 على جدار المسجد الذي لا حائل بينه وبين صحن المسجد الذي
 هو محل الامام الا ان هو انتهى سيم على المنهج وقوله فلا بد
 في كل من البير والسطح الخ ويؤخذ منه ان سلا لم الابار
 المعتادة الان للنزول منها لاصلاح البير وما فيها لا يكتفى
 بها لانه لا يستطرق منها الا من له خبرة وعادة بنزولها
 بخلاف غالب الناس فتنبه له انتهى ع س علي مر **قوله**
 ايضا نافذة اليه اي يمكن الاستطراف من ذلك المنفذ عادة
 ولو لم يصل من ذلك المنفذ الى الامام الابار وراى وانعطف
 بحيث يصير ظهره للقبلة انتهى حبل **قوله** ايضا نافذة
 اليه اي نافذة ابوابها اليه اي اوالي سطحه انتهى من شرح
 مر وقوله اوالي سطحه الذي هو منه كما هو ظاهر مما ياتي
 والصورة ان السطح نافذة الى المسجد اخذ من استراط
 المتنافذ انتهى ر س يدي **قوله** اغلقت ابوابها اي ولو كان
 الخلق بالقفل ولو في الابتداء ولو ضاع مفتاحه ولو حب

الابتداء

الابتداء ايضا بخلاف المستمرة ابتداء انتهى شيخنا وعبارة البراء
 قوله اغلقت ابوابها اي ولو بقفل او ضربة ليس فيها مفتاح
 ما لم تستمر انتهى وفي ق ل على الجلال فان سميت ولو حب
 الاضا ضر كزوال مرفق دكة او سطح ليس لهما غير
 وكنيته حائل بينهما وقيد شيخنا الرمي كاي حج بما اذا
 كان يامرهما والا فلا يضر قال بعض مشايخنا في تحري
 مثله في التسيير وغيرهما انتهى **قوله** فان لم يكن
 نافذة اي بان سميت الابواب او كان سطح ولا مرفق له
 منه انتهى برماوي فلو حال بين جانبي المسجد او بين
 المساجد المتنافذة نهر او طريق قد تم بان سبق وجوده
 او وجودها فلا تكون كالمسجد الواحد بل كمسجد وغيره ولو
 حال بين المسجدين او المساجد او المسجد بنهر طاري بان
 حفر بعد حدها لم يخرجها عن كونها كمسجد واحد وكان النهر
 فيما ذكر الطريق انتهى شرح مر وقوله نهر طاري اي
 تيقن طروره بخلاف ما لو شك انتهى ابن قاسم على
 المنهج اي فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا في حكم
 الطريق بخالف حكم الرحبة في صورة الشك لقوله اي
 مر في الرحبة سواء علم وقفيته مسجدا ام جهل امرها
 عملا بالظاهر انتهى ع س علي **قوله** لم بعد الجامع
 اي المكان الجامع لهما انتهى شيخنا وحق التعبير ان يقال
 لم بعد المسجد المجتمعات فيه مكانا واحدا يعني وتقدم
 انه لا بد من وحدة المكان ومن جملة معنى الوحدة ان لا
 يكون فيه بناء غير نافذ تامل **قوله** فيض السبيل اي

لانه غير نافذ وان كان في جدار المسجد ان كان بحيث لو
 اراد الوصول الى الامام خرج عن الجدار الى خارج المسجد
 وحصل استدبار للقبلة انتهى برماوي **قوله** ايضا في
 السالك فلو وقف من وراء جدار المسجد ضمن كفا هو المنقول
 في الراجح اخذ من بشرطه كالروضه والمجموع وغيرهما
 تناقذا بنية المسجد فنقول الاستوى لا يضرب سره وكما قاله
 المحضني انتهى شرحه **قوله** والمساجد المتلاصقة اي
 كالجوهريه والمقصود لا كالانفاذ لانهما مدرسته انتهى
 شيخنا **قوله** كمسجد واحد اي فلا يضرب التباعه وان كان
 انتهى عن ومنه يؤخذ انه لا يضرب غلق ابوابها ورجحة المسجد
 كهي في صحة اقتداء من فيها بامام المسجد وان تعبدت
 المسافة وحالت ابيه نافذة وهي اي الرجحة ما كانت خارجة
 محوطة لاجله ولم يعلم كونها سارعا قبل ذلك سواء علم
 وقفها سجدا او لا عملا بالظاهر وهو التحريم عليها وان كانت
 منهكة غير محترمة واما الحزم وهو الموضع المهيأ للطرح
 نحو القمامات فليس كالمسجد ويلزم الواقف تمييز الرجحة
 من الحزم لتعطي حكم المسجد انتهى شرحه من زيادة الغش
قوله من قضاء او بناء ولو كانا في سفيتين مكسوفتين
 في البحر صح الاقتداء بالقضاء وان لم تسد احدها بالاحزاب
 فان كانا مسقفتين او احدها فقط فكاقتداء احدها بالآخر
 في بيتين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود
 السواقف بالمنفذ ان كان بينهما منفذ والسفينة المستقلة
 على بيوت كالمدار التي فيها بيوت والسرادات بالصحر وهي

كما في المهمات ما يدور حول الخيام كسفينة مكسوفة
 والخيام كالبيوت انتهى شرحه **قوله** شرط في قضاء
 الخ هذه العبارة تفيد حكمين الاول صحة الاقتداء فيما اذا
 حال اكثر من ثلاثية وتعليله بقوله ذراع تقريبا فاقول
 والثاني عدم صحته فيما اذا حال اكثر من ثلاثية وتعليله
 بقوله اخذ من عرف الناس الخ انما ينتج الاول ويؤخذ من
 مفهومه تعديل الثاني فقوله فانهم بعد ونها في ذلك
 مجتمعين اي ولا بعد ونهما مجتمعين فيما زاد على ذلك
 وبهذا المحذوف صرح مر فقال لان العرف بعدهما مجتمعين
 في هذا دون ما زاد عليه انتهى ومثل القضاء ما لو وقفنا بسطين
 وان حال بينهما شارع ونحوه مع امكان التوصل عادة انتهى
 شرحه مر اي بان يكون لكل من السطين الى الشارع الذي
 بينهما يسلم يسلك عادة انتهى ابن قاسم على المنهج انتهى عن
 عليه **قوله** ولو محوط او مستقفا او مانعة خلقه مقصد بالجمع
 اي او محوطا مستقفا كبيت واسع كما مثل به مر ومن هذا
 ان المراد بالقضاء ان لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا
 يشمل ما لو كانا في مكان واسع محوط بينين او في مكان
 واسع مسقف على عمد من غير تحوط ببناء او في مكان
 واسع محوط مسقف كبيت واسع **قوله** ولا ما بين كل
 صفين او شخصين اي فالمسافة المذكورة تعتبر بين كل
 شخص واخر وكل صف واخر لا بين الشخص والصف
 الاخير وبين الامام فحينئذ لا يضرب ان يكون بين الشخص
 والصف الاخير وبين الامام فراسخ اذا كان بين كل

للمائة فاقبل انتهى من شرح مرر وفي قول على المجلال لكن
لا يصح احرام واحد من صف بينه وبين من قبله اكثر من
المسافة الا بعد احرام واحد من الصف الذي قبله ولو زال بعض
الصفوف بعد الاحرام بغير اخذ من خلفه وبغير امر لم يضر
ولا تنوقف افعال صف على افعال من قبله لانها ليست
روابط لبعضها انتهى والظاهر ان قوله لكن لا يصح احرام واحد
من صف الحج غير مسلم فان المدار على العلم باحرام الامام فكل
من علم به صح احرامه وان تقدم على احرام جميع الصفوف التي
بينه وبين الامام لان التاخر في الاحرام لم يشترط الا في
صورة الرابطة وستاتي وما هنا ليس منها كما اعترف هو
به بعد بقوله لانها ليست روابط لبعضها تأمل **قوله** بذراع
الاذي اي المعتدل وهو سبيران اي اربعة وعشرون اصبعاً
لا بذراع المساحة وهو ذراع وثلاث بذراع الاذي انتهى شوي
قوله اخذ من عرف الناس الحج قضينه انه لو حلف لا يجتمع
معه في مكان واجتماع في ذلك كحث ولعله غير مراد وان
العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه
في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجمع به في مسجد او نحوه لم
يحتسب انتهى ع شى على مرر **قوله** فلا تضر زيادة ثلاثة اذرع
تربع على قوله تقريباً وقيل ان الثلاثة تحديده فيضرب
ما زاد عليها ولو يسير كما حكاها في المنهاج والتقييد في الثلاثة
لا بد منه ولا يغتفر ما زاد عليها ولو يسير كما نقل بالدرس
عن الشهاب الرمي في حواشي الروض وكما نقله ابن قاسم
عن اعتماد مرر ولكن وقع له اي مرر في شرحه انه قال ما

نصف

نصفه فلا تضر زيادة غير متفاحسة كالثلاثة اذرع ونحوها
وما قاربها وكانهم انما اغتفروا الثلاثة هناك لم يغتفروا في
القلتين اكثر من رطلين على ما مر لان المدار هنا على العرف
ولم على قوة الماء وعدمها ولان الوزن اضبط من الذرع
فضيقوا له اكثر مما هنا لانه الايق وهذا التقدير ما خود
من العرف انتهى وقضينه قوله ونحوها انه يغتفر ستة
اذرع لان نحو الثلاثة مثلها وليس المراد به مادونها لئلا
يتجدد مع قوله وما قاربها ويمكن ان يجعل قوله وما قاربها
عطف تفسير للنحو انتهى ع شى عليه **قوله** ثلاثة اذرع كان
الاولى ثلاث اذرع لان ثابت الذراع اضعف انتهى شوي
قوله عدم حایل بينهما اي ابتداء وبما مر اصد مع شرح
مرر احوال جدار او باب مخلق ابتداء بطلت اي لم تنعقد
لان الجدار بعد للفصل بين الاماكن فان طرد ذلك في
البناء وعلم بانتقالات امامه ولم يكن بفعله لم يضر فيما
يظهر اخذ اماماً انتهت **قوله** او وقوف واحد اي او وجود الحائل
مع الوقوف وقال اي مرر في شرحه في محل اخر ولو بين بين
الامام والمأموم حایل لم يضر كما رجح ابن العباد والاذري
اخذاً بعموم القاعدة السابقة وظاهره ان محله ما لم يكن البناء
بامر انتهى وقوله لم يضراي وان طال الجدار جدا حيث علم
بانتقالات الامام وقوله اخذاً بعموم القاعدة السابقة وهي
قوله يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اي حيث لا تقصير
وقوله ما لم يكن البناء بامر اي المأموم انتهى ع شى عليه
ولا يتصور هذا الا في احد قسمي الحایل وهو ما يمنع الرتبة

فقط واما لو كان يمنع المروء فلا يكون فيه منفذ ولذلك اشار الى
هذا التقييد بقوله ان كان اي المنفذ ولا يكون الا فيما يمنع
الرؤية فقط هنا ويشترط ايضا في صورة المنفذ مع وقوف
الرابطة ان يمكن التوصل للإمام من غير ان يصير صر المأموم
للقبلة والحاصل انه ان كانا في غير مسجد وكان هناك حائل
فيه منفذ شرط امران وقوف واحد فيه وان لا يلزم الاستدبار
عند ارادة التوصل وهذا الشرط صرح به العيني عن مرر
قوله هذا منفذ اي مقايده بحيث يشاهد الإمام او من
معه انتهى شرح الروض وقضيت ان الرابطة لو كان يعلم
بانقالات الإمام ولم يره ولا احدا ممن معه انه لا يكفي وهو
كذلك وعبارته الايعاب ويشترط في هذا الواقف قبالة
المنفذ ان يرى الإمام او واحدا ممن معه انتهت وعبارته في
محل اخر حيث كان المأموم في غير المسجد اشترط رؤيته للإمام
او بعض المأمومين كالواقف بباب المسجد ولا يكفي هنا
سماع المبلغ انتهى سوبري ومقتضاها اشترط كون الرابطة
بصيرة او انه اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الإمام او احد
ممن معه في مكانه لم يصح انتهى شيخنا حنف **قوله** كسبا لك اي
وكخوذة صغيرة انتهى جلي **قوله** كتاب مردود اي وان لم
يعلق انتهى ايعاب انتهى سوبري **قوله** او لم يقف الصواب
التعبير بالواد لان الجملة حالته او زيادة واد مع او والتقدير
عليه او لم يقف ليستقيم المعنى كما هو ظاهر تامل افاده بعض
مناجنا انتهى سوبري **قوله** ايضا او لم يقف احد الخ قال
صاحبنا الشيخ زين العابدين من ذرية المؤلف انظر هذا

العطف

763
العطف فانه يلزم عليه ان المعنى او لم يحل سئل او لم يقف
وهو خلاف الفرض مع انه لا يتصور وقد يقال ان التقدير
او حال ما لا يمنع مرورا ولا رؤية كتاب مفتوح ولم يقف احد
بان يحل العطف على القيد اعني يمنع مرورا او رؤية لا على
القيد الذي هو حال ما يمنع فليتأمل انتهى برماوي **قوله**
ايضا او لم يقف احد فيما مر كان الظاهر ان يقول ولم يقف
بالواد دون او اي والحال انه لم يقف احد الخ ويجاب عنه بان
او بمعنى الواد وهو راجع للناجنا اعني ما يمنع الرؤية واما
رجوعه للاول فلا معنى له او انه يعطوف على قوله مردود
مفتوح ولم يقف فالحاصل انه يصح ان تكون او على حالها
بالنظر للناجنا وبمعنى الواد بالنظر للاول انتهى شيخنا وعبارته
مع سئل قيل عليه ان التعبير بالواد اولي لان العطف باو لا يستقيم
اذا المعنى عليه او لم يكن حائل لكن لم يقف احد الخ وهذا فاسد
لانه كيف يتصور وجود باب مفتوح او مغلق مع عدم الحائل انتهى
ويرد ما ذكر بان هذا انما ياتي اذا جعل العطف على قوله فان
حال ما يمنع الخ وهو غير مراد وانما العطف على القيد دون مقيد
والمعنى في العطف او حال ما لا يمنع مرورا ولا رؤية بان كان فيه
باب مفتوح لكن لم يقف احد بخذاه واما ما ذكره من التعبير
بالواد فهو فاسد لان المعنى عليه اذا حال ما يمنع المرور ولم يقف
احد له نصيح القدوة وهو خلاف الفرض من ان الحائل يمنع
الرؤية او المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل
انتهت **قوله** والتصرع بالترجيح الخ اي التصرع به في ضمن
المفهوم الذي ذكره بقوله فان حال ما يمنع مرور الخ فلهذا المفهوم

سائل لهذه الصورة فليس مراده بالنصريح ذكره هذا الحكم
وهو الترجيح منطوقا بل مراده ان عبارة تفسر ولو
بالمفهوم ووجه افادتها بمفهومها للترجيح فاعده التي ذكرها
في الخطبة بقوله مع ابدال غير المعتمد التي تحصلها
ان يقتصر على المعتمد ويترك غير فكل حكم افادته عبارة
منطوقا او مفهوما فهو راجع عنده فبهذا الاعتبار يظهر
دعواه انه صرح بالترجيح وكلامه يقتضي ان الترجيح يستفاد
من عبارة الاصل لكن بدون تصريح ووجهه ان الاصل
صرح بان السباك يضر في مسألة ما لو وقف بموات وامامه
فمسجد فيعلم من الترجيح في مسئلتنا كما افاده الشوري **قوله**
من زياد في عبارة اصله فان حال ما يمنع المرور لا الروية
فوجهان انتهت قال مرر في الشرح اصحهما كما في اصل الروية
عدم صحة القدوة اخذ من تصحيحه الآية في المسجد مع الموات
ولهذا ترك المصحيح هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من
غير ترجيح سوى هذا وفي النفقات والاثالث لهما الاماكان
مفرعا على مرجوح كالا قول الفرعة على البنين المتعارضتين
هل يقرع ام يوقف ام يقسم انتهى **قوله** وقول الاصل ولو
وقف الخ ليس بهذا الشرط زائد على ما مر بخصوص ذلك
ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان احدهما في علو والاخر في
سفل فيلزم في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة
على اللانماية شرط اخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قائمة
الاسفل وهذا هو المراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ فعلى
المحاذات ان يكون الاسفل بحيث لو شئى جهة الاعلى النقت راسه

في قدميه مثلا وليس المراد ان يكون الاعلى بحيث لو سقط
سقط على الاسفل والمعتد عدم اشتراط هذا الشرط انتهى شيخنا
قوله في علو يضم العين وكسرها مع سكون اللام وقوله
في سفل يضم السين وكسرها مع سكون الفاء وفي المختار
ما نصه علا في المكان من باب سما انتهى اي فالمصدر على وزن
سَمَوَ وكسرها انتهى اي فعلوا الدار اسم عين لا مصدر وتلك العين
هي ما ارتفع من الدار فتلخص ان علو كسمو مصدر على طب
المكان وان علو كفعل وعلم اسم عين انتهى كما تبين **قوله**
ايضا في علو كصفة مرتفعة وسط دار وقوله في سفل كصحن
تلك الدار انتهى شرح مرر وفي شرح الروض ما نصه والمراد بالعلو
البناء ونحوه اما الجبل الذي يمكن صعوده فداخل في الفضلان
الارض فيها عال ومستوي فالمعتبر فيه القرب على الطريقتين
فالصلاة على الصفا والمروة او جبل ابي قبيس بصلاة الامام
في المسجد الحرام صحيحة وان كان اعلى منه صرح بذلك الجويني
والعراقي وغيرهما ونص عليه الشافعي وله نص اخر في ابي قبيس
بالمنع حمل على ما اذا لم يكن المرور الى الامام الا بانعطاف من غير
جهة او على ما اذا بعدت المسافة او حالت ابنة هناك منعت
الروية انتهى **قوله** شرط محاذاة بعض بدنه اي الماموم بعض
بدنه اي الامام اي بان يخاذي راس الاسفل قدم الاعلى مع فرض
اعتدال قائم الاسفل انتهى من شرح مرر وقوله مع فرض اعتدال
قائم الاسفل اي فلا عبرة بنحس القصر او الطول وفي ابن حجر
ما نصه تبينه فرع البوزرعة على اعتبار المحاذاة انه لو قصر فلم
يحاذ ولو قدر معتد لاحاذي صم وهو ظاهر وانه لو طال

فحاذي ولو قدر مستد لالم بحاذي لم يصح وتبعه شئنا وقد
يستشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيها مرفهه التي
بالفعل اولى الا ان يقال المدار في هذه الطريقة على القرب
العربي وهو لا يوجد الا بالمحاذاة مع الاعتدال لانه الطول
انتهى **قوله** انما ياتي على طريقة المراوذة طريقهم والايان
عليها اي التفرع عليها بعلم من نصب عياره الاصل مع
سرحها الابن حج ونصتها فان كانا في بنائين كصحن وصفة
او صحن او صفة وبيت من مكان واحد كدرسة مستممة على
ذلك او من مكانين وقد حاذي الاسفل الاعلى فطريقان
احدهما وهي طريقة المراوذة ان كان بناء المأموم اي موقفه
يمينا للامام او شمالا له وجب اتصال صف من احد البنائين
بالآخر لان اختلاف الابنية توجب الافتراق واشترط الاتصال
ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منكب اخر واقف
ببناء الامام بمنكب اخر واقف ببناء المأموم وما عدا هذين
من اهل البنائين لا يضر بعدهم عنهما بل لانهما ذراع فاقل ولا
يكفي عن ذلك وقوف واحد طرف بهما البناء وطرف بهما البناء
لانه لا يسمى معا فلا اتصال ولا تضرب جهة بين المنصبتين المذكورتين
لا تسع واقفا وتسعه ولا يمكنه الوقوف فيها كعبته في الاسم
لاتحاد الصف معها عرفا وان كان بناء المأموم اي موقفه خلف
بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفتين
المفصل احدهما ببناء الامام والآخر ببناء المأموم اي بين اخر واقف
ببناء الامام واول واقف ببناء المأموم اكثر من ثلاثة اذرع تقريبا
لان الثلاثة لا تغل بالاتصال العربي في الخلف بخلاف ما زاد

عليها

750
عليها والطريق الثاني وهي الاصح وهي طريق العراقيين لا يشترط
الا القرب في سائر الاحوال السابقة بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثة اذرع
ذراع كالفضا اي قياسا عليه لان المدار عليه وهو لا يختلف فمنشاء
الخلاص العربي كما هو ظاهر ومن تفارب الطريق الاولي انه لو
وقف في علو امامه في سفلى وعكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض
بدنه انتهت **قوله** على طريقة المراوذة ويقال لها طريق خراسانيين
والمراد علماء خراسان ومنهم العبادي والفقهاء الساجي انتهى
برماوي والمراوذة جمع مروري نسبة الي مرور زاد واعليها الراي
سندوه وهي احدي مدن خراسان الكبار فانها اربعة نيسابور
وهرة وبلخ ومرور وهي اعظمها ولهذا يعبر اصحابنا بالخراسانيين
تارة وبالمرأوزة اخرى والمراد بمرور الساجي اخي
ومعناه روح الملك فالساجي الملك وجان هو الروح الان العجم
تقدم المضاف اليه على المضاف وامامه الروح فانها تستعمل مقيدة
وهي بذال معجزة فالرؤوس الهد بلغة فارس وقد نسب اليها مروري
لتخفيفا وبنيتها وبين مرور الساجي في ستة ايام انتهى سوبري
قوله اما على طريقة العراقيين ومنهم الغزالي والقاضي حسين
انتهى برماوي **قوله** فلا يشترط ذلك وهو المعتمد انتهى شئنا
قوله فيما سري في المنفذ الذي في الحابل انتهى ع س **قوله**
فيصح اقتراح الخ تفرع على قوله او وقوف واحد وهو صادق
بالوقوف من غير اقتداء او باقتداء فاسد وليس مراد فذلك
اصلح السارج بقوله واذا صح اقتراح الخ انتهى شئنا **قوله** وان
حبل بينه وبين الامام اي وان كان لا يصل الي الامام الا بازوار
وانقطاع وكتب ايضا ولا يضر كون من خلفه او بجانبه لا يصل

الي محله الامام الاصلى لا بد لك لان البنائين كبناء واحد لوجود
هذا الواقف انتهى جلي وهذا الذي ذكره في هذه القولة له ار
لغيره من حواشي السارح وشرحي مرر و ابن حج و حواشيهما
ومع ذلك فقوله اي وان كان لا يصل الي الامام الخ ظاهر
لا بعد فيه لان الامام الاصلى غير مختبر من كل وجه بل من بعض
الوجوه دون البعض فيكون من جملة البعض الذي الخ
اعتبار استراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف واما
قوله ولا يصح كون من خلفه او بجانبه لا يصل الي محله هذا الواقف
منزلة الامام في معظم الاحكام التي منها عدم التقدم عليه في
الزمان والمكان فالظاهر ان من جملة احكامه استراط الوصول
اليه من غير ازورار وانعطاف لان هذا الاستراط اذا الخ في
حق الامام الاصلى فالظاهر عدم الغاية في حق الرابطة ولا يلزم
الغاء الشرط بالكلية وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو فرض
المسئلة تامل **قوله** ويكون ذلك كالامام الخ عبا في شرح مرر
وهذا الواقف بازاء النفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه المخرجون
قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم
المقتدي عليه وان كان متاخرا عن الامام ويؤخذ من جعله
كالامام انه يشترط فيه ان يكون ممن يصح الاقتداء به وهو كذلك
فيما يظهر ولم ارفه شيئا ولا يصح زوال هذه الرابطة في اثناء
الصلاة فيقومونها خلف الامام حيث علموا بانقضاء الصلاة لا يفتقر
في الابتداء ونقل الاستنوي عن فتاوي المغوي انه لو كان
الباب مفتوحا وقت الاحرام فرده الترخ في اثناء الصلاة لم يصح
انتهى وهو الاوجه انتهت ومعلوم ان كلامه في السارح مقدم

علي

علي كلامه في غيره فلا عبرة بما نقله عن سم من ضرر رد الابد
في الاثنا انتهى من ع ش عليه وقوله اي مرر وهو الاوجه ظاهر
وان تمكنوا من فتحه حالاً ولم يفعلوا انتهى اظهي وكتب ع ش علي
مرر ما نصه قوله ويكون ذلك كالامام ومنع ذلك لو سمع فتوت
الرابطة لا يؤمن عليه لان العبرة في ذلك بالامام الاصلى وقضيته
اذ تكبر مساواة ونظر فيه ابن قاسم علي ابن حج واستغرب
سجتها العلامة السوبري عدم الكراهة وهو ظاهر ويحتمل
كراهة المساواة لتزليلهم الرابطة منزلة الامام في عدم التقدم
عليه في الافعال وكتب ايضا قوله ولا يسلمون قبل سلامه
عمومه شامل لما لو بقي علي الرابطة شئ من صلواته كان علم
في اخر صلواته انه كان يسجد علي طرف عمامته مثلاً فقام ليأتي
بما عليه فيجب علي من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع
سلام من خلفه قبل سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم علي ابن
حج قال في شرح العباب ان بعضهم نقل عن بحث الاذري
انهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه ايضا بمنع سلامهم قبله لا نقطاع
الفدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة
لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله انتهى وكتب
ايضا قوله ولا يتقدم المقتدي الخ قال ابن قاسم علي ابن حج قوله
دون التقدم في الافعال الخ وعلي ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض
متابعة الامام الرابطة فان اختلف فصلاها تقدم ما و تاخر افه
يراعي الامام والرابطة فيه نظر فان قلنا يراعي الامام دل ذلك
علي عدم صير التقدم علي الرابطة او يراعي الرابطة لزم عدم
ضرر التاخر عن الامام وهو لا يصح او يراعيها الا اذا اختلفا

فالقاس وجوب الفارقة ولا يخفى عدم اتجاهه انتهى وقد روي
من توقف في وجوب الفارقة وجواز التأخر عن الإمام دون ما
عدها ان الاقرب عنده مراعاة الإمام فبعبه ولا يضر تقدمه
على الرابطة ورايت الحزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الإمام
هو المقدم به فتأمل قال ابن قاسم على ابن حج ولو تعددت
الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالإمام مال مر
للمنع ويظهر خلافه وقديله قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله
واحد او أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر والظاهر هو
الوجه انه غير مراد بل يعني انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد
من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاة انتهى وكتب
ايضا قوله وهو كذلك فيما يظهر اي خلافا لابن حج رحمه الله
تعالى وعبارته ومن لم اتجه حوازه كونه امرأة وان كان من خلف رجلا
انتهت واصل قوله ولم ارفيه شيئا لم يرفيه نقلا لبعض المتقدمين
انتهى وفي قول علي الجلال في شرط كونه من يصح اقتداء من
خلفه به بخلاف انني لذكور واي لقاري انتهى **قوله**
كالإمام لمن خلفه الخ ولا يجب على من خلفه او بجانبه نية
الربط به ولو تعدد الواقف اكتفى بانتفاء التقدم على
واحد منهم ولو تقدم الرابطة على الإمام في الفعل لم يلتفت
اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها
خلف الإمام حيث علموا بانتقاله لانه لا يعتذر في الروام
وكذا لو ردت الزح الباب وعلموا بانتقاله لان الإمام
لا لا تقصير منه بخلاف ما لورد الباب او زال الرابطة
فعله فانه يضر وعدم احكامه فتحة لا بعد تقصيرا وقول

البغوي

البغوي لورد الباب زح فان امكنه فتحه خلاصته ودام على
المتابعة والافارقة محمول على ما اذا لم يعلم بانتقاله الإمام
عند رده والمعمد انه لا يضر الا اذا كان بفعله بخلاف فعل غيره
وان قدر على منعه وعلى قياس زوال الرابطة ان الصفوف بين
الإمام والصف الأخير توارت وصار بينهما فوق المائة ذراع
لم يضر انتهى جليبه فرع لو نوي مفارقة الرابطة هل يؤثر او لا قال
الشيخ فيه نظر ومال مراد الى تأثير ذلك والذي يظهر انه لا يؤثر
انتهى **قوله** لمن خلفه متعلق بمحذوف صرح به مرارتي
بالنسبة لمن خلفه **قوله** لا يجوز تقدمه عليه اي في الزمان
والمكان والافعال فلا يركعون قبل ركوعه وظاهره وان
كان بطيئ الحركة انتهى جلي واما المسألة فالظاهر انها
مطلوبة انتهى برماوي **قوله** والاخر خارجة اي سواء كان خلف
المسجد ام امامه او عن يمينه او عن يساره انتهى برماوي **قوله**
في شرط مع قرب المسافة عدم حائل اي وان لا يكون هناك
ازرار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الإمام من صلاه
لم يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والاضر لتحقيق
الانعطاف حيث من غير جهة الإمام واما لو وقف وراء جدار
المسجد فحذاء سبائك يري منه المسجد وبابه مفتوح عن يمينه
او يساره فلا يمنع ذلك صحة الاقتداء بمن في المسجد كما لو صلى
على سلم المدرسة الغورية لانها مسجد انتهى برماوي **قوله**
عدم حائل اي ولو وقف المأموم خلف جدار المسجد واقتدي
بالإمام الذي في المسجد لم يصح ولو كان قريبا من الباب
وامامه سبائك في جدار يري الإمام منه لم يختلف الحكم

بمخلاف ما لو وقف تجاه باب المسجد فان اقتداه صحيح ويكون
رابطه اخرى فسرع اغتهد مررا اخر اذ لو صلى الإمام بسطح
والمأموم بسطح اخر بينهما شارع جاز بشرط إمكان المرور
من احد السطحين الى الآخر على العادة من غير ازورار
والغطاف انتهى تسمي في قول على الجلال يمكن استطراف
كل منهما الى الآخر على العادة من غير استدبار للقبلة وهو
المراد بقولهم ازورار والغطاف وهو من عطف التفسير والمراد
او الاخص فسرع اذا وقف احدهما في سطح الآخر على الارض
اعتبرت المسافة من احدهما الى الآخر بعد بسط ارتفاع
السطح منبسطا او ممندرا انتهى ابن قاسم **قوله** الذي يلي
من خارجة فان كان الإمام فيه اعتبرت المسافة من جدار
اخره وان كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره
انتهى برماوي لاسن اخر صف الخ اي من صفوف المسجد فاذا
كان المأموم خارجه في جهة خلف الإمام والإمام داخله
لا تعتبر المسافة بين المأموم وبين اخر الصفوف التي في المسجد
ولا بين المأموم وبين الإمام الذي في المسجد لئلا يلزم دخول
بعض المسجد في المسافة وعرض الشارع بهذه العبارة
الروى على الضعيف الذي حكاها الاصل وعبارته مع شرح مرر
وقبل من اخر صف فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه إلا الإمام
فمن وقفه انتهت **قوله** ولا يضر في جميع ما ذكر اي من قوله
فان كانا بمسجد الى هنا فيكون هذا راجعا لكل من الاحوال
الاربعة الا ان في المسجد والمساجد المتلاصقة تفصيلا وهو
انه ان حال بين جانبيه او بين المساجد المذكورة نهرا وطريق

قديم بان سبغا وجوده اي المسجد او وجودها اي المساجد
اي او قارناه فيما يظهر فلا يكون ما ذكر كالمسجد الواحد بل
كمسجد وغيره فان كان كل من الطرفين والنهر حادين على
المسجدية بان تاخر عنها لم يخرج المسجد والمسجد بذلك
عن حكم المسجد الواحد انتهى ع ش علي مرر **قوله** ولو كثر
طروقه وقوله وان اخرج الى سباحة كل من الغائبين للرد
وعبارته اصله مع شرح مرر ولا يضر الشارع المطروق والنهر
المخرج الى سباحة على الصحيح فيها كونه غير معد للحيولة عرفا
والثاني يضر ذلك اما الشارع فقد تكبر فيه الرحمة فيعسر
الاطلاع على احوال الإمام واما النهر فقياسا على حيولة الجدار
واجاب الاول بمنع العسر والحيولة المذكورين اما الشارع غير
المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه من غير
سباحة بالولوب موقفة او المشي فيه او على جسر محدود على
حافته فغير مضرهما انتهت **قوله** وان اخرج الى سباحة
اي وان لم يجسها المأموم وقال ابن حجج في شرح المحض
ولا يضر تداخل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن
عبوره والشارع ونحوها ولا تداخل البحر بين الصنفين
لان هذه لا تعد للحيولة فلا يسمى واحدا منها حايلا عرفا
انتهى ع ش علي مرر **قوله** الى سباحة بكر السنين اي
عموم كذا في تهذيب المصنف كالمجلد والصحيح وغيرها
وفي شرح النصيب للرخسري السباحة الجري فوق الماء
بغير انغماس والعموم الجري فيه مع الانغماس وعليه فلا
يفسر احدهما بالآخر انتهى ابن رضى الدين علي المحلي **قوله**

وكرم ارتفاع الخ اي ارتفاع يظهر في المحس وان قل يجب
بعده العرف ارتفاعا ولو في المسجد وبذلك تفوت فضيلة
الجماعة انتهى حلي ومحل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة
مسجدا او غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض
كالاسرفية والافلا كراهة انتهى شيخنا وفي كل على الحلي
قوله وكرم ارتفاع على امامه وعكسه اي ولو على جدار
او حائط في المسجد وغيره وتفوت به فضيلة الجماعة خلافا
لابن حج الا في مسجد بني كنداك والمراد ارتفاع يظهر في المحس
عرفا وان لم يكن قد رقامة وصغير عكسه عابدا لارتفاع الامام
فهو انخفاضه عن المأموم والمعنى ان يكبر لكل مأموم ان يكون
موقفه من ارتفاع موقف الامام او انخفاضه وهذا ظاهر
ليسيل ما لو ارتفع الامام وحده او انخفض وحده ونسبته الكراهة
للمأموم لانه تابع والوجه في هذين نسبه الكراهة للامام حيث لا
عذر على ان ظاهر كلام المصنف ان العكس راجع لارتفاع الامام
فنسبت الكراهة اليه ليل الاستثناء بعده بقوله تعليم لان
يؤول بانه مستثنى من ارتفاع الامام المفهوم من انخفاض المأموم
وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل وفي ع ش علي
ما مضى وبني ما لو تقارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف
الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تنقطع الصفوف فهل يراعي
الاول او الثاني فيه نظر ولا قرب الثاني لان في الارتفاع
من حيث هو ما هو على صورته الفاخر والنفاطم بخلاف
عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير
انتهى **قوله** الا الحاجة اي تتعلق بالصلاة فان لم تتعلق بها

كان لم يجد الامور معا بالابح ولو لم يكن الا ارتفاع احدها
فليكن الامام كما في الكفاية عن القاضي انتهى شرح **قوله** وكتيبلغ
كتعليم الامام الخ اف ونشر مشوئ انتهى شيخنا **قوله** وكتيبلغ
للمأموم تكبير الامام عبارة شرح مرر كتيبلغ يتوقف عليه اسما
للمأمومين انتهى قال ع ش عليه يؤخذ من ان ما يفعله المبلغون
من ارتفاعهم على الركعة في غالب المساجد وقت الصلاة
مكروه مفوت لفضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك
الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر انتهى
قوله لذلك متعلق بارتفاع على ان الام لا التعليل ولا سائر
المغزاة مؤولة بالمذكور فيصدق بالامر من التعليم والتبليغ
قوله كقيام غير مقيم مراده بالقيام كما في الكفاية الترجه
ليسيل المصلي فاعدا فيفعدا ومضطجعا فيضطجع او نحو ذلك
انتهى شرح مرر **قوله** ايضا كقيام غير مقيم اي وان كان
سجنا ولا تفوت فضيلة التحريم وقال ابن حج فلو كان بطي
النهضة يجب لو احر الى فراغها فانتبه فضيلة التحريم مع
الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم انتهى اقول
ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيدا واراد الصلاة في الصف
الاول مثلا وكان لو احر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب الى
الموضع الذي يريد الصلاة فيه فانتبه فضيلة التحريم انتهى
ع ش علي مرر قال في شرح مرر والافضل للدخول وقت الاقامة
او وقد قربت استمرار قايما كراهة التعليل حيث كما قال
وكره ابتداء نفل الخ انتهى وقوله كراهة النفل الخ اي
لكراهة الجلوئ غير صلاة انتهى ابن حج ويؤخذ منه انه

لو كان جالساً قبل ثم قام ليصلي رابعة قبلته سلا فاقبت
 الصلاة او قرب قيامها انه لا يكون استمرار القيام افضل
 من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فتخير بين
 استمرار القيام والقعود وقضيته ايضاً انه لو كان في غير مسجد
 لم يكرم المجلس انتهى على مرر **قوله** غير مقيم سهل
 ذلك الامام وهو كذلك انتهى برماوي **قوله** في كرم ابتداء
 النقل اي تنزيهاً وخرج الفرض فان كان حاضراً كرم وان
 كان فائتة كان خلاف الاول لما تقدم ان الترتيب سنة
 ففي المفهوم تفصيل والنقل في كلامه شامل لجميع الزاوية حتى
 للراية ونجدة المسجد انتهى بتخاوي في كل على الجلال
 وخرج بالنقل الفرض فلا يجوز قطع الغرض منه الجماعة
 تندب فيه بان تكون في نوعه وليس فوراً ولا المودى منه
 ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تندب
 فيه بعد قلبه فلا انتهى وقوله بعد شروعه او قرب شروعه
 انتهى جلي وبعبارة شرح مرر وحل ما تقر في غير الجمعة اما
 فيها فقطعه واجب لا ادراكها باذراك ركوعها الثاني
 اي يجب قطع التوافقة اذا كان لو اتتها فأت الركوع الثاني
 مع الامام ولو اقيمت الجماعة والمنفرد يصلي حاضرة صحيحاً
 او غيرهما وقد قام في غير السائبة الى الثالثة سن له اتمام
 صلاته ثم يدخل في الجماعة وان لم يقيم في غير ما مر الى الثالثة
 قلبها فلا وانصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف
 فوت الجماعة او تم ركعتين سن له قطع صلاته واستينافها
 جماعة كما في المجموع فيكون هذا مستثنى من حرمة قطع الفرض

ومن بطلان الصلاة بتغيير النية وقال المحللان الباقي
 لم تعرض للركعة والمعروف ان المتنفل لا يقصر على ركعة
 فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم ار من تعرض له
 ويظهر الجواز اذا لافرق انتهى وما ذكره ظاهر وانما ذكره
 الافضل ونحوه ايضاً كما في التحقيق اذا تخلف اتمامها في الوقت
 لو سلم من ركعتين والاحرم السلام منها اما اذا كان في
 صلاة فائتة فلا يجوز له قلبها فلا يصليها جماعة في
 حاضرة او فائتة اخرى فان كانت الجماعة في تلك الفائتة
 بعينها ولم يكن فضاؤها فوراً جاز له قطعها من غير ندب
 ولا فلا يجوز كما قال الزركشي ويجب عليه قلب الفائتة فلا
 ان خشي فوت الحاضرة ولو تجزئ بجزء بعضها عن الوقت
 انتهى شرح مرر وقوله ويجب عليه قلب الفائتة فلا قضيه
 انه لا يجوز قطعها من غير قلب وقياس ما قدمه من قوله
 سن له قطع صلاته واستينافها الخ خلافاً بل ينبغي ان لم
 يرد قلبها فلا وجب قطعها لئلا تفوت الحاضرة انتهى ع ش
 عليه **قوله** فوت جماعة خرج به فوت بعض الركعات او التزم
 انتهى برماوي فلو كانت بحيث لو اتم النقل فانه ركعة او اثنان
 او اربعة مع الجماعة وامكنه ادراك جزء منها ولو في الشهر لا خير
 انه النقل انتهى بتخاوي **قوله** بسلام الامام اي بشروعه فيه
 على ما تقدم انتهى جلي **قوله** ولا قطعه تدباً اي ما لم يغلب
 على ظنه لتحصيل جماعة اخرى ولو مفضولة ولا فيتم انتهى شرح
 مرر **قوله** ونية اقتداء الخ نقل عن الامام ان معنى القدوة
 ربط الصلاة بصلاة الغير انتهى شورى **قوله** ايضاً ونية

اقتداء اي بالامام الحاضر والابتهام به ولا يكفي نية الاقتداء
من غير اضافة اليه كذا في القوت وغيره واعتد به الطلوي
ومرر واقول وبشكل عليه الاكتفاء بنية الجماعة تعويلا على
الجماعة الحالية كما قاله المحلي واعتد به مرر وغيره لم اوردت
ذلك عليه ففرق بما لا يظهر ويمكن ان يستغنى عن الفرق
وبشرط ان يقصد الجماعة مع هذا الحاضر والقربة تصرف
الى كونه اماما او ماموما فتأمل والى هذا يشير قول الشارح
بعبق قوله او جماعة انتهى ابن قاسم **قوله** ايضا ونية
اقتداء او ابتهام الخ انظر ايها افضل انتهى سوبرج
واستغنى بنبينا السبر على ايها سواء في الفضيلة
انتهى برماوي ولو علق القدوة بخبره كبره فلا يصح
على ما تحب بعضهم اذ المعتدي بالبعوض يقتد بالكل لان
الربط لا يتجزى ويحل بعضهم بطلانها بتلاعبه ولا وجه
عدم الصحة لان الربط انما يتحقق عند ربط فعله بفعله
كما يفهم من الاقتداء بزيه لا بنحو يده نعم ان نوي بالبعوض
الكل صحت انتهى شرح مرر **قوله** او جماعة معه فلا يقدح
في ذلك صلاحية الجماعة للامام ايضا لان اللفظ المطلق
ينزل على العمود الشرعي فهي من الامام غير هامة المأموم
فوات من كل علي ما يليق به لا سيما نفيها بالقربة الحالية
لا حدها وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة
او الجماعة بل لا بد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر والامامات
اشكال الراجعي المذكور في الجماعة الذي اسرنا للحواب عنه
لا يقال لا دخل للفران الخارجية في البيت لانا نقول

صحيح

صحيح ذلك فيما لم يقع تابعه والنية هنا تابعة لا فاعية
شرط الانعقاد ولا انها بحصلة لصفة تابعة فاعتقر فيها ما لم
يعتقر في غيرها انتهى شرح مرر ومقتضاها ان ذلك لا ياتي في
نحو الجمعة والاولى الجواب بان قراب الاحوال قد تخصص
النيات انتهى جلي وقوله فنزلت من كل علي ما يليق به ويكفي
بجدة تقدم احرام احدها في الصرف الى الامانة وتاخر الاخر في
الصرف الى المامومية فان احراما معا ونوي كل الجماعة فيه نظر
ويجوز ان يعقدها فرادي لكل فتلقوا نيتهما الجماعة نعم ان
تعد كل مقارنة الاخر مع العلم بها فلا يبعد البطلان ويجوز
عدم انعقادها مطلقا اخذ من قوله الا في فان قارنه لم يضر
الاكتفاء بالاحرام ويعرف على الاول بان نية الجماعة لم تقتض
انتهى ابن قاسم على ابن حج وقوله بالقربة الحالية لاحدها اي
فان لم تكن قربة حالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموما
والا لم تتعد صلاته لتزود حاله بين الصفتين ولا مرجح
والحمل على احدهما للحكم انتهى ع ش عليه **قوله** في غير جمعة
مطلقا اي مع التعميم او بعده انتهى ع ش وعبارته على شرح
مرر وانظر لو نوي مع اخر جزء من التعميم ينبغي ان يصح ويصير
ماموما من حيث هو فايدته انه لا يضر تقدمه على الاسلام في
المرفق قبل ذلك انتهى ابن قاسم على المهرج اي وينبغي ان لا
تقوته في هذه فضيلة الجماعة من اولها وبسرق بينه وبين
ما لو نوي القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكروها
مفوتا لفضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة لم الكراهة خروجها
من خلاف من ابطال به وقد يؤخذ من قوله الا في ولو احرم منفردا

الخ ان الاقتداء مع احراز التحريم لا خلاف في صحته ويؤخذ من قول
 سم ويصير ما هو من حيث انه لا يرد في صحة الجمعة من نية الاقتداء
 من اول الجمع الى اخر الزمان كبر والام تنعقد جمعة وصرح
 في العباب وعبارته الرابع نية المأموم الاقتداء لم قال حتى
 في الجمعة تقارئة لتكبير الاحرام والام تنعقد له جماعة وتنعقد
 له منفرد انتهى الى غير الجمعة انتهت **قوله** وفي جمعة مع حزم
 ومثل الجمعة العادة انتهى شرحه وروى كذا المنذوق جماعة
 والجمعة بالمطر انتهى **قوله** لان التبعية عمل تعبيل للمسكينين
 قبله لكن التبعية شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى وفي
 غير حالتها شرط الا في الثواب وحصول الجماعة وبهذا
 لا في قوله فان لم ينوع التحريم الخ انتهى ع **قوله** ايضا
 لان التبعية عمل اطلق عليها العمل لانها وصف للعمل والآ
 فالتبعية كونه تابعاً لآل امامه وموافقاً له وهذا ليس عملاً
 تاملاً بل هو **قوله** انعقدت صلاة فرادي قد يرد من ذلك
 انه لو راي شخصاً ظنه مصلياً فنوي الاقتداء به فتبين انه غير
 متصل انعقدت فرادي وامتنعت متابعتها لا بنية احزي
 انتهى ع **قوله** لا تعين امام فلا يشترط اي بل
 ولا يسر فالاولى تركه انتهى شو بر ي اي لانه رعا عينه
 فبان خلافه فيكون ضاراً انتهى جلي **قوله** ايضا لا تعين
 امام اي باسم او صفة بلسان او قلب الا ان تعددت الائمة
 فيجب تعيين واحد انتهى بر ماوي **قوله** بل يكفي نية
 الاقتداء بالامام الحاضر اي الذي هذا وصفه في الواقع
 الذي صرفت اليه القرينة الحالية لانه ملحوظ في نيته

فلا ينافي ما سبق انه لا يجب تعيين الامام باسمه او صفته التي
 انشأ منها الحاضر انتهى جلي **قوله** او شك فيها ظاهره
 ان المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب
 في جواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام الامام فانه اذا ظن
 عدمها لم يضربا لم يبين خلافاً ويفرق بان الشك هنا في
 نية الاقتداء والنية بضمير معها الاحتمال وهذا في المقارنة
 وفرقها شرط لصحة النية فيتنساح فيها ويكتفي بالظن
 فليراجع وليحذر واعمل هذا في غير حال الاحرام والا فيضرب
 التردد حينئذ المانع من الانعقاد فليحذر وفيه نظر انتهى ابن
 قاسم على المنهج اقول قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيما
 لو شك في التقدم على الامام حال الاحرام الضرر مطلقاً
 سواء وقع الشك في الاثنا او لا انتهى ع **قوله** على مر فسر
 ما ذكر من ان الشك في نية الاقتداء يصير به منفرداً فلو
 تذكر بعد طول الفصل هل يثبت الاقتداء والقياس لا لان
 طول الفصل يبطل نية الاقتداء كما في النظائر فليراجع انتهى
 ابن قاسم **قوله** وتابع في فعل الخ هل البطلان بهذه المناجعة
 عام في العالم بالمنع والجاهل ام هو مختص بالعالم قال
 الاذري لم ارفيه شيئاً وهو محتمل والا قرب انه بعدد الجاهل
 لكن قال في التوسط انما لا يثبت عدم الفرق وهو الاوجه
 انتهى شرحه **قوله** بعد انتظار كثير اي عرفاً انتهى شرح
 مرر وكتب عليه ع **قوله** عرفاً المحتمل ان يفسر بما قالوه فيما
 لو احس في ركوعه بداخل يربد الاقتداء به من ضبط
 الانتظار بانه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر اثره

ويحتمل ان ما هنا اضيق وهو الاقرب ويوجب بان المدار هنا
على ما يظهر كونه رابطا لصلاة بصلاة امامه وهو يحصل بمادون
ذلك واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة فسرع وانظروا
للكوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل واحد منها ولكنه
كثير باعتبار الجملة فالظاهر ان من الكبير فليشامل واعند
سبحنا الطيلاوي انه قليل انتهى ابن قاسم علي النهج اقول ولا قرب
ما قاله الطيلاوي وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيقالو تعدد
الداخلون وطال الانتظار فان المدار لم على ضرر المقترين
وهو حاصل بذلك بخلاف ما هنا فان المدار على ما يحصل به الربط
الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات البسيطة وان كان
مجموعها لان المجموع لما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به الربط
انتهى **قوله** فلو تابعه اتفاقا فاحترز قوله بعد انتظار وقوله او
بعد انتظار يسير محترز قوله كبير وقوله او انتظره كثيرا
الحج محترز قوله وتابع ولم يذكر محترز قوله للمتابعة ومحترز ما
لو انتظره كثيرا لاجل غير ما كدفع لوم الناس عليه كان كان
لا يجب الاقتداء بالامام لغرض ولجاف لو انفرد عنه حثا صولة
الامام اولوم الناس عليه لا يقيم بالرغبة عن الجماعة فاذا انتظر
الامام كبير الدفع هذه الرغبة فانه لا يضر انتهى شيخنا حنف وقد
اسار لع شى علي مرر نقلا عن ابن قاسم علي النهج فقال قوله
او كان الانتظار يسيرا ينبغي او بعد انتظار كبير لا لاجل
المتابعة اخذ من قوله للمتابعة تا مل انتهى ابن قاسم علي النهج
انتهى وبقي قيد حاسس لم يذكره ولا محترزه المتن ولا الشرح
وهو ان يكون حال المتابعة اذا كرا لعدم نيته الاقتداء كما يفهم

من ع شى علي مرر وعبارته فلون ترك نيته الاقتداء وقصد ان لا
يتابع الامام لغرض ما فهمي عن ذلك وانتظر على ظن
انه مقتد به فهل تضمننا بعده حيثنذ او لا فينتظر ولا يبعد
عدم الضرر انتهت فتلخص ان قيود البطلة ختمه للالة
في المتن وواحد في الشرح وواحد في عبارة ع شى
قوله او بعد انتظار يسير قد يقال انه وقف صلاته
على صلاة غيره من غير رابطة ويمكن ان يجاب بان
الانتظار اليسير لا يظهر منه الربط انتهى ع شى **قوله**
وما ذكرته اي من التفصيل بقوله وتابع في فعل الحج وقوله
كالمنفرد اي المذكور بقوله فلون تركها اي هاسر في التفصيل
المذكور **قوله** كالمنفرد ومن ثم اثر شكه في الجملة ان طال
فرضه وان لم يتابع او مضى معه ركن لان الجماعة فيها شرط
فهو كالسك في اصل النية ويؤخذ من ذلك ان السك
فيها يولر بعد السلام فيستثنى من اطلاقهم انه هنا بعده
لا يولر لان لا ينافي الانعقاد انتهى برماوي وفي سمي بانضمه
فسرع في شرح الروض ويستثنى مما علم ان السك
لا يبطل بغير متابعة ما لو عرض في الجمعة فيبطلها اذا طال
زمنه لان نيته الجماعة فيها شرط انتهى ولو عرض السك
بعد السلام من الجمعة ضرر كما في العباب واعنده مرر
لان يرجع السك في النية المغيرة وقياسه هنا المعادة بجماع
اشتراط الجماعة في كل منهما فليشامل انتهى **قوله** كالسك في
اصل النية اي وحكم السك فيها انه اذا فعل معه ركن او مضى
ركن بسع ركنه وان لم يفعل تبطل الصلاة والمراد بالطويل في

قوله بالانتظار الطويل هو الذي تقدم في المتن ومحل المخالفة
قوله وان لم يتابع اي مقتضى القول الثاني انما يبطل الانتظار
الطويل مطلقا وقوله في السير فيه هو ما يبع ركننا تامل **قوله**
او عين اماما الخ هذا نص يرجع على قوله لا تعين امام والمراد ان
عينه باسمه وصفته والا فلا إشارة تعين وقوله ولم يشير
اليه اي إشارة حسية او قلبية وقوله بطلت اي انقطعت ان
كان في انسابها ولم تنعقد ان كان في ابتداءها انتهى شيخنا
وليس المراد تعيينه بالاسمارة القلبية الي ذاته بل المراد ان
يعتقد بقوله زيد فبين ان عمره كما قال السارح لكن لو عبر
بالباء بدل الكاف لكان اولي انتهى برماوي **قوله** ولم يشير
اليه اي ولم يكن التعيين بالاسمارة بل بغيرها والا فلا إشارة
تعيين كما ذكره بقوله فان عينه الخ **قوله** ايضا ولم يشير اليه
اي اسمارة حسية او قلبية وسواء كانت الاسمارة مع التعيين
بالاسم او كان تعيينه بنفس الاسمارة الحسية اي المتعلقة
بالشخص واذا انفارقت مع العبارة رويت للاشارة هنا وفي
التكاح بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل ان اذا علق
القدرة بالشخص لا يضر الغلط في الاسم وان لم يعتبر بالشخص
ضر الغلط في الاسم معلوم ان مع الاسمارة يكون الاقتداء
بالشخص انتهى جلي **قوله** بطلت صلاة اي ولو قبل المتابعة
انتهى مرا انتهى ابن قاسم **قوله** المتابعة من لم ينو الاقتداء
به فيه اسمارة الي ان البطلان انما هو عند المتابعة والمعتد البطلان
وان لم يتابع لفساد النية انتهى بسط الطبري وعبارغ الشيخ
سلطان قوله المتابعة من لم ينو الخ ظاهره ان صلاة تنعقد

فراوي

فراوي ولا يبطل الا ان تابع وهو راي الاستوي وكان الاول
ان يعدل بقوله لفساد النية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة
ووجه فسادها ربطها بمن لم ينو الاقتداء به كما في عبارة
او بمن ليس في صلاة كما في اخري او في صلاة لا تصلح للربط
بها فالمراد بالربط في الاول الصوري وفي الثانية المنوي
انتهت وعبارغ البرماوي قوله المتابعة الخ ليس قيد والراجح
بطلان صلاة بمجرد الخطا وان لم يتابعه خلافا للاستوي فانه
علل البطلان بالمتابعة لان فساد النية مبطل ان وقع في
الائتاء او مانع من الاعتقاد ان وقع في الابتداء ووجه فسادها
ربطها بمن لم ينو الاقتداء به وهو عمر واد بمن ليس في صلاة مطلقا
او في صلاة لا تصلح للربط بها وهو زيد فالمراد بالربط في الاول
الصوري وفي الثانية المنوي انتهت **قوله** فان عينه بالاسمارة
اليه الخ عبارة شرح مرر خرج بقوله عينه اي باسمه فالنوي
الاقتداء بالحاضر او بهذا او اعتقد زيدا من غير تصريح باسمه
فكان عمر واد فانه يصح كما في الروضة وان نازع فيه المتأخرون اذ
لا الر للظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله انه لم
تصور في ذهنه شخصا معينا اسمه زيد وظن انه الحاضر فاقتدي
به فتبين انه غيره فلم تصح لعدم جرمه بامانة من هو مقتد به وهنا
جرم بامانة الحاضر وقصده بعينه لكن اخطا في اسمه فلم يؤثر
اذ لا الر للظن مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص
اصل انتهت **قوله** ايضا فان عينه بالاسمارة اليه الخ اي وقد
احضر الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول السارح معتقدا ان
زيد كما لا يخفى فمفهوم كلام المتن يحتاج لتقييد وعبارغ شرح

مرر ولو قال يزيد المحاضر او يزيد هذا وقد احضر الشخص
في فاهه فكذلك ولا قبطل اذا المحاضر صفة لزيد الذي
ظلمه واخطاه فيه ويلزم من الخطا في الموصوف الخطا
في الصفة وايضا فاسم الاساس رفع وقع عطف بيان لزيد
وزيد لم يوجد والقابل بالصحة فيه مع باله بذكره المبدل
منه في نية الطرح فكان قال اصلي خلف هذا وهو صحيح
بر وعليه بان كونه في نية الطرح غير مناف لا اعتبار كونه
من جملة ما قصده المتكلم انتهى **قوله** او المحاضر بان علق
القدوة بالصفة انتهى شيخنا **قوله** لعدم تاديه فيه اي عند
الاشارة اليه اما بدونها فينبغي كما ذكره بقوله او عين اماما
الح انتهى شيخنا **قوله** ايضا لعدم تاديه اي لانه تصور
والخطا لا يقع فيه وانما يقع في التصديق انتهى اظهر
قوله شرط في جمعة اي فتلزمه بنية الامانة مع الترخيم ان
لزمه الجمعة ولو كان زائدا على الاربعين انتهى شرح مرر
وقوله فتلزمه بنية الامانة مع الترخيم ويأتي فيها ما تقدم
في اصل البينة من اعتبار المقارنة لجميع التكبير انتهى ع
عليه ومرفق المعادة ان تلزمه فيها بنية الامانة ومثلها في
ذلك المنذورة جماعة او اصلي فيها اماما فهي كالجمعة ايضا
انتهى شرح مرر وقوله ومثلها في ذلك المنذورة جماعة
اي بان نذر ان يصلي كذا من المنفل المطلق جماعة كما هو ظاهر
من جعلها كالجمعة التي البينة المذكورة شرط لصحتها وفي
حاشية السبع خلتها على الفريضة ولا يخفى ما فيه اذ ليست
البينة شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف المنفل

المنذور

المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وفوقه عن المنذور ما
ذكر انتهى شيخنا عليه و مراده بالجماعة حاشية السبع املسي
علي مرر وعبارته قوله ومثلها في ذلك المنذور اي فلوله
بنو الامانة لم تنعقد وفيه نظر لانه لو صلاها منفردا انعقدت
وانتم بعده فعل ما التزمه ونجس عليه اعادتها بعد في جماعة
ويكتفي بركعة فيما يظهر من وجاس عمدة النذر على ما ذكره في
الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم
ينو الامانة فرادي لان ترك نية الامانة لا يرد على فعلها
منفردا ابتداء انتهى وكتب ايضا قوله ومثلها في ذلك المنذورة
جماعة اي وكذلك المجموعة جمع فتلزم بالمطر والبراد الثانية
كما هو ظاهر لان الاولى تضع فرادي وتسقط ما ذكره ابن قاسم
هنا على المنهج وعبارته في باب صلاة المسافر على ابن حج تنبيهه
ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل
تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامانة
والا لم تنعقد صلاة انتهى فتلخص ان نية الامانة شرط في
اربع صور الجمعة والمعادة والمنذورة جماعة والمجموعة بالمطر
قوله ولو كان زائدا على الاربعين اي وان لم تلزمه لكنه لو اها
فان نوي غيرها لم تلزمه بنية الامانة انتهى بسط الطبرلاوي
قوله سنة في غيرها اي ولو من امام رتب انتهى ع بس فاذا
لم ينو كان منفردا ولا تحصل له الفضيلة انتهى واما المقتدونه
فبعض افرادهم به وتحصل لهم الفضيلة انتهى شيخنا اجري
وقرر شيخنا الحفي ما نصه واذا لم ينو الامام الامانة استحق
المجعل الشرط له لانه لم يشرط عليه بنية الامانة وانما الشرط

ربط صلاة المأمومين بصلاة وتوصل لهم فضيلة الجماعة
وتشتمل السهو وفراة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد انتهى
وشرح به ابن قاسم خلافا للشراطيني على مرفوض عبارة
قوله سنة في غير ما كلامهم كالصريح في حصول احكام
الاقتداء كتجمل السهو والقرأة بغير نيّة الامامة انتهى ابن قاسم
على ابن حج وفيه وقفة والميل الى خلافه ويوجد لوجه للتحقق
سهو الامام مع انتفاء القدوة في نفس الامر كما لو بان الامام
محررا او ما حصل فضيلة الجماعة فلو حوّد صورتهما الا ان
يقال يفرق بين هذا وبين المحرر بان المحرر ليس في
صلاة النيّة فلم يكن اهلا للتجمل ونحو السهو بخلاف
هذا فانه لما كانت صلاة صحيحة وكان فيه اهلية الامامة صلح
لشئ احكام الجماعة في حقه وحق من اقتدي به ومع ذلك
ففيه شئ فسرع لو حلف لا يؤم قائم من غير نيّة الامامة له
يحت كما ذكره القفال وقال غيره بالاحتفاء لان مدار الايمان
غالب على العرف واهله يعودون مع عدم نيّة الامامة اماما انتهى
ابن حج في شرح العباب وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث
وجهه أقول كالأقرب الاول وبعدل بان حلف على فعل
نفسه وحيث لم ينو الامامة فصلا لا فرادي اخذ مما قالوه
فيما لو حلف لا يدخل محل كذا فدخل جيب قالوا فيه
بعدم الاحتفاء وبقي ما لو كانت صيغة حلف لا أصلي اماما
هل يحتام لا فيه نظر والأقرب الثاني لان معنى لا أصلي
اماما لا أوجر صلاة حاله كوني اماما وبعد اقتداء القوم
به بعد احرامه منفردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا ايجادها

بل ينبغي ان لا يحت احت ايضا لوني الامامة بعد اقتدائهم به لما مر
ان المحاصل منه اتمام لا ايجاد فسرع رجل شرطت عليه الامامة
بموضع هل يترتب نيّة الامامة بمقتضى وفاقا لما اجاب به مر عن
ذلك حين سئل عنه في ورثه فسا فته لا تجب لان الامامة
حاصلة ابي لان الامامة تكونه شيوعا للغير في الصلاة
مر بوطا صلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمأمومين وان
لم ينو الامام الامامة برليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الامامة
اذا كان من غير اهل الجماعة ونوي غيرها وانما لم تحصل له الجماعة
اذا كان من اهلها ولم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجماعة
فلا تحصل لا بينهما وفرق بين الجماعة والامامة تامل انتهى ابن
قاسم على المنهج انتهى بضم عبارة مع شئ **قوله** يجوز فضيلة
الجماعة لانه اذا لم ينوها ولو لعدم علمه بالمقتدين لم تحصل له
وان حصلت لهم بسبب وقوله جازا الفضيلة أي من غير كراهة
والفرق بينه وبين ما سياتي فربما ياتي المأموم اذا نوي الاقتداء
في اتناء صلاة حيث يكره ولا تحصل له الفضيلة ان الاقتداء
بالغير نقطة المخالفة فنظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم
صلاة ويترك ما هو عليه بخلاف الامام فانه مستقل انتهى جلي
قوله لانه سيصير اماما هذا يقتضي ان الغرض من بمن يروا جماعة
يحررون خلفه اماما غير فالظاهر البطلان فليحرر كاتبه قال
الزركشي بل ينبغي نيّة الامامة وان لم يكن خلفه احدا اذا وثق
بالجماعة واقرب في الاجاب انتهى سوبري واذا نوي الامامة
والحالة هذه ولم يات خلفه احد فصلا لا صحيحة انتهى ابن قاسم
قوله حاز الفضيلة من حينئذ اي بقسط ما ذكره فان ادرك

ربع الصلاة حصل له ربع الخمس والعشرين درجة ونصفها
فنصفها وهكذا فتبعض الدرجات بحسب ما أدركه من نصف
وربع وغيرها بخلاف المأموم لو نوي الاقتداء في أثناء
صلاة نفسه فإنه يكره له ولا يجوز الفضيلة أصلاً ولو فيما
أدركه انتهى شيخنا وعبارة الشوبري قوله حاز الفضيلة
من حينئذ فإن قلت مران من أدرك الجماعة في التشهد
الأخير حصل له جميع فضائلها فما الفرق قلت انعطاف النية
علي ما بعدهما هو العود بخلاف عكسه انتهى ابن حج في شرح
العباب انتهى وعبارة شمس علي مر قوله حاز الفضيلة
من حينئذ نية بخلاف ما لو أهرم والامام في التشهد فأت
جميع صلاة جماعة ويترق بان الجماعة وجدت هناك أول
صلاة فاستصحت بخلافه هناك انتهى ابن قاسم علي
المزيج انتهى وفارق ما لو نوي صوم نفل قبل الزوال حيث
أنسب علي الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن أن
يتبعض صوماً وغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تبعضها
جماعة وغيرها انتهى شرح مرر وقوله حيث أنسب علي الصوم
من أول النهار ولو بين الصبتي النية في رمضان لم يبلغ في
أناء اليوم أنسب عليه جميعه ثواب الفرض كذا قرره شيخنا
الشوبري وذكر أنه منقول وعليه فيترق بينه وبين ما اقتضاه
كلام الشارع فيما مر من أنه إذا بلغ في أثناء الصلاة بناب
علي ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بان
الصلاة من حيث اشتغالها علي ركعات يمكن وقوع بعضها
في أحد أنه فرضاً وبعضها نفلاً فجعل ثوابها كذا بخلاف

الصوم

الصوم فإنه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث لا يصوم بعضه نفلاً
متجزئاً عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض
لأن حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه انتهى ع شمس عليه
قوله أما في الجمعة ومثلها ما الحق بها من المعادة والجموعة
بالطرد والمندورف جماعة وقوله فيض الخ حيث كان من أخطأ
فيه من الأربعين والأفلا انتهى شرح مرر **قوله** لأن ما يجب
التعرض له وهو نية الإمامة في الجمعة فإنه يجب التعرض لها فيض
الخطأ فيها بان ينوي الإمامة بجماعة معينين فينبغي خلافهم
بخلاف نية الإمامة في غير الجمعة لانه يجب التعرض لها لم يضر
الخطأ فيها انتهى شيخنا **قوله** وتوافق نظم صلاتيهما ومن
التوافق صلاة التسابيح فيصبح الاقتداء بمصليةها علي المعتمد
وينتظم المأموم في السجود الأول والثاني إذا طول الاعتدال
والجلوس بين السجدين وفي القيام إذا طول جلسته الاستراحة
انتهى شيخنا وأصله في شرح مرر **قوله** نظم صلاتيهما الصورف
المراء بالنظم الصورف الخارجية أي توافق نسق وهيئة
صلاتيهما انتهى شيخنا **قوله** في الأفعال الظاهرة خرج
بالأفعال الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالنية انتهى ع شمس
علي مرر والممن السار المحترز الثاني بقوله ويصح لو دقفاض
الخ وقد صرح به السارح بقوله ولا يضر اختلاف نية الإمام
والمأموم انتهى **قوله** فلا يصح مع اختلافه أي عدم الصحة
من ابتداء الصلاة أي لا تنفعه كنية لأن عدم الصحة إنما
هو عند الركوع انتهى برماوي بالمعنى ولا فرق في عدم الصحة
بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها وإن بان له ذلك قبل

التكبير الثانية من صلاة الجنائز خلا فالرواي ومن
 تبعه فلا يصح فرض او نقل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض
 او نقل او كسوف ولا هو خلف فرض او نقل او جنازة وسجود
 التلاوة والشكر كصلاة الجنائز والكسوف فاذا اعتبر فيها
 مع ما مر بلغت الصور نحو العشرين قاله في الابعاب انتهى
 سوبري نعم بظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه
 انتهى شرح **قوله** مع اختلافه ومنه اقتداء من في سجود
 السهو بمن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من في صلاة بمن
 ليس في صلاة ويجوز اقتداء من في سجود التلاوة بمن في
 سجود الشكر وبالعكس انتهى جلي **قوله** ككنونة وكسوف
 او جنازة هذا على الصحيح ومقابلته لا يصح لا مكان المنابغة
 في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في التكبيرات
 وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويقارقه
 او ينظره راجعا الى ان يركع ثانيا فيعندل ويسجد معه
 ولا ينظر بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير انتهى
 شرح **قوله** وكسوف اي بهيئتها المخصوصة لان فيها
 ركوعين واما الوصلاها كسنة الظهر فلا ويؤخذ منه ما يجزئ
 ابن الرفعة في الكفاية حيث قال الذي يظهر صحة الاقتداء في
 الركوع الثاني ومثله القيام الثاني من الركعة الثانية اي
 وتحصل الركعة وان قلنا بعدم حصولها لمن يصلي الكسوف
 واقهر شيخنا وذكر شيخنا الزيايدي اعتماده وعبارته شيخنا
 في فصل زوال القدوة نعم لواقفني به اي مصلي الكسوف
 غير مصليها ادرك الركعة لانه ادرك معه ركوعا محسوبا انتهى

جلي

جلي ولوراي شخصا عند الكسوف او عند جنازة يصلي وسلك
 هل صلاة كسوف او جنازة او غيرهما لم يصح الاقتداء به كما لو
 رآه جالساً وسلك هل جلوسه للشهادة او العجز عن القيام حيث لا
 يصح الاقتداء به لانه لا يدري بعد القدوة هل واجبه القيام او الجلوس
 فان ترجع عنده احد الاحتمالين ضاع كان ترجح عنده الجلوس
 للشهادة اي الاخير بان رآه متوركا او غير الشاهد بان رآه
 مفترسا وفيما لا يجوز ان يكون في الشاهد الاول لانه يجلس فيه
 مفترسا انتهى جلي وقوله فان ترجع عنده الخ ومحل هذا اذا كان كل
 من الامام والمأموم فقيها يعرف هيئات الجلسات فان لم يكن
 فقيها فكما لو لم يعلم على طه سني انتهى من شرح **قوله** والرسدي
 عليه **قوله** وايضا وكسوف اي مالم يكن الاقتداء في الركوع
 الثاني من الركعة الثانية والاصح انه في فليؤتي ومثله ما لو كان
 الاقتداء في القيام الثاني من الركعة الثانية انتهى شيخنا وعبارته
 شرح **قوله** وان كان الامام في القيام الثاني فابعد من الركعة
 الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة كما يجزئ ابن الرفعة وتبعه
 جمع ويدل له تعليلهم عدم الصحة بتعذر المنابغة ولا تعذر فيها
 هنا انتهى **قوله** او جنازة لو عبر بالواو لا فادت مسايل في
 المذكورات وهي مكنونة خلف كسوف او عكسه او مكنونة خلف
 جنازة او عكسه او جنازة خلف كسوف او عكسه انتهى برماوي
قوله لتعذر المنابغة لانه لا ركوع فيها ولا سجود فلا يصح الاقتداء
 بمصلي الجنائز ولو بعد التكبير الرابعة ولا بمن يسجد للتلاوة
 او الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد ان فرغ من
 تشهد الاخير ولم يبق الا سلامه انتهى جلي وعبارته شرح

مر الاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدة التلاوة والشكر
 الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها
 بدليل ان سلامها من قيام ولا كذا غيرها وامام في الاخيرتين
 فلا يها لمحققان بالصلاة وليستنا منها مع وجود المخالفة لا يقال
 ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف والخوف لان الاقتداء به في
 القيام لا مخالفة فيه لم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان
 فارقه استمرت الصحة والابطال ضمن صلي في ثوب تري عورة
 منه عند ركوعه لانا نقول لما عذر الربط مع مخالفات النظام
 منع انعقادها الربطه صلاة بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان
 هذا القصد صلا ولا وليس كسنة من تري عورة اذ ارفع لانه
 يمكنه الاستمرار بوضع شئ يستتر عورته فافترا اما لو صلي
 الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها مطلقا انتهى **قوله**
 وبصح الاقتداء لمود الخ اي ويجعل له فضل الجماعة في جميع هذه
 الصور على معتد مر انتهى شيخنا لكنه مشكل لان الجماعة في
 هذه الصور غير سنة بل مكرهه ولا يطلب الاواب فيه
 وان اجب باختلاف الجهة قلنا اين الاختلاف **قوله**
 ومفترض بمنفصل الخ فتصح العشاء خلف التراوح كما لو اقتدي
 في الظهر بالصبح فاذا سلم الإمام قام لينتم صلاة والاولي له
 انما هو منفرد فان اقتدي به ثانيا في ركعتين اخرتين من
 التراوح جاز كغيره اقتدي في أثناء صلاة بغيره ونصح الصبح
 خلف العبد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم افعالها والاولي
 له ان لا يوافق في التكبير الزايد ان صلي الصبح خلف العبد
 والاستسقاء لا في تركه ان عكس اعتبارا بصلاة ولا تنصر

موافقة

موافقة في ذلك لان الافكار لا يضر فعلها وان لم تندب ولا
 تركها وان ندبت وليس في الاستسقاء استغفار كما ياتي
 في بابه فمن غير بقوله لا يوافق في الاستغفار اي على القول
 به ان ثبت ان فيه قول لا والافق وهم سري له من الخطبة الى
 الصلاة انتهى شرح مر وقوله اعتبارا بصلاة قد يشكل هذا
 على ما في صلاة العبد من ان العبد بصلاة الامام حتى لو
 اقتصر على ست في الاولى وثلاث في الثانية تابعه فيها وقد
 يفرق بان الامام والمأموم استركا في اصل التكبير وانما
 اختلفا في صفة فلما طلب متابعه المأموم لامامه في اصل
 التكبير استصحب ذلك فتبعه في صفة ولا كذا هنا انتهى
 ع ش عليه **قوله** وفي طويلة بقصيرة عطفه على قوله وبصح
 لمود بقاض من عطف الخاص على العام لاجل قوله بعد
 والمقتدي في نحو ظهر بصبح الخ وان قوله لمود بقاض محمول
 على المتفقي في العدد حتى لا يتكرر مع قوله وفي طويلة
 بقصيرة انتهى زيادي **قوله** وبالعكوس انما عبر بالعكوس
 ولم يعبر بالعكس لئلا يتوهم رجوعه الاخيرة فقط وهي
 قوله وفي طويلة بقصيرة وسبب ذلك التوهم اختلاف
 العامل ومجي المصدر على الاصل وهو الافراد فان ترك المصنف
 خلافا الاصل دفعا لذلك التوهم انتهى تقرير شيخنا سريلا
قوله ايضا وبالعكوس قضية كلام المصنف كالسارح ان
 هذا مما لا خلاف فيه وبعبارة شيخنا الزايد والافراد هنا
 افضل وغير بعضهم باولي حرجا من الخلاف انتهى فيجوز
 انه خلاف لبعض الائمة وانه خلاف مذهبي لم يذكر

المصنف وفي ابن حج ما نصه بعد كلام ذكره علي ان الخلاف في
هذا الاقتداء ضعيف جدا انتهى وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي
فسرع نقل شيخنا السويري ان الامام اذا لم يراع الخلاف
لا يستحق المعلوم قال لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة
لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها للجميع المقيد
وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانعة من صحة صلاة
البعض او الجماعة دون البعض انتهى وهو قريب حيث
كان امام السجود واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف ائمة
مختلفين فينبغي ان لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة
الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام خفيا
ملا فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه
او حرج عادة الائمة في تلك الحالة بتقليد بعض المذاهب وعلم
الواقف بذلك فيحمل وقعه على ما حرج به العادة في زمنه
فيرا حجة دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كان
اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه
او بعضها استحباب بشئ وبعضها كراهة فينبغي ان يراعي
الامام مذهب تقليده ويستحق مع ذلك المعلوم انتهى ع
علي مرر **قول** ايضا وبالعكس والجماعة افضل من الانفراد
علي المعتد انتهى ع س علي السراج وانظر مع ما كتبه علي
مرر المتقدم بقوله وجباة شيخنا الزياي والانفراد هنا
افضل وغير بعضهم باولي خروجا من الخلاف انتهى ولكن
شيخنا قرر كلامه علي السراج وجباة السويري قوله ويصح
الاقتداء لموداخ كلام الاصحاب مفروض في صحة الاقتداء

واما

واما حصول الجماعة فاختلف فيه فحرجي الطندباي على عدم
الحصول لانه مكروه واقضى الشهاب الرمي بحصولها اي ولم
ينظر لكرهه الاقتداء اخذ من قول الاصحاب في التحجير بين
الانتظار والمفارقة ان الانتظار افضل ليحصل الفضل في
السلام وجري عليه ابن حج كذا قهرهم شيخنا الزياي وقد
بدل الاول قولهم ان الانفراد افضل انتهى وجباة اصله
مع شرح مرر ويجوز الصبح خلف الظهر وكذا كل صلاة هي
اقصر من صلاة الامام في الاظهر لا اتفاق نظم الصلاتين
وفي تعبيره يجوز اياء الي ان تركه اولي ولو مع الانفراد
لكن تحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه
للمالكة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انتهى لم قال مرر
في محل اخر من الشرح وقال جماعة من المتأخرين ان قول
اذا كان الاولي الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة مع انها
خلاف الاولي انتهى ومحصله انه اعتمد ان الانفراد افضل وان
فضيلة الجماعة تحصل واقرا الاشكال الذي قاله المتأخرون
ولم يجب عنه هو ولا محضاه لم قال في محل اخر من الشرح
وعلم مما تقر حصول فضيلة الجماعة خلف معبد الفريضة
صحتها كانت او غيرها واما قولهم ليس المفترض ان لا يقتدي
بالمستقل الخروج من خلاف ابي حنيفة فيحمله في النقل المنحصر
اما الصلاة المعادة فلا لانه فاختلف في فرضيتها اذ قيل ان
الفرض احدها يجتنب الله ما شاء منها لان الثانية لو تجبعت
للتقلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها انتهى **قوله**
ولا يصح اختلاف نية الامام والمأموم اي لعدم تحسن المخالفة

فيها انتهى بر ماوي **قوله** الى اخره المراد به قوله او بقصيرة
 وقوله بالعكوس وعبارته ونضع قدوة المؤدي بالقاضي
 والمفترض بالمنفل وفي الظهر بالعكوس وبالعكوس وكذا
 الظهر بالصبح والمغرب ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر
 انتهت فقول المنهج وفي طولية بقصيرة اعم من قول الاصل وكذا
 الظهر بالصبح والمغرب وكذا قوله وبالعكوس لان يرجع للصورتين
 الاوليين وجميع صور الثالثة بخلاف قول الاصل ويجوز الصبح
 خلف الظهر في الاظهر فانه ليس عكسا الا لقوله وكذا الظهر
 بالصبح بقي ان كلام المنهج لا يميل قول الاصل وفي الظهر بالعكوس
 ولا عكسه فعلى المنهج موازنة من هذه الحميدة لكن فيه ان هذه
 الصورة داخلية في قوله ويضع لمؤد بقا من الى قوله وبالعكوس
 والموازنة انما هي على من ابداهها وادعاها تامل **قوله** ولا افضل
 متابعته في قنوت وما استشكل به جواز متابعته الامام في
 القنوت مع انه غير مشروع للمقتدي فكيف يجوز له تطويل
 الركن القصير به رد بانهم اغتفروا ذلك للمتابعة ولا يكل
 على ذلك ما من من انه لو اقتدي بمن يري تطويل الاعتدال
 ليس له متابعته بل يسجد وينتظم او يفارقه فهلا كانت
 هناك كذلك لان تطويل الاعتدال ليس له متابعته هنا
 براه المأموم في الجملة وهناك لايراه المأموم اصلا انتهى
 شرح مرر وكتب عليه ش قوله لان تطويل الاعتدال هنا
 الخ قد يقال يرد عليه ما ياتي له في صلاة التسبيح من انه
 تنعس فيه المفارقة او الانتظار في السجود مع ان المقتدي
 يري تطويله في الجملة فانه يقول بصحة صلاة التسبيح في

نفسها على تلك الهيئة الا ان يقال لما لم يكن لها وقت معين
 وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادر نزلت منزلة صلاة لا يقول
 المأموم بتطويل الاعتدال فيها انتهى **قوله** في قنوت في الصبح
 وهل مثل ذلك ما لو اقتدي بمصلي العسا بمصلي الرتر في
 النصف الثاني من رمضان فيكون الافضل متابعته في القنوت
 او لا كما لو اقتدي بمصلي صلاة التسبيح لكونه مثله في
 النقلة فيه نظر والظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدي
 بصلاة التسبيح متابعته هذا للفرق بتوقيفه وتأكيده انتهى
 ع ش علي مرر وسن له في متابعته القنوت والتشهد كالمسبوق
 انتهى ابن قاسم **قوله** فله فراقه بالنية الخ اي مراعاة لنظم
 صلاة ولا تقونه فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خير
 بينها وبين الانتظار وقوله اذا اتم صلاة فارقته بالنية اي
 عند قيامه للثالثة في الاولى والرابعة في الثانية ولا تقونه
 بهذه المفارقة فضيلة الجماعة انتهى جلي لانه فراق يعذر فلا
 كراهة فيه انتهى سوري فسرع لو تلفظ بنية المفارقة عمدا
 بطلت صلاة كما هو واضح وفاقا لما جزم به مرر خلا فالمن
 خالف علي ما نسب اليه انتهى ابن قاسم على المنهج اي بخلاف
 ما لو كان ناسيا او جاهلا فلا يبطل صلاة وهل يسجد السهو
 في هذه الحالة لان القدوة اختلفت باللفظ بنية المفارقة
 ام لا فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة انتهى ع ش علي
 مرر **قوله** فارقته بالنية اي جواز في الصبح وجوب في
 المغرب كما يدل عليه قول السارح بخلافه في المغرب ليس له
 انتظار تامل انتهى سبخا **قوله** اذا اتم صلاة اي فرغ

ما يوافق الامام فيه وفي ذلك بشروع الامام في القيام في
الصورتين فينبوي المفارقة في المغرب وجوباً عند شروق
الامام في القيام وفي الصبح كذلك لكن جوازاً ولا فله
الانتظار كما قال ومحلنية المفارقة في الصورتين سواء
كانت واجبة او جائزة عند شروع الامام في القيام
خلافاً لما يوجهه كلامه من ان المتبادر من تمام صلاة
الفراغ منها مع ان هذا لا يصح في صور المغرب لان
المأموم في وقت قيام الامام ينبغي عليه التشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فصلاة حين قيام
الامام للرابعة لم تتم وقد علمت الجواب وهو ان المراد
بتام صلاة المأموم فراغه مما يوافق الامام فيه وهو
في صلاة المغرب السجود الثاني من الركعة الثالثة
وفي الصبح التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم انتهى **قوله** والافضل انتظاره
في صبح ان لم يجلسي خروج الوقت قبل الخلل واذا
انتظر اطال الدعاء بعد تشهده فيما يظهر انتهى شرح
مر وقوله ان لم يجلسي خروج الوقت اي فان
خشيه فعدم الانتظار اولى وانما لم يجب فيه المفارقة
الجواز المدة في الصلاة وقوله اطال الدعاء اي ندباً ولا
يكره التشهد فلو لم يحفظ الادعاء فصيوا كرهه لان
الصلاة لا سكوت فيها وانما لم يكره التشهد خروجاً من
خلاف من ابطال بتكرير الركن القوي انتهى عن شعله
قوله ايضا والافضل انتظاره في صبح اي ان كان

الامام

الامام تشهد والابان قام بالتشهد فارقته حتماً لانه يحدث جلوساً
لم يفعله الامام انتهى شويبي وكذا اذا جلس ولم يشهد لان
جلوسه من غير تشهد كاجلوس فيفارقة حتماً انتهى جلبي
قوله ليسلم معه اي فيقع السلام في جماعة انتهى ومع ذلك
لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا السبق
مغضولاً بالنسبة للانتظار اخذ من قول الاصحاب الافضل
الانتظار ليحصل له فضيلة السلام معه فانه يدل على ان ما
قبل السلام يحصل فضيلته مطلقاً وان فارق والاله يقولوا
ليحصل له فضيلة السلام معه بل كانوا يقولون ليحصل له
فضيلة الجماعة هكذا قرر في رانتهى ابن قاسم **قوله** لانه
يحدث جلوساً اي جلوس تشهد ولم يفعله الامام اي بخلاف
مصللي الصبح بالظهر فانه يحدث جلوساً اي والفرض ان
الامام جلس وتشهد والابان لم يجلس او جلس ولم
يشهد فتعبر بفارقته على المعذر لانه حينئذ يفعل ما لا
يفعله الامام انتهى شويبي وعبارته شرح مر وخرج بفرضه
الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر مثلاً فلا يجوز له ان
ينتظره اذا قام للرابعة على الاصح في التحقيق وغيره لانه
يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في تلك فانه
واقفه فيه ثم استداه وعلم ما ذكرناه انه لو جلس امامه للاستراحة
فقط لزمه مفارقة دانه لا امر ايضا لجلوسه التشهد من غير
تشهد في الصبح بالظهر اذا جلوسه من غير تشهد كاجلوس
لانه تابع فلا يعذبه بدونه ويحكي ما ذكره في مصللي الصبح
خلف مصللي الظهر وترك امامه التشهد الاول فيجب على

المأموم مفارقة عند قيامه الثالثة كما أفنى به الوالد رحمه الله
 تعالى ويصح اقتداء من التشهد بالقيام ولا يجوز له متابعتها
 بل ينتظر إلى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتها وهو
 فراق بعذر ولا ينظر هنا إلى أنه أحدث جلوساً لم يفعل الإمام
 لأن الجوز واحد بعد نيته الاقتداء لا دوامه كما هنا انتهت وقوله
 وهو فراق بعذر قد يشعر عذراً يحصل فضيلة الجماعة لمن ذكر
 لكن سيأتي فيما لو أحرم منفرداً ثم نوي القروعة في خلال الصلاة
 أن ذلك مكروه منقوت فضيلة الجماعة حتى فيما أدرك مع الإمام
 انتهى وقضيته عزم حصول الفضيلة هنا وقضيته قوله هنا وهو
 أفضل الخ حصول الفضيلة اللهم إلا أن يقال إذا نوي الاقتداء
 وإن لم يحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في الجملة
 فإذا نوي المفارقة لمخالفة الإمام له من حيث كونه قائماً وهو قاعده
 مثلاً يكون ذلك عذراً غير منقوت لما حصل له من الفضيلة المحاصلة
 بجمعه ربط صلاة الصلاة الإمام انتهى عن عليه **قوله** أيضاً لأنه
 يحدث جلوساً أي جلوس تشهد لم يفعل الإمام أي وليس له
 فعله بخلافه فيما قبله فانه وافقه فيما لم فعله وقعله معه ثم استند
 حتى لو لم يجلس أمامه التشهد الأول أو جلس له ولم يشهد
 أو جلس للاستراحة سهواً وجب على المأموم المفارقة وليس له
 انتظاره لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعل الإمام وإن كان من
 جهة أن يفعله فإن قيل إذا جلس الإمام للتشهد ولم يشهد
 فهو لا أكفئ بذلك قلنا جلوس من غير تشهد كلا جلوساً لأنه
 تابع لم يفعله بدونه فعلم أن الإمام لو جلس للاستراحة في
 الثالثة أو للتشهد ولم يشهد أو تشهد سهواً ولم يتم التشهد

ليس للمأموم أن ينتظر حينئذ فإن قيل هو في الثانية والثالثة
 لم يحدث جلوس تشهد لم يفعل الإمام بل فعله اجب بأن
 جلوسه كلا جلوس أما في الثانية فواضح وأما في الثالثة
 فلا لأنه غير مشروع انتهى جلي **قوله** أيضاً لأنه يحدث
 جلوساً الخ فوجد من هذا الاستدلال أن له انتظاره
 في السجود الثاني فليراجع انتهى ابن قاسم على ابن حج
 أقول وانتظاره أفضل انتهى عن ش على مرق قول السراج
 ليس له انتظاره أي في الجلوس أما في السجود الثاني فله
 الانتظار فيه **قوله** وبقيت أن أمكنه أي استجابه وظاهره
 كاصيله أنه يشغل بذلك مقدماً له على دعاء الاعتدال وهو
 منجبه لأنه بعض من الصلاة انتهى بر ما وجب فلو تخلف القنوت
 وأدركه في السجدة الأولى لم يضرب ويقارق التشهد الأول بانها
 هنا استركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وبه انفرد
 بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس أمامه للاستراحة في
 ظننه لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا غير بوجودها
 وظاهر قول الشيخين وغيرها هنا انتهى وأدركه في السجدة
 الأولى أنه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غير أنه ينافيه إطلاقه
 الثاني أن التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاعنه
 وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا أو تركاً فحقت المخالفة كسجود
 الملائكة والتشهد الأول بطلت صلاة والتخلف للقنوت من
 هذا لأن قول لو كان من هذا قلنا يبطلان صلاة بهوي أمام
 إلى السجود على ما أفنى به القفال وقد رجحنا خلافه فتعين
 أن التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بأن التخلف لغير

الشهادة الأولى أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الإمام أصلا
 ففحش المخالفة وأما انقلب له للقنوت فليس فيه أحداث شيء لم يفعله
 إمامه فلم فحش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركعتين فعليين كما
 اطلقوه انتهى شرح **قوله** بأن وقف الإمام يسيرا أي بحيث
 يدركه المأموم في السجدة الأولى ولا يخفى أن هذا قيد
 للاستحباب وأما البطلان فلا يبطل إلا إذا تخلف بتمام ركعتين
 فعليين ولو طويلا وقصيرا فهذا بان يهوي الإمام للسجدة
 الثانية انتهى جلي **قوله** ولا شيء عليه عبارة شرح مرز ولا
 يسجد للسهر لتحمل الإمام عنه كما هو القياس خلافا للاستويحي
 حيث زعم أن القياس سجدة انتهت **قوله** وله فراق ليقتضيه هذا
 قوله بأن المتابعة أولى وعبارة مرز ولا كراهة في المفارقة كما
 مر لعذرهم وعبارة سم قال المبكي وترك الفراق أفضل كقطع
 الفدوة بالعذر انتهى برلسي انتهى ع **قوله** على تفصيل فيه أي
 تقدم في باب سجدة السهو وعبارة هناك ولو نسي تشهدا أول
 وتلبس بنفس إلى أن قال ولا أن عاد ما حوما فلا يبطل صلاته
 بل عليه عود فإن لم يعد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقة بخلافه
 إذا تعذر الترك فلا يلزمه العود بل ليس كما روجه في التحقيق وغيره
 في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بأن الفاعل له معذور
 ففعله غير معتد به فكان لم يفعل شيئا بخلافه هنا ففعله معتد به
 وقد انتقل من واجب إلى آخر فخير بينهما ولو عاد الإمام التشهد
 سلا قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه
 بانتظار الإمام ولو انتصب معه لم عاد هو لم يجز له متابعته في العود
 لأنه إما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلاة باطله بل

بفارقة

يشاركه أو ينتظره جلا على أنه عاد ناسبا انتهت والذي تلخص
 من الباب المذكور من كلام السارح ومرر أن هذا الشرط إلا في
 سجدة التلاوة أذ هي التي يجب فيها الموافقة فعلا وتركها أما
 القنوت فلا يجب الموافقة فيه لأفعلا ولا تركا بل للمأموم أن
 يتركه وينتظر الإمام في السجود وله أن يتخلف له إذا تركه الإمام
 على التفصيل السابق وأما التشهد الأول فجب الموافقة فيه
 تركا فقط بمعنى أن الإمام إذا تركه لزم المأموم تركه وأما إذا فعله
 الإمام فلا يلزم المأموم فعله بل له أن يتركه وينتظر الإمام في
 القيام على ما تقدم **قوله** وتشهد أول أي أصل التشهد
 الأول وأما إتمامه فلا يضر بالتخلف له ونص عبارة شرح مرز
 في الكلام على التبعية وقول جماعة أن تخلفه لإتمام التشهد مطلوب
 فيكون كالموافق هو الأوجه وما ذهب إليه جمع من أنه كالمسيوق
 ممنوع انتهت **قوله** أيضا على تفصيل فيه حاصله أنه إن تركه
 المأموم سهوا وجب عليه العود ولا ينوي المفارقة وإن تركه عمدا
 سن له العود وأما إن تركه الإمام وجب عليه تركه فإن قعد عامدا
 عالما بطلت صلاته وإن لحقه عن قرب انتهى جلي وقوله ولا ينوي
 المفارقة ممنوع بل عبارة السارح هناك أي في باب سجود السهو
 مصرحة بأن له نية المفارقة ونصها هناك ولو نسي تشهدا أول
 أو قنوتا إلى أن قال ولا أن عاد ما حوما فلا يبطل صلاته بل عليه
 عود فإن لم يعد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقة وهذا إذا
 كان المأموم ترك التشهد وقام عنه نسيانا أو جهلا بخلافه إذا
 تعذر الترك فلا يلزمه العود بل ليس كما روجه في التحقيق وغيره
 ومثله القنوت انتهت **قوله** والنفسح بهذا السطح إنما قال

والنصرح لانه يستفاد من كلام المنهاج اجمالا انتهى ع ش
وعبارته شرح مرر وعلم من كلامه فيما مر في سجود ذي السهو
والنلاوة انه يشترط ايضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام في
سنة فحس الخالفة فيها فعلا وتركها انتهى **قوله** وتبعه
تعبير بالنبهية اولى من تعبير الاصل بالمناجعة لانها مفاعلة
من الجانبين انتهى ربادي انتهى ع ش **قوله** بان بناخر تحريمه
اي جميع تحريمه عن جميع تحريم الامام فلو قارنه في حرف من التكبير
لم تنعقد انتهى ب بخنا ومثله شرح مرر ومحل هذا السطر فيما
اذا نوي المأموم الاقتداء مع تحريمه اما لو نواه في أثناء صلاة فلا
يشترط بناخر تحريمه بل يصح تقدمه على تحريم الامام الذي اقتدي به
في الاثناء انتهى حلي ومثله شرح مرر **قوله** فان خالفه لم
تنعقد صلاة هذا ما خوذ من قول المتن الاتي فان خالف
بطلت صلاة فهو راجع للصورة الثلاثة وان قصر السارح
على الاجتزائين فمراد المتن بالبطالان ما يشتمل عدم الاعتقاد
وقول السارح فمقارنته الخ مكرر مع قوله فان خالفه الخ لصده
بالمقارنة الان يقال انه اعاده توطئة لقوله ولو شك الخ انتهى
سبخنا **قوله** ايضا فان خالفه اي التبعية وذكر الضمير باعتبار
تاويلها بالحكم او الضمير راجع للتاخر المفهوم من قوله بان
بناخر الخ انتهى سبخنا ح **قوله** فمقارنته له في التحريم الخ
وذلك لان المصلي يدخل في الصلاة عقب التكبير او تبين
دخوله فيها اذ لم يعل على خلاف سبق في صفة الصلاة فلا اقتداء
قبله اقتداء بمن ليس في صلاة او بمن شك في كونه فيها
قاله الاسنوي رحمه الله تعالى ولو ظن احرامه فاحرم فتبين

خلافه

خلافه فلا صلاة له نقله الاسنوي عن الرافعي رحمه الله تعالى
قال الزركشي سئل الخطابي عن رجل احرم بالقوم ثم اعاد
التكبير خفية لنفسه ولم يشعر القوم بذلك بعد ان كبروا
فقال نصح صلاة المأمومين في اصح الوجهين ونجت الادرعي ان
الظان لتحريم امامه تنعقد صلاة منفردا اذا سبقه بالتحريم انتهى انتهى
ابن قاسم **قوله** ولو شك مع طول فصل شامل للشك في أثناء
التكبير والشك بعده وبه صرح في شرح الروض فقال فاق
قارنه فيها او في بعضها او شك في اثنائها وبعدها ولم يتذكر
عن قرب هل قارنه فيها ام لا او ظن التاخر فيها خلافه كما صرح
به الاصل لم تنعقد صلاة انتهى والمراد بالشك التردد بالاستواء
كما يفهم من قوله او ظن التاخر فيها خلافه وفي الخادم مانصه
وعلم منه انه لو لم يتبين خلافه صح وهو كذلك لان باب الاقتداء
يعتبر فيه غلبة الظن كطهارة الامام واعلم ان هذه المسئلة احد
المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك انتهى وتعليله يقتضي
انه لو ظن انه نوي الاقتداء كفى فقولهم لو شك في نيته الاقتداء
انعقدت فرادي يحمل على المستوي الطرفين فليحرم وقد علم من
تحقق البطلان هنا بمجرد الشك مع طول الفصل ان الشك هنا
كالشك في اصل النيّة بخلاف ما تقدم في الشك في نيته الاقتداء
وقال السارح هناك انه المعتمد فحصل من ذلك كله ان الشك
في المقارنة ان طال زمنه ابطال والا فلا وفي نيته الاقتداء ان
حصل معه متابعة في فعل مع انتظار كبير ضرر والا فلا والعرف
بينهما واضح فان الشك في المقارنة يرجع للشك في اصل النيّة
لانه يشترط في صحته ان لا تقارن تكبير الامام فاذا شك في

المقارنة فقد شك في حصول نيته على الوجه المعتمد به اولا
 وذلك بضر اذا طال زمن الشك واما الشك في نية الاقتداء
 فلا يرجع الى الشك في اصل النية بل في امر زائد عليها مع
 الايمان بها على الوجه المعتمد به فيها والشك في ذلك للامر
 الزائد لا يزيد على تركه وتركه لا يضر كما ان فعله لا يضر فلهذا
 توقف المبتلان على المتابعة في فعل مع الانتظار الكثير فليتنا مل
 ذلك نعم الشك في نية الاقتداء مبطل في الجملة ان طال زمنه لانه
 يرجع للشك في النية لان شرط نيتها نية الاقتداء لا انها
 لا تشترط فرادي ومما فرده يظهر انه لو شك بعد السلام في مقارنته
 في الاحرام للمأموم ضرر لانه شك في النية المعينة وهو الذي يظهر
 فليتنا مل انتهى ابن قاسم **قوله** وان لا يسهفه وقوله وان لا
 يتخلف الحج مجموع السبق والتخلف قيد واحد فكانه قال كل منهما
 بقبوله مضى ومتنضاه ان المقارنة في الافعال لا تنضر وهو
 كذلك وسيدكره السارح بقوله وبخلاف المقارنة الحج وذكر
 المتى للسبق المضار اربعة قبود الاول قوله بركنين الثاني قوله
 فعليين الثالث والرابع قوله عامدا عالما وقد ذكر السارح محذور
 الاربعة ومفاهيمها خمس صور قد ذكرها السارح بقوله وبخلاف
 المسبق الحج وذكر التخلف المضرب ثلاث قبود الاول كونه بركنين الثاني
 كونها فعليين الثالث قوله بلا عذر ومفاهيمها خمسة ذكر
 السارح منها ثلاثة بقوله وبخلاف تخلف الحج وبقي عليه اثبات
 لم يذكرها مفهوما للتعقيد بفعلين وهما كون التخلف بقوليين
 او بقوليين وفعلين فنلخص ان القيد ثمانية وان المفاهيم عشرة
 سكت السارح عن اثنين منها كما علمت انتهى شيخنا **قوله**

بركنين

بركنين فعليين اي متواليين كذا زاد مر هذا القيد في شرحه انتهى
قوله ولو غير طويلين اي بان كان احدها طويلا دون الاخر
 كان تخلف في الاعتدال حتى هو ي الامام للسجدة الثانية كما تقدم
 انتهى ع س علي مر **قوله** عامدا عالما هلا اسقط هذا واستغنى
 بقوله بلا عذر فيكون راجعا لكل من السبق والتخلف والجواب ان
 العذر في التخلف اعم من الجهل والسيان بخلاف في السبق لا يكون
 الا واحدا منهما انتهى شيخنا **قوله** والسبق بها اي السبق المضر
 يقاس بما ياتي اي في التصوير والمراد بما ياتي هو قوله كان ابتداء
 امامه هو ي للسجود الحج وان كان قوله الاية مقيدا بالعذر فيقال
 في تصوير السبق هنا كان ابتداء المأموم هو ي السجود والامام
 في قيام القراءة وقوله لكن سلة العراقيون الحج استدراك علي
 قوله يقاس بما ياتي فكانه قال هذا القياس غير متفق عليه بل
 سلة اي صورة العراقيون الحج وتصويرهم ضعيف لانه ليس فيه
 الا السبق بركن او ببعضه وقوله فيجوز ان يقدر الحج اي علي
 طريقة العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف ضعيف والمقيد
 انه لا يقدر سلة في التخلف ولا يخص بالتقدم بل التقدم والتخلف
 المضرب صورتها واحدة وهو ان يسبق او يتخلف المأموم بتمام ركنين
 فعليين وقد علمت تصويرها انتهى شيخنا **قوله** لان المخالفة
 فيه انخس اي لان تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن حرام
 بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرم وايضا التخلف له عذر كثير
 بخلاف التقدم فان له عذرين فقط وهما السيان والجهل انتهى
 شيخنا **قوله** وان لا يتخلف بهما بلا عذر علم من هذا ان
 المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجد الامام وجلس بين

السجدة بين له كحفة لا يقصر ولا يشك على هذا ما لو سجد الامام للتلاوة
 وفرغ منه والمأموم قايماً فان صلاة تبطل وان كحفة كان القيام
 لما لم يفت بسجود التلاوة لرجوعها اليه لم يكن للمأموم شبهة في
 التخلف فبطلت صلاة به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يقول بانتقال
 الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما في الجملة فلم تبطل
 صلاة بذلك انتهى شرح **قوله** ايضاً وان لا يتخلف بها اي بان
 يفرغ الامام منها والمأموم فيما قبلها بان ابتداء الامام هو هي السجود
 اي و زال عن حدة القيام في الارجح بخلاف ما اذا كان للقيام
 اقرب من اقل الركوع فانه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يقصر
 انتهى شرح مرر وكتب عليه س قوله بخلاف ما اذا كان للقيام
 اقرب اي واليهما عبي السواء كما صرح به الزيايدي في الركن الثالث
 السابق انتهى **قوله** بلا عذر ومن عدم العذر ان يتخلف نحو قراءة
 السورة او جلسته الاستراحة انتهى شرح مرر ومن ذلك ما لو استغل
 بتكبير العبد بن وقد تركه الامام فلا يكون معذراً انتهى ع س عليه
قوله ايضاً بلا عذر عبر في الاول بقوله عامداً لما وجدنا بما ذكر
 اشار الى ان العذر هنا اعم من النسيان والجهل كبطي القراءة
 والرحمة وقوله بخلاف سبقه بهما ناسياً الخ يحترز عامداً عما لما
 وتأخير الى هنا اولي لانه فسر التبعية بعدم التقدم والتخلف فحصل
 عدم التخلف جزاً من مفهوم التبعية فجمع مفهوم القيد بين اولي
 من تعريفه ليكون بيان المفهوم بعد تحقيق المنطوق انتهى ع س
قوله بخلاف سبقه بهما ناسياً الخ لو علم الحال بعد ذلك فالظاهر
 وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهواً
 فانه يخبر كما سياتي على الصحيح وقد يقال في الاول الواجب عوده

الى الامام او الى الركن الذي لا يبطل السبق اليه ولم ار في ذلك شيئاً
 وعليه فلو هوي للسجود والامام في القيام لم علم الحال جاز له
 العود الى الاعتدال والركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر انتهى
 برلسي فليراجع وليحرو وما استظهر من وجوب العود واضح
 قياساً على ما اذا قام المأموم سهواً عن التشهد الاول والامام به
 فانه اذا ذكر من سج العود ويحتمل خلافه وقوله جاز له العود اي على
 غير طريق العرافين انتهى ابن قاسم **قوله** ايضاً بخلاف سبقه
 بهما ناسياً الخ سياتي في الاغراض المبيحة للتخلف ان النسيان والجهل
 يباح فيها التخلف باكثر من ركنين فهل يقال بميله هنا او لا لان
 السبق انفس في المخالفة وحينئذ اذا استمر نسيانه او جهله حتى
 شرع في ركن ثالث بطلت صلاته لم ارفه نقلاً وعسي ان يترافقه
 تعالى ذلك تامل **قوله** لكن لا يعتد بتلك الركعة بخلاف المتأخر
 بهما كذلك فانه لا يمنع حبان الركعة انتهى مرر انتهى ابن قاسم
قوله ايضاً لكن لا يعتد بتلك الركعة اي ما لم يعد بعد التذكر
 او التعلل وباتي بهما مع الامام انتهى سوري **قوله** و بخلاف
 سبقه بركن اي او بركنين غير متواليين كان ركع ورفع قبل
 ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى كحفة الامام فسجد معه ثم
 رفع قبله وجلس ثم هوي للسجدة الثانية فلا يقصر ذلك لعدم
 قوا اليهما انتهى ع س على مرر **قوله** ايضاً بخلاف سبقه
 بركن كان ركع الخ سائل لما اذا تركه في السجدة الثانية وانتصب
 قبله وهذا نظير ما لو تركه في التشهد الاول وانتصب قبله في
 نفس المخالفة فهل نقول هنا يجب العود اذا كان ساهاً
 او جاهلاً كما قالوا بذلك هناك نية الوجوب بل اولي لان

الامام هناك في سنة وهناك واجب فليشمل به تحت مع
 العلامة مرر قال الى عدم الوجوب هنا وفرق بان الامام لما كان
 مستقرا في التشهد كان مخالفة الى القيام المحسوس وفيه نظر
 فاي فرق بين السجود والتشهد فله كان من في التشهد مستقرا
 دون من في السجود مع اني عرضت عليه قبل ذلك ان ينبغي اذا
 ترك المأموم الامام في اعتدال لا قنوت فيه وهو ساجدا
 سهوا ان يجب عليه العود وان تصويبرهم ذلك بما اذا تركه في
 القنوت ليس بشرط بل الضابط ان يتركه في الاعتدال سواء كان
 فيه قنوت او لا فوافق على ذلك ولا شك انه يطبق مسئلتنا سواء
 وما يدل على ان المحسوس فيها السجد ان مخالفة بين الساجد والقيام
 السجد منها بين الجالس والقيام فليراجع وليجرب انتهى ابن قاسم
قوله ايضا بخلاف سبقه بركن قد علم مما تقدم ان المراد بسبقه
 بالركن انتقاله عنه لا الاتيان بالواجب منه والمأموم الانتظار فيما
 سبق الامام به كان ركع قبله وبين الرجوع اليه ليركع معه ان
 كان متعذرا للسبق جبر المأفأة فان كان ساهيا به فهو مخير
 بين انتظار العود انتهى شرح مرر وقوله وبين الرجوع اليه
 ليركع معه اي واذا عاد فهل يجب له ركوعه الاول او الثاني
 فيه نظر والا فرب ان يجب له ركوعه الاول ان اطمأن فيه والا
 فالثاني وينبغي على كون المحسوب الاول ان لو ترك الطمأنينة
 في الثاني لم يضر لانه لمحض المتابعة له على حساب الاول
 لو لم يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدال الامام فهل يركع وان
 كان الامام في الاعتدال لوجوبه عليه بفعل الامام او لا لانه انما
 كان لمحض المتابعة وقد فانت فاسببه ما لو لم يتفق له سجود التلاوة

مع الامام حتى قام فيه نظر فليشمل الاول لا الاستقرار عليه بفعل
 الامام بل لان رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل المتابعة
 الامام فاسببه بالورفع فزعان سنن بعد الطمأنينة في الركوع وتحتل
 الثاني وهو الاقرب فيسجد مع الامام فاسببه قال ابن حجر في
 الزواجر تنبيهه عند هذا اي سابقة الامام من الكبار هو صريح
 ما في الاحاديث الصحيح وبه حزم بعض المتأخرين وانما يرفع بناء
 على ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان من فعل ذلك لاصلاة له
 قال الخطابي واما اهل العلم فانهم قالوا قد ساء وصلاته مخربة
 غير ان اكثرهم يأمرون ان يعود الى السجود ويكفي في سجوده بعد
 ان يرفع الامام راسه بقدر ما كان نزل انتهى ومذهبا ان مجرد
 رفع الراس قبل الامام او القيام او الهوي قبله مكروه كراهة تنزيه
 وانه ليس له العود الى الامام ان كان باقيا في ذلك الركن فان سبقه
 بركن كان ركع واعتدل والامام قايم لم يركع حرم عليه ولا يبعد
 ان يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المحصية كبيرة او بركنين
 كان هوي الى السجود والامام لم يركع وكان ركع واعتدل والامام
 لم يركع فلما اراد الامام الركوع هوي المأموم للسجود بطلت صلاته
 ويكون فعل ذلك وتسميته كبيرة ظاهرة انتهى لغيره اقوله
 وقوله ومذهبا ان مجرد رفع الراس الخ لا ينافي كون السبق ببعض
 الركن حراما لانه لا يتحقق سبق بعض الركن الا بانتقاله من
 القيام مثلا الى سبقي الركوع او السجود والهوي من القيام وسيلة
 الى الركوع او السجود والرفع من السجود وسيلة الى القيام او الخوض
 بين السجودين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه انتهى
 مع شى على مرر **قوله** ايضا بخلاف سبقه بركن على الصحيح وقبل

ينطلق بالسبق بالركن وعبارته اصله مع شرح مرور قبل ينطلق
 بالسبق بركن قام في العمود والعلم لنا قضاة الافتداء بخلاف
 التخلّف اذا لا يظهر فيه فحس مخالفة انتهت **قوله** وان عاد اليه
 الواو للحال اي والحال انه عاد اليه او ابتداء رفع الاعتدال لانه
 ان لم يعد اليه ولم يتدر رفع الاعتدال بل استمر ركعها لما وصل
 الامام لا يقال انه سبقه بركن لا يقال سبقه بركن الا اذا انتقل
 اليه غير كالا اعتدال او عاد للامام وما دام متلبسا بالركن لا يقال
 سبق به فعلى هذا يتعين ان تكون الواو للحال تامل انتهى
 على اوي وعبارته شرح مرور المراد بسبقه بركن انتقاله عنه
 لا الاثبات بالواجب منه انتهت ولا يصح ان تكون الواو للغاية
 لان مقتضاها ان يكون التقدير سواء عاد اليه او لا وسواء ابتداء
 رفع الاعتدال او لا فيصدق بما اذا استمر في الركوع وهو في هذه
 الحالة لم يسبق بركن بل ببعضه لم رأت في السور يري ما نضه
 فان قلت ما مفاد هذه الغاية قلت الاشارة الى ان الحكم بعدم
 البطلان عام ولو لم يكن الركوع نحو الانتقال عنه والي ان التخرم
 لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الاخر كما صور بعضهم او لا
 انتهى **قوله** او ابتداء رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لا يخفى ان
 هذه صورة ما قبل الغاية وفي كون هذا سبقا بركن نظر بل هو
 سبق ببعض ركن ولا يتحقق سبق الا ان سرع في الاعتدال
 ويشتد ليس العود ان تعمد ما ذكره ونخير ان كان ساويا انتهى
 جلي **قوله** حرام اي من الكباير واما السابق ببعض الركن
 فحرام ايضا كما في شرح مرور وعبارته والسبق بركن عمدا حرام
 والسبق ببعض الركن كالسبق بالركن كان ركع قبل الامام والحفة

الامام

الامام في الركوع انتهت وقرر شيخنا الحنفى انه اي السابق ببعض
 الركن من الكباير ايضا وقرر شيخنا الاجهوري انه من الصغائر
 واما مجرد رفع الرأس من الركن الهوي منه الى ركن اخر كالهوي
 من الاعتدال من غير وصول للسجود **قوله** ولا يجب اعادة ذلك
 اي بل تسج و هذا على الراجح ومقابلته يجب وعبارته اصله مع شرح
 مرور ولو سبق امامه بالفاخرة او بالتشهد بان فرغ من ذلك
 قبل ان يسرع امامه فيه لم يضره وتجزئه لانه اتي به في محله من
 غير مخالفة فاحسنة وقيل لا تجزئه ونجس اعادته مع فعل
 الامام او بعده وهو الاول فان لم يعده بطلت لان فعله مترتب
 على فعله فلا يعتد بما سبقه به ويستحب مراعاة هذا الخلاف
 بل يستحب ولو في سرية ان يؤخر جميع فاخته عن فاخته امامه
 ان ظن انه يقرأ بعد ها وانما قدمنا رعاية هذا الخلاف على خلاف
 البطلان بتكرير الركن القولي لقوة هذا عملا بالفاعلة كما
 يؤخذ من كلامهم انه لو تعارض خلا فان قدم اقواها وهذا من
 ذلك انتهت وقوله ان يؤخر جميع فاخته اي وجميع تشهد ايضا
 انتهى ع ش عليه **قوله** وخلاف تخلفه بفعل مطلقا بعد او غير
 وهو اعنى تخلفه بفعل مكرره كما يفيد كلامه في شرح الروض
 انتهى ابن قاسم وعبارته ابن حجج والمتابعة المندوبة تحصل بان
 يتاخر ابتداء فعل المأموم عند ابتداء فعل الامام وينتقد منها
 فعل الامام على فراغ المأموم من فعله واكمل من هذا ان يتاخر
 ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يسرع حتى يحصل
 الامام الحقيقة المنتقل اليه انتهت ومثله شرح مرور وقوله
 وينتقد منها فعل الامام الخ قضيته انه لو كان المأموم

سريع الحركة فشرع في هوي الركوع بعد الامام ووصل الي حد
الركوع قبل الامام لا يكون انما بالمناجعة المندوبة وفيه نظر
يعلم من جواز المقارنة وقوله حتى يصل الامام الحقيقة المتشغل
اليه قضيه انه بطل من الماموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى
يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه انتهى ابن قاسم علي
ابن حج ووجه التوقف انه ربما اسرع الامام في رفع رأسه من
السجود اللهم الا ان يقال اراد السارح بالوصول للحقيقة انه
وصل الي ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين
لانها بعض اعضاء السجود انتهى ع من عليه **قوله** ايضا
و بخلاف تخلفه بفعل مطلقا اي علي الاصح وبقا لها ينطل
بالخلف بركن وبعبارة اصله مع شرح مرر وان تخلف بركن بان
فرغ الامام منه والماموم فيما قبله لم ينطل في الاصح والناج
ينطل لما فيه من المخالفة من غير عذر انتهت ومن حكاية الضعيف
هنا وحكاية فيما سبق في السبق بركن يعلم ان القابل مختلف
فالقابل بان السبق بركن مبطل قابل بان التخلف بالركن
لا يبطل تاخر **قوله** في غير التحريم سئل السلام وهو ما في الجموع
قال ابن حج في الابعاب ومثله فيما يظهر ما لو قارن قيام التسبوق
مهم عليكم من سلام امامه الاول انتهى سوري **قوله** لكنها في
الافعال مكروهة خرج الاقوال وجرى عليه بعضهم لكن الواجب
خلافه فتكره المقارنة في الاقوال كالافعال وتفاوت بها الفضيلة
فيما قارن فيه ولو في الصلاة السرية ما لم يعلم من اما انه تاخر في
قراءة من القراءة لم يذكره في الركوع انتهى ع من واقره شيخنا لكن
توقف فيه السيد علي مرر **قوله** ايضا لكنها في الافعال

مكروهة اي وهو المعتمد وقيل خلاف الاول ومحل الخلاف اذا
قصد ذلك دون ما اذا وقع اتفاقا كما هو ظاهر وهل الجاهل
بكرهتها ممن لم يقصد ها لعذر قياس كلامهم في غير هذا
المحل انه مثله انتهى ابن قاسم انتهى سوري **قوله** مقوته
لفضيلة الجماعة اي فيما قارن فيه فقط كما افنى به والد شيخنا
وهذا ربما يدل لمن قال ان السبعة والعشرين درجة موزعة
على اجزاء الصلاة ولين قال في كل جزء منها سبعة وعشرون
كما يقول ابن حج وقوله المفعولة مع الجماعة اي من حيث الجماعة
بان تختص الكراهة بالجماعة ولا تاتي في الانفراد وهذا يخالف
ما سبق عن شيخنا من ان الاقتداء بنحو المبتدع مكروه ويحصل
به فضل الجماعة وقوله اذ المكروه اي من حيث الجماعة وليس
المراد ان الصلاة المكروهة لا لو اب فيها كالصلاة في الحمام
كما قد يتوهم انتهى حلي **قوله** وتجري ذلك اي تفويت فضيلة
الجماعة وقوله من مخالفة ما يوربه بيان للمكروهات فكانه قال في
سائر المكروهات التي هي مخالفة ما يوربه وقوله في الموافقة
والمناجعة في بمعنى من البيانية والمبتين هو المامور به فكانه
قال من مخالفة المامور به الذي هو الموافقة والمناجعة ومثل
الموافقة بقوله كالانفراد عنهم اي عن الصف اذ فيه مخالفة
للموافقة في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المناجعة المأمور
بها ومثلا سبق الامام بركن او ببعضه وقوله اذ المكروه الخ
تعليل لقوله مقوته لفضيلة الجماعة ولقوله وتجري ذلك
الخ وقوله مع ان صلاة اي الماموم الذي قارن امامه او خالف
سيما ما يوربه من حيث الجماعة وهذا الظرف متعلق بقوله ايضا

مفوتة لفضيلة الجماعة وبقوله ونجزي ذلك الخ فكاره قال مفوتة
 لفضيلة الجماعة مع بقاء الجماعة اذ لا يلزم من انتفاء فضلها
 انتفاؤها ناسل **قوله** مع ان صلاته جماعة اي تنصع معها الجماعة
 وتخرج بها عن نذرها وتنصع معها المعادة ويسقط بها السعار
 انتهى قال علي الجلال **قوله** والعذر كان اسرع امام قراءة الخ
 ذكر للعذر امثلة اربعة الاول هذا والثاني يؤخذ من قوله
 فان لم يتمها لشغله بسنة فعذر والثالث والرابع قوله
 كما موم علم وسلك الخ وبقي امثلة اخرى ذكرها مراراً في حج
 وغيرها منها ما لو كان ينتظر سكتة امامه ليقرأ الفاتحة
 فيها فركع عنها وعبارة الحلي ومنها ما لو كان ينتظر
 سكتة امامه ليقرأ الفاتحة فيها فركع عنها اوسري عنها
 حتى ركع امامه او نسي كونه مقتدياً به وفي سجوده لم يذكر
 ولم ينعى الا اماماً ركع او سعى تكبير الرفع من السجدة الثانية
 من الركعة الثانية فجلس للشهادة الاول ظاناً ان الامام
 يشهد فاذا هو في الثالثة فكبر الامام للركوع فظنه لقيامها
 فقام فوجده راكعاً او نام فمكننا في شهادته الاول لم يبق فوجد
 الامام راكعاً فانه في كل ذلك معذور فيختلف كل للقرأة وسعى
 خلفه ما لم يسبق الخ ولا يركع مع الامام ويحتمل عنه الفاتحة لانه
 ليس بمسبوق ولا في حكمه خلافاً للركعتي في مسألة الكبر
 انتهت وعبارة السويري قوله والعذر كان اسرع امام الخ منه
 علي المعتبر ما لو تخلف المأموم لاتمام التشهد الاول وكذا لو تخلف
 له ظاناً ان امامه جلس له ولم يعلم به حتى ركع فيختلف فيها
 علي المعتبر ويبنى علي نظم صلاة نفسه ما لم يسبق خلافاً لابن

حج وكذا من نسي القراءة حتى ركع الامام او نام فمكننا في التشهد
 الاول وكذا من نسي الاقتراف في السجود علي الراح في جميع
 ذلك خلافاً لابن حج بخلاف المرحوم وبطلت القراءة انتهت وقد
 اوصل بعضهم الاعتذار الي النبي عسر ونظمها فقال
 سائل الشخص الذي قد اغتفر ثلاث اركان له النبي عسر
 اولها البطني في قرأته ومثله الناسي لها الغفلة
 كذلك من تسكتة او سورة منتظر في ركعة جهرية
 فلم يكن امامه يساكت ولا يقاري لتلك السورة
 او قام عن تشهد اول له ممكناً فعد له انتبه
 راي الامام راكعاً وسيله من قد خلف لان يتمه
 كذا اذا كونه مصلياً نسي او كونه مقتدياً
 او سلك في اتيانه بالفاتحة بعد الركوع للامام ليس له
 او شغل الموافق افتتاح او تعوذ من القراءة ولو
 له يك ذاتي حقه قد ندبا لظنه ان لا يئمه الواجب
 عليه من فاتحة الكتاب فلانك لما ذكرت اني
 كذا اذا في كونه مسبوقاً او موافقاً قد سلك هذا ما روي
 او كان تكبير الامام اخلطاً عليه فاحفظ ما قد ضبطا
قوله كان اسرع امام قرأته المراد ان قرأه بالوسط المعتدل
 اما لو اسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالمسبوق ولو
 في جميع الركعات انتهى شيخنا وعبارة علي مرر قوله
 ولا فمبوق ومن ذلك ما يقع لكثير من الاية انهم يسرعون
 القرأة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة
 تمامها قبل ركوع الامام فيركع معه وتجب له الركعة

ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانما الفاتحة
 حتى رفع الامام رأسه من الركوع او ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه
 عن اقل الركوع فانت الركعة فينبع الامام فيها هوفيه وباني بركته
 بعد سلام الامام انتهت **قوله** قبل اتمام موافق وهو من ادرك
 من قيام الامام زمانا يسع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة لا لقراءة
 نفسه على الاوجه كما بينته في شرح الارشاد وغيره وقول سارج
 هو من احرم مع الامام غير صحيح فان احكام موافق والمسبوق
 ياتي في جميع الركعات الا ترى ان الساعي على ترتيب نفسه
 وتقوم كبطي النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان
 ادرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فوافق والانسب ان انتهى
 ابن حج وسئل سرج مر **قوله** ايضا قبل اتمام موافق اي ولو
 احتمل لا عند مر وبقينا عند ابن حج وعبار ابن حج ولو شك اهو
 مسبوق ام موافق لزمه الاحتياط فيختلف لانما الفاتحة ولا
 يدرك الركعة على الوجه من تناقض فيه للتأخير في الاعتراض
 في حقه اصلان عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فانما
 انماها رعاية للثاني وفاتته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية
 الاول احتياطا فيها وقضيه كلام بعضهم ان محل هذا ان لم يحرم
 عيب احرام الامام او عيب قيامه من ركعته فلا لم يؤثر شكه
 وهو انما ياتي على ان العبرة في موافق بادراك قدر الفاتحة
 من قراءة الامام والمعمد خلافه كما تقرر انتهت والذي اعتمده مر
 في شرحه نقلا عن افتاء والده ان السالك في الموافقة والسبق
 كالموافق يقينا فيختلف لانما الفاتحة ويغفر له لثلاثة اركان
 طويلة الى اخر ما في موافق وعبارة وهل يلحق به اي موافق في سائر

احكامه من شك هل ادرك زمانا يسع الفاتحة لان اصل وجوبها
 في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشي منها ولان
 ادرك المسبوق الركعة رخصته وفي معناها فلا تحصل مع الشك
 في السبب المقضي له ولان التخلف لقرانها اقرب الى الاحتياط
 من ترك اكملها وحسنه فيتاخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة
 ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فان سبق به تابعه فيها
 هوفيه لم ياتي بركعة بعد سلامه في ذلك تردد للتأخير والمعمد
 كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء في ذلك اكان
 احرامه عيب احرام امامه او عيب قيامه من ركعته ام لا على ما قاله
 بعض المتأخرين انتهت **قوله** ايضا قبل اتمام موافق وهو من
 ادرك من قيام الامام قدرا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل
 لا بالنسبة لقراءة نفسه وان رجحه الرزكشي قال العلامة ابن حج
 والظاهر من تناقض وقع للتأخير ان من شك هل ادرك زمانا
 يسعها يختلف لانماها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع لانه
 تعارض في حقه اصلان عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فزجنا
 الثاني احتياطا والذي افنى به الشهاب الرملي انه يتخلف وبينه
 الفاتحة ويكون متخلفا بعدد فيغفر له لثلاثة اركان طويلة وهذا
 هو المعمد لان تحمل الامام رخصته والرخص لا بصار اليها الا بيقين
 انتهى برماوي **قوله** وهو بطي القراءة العجز خلقي في لسانه
 لا لوسوسة ظاهرة اما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط
 عنه شيء منها كعمده تركها فله التخلف لانماها الى ان يغرب
 امامه من فراغ الركن الثاني فتتعين عليه مفارقتها ان بقي عليه شيء
 منها لانما لبطلان صلاته بسرع الامام فيما بعده والاوجه

عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه وتركها
 بعده اذ تقويت اكلها قبل ركوع امامه نساء من تقصير في
 التعليم من سلكه في اتمام الحروف اي بعد فراغه منها فلا يفيد
 تركه بعد ركوع امامه رفع ذلك التقصير انتهى شرح مرور كتب
 عليه ش قوله لو وسوسة ظاهرة لم يبين ضابطها ويؤخذ من
 قول ابن حجاج ان التخلّف لهما اي الوسوسة الى تمام ركعتين يستلزم
 ظهورها انتهى ان ضابط الوسوسة الظاهرة ما يؤدي الى التخلّف
 بركنين فعليه ان يكتفي بركعتين انتهى وكتب ايضا قوله اي بعد فراغه منها اي من
 الفاتحة اما الوساك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجب
 اعادته وهو معذور وصورة ذلك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك
 او ترك بعضها كان سلك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فخرج اليها
 بخلاف ما لو ترك بعد فراغ الكلمة في اذني الحروف فيها على الوجه المطلوب
 فيها من نحو الهمس والرخاوة فان اعادها لبات بها على الوجه الاكمل
 من الوسوسة فيما يظهر انتهى **قوله** ايضا وهو بطي القراءة في
 الساج في شرح الروض وابن حجاج في التلوة ومر في شرحه يكون
 البطي البطي العجز خلق في النطق وعبارتهم والنص الثالث
 وان كان عذر بان اسرع الامام قرأه والمقدم بطي القراءة
 لعجز خلق انتهى **قوله** وبسعي خلفه ماله يسبق الخ فان انه
 ركعت وافتق امامه فيما هو فيه وهو حينئذ مسبوق فيترك
 الركعة اذا ادرك معه الركوع بشرطه الا في المسبوق وتسقط
 عند الفاتحة او بعضها وان ادركه بعد الركوع وقبل السلام تابعه
 فيما هو فيه وفاتته هذه الركعة دون التي اتي بها على ترتيب نفسه
 انتهى ابن حجاج في شرح الارشاد الصغير انتهى **قوله**

ايضا فيتمها ويسعى خلف الخ بقى ما لو كان مع الامام جماعة فكبر
 شخص للاهرام فظن احد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل
 اتمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود
 للقيام لكن هل بعد الركوع المذكور قاطعا المولاة فيستأنف قراءة
 الفاتحة او لا وان طال فيبني عليه فيه نظر والا قرب الثاني لان
 ركوعه معذور فيه فاسببه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع
 التولية وبقي ايضا ما لو كان مسبوقا فركع والمخالة ما ذكره تبين
 له ان الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع
 معه نظرا لكونه مسبوقا او لا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر
 ما فات في ركوعه لتقصير فيه نظر والا قرب الثاني ايضا للعلامة
 المذكورة ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما
 ياتي انتهى ع ش علي مرور حينئذ فان ادرك الركوع مع الامام
 ادرك الركعة والا فلا وبطل صلاة ان يتخلف بركنين فعليه ان
 مالم ينو المفارقة تامل **قوله** بان سبقه باكثر من الثلاثة المراد
 بالاكثر ان يزيد على الثلاثة ببعض الرابع لا بتمامه اما لو سبقه
 بالثلاثة وبجميع الرابع فلا يتبعه فيما هو فيه بل تبطل صلاته
 وعبارة شرح مرور المراد باكثر من ثلاثة اركان ان يكون السبق
 ثلاثة والامام في الرابع كان يتخلف بالركوع والسجدة في كلام
 في القيام فهذه ثلاثة اركان طويلة فلو كان السبق بأربعة اركان
 والامام في الخامس كان يتخلف بالركوع والسجدة في القيام
 والامام حينئذ في الركوع بطلت صلاته قاله البيهقي انتهى وكتب
 عليه الرئيسدي قوله فلو كان السبق بأربعة اركان والامام في
 الخامس اي بان لم يقصد موافقة الامام في القيام الذي صار

التي فيه واستمر على ترتيب نفسه كما به عليه السبع في الحاشية
 وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو احد احتمالات ثلاثة
 اباها السهلاب ابن قاسم في حاشية المنهج والثاني انه يشترط
 ان لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهر
 انه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجود المتابعة بالفعل وقول
 السارح الا انه قريب اذا تبعه فركع قبل ان يتم الفاتحة تخلف
 لانها ما يؤيد ما قاله شيخنا الا ان يقال انه لا يقتضي وجوب
 القصد وانما غاية ما فيه انه اذا قصد كان حكمه ما ذكر وما استظهره
 ابن قاسم يلزم منه ضعف حكم البليغي بالبطلان في الصورة التي
 ذكرها انتهى **قوله** الا لا امام قائم اي متلبس بالقيام اي وصل
 الي محل تجزي فيه القراءة كما في شرح مرر وقيل ذلك انه ان يجري
 على صلاة نفسه وان شرع الامام في القيام ما دام لم يصل الي
 حد تجزي فيه القراءة فلو اسقط قوله من السجود لكان اولى كما
 قاله القليوبي على الخطيب وعبارة البرماوي قوله الا والامام
 قائم اي متلبس بالقيام بان وصل الي محل تجزي فيه القراءة
 انتهى **قوله** ايضا الا والامام قائم من السجود الخ فلا عبرة
 بشرعه في الانتصاب للقيام او الجلوس بل لا بد ان يستقر في
 احدهما اذ لا يصدق عليه انه سبق بالاكتر الاحتمال لان ما
 قبله مقدم للركن لانه انتهى شيخنا في شرح العباب لا يقال
 ليكل عليه اعتبار الهوي للسجود فيما لو تخلف بغيره عنه في
 محل القراءة لانا نقول لما لم يغتفر لم الركن القصد لعدم العذر
 فلا يغتفر فيه وسبب الطويل فلنأمل انتهى شوهر **قوله**
 او جالس للتشهد اي الاخير او الاول لانه على صورة الاخير

انتهى

انتهى برماوي وعبارة ابن قاسم قوله او جالس للتشهد يحتمل
 ان يريد بالتشهد ما يشمل الاول فيكون التشهد الاول بمنزلة
 الركن الرابع يضر التلبس به في المشي على نظم صلاة ويحتمل ان
 يريد به الاخير انتهى ومال شيخنا ابن حج في فتاويه الى ان المراد
 الاخير واعتمد شيخنا الطبرلاوي ان الجلوس للتشهد الاول
 بمنزلة التلبس بالركن الرابع فيمنع المشي على نظم صلاة ان
 كان جالس امام التشهد قبل شروعه في هوي الركوع فلنأمل
 فان ما اعتمد قريب من جهة لم رايت شيخنا ابن حج مشي عليه في
 شرح المنهاج انتهى **قوله** ليقعه فيما هو فيه واذا تبعه فرجع
 قبل ان يتم الفاتحة تخلف لانها ما لم يسبق بالاكتر ايضا انتهى
 شرح مرر وقوله واذا تبعه اي بالقصد كما علم مما مر انتهى ربيدي
 وقوله ما لم يسبق بالاكتر ايضا يقتضي انه في الركعة الثانية
 للامام بياح له التخلف بثلاثة اركان طويلة فيكون في الثانية
 معذورا كما عذر في الاولى والذي في حاشية ابن قاسم يخاف
 هذا وعبارته لم اذا اجتمع معه في القيام كما ذكر بان تلبس
 الامام بالقيام قبل فراغه مما عليه او قبل شروعه في الهوي الركوع
 انقطع اثر ما مضى وصار التخلف بعد ذلك حكمه جديد حتى لو
 ركع الامام بعد ذلك فتخلف عنه لم تبطل صلاة الا ان تخلف
 عنه بركنين تأمين بلا عذر او لهما هذا الركوع هذا حاصل ما
 ظهر لي في هذه المسئلة وعرضته على شيخنا السهلاب ابن حج
 رحمه الله تعالى فوافق عليه وهو محتمل فليراجع وليجروا علم
 انه حيث امتنع المشي على نظم صلاة فمسي بطلت ان تعذر
 وعلم التحريم والا فلا يمكن لا اعتداد بما في به انتهى ابن قاسم

وبشبه لما قاله ما في شرح ابن حج ونصه تبعه فيما هو فيه اي ولو
كان بطي القراءة فلا يلزم هنا غير ما ذكره بخلاف ما مر في
الموافق البطي القراءة لان ما هنا رخصة فناسبها رعاية حاله
لا غير بخلاف الموافق انتهى **قوله** ايضا تبعه فيما هو فيه اي
لما في المسئ على نظم صلاة نفسه من المخالفة الفاحشة واعلم
انه هل يشترط ان يقصد التبعية او يشترط ان لا يقصد البقاء
على نظم صلاة نفسه وان لا يعزم على الايمان ببقية الفاتحة
والمسئ على نظم صلاة نفسه او لا يشترط شيء من ذلك الذي
يظهر الثالث فلا يشترط قصد التبعية ولا عدم قصد البقاء
على نظم صلواته بل يكفي وجود التبعية بالفعل بان يستمر معه
ولا يجسئ على نظم صلواته بل لو قصد بعد تلبس الامام بالقيام
المسئ على نظم صلواته ينبغي ان لا يبطل صلواته بمجرد هذا القصد
لان مجرد قصد البطل لا يبطل كما لو قصد ان يخطو ثلاث خطوات
منها اليات لم تبطل صلواته قبل السروع فيها بغيره اذا كان ركع
الامام ورفع قبل اتمام ما عليه فاتمه وركع وحقق هل يكون
مدره كالركعة لان الركعتين في حقه كالركعة الواحدة وتكون
موافقا اول حكم المسبوق فيه نظر وقد يتجه الاول سيما وقد
ادرك هذه الركعة مع الامام من ابتداءها ومن ادرك مع الامام
الركعة من ابتداءها لا يكون موافقا فليحذر وكذا اذا سمع الامام
قراءة وركع قبل اتمام ما عليه هل يتخلف كبطي القراءة فيه
نظر فليحذر انتهى ابن قاسم **قوله** ايضا تبعه فيما هو فيه
اي من قيام او جلوس فاذا جلس الامام للتشهد والمأموم
لم يفرغ من القراءة فالواجب عليه الجلوس معه ثم قام الامام

76
للركعة الاخرى فهل ينهي المأموم على ما قرأه من الفاتحة في
الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز البناء لا تقطاع قرانه بمفارقة
ذلك القيام الي قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما اذا سجد
للتلاوة في البناء الفاتحة كان تابع امامه فيها الرجوع بعد
السجود الي قيام تلك الركعة بعينه واما مسئلة ما لو قام اي
الامام وهو في المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على
قراءة لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فتأمل انتهى وخالفه في
حاشيته على المنهج واعتمد البناء في المسئتين ونقله عن ابن
العماد في القول اتمام في احكام المأموم والامام اقول وهذا
هو الاقرب والغلب اليه اميل انتهى ع س على مر وفي ق ل على
الجلال قوله تبعه فيما هو فيه وهو قيام الثانية وهل ينبغي
لها قراءة او يكفي بقراءة الاولى عنها اعتمد شيخنا الثاني اذا
لم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه قبل الركوع ركع معه وفي
شرح شيخنا ترجيح الاولى وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقي
مما لزمه ويسرع في قراءة جديدة للثانية ويأتي فيها ما وقع له
في الاولى وهكذا وعلى الثاني ايضا لو لم يفرغ مما لزمه الا في
الرابعة تبعه فيها ويغتفر في كل ركعة ثلاثة اركان لانه
بموافقة الامام في اول القيام **قوله** له حكم سنقل وان
لم يقصد موافقته بل وان قصد مخالفته **قوله** السجد سلام
من امامه زاد لفظة من ولم يقتصر على ما بعده حفاظا لبقاء
المتن على اصله من التنوين والافتقار بعد سلام امامه
لتغير ولكن ليس ضروريا وايضا يلزم ان يكون المضاف
من المتن والمضاف اليه من الشرح انتهى سوبري **قوله** كدعاء

الافتتاح اي وكما تمام الشاهد الاول واستماع قراءة الامام انتهى
سبحنا فقله اولي من تعبير بدعاء الافتتاح اي اولوية عموم
كما قد علمت وفي ع ش ما يقتضي انها اولوية ايها ونص قوله
وتعبري بسنة اولي وجه الاولوية ان ما ذكره الاصل يعم ان لو
استغل بالنعوذ او سماع فاتحة الامام لا يكون معذورا انتهى ويرد
على السارج ان تعبير بسنة يقتضي ان اذا لم يندب له دعا الافتتاح
لا يكون معذورا اذا استغل به وليس كذلك بل هو معذور في هذه
الصورة داخل في تعبير الاصل غير داخل في تعبير المتن وعبارة
سرحي مرر وان حج واللفظ الثاني وظاهر كلامهم هنا عذر وان
لم يندب له دعا الافتتاح بان ظن انه لا يدرك الفاتحة لو استغل
به كما هو المعتمد وحديثه بكل بما مر في نحو تارك الفاتحة معذرا
الا ان يعرف بان له هنا نوع شبهة لا استغاله بصورة سنة بخلافه
فيما مر وايضا فان خلف لانام الفاتحة الخش منه هذا وبشكل ايضا
بما يأتي في المسبوق مع ان سبب عدم عذره كونه استغل بالسنة
عن الفرض الا ان يعرف بان المسبوق يتحمل منه الامام فاخبط له
بان لا يكون صرف سببا لغير الفرض والموافق لا يتحمل عذره فعذر
المتخلف لا كمال الفاتحة وان قصر بصرفه بعض الزمن لغيرها لان
تقصير باعتبار ظنه دون الواقع والمحصل من كلامهم انتا
بالنسبة العذر وعدمه تدبر الامر على الواقع وبالنسبة لندب
الانبياء بنحو التعمد تدبر الامر على ظنه انتهى **قوله** الخبائث فيه
ما مر اي من اغتفار التخلف بثلاثة اركان طويلة **قوله** قبل ركوع
اي قبل ان يصل الي اقله فتشمل القبليته ما لو حصل العلم
او الشك في حال هوي قبل وصوله الي اقل الركوع فيجب عليه

العود الي القيام ليتفرغ فيه وان صار الي الركوع اقرب انتهى من
ع ش على مر **قوله** ايضا قبل ركوعه وبعد ركوع امامه اي
او بعد ركوعه وقبل ركوع امامه وعبارة البر ماوي ولو ركع
قبل الامام ثم شك لزوم العود ويوجه بان ركوعه هنا ليس
او يجوز له تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل ان يركع
بالكلية انتهت **قوله** كما مر في بطي القراءة وكذا الواتنظر سكتة
الامام ليتفرغ فيها الفاتحة فركع قبلها وقول الركني سقوطها
عنه ضعيف ولو نعم موافق تركها الي ان ركع الامام فالوجه
انه يستغل بقراءتها الي ان يخاف التخلف تمام ركنين فعليين فينبوي
المفارقة وهذا هو المعتمد وقال ابن الرفعة يفارقه ويقرا ويحس السراج
في شرح الروض انه يقرأ ويحب المفارقة وقت خوفه من المسبق وهو
المعتمد انتهى بر ماوي **قوله** لم يعد اليها اي المأموم بخلاف الامام
والفرد فلو علم الامام او المصلي منفردا ذلك او شك فيه وجب
عليهما العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن اذا عاده الامام فهل يعود
المأمومون معه او ينتظرونه او يفارقونه بالنية ام كيف الحال لم رأت
بها مشغلا عن الركني بخط بعض الفضلاء منعه اما امام اعتدل
من الركوع فشكل في قراءة الفاتحة في القيام فيلزم الرجوع الي
القيام بقصده لاجل قراءة الفاتحة لان الاصل عدم قراتها واما
حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الامام فهل ينتظرونه
في الاعتدال ويغتفر نظره اليه المضروبة ولا يركعون معه اذا ركع
بعد القراءة ام يحكم عليهم بانهم في القيام معه حتى يلزمهم ان
يركعوا معه اذا ركع ثانيا لاجل المناجعة او يسجدوا قبله وينتظرونه
فيه ولا يصبر سبقتهم له بركنين لاجل الضرورة ام كيف الحال قال

سبحنا الرمي بالاول وبغفر التطويل في الاعتدال للمضرورة لم
رجع عن ذلك واعند انهم ينظرون في السجود وبغفر سبقهم
بركنين للمضرورة وهذا هو الاصح لانه ركن طويل انتهى اقول وهذا
مفروض كما تري فيما اذا لم يعلموا من حال الامام شيئا بعدهم عنه
او كونهما سرية اما لو علموا انه ترك الفاتحة فينظرون في السجود
لم رأت ما نقل عن الرمي في ابن حج بعد قول المصنف ويصح فردة
المودي بالفاضي انما انتهى ع ش على مر **قوله** اي الى محل قرائتها
اسارية الى ان في الكلام مصنا فامقدرا ولو قال المصنف اليه لكان
اوضح انتهى ع ش **قوله** ليقرأها فيه لفظة اي بالركوع فان عاد
عامدا لما بطلت صلاة وبقي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه
او سكت فيه بعد تلبسه بركن بعده فبينا اي وكان في التخلّف له
خش مخالفة كما يعلم من المثل الانية فيوافق الامام ويبقى به
بركعة بعد سلام امامه فعلم انه لو قام امامه فقط فذلك هل يسجد
مع كونه لم يتلبس بعده بركن فبينا لان احد طرفي سكتة يقتضي
انه في الجلوس بين السجدين ومثله ما لو سكت بعد رفع امامه
من الركوع في انه ركع معه او لا فيركع لذلك اي كون تخلّفه
يسيرا مع ان احد طرفي سكتة يقتضي ان باق في القيام الذي قبل
الركوع بخلاف ما لو قام هو اي مع امامه او قبله فيما يظهر ثم سكت
في السجود عادلا وان كان الامام في القيام لانه لم يتلبس الى الا ان
بركن بعده وكذا لو كان سكتة في السجود بعد جلوسه للتشهد
الاخير على الاقرب انتهى شرح ابن حج **قوله** بل ينبع امامه الخ واذا
تبعه لم تذكر بعد قيامه للثانية ان قراء الفاتحة في الاولى حسب
سجوده ونعت به ركعته وان كان فعده عبي قصد المتابعة وهذا

مخلاف

مخلاف ما لو سكت الامام او المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام
سعيّا على نظم صلاة انفسهما فان صلاتهما تبطل بذلك ان
كانا عالين بالحكم فاذا تذكر القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر
لبطلان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهوا او جهلا
حب وتم صلاتهما بذلك ثم رأت مصرة جابه في شرح الروض
انتهى ع ش على مر **قوله** وسن المسبوق هو من لم يدرك مع الامام
زنا يسع الفاتحة بالوسط المعتدل انتهى شرح المذهب انتهى
سوبري ولو كان في الركعة الاولى انتهى سبحنا **قوله** بل بالفاتحة
اي ونحفظها حذرا من فونها انتهى شرح مر **قوله** الا ان يظن
ادراكها استئناء منقطع ان اريد بالمسبوق من مر باعتبار ظنه
ومتصل ان اريد به من سبق باول القيام لكنه يقتضي ان من
لم يسبق به يستغل بها مطلقا والظاهر خلافه وانه لا فرق بين
من ادرك اول القيام والناوذة في التفصيل المذكور وحينئذ
فالتميز بالماموم بدل المسبوق اولى انتهى ابن حج اي في قوله
وسن المسبوق انتهى سبحنا **قوله** واذا ركع امامه ولم يقرأها الخ
حاصل سئلة المسبوق انه لم يستغل بسنة وجب عليه ان يركع
مع الامام فان لم يركع معه فانتة الركعة ولا تبطل صلاة الا
اذا تخلف بركنين من غير عذر وان استغل بسنة وظن انه يدرك
الامام في الركوع تخلف لما فانه ثم ان ادرك الامام في الركوع ادرك
الركعة والافاتة ويجب عليه بعد رفع الامام تكميل ما فاته حتى
يريد الامام الهوي للسجود فان كمل وافقه فيه والافارقة وان
لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان تركها
بطلت صلاة عند ابن القاسم وقال سبحنا الرمي لا تبطل الا ان

تختلف بركنين بلائيه مفارقة واما المم فمحل وفاق انتهى سوربي
قوله تبعه وجوباً اي لأجل تحصيل الركعة اي ان التبعه
شرط في تحصيلها فلا يلزم بتركها لا يصح به استخفاف ان التخلّف
مكروه واليه يرشد كلام السارح انتهى سوربي **قوله** ايضا تبعه
وجوباً في الركوع واذا ركع فيستترط ان يعين يقينا قبل رفع الامام
رأسه من الركوع كما ياتي فمن ادرك الامام في الركوع انتهى
سوربي وكلامه هنا مفروض في سبوق ادرك الامام في القيام
وفاته جميع الفاتحة او بعضها او حينئذ فيتلخص من هذا اي
الذي قاله السوربي ومما سياتي في قول المفت ولو ادركه في ركوع
محسوب الخ ان كل سبوق ادرك الامام في القيام وفاته
الفاتحة او بعضها او ادركه في الركوع لابد في ادراكه الركعة
من الطمأنينة مع الامام يقينا قبل رفعه من الركوع وسياتي
ايضاح دليله في كلام السارح هناك انتهى شيخنا **قوله**
فاته الركعة اي وكان متخلفا بغير عذر فيكون مكروها انتهى
شرح مرور ولو ركع في هذه الحالة فالظاهر البطلان لزباد
ركوع غير محسوب ولا متابعه وهو كذلك انتهى شيخنا حف
واصله في ع سى على مرور **قوله** والابان اشتغل بسنة اي سواء
ظن ادراك الفاتحة او لا فقله قراء بقدرها راجع لقوله وس
لمسبوق ان لا يشتغل بسنة ولقوله الا ان يظن ادراكها **قوله**
بان اشتغل بسنة اي او سكت او استمع قراءة الامام كما في البراء
فقله قراء بقدرها اي او بقدر سكونه انتهى شيخنا وعبارته
شرح مرور والابان اشتغل بالسنة او لم يشتغل ليبي بان سكت
بعد محرمه زمانا قبل ان يقرأ مع علمه بان الفاتحة واجبة اما

اذا جهل ان واجبه ذلك فهو يتخلّف لما الرتبة يتخلّف بعذر قاله
القاضي انتهى وعبارته سم فرغ لو وقف عدا بلا فراءة حتى ركع
الامام جاز التخلّف ما لم يتخلّف بركنين فتجب المفارقة ولا
بطلت قاله شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهو الذي لا يحصى عنه
انتهى **قوله** قراء وجوباً اي وان لم يظن ان يدرك الامام في
الركوع بل وان ظن ان لا يدركه فيه كما مال اليه شيخنا الطبرلاوي
رحمه الله تعالى لانه قد يدركه على خلاف ظنه انتهى ابن قاسم قال
الفارقي وصورة تخلّفه للقراءة ان يظن ان يدرك الامام قبل سجوده
ولا تليها به قطعاً ولا يقرأ ذكره سله الروياني في حليته والغزالي
في احبائه لكن الذي نص عليه في الآم ان صورتهما ان يظن انه
يدركه في ركوعه والافارقة ويتم صلاته به على ذلك الا ذري
وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند ظنه ذلك فان لم يفعل
المم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفا بركنين انتهى شرح
مرر ومثله في شرح الروض ونحصله انه اذا لم يركع مع الامام
محرم عليه ولا تبطل صلاته الا بتخلّف بركنين وهذا مشكل والحكم
بالحرمة مشكل لانه اذا فاته الركوع مع الامام يكون متخلفا بركن
فعلى والتخلّف به من غير عذر مكروه كما ذكره السارح بقوله بل انه
لا كراهة ولا بطلان بتخلّفه والحاصل ان قول مرور قال الفارقي
الخ غير ظاهر ولم افهم مقصوده منه فتأمل عسي ان تفهم منه
ما يوافق المذهب المفتي به **قوله** بقدرها اي يقينا ويعلمه
بالزمن الذي يسع ذلك بخلاف من جهل الفاتحة يقف بقدرها
في ظنه اذ لا يعلم ما يسعها انتهى طبرلاوي وقال مرور هنا ايضا
في ظنه قال وينبغي ان يكون المراد انه يجب ان يقرأ قدر ما يسعه

الزمن الذي فوقيه في نحو الافتتاح بالقرأة المعتدلة ولا يجب
ان يقرأ بعد حروف ما قرأ في ذلك الزمن من نحو الافتتاح
ولعل المنجى ان يقال الواجب ان يقرأ بقدر حروف ما كان يقرأه
في ذلك الزمن بقرأة نفسه لان هذا واجب فيشتمل انتهى ابن
قاسم **قوله** لتقصير بعد حروفه عن فرض الي ستة قضيت
التعليل بما ذكرناه اذا ظن ادراكه في ركوعه فاني بالافتتاح
والنحو في ركوع امامه على خلاف عادة بان انقصر على الفاتحة
واعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها ان يركع معه وان
لم يكن قراء من الفاتحة شيئا يقتضي اطلاق الشيخين وغيرها
عدم الفرق وهو المعتبر كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولا سلم ان
تقصير بما ذكره منيف في ذلك ان لا يعبى بالظن البين خطاؤه
انتهى شرح **قوله** والشيخ الثاني هو قوله ام لا وقوله في هذا
اي ما بعد الا وقوله وما قبله هو ما قبل **قوله** يتخلف في هذا
وهو ما اذا تخلف لقراءة ما عليه من الفاتحة فيما اذا استعمل بسنة
فالا سائر لما بعد الا وهو قوله والاقراء بقدرها وقوله لا لزوم
بالقراءة مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف اي لا لزومنا اياه
بالقراءة وقوله فان لم يدرك الامام في الركوع الخ تفريع على كل
من القولين فهو محل وفاق وقوله بل يتابعه في هوية السجود
اي ان كان قد كمل ما عليه من القراءة والا وجبت عليه بنية الفارقة
عند هوي الامام للسجود فان لم ينو الفارقة بطلت صلاته
لان حديثه يصير متخلفا بركنين تعليلين وبعبارة شرح مروان
فانه الركوع ولم يفرغ وقد اراد الامام الهوي للسجود فقد
تعارض في وجوب فاما لزمه بطلان صلاة الهوي الامام

٧٥٨
للسجود لما تقرر من كونه متخلفا بغير عذر فلا يخلص له من هذين الاية
المفارقة فتعين عليه حذرا من بطلان صلاة عند عدمها بكل تقدير
انتهت وقوله فليس المراد الخ تفريع على قوله فان لم يدرك الامام
الخ ومراده بهذا التفريع الجمع بين القولين اي فمن قال انه محذور اراد
انه لا كراهة ولا بطلان بهذا التخلف ومن قال انه محذور اراد انه لا يغفر
له لانه اركان وقوله مطلقا اي في جميع احواله التي منها ادراك الركعة
واقترار الالة اركان الى غير ذلك وقوله فان ركع مع الامام الخ
محذور قوله قراء بقدرها انتهى **قوله** فان لم يدرك الامام
في الركوع الخ هذا مقابل المحذوف تقديره فان قراء بقدرها وادرك
الامام في الركوع واطمان قبل رفعه اعتدت بتلك الركعة فان لم يدرك
الخ انتهى **قوله** بل يتابعه في هوية السجود قرر شيخنا ان هذا
يحتاج لتفصيل تقديره ان كل ما عليه من القراءة ولا فلا يتابع بل ينوي
المفارقة وعلى هذا يكون كلام ما عليه السارح جاريا على معتد مر
الذي تقدم لكن الذي فهمه مروان ج من كلام السارح ان غرضه
عدم كنفية وان مراده ان المأموم يتابع الامام في الهوي سواء كمل ما
عليه ام لا وان هذا الاطلاق معتد عند وعند التحقيق لحسب ما
فهمه عنه واعتد منه مروان التحقيق انما فرعه على المرحوح وبعبارة
اي شرح مروان نقل الشيخ عن التحقيق واعتمد لزوم متابعت
في الهوي حينئذ ويوجه بانه لما لزمه متابعت حينئذ سقط وجوب
تقصير من التخلف لقراءة قدر ما حققه فوجب واجب للتابعة وعليه
فلا لزمه مفارقتها بحسب ما فهمه من كلامه ولا فعبارة صريحة في تفريجه
على المرحوح انتهت **قوله** بل انه لا كراهة اي على المعتد من ان التخلف بركن
مكروه غير مبطل وقوله ولا بطلان اي على الضعيف القائل بان

التخلّف بركن مبطل كما تقدم نقله عن عبارة **قوله** بطلت صلاة أي إن
 كان عامدا عالما واللام يعقد بما فعله انتهى شرح مراري في بابي بركعة
 بعد سلام الإمام انتهى عني عليه وفي السيد ري ما نصه قوله واللام
 يعقد بما فعله وهل يجب عليه العود لتتعمم القراءة مع نية المفارقة
 إذا هو في الإمام للسجود إذا علم بالحال إذا حركته غير معتد بها حينئذ
 فلا وجه لمضيه فيها هو فيه أولا يجب الظاهر الأول فليراجع انتهى
فصل في قطع القدوة أي في حكم قطعها جواز ذكره وكراهة ذكره
 بقوله وله قطعها الخ وقوله وما تنقطع به ذكره بقوله تنقطع قدوة
 بخروج الإمام من صلاة وقوله وما يتبعها يتبع قطعها أي يتعلق به
 أربعة أحكام ذكر الأول بقوله ولو نواها منفردا الخ وذكر الثاني بقوله
 وما أدركه مسوق الخ وذكر الثالث بقوله وإن أدركه في ركوع محسوب
 الخ وذكر الرابع بقوله ولو أدركه في اعتداله الخ ويتبع ما تنقطع به حكم
 واحد ذكره بقوله وإذا سلم الإمام الخ تأمل وقدم في الترجمة قطع
 القدوة على ما تنقطع به لانه الأهم الخلاف فيه وكونه من فعل المقتدي
 وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصلًا للاختيار
 منه ولقلة الكلام عليه انتهى عني **قوله** تنقطع قدوة الخ القدوة
 ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام فقوله لزوال الرابطة فيه تعليل
 المعنى بنفسه لأن الرابطة هي القدوة الآن يقال إنه على حذف مضاف
 تقدير لزوال محل الرابطة ومحلها هو صلاة الإمام انتهى شيخنا في عبارة
 البرماوي قوله لزوال الرابطة لأن قال هذا فيه تعليل المعنى بنفسه
 لأن القدوة هي ربطة صلاة بصلاة الإمام لا أنا نقول مراده بقوله
 تنقطع قدوة أي أحكامها من نحو تحمل سهو وخوف ونحو ذلك
 ومراده بقوله لزوال الرابطة ارتباط صلاة بصلاة الإمام انتهت

وهو في قطع القدوة ذكره

قوله أيضا تنقطع قدوة الخ أي ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة
 للقدوة الصورية وبعبارة شيخنا الزياوي قوله إلا العذر ومن العذر
 ما يوجب المفارقة أي بالنية لوجود المتابعة الصورية مكن وقوع علي
 ثوب أمامه نجس لا يعفى عنه أو انقضت مدة الخف والمقتدي يعلم
 بعضهم ذلك انتهى ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل
 وجوب النية حيث بقي الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة
 وانصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين لم يحتاج لنية المفارقة
 وهو ظاهر وبصرح ابن حج حيث قال وقد تجب المفارقة أن عرّض
 مبطل لصلاة إمامه وقد علمه قلزمه نيتها فورًا ولا بطلت وإن لم
 يتابعه اتفاقا كما في المجموع ويذهب بأن المتابعة الصورية موجودة فلا
 بد من قطعها وهو متوقف على نية وحسينه فلو استند به الإمام وانفرد
 عن المأموم انجده عدم وجوبها لزوال الصورة أي ويستغاد ذلك من
 قول السارح الآتي وقد تجب المفارقة كان رأي إمامه متلبسا بما
 يبطل الصلاة وهل يسجد لسهم الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر
 خلافه انتهى أي لأن الإمام تحمله عنه وأما لو سرى الإمام قبل اقتداء
 المأموم به فلا ينفط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما
 لحق المأموم من الخلط بمجرد اقتداءه بالإمام انتهى عني مرر وعلي
 هذا فيخص قول السارح أو غيره بما عدا السلام لما أخرج الإمام من
 صلاة بالسلام فلا يحتاج المأموم إلى نية المفارقة سواء كان موافقا
 أو مسبوقا ولو دام الإمام على صورة المصلين بعد السلام ولذلك لم
 يذكرنا فيما سبق عند قول المتن وتنقض قدوة بسلام إمامك
 المأموم تجب عليه نية المفارقة ولذلك عبر المتن هناك بالانقضاء
 وهنا بالانقطاع وبينهما فرق وهو أنه في الانقطاع يحتاج إلى نية

المفارقة كما علمت وفي الانقضاء لا يحتاج اليها هكذا عرضته على شيخنا
الحقني و شيخنا الاجهوري فاقرراه تامل **قوله** يحدث او غير اي
كوت انتهى شيخنا وفي قل على المحلى قوله او غير اي عن كل ما يبطل به
صلاة الامام ولو في اعتقاده المأموم كترك طمانينة اعتدال وترك
وضع واحد من الاعضاء السبعة انتهى وتنقطع ايضا بناحر الامام عن
المأموم تاخر غير مغتفر فتقطع القدوة بالنسبة للمأموم الذي تاخر عنه
الامام انتهى شرح **قوله** وله قطعها اي على الجديد وفي قول قديم لا
يجوز قطعها بغير عذر فيبطل الصلاة بقطعها بدون العذر انتهى من
اصوله مع شرح مرر وقوله وان كانت الجماعة فرض كفاية وان بنينا على
هذا القول **قوله** ايضا وله قطعها اي مالم يترتب عليه تعطيل الجماعة
وعبارة شرح مرر ولو ترتبت على خروجه من الجماعة تعطيلها وقتلنا انها
فرض كفاية التحج كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لان فرض
الكفاية اذا انحصر في شخص معين عليه ومحل جواز القطع في غير الجمعة
اما في الركعة الاولى منها فممتنع لما سبق ان الجماعة في الركعة الاولى
شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج منها انتهى وكتب عليه ع شى قوله
في غير الجمعة اي وما الحق بها مما تجب فيه الجماعة من المعادة والمنذور
فعلها جماعة واو في الثانية من المجموعة بالمطر فقد ببناء على ما نقل عن
السارح من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى كلها منها اما على ما تقدم
عن ابن قاسم على ابن جح من انه يكفي لصحة الثانية عقدها مع الامام وان
فارقة حلا فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية انتهى وقد تجب
نية المفارقة كان رأي امامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولم يعلم الامام
به كان رأي علي ثوبه بخاتمة غير مفعولها اي وهي خفيفة تحت ثوبه
وكشفها الزمح مثلا او رأي ثوبه تحرق انتهى شرح مرر وعبارة ابن جح

وقد تجب نية المفارقة كان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه
فلزمه بنيتها فورا والابطلت وان لم يتابعه اتفاقا كما في المجموع
ويوجه بان المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف
على نية وجوبه فلو استند بر الامام او تاخر عن المأموم التحج عدم
وجوبها الزوال الصورة انتهت وقد يراد عليه انه لو تقدم على الامام
بطلت صلاته كما تقدم اي مالم ينو المفارقة كما هو ظاهر فلو كفى زوال
الصورة عن نية المفارقة لم يبطل الا ان يفرق بتعدي المأموم
بالتقدم وعدم تعديه بناحر الامام انتهى ابن قاسم انتهى شوربي
وقوله وكشفها الزمح مثلا وهذا بناء على ما قدم من ان الظاهر هي
التي لو تاملها ابصرها بان كانت بظهر الامام مثلا اما على ما تقدم
من ان مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض باطن الثوب ظاهرا
او ما في الثوب السافل اعلا وان الظاهر هي العينية وان
الخفية هي الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئذان
لا المفارقة انتهى ع شى على مرر **قوله** نية المفارقة اي بقلبه فقط
انتهى ع شى وتقدم في الشرط الخامس عن ابن قاسم حكم ما لو تلفظ
بنية المفارقة **قوله** لانه لا يلزم بالسروع التحج واما السن فلا يلزم
بالسروع التحج واما السن فلا يلزم بالسروع فيها الا في التحج والعمرة
انتهى شرح مرر اي حج الصبي والرفيق وعمرتهما فانهما منهما
سنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى ان الوجب
يحرم عليه تمكين الصبي من القطع اما الرفيق فالحرمة متعلقة
به نفسه لتكليفه وظاهرا فتصاير على استئذان هذين ان الصبي
اذا صلى على جنازة او حضر الصلوة كان له قطعها وهو ظاهر لعدم
تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منعه من ابطال صلاة الجنازة

سقوط الفرض به كالبالغ ولما فيه من الازراء بالميت لم يكن بعيدا انتهى
ع ش عليه وقوله بمعنى ان الوبي يحرم عليه الخ مقتضاه ان حج الرقيق
والصبي ينقطع بقطعه وحجهم مكينهما منه وليس كذلك اذا لم ينقطع
الا بآردة فقط كما هو مقرر هناك **قوله** وصلاته الجنازة اي وان
تاذي الفرض بغيره كان صلي عليه من سقط الفرض به ثم صلي
عليه غير فحرم عليه قطعها لانها تقع فرضا وان تعدد الفاعلون
وترتبوا واما الواعداها شخص بعد صلاة عليه او لا فتقع له نفلا
وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياسا على المكتوبة المعادة ام لا فيه
نظر والظاهر الجواز ويفرق بان المكتوبة المعادة قبلها الفرض
وقبل الفرض واحدة لا بعينها بحسب الله ما سار منها وقيل
الفرض أحمل الصلاتين بخلاف هذه فانه لا خلاف في كونها نفلا
على ان اعادة الجنازة غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها
الا انه جوز ذلك لان المقصود منها الدعاء ظاهرا كلامهم انه
لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنازة بين كونها على حاضر او غائب
او غير وهو ظاهر لما في النطق من الازراء بالميت في الجملة انتهى
ع ش علي مرور مثل صلاة الجنازة كل ما يتعلق بالميت فهو غسله
وتكفينه ودفنه انتهى جلي وعبارته البرماوي وصلاة الجنازة
اي ولو على غائب ومثلها جميع ما يتعلق بالميت من غسل
وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عده زنازاة واعراضا عنه لانه
ازراء به بخلاف التناوب في حفر قبره وحمله لاستراحة او تبرك
ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه لاستقلال مسأله انتهت
قوله ولان الفرقه الاولى الخ لا يقال هذا محل عذر فلا يحسن
الاستدلال به على الجواز مطلقا لانا نقول كان من الجائز ان

يصلي

٧٢١
يصلي بهم في هذه الحالة صلاة بطن فخل فلم تتعيف تلك الكيفية
انتهى جلي وعبارته البرماوي قوله ولان الفرقه الاولى الخ استدلال
عليه احدي سقى كلام المصنف وذلك لان قوله وله قطعها شامل
للعذر ولعدمه فقوله او لا لانه لا يلزم بالشروع الخ استدلال
للاعم من العذر وعدمه وقوله لان الفرقه الاولى الخ استدلال
لما اذا كان لم عذرا انتهت **قوله** المطلوبة وجوبا اي كما في الصلوات
المحس وقوله او ندبا اي كما في نحو العبد ويحتمل ان اراد الاستدلال بالنسبة على
قولي الجماعة من وجوبها ونسبها وهو اولي كما هو صريح عبارة المحي انتهى
شوري **قوله** كرض مثال العذر الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله
وتطويل امام وتركه الخ مثال العذر الذي لا يرخص في تركها ابتداء
كما يعلم من شرح مرر وكتب عليه ع ش قوله يرخص في تركها ابتداء قضيه
ان ما الحق هنا بالعذر كالنظويل وترك السنة المقصودة لا يرخص
في الترك ابتداء قال مرر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل
ذلك فارق ان اراد انتهى ابن قاسم على المنهج وعلى هذا فلو كان من
عادة الامام التطويل المؤدي لذلك منعه الامام منه لما فيه من اضراء
المقتدين به ونفوت الجماعة عليهم ثم ما ذكر من ان المرخص في ترك
الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضي ان من اكل فان لم يكره
ثم اقتدي بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا نفوته فضيلة الجماعة
والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر
عن الحاضرين او عن الصلي نفسه كان حصل له ضرر بسببه حراره
وكان يزول بخروجهم عن الجماعة وتنمية لنفسه قبل فراغ الجماعة كان
ذلك عذرا في حقه ولا فلا فائدة لخروجه عن الجماعة الا مجرد تركها
انتهى **قوله** وتطويل امام اي وان كان خفيفا بان يذهب خشوعه فيها

يظهر فظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رصدا بالنطوبيل ولو
في سحر غير مطروق وغيره وهو ظاهر عند وجود المسئلة المذكورة انتهى
شرح مرر **قوله** ايضا وتطويل امام هذا مثال لما الحق بما يخص
في الابتداء وقضية كلامهم ان ذلك لا يخص في الترك ابتداء
بل يدخل في الجماعة وان كان ما ذكره من الامام فان حصل فارق
ولا فلا ولا ينبغي ان يكون من الرخص ابتداء حيث علم منه ذلك انتهى
حلي **قوله** القراءة اي او غيرهما كما لا يخفى وتعتبرهم بالقراءة جري على
الغالب انتهى شرح مرر **قوله** سنة مقصودة المراد بها ما يجبر بالسجود
كالشهاد او ما قبل بوجوبه كالسورة او ما دل الدليل على عظم قدرها
كالسبح في الركوع والسجود انتهى سويدي وعبارف ع ش على مرر
والذي يظهر في ضبط السنة المقصودة ما جبر بسجود السهو او يوي
الخلاف في وجوبها او وردت الادلة بعظم فضلها انتهى افصح وينبغي
ان مثل ترك السورة ترك التسيحات الخلاف في وجوبها وان ليس
سئلها تكبير لا تنقالات وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام
من الشهاد الاول لعدم النفوت فيه على المأموم اذ يمكنه الايتان به
وان تركه امامه بخلاف التسيحات فان الايتان بها يؤدي لتاخير
المأموم عن امامه انتهى **قوله** ولونواها منفردا في أثناء صلاة جاز قال
في المجموع وهو مكرره على النص واتفاق الاصحاب في شرح الروض
والمنحجب ان بينهما ركعتين اي بعد فليهما فلا ويسلم منها فتكون
نافلة لم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان ينقطعها ويفعلها
جماعة فان لم يفعل استحب ان ينقطعها ويفعلها جماعة انتهى ابن قاسم
على المنهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب
عليه التوصل بالقطع الى ما هو اعلا مما كان فيه انتهى ع ش على

مرر **قوله** ايضا ولونواها منفردا في أثناء صلاة جاز اي مع الكراهة
ولا تحصل به فضيلة الجماعة حتى فيما ادركه مع الامام انتهى شرح مرر
وكتب عليه ع ش وهذا بخلاف ما لو يوي الامامة في الايتان فانه لا كراهة
فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتدار بالغير مظنة مخالفة
نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاة وان خالف نظم صلاة
المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعا لغيره قاله مرر
انتهى ابن قاسم على المنهج ولعل الفرق بين ما ذكره السارح هنا
قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة
بعد المقارنة لم مطلوبة منه بخلاف ما هنا فان الاقتدار المؤدي للمتابعة
بعد الانفراد انتهى عنه وذلك يؤدي الى كنهى عن المتابعة بعد الانفراد
فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما ادركه بعد الانفراد
انتهى **قوله** ايضا ولونواها منفردا الخ اي ولو قبل قراءة الفاتحة واقتدى
بمن في الركوع فنسقط عنه الفاتحة لكن هذا ظاهر اذا اقتدى بعقب حرام
اما لو مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه
او يجب عليه قرائتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في
الموافق وفي الثاني كالمسبوق او كيف الحال فيه نظر انتهى ابن قاسم
على ابن حج اقوله الاقرب انه كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد اقتدائه
ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان
منفردا فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول السارح السابق والحاصل
ما يؤخذ من كلامهم اذ ارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعدو وعدمه
وعلى ظنه بالنسبة للذبح الايتان بغوا النفوذ انتهى ع ش على مرر
ولم يتعروا للامام اذا اراد ان يقتدي باخر ويعرض عن الامامة
وهو جاز ويصير المتقدم به منفردا ولهم الاقتدار بمن اقتدي

هو به انتهى شرح مرر وكتب عليه ش قوله وبصير المقتدون به منفردين
وعليه فلو لم يعلم المقتدون باقتداء الامام بغيره وتابعوه فبطل يتبين
بطلان تسلاتهم لاقتدائهم بمقتدر او لا اعذرهم كما لو كبر الامام الاحرام
فاقتدوا به ثم كبر ما ياتوا لم يعلموا بتكبيره فيه نظر والاقترب الثاني
اعذرهم ولا نفوتهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة الهمم الا ان
يقال تكبير الامام ما ياتوا مما ينبغي على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره
فانه قد يظهر لهم بغيره تاخره عن الامام في الموقف والافعال انتهى
وقوله الهمم الخ هذا هو المتعين فيبين بطلان صلاتهم لما تقدم
ان الاقتداء بالمقتدي لا يصح ولو مع الجهل حتى لو تبين الامام
مقتديا فانه يجب الاعادة على الامام تأمل قوله جازاي في الاظهر
ونعابله لا يجوز وتبطل به الصلاة وقد المصنف المسئلة باجرامه منفردا
لانه اذا اقتدى بها في جماعة جاز بلا خلاف انتهى شرح مرر وفيه على
الجلال خرج ما لو احرم بها جماعة لم نقلها الجماعة احرى فان كان
لبطلان الاول او فراغها فلا كراهة والافتيكم وعلى الاول يحمل قول
التحقيق انه يجوز بلا خلاف كما صور في المجموع وسئل هذه صور
الاستخلاف قوله جازاي مع الكراهة والمنسحب اتمام صلاة
ركعتين بان يغلبها فتلا لم يسلم ثم يقتدي ومحل ذلك الا ان يكون
الامام ممن يكره الاقتداء به لبدعة او غيرها ومحملة ايضا اذا تسع
الوقت بان اكتم اتمام الصلاة في الوقت منفردا فان علم انه لو
سلم من ركعتين ودخل مع جماعة وقع بعض صلاة في الوقت
او شك في ذلك حرم عليه السلام من ركعتين انتهى برماوي قوله
كما يجوز ان يقتدي الخ حاصلا انه قاس صيرورة المنفرد ما موما
على صيرورة اماما في الدوام في كل لكن قوله ان يقتدي جمع ليس

قيدا بل ولو كان المقتدي واحدا وقوله فيصير اماما اي نوي الامامة
والا فخره اقتدار غيره لا يصير اماما فكان الاول للشارح ذكر هذا القيد
ولو قال كما يجوز ان بنوي المنفرد الامامة بالمقتدي به فيصير اماما كان
اوضح قوله فيصير اماما لكن لا تحصل الفضيلة له الا من حيث نبهته
انتهى برماوي اي يدرك من الفضيلة بقسط ما صلاه من حيث
نية الامامة فاذا نواها في ركعتين من الرباعية جاز نصف الفضيلة
التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم بسطه في الشرط الرابع تأمل
انتهى برماوي قوله وتبعه فيما هو فيه اي والعق نظم صلاة نفسه
فيتبعه فيما هو فيه حتما فاما كان او ركعا او ساجدا رعاية للمتابعة
انتهى شرح مرر وكتب عليه ش قوله وتبعه فيما هو فيه شامل لما
اذا اقتدي من في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم م اليه ويترك
السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وفاقا لشيخنا الطبرلاوي وعلى
هذا فهذا يعتد له بما فعله حتى اذا قام مع الامام لا تلزمه قراءة الفاتحة
واذا وصل معه الى ما بعد السجدة الاولى كملت به ركعته ام لا فيه
نظر ويظهر لان الاول اي وعليه فلو بطلت صلاة الامام في
القيام او الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس
بين السجدة تين ثم ياتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان لمحض
المتابعة وقد زالت وسائل ايضا لما اذا اقتدي من في الاعتدال
بمن في القيام ولا مانع ايضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير
لانا نقول اقتداه به في هذه اعراض عن الاعتدال الى القيام
فهو حينئذ بصير قائما لا يعتد لا ثم التبعية فيما هو فيه ينبغي
ما لم يتم صلاة فلو اقتدي من في تشهد الاخر بمن في تشهد
الاول فظاهر انه اذا قام الامام لتبقيته صلاة عدم جواز تبعية

المأموم بل ان ساء فارقه وسلم وان ساء انتظره ليسلم معه
 انتهى ابن قاسم علي المزيج وبقي لواقندي من في المجلس بين
 السجدين بين هو في التشهد فهل له ان ياتي بالسجدة الثانية
 بعد جلوسه مع الامام للتشهد لعدم فحش المخالفة قياسا على
 ما تقدم فيما لو سلك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام
 للتشهد من انه ياتي بها لعدم فحش المخالفة لانه نظرا لا قرب
 بل المنعني الثاني لانا انما اوجبت عليه السجود لم للسك في
 الركن الذي كان فيه مع الامام والاصل عدمه وسبق الامام
 بركن لا يضر فكان السجود واجبا بمقتضى القدوة لعدم سبق
 بركنين وما هذا ليس فيه اقتداء حتى يعمل بمقتضاه فروع حال
 من اقتدي في الاثناء وهو تبعه الامام فيما هو فيه لم ان كان
 الاقتداء في التشهد الاول وافق الامام فيما هو فيه واتي بركعة
 بعد سلام امامه وان كان في الاخير وافقه فيما هو فيه لم ان في
 سجدة بعد سلام امامه وان طال ما بين السجدين لان الاقتداء
 اعرض عن المجلس وصار ما هو فيه للمتابعة وينبغي ان مثل
 الاقتداء في التشهد الاخير ما لواقندي به في السجدة الاخرة
 من صلاة بعد الطمانينة فينتظر في السجود ولا يتبعه فيما
 هو فيه واما قبل الطمانينة فيجوز ان كذلك لتمام صلاة ظاهر
 ويجوز ان يتبعه لانه يصدق عليه ان صلاة لم تتم انتهى وفي
 قل على الجلال ما نصه نعم لو اقتدي المنفرد في جلوسه الاخير
 بمن ليس فيه كقائمه لم يجز له متابعه ولا تلازم بينه المفارقة
 فينتظر فيه لانه دوام وكذا لواقندي في سجود الاخير بعد
 طمانينة وكذا قبلها وبعد وضع الاعضاء السبعة فينتظر

فيه ولا ينتظر في المجلس بعده فان كان قبل الوضع المذكور وجب
 عليه المتابعة للامام ولو في القيام وقرر شيخنا ما نصه فقال قوله وتبعه
 فيما هو فيه اي ما لم تتم صلاة المأموم وذلك بان يطمئن في السجدة
 الثانية من اخر صلاة فلو اقتدي به وهو اي المأموم في السجود بعد
 الطمانينة وفي التشهد الاخير لم يتابعه بل ينتظر في السجود في الاولى
 وفي التشهد في الثانية اما لواقندي به قبل ذلك ولو في السجود
 الاخير قبل الطمانينة فيقوم ويتابعه الى ان تتم صلاة اي المأموم
 فيستمر على متابعته حتى يسجد السجدة الثانية ولا يتابعه فيما زاد على
 صلاة سلا اذا اقتدي به وهو اي المأموم في المجلس بين السجدين
 من ركعته الاخرة والامام قائم او ركع او ساجد فيتابعه حتى يجلس
 الامام المجلس بين السجدين ويسجد السجدة الثانية وبعد ذلك
 ان كانت هذه الركعة اخر صلاة الامام فالامر ظاهر وان كانت غيرها
 فلا يقدم المأموم معه بل يفارقه او ينتظره كما يوخذ من قوله فان فرغ
 امامه او لا فكسجوف او هو فانظره افضل فان هذا يقتضي ان
 المأموم لا يزيد على عدد ركعات نفسه بل متى تمت فارق الامام
 او انتظره حتى يكمل صلاة صلاة فليست امل انتهى وعبارته الجليج قوله
 رعاية الحق الاقتداء فاذا اقتدي به وهو في الاعتدال والامام قائم
 وافقه وان لزم تطويل الاعتدال ولو اقتدي به وهو في الركوع
 او السجود والامام قائم قام من ركوعه او سجوده وبعدله بذلك
 الركوع او السجود الذي فعله قبل الاقتداء فلا يجب عليه قراءة الفاتحة
 انتهت **قوله** فانظره افضل اي اذا ارتكب هذا المكون ودار الامر
 بين ان يفارق او ينتظره فالانتظار افضل لان في القطع ابطال
 العمل واعتراضه بانه كيف يكون افضل مع الحكم بكرهه الاقتداء

اد فوات الفضيلة اي فضيلة الجماعة واجب بان سبب ذلك
ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكره وقد يقال ابطال
العمل المصحوب بالجماعة اي قطعه اولى انتهى حلي **قوله** او هو
فانظر افضل اي ما لم يلزم عليه احداث جلوس شهيد لم
يفعله الامام انتهى شيخنا وعبارة الحلبي قال ابن حجج لو اقتدي
به في الشاهد اي الاخير اي بعد ان جلس فانه ينتظر ولا يتابع
ولا يقال احداث جلوس شهيد لم يفعله امامه لان هذا استدانة
وانما لو اقتدي به بعد الرفع من السجود وقبل ان يجلس للشاهد
وجبت عليه بنية المفارقة انتهت **قوله** فانما اي فانما به ما ادر كنتم
فبفهم منه ان الذي ادر كنتم مع الامام اول صلاتهم فلذلك قال
قال السارح تكبلا للاستدلال وانما الشئ الخ انتهى شيخنا
وفي مختصر ابن ابي جعفر عن ابي فتادة قال بينما نحن نضلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم اذ سمع جلبة الرجال فلما صلي قال
ما شاء لكم قالوا استعجلنا الى الصلاة قال فلا تفعلوا اذا ائتمتم
الصلاة فعليكم بالسكينة فما ادر كنتم فصلوا وما فانكم فانما انتهى
قال سبدي على الاجهوري عليه قوله فما ادر كنتم اي القدر الذي
ادر كنتم من الصلاة مع الامام فصلوا معه وما فانكم اي منها
فانما اي وحدكم وهو دليل للسافعة حيث قالوا ما ادر كنتم
المسبوق مع الامام اول صلاة وما اي به بعد سلام الامام اخرها
لان التمام لا يكون الا الاخر لا يرفع على باقي شئ تقدم اوله
وعكس ابو حنيفة فقال ما ادر كنتم مع الامام فهو اخرها وبشهاد
له حديث وما فانكم فاقضوا والحد بيان صحيحان وقد اخذ
كل من الامامين بحديث والغي الاخر وما لك جمع بينهما فقال

يكون

يكون لما بنا في الافعال قاصيا في الاقوال وهذا حسن الوجوه
لان اعمال الحدتين خبر من اسقاط احدهما **قوله** ويقضي فيما
لو ادرك ركعتين الخ هذا مستثنى من كلام المتن اي من مقتضاه فان
قيل كيف قلتم باستحباب قرائتها فيها جيلد مع قولكم انه ليس
تركها فيها اجيب باننا لا نقول ليس تركها بل نقول لا ليس فعلها
وبه فارق نظير ايضا من صلاة العيد وهو ما لو ادركه فيها في
الثانية فانه يكبر خمسا واذا قام للثانية كبر خمسا ايضا انتهى غري
في حاشية شرح الروض انتهى شوبري **قوله** قراءة السورة الخ
المطلوبة في تلك الصلاة لانه صار منفردا اي مع عدم تقصير ولا
يجهر وتقل عن شرح العباب لا ينجح انه يكرر السورة مرتين في
بالله المغرب كما تقدم وسيأتي في صلاة الجمعة انه لو ادرك الامام
في ركوع الثانية قراء المنافقين في الثانية ولو ادركه في قيامها وقد
قراء الامام فيها المنافقين وقد سمع المأموم قراء في الثانية الجمعة
فليجهر انتهى حلي وقال الشيخ عيسى قوله ويقضي فيما لو ادرك الخ
لا يقال فعلا قضى الجهر ايضا لاننا نقول هو صفة تابعة والسورة
سنة مستقلة انتهى ابن قاسم علي ابن حجج انتهى ع ش علي مر **قوله**
ايضا قراءة السورة في الاخير بين اي حيث لم يتمكن من قرائتها
في الاوليين مع الامام ولم يقرأها معه ولا فيما اذا سقطت عنه
لسقوط متبوعها اي وهو الفاتحة لكونه مسبوقا انتهى حلي **قوله**
وان ادركه في ركوع اي وفي القيام ولم يتم الفاتحة فلا يدان بظن
مع يقينا في الركوع كما هو مقتضى التوجيه الا في السارح وقد
نص الشوبري على هذه المسئلة فيما مر عند قوله وسن لمسبوق
انه لا يستغل بسنة الخ شيخنا **قوله** واطا ان يقينا وذلك

بالمساهدة في البصير وبوضع يده على ظهره في الأعمى فراه بالسك
في المفهوم مطلق التردد الصادق بالظن وإن قوي ولذلك قال
يقينا ولم يقل علما لأن العلم قد يستعمل فيما بع الظن بخلاف اليقين
لا يكون إلا جازما مطابقا للواقع وقوله أدرك الركعة أي وإن أحدث
إمامه في الاعتدال أو فارقته فيه انتهى **قوله** قبل ارتفاع إمامه
عن أفله دخل فيه ما لو كان الإمام أبي بكر الكرمي أو زاد في الانحطاط
اقتدي به المأموم فسرع الإمام في الرفع والمأموم في الهوي وإطمان
يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر ويصح
به كلام شيخنا الزبيري وبقي ما لو لم يطمين مع الإمام قبل ارتفاعه
أكن لما قام الإمام سلك في ركوعه فأعاده فقل يعود المأموم معه للركوع
ويدرك به الركعة أو لا فإنه نظر والذي يظهر أنه إن علم أن عوده
للسك كان كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع
على الإمام ولا فلا يعود بل ينسحب عليه ذلك انتهى **قوله** على مر
أيضا قبل ارتفاع إمامه الخ هذا في المسبوق أما الموافق الذي قرأه
الفاخرة كلها فإنه يدرك الركعة بمجرد الركوع وإن لم يطمين قبل
ارتفاع الإمام عن أقل الركوع انتهى **قوله** أدرك الركعة
أي ما فاته من قيامها وقرأتها انتهى شرح مرده يؤخذ أنه لو قرأ
الفاخرة منفردا لم اقتدي بالإمام ركعا ولم يتحقق معه أدراكه
قبل قيامه عن أقل الركوع أن ركعته لا تقوت بذلك وهو لا يظهر
من احتمالين للشيخ استظهر منهما ما ذكره شيخنا وبقي
النظر فيما لو أحرم منفردا أو مضى بعد أحرامه زمن يسع الفاخرة
لم اقتدي بإمام ركع وركع عقب اقتدائه هل يركع معه حتما
وتسقط عنه القراءة ويدرك الركعة بهذا الركوع كما سئلهم

أو يتخلف

أو يتخلف ويقرأ وهو معذور فهو كالموافق لا يستقر إلا القراءة عليه
قبل أو يركع ولا تخب ركعة كل محتمل وإلعل الثاني أقرب فتأمل
انتهى شوربي وقوله وإلعل الثاني أقرب خالفه ش في حاشيته
على مر واستقر بالاحتمال الأول وقد نقلنا عبارة فيها سبق
قرينا عند قول المتن ولو نواها منفردة في أثناء صلاة جاز وتبعه تأمل
قوله أدرك الركعة أي ما فاته من قيامها أي ولا تأويل فيها لأنه
انما يباب على فعله وغاية هذا أن الإمام يتحمل عنه لعدم هذا وفي
حاشيته شيخنا الشوري على المذهب قوله أدرك الركعة أي وتوابعها
كما في المحلى في كتاب الصوم حتى لو أب جميعها كما قاله الرافعي وإن
قصر فلم يجرم حتى ركع إمامه انتهى إيجاب انتهى **قوله** على مر
أيضا أدرك الركعة قال شيخنا في شرحه أي ما فاته من قيامها
وقرائتها لم قال وظاهر كلامه يعني لأصل أنه لا فرق في أدراكها
بذلك بين أن يتم الإمام الركعة ويتمها معه أو لا كان أحدث في اعتداله
وهو كذلك انتهى وأما بالكاف إلى عدم الحصر في الحديث كان
خرج من الصلاة أو نوي المأموم مفارقة لكم بيتي النظر فيما لو أحدث
قبل رفعه من الركوع أو نوي المأموم مفارقة حينئذ بعد أن اطمان
معه فيتحمل أنها لا تدرك بذلك وهو ظاهر ما تقدم ويحتمل خلافه
فليحذر لم رأيت شيخنا في شرح العباب استوجه الثاني انتهى شوربي
قوله أيضا أدرك الركعة ظاهر كلامه أنه لا فرق في أدراكها بذلك
بين أن يتم الإمام الركعة ويتمها معه أو لا كان أحدث في اعتداله
وهو كذلك ولو ضاق الوقت أي عن ما يسع ركعة كاملة وأمكنه
أدراك ركعة بأدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاخرة لزمه الاقتداء
به كما هو ظاهر انتهى شرح مر وقوله كان أحدث في اعتداله أي

اد في ركوعه بعد ما اطمان معه وبمثل هذا قوله الالف قربا فلا يضر
 طر وحده بعد ادراك المأموم له معه وصريح بابن حج لنزاع القاضي
 في شرح العباب انتهى رسيدي عليه ومثله في شرح عليه **قوله** الخبر
 اني بكرف السابق وهو ما تقدم بعد قول المتن وكرم للمأموم انفراد
 من قوله الخبر البخاري عن اني بكرف انه دخل والبي صلى الله عليه وسلم
 ركع فركع قبل ان يصل الخ انتهى ع ش **قوله** وبالمحسوب عنه
 ولو اني المأموم مع الامام الذي لم يجب ركوعه بالركعة الكاملة بان
 ادرك معه قراءة الفاتحة حسب له الركعة لان الامام لم ينجل عنه شيئا
 نعم ان علم سهوم او حركه لم ينسب لزمنه الاعادة لتفصيله انتهى شرح
 مر **قوله** ومثله الركوع الثاني من الكسوف اي لانه بمثابة الاعتدال
 وهذا من يصلي الكسوف وامان يصلي مكتوبة فيدرك الركعة
 جت كان من الركعة الثانية كما تقدم وبما في شيخنا نعم لو افتدي
 به غير مصليها ادرك الركعة لانه ادرك معه ركوعا محسوبا وان لم يقرأ
 الفاتحة خلافا للخطب انتهى جلي **قوله** كما سبأ في باب سبأ هناك
 ان ركوع صلاة الثاني لا يدرك به الركعة ايضا لانه وان كان محسوبا
 له فهو بمنزلة الاعتدال انتهى شرح مر **قوله** وان كان محسوبا اي
 فيكون مستثنى من كلام المصنف او بغير الركوع في كلامه بغير الثاني
 من الكسوف لمن يصلي الكسوف تأمل **قوله** وبالبقيين ما لو شك
 في ادراك الخ عبارة شرح مر ولو شك في ادراك احد الاخران بان
 نرد في طمانينة قبل ارتفاع امامه عن اقل الركوع لم تحسب ركعته
 في الاظهر انتهت **قوله** ما لو شك في ادراك الخ اي اوطن بل
 او غلب على ظنه ادراك ذلك وان بعد عن الامام ولم يبره فمراة
 بالسك مطلق التردد انتهى جلي وزبادي **قوله** فلا يدرك الركعة

اي بل ياتي به لها ركعة بعد سلام الامام ويصل المصلي اخر صلاته
 لانه ساك بعد سلام الامام في عدد ركعته فلم ينجل عنه انتهى جلي
 ومثله شرح مر **قوله** فلا يضر اليه الا بيقين قد يؤخذ من هذا ان
 غلبه الظن غير كافية ونظر فيه الزكسي ونقل عن الغاري انه اذا
 كان المأموم لا يرى الامام فالمعتمد ان يغلب على ظنه انه ادرك الامام
 في القدر المجزي انتهى عمير انتهى ابن قاسم وفي قل على الجلال قوله
 واطمان اي يقينا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا تردد معه كما هو
 ظاهر في نحو بعيدا واعني واعنده شيخنا الرمي انتهى **قوله** ويكبر للتحريم
 لم الركوع ولا يضر الاطلاق حينئذ لصرف الاول للتحريم مع عدم المعارض
 والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوي السارح ما يوافق به هذا
 بسقط ما نظر به ابن قاسم على ابن حج في هذه الصورة ونص الفتاوي
 سيئل عما لو وجد الامام ركعا فكبر واطلق لم يكبر اخري بقصد الانتقال
 فهل تصح صلاة خلافا لبعضهم انتهى ع ش على مر **قوله** لم الركوع
 قال ابن حج وحينئذ لا يحتاج لنية احرام بالاولي اذ لا تعارض ويظهر
 ان محله ان عزم عند نية التحريم على انه احرام يكبر للركوع ايضا اما لو
 كبر للتحريم غافلا عن ذلك لم طراله التكبير للركوع فكبر له فلا تغير
 هذه التكبير الثانية سيما بل ياتي في الاولي التفصيل الالف انتهى
 سلطان **قوله** كغير عبارة في شرح الروض كالموافق وهي تفيد
 ان المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من نية الاركان
 كما توهم انتهى سوري **قوله** وانما قبل هو اي انما وهو الى القيام
 اقرب منه الى اقل الركوع ان كان واجبه القيام كما تقدم فان انما
 او بعضها وهو الى الركوع اقرب او اليهما على سواء لم تنفقد لافساد
 نفلا وظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو ما نعم به البلوي وينفع كثيرا

فاجاب تصح صلاته صح

للعوام وفي شرح الارشاد وتقع نفلا الجاهل انتهى جلي **قوله** بان
 نواها بها عبارة اصل مع شرح مر فان نواها بتكبيره واحدة لم تنعقد
 على الصحيح وقبل تنعقد نفلا مطلقا انتهت وكتب عليه من قوله لم
 تنعقد على الصحيح اي لا فرضا ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره ان الفرق
 في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة فيبطل الركن
 الثاني ما قصد او ركع سيق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفلا
 لعذر اذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم انتهى وعبارته
 الشيخ غيره قوله ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبير راعيا لم
 تنعقد فرضا قطعا ولا نفلا على الصحيح انتهى اقول والا قرب انعقادها
 نفلا من الجاهل لما عطل به السارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص
 بطلان العموم وايضا فالمستعمل يجوز ان يحرم من جلوس وما هنا
 ابلغ منه انتهى ع من جلي مر **قوله** سنة مقصودة اي تحتاج اليه
 هذا هو المراد بالمقصودة هنا فلا ينافي ما تقدم ان المراد بالمقصودة ما
 نجس بسجود السهو انتهى جلي **قوله** ولنعارض قرينتي الافتتاح
 والهوي اي التكبير الذي للافتتاح والتكبير الذي للهوي وان
 كان تكبير الركوع لا يدخل الابد تكبيره التحريم وان كانت تكبيره
 الركوع السنة بذونها مع الهوي اي وكل من الشربك والتعارض
 صارف لان حيث وجد الصارف فلا بد من قصد الركن كما تقدم فخلا
 ما اذا كثر تسنين فان لا تعارض انتهى جلي **قوله** ايضا ولنعارض
 قرينتي الافتتاح الخ عبارة اصل مع شرح مروان لم ينبأ شيئا
 لم تنعقد صلاة على الصحيح اذ قرينة الافتتاح تصرفها اليه فلا
 بد من قصد صارف عنهما وهونيه التحريم فقط لتعارضهما وما
 استشكله الاسوي من ان قصد الركن غير مستلزم مردود لان محل



عند عدم الصارف وهما صارف كما علمت انتهت **قوله** ايضا ولنعارض
 قرينتي الافتتاح الخ اي فلا بد من قصد معين لوجود الصارف
 وبشكل عليه مامر من انه لو عجز عن القراءة فافى بافتتاح او قعود
 لا بقصد بدلية ولا غيرها بل اطلق اعتد به مع وجود القرينة
 الصارفة ويجاب بمنع ان وجودها صارف ثم اذ عجز اقتضى انه
 لا افتتاح ولا تعود عليه لانها مقدمات القراءة وهي مفقودة فاذا
 اني باحدها لا بقصد انصرف الواجب انتهى ايعاب وقد يقال تكبير
 الركوع انما يطلب بعور التحريم وجنبه فكان القياس انصرف ذلك
 الى التحريم لانه هو المطلوب حينئذ فليتأمل انتهى سويري وفي قول على
 الجلال قال بعض مشايخنا محل ما ذكر في من هو ملاحظ لتكبيره
 الركوع اما من لم يحضر بياله بجهله بطلبها او عفلته عنها فتكبيره
 صحيحة مطلقا انتهى **قوله** فابعد الفاء عاطفة على اعتداله وجواب لو
 قوله وافقه وقوله فيه اي فيما ذكره فيه الصادق بالاعتدال وما بعده
 وكذا بقية الصابر انتهى شيخنا **قوله** من تحميد اي ربنا لك الحمد ولا
 يقول سمع الله من حمد انتهى شيخنا **قوله** ونشهد ودعاء ظاهر
 كلامه انه يوافق حتى في الصلاة على الال في غير محل تشهد وهو
 ظاهر انتهى شرح مر وكتب عليه الرئيسدي قوله في غير محل تشهد
 خرج ما اذا كان محل تشهد بان كان تشهدا اوله فلا ياتي بالصلاة
 على الال ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خراج التشهد الاول عما طلب
 فيه وليس هو حينئذ مجرد المتابعة واطنه قد تقدم في صفة الصلاة
 في السارح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب ابن حج مخالف في
 ذلك وكان السارح اسار بما ذكره الي مخالفته فليس راجع انتهى **قوله**
 ودعا اي حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

باعتبارها فلا يضر التطويل فيها وهذا لا يطلب منه فافتقر قال انتهى
 بر ماوي **قوله** ايضا لا بعد تسليم الامام اي ويجوز بعد الاولي
 انتهى شرح مرر وقوله ويجوز بعد الاولي فضبطته انه لا يجوز معها وبه
 صرح في شرح البرهجة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولي فان
 قام قبل تمامها عدا بطلت صلاته وظاهره ولو عاد او بنى خلافا
 حيث جهل التحريم لما تقدم من انه لو قام قبل سلام امامه سهوا او جهلا
 لا ينطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوبا لم يقوم انتهى
 ع ش علي مرر **قوله** وقوي كبر لقيامه اولي اي لان قول الاصل
 قام مكبرا يوهم انه لا يكبر الا اذا قام مع انه يكبر حين شروعه في
 القيام وقوله واكثر فائدة اي لان كلام الاصل لا يشمل الفعول
 مثلا وهلا قال اولي واعم كعادته ولعله للتفنن انتهى **باب صلاة المسافر**
 المسافر بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
 مسافة مخصوصة وجمعة اسفار وسمى قطعها سفرا لانه يسفر عن اخلاق
 الرجال اي يكسفها ويبتنيها وقيل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت
 والعمارة ولانه قطعة من العذاب اي جز منه قال الحافظ بن ج و
 المراد بالعذاب الالم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشقة فيه
 من ترك المألوف ولذلك سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده
 لم كان السفر قطعة من العذاب فاجاب علي الفور لان فيه فراق الاحباب
 وانهدوا فراقك كنت اخشى فافترقنا فن فارقت بعدك لا ابالي
حياي والنسي والتسلي محال في محال في محال في محال
فري هل تكب الايام سطر وصال في وصال في وصال
 ويسرعت صلاة المسافر في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير
 وقيل في ربيع الاخر من السنة الثانية قاله الددلاي وقيل بعد

الهجرة باليعني يوم ما اول الجمع كان في غزوة تبوك سنة تسع
 من الهجرة وهي اخر الغزوات وما بعد هاسترا بانتهى بر ماوي
قوله من حيث العصر والجمع اي لامن حيث الاركان والسرط
 وقدم الكلام على القصر على الكلام على الجمع لان الاول متفق عليه
 بخلاف الثاني فان ابا حنيفة بمنعه انتهى حكى قسرع قال الاسوي
 في الغارة مسئلة لنا حالة يجب فيها قصر الصلاة وصورنها
 اذا نوي المسافر تاخير الظهر مثلا الي وقت العصر فيجمعها
 معها ايضا وقصد ايضا قصر الصلاة فانه يجوز له تاخير الاحرام
 بها الي ان يفي من وقت العصر مقدار ما يسع اربع ركعات بوقع
 فيها الظهر والعصر مقصورتين انتهى الي هذا المقدار وجب عليه
 قصر ظهر بلا شك اذ لو اتىها لاخرج العصر عن وقتها مع امكان
 فعلها فيه واذا قصر الظهر واراد ان تمام العصر فالمتجه منعه ايضا لانه
 يؤدي الي اخراج بعضها والمتجه منعه والمسئلة لم ارها سطوري
 انتهى وقد قرره مرر معتداله وفي قوله وقصد ايضا قصر الصلاة فانه
 يجوز له تاخير الاحرام بها اسعارا بانه لو لم يقصد القصر لم تجز له
 التاخير المذكور وهو ما اجاب به مرر سابقا حيث سئل عن مسافر
 اخر الظهر عن اول وقتها ولم يقصد القصر فهل له تاخيرها حتى
 يبقى قدر ركعتين فاجاب بانه لا يجوز لان الاصل الانمام ولا يعتبر
 القصر الا بقصده فاذا لم يقصده كان التاخير المذكور تاخيرا لها الي
 وقت لا يسع الصلاة وهو ممنوع وسئل عن من اخر ذلك اعني الظهر
 مثلا حتى يفي ما يسع ركعتين بلا قصد القصر هل يجب القصر فاجاب
 لا قال لانه ان اخر بعد فلا شيء في اخراج بعض الصلاة عن وقتها
 او بلا عذر فقد انتم والقصر بعد لا يدع عنه التاخير فيحتمل معه

بان في الفصير بقا جميع الصلاة في وقتها وهو امر مطلوب في نفسه
فما المانع من وجوبه بها لكن فلم يلتفت لذلك فليحذر انتهى ابن
قاسم **قوله** مكتوبة قال ع ش علي مرر والظاهر انه يجوز قصر
المعادة ان صلاها او لا بقصورة ولا بنا فيه قولهم شرط القصر
المكتوبة ولان المراد المكتوبة ولو اصابته ولهذا يجوز المبني القصر
مع انها غير مكتوبة في حقه وذلك لانه قبل ان الغرض احداها
ومن ثم وجبت نية الغرض فيه فليست تعلقا محضاً منه حتى يمنع
القصر وله اعادتها تامة ولو صلاها تامة ينبغي ان يمنع اعادتها
مقصورة انتهى مرر انتهى ابن قاسم على المخرج اي وذلك لان الانمام
هو الاصل والاعادة فعل السائل لا بنا بصفته الاولى وكان مقتضاه
انه اذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الانمام هو
الاصل جاز اعادتها تامة وينبغي ان محل ذلك اذا لم يعدها اخل
في الاولى او خرجا من الخلاف والاجاز له قصر الثانية وانما هما
حيث كان يقول به المخالف وسببنا للسارح ان الاوجه اعادتها
مقصورة انتهى وفي قول علي الجلال قوله من الخمس اي ولو حسب
الاصل تشمل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهوين فله القصر كغيره
وشمل المعادة وجوباً بالغير افساد ان كان انتم اصلها على المعتمد
وشمل المعادة ندباً لكن ان قصر اصلها كما اعتمد شيخنا ولا لم تجز
قصرها كما لو شرع فيها تامة ثم افسدها وترك لغير افساد لعل
فيه تخفيفاً وحقه وشمل المعادة للافساد لان الاعادة الواجبة انما
هي فساد الاولى انتهى **قوله** مودة اي بحيث كان يدرك منها
ركعة في الوقت وان كان يصلي الباقي خارجاً على ما هو المعتد
في تفسير الاداء من انه ادرك ركعة او اكثر في الوقت انتهى

شيخنا

٧٩٢
شيخنا عليه السلام البري ساوي قوله مودة اي بقينا او الواو ابا
بان شرع فيها بعد سرورعه في السفر فاذا ادرك منها ركعة في الوقت
وهذا هو المعتد وقول العلامة الزياوي يكفي ادراك ما سبع ركعة
من الوقت بعد السروع في السفر مراده انه يجوز قصرها لتكونها
فائتة سفر خلافاً للعلامة الخطيب من منع قصرها لانها عنده
فائتة حضر ولا يجوز ان يقال انها عندها مودة بذلك الزمن
لما لا يلزم عدم صحة وصف صلاة بالقضاء والاتفاق على القضاء
قبالولم يوقع منها ركعة في الوقت وان كان سرورعه في وقت
يسعها فاكبر انتهى **قوله** او فائتة سفر قصر اي بان فائت في
السفر حقيقة او حكماً بان سافر وقد بقي من الوقت ما سبع ركعة
انتهى بري ساوي **قوله** او فائتة سفر قصر اي بقينا فهذا القيد
ملاحظ في المتن بدليل قول السارح ولا مستكوك في انها اخرج
وقوله في سفر فيه ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى
فيقتضى التركيب ان السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح اخرج
الذي ذكره السارح بقوله ولا فائتة سفر قصر في سفر غير قصر
فلذلك احتاج الي قوله بسروطه لانية فهو متعلق بقوله في سفر
وفي بعض نسخ المتن في سفر بالاضافة للضمير وهي واضحة في
اخراج ما ذكره السارح وعليها فلا يحتاج الي قول السارح بسروطه
الانية انتهى شيخنا **قوله** بسروطه لانية منها ان يكون طولها
وان يكون جازاً سواء كان واجباً او مندوباً ام مباحاً ام مكروهاً
ومنه ان يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر احمد وغيره كره صلي
الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب الفلاة وحده اي
ان ظن لحوق ضرره وقال الراكب سيطان والراكبان سيطانان

والثلاثة تركب فيكون ايضا اثبات فقط لكن الكراهة فيها اخف
نعم من كان انسه بانه تعالى يجب صار انسه مع الوحدة
كاش غير مع الرفقة لم يكن في حقه ما ذكر فيما يظهر كما
لودعت حاجة الى الانفراد والبعد عن الرفقة الى حد لا يحف
غوتهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى انتهى شرح مر
قوله فلا تقصر صبح ومغرب اي بالاجماع وحذف الساج
لان في طبقات العبادي عن محمد بن نصر المروزي جواز
قصر الصبح في الخوف الى ركعة كذهب ابن عباس انتهى
ابن رضى الدين علي المحلى **قوله** وناقلة النظر في نافلة قابلية
القصر اخر رعتها انتهى شوي اقول لا وجه لهذا التردد فان
سنة العصر ثلاث اربع ولو اراد صلاة ركعتين قصر للاربع اليهما
لم يكف بل ان احرم ركعتين سنة العصر من غير تعرض لقصر
ولا جمع صحتان كانتا بعض ما طلب العصر وان احرم علي انهما
قصر للاربع يجب انهما يجزيان عن الاربع ويسقط عنه طلب ما زاد
لم يعتد بنبوته بل الكلام في صحة النية حيث نوي ما لا يعتد به شرعا
انتهى عن **قوله** ولا شكوك في انها الخ مراده بالشك مطلق
التردد ولو برجحان قل علي الجلال **قوله** ولا فائتة سفر غير قصر
اي كونه قصيرا او سفر معصية فان كان سفر غير قصر غير هاتين
الجهتين فان فائتة تقضي في السفر تقصيرة كان كان سفرها يم
اورقيق او زوجة او جندي كما سياتي في الشرط الثالث وبعار
مر هناك ولو جاوزا المرحلتين من لم يكن له القصر قبلها قضى ما
فانه قبلها تقصيرا لانها فائتة سفر طويل كما سئل ذلك كلامهم
اول الباب بنه علي ذلك الوالد رحمه الله تعالى انتهت **قوله** واوله

مجاورة لسور الخ **قوله** ولا ان البحر بين البلد وبين القصر في الامانة
بالضرب الذي هو النقر ويخالف بينه الاقامة كما سياتي لان الإقامة
كالقنية في مال التجارة كذا فرق الراعي تبعا لبعض الراوزة قاله
الزركشي وغيره وقضيه انه لا يعتبر في نية الاقامة المكث وليس
مراد كما سياتي والمستلذان كما قاله الجمهور مستو بنان في ان
مجرد النية لا يكفي فلاحاجة لفارق انتهى شرح مر لكن سياتي
في بعض الصور ان مجرد النية ينقطع السفر وهو المذكور في
قول المتن ونية رجوعه ما كنا **قوله** ايضا واوله مجاورة سور
الخ هذا كله اذا سافر في البحر المتصل ساحله بالبلد وقد سافر
فيه عرضا فلا بد من جري السفينة او الزورق اليها اي اخرقة
فامن بالسفينة ان يترخص اذا جري الزورق وان لم يصل
اليها وظاهر كلامهم انه لا بد من وجود ذلك وان كان البلد له
سور فيكون سير الزورق بمثابة الخروج من السور وهذا اذا
سافر في عرض البحر واما لو سافر في طوله محاذيا للبحر فلا بد
من مجاورة العمران وجنبتة بخالف سير البحر سير البر لما علمت
انه مجرد مجاورة السور والعمران بعد سافرا ولو ملصقا ظهر بذلك
السور او ذلك العمران لان العرف لا بعد ركب البحر مسافرا الا بعد
سير السفينة وان كانت خارج السور والعمران انتهى جلي وعلمه
سم فرغ فقلوا عن البغوي انه يعتبر في سفر البحر المتصل ساحله
بالبلد جري السفينة او الزورق اليها واعتمد شيخنا الرمي ومر
وانه لا فرق بين ما لها سور وغيرها خلاف ما حاول في شرح الرمي
فيكون سفر البحر مخالف لسفر البر وانظر ما المراد بساحله ولعله
طرفه الاخير من جهة البر وهو السط بقى ان مر رحمه الله تعالى

قال ان جرمه الشقيقة في طول البلد لا بعد ما فرحتي بجوارها خذاما
 قاله يجب ما ظهر له ولعل المراد انها سارت على محاذاة المقدار الذي كانت
 شافعة فيه بحيث لو كانت ابتعدت في محل البشير اخبر في السفر الى جربها
 بعد بخلاف ما اذا بعدت عن السط وسارت في جبهته طول البلد ثم
 الظاهر انه يشترط في القرية ايضا مجاوزة مطرح الرياء وملعب
 الصبيان ونحو ذلك كما شئ عليه جماعة ووافق عليه من مقتضى
 ذلك ان المقدار الخارج عن توافق الذي بين ابنتها وبين سط
 البحر لا بد من مجاوزة لانه مطرح الرياء وملعب الصبيان ومحط
 الامتعة ونحو ذلك فهو معدود منها فنسط البحر متصل بما شرط
 مجاوزة ولا بد في السفر في بحرهما من جري السفينة هذا كله اذا
 لم يرد بالتاحل ما فوق السط من الارض الخالية عن الماء ولا فلا
 اشكال في توقف السفر في بحرهما على جري السفينة لانصال ساحل
 بها فليتنا مل ويحمر انتهت **قوله** مجاوزة سوري وان تعدد وان
 كان شهد ما حيث بقيت له بقية ولم يبحر بان جعل داخله سور
 انتهى حلي السور بالهجرة البقية وبعده المحيط بالبلد انتهى
 غير هكنا الخط الشيخ خضر **قوله** كبلد وقرية والفرق بينهما
 ان الاول هو الابنية الكثير المجتمعة والقرية هي الابنية القليلة
 المجتمعة وفي هذا الباب وباب المجتمعة يفرقون بين القرية والبلدة
 وفي بقية الابواب يطلقون احدها على الاخرى انتهى **قوله** سنخنا
قوله فان لم يكن له سور الخ والخندق فيما لا سور له كالسور
 وبعضه كبعضه وان حلي عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقر به الاثر
 له مع وجود السور يلحق بالسور تحوط اهل القرية عليها بتراب
 او نحو وانتهى شرح م **قوله** اوفي صوب سفر لم يتقدم في

كلامه

الكلام ما يخرج عن هذا الى كونه ان يجرى قوله في انما في منه يخرج الى
 لان لم يكن في صوب مقصده صدق عليه ان ليس له سور في الموضع
 الذي سافر منه وان صدق ان للبلد الذي سافر منه سور في
 العجلة انتهى ع **قوله** وعبارة العلي انظر هذا يخرج بما اذا لان
 المختص يخرج به صورتيان كلا سور له اصلا اوله سور غير مختص
 الا ان يقال ما ليس في صوب مقصده يقال فيه انه غير مختص بما
 سافر منه وفيه انه لم يخرج بذلك كما احاط بقري فكان حقه ان
 يخرج الى ذلك انتهت وعبارة السور في قوله مختص بما سافر منه ا
 بجانب بلده الذي سافر منه بقريته قوله اوفي صوب سفر انتهت
قوله كقري متفصلة ويشترط حينئذ مجاوزة العمران بالنسبة
 لقرية التي سافر منها لا بالنسبة للمجموع انتهى **قوله** سنخنا **قوله** فمجاورة
 عمران اي ولا بد ايضا في القرية من مجاوزة المرافق الا انه في
 الحلة والقرية والحلة مستزكان في المرافق على المعتمد انتهى
 سنخنا وعبارة ع **قوله** على م رسم الظاهر انه يشترط في القرية
 ايضا مجاوزة مطرح الرياء وملعب الصبيان ونحو ذلك كما شئ
 عليه جماعة ووافق عليه من رانتهى ابن قاسم على المنهج وبعض الهواش
 نقلا عن بعض اهل العصر بعد ما ذكره ابن قاسم هذه طريقة والذي
 شئ عليه جماعة انه لا يشترط وهو اظهر ووجهه انا اذا لم نعبر
 البساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر
 بطريق الاولي اقول وقد تمنع الاول بل والمساواة ويفرق بين البساتين
 ومرافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف مرافق
 القرية من نحو مطرح الرياء وملعب الصبيان فان الحاجة المتأكدة
 بل الضرورة داعية اليها لان اهل القرية لا يستغنون عنها فاسترطت

في قوله تعالى انما انزلناه بالقرآن من بين السماء والارض
 والقرآن الذي لا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم
 من يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم
 نعم لو لم يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم
 ايضا فجازوا فيهم انهم لا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم
 في السور التي يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم ولا يورثهم من بعدهم
 او اقصاه لاقامة فيه مدة تقطع السفر انقطع بوصوله الى محل النزول وله
 النزول وله الترخف قبله الا اذا كان قصده العود ولو لم يجر اليه من
 ينظره فلا يقصر حتى يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وان خالف العلامة
 المحلبي في بعضه حيث قال ان من قصد قبل مفارقة السور مالا ان يقم
 خارجه اقامه تقطع السفر لا ينظره سرفقة كما يقع للحجاج في اقامتهم
 بالبركة امنع عليهم القصر قبل البركة وفيها وانهم اذا سافروا الى
 جاز القصر لكن قصد مرحلتين لا دورهما انتهى برماوي **قوله** هجر بالخط
 على العام خرج ما لو هجر محروك النزول اليه انتهى شوري
 كما فهمت بالاولى وجه الاولوية انها لا تصلح للاقامة اصلا بخلاف
 البساتين **قوله** نعم ان كان الحج اسندراك على ما بعد الغاية وهو
 قوله وان اتصلنا بما سافر منه انتهى شوري قال ابن قاسم والحاصل
 من مسألة القرنيين انهما ان اتصل ببياتهما ولم يكن بينهما سورة
 اشترط مجاوزتهما وان كان بينهما سورة اشترط مجاوزة فقط وان
 اتصل بالبيان انتهى ويبدو علمه ان يقصر بمجاورة باب نزوله انتهى ع ش
 وسئل مجاوزة باب الفتوح لا يهاطرها القاهرة انتهى شيخنا حفي
قوله في بعض فضول السنة فلو كانت تسكن في كل السنة واتصل بالبلد
 فيها كالفريقين المتصلين وسباني حكمها انتهى ع ش **قوله** والقرينان

المختص بالبيان وان لم يكونا متصلين الا في بعض احوالهم في السفر
 والمرجع في الاتصال والافتصال العرف انتهى ع ش **قوله**
 لساكن خيام هو في الاصل الحج المبرور ويطلق ايضا على ما
 يقيمون فيه انتهى ابن قاسم قابضة اخيمة اربعة اعواد تقب
 وتسقف بشي من نبات الارض وجمعها خيم بحذف الهاء كثره
 وتتم بجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع ولما
 اتخذت من لباب او شعر او صوف او وبر فلا يقال خيمة بل خيام
 وقد يجوزون فيطلقونها عليه انتهى السنوي انتهى ع ش على
 م **قوله** كالاعراب وكالكراد انتهى برماوي وفي المصباح واما
 الاعراب بالفتح البدو من العرب الواحد عراقي بالفتح ايضا وهو
 الذي يكون صاحب نخعة وارتباد للكلاب وزاد الارهمي فقال
 سواء كان من العرب او من مواليهم قال فمن نزل البادية وجاوز
 البادين وظهر بظعنهم فهم اعراب ومن نزل بلاد الريف واستوطن
 المدن والقرى القريبة وغيرها ممن ينتمي الى العرب فهم عرب
 وان لم يكونوا فصحاء ويقال ستموا عربا لان البلاد التي سكنوها
 تسمى العربان ويقال العرب العاربة هم الذين تكلموا بلسان يعرب
 ابن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المسوبة الذين تكلموا
 بلسان اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام وهي لغات الحجاز وما ولاها
 انتهى **قوله** فقط اي لامع عرض الوادي والامع المهيض ولا مع
 المصعد اذا لم يعتدل كل من الثلاثة **قوله** بكسر الحاء وهي اسم
 للبيوت كما قال السارح وقد تطلق على الاهل والمراد هنا الاول انتهى
 برماوي **قوله** بحيث تجتمع الى اخره قيد لقوله او سفرقة انتهى شيخنا
 والسمر وهو الحديث ليل والنادي مجتمع القوم قال في المصباح

لما يقوم به وادى فلابد ان يكون اعمق من الوادى وحينئذ
 انما هو منحد من الوادى على من وادى مع مجاوزة عرض واد
 يتأمل وجه الانبساط بالعاطف وما هو المعطوف عليه وكتب ايضا
 ومع مجاوزة عرض واد ان قلت ما فائدة الوادى في هذا المحل وما
 هو المعطوف عليه قلت فائدة نهادفع توهم ان مجاوزة العرض معتبرة
 مع مجاوزة الحلة مطلقا وهو فاسد لما لا يتحقق مع منافاة طاهرا
 لقوله فقط فافاد بها انه تعتبر الحلة فقط ان لم يسافر في العرض
 والحلة والعرض ان سافر في العرض وحينئذ فالمعطوف عليه
 قوله حلة وهذا كله ظاهر جلي لكن قد وهم فيه بعض القاصرين
 فلينأمل انتهى سوبري والظاهر ان المعطوف عليه قوله فقط لا يقتدر
 بمجاوزة حلة اما فقط واما مع عرض الخ تامل انتهى سبخنا وفي
 قل على الجلال ولو كانت الحلة في بعض واد او بعض منهبط
 او بعض منصعد اشترط بمجاوزة بقية ذلك في الملاحة ان اخذت
 وعليه تحمل ما في شرح المنهج وغيره وتوكان لكل حلة مرافق خاصة
 بها فهي في اعتبار كل واحدة بما لها على حدتها كالقري فيما مر
 ويشترط ايضا زيادة على مجاوزة الحلة بمجاوزة عرض الواد لكن
 قال الزبادي وهي بجميع عرضها فان كانت ببعضه اكتفى بمجاوزة
 الحلة ومرافقها عرفا انتهى ومنه في شرح الروض عن ابن الصباغ
 ويرد عليه ان التصوير بذلك ينافي مع قوله ومع عرض واد
 الخ فان العينة تقتضي ان ما يقطع من عرض الوادى زايد على الحلة
 فلعلمها طريقان انتهى عن من وعبارته على من هذا وقد يقال عليه
 جئ كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة الى ذكر عرض الوادى
 اذا البيوت المستوعبة للعرض داخله في الحلة والظاهر ان

من اشترط بمجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت المستوعبة
 اشترط استيعاب البيوت المستوعبة العرض لم يكره بعد الحلة
 واعلمها طريقان احدها ما صرح به الجمهور من انه يشترط
 مع مجاوزة الحلة بمجاوزة عرض الوادى حيث كانت الحلة
 ببعض عرض الوادى لاجمعه والثانية ما قاله ابن الصباغ
 من ان الحلة بجميع الوادى فيشترط بمجاوزتها وان كانت ببعضه
 اشترط بمجاوزة الحلة فقط انتهى **قوله** واد هو ارض منخفضة
 كالخليج تنزل العرب على حافته وتخليته ليمر السيل منه انتهى
 سبخنا فحينئذ يظهر معنى الطول والعرض وفي المصباح وروى السني
 اذا سال ومنه الوادى وهو كل منفرد بين جبال او اكام يكون منفذا
 للسبل والجمع اودية ووادى القري موضع قريب من المدينة على طريق
 حاج السام نحو يومين قوله هذا ان اعتدلت اعلم ان كلمة هذا
 يوفي به لكثيرا للفصل بين كلامين متعلقان بشئ واحد وبينهما
 اختلاف بوجه كما هنا اذ المعنى هذا الذي تقدم منه سمول اطلاق
 المجاوزة لما اذا لم تعتدل المذكورات خذ لا على اطلاقه بل ان اعتدلت
 تامل انتهى سوبري **قوله** رحله كالحلة اي فيشترط بمجاوزته
 ومجاوزة ما ينسب اليه عرفا انتهى جلي **قوله** وينتهي سفر الخ لما بين
 المحل الذي اذا وصل اليه يصير مسافرا شرع بين المحل الذي اذا
 وصل اليه ينقطع سفره انتهى تقرير عزيزي وذكر لا انتهاء السفر ثلاث
 صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع وسيدكر السارح صورته
 بقوله وانما ينتهي بالاقامة في الاولى الخ اذا المراد بالاقامة في كلامه
 مضي اربعة ايام يحتاج لا مجرد النزول والمكث كما هو كذلك فيه
 صورة المتن تامل **قوله** بلوغه مبدء سفر اي ولو سكرها او ناسيا فيها

فيما يظهر وخلاف ما عرفت في سفر البحر من في السفينة يخرج
 أي أو صاحبها بالشاحل أن لم يكن لها زورق والي مغارة الزورق
 لها آخر لأن كان لها زورق حيث أبي محل اقامته في عرض البحر
 بخلاف ما لو أبي في طوله فينقطع ترخصه بحاقاته أول عمران بلده
 على ما عرفت عن ابن قاسم نقلا عن الكسارح انتهى ع ش عليم **قوله**
 مبرا سفر من وطنه أي ولو مارا به من سفره كان خرج منه ثم
 رجع من بعيد فاصدا موره به من غير اقامة انتهى شرح م
قوله من سورا وعنه أي وإن لم يدخله فيترخص الي وصوله
 لذلك لا يقال القياس عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العبرات
 أو السور كما أنه لا يصير مسافرا إلا بخروجه منه لا بالقول المنقول
 الأول والفرق أن الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر
 وتحققه إنما يكون بخروجه من ذلك وأما السفر فهو على خلاف الأصل
 فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل انتهى شرح م **قوله** من وطنه
 متعلق ببلوغ على أنه مفعول أول ومبدأ مفعول ثاني على حدة
 بلغت من تربة التي ويصح أن تكون من تبعيضية وهي ودخولها
 في محل نصب على الحال والتقدير ببلوغه مبدأ سفر حاله كونه
 بعض وطنه أو بعض موضع آخر الخ وقوله من سورا وغيره
 بيان للمبدأ انتهى شيخنا **قوله** أو من موضع آخر أي غير وطنه
 وإن كان مقاما فيه اهله لأنه لا تلازم بين الإقامة والتوطن وقوله
 رجع من سفره اليه كان يخرج الشامي من مصر الي مكة لم يرجع
 من مكة الي مصر وقوله أو لا كان يخرج الشامي من مصر الي مكة
 فاصدا مكة فإنه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية المذكورة
 لأن وصوله سور مكة يصدق عليه أنه بلغ مبدأ سفره أي غير هذا

المسافر فلهذا لا يفي به السارح لعدم تحققه ببلوغه المبدأ
 مبدأ سفره فانه بذلك انتهى شيخنا ح ومحل انتهاء السفر
 وانقضاؤه ببلوغ مبدأ السفر من الموضع الآخر إذا أسرع في الإقامة
 التي نواها وهي المطلقة في الأولى والأربعة فما فوق في الثانية
 أما لو نوي الإقامة المذكورة في الموضع الآخر قبل وصوله اليه وصل
 اليه ولم يشرع فيها بان كان بينه وبينها عرض من حيث كافيح الحاج
 من دخول مكة قبل الوقوف بنحو يوم ناوب الإقامة بها فوق
 أربعة أيام لكن بعد الرجوع من عرفة فلا ينتهي سفرهم بمجرد وصولهم
 مكة قبل الوقوف لأنهم لم يشرعوا في الإقامة التي نواها
 وإنما يشرعون فيها بعد رجوعهم من عرفة ومنى فلا ينتهي سفرهم
 إلا بوصول مكة بعد الرجوع المذكور انتهى ح ل بقصر وفي شرح
 م رمانصة وما يقع كثيرا في زماننا من دخول بعض الحاج مكة
 قبل الوقوف بيوم مع عزهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم
 من منى أربعة أيام فأكثروا هل تنقطع بسفرهم بمجرد وصولهم
 مكة نظرا لنية الإقامة بها ولو في الأثناء أو يستمر سفرهم الي
 رجوعهم اليها من منى لأنه من جملة مقصودهم فلا تأثير لنيةهم
 الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الأبعد الشروع فيها وهي
 إنما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك
 مجال وكلامهم فحمل الثاني أقرب كما قاله بعض أهل العصر
 انتهى و مراده بالبعض ابن حج انتهى ع ش عليه **قوله** وقد نوي
 الحج هذه الجملة نعت لقوله أو موضع آخر والعايد على المنعوت
 الهاء في به ويصح كونها حالا من موضع آخر كما درج عليه السارح
 بدليل تقديره نذ والمسوق للحج الحال من التكرار تخصيصها

الجفت وهو قوله آخر الزمان هو الياء في قوله وهو
 مستقل بآية الحجته حال من الضمير في قوله في علي الياء
 حال من آية في هذه الآية واللام في قوله في علي الياء
 أو موضع آخر كما علمت أما بلوغه وقت فينتهي به السفر
 مطلقا أي سواء نوي قبل وصوله أو بعده أو لم ينو أصلا وسواء
 كان مستقلا أو غير مستقل انتهى **قوله** أيضا وقد
 نوي قبل أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية
 مأكنا أو مكانا أو قول السارح في بيان مفهوم هذين القيدين
 إنما إذا لم يوافق صادق بما إذا كان المسافر ذا حاجة أو لم
 يكن لكن صدقة غير مراد بل ينبغي تخصيصه وقصره على ما إذا
 له يكن ذا حاجة وأما إذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره المتن
 بقوله وباقائه الخ فهو مفروض في ذي الحاجة الذي له
 ينو قبل بلوغه سواء نوي بعده أو لم ينو أصلا ففي هاتين
 الحالين ينتهي سفره بحجرك الملك والنزول ولا يتوقف انقضاء
 على النية فيما إذا نوي بعد النزول والملك فعبارة قول
 المتن وباقائه الخ بعض مفهوم قوله وقد نوي قبل البعض
 الآخر هو ما ذكره السارح بقوله أما إذا لم ينو الخ كما علمت
 من تخصيصه وقصره على غير ذي الحاجة انتهى **قوله** أيضا عليه
قوله أما مطلقا أي غير مفيد بزمان الشروع **قوله** وباقائه
 الخ معطوف على قوله ببلوغه الخ وهذا بالنظر للفظ وأما
 بالنظر إلى المعنى فهو معطوف على قوله نوي قبل الخ فهذا
 أيضا راجع للموضع الآخر لا لوطئه أيضا خلافا لما يوجه هذا
 التعبير من رجوعه إليهما وقصر هذا المعطوف على الموضع

الآخر

لا يخرج من حيث هو في قوله في علي الياء في قوله وهو
 المستقل بآية الحجته حال من الضمير في قوله في علي الياء
 حال من آية في هذه الآية واللام في قوله في علي الياء
 أو موضع آخر كما علمت أما بلوغه وقت فينتهي به السفر
 مطلقا أي سواء نوي قبل وصوله أو بعده أو لم ينو أصلا وسواء
 كان مستقلا أو غير مستقل انتهى **قوله** أيضا وقد
 نوي قبل أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية
 مأكنا أو مكانا أو قول السارح في بيان مفهوم هذين القيدين
 إنما إذا لم يوافق صادق بما إذا كان المسافر ذا حاجة أو لم
 يكن لكن صدقة غير مراد بل ينبغي تخصيصه وقصره على ما إذا
 له يكن ذا حاجة وأما إذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره المتن
 بقوله وباقائه الخ فهو مفروض في ذي الحاجة الذي له
 ينو قبل بلوغه سواء نوي بعده أو لم ينو أصلا ففي هاتين
 الحالين ينتهي سفره بحجرك الملك والنزول ولا يتوقف انقضاء
 على النية فيما إذا نوي بعد النزول والملك فعبارة قول
 المتن وباقائه الخ بعض مفهوم قوله وقد نوي قبل البعض
 الآخر هو ما ذكره السارح بقوله أما إذا لم ينو الخ كما علمت
 من تخصيصه وقصره على غير ذي الحاجة انتهى **قوله** أيضا عليه
قوله أما مطلقا أي غير مفيد بزمان الشروع **قوله** وباقائه
 الخ معطوف على قوله ببلوغه الخ وهذا بالنظر للفظ وأما
 بالنظر إلى المعنى فهو معطوف على قوله نوي قبل الخ فهذا
 أيضا راجع للموضع الآخر لا لوطئه أيضا خلافا لما يوجه هذا
 التعبير من رجوعه إليهما وقصر هذا المعطوف على الموضع

ر الوكره وعظم بقا كراهة ذلك طريق انتهى شرحه **قوله** فلا
 يتجرى بغيره بل لا يجد بلوغه بعد السفر انتهى **قوله** بالاقامة
 في الاولى ليس معنى الاقامة هنا معناه في غير منة المتن بل هنا بخلاف
 اذ هي في عبارة المتن عبارة عن مجرد المكث والنزول وان لم ينص
 الايام الاربعه وهذا عبارة عن معنى الاربعه بكما لها فرق بين
 الايامين من هذا الوجه بل ومن وجه اخر وهو ان الغرض في صورة
 المتن ان المسافر ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم الخ والغرض في
 هذه اي صورة السارح ان المسافر ليس ذا حاجة تامل سنجنا وال
 في قوله بالاقامة في الاولى عوض عن الضمير اي باقامتها اي الاربعه
 المتغيره بكونها صحيحة فخرج ما لو اقام اربعة منها يوما لدخول
 والخروج فلا ينقطع سفره بتلك الاقامة فتقول السارح وانما لم يجب
 الخ راجع لهذا المفهوم على الوجه المذكور في تقديره وبحاجه لرجوعه
 المذكور في تقديره وبحاجه لرجوعه للمتن ايضا في تقديره بقوله
 صحاح بل المذكور في اصله وشرح م رانما هو تقديره في مسئلة
 المتن فقتضاه ان كان على السارح ان يقدم قوله وانما لم يجب الخ
 عند قول المتن او اربعة ايام صحاح ولعله اخبر الى هنا لاجل
 ان يرجع للمفهوم على ما تقر كما يرجع للمنطوق فتدبره في هذا
 الصنيع **قوله** في الاولى هي قوله اما اذا لم ينو الاقامة وقوله في
 الثانية هي قوله او نواها بعد بلوغه هكذا اخذته من نصيبه
 انتهى شوبري **قوله** والتقييد بالمكان فيها اي في الثانية وقوله
 ووقع لبعضهم هو لا ذرعي وقوله في غيرها اي وهو مسئلة
 المتن لا يتقيد بالمكان حال النية وانما يتقيد به مسئلة السارح
 وهي ما اذا نوي بعد الوصول انتهى سنجنا **قوله** ولا اصل فيها

ذكر

فيكون في الامور المذكورة قولهم اما الاول فانه لا يفتقر الى اقامة
 فاستدل في الاولى من هاتين المسائلين بخروج المتن من
 واستدل على الثانية بالقياس بقوله والحق باقامتها الخ فانه
 استدلال على دعوى اخراي تاخيل **قوله** يفهم الماهر اي في
 عمر القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسببه ان الكفاية للغير
 صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في عمره الحديبية سنة ست
 استقاموا معه على ان يدخلها العام القابل سنة سبع ويعتمر وتقيم فيها
 الالة ايام فقط وفي البخاري لما اراد ان يعتمر في ذي القعدة يوم الحديبية
 انزل الى اهل مكة يستأذنه فدخل مكة فاسترضوا عليه ان لا يقيم بها
 اذا دخلها في العام القابل الا ثلاث ايام بالباقيها فلما دخلها في العام
 العام المقبل وضعت الايام الثلاثة اذ اعلموا انها امر صاحبك
 فليبرئ من فقهه في الاجل فذكر ذلك علي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال نعم فارتحل انتهى **قوله** وكان يحرم الخ اي قبل الفتح واتي به ليليه
 على ان الثلاثة ليست اقامة لان الاقامة كانت محرمة عليهم انتهى
 سنجنا واسم كان ضمير الشأن وخبرها جملة يحرم الخ انتهى شوبري
قوله وفي معنى الثلاثة اي في الحديث فصح استثناء يومي الدخول
 والخروج وبهذا استقط ما للشيخ عمير في هذا المقام انتهى شوبري
 وقد نقل اسم عبارة عمير فقال قوله وفي معنى الثلاثة ما فوقها هذا
 غير محتاج اليه لان المراد بالثلاثة في الحديث غير يومي الدخول والخروج
 وفرض اقامة زيادة على الثلاث فحيث لا يبلغ الرابع وتكون الثلاث
 غير يومي الدخول والخروج غير مقبول فتأمل انتهى عمير **قوله** وانما
 لم يجب يوم الدخول والخروج الخ عبارة اصله مع شرح م رولا يجب
 منها اي الاربعه يوما او ليلتنا دخول وخروج علي الصحيح اذ في الاول

الخط في الثاني الرحيل وهو انما يشغال السفر المتخلف
 ثم خص به فارق حسابا في مدته مع اخذ حجب اعتبار اليلة
 من ايام الحديث وانه كان في اثناء يوم وليلة وقول الزركشي لو دخل ليلة
 لم يحجب اليوم الذي يليه من رودة الثاني بحسبان كما يجب في مدة
 الحجب يوم الحديث ويوم التمتع وقرئ الاول بان المسافر لا يستوعب
 النهار يسير وانما يسير في بعضه وهو في يومي وحوله وحروجه سار
 في بعض النهار بخلاف الليل فانه يستوعب لليلة انتهت
 اما لو نوي الإقامة اخذ هذه الزينة الكلام على المفهوم الذي ذكره بقوله اما
 اذ لم ينو الإقامة اخذ وفيه ايضا مفهوم القيد الثالث في المتن وهو
 قوله وهو مستقل واهل عذر السارح في توسط الاستدلال بالخبرين
 والقياس بين خلال الكلام على المفهوم ان الخبرين والقياس انما
 يثبتان بعض المفهوم وهو ما قدمه عليهما واما بقية المفهوم فلم توجد
 من دليل المذكور فلذلك اخرجها عنه واستدل على بعضها بدليل عقلي
 حيث قال لان سبب القصر السفر تامل **قوله** وكذا لو نواها فيها اي
 في الثانية وهي ما اذا نوي بعد البلوغ وقوله او في سدة الكتاب
 وهي ما اذا نوي قبل البلوغ المذكورة بقوله وقد نوي قبل الخ تامل
 لكن لا يبعد انه لو نوي الإقامة ما كفا وهو قادر على مخالفة كسواء
 اهل مصر وصمم على قصد مخالفة الترتيب بينه انتهى عن شمس على مر **قوله**
 ولو غير محارب اي مقاتل وعرضه بهذه العاية السرة
 على قوائمه ضعيف لم يخص الترخيص بالمقاتل وبقي
 قولان ضعيفان ايضا لم يرد عليهما لعل السدة
 ضعيفهما الاول قبل يترخص ابدأ والثاني قبل
 يترخص اربعة ايام فقط وبعبارة اصله مع شرح

من وقيل يقصر اربعة فقط غير كاملة لان القصر
 يتبع ليلة إقامة الاربعة كما تقدم في عملها انما
 لانه ابلغ من الليلة وفي قول يقصر ابد لا
 لظاهر انه لو دانت الحاجة لأم القصر وقيل
 الخلاف فيما فوق الاربعة في خاتمة القتال لانه
 التاجر ونحوه كما المتفق فلا يقصران فيما فوقها لان
 الوارد انما كان في القتال والمقاتل اخرج الترخيص
 واجاب الاول بان الترخيص انما هو وصف السفر
 والمقاتل وغيره فيه سواء انتهت **قوله** اقامتها
 بمكة عبارة مرزوانج بعد فتح مكة وهي
 ظاهرة انتهى عن سب وروى انه اقام سبعة
 عشر وتسعة عشر وعشرين وحمل الاخير
 على حسان يومى الدخول والخروج والزي
 قبله على احدها والاول على فوات يوم
 قبل حضور الراوي له انتهى عن سب على
 الجلال **قوله** الحرب هو اذن بفتح الهاء
 وتخفيف الواو اي لاخل حرب هو اذن ا ب
 لاجل انتظار الخروج الحربهم فالمراد انه
 كان يقصر في مكة قبل الخروج
 الحرب هو اذن وليس المراد انه كان
 يقصر وقت المماصره كما عثر به بعضهم
 اذ هذا ليس في كلام السارح وهو اذن اسم

لتبينه في هذه السورة من سبعة سبلي
 الله عليه وسلم صلاتا مقربين لحديث
 وهو مضطرب قريب الجعارة وبعد ان
 عاينه سبلي الله عليه وسلم وتقدم
 الله تعالى عليه ذهب للطائف وغرا اهله
 وتقدم الله تعالى به ثم رجع الى الجعارة
 فقب غنينة هوارث هناك تامل
 وقيس بالمحارب اي الذي في الحديث
 لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان محاربا اي منتظرا للحرب انتهى بتبخنا
قوله وفارق ما لو علم اي فارق
 المسافر الذي توقع اربه كل
 وقت حيث يقصر لما يركب عشر يوما
 المسافر الذي علم ان اربه
 لا ينقض في الاربعه حيث ينتهي
 سفره بمجرد الاقامة كما ذكره
 في المتن بقوله وباقامته الي
 آخر وعرضه بهذا الرد
 على القول الضعيف الذي سوي

الضعيف

الضعيف الذي سوي بين الاول والثاني امتناع القصر فيما زاد على
 الاربعه كما علمت من عبارة اصله وشرح **قوله** وبنيته رجوعه
 ما كما اي ولو كان لا يصح الاقامة شرح الرجوع وسكن الخارج
 عن محنته هذا القيد وحكمه ثم لو نوي الرجوع وهو ساير الجهة
 مقصده فلا ينقطع مقصده بهذه النية لان نية الاقامة مع السير
 غير مبرم فنية الرجوع معه كذلك انتهى شرح **قوله** وهو
 ساير جهة مقصده كذا قيد بهذا القيد ابن حج وفي الرئيس ي
 على مر ان هذا التقييد قصور وان لا فرق في سيره بين كونه
 لجهة مقصده او غيره تامل **قوله** ايضا وبنيته رجوعه الخ اي
 وهو مستقل انتهى شرح مراد ابن حج وخرج غير المستقل فلا اثر
 لنيته الرجوع ولا لتردده فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار
 راجعا والمحل قريب ففيه نظر ولا يبعد الانقطاع فان كان
 المحل بعيدا فينتج الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص
 بالسفر انتهى ابن قاسم على ابن حج **قوله** ولو من طويل اي ولو
 من سفر طويل بان كان نية رجوعه بعد قطع مرحلتين فاكثر
 وقوله ولو من قصير اي ولو من سفر قصير بان كان نية رجوعه
 قبل قطع مرحلتين تامل **قوله** لا الي غير وطنه الخ منطوق هذا
 ثلاث صور بينها بقوله بان نوي رجوعه الي وطنه اي الحاجة
 اولاهاتان مهورتان والثالثة قوله او الي غيره الخ ومفهومة
 صورة واحدة ذكرها بقوله فان نوي الرجوع الخ انتهى بتبخنا
قوله في ذلك الموضع اي الموضع الذي نوي فيه الرجوع وعبارة
 شرح مراد منقطع قصره ما دام في ذلك المنزل كما جزوا به انتهت
قوله فان سافر اي لمقصده الاول او غيره ولو لما خرج منه

انتهى شرح مر **قوله** وكيفية الرجوع الى في المسائل الاربعة الثلاثة
المنطوق وواحدة المفهوم تأمل **فصل** في شروط القصر
وما يذكر معها عبارة شرح مر وتوابعها انتهت اي في التفارب
على الشروط التي ذكرها من قوله والا فضل صوم لم يقصر الخ
قوله شروط ثمانية وهي طول السفر وجوانزه وعلم المقصد
وعدم الربط بغيره ونية القصر وعدم الممانعة لها وادام السفر
والعلم بالكيفية وستأتي انتهى بر ماوي **قوله** احدها سفر طويل
هل لا قال طول سفر كما قال نايها جواز واجب بانه لو عجز بما ذكر
لا وهم ان المرحل الطول وانه قبل طوله لا ترخص له انتهى شو بري
ويجاب ايضا بان المعبر هو السفر فقط والطول وصف له انتهى ع ش
قوله سفر طويل لغرض الشرط مجموع هذه المعاني الثلاثة
فهو مركب منها وهذا نظير العلة المركبة من سبب **قوله** وان
قطعه في لحظة فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقبلا
فكيف يتصور ترخصه فيها قلنا لا يلزم من وصول المقصد
انتهاء ترخصه لكونه نوي فيه اقامة لا لقطع السفر وان المراد
باللحظة القطعة من الزمان التي تسع الترخص انتهى زيادي
قوله لغرض صحيح اي ديني او دنيوي ولو بقصد ان يباح
له القصر انتهى حلي ومثله شرح الروض وقوله ولو بقصد
ان يباح له القصر بيا فيه ما ياتي من انه اذا كان الغرض في العدول
مجرد القصر لا يقصر فاذا كان قصد القصر ليس غرضنا صحيحا
للعديل فكيف يكون غرضنا صحيحا في اصل السفر تأمل الا ان
يقال المذكور هنا قصد باحة القصر وفيما ياتي قصد القصر
ففرق بينهما لم رأت له اي للحلي فيما ياتي مانصه وقوله

لغرض صحيح اي غير قصر الصلاة فقصر الصلاة ليس في الاخر
بخلاف قصد باحة القصر لانه لا يلزم من اباحته وجوه انتهى
قوله او عدل لغرض غير القصر صورة المسئلة ان مقصده له
طريقان طريق قصير لا يبلغ مرحلتين وطريق طويل يبلغها
فسلك الطويل وخرج ما لو كانا طولين فسلك اطولها ولو
لغرض القصر فقط فانه يقصر فيه جزءا انتهى من شرح مر **قوله**
غير القصر اي غير القصر وحده فالشرط بين القصر وغيره
لا يقصر وانما المقصر قصد القصر وحده انتهى شو بري **قوله** وتنزه
وهو إزالة الكدرات البشرية وقال شيخنا الحفني هو روية ما تبسط به
النفس لازالة هموم الدنيا انتهى وفي المختار التنزه معرفة ومكان
تنزه وقد تنزهت الارض بالكس تنزه بالفتح تنزه اي تزيت
بالنبات وخرجنا تنزه في الرياض واصله من البعد قال ابن
السكيت ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم خرجنا تنزه في
اذا خرجوا الى البساتين قال وانما التنزه التباعده عن المباهة ولا يركب
ومنه قيل فلان يتنزه عن الاقدار ويتنزه نفسه عنها اي يباعدها
عنها والتنزه البعد من الشر وفلان تنزه كزعم اذا كان بعيدا
من اللوم وهو تنزه الخلق وهذا مكان تنزه اي خلا بعيدا
من الناس ليس فيه احد انتهى ولا يخفى ان التنزه هنا حامل على
سلوك ذلك الطويل وليس حاملا على اصل السفر بل الحامل
عليه غير كالتجارة مثلا فلا ينافي ما تقر رانه لا بد ان يكون الحامل
على السفر غرضا صحيحا وليس التنزه منه وفي شرح شيخنا
انه لو كان لازالة مرض ونحوه كان غرضا صحيحا انتهى حلي
وزيادي فحينئذ تحيل السارج بالتنزه لاني في تحيله معه بالتفعل

ولو قصر بالتنم كما صنع بعضهم وذلك لان تمثيله بالتنم انما هو
لغرض الحمل على العدول الى الطويل وتمثيله بالتنفل انما هو
لغرض الحمل على اصل السفر فالحاصل ان التنم لا يصح ان
يكون غرضا حاملا على اصل السفر ويصح كونه غرضا حاملا على
العدول الى الطويل وبعبارة ابن حج وكذا لو سلك الطويل لمجرد
تنم على الوجه لانه غرض مقصود اذ هو ازالة الكدورة النفسية
برؤية مستحسن يسغرها عنها ومن لم لو سافر لاجله قصر ايضا
بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء وعند العدول لانه غرض فاسد
ولزوم التنم له لانظر اليه على انه غير مطرد انتهت وبعبارة شرح
مر وسئل كلامه بالوكان الغرض في العدول تنمها لانه غرض
صحيح انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ اي في شرح الروض ان
الوجه ان يفرق اي بين التنم هنا والتنفل الا في بان التنم
هنا ليس هو الحمل على السفر بل الحمل عليه غرض صحيح كسفر
التجارة ولكنه سلك ابعد الطريقين للتنم فيه بخلاف مجرد
رؤية البلاد فيما ياتي فانه الحمل على السفر حتى لو لم يكن هو الحمل
عليه كان التنم هنا او كان التنم هو الحمل عليه كان كسفر
رؤية البلاد في تلك انتهى وهو المعتمد وان توزع فيه وبه يعلم
انه لو اراد التنم لازالة مرض ونحوه ولو لم يجز به طبيب كان
غرضا صحيحا اذ خلا فيما قدمه فلا يعترض عليه به انتهت **قوله**
وان عدل الى الطويل لا لغرض الخ قال الا ذري لو سلكه غلطا
لا عن قصد اوجه الاقرب فالظاهر انه بقصر ولم اره نصا
انتهى رمي انتهى سوبري **قوله** او لمجرد القصر اي للقصر المجرد
عن غرض اخر وهو من اضافة الصفة الموصوف فتفيد العبارة

انه لو قصد القصر وغيره معا لا يضر انتهى سبخنا وبفارق ما هنا
جواز الافتداء بمن في الركوع بقصد سقوط الفائحة عنه بان
الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقا في الجملة بخلاف القصر
وبان الجماعة مشروعة سفر او حضر بخلاف القصر فكانت اهم
عنه وبان فيه استقاط سطر الصلاة بخلاف الافتداء المذكور
وايضا ذاك الاستقاط خلفه تحمل الامام بخلاف هذا لاخلف له
انتهى سوبري **قوله** هاشمية بالرفع والنصب انتهى ع ش علي
مر **قوله** بسير الانتقال عبارة المختار النقل واحد الانتقال
كحمل واحمال ومنه قولهم اعطه ثقله اي وزنه انتهت ومنه تعلم
ان في الكلام تجوز لان المراد بالانتقال الابل الحاملة للانتقال
اي الاحمال وكان العلاقة المجاورة فسميت الابل انتقالا باسم
احمالها التي على ظهورها تامل **قوله** ايضا بسير الانتقال اي على
الوجه المعناد من النزول لاستراحة واكل وصلاة اي الحيوانات
المتقلة بالاحمال وظاهره انه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور
على الستة المساج ان المراد بسير الابل انتهى جلي وبعبارة
السوبري قوله بسير الانتقال وهي الابل المحملة لان خطوط البعير
اوسع حينئذ كذا في كتاب الذريعة في باب الاثني انتهت **قوله**
فقد كان ابن عمر وابن عباس الخ ولا يعرف لها مخالف انتهى شرح
مر اي فهو من قبيل الاجماع السكوني وهذا وجه في تقريره كماله
غير ما اشار اليه السارح بقوله ومثله انما يفعل بتوقيف **قوله**
اربعة برء بضم الباء الموحدة والراء المهملة وهو فارسي معرب
انتهى بر ماوي **قوله** غلقة البخاري التعليق حذف اول السند
ولو الي اخره انتهى ع ش كان يحذف الراوي سبخه ويرقى لمن

فوقه او يحدف الجميع وقوله بصيغة المجزوم لا بصيغة التمريض
 كقيل وروي وقوله بتوقيف اي سماع من النبي صلى الله
 عليه وسلم او رؤية فعله انتهى سنجنا عبارة المجلي قوله
 علقه البخاري اي اسقط سنجنا فالتعليق اسقاط مبداء السند
 واحد كان او اكثر انتهت اي ولو كان الحدف الى اخر السند فان
 كان الحدف اخر سمي مرسلا وان حذف من وسط السند واحد
 سمي منقطعا او اكثر سمي معضلا وقد تجتمع في حديث واحد
 انتهى عبد البر **قوله** واسنده اليه اي الى ابن عمر فقط بل وورد
 ايضا ان ابن خزيمة رفعه الى النبي عن ابن عباس وعليه فلا اشكال
 لانه صار مرفوعا انتهى اظفني ومراة في الاشكال الذي اشار
 السارح الى جوابه بقوله وعمله انما يفعل الخ انتهى سنجنا **قوله**
 بتوقيف اي سماع او رؤية من السارح اذ لا يدخل للاجتهاد فيه فصيح
 كونه دليلا ونقل القاضي ابو الطيب ان ابن خزيمة رواه في صحيحه
 عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا انتهى برماوي **قوله** الا ياب
 معه الظرف متعلق بحسب الذي بعده ولو قال الا ياب فلا يحسب
 معه لكان اوضح **قوله** والغالب في الرخص اشار بقوله والغالب
 الي ما هو الراجح في الاصول ان الرخص يدخلها القياس انتهى
 ع **قوله** والمسافة تحديداي ولو بالاجتهاد ولا يقال هذا
 رخصة وهي لا يشار اليها لا بيقين لانا نقول هذا من المواضع
 التي اقام فيها الفقه الظن مقام اليقين فليسا مل انتهى سوركي
 وعبارة سم ولا يشترط تبين التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد
 انتهت **قوله** بنحاطة فيه بتحقيق تقديرها اي ويكفي فيها الظن
 عملا بقولهم لو شك في المسافة اجتهد انتهى جلي **قوله** والميل

اربعة الاف خطوة عبارة بعضهم والميل الف باع والباع اربعة
 اذرع والذراع اربعة وعشرون اصبع او الاصبع ست شعيرات
 توضع بطن هذه لظهر تلك والشعيرة ست شعيرات من ذنب
 بجل انتهت انتهى سوركي **قوله** خطوة يضم الحاء اسم لما بين القدمين
 وبالفتح اسم لنقل الرجل من محل لآخر ونقل عن مرة الزمان لا بين
 الجوزي مانضه والخطوة ثلاثة اقدام اي بقدم البعير انتهى
 اقول وفيه نظر لان البعير لا قدم له فان كان خفه يسمى قدما
 فلم اره لغيبه والمتبادر من صريح كلامهم هناك ان المراد
 قدم الاذي حيث قدسوه بالاصابع ثم الشعيرات ثم الشعيرات
 وفي حاشية المرحوم علي الخطيب ان المراد خطوة البعير وان
 المراد بالاقدام اقدام الاذي ولم يخصه ان خطوة البعير ثلاثة
 اقدام بقدم الاذي لم رأت عن مرآت الزمان مانضه فايضة
 عرض ثلاثة وستون درجة والدرجة خمسة وعشرون
 فرسخا والفرسخ اثني عشر الف ذراع وهو اربعة الاف خطوة
 بخطوة البعير وهو ثلاثة اقدام اليه ان قال وهذا الذراع قدم
 المائون تحضن من المهندسين وهو بين الطويل والعصير
 وون ذراع البخار والذراع الهاشمي انتهى وليس فيها تقدير
 القدم بكونه قدم البعير انتهى ع **قوله** عني مروي البرماوي قوله
 ثلاثة اقدام اي بقدم الاذي لانها من نحو الفرس خافران ومن
 نحو البقر ظلفان ومن نحو الحمل خفان ومن الطير والاسد
 ظفران انتهى **قوله** ايضا ثلاثة اقدام فالميل اثني عشر الف قدم
 والقدم نصف ذراع فالميل بالاذرع ستة الاف ذراع والذراع
 اربع وعشرون اصبعاً حشوات والاصبع ست شعيرات

لا يقال هذا يعني عنه قوله السابق لغرض صحيح لا نأقوله
لا تلازم بين صحة الغرض والمجاز فان سفر المرأة للتجارة بغير
اذن زوجها سفر لغرض صحيح لكنه غير جائز انتهى سوبري والمراد
بالمجاز ما ليس حراما فيسمل الواجب والمذروب والمكروه كالسفر
للتجارة في اكمان الموقف انتهى **سبحنا قوله** لعاص به اي وان
انضم الي المعصية غيرها كان قصد قطع الطريق وزبارة اهله وقوله
ولو في اثناءه بان النساء مباحا ثم قصد العصيان به في اثناءه
انتهى جلي **قوله** واما العاصي فيه كان زني فيه او شرب خمر فانه
يقصر مطلقا انتهى **سبحنا** وعبارة الزبدي اما المعصية في السفر كسرب
خمر في سفر جرح فلا تؤثر لا باحة السفر فلا تنظر لما يطرأ فيه انتهت
وعبارة شرح مرر وخرج بالعاصي بسفر العاصي فيه وهو من
يقصد سفر مباحا فتعرض له فيه معصية فيرتكبها فله الترخص
لان سببه ترخصه مباح قبلها وبعد ها انتهت ومن المعصية
بالسفر بالذهب ليعي على وظيفة غيره بشرط ان يكون من
معها الوظيفة اهلا لها انتهى برماوي **قوله** ولو في اثناءه
وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر بان النساء مباحا
ثم قلبه معصية انتهى **سبحنا قوله** كابق وناشرة اي ولو
كانا غير بالغين وانتهى عنها الا لم انتهى شرح مرر فاذا
سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه
صرح ابن قاسم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقي
بعد البلوغ من المسافة فان بلغ مرحلتين قصر وا والا فلا
لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة
وقال ابن جح في شرح العباب ما حاصله ان الصبي يقصر

قبل البلوغ وبعد وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس
بعاص وامتناع القصر في حقه يتوقف على نقل في ان
من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم
العاصي انتهى ع ش عليه وفي ستم مانصه فشرح سافر
غير البالغ بغير اذن وليه حيث يعتبر اذنه بنجته انه في حكم
العاصي بسفره لانه ممنوع من هذا السفر شرعا وان لم يأنم
لعدم التكليف فهو سفر لا يوصف بالمجاز شرعا وان لم
يوصف ايضا بالحرمة والمسئلة المذكورة اظنها في الاستنوي
فراجعها ثم رايت حاصل ذلك في شرح الروض عن الاستنوي
رحمه الله تعالى فانه في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله
ان الصبي لو قصد مسافة القصر قصر قال عن الاستنوي ما ذكره
في الصبي بنجته ان بعته وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما
قطعه قبل بلوغه وان سافر بعته فينتج ان ينحى فيه ما حرم في غيره
انتهى **قوله** ايضا كابق وناشرة اي وقاطع طريق ومسافر
بلا اذن اصل نجب استبدانه فيه ومسافر عليه دين حال وان قل
وهو قادر على وفايه من غير اذن غريمه او ظن رضاه انتهى شرح
مرر وقوله من غير اذن غريمه ظاهره وان بعد عن محل رب
الدين وتعود عليه العود او التوكيل في الوفا وهو ظاهر ان
لم يعزم على توفيقه اذا قدر بالتوكيل او نحو وندم على خروجه
بلا اذن فبما ساء على ما لو عجز عن رد المظالم وعزم على ردها
اذا قدر حيث تقبل ثوبته كما اقتضاه كلام السارح في اول الجنازة
انتهى ع ش عليه **قوله** لان السفر بسبب الرخصة النج عياره
شرح مرر اذ مشروعية الترخص في السفر للاعانة والعاصي لا يعا

لأن الرخصة لا تنطأ بالمعاصي انتهت **قوله** فلا تنطأ أي لا تغلق
وكتب أيضا معنى قولهم الرخص لا تنطأ بالمعاصي أن فعل
الرخصة متى توقف على وجود شيء فإن كان تغاطبه في نفسه
حراما امتنع معه فعل الرخصة وإلا فلا انتهى شرح مرر انتهى
سوبري **قوله** نعم له بل عليه التيمم الخ أي لفقد الحصى وهذا له
يفيد أن التيمم من رخص السفر وأنه جائز بل واجب مع العسيرة
لشبه وهو السفر وفيه نظر لأن التيمم ليس من رخص السفر
وليس سببه السفر وإلا لا اقتص بالسفر وإنما سببه فقد الماء
فلا حاجة للاستدراك إلا أن يقال لما كان السفر مظنة لفقد غالبها
كان كأنه سبب له فوجب الإعادة لذلك أو يقال سقوط الإعادة
عن التيمم رخصة وهي لا تنقطع عن المعاصي ولو بقيها وأما إذا
كان التيمم لمريض فلا وجه لإعادة ما أصلاه بالتيمم لأن سببه المرض
لا الفقد وليس السفر سببا للرخص فليمرر انتهى جلي وعبارة
ع ش قوله بل عليه التيمم أي حيث كان التيمم لفقد حصى أما لو كان
لفقد سري فلا يجوز له التيمم إلا بعد توبه. صححة انتهت **قوله**
فإن تاب الخ هذا راجع لما قبل الغاية وهو ما إذا كان العصيان
ابتداء وأما ما بعده وهو ما إذا كان العصيان في الأثناء فنرخص
إذا تاب فيه ولو كان الباقي دون مرحلتين انتهى من الزيادة
وعبارة أصله مع شرح مرر فلو أنشأ سفر مباحا لم يجعله معصية
فلا ترخص له في الأصح من حين جعله كما لو أنشأ بهذه النية
والثاني ترخص كتناء يكون السفر مباحا في ابتداءه فإن تاب
ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللقطة أي وإن كان الباقي
أقل من مرحلتين نظر لاوله وآخره وما ذكره الشيخ في شرح مناجاة

تمامهم خلافة مؤول انتهت وقد علمت تأويله بجعل قوله فإن
تاب الخ خاصا بما قبل الغاية **قوله** أيضا فإن تاب أي توبة
صحيحة وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصي بسفر يوم الجمعة
لم تات فإنه لا يترخص من حين توبته بل حتى تغتفر الجمعة
ومن وقت فوائدها يكون ابتداء سفره كما في المجموع انتهى شرح
مرر وقوله حتى تغتفر الجمعة أي بسلام الإمام منها باعتبار غلبة
ظنه وقضيته أنه قبل ذلك لا يترخص وإن بعد عن محل الجمعة
وتعذر عليه إدراكها انتهى ع ش عليه وعبارة الحلبي قوله فإن
تاب الخ وقد خرج عن تلبسه بالمعصية وأما الوعصي بسفر يوم
الجمعة لم تات قبل فوت الجمعة فلا عبرة بتوبته بل لابد أن تغتفر
الجمعة أي بالباس منها وإن لم يخرج وقتها والمراد بالباس العادي
ومن وقت فوائدها يكون ابتداء سفره انتهت **قوله** محل توبته أي
بعد مجاوزة ما تعين مجاوزته أولا انتهى سوبري **قوله** كأكل
الميتة المضطر فيه أن أكل الميتة للمضطر ليس من رخص السفر لجواز
المقيم تأمل **قوله** وإلا فلا نعم لو كان المسافر كافرا لم أسلم في أثناء
سفره ترخص وإن بقي دون مرحلتين انتهى برماوي **قوله**
والحق بسفر المعصية الخ فإن قلت هذا سفر معصية فما وجه الإباحة
انتهى ابن قاسم على المنهج إلا أن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون
الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه
عرض صحيح كالتيجارة لكنه اتعب نفسه بالركض في سيره لذلك
العرض فكان فعله هذا كفعل المعاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا
بنفس الركض الذي يحصل به قطع للمسافة الحق بالمعاصي بالسفر
انتهى ع ش على مرر **قوله** أن يتعب نفسه ودأبته الخ والحق به

أيضا ان يسافر لجزيرة البلاء والنظر اليها من غير قصد
 صحيح كما نقلناه واقراء انتهى شرح **قوله** معلوم اي بالمسافة
 فلا ينافي كونه غير معين انتهى ع تح اي متى قصد قطع مرحلتين
 وان لم يدر اين يتوجه يقال انه قصد المحل المعلوم فيجوز لا وجه
 للاستدراك الذي ذكره لانه حينئذ قاصد المحل المعلوم وهذا
 قوله وان الهايم الخ لانه حينئذ من المطلوب انتهى شيخنا في
 الرشيدي علي مر ما مضى قوله معلوم اي من حيث المسافة
 كما يؤخذ مما ياتي ويؤخذ منه انه لو صمم الهايم علي سير
 مرحلتين فاكثر من اول سفره لكن لم يعينها في جهة كان
 قال ان سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين او لجهة
 الغرب فلا بد من ذلك فانه يقصر وهو واضح بقية الا ان
 فليراجع انتهى **قوله** ايضا معلوم اي بالمسافة بان يعلم انه
 لا يصد الا في مرحلتين فاكثر وان لم يعينه كناية الصعوبة
 او السام من غير تعيين بلدة فعلي هذا التقرير لا وجه
 للاستدراك الا في بقوله نعم ان قصد سفر مرحلتين او لا
 كان علم الخ لانه عين هذا التقرير لانه داخل في قوله معلوم
 بالمسافة انتهى تقرير علماء دي وعبارة السويري قوله معلوم
 اي من حيث قدر مسافة لاسيما حيث ذاه والاساوي المعين فلا
 فائدة في العدول وحينئذ فيجوز ان يراد بالمعين المعين من
 حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل انتهى ابن قاسم علي ابن حج
 انتهى فلو قصد كافر مرحلتين لم اسلم في التابها فانه يقصر
 فيما في لقصد او لا ما يجوز له فيه القصر لو كان مناهلا له
 انتهى جلي **قوله** اد لا يجوز تعلق بكل من قصد معلوم وفي

كلام المصارع ما يشهد لكل انتهى شيخنا فيشهد الاول قوله في
 الاستدراك نعم ان قصد سفر مرحلتين او لا ويشهد للتأخير
 قوله في التعليل لا تغفاه علمه بطوله **قوله** ايضا او لا اي
 في ابتداء سفره فان لم يقصد في ابتداء سفره بل قصد في انهاء
 سفره قصر من حينئذ ولا يقصر قبل ذلك انتهى شيخنا حنف
 وعبارة شرح مرر واحتوز بقوله او لا عن الروام فلا يستترط
 فيه حتى لو توي مسافة قصر لم بعد مفارقة المحل الذي يصير
 به مسافرا توي انه يرجع ان وجد عرضه او يقيم في طريقه ولو
 محل قريب اربعة ايام فانه يترخص الي وجود عرضه او دخوله
 ذلك المحل لا تغفاه بسبب الرخصة في حقه فيكون حكمه
 مستمرا الي وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل
 مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياسا منعهم ترخص من نقل سفره
 المباح الي معصية منع فيما لو توي اقامة محل قريب لانا نقول النقل
 لمعصية بنا في الرخص بالحكمة بخلاف هذا لو سافر سفرا قصيرا
 لم توي زيادة المسافة فيه الي صيرورة طويلة فلا ترخص له ما لم
 يكن من محل ينسب الي مقصد مسافة قصر ويفارق محله لا تقطع
 سفره بالنية وبصير بالمفارقة منسبي سفره بد ولو توي
 قبل خروجه الي سفر قصير اقامة اربعة ايام في كل مرحلة فلا قصر له
 لا تقطع كل سفره عن الاخرى انتهى مع بعض نص الرشيدي
 عليه **قوله** اولى من تعيين معين اي لانه يدخل فيه من علم انه
 لا يجد مطلوبه دون مرحلتين فانه يقصر كما ياتي مع انه لم يقصد مكانا
 معيناً انتهى شيخنا **قوله** فلا قصر لهايم اسم فاعل من هاهم علي
 وجهه من باب باع وهما نا ايضا فيتحين ذهب من العشق

او غير انتهى بخلاف انتهى عني على مر **قوله** وان طال تروده
اي وان زاد على اكثر من مرحلتين فلا يقصر فيما زاد عليها
ويفرق بينه وبين ما ياتي في الرقيق ونحو الزوجة انه اذا قطع
مرحلتين ترخص فيما زاد والفرق في شرح الروض في بحث
الرقيق والزوجة والحديث نصها فان ساروا معه يومين قصر
وان لم يقصر المتبوع لتبين طول سفرهم ولا ياتي في ذلك ما مر
من ان طالب الغريم او نحو ذلك لم يعرف مكانه لا يقصر وان طال
سفره لان المسافة هنا معلومة في الجملة اذ المتبوع يعلمها بخلافها
علم انتهى **قوله** وهو من لا يدري اين يتوجه اي سوار سلك طريقا
او لا ويسمي ايضا راكب النعاسيف ولهذا قال ابو الفتح العجلي
هما عبارة عن شئ واحد وخالفه الديلمي فقال الهايم هو
الخارج على وجهه لا يدري اين يتوجه وان سلك طريقا سلكوا
وراكب النعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في انها
لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له
جمع الغزالي بينهما انتهى شرح مر وقوله وهما مشتركان في انها
لا يقصدان موضعا معلوما اي وعلى هذا فيسها عموم وخصوص
مطلق يجتمعان في من لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما
وينفرد الهايم في من لم يقصد محلا وسلك طريقا ويكفي ان
يجعل بينهما عموم وخصوص من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر
راكب النعاسيف من لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما
والهايم من لم يدري اين يتوجه سلك طريقا ولا يجتمعان
فمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهايم في من يسلك
طريقا ولم يقصد محلا معلوما وراكب النعاسيف في من لم

يسلك

يسلك طريقا وقصد محلا معلوما انتهى عني عليه **قوله**
وان طال سفره وزاد على مرحلتين كالهائم فلا يقصر فيما زاد
عليهما انتهى **قوله** نعم ان قصد الحج النظر معني هذا الاستدراك
فان الظاهر دخوله في المعلوم وان يسير اليه في تعبهم المتقدم
وجبت فلا معني له مع دخوله او لا الا ان يكون المراد بالمعلوم
من حيث المسافة المعلوم الكمية انتهى سوبري وعبارته الخبي
قوله نعم ان قصد سفر مرحلتين او لامة اد اخل في المتن
ولعله ذكره لاجل ما قاله الزركشي تأمل وقوله اذ ليس له
مقصد معلوم اي فيما زاد على المرحلتين ورد بان الشرط في
القصص قطع مرحلتين فثبت وجب ذلك جاز له القصص مادام له
ينقطع سفره ولو وجد مطلوبه حيث استمر على السفر بعد الوجود
وقوله كقصد سفرهما اي فيقصص فيما قصده لا فيما زاد عليه
عند الزركشي وعند والده سينحنا استمرار الترخص فيما زاد على
ذلك انتهى **قوله** وظاهر ان قصد سفر اكثر من مرحلتين الحج
مرتبط بكلام الزركشي فقوله كقصد سفرهما اي في انه يقصر
فيما قصده لا فيما زاد عليه **قوله** قصر كما في الروضة واصولها
اي في المرحلتين وما زاد عليهما وهذا هو المعتمد كما في شرح مر
فكلام الزركشي ضعيف وان تبعه ابن حج **قوله** كالمسافر المذكور
اي الذي علم انه لا يجد مطلوبه الا في مرحلتين فكذلك الهايم
اذا علم انه يقطع مرحلتين اي مع كونه له غرض صحيح كما قاله
الزيادي اي لان شرط القصص وجود الغرض الصحيح قاله
بعضهم وفي كون هذا بما نظر لانه متى كان له غرض صحيح
في السفر لا يقال له هائم انتهى فليوفي علي الخطيب بابضا ح

وقد ترجم شيخنا عبارة السيد في قوله وان العاين الخ حتى
لو قصد مرحلتين ترخص اي غرض صحيح حتى لا ينافي ماقرر
فيه قال الزيادي ومن صور الغرض ان يكون قار من نحو ظالم
كما افاده الشيخ انتهى **قوله** في ذلك اي في انه ان قصد قطع مرحلتين
ترخص والا فلا **قوله** ولا رقيب وزوجة وجندي الخ ولو جاوز
مرحلتين من لم يكن له القصر قبلهما قضى ما فاته قبلهما مقصورا
في السفر لا ينافي في سفر طويل كما سئل ذلك كلامهم اول الباب
بنه علي ذلك الوا لا رحمه الله تعالى انتهى شرح **قوله** ولا
رقيب الخ والمبعض اذا لم يكن بينه وبين سيده مهابة كالعبد
وان كان ففي نوبة كالحرف وفي نوبة سيده كالعبد وعليه فلو
سافر في نوبته لم دخلت نوبة السيد في اثناء الطريق فينبغي
ان يقال ان امكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه اقام في محله
ان امكن وان لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعدم عصبائه
بالسفر قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها لم لز منها
العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذي سافرت
منه او الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد
منها امت السفر وانقضت عدتها فيه انتهى ع شي علي مر
قوله وجندي فاستدق قال المجوهري الجند في اللغة هم
الانصار والاعوان قال ودمشق وحمص وقنسرين والاروي
وفلسطين كل منها يسمى جندا لاقامة الانصار والاعوان بها
في ذلك الوقت دون غيرها من بلاد الشام انتهى قال الاستوي
رحمته الله تعالى وقضية كلامه انه اسم جمع قال فالجندى كما
انقضاء كلامه وصرح به الزمخشري في اساسي البلاغة منسوب

الي احدي هذه البلاد لم اطلق على كل متانل انتهى هذا والتعويل
في الفرق على الالباب في الديوان وعدمه يقتضى انه لا فرق بين
الجندى الواحد والجيش من غير اعتبار ابيات في الديوان
وعدمه حيث اعتبر بنية الجندى وجوز له القصر دونه لانه
لا يعظم الفساد بخالفته الجندى بخلاف الجيش اذ يتحمل بخالفته
النظام واعتمد مر جواب المحلى وقال ان التعبير في الموضوعين
بالجندى والجيش مثال والضابط عليه من يتحمل النظام بخالفته
او لا يتحمل انتهى ابن قاسم **قوله** فان عرفوا ذلك قصر واومن جملة
معرفتهم ما الوراء متبوعهم العالم بشرط القصر بقصر بحر
معارفته لمجمله بخلاف اعداده عدم كثره لا تكون الا لسفر طويل عادة
فيما يظهر خلافا للاذري لان هذا لا يوجب نيقن سفر طويل لاحتماله
مع ذلك لنية الاقامة بمغارة قريبة زمنا طويلا لاحتماله انتهى شرح
مرروني في قل علي الجلال قوله عرفوا اي باخبار متبوعهم وان
امنع عليه القصر لعدم غرض صحيح او عصبائه كما في شرح شيخنا
الربيعي كابن ج لعدم سر يان معصيته عليهم اذ بدوينة يقصر اذ جمع
او نحو ذلك لا باعداده زاد اكثيرا حثلا الا ان غلب علي ظنهم انه
لطول السفر **قوله** فيقصر ون اي ولو لما فاتهم قبل سير المرحلتين
لانها فائتة سفر قصر كما تقدم عن افتاء اربستخا انتهى حلى
قوله وهذا كما لو اسر الكفار رجلا الخ ولو علم الاسير طول سفره
ونوي الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر
بعدها وان امتنع علي المتبوع وهو الاسير القصر كونه عاصيا
بالسفر او كافرا فيما يظهر من كلامهم ولا اثر النية لقطعه مسافة
القصر وان خالف في ذلك الاذري وسئل ذلك باق في الزوجة

والعبد اذا نويت ان تخرج متى تخلصت طاعة متى عتق رجع فلا
ترخص لهما قبل مرحلتين وانما بحق بالزوجة والعبد الجندى
وبالفراق النسور وبالعق الاياق بان نوي ان متى لم يكن الاياق
ابق انتهى شرح **مرق** له قصر بعد ذلك اي ولو كان نيتك
الهرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم انهم يقطعونها ونوي
الهرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين لانه غير جازم بقطعها
وقيد بعض من لقيناه بما اذا وقعت نية الهرب ابتداء السفر وما
لو علم ان سفرهم يبلغها ثم بعد شروع معهم نوي ما ذكر له
يؤثر كما لو قصد بعد الشروع في السفر الطويل الاقامة بمحل قريب
اقامة تقطع السفر فانه يترخص الي ان ينتهي اليه وبعبارة شيخنا
لوني مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير به مسافرا
نوي ان يرجع ان وجد غريمه او يقيم في طريقه ولو لم يحل قرب
اربعة ايام فانه يترخص الي وجود غرضه او دخول ذلك المحل
لانعدام سبب الرخصة في حقه ومنه يعلم ان من يخرج الى الحج
مع امير او بعده وعلم انه يقيم في البركة مرة تقطع السفر ليس
له الترخيص قبل وصول البركة انتهى جلي **قوله** فلو نويها
اي الرقيق والزوجة والجندى دون متبوعهم او جهلوا حاله
ولو نوي المتبوع الاقامة قصر التابع وان علم بنية المتبوع الاقامة
لان السفر اذا انعدم لم يقطع الا بالاقامة او بينها ولم يوجد
واحد منها وقد يقال نية المتبوع نية التابع فينبغي تقييد
المسئلة بحالة الجهل اي اذا جهلوا نية المتبوع انتهى جلي **قوله**
بخلاف مخالفة غير المبيت ولا يخفى ان محل كون غير المبيت لا يختل
به النظام اذا لم يكن جيسا او معظم الجيس او فرسانه المعروفين

بالسجادة

بالسجادة واما مفارقة من ذكر وقد فرض ان لم يبيت في الديوان
فينبغي ان يكون كالعهد ومن لم قال شيخنا ومعلوم ان الواحد
والجيس حال والا فالمدار علي ما يختل به نظامه انتهى وينبغي
ان هذا التفصيل في غير المبيت اما هو ففارقته فخل بالنظام ولو
واحد ولو غير سباع انتهى جلي **قوله** وعدم اقتدائه اي ولو في
الاثناء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصر متماخا ولو كان
الاقتداء صوريا كما يؤخذ من قوله او لم يجدنا الم وقوله او نتم
اي ولو في نفس الامر كما يؤخذ من قوله او من ظنه مسافرا فبان
مقيا فقط انتهى شيخنا جهل سفره بان سلك فيه او لم يعلم من
حاله شيئا وقوله او نتم اي في ظنه ولو احتملا ولو مسافرا حال
القدوة بخلاف ما يلزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه
من القدوة فلا يجب عليه الاتمام ولو علم انما ونوي القصر خلفه
انعدت صلاته تامة ولا يقصر نية القصر هذا اذا كان المأموم مسافرا
بخلاف المقيم بنوي القصر فان صلاته لا تنعقد لانه ليس من
اهل القصر قاله شيخنا انتهى عمير وياتي عن شرح المذهب وانه
مما اتفق عليه الاصحاب وقال الاذري انه مشكل هذا والمعتمد
انه متى علم انما الامام ونوي القصر لم تصح صلاته لتلاعبة بخلاف
ما اذا جهل حاله ونيت ان يمتنع لا تنص نية المسافر القصر لان
المسافر له القصر في الجملة بخلاف المقيم وكتب ايضا ولو نوي
القصر خلفه مع علمه بان يمتنع لم تصح صلاته لتلاعبة كذا قيل والمعتمد
انعدامها لان للمسافر القصر في الجملة فان جهل حاله وكان
مسافرا صحت صلاته ولزمه الاتمام لانه من اهل القصر في الجملة فان
كان مقيا لم تصح صلاته لانه ليس من اهل القصر وبعبارة شرح

المذهب متى علم أو ظن أن إمامه مقيم لزومه الاتمام فلوا فتدي
 به ونوي القصر انعقدت صلاة ولغت بنية القصر بانقراض
 الأصحاب انتهى قال الأذري وهو مستكمل جدا لأنه متلاعب
 فالقياس عدم انعقادها انتهى حلي وقوله والمعتمد أنه متى
 علم إتمام الإمام الخ هو المعتمد والحاصل أنه متى كان المأموم
 عالما بأن إمامه مقيما أو سافرا منهم ونوي القصر خلفه لم تنعقد
 صلاة سوا كان المأموم سافرا أو مقيما للتلاعب في هذه الصور
 الأربع بخلاف ما إذا كانا سافرين والإمام منهم وقد جهل المقتدي
 حال الإمام فنوي القصر صحت قدوته ولغت بنية القصر وانتم
 لعدم تلاعب مع كونهما من أهل القصر فتأمل انتهى شيخنا حنف
قوله ولو في صبح غايه للتعميم في قوله أذنتم بين بهان المراد
 بالمتم من يصلي صلاة تامة في نفسها ولو كانت كالمقصورة
 عدد أو عبارة ابن حنبل ولو افتدي بتم الحطة ولو دون تكبيرة
 الأحرام كما مر قبيل الأذان مع الفرق كان أدركه في آخر صلاة ولو
 من صبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عید أو راتبة وزعم أن هذه
 الصلوات لا تسحق تامة وإنما ترد على المصنف غير صحيح لزومه
 الاتمام انتهى ومثله شرح مرر وقوله مع الفرق أي بين أدراك
 وقت الضرورة حيث لا يحصل الأبدراك قدر التكبيرة وبين
 لزوم الاتمام للمقتدي بتم حيث يلزمه ولو دون قدر التكبيرة
 انتهى **قوله** ولو الحطة قدمه على قوله به لما قيل إن تأخير يوم
 أنه لو لم يلزم الإمام الاتمام بعد فراق المأموم له لزومه الاتمام وليس
 كذلك انتهى قال ابن حنبل ولا يهمل لا يختص بذلك بل يأتي
 وإن قدمه على أنه بعيد أذنتم اسم فاعل وهو حقيقة في حال

التلبس فيفيد أن الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك راسا
 انتهى قال الشيخ فيه نظر دقيق انتهى سوري وعبارة ابن
 حنبل ولو لم يلزم الإمام الاتمام بعد إخراج المأموم نفسه من القدوة
 لم يجب عليه الاتمام لأنه ليس بإمام له في تلك الحالة أذنتم اسم
 فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد أن الاتمام حال الاقتداء
 فلا يرد ذلك على المصنف انتهى ومثله شرح مرر **قوله** فبان
 مقيما فقط لو قال فبان سافرا كان أعم ليسهل المسافر المتم انتهى
 شيخنا حنف **قوله** أو مقيما لم يحدنا أي أوفي معنى الحديث من
 كونه ذا نجاسة خفية انتهى شرح مرر **قوله** وإن بان في
 الأولى هي قوله بمن جهل بسفره والثانية هي قوله أذنتم
 والثالثة هي قوله أذنتم ظنه مسافرا انتهى **قوله** كما رواه
 الإمام أحمد أي روي لزوم الاتمام بالاقتداء بتم حيث
 قيل له ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا
 انتم بمقيم فقال تلك السنة انتهى حلي **قوله** فلا يلزمه
 الاتمام ويفرق بين هذا وبين قوله أو مقيما لم يحدنا
 حيث يلزمه الاتمام هناك مع أنه لا قدوة في الحقيقة يتقدم
 موجب الاتمام على الحديث هناك انتهى شيخنا حنف **قوله**
 أذ لا قدوة الخ استشكل بأن الصلاة خلف مجهول الحديث
 جماعة وتصح الجماعة خلفه إذا زاد على الأربعين فإذا كانت
 الصلاة خلفه جماعة وتنعقد الجماعة خلفه كيف تنتفي القدوة
 ويرد باننا انما صحت الصلاة خلفه جماعة نظرا للظاهر
 مع عدم التقصير منه وإن كان لا قدوة في الحقيقة فهنا
 لم يلزم ذمته الاتمام لعدم وجود القدوة في الحقيقة

فالمخطئ مختلف انتهى حلي وعبارة السويري قوله اذ لا قدوة الخ
انظر كيف تنفي القدوة مع ان الصلاة خلفه جماعة انتهى ابن
قاسم اقول هذا عجب لان النفي القدوة في الحقيقة اذ لا صلاة
للإمام والنواب انما حصل نظر القدوة الصورة مع عدم تقصيره
وعذره في حال امامة فليتأمل انتهى وفي شرح مرر وانما صحت
الجمعة مع تبين حديث امامها الراي على الاربعين للاكتفاء فيها
بصورة الجماعة ولم يكن في ذلك في ادراك المسبوق الركعة
خلف المحدث لان تجلده عند رخصة والمحدث لا يصلح له فانزوح
ما لا سنوي هذا انتهى **قوله** وفي الظاهر طه مسافرا احتاج الى
هذا الاخراج الصورة السابقة في الغاية اعني قوله او بان
حدث امامه فانه يتم مع انه لا قدوة في الحقيقة لكونه لم يظنه
مسافرا فالعارق بين ما هنا وبين ما سبق هو الجزء الثاني
من العلة واما الجزء الاول فمستترك انتهى **سببخنا قوله** ولو
استخلف قاصرا الخ والحاصل ان الامام امام ان يستخلف قاصرا
او متما او لا يستخلف فهذه ثلاث احوال وان القوم اما ان
يستخلفوا متما او قاصرا او لا يستخلفوا احدا او يستخلف بعضهم
متما وبعضهم قاصرا او يستخلف بعضهم متما او قاصرا ولا يستخلف البعض
الاخر احدا فهذه تسعة احوال وحكمها ظاهر وان اقتصر المصنف
على حال واحد انتهى سويري **قوله** هذا اعم واوحي من قوله
الخ وجه العموم ظاهر ووجه الاولوية ان قول الاصل الامام
المسافر يصدق بالقاصر والمتم مع ان المدار على كونه قاصرا
انتهى **سببخنا قوله** ولو رجع الامام اي وان قل الرعايا لان
دم المناقذ غير معفو عنه عند سببخنا الرعي مطلقا وخالفه

ابن حج في القليل لان اختلاطه بالاجنبي ضروري هنا انتهى
قل على الجلال ورعف مثل العين كما حكاها ابن مالك
في مثلثه الا ان الضم ضعيف كما قاله الجوهري والكسب
اضعفها ولهذا لم يذكر ابن سهرته انتهى سويري وفي
المختار الرعايا دم يخرج من الانف وقد رجع برعف كنصر
ينصر ويرعف ايضا كيقطع ويرعف بضم العين لغة فيه
ضعيفة انتهى ومما حارب الرعايا ان يكتب بدمه اسم صاحبه
على جبهته فانه يبرأ انتهى برماوي **قوله** متما احتراز بقوله
متما عما لو استخلف قاصرا او استخلفوا او لم يستخلفوا احدا
فانهم ينصرون ولو استخلف المخوف متما والقاصرون
قاصرا فلكل حكمه انتهى شرح مرر **قوله** وان لم ينووا
الاقتداء به اي حيث لا يجب النية بان كان الخليفة من المتقدمين
وكان موافقا للنظم صلاة الامام واستخلف عن قرب بان له
محض قدر ركن انتهى **سببخنا** خف فلو كان من غير المأمومين
او تقدم في الثانية او الرابعة او الثالثة المغرب وجبت النية كما
سياق في باب الجمعة فان لم ينووا الاقتداء به فلا يلزم منهم
الانتماء انتهى سويري **قوله** بدليل الحوقلهم سهو اي وتحمل
سهوهم انتهى حلي فلو نوا والمفارقة قبل استخلافه قصر او
فلو وقعت نية المفارقة مع نية الاستخلاف قال الاذري فيه
نظر انتهى وقد يتجه القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية انتهى
ابن قاسم وهو قضية شرح مرر وعبارة نعم لو نوا فراقه عند
احساسه باول رعاياه او حده قبل تمام استخلافه قصر واكما
لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون او استخلف قاصرا انتهى

قوله كالامام ان عاد واقتيدي به الخ هذا وان كان معلوما
 نية عليه رد اعلى من قال بوجوب الاتمام عليه مجرد الاستخلاف
 انتهى جلي وفيه عني مرر ما نصه قوله وكذا الامام الخ حكم
 هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدي بعم الخ لانه سائل
 لهذه ولعلنا اعاد ذلك هنا دفعاً للتوهم انه لما كان في الاصل
 متبوعاً لا يصير تابعا للخليفة فلا يسري عليه حكمه انتهى **قوله**
 افسدت صلاة احداهما حين التنية عبارة عن الخليفة والمقتديين
 وقوله وما ذكر اى وهو فساد صلاة الخليفة او المقتدي لا يدفعه
 اى لا يدفع التزام الاتمام من المقتدين فالمقتدي يلزمه الاتمام
 وان فسدت صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام ايضا اذا فسدت
 صلاة هو فيلزمه اتماها في الاعادة اى يلزمه ان يعيدها تامة
 لانها ترتب في ذمته كذلك هذا والاولى ان يكون الضمير
 راجعا للمقتدي من حيث هو والامام من حيث هو ويكون
 قوله وسواء فيما ذكر الخ راجعا لجميع مسائل البحث من قوله
 فلو اقتدي به الخ وعبارة اصله ولو لم يلزم الاتمام مقتديا
 ففسدت صلاة وفي شرح مرر ما نصه ولو احرم منفردا ولم
 ينو القصر لم يفسد صلاة لزمه كما في المجموع الاتمام ولو
 فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة
 قال المتنوي وعينه قصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة
 قال الاذري ولعل ما قاله بناء على انما الت بصلاة
 شرعاً بل تشبهها بالمذهب خلافاً انتهى والاوجه الاول
 لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وانما
 سقط بها حرمة الوقت فقط وكذا يقال فمن صلى بنية تمت

او صلاة امامه
 او بان امامه محدثا
 انتم صو

تلزمه

تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها انتهى **قوله** ولو ظنه
 سافر الخ تفريع على منطوق الشرط وما قبله تفريع على
 منزهة تفريع على المفهوم ثلاث صور وعلى المنطوق واحدة
 انتهى **سبحنا قوله** المفهوم بالاولى انظر هذا صفة لما اذا وهل
 هو مرفوع او منصوب انتهى شوبري ويمكن توجيه الرفع بكونه
 خبرا لمبتدأ محذوف تقديره الذي هو المفهوم او منصوب
 المحذوف اعني المفهوم انتهى **سبحنا قوله** وسك في نية القصر
 احترز به عما لو علم سافرا لم يسك كما كان الامام حنفيا في دون
 ثلاث سراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ونتجه
 كما قاله الاسنوي ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل احراره بان
 عزمه الاتمام انتهى شرح مرر **قوله** لان الظاهر من حال المسافر
 تعجيل لما قبل الغاية وهو ما اذا لم يعلق على نية الامام بل جزم
 بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ تعجيل للغاية وقوله وان
 جزم به نجزم في قوله لان الحكم معلق بصلاة امامه انتهى **سبحنا**
قوله ولا يضر التعليق اى لان محل اختلال النية بالتعليق
 اذا لم يكن قصر لها بمقتضى الحال والا فلا يضر وقوله وان
 جزم اى المأموم اى بالقصر انتهى جلي **قوله** ونية اى القصر
 اى او ما في معناه كصلاة السفر او الظهر مثلا ركعتين ولو لم
 ينوترخصا انتهى شرح مرر **قوله** في تحريم بخلاف نية الا فتدا
 لانه لا مانع من طرد الجماعة على الانفراد كعكسه لانه لا اصل
 هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرده على الاتمام لانه
 الاصل كما تقر رانته شرح مرر اى فيلزم وان لم ينو اتلج عني
 عليه **قوله** وتخر عن منابها واما اراد بالمنا في ما يشمل الثلث

فيها والتردد في القصر والسك في حال الامام وقيامه هو الثالثة
 فذلك فرع على مفهوم هذا الشرط اربع تفريعات وجبت كان
 يمكن الاستغناء بهذا الشرط عن الذي بعده لان المناجى
 يشمل انتهاء السفر والسك فيه تامل **قوله** ويلزمه الاتمام
 الخ هل لا قال انتم لزموا وان تذكر الخ مع انه اخصر
 وما الخرج لهذا التطويل تامل **قوله** ولو قام امامه الثالثة
 اي سرع في القيام لانه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله
 فلا يتوقف على ان ينتصب او يصير الى القيام اقرب انتهى
 حلي **قوله** فشكل اهو متم اي وعليه فهل ينتظر في
 التشهد ان جلس امامه له حملا له على انه قام ساهيا
 او تنعني عليه نية المفارقة فيه نظر والاقرب الثاني
 كما لو راى مرتبا لاقتداء الامام بالسادس ترد في حاله هل
 جلوسه الحزم ام لا من انه يمنع الاقتداء به فكما يمنع الاقتداء
 لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه
 بما يجوز له فعله فليس ارجح انتهى ع ش على مرر وعباراة
 السويري قوله فشكل اهو متم وله متابعة امامه في هذه
 الحالة كما يقتضيه كلام الروض كالعباب وهو ظاهر لانه
 لم يعلم سهوهم بخلاف ما لو علم ساهيا كان كان امامه
 يري وجوب القصر كالحق فلا يتابعه بل يفارقه
 او ينتظره انتهى **قوله** ايضا فشكل اهو متم اد ساه
 اما لو علم سهوهم بالقيام لكونه حنفيا يري وجوب القصر
 لم يلزمه الاتمام بل يفارقه او ينتظره حتى يعود واذا فارق
 سجد السهو وانتهى حلي **قوله** انتم وان كان ساهيا عبارة

شرح

شرح مررا انتم ولو تبين له كونه ساهيا كما لو سجد في نية
 نفسه وفارق هذا امامه من تطهيره في السك في اصل النية حيث
 لا يضر لو تذكر عن قرب بان نية غير محسوب وانما عني عنه
 لكثرة وقوعه مع قرب زواله غالبا بخلافه هنا فان الوجود حال
 السك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوي القصر
 ام الاتمام لو خرد اصل النية فصار مود يا جزا من صلاة على
 التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق ايضا ما مر في سكره في
 نية الامام المسافر ابتداء بان لم تر نية على القصر وهذا القرينة
 ظاهرة في الاتمام وهو قيامه للثلاثة ومن لم لو كان امامه
 بوجوب القصر بعد ثلاث مراحل كحفي لم يلزمه الاتمام حملا
 لقيامه على انه ساه انتهى وقوله لم يلزمه الاتمام اي وتخير
 بين انظاره في التشهد ونية المفارقة انتهى ع ش عليه
 وقوله محسوب من الصلاة على كل حال اي بخلاف السك في اصل
 النية لان حاصله انه متردد في انه نوي فهو في الصلاة او لا فلا
 فهو باحد التقديرين ليس في صلاة انتهى رسيدي **قوله**
 او قام لها قاصر ينبغي ان يكون المراد سرع في القيام وان
 لم يصير الى القيام اقرب او لم يصير اليهما على حد سواء لانه
 شروع في مبطل ويرسد الى ذلك قوله كما لو قام المنعم الخ انتهى
 حلي وقوله لانه شروع في مبطل عبارة ابن جح لاسر لم عن
 المجموع ان تعمد الخروج عن حد الجلس مبطل انتهى انتهى
 ع ش على مرر وفي قل على الجلال قوله او قام اي صار الى
 القيام اقرب اقرب منه الى القعود اخذ ما بعده ولم يقصد في
 الابتداء الوصول الى ذلك المحل والابطال صلاة بمجرد شروع

في القيام لانه شرع في المبطل ففعله عمدا اي فاصدا القيام من حيث هو فان لم يصل الى ذلك عاد ولم تبطل صلاة لان ذلك لا يبطل عمده كما تقدم انتهى **قوله** ايضا او قام لها فاصرا اي من امام او مأموم او منفرد وهذا ظاهر ان قري فاصر بالرفع بخلافه بالنصب على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الامام فتكون عبارة فاصرة فتعين الاول تأمل انتهى شورى **قوله** عامدا علما اخذ هذين القيد من قوله بعد لاساهيا او جاهلا **قوله** لان قام لها ساهيا اي شرع في القيام وان لم يصبر للقيام اقرب لان مجرد النهوض يبطل عمده وكل ما يبطل عمده ليس السجود لسهوه انتهى **قوله** يستباحف **قوله** ويسجد السهوه راجع لكل مما قبله وما بعده ولو اخره عنه ليعود لهما لكان اوضح تأمل **قوله** نية الاتمام قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادة الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تنزيه مع انه موجب للاتمام فاي حاجته بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بانه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نية الحاصلة بأرادة الاتمام احترازا عما لو صرف القيام لغیر الاتمام انتهى ابن قاسم انتهى عني وقرر **قوله** يستباحف التحفي ان لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفي بالاولي لانها في غير محلها ومثله الجلي وسلطان وعبارة الشورى والظاهر ان لا بد من نية جديدة اي لان الاول وقع في غير محلها وان ارادة المذكورة لا تكفي عنها والا لو قصد اراد الفطر استنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر بل صرح كلام

يستباحف

570
يستباحف في شرح انتهت **قوله** في جميع صلاة اي ولا يتحقق ذلك الا بالانتيان بالميم من عليكم انتهى عني **قوله** كان بلغت سبعينته الخ اي نوي الإقامة وقوله او سلك في انتهائه اي اوفي نية الإقامة انتهى من شرح **قوله** انتم لزوال الخ اي وان لم ينو الاتمام اذا الاتمام مندرج في نية الفطر فكان نوي الفطر بالمعنى مخرج موجب الاتمام انتهى عباد انتهى شورى **قوله** جاهل به اي بالفطر اي لم يعلم حوازم للمسافر انتهى حلي **قوله** والا افضل صوم اي واجب كرمضان او غيره كندرو وكفارة او غير واجب وقوله لما فيه من برائة الذمة هذه العلة تقتضي قصر الصوم على الواجب والعللة الثانية تأتي في نفل الصوم الذي يقضي كصوم الاثني او الخميس اذا كان وردا انتهى حلي **قوله** اي هو افضل من الفطر احتاج لهذا مع علمه من المتن للتوصل الى خبر المفضل عليه بمن لان افعول التفضيل اذا كان فيه ال لا يذكر في خبر من انتهى **قوله** يستباحف فان ضرم اي ضررا يسبق احتماله عادة ولو ماء لا وحلل الضرر خوف فوات مرافقة الرفقة واعانتهم لكن فصل يستباحف كما في حج في المال انتهى حلي وعبارتها ولو خشي ضعف ماء لا لاحالا فالفطر افضل في سفر حج او غزو وانتهت ومفهوما ان الصوم في غيرها افضل مع خوف الضعف ماء لا انتهى عني على مر **قوله** ايضا فان ضرم اي لخوالم يسبق احتماله عادة وان لم يبع التيمم اما اذا خشي منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي واجزاه انتهى زيادي **قوله** والا افضل له

قصر ان بلغ الحج محل كون الفطر افضل حينئذ ان لم يقوت
الجماعة فان كان بحيث لو صلاها تامة صلاها جماعة
فالانتماء افضل وذلك لان مراعاة الخلاف ما لم يجاز من
سنة صحيحة انتهى سبحانه وقد يكون الفطر واجبا
كان آخر الظهر ليجتمعها مع العصر تأخيرا الى ان لم يبق
من وقت العصر الا ما يسع اربع ركعات فيلزم قصر الظهر
ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما
يجب الاسنوي وغيره اخذ من قول ابن الرفعة لو ضاق
الوقت وارهقه الحدث بحيث لو قصر مع مدافقته ادركها في
الوقت من غير ضرر ولو احدث وتوضا له يدركها فيه لزمه
القصر ويأتي ما ذكر في العشاء ايضا اذا اخر المغرب ليجتمعها معها
ويعلم منه انه لو ضاق وقتها عن انتمائها كان القصر واجبا وانه
لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزمه ان ينوي
تأخيرها الى الثانية لقدرة على ايقاعها به اداء انتهى شرحه
وقوله كما يجب الاسنوي وغيره هذا مكل اذ يلزم عليه امتناع
نية الاقامة ووصوله محلها والاقتداء بهم وله من تعرض
له وقد يجاب بان هذه امور عرضت بعد السروع فكان كما لو
سرع في الصلوة في وقت يسعها ثم مد الى ان خرج الوقت
وله وجه ان شاء الله لكن يلزم عليه حرمة الاقتداء بهم ماله
فلا يرجع ذلك انتهى سوبري **قوله** ايضا ولا فضل له قصر
ان بلغ الحج فلو نذر الانتماء فينبغي ان لا ينعقد نذره لكونه المنذور
ليس قرينة وكذا ينبغي ان يقال فيما لو نذر القصر وسفره دون
الثلاث لا تنفك كونه قرينة فيما دونها انتهى ع ش علي مرر

قوله ان بلغ سفره ثلاث مراحل اي فيقصر من اول سفره
التي ع ش علي مرر فالمراد ان يبلغ في نيته وقصده **قوله** ايضا
ان بلغ سفره الحج اي الا فيما لو اقام زيادة على اربعة ايام متتفعا
لقضاء حاجته فالانتماء له افضل انتهى رسيدي علي مرر **قوله**
فان لم يبلغها فالانتماء افضل ولا يكرم القصر لكنه خلاف
الاوّل وما نقل عن الماوردي عن السافعي من كراهة القصر
محمول على كراهة غير سديدة فهي بمعنى خلاف الاوّل انتهى
شرح مرر **قوله** خر وجاز خلاف في حيفته تعليل للمنطوق
والمفهوم فذكر الاول بقوله فانه يوجب القصر الحج وذكر
الثاني بقوله والانتماء الحج انتهى سبحانه **قوله** وقد مر في
باب مسح الحف الحج مراده بهذا التنبيه على صور اخر يكون
القصر فيها افضل من الانتماء وعبارة ابن حج نعم الافضل
لمن وجد في نفسه كراهة القصر او شك فيه او كان ممن
يقدر به بحضرة الناس القصر مطلقا بل يكبره له الانتماء
وكذا الذي اتم الحدث لو قصر خلا من صلاته عن جريانه كما
يجب الاذري اما لو كان لو قصر خلا من وصوئه وصلاته
عنه فيجب القصر كما هو ظاهر انتهت مراده التنبيه على
صور يكون الفطر فيها افضل من الصوم وعبارة شرح
مرر وهو اي الفطر افضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة
الرخص او كان ممن يقدر به بحضرة الناس كما فيده ان
قاضي سهمية اطلاق الاذري فيفطر القدر الذي يجعل الناس
على العمل بالرخصة وكذا سائر الرخص نظير ما مر انتهت
قوله كمالاج يسافر في البحر اي وان لم يدم السفر وسكن

يتوقع قضاء حاجته كل وقت فالأفضل له بعد أربعة أيام
 أن يتم وإن جاز القصر ثمانية عشر يوما انتهى **قوله**
 أيضا كلاج يسافر في البحر أي لأن الغالب من حاله السفر
 وسأله في ذلك غير اللاج أي من يغلب سفره في السفينة
 بأهله انتهى **قوله** ومن يذم السفر مطلقا أي في البر
 أو البحر معه عياله أو لا انتهى **قوله** لأنه في وطنه أي
 الذي هو السفينة وسأله ما لو كان في البر كما قاله شيخنا
 وقوله فإنه لا يجوز له القصر أي لمن يسافر ومعه عياله
 ومن يذم السفر هذا ظاهر كلام السارح وقدم على
 خلاف أبي خنيفة الموجب عليه القصر حينئذ فيما إذا
 بلغ ثلاث مراحل لا غصادة بالأصل الذي هو الاتمام انتهى
 حلي **فصل** في الجمع بين الصلاتين **قوله**
 يجوز جمع عصرين الخ خالف في ذلك أبو خنيفة والمزني
 رضي الله عنهما فعناء مطلقا إلا في غرفة ومزدلفة
 وخوراه القيم والمسافر للشك لا السفر انتهى ابن قاسم
 انتهى عن **قوله** تقدم بما في وقت الأولى ظاهره أنه لا بد
 من فعلهما ابتماهما في الوقت فلا يكفي أدراك ركعة من
 الثانية فيه وفرد في ذلك ابن قاسم على إباحة وعبارته
 على المنهج فسر في الخبر عن حكاية الروياني عن والده
 من جملة كلام طويل وإن كان قد بقي من الوقت أي وقت
 المغرب ما يبع المغرب ودون ركعة من العشاء يحتمل أن يقال
 لا يصلي العشاء لأن ما دون ركعة يجعلها قضاء قال
 الروياني وعندي أنه يجوز الجمع لأن وقت المغرب يمتد إلى

طلوع

طلوع الفجر عند العذر الخ انتهى ووافق مرر على أنه ينبغي جواز
 الجمع أيضا انتهى أقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاستقنا
 في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وإن أقام بعده
 فلما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكفي بذلك
 في الوقت انتهى عن **قوله** في ركعتي حاسبة البرماوي
 ما يقتضي خلاف ذلك ونصه قوله في وقت الأولى أي
 فيها فلو خرج وقت الأولى وهو في الثانية أو سد فيه بطل
 الجمع وبطل فرضية الثانية وتقع له نفلا مطلقا إن انتهى
 جاهلا به وبهذا علم رد قول أبي خنيفة أن الأصحاب سكتوا
 عن شرط وقوع جميع الثانية في وقت الأولى انتهى برماوي
قوله كالظهور في جمع التقديم أي ويمنع جمعها تأخير لأنها
 لا تأتي تأخيرها عن وقتها انتهى شرح **قوله** لشرعها
 أي لأنها الصلاة الوسطى على المعتد انتهى عن **قوله**
 انتهى عن تيمنها عسا أي في الجملة فلا يرد ما في الأنوار
 داخل وكتب أيضا في الأنوار وغيره أن التغليب ليس كروها
 فحل الكراهة إذا سماها عسا من غير تغليب وحينئذ لا شك
 ما ذكره السارح على أنه غلب العسا على المغرب في باب
 صفة الصلاة في بحث القراءة انتهى سوبري **قوله** والأفضل
 لسائر الخ أقول هذا لا ينافي قوله الأخ وترك الجمع أفضل
 لأن هذا تفصيل في مراتب المفضول تأمل انتهى عن **قوله**
 لسائر وقت أولى أي وهو نازل في وقت الثانية وسائر
 فيها وكذا لو كان نازلا فيها على المعتد انتهى مرر
 فقوله وغيره تقدم أي بأن كان نازلا في وقت الأولى

سائر في وقت الثانية انتهى عن قول ولغيره تقديم هذا
العموم شامل للنازل بينهما والمعتبران الأفضل له التأخير
فالتأخير أفضل في هذه الصور بين الداخلين في قوله
لسائر وقت أو في التقديم أفضل في واحدة فقط وهي
ما إذا كان نازلاً في وقت الأول سائر في وقت الثانية
انتهى شيخنا وعبارته الجلي قوله ولغيره تقديم أي بآب
كان نازلاً وقت الأول سائر وقت الثانية أو نازلاً
فيها هكذا يقتضيه كلامه والمعتبران النازل بينهما جمعه
تأخيراً أفضل وكذلك لو كان سائر فيهما وعند ابن حجج أن
أن الأول التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف قال ابن حجج
وقد أسار إليه شيخنا أي بالمثال انتهت فلو قال المصنف
والأفضل النازل في وقت أول سائر وقت الثانية تقديمه
ولغيره تأخير لو وافق المعتبر انتهى شيخنا **قوله** رواه
الشيخان في العصرين الخ أي رواه الجمع بين الظهر والعصر
والغروب والعشاء إذا كان سائر وقت الأول آخر وإذا
كان نازلاً وقتها قدم ولا يخفى أن ذلك بعض المدي إذا
منه إذا كان سائر وقتها أو نازلاً وقتها انتهى حتى وجعل
مرر قوله الانبعاث الخ دليل لا فضلية التقديم في صورة
وهي أن يكون نازلاً في الأول سائر في الثانية ولا فضلية
التأخير في عكس هذه وزاد في تعليلها قوله ولكونه
أرفق للمسافر ثم علل فضلية التأخير فيما إذا كان
سائر فيهما أو نازلاً فيهما بقوله ولا تتفاد سهولة جمع
التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت

الثانية

الثانية وقت الأول حقيقة بخلاف العكس انتهى وقوله
ولأن وقت الثانية وقت الأول حقيقة يعني أنه يقع فعل
الأول في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت
الحقيقي والآخر وقت الأول الحقيقي يخرج بخروج وقتها
انتهى عن سن عليه **قوله** بغير ما يأتى أي من الجمع بالمطر
انتهى عن سن **قوله** كحضر الخ بقي للكاف صور منها سفر
الحديث الذي لم يعلم مقصد متبوعه ومنها سفر الهائم
ومنها السفر لحج والتفرغ في البلاد ومنها غير ذلك **قوله**
ولا تجمع الصبح مع غيرها وكذا لا تجمع على الأوجه من
تردد في الخادم فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر
وإربعاً وقت العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل دخول
وقتها والنذر إنما يسلك به سلك الواجب بالسرعة في
العزائم دون الرخص والآن الجواز القصص انتهى شوقي **قوله**
وترك الجمع أفضل أي خرج جاسم خلاف من منعه كأنه
حقيقة انتهى الطيبي ولأن فيه اخلاء أحد الوقتين عن
وظيفة بخلاف القصص انتهى جلي فالجمع خلاف الأول
انتهى عن سن علي مرر **قوله** أيضاً وترك الجمع أفضل أي
خرج جاسم خلاف من منعه كأنه حنيفة ولا يعارضه قولهم
الخلاف لا يراعى إذا خالف سنة صحيحة وفيه أن السنة
دليل للجواز انتهى جلي وقوله إذا خالف سنة صحيحة وهي
ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم أنه
ليس المراد بالسنة كون الحكم مستجاباً عند نادر غاية الخلاف
نفوت ذلك المستحب بل المراد أنه متى ثبت الحكم عنه صلى

ادته عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت
لا يستحب رعايته انتهى عني علي **قوله** كما اشعر به التعبير
يجوز فيه تأمل فان التعبير بالجواز لا استعارة بافضلية
ترك الجمع عليه انتهى سوبري واجاب شيخنا الحنفى بان
هذا يفهم من عرف الخطاب لامن جوهر اللفظ لانه اذا قيل
يجوز لك كذا يفهم منه في العرف ان تركه اولى انتهى
قوله ويستثنى من ذلك اي من كون ترك الجمع افضل من
حيث هو لا يقيد كونه تفرجا او تاخيرا انتهى شيخنا وعبارة
الحلبى قوله ويستثنى من ذلك اي من كون ترك الجمع افضل
الحاج يعرفه اي فانه يجمع فقد بما كما يستثنى من النازل
وقت الاولى الحاج بمزدلفة فانه يجمع تاخيرا فيها فيؤخر
المغرب وحينئذ يقال لما نازل وقت الاولى والتاخير
في حقه افضل اي وذلك اذا اراد الذهاب لمزدلفة انتهى
قوله او خلا عن حده الدائم كان كان به سلس البول
باني له كل يوم من اول وقت الظهر الى ان ينقطع فيجمع
الظهر مع العصر جمع تاخيرا او باني له من اول وقت العصر
الى اخره لم ينقطع فيجمع العصر مع الظهر جمع تقديمه
وقوله او كشف عورته بان كان فاذا للسائر وقت الظهر
ويعلم انه يفقد منه وقت العصر كان كان مستعيرا له
او ستاجرا فالافضل له الجمع في الوقت الذي يجده فيه
او يعلم انه يجده فيه انتهى شيخنا **قوله** وقياس ما تقدم في
القصر عن ابن حنبل ان كان لوجع خلا عن حده الدائم
في وصوفيه وصلاته وجب الجمع اللهم الا ان يفرق بين

ماها وما تقدم بانه انما وجب القصر لم الاتفاق على جواز
سما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث اوجب الحنفية
نظر الى قوة الخلاف ثم وسعوا الجمع هنا الا في عرفة ومزدلفة
للسنن وهذا الجواب اولي مما اجاب به ابن قاسم فيما تقدم
من قوله قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قلت هلا وجب
الجمع في نظيره مع انه افضل فقط كما سيأتي اول الفصل قلت
يفرق بلزوم اخراج احدي الصلاتين عن وقتها فلم يجب
فليتأمل انتهى ووجه اولوية ما ذكرناه انه قد يمنع ان في
التاخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر صير وقت
الصلاتين واحدا على ان ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الخ
لا يشمل جمع التقديم الا ان يقال اراد بالاخراج فعلها في غير
وقتها انتهى عني علي **قوله** فالجمع افضل اي من عدم
الجمع ومنى صبح احدا الجمعين كمال حلي عنه الاخر كان
المفترق به افضل من الجمع الذي خلا عنه وهذا غير كلام
المسارح وكذا الجمع افضل للسالك فيه والراغب عنه وقد
يجب اذا خاف قوت عرفة او انقضاء سير لو لم يجمع انتهى حلبى
قوله ويستثنى من جمع التقديم المتخير اي لان من شروط
جمع التقديم طين صحة الاولى وهذا مفقود فيها كما ان من
شروطه بقاء الوقت يقينا فلو خرج يقينا او سكا فلا تقديمه
فهذان مريان على ما في المتن فمجموع الشروط ستة انتهى
شيخنا ولذا لم يقل هنا اربعة فقط كما سيأتي له في جمع
التاخير حيث قال امران فقط وفي قل على الجلال قوله
وشروط جمع التقديم ثلاثة بل اكثر لانه يشترط فيه ايضا

بقائه السفر الى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها
 وتيقن صحة الاولى وتيقن بنية الجمع **قوله** ايضا ويستثنى
 من جمع التقديم المتخير اي ما سباني من ان شرط صحة الاولى
 وهو منتف فيهما وقول الزركشي وصلها فاقد الطهورين
 وكل من لم ينقطع مسلا لا محل دفعة او الشرط ظن صحة الاولى
 وهو موجود هنا انتهى شرح مرر وقوله محل دفعة نقل ابن
 قاسم على ان جمع عن السارح اعتماد هذه ونقل عنه علي المزيج
 اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب وعبارته قوله ويستثنى
 الخ قال الزركشي وصلها فاقد الطهورين وكل من تنزه
 الاعادة انتهى واعتمده مرر قال لان صلاة المحرمة الوقت
 ولا يجزئ في جمع التقديم تقديم لها على وقتها بلا ضرورة
 وفي التاخير توقع زوال المانع تأمل انتهى اقول وقد يورد
 ما تقدم للسارح من ان فاقد الطهورين ونحوه لو سارع فيها
 ثمة اعادها ولو مقصود لان الاولى المحرمة الوقت فكانها لم
 تفعل انتهى ع شى عليه **قوله** من جمع التقديم اي لا من جمع
 التاخير فالمتخير لها ان يجمع تاخيرا وصلها فاقد الطهورين
 والمنهم والفرق بين الجمعين انه يشترط الجمع التقديم ظن
 صحة الاولى وهو منتف في المتخير بخلاف التاخير فانه لا
 يشترط فيه ظن ذلك فجاز وان يكن وقوع الاولى مع التاخير
 في زمن الحيض مع احتمال ان تقع في الظهر لو فعلوها في
 وقتها انتهى ع شى على مرر **قوله** وشرطه له الخ نأب الفاعل
 في المتخ قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه
 مشكل جدا لانه جعل نأب الفاعل اربعة ونأب الفاعل لا يجوز

حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوف او جعل ترتيب خبرا
 لمبدأ محذوف قدره بقوله احدها فتأمل صبيح السرح
 فقيه ما لا يخفى كذا قرره شيخنا الزبائدي وقد يقال هو ما
 اعتبر اربعة نأب فاعل الا بعد ذكره فهو نأب الفاعل
 الا ان ترتيب نأبه قبل فلا محذور تأمل انتهى شري
قوله اربعة ويزاد خامس وهو بقاء وقت الاولى بقبيل
 فان خرج الوقت في الساء الثانية تعيدنا او شدك في
 خروجه بطل الجمع والصلاة على ما بحثه الملقيني وهو
 الصحيح كما في حواشي الروض انتهى شري ومثله الشيخ
 سلطان واعتمده شيخنا المحفني خلا لما نقله ابن قاسم
 عن التجريد عن الروياني عن والده انه يكتفي باذراك دون
 الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الاولى قال ع شى
 اقول ويؤيد الجواز ما ياتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع
 تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فلما اكتفي بعقد
 الثانية في السفر فينبغي ان يكتفي به في الوقت لكن رده
 شيخنا المحفني ويزاد ايضا سادس وهو ظن صحة الاولى
 لتخرج المتخير فان الاولى لها ليست مضمونة الصحة
 لاحتمال انها في الحيض انتهى شيخنا وبهذا حصل الفرق
 بين جمع التقديم والتاخير من المتخير وهو ان ظن صحة
 الاولى شرط في جمع التقديم لاني جمع التاخير انتهى اطيعي
قوله فالوصلاها قبل الاولى لم يضح اي لا فرضا ولا
 نفلا ان كان عامدا عالما فان كان جاهلا او ناسيا
 وقعت له نفلا مطلقا اي ان لم يكن عليه فائنة من

نوعها فان كان عليه يادكر واطلق في نية الفرضية بان
 لم يقيد بها اداء ولا قضاء وذكر الاداء واداء اللغوي
 وقوت عنها انتهى ع ش وقرره المحقق **قوله** ونية جمع في لولي
 عبارة اصله مع شرح مر ومحتها اول الادبي كسائر المنويات
 فلا يكفي تقديرها عليه بالاتفاق ويجوز في انبائها ولو مع تحللها
 اذ لا يتم خروجها من حقيقة الاتمام تسليم وحصول الفرض
 بذلك في الاظهر لان الجمع ضم الثانية للاولي فما لم
 تفرغ الاول في وقت ذلك الضم ياق وانما امتنع عليه ذلك
 في القصر لتاوي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما
 مر ومقابل الاظهر لا يجوز قياسا على نية العوض لجامع
 انها رخصت اسفروا جواب الاول بما مر انتهى **قوله** ايضا
 ونية جمع في ادبي فلو نوي الجمع فيها لم رفضه واعرض
 عنه فيها لم يرجع اليه وفاء وهو فيها فانه يكفي لوجود
 محل النية وهو الاول كما في شرح مروع ع ش عليه واما
 لو نوي الجمع في الاول لم رفضه واعرض عنه بعد تحللها
 لم يرجع اليه عن قرب وتواه فقال مر في شرحه يجوز له
 الجمع وحالها محسباه واعترضا عليه واستوجها ما قاله
 ابن ج من عدم جواز الجمع في هذه الحالة لغواف محل النية
 وعبارة ابن ج ولو نوي تركه بعد التحلل ولو في أثناء
 الثانية لم اراده ولو فوراً لم يحرك كما بينته في شرح العباب
 ومنه ان وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئاً
 والالزم اجزاؤها بعد تحلل الاول انتهى **قوله** لحصول
 الفرض اي وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً

اوسهوا وقوله بذلك اي بوقوع النية في أثناء الاول
 ولو مع تحللها وعرضه بهذا التعليق الرد على الضعيف
 القابل بانه يتعين وقوع النية في تحرر الاول كما عدت
قوله لاجمع بين الصلاتين اي بضرورة فهو جمع تقديم انتهى
 جلي **قوله** فيصرف فضل طويل اي ولو احتمل ان كان اشك
 في طوله انتهى شو برقي وفي ع ش على مر ما نصه فسرع
 لو شك هل طال الفصل او لا ينبغي اختراع الجمع اي ما لم
 يتذكر عن قرب كما تقدم لانه رخصة فلا يصار اليها الا
 يتبين انتهى مر انتهى ابن قاسم على المنهج انتهى وصانبط
 الطويل ان يكون بقدر ركعتين ولو باخف ممكن و
 القصير ما نقص عن هذا المقدار انتهى شرح مروع وقوله ولو
 باخف ممكن وعبارة ابن قاسم على المنهج وظاهره وفاقاً
 للرمل ان اذ اصبحت الرأية بينهما في مقدار الفصل اليسير
 لم يضره اقول يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين
 باخف ممكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في
 المسارح انتهى ع ش عليه **قوله** بخلاف القصير اي ولو لغبر
 مصلحة الصلاة انتهى شرح مروع **قوله** كقدر اقامة محل
 الاقامة الاذان ان لم يطل به الفصل فان طال ضمرا انتهى
 ابن قاسم على ابن ج وظاهره وان لم يطل وهو ظاهر لانه
 لا يتقاعده عن السكوت المجرى حيث لم يطل به الفصل انتهى
 ع ش على مروع **قوله** ايضا كقدر اقامة الخ اي يغتفر الفصل
 بجموع ذلك في الروض وشرحه وللتبسيم الفضل بينهما به
 اي بالتبسم وبالطلب الخفيف اي من حد الغوث واقامة

واقامة الصلاة انتهى جلي اي بشرط ان لا يبلغ ركنها وتر ركعتين
 معتدتين انتهى شيخنا **قوله** قد يتم بجوز الفصل بالتيهم
 على الصحيح ويجوز الفصل بالوضوء بالاتفاق انتهى من شرح
 مرور معلوم ان الشرط عدم طول الزمن بحيث يبلغ قدر
 ركعتين ولو باخف ممكن انتهى فتوئيم الاولى وصلاتها
 لم يتم الثانية فدخل وقتها قبل فعلها اشنع فعلها بهذا
 التيمم والفرق بين هذه وبين ما لو تيمم لغاية ضحوة مثلا
 فدخل وقت الحاضرة قبل فعلها حيث يجوز له اداء الحاضرة
 قبل فعلها حيث يجوز له اداء الحاضرة به انه هاله يستبح ما
 نوي على الصفة التي نوي فلم يستبح غيره بدلا لا تحلال
 رابطة الجمع بدحول وقت الحاضرة بخلافه في مسألة الغائبة
 فانه استباح غيرها بدلا انتهى برماوي **قوله** ولو ذكر بعدها
 ففرج على اشتراط الموالاة فكان المناب النجس بالغاء
 ولعله انما لم يعبر بها كون المخرج حقيقة انما هو قوله او
 ثانية الخ وما قوله ولو ذكر بعدها ترك ركن من اول
 الخ فليس مفرغا على الموالاة كما لا يخفى وانما ذكره توطئة
 لما بعده واستيفاء لاحوال الترك الثلاث تأمل وخرج بعدها
 ما لو ترك ترك الركن من الاولى في البناء الثانية فان طال
 الفصل بما فعله من الثانية كان فعل ركعتين فكما لو ترك
 بعدها والايسى على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء
 ياتي بالثانية وفيه ان حيث كان اللان في انما هو الاحرام فلا فرق
 في البناء على الاولى بين ان يطول الفصل ان لا لم يخرج من
 الاولى تأمل انتهى جلي وعبارة البرماوي قوله ولو ذكر

بعدها

بعدها ترك ركن الخ يخرج بعدها ما لو علم في البناء الثانية
 ترك ركن من الاولى فان طال الفصل فهو كما بعد الفراغ
 والايسى على الاول وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء
 بالثانية او من الثانية تترك فيني ولاجل هذا التفصيل
 قد المصنف بقوله بعدها انتهى **قوله** لبطان فرضيتها
 الخ فيه اسارة الى انها تقع له فلا مطلقا وهو كذلك قياسا
 على ما لو احرم بالفرص قبل وقته جاهلا بالاحمال انتهى جلي
قوله او من ثانية وله بطل فصل اي يقينا فلا يضر هنا
 الشك في طوله كما هو الوجه والفرق بينه وبين ما تقدم
 ظاهر انتهى شوربي **قوله** والذكر يضم الدال المعجمة
 الى التذكرا انتهى برماوي انتهى شوربي **قوله** لاحتمال انه
 من الثانية تعيد لقول المتن بلا جمع تقديم كما ذكره الجلي
 واما قوله او بمجموعهما تاخيرا فلم يعلمه وقد علمه الجلي
 فقال بخلاف التأخير لانه لا مانع منه على كل تقدير لان
 غاية الشك ان يصير كانه لم يفعل واحدة منهما ولا انه
 على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال
 كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة في
 نفس الامر الا انه يلزم اعادةها والمعادة اللازمة له بجوز
 تأخيرها الى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه
 على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق
 هذا الاحتمال قاله شيخنا انتهى فسط ما للتشيع عميرة في
 هذا المقام تأمل **قوله** مع طول الفصل بها اي بالثانية
 الفاسدة وبالأولى المعادة بعدها اي بعد هذه الثانية

لأنه إذا أعادها يبدأ بالظهر مثلاً ثم العصر والمحال أنما
 فرضنا أن الظهر التي صلاحها أو لا صحبة فقد طال الفصل
 بين الظهر والصبح والعصر التي صلاحها ثابتاً بالعصر
 الفاسدة والظهر المعتادة انتهى لمختص من الحلبي **قوله**
 إلى عقد لائحة المأخذ الأولى فلا يشترط وجود السفر عنده
 حتى لو أحرز الأولى في الإقامة ثم سافر ووجد عند عقد الثانية في
 خلاف المطر لا يبرئ وجوده عند عقدها كما سبق والفرق أن
 المطر ليس باختيار فاختياره تخفيف للعدد والسفر باختيار
 فهو محقق عنده انتهى **قوله** أحدهما نية جمع أي لانية
 تأخير فقط ويؤخذ من إضافة النية لجمع استراط نية إيقاعها
 في وقت الثانية بأنه يقول نويت تأخير الأولى لأفعلها في
 وقت الثانية فإن لم يأت بما ذكر كان لغوا بل لو نوى
 التأخير فقط عصي وصارت قضاء انتهى ابن حجج قال سمعنا
 مطلق التأخير صادق بالتأخير الممنوع انتهى وكتب شيخنا
 السويري ما نصه قد تقدم أنه يكفي في الفسخ نية صلاة
 الظهر ركعتين وإن لم ينوتر خصاً ومطلق الركعتين صادق
 بالركعتين لأعلى وجه الفسخ فليتم ولفرق واضح بينهما
 انتهى وقد يقال يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلاً بكونه
 ركعتين لا يكون الأقصر فما صدق الفسخ وصلاة الظهر
 ركعتين واحد ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فإنه يصدق
 بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد
 وبغيره فاستنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين انتهى
 ع ش علي مر **قوله** في وقت أولى خرج به ما لو قدم النية

على وقت الأولى كان نوي في أول سفره أن يجمع كل
 يوم لم يكفه وإنما كتبت نية الصوم في ذلك لخرجهما عن
 القياس فلا يقياس عليها ولو نسي النية حتى خرج الوقت
 فلا عصيان ولا جمع خلاف لما نقل عن الأبي انتهى الحلبي وقد
 يقال إن عدم العصيان مكمل لأنه بدخول وقت الصلاة
 لم يلزم بفعلها فيه أما أول الوقت أو بآخيه حيث حرم علي
 فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها ممنوع إلا بنية الجمع
 ولم توجد ونية النية لا يجوز إخراجها عن وقتها
 انتهى ع ش علي مر **قوله** ما ينبغي قدر ركعة الذي اعتمد
 مر في شرحه أنه لا بد من وقوع النية والباقي من الوقت
 يسع جميع الصلاة تامة أو مقصورة ولا يشترط أن يسع
 ظهرها معها لا مكان تقديمه كما قاله ع ش عليه فلو أجز
 النية إلى وقت لا يسع جميع الصلاة وإن كان يسع ركعة
 منها فإنه يعصى وتكون قضاء **قوله** وظاهر الخ ضعيف
 وقوله وإن وقعت أداء أي وإن وقعت الأولى المفعولة
 في وقت الثانية أداء والعصيان إنما هو بتأخير النية
 إلى وقت لا يسع جميع الأولى فالعصيان بالتأخير إلى
 هذا الوقت محل اتفاق والخلاف بين الروضة والمجموع إنما
 هو في كون الأولى المفعولة في وقت الثانية أداء أو قضاء
 وقد علمت أن المعتمد أنها قضاء وقوله ظاهر غير به لأنه
 يمكن رده لكلام الروضة بحمل قوله لا يسعها أي
 مؤداة كما بعدم من عبارة شرح الروض المفعولة في
 هذا المقام تأمل وعبارة السويري قوله ما ينبغي قدر

ركعة المعتذر ان لا بد من النية والبقاء من الوقت بسبع
 جميعها كما اعتزم شيخنا الرمي خلافا لما ذكره المصنف
 والمراد بسبعها ولو مقصورة حيث كان ممن يقصر واداره
 على الاقرب انتهت **قوله** والاعصى وكانت قضاء اما عصيان
 فلان التاخير عن اول الوقت انما يجوز بشرط العزم على
 الفعل فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده
 كوجوده واما كونها قضاء فذلك ايضا انتهى شرح
قوله وكانت قضاء اي وتكون فائتة سفر فيقضي في السفر
 ولو مقصورة وقوله فلو اقام قبله صارت الاولى قضاء اي وتكون
 فائتة حضر ولا تقصر انتهى عباد وكتب ايضا قوله صارت الاولى
 قضاء عبارت العباد وهي فائتة حضر فلا تقصر انتهى وقال
 في التي قبلها وهي فائتة سفر قال في شرحه فتقصر فيه
 ثم قال في الشرح فان قلت ما الفرق بين قوله هنا فائتة
 حضر وفيما قبله فائتة سفر قلت بفرق بان السفر موجود
 في جميع وقت الاولى كالثانية وانما يمنع الجمع فقط لفقد
 شرطه بخلافه هنا فانه باقامته البناء ما سر انقطع سفره
 بالنسبة للجنس فلهذا انقطع بالنسبة للتابعة ايضا
 فتعين كونها فائتة حضر وان وجد السفر في جميع وقتها
 وجميع فعلها انتهى سوبري **قوله** اخذ من الروضة قال
 فيها ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لوا ابتداء
 الاولى فيه لو وقع اداء لكنه حمل على الاداء الحقيقي بان
 كان بسبع جميعها انتهى اطيعي **قوله** وان وقع في المجموع
 ما يخالفه اي وهو ان لا بد ان ينفي ما بسبعها وعليه يفرق

بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما
 بسبع ركعة بان المعتذر لم يكوها موكدا والمعتذر هناك ان
 يتم التاخير المشروع عن التاخير بعد اداء لا يحصل
 هذا التمييز الا اذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة انتهى
 ابن قاسم **قوله** في شرح النية وغيره عبارة شرح النية
 وتشرط النية في وقت الاولى ما بقي من وقتها قدر
 ركعة اذ لو اخر بغير نية اجمع حتى خرج الوقت اذناق
 عن ركعة عصي وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة
 كاصلها عن الاصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشرط هذه
 النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها او اكثر
 فاذا اذناق بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وحزم البارز
 وغيره بالاول وصححه ابن الرفعة وغيره وهو المناسب لما
 تقدم من جواز قصر صلاة من سافر وقد بقي من الوقت
 ما بسبع ركعة ولا يضر فيه تحريم تاخيرها بحيث يخرج جزء
 منها عن وقتها انتهى وفي شرح الروض بعد ذكر هذه
 العبارة بالحرف ما نصته ويمكن حمل كلام المجموع على كلام
 الروضة بان يقال معنى ما يسعها اي يسعها اداء فان قلت
 بل كلامها محمول على كلامه ويكون مرادها الاداء الحقيقي
 وهو الايتان بجميع الصلاة في وقتها لا الاداء المجازي
 المحاصل بتبعية ما بعد الوقت لما فيه قلت ينافيه قوله
 اي المجموع انها صارت قضاء انتهى قوله فلو اقام قبله
 اي قبل تمامها سواء قدم الاولى او الثانية وسواء زال
 السفر في الاولى او الثانية والتعليل للاغلب انتهى قل

على الجلال أي من تقدم الأولى على الثانية **قوله**
 مشارق الأولى أي الظهر أو المغرب سواء قدم كلاهما
 على صلاحية الوقت أي العصر أو العشاء أم أحدهما
 فالأول والأول المؤخر عن وقتها الذي هو أول بالنسبة
 لوقت الثانية وهذه الأولى هي التابعة سواء فعلت قبل
 صلاحية الوقت أم بعدها ففي كلام المتن صورتان وحصل
 من كلام الباري أن في كل من الصورتين خلافا انتهى
 ليحتمل **قوله** وفي الجموع الحج ما بحثه في المجموع مخالف لما قاله
 من حكم وتعليل انتهى شرح البهجة **قوله** وتعليلهم أي
 بقولهم لأن الأولى تابعة للثانية في الأداء العذر الخ إذا
 مقتضى ذلك أن تكون الأولى التي هي التابعة موداة وقوله
 وقياس ما مر في جمع التقديم أيها الأداء على الأصح أي لوجود السفر
 عندها وهذا ضعيف وقوله ومنهم من أجري الكلام على ظاهره
 أي من أنه لا بد من دوام السفر إلى فراغ الثانية في كون الأولى
 موداة سواء قدمها وأخرها انتهى حلي **قوله** وعبارته في
 شرح الروض وأجري الطاوسي الكلام على إطلاقه انتهى
قوله وقد بينته أي الفرق في شرح البهجة وغيره وعبارته
 شرح البهجة وأجري صاحب التعليقة الكلام على إطلاقه
 فقال وإنما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد
 الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بلا شرط ودوامه إلى
 تمامها لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر
 وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر
 فيجوز فيه الظهر بعد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر

إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها وإلا جاز أن ينصرف إليه
 لو وقع بعضها فيه وإن ينصرف إلى غيره لو وقع بعضها في
 يوم الذي هو الأصل انتهى وعللها بشرح الروض والخريف
قوله وأما بقية شروط التقديم فهي الترتيب والولاية
 ونية الجمع في الأولى فنية هنا وليست واجبة لأن الوقت
 هنا الثانية والأولى هي التابعة فلم يفتح لشي من تلك
 الثلاثة لأنها إنما اعتبرت في جمع التقديم لتحقيق التبعية
 لعدم صلاحية الوقت للثانية انتهى حلي فرع قال
 الروياني ولو جمع تأخيرا وتيقن في تشهد العصر ترك
 سجدة لا يدري أنها سها أو من الظهر أو بركعة وأعاد
 الظهر ويكون جامعا انتهى نقله في الإيعاب وأقره قال
 الشيخ أقول في برأيه من العصر والأعتداد بها بما ذكره نظر
 لأنه يحتمل أن يكون الترك من الظهر فلا يصح الإحرام
 بالعصر فكيف يبرأ من العصر الذي لزمه يتبين مع هذا
 الاحتمال فإن قلت لا أثر لهذا الاحتمال لأن الأصل
 عدم الترك منها قلت قد راعوه في قولهم السابق وإن
 جهل محله أعادها فقد الزموه كلامهما بجملة احتمال أن
 الركن منها إلا أن يصور ما هنا بما إذا طال الفصل بين
 السلام من الظهر والإحرام بالعصر لأنه عند طول الفصل
 يبطل الظهر ويمنع البناء على ما فعله منها وتنعقد العصر
 فليتنامل انتهى سوبري **قوله** ولو لم يقيم مقتضى هذا التعميم
 أن المسافر إذا أصابه مطر يصح أن يجمع الغرضين المطر واقتصر
 السفر فيختلف الحكم في الجمع من حيث شرطه باختلاف

الغرض والملاحظة وسباني قريبا عن الشورى ما يوضع
هذا المبحث انتهى **قوله** لما جمع بالسفر اي ولو جمعة مع العصر
خلافا للرواية التي انتهى شرحه **قوله** بنحو مطر علم منه
انه لا جمع بمرض او ربح او ظلمة او خوف او وحل او نحوها
وهو المشهور لانه لم ينقل والخبر المواقف فلا يخالف الا بصرح
قال الراعي وجوزهم بعض اصحابنا كالمخطا في القاضى
والرواية بالمرض والوحل قال في المجموع وهو قوي جدا
وبدل له خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة
من غير خوف ولا مطر واختار هذا في الروضة لكنه
فرضه في المرض قال في المهمات وقد ظفرت بنقله عن
السافعي في مختصر المزني سماه نهاية الاختصار من قول
السافعي وعلى المشهور قال في المجموع وانما لم يلحقوا الوحل
بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركها ياتي ببديلها
والجامع يترك الوقت بلا بدل ولان العذر فيها ليس بخصيص
بل كل ما يلحق به مستغنى ببدلة والوحل منه وعذر الجمع مخصوص
بما جاز به السنة ولم يلحق بالوحل انتهى شرح البهجة الكبير
انتهى شوري وعبارة الحلبي قوله ايضا بنحو مطر خرج
بالسفر والمطر غيرهما فلا جمع به كالمريض والوحل والربح
والظلمة والخوف على المعتمد وعلى جواز المرض لانه ان يكون
مما يبيع الجلوس في الغريضة على الاوجه خلافا لمن ذهب الى
انه لا بد ان يشق معه فعل كل فرض في وقته كسنة المطر
انتهت وعبارة البرماوي قوله بنحو مطر خرج بالمطر ونحو
الوحل والظلمة والخوف فلا جمع بها وكذا المرض خلافا لما

منه عليه صاحب الروض زعموا الروضة من جواز الجمع
تقدما وتأخيرا وان قال الاذني ان المفتي به ونقل انه
لص السافعي رضي الله عنه بنحو جواز عمل الشخص
به لنفسه وعليه فلا بد من وجوب المرض حاله الا حرام
بها وعند سلامة من الاذني وبينهما كما في المطر انتهت
وفي الروض وشرحه فسر المختار جواز الجمع بالمرض
وفي هذا المختار فيراعي المريض الافرغ بنفسه فمن
يجمع سلا في وقت الثانية يقدمها الى وقت الاولى
بشرائط جمع التقدم في المطر فيسقط وجود الحي كالطهر
في اول الصلوتين وعند التحلل من الاولى ومن يجتمع في
وقت الاولى يؤخرها الى وقت الثانية انتهى وقوله بشرائط
جمع التقدم في المطر ظاهر اطلاقه يقتضي استنطاق الجماعة
كما جمع بالمطر ولم ار الآن من ينه على ذلك تأمل **قوله**
كنج وبر ذابني وسفان ظاهر هذه الكاف انه يغني
عن اخر من نحو المطر يجوز الجمع ولم ار من ذكر غير هذه
الثلاثة ولم يعبر بالكاف في الروض بل ظاهر تعبيره ان
نحو المطر محصور في هذه الثلاثة وعبارته والسفان كالمطر
وكذا النج وبر ذابني انتهى وعلى هذا فتكون الكاف
استغناء عنه تأمل **قوله** ذابني اي ويبلان اللب لخلاف
ما اذا لم يذوب كذا في شفتيها نوع اخر لم ترد نعم لو كان
احدهما قطعيا كما راى الجسسي منه جاز الجمع به كما في السائل وغيره
وبه صرح في الذخاير انتهى شرحه **قوله** وسفان يفتح السين

المجعة لا يضمنها كما وقع في بعض نسخ الروضة ولا يكسرها
كما وقع المتنوي ويتشدد بها الفاء وهو زح باردة فيه ندوة
اي بطل انتهى شرح الروض اي بشرط ان يبل جل الثوب
انتهى حلي **قوله** وان يصلي جماعة اي ولو في الحرم الثانية
قط ولو انقطعت الجماعة قبل تمام الركعة الاولى وتكفي
الجماعة ولو كانت خالية عن الثواب انتهى شيخنا وعبارة
الحلي قوله بشرط ان يصلي جماعة اي يصلي الصلاة
الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولي فرادي لانها
في وقتها في كل حال وبكفي وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية
ولو تباطا المأمومون عن الامام اعتبر في صحة صلاتهم احرامهم
في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه انتهت والحاصل ان لنا ثلاث
صلوات يشترط في صحتها الجماعة الاولي المجموعة بالمطر
والجماعة شرط في حرمة فقط وان حصلت المفارقة بعد
ذلك فلو تباطا المأمومون باحرامهم عن احرام الامام اشترط
لصحة صلاته وصلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل
ركوعه فلو احرموا بعد ركوعه ولو قرؤا الفاتحة وادركوه
قبل الرفع واحرموا قبل ركوعه في زمن لا يسع الفاتحة بطلت
صلاته وصلاتهم والثانية المجعة والجماعة شرط في الركعة
الاولي منها فلو تباطا الاربعون او بعضهم عن الامام كفي
في صحة صلاته وصلاتهم قراءة الفاتحة ولو بعد ركوع الامام
اذا طوله وادركوه فيه واظمانوا قبل رفعه فالشرط ادراك
الفاتحة والركوع مع الامام قبل رفعه ولو كان احرامهم قبل

الركوع

الركوع بر من لا يسع الفاتحة او في الركوع على ما مر فنفر
بين الشرط هنا والشرط في المجموعة وهذا الحكم مسلم وان
كان يقال بحال المجموعة لكانت تجزئها في الجماعة فاي داع
لاشترط ادراك الفاتحة قبل ركوع الامام مع عدم
اشترط بقاء القدوة الي الركوع والمجعة او في بهذا الشرط
لاشترط الجماعة في جميع ركعاتها الاولي والثالثة المعادة
والشرط وجود الجماعة من اولها الي اخرها فلو كان الامام
معيدا اشترط ان لا يتاخر احرام المأموم عنه بحيث بعد عرفا
انه منفرد فان عد كذلك بطلت صلاة سواء كان المأموم
معيدا او لا وادركه المأموم في القيام وقراء الفاتحة
قبل ركوعه وجبئذ يكون الاقتدار به فاسدا لانه ليس
في صلاة وان لم يعد لم تبطل سواء كان المأموم معيدا او لا
واغتفر انفراده بذلك الجز لان تقدم احرامه ضروري كما
اغتفر في المجعة والمجموعة هذا والفرق بين المجموعة والمجعة
وبين المعادة اغتننا السارع بالجماعة فيها اكثر منها ويدل
لذلك امران الاول اشترط الجماعة من اولها الي اخرها
بخلافها والثاني في حكم القوم بطلان صلاة المعيد اذا
تباطا بالسلام بعد سلام الامام بحيث بعد عرفا انه منفرد
انتهى شيخنا خف لكن نقل ع س على ما مر عن سم على ابن
حج انه يسوي بين المجعة والمجموعة بالمطر في انه يعتبر في
صحة الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه
لكن لا يشترط هنا بقاءهم معه الي الركوع وعبارة وفي
ابن قاسم على ابن حج ولو تباطا عنه المأمومون فهل تبطل

صلاة لصبر ورته منصرفا ينبغي ان يخرج على التساطي في
الجمعة وقد تقرر فيها انه لا بد ان يخرج موا وقد بقي قبل
الركوع ما يسع الفاتحة والابطلت صلاة لكن لا يشترط
البقاء هنا الى الركوع بخلاف في الجمعة لانه يشترط فيها
وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلاف هنا فانه لا يظهر
الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتامل انتهى وقوله
وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة اي بعد ركوع الامام اذا
طوله وادركه فيه واطلوا قبل رفعه هذا وقد يقال اي
داع لا اعتبار اذراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط
بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة انتهت
قوله ايضا وان يصلي جماعة وهل تعتبر هذه الشروط
الزيادة على جمع المتقدم في حق مسافر اراد الجمع بالمطر
اولا لان المرحض له موجودا ستظهر سببنا الزيادي
الاول اخذ من سائمة الحامل او الموضع اذا حافت على
نفسها وولدها وافطرت فان قصدت الولد لزمها الكفارة
والا فلا فليتامل انتهى سوبري وكتب ايضا تنبيه لواجتمع
سببا الجمع من السفر والمطر لشخص فهل يجب عليه عند
نية الجمع تعيين مسيبه من سفر او مطر او بهما اوفي فيه
او يكفي مطلق نية الجمع وعلى هذا اذا نوي الجمع واطلق
ثم تختلف شروط احد السببين كان اقام هل يجمع
نظر التنوير شروط الاخر او لا لاختلاف نية تختلف ما
ذكر كان اقام في البناء الاولى كل محتمل ولعل الاولى اقرب
وعليه فيظهر ان تعيين السفر للجمع اوفي فليجهر انتهى

قوله

578
قوله ايضا وان يصلي جماعة اي وان كرهت ولم يحصل
لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاق فهم ويوجد بآيت
المدار انما هو على وجود صورتها لا ندفاع الالم والقتال
على قول فرضيتها قاله ابن حج في شرح العباب والنظر مراده
بهذا الكلام واي الهم يحصل مع عدم الجمع المذكور والفضل ان
العذر قائم وقد تقدم ان الجماعة غير فرض في حق المعذور
اللهم الا ان يكون مراده بقوله فرضيتها اي القابل بانها
فرض عين ويلتزم ان العذر لا يسقطها على هذا القول
فليجهر وكتب ايضا ولا بد من نية الامام الامة او الجماعة
والالم تنعقد صلاته لم ان علم المأمومون لم تنعقد صلاتهم ولا
انعقدت انتهى سوبري **قوله** بحيث يتأذي بذلك اي تاذا بال
بجمل عاده انتهى ابن حج وكتب ايضا هل المراد التاذي للشخص
بانقراده وان يكون يتأذي بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف
الحال كما لا يخفى ولعل الوجه الاول فليجهر انتهى سوبري
قوله ايضا بحيث يتأذي بذلك مقتضى هذا الصنيع ان قول
المتن يتأذي بذلك الخ بيان لضابط البعد وبه صرح القليوبي
على التخرير ومقتضى صنيع السارح في اخذ المفاهيم ان هذا قيد
مستقل غير قيد البعد نامل **قوله** ونجاء ايضا بان الامام الخ لا
يبعد اشتراط كونه رايا او تنعطل الجماعة ان لم يجمع بهم بل
هو الوجه كما في شرح سببنا انتهى سوبري ويؤخذ من ذلك
رد ما جعله القليوبي من جواز الجمع بالمطر المجاور في الجامع الا جهر
تبعالن لهم الجمع لما علمت من الفرق لانه انما يسع للامام لئلا يلزم
تقطيل المسجد عن الامة وهو لا يجري في المجاورين كما هو ظاهر

انتهى مدافعي وفيه على ما نصه قوله على ان الامام ان
 يجمع بهم قضية الافتقار على الامام ان غيره من المجاورين
 بالمسجد او من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامع من جاء من
 بعد انهم لا يصلون مع الامام اذا جمع تقديم بل يوحرونها الي
 وقتها وان ادي تاخيرهم الى صلاتهم فإدى ولعله غير مراد لما فيه
 من نفوت الجماعة عليهم انتهى **قوله** وان يوجد ذلك اي يقينا
 فلو شك فيه باستواء اوريجان لعدم ضرر لان الجمع بذلك
 رخصة فلا بد من تحققه ولا يكتفى بالاستصحاب فلو قال لاخر
 بعد سلامه انظر هل انقطع المطر او لا بطل الجمع للشك في
 سببه انتهى جلي فلو زال شك فور بان علم عدم انقطاعه قبل
 طول الفصل عرفا لم يبطل الجمع قياسا على تركه نية الجمع ثم
 عوده لنية فور او يوده ما تقدم في شرح مراده لو تردد بين
 الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه فيها قبل
 طول الفصل لم يضر كذا افاده على مر انتهى شيخنا حنف
قوله وهو ظاهر اي فلو انقطع بينهما بطل الجمع انتهى قل على
 الجلال **قوله** ولما انقضى وجود المطر الخ اي وهو من غير اهل
 المسجد كما يدل له التعليل اما اهله كالمجاورين بالازهر فلا يجمعون
 على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراي فيجمع ولو ضم كان مقيما به انتهى
 شيخنا **قوله** ان يجمع اي اذا توفرت شروط الجمع المتقدمة ومنها
 الجماعة في الثانية انتهى على وزيادي **قوله** تنبيه بكسر التاني
 اسم لبقية الشيء وقد تم نهم تالما اذا حمل انتهى برماوي وفي المصباح
 انها تفتح التاء الاولى وكسر الثانية انتهى شيخنا **قوله** على ما حررته في
 شرح الروض وغيره عبارة شرح الروض وتحرير المسئلة انه اذا

جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تاخيرها عن
 الغريبتين سواء جمع تقديم او تاخير او توسطها ان جمع تاخيرا
 وسواء قدم الظهر ام العصر واخر سنتها التي بعد ها وله توسطها
 ان جمع تاخيرا و قدم الظهر واخر سنتها سنة العصر وله توسطها
 وتقدمها ان جمع تاخير سواء قدم الظهر ام العصر واذا جمع المغرب
 والعشاء اخر سنتها وله توسط سنة المغرب ان جمع تاخيرا و قدم
 المغرب وتوسط العشاء ان جمع تاخيرا و قدم العشاء وما سوي
 ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء سنة مقدمة فلا
 يخفى الحكم مما تقرر فيه جمع الظهر والعصر والاو في من ذلك
 ما تقرر في كلام المصنف انتهى وقوله ما تقرر في كلام المصنف
 اي صاحب الروض والذي تقرر في كلامه هو الذي ذكره
 السارح هنا وفيه على مر والضابط لذلك ان يقال لا يجوز
 تقديم بعدية الاولى على الاولى مطلقا ولا سنة الثانية على الاولى
 ان جمع تقديم او لا الفصل بينهما بشئ مطلقا ان جمع تقديم او لا
 ذلك جائز انتهى وفيه على الجلال تنبيه علم مما مر انه لا
 يصح رتبة الثانية بين المجموعتين وجوبا في التقديم وتدايا في
 التأخير وكذا لا يقدم رتبة الثانية على الاولى مطلقا وله تاخير
 رواتب الاولى المتقدمة على الثانية كالمناخلة وحينئذ فله ان
 يصلي الرواتب على اي كيفية اراد من ترتيب وعدمه وجمع في احرام
 وعدمه لكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في احرام واحد انتهى
 خاتمه قد جمع في اصل الروضة ما يختص بالسفر الطويل
 وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة بالسفر الطويل اربع
 القصر والفطر والمسح على الخف لثلاثة ايام والجمع والذي يجوز

في القصر ايضا اربع ترك الجمعة واكل الميتة وليس مختصا
 بالسفر والتنقل على الراحلة على المشهور والنيهم واستقاط
 الفرض به على الصحيح فيها ولا يختص هذا بالسفر ايضا كما
 مر في باب النيهم منه عليه الرافعي وزيد علي ذلك صور
 منها ما لو سافر المودع ولم يجز المالك ولا وكيله ولا الحاكم
 ولا الابن فله اخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استصحب
 معه ضرع زوجته بفرقة فلا قضاء عليه ولا يختص بالطويل
 على الصحيح ووقع في المهمات بضمح عكسه وهو سهو بنه
 عليه الزركشي انتهى شرح الروض والله اعلم

تم الجزء الاول من حاشية شرح المنهاج
 تأليف الفقير سليمان العجيلي ملا محله
 الله تعالى بطفه واعانه على اكمال البقية
 وتلوه الجزء الثاني من اول باب
 صلاة الجمعة بعون الله تعالى
 وحسن توفيقه والحمد لله رب

العالمين
 وكان الفراغ من نسخة في نصف شهر ربيع الاول سنة ثمان ومانتين
 وكف علي بن الفقير الى ربه الكريم سيد اسمعيل بن ابي الخياط
 غفر الله تعالى له ولوالديه
 بالمعظم امين